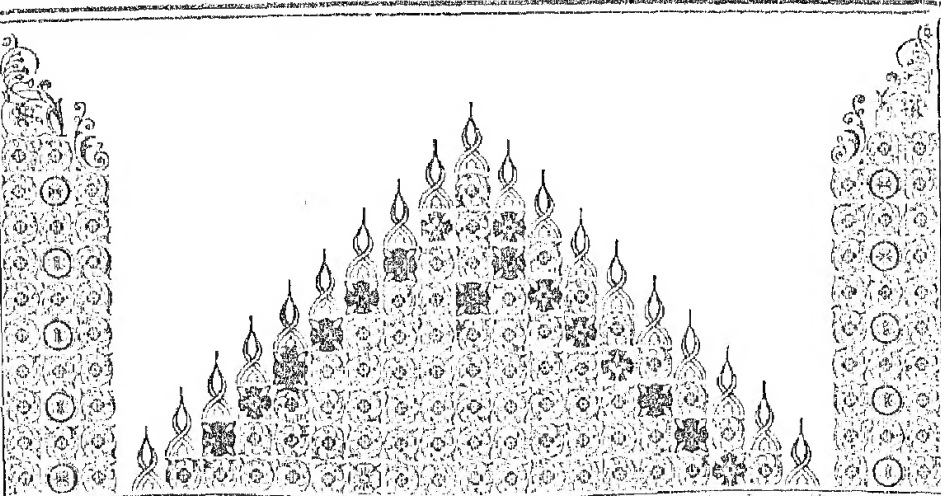


الجزء الثاني من شرح المحقق الجهمي هذا الفاضل
المدقق سيدي أبي عبد الله محمد الخوشتي
على المختصر الجليل للإمام أبي
الضياء سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

بوجوده ماشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره
وأوانه العلامة الشيخ علي العدوي تغمده الله
والجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته

مطبعة
محمد افندي مصطفى

في فصل العيد (قوله حكما) أي بقوله سن وكيفيته بقوله واقتح بسبع تكبيرات الخ ومخاطبهم أو هو من يؤمهم بقوله لأمر من الجمعة وقتا بقوله من حل النافلة للزوال ومنسندو ببقوله ونذب الخ وموضع ما بان أراد موضع ابتعاها بقوله ونذب ابتعاها به أي بالفضاء الآية (قوله مشتق) أراد الاشتقاق الأكبر (قوله والمعادة) عطف تفسير (قوله يتكرر لاوقاته) أي في أوقاته لا يخفى أن يوم العيد وقت والوقت ليس له وقت ولو قال لأنه يتكرر وسكت لكان أحسن وبعد كتي هذا رأيت في شرح شب لتكرره في نفسه ويجاب بأنه تسع في قوله لاوقاته بان يراد بالوقت ما لا صفة كآخر يوم من رمضان (قوله فن باب التشبيه) أي لأنه من باب التشبيه علة لقوله فلا يقال بالنظر للجملة الحادثة التي هي قوله وان كان الخ قد سدر (قوله بدليل) أي أنه من باب التشبيه بدليل وقوله اذلا يلزم الخ علة لقوله ولا يرد الخ وانما يلزم اطراد وجه التسمية أي علة التسمية لأنه ليس علة يلزم اطرادها بل مجرد ابداع مناسبة (قوله وقيل لعوده بالفرح) أي وقيل تفاؤلا بان يعود على من أدركه من الناس وليسست الاقوال المذكورة متباينة (قوله والعيد أيضا ما عا د من هسم الخ) ظاهره انه مقول بالاشتراك على اليوم المعروف وعلى ما عا د ويدخل في الغير يوم الجمعة لأنه يعود وقد تقدم انه من باب التشبيه ولا تقصر أو غيره على الفرح والظاهر انه مجاز للعلة المتقدمة وهو المتبادر أو تشبيهه بتعريف الاداة (قوله عيد الفطر) ولم يتكلم على عيد الاضحية (قوله وهي سنة مشروعية الخ) لم يبين المتقدم من المتأخر من تلك الامور ليس وما قدر الاكثر المذكور (قوله لعيد) أي في عيد وفي شرح شب لاجل عيد وهو متعلق بسن أي جنس عيد فطر أو أضحية وليس أحدهما آكد من الآخر (قوله للأمور الجمعة) المراد ما مورها وجوبا وهو الذكرا الحرام المتوطن غير المتذور الداحل ثلاثة أميال (قوله سنة عين) وقيل يفرضتها عينها وكفاية (قوله لكن لا يستحب) استتدراك على ما يتوهم من استحباب انظر المسافر والمرأة من مها (قوله لان صلاتهم يوم النحر الخ) أي وقوفهم بالمشعر الحرام قائم مقام صلاة العيد (قوله بل ولا الحقيمين يعني)



بسم الله الرحمن الرحيم

في فصل العيد يذكر فيه صلاة العيد حكمها وكيفيتها ومخاطبها ما هو وقتا ومنسندو ما هو موضعها * قيل مشتق من العود وهو الرجوع والمعادة لأنه يتكرر لاوقاته ولا يرد مشاركة غيره له في ذلك كيوم الجمعة ويوم عرفة فلا يقال لشي من ذلك عيد وان كان قد جاء ان يوم الجمعة عيد المؤمنين فن باب التشبيه بدليل أنه عند الاطلاق لم يتبادر الذهن الى الجمعة ألبتة اذ لا يلزم اطراد وجه التسمية وقيل لعوده بالفرح والسرور على الناس والعيد أيضا ما عا د من هم أو غيره وهو من ذوات الواو قلبت ياء كيزان وجمعها حقه أن يرد لاصله فراقبته وبين اعود انخشب وأول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وهي سنة مشروعية ومشروعة الصوم والزكاة وأكثرا لحكام واستقر مواظبا علم احتي فارق الدنيا (ص) سن لعيد ركعتان للأمور الجمعة من حل النافلة للزوال (ش) يعني انه اختلف في حكم صلاة العيد فالمتشهور كما قال انه سنة عين وقيل كفاية ويؤمهم بها من تلزمه الجمعة فيخرج العبد والصبي والمرأة والمسافر ومن هو خارج ثلاثة أميال من المصرف لانس في حقهم لكن يستحب كباقي ويخرج الحاج عني لكن لا يستحب له صلاته لان صلاتهم يوم النحر وقوف المشعر الحرام بل ولا الحقيمين عني لم يحج وجهه بان الحاج عني ليس بمنزلة المسافر والمقيم بها

يتكلم على عيد الاضحية (قوله وهي سنة مشروعية الخ) لم يبين المتقدم من المتأخر من تلك الامور ليس وما قدر الاكثر المذكور (قوله لعيد) أي في عيد وفي شرح شب لاجل عيد وهو متعلق بسن أي جنس عيد فطر أو أضحية وليس أحدهما آكد من الآخر (قوله للأمور الجمعة) المراد ما مورها وجوبا وهو الذكرا الحرام المتوطن غير المتذور الداحل ثلاثة أميال (قوله سنة عين) وقيل يفرضتها عينها وكفاية (قوله لكن لا يستحب) استتدراك على ما يتوهم من استحباب انظر المسافر والمرأة من مها (قوله لان صلاتهم يوم النحر الخ) أي وقوفهم بالمشعر الحرام قائم مقام صلاة العيد (قوله بل ولا الحقيمين يعني)

ظاهراً لا يستحب ولا يسن مع أن أشبه قال من صلاها من أهل منى الذين ليسوا بواجب فلا بأس به والظاهر أنهم مستحبون على كلامه ثم أقول لأحاجة لقوله ووجهه لأن صلاتهم يوم النحر الخ (قوله من على كفر سخ) أي من في كفر سخ كما تقدم في الجمعة وفي شرح شب غيره ويجوز الاقتداء بالشافعي الذي صلاها عقب الطلوع عزلة لا اقتداء بالخالف في الفروع وإن لم يقلده فيما يظهر أقول ولا يظهر ذلك لعدم وجود السبب نعم كتب شيخنا فقال لا أن يقال إن دخول الوقت بشرط لا سبب ثم لا أن تقول أي مانع من أن يكون جارياً إلى النقل فيصبح بعد طلوع الشمس إلا أنه أتى بركه قبل ارتفاع الشمس فعمل قوههم وقتها ارتفاع الشمس الخ أي وقتها المستحب فيكون موافقاً للشافعي (قوله من حل النافلة للزوال) ولو أدركه مناركة قبله (قوله أول وقتها طلوع الشمس) أي بعد الطلوع وإن لم ترتفع قد ربح لا عند الطلوع ويسن عنده تأخيرها لارتفاعه وعمارة المنهج ووقتها ما بين طلوع الشمس وزوال (قوله يؤخذ الخ) أي وذلك لأن لو كانت سنة عين المكان من فاتتة تسن في حقه مع أنها لا تسن بل تستحب في حقه (قوله بشرط إيقاعها مع الإمام) لا يخفى أن المعنى حينئذ تسن في حق مأمور الجماعة إذا أراد أن يوقعها مع الإمام أي أنه إذا أراد إيقاعها مع الإمام تسن في حقه وأما إذا لم يرد إيقاعها مع الإمام فلا تسن في حقه بل تندب فقولي المشرح بشرط إيقاعها أي إرادة إيقاعها وذلك لأن الخطاب بالشيء قبل حصول ذلك الشيء وكون المراد تقع سنة إذا حصل إيقاعها مع الجماعة لا يصح لأن المراد الطلب على جهة السنية وهو سابق على الفعل وبعد هذا يرد أن يقال إن الجماعة مندوبة ٣ في السنن ولو رتبة كوتر وعيد

فلا يظهر جعلها شرطاً في السنية وحينئذ لا يفتى أنه قبل صلاتها جماعة يسن في حق كل أحد أن يصلح مع الجماعة فلو وقع أنه صلاها وحده فقد فاتت السنة فلو كان ذلك قبل أن تصلي فيندب له أن يعيدها في جماعة فيما يظهر وحرر بتنبيه لا تصلي العمدان في موضعين وكما يشترط في إمام الفريضة كونه غير معيد كذلك العيد فلا تصح أن صلاها في محل إماماً ومأموماً ثم جاء إلى محل

ليس بمنزلة أهل غيرهما من البلاد ولا أنهم تبع للحاج وشمل كلام المؤلف من على كفر سخ من المنار فإنه مخاطب بها استئناؤاً ومذهباً ومذهباً أجد والجمهور أن وقت العيد من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس قيد ربح وانتهاء للزوال فلا تقتضي بعده وقال الشافعي أول وقتها طلوع الشمس فإن قلت يؤخذ من استحباب إقامتها إلى فاتتة إن السنة كافية مع أن المعتمد أن السنة عين قلت قد يقال إن السنة عين على من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط إيقاعها مع الإمام فلا ينافي استحبابها لمن لم يحضرها مع الجماعة (ص) ولا ينادى الصلاة جامعة (ش) أي لا يندب ولا يسن بل هو جائز وقول ابن ناجي أنه بدعة يرده الحديث فإنه صح أنه عليه الصلاة والسلام نادى به فيها وفي الصلاة جامعة أربعة أوجه نصهم على أن الأول منصوب على الأغراء والثاني على الحال أي الزموا الصلاة حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء ونصب الثاني على الحال والخبر محذوف أي الصلاة حضرت حال كونها جامعة ونصب الأول على الأغراء ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي الزموا الصلاة وهي جامعة والصلاة جامعة نائب فاعل ينادى وهو من فروع بضمه مقصورة على آخر خبره منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ص) وافتتح بسبع تكبيرات بالاحرام ثم بخمس غير القيام

آخر أن يصلي إماماً بأهلها إلى ما يظهر وإن اقتدوا به أعيدت ما لم يحصل الزوال من شرح الرسالة (قوله بل هو جائز) أي مستوي الطرفين (قوله يرده الحديث) انظر كيف يعقل استواء الطرفين مع فعل المصطفى صلى الله عليه وسلم له وفعله راجع الفعل وفي عجم أنه مكره لعدم وروده فهو مخالف ما في شرحنا وشارحنا تابع للفقائي الذي هو الشيخ إبراهيم وحاصله أنه اختلف في صحته وعدمها فخرج بنكرها أي ينكر الصحة ويقول بوردته إلا أنه ليس بصحيح والفقائي يثبتها وحل عب يقتضي ترجيح كلام عجم وعجم يقول إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في صلاة الكسوف ومعنى الصلاة جامعة أي طالبة جمع المكلف إليها وإسناد الجمع لها مجاز على لأن الطالب هو الشارع (قوله وافتتح) أي نداء وهو الظاهر وخبر به اللقائي وعجم والمراد بالافتتاح الاتيان والافهول لا يفتتح إلا بتكبيرة واحدة (قوله ثم بخمس الخ) أي ثم افتتح الثانية بخمس فلا حاجة لقوله غير القيام لأن تكبيرة القيام سابقة على الافتتاح ولا يتبع الإمام أن زاد على السبع أو الخمس سجداً لأنه غير صواب والخط لا يتبع فيه وظاهر من ادعاه أو سهواً لا يتبع أيضاً نقص التكبير بل يكمل المأموم كما يفعله كلام مختصر الوائحة وأما لو كان الإمام يرى الزيادة على السبع ففي شرح شب الظاهر أنه يزيد وليس كتكبير الجنازة لأن تكبير الجنازة أنه قد عليه الإجماع اه (أقول) الظاهر عدم الزيادة ابن ناجي اتفقت الشيوخ على قولهم يكبر في الأولى سبعة بالاحرام وفي الثانية خمساً غير القيام ولم يناسبوا بينهما بأن يقولوا يكبر في الأولى سبعة غير الاحرام أو يقولوا يكبر في الثانية سبعة بالقيام وكان شيخنا يحجب عن ذلك بأن تكبيرة القيام لها كانت يوتى بها في حال القيام فهي كالغاية لما بعدها

فإنما سبب التمييز فيه ان غير بخلاف تكبيرة الاحرام لما كانت متصلة بالتكبير والجميع من قيام ناسب ان يجمعها بخلاف تكبيرة
القيام فانها في حال القيام قبل الاستقلال وأيضا تكبيرة الاحرام فرض فلا يتوهم كونها من التكبير المختص بالعيد بخلاف
تكبيرة القيام فانها سنة فناسب اخراجها من نوعها (قوله سوالي) أي ويكون التكبير موالا أو حال على معنى الحال من النكرة
أي حال من التكبير في الاولى والثانية لكن لا على لفظه بل باعتبار معناه وهو الجمع وكأنه قال يجمع في التكبير والاتصال مواليات
وأصله مواليا تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والثمنين أي لا يفصل بين
آحاد التكبير نديا فيما يظهر كافي عب (قوله لا بتكبير المؤتم) قال شب فليس يجب للأمام ان يسكت بقدره ولا يتابع خشية
التخليط على المأموم (قوله بلا قول) أي من تسليح وتحميد وتهليل وتكبير فيكرة أو بخلاف الاولى (أقول) وهو الظاهر ونسب
متابعة امام فيه كما يفيد التذييب (قوله وتخرأه مؤتم) انظر على سبيل السنية أو الاستحباب كذا في شرح شب والظاهر انه
مستحب للاتباع وقوله لم يسمع أي لا من امام ع ولا من مأموم ولا من مسمع قد يربك (تنبية) كل واحدة من تكبيرة سنة

مؤكدة يستحب للأمام
والمنفرد لنفس واحدة سها
قبل السلام ولا ياتى بعده
بخلاف تكبير الصلاة (قوله
فالظاهر كما قال بعض تأخيره
الح) البعض هو الخطاب ورد
بان الظاهر انه بقدره على
القراءة ولا يلتفت لامامه
ويفرق بان مخالفته للقنوت
يلزم عليها عدم تبعيته في ركن
فعلى وهو الركون بخلاف
ما هنا وحاصل ما في ذلك
ما قاله عجم من قوله قلت ظاهر
الاطلاق أكثرهم أو جميعهم
الاما شدانه يكبر في الاولى
سبعاً قبل القراءة وفي الثانية
خمسة قبلها سواء اقتدى بغيره
يزيد أو ينقص وسواء كان
يؤخر التكبير عن القراءة أولا

سوالي الا بتكبير المؤتم بلا قول وتخرأه مؤتم لم يسمع (ش) هذا شروع في كيفية صلاة
العيد والمعنى ان المصلى صلاة العيد يكبر سبع تكبيرات بتكبيرة الاحرام قبل القراءة
في الركعة الاولى ويخمس قبل القراءة غير تكبيرة القيام في الركعة الثانية الا ان
يكون مأموماً عن يؤخر التكبير عن القراءة كما في كيفية فالظاهر كما قال بعض تأخيره تبعاً له
كتأخير القنوت والسجود القبلي عن يرى ذلك ويكون التكبير موالا من غير فصل بين
آحاده الا أنه يفصل بينها بقدر تكبير المأموم بلا قول بين كل تكبيرتين كتحميد وتهليل ويكون
تكبير المأموم بعد تكبير الامام ان سمعه منه أو من المأموم أو من المسمع فان لم يسمعه من
ذكر خلفه صوته أو بعده فانه يتخرأه أي يقدر بعقله ويفرض لنفسه ان الامام قد كبر
في هذه اللحظة وانه فصل بقدر تكبير المؤتم وهذا بخلاف التأمين فان المأموم لا يتخرأه
ولا يؤتم من خاف الامام حيث لم يسمعه لانه تأمين على فعل الغير والتكبير مطلوب من كل
احد وأيضاً لما كان التكبير سنة كان أقوى مطاوعة من التأمين ولم يصرح المؤلف بكون
التكبير قبل القراءة اكتفاء بذكر الافتتاح لا شعاره بانه قبلها وباء بالاحرام للصيرورة أي
صيرورة التكبير سبباً بالاحرام ولا يصح أن تكون الباء للسببية لان الاحرام ليس سبباً
للسبع تكبيرات ولا للبيعة ولا للصاحبة ولا للملابسة لانه يقتضي أن تكون التكبيرات
ثمانية كالشافعي لان المصاحب والملاصق والملابس غير المصاحب والملاصق والملابس (ص)
وكبر ناسية ان لم يركع وسجد بعده والاعتمادى وسجد غير المؤتم قبله (ش) يعني أن من نسي
تكبير العيد كذا أو بعضا حتى قرأ فان لم يركع بالاختفاء فانه يرجع الى التكبير لان محله القيام
ولم يفت فاذا رجع فكبر أعاد القراءة وسجد بعده السلام لزيادة القراءة لانها انما شرعت

وقال شارحنا في ك وانظر لو رجع بعد ان انخفض للتكبير ينبغي بطلان صلاته (تنبية) انظر لو نسي بعض التكبير بعد
حتى قرأ هل يبني على ما فعله قبلها أو يبتدئ وهل يعيد القراءة بعد ما يأتي بما تركه أم لا وعلى الاول ما حكم إعادة القراءة وإذا
ذكره في أثناء القراءة وفعله هل يبني على ما قرأ أو يبتدئ وهو الظاهر وانظر ما حكم إعادة القراءة حيث قلنا بها ه عجم (قوله
ولا يصح أن تكون الباء للسببية) يقال ان الجزء سبب في الكل أي سبب داخل أي لان حصول جزء الشيء سبب في حصول ذلك
الشيء (قوله لان المصاحب والملاصق) لا يخفى ان الملاصق مصاحب فلا حاجة له (ثم أقول) لا مانع من ان يقال انه من مصاحبة
الكل للجزء وكذا يقال في غيرها (قوله والاعتمادى) فان رجع لتكبيره فانظر هل لا تبطل صلاته بمنزلة ترك الجلوس الوسط سها
ورجع له بعد استقلاله لانه في هذا رجع من فرض السنة أم تبطل وهو الذي ينبغي كما قاله في ك لان الركن المتلبس به هنا أقوى
للاتفاق عليه من الركن المتلبس به هناك للاختلاف في وجوب الفاتحة في كل ركعة (قوله أعاد القراءة) في شرح شب وانظر
ما حكم إعادة القراءة (أقول) الظاهر الاستحباب لانه تقدم ان الافتتاح مندوب باتفاق اللقاني وعجم فان ترك أعادتم لم تبطل
صلاته (قوله لزيادة القراءة الح) هذا يفيد ان القراءة الزائدة الموجبة للسجود هي الاولى ووافقه آخر العبارة لكن ينافية قوله

لانه لا سبب له غير اعادة القراءة والفرق بينه وبين من زاد سورة في آخره ان تركه ما غير متفق عليه فقد استخيم ما بعض العلماء فلم يمكن زيادتهم ما موجب للسجود فان قلت ان من قدم السورة على الفاتحة يسهل هاولا سجود عليه مع ان زيادة القراءة موجودة ايضا والجواب ان من قدم السورة لم يقدم شيئا على غير جنسه بخلاف الذي قدم القراءة على التكبير (أقول) والذي ينبغي ان يقال ان الموجب للسجود زيادة الركن القولي فلا يرد شيء (قوله وعن تقييد الساجد الخ) يمكن ان يقال ان قوله غير المؤتم ينزاع فيه قوله سجده وسجد قبله أي بقطع النظر عن قوله قبله (قوله ولا سجود على المأموم) أي وأما المؤتم فلا يسجد بسبب ترك التكبير خلف الامام ولو تركه عمدا لانه يحمل العمود من باب أولى او كان الترك من امام لا يرى السجود لذات الشخص التكبير كالشافعي والحنفي فاذا ما شافعي عن جميع التكبير صحت صلاة المالكى خلفه هـ ولا سجود عليه لقول المصنف

وسجد غير المؤتم سواء أتى به المؤتم أو تركه كتبه بعض شيوخنا (قوله ولا مفهوم لذاته) أي بل وكذلك متعمده يؤمر بالتكبير ثم يسهل القراءة ولكن لا يسجد ههنا لانه لم يترك التكبير سهوا بل تركه عمدا (أقول) ان اعادة القراءة انما هي عمد وهو مطالب بها على كل حال فالمناسب صدور العبارة من ان الموجب القراءة الاولى التي وقعت سهوا (قوله لاجل قوله وسجد الخ) أي لان السجود انما يكون لتسيان لا لعمد (قوله فانه يكبر على المشهور) ومقابل له لابن وهب لا يكبر لغوات وقته لاجل سماع القراءة (قوله وأولى مدرك) أي فيتابعه فيما أدركه ثم يأتي بما فاتة ولا يكبر ما فاتة في خلال تكبير الامام والظاهر ان الخلاف جار (قوله ويسجد الاحرام

بعد التكبير واستغنى عن ذكر اعادة القراءة بذكر السجود لانه لا سبب له غير اعادة القراءة وعن تقييد الساجد غير المؤتم لوضوح انه لا قراءة عليه فان اتخفى عما دى اماما كان أو غيره وأخرى لورفع من الركوع ويسجد الامام والفضل ترك التكبير كل أو بعضها قبل السلام ولا يسجد على المأموم لان امامه يحمله عنه وكان يمكنه الاستغناء عن قوله غير المؤتم بقوله فيما سبق ولا سهو على مؤتم حالة القدوة وقوله وكبر على سبيل السنية ولا مفهوم لذاته وإنما اقتصر على التسيان لاجل قوله وسجد بعده (ص) ومدرك القراءة يكبر فذكر الثانية يكبر بخمس ثم سبعا بالقيام (ش) يريد ان المأموم اذا جاء فوجد الامام قد فرغ من التكبير وهو في القراءة فانه يكبر على المشهور خلفه الا هو فليس قضاء في صلب الامام وأولى مدرك بعض التكبير ثم يكمل بسد فراغ الامام ولما سئل قوله ومدرك القراءة يكبر مدرك الاولى والاخر فيسه واذبح من انه يكبر سبعا بالاحرام ومدرك الثانية فيه خلاف بين مختاره منسه بقوله فذكر الثانية يكبر بخمس غير تكبيرة الاحرام الخمسة بناء على ان ما أدركه آخر صلاته فتكبيرة القيام ساقطة عنه وبعد الاحرام من الست ويقضى سبعا وعلى ان ما أدركه أول صلاته يكبر سبعا ويقضى خمسا هـ ثم اذا قام لقضاء الاولى قضى سبعا بالقيام وهذا مشكل مع ما تقدم من ان من أدرك ركعة لا يقوم بتكبير وهما قائم يقوم به وأجاب بعض عنه بما يعلم من شرحنا الكبير (ص) وان فانت قضى الاولى بست وهل بغير القيام تأويلان (ش) أي وان فانت الثانية برفع الامام من ركوعها كبر لا احرام وجلس ولا يقطع خلافا لابن وهب ثم بعد سلام الامام قام وقضى الركعة الاولى بست تكبيرات لكن اختلف هل يقوم بتكبير كما يفعل كل من أدرك تشهد الامام وعليه فيكون التكبير سبعا وهو فهم ابن رشد وابن رشد وسند أوله لا يكبر بل يقوم من غير تكبير ويأتي بست تكبيرات فقط ويعتد بالتكبيرة التي كبرها قبل جلوسه فلا يعيدها وهو فهم عبد الحق قال في توضيحه ولعل الفرق بين هذا وبين من جلس في تشهد الفريضة انه اذا قام هنا كبر لا يعيد فلم يحل ابتداء قيامه من تكبير بخلافه في الفريضة فانه مبتدئ فيها بالقيام ولا بد ان ابتداء القيام في الصلاة من تكبير فاستحب له التكبير للقيام انتهى وحذف المؤلف هذا التأويل لدلالة قوله تأويلان عليه فلا يعترض

من الست أي الست التي تطلب منه في الثانية لان الاولى يقتضها بسبع والثانية بخمس غير القيام فيصير بتكبيرة ستة هذا في غير المسبوق أو ما المسبوق فيأتي بخمس وتكبيرة الاحرام فقد حصلت الستة وتسقط تكبيرة القيام (قوله ويقضى سبعا) أي بالقيام (قوله ويقضى خمسا) أي غير القيام (قوله وأجاب بعض عنه بما يعلم الخ) والجواب انه انما كبر للقيام لاجل حصول عدد تكبير الرباعية باسقاط تكبيرة الجلوس لانه اتبع الامام موافقته له (قوله وان فانت قضى الخ) قال بعض فان لم يدرك الامام في الاولى أو في الثانية لم ارضا صريحاً قاله الشيخ سالم قال عجم الظاهر تكبيرة سبعا بالاحرام ثم ان تبين انما الاولى فقط احران تبين انما الثانية قضى الاولى بست ويجرى فيه ما يأتي ولا يحتسب بما كبره حين دخوله للختياط (قوله ويعتد بالتكبيرة) أي التي هي تكبيرة الاحرام (قوله فلا يعترض) الاعتراض يتوجه على كل حال أي اذا علمت ما قررناه من انه في الاولى يكبر للقيام دون

الثانية (قوله وغسل) ومبدأ وقته السادس الأخير (قوله وان لم يغمره) كتب والد عب يفتي ان يرجع للاحياء أيضا (قوله ومشي) والا خالف الاولى فقط بدون كراهة الا ان يشق عليه لعلته ونحوها (قوله وصحح خلافه) ولو خرج قبل النحر عند بعضهم (قوله وجهر) ولا يرفع صوته حتى يعقره فانه بدعة (قوله لمجيء الامام) قيل لحل اجتماع الناس بالمصلي وقيل لظهوره لهم ولو قبل دخوله والا اول أقوى (قوله ليله العروبة الخ) هي ليله الجمعة من الاعراب وهو التحسين (قوله والمراد باليوم الزمن الخ) أي الزمن الشامل لتلك المواضع الثلاثة لانه يحصل له التحير فيها كما أفاده محشي تب ولا يخفى ان هذا أحسن مما قبله ان الذي هو قوله عند النزاع ولا في القيامة لانه لم يذ كرفيه حالة القبر وقيل لم يمت قلبه بحب الدنيا حتى نصده عن الآخرة وعليه فالمراد باليوم الزمن الذي يحصل فيه موت القلب بحب الدنيا (قوله والا حياء يحصل بمعظم الليل على الاظهر) هكذا استظهره ابن الفرات ومقابلته انه يحصل بساعة ونحوه للتووي ٦ في الاذكار وقيل يحصل بمحصل حصول صلاة العشاء والصبح في جماعة (قوله

بالمصلاة والذكر) ويدخل قراءة القرآن بل هو أعظم (قوله على المشهور) ومقابلته انه مستحب واقتصر عليه ابن الطائيب (قوله ونحوه) سئل عانة الغنا كها في المراد بها الشهر الذي فوق ذكر الرجل وهو اليه وحول فرج المرأة وعن ابن شريح انها الشهر النسب حول حلقه للدراب ناجي عز غير واحد كالف كها في اختلاف العلماء في جواز حلق حلقه الدبر ولا أعرفه منه وصافي المذهب (قوله ولا يغسل) بل ولو لا حياء كما تقدم (قوله يستحب كونه وتران أمكن الخ) ظاهره ان الاخير مستحب واحد وفي رواية أخرى تقديم الرطب لان في رواية أحمد والترمذي وأبي داود ان النبي صلى الله عليه

يقول ابن غازي ظاهر كلام المؤلف ان تكبيره القيامة موجودة وانما التأويلان هل هي معدودة من الست أو لا وليس كذلك بل التأويلان في وجودها كافي التوضيح ولما فرغ من كيفية الصلاة شرع في مندوبات العبد فقال (ص) ونادى احياء ليلته وغسل وبعد الصبح وتطيب وترين وان لم يغمره ومشي في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخرج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه وجهر به وهل لمجيء الامام أو لقيامه للصلاة تأويلان (ش) يعني ان من مندوبات العيد احياء ليلة عيدى الفطر والنحر لخبر من احياء ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم موت القلوب وفي لفظ من احياء الليالي الاربع وجبت له الجنة ليلة العروبة وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر ومعنى عدم موت قلبه عدم تغيره عند النزاع ولا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت النزاع وزمن القبر ويوم القيامة والا حياء يحصل بمعظم الليل على الاظهر وبالصلاة والذكر ومنها الغسل على المشهور ويستحب كونه بعد صلاة الصبح فان اغتسل قبل ذلك ولو ليل لافاته هذه الفضيلة وحصل فضيلة الغسل ووقته وقت اذان الصبح الاول ولا يشترط فيه الاتصال لانه مستحب ومنها التطيب والترين بالثياب الجديدة وتحسين هيئته من قص شارب ونحوه لانه من كمال التطيب بل لا يظهر له فائدة اذا كان البدن دنيوا وهذا في حق غير النساء وأما النساء اذا خرجن وان كن عجاثر فلا يتطيبين ولا يتزينن لحوف الاقتتان بين ثم ان المبالغة راجعة للتطيب والترين والغسل ومنها المشي في ذهابه للعيد ما لم يشق عليه لا في رجوعه من المصلي لفراغ العبادة ويستحب رجوعه من طريق غير التي أتى للمصلي منها لشهود الطريقين له بذلك ولا فرق بين الامام والمأموم ومنها فطره في عيد الفطر قبل الذهاب للمصلي ويستحب كونه بتمر وتران أمكن ليقارن أكله اخراج زكاة فطره المأمور باخراجها قبل صلاة العيد ومنها تأخير الفطر في عيد النحر ليكون أول طعامه من لحم قربته ومنها خروج المصلي غير الامام لصلاة

وسلم كان يفطر على رطبات فتمرات فان لم يكن حسا حسوات من ماء وانظر هل تقيده الرواية الثانية التي فيها تقديم العيد الرطب بكونه وترأولا وعلى الاول هل هو مستحب واحد كما ذكرنا في الرواية التي اقتصر فيها على التمر وهو الظاهر أم لا انظر والذي أقوله ان الظاهر ان كل واحد منهما مأمندوب فكونه بتمر مندوب وكونه وترأندوب آخر (قوله ليهكون أول طعامه من لحم قربته) أي أول مطعمومه أي ما كوله من لحم قربته لخبر الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يفطر يوم النحر حتى يرجع لياكل من كبد أخته وهل ذلك لان الكبد أيسر من غيره أي أسرع نضجا من غيره أو تغاؤلا كما جاء ان أول ما يأكل أهل الجنة عند دخولها كبد الثور الذي عليه الارض فيذهب ذلك عنهم حرارة الموت كذا قال تب والصواب الحوت كما ذكره أبو الحسن وفي الحديث نزل أهل الجنة زيادة كبدن ونزل بضم النون والراي طعام التريل الذي يهيا كذا في له ثم قال وهذا ظاهر فحين يضحى كما يدل عليه التعليل المذكور وأما من لا يضحى فهل هو كذلك وهو الظاهر حفظا لفعله صلى الله عليه وسلم من الترك أشار له عجم (قوله غير الامام) أي وأما الامام فينبغي ان يؤخر خروجه عن خروج المأمومين اذا كان منزله قريبا من المصلي فيؤخر حتى

ترفع الشمس وتحل النافلة أو قبل ذلك فليس إلا أن كان ذلك أرفق بالناس لأنه ينبغي للمؤمنين أن ينتظروا في المصلي ولا ينبغي له أن ينتظر أحدا بل إذا وصل صلى وإن كان منزله بعيدا منها أمر بالخروج بقدر ما إذا وصل أقيم الصلاة (قوله لأنه مندوب ثان) أي فالخروج لصلاة العيد والصحراء مندوب لأن كونه في الصحراء مندوب ووسيلة المندوب مندوبة (قوله استحبابه التكبير) أي فرادى وخلاصته أن كل واحد يكبر في الطريق على حديثه لاجتماعه فانه بدعة كافي ثبت وأما في المصلي فقال ابن ناجي افرقت الناس بالخير وإن فرقتين بحضور أبي عمران الفارسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت أحدهما من التكبير سكنت وأجاب الأخرى بمنزل ذلك فستلأ عن ذلك فقال أنه لحسن واستمر العمل عندنا على ذلك بأمر قيمة بحضور غير واحد من أكابر الشيوخ (قوله لأنه ذكر شرع الصلاة) فيه أنه ليس وقت صلاة إلا أن يقال ٧ وقت صلاة في الجملة تطرأ المذهب

الشافعي والآن أن تقول هذا مما يقوى ما جئناه سابقا (قوله ولما لا في المبسوط الخ) هو الذي أشار له المصنف بقوله وصحح خلافه كأفاده الخطاب (قوله تحريمه قال شبه بأهل الشر) الحرام لأنهم يكبرون عنده للاستفاد ويدعون لقوله تعالى فاذا كروا الله عند المشرك الحرام (قوله وفي حديثه الخ) فيه تسامح لأنه لا ضمير فيه (قوله غير النساء) أي فالمرأة تسمع نفسها فقط (قوله وفوق ذلك قليلا) أي فلا يرفع صوته حتى يعمره فانه بدعة وينخرج عن حدود السمع والوفاء (قوله حتى يقوم للصلاة) أي حتى يدخل في الصلاة كذا فمره عجم واعترضه محشي تنبأ بأن الموافق لابن الحارث والجواهر وغيرهما أن القول

العيد بعد طلوع الشمس إن قرب منزله والاقبلها بقدر ما يكون وصوله المصلي قبل الإمام قاله الخمي ثم لو قال المؤلف وبعد الشمس بالواو لكان أحسن لأنه مندوب ثان وإذا خرج بعد طلوع الشمس استحبابه التكبير لأن خرج قبل الطلوع لبعده منزله ونحوه فيؤخر التكبير إلى أن تطلع الشمس على مذهب المدونة لأنه ذكر شرع للصلاة فلا يثبني به إلا في وقتها كالأذان ولما لا في المبسوط يكبر من انصراف صلاة الصبح ابن عبد السلام وهو الأول لا سيما في الأضحية تحقيقا للشبه بأهل المشرك الضمير في فيه للخروج في الفطر والأضحية وفي حديثه لطلوع الشمس وفي خلافه لعدم التكبير للخارج قبل طلوع الشمس أي وصحح خلاف مذهب المدونة من عدم التكبير قبل طلوعها بل يكبر قبل ويستحب الجهر بالتكبير لكل أحد غير النساء بقدر ما يسمع نفسه ومن يليه وفوق ذلك قليلا لاظهار الشعيرة وبذلك خالف تكبير الصلاة واختلاف هل يستمر تكبير من بالمصلي لمجيء الإمام إليه فيقطع حينئذ وهو فهم ابن يونس أو يستمر يكبر ولو جاء إلى المصلي حتى يقوم للصلاة وهو فهم الخمي تأويلان (ص) ونحوه أخيهته بالمصلي (ش) فيها استحباب مالك للإمام أن يخرج أخيهته فيسجد بها أو ينحرفا في المصلي يبرزها للناس إذا فرغ من خطبته ولو أن غير الإمام ذبح أخيهته في المصلي بعد ذبح الإمام جاز وكان صوابا وقد فعله ابن عمر رضي الله عنه انتهى وهذا في الأمصار الكبار وأما القرى الصغار فليس عليه ذلك لأن الناس يعلمون ذبحها ولو لم يخرجها انتهى أي ليس عليه على جهة الاستحباب (ص) وإيقاعها بالجمعة (ش) أي يستحب إيقاع العيد بالمصلي ولو بالمدينة والمراد بالمصلي الفضاء والصحراء وصلاته بالسجدة من غير ضرر وداعية بدعة لم يفعله عليه السلام ولا انقضاء بعده هذا في غير مكة وأما من في مكة فالأفضل أن توقع في المسجد لا لاقطع بالقبلة ولا الأفضل لا انتقاضه بمسجد المدينة بل لمشاهدة الكعبة وهي عبادة مفقودة في غير هذا الخبر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون درجة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للنظرين إليه وإنما استحباب في غير مكة البروز إلى المصلي لأمره عليه الصلاة

الثاني يقول يقطع بحلول الإمام محل صلاته وإن لم يدخل في الصلاة والقول الأول يقول يقطع بمحاولة محفل اجتماع الناس (قوله جاز وكان صوابا) ظاهره أن فيه الثواب فيكون قوله جاز أي أذن فيه فله الاجز يظهر حينئذ أن كلاما من ذبح الإمام وذبح غيره مندوب إلا أن الإمام أكد (قوله وهذا في الأمصار الكبار) أي قول المصنف ونحوه الخ في الأمصار الكبار (قوله وأما القرى الصغار) المناسب أن يقول وأما غيرهما من الأمصار غير الكبار والقرى مطلقا والظاهر أنه أراد بالأمصار الكبار ما لم يعلم من ذبحه في البلد ذبحه وأراد بالقرى الصغار ما يعلم من ذبحه ذبحه (قوله والصحراء) مرادف (قوله بدعة) أي مكرهه (قوله لا انتقاضه الخ) علة لقوله ولا الأفضل (قوله لا انتقاضه الخ) أي لأنه مقطوع بقبلة ومسجده أفضل من مسجد مكة (قوله ستون للطائفين) ظاهره أنه يقسم على جميعهم ويحتمل أنه ينزل على كل واحد ستون درجة وهكذا يقال فيما بعده ويقويه حديث أنه ينزل على كل متصالحين مائة درجة تسعون للبادي وعشرة للاثرأ فاده شب في شرحه وعبارة أخرى أي تقسم على جميع الطائفين وإن اختلف قدر طواف كل ستون هذا هو المتبادر واحتمال أنه ينزل على كل واحد ستون وأربعون وعشرون

بعينه من لفظه (أقول) الظاهر أن ذلك كناية عن كتب حسنة للطائفة والمصلحة والمجاهدة (قوله من الحيض) جمع جائز كراي
 وزك أفاذه المصباح والمراد الحيض باللفظ لا من بلغت سن الحيض ولم تنض كما توهه بعض الناس لأن ما لنا هو الذي في
 كتب الحديث والاولى ان يقول حتى الحيض وربات الخدم من النساء (قوله الخدم) جمع خمد وهو مستتر يكون في ناحية
 البيت تنهه البكر وراعه (قوله جلباب) قيل المراد به الجلس أي تعيرها من ثيابها ما لا تحتاج اليه وقيل المراد تشركها معها في لبس
 الثوب الذي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وهو خدتين بينهما الف قيل هي المقنعة أو الخمار
 أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الأزار وقيل المقنعة وقيل التميمي (قوله وخطير باعدوا) معطوف
 على قوله لا منه (قوله والمسجد ولو كبر الخ) جواب عما قال المأدبة يمكن وجودها في المساجد الكبار فلا يتخ هذا الحديث طلب
 الصلاة في الصلوة كما قال في المدخل ٨ ابن حبيب ان لم يستطيعوا الخروج الى المصلى اطروا فيه صلوا في المسجد

الجامع على سنة العبد في
 المصلى قال مالك ولا يصلي
 بوضعين في مصر خلافا
 للشافعي (قوله ورفع يديه في
 أولاه) لا يخفى ان في اطلاق
 أولاه على تكبيرة الاحرام
 مجاز علاقته المجاورة (قوله
 وتعوها من قصار المفضل)
 زاد في ذلك وان ذلك أتى بالكاف
 لفعله عليه الصلاة والسلام
 اه فأراد بالقصار ما عدا
 الطوال فيشمل المتوسط
 (أقول) ويظهر من الاقتصار
 على سبع وأشمس آكدتهما
 على غيرهما فتدبر (قوله
 وخطبتان في الجمعة) ابن
 حبيب يذكر في خطبة الفطر
 الفطرية وفي الانحية الضحية
 وما يتفق بهما وينادي اذا
 أحسدت فيهما أو قبلهما بعد
 الصلاة ولا يستخف واحد
 بهضم الجالوس بين الخطبتين

والسلام بذلك حتى النساء من الحيض وربات الخدم ورفقات احداهن يارسول الله احذنا
 لا يكون لها جلباب قال تعيرها اختها من جلبابهم ايتم من الخير ودعوة المسلمين وخطير باعدوا
 بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال ولبعدهن عن الرجال ما فرغ من خطبته وصلاته جاء اليهن
 فوعظهن وذكرهن فاوكن قريبا لهن من الخطبة والمسجد ولو كبر يقع الحصر فيه وفي أبوابه
 بين الرجال والنساء دخولا وشرا وخافته وقع الفتنة في مواضع العبادات (ص) ورفع يديه في
 أولاه فقط (ش) الضمير في جماعته على المصلي ومراعاة انه يستحب للمصلي ان يرفع يديه في
 التكبيرة الاولى وهي تكبيرة الاحرام وأما في غيرها فاما ان يكون خلاف الاولى أو مكررها
 (ص) وقراءتها بكسبج والشمس (ش) أي ونذب قراءة صلاة العبد في بعد الفاتحة بسبع اسم
 ربك الاعلى والشمس ونحوهما من قصار المفضل (ص) وخطبتان كالجمعة (ش) أي ونذب
 خطبتان كالجمعة في الصلوة من الجالوس في أولهما وفي وسطهما أو تقصيرهما من الجهر بهما
 ونحو ذلك قال بعض وانظر هل هما مندوب واحد أو كل واحدة مندوب مستقلة انتهى (ص)
 وسماعهما (ش) أي ونذب سماعهما والاصغاء لهما وان كان لا يسمعهما ولو عبر بالاستماع
 لكان أولى لان السماع ليس من قدرته وليس من تكلم فيه مما كان تكلم في خطبة الجمعة
 (ص) واستقباله (ش) أي ونذب استقبال الامام في الخطبتين من في الصف الاول وغيره
 لانهم ليسوا بمنظرين صلاة بخلاف الجمعة (ص) وبعديتها (ش) أي ونذب ان تكون
 الخطبتان بعد الصلاة فالأولى بالخطبتين أعادها استحبابا فان لم يفعل أساء واجزأته صلاته لان
 الخطبة ليست شرطاً في صحة الصلاة واليه أشار بقوله (واعيسته ان قدمتا) أي ان قرب
 والظاهر ان القرب هنا كالقرب الذي يبنى معه في الصلاة وهذا على ان قوله وبعديتها
 من المستحب كما هو ظاهر كلام المؤلف وأما على انه سنة وهو ما اقتصر عليه ابن عرفة وذكره
 المواقف مقتصر عليه فيكون أعادتها سنة كما هو الاصل في نحو هذا ولكن رأيت في ابن بشير
 التصريح باستحباب الاعادة وهو لا يخالف سنية بعديتهما كما في أقامته المن فاتته كما أشار له (ه)

في

يقدر الجالوس بين السجدةين وهل يتخذ لهما منبر قولان
 (أقول) وظاهره انه ليس الجالوس في أولهما وفي وسطهما كما تقدم مع أن الخطبة في حد ذاتها مندوب ولعل الظاهر انهما هنا
 مندوبان (قوله ومن الجهر بهما) أي فاسرارهما كعدمهما وانظر هل يتدب قيامهما أم لا (قوله أي ونذب استماعهما والاصغاء)
 أي فن كان يتعاقل لم يأت بالمستحب (قوله وليس من تكلم فيه) أي بالنقل ان السكلام فيها كالعبد في خطبة
 الجمعة وان هذا هو المعتمد خلاف ما قاله عجم وغيره وما قاله ذلك المشي ظاهر من النص الذي ذكره رحمه الله تعالى (قوله أي
 ونذب استقبال الامام) أي ذاته ولا يكفي جهته (قوله لانهم ليسوا بمنظرين الصلاة) أي حتى يفرق بين الصف الاول وغيره
 (قوله أساء) أي ارتكب مكرها (قوله كالقرب الذي يبنى معه في الصلاة) قد تقدم انه بالعرف أو بالخروج من المسجد (قوله
 وذكره المواقف مقتصر عليه) أي فيكون هو الراجح فيقول على ان البعديتين سنة والاعادة مستحبة

(قوله بلاحد الخ) أي خلافاً لأعم ذلك وتندب لم تبعه تكبيرهم بتكبيره في الرسالة ويكبرون أي سراً بتكبير الامام (قوله واقامة من لم يؤمر بها) في لك ويندب ليسجد العبد اذ نه فيها (قوله وهل في جماعة) القولان في كل من المستثنين والقول الاول صحيح في لك ثم ان في تعبيره بالاقامة اشارة الى ان غير المأمور بالجمعة لا يؤمر بالخروج اليها قال فيها ولا تجب صلاة العبد على النساء والعبيد ولا يؤمر بالخروج اليها اهـ فلو حضر أحد من لم يؤمر بها صلى مع الامام في المدونة عقب ما تقدم ومن حضرها منهم لم ينصرف الا بصلاة الامام اهـ (قوله لا على العبد) ويحتمل ان يعود ٩ على العبد (قوله ثم انه يستثنى الخ)

وأما أهل منى غير الجاهل فلا يقيمونها جماعة كذا في شب أي ويقيمونها أفذاذا (قوله لا نافذة الخ) في شرح شب ظاهر كلام الشارح الكراهة وكذا يقال في قوله ومقتضية آه (قوله فيها مطلقاً) وأخرى لو فنى فائتة أيام التشريق في غيرها (قوله ولو امرأة) ولو صبياً كما في الزرقاني والمرأة تسمع نفسها فقط والرجل يسمع نفسه ومن يليه (قوله على المشهور الخ) ومقابل ما نقله ابن بشير من انه يكبر عقب ست عشرة مكتوبة يختم بظهر اليوم الرابع (قوله وكبر ناسيه ان قرب) في لك ولا يؤمر بالرجوع الى موضعه الذي صلى فيه اهـ (قوله وفي الامهات) هي أربع المدونة والموازية والعتيبة والواخعة فالمدونة المسنون والعتيبة الموازية لمحمد بن الموان (قوله والواخعة لابن حبيب) (قوله ولفظه الخ) قال في لك وجد عندي ما نصه ولفظه الاتيان بهذا اللفظ مستحب والتكبير دبر الصلوات في حقه ذاته

في شرحه (ص) واستفتاح بتكبير وتخللها به بلاحد (ش) أي ويندب استفتاح الخطبتين وتخللها بما بالتكبير بلاحد في الاستفتاح بسبع والتخليل بثلاث بخلاف خطبة الجمعة فان افتتاحها وتخللها بالتحميد وسما في ان خطبة الاستسقاء تكون بالاستسقاء (ص) واقامة من لم يؤمر بها أو فاتته (ش) أي انه يستحب ان لم يؤمر بالجمعة وجوباً وفاتته صلاة العبد مع الامام ان يصلها وهل في جماعة أو أفذاذ قولان فمن أمر بالجمعة وجوباً أمر بالعبد سنة ومن لم يؤمر بها وجوباً أمر بالعبد استحباباً والضمير فيهما عائداً على الجماعة من قوله المأمور بالجمعة لا على العبد ثم انه يستثنى من قوله واقامة من لم يؤمر بها الجاهل فانهم لا يؤمر بها فاقامته لا نداء ولا سنة (ص) وتكبيره اثنى عشر فريضة وسجودها البعدي من ظهر يوم النحر لا نافذة ومقتضية فيها مطلقاً (ش) أي ويندب لكل فصل ولو امرأة أو مسافراً أو أهل يادية صلى في جماعة أو وحده ان يكبر عقب خمس عشرة فريضة وعتبة أو لها صلاة الظهر من يوم النحر وآخرها صلاة الصبح من اليوم الرابع وهو آخر أيام التشريق على المشهور ولا فائتة ولو من أيام التشريق ولا نافذة ولو تابعة للفرض وإذا ترتب على المصلي للفرض سجود بعدي فانه يوقع التكبير المذكور عقب السجود المذكور فقوله وتكبيره أي المصلي كان ممن يؤمر بصلاة العبد أم لا وقوله اثنى عشر الهزمة أي عقب يقتضى انه يكبر قبل التسبيح وقبل قراءة آية الكرسي وهو كذلك وقوله وسجودها الخ عطف على خمس عشرة أي واثر سجودها البعدي وقوله لا نافذة عطف على خمس لا على عشرة ولا على فريضة لفساد المعنى (ص) وكبر ناسيه ان قرب (ش) لافهم لئلا يسهو وكذا ما عمده كما استظهره بعض لقول الجلال من ترك التكبير خاف الهلوات أيام التشريق كبر ان كان قريباً انتهى والقرب هنا كلقرب المتقدم في البناء كما ذكره مسند وأشار بقوله (والمؤتم ان تركه امامه) اقول المدونة وان سها عنه الامام كبر المأموم انتهى وأولى ان تعمد الامام تركه ولم يعلم من كلام المؤلف والمدونة هل ينبذ الامام أم لا وفي الامهات وأما لم يتنبه الامام فانهم ينبذونه بالكلام لا بالتسبيح لانهم خرجوا من الصلاة (ص) ولفظه وهو الله أكبر ثلاثاً (ش) ظاهره انه يخرج من عهدة الطالب بقوله الله أكبر الله أكبر الله أكبر وان لم يعد هذه الثلاثة مرة أخرى وهو ظاهر ما نقله المواق والحديث وعليه جمهور الشراح وذكر السنن ويرى ما يفيد انه انما يخرج من عهدة الطالب بتكرير هذه الثلاثة المرة بعد المرة لكن اعترضه ق (ص) وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين ولله الحمد فحسن (ش) هذا في مختصر ابن عبد الحكم والمذهب الاول وقوله ثم تكبيرتين يريدون تكون التكبير الثلاثة

٢ خشي في مسند (قوله المرة بعد المرة) في العبارة حذف أي بان يقولها المرة بعد المرة فيقول الله أكبر ثلاثاً ثم يعيدها مرة أخرى فقط كما يدل عليه عبارة لك فليس قوله المرة طرف لتكرير والاقتضى انه لا يكفي في العهدة الا اذا قال الله أكبر تسامراً أراد بالسنن ويرى على (قوله لكن اعترضه ق) أي بانه لا يعرف من نص عليه (قوله والمذهب الاول) اشارة الى ان قول المصنف بخمس معناه خمس اذ لو بقى على حقيقة ما حصل منافاة وما صح قوله والمذهب الاول والحاصل ان الذي يفيد هذه النقل كافي لك أنه وقع اختلاف في أصل التكبير ففي المدونة ما يفيد انه الله أكبر ثلاثاً وفي غيرها

ما يفيد من إفضاءه ما أشار إليه المصنف بقوله وان قال الخ اه فيكون المصنف أشار أقوالين (قوله وكره تنفل) برفع الخ المصلي ليس لمساحك المسجد فيجوز المكث به المجنب ونحوه هكذا نقل عن ابن عرفة (قوله المعروف كراهة التنفل في الصلوات) ومقابلته ما نقله بهرام عن ابن حبيب من إجازة ذلك وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أي ان عدم كراهة التنفل في المسجد مذهب المدونة كما أفاده بهرام ومقابلته ما قاله ابن حبيب من أنه يكره كالمصلي وأجاز في رواية ابن وهب وأشهب بعدهما لا قبلها وقيل بالعكس اه المقصود من بهرام الا ان نقله عن ابن حبيب الكراهة هنا ينافي ما تقدم (قوله الخروج لصلاة العيد) أي في الصلوات (قوله لا إعادة أهل البدع) أي صلاة العيد (قوله لا نأقول لا نسلم ذلك) فيه شيء لان التحليل موجود

معطوفة على التمهيلة بالواو وهذا لا يظهر من كلام ح (س) وكره تنفل يصلي قبلها وبعدها لا يصحدها (ش) المعروف كراهة التنفل بالصلاة أي المصلي للإمام والأمر يوم قبل الصلاة وبعد الصلاة وورد ذلك فان صليت العيد في المسجد فلا يكره التنفل فيه لا قبل الصلاة ولا بعدها وهو مذهب ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك ان الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر فكما لا يصلي بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذلك لا يصلي قبل صلاة العيد نافلة غير هذا وجه كراهة التنفل بالمصلي قبلها وأما وجه كراهة فيها بعدها فخشية ان يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كغيرها خالف الامام غير المصوم ولا يقال كل من هذين يجري في التنفل قبلها وبعدها في المسجد مع انه لا يكره ذلك فيه لا نأقول لا نسلم ذلك اذا المسجد يطلب تحيته ولو في وقت النهي عند دمج من العلماء وأما جوازها بعدها في المسجد فلا يندر حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد فتأمل

فصل في كراهة حكم صلاة الخسوف والكسوف وصفتهما وما يتصل بذلك يقال كسفا وخسفا مبنيين للمعصوم والمجهول وانكسفا وانخسفاست لغات والاكثر على انهما بمعنى واحد في الشمس والقمر وهو ذهاب كل الضوء منهما أو بعضه الا ان يقل جدا بحيث لا يدركه الا أهل المعرفة فلا يصلي له وقيل الوجود تباينهما فالكسوف التغير والخسوف الذهاب بالكلية ولما كان القمر يذهب بجملة ضوءه كان أولى بالخسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس وخسفت القمر (ص) سن وان لمعودي ومسافر لم يجزئ سيره لكسوف الشمس ركعتان سرا بريادة قيامين وركوعين (ش) ابتداء المرافقين بحكم صلاة كسوف الشمس والمشهور كما قال انه اسنة أي عين مخاطب بها النساء والعبيد المكافون والمصبي الذي يعقل الصلاة وساكنا البادية والمسافر الذي لم يجزئ سيره وصفته ركعتان في كل ركعة زيادة ركوع وقيام كما يأتي بقرأ فيها مسرا على المشهور اذا لا خطبة لها وعن مالك جهر أو استحسنته اللخمى ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجماع الزيتونة لئلا يسم الناس انتهت وعلى المشهور يتأكد نذب الاسرار فيها كما كذب الجهر في التوروليس من شرطها الجماعة على المشهور بل هي مستحبة قوله سن أي سنة عين حتى في حق المصبي الذي يؤمر بالصلاة كما هو مفاد كلام ابن عرفة وغيره وهذا مما يستعجب وهو ان المصبي يؤمر بالصلاة الخمس ندبا ويؤمر بالكسوف استئنا فلو

وأما ما قاله من أن التحية تطلب ولو في وقت النهي فليس بشيء على أن نأقول ان قوله الخروج أي لصلاة العيد معناه أي في الصلوات فلا ينافي في المسجد (س) قوله لان الخروج لصلاة العيد أي للصلاة برفع الخ اه في فصل الكسوف (قوله مبنيين للمعصوم والمجهول) لا يخفى أنهما اذا كانا مبنيين للمعصوم يكون الفاعل بهما ذلك هو الله تعالى والاصل كسفهما ان كسف يأتي لازما ومتعديا كما أفاده المختار (قوله وان لمعودي) المناسب حذف اللام والتقدير سن الأمور الصلاة هذا اذا كان بلديا بل وان عموديا (قوله لم يجزئ سيره) ظاهره وان لم يكن لا دراك أمر أي بان كان مجرد قطع المسافة كما في المواق أو يقيد بان يجد لا دراك أمر كما يفيد شرح

الرسالة والسنهوري وتحت حيث قال لان ذلك يفوت عليه مصلحة ما جد السير لاجله ومفاد عيب انه الراجح وهذا الثاني هو الظاهر فنقول بقوله لم يجزئ سيره كأن جد لقطع مسافة لا لادرالك أمر يخاف فواته في المفهوم تفصيل (قوله لكسوف الشمس) أي ذهاب ضوءها كله أو بعضه الا ان يقل جدا بحيث لا يدركه الا أهل المعرفة بذلك فلا يصلي له (قوله ركعتان) أي صلاة ركعتين (قوله بزيادة قيامين) أي مع زيادة الخ وهذه الزيادة سنة مؤكدة لان سنده نص على انه اذا ترك القيام أو الركوع الزائد فهو واجب قبل السلام وأما القيام والركوع الاصل فهو فرض فلا يجزئ بالسجود (قوله والمشهور كما قال انه اسنة عين) ومقابلته تجب على من يجب عليه الجماعة (قوله على المشهور) ومقابلته قول ابن حبيب الجماعة شرط فيها (قوله وهذا مما يستعجب) لا غرابة (س) قول المحشي قوله لان الخروج الخ كأنه رجوع منه لقول الشرح ووجه ذلك ان الخروج الخ اه مصحح

لان الصبيان لصغرهم وعدم ارتكابهم للمخالفات يرجى قبول دعائهم أكثر من غيرهم فقوله والفرق الخ هذا يدفع الاستغراب
(قوله رهب) بفتح الهاء أى خوف (قوله لحدوث آية من آيات الله الخ) أى لاجل الخ ولذلك قيل سبب كسوف الشمس ان الله
تعالى اذا أراد أن يخوف عباده حبس عنهم ضوء الشمس ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف
(قوله فيؤمرهم او بالدعاء العمودي) المناسب أن يقول فيؤمرهم بالصبي لكونه لما كان غير مكاف يرجى قبول دعائه قال فى ل
وظاهر ما تقدم ان كلام الصبي والعبد يخاطبهم اولوا بأذن وليه (قوله لخسوف قمر) أى ذهاب ضوئه أو بعضه الا أن يقل
جدا (قوله كالنوافل) أى الالية بقيام واحد وركوع واحد فى كل ركعة قال اللقاني وقوله كالنوافل يعنى عن قوله جهر او بلا جمع
ومتصوده التصريح بالاحكام وظاهر قول مالك عدم افتقارها لنية تخصها كسائر النوافل بخلاف خسوف الشمس فتفتقر لنية
مخصوصة (قوله حتى تجبلى) أى فتقول المصنف وركعتان ركعتان أى وركعتان وهكذا فليس المقصد خصوص الاربع (قوله وان كان
النفل يفيد الخ) أى وكلام المصنف مخالف للنقل وأجيب بان أصل السنة أو الندية ١١ يحصل ركعتين وهذا لا يناق
طالب زائد كصلاة الضحى فان

أصلها يحصل ركعتين مع انها
أكثر من ذلك لان أكثرها
ثمان (قوله أى وسن ركعتان)
لا حاجة لذلك بل يعطف على
ما تقدم من قوله ركعتان على
انه يلزم عليه حذف الفعل فى
غير المواضع المعروفة فلا حسن
انه على المعتقد يجعل قوله ركعتان
مبتدأ وقوله كالنوافل خبرا
أى حكوا كيفية (قوله ولا نكتة
فيما فعله) يجاب بان فيه نكتة
وهو اجتماع الحكمين فى موضع
واحد (قوله نظرا للفعل) أى
نظرا للفعل المقدرا الذى يضاف
اليه او يستند فقوله أى ونذب
فعلها أى فعله صلاة الكسوف
والمناسب للفظ المصنف أن
يقول نظرا لفعلها والتقدير
ونذب فعلها بى ان الفعل
المضاف يعنى الايقاع وكأنه قال
ونذب ايقاعها بالمسجد
فيرد ان الايقاع أمر اعتبارى

قال المؤلف سن لأمر الصلاة وان مسافر لم يجد سيرة له كان أحسن والفرق بين ما
صلاة العيد التي لا يخاطب بها الا من يخاطب بالجمعة ان صلاة الكسوف صلاة رهب لحدوث
آية من آيات الله فيؤمرهم او بالدعاء العمودي وغيره بخلاف صلاة العيد فانها صلاة شكر
يتجه لكون فيها الثياب ويقصدون المباهاة (ص) وركعتان ركعتان لخسوف قمر كالنوافل جهر او
بلا جمع (ش) يعنى ان حكم صلاة خسوف القمر السنية على ما صرح به اللخمي وشهره ابن
عطاء الله فى البيان والتقريب واقصر عليه المؤاخذة وانما قال ركعتان ركعتان مكررا لانه
لو اقصر على لفظ واحد من ذلك لاهم انهما ركعتان فقط وليس كذلك فذكر انهما اتصلى كذلك
حتى تجبلى وظاهره ان السنة لا تحصل بصلاة ركعتين فقط ولكن النقل يفيد حدها
بصلاة ركعتين فقط وسند ووقتها لليل كله فان طلع مكسوف فابدئ بالمغرب وان كسف عند
الفجر لم يصلوا وكذا لو كسف نهارا فلم يصلوا حتى غاب بليل خلا فالشافعي فيه ما يكره الجمع لها
لفعلها فى البيوت فقوله وركعتان نائب فاعل فعل محذوف أى وسن ركعتان كما هو ظاهره أو
ونذب ركعتان لخسوف قمر وهو الصحيح وما شهره ابن عطاء الله من سنيته اضعف والجملة معطوفة
على الجملة الاولى أو مستأنفة كالنوافل حال (ص) ونذب بالمسجد (ش) هذا راجع لكسوف
الشمس وكان الاولى أن يعم الكلام على كسوف الشمس ثم يأت بخسوف القمر كما فعل أهل
المذهب ولا نكتة فيما فعله والمعنى انه يستحب فى صلاة كسوف الشمس أن تفعل فى المسجد
وانما ذكر الضمير نظرا الى الفعل أى ونذب فعلها فى المسجد مخافة أن تجبلى قبل الايمان الى
المصلى وقال ابن حبيب ان شأؤنا لوها فى المصلى أوفى المسجد الشيخ وهذا اذا وقعت فى جماعة
كما هو المستحب فاما الفذله أن يفعله فى بيته ولا أدان لها ولا اقامة لانهم من خواص
الفرس ابن عمر ولا يقال الصلاة جامعة ابن ناجي نقل ابن هرون انه لو نادى مناد الصلاة
جامعة لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره لما فى الصحيحين انه عليه
الصلاة والسلام بعث مناديا ينادى الصلاة جامعة ويكبر فى افتتاحه كالتكبير فى سائر
الصلوات (ص) وقراءة البقرة ثم موالياتها فى القيامات (ش) يعنى انه يندب أن يقرأ البقرة

مخصص لا يتعلق به الندب ولا غيره والجواب عما افاده ابن قاسم على المحلى انه يجوز ان يستند الحكم للمعنى المصدرى لانه سبب
(قوله الشيخ وهذا اذا وقعت الخ) أراد به المصنف رحمه الله تعالى لان هذا كلامه فى توضيحه كما يعلم بالاطلاع عليه (قوله ولا ينادى
الصلاة الخ) أى يكره (قوله وهو قول الشافعي) وهو الراجح لانه قوى المدرك (قوله ثم موالياتها الخ) ولا يرد عليه انه يقتضى أن
يكون القيام الشافى أطول من الاول مع ان النص ندب كون كل قيام أقصر مما قبله لان سورة النساء مع اسراع فرائضها يكون
قيامها أقصر من قيام آل عمران مع الترتيل كما قال بعض الشراح ويحتمل أن يقال المستدوب تقصير الى ركعة الثانية عن الاولى
والنساء والمائدة أقصر من البقرة وآل عمران لكنه خلاف الظاهر (قوله يعنى انه يندب الخ) انما قدر نحو كما قال بعض
الشراح لان ظاهر المصنف ان الذنب لا يحصل الا بقراءة البقرة ثم موالياتها وليس كذلك بل مذهب المدونة والرسالة انه اذا

قرأت درهما من غيرها أتى بالمطوب إلا أنه خلاف ما ذكره في له ونصه وجدهمدي مانعه وإذا حملنا الخوف في قول المدونة يقوم قبالها طويلا نحو من سورة البقرة على الشيء نفسه كما قاله ابن عمر في كلام الرسالة المتقدم فلا يحتاج في كلام المؤلف هنا إلى تقدير وإن قراءة ما ذكر من السورة هو الأولى كما هو ظاهر ولا اعتراض حينئذ (قوله تسن فيه القراءة) ٣٠ عليهم القولين أن تطويل القراءة سنة وأما على المتقدم من أنه مندوب فلا (قوله أو نذب الوعظ الخ) أي فيذكرهم بالعواقب ويأمرهم بالصيام والصلاة والصدقة والعق ونحو ذلك (قوله إذا ورد بعد الآيات) ١٢ أي ورد بعد الآيات الصلاة لقول المصنف ووعظ بعد هاتين أي بعد الصلاة التي هي بعد

الآيات التي من جملتها الكسوف (قوله يقرب من القراءة) أي لأنه مسأوله ويسمح في ذلك الركوع ولا يقرأ ولا يدعو (قوله) وكذلك يسجد كل سجود كركوعه) أي يسجد كالركوع الثاني أي يقرب منه في الطول لأنه كهو سند ولا يطيل الفصل بين السجدةين إجماعا قال ابن عبد السلام وينبغي أن تكون الاطالة في السجود دون الركوع كما في الركوع دون القيام ثم كذلك في بقية السجود أي تكون السجدة الثانية دون التي قبلها والثالثة كذلك والرابعة كذلك (قوله ولو ترك التطويل) قد أشار الخطاب إلى أن السجود لترك التطويل في القيام أو في الركوع أو في السجود مبني على القول بسنية كل واحد منها على وجه التأكيدها إلا أنه خلاف ما في المدونة من أن تطويل السجود مستحب وكذلك التطويل في القيام والركوع كما يدل له كلام المواق وعليه فلا سجود وهو المعتمد

سورة البقرة بعد الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى ثم نحو مواضعها وهي ال عمران والنساء والمائدة في القيامات الثلاثة السابقة بعد قراءة الفاتحة في كل قيام على المشهور لأن من سنة كل ركوع أن يكون قبله فاتحة ولا ن كل قيام تسن فيه القراءة تجب فيه الفاتحة وقال ابن مسleme لا تكرر الفاتحة في القيام الثاني لأن الفاتحة لا تقرأ في ركعة مرتين (ص) ووعظ بعدها (ش) أي ونذب الوعظ بعد الصلاة لأن الوعظ إذا ورد بعد الآيات يوجب تأخيرها وليس هنا خطبة وإن كانت عائشة سمعت ما وقع من الوعظ من النبي صلى الله عليه وسلم حيث أقبل على الناس فحمدوا ثني على الله خطبة لأن جماعة من أصحاب الرسول عليه السلام منهم علي بن أبي طالب والنعمان بن بشير وابن عباس وجابر وأبو هريرة نقلوا وصيغة صلاة الكسوف ولم يذكر أحد منهم أنه عليه السلام خطب فيها ولا يجوز أن يكون خطب وأغفل هؤلاء كما هم مع نقل كل واحد ما يتعلق بتلك الحال فوجب حمل تسمية عائشة رضي الله عنها خطبة على معنى أنه أتى بكلام منظوم فيه حمد الله وصلاة على الرسول عليه الصلاة والسلام على طريق ما أتى في الخطبة فلذلك سميت خطبة وكان ينبغي تأخير قوله ووعظ عن قوله كالركوع (ص) وركع كالقراءة وسجد كالركوع (ش) أي وركع ركوعا يقرب من القراءة أي وركع كل ركوع كالقراءة التي قبله أي قريبا منها في الطول ولا يساويها فيه وهذا يوافق المدونة وكذلك يسجد كل سجود كركوعه ولو ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود سهواً وسجد قبل السلام لأن التطويل سنة مؤكدة وأما عمداً فيجوز على ترك السنن متعمداً وفي كتابة أخرى وذكر صاحب اللباب والشامل وغيرها أنه إذا ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود وسجد وهذا يدل على أن التطويل فيها سنة مؤكدة خلافاً لتب والبساطي وح فقله كالقراءة على سبيل السنية وفي شرح (ه) أن التطويل مقيد بما إذا لم يضر بالمؤمنين كما في المواقوع إذا لم يخف خروج الوقت ولكن كلام ابن ناجي فيه أنه المشهور خلاف هذا فإنه قال في قول المدونة يقوم قيساً طويلاً نحو البقرة إلى آخر ما ذكره هو المشهور وقيل بطول الإمام بحيث لا يضر من خلفه من غير تحديده قاله عبد الوهاب وبه أقول انتهى لفظه قلت لعل الخلاف في كون التطويل محدوداً أم لا وأما حيث حصل الضرر فيمتنع على عدم التطويل انتهى (ص) ووقتها كالسيد (ش) يعني أن وقت الكسوف كوقت صلاة العيد من حل النافلة إلى الزول (ص) وتترك الركعة بالركوع (ش) أي وتترك الركعة من كل من ركعتيها

(قوله خلافاً لت الخ) ونصه وسجد كالركوع يحتمل في الطول ويحتمل في القرب منه وهو اختيار بالركوع ابن عبد السلام قال في الطراز فان سها عن طوله سجد لأنه من سننها كتكبيرات العيد وقديس التقصير إذا ضاق الوقت والحكم في تطويل القيام والركوع يجزى على ما ذكرنا في السجود إذا علمت ذلك فقله خلافاً لت أي من أنه لم يصرح بالتأكيده مع أن كلامه متضمن للتأكيده (قوله قلت الخ) لما كان ظاهر كلام ابن ناجي مشككاً ومخالفاً للقواعد من إقاده أن المشهور بطول ولو أضر من خلفه أراد ع أن يصرف العبارة إلى معنى لا يخالف القواعد وحاصله أن القوانين اتفقا على عدم الضرر إلا أن القول الأول الذي هو المشهور يقول بالتطويل وأنه محدود والثاني يقول بالتطويل إلا أنه ليس بمحدود

(قوله لانه الواجب) أي فلا يقضى من أدرك الركعة الأولى شيئاً ويقضى من أدرك الركعة الثانية الركعة الأولى فقط بقيامها ولا يقضى القيام الثالث ومثل فرضية الركوع الثاني القيام الذي قبله والركوع الأول سنة كأي الشيخ من لم كالقيام الذي قبله وظاهر أن الفاتحة كذلك سنة في الأولى وفرض في الثانية وظاهر المواق وابن ناجي فرضيتها قطعاً في أول كل قيام من الركعتين والخلاف في سببها في كل قيام ثان وفرضيتها كذا في شرح عب وفيه شيء فإن المفهوم من المواق أنها فرض في الأولى قطعاً وأما الثانية فهل يقرأ أولاً لا يقرأ قال بعض شيوخنا والجمهور أنه ثلاثة فرض فيها وهو المشهور وفرض في الأولى ولا يقرأ في الثانية الفاتحة لأنها لا تكرر وقال الشيخ سالم قال في لـ أن قيل ١٣ كيف يكون القيام الأول سنة والثاني واجب مع أنهم اتفقوا على وجوب الفاتحة في الأولى من الركعتين واختلفوا في تكريرها في الثاني الجواب لا يلزم من وجوب القيام وجوب القراءة اهـ (قوله ولور كعبية الثانية) يأتي في الفذوالامام والمأموم نعم السجود لا يخاطب به إلا الفذوالامام (قوله وان ركع ذنبة الأولى الخ) هذا لا يأتي إلا في المأموم ولا يأتي في الفذوالامام (قوله فيجربى فيه الخلاف) أي على الوجهين المذكورين من كونه تارة يكون بعدم تمام شطرها وتارة قبل تمام شطرها (قوله أو يتمها الخ) أي أو يفصل بين كونه يتمها على سنتها أن أدرك ركعة لان الوقت يدرك بركعة وأما أن لم يدرك ركعة فيجتمعا أن يقال بالقطع أو يتمها كالنافلة والظاهر الثاني أي التفصيل بين كونه يتمها على سنتها الماذكر أن الوقت يدرك بركعة (قوله يعني أنه يجب الخ) فيه إشارة إلى أن الترتيب بين

بالركوع الثاني من الركوعين لانه الواجب بدليل أنه يؤتى به في محله فيفصل أوله بالقراءة والرفع منه بالسجود بخلاف الركوع الأول لانه في أثناء القراءة وهي محمولة عن المسبوق فوجب أن يكون محمولاً عنه ولور كعبية الثانية في فسها عن الأول مسجد قبل السلام وان ركع بقية الأول وسها عن الثاني في حكمه حكم من ترك الركوع أي فيفصل فيه بين كونه ثاني الركعة الأولى أو الثانية فإن كان ثاني الأولى فأتى بالرفع منه وقضاها بعد سلام الإمام أو ثاني الثانية أتى به مالم يرفع الإمام من سجودها على ما سبق في قول المؤلف وان زوجه صوتم الخ (ص) ولا تكرر (ش) أي يمنع من تكرار صلاة الكسوف في اليوم الواحد حيث لم تكرر السبب فيه لأنها صلاة مشتملة على فعل لو فعل في غيرها لا بطلان في زيادة القيام والركوع فلا يجوز فعلها لاني محل ورودها وأما إذا كسفت بيوم وفعلت ولم تجب لثم استمرت مكسوفة فتصل في اليوم الآخر وأما لو كسفت فصل لها فأنجلت ثم كسفت وكان ذلك قبل الزوال فأنها تكرر (ص) وان أنجلت في أثناءها في تمامها كالنوافل قولان (ش) يريدان الشمس إذا أنجلت كلها في أثناء الصلاة هل تصلى على هيئتها بركوعين وقيامين من غير تطويل أو أتمها تصلى كالنوافل بقيام وركوع واحد ومسجدتين من غير تطويل وأما لو أنجلت بعضها فقط أتمها على سنتها باتفاق كالوأنجلت بعضها قبل الدخول ومحل الخلاف أن أنجلت بتمام شطرها وأما أن أنجلت قبل تمام الشطر في حكمه في نفسه ابن زرقون قولان القطع وأتمامها كالنوافل والراجح الثاني لحكاية ابن حجرز الاتفاق عليه ولو أراد المؤلف هذا المقال في تمامها كالنوافل وقطعها قولان ويمكن جعل الاثنين على ما هو أعظم من الشطر فيصدق بالصورتين أي وان أنجلت في أثناءها مطلقاً في تمامها كالنوافل أي وقطعها ان أنجلت قبل تمام شطرها الأول أو أتمامها على هيئتها من غير تطويل ان أنجلت بتمامها فالتفصيل في المقابل وقوله كالنوافل هو أحد قولين في القسمين وانظر إذا زالت عليه الشمس وهو في أثناءها هل يكون بمنزلة ما إذا أنجلت في أثناءها فيجربى فيه الخلاف أو يتمها على سنتها أن أدرك ركعة لان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت (ص) وقدم فرض خفيف فواته ثم كسوف ثم عيّدوا أخر الاستسقاء ليوم آخر (ش) يعني أنه يجب تقديم الفرض الذي خيف فواته على الكسوف ويستحب تقديم الكسوف على العيّد عند الاجتماع ويؤخر الاستسقاء عن العيّد باليوم آخر لان العيّد يوم زينة وتجميل والاستسقاء على الضد والمراد بالفرض

هذه الأمور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله ويستحب تقديم الكسوف على العيّد) أي وان كان العيّد أكرم منها لخوف أنجلت بتقديم الاستسقاء لا ترى إلى تقديم حكاية الأذان على قراءة القرآن مع أفضليتها على الحكاية لان حكايته تعوت بأشغاله بالقراءة فكذلك الكسوف يخاف في فواته بصلاة العيّد واستشكل اجتماع الكسوف والعيّد بأن الكسوف إنما يكون يوم التاسع والعشرين من الشهر والعيّد لا يكون فيه أذهواً وأول يوم من الشهر أو عاشره بل أحال أهل الهيئة اجتماعهما عقلاً كما بين القراني كلامهم ورد ابن العربي كلامهم بأن الله أن يخلق كسوفها في أي وقت شاء أي لان الله فاعل مختار يتصرف في كل وقت بما يريد (قوله ويؤخر الاستسقاء الخ) أي ان لم يضطر له بسببه إلا في الأهل مع العيّد بل مع الكسوف أبداً بعد

(قوله وما أشبه ذلك) أي كالتأذ أعني وضوء مال خفيف تلغفه (قوله من حصول اشراق) أي اطلاع مناعلي المرىض (قوله أو المراد خصوص صلاة الجنائز) تذكر هابه أي أو فائتة تذكر هابه بعد طلوع الشمس وخاف أن تخرها فتفوت أنان موت أو قتل
 (قوله فصل صلاة الاستسقاء) (قوله وسقي وأسقي اغتاتان) وهل معناهما كل واحد من المعنيين اللاتيين أو واحد منهما (قوله الشرب) بكسر الشين الحظ من الماء قاله في المختار وذكر أن مصدر شرب بكسر الراء شرب باضم السين وقضوا وكسرها أي ناوله بيده (قوله وأستسقاء جعل له سقي) ١٤ أي أعدله ما يشرب منه وهو بضم السين (قوله لتخط نزل بهم الخ) لتخط

احتباس المطر (قوله للسجل والجذب) المحل والجذب شئ واحد وهو انقطاع المطر ويبس الارض وقال بعض الشيوخ يقال لزعه أصابه محمل أو جذب ولا يقال للحيوان أصابه محمل أو جذب بل أصابه هزال أو ضعف وقال في المصباح محمل السيل محمل من باب تعب اه قاله في المحمل مفتوحة والحاصل ان المحل والجذب هو عين قوله لتخط وما بعده عين قوله أو غيره (قوله لشفاهم) جمع شفة أي أنفسهم (قوله خصم) بكسر الخاء كما في شب (قوله أي لاجل الخ) أي فقوله زرع ظرف لغو لقوله الاستسقاء أي سواء كان احتياج الزرع لنباته أو بقاءه (قوله بسبب الخ) إشارة إلى أن قوله نهر على حذف مضاف والباء السببية ويجوز أن تكون الباء بمعنى من أي شرب من نهر (قوله مماهر) أي بعض ماهر وهو احتياج آدمي أو غيره بسبب تخلف مطر وقوله بان يكون الباء السببية

هنا فرض العين كفتح العمد وقوا أشبه ذلك ولا يقال المراد بالفرض صلاة الجنائز لانا نقول خوف الفوات منه سرفها اذ لا تفوت بالدفن فيمكن ان تدفن ثم يصلي عليها بعد ذلك وقد يقال يصور بالجنائز والمراد به جميع ما يتعلق بها من حصول اشراق وتبني وغسل وكفن وتشيع ودفن ونحو ذلك لا خصوص الصلاة كما فهم المعترض أو المراد خصوص صلاة الجنائز لان الصلاة عليها قبل الدفن واجبة مع التمكّن وهي هاهنا كذلك لان صلاتها فرض وثم هنا الترتيب الاخباري أي ثم أخبر ان الكسوف مقدم على العيد عند الاجتماع وأما الاجتماع الاستسقاء والكسوف فينبغي ان معا ويؤخر الاستسقاء واذ كرر المؤلف الاستسقاء في لفصل السابق ناسب ان يتقدمه فصل لا يذكر فيه حكم صلاته وهيئة تأماته بقى بذلك فقال
 (قوله فصل) في ذكر الاستسقاء وهو بالمطلب السقي اذ هو استسقاء من سقيت ويقال سقي وأسقي لغتان وقيل سقي ناوله الشرب وأستسقاء جعل له سقيا والاستسقاء غالبه الطلب الفعل كالأستسقاء والاسترشاد لطلب الفهم والرشد وشرب عا طاب السقي من الله لتخط نزل بهم أو غيره ثم ان الاستسقاء يكون لاربع الاول للمحل والجذب والثاني عند الحاجة الى الشرب لشفاهم أو دواهم ومواسيهم في سفر في صحراء أو في سفينة أو في الحضر والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة الى الشرب وقد أتاهم من الغيث ما ان اقتصر واعليه كانوا في دون السعة فلههم أن يستسقوا ويسألوا الله المزيد من فضله والرابع استسقاء من كان في خصب ان كان في محل وجذب وهذه الاربعة في الحكم على ثلاثة أقسام فالوجهان الاولان سنة لا ينبغي تركها والثالث مباح والرابع مندوب اليه انتهى وستأتي الإشارة الى هذا الرابع بقوله واختار إقامة غير المحتاج لحجاج وقد أشار المؤلف هنا الى حكم القسمين الاولين بقوله (ص) سن الاستسقاء (ش) أي صلاته لا حديثين بينهما بقوله (زرع) أي لاجل احتياج زرع ويقال له محمل وجذب بالدال المهملة ولا يستعملان في احتياج الحيوان أو آدمي أي (أو) لاجل احتياج آدمي أو غيره من حيوان الى (شرب) بسبب تخلف (نهر أو غيره) من مطر وعين ولا يختص الاستسقاء بمن كان في القرى والصحراء بل يشترع ذلك ان في السفينة أيضا عند حصول شيء مماهر بان يكون في بحر ملح أو عذب لا يصل اليه واليه الإشارة بقوله (وان بسفينة) وقوله (ركعتان) خبر مبتدأ محذوف أي وصلاة الاستسقاء ركعتان (جهرًا) لانها ذات خطبة كالعيد وكل صلاة لها خطبة فالقراءة فيها جهرًا الا لجمع يعرفه فان القراءة فيها سرًا لان الخطبة لا تعلم الا للصلاة فقوله سن أي سنة عين ويخاطب بها الذكر البالغ وأما الصغير الذي يؤمر بالصلاة فيخاطب بها نداء وكذا المتجالة (ص) وكرر ان تأخر (ش) كلامه يفيد انه مطلوب

وقوله لانها ذات خطبة أي الصلاة (قوله ويخاطب بها الذكر البالغ) ظاهر محرا والذي أو عبدا (قوله وأما الصغير الخ) الفرق بين الاستسقاء والكسوف حيث يطالب بالصلاة الكسوف استسقاء الاستسقاء بسنة ان الكسوف عام في سائر الاقطار بخلاف الاستسقاء قد لا يكون عاما (قوله كلامه يفيد انه مطلوب) أي على طريق السنية بسبب المار في أيام لافي يوم واحد وعلى طريق النسب فيما يندب فيه ان تأخر حصول الطلوع بان لم يحصل منه شيء أو حصل دون الكفاية

(قوله والذي في المدونة أنه جائز) أي فانهما قالت وجائز أن يستسقي في السنة مرارا ثم أقول قول المدونة جائز أي مأذون فيه فيصدق بالاطلوب المراد فلا ينافي المذهب والاحسن أن يقال وكرر سنة ونداب وجواز أعلى أحوال الاستسقاء الثلاثة وكتب محشي تب فقال تعبيره بالفعل ظاهر في مطلوبه في المدونة وجائز أن يستسقي في السنة مرارا وفي النوادر عن ابن حبيب لا بأس به أياما واقتصر عليه ابن عرفة وصاحب الجواهر فيجعل المؤلف على الجواز فقول الخطاب ومن تبعه وكرر على وجه السنة خلاف ما قاله اه أقول كون عبادة يعقل أنها جائزة مستوية الطرفين بهيئته فانظروا أن مرادهم بالجواز الاذن (قوله إلى المصلي) أطلق المصنف كالأحسان في طلب الخروج والنظر تقييده عن غير مكة فان أهلها يستسقون في المسجد كالعيد (قوله متخشعين) وهو تكلف الخشوع وينشأ منه ظهور الخشوع فأشار به إلى أنه إذا لم يكن حاصلًا لهم فانهم يتكافون (قوله إلى مصلاهم) أي خائفين وقوله إلى مصلاهم متعلق بقوله الخروج (قوله إذا رأى مخايل العقوبة) أي إمارات العقوبة كاحتباس المطر (قوله والبذلة ما عتق من الثياب) والظاهر ١٥ أنه ينظر في ذلك لحال لابس قاله في لا يؤت فيه

حتى البيوطى ان السلطان المؤيد يخرج للاستسقاء في جبة بيضاء وطافية بيضاء ولم يركب ولم يجلس على شيء وأمر الامام بعدم الدعاء له (قوله لا من الخ) معطوف على محذوف أي وصية يعقلون لا من لا يعقل وقوله لا يوم معطوف على محذوف أي انفراد يوم لا يوم (قوله ولا يمنع) أي يكره وقوله وانفرد أي تدبوا وقوله لا يوم أي يكره (قوله الذين يخرجون) أي يتعلق بهم الخروج اثباتا ونفيا (قوله وهم الرجال) أي على سبيل السنية وقوله والصبيان والمتجالات من النساء أي على سبيل الاستحباب كما في شرح شب أي المتجالات التي لا أرب للرجال فيها احتراز عن غيرها فلا تخرج أي لا تؤثر بالخروج

والذي في المدونة أنه جائز (ص) وخرجوا ضحي مشاة ببذلة وتخشع (ش) أي وخرجوا استحياء إلى المصلي ضحي أي أن وقتها وقت العيدين من ضحوة إلى الزوال ومن سنها أن تخرج الناس مشاة في بذلتهم لا يلبسون ثياب الجمعة بسكينة ووقار متواضعين متخشعين وجلين إلى مصلاهم فإذا ارتفعت الشمس خرج الامام ماشيا متواضعا بذلته لان العبد إذا رأى مخايل لعقوبة لم يأت بمولاه الا بصفة الذل والبذلة ما عتق من الثياب (ص) مشايخ ومنجالة وصية لا من لا يعقل منهم وبجعة وحائض ولا يمنع ذمي وانفرد لا يوم (ش) الجزولي في شرح الرسالة الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة أقسام قسم يخرجون باتفاق وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبادة والمتجالات من النساء وقسم لا يخرجون باتفاق وهن النساء في حال حيضهن ونفاسهن لانهن منجوسات وكذلك الشابة الناعمة لان خروجها ينافي الخشوع وقسم اختلف فيهم وهم البهائم والنهي الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعمة وأهل الكتاب انتهى ابن شاس والمشهور أن اخراج الصبيان والبهائم غير مشروع وكذلك الشابة التي لا يتشكى منها الفتنة وأباح في المدونة خروج أهل الذمة ومنعه أشهب ثم أنا إذا قلنا بالباحة فهل ينفردون بيوم أو يخرجون مع الناس ويكونون على جانب خشية أن يسبق قدر يستقيم فيفتن ضعفاء المسلمين بذلك فيه خلاف فقال القاضي أبو محمد لا بأس بانفرادهم بيوم ومنعهم ابن حبيب وهو المشهور ابن حبيب وإذا خرجوا فلا يمنعون من التطويق بصلبانهم ويكونون في ناحية مقصودا من المسلمين ويمنعون من اظهارها في الاسواق وفي جماعة المسلمين في الاستسقاء وغيره فقوله مشايخ وما به مدح يحتمل النص على السلال والرفع على أنه مبهما محذوف خبره أي خرجوا حال كونهم أو وفيهم مشايخ ويجوز الرفع على أنه بدل من الواو في وخرجوا أو القاعلية بناء على أن الواو في وخرجوا حرف على لغة من يلحق الفاعل علامة جمع

فان خرجت لم تمنع واعلم ان النساء عند النخعي على ثلاث مراتب متجالة يحسن خروجها وشابة طاهر يكره خروجها وان خرجت لم تمنع وحائض تمنع من الخروج اه والمصنف تابع للنخعي (أقول) ظاهره أنه يحرم على الحائض الخروج ولا وجه للحرمة اذا خرجت للحصر اقبل الظاهر الكراهة نعم لو أرادت الخروج لصلاة لم كانت الحرمة ظاهرة وكذلك الشابة الناعمة يحرم خروجها ان كان يؤدي للفتنة (قوله في حال حيضهن الخ) أي حال جريان دمهن وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل بل هي الآن أولى بالمنع لقدرتها على الاغتسال اه وأما الجانب فإنه يخرج ان كان فرضه التيمم أو وجد ماء يغتسل به والا فلا (قوله غير مشروع) الظاهر أنه أراد الكراهة (قوله وكذلك الشابة) أي يكره (قوله وأباح في المدونة) المراد أنه يسوغ لنا عدم منعهم (قوله ومنعه أشهب) أصل المنع الحرمة والظاهر أنه أراد الكراهة (قوله ويكونون على جانب) أي ندبوا والتعليل بالمنع فلا يقال أنه يقتضي الحرمة كافي عب (قوله وبانفرادهم بيوم) أي بمن لا قبل ولا بعد فلم يرد باليوم اليوم المعروف (قوله من التطويق) أي يجعأونه في طرفهم (قوله يحتمل النص على السلال) قال البدر وهو المحفوظ عن المصنف وقوله لا المشايخ بالمعنى المذكور وهم من تلخ الستين

(قوله ثم خطب) في ذلك فلو قدم الخطبة فيستحب اعادة الصلاة وقوله ثم خطب معطوف على مقدور أي صلاتهم خطب وعبر ثم
لأنه يجلس بعد الصلاة جلسة مستقبلاً للناس ثم يخطب كما في المذونة (قوله ولا يدعو إلا مسيراً الخ) أي يكره فيما يظهر أي
الانطواء منه (قوله ان يجعل الخ) هذا بيان للقول في ذاته فلا ينفى ان لا يرى ان يبدأ بجعل ما على يساره على يمينه لا أنه يبدأ
بجعل الذي على يمينه على يساره (قوله وبما هو مالى الأرض) ورفع اليدين بشرب أحد الدين من الآخرين وهل
بلاصق أو يشرق قلبه لا خلاف بين المفسرين والمشارقة أشارت في شرح الحسن الحصري (قوله والناس معه) أي حاضر وندمه
(قوله على المذهب) الظاهر ان رجوعه لقلوبه في خروجه الخ رداعلى عبد الله الثالث لا يكبرون في القدر واليه ولا يستغفرون
الافى الخطبة قل هيرام وينبغي ان اذا ١٦ استغفر في الخطبة ان يستغفر وانما يكبر وامعه في العبد انه (قوله والباء الخ)

وقد تدخل على المتروك خلافاً
من عين دخولها على المتروك
(قوله وبالغ) أي ندباً للامام
ومن بعده من القوم وأما
من قرب منه فيستحب له أن
يؤمن على دعائه (قوله مباغتته)
أي اطائته أو أتى باجوده
وأحسنه أو هم أمه والمراد
باجوده وأحسنه ما جاء عنه
عليه الصلاة والسلام ويكون
الدعاء جهرًا كما في الطراز وذكر
الزرقاني انه يدعو سرا ولا يرفع
يديه لسماع ابن القاسم لا يجنب
رفع يديه في الدعاء (قوله في
آخر الخطبة الثانية) ظاهر
المعبر أن الدعاء من جلسة
الخطبة الثانية وليس كذلك
بل ما كان متصلاً بها كأنه من
آخرها (قوله في يمينه يساره
الخ) أفاد أن قول المصنف يمينه
يساره الخ مفعول بمسندوف
والنقد يدبر يجعل يمينه يساره
ويحتمل أن يكون بدل بعض

أو ثنية وهي لغة كوفي البراغيث والظاهر ان المراد بالمشايخ ما قابل الصبيح لا المشايخ
بالمعنى المذكور في الوقت (ص) ثم خطب (ش) أي ثم بعد صلاة ركعتين بخطبتين خطبتين يجلس
في أولهما ويسجد فيهما ويتوكل على عصا أو أفاد ذلك كله بقوله (كالمعيد) ولا حذف طول ذلك
واكتنه وسط قاله الاقنيسي وقال ابن عمر الجالس بين الخطبتين على قدر الجالس بين السجدة
ويده في خطبته لكشف ما نزل بهم ولا يدعو ولا مير المؤمنين ولا لا حدم من المخولين فاذا فرغ
الامام من خطبته استقبل القبلة مكانه فيقول رداعف ولا تحويل حالهم من الشدة الى
الرخاء وصفته أن يجعل ما على منكبها الايمن على منكبها الايسر وما على منكبها الايسر على
منكبها الايمن ولا يفعل الناس مثل الامام وهم جالس والامام قائم ثم يدعو كذلك وهو قائم
مستقبل القبلة جهرًا ويكون الدعاء بين الطول ولتصرو من دعائه عليه الصلاة والسلام
اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت ويستحب ان قرب منه ان يؤمن
على دعائه ويرفع يديه وبطونهم الى الارض وروى الى السماء ثم اذا فرغ الامام والناس من الدعاء
فانه ينصرف وينصرفون على المشهور (ص) وبدل التكبير بالاستغفار (ش) يعني انه يخطب
خطبتين يخطبتي العيد ويبدل التكبير هناك بالاستغفار هناك والناس معه لقوله تعالى فقامت
استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرار فحمل المطر خزاء الاستغفار وبعبارة
أخرى وبدل ندباني خروجه وخطبته التكبير بالاستغفار لا في صلاته على المذهب والباء
الداخل على الاستغفار لما خوذ (ص) وبالغ في الدعاء آخر الثانية (ش) أي ويندب مباغتته
بالدعاء في آخر الخطبة الثانية حال كونه (مستقبلاً) للقبلة وظهره لانه (ص) ثم حول
رداعف يمينه يساره بلا تنكير وكذا الرجال فقط فهو دا (ش) أي ثم بعد فراغه من الخطبة
واستقباله القبلة على المشهور حول رداعف قبل الدعاء فجعل يمينه يساره يمينه فيأخذ ما على
عاتقه الايسر ويجره من وراءه ليضمه على منكبها الايمن وما على الايمن على الايسر فتأول بأن
يحول الله ساعة الجذب بساعة الخطب وساعة العسر بساعة اليسر ولا يجعل أسفله أعلاه
ولا خلاف ان النساء لا يحوان ارديتهن لان ذلك يؤدي الى كشفهن ولهذا قيد التحويل بالرجال

وعلى كل فالضمير في يمينه ويساره عائده على الرداعف ويحوز ان يكون قوله يمينه الخ منصوبين على ترفع
الخطافض أي يجعل ما على يمينه على يساره وعليه فالضمير لفاعل التحويل أفاد كل ذلك الشيخ سالم ثم أقول وهذا بيان للتحويل في
ذاته فلا ينافي ان الأولى له ان يبدأ بجعل ما على اليسار على الايمن فيأخذ كما قال الشارح ما على عاتقه الايسر ما ربه من وراءه ويجعل
على عاتقه الايمن وما على الايمن على الايسر فتأولاً ويلزم من هذا التحويل قلبه فيه صير ما يلي ظهره للسماء وما يليها على ظهره وتنبه
ظاهر المصنف ان التحويل من الامام وغيره مرة واحدة وهو كذلك كما في قوله يبدأ يمينه أي يبدأ بأسماع يمينه بالكت علم ابدليل
قوله فيأخذ فائدة مهمة يعلم انه لم يتحرر في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شيء ثم قال انه نقل عن عائشة انها سبعة أذرع
في عرض ذراع ثم قال ثم وقع الخلاف في الرداعف قليل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض
ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الازار الا القول الثاني ذكره الشبراملسي في حواشي الرمل

(قوله ولا العفائر) هي شيء يجعل من الجوع على شكل البرنس (قوله ما لم يلبس) عائد على ما ذكر من العفائر والبرانس (قوله وعبارة أخرى ظاهر الخ) أجاب الشيخ أحمد عن ذلك بقوله والجواب عن ذلك أن ثم الترتيب في الذكر لا في الترتيب وقد وقع الجواب على هذا في كلام بعض المحققين اهـ (قوله ويندب خطبة بالارض) أي لا يندب في فركه والظاهر أن الخطبة في ذاتها مستحبة وكونها بالارض مستحب آخر ولم يتكلم على شيء من ذلك (قوله ويخرجون مفطرين) هذا استفاد من الظرف (قوله والاقلاع عن الذنوب) من آخر التوبة لأن التوبة تدم على المعصية لا جعل قبضها شرعا ولا يضره استحسانها طبعاً وعزم على أن لا يعودوا الاقلاع عن المعصية في الحال أي إذا كان متلبساً بما وقوله والا ثم هي مسببة عن الذنوب أي التي هي المعاصي وقوله والمظالم هي المشار إليها بقول المصنف وردت بعبارة ان رد التبعة ليس داخل في التوبة وليس ذلك على إطلاقه فن غصب شيئاً وعينه باقية فتمتحة التوبة متوقفة على رده وأما إذا استهلك عينه فردد عوضه ١٧ واجب آخر مستقل بنفسه يحتاج

لتوبة كما أفاده السنوسي كتسليم النفس في التماس والشرب وكنسها ما وجب في الزكوات وقضاء الصلوات فهذا كله واجب آخر كما أفاده في شرح المقاصد وقامنا بقصها شرعا أي ولا يضر استحسانها طبعاً وأما الندم بخوف النار أو لطمع في الجنة فوقع تردد ومبنى ذلك هل هو ندم عليها لقبحها أي شرعاً ولا يكونها معصية أم لا وكذا وقع التردد في الندم عليها لقبحها ولا امر آخر والحق أن جهة الفحش كانت بحيث لو انهدت لتحقيق الندم عليها فتوبة والا فلا كما إذا كان الفرض مجموع الأمرين أي أن كل واحد منهما بانصراده لا يتحقق به الندم وكذا وقع التردد في التوبة عند امر مخوف وأعلم أن توبة

ويفعون ذلك يعودوا ولا تحول البرانس والعفائر أي ما لم يلبس كالدعاء وعبارة أخرى ظاهر كلام المؤلف تأخير التحويل عن الدعاء وهو قول لكنه ضعيف والمشهور تأخير الدعاء عن التحويل فيخطب ثم يستقبل ثم يقول ثم يدعو وهذه الأربعة مرتبة (ص) ويندب خطبة بالارض (ش) أي إيقاع خطبة وهو من باب إطلاق البهص على الكل أي خطبتان (ص) وصيام ثلاثة قبله وصدقة ولا يأمر بها إلا ما لم يبت بوردت بعبارة (ش) يعني أنه يندب التصدق وصيام ثلاثة أيام قبل يوم الاستسقاء ويخرجون مفطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفة ويستحب أن يأمر الإمام قبله بالتوبة والاقلاع عن الذنوب والا ثم والمظالم وإن يتحالف الناس بعضهم من بعض مخافة أن تكون معاصيهم بسبب منع التنبه ويأمر بالتقرب بالصدقات لهم إذا أطعموا فقرائهم أطعمهم الله فان الجميع فقراء الله فانظر هذا مع قول الشيخ أن الإمام لا يأمر بالصدقة بل يحكي الجزوى الاتفاق على أنه يأمرهم بالصدقة وأما الأمر بصيام ثلاثة أيام قبلها فليس من سنتها قاله في الجواهر واستحب ابن حبيب وهو قول مالك وأبي والمغيرة فإذ كره المؤلف مسلم في الصوم وأما الصدقة فلا بل يأمر بها كما هي وتبعة بفتح المشاة وكسر الموحدة ويقال تباعة (ص) وجازت نقل قبلها وبعدها (ش) أي أنه يجوز التنقل بالمعبد والمصلح قبل صلاة الاستسقاء وبعدها بخلاف العيد فإنه يكره قبلها وبعدها بالمصلح لا بالمعبد كما مر لأن المقصود من الاستسقاء الاقلاع عن الخطايا والاكثر من فعل الخير ولذا استحب فيه التقوى والصوم والصدقة والتذلل والدعاء فكان التقرب بالنفل أليق (ص) واختار إقامة غير المحتاج للمحتاج (ش) أي واختار اللغمي نذب إقامة المخصب غير المحتاج صلاة الاستسقاء على سنتها فجعله محتاج بحجب وقاله الشافعي وظاهره سواء أقامها غير المحتاج بحجة عامه أو أقامها وكل محمد ولو في زمنين مختلفين بسبب حصول جدد لأنه من التعاون على البر والتقوى وقال المازري لما تكلم على المسئلة وكلام اللغمي قال وفي ذلك عندي نظر

٣ شري في

الكافر بالإسلامه مقبولة قطعا وكذا المسلم من عصيانه على المشهور وقيل ظنا ولو أذن بعباده لا يعود وحل القطع بقبول توبة الكافر إن لم يفرغ رأي بشاهد ملائكة العذاب وإن لم تطاع الشمس من مغربها والالم يقبل إسلامه فيها والجمهور على عدم القبول من المؤمن عند الفرقة وبعد الطلوع وما درج عليه عجم وتبعة عب مقابله أفاده بعض شيوخنا (قوله فان الجميع) الخ تعليل لقوله أطعمهم الله (قوله فليس من سنتها) بل يكره (قوله بل يأمر بها) وإذا أمر بها أوجب طاعته فقد قال سيدي أحمد زروق يجب طاعة الإمام في كل ما يأمر به ما لم يأمر بهم جميع عليه وهل يدخل هو في أمره فيجب عليه بقاء على قول من يقول المتكلم يدخل في هجوم كلامه (قوله وتباعة) بكسر التاء كما ذكره في المختار (قوله لأن المقصود من الاستسقاء) أي من طلب الاستسقاء (قوله فكان التقرب بالنفل أليق) أي لما في الصلاة من عظم التذلل والخشوع الذي يرجي به الإغاة (قوله وقاله الشافعي) أي فاللغمي اختار ما عليه الشافعي (قوله وكلام اللغمي) معطوف على المسئلة (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره أن النظر متوجه إليه سواء أقامها غيره أو أتى للمعجل المحتاج وهو كذلك إلا أن الثاني يقيده بما إذا لم يحث إليه متقبلاً وأما إذا جاء إليه متقبلاً لا نوباً السكتي به فيجبر عليه حكمهم

(قوله لانه لم يقم على اقامتها الخ) أى فهو لا يجوز ارتكاه (قوله حل ابن الصباغ الخ) أى ابن الصباغ الشافعى بالجواز وان لم يأت بحمله بنية الاقامة (فصل الجنازة) * فائدة: يتردد بعض هل شرعت الجنازة بركعة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث انه بالمدينة (قوله ذات حرام وسلام) فان قيل صلاة الجنازة قد قبل انه لا اسرام لها وانما تكبيراتها كالركعات ولذا اذا سبق الامام المأموم بتكبيرة أو أكثر فلا يكبر حتى يكبر الامام لانه أو يكبر قبله لمكان قاضيا صلى عليه ففتح من هذا ان فيها تسليما فقط لا احراما وسلاما فلا تدخل تحت الرسم فلنا هذا الاصح ايراده لان تكبيرات الاحرام غير الاحرام والاحرام والاسلام موجودان في هذه الصلاة على كل قول وان لم يكن له تكبيرة واسرام (قوله وجودية) وصف كشف وذلك لان الكيفية لا تكون الوجودية ودائمه الذى خلق الموت اذ العدم لا يتعلق ورد بان معنى التعلق بالتقدير وقيل عدم الحياة فقايلته للحياة من قبيل تقابل العدم والممكن (قوله فلا يعرى الخ) ١٨ المناسب ولا يعرى بالواو لان الضدين يجوز ارتفاعهما والتشريع يقتضى انه لا يجوز

ارتفاعهما (قوله أنه معنى)
ظاهر أن في العبارة حذفاً
أي مسبب عنه في خلقه الله
تعالى وذلك لأن الموت صفة
للبيت وصفه الشيء فصفة فلا
تكون قائمة بغيره من ملاء
الموت (قوله أن الله خلقه)
ففيه ما تقدم أي خلق مسببه
في صورة كبش والظاهر
أنه بخرء مسبب فلا ينافي أن
الملائكة تعالج خروجها من
البدن وليس كل النفس
يشموت بل من قرب أجله
وذكر بعض المعتبرين من
أهل المذهب ما نصه المازري
الموت عرض من الاعراض
عندنا يضاف الحياة إلى أن قال
ولا يصح أن يكون الموت كبشاً
ولا جسمًا من الاجسام وإنما
المراد بهذا التشبيه والتمثيل
وقد يخالف الله سبحانه وتعالى

هذا الجسم ثم يذبح ويجعل هذا الماء الان الموت لا يطرأ على أهل الآخرة اه
(قوله جسم لطيف) أى فهو جسم ذو دين ورجلين وعينين ورأس وأورد عليه ان من قطع يده يلزم عليه قطع يدا روح
وأجيب بأنه يعود على الشخص المقطوع بسرعة بدون قطع أو مع قطع والتمح وروح كل انسان على صفته (قوله في وجوب الخ)
أى وهو الراجح أى ان الراجح القول بالوجوب (قوله وكفنه) أى وضعه في الكفن وادراجه فيه (قوله المسلم) أى ولو حكما أى
لاجل ان يدخل المحكوم باسلامه تبعا لاسلام ساقيه من محوسى وغيره فيميز كذا فى شرح شب وعب وانظر ماسياتى فى قوله ولا
محكوم بكفره (قوله بماء مطلق على المشهور الخ) ومقابل ما قاله ابن شعبان من أنه للنظافة قال ويجوز غسله بماء الورد وماء
القرنفل (قوله فيحمل قوله الخ) لا يخفى انها أى الآتية بماء مطلق كما سيأتى بيانه وذلك لان المصدر يحمل فى وعاء ويخص ثم
يترك به جسم الميت ثم يصب الماء المطلق (قوله وعلى طهارته يجوز) أى بل أولى ان جاء بركته (قوله كان وفاقا) أى بناء على نجاسة
ميتة الآتى (قوله فلا وجه له عند مالك) أى سواء قلنا بنجاسة ميتة الآتى أو قلنا بطهارتها

(قوله فالبغاة في الجواز الغير الخ) الاولى الجواز مطلقا (قوله القائل بالحرمه) أى ان جعل كلامه على الحرمة (قوله ان قلنا بظهارته) فهو رد عليه على تقدير ان يكون قائلًا بالكراهة (قوله وتلازما) أى وجودا وعدمًا (قوله لان التيمم قائم مقام الغسل) قال لم يكن تيممه أيضا لم يصل عليه وكذا من ترك غسله لكثرة الموتى ومن تقطع جسده بالغسل حيث لم يكن غسله ولا تيممه ويحتمل ان يقال بالصلاة في الجمع لوجود الاوصاف (قوله ان من تقطع جسده) أى خفيف تقطع جسده (قوله ثم على اليسر) في شرحه وهذا كله على جهة لندب والحاصل على القول المعتمد انه بعد ١٩ أن يتوضأ يغسل رأسه ثم رقبته ثم يغسل شقه الايمن الى ركبته اليمنى ثم

الايسر الى ركبته اليسرى بطنها وظهرا ثم يأخذ من الركبة اليمنى الى الاسفل ثم من الركبة اليسرى الى الاسفل (قوله أى حال كون الغسل) المفهوم من غسل تعبد أى متعبد به أى ما موراه من غير علة وقوله أولا جلل التعبد لا يظهر لان المعنى انما وجب الغسل لاجل انما أمرنا به بدون علة ولا ظهور له وهو انما بالعللة الحكيمة والحاصل انما قاله بعض شيوخنا ان التعبد عند أكثر الفقهاء مالا علة له أصلا وعند أكثر أهل الأصول ماله علة لم نطالع عليها وهذا الخلاف مبني على الخلاف في كونه سجدة وتعالى جميع أفعاله الموجودة في الدنيا لا تخلو عن مصلحة تفضلا منه أو يجوز خلوها عنها (قوله اذا لم يوجد مسلم) وأولى لو وجد (قوله وانظره) أى انظر قوله تعبد مع قوله فيما يأتي أى فان بينهما تنافيا وحاصله ان ما يأتي مشهور مبني على

مع الكراهة ان قلنا بجاسة الآدمي فالبغاة في الجواز الغير المستوى الطرفين فهو رد على ابن شعبان القائل بالحرمه أو في الجواز المستوى ان قلنا بظهارته وقوله والصلاة عطف على غسل الميت فهو من محل الخلاف أيضا وقوله كدفعه وكفنه تشبيهه في القول بالوجوب فقط وهو ظاهر من كلام المؤلف لقوله بعد وسنفيهما أى الغسل والصلاة (ص) وتلازما (ش) يعنى ان غسل الميت والصلاة عليه متلازمان فن وجب له التمسيل وجبت له الصلاة بان كان الميت مسلما حاضرا تقدم له استقراؤه حياة وليس بشهيد ولا فقدأ كثره فان فقد شي من ذلك سقطا ولا يردان من تقطع جسده يصلى عليه ولا يغسل لان التيمم قائم مقام الغسل (ص) وغسل كالجنابة (ش) الاجزاء كالاجزاء والكمال كالكمال الا ما يختص به غسل الميت كالتكرار ولا يكرر وضوءه على الراجح ويستفاد مما قلناه من معنى التشبيه انه يبدأ بغسل يدي الميت أولا ثم يزيل الاذى ان كان ثم يوضئه مرة مرة ويثا رأسه ثم يقبض الماء على شقه الايمن ثم على اليسر (ص) تعبد أى حال كون الغسل تعبدأ أولا جلل التعبد بدليل تيممه عند عدم الماء قاله اللغوي وعلى التعبد فلا يغسل الذى المسلم اذا لم يوجد مسلم وعلى النخاسة يغسله قال مالك يعلمه النساء الغسل ويغسله وانظره مع قوله وكتابية الابحضره مسلم ولما ذكر ان الغسل تعبد خشى أن يتوهم انه يحتاج الى النية لان كل تعبد يحتاج الى نية فذكر ان هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله (بلانية) لان ما يفعله في غيره لا يحتاج اليها كغسل الاناء من ولوغ الكتاب والنضح بخلاف ما يفعله في نفسه كغسل يديه في الوضوء فيحتاج اليها (ص) وقدم الزوجان ان صح النكاح الا ان يفوت فاسده بالقضاء (ش) يعنى ان كل واحد من الزوج أو الزوجة اذا مات الاخر يقدم في غسله على سائر الاولياء ويقضى له اذا نازعه الاولياء لان من ثبت له حق فالاصل ان يقضى له به هذا ان صح النكاح بينهما حبل بقاء أم لا لان فسادا المعهود شرعا كالمعهود حسا الا ان يفوت الفاسد بوجه من المقنونات الاتية كالدخول في بعض صوره والطول في بعضها فيلحق حينئذ بالحج فيقدم فيه الزوجان كما في الصحيح ثم ان محمل تقديم الزوجين حيث لم يكن الحى منهما محرما والا فلا يقدم لقوله في المدونة لا ينبغي ان يغسل أحد الزوجين المحرمين الا تخرفان فعل كره له واهدى ان امضى ثم ان الاستثناء من المفهوم أى لان فسادا الا ان يفوت فاسده ولو قال ولو يفوت فاسده لكان اظهر (ص) وان رقيقا اذن سيده (ش) يعنى ان الحى من الزوجين اذا كان رقيقا يقدم على الاولياء في غسل الميت ان اذن له سيده في التمسيل ولا يكفي الاذن له في النكاح وسواء كان الميت رقيقا مملوكا أو حرا وظاهره

ضعيف (قوله وقدم الزوجان) ولو أوصى بخلافه فان كن أكثر من زوجة فترعن فيم يظهر كذا قيل (وأقول) الظاهر التشارك وظاهر كلامهم ان تقديم أحد الزوجين بالقضاء حيث كان يباشر ذلك بنفسه وأما ان لم يباشره وأراد ان يستنيب من يفعل ذلك فلا يقضى له (قوله ان صح النكاح) ظاهره ولو كان فيه خيار كنكاح المحجور عليه من غير اذن وليه له (قوله بالقضاء) ويندب لهم المباشرة (قوله في غسله) وكذا يقدم الزوج على أولياء زوجته في انزالها قبرها وفي لحدها ويقضى له به مالا زوجة فلا تقدم (قوله والا فلا تقدم) بل الحق لا قارب وقوله أى لا ان فسد الخ في الحقيقة ان المستثنى منه عام أى لا ان فسد في كل حالة الا في حالة الفوات وقوله كالدخول أى وكولادة الاولاد في البعض (قوله لكان اظهر) أى لان المعنى حينئذ ولو كانت الصحة لاجل فوات الفاسد فقوات الفاسد موجب للصحة فلا يضطر لجعله استثناء من المفهوم

(قوله وهي ما اذا كانت الخ) وأما اذا كان كلاهما رقيقا فلا يقتضي لئيمت منهما وكذا اذا كانت الزوجة رقيقة والزوج حرا ومات الزوج فلا يقتضي لها بنفسها اذا مات الزوج ولو أذن لها سيدها في التمسيل : اعلم ان ما ذكر عن صنفين قد نقله عنه ابن يونس وظاهر من نقله في التوضيح عنه انه لا يقول بالتصديق فيما اذا كانا رقيقين أو أحدهما في صورة من الصور قال شيخنا ويمكن حمل ما في التوضيح على ما لا ينوبس وليس الفرق على نقل ابن يونس أنه اذا كان كلاهما رقيقا ومات أحدهما فليسبب الميت شدة ارتباط يمنع القضاء لا آخر ولو كانت الزوجة رقيقة والزوج حرا فلا يقتضي لها لان العتمة ليست لها بغير العكس فالعتمة بيد الزوج والغسل من توابع الحياة (قوله وكلام السطاب) أي وكذا كلام الشيخ أحمد بن حنبل في كلام صنفين متقابل وهو ظاهر المصنف أيضا ولذا صنف بعض الشيوخ ٢٠ كلام صنفين فيكون المقتضى كلام ابن القاسم (قوله أو وضعت بعد موته) لانه

حكم ثبت بالموت فلا يقتضي بالعتمة كالسبب ولا يمال بأن الغسل من توابع الحياة لاقتضاء جوارز ورويته الفريجة بعد موته مع انه ممنوع على ما يأتي فيه من الكلام (قوله لان فيه) أي في التمسيل جعلا وليس في مدهم الجمع المذكور وماده بعسر حتى الجمع أي بحسب ما كان وأما الآن فلا حكمة جمع بينهما وهذه علة كافية في ذاتها وقوله وقد عتوت فعلى لقوله جعلا أي انما كان جعلا لانها قد عتوت أخيرا الخ (قوله يحرم في حال الحياة) أي حياتهم مامه (قوله ويكره في الممات) أي مماتهم مامه والحاصل ان في الغسل جمعا بين محرمة في الجمع ولو بحسب ما كان وانما كان جمعا لانه الخ فلذلك أمر بعدم الغسل خفية أن عتوت الثانية فيكون

ان يقدم بالقضاء مطلقا وقوله ابن القاسم وقد صنفون ان كان أحدهما أو كلاهما رقيقا فانه يقدم بغير قضاء الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الزوجة حرة وهو رقيق وأذن له سيده في الغسل فبقتضى له وكلام ح بن حنبل في كلام صنفين متقابل وكلام الشيخ عبد الرحمن يقتضي انه الراجح (ص) أو قبل بناء أو بأحد هاهنا عيب أو وضعت بعد موته (ش) هذا في حين المبالغة يعني ان أحد الزوجين يثبت له التقديم على الأولياء ولو حصل الموت قبل بناء أو بأحد هاهنا السلي أو الميت عيب يوجب الخيار لانه بالموت صار كالمعدم انقوت الرأى وضعت بعد موت زوجها فهي أحق بنفسها وان حلت لغيره بلو وضع سواها تزوجت أم لا والمبالغة في المسائل الثلاثة إشارة للخلاف فيها (ص) والاحتمال فيه ان تزوج اختها (ش) أي والاحتمال في الغسل حيث ماتت تزوج اختها أو من يحرم جمعه معها اقله ابن القاسم وأثبت لان فيه جمعا بين محرمة في الجمع وقد عتوت اختها فيجمع بين غسلها وجمعهما يعزى في الحياة ويكره في الممات وهذا يفيد ان فعله مكره لا اختلاف الأولى ويفيد انه اذا وطئ اختها تلك اليمين فان الاحتمال له في غسلها أيضا وظاهر كلام المؤلف خلافة وأشار بقوله (أو تزوجت غيره) الى قول ابن يونس وكذلك اذا ولدت المرأة وتزوجت غيره فأحب الى ان لا تغسله لانه قد حرم عليه تزويجها أن لو كان ذلك طلاقا وكان حيا كما قاله ابن غازي وفيه تسكين على المؤلف في عدم تعبيره بربح لانه اختيار منه من نفسه (هـ) لارجعية (ش) معطوف على المعنى أي ويغسل أحد الزوجين صاحبه لارجعية ولا تغسل لو أحدهما على الآخر وهو مذهب المدونة ويصح رفعه على انه فاعل لفعل محذوف وهو وفعله معطوف على قدم الزوجان من عطف الجمل أي ولا تغسل رجعية لكن لا لا تعطف الجمل الاعلى قول ضعيف عند النحويين وكان الأولى قرنه بالواو ويصح جمعه عطف على فاعل المصدر المحذوف ويكون هذا مختارته والتقدير في وجوب غسل المتاهل الميت لارجعية الخ (ص) وكتابتها لارجعية مسلم (ش) أي فتغسل زوجته بمحضرة مسلم ويقضى لها بذلك ولو ماتت هي لم يغسلها زوجها المسلم وقوله لارجعية مسلم أي شخص مسلم ذكر أو أنثى

جمعا بينهما في الممات والجمع بينهما في حياتهم مامه او مماتهم مامه (قوله وظاهر كلام عارف المؤلف) أي لانه قال ان تزوج الخ (قوله لانه قد حرم عليه تزويجها) أي لانها صارت زوجة لغير (قوله وفيه تسكين على المؤلف الخ) حاصله ان المصنف غير بالاسم وهو الاحتمال المنسلط على هذا المعطوف مع انه وجمعه من نفسه فالمناسب ربح والجواب ان معنى كلامه في أول الكتاب انه اذا عبر بربح فهو إشارة الى انه من عند نفسه لا أنه متى كان من عند نفسه يشير به بالغسل هذا والمنقول للتقدمين انها تغسل له وبه قال ابن الماجشون وابن حبيب (قوله أي ويغسل أحد الزوجين صاحبه لارجعية) لا يخفى ان هذا من عطف المفرد لان رجعية معطوف على أحد وقوله ولا تغسل الوالدة لتعليل وفيه ان شرط معطوفها ان لا يكون داخل في ما قبله ويحجب بان يراد بأحد الزوجين أي زوجية لا دخل فيها (قوله أي ولا تغسل) حمل معنى وذلك لان الواو ليست للمصنف تنبيه على المظاهر منها يقتضي لها وله وكذا المولى منها لان السبب في كل منهما هو الزوجية قائمه وان كان مطلوبا بوطء الثانية دون الأولى فانه ممنوع منه قبل الكفارة (قوله لارجعية مسلم) ظاهره ولو صيها (قوله وماتت هي لم يغسلها) ويظهر

ولا يدخاها في غيرها إلا أن تضع في يوارها (قوله عارف بأحكام الغسل) زاد عيب ويؤمن منه أقرارها على خلاف ما يطلب في تنسيه (قوله مشكل الخ) والجواب لا اشكال أي فلا مانع من مراعاة كل من القولين فتدبر هكذا أجاب بعض الشيوخ ثم إن محشي نت أفاد ما حاصله أن التحقيق أن هذا جار ولو على القول بالتنسيه أي فكون الغسل تبعاً لا ينافي هو الالة الكافر له على ما مضى عليه المصنف فالثالث يقول بان الغسل تبعاً ويقول بتنسيه الكافرة زوجها المسلم (أقول) ولعله لأنه لا يتوقف على نية (قوله وإباحة الخ) فيه إشارة إلى أن مجرد الإباحة كاف وإن لم يحصل وطء بالفعل (قوله يبيع الغسل الخ) للسيد عليها ولها غسله من غير قضاء على عصة السيد اتفاقاً فلا بد من أن يتم لها فان لم يبيع كونه أو لم يكتنم الغسل فالظاهر أنه أحق بيقضي للسيد بتنسيه أمته فيما يظهر لأنهما ملكه مع إباحة وطئها له أفاده محشي نت (قوله وأمة المديون بعد الجرح عليه) أي لأنه من وطئها لحق الثمراء قال البساطي وفي منعه من تنسيها انظر (قوله والامة المتروجة) ٢١ وينبغي منع المندمة كالمتروجة وكذا

الامة المولى منها ان قيل يدخل في الإساءة في الماء يعني الخلف على ترك وطئها لا الميسر له كذا في عيب وفيه نظير بل الامة المولى منها تغسله كما قال شيخنا وأما المستبرأة في زمن استبرائها فان كانت ممن تتواضع فلا تغسل من استبرأها ولا يغسلها بخلاف بائعها أي يغسلها ولا تغسله وان كانت ممن تستبرأ فقط ان ماتت غسها المشتري وان مات هو غسله وأما المبيعة بالخيار فلا يطؤها واحد منهما ولا تغسل المشتري ولا يغسلها ولا تغسل البائع ان مات وان ماتت غسلها لا تقطع حق المشتري منها بالموت (قوله أو ظاهر) قد علمت أن مثله الإبراء إلا أن محشي نت قد حقق

عارف بأحكام الغسل وهذا بناء على أن الغسل للنظافة وأما على القول بأنه لا تبع ولا تنسيه ولو بحضرة مسلم لأن الكافر ليس أهلاً للتعبد لأنه قربة مع أن المؤاخذة في قربة تقدم تبعاً أو هو مشكل مع حكمه هنا أن الكاتبة تغسل زوجها المسلم بحضرة مسلم (ص) وإباحة الوطء للموت بريق يبيع الغسل من الجانبين (ش) يعني أن من أبيع له الوطء بسبب الرق واستمرت الإباحة للموت فذلك يبيع الغسل من الجانبين للسيد عليها ولها عليه فيدخل فيه القن وأم الولد والمدررة ولو كان السيد عبداً واحترز بقوله إباحة الوطء من المكاتب والمعتقة لاجل وأمة القراض وأمة الشركة وأمة المديون بعد الجرح عليه على المنصوص والامة المتروجة خلافاً لما فهمه اللغوي عن سعة من فيها ولا يضر تحريم عارض من حين ونفاس أو ظاهراً كالالبساطي (ص) ثم أقرب أوليائه ثم أجنبي ثم امرأة محرم وهل تستبرأ أو عورته تأويلان ثم يعم لم يرقه (ش) أي وإن لم يكن أحد الزوجين أو كان وأسقط حقه أو غاب فلجل الميت أحق بغسله أقرب أوليائه على أبعدهم كالمصلاة على الجنائز والنكاح فيقدم ابن فأنه فأخ فأنه فأنه فأنه فأنه والشقيق وحاصب النسب على غيره ويقرب بين المتساوين ثم إن لم يوجد من ذكر فرجل أجنبي مسلم أو ذني بحضرة مسلم ثم إن لم يوجد أجنبي فزوجة أو كافر بنسب أو رضاع أو صهر كما عند ابن عرفة كأم زوجته أو زوجة ابنه ويقدم محرم الرضاع على الصهر عند التنازع لكن اختلف إذا غسسته المحرم هل تسترجع جميع جسد الميت بثوب وهو فهم اللغوي وغيره وهو الذي في الامهات واختصر وهما عليه أو غسست عورته أي بالنسبة اليها وتقدم ان عورته معها كعورة الرجل مع مثله وهو فهم التونسي ويعضده جوارز رؤيتهم الماعداها في الحياة تأويلان ثم إن عدم من تقدم ولم يوجد إلا النساء الأجانب يعم لم يرقه على المشهور على حد ما يرين منه حياً وقيل لكونه عليه ثم إن تقدم الأقرب على القريب بالقضاء وظاهر كلام المؤلف أن الأجنبي بعد أقرب أوليائه وفيه نظر لأن الأجنبي بعد جميع الأولياء فتجعل الإضافة بيانية وأقرب ليس على باب أي ثم قريب هو أوليائه فينتقل من الفساد لاجل وهو أخف من

منع الغسل في الامة المظاهر منها والمولى منها مقدم على المطهارة المنع بقول النوادر وكل من لا يحصل له وطؤها تغسله ولا يغسلها وأما الزوجة المظاهرة والمولى منها فيقدم كل منهما في تنسيه صاحبه بالقضاء ويدخل في كلام المؤلف والفرق بينهم وبين الامة أن الغسل في الامة موطأ بإباحة الوطء وفي الزوجين بعد الزوجية (قوله ثم أقرب أوليائه) ولو كانوا بحضرة مسلم (قوله ثم أجنبي) ولو كانا بحضرة مسلم (قوله وهل تستبرأ أو عورته) فان لم يجر جسد استبرأ عورته غسسته مع غرض البصر ولا يتبرأ الغسل كذا ينبغي (قوله كما عند ابن عرفة) أي في الصهر وهو المعتمد خلافاً للسند (قوله ويقدم محرم الرضاع الخ) أي ومحرم النسب يقدم على محرم الرضاع كما أفاده في ك (قوله لكن اختلف الخ) قال عيب انظر العزو المتقدم هل يقتضي تساوي القولين أو الأول أرجح (أقول) أما العزو فمتضادان الأول أرجح إلا أن الثاني أرجح بحسب المعنى (قوله يعم لم يرقه) وجوباً كما هو ظاهر إطلاقهم ولا يقتضيه كالتغسل (قوله فتجعل الخ) هذا كلام القاني وهو بعيد فالاحسن أن يقال أن أقرب مستعمل في حقيقة بالنظر لما قبل القريب الأخير لأن كل واحد أقرب مما بعده بخلاف الأخير فهو قريب لا أقرب فأقرب مجاز فيه

(قوله والأفلا) بان وجد بعد الصلاة أو فيها وهذا التفصيل يحترق فيما إذا عت الرجل الأجنبية ثم بقاء الرجل قبل صلاتها أو بعدها أو فيها (قوله وتطامع الجسد) أي أو بعضه والظاهر ان المراد بالحقوق الشك في فروقه لا ما يشمل الوهم ويرجع في خوف ذلك لاهل المعرفة (قوله أي يم عند خوف الخ) رده مخشى تمت بالنقل الدال على ان المراد التلطيع بالنعل لا خوفه وأما قوله فهو ما يأتي الخ ففيه نظر لان الاتي لم يوجد كاه بل وجد بعضه وهو اذ تاهن قطع بالنعل وجد كاهه (قوله امكن ماء) أي بان لم يخف التزع فقول المصنف ان لم يخف تراعه ٢٢ لا حاجة له (قوله أو خشي الخ) المناسب بأن يخشى من صب الماء والخوف كما تقدم

الفساد وبعم التفصيل وهو تقديم الاقرب على أبعد قريب بالوقوف على كلام أهل المذهب (ص) كعدم الماء (ش) يعني ان الميت اذا لم يوجد ماء يغسل به فانه ييم وجهه ويديه برفقه وهذا ما يؤيد القول بان الغسل لا يتعدى الا لطافة فلو ييم ثم وجد الماء فان وجد قبل الصلاة غسل والأفلا (ص) وتطامع الجسد وتزليه (ش) أي ييم عند خوف تطامع الجسد وتزليه من صب الماء عليه ومعنى تطامعه انفصال بعضه من بعض ومعنى تزليه تسليخه وأما لو كان مقطوعا فهو ما يأتي في قوله ولا دون الجبل وكان ينبغي أن يقول وتطامع وتزاع بلابة (ص) وصب على ججروح أمكن ماء كعدمه وان لم يخف تراعه (ش) يعني ان الجذور والخصوب والمجروح وذا القروح ومن ثم تحت المدم وشبههم ان أمكن تغسيلهم غسلا والاصب عليهم الماء من غير ذلك ان أمكن فان زاد امرهم على ذلك أو خشي من صب الماء ترلع أو تقطع يدها والجسد دور بالدال المهمة والمجعة وأول ما ظهر الجدرى في قصة أصحاب النبل ولم يكن قبلها (ص) والمرأة أقرب امرأه ثم الأجنبية واف شعرها ولا يضفر ثم تحرم فوق ثوب ثم يمت الكوع بها (ش) يعني ان المرأة فيما تقدم كل رجل فيلي نفسه بها الزوج أو السيد فان عدمها قالا قرب اليها من أهلها النساء ولو كتابية بحضرة مسلم على ترتيب العصابة في الرجل فبنتها بنت ابنها فلاخت فبنت الاخ فالجدة فالعمة فبنت العم وتقدم الشقيقة على غيرها فان لم يوجد من أقارب النساء أحد فالمرأة الأجنبية ولو كتابية بحضرة مسلم ثم المحرم من أهلها الرجال يغسلها من فوق ثوب وصفتها على ما قال بعض ان يعلق الثوب من المسقف بينها وبين الغسل ليمنع النظر ويأمن خرقه على يديه غليظة ولا يباشرها بيده ثم ان لم يوجد محرم يمت في وجهها ويديه الكوعا وانما ييم الرجل لرفقه والمرأة الكوعا لان تشوق الرجل للمرأة أقوى من عكسه وانظر كيف جاز للمرأة والرجل الاجنبيين اس وجهه لا تخشيه مع انه لا يجوز في حال الحياة فان قامت بحمل على ان يجعل على يديه خرقه ويضعها على التراب قامت لو كان كذلك لما اقتصر في التيمم على الكوع وأشار بقوله ولا يضفر الخ اقوله في العتبية مثل ابن القاسم عن المرأة ذات الشعر كيف يصنع بشعرها ايضفر أم يقتل أم يرسل وهل يجعل بين الاكفان أو يهقص ويرفع مثل ما ترفعه الحية بالجار فقال ابن القاسم يعلون فيه ماشاوا أما اضفر فلا عرفه ابن رشد يريد لا يضفره من الاصل الواجب وهو ان شاء الله حسن من الفصل لما روى عن أم عطية قالت توفيت ابنة الرسول عليه الصلاة والسلام فلما غسلناها ضفرنا شعر رأسها فجعلناه ثلاث ضفائر ناصيتهما وقرنيهما ألقيناهما من خلفها و قد روى يصنع بالميت ما يصنع بالعموس غير انه لا يخلق

(قوله الجدرى) بفتح الجيم وضما وأما الدال ففتوحة فيم حاقروح تنقطع عن الجلد ثمانية ماء ثم تنفخ منه ما يح وقوله وأول ما ظهر الجدرى أي السبب في حصول هذا الداء قصة أصحاب النبل المشار لها بقوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل الخ لكن يعارض ذلك ما قاله في المصباح حيث قال ويقال أول من عذب به قوم لوط (٣) ثم بقي بعدهم اه (قوله ولف شعرها) أي ادير على رأسها كالمسامة (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب ان المراد بفوق تخلف أو ان المعنى حالة كونه فانظر افوق الثوب ثم لا فرق في المحرم بين ان تكون محرم نسب أو رضاع أو صهر كما في شرح شب (قوله لان تشوق الرجل الخ) ولا بردان شهوة المرأة أقوى لان كثرة حياتها تمنع من اظهار آثارها (قوله وانظر كيف جاز للرجل الخ) في صب وانما جاز مسهما

ولا

لا اجنبي دون الحياة لنسب الذمة هنا ولا ييم المصلي الابعد فراغ تيمم الميت لانه وقت دخول الصلاة عليه (قوله وأشار بقوله ولا يضفر الخ) أي ان قول المصنف ولا يضفر معناه لا يضفر وجوبا فلا ينافي انه يضفر دنيا (قوله ابنة الرسول الخ) هي زينب رضي الله عنها (قوله ناصيتها) شعر مقدم رأسها وقوله وقرنيها جانبيها فان كانت الناصية شعر مقدم الرأس فيكون أراد بالقرنين الشعر الذي على جانبي الرأس ثم ظاهره ان مقدم الرأس وحده ضفيرة ويكون أراد بالجانبيين الشعر من الناحيتين بدون أن يتخللها ضفيرة فلا وسط بين القرويين (قوله غير انه لا يخلق) من خلق رأسه مخاضه يتخفيف اللام

(قوله وعقصة ضفره ولبه على الرأس) لا يخفى ان الضفر أعظم من حيث صدقه بالشعر وغيره ولا فرق في الشعر بين كونه غير مصقوف
على الرأس أو لا بخلاف المقص فانه ضفره على الرأس والظاهر ان قوله ولبيه تفسير لقوله وضفره قطعه ان المقص فيه خصوص
من حيث الشعر ومن حيث كون الشعر ما يلي على الرأس (قوله واستحب بالانسية للزوج) في عيب وان زواجاً وجوباً وما مشى
عليه شارحنا كلام ابن ناجي وما مشى عليه عيب قول الشاذلي (قوله واستحضر كونها فرض كفاية) هو واجب ولا يضر العقل
عنه شيئاً وكذا لا يضر تعدد تركه زاد بعض الشراح كما لا يضر ذلك في فرض العين وانظر هل ذلك فرض أو مستحب قال التوماني
لان التصديق في الضفر جعل صفة (أقول) والذي ينقدح في الذهن انه مستحب لا واجب وتفسيره كلام الشارح انه
بعض ركن لكن لا يضر العقل عنه نظير الفاتحة فانها ركن وأما ترك بعض منها سهواً فانه لا يضر وقضية قوله غفلي انه لو تركه
عمداً أو جهلاً نه يضر والظاهر انه لا يضر (قوله ولو صلى عليها على أنها أنثى الخ) وكذا لو صلى ولا يدري أرجل هو أو امرأة فالصلاة
عجزته ان شاء كروى الشافعي أو الميت وان شاء أنثى ونوى الجنازة أو النجاسة وان علم أثناء الصلاة بتعيينه ضفره فيما بقي عما
يدعي له به وان جعل التعدد لم يعلم من يصلي عليه قال من أصلى عليه لوقوعه من على المذكور ٢٣ والمؤنث والمفرد والجمع وان غفلي

المشكل كل حيث كان خنثى
(أقول) والظاهر انه اذا صلى
على انه زبد فتبين انه عسر أو
أوبالعكس لا يضر ما لم يقصده
بالخصوص وفي شرح عيب
ولو كانت الجنازة واحدة
وظن المأموم كالأمام أنهم
جماعة فان الصلاة تجزئ
لان الجماعة تضمن الواحد
وأما لو ظن الامام انها واحدة
وظن المأموم أنهم جماعة
فاذا هم جماعة فانها تعد
حتى من المأموم لان صلاتهم
مرتبطة بصلاة امامه وكذا
تعداد ان كان في النعش اثنان
وظنهما واحداً ونوى الصلاة
عليه فقط فتعد عليهما ان لم
يعينه باسمه ائلا يلزم الترجيح

ولا ينور اه والضرر نسخ الشعر وغيره عيباً وعقصة ضفره ولبه على الرأس (ص) وستر
من ستره لركبته وان زوجاً (ش) أي وسنن القاسل الميت من ستره لركبته وان سيداً أو زوجاً
لكن الستر وجوباً بالانسية للجنبي واستحب بالانسية للزوج والسيد بالمبالغة مشكاة لان
ما قبلها الستر فيه واجب الا أن تجعل على ما اذا كان مع أحد الزوجين معين (ص) وركن
النية وأربع تكبيرات وان زاد لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار وان والا أو سلم
بعد ثلاث أعاد وان دفن فعلى القبر وتسليم خفيفة وسمع الامام من يليه (ش) الضمير في
ركن أعاد على الصلاة على الميت المتقدم ذكره في أول الباب وذكر المؤلف ان أركانها أربعة
منها النية وهي قصد الصلاة على هذا الميت خاصة واستحضر كونها فرض كفاية ولا يضر
اذا غفل عن هذا الاخير ولو صلى عليها على أنها أنثى فوجدت ذكراً أو بالعكس أجزأت
ومنها أربع تكبيرات كل تكبيرة بمنزلة ركعة وانعقد الاجماع في زمن عمر رضي الله تعالى عنه
على الأربع حتى صارت الزيادة عليها أو أهل البدع فان زاد الامام خمسة عمداً أو يراها
مذهباً فان المأموم يسلم قبله ولا ينتظره وان زادها سهواً انتظره حتى يسلموا بسلامه
كما قاله بعض بلغي ينفى وهو خلاف ظاهر ما نقله المواق عن الأئمة وخلاف ظاهر كلام
المؤلف فان كلامه شامل ان زاد عمداً أو سهواً وعلى هذا فقول المؤلف وان زاد لم ينتظر يجعل
على ظاهره من شموله ان زاد عمداً أو سهواً وهو يرى الزيادة مذهباً أم لا وفي بعض التقاوير
انه ان زاد خامسة عمداً ومذهبه انه أربع ان صلاته تبطل دون صلاة مأمومه اه وفيه نظر

بلا مرجح فان عينه أعيدت على غيره (قوله ولو صلى عليها على أنها أنثى الخ) أقول ما لم يقصده خصوص كونها أنثى فيما ينظر
(قوله وانعقد الاجماع في زمن عمر الخ) اعلم انه قد اختلف الصحابة فيه من ثلاث الى تسع ثم انعقد الاجماع في زمن عمر على أربع
وان زاد الامام خامسة عمداً في شرح شب وان زيادة مكرهة (قوله ولا ينتظره) أي لان التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من
كل وجه وأيضا لخامسة في فرض العين زائدة اجساعاً والزيادة هنا قبل الثلاث لا خلفها من ثلاث الى تسع فان انتظر
فينبغي عدم البطالان وهل انتظره حرام أو مكره وهو الظاهر وحري (قوله وان زادها سهواً) ومثل السهو الجهل فيما ينظر فان
لم ينتظره في ذلك فينبغي الصحة وانظر لو لم يعلم هل زاد عمداً أو سهواً والظاهر انه يحمل على ما اذا زاد سهواً كما قال عجم وكلام محشي
تتبع يقوى كلام السهوي فانه قال اما لو زاد سهواً فانه ينتظر وجوباً ويسبح به كن قام بخامسة هذا مقتضى المذهب اه (قوله
كما قاله بعض) وهو الشيخ سالم (قوله يحمل على ظاهره الخ) ويدخل في كلامه المسبوق فيأتي بما سبق به ولا ينتظره حتى يسلم فان
انتظر فينبغي الصحة كما تقدم (قوله وفيه نظر) لان الصلاة صحيحة عليه وعليهم وسكت الشارح عما اذا نقص وحاصله كفاية بعض
الشارح انه ان نقص انتظر حيث كان سهواً ولا يكافونه بل يسبحون قال بعضهم فان لم ينتبه وتركهم كبيراً وصغيراً صلاتهم ان
تنبه عن قرب والابطال صلاتهم تبع البطالان صلاته كما هو الاصل كما في عيب وفيه خلل لانه على مذهب بعضهم الذي لا يقول

بالسكاد من ان صلاتهم مفسدة وان لم ينتبه عن قرب ويكافؤه على كلام غير مضمون فان نقص عمد او هو يراه مذهبهم يتبع وانما
 انما وانظر اذا تصرف في ادون تقام فقول هو عزلة نقصه سهوا الان ثم من يقول بان التكبير ثلاثا وتبطل عليهم ولو اتوا برابعة
 ابطلوا على الامام اهـ لكن سيأتي عند قوله اوسلم بعد ثلاث ما يشهد الثاني كما افاده في كـ (قوله ومنها الدعاء بمثل التكبير)
 أي حتى من المأموم فليس كالتأخذه في حق المأموم لان المقصود كثرة الدماء قال في كـ وجد عندى بالنسبة والدعاء كما هو
 الواجب اذا كان خاصا بالنية وأما ما كان من مطلقا الغير مستحب اهـ (وتنبه به) ظاهر المذهب كراهية التأخذه فاداءها
 للغرض من خلاف الشافعي أي قرأها بعد التكبير الاولى قائم من عليه طلبة بدعاء قبائل أو بعدها (قوله حتى بعد رابعة) أي
 وجوبها المشهور بخلافه وهو انه لا يدعو بعد الرابعة وهو قول الجمهور فذكر المصنف اختياره للنية على قوله فقط في الجملة
 لا يكون هو المشهور عنده لان الظن أنه لا يخالف الجمهور (قوله فاعتفروا لذلك ترك الدعاء) فان قيل الدعاء واجب من غير نزاع
 والصلاة على غائب مكروهة فكيف يترك الواجب خوفا من ارتكاب مكروه فالجواب أن يقال اهل ترك الدعاء مبنى على حرمة
 الصلاة على غائب وهو أحد قولين ٢٤ (قوله وكان أبو هريرة يتبع الجنائز) قال في كـ ثم ان ظاهر ما تقدم ان دعاء أبي هريرة

هذا بعد كل تكبيرة وذكره ابن
 عرفة بعد التكبير الاولى
 وذكر بعد كل من الثلاث غيرها
 دعاء يخصه فراجعه ان شئت
 وظاهر ما تقدم أيضا انه في
 الصغير والكبير وينبغي
 اخته أصبه بالكبير وأما الصغير
 فيدعو بدعائه وانظر أدعية
 الصغير وغيره في غيب (قوله
 هذا أحسن ما سمعت من
 الدعاء) أي لقصره وقادته
 (قوله فان سوى عليه التراب)
 انظر ما المراد بالتسوية هل
 هي تمام وضع التراب أو مجرد
 وضعه والظاهر ان المراد وضع
 أغليه (قوله فيصلى على القبر)
 ولا يخرج وان لم يطل وهذا
 أي قوله وان دفن خاص بالنية وأما الاولى وهي الموالاة فليس معها إعادة كلقوله الشارح وغيره خلافا لت (ن)
 ذلك محشى تب ثم ان كلام المصنف في الثانية ضعيف اذا انعقد انه في الثانية وهي ما اذا اقتصر على بعض التكبيرات انما تعاد ما لم يدفن
 فان دفن ترك كما يعلم من نص المواق وقوام محشى تب والحاصل ان قوله اعاد عام في الاولى وغيره وقوله وان دفن الخاص بالنية
 ومع الخصوص هو ضعيف وهذا اختلاف ما عليه شارحنا من رجوع قوله وان دفن لها معا (قوله ومثله ما اذا أسلم بعد ثلاث تكبيرات)
 أي أو اثنتين سهوا واطال ومثله جهلا والحاصل انه اذا ولى اوسلم من اثنتين مثل سهوا أو جهلا أو قرب الا هي يرجع بالنية وان طال
 بطالت وكذا عمدا مطلقا واذا قلنا يبنى في الاولى فالظاهر انه يبنى على تكبيرة واحدة لان الرابعة صارت أولى لمطلان ما قبلها كما في
 الصلوات الخمس كذا في شرح شب (قوله وصوب ابن ناجي انه يرجع بتكبير) والظاهر أنه يحسبه انظر هل رجوعه بتكبير على الاول
 نحر أم مكروه وكذا على قول ابن ناجي هل رجوعه بتكبير واجب أولا (قوله ويسمع الامام بها نفسه) هذا معنى خفيفة والحاصل
 ان الخفة انما هي بالنسبة للمأموم وأما الامام فيسمع جميع من خلفه وارضى عجب ان المراد من يليه أي في الصف الاول فقط
 لا جميعهم ولا يرد المأموم على امام ولا عن يسار وعلى كلام عجب فيصح الوصف بالخفة بالنسبة له بمعنى انه لا يزيد على من في
 الصف الاول (قوله واذا سمع من يليه فلا بأس به) ليس المراد انه جائز مستوى الطرفين اذ هو خلاف الاولى أو مكروه لما علمت
 من ان الخفة مندوبة وهي بالنسبة للمأموم ويمكن أن يكون الشارح اراد بالخفة انه يخطه ولا يدها قرره شيخنا (قوله وصبر
 المسبوق للتكبير الخ) وجوب أي يصبر اذا تبعه والبعث فراغ المأمومين من التكبير كما افاده محشى تب فان لم يصبر لم تبطل
 صلاته ولكن لا يندبها عند الأكثر

ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على اختيار النخعي وأقل ما يجزئ في كل تكبيرة
 اللهم اغفر له فتدوهم فيما يأتي يوالى المسبوق التكبير ان لم يترك أي لثلاث تكون الصلاة على
 غائب فاعتفروا لذلك ترك الدعاء ابن ناجي يحتمل نقل عبد الحق عن اسمعيل القاضي قدر الدعاء
 بين كل تكبيرتين قدر الفتحة وسورة على المستحب لا لوجوب اهـ وكان أبو هريرة يتبع الجنائز
 فاذا وضعت كبر وحمد الله تعالى وصلى على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم قال اللهم انه عبدك وابن
 عبدك وابن أمك كان يشهد ان لا اله الا انت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان
 كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه اللهم لا تشرمنا آخره ولا تفتنا بعده قال
 مالك هذا احسن ما سمعت من الدعاء على الجنائز اهـ وان والى التكبير ولم يفصل بينهما
 بدعاء وان قل أعاد الصلاة ما لم تدفن فان سوى عليه التراب فيه صلى على القبر ومثله ما اذا سلم
 بعد ثلاث تكبيرات أو قل سمع واطال أم لو قرب فانه يرجع بالنية ويتم التكبير ولا يرجع
 بتكبير لئلا يلزم الزيادة في عسده فان كبر حسبه في الرابع قاله ابن عبد السلام وصوب ابن
 ناجي انه يرجع بتكبير كما في الفريضة ومنها تسليمة واحدة يسمع الامام بها نفسه ومن
 يليه ويسمع بها المأموم نفسه فقط واذا سمع من يليه فلا بأس به وظاهر كلام المؤلف ان
 الركن تسليمة خفيفة وليس كذلك فان الركن هو التسليمة والخفة مندوبة وكذلك تسمع من
 يليه والمراد بمن يليه جميع من يقتدى به كما يفيد كلام المواق (ص) وصبر المسبوق للتكبير

(قوله بان فرغ) احترازاً عما اذا أدركهم في التكبير فإنه يكبر ويدخل معهم من غير صبر (قوله كالتقاضى لجميع الصلاة) أى فيلزم عليه تسكير الصلاة على الميت ويظهر أنه يطالب بالقطع حينئذ وقوله وعن مالك لا يدخل قال بعض الشراح والا قول هو المناسب للذهب انما لا تسكروا الصلاة لانه يكون كالتفتيح للصلاة على جنازة صلى عليها وانظر لو شك أى ثالثة أو هى رابعة هل يدخل أو يترك لتحقيق انها رابعة واذا دخل في هذه الحالة على انه لا يدخل فانظر هل تصح صلاته (قوله ودعائاً تركت) أى وجوباً كما في شرح شيب (وتنبيه) مذكوره المصنف من التفصيل يخالف المذهب المدونة الذي هو المذهب كما يفيد ابن عرفة من انه يواليه مطابقاً بقي على المصنف ركن خامس وهو القيام وظاهره انه فرض على القولين في صلاتها (قوله وكفن الخ) فيه تقرير ان في الشارح حاصل الاول ان الميت لو كان صاحب مال فقال القاضي أو أحد ٢٥ الورثة يكفن في الثياب الشريفة

وقالت الورثة أو بعضها فكفنه في ثياب ليست بتلك الصفة فينظر له باعتبار حال حياته فان كان يلبس الثياب الشريفة في الجمعة فيقتضى بثياب شريفة يكفن فيها والا فيقتضى بما قالته الورثة أو بعضها الشافى ان معنى كفن أى نديب ان يكفن والمعنى ان من كان يشهد مشاهداً للخير ومات وعنده الثياب التي كان يشهد فيها مشاهداً للخير فإنه يستحب للورثة ان يكفنوه في تلك الثياب وظاهر ذلك ولو كانت قديسة وحينئذ فلا قضاء في تلك الصورة ولا معنى للقضاء بذلك لانهم لو اختلفوا في تلك الحالة وكانت قديسة فلا يقضى بها اذا كان يشهد مشاهداً للخير في الثياب الجديدة كما قرر شيبخفا (قوله ويحتمل انه بيان لما يستحب الخ) أى والنديب في

(ش) يعنى انه اذا جاء شخص وقد كبر لامام وتبعه ادباً بفرغ المأموم من التكبيرة فلا يكبر الا ان والا امام مشغول بالدعاء بل ينتظر مساكتاً أو ادعياً الى ان يكبر الامام فان كبر دخل معه لان التكبيرات كالركعات ولا يقضى ركعة كاملة في صلب الامام وقيل يكبر ويدخل كصلاة العيسندورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند ومفهوم قوله لا التكبير انه لو سبق بالركعة أى سبقه الامام والمأمومون بتكبير الركعة ولم يبق الا السلام لا يدخل معه وصوبه ابن يونس قال سئل لانه في حكم التشهد والدخل حينئذ كالتقاضى لجميع الصلاة بعد السلام وعن مالك لا يدخل ويكبر أربعاً (ص) ودعائاً تركت والا الى (ش) يعنى ان المسبوق اذا سلم الامام فإنه يدعو بين تكبيرات قضاؤه ان تركت الجنازة ويخفف في الدعاء الا ان يؤخر رفعها فيمهل في دعائه وان رفعت فوراً فإنه يوالى بين التكبير ولا يدعولاً لتصير صلاة على غائب ويؤخذ من هذا التعليل ان الدعاء حينئذ مذكروه (ص) وكفن بلبوسه الجمعة (ش) يحتمل انه بيان لصفة الكفن أى اذا تشاح الورثة في الكفن قضى بتكفينه بلبوسه في الجمعة ويحتمل انه بيان لما يستحب له ان يحرق على التكفين فيه وعلى الاول يقدر مضاف أى بمثل ملبوسه الجمعة وعلى الثاني فكأن ينبغي له ان يقول لا بجمعة اي دخل ثياب جمعة وصلاته واحرام تحته واعياده وما شهد به مشاهداً للخير والاحتمالان صحيحان (ص) وقدم كقوة الدفن على دين غير المرتن (ش) يعنى ان الكفن يقدم من رأس المال لا بقيد كونه ملبوس جمعة كقوة المواراة من غسل وحمل وحفر وحراسة ان احتجج اليها على كل ما يتعلق بالذمة من الديون غير دين المرتن السابق لهنه اماما يتعلق بالاعيان سواء انحصر فيها كالعبد الجاني وأم الولد وزكاة الحث والمأشية أو لم ينحصر فيها كدين الرهن فقدم على الكفن وسون التجهيز ولو كان الكفن من هوناً فامرتن أحق به لانه حازه عن عوض والام يمكن للحوزة فائدة وأشار بقوله (ولو سرق) الى ان الكفن مقدم على غيره ولو سرق ما كفن به أو لا أو نبش القبر ولو بعد قسم المال ابن القاسم ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه (ص) ثم ان وجد عوض ورث ان فقد الدين (ش) يعنى ان الكفن اذا وجد بعد ان سرق أو ضاع وقد كان الورثة أو غيرهم عوضوه

٤ خرشي في المصنف متعلق بالورثة (قوله اماما يتعلق بالاعيان) يحتز الزدنة ثم في عبارته شيء وذلك ان اول حله يقتضى ان دين المرتن انما يتعلق بالذمة وآخره يقتضى أنه يتعلق بالاعيان الا انه لم ينحصر فيه او يمكن ان يقال ان فيسه شائبتين تتعلق الذمة وتعلق العين فتعلق العين من حيث ان المرتن مقدم على غيره وتعلق الذمة من حيث أن لو فضل له فضيلة من دينه يرجع بها على المدين بخلاف العبد الجاني فهو منحصر وذلك لانه لو فضل للمجنى عليه فضيلة لكون العبد الجاني المسلم للمجنى عليه لم يوف بارش الجناية فان المجنى عليه لا يرجع بالقاضل (قوله أو نبش) المناسبة ان يقول بان نبش (قوله عوض) مفهومة لو وجد قبل ان يعوض يكفن فيه البساطى ان أمكن تداركه واء ورث ولو جمع له ثمن كفن فكفنه رجل رد ما جمع لا ربابه ولا يأخذ الورثة ولا الغرماء الا ان يدعه أربابه لم يفرغ لم يعرف أربابه تصدق به عنهم لقول مالك ومن عليه دين لا يعرف صاحبه تصدق به عنه (قوله ورث ان فقد الدين) قال في كذا غنائه على ذلك مع العلم انه لا ارث مع الدين ختمية ان يتوهم انه لم يكن

للتروءاء المنع منه فيقدم على ديونهم لا يتعلق لهم به حق وانظر هل تدخل الوصايا فيه كـ (قوله من أب علي ابنه أو ابن علي أبيه) فلا اجتماعا كالأول هـ لزم وله ابن وأب لم تسقط عنه نفقة بل ماتته قال الجزولي فكيفه على ابنه وهو يفيد ان النفقة لو كانت أولا على الاب لزمته الولد ثم حدث للزمن ولد موسرفان نفقة تنتقل على ابنه ولومات والد شخص وولده فقال الشارح بمرام ونيره في النفقات قيل يتخاصصان وقيل يقدم الابن اه وهو الصواب اه ثم التخصيص في الكفن اذا كان يحصل لكل ما يستتر به عورته أي يحصل لكل بما يكفن به ما يستر عورته (قوله كفن به العبد) أي اذا ماتا معا وتقدم موت أحدهما على الآخر ولم يعلم عين المتقدم أو علم عين المتقدم وكان العبد وأمالو كان السيد فيكفن العبد من يملكه بعد موت سيده بناء على انتقاله بمجرد الموت وكذا يظهر على الآخر وسياق القولان في اليمين (قوله بدليتم قولك والفقير) أي لان قوله والفقير من بيت المال معناه والشخص الذي لا مال له ولا نفقة لازمة لاحد فان كان لا مال له ونفقة تازم انسانا ولم يجزها عليه بالنفع ثم مات فان كنفه ومؤن تجهيزه تازم ذلك الانسان اعتبارا ٢٦ بوجوب الاتفاق لا بالأجزاء العمل فهو ليس فقيرا بالاعتبار المذكور (قوله وهو

قول ابن القاسم) ومقابل له ما مالك من انه تازمه لانه من لوازم العصمة وله أيضا ان كانت موسرة فعليه بالانعام ونسبه في الرسالة لصنعون ومحل الخلاف اذا دخل أو دعي للدخول وهي مطبقة والافهو عليها باتفاق وذكر في كـ عن اللخمي ان فقد سائر كاه بدئ بستر عورته الى ركبته وما فضل الى ما فوق ذلك الى صدره اه (قوله ولا مرصد) بضم الميم من أرصد (قوله يعني أنه يندب ان حضرته أسباب الموت الخ) فيه اشارة الى أن الضمير في قوله ظنه أي الميت لا يعني من قام به الموت بل يعني من حضرته أسباب الموت وعلامته وأطلق عليه ميتا باعتبار المسائل (قوله

فانه يورث ان لم يكن على الميت دين والا فالدين أحق (ص) كـ نـ السبع الميت (ش) تشبيه في الحكم مع قلب الصورة وهي ما اذا فقد الميت وبقي الكفن فيورث مع فند الدين (ص) وهو على المنفق بقراءة ورق (ش) يعني ان ما ذكر من الكفن ومؤن التجهيز يجب على المنفق على الميت بسبب قرابة من أب على ابنه أو ابن علي أبيه أو بسبب رق من قن أو من فيه شائبة ولو مكانا لان نفقته على سيده ترك له فيها جزأ من الكتابة ولومات شخص وعبد له ولم يختلف السيد الا كنفنا واحدا كفن به العبد لانه لاحق له في بيت المال بخلاف السيد له حق فيه والمراد بالاتفاق القدرة عليه لا الجارية بالفعل بدليل قوله والفقير من بيت المال ويازم مالك البعض من الكفن بقدر ما ملكه منه (ص) لازوجية (ش) يعني ان الكفن ومأمعه من المؤن لا يكون تابعاً للنفقة الا من جهة القرابة والرق وأما من جهة الزوجية فلا ولهذا لا يجب على الزوج أن يكفن زوجته ولو كانت فقيرة وهو قول ابن القاسم ونسبه في الجواهر لصنعون نظرا الى انقطاع العصمة (ص) والفقير من بيت المال والافعلى المسلمين (ش) هكذا قال ابن شاس ونصه ومن لا مال له يكفن من بيت المال فان لم يكن بيت مال يريد أو كان ولا يمكن الوصول الى شيء منه فكيفه على كافة المسلمين كفاية ان لم يكن وقف ولا مرصد ولما انتهى الكلام على الواجبات شرع في الكلام على المندوبات وبدأ منها بدوب المريض ومن حضر وقت موته وبعده فقال (ص) وندب تحسين ظنه بالله (ش) يعني انه يندب ان حضرته أسباب الموت وعلامته أن يحسن ظنه بالله تعالى عياض يستحب غلبة الخوف مادام الانسان في مهلة العمل فاذا دنا الاجل وانقطع الامل استحسب غلبة الرجاء قال غيره لان ثمرة الخوف تتعذر حينئذ انتهى ان قيل لم كان تحسين الظن بالله مستحبا مع انه يجب تحسين الظن بالله تعالى أبدأ لانهم ما كبحناحي الطائر اذا مال أحدهما سقط فالجواب انه يزيد تحسين ظنه بالله عند

وعلامته) عطف تفسير (قوله يستحب غلبة الخوف) أي ما لم يؤد الى

الموت

يأس والا كان مذموما وربما كان كفرا ثم اعلم ان هذه طريقة الجمهور وريح بعضهم تقديم الرجاء مطلقا لاحتمال طروق الموت في كل نفس وهجومه في كل لحظة وبعبارة أخرى وهي الافضل للشخص تغليب الرجاء لئلا يغلب عليه اليأس من رجعة الله أو الخوف لئلا يغلب عليه داء الا من من مكر الله أو ان كان عاصيا فالخوف أفضل وان كان مطيعا فالرجاء أفضل أو ان كان قبل الذنب فالخوف أفضل وان كان بعده فالرجاء أفضل أو ان كان حكيما فالخوف أفضل وهو المختار عندنا والذي عند الشافعية أنه يكون رجاءه وخوفه مستويين وان كان مريضا فالرجاء قوله صلى الله عليه وسلم لا يموت أحدكم الا وهو محسن الظن بالله تعالى أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب حسن الظن (قوله لان ثمرة الخوف تتعذر حينئذ) أي التي هي العمل الا أن قضية التعذر انه كان ينتفي الخوف وأسمع ان قضية التعبير ان هناك خوفا (قوله لانهما) كذا في نسخة أي الرجاء والخوف كبحناحي طائر اذا مال أحدهما أي انخفض وتلف سقط الطائر كذلك الرجاء والخوف اذا مال أحدهما أي ذهب وتلف هلك الشخص (أقول) وبعده فهذا يدل بلذهب الشافعي

أنهم ما يكونان على حد سواء المذهب الذي هو مذهب الجمهور أن يكون الخوف أفضل (قوله وتقبيله عند احداه) كان ينبغي أن يقول وعند احداه بالاولان هذا مندوب ثان كافي له وسببه نظر السلم الذي ينزل فيه الملائكة لقبض الروح أولان الروح اذا خرجت يتبعها البصر كما ورد في الخبر وروى ابن القاسم كراهته لانه لم يقبل صلى الله عليه وسلم (قوله وشخصه) أي ارتفاعه وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله وظاهره أنه لا يجعله على شقه الايسر) أي قبل الظهر (قوله من جريه على القولين في صلاة المريض) اعلم أن الاقوال في صلاة المريض أربعة قيل الجانب الايمن ثم الايسر ثم الظهر قاله ابن الموان وغيره وقيل الظهر مقدم على الايسر قاله ابن القاسم وقيل ان الظهر والجانب الايمن سيان لانه لا أحد منهما على الآخر وقيل ان الظهر مقدم على الجانب الايمن نقله ابن حجر عن أشهر وأبن مسلمة وكاه على جهة الاستحباب انتهى وهذه الاقوال ذكرها ابن الحاجب في صلاة المريض ثم اجاء في ذلك الموضع قال وكيفية التوجه كالقولين في صلاة المريض فقال المصنف في التوضيح أي بتقديم الايمن على الاستلقاء أو الاستلقاء فاشار الى قواين من الاقوال الاربعة باعتبار ما يفعل فاذا علمت ذلك فلا ينظر قول الشارح وما في التوضيح الخ ولو قال ولو جرى على صلاة المريض المتقدمة لقل عن أيمن ثم أيسر ثم ظهر لكان أحسن وظهر من ذلك ان المصنف انما مشى على قول ابن القاسم في صلاة المريض من حيث تقديمه الظهر على الايسر ٢٧ ويكون في عبارته حذف أي ثم

أيسر (قوله وانما أسقط الايسر) أي كأن يقول ثم ظهر ثم أيسر الذي هو أحد الاقوال (قوله الحائض) ومثله النفساء (قوله والكلب) وغير الماذون في اتخاذه أو مطاقا على الخلاف في ذلك (قوله للبيت) كذا في نسخة ملحقه متعلقة بتجنب أي تجنبها للبيت لا البيت وهو مرتبط بالصبي وما أشبهه كالنوب النجس وليس راجعا لما قبله لان المراد بتجنب الحائض والجانب له ان لا يكونا في البيت الذي هو فيه

الموت فلا تعارض (ص) وتقبيله عند احده اده على أيمن ثم ظهر (ش) أي ويندب ان حضر عنده من يقبيله على شقه الايمن الى القبلة عند احداه بصره وشخصه الى السماء فان لم يقدر فعلى ظهره ورجلاه للقبلة وظاهره انه لا يجعله على شقه الايسر ونحوه في الطراز وما في التوضيح من جريه على القولين في صلاة المريض يقتضي انه يجعل على أيمن ثم أيسر ثم ظهر وانما أسقط الايسر واقتصر على الايمن تقاؤلا انه من أحباب الايمن لامن أحباب الايسر (ص) وتجنب حائض وجنب له (ش) أي وتندب تجنبه الحائض والجانب والكلب والتمثال وكل شيء تكرهه الملائكة والصبي الذي يعبت ولا يكف اذا نهى للبيت ويندب كونه طاهرا وما عليه طاهر وأن يحضر عنده طيب وحضور احسن أهله وأحبابه سمعا وخلقا ودينا وتلقينه كلمة التوحيد برفق وكثرة الدعاء له وللحاضرين لان الملائكة يؤمنون وهو من موطن استجابة الدعاء وان لا يترك من يبكي برفع صوت وقول الله وانا اليدر اجمعون اللهم أجرني في مصيبي وأعقبني خيرا منها وابعاد النساء لقوله صبرهن واظهار التجلد ان حضر من الرجال (ص) وتلقينه الشهادة وتغميضه وشده عليه اذا قضى (ش) يعني وشما يستحب أيضا تلقينه الشهادة بأن يقال بحضرته أشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله الحديث لقنوا موتاكم لا اله الا الله وتجدد عبده ورسوله ليكون ذلك آخر كلامه وليطردبه الشياطين الذين يحضرونه

وكذا يقال في تجنب الكلب والتمثال وأما النوب النجس والصبي الذي يعبت ولا يكف اذا نهى فالمراد بتجنبهما بعدهما عنه وكذا يقال فيما أشبههما (قوله كونه طاهرا) أي من الخبث (قوله سمعا) أي هيئة (قوله وخلقا) كذا في نسخة لفظه واحدة وبعد هي محتملة لفتح الخاء وضمها وفي تكرارها فيكون أحدهما بفتح الخاء والآخر بضمها وكأن السميت يرجع لسكون الجوارح والزرانة فيكون مغاير للخلق بالوجهين (قوله وان لا يترك من يبكي) أي يبعدهما عنه لاعتناء البيت كما يستفاد من عبارة (قوله برفع صوت) أي وأما اذا كان يبكي لرفع صوت فانه لا يبعد (قوله اللهم أجرني الخ) قال في المصباح من باي ضرب وقتل وآجره بالمدلغة ثالثة اذا ثابته (قوله وأعقبني) من أعقب فهو بفتح الهمزة وكسر القاف (قوله بأن يقال بحضرته) ولا يقال له قل لئلا يوافق ذلك قوله لا ردفتة الفتانين أو ابليس وأورد على ذلك انه عليه الصلاة والسلام قال لا ي طالب قل لا اله الا الله كلمة أحاج لها بك عند الله تعالى ورد بان هذا لم يكن سبق منه قولها الكفره واذا قلها لاعتاد عليه الا أن يتكلم بكلام أجنب فتعادلت كون آخر كلامه طاهر من كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله فمجهر رسول الله دخل الجنة ولا يضجر من عدم قبول المحتضر بما يلقيه لانه يشاهد ما لا يشاهدونه (قوله أشهد الخ) أي فإراد المصنف بالشهادة الشهادتين فاكتفى بذكر احدهما عن الاخرى أو ان الشهادة صارت علما على مجوعهما معا ولا يشترط قوله أشهد لقوله في الحديث لقنوا موتاكم لا اله الا الله بكونه تنبيه للتلقيين مندوب كفاي متوجه على أهل البيت ثم على غيرهم على التدرج الاقرب فالأقرب أفاده الابي

(قوله ولا ياتن الابايع) بالبدل على قول هذا النووي والمعتمد الاطلاق كما في هذه عبارة شيخ (قوله ولا ياتن عليه) بالبايع كذا في نسخة وفي غيره من الشراح بالحاء المهملة (قوله وما يستحب أيضا تيمم فيه) قال في كذا وينبغي أن يلي ذلك أثر في أوله بالياء باسمه ما يقتدر عليه عن النووي من لم يغمض عنده مونة بقي مفتوح الجفنين والشمطين جبهة شخص بعينه وأخر بايع أي رجله فانه سما ينطبقان (قوله منظر) بفتح الخاء (قوله ومن علامات البشرية) انما ظهر انه أن ادبها علامات أشبه البشري الذين لا يلمتهم مذاب وأراد بعلامات السوء الموت على ٢٨ الكفر ويكون ساكنا من علامات السوء مع الاسلام (قوله وتذرف) من باب ضرب

أي دعت (قوله ويخط) من باب ضرب صوت كل ذلك من المصباح (قوله البكر) بفتح الباء الفتى من لابل (قوله خوف اسرع الفساد) رده الاتاني بأن الفساد لا يتأني اذا دخل لوصعه على الأرض ولا دمه في الفساد اه (قوله وسره بثوب) أي حتى وجهه (قوله زيادة على ما عليه حال الموت) في عب خلافة وسره بثوب بعد نزاع ما عليه من الثياب قاله سنده وفي المدخل يترع ما عليه من الثياب ما عدا الفميص ويمكن حل كلام سنده عليه اه (قوله وحشا) كذا في كذا بفتح الواو وكسر الحاء (قوله ووضع ثقيل الخ) خوفا انتفاخه (قوله فان لم يكن فطين مبالول) قال في كذا وانظر ما وجه هذا الترتيب (قوله وأنكر ابن عرفة) مر دود بأنه مذكور لابن حبيب (قوله وما ذكره حاولو) أي بالنسبة لطرف وهو قوله ثقيل والاولى أن يقول أعم لان ثقيل أعم من

الدعوى التبايل والعباد بالله تعالى ولا ياتن الابايع وظاهر الرسالة مطاوعا ينبغي أن ياتن به غير وارثه ان وجدوا الأقرار أنهم بدوا ياتن عليه ولا ياتن له قتل ويسكت بين كل تلقينه سكتة وما يستحب أيضا تيمم فيه لان فتح عينه يحصل بفتح منظره ومما يستحب أيضا أن يتسجد عليه الأسفل مع الأعلى بعصا بغيرضة ويربطها من فوق رأسه لا يسترخي لحياه فيفتح فاه فيدخل الهواء منه الى جوفه ويتبع بذلك منظره فتقوله اذا قضى راجع لهما أي اذا تحقق قضاء أي موته ولذا عبر بأدون ان لان اذا التحق وعلامات الموت أربع انقطاع نفسه واحدة ادبصره وانفراج شفقيه فلا ينطبقان وسقوط قدميه فلا ينطبقان ومن علامات البشرية لميت أن يذفر وجهه ويعرق جبينه وتذرف عيناه دموعا ومن علامات السوء أن تحمر عيناه وترد شفتاه ويخط كغطيط البكر انتهى وترد بالياء الموحدة بعد هاء ال مشددة قال في التماموس الر يد بالضم لون الى العبرة (ص) وتلين مفاصله برفق (ش) أي عقب موته فيرد ذراعيه لعضديه وتفسديه لبطنه تسهلا على الفاسل (ص) ورفعته عن الأرض (ش) أي كسر بر خوف اسراع الفساد والهوام فيحصل له التشويه ونحن مأمورون بحفظه قبل الدفن (ص) وسره بثوب (ش) أي ونسره بثوب زيادة على ما عليه حال الموت وقال بعضهم انما أهمل بتعطيه وجهه الميت لانه رعايته تغير تغيرا وحشا من المرض فيظن به من لا معرفة له ما لا يجوز (ص) ووضع ثقيل على بطنه (ش) أي ومما يستحب أيضا وضع شيء ثقيل على بطنه كسيف أو حديدة أو غيرها فان لم يمكن فطين مبالول قال حاولو في قوله وتلين مفاصله برفق ورفعته عن الأرض ووضع ثقيل على بطنه ما ذكره من هذه المندوبات لم أر من نبه عليها من الاحساب وهي منصوفة للشافعية وأنكر ابن عرفة ما ذكره ابن عبد السلام عن المذهب من وضع الحديدة على بطنه انتهى وما ذكره حاولو أخص عما ذكره ابن عرفة (ص) واسراع تجهيزه (ش) أي ونسره اسراع تجهيزه ودقته خيفة تغيره وتأخير عهده الصلاة والسلام لان من ذلك أولا اهتمام بعقد الخ لافة أو ليبلغ خبر موته النواحي القريبة فيحضرها للصلاة عليه لا غنى عن الثواب ويجوز الدفن ليلا كما فعل بفاطمة وأبي بكر وغيرهما واستغنوا من قاعدة الجملة من الشيطان ست مسائل التوبة والصلاة اذا دخل وقتها وتجهيز الميت عنده موته ونسكاح البكر اذا بلغت وتسديم الطعام للضيف اذا قدم وقضاء الدين اذا حل وزيد تعجيل الاوبة من السفر وروى أيام التشريق واخراج الزكاة عند حاولو (ص) الا الفرق (ش) أي فلا يسرع به خوف غمر الماء قلبه ثم يفيق فيؤخر حتى يظهر موته أو تغيره ولو أدخل الكاف

حدد الا أن يقال أخص في الانحراج أي ما خرج بثقل أخص عما خرج بعده (قوله وتأخير) اعلم ان موته عليه الصلاة والسلام كان نحو الاثني ودفن ليلة الاربعاء وأول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوه ثم المهاجرون ثم الانصار ثم أهل القري وجملة من صلى عليه من الملائكة ستمائة ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا وصلى عليه فرادى لانه لم يكن خليفة بعده (قوله ويجوز الدفن ليلا) أراد به ما يشمل خلاف الاولى في كذا والنهار أفضل اذا لم يكن عذرا اه قال النووي والنهار أفضل (قوله أيام التشريق) أي تقديده اللحم (قوله الا الفرق) مفاد الاستثناء انه لا يندب اسراع تجهيزه وهو صادق بندب تأخيرها ووجوبه وفي كلامهم ما يفيد الثاني بل رأيت النص صريح بذلك في كذا

(قوله لكان أشمل) أي فيبقى أي ولو أتى عليه يومان أو ثلاثة كافي شريح شب (قوله ليكمل الصعق) هو الغشي عليه من سماع صوت شديد (قوله فجأة) في المصباح فجئت الرجل انقضه فهو من باب تهب وفي نسخة بفتحين جئتته بفتح والاسم الفجأة بالضم والمد اه وحينئذ فيقرأ فجأة بأوجه ثلاثة تأمل (قوله ومن به مرض السكتة) أي فلا يتسكك بشيء (قوله من كل غاسول) كذا في نسخة أراد بالغاسول ما يغسل به لا خصوص المعروف عندنا بالغاسول بضم فميدخل فيه ما ذكره بقوله كاشنان أو صابون (قوله كاشنان) بضم الهمزة والكسر لغة كذا في المصباح (قوله عند الجمهور الخ) ومقابلته ما قاله ابن عبيد من كون الأولى بالماء والسدر والثانية بالماء القراح (قوله والثانية بالماء والسدر الخ) وهو في الثانية فطاق خلافا لما قاله بعضهم لأن السدر ينهم ويجعل في الأناء ثم يؤخذ منه شيء فشيء ويحك به جسده ثم يصب الماء ولا يقال أنه يتغير لأننا نقول إذا وصل الماء له مضوطا هرا ثم تغير بالسدر فلا يضر في كونه مطلقا وأراد بالثانية المخلل بين الأولى وغيرهما فيصدق بأكثر من واحد (قوله والثالثة بالماء والكافور) صورته يجعل الكافور في الماء ثم يطلى به وعبارة في ك ٢٩ والأظهر أن معنى قوله في الحديث

واجعل في الأتخرة كافورا
أن يخط الكافور بالماء
ويغسل بدن الميت فلا يتبع
بعد ذلك كما أفاده بعض
شيرونا بخلاف غسله
السدر فانها صلب الماء بعد
عركه بدن الميت لا يخلط
بالماء كما فهم المخفى عن المدونة
وأخذ منه غسله بالماء المضاف
كذهب ابن شعبان وتقدم
قول بعضهم خلط الماء بالسدر
يضيفه وصبه على الجسد
بعد حكه به لا يضيفه واختاره
أشياخ ابن ناجي فقال إن
الماء الظهور إذا ورد العضو
طهورا وانضاف به لا يضره
له وهل يقوم المسك مثلاً
مقام الكافور أن تطران
بجود التطيب نعم والأفلا
وقد يقال إذا عدم الكافور

على الفرق لكان أشمل ليدخل الصعق ومن يموت فجأة ومن به مرض السكتة ومن مات تحت
الهدم (ص) والغسل سدر (ش) أي ونبدب للغسل سدر وهو ورق شجر النبق وقيل نبت باليمن
له رائحة ذكية وانما خص السدر بالذكور وإن كان غيره عند عدمه من كل غاسول كاشنان
أو صابون أو نحوهما يقوم مقامه تفاديا بالعروج بوجهه إلى سدره المنتهي التي تنبت إليها
أرواح المؤمنين عياض وليس معناه عند كافتهم أن تاتي ورقاته في الماء فانه فعل منكر و
فعل العامة بل يطحن ويجعل في الماء ويخض حتى يبدوله رغوة ويعرك به جسده الميت
وتكون الغسلة الأولى عند الجمهور بالماء القراح للتطهير والثانية بالماء والسدر للتلطيف
والثالثة بالماء والكافور للتطيب (ص) وتجريده ووضعه على سر ترفع وابتاره كالكفن لسبع
ولم يعد كالوضوء لتجاسه وغسلت (ش) أي وما يستحب أيضا تجريده للغسل ووضعه على شيء
مرتفع سريرا وغيره وانما استحب تجريده من ثيابه التي مات فيها لأنه أمكن الاستار عورته
وهو مذهب مالك وظاهره أنه يجرد ولو أشمل المرض جسده خلاف قول عياض استحب العلماء
غسله تحت ثوب لتغيره بالمرض وكرهية أن يطلع عليه بثلاث الصفة وانما استحب أن يوضع
على مرتفع لأنه أمكن ولتلايقع من ماء غسله على غاسله شيء وليس من سنة الغسل استقبال
القبلة بل يستحب حينئذ الجور لئلا يشم منه الرائحة الكريهة واشغال الغاسل بالتفكير
والاعتبار وكثرة الذكركر لا هذه إلا كرا مبتدعة لكل عضو فانما بدعة وبكره وقوفه على الدكة
ويجعل الميت بين رجليه بل يقف بالأرض ويقبله حين غسله وهذا الارتفاع غير الارتفاع
السابق لأن ذلك لثلاثة أهوام وهذا الثلاث يقع شيء من ماء غسله على الذي يغسله وليتمكن
غاسله من غسله وما يستحب أيضا ابتار الغسل وأحسن ما جاء في الغسل ثلاثا أو خمسا عاء
وسدر ويجعل في الأخيرة كافورا أن تيسر وهكذا روى ابن وهب عن مالك ابن حبيب السنة

قام غيره مقامه إذا ما ناله ولو بخاصية واحدة قاله الحافظ (قوله وهو مذهب مالك) أي وأبي حنيفة وأحمد وقول الشافعي
والاستحب عند أصحابه تغسيله في قيصره لأنه الذي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة هل يجرد كالجرد موتنا
دليل لنا وإن الشأن عندهم في زمنه التجريد وانما لم يجرد صلى الله عليه وسلم تعظيما له وتوقيرا (قوله خلاف قول عياض)
هي تبط بقوله وظاهره أنه يجرد الخ يدل عليه قول بعض الشراح وظاهره أنه يجرد ولو أشمل المرض جسده وهو كذلك خلافا
لعياض (قوله ولتلايقع الخ) لا تظهر تلك العلة (قوله على الدكة) بفتح الدال المسكان المرتفع ويجمع على دكك كقصعة وقصع (قوله
وما يستحب أيضا ابتار الغسل) واستحب ابتار الغسل إذا حصل الانقاء بما قبله كإدخاله بالسادة فتندب السابعة
فإن لم يحصل الانقاء بالسابعة فلا يطلب الوتر بعدها (قوله ثلاثا أو خمسا) خبر لكان مخدوفة تقديره أن يكون ثلاثا أو خمسا فلو
جهرام ويستحب ابتار الغسل عاروا أنه عليه الصلاة والسلام قال في أمر ابنته اغسلها ثلاثا أو جسا أو أكثر إن رأيت ذلك بماء
وسدر الحديث قال في المدونة وأحسن ما جاء في الغسل ثلاثا أو خمسا عاء وسدر اه إذا علمت ذلك فنقول الشارح ثلاثا أو خمسا

في العالم دولة أي أو أكثر إذا احتاج الحلال إلى ذلك ولم يبين خلاف الأحسن من الذي باع وظاهره أن ما عدا الأخيرة بالسدر ولو
 الأولى فيضاف ما تقدم ووربعاً يتوزم من كلام الخطاب أن المراد ما عدا الأولى والأخيرة وهو المتعين كما يفهم من مجموع النصوص
 (قوله وكذلك غسل النبي صلى الله عليه وسلم) وهل غسل صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أو خمساً وغير ذلك (قوله لا يكفن الميت في أقل
 من ثلاثة أثواب) اختلف الأبياني وابن حبيب في لأثواب ففهم الأبياني كلام الأمام أن المراد بالثلاثة الأثواب القميص والفاقفتان
 رسكت الأمام عن العمامة والمئزر وقوم ابن حبيب كلام الأمام أن المراد بالثلاثة الأثواب العمامة والمئزر والقميص وسكت
 عن الفاقفتين ولذلك قال ابن حبيب ويافى ثوبين من خط بعض شيوخنا ومفاد ما أن الضعيف في فيها يسود على الثلاثة الأثواب
 ويكون المعنى ويعد فيها كل من العمامة والمئزر والقميص فنقول المصنف كالكفن تشبيه في الأيتار فقط لا فيه وفي السبع
 خلافاً لما أتى في الرجل لأن كنفه خمسة فقط وانما يستحب الأيتار فيما زاد على اثنين وقول المصنف سبع متعلق
 بالأيتار ولو قدمه لتوهم أنه كالكفن تشبيه فيه وفي الأيتار وفي كتابة أخرى راجع لهما الكفة في الكفن سبع في المرأة وفي
 الرجل إلى خمس وفي الفصل عام فهم ما ٣٠ وكلام المؤلف موزع (قوله فانه لا يعاد غسله الخ) أي يكفه فيما يظهر كذا في شرح

أن يكون الغسل وتراو كذلك غسل النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يحصل الاتقاء بالسابعة فلا
 يبالغ بعد هاوتر ومما يستحب ايتار الكفن قال مالك أحب الى أن لا يكفن الميت في أقل من
 ثلاثة أثواب إلا أن لا يوجد ذلك إلا يفي يدي غير العمامة والمثزر ابن حبيب تعديفها العمامة
 والمثزر والتميم بن يونس في ثوبين والسبع للمرأة وإذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة
 أو وطئت الميتة فإنه لا يعاد غسله ولا وضوءه بل تغسل النجاسة فقط عن بدنه وكفنه لا تنقطع
 التكاليف بالموت والقدر المأمور به تعبد أقدم فعل (ص) وعصر بطنه برفق وصب الماء في
 غسل تخرجه بخرقه وله الافضاء اضطر وتوضئته وتهجد أسنانه وأنه بخرقه وامالة
 رأسه المضمضة وعدم حضور غير معين وكافور في الأخيرة ونشف وغتسال غاسله (ش) هذه
 أيضا من مستحبات الغسل قال فهاو يعصر بطنه عصر أخفها قال أشهب وإذا عصر بطنه
 فليأمر من يصب عليه الماء أن لا يقطع ما دام ذلك يغسل ما أقبل وما أدبر ويلف على يديه
 شيئا كثيفا لا يجد معه لين ما غر عليه اليد ثم يغسل تلك الخرقه ويغسل يده ويأخذ خرقه
 أخرى على يده ويد ويد خيا في فيه لين خاف أسنانه ويدخل في أنفه الماء ثلاثا وإذا اضطر إلى
 الافضاء والمباشرة للعورة فله ذلك ومما يستحب أيضا توضئة الميت قبل الغسل الأولى وبعد
 إزالة الماء من العورة ولا يكره وضوء على الرأع كما هو ومما يستحب تهجد أسنانه أي تفقد
 وإزالة ما غر أو أنه بخرقه مباولة لزالة ما يكره رجه أو رؤيته ومما يستحب أيضا إمالة رأسه
 المضمضة ليجري الماء فيه من الأذى ومما يستحب عدم حضور غير معين للغسل لئلا يصب أو
 تقليب بل يكره حضوره وكلام المؤلف لا يفهم منه الكراهة لكن مخالفة التدب نصه في

الاستنشاق فيما يظهر (قوله ونشف) وانما لم يدل عن قوله ونشف مع انه يستحب ولغظه بخلاف
يقضي الوجوب (قوله مادام ذلك) أي الغسل أي مادام ذلك الغسل (قوله ما أقبل) أي وهو القبل وقوله وما أدبر أي وهو
الدبر وهو مفعول قوله يغسل (قوله ويغسل على يديه) أي في حال غسل دبره وقبله (قوله ثم يغسل تلك الخرقه) أي ندبا فيما يظهر
أما لأنه يحمل على أنه قصد الانتفاع بها في أمر زائد وأنه وان طرحت لا ينبغي طرحها وهي متلوثة بالقدرا ما فيها من الأذى وهذه
العبارة التي ذكرها الشارح إيهام وقوله في فيه لينظف أسنانه أي وكذا أنفه لينظف أنفه وقوله ويدخل الماء في أنفه ثلاثا
التظاهر أن ذلك لأجل الاستنشاق فتكون الأولى سنة والثانية مستحبة والثالثة مستحبة إلا أن ذلك يكون في حال الوضوء فيكون
الأولى تأخيرها لذكره هنا (قوله وإذا اضطر إلى الإفشاء الخ) قال في ك وظاهره يشمل ما إذا غسل المحرم المرأة من محارمه أو
غسلت المرأة رجلا من محارمها (قوله والمباشرة) عطف تفسيري (قوله ولا يكرر الوضوء) أي يكره فيما يظهر (قوله أي تفقدها
وإزالة ما فيها) هو عين ما تقدم في قوله يدخلها في فيه لينظف أسنانه (قوله أمالة رأسه المضمضة) أي بعد تنظيف الأسنان ولا يخفى
أن تنظيف الأسنان والأنف يكون سابقا على الوضوء المحتوي على المضمضة والاستنشاق (قوله لكن محالفة المندوب) الأولى

أن يقول لكون مخالفته المذهب تصديق الخ (قوله فلو قال الخ) سند لا ينبغي أن يكون الغاسل الاثمة أمينا صالحا يخفى ما يراه من عيب وان استغنى عن أن يكون معه أحد كان أسنن ك (قوله في الغسلة الأخيرة) كتب بعض شيوخنا أي يضع الكافور في الماء المطلق لا ماء الورد (قوله لانه لشدة برده) من ذلك يؤخذ ان الأرض التي لا تبلى أفضل عندنا من التي تبلى خلافا لما في الغسلة (قوله والملائكة) أي الذين يحضرون غسله أو يصاؤون عليه أو يسألون أو الجميع وهو الظاهر قال في المدخل وصفته أن يأخذ شيئا من الكافور فيجعل في اناء فيه ماء ويذبه فيه ثم يغسل الميت به فان لم يتيسر فغيره من الطيب ولو عجزوا ان يصح انه تغذفه دابة من دواب البحر فانه طاهر كافي ك (قوله اللغمي) الراجح الظاهرة ولو قلنا ان ميتة الا كدمي نجاسة كافي شرح شب وقوله وعلى قول ابن القاسم أي الذي يقول به ابن عبد الحكم وذلك لان قوله وهل ينجس أي أولا ينجس وقوله فولا الخ الف وندبر من تب فان عبد الحكم يقول بالاول الذي هو النجاسة وسنكون بعدهما (قوله ونقل الشيخ عن ابن العربي) انظره فان الشيخ اذا اطلق ينصرف لابن أبي زيد نفعنا الله تعالى به فيقتضي ان ابن العربي متقدم على ابن أبي زيد ٣١ وليس كذلك بل مات ابن العربي في ربيع الاول سنة ثلاث

بجلاف الاول كما تصدق بالكرامة المرادة هنا فلو قال وكره حضور غير معين لافاد المراد واما يستحب جعل كافور في الغسلة الأخيرة أيا كانت ثالثة أو غيرها وخص الكافور لانه لشدة برده لا يسرع به تغير الجسم وانطبيب رثصة الميت للمسلمين والملائكة عليهم الصلاة والسلام واما يستحب أن ينشف الميت بعد الفراغ من غسله وهل ينجس الثوب المذنب به قول ابن عبد الحكم وسنكون اللغمي وعلى قول ابن القاسم بنجاسة الميت تنجس ثوب التشنيف ابن عرفة ونقل الشيخ عن ابن العربي لا يصلح به ولا بما أصابه من مائه خلاف قولهم في الغسلة غير المتغيرة واما يستحب أيضا اغتسال غاسل الميت ولو حائضا بعد فراغه لئلا يتوق ما يصيبه منه فلا يكاد يبالغ في أمره لتحفظه فاذا وطن نفسه على الغسل فيمكنه أكثر فأمراد باغتساله أن يغسل جميع جسده للتنظيف فلا يحتاج لذلك ولا نية كما يفيد التعليل (ص) وبياض الكفن وتجهيره وعدم تأخره عن الغسل والزيادة على الواحد ولا يقضى بالثلاث شي الخ الوارث الا أن يوصى في ثلثه وهل الواجب ثوب يستتره أوستر العورة والباقي سنة خلاف (ش) لما فرغ من مستحبات الغسل شرع في مستحبات التكفين ثم يكتم بعد ذلك على مستحبات التشيع وغسره وهو يدعى في الترتيب منها بياض الكفن قطنا أو كتانا وعدل عن أن يقول وللكفن بياض كما قال والغسل سدر اعدم حسنه فيما عطف عليه من قوله وتجهيره بالجيم وفيه شيء أي تخيره وترائلا أو خمسا أو سبعا بالعود أو غيره لان المقصود عبوق الرائحة وحفظه بعضهم بانطاء المجتمعة بعد هاهم فقال والمراد جعل الثياب بعضها فوق بعض ويدرج فيها الميت وأفضل الثياب الابيض من القطن أو السكبان والقطن أفضل من السكبان لانه أستر وكفن فيه عليه الصلاة والسلام ومنه اعدم تأخير التكفين أي الادراج عن الغسل خوف خروج شيء منه

جده غسل الكفن أبيض فليس المستحب نفس البياض وقوله عدم تأخره أي الكفن بمعنى التكفين في العبارة استخدام أو في العبارة حذف أي التكفين بالكفن (قوله وفيه شيء) أي في عدم حسنه شيء أي في هذا التوجيه وهو قوله لعدم حسنه شيء أي بل هو حسن والمعنى ونصب الكفن أي فيما يتعلق به تجهير بقطع النظر عن الضمير (قوله ثلاثا أو خمسا أو سبعا) أي بحسب الحال وظاهره انه لا يزداد على السبع والظاهر ان التجهير في ذاته مستحب وكونه وترامستحب آخر (قوله وحفظه بعضهم تخمير) وجه التحصيف كافي شرح شب ان التجهير التغطية ولا يصح ارادته هنا فان قيل يقال وجهدت خيرة الطيب أي ريعها فالجواب ان هذا خاص بالخط خيرة والذي هنا التجهير اه واصله ان التحصيف ليس متعلقا بالمعنى الذي اراده بل متعلق بذات اللفظ وان كان المعنى الذي اراده صحيحا لان سندا أشار له بقوله تبسط الا كفان ويجعل الميت عليهما فان قلت غاية ما فيه انه استعمال اللفظ في مجازه ولا يعد تحصيفا قلت له جملة تصحيفا لكونه ثبت عنده ان نسخة المصنف تجهير بالجيم (قوله وأفضل الخ) محط الافضلية قوله من القطن لان الافضلية قد تقدم استحبابها (قوله لانه أستر) قال ع في فيه تطرا من المكان ما يكون كهو في الستر وأستر منه فلو علمت أفضلية القطن على السكبان بأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيه لم يرد عليه ما ذكر اه المراد منه (قوله خوف خروج شيء منه)

في الايقال هذا موجود مع عدم تأخره لانا نقول هو نادر او انه فعل ما هو المقصود ووجه قوله هو نادر انه اذا بودر بالتكفين
 بانهم منه عرفا بالمبادرة بدفعه في قبل خروج الشارح بخلاف ما اذا لم يبادر في تأخره عن الدفن فيحصل الخروج وقوله او انه فعل
 ما هو المقصود وهذا يقتضي انه لو خرج بعد التكفين نجاسة لا تغسل وليس كذلك (قوله وصفا) أي عيبا (قوله هذا هو
 المذهب الخ) في شرح شب ولا يقتضي على الورثة بالزائد في الحصة على ما ينسب في جمته واعياذ به ان شيخ الوارث وأما الزائد في
 العدد فيقتضي به ولو شيخ الوارث لان تكفينا في ثلاثة حق واجب لخلاف كما قال الاقدمين هذا هو المقصود ولا ينافيه قوله قبل ان
 الزائد على الواحد مندوب وهو لا يقتضي به وقوله الا تقتضي هل الواجب الخ لجل المحايين المذكورين على حق الله وهل الواجب الخ
 الثوب يستتره الخ انظر عيب واعتمد ٣٢ شيخنا الصغير كلام شارحنا وضعف كلام عيب (قوله ما لم يوص بسرف) أي فلا يكون

في ثلثة الزائد (قوله كالمواضي)
 بيان لسرف أي بالنسبة للزادة
 (قوله فالسداد من رأس
 المال) قال في كذا الظاهر ان
 هو ادهم بالسداد الواجب
 وهو الواحد لثوبه من رأس
 ماله وتبطل الوصية كما (قوله
 للتقييد والتقسيم) اسم كتاب
 لابن رشد (قوله وعلى كل حال
 يقتضي بستر جميع الجسد)
 قال في القول بستر الجميع
 هو المذهب فكان ينبغي
 الاقتصار عليه لان القول
 الثاني لم يشهر وعليه يقتضي
 ومحل قولهم السنة لا يقتضي ما
 في سنة لم تشهر فرضيتها وظاهر
 قوله ان شيخ الوارث أي أو
 الغريم انه اذا لم يشع الوارث
 يقتضي بالزائد وليس كذلك
 لانه لا يقتضي به مطلقا وأيضا
 هو مستفاد من قوله ولا
 يقتضي بالزائد لان القضاء
 لا يكون الا عند التشايع فلو
 استقطه كان أحسن وأحسن

قبل التكفين وحكم تأخيرها عن الغسل مكروه وكلام المؤلف لا يقتضي هذا كما هو ومنها الزيادة
 على الكفن الواحد كالثلاثة وكلام المؤلف صادق بالاثنتين فقوله بعد وتره أي غير لواحد
 فلو احدثه فصول بالنسبة لجميع المراتب فلا تمان فيه مستحب واحدا أي من حيث الزيادة
 على الواحد والثلاثة فيها استحسان وكذا الخمسة والسبعة الزيادة والوترية ولو أوصى أن لا يتراد
 على الواحد فزاد بعض الورثة آخر لم يضمن لان عليهم في الواحد وصفا واذن شيخ الوارث أو
 الغريم ومنع الزائد على الثوب الواحد فلا يقتضي عليه بذلك لان الزائد مستحب وهو لا يقتضي
 به هذا هو المذهب وقول عيبى بأنه يجب على ثلاثة أثواب ضعيف وان استظهره ابن عبد السلام
 خلافا للوقت الا أن يوصى بالتكفين في أربعة من واحد في ثلثة الزائد اذا لم يكن دين ما لم يوص
 بسرف كالمواضي بأكثر من سبعة فالسداد من رأس المال أي وتبطل الوصية كلها واختلاف
 هل الواجب في كفن الرجل ستر جميع بدنه بخلاف الخى وهو ظاهر كالمهم وصح ابن بشير
 في اختلاف فيه أو الواجب انما هو ستر عورته فقط كالخى وستر الباقي سنة قاله أبو عمر بن عبد
 البر ونسبه في توضيحه للتقييد والمقيد قولان وكان اللاحق التعبير بذلك لا بخلاف لانهما
 لم يشهرا وعلى كل حال يقتضي بستر جميع الجسد كما نقل الشيخ كبريم الدين وقيسدا لاختلاف
 بالرجل لان المرأة يجب ستر جميع جسدها قولوا واحدا بديل عليه قولهم كالخى (ص) وتره
 (ش) أي ومما يستحب في عدد الكفن أيضا لوتر الخمسة يستحب أن يكون وتر اثلاثا إلى فوق
 سبع أو خمس ولا يكفى في واحد الا أن لا يوجد غيره والاثنتان وان كانا شفعاء أولى من الواحد
 وان كان وتر الاثنتين يصف والاثنتان استر وثلاثة أولى من أربع وخمس أولى من ست ولا يرى
 أن يجاوز السبع لانه في معنى السرف وهذا معنى قوله (والاثنتان على الواحد والثلاثة على
 الاربعة) أي والاثنتان مقدمتان تدبعا على الواحد والثلاثة مقدمة على الاربعة لحصول الستر
 والوتر في الثلاثة وكذلك الخمسة على الستة والسبعة عاينها وقوله وتره مكر مع قوله سابقا
 وابتاره كالكفن وأعاد ليربط به قوله والاثنتان على الواحد الخ (ص) وتقميمه وتعميمه
 وعذبة فيها (ش) أي ان كل واحد من هذه مستحب والتحير في فيها الامامة المستفادة من قوله

تعميمه

لان مفهومه صار مشوشا وقوله في ثلثة يستفاد من قوله الا أن يوصى اذ الوصية انما تكون في

الثلث اه (قوله ستر جميع جسدها) ظاهره ولو الوجه والكفين (قوله سبع) بالنسبة الى المرأة وقوله أو خمس بالنسبة للرجل
 (قوله ولا يكفى في واحد) بل صرح الجزولي بكذا هذه الاقتصار على الواحد (قوله والثلاثة على الاربعة) في كلامه اشعار بأن
 الاربعة أفضل بالنسبة للاثنتين وأولى الواحد وهل تفضل الثلاثة الستة أيضا وهو مقتضى التعليل بأن فيها الوتر والزيادة على
 الواحد وهو الظاهر أولا وهو المتبادر من قولهم الثلاثة على الاربعة والخمسة على الستة كذا في بعض شروحه (قوله وتقميمه)
 أي يجعل له قيس من جملة أكتافه الخمسة (قوله وتعميمه) وموضعها المرأة خارجا وظاهر الرسالة ان هذين من قبيل الجائز وسئل
 مالك رضي الله تعالى عنه كيف يعم أي هل يلف من اليمن أو اليسار فقال لا أدري الا أنه من شأن الميت (قوله وعذبة فيها) وأكثرها
 ذراع وأوسطها شبر وأقلها أن بعض أصابع قال بعضهم صارت اليوم شعار قوم يسمون الصوفية فلا ينبغي ان يتخذها الا من كان

على طر يقهم والالكان كاذبا (قوله كما يفعل بالحي) أي كاهو موهود في بعض المقاربة الذين يقدمون مهورا والحاصل أن العذبة مستحبة للحي فإن لم يكن عذبة فمكروه (قوله ذؤابة) الذؤابة بالضم مهموز يطلق على الصغيرة من الشجر وعلى طرف العمامة وهو المراد هنا فإذا كان الحال ما ذكر فيكون قوله ذؤابة حالاً مؤكدة في فائدة (ك) قال في (ل) وهل يحيط القميص ويجعل له أكاماً أم لا والنظام الأول لأنه يحمل السنة (قوله وازرة) تحت القميص ولو جعل بدل الازرة سراويل كان أسترو المراد بالازرة هنا ما يستتر من حقويه إلى نصف ساقه وكان ينبغي أن يقول ومثزر كما قاله ابن عرفة (قوله ما يؤثر به) قال في الازرة ما يستتر العورة والمراد به هنا ما يستتره من حقويه إلى انصاف ساقية ثم راجع في عب وازرة تحت القميص أو سر والوهو أسترو وزاد على الجنس والمسمع الحفاظ الذي يجعل على القطن المجهول بين الفخذين خيفة ما ينزل من أحد السيلين ويجعل أسفلها أي الموالى للارض لا لجسد الميت أحسنها لأن أحسن ثياب الحي يكون ظاهرها ولا تخاط لفائفه ٢٣

أشهب يشد الكفن من عنده رأسه ورجليه ثم يحل ذلك في القبر وان ترك عقده فلا بأس ما لم تنتشر أكفانه اه في تنبيهه (ك) قال ابن فرحون على ابن الحاجب هذا أي ما ذكر في الألف في الكيسر أو المراهق وأما الصغير فالخرفة تجزيه قاله أشهب ومحمون قاله البدر (قوله وحنوط) ويقال حنوط بوزن كتاب (قوله والكافور الخ) معناه أنه ينبغي أن يكون كافورا وليس معناه كما هو المتبادر أن يجعل الكافور في الحنوط وعليه فلو قال المواتف وكونه كافورا لكان أحسن وجعل البدر ضمير فيه للقطن والحاصل أن الحنوط في ذاته مستحب وكونه كافورا مستحب آخر (قوله وفي مساجده) ليس

ومعجمه قال في المدونة والشأن في الميت أن يعمم مطرف ويعم تحت طيته كما يفعل بالحي ويترك منها قدر الذراع ذؤابة تطرح على وجهه وكذلك يترك من خمار الميتة كذلك كذا نقله في النوادر قاله الشارح والمراد بالشأن المستحب (ص) وازرة ولفافتان والمسمع للمرأة (ش) الازرة بالضم والكسر ما يتر به كاهو المراد هنا الأهيئة فأنه بالكسر لا غير ولفافتان يدرج فيها هذه الخمسة عدة أكفان الرجل وتجعل العليا أوسع من السفلى وينتهي كفن المرأة إلى السبع فتبدل العمامة بخمار وترادف لفتان ولا يحسب في شيء من ذلك الخرق ولا العصائب التي تشد على الوجه والوسط وغيرها (ص) وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن يلصق بمناقذه والكافور فيه وفي مساجده وحواسه وهو أقه (ش) أي ونديب حنوط يجعل داخل كل لفافة من لفائف الكفن لا فوقه ولا تحته على قطن يلصق في منافذ الميت عينيه وأذنيه وأنفه وفمه ويخرج من غير ادخال فيها ويستحب الكافور قال في التوضيح الحنوط ما يطيب به الميت ولا بأس فيه بالمسك والعنبر والكافور أولى لأنه مع كونه طيبا يشد الأعضاء كما يجعل الحنوط الذي أفضل الكافور داخل كل لفافة وعلى قطن يلصق بمناقذه يجعل أيضا في مساجده جبهته ويديه وركبتيه وأطراف قدميه في قطن وحواسه لأذنين والعينين والفم والأنف وهو أقه بفتح الميم وتشدد القاف مارق من جلده كبطيه ورفقيه وعكن بطنه وهو جمع ركبتيه وجميع جسمه أن كثر الحنوط فإن ضاق فالمساجد (ص) وان محرم ما معتدة ولا يتولاه (ش) يعني أنه يطلب تحنيط الميت بكل نوع من أنواع الطيب وان مات محرمًا ومعتدة من وفاة له عمل ولا تقطاع التكليف بالموت ولذا لا يتولى المحرم ولا المعتدة تحنيط الميت لبقاء التكليف ولو كان الميت زوج المعتدة بل تغسله وتسكفنه ولا تحنطه لأنها حادة الآن تكون وضعت بعد موته أو عوضع ليس فيه من يتولى تحنيطه فلتفعل وتحتال بعود أو غيره ولا تتسبه بيدها فقوله ولا يتولاه أي حيث وجدها غير هاتولي ذلك والاي تولاه ويحتال في عدم مسسه كما قاله

معطوف على قوله فيه بل معطوف على قوله بمناقذه أي يلصق بمساجده وظاهره أنه يقطن وعليه حل شارحنا ولكن في شرح عب وشب تبعا لعم انه بدون قطن في المساجد والمراق وبقطن في المناقذ التي من جاتها الحواس وعبارة شب ثم أن الحنوط تارة يكون بدون قطن كالذي في المراق وتارة يكون بقطن كالذي في الحواس وباقي المناقذ كما يفيد كلام الخطاب اه وانما اختصت هذه الاماكن بالحنوط على الوجه المذكور مع تعميم غسل جسده بالكافور لما فيه من اسراع التغير به بدون غيرها من باقي الجسد فعلى كلامهم هو معطوف على مناقذه بحسب المعنى والتقدير وفي مناقذه لكان على قطن وفي مساجده أي بدون قطن وقوله وحواسه أخص من المناقذ لتشمول المناقذ للقبول والدبر وليس من الحواس فلو حذف حواسه لكان أحسن والأصل وحل حواسه ومن جعل الحواس محل الحواس طاسة اللبس ومحلها جميع البدن وهو غير مراد هنا (قوله ويذر) بالذال المجعولة يقال ذرت الريح التراب اذا فرقته (قوله وجميع جسده الخ) هذا كلام أبي عمر فلذا قال به بعض الشراح أبو عمر وجميع جسده أن كثر الحنوط فإن ضاق الطيب فالمساجد اه (قوله لأنها حادة)

أي مطاوعة بترك الزينة (قوله وتقدمه) أي وشأن الشافع أن يتقدم (قوله وتأخر ركب) أي ليضعف عن الباس (قوله وسرورها بقية) سئل بعضهم لم اختصت بذلك وهي في حياتهم إلا يازم الخفاء تخلفهم بل يستخرج مع جسمدها فقال لما جئت على الاعتناق وتدين شخصها زيد في سرورها حتى لا يعلم طولها من قصرها ولا هزلها من سعتها وهي في حياتهم اختلطت ولم تتعين وقال غيره لأنها لا تخلأ أمرها فجعل لها أتم السر (قوله فأغاهو خير) حديث الموطأ أن سرعوا بجنائزكم فأغاهو خير تقدم منه إليه أو سر تضرعونه عن رقابكم قال شارحنا بعد قوله إليه أي النجس باعتبار الثواب أو الأكرام الحاصل له في قبره فيسرعه به ليلقاه قريبا وذكر بعد قوله أو سر الخ ما نصه فلا مصلحة لكم في مصاحبة لها لأنها بعيدة من الرحمة وجوابه فأغاهو أي الإسراع بسبب خير تقدم منه الميت إليه ولا يخفى أنه باعتبار هذا السجل لا مناسبة بين المتقاربين (أقول) إذا علمت ذلك فإن كان شارحنا أراد ذلك الحديث فقد أسقط شيئا منه وهو قوله إليه وإن لم يكن ٣٤ أراد ذلك فقد أراد حديثا آخر ورد على ذلك فأما إن يقال إن فيه حذفًا

عبد الله وابن المصنفون (ص) ومشى مشيع وأسراعه وتقدمه وتأخر ركب وأمرأة وسرورها بقية (ش) هذه مستحبات التشييع فيستحب أن يشيع الميت ماشيا في ذهابه للصلاة والدفن ويكره الركوب ولا بأس به بعد الدفن ويستحب إسماع المشيع حاملًا وغيره نظير اسرعوا بجنائزكم فأغاهو خير تقدم منه أو سر تضرعونه عن رقابكم وهذا لا ينافي ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال عليكم بالسكينة عليكم بالقصد في المشي بجنائزكم لأن المراد بالإسراع ما فوق المثنى المعتاد ودون الخجب وهذا هو المراد بالقصد فليس المراد بالإسراع ما يشمل الخجب لأن في شموله للخجب منافاة لحديث عليكم بالسكينة ولأن فيه إضرار بالميت وإضرار بالمشيعين ويستحب تقدم المشيع إن كان غير ركب والأتاخر كما يستحب للنساء التأخير وراءها للستران شعبان ويكون وراء ركب كان فإذا مشى المشيع وأسرع وتقدم حصل له ثلاث فضائل وإن تأخر الركب حصل له فضيلتان وإن تقدم حصل له فضيلة التشييع فقط ويستحب أن تجعل قبة على ظهر نعش المرأة للستر ولا بأس بذلك في نعش الرجل وهو في المرأة أكداً شهاب وما أكره أن يستمر القبر في دفن الرجال وأما في المرأة فهو الذي ينبغي (ص) ورفع اليدين باولى التكبير وابتداء بمحمد وصلاة على نبيه عليه السلام وأسرا دعاء (ش) يعني أنه يستحب رفع اليدين في التكبير الأولى خاصة على المشهور وأما ما أومأموالرفع في غيرها خلاف الأولى وكذلك يستحب الابتداء بعد كل تكبيرة بالحد وهو الثناء على الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام لا السورة المعهودة فإن قرا تهمكروهة القرافي يقرؤها ورعا للخروج من الخلاف ويستحب له الأسرار بالدعاء لأنه أوقع في النفس من الجهر لأنه محتوي على ثناء وصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم والأسرار بذلك أفضل (ص) ورفع صغير على أكف (ش) أي ينبغي حمله في الذهاب به إلى المصلي والقبر على الأيدي ولا يحمله على دابة أو نعش لأن في ذلك ضربا من المفارقة والمراد بالصغير من يمكن حمله على اليدين من غير مشقة فاحذر ولو ذكر المؤلف هذا في مستحبات التشييع لكان أولى (ص) ووقوف أمام بالوسط ومنكبى المرأة

والتقدير تقدم منه إليه لاجل الموافقة أولا تقدير وإما في فأغاهو أي ماذكر من الجنائز خيرا باعتبار ما يترتب على موتها من الثواب لأن موتها مصيبة وإما سر أي الجنائز أي الاموات سر باعتبار شقوتها فلا خير لكم في مصيبتها ولا يخفى أن فيه الثواب أيضا لكن لم ينظر له انظار لدفع الشر لأن درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح (قوله وهو في المرأة آكد) يقتضى أنه مطلوب في الرجل لأنه في المرأة آكد فيكون قوله لا بأس لما هو خير من غيره مع أنه يلبيس على المصلي (قوله وما أكره الخ) أي فهو جائز مستوى الطبرين (قوله وابتداء بحمد) أي بعد كل تكبيرة وهو ابتداء حقيقة وقوله

وصلاة الخ وهو ابتداء إضافي (قوله على المشهور) ومقابلة ما رواه ابن وهب من أنه يجبه الرفع في كل تكبيرة وروى عن ابن القاسم لا يرفع في الأولى ولا في غيرها وفي سماع أشهب أن شاء رفع بعد الأولى وإن شاء لم يرفع فهي أقوال أربعة (قوله لا السورة المعهودة) أي التي هي الفاتحة (قوله من الخلاف) أي خلاف الشافعي القائل بوجوب ابتداء التكبير الأولى (قوله لأنه أوقع في النفس) وينبغي أن يسمع بها نفسه للخروج من خلاف الشافعي لأنه يقول إذا لم يسمع فيه نفسه كالعهد ابن عرفة يدعى للميت ولو كان ابن زبالان أمور الآخرة تبنى على الحقائق وأمور الدنيا تبنى على الظواهر (قوله ولا يحمله على دابة أو نعش) أي فيكون ذلك مكروها فيما يظهر وكونه ضربا من المفارقة أعلا فلا يحسب المظنة (قوله ووقوف أمام بالوسط) قال الطبراني أجمعوا على أن لا يلاصقها بل يكون بينهما مفرجة اه زاد قيل قدر شبر وقيل قدر ذراع وليس بينهما ما كبير تفاوت لأن المراد بالذراع عظم الذراع كـ

(قوله على المشهور) وقد حكاها في المدونة عن ابن مسعود ومقابله ما رواه ابن غانم عن مالك انه يتقأ أيضا عند وسط المرأة كارجل اللخمى وثبت في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قام في المرأة عند وسطها قال البدر ولا يرد على ذلك صلته صلى الله عليه وسلم على المرأة عند وسطها كما في الصحيح لانه معصوم فلا يتوهم في حقه ما يتوهم في حق غيره اهـ وقال أبوهريرة لانه يسهره عن الناس وقال ابن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأة جاز (قوله والتعليل) أي التقدمة وهو التذكري (قوله بجملة حالية) البساطي ولو أتى بالواو كان أولى ليشعر بالندوب (قوله مسما) أي وسطه كهيئة السنام أي ستم البعير (قوله ليحرف به) فيه ان المعروف تآقي بالتسطيح أيضا كما يأتي بسانه (قوله وان زيد على التسليم) أي من حيث كثرة التراب بحيث يكون جرما مسما عظيما وقوله فلا بأس به أي أولى من غيره أو جاز من مستوى الطرفين (قوله وعلى هذا) أي استحباب التسليم كما أفاده البساطي وغيره (قوله وهو أثبت من رواية تسطيحها) أي تسليم قبورها هؤلاء من النبي ٣٥ صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أثبت من رواية تسطيحها أي فقروا بيت قبور هؤلاء

(ش) أي ونذب ووقوف امام عند وسط الرجل وعند منكبى المرأة على المشهور ولئلا يتذكر ان وقف وسطها ما يشغله أو يفسد صلاته وانما حذف المؤلف الرجل استغناء عنه بذكر مقابله وهو المرأة وأما المنفرد فصفة وقوفه مثل الامام وأما المأموم فوقوفه على ما تقدم في صلاة الجماعة في قوله ووقوف ذكر عن عينه وأما المرأة اذا صلت على امرأة فتقف حيث شاءت وأما على الرجل فظاهرا كالمهمم انه كذلك والتعليل يقتضي انها تقف عند منكبى الرجل (ص) ورأس الميت عن يمينه (ش) جملة حالية يعني ان المصلي يجعل رأس الميت عن يمينه وكلام المؤلف فيمن صلى عليه في غير الروضة الشريفة وأما فيها فيجعل الامام رأس الميت عن يساره لتكون رجلاه لغير جهة قبره عليه الصلاة والسلام وفي كلام أئمتنا ما يؤخذ منه ذلك (ص) ورفع قبره مسما (ش) أي يجعل وسطه كهيئة السنام وانما استحباب ذلك ليعرف به وان زيد على التسليم فلا بأس به وكراهة مالك له دفعه شحولة على دفعه بالبناء لا رفع ترابه على الارض مسما وعلى هذا تأولها عياض لان قبره عليه الصلاة والسلام مسما كما في البخاري وكذا قبر أبي بكر وعمر وهو أثبت من رواية تسطيحها لانه زى أهل الكتاب وشعار الرافض وفهم اللخمى المدونة على كراهة التسليم واليه أشار بقوله (وتأولت أيضا على كراهته فيسطح) وضمه عياض لان كراهة التسليم المذكور فيها انما هو لا تأولها لا لا جوبتها فان المعروف من مذهبا جواز التسليم بل هو سنة ولم ينص في الامهات على خلافه (ص) وحذو قريب فيه ثلاثا (ش) يريد انه يستحب ان كان قريبا من القبر بأن كان على شفيره ان يحثي فيه ثلاث حثيات من تراب باليدين جميعا يقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى ابن حبيب وقد فعله صلى الله عليه وسلم في قبر ابن مظعون مالك لا أعرف حثيات التراب عليها ثلاثا ولا أقل ولا أكثر ولا سمعت من أحد من الذين يلقون دفنها يلقون ردا التراب عليها فانظر كيف اقتصر المؤلف على قول غير مالك لكن اقتصر عليه صاحب العمدة قال بعض وانما في مالك معرفته وسماعه فلو سمعته لم ينكره (ص) وتهميته

وعمر أثبت من رواية تسطيحها أي فقروا بيت قبور هؤلاء بروايتين التسطيح والتسليم ورواية التسليم أقوى (قوله وتأولت على كراهته) أي كما تأولت على عدم الكراهة وقال تت وفهم بعضهم قول مالك في المدونة أنه كره تحميم القبور والبناء على البناء الذي يكبرها لا ارتفاع ترابها عن الارض كالشبر على هيئة السنام وعن تأولها على هذا عياض إلى آخر ما ذكره ثبت وقوله وشعار الرافض والشعار شيء واحد (قوله فيسطح) أي ولكن لا يسوى بالارض وهبل كتسيرا أو قليلا قدر ما يعرف خلاف مستقار مما ذكره المواق وحاولوا ذكره عجم وتبعه شيب وفي عب ولكن لا يسوى بالارض بل يكشيرا أيضا على المذهب وقيل لا بقدر ما يعرف اهـ وعلى كل فالراجح التأويل باستحباب التسليم (قوله لا تأولها) أي المنقولة عن السلف لقولها روى ابن وهب عن بكر بن سوادة ان القبور كانت تسوى بالارض وقوله لا لا جوبتها أي أجوبة مالك عن الاستئالة التي قدمت له أو أجوبة ابن القاسم ليهنون أو هاهما أي والمعلول عليه الاجوبة لا لا تأولها التي تنقل في المدونة وخلاصة ما يفيد عبارة الشارح للمدونة لفظ وقع فيه التأويل وهو غير اللفظ المصرح فيه بكراهة التسليم (قوله وحذو قريب) في النواذر من الشأن صب الماء على القبر ليستند وفعل ذلك بقبره عليه الصلاة والسلام قال بعض ويكره من القبور بعد رتب الماء عليه (قوله لكن اقتصر عليه صاحب العمدة) أي فالمصنف تبعه (قوله وانما في مالك معرفته) اعتذار عن المصنف وحاصله كيف يليق بالمصنف ان يقتص على قول غير الامام وترك كلام الامام وحاصل الجواب أنه لا يأتي الاعتراض الا لو كان الامام أنكره أو ساواها أنكر معرفته

(قوله اذ لم يكونوا اجمعوا للبيعة) أي والافيجوم لانهم عصاة وأما جمع الناس على طعام بيت الميت فهو بدعة منكروها ولم ينقل فيه شيء وليس ذلك موضع ولا ثم وأما عقر البهائم وذبحها على القبر فمن أمر الجاهلية مخالفنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا عقر في الاسلام قبل العلم والعتر الذبح على القبر (قوله كان له مثل أجره) أي مثله في مطلق الابتر لأن الاجرين متساويان ومما ورد في انظارنا عظم الله أجره وأحسن عزاءك وغفرانك وأمه هاتلاثة أيام ولا يعزى بعد ذلك إلا أن يكون غائباً (قوله وتسليته) عطف تفسير وقوله واحتسابه معطوف على الصبر وكذا ما بعده ومعنى احتسابه الاجر أي ادخاره الاجر عند الله تعالى وتلك الاشياء ما لها ثبوت واحد وكذا الامور المذكورة في الثالث ترجع لاثم واحد فلا يرد ما يقال كيف يقول ابن القاسم فيها فلا يناسب مع ان فيها أكثر (قوله موتة) بضم الميم موضع بالشام (قوله أي وما يستحب عدم عني) قال عمر بن عبد العزيز لا تهمقوا قبرى فان خير الارض أعلاها وشرها أسفلها ٣٦ وسيأتى أن أقله ما منع راحته وحرسه (قوله أضيق من أعلاه) أي ثم يغطي فم

طعام لاهله (ش) بن رشد ارسل الطعام الى أهل الميت لاشتغالهم بجهنم اذ لم يكونوا اجمعوا للبيعة من الفعل الحسن المرغوب فيه المندوب اليه (ص) وتعزية (ش) أي ونذب وتعزية طبر من عزى مصابا كان له مثل أجره قال الجوهرى هي الحمل على الصبر بعد الاجر والدعاء للميت والمصاب ابن حبيب في التعزية ثواب كثير ابن القاسم فيها ثلاثة أشياء أحدها تموين المصيبة على المعزى وتسليته عنها وحضه على التزام الصبر واحتسابه الاجر والرضا بالقدر والتسليم لاهل الله الثاني الدعاء بأن يعرضه الله من مصابه خزيل الثواب الثالث الدعاء للميت والترحم عليه والاستغفار له ويجوز ان يجلس الرجل للتعزية كما فعل عليه الصلاة والسلام حين جاءه خبر جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم عتوة واسع كونها قبل الدفن وبعده والادب عند رجوع الولي الى بيته (ص) وعدم عقهه والمعد (ش) أي ومما يستحب عدم عمق القبر ومما يستحب للمعدون الشق وهذا في الارض الصلبة التي لا يخاف تمياها أو الا فالشق وهو ان يخفر في أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت وانما فضل المعد طبر للمعد لنا والشق لغيرنا (ص) وخبج فيه على ايمن مقبلا (ش) قال في السليمانية ويحسب الميت في قبره على شقه الايمن الى القبلة لانها أشرف المجاالس وتحل عقد كفنه ويمد يده اليمنى على جسده ويمد رأسه بالتراب ورجلاه برفق ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا يلق قلبه فان لم يتمكن من جعله على شقه الايمن فعلى ظهره مستقبلا القبلة بوجهه فان لم يمكن فعلى حسب الامكان ويقول واضع الميت بسم الله وعلى صله رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله باحسن قبول وان دعاء غيره أو تركه فواسع (ص) وتذكر ان خوفاً بالحضرة كتنكيس رجليه وكرت الغسل ودفن من أسلم بمقبرة الكفار ان لم يخف التغيير (ش) يعني ان الميت اذا خواف به الوجه المطاوب في دفنه ولم يطل ذلك بأن لم يسو عليه التراب فانه يتدارك استجابا أو يحول عن تلك الحالة كما اذا وضعت رجلاه موضع رأسه ومثله ما اذا دفن من غير غسل أو صلاة فان سوى عليه التراب فات التدارك وأما دفن

الشق ثم يصب التراب (قوله اللحد لنا) معشر هذه الامة الشمدية (قوله والشق لغيرنا) معشر أهل الكتاب (قوله في السليمانية) تأليف في القصة لسليمان بن السكالة من تلامذة سحنون (قوله فعلى حسب الامكان) أي كوضعه على شقه الايسر مثلاً (قوله بسم الله) أي اضعه على بسم الله وملة رسول الله أي مصاحب لذلك (قوله اللهم تقبله) أي تقبل عمله أو تقبل ذاته بأن تريم ساما يسر تفضلا بدون الالتماس للعمل (قوله بان لم يسو عليه التراب) كذا قال الشيخ سالم فسر ما قاله تليذه اللقاني حيث قال والمواذ بالحضرة ان لا يفرغ من تمام دفنه ابن عرفة سمع موسى ان ذكره بعد ان اقوا

شاهه يسير تراب ان وضعه على شقه الايسر لغير القبلة حولها

من

وبعد فراغ دفنه لم ينشئ ابن رشد لان وضعه للقبلة مطاوب غير واجب (قوله تنكيس رجليه) أي كتنكيس رجليه في دفنه بأن جعلت موضع رأسه وجهات رأسه موضعها فانه يتدارك ولو قال كتنكيس رأسه لكان أخصر (قوله فان سوى عليه) بأن فرغ من دفنه (قوله وفي ارجاعه للجميع الخ) هو الصواب أي أن الصواب ان قوله ان لم يخف التغيير راجع لقوله وكرت الغسل الخ وان من دفن بغير غسل يخرج ما لم يخف تغييره وعليه جملة المواقف لانه قول سحنون وعيسى وروايته عن ابن القاسم ونص المواقف ان رشد ترك الغسل والصلاة أو الغسل دون الصلاة أو الصلاة دون الغسل سواء في الحكيم ونقل ابن رشد ان الفوات الذي يمنع من اخراج الميت من قبره للصلاة هو ان يخشى عليه التغيير قال محشي نت والجب من الخطاب كيف يجعل القيد خاصا بالانحسية وان بقيمة المسائل نفوت بالفرغ من الدفن الذي هو الحضرة وقال انظر ابن عرفة ولم يتنبه ان ذلك قول

ابن وهب فقط وحمل عليه أيضا قوله الآن يدفن بغيرها وتبعه الشيخ سالم اه ثم قال محشي ثبت وبكلام ابن رشد ان حكم ترك الغسل حكم ترك الصلاة نعم انه اذا فات التدارك صلى على قبره اذ هو حكم ترك الصلاة خلافا لجمهور من تبعه انه اذا فات تدارك من لم يغسل لم يصل عليه تحتجاجة لازمهما فلما سقط سقطت وفيه نظران المراد بتلازمهما طلبا أي من طلب غسله طلبت الصلاة عليه ومن لا فلا لانه مهمما لم يفعل أحدهما لعدم امكانه لا يفعل الآخر اه ومن جعله من تبع عجم شارحاني قوله وليس مثل الخ ومثل كلام محشي ثبت قرر بعض الاشياخ أيضا ذلك (قوله وسده بلبن) وتنب سدا على الذي بين اللين (قوله ثم قرمود) ومنه قرمدت البناء طينته بالقرمود بفتح القاف أي بالصلص بحرقي على لامية ابن مالك كذا كتب بعض شيوخنا وضبط نسخة بفتح القاف بالشكل مع ان المحفوظ اغناهوا الضم وقوله ثم آجر أي ثم حجر أي قبره بتثنية به سدا لا بجر وقوله وسن التراب الخ كان الأولى ثم سن قال شيخنا رحمه الله تعالى والذي عليه جمهور الشارحين ان المراد بقوله ولبن مطاوعة معمول بالقلب أم لا والذي ليس معمول بالقلب يكون قطعا مكبية وانما كان اللين أولى مطلقا من القرمود ٣٧ لانه أقوى منه وقال عجم وانما قدم اللين على القرمود وان كان كل منهما

مصنوعا لان السد باللين أحكم (قوله وهو الطوب التي) ظاهره مطلقا مصنوعا بالقلب أم لا (قوله كما فعل به الخ) هذا توجيه لتقديم اللين على غيره وقد علمت وجه تقديمه على القرمود وما وجه الترتيب في غير ذلك (قوله صبه بياض اللين) وخينئذ لا يتألف القبر ترابا لا بسد ملء اللين ترابا (قوله أولى من التابوت) الذي يجعل فيه الميت أي فقد قال ابن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب بل من زى الاعاجم وأهل الكتاب وبكره جعل مضرية تحته أو تحته تحت رأسه لانه لم ينقل عن السلف وما روى من جعل قطيفة

من أسلم بقبرة الكفار فانه يخرج الآن يخاف عليه التنفير والافلا فقوله وتدور أي استجابا ان خولف بالضمرة وهي عدم الفراغ من الدفن والطول يسكون بالفراغ منسه وقوله كتنيكيس رجليه مثال الخفاقة وقوله وكترك الغسل مشبهة به ومثله ترك الصلاة واعاد الكاف لانهم اللتشييه ولا يفتي عنها كافي التمثيل وعطف على ذلك قوله ودفن من أسلم الخ للتشارك بينهما في مطلق التدارك وان اختص هذا عما قبله بعود الشرط اليه من قوله ان لم يخف التنفير تحققات وظنا فانه بشهادة النقل خاص به كما صرح به الشارح في الصغير وفي ارجاعه للجميع كما في الكبير نظروا اذا فات التدارك كن دفن بغير صلاة فانه يصل على القبر كما يفيد قول المؤلف فيما يأتي ولا يصل على قبره الآن يدفن بغيرها وليس مثل دفنه بغيرها دفنه بلا غسل كما يفيد ما تقدم في قوله وتلازما (ص) وسده بلبن ثم لوح ثم قرمود ثم آجر ثم قصب وسن التراب أولى من التابوت (ش) أي وتنب سدا للدين وهو الطوب التي كما فعل به عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر فان لم يوجد اللين فبالاواح فان لم يوجد قرمود وهو شيء يجعل من الطين على هيئة وجوه الخيل جمه قراميد فان لم يوجد فآجر به منة محدودة فجيم الطوب المحروق فان لم يوجد فقصب فان لم يوجد فسد اللين بالتراب أولى من دفن الميت بالتابوت أي في الخشبة المسماة بالصليمة في زمنا فقوله وسن بفتح السين مهملة ومجزة وشدة النون صبه به ساد اللين ليس به عند عدم ما تقدم أولى من التابوت الخشب الذي يجعل فيه الميت (ص) وجاز غسل امرأته وابن كسيع ورجل كرضيعة (ش) لما فرغ من ذكر المندوبات شرع في ذكر المباهات المتعلقة بتجهيز الميت فن ذلك جواز تعميل المرأة الصبي كابن سب وسبع سنين المغربي وثمان ابن العربي ما لم يؤثر مثله بستر العورة وقال بعضهم لانه يجوز لها ان تنظر الى يده لقوله تعالى أو الطفيل الذين لم يظهروا على عورات النساء الخمي والمناهز ككبير

حرا في قبره صلى الله عليه وسلم فلا ثبت انها أخرجت (قوله المغربي وثمان) هذا ما دخل تحت الكاف والمغربي هو أبو الحسن الصغير كما ذكره الخطاب (قوله ابن العربي ما لم يؤثر مثله بستر العورة) أي يجوز تعميل الصبي ما لم يكن مراهاقا الذي يؤمر مثله بستر العورة المراهق فاذا غسل على هذا القول ابن اثني عشرة سنة لانه ليس بمراهق وأولى ما لم يصل الى اثني عشرة ولا تغسل ابن ثلاث عشرة سنة لانه مراهق (قوله لانه يجوز لها) أي انما جاز لها ان تغسله لانها يجوز لها ان تنظر الى بدن غير المراهق وفيه ان في التعميل جسا فلا يلزم من جواز النظر التعميل فكلام ابن العربي ضعيف كما هو ظاهر المصنف وظاهر كلام غيره وكذلك قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فقال وحاصل النقطة انه يجوز لها انظر غير المراهق حيا أو ميتا وامكن تمنع من الجس لانه أقوى ويحرم علمه انظر المراهق اه والاصل في ذلك قول القرطبي يجوز انظرها العورة غير المراهق أي في حياته ومنع في موته باز يدمن ثمان لان فيه جسا وهو أقوى من النظر اه (قوله لقوله تعالى) استدلال بطريق التزوم وذلك لان سياق الآية في جواز نظر الصبي لها لا في نظرها للصبي الذي السكلام فيه قال القرطبي في هذه الآية طفل لم يراهق الحلم ويظهر وامعناه يطيقوا الوطء أي لم يكشفوا عن عورتهم للجماع لم يهرهن وقيل لم يبلغوا ان يطيقوا النساء (قوله والمناهز ككبير) أي ان

المراهق حكمه حكم البالغ في وجوب الستر وهو عليه الشيخ الذي استتطت شهرته باختلاف فيه أيضا على التواين كافي الصبي والصبيح
 بناء على طرقة قاله ابن العربي هذا ما أذنه شب والحاصل انه لا يجوز لها ان تغسل المراهق ولا تنظر لعورته وهو يمنع من النظر
 لعورته أي يزجر ويضرب لا أن يجرم عليه (قوله وهذا يقتضي الخ) وبعضهم قال لا لأنه قد تشبهت وقد تشبهت أيضا (قوله
 وفي كلام القرافي ما يفيد) ظاهره معمول ما بين السرة والركبة كافي شرح عب (أقول) ولكن لا ينبغي ذلك وإذا جاز له ان يرى
 المرأة ذلك جاز للمرأة ان ترى منه ذلك كافي شرح شب (قوله ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضعية الخ) أي ومقاربه أي
 أشهر من زائد على الحواين واما على الشهرين المهتمين بعدة الرضاع كافي شرح شب (قوله والمطهقة يمنع من ان يغسلها
 اتفاقا) عبر في الرسالة مكان المطهقة عن تشبهت (قوله يمنع الخ) أي ويجوز له النظر والحاصل ان الرجل يجوز له نظره عورة
 الرضعية وتغسلها ولا يجوز له نظرها المطهقة ومن تشبهت وأولى التمسيل وأما غير الرضعية ومأخوذها لم تبلغ حد الشهوة
 فيجوز له النظر امر ومات تغسلها المأخوذ منها ونظر المراهق لعورة غير البالغة يعبر على نظر البالغ لعورة غير البالغة
 (قوله ومذهب المدونة المنع) هذا ٣٨ العز وغير صحيح كما أفاده محشي تب اذ لم يدكر في المدونة غسل الرجل الصغيرة وانما

وهذا يقتضي ان ما قبل المأخوذ للحلم لا ينظر لعورته وهو يصدق بين عمره نحو اثنتي عشرة سنة
 لأنه غير مناهز للحلم وأما نشر غير مناهز للمرأة فليس في كلامه ما يدل على عين الحكم فيه
 وفي كلام القرافي ما يفيد ان له نظرها الوجه والكفين منها اه ومن ذلك جواز غسل
 الرجل الرضعية ومقاربه اتفاقا والمطهقة يمنع من ان يغسلها اتفاقا واختلف فيما بينهما
 ومذهب المدونة المنع والمستفاد من كلام الرسالة وشرحها ان بنت ثلاث ليست كالرضعية
 وتنهى عن تغسلها كمن تشبهت (ص) والماء المسخن وعدم الدلك لكثرة الموتي (ش) أي
 وعما يجوز أيضا غسل الميت بالماء المسخن خلافا للشافعي القائل بإحجية البارد لأنه يمسك الميت
 وكذا يجوز اذا كثرت الموتي ترك الدلك والغسل أي ويصلى عليه ويشكل عليه قوله فيما سبق
 وتلازمافيه ما تقدم به عدا الأمور والحادثة كما قاله ق وفي شرح (ه) انه اذا سقط الغسل لكثرة
 الموتي لا يصلى عليه وهذا حيث لم يمكن التيمم والایمواوصلى عليهم والمراد بالكثرة الموجبة
 للشقة وهل تقيده بكونها فادحة أم لا (ص) وتكفين بلبوس أو مفرغ أو موري (ش) أي
 وكذلك يجوز تكفين الميت بلبوسه وان كان الجديد أفضل وهذا ان لم يشهد فيه مشاهد الخیر
 كالجمعة ونحوها والا كان تكفينه فيه مندوبا كما هو وكذلك يجوز التكفين بالمصبوغ
 بالعفران والورس وهو نبت باليمن اصفر يتخذ منه الحرة للوجه لانها من الطيب وسيأتى
 انه يكره التكفين بكتا خضر ونحوه حيث امكن غيرها اذ ليس في صبغها طيب (ص) وحل
 غير أربعة (ش) يعني انه يجوز حل النعش على ما أمكن ولا ضربا لعدد على عدده في المدونة

فيها ولا بأس بغسل النساء
 الصبي ابن سبع سنين وشبهه
 فقط ولم أر من عزاه للمدونة غير
 القائلين ومن تبعه قال
 القائلين في قول الرسالة المتقدم
 لا يغسل الرجل الرضعية قبل
 هذه المسئلة زادت بها الرسالة
 على المدونة اذ ليست فيها اه
 بتنبیه علمت من ذلك حكم
 نظر المرأة البالغة لعورة
 الذكر مطلقا وحكم نظر
 الرجل لعورة الانثى مطلقا
 ومن المعلوم انه اذا جاز للرجل
 ان ينظر عورة من لا تشبهت
 يجوز لها ان تنظر لعورته أي
 لا تمنع من ذلك وقد علمت انه
 لا ينظر عورة من تشبهت
 وهل تمنع هي من ان تنظر

لعورته أي تزجرها ونكفها وان كان لا حرمة عليها وهو الظاهر وأما نظر الرجل لعورة الذكر الغير البالغ الشامل وهو
 للمراهق فيستفاد من كلام عجم جوازها وانظر في ذلك ومثله رؤية المرأة البالغة عورة الانثى التي ليست بمالقة صراهقة أم لا
 (قوله لأنه يمسك الميت) يخالف قاعدة مذهبهم أن الارض تبلى أفضل الا أن يجيبوا بان المراد يمسكه قبل الدفن وهو بعيد لان
 الغالب عدم التغير قبل الدفن كما هو لعادة (قوله أي ويصلى عليه) هذا هو المعتمد خلافا لعجم ونص كلام محشي تب قوله وعدم
 الدلك وعدم الغسل أصلا لكثرة الموتي جد انص عليه في الجواهر وابن عرفة وغيرهما ثم يصلى عليهم حسبما تقدم (قوله وهل
 تقيده بكونها فادحة) الظاهر انها تقيده بكونها فادحة والمراد بها الخارجة عن المعتاد كما أفاده عجم (أقول) وهذا معنى قول محشي
 تب لكثرة الموتي جد انص الخ فيكون التنظير قصورا (قوله بلبوس) غير وسخ ولم يظن نجاسته وسالم من قطع يكشف العورة
 ولم يشهد فيه مشاهد الخیر والا كره في الاولين ومنع في الثالث ونذب في الرابع ولم يعلم من كلامه هل هو أفضل أم الجديد والمذهب
 ان الجديد أفضل (قوله وحل غير أربعة) وظاهره جواز حل النساء حيث انت العدد ولم يقل أربع وقضية قول المصنف فيما سبق
 واسراع كراهة جاهن ونقل النووي في شرح مسلم عن مذهبه كراهته وانظر هل مذهبنا كذلك أولا ويكره حمله على الدواب

(قوله واعترض عليه) قال في له وأجيب عما عسك به المخالف بأن يحمل اثنان بقائه المتقدمين أو المتأخرين ويحمل الثالثين القائلين وليس هناميلان اه (قوله وبدعأى ناحية) أى بكل ناحية واستعمال أى معنى كل البدائية لا الشمولية مجازاً وليس من معانيها خمسة وهى الشرط والاستفهام والموصولة والموصوفة ووصلة لتداعا فيه أل (قوله ويختم الخ) قال عجم وليس في كلام ابن حبيب تعيين ما يبدأ به من جهتي المؤخر وأعل ذلك لجواز البسداء ما به ما عنده اه (قوله انظر شرحنا الكبير) ونصه بعد ما تقدم وبه ثابتين لك ان قول س في شرحه انه يبدأ بتقديم الميت ثم يؤخر الايمن أى عين الميت ثم المقدم الايسر ثم المؤخر الايسر صواب (قوله أو ان لم ينش) في العبارة حذف أو بشابة ان لم ينش منها الفتحة (قوله كآب الخ) قال في له وجد عندى مانصه أذخفت الكاف في كلام المؤلف الام والبنت اه (قوله وأخ) شقيق أولاب أو لام وفي شرح عجم وتبعه شب ولا تخرج لجنازة عم وان ورد انه كآب في الاحترام والتعظيم لافي الحنان والشفقة فلم يكن كذا كرو وده محشى تت بأن مفاد المدونة كما يفهمه ابن عرفة خروجهما ثم أقول ولم يفصلوا هنا في المتجالة ٣٩ بين أن يكون فيها أرب للرجال أم لا

والظاهر ان التي فيها أرب للرجال كالشابة وحرر (قوله وجلس قبل وضعها) قال في له ويفهم من كلام المؤلف جواز البقاء على القيام حتى توضع اه (قوله ولم يعول المؤلف رحمه الله تعالى على تقييد ذلك بالمسائي) قال تت وتفضل الشارح عن ابن أبي زيد تقييد ذلك بالمسائي وأما الركب فلا يتزل حتى توضع لم يعول عليه المصنف (قوله بل يستحب حينئذ) أى حيث كان بين أقارب كذا صرح في له ومثله ما اذا كان بين قوم صالحين (قوله ولا تنهك حرمة) أى بحيث تنقلونه على وجه فيه تحقيره وعدم الانتهاء بتحقيق بقرب المسافة واعتدال الزمن وإتمام الجفاف مع اللطف في جملة (قوله ويحمل بقاؤها) يجعل من

وهو المشهور وقيل يستحب ان يحمله أربعة للملاييل وقد شهره ابن الحاجب واعترض عليه (ص) وبدعأى ناحية والمعين مبتدع (ش) أى وجاز في حمل النعش بدعأى ناحية شاء الحاصل من اليمين أو اليسار من مقدمه أو مؤخره داخل عموديه أو خارجهما والمعين لجهة كقول ابن حبيب يبدأ بتقديم الميت وهو مقدم يسار السرير ويختم بتقديم يسار الميت وهو مقدم يمين السرير وقول أشهب يبدأ بتقديم يمين السرير ثم يؤخره ثم يقدم يسار السرير ثم يختم بمؤخره مبتدع بدعة مذمومة قاله مالك في المدونة وانظر هذا مع نقل ابن حبيب له عن غير واحد من الصحابة والتابعين فلم يعلم لم يبلغ ما لسا أو بلغه ولم يعكبه عمل وقال قى مبتدع تخصيصه في حكم الشرع ما لا أصل له ولا نص فيه ولا إجماع وهذه سمة البدعة وما وقع لس في شرحه مما يخالف ما تقدم عن ابن حبيب وأشهب فيسه نظر انظر شرحنا الكبير (ص) وخروج متجالة أو ان لم ينش منها الفتحة في كآب وزوج وابن وأخ (ش) يعني انه يجوز للمتجالة وهى التي قعدت عن الخيض الخروج لجنازة كل أحد وللصلاة عليها وتشيعها وللشابة التي لا يحشى منها الفتحة لجنازة من عظمت مصيبتها كآب وما بعده ويكره في غيرهم ويحرم ان يحشى منها الفتحة (ص) وسبقها وجلس قبل وضعها (ش) يعني أنه يجوز سبق الجنازة الى القبر تخفيفاً على المشيعين لا الى موضع الصلاة عليها لانه خلاف الاولى وكذلك يجوز لمن مع الجنازة من ماش وراكب وجلس قبل وضعها عن أعناق الرجال بالارض ولم يعول المؤلف على تقييد ذلك بالمسائي (ص) ونقل وان من بدو (ش) أى وجاز نقل الميت من مكان الى آخر قريب بحيث ترجى بركة الموضع المنقول اليه أو يكون بين أقارب به بل هو حينئذ مستحب وبحيث لا ينفجر ولا تنهك حرمة اذا كان المنقول منه حضر البسء وبل وان كان من بدو لحضر وامل قلب المبالغة أحسن ويحمل بقاؤها يجعل من معنى الى وإطلاق المؤلف يشهد على ما قبل الدفن وبعده واستظهره تت ولا يقال يعارضه قوله ولا ينبش مادام به لانقول معنى قوله لا ينبش مادام به ما لم تدع حاجة لنتقله فهو من جملة ما يستثنى (ص) وبكاء عند موته وبعده بالرفع صوت وقول قبيح (ش) يريد أنه يجوز البكى على الميت عند موته وبعده بالشرطين

من معنى الى شاذ فلا يدخل في الفصح (قوله واستظهره تت) فيه أن تت جزم حيث قال وظاهر كلامه ولو بعد الدفن وهو كذلك اه (قوله ما لم تدع حاجة لنتقله) هو معنى قوله وبشترط أن يكون مصلحة الخ (قوله فهو من جملة ما يستثنى الخ) أى ما تقدم من قوله ونقل وان من بدو وقوله من جملة ما يستثنى لان الذى يستثنى أكثر من ذلك كما سيأتى في قول المصنف الا أن يشعرب كفن غصبه الخ (قوله وبكاء عند موته) قال في له ثم ان بكى في كلام المؤلف مقصور وما بعده كالشفقة الكاشفة له لان ما كان يرفع صوت لا يطابق عليه بكى بالفصح اه وعكس بعض الشراح فجعل المدبلا صوت قال البدر والحفوظ في المصنف المد وظاهر المقاموس الاطلاق

(قوله ويجرم معه ٧) أي مع رفع الصوت وكذا في شب وعيب وبعض فصل فقال ان رفع صوته فان كان عند الموت فخاثر وأما بعده فلا يجوز زفاله المتأدلي ويدل عليه قوله فيما يأتي وصياح خلفها فانه اذا كان الصياح خلفها مكر وهافلا يكون عند وعاء الموت وأما ما يفعله النساء من الرغبت عند حمل جنازة الصالح أو فرح يكون فانه من معنى رفع الصوت وانه بدعي يجب النهي عنها كما نقله في شرحه لك ولابعض الاشياخ قوله بلارفع صوت أي عال وما يأتي في قوله وصياح خلفها هو في صوت متوسط فلا تعارض وذكر الثاني ان القول التبعي أي كالقتل والنهب والنظم وغير ذلك حرام ورفع الصوت مكر وهوسيا في قوله وصياح خلفها والصحيح ان ضرب الخدم حرام (قوله ليس من الخ) أي ليس على سبيل ما وطريقا أو بغيره بطان العوام ظاهرة فزعوا ان من خرج من ثوبه بشيته خرج من دينه وهو ظن فاسد (قوله وذلق) في خطه في لك نقطة فوق صورة الدال فتكون ذالامجة الا ان الموجود في نسخة بعض شيوخنا بالدال المهملة وليس في القاموس ويختصر الصياح والمصباح دلق بمعنى ضرب لاني مادة الدال المهملة ولا مادة الدال المجهمة فايراجع شرح الحديث نعم في القاموس ناقة دالقة ودلقاء متكسرة الاسنان وذلك في باب الدال المهملة ولا يخفى انه معنى مناسب لقراءة الدال المهملة ٤٠ والحاصل أنه يقرأ دلق بالدال المهملة (قوله وسلق) كذا في عب بالسين المهملة

الا أن فيه الوجهين الصاد والسين وقال بعض شيوخنا ويفهم من قوله بلارفع صوت جواز صوت خفي وهو كذلك (قوله بتبر وكفن) أي بتبر أو بكفن ويلزم من وضعهم في كفن واحد وضعهم في قبر واحد لا العكس واعلم انه اذا أمكن جعله بجانب الاصل وجب ذلك ولا يجوز لم عظامه متصلة أو منفصلة ولا تقطيع العظام المتصلة ولها وفرر شيخنا انه اذا أمكن أن يجعل بجانبه فلا يجوز وضعه عليه وأما اذا لم يمكن يجعل عليه اه تقريره وفي شرح شب وكذا يجوز جمعهم في كفن واحد لضرورة وأما

الذكرين ويجرم معهما أو مع أحدهما الخبر ليس منسما من خلق وخرق ودلق وصلق الاول حلق الشعر والثاني خرق الثوب والثالث ضرب الخدود والرابع الصياح في البكاء وقع القول وكلام المؤلف محله حيث لم يكن مع اجتماع نساء كما سيأتي في كلام المؤلف النص على كراهة اجتماع النساء للبي فيتقيد كلامه بما ذكره دليل ما يأتي (ص) وجمع أموات بقبر لضرورة (ش) يعني أنه يجوز جمع أموات في لحدها واحد بقبر وكفن واحد لضرورة من ضيق أو تعذر حافر ونحو ذلك وان كانوا أجانب وأما الغير هافلا فمكر وهوان كانوا محارم ولا بد عند ابن القاسم من جعل شيء من التراب بينهم وقال أشهب يكفي الكفن (ص) وولي القبلة الا فضل (ش) يعني أنا اذا جعلنا أمواتا في لحدها واحد فانه يلي القبلة الرجل ثم المصبي ثم المرأة لخبر أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في قبر واحد ثم يقول أيهم كان أكثر أخذ القرآن فاذا أشير إلى أحدهم قدمه في اللحد ويجري مثل قول المؤلف وولي القبلة الا فضل في تعدد قبورهم في محل واحد وفي اقبارهم فيقدم قبر الا فضل إلى القبلة ويقدم اقبار الا فضل ولو مؤخر (ص) أو بصلاة (ش) عطف على بقبر لا بقيد الضرورة يعني أنه يجوز جمع الجنائز في صلاة واحدة بل هو أفضل من افراد كل جنازة بصلاة (ص) يلي الامام رجل فطفل فعبس نخفي نخفي كذلك (ش) ذكر المؤلف اثنتي عشرة مرتبة فيلي الامام الاحرار الذكور البالغون ثم احرار الذكور الصغار ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصغار ثم الخصى الحر البالغ ثم الخصى الحر الصغير ثم الخصى العبد الكبير ثم الخصى العبد الصغير ثم الخنثى

الغير هافلا مكر وهوان كانوا أجانب اه وقرر جدع وكذلك العلمى أنه يجوز جمع أموات ولو واحد بعد واحد وعليه الاحرار فيستثنى ذلك من حرمة النباش اه بدر (قوله ولا بد عند ابن) أي على جهة النذب أفاده شيخ شيوخنا (قوله كان يجمع بين الرجلين) أي يأمر بالجمع (قوله أيهم) أي القتلى كان أكثر أخذ القرآن أي حفظ القرآن أي من حيث كمية الحفظ (قوله فاذا أشير إلى أحدهم الخ) لعله أراد بالاشارة ما يشمل القول كما اذا قيل له فلان أي أكثر أخذ القرآن (قوله قدمه في اللحد) أي قدمه النبي صلى الله عليه وسلم في اللحد أي ما يلي القبلة أي أمر بتقديمه (قوله في تعدد قبورهم) أي فاذا وجدنا قبورا متعددة فيلي القبلة الا فضل (قوله وفي اقبارهم) أي اذا خالهم في القبر أي ان القبرا كان واحدا أو متعددة أو اردنا اقبارهم فيقدم اقبار الا فضل أي ادخاله في قبره على غيره (قوله نخفي الخ) أي الخنثى المشكل وأما الخنثى المتضح فان اتضحت ذكوره فهو من الذكور فهو اما ذكر غير خفي ولا محبوب واما ذكر خفي واما محبوب وفي كل ما عباد أو حركي أو صغير فرتبه اثناعشر مرتبة وان اتضحت أنوثته فن الاناث وحينئذ فهو اما كبير أو صغير حر أو عبد وبيتي النظر في شيء وهو الخنثى المتضح ذكوره وهو ليس بخفي ولا محبوب هل يقدم على الحر الصغير الذي ليس بخفي ولا خنثى ولا محبوب وعليه فيكون بين الحر الكبير الذي ليس بخفي ولا محبوب وبين الحر الصغير كذلك أو يكون بعد الحر الصغير ويجري ٧ قول الخشي ويجرم معه كذا في نسخ بايدينا ولما مل معصني

هذه في باقي المراتب وكذلك يجري مثله في المتضح أنوثته (قوله فان تفاضلا) أي أصحاب صنف واحد (قوله في العلم والفضل) أما العلم فظاهر وأما الفضل فبأن يكون غنده تقوى وقال في كـ قوله فبعد رجل ابن رشد فان تفاضلا أي اضاف في العلم والفضل والسن فعلى ما تقدم في الاحرار وقال بعد ذلك لا تقدم مرتبة لاحقة على سابقة كعبد على حراً أو شيء على ذكر ولو فضلها في العلم والعبادة والسن اهـ والحاصل ان اصناف الرجال الاحرار يقدم العلم على الفضل ثم الفضل على السن وكذا يقال في صنف الاطفال الاحرار يقدم العلم على الفضل ثم الفضل على السن وكذا يقال فيما بعده ويقدم كل واحد على من بعده وان كان من بعده أفضل فيقدم الرجل على الصغير ولو كان أعلم وأفضل من الرجل ويقدم الحر الصغير على العبد ولو كان البعد أعلم وأفضل وأسن وهكذا (قوله أي الجنس الخ) لاجابة لتأويل الصنف بالجنس بل يبقى الصنف على حقيقته ويمكن أن يجاب بأنه اغماؤه إشارة الى ان الصنف والجنس في عرفهم بمعنى خلافاً لاصطلاح المناطقة الفرق بين الصنف والجنس (قوله فان كان رابع دون الثالث الخ) زاد في كـ ومقتضى كلام المؤلف أي ان الحاجب كائن شاس والخمى اختصاص الصنف بالجنس ٤١ لو اُخذ ومقتضى كلامه في البيان

عدم الاختصاص ومقتضى كلامه اختصاص عين الامام بفضول واحد وباقي المفضولين عن اليسار بقوله فان كان رابع جعل عن يساره ومقتضى كلام ابن رشد عدم الاختصاص بل يفرقون فعن يمينه فعن يساره أبداً والراجح طريقة السياني وأفاد عجم أنها جارية في الصنف الواحد وفي الاصناف ويمكن جعل المصنف على الاصناف خلاف ما أفاده الشارح بأن يقال وفي جنس المصنف المتقدم فيشمل المراتب المتقدمة كلها وهي المشيرون فيقف الامام عندهم أفضلهم ويجعل عندهم رأسه رجلاً مفضولة وهو الحر الصغير ثم مفضولة عنده رجلى الفضل

الاحرار البالغون ثم الخنثى الاحرار الصغار ثم الخنثى العبيد البكار ثم الخنثى العبيد الصغار ولم يذكر مرتبة النساء الاربع للعالم بتأخرهن عن الجميع وهي حرة بالغسة فصغيرة فأمة بالغسة فصغيرة وزاد ابن حجر بعد الخصى وقبل الخنثى أربعة المصنوعين فقال فيجب بوجوب حر رجل فطفل فبعد رجل فطفل وعلى هذا فالمراتب عشرون حركبير ثم حصرغير ثم عبدكبير ثم عبدصغير ثم خصى حركبير ثم خصى حصرغير ثم عبدكبير ثم عبدصغير ثم حركبير ثم حصرغير ثم عبدكبير ثم عبدصغير ثم حرة كبرى ثم حرة صغرى ثم أمة كبرى ثم أمة صغرى فقوله المؤلف رجل حر صاده فيه وفيما بعد الجنس ابن رشد فان تفاضلا في العلم والفضل والسن قدم الى الامام أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم فعلى قوله كذلك حراً بالغ ثم صغير ثم عبدكبير ثم عبدصغير في كل من الخصى والخنثى ثم ان هذا الترتيب مستحب فان حصل تساوي كل وجه أقرع إلا أن يترضى الاولياء على أمر (هـ) وفي الصنف أيضا المصنف (ش) أي ويجوز في الصنف أي الجنس الواحد كرجال فقط أو نساء فقط أو أحرار أو أرقاء لاختلاف بالصفات من العلم والفضل والسن أن يجعل من الامام الى القبلة على ما تقدم الى الامام الافضل فالفضل ويجوز فيه أيضا المصنف من المشرق الى المغرب ويقف الامام عندهم أفضلهم وعن يمينه الذي يليه في الفضل رجلاً المفضول عنده رأس الفاضل ومن دونهم في الفضل عن شماله رأسه عنده رجلى الفضل فان كان رابع دون هذه الثلاثة جعل عن يساره رأسه عنده رجلى الثالث الخ وفي صحيح البخاري قال الرسول عليه السلام من أتبع جنازة إيماناً واحتمالاً وكان معها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقبر طين كل قبر طين مثل أحد ومن صلى ثم رجع قبل أن تدفن فإنه يرجع بقبر طين من الأجر

٦ خرشي في وهكذا الى آخر المراتب عند ابن رشد وابن عبد السلام واستظهره الشيخ أحمد الفيشي دون ما ذكره الشارح (قوله من أتبع) بفتح الهاء مزنة وسكون التاء (قوله إيماناً) أي مصداقاً بالاجر الموعود واحتمالاً أي أجره على الله لارياء أو غيرهم من مكافأة أو خوف (قوله فإنه يرجع من الأجر بقبر طين) قال في كـ ووقت استحقيق الاول وقت الفراغ من الصلاة ووقت استحقيق الثاني بالفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام حتى تدفن فان ظاهره يقتضي الفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره والقبراط مثل جبل أحد جبل بالمدينة وانما يخص التمثيل به لانه أكبر الجبال فإنه بالغ الى الارض السابعة وان كانت ترصغير لان كل عرق منه يتشعب منه عروق تتصل بكل جبل من جبال الدنيا فالعنى انه لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القبراط وهذا ما عليه الاكثر ويحتمل انه لو جعل هذا الجبل في كفة والقبراط في كفة لمساواة قال الجزولي وانظر هل يحصل للمصلى على الجماعة دفعة واحدة من القراريط بعددهم قال الفقيه أبو عمران يحصل بكل ميت قبراط واحد ونحوه للشيخ سليمان في شرح المع اهـ (قوله ومن صلى الخ) ظاهره بقاء الاتباع ولذلك قال القسطلاني ومقتضى التقييد بقوله في رواية أحمد وغيره ما فشي معهما من أهلها ان القبراط يختص عن حضر

من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة لكن ظاهر حديث البزار السابق حصوله أيضا لمن صلى فقط لكن يكون قبره دون قبره
 من شيع مثل وصلوا ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما مثل أحد فتبينه دلالة على أن القرار بط تفاوت
 أيضا وفي مسلم أيضا من صلى عن جنازة ولم يتبعها فله قبره ظاهر حصول التفسير وان لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع
 هنا على ما بعد الصلاة لا سيما حديث البزار ضعيف اهـ قامت ويجري مثل هذا البحث في قبره الدفن من حيث أن الحديث
 يثبت أن حصوله مقبلا بالاتباع والظاهر يجري فيه ما جرى في قبره الصلاة واستطاع الحافظ ابن حجر حصول القبر بط بمجرد
 الصلاة لأن ما قبل من المني وسيلة لها (قوله ظاهر كلام الشيخ الخ) أي مخالف ظاهر الحديث (قوله أمار غيبة) أي في الأجر
 وقوله أور هبة أي خوفه وقوله يدل له الحديث المتقدم أي يدل على أنه لا ثواب في المكائنة والخوف لأنه لم يكن محتسبا (قوله
 لأجل أقاربها) أي لأجل مكافأتهم أولا جمل خاطرهم أولا جمل خوف أقاربها وقوله لأن ذلك مأمور به أي في نفس الأمر ولا
 يضر كون البسات ما ذكر ٤٢ (قوله فلا يدخله الرياء) أي بواحد مما ذكر ظاهر العبارة أن فعل كل مأمور به لا يدخله الرياء

وقال الشيخ أحمد زروق عن التناذلي ظاهر كلام الشيخ صاحب الرسالة أن القبر بط في الدفن
 يحصل وان لم يتبعها في الطريق وهو ظاهر قول المدون وما ترائن يسبق وينتظر ثم إن حضور
 الجنازة أمار غيبة أو هبة أو مكافأة فلا قول فيه الأجر والأجر لا أجر فيه ما يدل له حديث
 البزار المتقدم لكن ذكر الشيخ سليمان في شرح الملح عن ابن العمدة في شرحه على عمدة
 الأحكام أنه لا يتحد في نقص الأجر من القبر بط كون الإنسان يتبع الجنازة لأجل أقاربها
 لأن ذلك مأمور به فلا يدخله الرياء كما توهمه بعضهم وقد وجد في الحلية لأبي نعيم عن ابن سيرين
 أنه سئل عن ذلك فقال إن أيسه صلة الحى والميت فيكون ذلك أعظم أجرا (ص) وزيارة القبور
 بلا حسد (ش) يعني أنه يجوز بل ينه بزيارة القبور بلا حسد في المقدر من الأيام كيوم في
 الأسبوع أو أكثر أو في قدر المأكلت عندها أو في التعمين كيوم الجمعة أو في أي يوم في الجمع
 وبقي من الجائزات على المؤاف الصلاة والدفن ليسلا كما قاله مطرف عن ابن شهاب وابن أبي
 حازم وقد دفن الصديق وفطمة وعائشة ليلا وبقي عليه تقبيل الميت وهو جائز وقد فعله أبو
 بكر بالنبي والنبي عليه السلام بعثمان بن عفان قاله ابن حبيب (ص) وكرمه خلق شعره وقلم
 ظفروه وهو بدعة وضم معه أن فعل ولا تنكأ فروعوه يؤخذ عنهما (ش) هذا شروعه منه
 في مكروهات هذا الباب بعد أن فرغ من جائزاته والمعنى أنه يكره خلق شعر الميت كراسته
 ونحوه مما يجوز خلقه في الحياة وتقام أطناره ونحوه ولا يفعل هو قبل موته بقصد أن
 يكون على هذه الحالة ميتا وأما أن تصدر راحة نفسه فلا يكره والمسلم يكره من كراهة شيء بدعته
 ولا من بدعته كراهته جمع بينهما لأنه عليه السلام يفعل المكروه للشرع وإذا وقع وفعل

ولا يظهر ذلك والالم يكن للرياء
 محل أصلا لأن كل ما يقع فيه
 الرياء مأمور به ولو ندبا (قوله
 لأبي نعيم) بضم النون (قوله
 فيكون ذلك أعظم أجرا)
 حاصله إذا تتبع الجنازة للمكافأة
 أو غيره مما ذكر يكون
 ثوابه أعظم من ثواب من كان
 الباعث له قصد وجه الله تعالى
 وحده ولا يخفى بعده (قوله
 أو في التعمين كيوم الجمعة)
 انظره مع ما ورد عنه عليه
 الصلاة والسلام من زار أقبوه
 كل جمعة غفر له وكتب بارا
 وعن بعضهم أن الموتي يعلمون
 بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله
 ويوما بعده وعن بعضهم عشية
 الخميس ويوم الجمعة ويوم
 السبت إلى طلوع الشمس قال

القرطبي ولذلك يستحب زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها ويكره يوم السبت فيما ذكر العلماء لكن ذكر
 في البيان قد جاء أن الأرواح باقية القبور وانها تطلع برؤيتها وان أكثر اطلاعها يوم الخميس والجمعة وليله السبت (أقول) ويمكن
 الجواب عن الشارح بأنه غير بالتعمين فحاصل كلامه أن يوم الجمعة لا يتعين الزيارة فيه إلا أنه وان كان لا يتعين إلا أنه أفضل من
 غيره وفي القرطبي من حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشر
 مرة ثم وهب أجره للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات (قوله أو في الجمع) هذا هو الأول (قوله الدفن ليسلا) إلا أنه أفضل
 من إراقته يكون دفن الصديق ومن ذكره مع ليلا لا عرض وقوله ليلا لا راجع لكل من الصلاة والدفن كما أفاد بعض الشراح
 صريحا (قوله وكرمه خلق شعره) أي ونحوه وذلك لأنها كالجزء من الميت وليس جزأ حقيقة كما هو الحق وقوله وهو بدعة كراهته
 يشير إلى تأكد تلك الكراهة (قوله مما يجوز خلقه الخ) احترز بذلك عن اللحية والشارب فإنه يحرم خلقهما في حالة الحياة (قوله
 بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتا) في شرح عب وغيره وينبغي فهمه مع قياسا على مسئلة المصنف وانظر إذا لم يكن قصده
 شيئا والظاهر أنه مثل ما إذا قصد أن يكون على هذه الحالة ميتا لا طلاق المصنف (قوله جمع بينهما) أي ليفيد أنه مكروه وبدعة قال
 عجم لكن الغرض هنا بيان حكمه لا بيان بدعته (قوله لأنه يفعل المكروه) أي في حق غيره وأما بالنسبة له فليس

مكروه بل اما واجب أو مندوب (قوله لانه جزء منه) لا يخفى انه ليس بجزء حقيقة كما لا بد والرجل فلا يعطى حكمه ما فالظاهر كلام
 الثاني (قوله وينهى أن تنسكأ فروحه) أى على وجه الكراهة (قوله وبثرات) قال في ك والتبرة بفتح الباء وسكون الراء
 وفتحهم أيضا خراج صغير اه (قوله وهو مكروه) أى خروج ما فيها هذا ظاهرا لا أن المراد به الانخراج أى وإذا كان الانخراج
 مكروها يكون الانسكاء مكروها وفيه أن الانخراج نفس الانسكاء (قوله ما سال) أى بغيرك كما هو الموافق لمرام من قوله
 ويؤخذ عنوها أى ما سال منها ما هو مدفوع عنه اه وقد اعترضه بعض أشياخ عجم بأنه يقتضى أن ما سال منها إنك ليس
 حكمه كذلك مع انه كذلك أى وحينئذ فلا فرق سواء كان بك عام لا وقوله ما سهل ازالتة ما أخذ من لفظ المدفوع وخذ العفو أى
 ما سهل على الناس من أه والهم والحاصل ان المعنى ان ما سال سواء كان بك عام لا وكانت تسهل ازالتة فانه يزال وانما لم يعصر
 لان الغسل اغاية تعلق بالظاهر كالجنب وانما عسر بطنه خشية خروج شئ منها فى الاكفان وإذا أخذ عفو القروح لم يبق مادة بسرعة
 لضيق مجارى الدم بذهاب الحياة وظاهره ان أخذ العفو واجب والظاهر أنه يجرى فيه ما جرى فى إزالة النجاسة (قوله فهو
 مخالف للحنى) أى فيكون زوال دون الدرهم واجبا على القول بأن إزالة النجاسة واجبة (قوله اذا فعل ذلك استئنا) أى على ان
 قراءة سورة يس سنة عند الموت وقوله والا فلا أى وان لم يقصد أنها سنة بل قصد مجرد حصول البركة أولا قصد له فلا كراهة بل
 ربما كان مندوبا عند قصد حصول البركة (قوله لان فاعله يقصد الخ) مفاد التعليل ٤٣ أنه يكره ولو لم يكن قصده شيئا وهو كذلك

(قوله رائحة الموت) أى بحسب
 ما يتخيل والا فالمراد عرض
 لرائحة له الا أن يقال رائحة
 الكلب على ما تقدم (قوله
 لانه ليس من عمل السلف)
 أى فهو مكروه وظاهره سواء
 فعله استئنا أم لا فهو مخالف
 للقراءة عند موته وعبارة نت
 وكراهة قراءة عند موته سورة
 يس أو غيرها لانه ليس من
 عمل الناس ولان المقصود هنا
 تدبر أحوال الميت ليتعظ بها
 وهو أمر يشغل عن تدبر

أو سقط بنفسه أو خرج فى مشط بتسريح لحية أو رأسه ضم معه وجوب لانه جزء منه وقال ق
 الضم على سبيل الاستعباب لان هذه الاجزاء لا يجب مواراتها أو يضاو كان الضم واجبا
 حرمت ازالتها والمؤايف حكم بالكراهة وينهى أن تنسكأ فروحه كدما مل وبثرات لانه سبب
 لخروج ما فيها وهو مكروه ولكن يؤخذ عنوها أى يزال منها ما سال من الدم والقبح مما سهل
 ازالتة وانما كان يزال عفوها وان عفى عنه للحنى قصد الانظافة وظاهره أنه يؤخذ عنوها
 ولو كان قيحا دون درهم فهو مخالف للحنى وقد اعترض على قول بعض الشراح لانه من النظافة
 وإزالة النجاسة بأنه يفيد أن المراد بقوله ويؤخذ عنوها أنه يغسل وهو خلاف ظاهر كلامهم
 (ص) وقراءة عند موته (ش) يعنى أنه يكره أن يقرأ سورة يس أو غيرها عند المحتضر اذا فعل
 ذلك استئنا والا فلا وكذلك يكره أن يطاف فى الدار بالخور وهو المراد بقوله (كتجمير الدار)
 وأما عند خروج روحه وغسله فسبب كتجمير ثيابه وانما كره أن يطاف فى الدار بالخور لان
 فاعله يفعل بقصد زوال رائحة الموت غالبا ويفهم منه أنه لو قصد بفعله إزالة ما يكره من الرائحة
 لم يكن مكروها وأشار بقوله (وبعد وعلى قبره) الى أن القراءة ليست أيضا مشروعة بعد
 الموت ولا عند القبر لانه ليس من عمل السلف (ص) وصباح خافها وقول استغفر والها

القرآن الى ان قال وأجازها ابن حبيب لخبر اقرؤا يس على موتاكم واعمله لم يصح عندما لاك سئلنا عنه فتصهل الكراهة على فعله
 استئنا وظاهر كلام المؤايف الاطلاق اه وذكر بعضهم ان الشيخ ابن أبي جرة قال مذهب مالك كراهة القراءة على القبور
 وقال انه مكافون بالتفكير فيما قيل لهم ومالقوا ونحن مكافون بالتدبر فى القرآن قال الاسمر الى اسقاط أحد العمالين اه (أقول)
 وحيث كان المقصود تدبر أحوال الميت ليتعظ بها فتلك القراءة عند موته مكروهة مطلقا قصد به استئنا أم لا لانها منافية لما
 هو المقصود فتكون الأحوال الثلاثة التى عند الموت وعلى قبره وبعده مستوية فى الكراهة مطلقا استئنا أم لا وان ما قاله ابن
 حبيب مقابل المذهب مالك الا ان ابن رشد ذكر فى نوازل ان قرأ الرجل وجعل ثواب قراءته لميت جاز ذلك وحصل للميت أجره
 ووصل اليه نفعه ان شاء الله تعالى وفى الابن ان قرأ ابتداء بنية الميت وصل اليه ثوابه كالصدقة والدعاء وان قرأ ثم وهبه له لم يصل
 لان ثواب القراءة للقارئ لا ينتقل عنه الى غيره ونقل ابن القرات فى شرح قول المصنف فى باب الحج وتطوع وليه عنه بغير عن
 القرائى الذى يتجه أن يحصل لهم بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده ووصول القراءة
 للميت وان حصل الخلاف فيها فلا بد من اهساها فاعل الحق الوصول فان هذه الامور مغيبة عنا وليس الخلاف فى حكم شرعى انما
 هو فى أمر هل يقع كذلك وكذا التهليل الذى عادة الناس يعملونه اليوم ويقتدى بذلك على فضل الله تعالى اه أى الذى هو لاله الا
 الله سبحانه ألقاها مرة وفرة قال فى المدخل من أراد وصول ثواب القراءة بالانزع فليجعل ذلك دعاء بأن يقول اللهم صل ثواب ذلك اه

(قوله خاف الجنائز) لا يفيدهم له ولعله انما ذكره المأذون جازي بذلك (قوله أي من غير قول صحيح الخ) لا ينبغي انه
 هذا اليوم قوله سابقا بكونه من قوله برفع صوت وقول قبح وأجاب بعض الشراح اما بناء على ان ما ههنا من الرجال وما تقدم
 من النساء أو ان ما تقدم في الجاهل مع البكاء وهذه في صحيح ليس معه بكا (قوله الآن يطول ذلك) ويكون ذلك عند رافى ترك
 العبادة التي هي الحضور للدفن (قوله ولو لحاجة) وينبغي ما لم يترتب على تركها ضرر أشد من خوف الطعن (قوله من الطعن)
 أي مغلظة ذلك (قوله ان يسهل الجنائز الخ) لا يفيدهم العمل بل والذهب معها كذلك للتعليل المذكور (قوله وادخله بمسجد) ولو
 لغير صلاة خوف انفجاره أو لغيره ٤٤ نجاسة منه ولو على القول بطهارته وما ورد من انه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل

بالتصغير كما ضبطه شارح
 الموطأ ابن يونس في المسجد
 فلم يحسنه العمل (قوله بأهله
 الخ) أهل الخارج (قوله اذا
 صلى عليها أو لاجتماع) أي
 فيكره تكرارها جماعة
 واذا اذاهم هذه ثلاثة (قوله
 والاستحب اعادة الجماعة)
 أي والا بان صلى عليها اذ
 اذ اذ استحب اعادة اذاهم
 صورتان لا فذاولا اذاهم
 أربعة فالجملة تسعة وانما كره
 تكرارها لانها فرض كفاية
 فاذا قام بها البعض سقط عن
 الباقي فكانت الصلاة ثانيا
 كالنفل وهو لا يتنفل عليه
 ولان الميت اذا غسل لا يعاد
 غسله فكذلك الصلاة ابن رشد
 اعلم انه اذا صلى على الجنائز
 واحد فقط فانه يصلي عليها
 بانها في أي جماعة واختلاف
 هل ذلك على طريق الوجوب
 ما لم تمت الصلاة عليه وهو
 قول ابن رشد القائل باشتراط
 الجماعة فيها أو على طريق
 الاستحباب وهو قول الشيخ

وانصرف عنها الصلاة أو بلا اذن ان لم يطولوا (ش) يريد أنه يكره الصياح خاف الجنائز أي
 من غير قول قبح والاحرم وقول القائل استغفر والله الخ الخ الخ فعل المسافر ومما يكره أيضا
 الانصراف عن الجنائز بلا صلاة عليها لانه مؤد للطعن في الميت أو بلا اذن من أهلها بعد
 الصلاة عليها حتى تدفن لان لهم حق في حضوره ليدعوليتهم ويكثر عددهم ولان فيه ابطال
 العبادة وهي حضور دفنها الا أن يطول ذلك فينصرف قبل الاذن وأما الانصراف قبل
 الصلاة عليهم فمكروه ولو باذن أهلها ولو لحاجة لمساقيه من الطعن على الميت فقوله أو بلا اذن
 أي بعد الصلاة وقوله ان لم يطولوا راجع للثاني فقط وأما الاول فيكره لهم الانصراف قبل
 حصوله ولو طولوا (ص) وحملوا بلا وضوء (ش) يعني أنه يكره لمن على غير وضوء أن يعمل
 الجنائز لانه يصرف اذا بلغت المصلى لانه مؤد لا انصراف عنها بلا صلاة لانه ليس من عمل الناس
 وحمل الكراهية ما لم يعلم أن موضع الجنائز ما يتوضأ به والالم يكره له حملها بلا وضوء (ص)
 وادخله بمسجد والصلاة عليه فيه (ش) يعني أنه يكره ادخال الجنائز المسجد أو الصلاة عليه
 فيه ولو كان الميت خارج المسجد الا أن يضيق خارجه بأهله فلا بأس أن يصلي عليها من بالمسجد
 بصلاة الامام فقوله فيه ظرف لغو متعلق بالصلاة أي ولو كان الميت خارجه لانه وسيلة
 لادخاله المسجد لا حال من الهاء في عليه (ص) وتكرارها (ش) يريد أن اعادة الصلاة على
 الميت مكروهة اذ صلى عليه أو لاجتماع والاستحب اعادة الجماعة فيها
 مستحبة يستحب تداركها ما لم تمت بالدفن كما قاله ابن رشد (ص) وتغسل جنب (ش) هو من
 باب اضافة المصير الى الفاعل أي يكره لمن يكون جنبا أن يغسل ميتا لانه يملك طهره ولذا
 لا يكره تغسيل الحائض لانها لا تملك طهرها كما يأتي (ص) كسقط وتغنيطه وتسميته وصلاة
 عليه ودفنه بداروا ليس عيبا بخلاف الكبير (ش) هذا مصدر مضاف الى مفعوله وهو تشبيهه في
 الكراهية والمعنى أنه يكره أن يغسل السقط والمراد به من لم يستحل صار خا عمو من أن يكون
 ولد قبل تمام الحمل أو بعده أو يحنط أو يسمى أو يدفن في الدار لانه لا يؤمن عليه أن يفتش
 مع انتقال الاملاك لكن ليس بعيب اذا وجد قبره في الدار المبيعة لانه ليس له حرمة الموتى
 وأما دفن الكبير والمراد به من استحل صار خا فلا يكره ووجود قبره في الدار المبيعة عيب يوجب
 للشترى الرد واعتراض بأنه يسير وهو لا يوجب الرد وأجيب بأن ذلك العيب لما لم يكن ازالته
 صار ضرورة كثيرة (ص) لا حائض (ش) بالجر عطف على جنب أي لا يكره أن يغسل الميت

القائل باستحباب الجماعة في اذاهم اذا علمت ذلك فقوله شارح كما قاله ابن رشد المناسب أن يقول كما قاله الشيخ فتدبر لعدم
 (قوله ولذا لا يكره تغسيل الحائض الخ) وانظر هذا مع ما تقدم من قوله وتجنب حائض وجنب له وقد يقال هذا ما ههنا ان تغسيل
 الحائض غير مكروه وهذه لا ينافي أنه خلاف الاولى فيوافق ما تقدم الا انه يقال ان ماتته في حالة الترح فلا يرد ما ذكر (قوله
 يغسل السقط) أي التغسيل الشرعي فلا ينافي ما سبق من أن السقط يغسل دمه ويلقى في خرقه ويؤري ثم ان في سجين السقط
 ثلاث لغات مشهورات ذكره في له

(قوله كانت كالجنب) وينبغي تقييد الكراهة بعدم خشية تغير الميت فان خشى بشاغلها بانفسها ما قبله قبل حيث لم يوجد غيرها
(قوله أو مظهر كبيرة) وكذا اذا اشتبهت بمظهرها (قوله تردد لابي عمران واللتخمي) قال التخمي يقول بعدم الصلاة وهو
الظاهر وأبو عمران يقول بها ومن مشمولات التردد ما اذا مات بالحس للقتل المذكور ٥٠ خلافا لمب فقد جعله محلي نظر

تأمل (قوله بحرير) أي ونحو
ولو ببعض الألفان (قوله
ونجس) ولم يحرم لانه آيل
للنجاسة وبعدم الحرير على
النجس عند اجتماعهما (قوله
لا تقطاع التشكيف عنه)
بالموت هذا التعليل لا يظهر
لان الحرير ممنوط بالحي
لا يلبس اذا الكراهة في حق
من كفته وهو مكلف (قوله
وقرنه بكاف التشبيه الخ) فيه
ان كاف التشبيه لا تدخل شيئا
ويجاء بأنه يشمل المحذوف
والنقد برؤي كأي خضر (قوله
حسنات المبالغة) حاصله أنه
اعتراض بأن المبالغة لا تحسن
لان المعنى هذا اذا كان الاجتماع
للبكاء جهرا بل ولو سرا مع الله
خلاف ما يدل عليه خبر عن
الله الصالحية وهي الرفعة
لصوتهم بالبكاء هذا ما أفاده
الشيخ سالم وحاصل الجواب
أن عدم الحس حيث علفت
الكراهة بالاجتماع كما هو
ظاهر المصنف وأما اذا علفت
بالارادة فحسن (وأقول) فيه
شيء لانه ولو جعلت الكراهة
متعلقة بالارادة الاعتراض
يتوجه لان ارادة الشيء
تعطى حكم ذلك الشيء فاذن
لا فرق بين أن تكون المبالغة

لعدم قدرتها على رفع مانعها رلذ الوانقطع عنها كانت كالجنب (ص) وصلاة فاضل على بدعي
أو مظهر كبيرة (ش) صلاة بالرفع عطف على المكرهات أي وكراهة صلاة فاضل من امام أو غيره
كالم وصالح على بدعي كحروزي ونحوه أو مظهر كبيرة من زنا ونحوه ردعا ان هو عندا بتسمي مالم
ينقص ضيعتهم (ص) والا امام على من حده القتل بقود أو حد (ش) يريد أنه يكره للإمام أن يصلي
على من حده القتل كل ان في الحصن والمحارب وتارك الصلاة أو بقود كقتل مكافئ واحترز عن
ليس حده القتل كالقذف والزاني البكر ونحوها اذا مات أحد منهم بسبب الحسد فان الامام
يصلي عليه قوله في المدونة ولا يفهم للإمام وكذا أهل الفضل وهذا انهم حتى كراهة وعلمت
بالردع والزجر لأمثاله وانما خص المؤلف الامام بالذكر ليعود الضمير عليه من قوله (وان تولاه
الناس دونه) أي وان تولي القتل الناس دون الامام أي دون اذنه لانه نص في المدونة على أن
المحارب اذا قتل الناس دون الامام أنه لا يصلي عليه أي الامام (ص) وان مات قبله فتردد (ش)
يعني ان من وجب عليه القتل فقات قبل اقامة الحد أو القصاص عليه فهل للإمام ان يصلي عليه
أو لا يس له ولا لأهل الفضل الصلاة عليه ردعا لغيره تردد لابي عمران والتخمي (ص) وتسكين
بحرير ونجس وكأي خضر ومعه فramerمكن غيره (ش) يعني أنه يكره التشكين بما ذكر حيث امكن
غيره والا فلا كراهة وكراهة الحرير ولو محض للرجل لا تقطاع التشكيف عنه وانما لم يخ لراة
الظهور قصد الفخر والفاخرة وانما قرن الاخضر بكاف التشبيه ليعلم ما عدا الابيض من
الالوان ويستثنى من العموم ما تقدم النص على جوازها وهو المزعفر والمورس لانه من ناحية
الطيب بخلاف المعصوف من ناحية الزينة وقوله امكن غيره راجع للجميع أي أممكن غير
ما ذكر (ص) وزيادة رجل على خمس (ش) يعني أنه يكره للرجل الزيادة على خمسة أثواب وهي
العمامة والمنزل والقميص وياف في ثوبين وصرح بالكراهة في الطراز وبمذايسة قول ابن
غازي لم أر من صرح بكراهته وكذلك يكره الزيادة على السبع للمرأة لان سبعة اقل في الطراز
والمرأة كل رجل (ص) واجتماع نساء لبكاء وان سرا (ش) يعني أن ارادة الاجتماع للبكاء مكروهة
للنساء وان سرا وبالف على ذلك ان لا يتوجهم جواز ارادة ما ذكر بقيده السرو حيث علفت
الكراهة بالارادة حسنات المبالغة وفهم منه انهم لو اردن الاجتماع للبكاء فعرض لهم
ما يوجب فلا كراهة وهو كذلك والبكاء محدودا العويل والصراخ ومقصود ارسال الدموع
من غير صوت فان قيل اذا كان البكاء مقصودا بالصراخ كان قوله وان سرا غير مفيد قلت فانه
التمويه لدفع أن يراد به الصراخ مجازا (ص) وتكبير نعش وقرشه بحرير وتباعه بنار وفداء به
بمسجد أو بابة لا يتحقق بصوت خفي (ش) يعني أنه يكره اعظام النعش بما فوق الحاجة وكذلك
يكره فرش النعش بحرير ومفهوم فرش ان المستر لا يكره قال ابن حبيب ولا بأس أن يستتر
السكن بثوب ساج ونحوه وينزع عند الحاجة وكذلك يكره اتباع الميت بنار للتفاؤل ولانه من

في اجتماع أو ارادته فالمناسب جعلها الهال (قوله فان قيل) هذا الاياتي الا اذا جعلت الواو للتحال لا للمبالغة كما هو ساقه ولا ينبغي
أنهم اذا جعلت للمبالغة يكون قوله وبكاء القصر يستعمل في مطلق البكاء من استعمال المقيد في المطلق (قوله بما فوق الحاجة)
أي بحيث يكون مظنة المبالغة أو عظم المصيبة فان كانت زيادة ليست كذلك فلا كراهة (قوله وكذا يكره فرش النعش بحرير)
ولو لراة (قوله ان المستر لا يكره) أي الا أن يكون أجرا ملونا والا كراهة ولو لراة قال ابن حبيب (قوله بثوب ساج) الاضافة لليمان
أو بدل والساج قال في المختار الساج طيسان أن خضر والظاهر ان المراد هنا مطلق طيسان سراج أو أجرا أو خضر أو نحو ذلك

وظاهره ولو حريرا فهو محترق زفرش (قوله فكبراهة ثانية للسرف) فيه نظير بل كراهة واحدة قورره شيخنا ويدل عليه شارح
 عبارة الموطأ (قوله فذلك جثرا باجتماع) أي الاستكثار من الصلاة عليه بل هذه التعديل يقتضي ندبا لأن وسيلة المطالب مطاوعة
 (قوله هذا) أي الموت أو الحالة لقائمه بسدا وهي الموت (قوله ما وعدنا الله ورسوله) جعله وعدا لأنه خير باعتبار ما يترتب من نعم
 لاخرة (قوله وصدق الله ورسوله) أي في وعده لأنه قد تحقق (قوله أيانا) أي تدبيرا بوعده بالموت أو عياها وعم وقوله وتسليما
 أي وانقياداً لحكمكم بالموت أولاً حكمكم بالرضا ولا تنكدر بشئ منها (قوله من يوم قالها إلى يوم القيامة)
 أي يكتب له كل يوم عشر حسنة من يوم قالها إلى يوم القيامة أو أن الحكاية الآن وكل يوم من الأيام إلا نسيه ظرف لا إعطاء
 لا للكتب وقوله إلى يوم القيامة ٤٦ يجوز أن يكون للتحديد ويجوز أن يكون كناية عن عدم الانقطاع ولو في يوم القيامة (قوله

صادق به وثلاث الخ) قال
 ابن رشد كان القيام مأثورا
 بقي الموضع الثلاثة ثم نسخ
 (قوله وأما القيام علمي حتى
 تدفن) أي يكون قياماً علمياً
 ما ينزل باليتم من وضع بقبر
 وسيدلين وهذا فيه اعتناء
 باليتم ولذا قال على القول
 المذكور وقوله قليل خبر
 مقدم أي شيء قليل ينزل
 لا ينزل أخيراً وقوله قيامنا
 مبتدأ مؤخر (قوله ويجب
 به) قال في المصباح وأعجب
 زيد بنفسه بالبناء للفعول إذا
 ترفع وتكبر اه فعلى هذا
 يفسر بالبناء للفعول بمعنى
 البناء لأفعل أي يتكبر به
 وأما إذا كان يعجبه ولا يحب به
 فيكره ويلزم من كونه يعجب
 أن يكون يحبسه (قوله ولا
 يحب به) أي ولا يتأذى منه
 (قوله ويستحب للعالم الخ)

فعل النصاري وإن كان فيما طيب بذكر اهة ثانية للسرف وكذلك يكره أن ينادى باليتم في المسجد
 أو على بابيه وأما الإعلام به من غير نداء فذلك جائز بإجماع وهذا معنى قوله لا يكحل بقصوت خفي
 وحلق بكمبر الحاء ففتح اللام جمع حلقة بفتح فسكون وقيل الجمع بفتحين وقيل بفتحين فيها
 وعلى هذا فهو من أسماء الأجناس المنفرقة بين من ردها وجهها بالبناء (قوله فائدة) من رأى جنازة
 فكبر ثلاثاً وقال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا علماً وتسليماً كتب
 الله عشر حسنة من يوم قالها إلى يوم القيامة (ص) وقيام لها (ش) أي يكره قيام الجنازة
 وهذا صادق بثلاث صور أحدها أنه يكره للجاس قربه جنازة أن يقوم لها الثانية أنه يكره
 يتبعها أن يستمر قائماً حتى توضع الثالثة أنه يكره أن يسبقه للقبرة أن يقوم إذا رآها حتى توضع
 وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به والقول بنسخه غير صحيح وفعله على رضى الله عنه وقال
 قليل لا حيناً قياماً على قبره وأما القيام للحى فقد أطلال القراني فيه في فروقه وحاصله أنه يحرم
 لمن يعجبه ويحب به ويكره لمن لا يحبسه ويتأذى منه ويجوز أن لا يحبسه ولا يعجب به ويستحب
 للعالم والصبر والوالدين وإن نزل به هم فيعزى أو سرور فيهن ولا تقدم من السفر وهذا كله مالم
 يترتب على تركه فتنة أو لا فيجب (ص) وتطمين قبر أو تبييضه (ش) أي وكره تطمين قبر بان
 يلبس بالطين وكذا تبييضه بالجير وهو معنى التخصيص (ص) وبناء عليه أو تحويره أو أن يوهى به
 حرم وجاز للقبير كجبر أو خشبة بالانتش (ش) يعني أنه يكره البناء على القبور نفسها والتحوير
 لموضعها بالبناء حولها وهذا إذا عرفت هذه الأمور عن قصد المباهاة ولم يبلغ إلى حد يأوى إليه
 أهل الفساد فإن قصد عذاب ذكر من التطمين فإبعده المباهاة أو رفع إلى ما يأوى إليه أهل
 الفساد حرم ولا تنفذ الوصية به قاله ابن عبد الحكم فحين أوصى أن يبنى على قبره بيت ابن بشير
 وظاهر هذا التحريم والألو كان مكرهاً لانتفاء الوصية أي كانت نفذ وصيته بضرب خباء على قبره
 وضربه على قبر المرأة أجوز منه على قبر الرجل لما يستتر منها عند أقبارها وقد ضرب به عمر على قبر
 زينب بنت جحش وأما ضرب به على قبر الرجل فأجيز وكره خوف الرأى والسمة فإن قصد البناء

والتحوير

أي عند الظلوع عن المانع الموجب للنهي عن القيام

(قوله وإن نزل به هم الخ) أي كأن قدم عليك من قام به لهم أو السرور فيندب أن تقوم له لتعز به أو تمنيه وتثل مآلث عن
 قيام المرأة لوجهها فقال لا تنفعه قيل هي من أقوم الناس طريقة في أهله قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه اه (قوله مالم
 يترتب على تركه الخ) أي بأن غاب على ظنه حوله فتنة أن لم يقر له ولو كان المقوم له يحب به (قوله أجوز منه) لا يخفى أن تلك
 الأجوزية ترجع للندبة ويدل عليه التعليل المذكور (قوله زينب بنت جحش) أم المؤمنين التي زوجها الله رسوله صلى الله عليه
 وسلم بقوله تعالى فلما نفي زيد منها وطرا الخ (قوله فأجيز وكره) ولذلك كتب بعض شيوخنا قال فرع في ضرب الخباء والقبعة على
 القبر قولاً لا فيعمل بالوصية بذلك بخلاف الوصية بالصوم والصلاة اه زاد في ذلك على ما ذكره هنا فقال وعن كرهه أبو هريرة وأبو
 سعيد وابن المسيب وضربه محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس وقام عليه ثلاثة أيام ابن حبيب لا بأس بالبقاء عليه اليوم واليومين
 وبيان فيه إذا خيف من نبش أو غيره ابن عتاب وتنفذ الوصية كوصية القراءة على القبور وأجازه الخ اه

EV

والتحيز للتمييز جاز وظاهره سواء كانت الأرض ملكاً أو مباحة أو مسجلة لأحد وهو الذي يفهم من كلام اللغوي وغيره وكما جاز البناء والتحيز للتمييز وأولى التطمين والتبويض يجوز وضع حجر أو خشبة أو عود على القبر ليعرف به إذا لم ينقش في ذلك اسم أو تاريخ موت والا كرهه فقوله وجاز أي البناء ويحتمل التحيز وأفراد الضمير لأن الطغيباً وغيرهما من التطمين والتبويض أخرى وقوله كبحر الخ تشبيهه في الجوارز ومفهومه بلانقش الكراهة وظاهره ولو قرأنا وينبغي الحرمة لأنه يؤدي إلى إهنته وإلحاقه على غسل الميت والصلاة عليه وكان امتلازمين كما ذكر وكانا ملابسين لكل مسلم حاضر فقد علمه استقرار حياة غيره ميمد ولا فقد أكثره شرع في الكلام على أضداد تلك الأوصاف استغناءً بذكر أضدادها عن بيان أحد المتلازمين وهو الغسل عن نفي الآخر وهو الصلاة وأطلق النفي من غير بيان لعين الحكم فقال (ص) ولا يغسل شهيد مترك فقط (ش) يعني أن شهيد المترك بسبب الكفار سواء قاتل لأعلاء كلمة الله أو للفتنة لا يغسل ولا يصلى عليه قال بعض ينبغي تحريمه ولم أقف عليه وسواء غزا المسلمون العدو أو غزاهم وسواء المقتول في بلدنا أو في بلدنا أو بينهما وإليه أشار بقوله (ولو يبلد الإسلام) على المشهور ومقابله يغسل ويصلى عليه لأن درجته انتطبت عن درجة الشهيد الذي دخل البلاد العدو وسواء قاتل العدو أو لم يقاتل بأن كان غافلاً أو ناعساً أو قتله مسلم يظنه كافراً أو دأسته أنجيل أو رجع سيفه عليه أو سقط عن دابته أو حمل على العدو وقد ردى في بئر أو سقط من شاهق وإليه أشار بقوله (أو لم يقاتل) وهو قول ابن وهب ونص المدونة وأشار بقوله (وان أجنب) إلى ما في النوادر عن أشهب من أن الشهيد إذا قتل في المعترك وهو جنب فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه وقال ابن الماجشون وقال سحنون يغسل ويصلى عليه والأول هو الأقرب وإليه أشار بقوله (على الأحسن) ولأن غسل الجنابة عبادة متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة وقد ارتفعت بالموت (ص) لا أن رفع حيا (ش) يعني أن من رفع حيا من المترك ثم مات في أهله أو في أيدي الرجال فإنه يغسل ويصلى عليه ولو كان حين الرفع منفرداً بالمقاتل

قول ابن وهب وأصبغ ويصحون وسواء كانوا رجالاً أو نساءً أو صبياناً (قوله ولم أتف عليه) بعض الشراح جزم بالتصريح (قوله وهو قول ابن وهب ونص المدونة) مقابلها ما لابن القاسم من أنه يغفل ويصلي عليه ثم إن ظاهر الشارح أن الخلاف جار في كل الصور المذكورة وليس بظاهر وبعد كتب هذا رأيت الخطيب أفاد أن الخلاف فيما إذا قتل العدو المسلمين في منازل المسلمين من غير عرث ولا مقاتلة وكلام بهرام يفيده صريحا أن الخلاف فيما إذا قتل العدو شخصاً ناعاً (قوله وإليه أشأ بقوله على الإحسان) ظاهره وجوع قوله على الإحسان للأخيرة التي هي قوله وإن أجنب والذي يفيد كلام ابن ناجي أن قوله على الإحسان راجع لقوله ولو يلبد الإسلام وما بعدها وأعلم أن ظاهر كلام سنده أن الحائض كالجنب وأما ما عليه من نجاسة وروث فيزال بخلاف دمه خاصة لأنه شهيد على خصمه وينزع ما عليه من جلود الميتة والخنزير أجماعاً (قوله) إنما يسل على الشهيد لأنه مفعول له أولئك وأعرض بالأنبياء فانهم كذلك وقد غسلوا وصلى عليهم وأجيب بأن المزية لا تقتضي الأفضلية اه وقال في ذلك وجد عندى مانعه فرع نقل الشيخ نور الدين الزياي أن السؤال عام في كل مكاف ولو شهيد الأشهاد الجرب ويحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد ونحوه على عدم الفتنة في القبر خلافاً لسيوطي

(قوله ولو أنفذت مقاتله) المذهب ان منعه ذالمقاتل لا يغسل رقع مغمور أم لا وكذا غير منعه ذها وهو مغمور اه (قوله الذي لم يأكل ولم يشرب) أي الاما كان من غمرة الموت ولم يأكل ولم يشرب فليس قوله الذي لم يأكل الخ تنبيهه فانه لا يصح تأمل (قوله يعني ان الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه) أي ثيابه المباحة وغير المباحة يجري على قوله وتكفين بجعرير (قوله ولا يزید عاها) أي تمنع الزيادة وهه ذ أحد قواين أشارهما الشيخ سالم بقوله وهه تل تمنع الزيادة ولا بأس بها قولان حكاهما صاحب الطراز قال والاول أحق بالاتباع اه كلام الشيخ سالم واقصرت ارجحنا على ما اقتصر عليه بنسبته انه الراجح (قوله كانه يكفن اذا وجد عربا) ولذلك قال في ك ولو عراه المدو وجب ستره ٤٨ بثوب ولا يجري فيه الخلاف المتقدم في السكن (قوله الماء للصاحبة) أي دفن بثيابه

بمحمو به يخفف ومن جهه له كتبت بدلا من ثيابه بدعايه ان دفن به واجب ويخفف ومما معه مستحب أي دفن وجوب بثيابه والباق في ثيابه بمعنى في وظاهر كلامهم ان المعتبر ان يستر جميع جسده فلا يجري فيه قوله وهه الوجب الخ (قوله الشاشية) أي الطربوش (قوله وليست هي البيضاء) أي التي هي الخود لانها سلاح (قوله وخاتم) ولا بد في الخاتم من كونه على الوجه الذري والاذنوع ومفهومه ان الذهب لا يدفن معه ولا غيره أي كالتعاس والرصاص كافي شرح شب (قوله ولادون الجبل) قال في ك والنهي على سبيل الكراهة اه ولا يصح عطفه على شهيد لان دون لا تنصرف فيجعل المخطوف الموصول المحذوف أي ولا مادون الجبل لكن رأيت في بعض مقدمات ابن هشام انها

واليه أشار بقوله (ولو أنفذت مقاتله) وقوله (الا المغمور) الذي لم يأكل ولم يشرب الى ان مات فله حكم الشهيد وسواء أنفذت مقاتله أم لا مستثنى من قوله لان رفع حيا (ص) ودفن بثيابه ان ستره والا يزيد (ش) يعني ان الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه التي مات فيها ولو بنفسه وتكفينه بغيرها ولا يزید عاها شيئا ان سترت جميع جسده والا يزید عاها ما يستره كانه يكفن اذا وجد عربا (ص) يخفف وقلنسوة ومنطقة قل غموا خاتم قل فسه لادرع وسلاح (ش) الباء للصاحبة متعلقة بدفن أي دفن بثيابه محموب بخفف وقلنسوة وهي التي تقول لها العامة الشاشية وليست هي البيضاء كما ترجمه بعضهم فقد ذكر في الجواهر انها تنزع ومنطقة قل غموا وان تكون مباحة وخاتم قل غموا فسه وهه القلة في هذا وفي عن المنطقة بالنسبة للسالك في نفسه أو بالنسبة للسالك والاول هو الموافق لما نقله أبو الحسن عن العتبية ولا يجوز دفن الذرع وهو اسم لما يتقي به والسلاح وهو اسم لما يضرب به (ص) ولادون الجبل (ش) أي ان الانسان اذا وجد منه دون الجبل من الجسد فانه لا يغسل ولا يصلى عليه والجسد ما عدا الرأس فاذا وجد نصف جسده ورأسه لم يغسل ولم يصل عليه وهه ذاموافق انظار المدونة والرسالة وليس مراده جل الذات لانه يقتضى غسل ما ذكر وكلام المؤلف يقتضى انه يصلى على ما فوق نصف الجسد ودون ثلثيه وان كان نص ابن القاسم على ما نقله شارح الرسالة ابن عمر فيد انه اغاصلى على ثأى الجسد أو أكثر ولا يصلى على ما نقص عن ثأى الجسد وزاد على نصفه ولو كان معه الرأس واغاصلى على ثلثيه ولم يصل على ما دون ذلك لان الصلاة لا تجوز على غائب عند مالك وأصحابه واستخفوا اذا غاب البسر منه الثلث فدون الصلاة عليه أي لانه تتبع ثلثيه أو أكثر وفي تعليل تب تقرر يعلم بالتأمل (ص) ولا يحكم بكفره وان صغيرا ارشد (ش) يعني ان المحكوم بكفره من زنديق وساحر وساب لم يذب ومرد ولو صغير لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه ولا يتبع سابعه أو مالكة في الاسلام واليه أشار بقوله (أو نوى به سابعه) أو مالكة (الاسلام) الا ان يسلم قال فيها ومن اشترى صغيرا من العدو أو وقع في سهمه فأت صغيرا يصلى عليه وان نوى به مشتريه الاسلام الا ان يجب الى الاسلام بأمر يعرف انتهى وما كان حكم المخرج بالا أو احدي اخواتها وان كان من باب المفهوم على الاصح لكنه لقوته ينزل منزلة المنطوق حتى قيل انه منطوق شبه بمفهوم قوله (الا ان يسلم) أي فان أسلم الصغير اميز اعتبر اسلامه وحكم له بحكمه

تتمر في قليل قاله ق (قوله وفي تعليل تب نظرت) عبارة تب ولادون الجبل من ميت غيره ولو رأوا نصفه من فلا يغسل ولا يصلى عليه على المشهور لا احتمال أن يكون غسل كله وصلى عليه أولا احتمال كون صاحب ذلك المصنف حيا فصلى على حتى اه وجه النظر ان التعليل الثاني يقتضى انه لو وجد الرأس وحده أو مع نصف الجسد انه يصلى عليه وليس كذلك لا يقال كيف يترك واجب وهو الصلاة عليه خوفا ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب اذهي مكروهه لانه يقول ما هنا مشهور مبنى على ضعف وهو القول بسنيتها (قوله وتب) أي لان رده معتبرة من تلك الخبيثة لا من حيث قتله لعدم قتله قبل البلوغ كما في اسلام المميز فانه معتبر من حيث نذب الصلاة له ووجب الزكاة في ماله وتغسله اذا مات (قوله لم يذب) راجع لكل ما ذكر من الزنديق وما بعده (قوله من العدو) أي اشتراه من العدو (قوله أي فان أسلم الصغير الخ) هذا هو مفهوم الا ان يسلم وكان المصنف يقول ولا يحكم بكفره الخ عند عدم الاسلام أي وما عند الاسلام الخ

(قوله اذ لو بقي في دار الحرب الخ) قال في ك بعد هذا وعلى هذا اذا سلم اولاد الهودي والنصراني حكم باسلامهم في بيوت آبائهم (قوله وانظر الجواب) أي بان هذا في الكتاب ولو غير غير وما يأتي في باب الردة من انه يحكم باسلامه تبع الا سلام ساقيه فهو في المجوسي غير أم لا معه أم لا وذلك لان الكتاب لا يجبره ساقيه على الاسلام كما هو رواية ابن القاسم عن مالك وأخذ به وظاهر رواية ابن نافع عن مالك في كتاب النجاسة الى أرض الحرب من المدونة انه يجبر عليه فلذا فرغ المصنف على الاول انه ان مات قبل النطق بغسل وأما على الثاني فلا يغسل كذلك ان مات قبل الجبر واعلم ان المجوسي يجبر على الاسلام كبيراً كان أو صغيراً والكتابي الحربي لا يجبر مطلقاً (قوله والنقطة عليهم من بيت المال) أما تكفين المسلم من بيت المال فظاهر وأما الكافر فلا وأما هون من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب أي فلا يتم الواجب الذي هو غسل المسلم الا بغسل الكافر فيصير غسل الكافر من بيت المال (قوله جبر له ما كفن به الاخر من بيت المال) هذا ظاهر اذا ثبت المال للمسلمين فهل تؤخذ حصة الذي من علماء أهل الذمة لانه لا حقه في بيت المال أي مال المسلمين ٤٩ (قوله لم يستهل) أي لم يصح عند ولاذته وهو وصف كاشف موضع لان السقط هو الذي لم يستهل والا لم يكن سقطاً وحينئذ فقوله لم صار خالاً مؤكدة (قوله ولو تحرك) أي حركة قوية لانها تحصل الخلاف وأما الحركة الضعيفة فلا تستبرأ اتفاقاً

(قوله أو عطس) من باب ضرب وعلم (قوله الا أن تحقق الحياة) أي الا أن يأتي من تحركه أو عطاسه أو بوله أو رصاعه أو طول مدته ما يدل على تحقق الحياة قاله الثاني وقال أيضاً لو قال المصنف الا أن تستقر الحياة لكان أولى لانها المعبرة لا المستقرة (قوله يكون من الريح) أي من الهواء الخارج لا ريح منعقدة في البطن (قوله استرخاء الموائس) جمع ماسكة أي التي تمسك البول تمنعه

من الغسل وغيره (كان أسلم ونفر من أبويه) ايئنا لكان لا مفهوم لقوله ونفر من أبويه اذ لو بقي في دار الحرب فاسلم كذلك وانظر الجواب عن معارضة ما هنا في باب الردة من انه يصح باسلام الصغير لا سلام ساقيه في شرحنا الكبير (ص) وان اختلطوا وغسلوا وكفوا أو ميزوا المسلم بالنية في الصلاة (ش) يعني اذا مات مسلمون وكفار واختلطوا ولم يتميز المسلمون من الكفار بان ما توفي وباء أو غرقوا مثلاً فإنه يصلي عليهم بهمة ما يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين والنقطة عليهم من بيت المال من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب لكن يجزئ المسلم بالنية في الصلاة والدعاء ولو وجد منهم مال لا يغسل مالهم أنفق عليهم منه ووقف باقيه فان استحققة ورثة أحدهم جبر له ما كفن به الاخر من بيت المال وان ادعاه ورثته ما ولا بينة حلفاً وقسم بينهما (ص) ولا سقط لم يستهل ولو تحرك أو عطس أو بال أو رضع الا أن تحقق الحياة (ش) هذا معطوف على قوله ولا يغسل شهيداً أي ولا يغسل سقط ولا يصلي عليه أي يكره ذلك كما قدمه المؤلف وانما أعادها هنا ليرتب عليها باقي أحكام المنفوس وهو ان تحركه وعطاسه وبوله أو غولان حركته كحركته في البطن لا يحكم له فيها بحياة وقد يتحرك المقتول والعطاس يكون من الريح والبول من استرخاء الموائس وأما الرضاع فاليسير منه لغو والكثير معتبر وهو ما تنقله أهل المعرفة لانه لا يقع مثله الا بين فيه حياة مستقرة (ص) وغسل دمه ولف بحرقه وورى (ش) أي وحيث عذمت علامات الحياة فيه غسل دمه عنه استحباباً ولف بخرقه وورى وجوباً وفيها (ص) ولا يصلي على قبر (ش) أي لا يصلي على قبر من صلى عليه أي يحرم فان لم يكن صلى عليه أخرج لما لم يغت بان فرغ من دفنه فيصلي على قبره واليه أشار بقوله (الا أن يدفن بغيرها) فيصلي على قبره وجوباً ما لم يطل حتى يذهب الميت بقضاء أو غيره ككل السبع الميت (ص) ولا غائب (ش) يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب من غريب

٧ خشي في من الخروج بذهب القوة التي جعلها الله فيها (قوله غسل دمه) استحباباً وبعضهم قال غسل دمه وجوباً واستظهره عجم والظاهر انه مستحب (قوله أي يحرم الخ) عبارة ك بعد هذا اوجد عندى ما نصه ولا يصلي على سبيل الكراهة لانه من باب تكرار الصلاة وظاهر كلام ابن عرفة يقتضي المنع على قبر صلى على صاحبه أولاً بجساعة الا أن يدفن بغير صلاة فيصلي عليه وجوباً ما لم يفت والظاهر ما قاله في ك من الكراهة وانه من قبيل التكرار وكون التكرار قبل الدفن مكروه وبعده حرام في غاية الهمد ثم انه قد تقدم ان محل كراهة التكرار اذا صلى عليه أولاً بجساعة لا فذا والا فيستحب فيمكن أن يقال هنا والصلاة على القبر مكروهة اذا صلى عليه أولاً فذا والا بان كان بجساعة فيحرم كما هو مفاد ابن عرفة ويختلف حكم التكرار قبل الدفن وبعده وفيه بهمة (قوله ما لم يغت بان فرغ من دفنه) الموافق للتحقيق المتقدم أن يقول ما لم يغت بان خيف التغير (قوله حتى يذهب الميت بقضاء أو غيره) زاد في ك وهل يكفي الظن بذلك أم لا بد من العلم به اهـ (قوله يعني انه يكره الصلاة على شخص غائب) قال في ك وما ذكرناه من ان النهي للكراهة هو مقتضى كلام ز لكن تقدم عن (ه) في شرحه اعتراضه بان

ابن رشد قال لا تجوز الصلاة على الغائب عند مالك وأصحابه اه وفي شرح شب ولا يصلي على نائب على سبيل المنع الى أن قال
والعمدة الصريح بخلافه ولعمري عياض الكراهة (قوله البخاري) بفتح النون على المشهور وقبل يكسر هاء وخند الحيم واخطأ من
شددها وتشديد آخرها هو لقب لكل من ذلك الخليفة واعداءه أسلم الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجر اليه (قوله)
وذلك ان الارض رفته له أي رعت جزارته حتى تاهدها بكافة البيت المقدس حين سأل قرين عن صفته فكون صلاة
كذلك الصلاة امام على ميت رآه ولم يرده المأمون ولا خلاف في جوازها كذا قال شرح الموطأ وفيه انه لا بد ان تكون الصلاة على
غائب (قوله ونعاه الخ) أي أنهم هم برته (قوله ولا يصلي أحد على النبي بعد ان وري) ذكر الواقدي لما كفن صلى الله عليه وسلم
وضع على سريره وودخل أبو بكر وعمر وسعد بن أبي وقاص في البيت فقاموا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وبركاته وسلم المأخر وثقوا انصارا كما سألهم صفوة اصنفوا الايدؤهم أحدور يخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرمال ثم النساء
ثم الصبيان وقد قل انهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثل يوم الثلاثاء وتقبل مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وصلاتهم
عليه فرادى ليؤمهم أحد رجح ٥٠ عليه واختلف فيه فتيل تميدوقيل لي مباشر كل واحد من الصلاة عليه منه اليه

واكمل سبع وصيت في محل أو بلد وصلاته عليه الصلاة والسلام على البخاري من خصوصياته
وذلك ان الارض رفته له وعلم يوم موته ونعاه لأصحابه يوم موته وخرج بهم فأمهم في الصلاة
عليه قبل أن يوارى ولم يفعل ذلك بعده أحد ولا صلى أحد على النبي عليه السلام بعد ان وري
وفي الصلاة عليه أعظم رغبة فدل ذلك على الخصوص (ص) ولا تكرر (ش) يعني انه يكره
تكرار الصلاة على الميت وهل هذا مكرر مع قوله وتكرارها وهذا فيمن لم يقبر وذلك فيمن قبر
أو هذا من التكرار وهو كون المصلي ثانيا على المصلي أولا وذلك من التكرار وهو كونه غيره
(ص) والاولى بالصلاة وصي (ش) أي واللاحق بالصلاة اماما على الميت من وليه وصي أو صاه
بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو أعلم بمن يشفع له هناك الا أن يعلم ان وصيته موجبا
عداوة بين الميت وبين لولي فلا تجوز وصيته والولي أولى واليه أشار بقوله (رجي خيره) وهذه
الجملة صفة لوصي وتعلق الحكم بالوصف يشعر بالعلية فكأنه قال أو صاه لرجاء خيره فيفيد انه
لأو أو صاه لعدم عداوة بينه وبين الولي لا يكون الحكم كذلك فيقدم الولي ان رجى خيره والا قدم
لوصي ولو قال موصي كان أحسن (ص) ثم الخليفة لافره الامع الخطبة (ش) أي ثم ان لم يكن
أوصى الى أحد فالولي واللاحق الخليفة من الولي وأما نائبه على الحكم من اماره حكم أو جند
أو قضاء أو شرطة وهو المار ادبالشرع اذا حضر مع الولي فانه لا يقدم على الولي اللهم الا أن يكون
ولا دسياه من ذلك مع الخطبة للجمعة وصلاته فيكون كالخليفة (ص) ثم أقرب العصبه (ش)
أي ثم ان لم يكن خليفة ولا فرعه المذكور فالاولى بالصلاة أقرب العصبه من ابن وابنه وان
سفل وأب وأخ وابنه وان سفل وجد وعم وابنه وان سفل كولاية النكاح وميراث الولاء

ولتكرر صلاة المسلمين عليه
مرة بعد مرة من كل فرد فرد
من آحاد العصبة رجالهم
ونسائهم وصبيانهم حتى العبيد
والامه قال عياض الذي عليه
الجمهور ان الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم كانت صلاة
حقيقة لا مجرد الدعاء فقط اه
نعم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه
أحد (قوله وذلك فيمن قبر)
أقول فيه نظر وذلك انه حكم على
التكرار بأنه مكروه وحكم في
الصلاة على القبر بالحرمه (قوله
أو هذا) فيه انه يؤمهم من الذي
تقدم بطريق الاولى وما ذكره
أحد قولين في الفرق بين التكرار
والتكرير والقول الثاني
عكس ذلك (قوله واللاحق)

أي ويقضى له وليس المراد انه مندوب كالو أوصى اي يدين بكان فيجب أن يتبع فلا ودفن في غيره ينقل مالم
تنتكس حرمته على ما تقدم قاله في ك (قوله تعلق الحكم) مفاده ان الحكم هو الأوصى الذي يظهر انه الاولوية (قوله واللاحق الوصي)
فيه ان تعلق الحكم بعشيق يؤذن بالعلية بخلافه (قوله موصي) أي موصى له بالصلاة (قوله لكان أحسن الخ) أي لان المتبادر من
وصي وصيه على التركة أو أولاده مثلا (قوله اماره حكم) أي اماره منوطة بحكم كالا مير الذي يرسله السلطان لملاي يحكم فيها وقوله
أو جند أي اماره منوطة بالجند أي كأن يجلس له رئيس الجند يوصل الارزاق اليهم ويتكلم عليهم وقوله أو قضاء أي اماره متعلقة
بالقضاء وهو القاضي المعروف وقوله أو شرطة أي اماره متعلقة بشرطة في ملبسهم أي علامة يتميزون بها في ملبسهم عن غيرهم
كالطوايش في مصر ولا يخفى ان الاربعة نائمون في الحكم الا أن كل واحد له حكم يخصه (قوله من ذلك) أي من اماره حكم أو جند
أو غير ذلك (قوله للجمعة وصلاتها) أي لا لاحدها فقط وحاصله انه بوليها على أن يخطب بنفسه ويصلي الجمعة كما كان في الزمن
السابق بخلاف هذا الزمن فان الخطبة انما هي للسلطان والقضاء انما هم أن يقرروا في الوظائف المستحقة فقط وليس لهم صلاة
فان وكله على حكم دون الصلاة أو على الخطبة مع الصلاة دون الحكم فلا حق له في الجنائز ذكره في ك (قوله ثم أقرب العصبه)
وظاهره تقديم العاصب في موت الرقيق على سيده وظاهر قول ابن الحاجب ترتيب الولاية كالنكاح ان السيد يقدم فانظره

(قوله فان استواء في العلم) الاولى ان يقول فان تعدد الاولاد مثلاً يقدم أعلمهم ثم أقصاهم ثم أسهم (قوله وهو مختار ابن شحور الخ) قال كأيوم رب المنزل العبدان غشبه فيه وفي السليمانية لا يتقدم الا اذا كان الذين كانوا معه عبيداً (قوله ثم ان كلام ابن رشد الخ) وانظر هل يجزيان أيضاً في الخليفة أولاً اهـ (قوله سواء باشر أو أراد الخ) وانظر على هذا القول هل تقدمه اذ لم يشر حيث كان يصلح للبائسة أو مطلقاً اهـ (قوله المصنف الاقرب أي وقت الصلاة) (قوله الا فضل بزيادة فقه الخ) فان تساوا فبيني اجراؤه على قوله وان تشاح متساوون الخ قاله في كـ (قوله ويندب تقديم أب وعم الخ) أي اذا كان جناناً متعددة والاب ولي جنازة والابن ولي الآخر فيقدم الاب على الابن ولو كان الاب مفضولاً وكذا يقال ٥١ في الم فأنه وقوله وهذا الخ راجع لقول

المصنف وأفضل ولي الخ (قوله وقدم ابن الما جشون) ضعيف (قوله وصلى النساء دفعة الخ) ثم ان قدمت واحدة فيكره لها أن تصلى بعدهن قال في كـ وفيهم من تعليل تت في كبره بقوله واذا فرغ من لم يجز لمن فات منهم صلاة لانه قد صلى عليه ان الرجل المنفرد كالمرأة في الكراهة ويستحب اذا وجد الرجال اعادتم اجاعة (قوله لا يتصرف فيه بغير الدفن) قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شيء منه موجود فانه حتى يقضى فان فني فيجوز حينئذ دفن غيره فيه فان بقي فيه شيء من عظامه فالحرمة باقية لجمعه ولا يجوز أن يحفر عنه ولا يدفن معه غيره ولا يكشف عنه اتفاقاً اهـ فاذا علمت ذلك فقول الشارح لا يتصرف فيه بغير الدفن راجع لقوله أو فني وأما اذا كان باقياً فلا يجوز التصرف فيه بالدفن ولا بغيره (قوله ليماء قنطرة) قال بعضهم

فان استواء في العلم والفضل والسن فاحسنهم خلاقاً بضعين فان تساوا في ذلك وتشاحوا أفرع بينهم وظاهر كلام المؤلف ان اقرب العصبية أحق ولو كان عبداً وهو مختار ابن شحور ثم ان كلام ابن رشد يقتضي ترجيح القول بان اقرب العصبية يقدم على من بعده سواء باشر أو أراد تقديم غيره وكلام ابن يونس يقتضي ترجيح القول بتقديم الاقرب على من بعده حيث باشر (ص) وأفضل ولي (ش) يعني اذا اجتمع أولياء الجنازة أو جنازة فلا ولي بالصلاة من أولئك الأولياء الا فضل بزيادة فقه أو حديث أو غيرهما من المراتب السابقة في باب الامامة ويندب تقديم أب وعم على ابن وابن أخ ولو كانا مفضولين كما هو وهذا الاختلاف فيه حيث من كان فيه وصف الافضلية ولي الميت الا كرحيت اجمع ميتان ذكر وأثنى أمالو كان ولي الميت الاثنى أفضل من ولي الميت الذي ذكر فالمنقول عن مالك انه يقدم الا فضل على ولي الرجل المفضول اعتباراً بالفضل واليه أشار بقوله (ولو ولي المرأة) لان الناس يحرون بيميناتهم أهل الفضل وقدم ابن الما جشون ولي الرجل باعتبار أفضل الميت (ص) وصلى النساء دفعة وفتح ترتبين (ش) يعني اذا لم يوجد من يصلى على الميت الا النساء فانهم يصلين عليه اذ اذ دفعة ولا نظر لتفاوت تكبيرهن ولا سبق بعضهم بهن بالقبول وقيل تؤمهم واحدة منهن كما نقله اللخمي عن أشهب لانه محل ضرورة أو مراعاة لمن يرى جواز امامة المرأة النساء وفتح ابن الحاجب القول بصحة ترتب صلاة النساء واحدة بعد أخرى ورد بان ذلك في معنى التكرار للصلاة وهو خلاف المذهب وأيضاً فانه يؤدي الى تأخير الميت والسنة التجهيل وقال ق وقوله وفتح ترتبين أي يجوز ذلك وهو ضعيف (ص) والقبر حبس لا يمشی عليه ولا ينش (ش) أي قبر غير السقط أي من لم يستهل صار خالوا لوزل بعد تمام أشهره ابن عرفة قبر غير السقط حبس على الدفن فيجوز وضع الميت فيه بقى أو أفنى لا يتصرف فيه بغير الدفن ولا يجوز أحد أجراء المقابر العافية لبناء قنطرة أو مسجد وعليه فلا يجوز حرثها ولكن لو حرثت جعل كراؤها في مؤنة دفن الفقراء وقال ابن عبد الغفور تحرث المقبرة اذا ضاقت عن الدفن بعد عشر سنين ثم ان النهي الاول وهو المشي على القبر على سبيل الكراهة والناسي على التحريم أي الانقل والافى الامور الالائية وقوله (مادام به) جزء محسوس مشاهد وعجب الذنب لا يحس ولا يشاهد قيد في الاخيرة كراهة المشي عليه ان كان مسلماً والطريق دونه والاجاز (ص) الا أن يشعرب كفن غصبه أو قبر عليه

لا يجوز لاحد أخذ حجارة المقابر الغانية ولا ان ترال عنها لانها حق لهاها ولا تنشأ منها قنطرة ولا مسجد (قوله فلا يجوز حرثها) المراد حرثها للزراعة (قوله تحرث المقبرة) أي الزرع كما قال عجم لا للدفن وان كنت قد سمعته من بعض الشيوخ فانه خطأ (قوله مادام به أي ظن دوام شيء من عظامه) (قوله قيد في الاخيرة الخ) أي التي هي قوله ولا ينش والاحسن أن يكون قيداً في الشيئين لافي قوله حبس لانه حبس ولو لم يبق فيه الا عجب الذنب فلا يجوز بناؤه جذراً ولا حرثه للزراعة وانما يجوز نبشه للدفن حينئذ لعدم منافاته لكونه حبساً ومن ذلك يعلم ان ما قاله عبد الغفور ضعيف (قوله والاجاز) ولو بانفعال الحبسة كافي كـ وشب وزاد ابن نايجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهي عن الجلوس عليه معمول على الجلوس اقتضاء الحاجة كذا فسره مالك وكان يتوسدها على ويجلس عليها قاله الخطاب وانظر هل يقيد الجلوس عليها بغير المشي أم لا وانظر مشي الدواب على القبور (قوله غصبه) نائب الفاعل

ضمير ما يدل على الكفن والتقدير نصب الكفن منه وهو من باب المبالغة والابتنال (قوله فالضمير في قوله غصبه) أي المستحق
والتقدير غصب منه (قوله أخرج ٥٢ مطلقا) مثل أخرج التوبير (فخرج من العرض وغيره التوبير مطلقا وغيره

إذا كان لا غير إذا لم يتناول بحيث
يتلف ولم يروح فيه سما والا
بدى بشيئته على لوارث ولم يخرج
(قوله فعديا) يفهم منه أنه
لا يجوز الدفن فيه ابتداء وهو
كذلك (قوله أمر عر في فكأنه
أوصى به) ومن ذلك التنبيل
ما جرى به العرف مما يفعل بعد
الموت من قراءة وفعل أطعمة
ثلاث جمع كما عتدنا بصر قال
الشيخ سلم ويؤخذ من هذا
أن من أوصى بدفنه يمكن
يعمل بوصيته كما إذا أوصى أن
يصلى عليه (قوله وأقله) أي
وأكثره لأجله (قوله وهل
نصاب الزكاة الخ) استحسن
بعض الأشياخ لأول وهو
نصاب الزكاة (قوله صحيح) هكذا
نسخة الشارح صحيح من الصحة
(قوله وقيد ابن بشير) أي قيد
الخلاص (قوله ولو شاهد
وعين) فإن تبين بعد البقر كذب
عز فقط ولا قصاص عليه
(قوله لا عن جنين) ولكن
لا بد من تحقق موته قبل دفنها
به ولو تغيرت قبل موته ارتكبا
لا خفي الضررين (قوله يطلق
على ظاهرها) ونص المدونة
لا يمتنع جنين الميتة إذا كان
جنينها يضطرب في بطنها
إذا لا شك أن ظاهرها أنها
لا تبقر ولورجى (قوله تغلبا)
لا حاجة له لأن هذا أمر اصطلي

أوصى مال (ش) استثنى الموقوف وأصح تدوينه بالنسب اليه من حيث إذا كن الميت بكن
غصبه الميت أو غيره وثبت ذلك ببينة أو تصديق أهل الميت له وشيخ المصنوع منه في بينة فإنه
يخرج الآن طول بحيث يعلم منه فساد الكفن والادلاء ويعطى رب الكفن قيمته فالضمير في
قوله غصبه الكفن وأما نصب عنه أو مطلقا بثمة فلا يسوغ به ذلك وقوله غصبه بالبناء للجهول
أي غصب الميت ونحوه ومنها أن يخرج قبر حنيفة بكنه بغير إذنه ودفن فيه فإنه يخرج ومنها إذا
نسب معصية مال له وقب أو خاتم أو تدبير لكي أن كان لا غير الميت أخرح مطلقا وإن كان له أخرج
أن كان نسبيا (ص) وإن كان غايالك قبل الدفن بقى وعلمهم قيمته (ش) يعني فإن حفر شخص قبر
الميت في مكان غير ذلك لأحد بل يملك فيه الدفن كل أحد فدفن فيه شخص ميتة ميتة فإن
الميت لا يخرج بل يبقى على حاله ويلزم المتعدى قيمة الحفر فالضمير في قوله قيمته عائدا على الحفر
فقوله بما أي يمكن ولو تشاح الورثة في دفنه في ملكه أو مقابر المسلمين فالتسول قول من طلب
المقابر بخلاف نسايتهم في تكفينه من تركته أو مال بعضهم فإن القول بأن طلب تكفينه من
تركته لأن الدفن في المقابر المستعملة أمر عرفي فكأنه أوصى به وبقي على المواقف من مسائل
جواز إخراج الميت ما إذا انقضت ذلك مصلحة للمسلمين كمنع معاوية في شهداء أحد لما أراد
إجراء العين بجانب أحد أمر من أديان في المدينة من كان له قتييل فليخرج اليه وليبشبه
وليخرجه وليحمله قال جابر فأتيناهم فاخرجناهم من قبورهم رطابا (ص) وأقله ما منع راحته
وحرسه (ش) أي وأقل القبر عرقا ما منع راحته الميت وحرسه من السباع وغيرها (ص) وبقر
عن مال كثير (ش) البقر عبارة عن شق جوف الميت يعني أن من ابتلع ماله أو غيره ثم مات فإنه
يشق جوفه فيخرج منه أن كان له نذر وبالبيان يكون نصابا وهل نصاب الزكاة أو السرقة
قولان وقال ابن حبيب بعدم البقر قال في التوضيح قال شيخنا ينبغي أن يكون الخلاف إذا ابتاعه
لنفسه صحيح تخوف عليه أو لداواة وأما إن قصد صدقا مذكروا كحرمان وارثه فلا ينبغي أن
يختلف في وجوب البقر لأنه كالتعصيب وقيد ابن بشير بما إذا كان للميت مال يؤدي منه
والأفلا ينبغي أن يختلف في استخراجها ولا فرق بين أن يثبت الابتلاع ببينة أو بشاهد وبخلاف
المدعى لذلك معه واليه أشار بقوله (ولو بشاهد ويدين) (ص) لا عن جنين (ش) أي لا يمتنع
بطن أم الجنين عنه لأجل إخراجها عند ابن القاسم خلافا لسهنوني فيها لا يمتنع جنين الميتة
إذا كان يضطرب في بطنها وظاهرها ولورجى ولما كان المواقف يطلق على ظاهرها مقرونا
بالتأويل الذي هو جعل الظاهر على الحمل المرجوح تأويلاتنا يقال (و) كما تؤولت المدونة
على عدم البقر مطلقا (نؤوات أيضا على البقر) من خاضعها اليسرى لأنه أقرب لجهة الجنين
وهو قول سهنوني وأصبح تأويلنا عليه عبد الوهاب (ان رجى) خلاصه حياو يكون في السباع
أو التماسع أو العاشر وحسنه سند وأشار بقوله (وان قدر على إخراجها من محله فعل) إلى ما وقع
الالك في المبسوط وذكره في النوادر وهو أن النساء أن قدرن على إخراجها برفق من مخرج
الولد كان حسنة للخمي وهذا مما لا يستطاع انتهى وإنما بقرع المال وجري في الجنين
خلاف لأن المال محقق بقاءه وإخراجه على ما هو وينبغي أن محل الخلاف في جنين الأدي

عليه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله من خاضعها اليسرى) أي حيث كان الحمل انتهى أما إذا
كان ذكر فإنه يكون من خاضعها اليمنى لنص علماء الطب أن الذكر يكون من الجهة اليمنى والانثى من جهة اليسار قاله عياض
(قوله وهذا مما لا يستطاع) لأنه لا بد له من القوة الدافعة وشرط وجودها الحياة لا تخرق العادة

(قوله يريدان المنصوص) فيه إشارة إلى أن المصنف يعني اسم المفعول أي المنصوص المفعول عليه (قوله وصحح أكله) وظاهره ولو كان الميت مسلماً والمضطر كافراً وانظر هل يطبخ ولا شافعية يحرم طبخه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرورة (قوله قال) أي ابن عبد السلام وقوله لكن هذا ليس من كلام ابن عبد السلام تحقيقاً وقوله هل ذهاب الجزع مع تنق الحياة يوازى أي فيجوز أو لا يوازى فلا يجوز (قوله ودفنت مشرعة) ٥٣ أي كافرة وذلك لما قال النووي

المشرك يطلق على كل كافر من عابدوث وصنم وبهودي ونصراني وعلى هذا فلا يحتاج إلى من قال لو قال المؤلف ودفنت كافرة لمكان أشمل (قوله أو أسلم عنها) لا يخفى أن شمول المصنف لهذه الصورة إنما يكون بجعل قوله لمسلم مستعملاً في حقيقة مقتله وجازاه وذلك أنه مسلم ما لا في هذه الصورة وفيه تأمل (قوله وحق قوله الخ) ويمكن صحة ذلك في هذه المسئلة بأن كان يلزم ضياعها إن لم يوارها المسلم أي ولا يستقبل بالمد كونه من المرأة (قوله غير مثقل) استحسن هذا بعض الشراح وهو الظاهر (قوله يوم القيامة) أراد قيامته فدخل مدة القبر (قوله والا فلا يجب) أي بل يجوز فتدبر (قوله وهو أولى ما يقال فيه) هذا مشكل إذ لا شك أن النياحة حرام والايضاء المحرم لا يكون الا محرمات والمحرمة مستحققة به العذاب الحقيقي لا التام فتدبر (قوله ولا يترك مسلم الخ) لأنه لا يؤمن على غسله ودفنته إلى مقابرهم أو تقييله بقبولهم (قوله أو المسلمون الخ) معناه

وان غيره من الانعام اذا رجع الولدان يقر عليه قولاً واحداً (ص) والنص عدم جواز أكله المضطر (ش) يريدان المنصوص لاهل المذهب أن المضطر لا يأكل من ميتة الآدمي شيئاً ولو كافراً اذا انتهك حرمة آدمي لا سخر وقيل يأكل ابن عبد السلام وهو الظاهر واليه أشار بقوله (وصحح أكله) خرج الجواز على جواز القول بالبقر قال والجواز هنا أولاً لأن حياة الآدمي محقة بخلاف الجنين لكن هنا ذهاب جزء من الآدمي وليس في البقر الا الشق فيمنظر هل ذهاب الجزء مع تحقق الحياة يوازى الشق مع عدم تحقق الحياة والضمير في أكله عائد على الآدمي الميت المفهوم من سياق الكلام وهو من اضافة المصدر إلى المفعول وأما الضمير في أكله الثاني فيشتمل أن يكون عائد على ما عاده إليه الاول ويكون أيضاً من باب اضافة المصدر إلى المفعول أي وصحح أكل الميت للمضطر ويحتمل أن يكون عائد على المضطر ويكون من باب اضافة المصدر إلى الفاعل أي وصحح أكل المضطر الميت الآدمي (ص) ودفنت مشرعة حلت من مسلم بغيرتهم (ش) يعني ان المشركة اذا حلت من مسلم زوج فيما يتصور فيه كهودية ونصرانية أو غيرها كجوسية من وطء شبيهة أو أسلم عنها فانها تدين بغيرتهم اذا حرمة الجنين ساحتى يولد لانه عضو منها حتى يزايها وحق قوله (ولا يستقبل به قبلتسا ولا قبلتهم) ان يتصل بقوله الا أن يضيع فليواره لان هذا الغاها في المسلم يوارى أباه الكافر اذا خاف عليه الضيعة وهذه الغاها لي دفنت أهل دينها بغيرتهم ونحن لا نتعرض لهم فلهذا ناسخ المبيضة خرجة في غير موضعه (ص) ورعى ميت البحر به مكفناً لم يرج البر قبل تغيره (ش) أي ورعى ميت البحر به مكفناً مكفناً صلى عليه مستقبلاً القبلة على شقه الايمن غير مثقل قاله أصبغ وابن المأجشون وعلى واجده دفنته بالبر وقال مجنون يشغل هذا ان لم يرج البر قبل تغيره والا وجب التأخير حتى يدفنه بالبر والاضافة في قوله ميت البحر على معنى في أي ميت في البحر أي على ظهر البحر وقوله به أي فيه (ص) ولا يعذب ببيكاه لم يوص به (ش) يعني ان الميت لا يعذب ببيكاه حتى عليه من رفع صوت أو نوح مثلاً الا اذا أوصى بذلك فانه يعذب بما تخرج عليه يوم القيامة ومثله الايضاء ما اذا علم من حالهم انهم يبيكون ولم يوصهم بتركه ويجب عليه ان ينهأهم عن البكاء اذا علم انهم يجتلون أهله والا فلا يجب عليه وقيل معنى تهذيبه سماع بكاء أهله عليه والرقه لهم وقد جاء مفسراً بذلك في حديث وهو أولى ما يقال فيه (ص) ولا يترك مسلم لوليه الكافر (ش) أي لا يجوز ترك المسلم فيما يتعلق بمؤون تجهيزه لوليه الكافر من غسل أو غيره بل يليه ولية المسلم أو المسلمون ابن القاسم وأما سيره معه ودعاؤه له فلا يمنع منه (ص) ولا يغسل مسلم أباه كافراً ولا يدخل قبره الا أن يضيع فليواره (ش) يعني أنه لا يجوز للمسلم أن يغسل أباه الكافر وأولى غيره من قريب أو أجنبي لان الغسل تطهير وتابع للصلاة وهو ليس من أهلها ولا يتبعه ولا يدخل قبره بل يوكله إلى أهل دينه يلوونه الا أن يخاف أن

انه يليه ولية المسلم ان كان له ولي مسلم وأما اذا لم يكن له ولي فليأيه المسلمون (قوله وأما سيره الخ) مفاد ذلك انه لا يحصر غسله ولا تكفينه وليس كذلك اذا ما منع من الحضور لغسله أو تكفينه كان يعاون باتيان ماء أو نحو ذلك ولذلك قال اللقاني قوله لوليه الكافر أي فقط بل يشارك المسلم الكافر أي ان ولية المسلم يتولى تغسيله مثلاً بحضرة ولية الكافر ولا يمكن الكافر من ذلك اهـ (قوله الا أن يخاف ان

(يعني) أشار إلى أن قول المصنف الآن ينبغي لا يؤخذ بظاهره لأنه لا يمثل مواراة بعد الضيعة بالفاعل (قوله بل يقصد مواراة بالجهة خصوصاً) فيه أنه يدخل في هذا أقبانه وقبلته وذلك لأن فعل الفاعل اختياري (قوله وقال بعض بترك الحرف) انظره فإنه لا فرق بين كافر وكافر وكونه غير محترم في حال الحياة لا يوجب تركه بعد الموت ويوجب بالاسلم يكن تحت ماسل الحياة ويستحب بعد الموت بحيث تأكله الكلاب (قوله تسقط فرضيته بتيام الغيرة) أي بالشروع في القيام به وذلك لأنه حين الشروع لم يتم به لكن لا يخفى أن القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع ضعيف إذا ذهب لا يسقط إلا بالانعام فإذا كره المصنف مشهوره من على ضعيف وانما بناء على القول الضعيف ولم يفته على المشهور ولا يلو بناء عليه بأن يكون المعنى قام بها أي فرغ منها بشكل كيف تستحب الصلاة مع أن تكرارها مكروه وبه يسقط ما يقال أيضاً كيف يكون النفل أحب من فرض الكفاية أو سنها (قوله بالمسجد الجامع) أي الذي تدلى فيه الجمعة لأن الشيخ سألنا اقتصر على الأول فيفيد ترجيحه وقوله قال في المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج ظاهره ولو جاز أو صالحاً وأما لما لم يكن جازاً أو صالحاً وذلك لأن سياقه فيما إذا عدم الثاني بوجهيه (باب الزكاة) (قوله بعد الإيمان) أي دال الإيمان وهو الشهادتان (قوله إذا غاب وطاب وحسن) عطف الطيب ٥٤ والحسن على النعم من عطف الرديف على مرادفه فلا يقال الأولى للشارح

أن يقول وهو النعم والطيب والحسن وأقول وأراد بالنعم ما يشمل العظم والحسن وقوله إذا بورك فيها أي وقعت البركة فيها ولا تقل من حيث أن الله أوقع البركة فيها وإن كان الله فاعل ذلك لأنه باعتبار ما لا تكون البركة فاعلاً والبركة في البقعة ترجع لكثرة الخير فيها فيكون من أفراد النعم وكذلك قوله وزيادة الخير (فان قلت) وعلى هذا لا يحتاج لقوله والبركة وزيادة الخير لما قلنا أنهم من أفراد النعم (قلت) لأن النعم في الأول من حيث النعم في الذات كنمو الزرع بخلاف

بضم بترك أهل ملته له فليؤره بالتكفين في شيء والدفن لكن لا يستقبل به قبلته لأنه ليس من أهله ولا قبلتهم لأننا نعظم قبلتهم بل يقصد مواراة بالجهة خصوصاً ولا خذ وصية للآب مع خوف الضيعة بل كل كافر يجب أن يوارى وتستعز عورته إذا خيف عليه الضيعة ولو حريصاً وقال بعض بترك الحرفي (من) والصلاة أحب من النفل إذا قام بها الغير إن كان بكراً أو صالحاً (من) يعني أن الصلاة على الجنائز أحب إلى مالك من صلاة النافلة والجلوس في المسجد بشرطين الأول أن يقوم بها الغير إذا فرض الكفاية تسقط فرضيته بتيام الغيرة ببناء على أنه يتعين بالشروع ويبقى نذبه إن شأني أن يكون الميت ممن له حق تكبير وقرىب وصديق أو ممن ترجى بركة شهوده بان يكون صالحاً فان عدم الأول بان لم يتم بها الغير تعينت أو عدم الثاني بوجهيه كان النفل والجلوس في المسجد أي مسجد كان أفضل وخصه ابن العربي بالمسجد الجامع قال في المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنائز وقال في أحب أي أفضل أي أكثر ثواباً ولما أنهي الكلام على أعظم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله تعالى وهو الصلاة شرع فيما به مرتبة وهو الزكاة ولم يفصل بينهما بفصل لأنهما لم يقع في كتاب الله إلا هكذا وهي أمة النعم يتسأل زكازرع إذا غاب وطاب وحسن والبركة زكت البقعة إذا بورك فيها وزيادة الخير فلان زالك أي كثر الخير وسميت به وإن كانت تنقص المال حساً النعم في نفسه عند الله وشرعاً مما جاز من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال

النعم في الأخيرين فليس كذلك فقدر (قوله وسميت به) أي وسميت الزكاة بمعنى إيلزة أو إخراج الجزء وقوله نصاً به أي بالنظر زكاة (قوله النعم في نفسه) أي بسبب عند الله تعالى وذكر العندية إشارة إلى أن المراد بذاته ثوابه لا حقيقة ففي العبارة تسامح وكأنه سبب في الثواب سبب في عدم تلفه حساً ومعنى والحاصل أن زكاة بمعنى من كية أي منية أي سبب في النماء (قلت) وهذا لا يوجب أن يكون ذلك حقيقة فلذلك قال بعض الشراح فسمى المال المأخوذ زكاة وإن كان منقصاً حساً النعم في نفسه عند الله تعالى من مجاز التشبيه أي من التسمية بمجاز التشبيه أي مجاز هو التشبيه أه أي فاعني أنها كالزكاة أي كالنعم حساً وذلك لأن تسميتها ترجع لما قلنا فهو يشير إلى أن الحقيقة للفظ زكاة مناعاً حساً (قوله لغنة وشرعاً) أي في اللغة والشرع (قوله اسمها) منصوب على إسقاط الخافض قال شارح الحدود وهو أقرب لأنه قليل وقيل على التمييز وهو هو ودوداً وذلك لأن اللفظ المشترك لا يصح نصب التمييز بعده لافرق بين الإبهام الذاتي والإبهام العرضي (قوله جزء من المال) هذا يناسب الاسم لأنه من مقولاتها وجزء من المال يشمل الخمس في الزكاة وغيره وقوله شرط وجوبه الخ يخرج الخمس وما شابهه وقوله في الحد الثاني إخراج مناسب للمصدرية وأراد الشرط النعمي فلا ينافي أن النصاب سبب في الوجوب لأنه شرط فيه لأن حد الشرط لا يصدق عليه وأورد على التعريف بأن الحد غير مانع لدخول صورة ما إذا قال الله على إذا بلغ مائة عشرين ديناراً خمسة دنانير فإن قلت النصاب غير معلوم

للمناذر قلت لاساذ كرمقداره بعد تسامح في ذكره في الحسد لا يقال يرذ على حده ان الذين اذا قبض منه دون النصاب بعد قبض النصاب يصدق في زكاة غير النصاب انما زكاة ولم يبلغ ما له انصابا لا ناقول المزي منضاف للقبوض تقدير اقاله شارح الحدود قوله ستة الخ هكذا قال ابن شاس والصواب اسقاطه أو يقول سبعة لان الزكاة تتعلق به الزكاة في بعض أحواله قاله محشي نت (قوله نصاب) هو لغة الأصل وشرعا ما فيه الزكاة وسمى النصاب بذلك لان الفقراء فيه نصيبا (قوله في قوة قولنا كل نصاب الخ) أخذ من جعل اضافة نصاب الى النعم للعموم وأفاد هذا ان النعم اسم جنس تحته أنواع الابل والبقر والغنم أي أهر كل في حد ذاته اسم جمع تحته أنواع هي جوع أي دال على جماعة الابل والبقر والغنم والابل اسم جمع كما صرح به في المصباح وكذا الغنم كما يؤخذ من آخر عبارة المصباح وأما البقر فصرح في المختار بأنه اسم جنس وجعل ٥٥ واحدة بقرة وانما انطلق على الذكر والانثى أراد به اسم جنس جمعي

نصابا ومصدرا اخراج جزء من المال بشرط وجوبه الخ قاله ابن عرفة ومتعلقات الزكاة شرعا ستة الماشية والحارث والنفقة والتجارة والمعادن والفطر وقدم المؤلف كابن شاس زكاة الماشية والحارث على النفقة عكس ترتيب المدونة وابن صاحب اشرف ما ينمو بنفسه وقدم الحيوان اشرفه على الجساد فقال

في باب تجب زكاة نصاب النعم

(ش) هذا في قوة قولنا كل نصاب من أنواع النعم تجب فيه الزكاة وزكاة يحتمل المعنى المصدري وهو الاخراج ويحتمل المعنى الاسمي وهو المال المخرج ولكن جعله على المعنى المصدري أولى لان الوجوب من الاحكام التكليفية ولا تكليف الا بقبل اختياري (ص) بلك وحول كدلا (ش) يعني ان شرط وجوب الزكاة كمال المالك لعين النصاب أولاصله كالامهات المكاملة بالنسب والحول واحترز بقوله بلك عما لا ملك له كالعصايب والمودع وبلك العين عن ملك الدين كن قبض دية أو سلم بعد أعوام فيستقبل واحترز بكالمالك عن ملك الغنمة لعدم استقرارها وعن ملك العبد ومن فيه شاة رق لعدم تمام تصرفه لا لتسلط سيده عليه لا لتقاضيه بالملكاتب ومن في معناه ممن ليس للسيد انزاع ماله واحترز بكالمالحول عن عدم كماله فلا تجب قبل مجيء الساعي وأما جواز اخراج الزكاة فيما لا ساعي فيه قبل الحول فرخصة لان ما قارب الشيء يعطى حكمه كسابق (ص) وان معاونة وعاملة (ش) لا خلاف ان الزكاة تجب في الساعة وهي التي ترى اذا توفرت فيها الشروط واختلف في المعاونة في الحول أو بعضه والعاملة في حث أو حمل ونحوهما فذهبنا وجوب الزكاة فيهما أيضا خلافا لابي حنيفة والشافعي لنا عموم منطوق قوله عليه الصلاة والسلام في كل أربعين شاة وفي أربع وعشرين قدومها الغنم في كل خمس شاة وهو مقدم على مفهوم قوله في ساعة الغنم الزكاة أو نظرو وجه مخرج الغالب قوله وان معاونة أي وان كان النعم معاونة وعاملة الخ وكان الاولى التذكير فيقول وان معاونة وعاملة لا منه لكن في اسم الجمع لغة ضعيفة بتأنيث الضمير وعليها

بفتح الدال (قوله عن ملك الدين) أي عن ملك ما كان ديناً وقوله كن قبض دية الخ لا يخفى انه يصدق عليه انه ملك ذات النصاب حقيقة واستقباله انما هو لكونه لم يرد عليه الحول من يوم ملك ذات النصاب فالاولى أن يقول كن له دية أو سلم عند انسان فانه في تلك الحالة يقال له مالك للدين لا لعين (قوله عن ملك الغنمة) أي قبل قسمها على الجيش وبعد حوزها وقوله لعدم استقرارها أي لم يتميز ما يخصه (قوله فلا تجب قبل مجيء الساعي) الاولى أن يقول فلا تجب قبل مجيء الساعي فيما فيه ساع ولا قبل مضى العام فيما لم يكن ساع (قوله لان ما قارب الشيء الخ) المناسب أن يقول ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وهي التي ترى) أي في الكلال والعشب النبات بنفسه (قوله اذا توفرت فيها الشروط) أي شروط الزكاة المقدمة بقوله بلك وحول كدلا (قوله لنا عموم الخ) فيه نظر لان الاول مطلق ومفهوم الثاني مقيد والقاعدة رد المطلق الى المقيد (قوله في كل أربعين) كذا في نكضته والمناسب اسقاط كل (قوله وفي أربع وعشرين) أي من الابل (قوله الغنم) مبتدأ مؤخر وقوله في أربع الخ خبر مقدم (قوله أو نظرو وجه مخرج الغالب) أي قول النبي صلى الله عليه وسلم في ساعة الغنم الزكاة خرج مخرج الغالب لان الغالب في غنم أهل الجحاز السوم (قوله لا منه) أي من النعم

(قوله عبارة مهمة) فيه نظر بل وردت (قوله ونتاجا) قال داود لازكاة في النتاج أصلا (قوله تنقيح) بالبناء للنسول كما رأيت في نسخة موطأ بالقلم في نسخة يضاف إليها الصحة من المختار إلا أنه يعني المبنى للفاعل فلذا قال الشارح بلدت (قوله تنقيحها أهلها) أي استولدوها (قوله قتر كى على حول أصلها) مثلاً لو كان عنده ناقة ولدت أربعين شاة قتر كى شاة عن الأربعين شاة نظراً لحول الام وحاصلها أنه تركى زكاة الفروع نظراً لحول الأصل (قوله لامنها ومن الوحش) وقيل بالزكاة مطلقاً لأنها الفرق بين كون الام وحشية فلا زكاة والا فلا زكاة وشهره الجزولي في شرح الرسالة وهو الجارى على الاخصية (قوله وضعت الفائدة له) وهى همام تجدد ولو بشرأ أودية لا ما يأتى في قوله واستقبل الخ (قوله حوله) يعقل رجوع الضمير للام ويعقل رجوعه للنصاب قال فى له وجد عندي مانصه المراد بالحول أعين من أن يكون بالاهلية فيما لا ساعى له أو يحى الساعى بالاعنى الاتى اه (قوله لا لاقل) معطوف على الضمير المجرور وأما حذف الزموم ٥٦ ذلك عند المصيرين (قوله لا لاقل) ولو صارت أقل قبل الحول بيوم أو بعده وقبل

ما يحى الساعى قاله محشى نت (قوله ولو بلحظة) فيها إشارة الى أن المصنف أطلق اليوم على مطلق الزمن كافي قوله تعالى كل يوم هو فى شأن (تنبيه) كلام المؤلف فى فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فانها لا تضم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حالها والفرق أن الماشية موكولة للساعى فسالتم تضم فائدتها لم يخرج الساعى أكثر من مرة فى السنة وهو مشتق والعين موكولة الى امانة أربابها فلا مشقة عليهم فى تكرار الاخراج وهذا الفرق ذكره عبيد الحق واعترضه اللغوى وغيره بأن فى العتبية هذا الحكم جار فم لا سعاة لهم أو اسحق ولعله لما كان الحكم هكذا فى السعاة صار أصلا وطردا وهذا هو المشهور وقيل حكم من لا سعاة لهم ان

مشى المؤلف والعامة يتقاربان المهمة لا الهامة والمهمة عبارة مهمة (ص) ونتاجا (ش) أى وان كانت كاهنا جافا ان الزكاة تجب فيها لان هذا محل الخلاف ولا يلزم من وجوب الزكاة فى النتاج الاخذ منه بل يكافى ريم ان يشتري ما يجزئه والنتاج بكسر النون ليس الا يتال تحت الناقة والشاة يضم النون وكسر التاء تنقيح نتاجا ولدت وقد تنقيح أهلها بفتح النون نتاجا وظاهر قوله ونتاجا ولو كان النتاج من غير جنس الأصل كالأول نجبت الابل غنما وعكسه قتر كى على حكم أصلها (ص) لامنها ومن الوحش (ش) أى لا من المتولد من الانعام ومن الوحش ومعنى ذلك اذا ضربت حول الظباء فى اثبات الغنم أو العكس ان الزكاة لا تجب فى النتاج المتولد منه لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت جنس بجملة الانعام وظاهر قوله لامنها ومن الوحش يشمل ما كان منه مامباشرة أو بواسطة أو بأكثر (ص) وضعت الفائدة له وان قبل حوله بيوم لا قبل (ش) الضمير فى الموضوعين عائد على النصاب يريدان من كان له ماشية ثم أقاد ماشية أخرى فان الثانية تضم الى الاولى ولو حصل استفادته لها قبل كمال حول الاولى بلحظة اذا كانت لاولى نصابا وتر كى على حول الاولى وان كانت أقل من النصاب فلا تضم الثانية لها يريد ويستقبل بهما من يوم حصول الثانية الا ان حصلت الفائدة بولادة الامهات فحولها حولهن وان كن أقل من نصاب اتفاقا ثم انضم الفائدة للنصاب مقيد بما اذا كانت من جنسه اما لو كانت بخلاف جنسه كابل وغنم لكان كل مال على حوله اتفاقا كما قاله فى توضيحه فاذا كان عنده أو بعون من الغنم فدخل عليها الحول ثم قبل محى الساعى ملك خمس من الابل استقبل بها حولاً من يومئذ وكلام المؤلف فى فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فانها لا تضم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حولها (ص) الابل فى كل خمس ضائفة ان لم يكن جل غنم البلاد الغزوان خالفته (ش) بدأ المؤلف من الحيوان بالابل كافي كتاب أبى بكر ولائها أشرف أموال العرب والمعنى ان فى كل خمس من الابل شاة ضائفة ولائى فى أقل من خمسة وتؤخذ الضائفة ذكرا أو أنثى وجوباً اذا غلب ضأن البلاد على مهنها

تبقى كل فائدة على حولها كالعين اه محشى نت (قوله الابل) لو قرنه بالغاء لكان أحسن وهذه الغاء هى أو الغاء الفصيحة وهى الواقعة فى جواب شرط مقدرا أى اذا أردت تفصيل قولنا زكاة نصاب النعم فلا بل فيها كذا الخ (قوله ضائفة) بتقديم الهمزة على النون لانها من الضأن وهو مهموز وليس هنيئاً خلافاً لبرام ومن تبعه (قوله وان خالفته) أى وان خالفت غنم المالك جل غنم البلد ويصح رجوع الضمير المستتر الى جل غنم البلد لا كتناسيه التأنيث من المضاف اليه وهو مبالغة فى المفهوم أى فان كان جل غنم البلد المزار أخذت منه وان خالفت غنم المالك الجبل (قوله ذكر كرا أو أنثى) يتبادر منه ان ضائفة تصدق بالذكور والانثى وان التاء الواحدة وليس كذلك بل ذلك انما هو جل بحسب الفقه وكأنه يشير الى انه لا مفهوم لقول المصنف ضائفة الذى هو قاصر على الانثى وذلك لان الانثى يقال لها ضائفة والذكر يقال له ضائن ثم بعد كتبى هذا رأيت محشى نت صرح بان الفقهاء يستعملون ضائفة فى الذكر والانثى بل وصح لغة أيضاً قال ابن الاثير فى النهاية الضائفة هى الشاة من الغنم خلاف المعز اه

(قوله أو تساويا) يشير إلى أن قول المصنف أن لم يكن الخ مسألة تصدق بنفي الموضوع فيصدق بما إذا لم يكن هناك جمل واعلم أن المصنف تبع في عبارته ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بأن ظاهره إذا تساوى يؤخذ من الضأن والأقرب في هذه تخيير الساعى وكذا قال ابن هرون وزاد أو يخرب المسال وقد نقل في توضيحه هذا الاعتراض ثم ارتكبه هنا قاله محشى تب (وتنبه) لا بد أن تكون تلك الضائفة بلغت الستين المجزئى بأن تكون جذعة أو جذعا ولعل المؤلف اختار ذلك اعتمادا على ما يأتي في زكاة الغنم (وتنبه) قال زروق وهل يلحق غنم الترك بالضأن أو العزم أقف على شئ فيه (قوله إلا أن يتطوع) وأما عكسه وهو ما إذا وجب عليه شاة من الضأن فأخرج عنها واحدة من المعز فانها لا تجزئ لانها مفضولة بالنسبة إلى الرمة شيخنا عبد الله (قوله فان لم يجزئ) هذا إذا قدرت المتعلق فعلا فتكون ضائفة فاعلا وما إذا قدرت اسمائى وضائفة فاعل به فهو مفرد (قوله وقال ز الخ) هو داخل فيما قبله (قوله لانه مواساة) أى اعانة هذا التعليل ٥٧ صادق حتى عند زيادة قيمة البعير إذا أخرج

عن شاتين مع انه لا يجزئ (قوله من أعتابنا) أى معشر المالكية وهل يتوهم خلافه (قوله خلافا للخ) كائنه قال وهو كذلك خلافا للخ (قوله ولو فقت قيمته الخ) مع أن العلة المتقدمة وهى قوله مواساة بأكثر موجوده ههنا كأنه ما عليه (قوله فان لم توجد بنت مخاض الخ) هذا يفيد المصنف وذلك ان سائمة حال من فاعل تكن بمعنى توجد والمعنى فان لم توجد في حال كونها سائمة وهو صادق بعدم وجودها أصلا وبوجودها معيبة أو مشتركة لان السالبة تصدق بنفي الموضوع فان كانت بنت مخاض كريمة فهل ينقل لابن اللبون لأننى عن أخذ كرائم الناس أو لا إمكان الاصل فلا ينقل إلى بدله وهو ظاهر

أو تساوى ولا يستبرغن المزكى أما إذا غلب معز البلدتين أخذها منه إلا ان يتطوع بدفع الضأن ابن عرفة الساررى ان عدم تحمله الصنفان ما لو لم يكسب أقرب بلد إليه فقوله الأبل مبتدأ وفى كل خمس خبر وضائفة معمول الطرف أو ضائفة مبتدأ ثان وفى كل خمس خبر والجمله خبر للأول وعلى كل حال فلا بد من تقدير العائد وقال ز فى كل خمس ضائفة مبتدأ وخبر والجمله خبر للمبتدأ أو رابط محذوف أى فى كل خمس منه ضائفة (هى) والأصح اجزاء بعير (ش) يعنى انه إذا دفع بعير عن خمس أبخرة بدلا عن الشاة الواجبة عليه أجزأ لانه مواساة من جنس المسال باكثر مما وجب عليه وهو قول عبد المنعم القروى من أعتابنا ابن عبد السلام وهو الأصح والبعير فى اللغة يطلق على الذكرو الأنثى وتعبيره بالأخرا يفيد انه ليس بجائز ابتداء وهو كذلك ولا بد فى البعير ان تفي قيمته بقيمة الشاة قاله ابن عرفة وظاهره ولو كان سنة أقل من عام خلافا لما عليه بعض السراح ولا يجزئ بعير عما يجزئ فيه شاتان ولو فقت قيمته بقيتهما كما هو ظاهر كلامهم (ص) إلى خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن له سائمة فابن لبون (ش) تقدم ان نصاب الأبل خمس فإذا بلغت فيها شاة إلى تسع فإذا بلغت عشرة ففيها شاتان إلى أربع عشرة فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض أصلا أو وجدت معيبة فابن لبون ذكر ان وجد عنده فان لم يكن عنده أيضا أتى ببنت مخاض أحب أو كرمه قاله ابن القاسم فجعل حكم عدم المصنفين حكم وجودها فان أتاه ابن لبون فذلك إلى الساعى ان أراد أخذه ورأى ذلك نظرا أو لا ألزمه ابتداء مخاض ولو لم يلزم الساعى صاحب الأبل بالاتبان ببنت مخاض حتى جاءه ابن اللبون اجبر على قبوله وكان بمنزلة لو كان فيها وعلى أصل أصبغ لا يجبر نقله اللغوى (ص) وفى ست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة وأحدى وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون وأحدى وتسعين حقتان

٥٨ خرشى فى المصنف (قوله فابن لبون) أى ويجزئ عن ابن لبون بنت لبون بالأولى وهل يجبر الساعى على قبولها خلاف (قوله فان أتاه ابن لبون) مر تب بقوله أتى ببنت المخاض والحاصل انه إذا وجد أحد السنين تعين وان وجداهما تعينت بنت مخاض وان فقداهما كافى رب المسال بنت مخاض فان أتى ابن لبون فله أخذه ان رأى ذلك تقطرا هذا ما ذكره محشى تب (قوله ورأى ذلك نظرا الخ) أى امالانه أكثر غنا أو لضره لهم بما كونه أكثر ليلانه أكثر سنا وليس لنا فى الأبل ما يؤخذ فيه المذكور عن الاتى إلا ابن اللبون عن بنت المخاض (قوله ولو لم يلزم الساعى الخ) شروع فى قول اللغوى مقابلا لكلام ابن القاسم فى المدونة الذى هو قوله ان أتى ابن لبون فذلك للساعى الذى هو الرأى وقد تبع ح والشيخ سالىفى هذه العبارة المفيدة انه ليس بكلام آخر مخالف لما قبله مع أنه مخالف له كائنه عليه محشى تب (قوله وفى ست وثلاثين بنت لبون) ولا يقوم مقامها حق وانما قام ابن اللبون مقام بنت المخاض لانه يمنع نفسه من صفار السباع ويرد الساعى ويرغى العشب فعادلت هذه الغضيلة فضيلة أو ثمة بنت المخاض والحق ليس فيه ما يزيد على بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة أو ثمتها

(قوله انما يار الساعى وتعين الخ) فان اختار الساعى أحد العامين وعسدر ب المال ان الصنف الاخر افضل اجزاه ما أخذ الساعى ولا يستحب له ان يخرج شئ زائداً فله سند وان وجد الصنفان معا وكان أحدهما معيبا كان كالعدم وكذا ان كان من الكرائم وتعين الصنف الاخر الا ان يارب المال دفع الكرائم والمعتبر في الزيادة على المائة والعشرين زيادة واحدة كاملة فلور اذ جزء من بعير لم يؤثر ذلك خلافاً لما افهية في قولهم ان ذلك يؤثر (قوله طروقة الفعل) بفتح الطاء فعوله بمعنى مفعولة أى بلغت أن يطرقوا الفعل وفي بعض روايات المدونة لم يكسر الطاء بديل الفعل أى مطيئة الجمل اذ دة محشى تمت (قوله على المشهور) هو قول مالك جلا لقوله في الحديث فما زاد أى بعد ٥٨ المائة والعشرين على الزيادة في العقد خلافاً لقول ابن القاسم ما زاد على مائة وعشرين

فقيمة ثلاث بنات لبون فقط
الى تسع جلا منه لقوله في
الطبر في زاد على مطلق الزيادة
لا العشرات بعد ان اوجب
في المائة والعشرين حقنتين
ثم قال عليه الصلاة والسلام
فما زاد في كل خمسين حقنة وفي
كل أربعين بنت لبون فانسق
مالك وابن القاسم على حقنتين
في مائة وعشرين لنص الحديث
على ذلك وعلى حقنة وبنت لبون
في مائة وثلاثين وانما اختلفوا
في مائة واحدى وعشرين الى
تسع كما علمت ووجه قول مالك
الذي جعل فيه الساعى خيرا الله
لما كان في الحديث فما زاد
ففي كل خمسين حقنة وفي كل
أربعين بنت لبون وكان زيادة
الواحدة يطلق عليها اسم الزيادة
ووجدنا الواحدة والعشرين
ومائة تصلح فيهما حقنتان ويصلح
فيها ثلاث بنات لبون اذ فيها
أكثر من خمسين وأكثر من
ثلاث أربعين بنات ووجب تغيير

ومائة واحدى وعشرين الى تسع حقنتان أو ثلاث بنات لبون اختياراً للساعى وتعين أحدهما
منفردا (ش) يعنى ان بنت المخاض تؤخذ هي أو يد لها الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة
عليها الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون ولا يؤخذ عنها حق فان زادت واحدة على خمس
وأربعين ففيها حقنة طروقة الفعل الى ستين فلور دفع عنها بنتى لبون لم يجز خذ خلافاً للساعى فان
زادت واحدة الى خمس وسبعين ففيها جذعة فان زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها بنتا
لبون الى تسعين فان زادت واحدة على تسعين ففيها حقنتان الى مائة وعشرين فان زادت على
عشرين ومائة واحدة كان الساعى بالخيار في أخذ حقنتين أو ثلاث بنات لبون على المشهور ان
وجد أو قد افهية نظير فيما يراه أحظ للسالكين في أخذها الى تسع وعشرين ومائة وان وجد أحد
السنين تعين أخذها رفقا بآبار باب المواشى (ص) ثم في كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقنة (ش) أى تم في كل تمام أو تحقق عشر يتغير الواجب ففي مائة
وثلاثين حقنة و بنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها حقنتان و بنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها
ثلاث حقن فاذا زادت عشرة ففيها أربع بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث بنات لبون
وحقنة فاذا زادت عشرة ففيها حقنتان و بنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقن و بنتا
لبون فاذا زادت عشرة وصارت مائتين خمسين الساعى على المشهور بين أربع حقن أو خمس
بنات لبون وتعين أحدهما منفردا فاذا زادت عشرة ففيها حقنة وأربع بنات لبون فاذا
زادت عشرة ففيها حقنتان وثلاث بنات لبون فاذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقن و بنتا
لبون فاذا زادت عشرة ففيها بنتا لبون فاذا زادت عشرة ففيها خمس حقن فاذا
زادت عشرة ففيها حقنتان وأربع بنات لبون وهه كذا على ضابط المؤلف ولا ينتقض
بشئ مما أورده على ضابط ابن بشير وابن عرفة مما يعرف بالوقوف على كلامهم اجزاء الله
عن المسلمين خيرا و قولنا في صدر المسئلة ثم في كل تمام أو تحقق عشر الخ ليدخل في
المائة والثلاثون فان الواجب يتغير فيها لان تمام عشر (ص) و بنت المخاض الموفية كلامه
سنة ثم كذلك (ش) لما ذكر القدر المأخوذ في المنصب شرع في بيان سنة فذكر ان بنت
المخاض هي الموفية سنة ودخلت في الثانية وسبقت بذلك لان الابل سنة تحمل وسنة تربي
فأما حامل قد نحض الجنين بطنها ثم كذلك بقية الاسنان المرتبة فبنت الملبون ما أوفت سنتين

الساعى هذا ما ذكره ابن يونس (قوله في كل تمام أو تحقق عشر الخ) فتوسع في التعبير والمعنى واحد ودخلت
(قوله خير الساعى على المشهور الخ) اختلف على أقوال أربعة قيل يرجح جانب الساعى وقيل يرجح جانب رب المال وثالثها ان
وجد خير الساعى والاخير رب المال ورابعها وهو المشهور هو ما ذكره الشارح (قوله وتعين أحدهما منفردا) أى فان وجد
أحدهما وقد لا خرا أخذ ما وجد ولم يكاف ما نقد (قوله هي الموفية سنة) وتسمى قبل تمام السنة حوار ولا يأخذها الساعى عن
بنت المخاض مع زيادة ثمن ولا ما فوق الواجب ويؤدى الثمن قال ابن القاسم وأشهب وان نزل ذلك أبوا (قوله نحض الجنين بطنها)
أى تحركه كما يؤخذ من المصباح

(قوله البقر) انما لم يخطفها فيقول والبقر والغنم لان هذه نصب مستقلة ليس فيها تابع ولا مشبوع قال في لثم ان النسخ هنا مختلفة ففي نسخة البقر في كل ثلاثين وهي فاسدة لانها تعطى ان هذا اضابط كافي وليس كذلك بل هو بيان لا قل نصاب البقر وفي نسخة البقر كل ثلاثين بغير في ونصب كل على نزع الخافض وذلك مقصور على السماع التقدير في كل وهذه كالأولى وفي نسخة كل بالجر وذلك على حذف حرف الجر وابقاء عمله وذلك مقصور على السماع أيضا ٥٩ وفي نسخة البقر في ثلاثين وهذه أحسنها

(قوله تيسع) وان أعطى تبعه كان أفضل لان الاتي أفضل من الذكر فيجب بالساعي على قبولها ولا يجبر المالك عليها (قوله ذو سنتين) أي أكمل سنتين ودخل في الثالثة وتسمى تبعها لانه يتبع أمه أو يتبع قرناه أذنيه (قوله ذات ثلاث) أي أكملت الثلاث (قوله تبقر الارض من باب قتل) (قوله وهو اسم جنس) جعي فدلوه جمع (قوله رعاتها) يضم الراء جمع راع (قوله تباع وتباع) أي كعصف وخصائف قباع بكسر التاء (قوله رباع) يفتح الراء والا كثر على انه يعرب منقوصا فتقول هذا رباع ومررت برباع وركبت رباعيا وقد يعرب اعراب التمام بالحركات الثلاث في العين قاله في التسهيل (قوله سدس) ينسخ السدس والذال (قوله وسدس) يفتح السدس في المصباح السدس الملقى منه بعد الرباعية (قوله ظالع سنة) يقال ظلع البعير والرجل ظلعا من باب تقع رضى في مشيه وهو شبيه بالمرج ولذا يقال هو عرج يسير أفاده المصباح

ودخلت في الثانية لان امها صارت ترضع فهي لبون والحقة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل وان لم يحمل عليها والجدعة ما أوفت أربعة ودخلت في الخامسة والذكر جذع لانها تجذع سنيا أي تسقط (ص) البقر في كل ثلاثين تيسع ذو سنتين وفي أربعين مسنة ذات ثلاث (ش) البقر مأخوذ من البقر وهو الشق لانها تبقر الارض أي تشتها وهو اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى وانما دخلت الهاء لانها واحدة من جنس والجمع البقرات والباقر جعاعة البقر مع رعاتها والبيقر البقر وكتب النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة لاهل اليمن في ثلاثين باقورة بقرة قاله الجوهري والتيسع الذكر من البقر والانثى تبعه والجمع تباع وتباع وقال الازهرى ابن السنة تيسع وفي الثانية جذع وجدعة وفي الثالثة ثنى وثنية وهي المسنة لانها ألفت ثنية وفي الرابعة رباع لانها ألفت رباعية وفي الخامسة سدس وسدس لانها السن المسمى سدس وفي السادسة ظالع ثم يقال ظالع سنة وظالع سنتين الخ والمعنى ان البقر اذا بلغ ثلاثين ففيه تيسع ذو سنتين الى تسع وثلاثين فاذا بلغت أربعين ففيه بقرة مسنة ذات ثلاث سنين الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبعان فاذا زادت عشرة ففيها مسنة وتيسع فاذا زادت عشرة ففيها مسنتان فاذا زادت عشرة ففيها ثلاثة تبعه فاذا زادت عشرة ففيها تبعان بين أربعة تبعه أو ثلاث مسنات ان وجهه أو فقد او تبعين أحدهما منفردا كما انه يخبر في مائتي الابل في أربع حقائق أو خمس بنات لبون واليه أشار بقوله (ومائة وعشرين كائني الابل) أي في التخيير وشبه بجائتي الابل وان لم يتقدم له ذكر التخيير فيها لانه يؤخذ من ضابطه المتقدم له في قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه حواله على مجهول (ص) الغنم في أربعين شاة جذع أو جدعة ذوسنة ولو معز أو في مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة (ش) يعني ان الغنم اذا بلغ أربعين ففيه شاة ذكر أو أنثى ولا زكاة في أقل من ذلك الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة وتسعة وتسعين فاذا زادت واحدة ففيها أربع شياه ثم بعد الأربع مائة لا يتغير الواجب الا بزيادة المئين فيجب لكل مائة شاة في الخمسمائة خمس وهكذا فقول الغنم مبتدأ وفي أربعين خبر مقدم وشاة مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول ولم يقل في كل أربعين لغساده أي لما يلزم عليه ان في الثمانين شاتين وليس كذلك كما علمت والتاء في شاة للوحدة كقراءة لا لتأنيث فلذا ابدل منها المذكر والمؤنث بقوله جذع أو جدعة بالجملة المقنونة فيها (ص) ولزم الوسط ولو انفرد الخيار أو السرار إلا أن يرى الساعي أخذ المعية لا الصغيرة (ش) يعني

(قوله تيسع ذو سنتين) يخالف كلام الازهرى فتأمل (قوله جذع أو جدعة) الاولى ان يزيدا وثى كافي المدونة والرسالة والجواهر وابن عرفة وغيرهم وعلمه يأتي هل الخيا والساعي أو لا لا قال ابن عرفة وفي كون التخيير بين الجدع والثنى للساعي أولهما قولاً أشهب وابن نافع قاله محشي تت (قوله ولو معزاً) راجع لقوله جذع أو جدعة لان الخلاف موجود في قول ابن حبيب لا يجزى الجدع ولا الجدعة من المعز (قوله الا ان يرى الساعي) نحوه في المدونة فقال أبو الحسن ظاهره وان لم يرض ربحها ابن الموزان في تراصيهما والقول بعدم اشتراط رضايها لابن القاسم وهو ظاهر الحديث أما ما شاء المصدق فيمن رواه بالكسر وهو الساعي وأما من رواه بالفتح وهو اختيار ابن رشد فهو وبالمسأل وهذا سبب الاختلاف وقوله الا ان يرى الساعي جار في ما فيه الوسط وما انفرد

بالخيار أو الشرار وتبينهم ج ٦٠ بغير الأولى مخالف لاطلاق أهل المذهب وقلوا هو موصوفهم ونهوه هو الاسديت قاله

محمدي نت (قوله كما خض الخ) أي التي ضرب بها الطارق كما في الخمار والمصباح وأراد شارحنا التي دنت ولا دتم الا خصوص التي ضرب بها الطارق ثم بعد كتي هذا رأيت محمدي نت فسرهما بأنني دنت ولا دتم الله الحمد (قوله وتيس وهو الذي كرم الخ) أي الذي كرم من المعز فلا يجوز أن يرضى به الساعي لانه دون حقه وهو ظاهر المدونة لعمده مع ذوات العوار هكذا نقل الخطاب عن أبي الحسن عن ابن رشد وفي قوله لا يجوز أن يرضى به الساعي فظاهر مع قول المدونة واذن أي المصدق أخذ التيس أو المعزيلة أو ذات العوار فله ذلك (قوله نخمة) الغايضة (قوله الخراطيم) جمع خرطوم كعصفور وعصافير والخراطيم الانف كما في المصباح أي طويلة الأنف (قوله لان الحكم للغالب الخ) قال ابن عبد السلام وهو متجه اذا كانت الكثرة ظاهرة وأما اذا كانت كالشاة والشاتين فالظاهر انها كالتساويين اه (قوله وثنتان الخ) نائب فاعل محذوف أي وأخذ ثنتان وقوله أو الاقل نصاب مبدأ وخبر ولا بد من تقدير كان الثانية لان ان الشرطية لا تدخل الاعلى الجملة الفعلية (قوله لكان أظهر) وذلك ليكون نصافي ان المأخوذ منه ثنتان لا أكثر ولفظ كل تصديق به

ان الانعام من نوع أو نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال في أخذها فان لم يكن فيها وسط بل كانت خيارا كلها كما خض وأكوله وهي شاة اللحم تسمن لتؤكل ذكرا أو أنثى أو شرارا كلها كخضلة أي صغيرة وتيس وهو الذي ذكر الذي ليس معبد للضراب وذات هر ضوعيب فان الساعي لا يأخذ منها شيئا ويلزم به بالوسط الا أن يتطوع المالك بدفع الخيار الا أن يرى الساعي أخذ المعيبة أحفظ للفتنة راعفها أخذها بل لو نهاسن الاجزاء أو أما الصغيرة فليس له أخذها لتقصمها عن السمن (ص) وضم تحت اعراب وجاموس لبترو ضأن معز (ش) لما تسكلم على زكاة النهم اجالا وكان تحت كل نوع منها صنفان شرع في الكلام على حكم اجتماعهما وكال النصاب منهما والمعنى انه يضم لتكميل النصاب تحت ابل نخمة مائة الى القصر لها سافمان أحدهما خاف الآخر تأتي من ناحية العراق اعراب بوزن جراب خلاف البضائي وكذلك يضم لتكميل النصاب جاموس دون نصاب تكمة عشرة بقرة مثله او يجب فيه تببيع والجاموس بقرة سود نخام صغيرة الاعين طويلة الخراطيم هي فوعة الرأس الى قدام بطمينة الطرقة قوية جدا لا تسكد تفارق الماء بل ترقد فيه غالب أوقاتهم يقال اذا فارقت الماء يوما فاكثر هزلت رأيناها عصر واعمالها قاله زروق وكذلك يضم لتكميل النصاب ضأن كعشرين وهو الحيوان ذو الصوف لمعز مثله او هو الحيوان ذو الشعر فيجب في المثال شاة وانما ضم ما ذكره لتقارب المنفعة كما في أنواع الثمار والذهب مع الفضة ثم ان ظاهر قوله وضم الخ يشعربان المصنوع فرع والثاني أصل وليس بمراد وانما كل منهما أصل (ص) وخير الساعي ان وجبت واحدة وتساويا (ش) يعني اذا اجتمع صنفان من ضأن ومعز أو من تحت وعراب أو من جاموس وبقرة وتساويا كعشرين ضائنة ومثلها معز أو خمسة عشرة بقرة ومثلها جاموس فان الساعي يختير في أن يأخذ الواجب من أي الصنفين شاء مع مراعاة الاحتياط ابن رشد اتفقا قالا لا مزية لاحدهما على الآخر وقوله وخير دليل الجواب وقوله وخير الخ مفرع على قوله وضم تحت اعراب أي واذن ضم أحد الصنفين للآخر فتارة تجب واحدة وتارة يجب أكثر (ص) والافن الاكثر (ش) أي وان لا يكونا متساويين كعشرين عرابا أو جاموسا أو ثلاثين ضأنا وعشرة من الصنف الآخر فيأخذ بثنت الخاض والتببيع والشاة من الأكثر وهو العشرون من أحده الصنفين الا واين والثلاثون من الثالث ولا يأخذ من العشرة شيالا الحكم للغالب (ص) وثنتان من كل ان تساويا أو الاقل نصاب غير وفص والا فلا أكثر (ش) في هذا التركيب حذف شرط وجوابه أي وان وجبت ثنتان أخذت من كل أي أخذت من كل صنف شاة ان تساويا كثمانية وثلاثين عرابا وثلاثين بقرة أو ثمانين ضأنا ومثل ذلك تحت جاموسا ومهرا أو لم يتساويا كذلك يؤخذ من كل بشرطين أن يكون الاقل نصابا وهو غير وفص أي موجب للثانية كائة ضائنة وأربعين مهرا أو بالعكس لان الاقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية صار كالمساوي فان كان الاقل دون نصاب لم يؤخذ منه ولو كان غير وفص كائة من الضأن واحد وعشرين من المعز وكذا ان كان نصابا وهو وقص بان لم يوجب الثانية فانه لا يؤخذ منه أيضا كائة واحد وعشرين ضأنا وأربعين معزا وكذا ان كان غير نصاب وهو وقص كائة وثلاثين ضأنا وثلاثين معزا فتؤخذ الشاتان في المسائل الثلاث الداخلة تحت قوله والا فلا أكثر ولو قال وثنتان منهما السكنا أظهر (ص) وثلاث وتساويا فمهما وخير في الثالثة (ش) أي ثلاث فرائض كانت من ابل أو بقرة أو غنم وقوله فمهما أي أخذت من مباديل قوله وخير في الثالثة أي وان وجبت ثلاث في حال كون

(قوله وان لم يكن فيه عدد الزكاة الخ) هذا المثال لم يكن فيه عدد الزكاة وهو وقص والاولى ان يمثل بما اذالم يكن وقصا وما لم يكن فيه عدد الزكاة كائنه من الضان وثلاثين من المعز (قوله قاله ابن القاسم) ومقابلته ما استحسنون من ان الحكم للاد كثر مطلقا واعلم ان قوله هذاتذكار لقوله وهو مذهب ابن القاسم فالوضع واحد ٦١ (قوله فباعتبر الخالص) الاولى الواو (قوله اما بعد

تقررهما) لعل الاولى ان يقول اما عند تقررهما أى انتهاء كافى الغنم أو ابتداء كافى البقر فان النصاب مستقر فى عدد لا يتغير وهو ان فى كل ثلاثين تبيعاً وفى كل أربعين مسنة فتعدد المخرج فى البقر مستلزم لتقرر النصاب (قوله ان يستقر النصاب) أى الموجب أى ان الموجب تقرر أى تحقق فى شئ معين كائنه من الغنم بعد الثلاث فان المائة موجبة لشاة والثلاثين موجبة لتببيع والأربعين موجبة لمسنة فقوله لكل ما أى قدر وقوله بانفراده راجع لكل أى لكل قدر بانفراده (قوله بابدال ماشية) الباء للاستعانة لا باء السمية ولا باء المصاحبة أى هرب من الزكاة مستعينا على هرقه بابدال ماشية فلا بديل مهروب به والمهروب منه الزكاة (قوله أو بقرائنه الاحوال) كما اذا سمع المهراب يقول يريد الساعى ان يأخذ منى الزكاة فى هذا العام هيئات ما بعده منها (قوله وان كانت زكاته أفضل) أى لقوله فى المدونة ومن باع بعد الحول نصاب ابن بنصاب

الصنفين قد تساويا فائتان منهم ما وخير فى الثالثة كائنه وواحدة ضاوا ومثلها معزا (ص) والا فكذلك (ش) أى وان لم يتساوا فان كان فى الاقل عدد الزكاة وهو وغير وقص بان يكون هو الموجب للشاة الثالثة أخذ منه شاة وأخذ الباقي من الاكثر كائنه وسبعين ضائفة وأربعين معزا أو بالعكس وهو مذهب ابن القاسم وان لم يكن فيه عدد الزكاة كائنه وشاة ضاوا وثلاثين معزا أو كان فيه عدد الزكاة وهو وقص بان لم يوجب الثالثة كائنه وشاة ضائفة وأربعين معزا أو بالعكس أخذ الثلاث من الاكثر قاله ابن القاسم فأقاد بقوله فكذلك ان الثالثة تؤخذ من الاقل بشرط ان كونه نصابا وغير وقص والا ثمان يؤخذ من الاكثر على كل حال (ص) واعتبر فى الرابعة فأكثر كل مائة (ش) أى فيه مائة خالص على حدة فان كانت أربع مائة منها ثمانمائة ضان ومنها مائة بهضمها ضان وبهضمها معز أخرج ثلاثة من الضان واعتبرت الرابعة على حدة كما لو انفردت فى التساوى بخير الساعى والا ففى الاكثر وبعبارة أخرى واعتبر فى الشاة الرابعة فأكثر كائنه مائة والسادسة كل مائة على حدة هاهنا مائة وخمسة فمائة الخالص تؤخذ من كائنها مائة شاة عن كل مائة والمضمومة بهضمها مائة فمائة كائنه انفردت فان تساوى صنفها خير فى شأنها وان اختلفا أخذت من الأكثرها (ص) وفى أربعين جاموسا وعشرين بقرة منها (ش) يعنى ان من له أربعون من الجواميس سقط ما يقابلها وهو ثلاثون فالفاضل منها عشرة والبقر عشرون والحكم تبعها من الجواميس سقط ما يقابلها وهو ثلاثون فالفاضل منها عشرة والبقر عشرون والحكم فى مثل هذا الاد كثر وهو البقر فيؤخذ التببيع الثانى منها كاربعمائة فيضم الخالص منها ثمانمائة والرابعة مجتمعة فينظر فيها على حدة كما لو انفردت ولذا عقب المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبر فى الرابعة فأكثر كل مائة فان قبل ما ذكره المؤلف مخالف لما مر من انه لا يؤخذ من الاقل الا بشرط ان يكون الاقل نصابا وغير وهى مع ان الاقل هنادون نصاب قلت لا مخالفة لان ذلك حيث لم تقرر النصاب اما بعد تقررهما فانه انما ينظر لكل ما يجب فيه شئ واحد بانفراده فيؤخذ من الاكثر حيث اختلف عدد او صنف او خير حيث استوى عدد او اختلف صنف الا ترى انه فى المائة الرابعة فى الغنم نظر لها وقطع النظر عن غيرها لتقرر النصاب بها والمراد بتقرر النصاب ان يستقر النصاب فى عدد لا يتغير فيه (ص) ومن هرب بابدال ماشية أخذ بزكاتها (ش) يعنى ان من أبدل ماشية وهى نصاب سواء كانت للتجارة أم لا بماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها كانت نصابا أم لا أو عرض أو نقد هربا من الزكاة ويعلم ذلك باقراره أو بقرائنه الاحوال فان ذلك لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ بزكاتها مائة له بتقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البديل وان كانت زكاته أفضل لان الذى أخذ لم تجب فيه زكاة بعد وسواء وقع الابدال بعد الحول أو قبله بقرب فقوله (ولو قبل الحول) أى بقرب عند ابن يونس واليه أشار بقوله (على الأرجح) وكلام المؤلف لا يفيد تقييد الابدال قبل الحول بالقرب ولا بد منه فان قلت عزوه لابن يونس يدل على ذلك قلت انما يدل على ذلك لاهلنا بكلام ابن يونس فان وقع قبل الحول

غنم هربا من الزكاة أخذ منه المصدق زكاة ما أعطى وان كانت زكاة التى أخذ أفضل لان ما أخذ لم تجب فيه زكاة بعد اه (قوله أى بقرب) اشارة الى ان كلام المصنف فيه شئ لان قبل نظره من منع فالاولى للمصنف ان يقول ونؤقبل الحول (قوله على الأرجح الخ) أى خلافا لابن السكاتب فى قوله انما يهد هربا ان كان بعد الحول وقبل مجئ الساعى وأما بعدهما فلا فرق بين الفار وغيره فى الاخذ بزكاة المبدل

(قوله أي انه لا يكون الخ) لا يخفى ان ههنا في صدد زعم ائمة القنية انه اذا كان قبل الحول يبعد لا يؤخذ بزكاة المبدل ولو اقر به هروب فاذا علمت ههنا فتقول نص ابن يونس فيفسد ان الابدال قبل الحول يفر دال على الهروب في حصد ذاته فكلام ابن يونس وابن الكاتب في مجرد التهمة العارية عن القرينة فضلا عن الاقرار بديل قياس ذلك على الخليفة ابن ونصه ذكر عن ابن القاسم ان الكاتب القروي اغنا بعد هارب ياتي باع بعد الحول فان باع قبل الحول فلا يبعد هارب باع قبل الحول او بعد ذلك بخلاف انما اعلم عند الحول وقربه فان ذلك لا ينفذهما لان ههنا قد بقيت مواشيهما بايدهم حتى حل الحول والذي باع قبل الحول ليس في يده شيء ابن يونس وليس ذلك بصواب لان بيعها بعد الحول وقبل مجيء الساعي مثل بيعها قبل الحول اذ حولها مجيء الساعي لا يفرق ولان الخلفاء انما حكموا الافتراق لانهم ارادوا بذلك اسقاط شيء من الزكاة والصار انما اراد اسقاط الزكاة فههنا العلامة الجامعة بينهما كما أفاده مخني ت ٦٢ (قوله ولو كان المبدل نصبا) الاولى ان يقول وأما لو كان المبدل دون النصاب فلا

زكاة فيه ان كانت للقنية وأبدلها بنصاب فان كانت للتجارة وأبدلها بنصاب أخذت زكاتها بالاولى من غير الفارق الا في قول كبدل ماشية تجارة الخ (تنبيه) قول المصنف ماشية منهومة ان لو هرب بايد ال عين بعرض قنية لا يكون احكامكم كذلك وهو كذلك فلا زكاة عليه ولو اقر على نفسه بالفراق لان عرض القنية لازكاة فيه أفاده في ك واعلم ان تلك العلة لا تظهر لوجودها في ابدال الماشية بعرض قنية (قوله وبني في راجعة بعيب الخ) فهم من قوله بني انها رجعت قبل تمام الحول فان رجعت بعده زكاهما حين الرجوع فان زكاهما المشتري عنده ثم ردها رجعت على البائع بما أدى ان لم يكن دفع منها وكذا يقال فيما اذا قامت

بكتير لم يعتبر أي انه لا يكون الابدال بمجرد دليلا على الهروب وسيأتي الخلاف في حد القرب في الخليفة وأما اذا كان المبدل دون نصاب فلا زكاة ولو كان المبدل نصبا على ما يظهر من كلامهم وأما لو لم يكن أبدلها هروبا فسيأتي فيه التفصيل المشار اليه بقوله كبدل ماشية تجارة الخ ثم ان المبالغة في الابدال ولا يست في الاخذ بالزكاة قبل الحول اذ لا يترك مال قبل الحول وقد اعترض قوله على الأرجح بان فيه جمعا اذ ليس ماد كره ابن يونس ههنا اختياره من الخلاف بل من نفسه متقابلة فكان الواجب ان يهرب بالفعل (ص) وبني في راجعة بعيب أو فلس (ش) ضمير بني راجع لمبدل الماشية بعين أو نوعها أو بمخالفها سواء كان فارا أو غير فار وما ذكره قت من ان فاعل بني البائع الغير الفار وان وافق ما في الشامل غير ظاهر اذ لا شك ان الفار يعني فيما ذكر أيضا بل لو قيل ان فاعل بني ضمير المبدل الفار لكان مطابقا لظاهر كلام المؤلف وبناء غير النار مستفاد من بناء الفار بالاولى ولو قال بكعب وخذف الفاس لكان أحسن اذ يدخل هو الفساد تحت الكاف وقد يقال ان الفساد يفهم مما ذكره المؤلف بطريق الاولى لان الملك قد انتقل للمشتري في مسئلة العيب والفاس قطعا بخلاف الفساد وسواء كان الفساد مختلفا فيه أو متفقاعليه والمعنى ان من باع ماشية بعد ان مكثت عنده نصف عام مثلا ثم أقامت عند المشتري مدة ثم ردت عليه بفساد أو ردها البائع بفاس المشتري فان البائع يعني على حوله الذي عنده فيزكاه عند تمام حوله من يوم ملكها أو من يوم زكاهها وكأنه لم يخرج من يده بناء على ان رجوعه هاله فيماد كره نقض للبيع من أصله وهو المنصوص وعلى القول بأنه ابتداء بيع الا ان فانه يستقبل حولا من يوم رجعت اليه (ص) كبدل ماشية تجارة وان دون نصاب بعين أو نوعها (ش) هذا شروع في بيان الابدال على غير وجه الفراق والتشبيه لا فائدة البناء حيث لم يحصل فيه رجوع بعيب ونحوه ولا يصح أن يكون لا فائدة البناء فيما اذا رجعت اليه بعيب ونحوه لانه يقتضي انه اذا أبدلها بمخالفها ورجعت اليه بعيب ونحوه انه يستقبل وليس كذلك اذ يعني في هذه أيضا كما يفيد قوله وبني في راجعة بعيب الخ والمعنى ان من أبدل ماشية تجارة

عامين أو أكثر حيث كان للمشتري رد فان لم يكن له ردها لكون البيع فاسدا فزكاهما عليه لانها على ملكه من حين الرد (قوله سواء فوات غير ظاهر) بل ظاهره ذلك لانه انما جعل الضمير ههنا على غير الفار لان الفار تقدم الكلام عليه وان الكلام ههنا في غيره لا ان مراده ان الفار لا يبنى لانه يؤخذ بزكاة المبدل اذ لم يرجع اليه فأخرى ان رجعت (قوله مختلفا فيه الخ) أي لم يفت (قوله وعلى القول بأنه ابتداء بيع) عبارة بهرام وعلى ان الرد بالعيب بيع حادث فاذا يجب ان يستقبل به حولا (قوله كبدل ماشية تجارة) قال في ك وجد عندي مانصه والمراد بالعين ما قابل الماشية فيشمل العروض ويشكل على دون نصاب ما تقدم من قوله وضمت الفائدة له لا لاقبل والمشتراة فائدة كما تقدم فالمناسب الاستقبال لا البناء حيث كانت الاولى أقل من نصاب اللهم الا ان يقال جعلوا هذه الفائدة كالنتاج أو ان ههنا رجعت من يده وههنا لم يخرج من يده تأمله ولو كان أصل ماشية التجارة عرضا فان كان عرض تجارة فحولها من يوم ملك العرض وان كان عرض قنية فن يوم اشترى الماشية به تأمل والقنية بكسر القاف وضما وسكون النون الادخار اه (قوله كما يفيد قوله وبني) أي لانه شامل لما اذا أبدلها بمخالف لنوعها ولما اذا كان الابدال على وجه الفراق

أو غيره (قوله كما إذا اتلفها) انتهى وتقرر عليه القيمة (والحال أن ذلك بحسب دعواه ولم تقم عليها بينة فإن قام على دعواه بينة فإنه يستقبل اتفاقاً يأخذ به من يوم أخذه ولا يبنى على حولها كما يغيبه كلام ابن عرفة والشارح (قوله فقال ابن الحاجب يبنى اتفاقاً) عبارة ابن الحاجب وأخذ الماشية عن استهلاك كالمبدل بها ابتداء قال شارحه يعني أن من استهلك ماشية فأخذ عنها ماشية كان حكمه حكم من أبدل ماشية بماشية فأجره على ما تقدم من أخذه النوع عن نوعه أو غير نوعه وفقاً وخلافاً قال ابن الحاجب وأخذ العين كالمبادلة باتفاق قال المصنف وإن أخذ هيناً عن الماشية المستهلكة فإنه يكون كالأبدل ماشية بعين يبنى على قول ابن القاسم ولا يبنى على قول أشهب وقوله باتفاق أي أن الشيوخ اتفقوا على إخراج خلاف ابن القاسم وأشهب فيه ما ولولا الاتفاق لا يمكن أن يقال إن المبادلة أمر اختياري يوجب تهمة من وقعت منه في مكان التهم وذلك يقتضي البناء بخلاف الاستهلاك فانهم سألوا كرهافين بنى الاستقبال اهـ ماقاله المصنف في التوضيح إذا علمت ذلك تعرف أن المعنى الذي فهمه شارحنا من كلام ابن الحاجب غير المعنى الذي أراد ابن الحاجب وذلك أن شارحنا فهم أن المراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب على البناء مع أن ذلك غير مراد كما علمته وكلام شارحنا من كلام الشيخ عب تامل في تنبيهه يجعل شارحنا المبالغة على ماشية التجارة وعلى ذلك قرره الخطاب وأطلق في المدونة والجواهر وابن الحاجب وابن عرفة قال في المدونة ومن استهلك غنمه بعد الطول وقبل مجيئ الساعي وهي أربعمون فأخذ في قيمته أربعمون كما كان مكانه لأن حولها قد تم ابن يونس يريد ٦٣ إذا كنت الدراهم التي أخذت فيها نصاباً

وكانت الغنم للتجارة فإن كانت للقيمة فهمل بزكها مكانه أو يستقبل حولاً قولاً اهـ وأما إذا أخذ النوع ففي البناء والاستقبال قولاً ابن القاسم في المدونة ثم اختلف الشيوخ فطريق ابن أبي زيد وهو مذهب سحنون الخلف سواء ذهبت العين أولاً وقال سحنون القول بالاستقبال أحسن وطريق حمديس أن قول ابن القاسم اختلف في عيب يوجب الخيار في أخذه

سواء كانت نصاباً أم لا فاما ان يبدلها بعين أو بنوعها فإن أبدلها بعين يبنى على حول الاصل أي الثمن الذي اشترى به ان أبدلها قبل جريان الزكاة في عينها لكونها دون نصاب أو لم يحل عليها الطول وعلى حول زكاة عينها ان أبدلها بعد ان زكها لان تزكية عينها ابطفت حول الاصل وان أبدلها بنوعها كجفت بهراب وبقر بجاهوس ومعزباً أن يبنى على حول المبدلة مطلقاً سواء زكى عينها أم لا وعلى حول الاصل فقد ظهروا أن في كلام المؤلف اجبالاً لا اختلاف كيفية بناء المبدل بعين وكيفية بناء المبدل بنوعها وقوله (ولولا استهلاك) مبالغة في قوله أو نوعها أي ولو كان الأبدل بنوعها الاستهلاك كما إذا اتلفها شخص وتقررت عليه القيمة فأخذ عنها ماشية من نوعها فكانت له أبدل ماشية بماشية أم لا أخذ عنها عينا فقل ابن الحاجب يبنى اتفاقاً والمؤلف قال ولو اولى خلاف مذهبي انظر الطحطاوي خلافاً في ترجيحه للنوع والعين (ص) كنصاب قنية (ش) يعني ان من كان عنده نصاب ماشية للقيمة فأبدلها بنصاب عين أو بنصاب من نوعها فإنه يبنى على حول الاصل أي من يوم ملك رقابها أو زكها فالتشبيه في الصورتين ولو أبدلها بدون نصاب من العين فإنه لا زكاة عليه اتفاقاً نقله في التوضيح وكذا إذا أبدلها بدون نصاب من

العين أو القيمة فتارة جعل المأخوذ عوضاً عن القيمة فلا زكاة كن أبدل عينا بماشية وتارة جعله عوضاً عن العين فيبني كن أبدل ماشية بماشية وأما لو ذهبت العين حتى لا يكون له إلا القيمة فلا يمتنع أن لا زكاة فيها وهذه طريقة ابن رشد قال في المقدمات ان قامت أعيانهم الميركة قولاً واحداً واستقبل بالمأخوذ حولاً وان قامت قوتاً يوجب التحجير بالضا أو تضمينه القيمة فهذه اختلف قول ابن القاسم وطريقة عبد الحق أيضاً وزاد هنا إذا ثبت الاستهلاك بينة والازكي الغنم التي أخذت لا يهتم ان يكون انما باع غنماً بغير من النسك إذا علمت هذه اظهر ان المؤلف أطلق كبن الحاجب في الاستهلاك على طريق أبي شحموسه سحنون واقتصر على قول ابن القاسم بالبناء تبعاً القول ابن الحاجب وأخذ الماشية عند الاستهلاك كالمبادلة بها ابتداء مع أن القول بالاستقبال هو المختار مضمون ولذا انعقبه المواق بأنه لم يفصل تفصيل حمديس وابن رشد ولا اقتصر على مختار سحنون ولا أتى بقول ابن القاسم معاهه قاله حمديس نت (قوله خلافاً للخطاب) الصواب للخطاب ومن تابعه كما قرره بعض شيوخنا (قوله أي من يوم ملك رقابها) مقتضاه أنه لا ينظر طول الاصل الذي هو ثمن الماشية المختصة بالقيمة وهو المتعين وذلك لان اشتراط النصاب في الأبدل بالعين في القيمة يدل على الغناء الثمن الاصل وأنه لا ينظر الا حول المبدلة التي هي الماشية النصاب فالبعض الشيوخ من البحث هذا والجواب معتمد على ظاهر كلام عج لا يسلم وفي ك وفي شرح (ه) مانعه وحاصل ابدال غير الغارانه اذا كان البديل من النوع وهو نصاب فإنه يبنى سواء كان المبدل نصاب تجارة أو دونه أو نصاب قنية أو دونه وان كان البديل عينا فان كان المبدل منه نصاباً ولو قنية فكذلك وان كان المبدل دون نصاب فإن كان من التجارة فكذلك وان كان للقيمة استقبل ويشير المؤلف لهذا الأخير بقوله

كأن مقتضى وقد علمت أن قاعدة البناء انما تنظر في حيث كان البدل نصابا (قوله وهو تشبيه) أي تشبيه تام أبداً بل بعين أو نوعه ولو كان الابدال بوجهيه لاستلزامه كذا في محشي (قوله فلا اعتراض) لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يترتب به تشبيهه مفقود قوله ما شية انما لو كان نصاب عين ولو لقيمة فإبدله بعين قيمته أيضاً على حوال الأصل فان كان المدين دون نصاب أبدلها بعين فكذلك أيضاً ان كانت الأصلية ٦٤ للتجارة فان كانت للقيمة يستقبل بالبدل (قوله وروايته عن مالك) ومقابلته

ساقى الجلاب من روايته بأنه يبنى على حوال الأصل (قوله ان يضيف ذلك الى ماله) أي الموافق للبدل في النوع (قوله والبيع) الانسب الشراء بدل البيع لأن البيع استخراج والثراء ادخال ويكون المراد انما رجعت بمالك مستأنف بخلاف ما يبنى فيه فانما رجعت بمالك السابق (قوله من المشتري نفسه) أي لا من غيره فلا يبنى فتدبر (قوله فيجبر على ما تقدم) من كونه القنية (قوله اجتماع نصابي الخ) يفيد أنه إذا كان المجتمع نصاباً فقط وعند كل ما يوفى لا يكون خاطئة مع أنه خاطئة عند سند وغيره وهو الراجح بخلاف ما يأتي عن التوضيح فانه خلاف الصواب كما أفاده محشي (قوله فأكثر) إشارة الى أنه يصح ان يكون الخطاء أكثر من اثنين وفي كلام المصنف إشارة الى ذلك لأنه جمع بقوله خطاء وثني بقوله واجتماعا إشارة الى ذلك (قوله فيما يوجب تركيهما) الموجب

نوعها وهو مفهوم نصاب انما لو كان عنده دون النصاب للقنية وأبدله بنصاب انه لا يبنى ويستقبل وهذا بالنسبة الى العين صحيح وأما بالنسبة الى نوع الماشية فلا يبنى كعشرين بقرة للقنية أبداً بل لاثنين جاموساً فير كيه على حوال من يوم ذلك البقر وبعبارة أخرى منطوق قوله كعصابة قنية مسلم وهو تشبيه في قوله كبديل ماشية تجارية بعين أو نوعها ولو لاستلزامه ليعنى فانه يبنى اذا أبدلها بعين أو نوعها ولو لاستلزامه والبدل في كل منهما نصاب وفي مفهومه تفصيل وهو انه ان أبداً دون النصاب بعين استقبل مطلقاً وان أبدله بنوعه يبنى ان كان البدل نصاباً وان كان دون نصاب استقبل فلا اعتراض (ص) لا يخالفها (ش) هذا مفهوم نوعها أي لان أبدل ماشية التجارة أو القنية بنوع مخالفها كابل يقرأ أو غنم فانه يستأنف عند ابن القاسم وروايته عن مالك ابن رشد قياساً على الماشية تشتري بالدرهم والدنانير وهذا كله حيث كان في البدل نصاب والا فلاز كافي عليه اتفاقاً وقال التومني يبنى اذا كانت نصاباً فباعها بدون النصاب ان يضيف ذلك الى ماله ويبنى (ص) أو راجعة بأقالة (ش) قال ق قوله لا يخالفها يخرج من قوله وبني لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعة بأقالة معطوف على المخرج امكن بالنظر لقوله بعين فهو من باب اللف والنشر المشوش والتقدير يوجب في راجعة بعين لا في راجعة بأقالة كبديلها بنوعها لان أبدلها بمخالفها والمعنى ان من رجعت له ماشية بعين ان باعها بأقالة من مبتاعها فلا يبنى بل يستقبل لانها بيع سوا عوقفت الاقالة بعد قبض الثمن أو قبله ومثل الاقالة الهبسة والصدقة والبيع (ص) أو عيناً بماشية (ش) يعني ان من أبدل عيناً بنصاباً بماشية بعد ثلاثة أشهر مثلاً فانه يستقبل بالماشية بخلاف من يوم اشتراها سواء اشتراها للقنية أو بالتجارة فقوله أو عيناً مفعول افعل محذوف دل عليه ما قبله والتقدير أو أبدل عيناً بماشية المراد بقوله أو عيناً بماشية ان تكون العين عنده فيشتري بماشية كما في كلام ابن رشد اما لو كانت ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده أخذ فيه ماشية من المشتري نفسه فانه كبديل ماشية بماشية فيجبر على ما تقدم قاله ابن رشد وما كانت زكاة الخطاء تشارك زكاة الانفراد في بعض شروط وتخالفها في بعض أفردها بالكلية وهي كما قال ابن عرفة اجتماع نصابي نوع ثم مال كين فأكثر فيما يوجب تركيهما على مالك واحد فقال (ص) وخطاء الماشية كالك فيما يوجب من قدر وسن وصنف (ش) يعني ان الخطاء في الماشية المقصود النوع كابل أو بقر أو غنم فلا أثر لخطاة نوعين كابل وغنم كالك واحد لكن لا في كل الوجوه التي يوجبها مالك من ضمان ونفقة وغيرها فان حكم الخطاء في ذلك حكم الانفراد بل كالك واحد فيما يوجب من قدر كدلالة لكل واحد بعينه من الغنم فان الواجب عليهم شاة واحدة على واحد ثلثا وسن

كانت

هو المشار به بقوله واجتماعه ذلك ومنفعة في الاكثر أي في حالة توجب تركيهما الخ ولو قال فيما يوجب

تركية نعمهما لكان أظهر ليشمل ما اذا كان كل منهما عنده نصابان فأكثر وخالف كل واحد صاحبه بنصاب فقط وهذا على ان الضمير في تركيهما يعود على النصابين وأما على انه يعود على المالكين فلا يحتاج اليه وعلى معنى في على الاول وعلى حاله على الثاني (قوله من قدر) لا ضرورة لذكره مع قوله فيما يوجب ولو قال المصنف عقب قوله كالك في الزكاة لكان أظهر (قوله وسن) لا يخفى ان ما يوجب من سن وصنف مستلزم للاول وهو ما يوجب من قدر ويدل على ذلك قول الشارح تنقيص في القدر وتغيير في السن فيكون قوله من قدر أي بدون سن وصنف ثم ان قوله وسن الرواية هي أو وكذا قوله وصنف

(قوله بل هو صادق الخ) قد يجاب عنه بأن قوله آخر أفيما وجب الخ يدفع ذلك (قوله ان نويت) كأن الخطاب لم يرض ذلك وحاصل كلامه انه يقول المعتبر ان لا ينوى الفرار أو أحد هاتوي الخاطئة أم لا على ان توجههما للخاطئة نية الحكم والنية الحكمية تسكني على ان تلك النية لازمة لوجودها فلا معنى لاشتراطها (قوله ويسقط ما على العبد ٦٥ على المشهور) ومقابلته انهما

يزكيان زكاة الخاطئة ويسقط ما على العبد (قوله واو الحال) وصاحبها الفاعل محذوف أي نوى كل الخاطئة في حال كون كل حراما مسلما والمحذوف مراعى لا يقال شرط الحرية والنصاب والحول يفهمهما تقدم أول الباب لا ناقول لما كان يحتمل اذا انصف أحد المساكين بالشروط أن يكون الآخر تبعه له وتجب الزكاة تعرض للشروط (قوله وحر وما بعده خبر بعد خبر) أي المجموع محتوي على خبر بعد خبر وزاد الخطاب شرطا أيضا فتصير سبعة وهو أن لا يقصد بالخاطئة الفرار من تكثير الواجب الى تثقيله فان قصد ذلك فلا أثر للخاطئة ويؤخذ ان بما كان عليه ويثبت الفرار بالقرب والقرينة على المشهور انظر ع (قوله لکن اقتصرس) في شرحه وهو المعتمد (قوله ما يقرب جدا) اختص في حد القرب فتبطل اذا اظهرهم الساعي كما قال ابن الموار وقيل الشهر وقيل أقل من الشهر والشهر فأكبر بعيد وقيل القرب شهران (قوله فلوز كنه أحد هاتوي غنمه ولبث ستة أشهر) قال في ك انظر كيف

كاتبين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليم ما جدد على كل واحد نصفها وكان على كل واحد ولم توجد الخاطئة بنت لم يوفى فحصل بها تنقيص في القدر وتغيير في السن ونصف كاتبين لو احدثا نون من المعز ولا آخر أربعون من الضأن فان عليم ما واحدة من المعز على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى الاخر ثلث وليس في تعريف ابن عرفة للخاطئة دلالة على ان كل نصاب لما لك بل هو صادق بما اذا كان نصف النصاب مثلا لا أحد المساكين وللاخر نصاب ونصف نصاب وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير (ص) ان نويت (ش) ههنا شروع منه رجه الله في شروط الخاطئة وذكر انها ستة الاول أن يكون أربعين أو ثمانين أو مائة أو مائة وخمسة أو مائة وخمسة وأصل ان نويت ان نواها كل واحد منهما فنية أحدهما دون الآخر والضمير في نويت للخاطئة المفهومة من خطاء (ص) وكل حر مسلم (ش) الثاني من الشروط أن يكون كل من الخطاء حرا فلا أثر للخاطئة عبدا وحر ويزكي الحرف كاه الانفراد ويسقط ما على العبد على المشهور الثالث أن يكون كل مسلمانا فلا أثر للخاطئة كافر ومسلم ويزكي المسلم على حكم الانفراد ويسقط ما على الكافر ثم ان الواو في كل الخوا والحال وكل مبتدأ وسوغ الابتداء به المسموم وحر وما بعده خبر بعد خبر أي ان نويت في هذه الحالة أي في حالة كونها على هذه الاوصاف (ص) ملك نصابا (ش) الشرط الرابع أن يكون كل ملك نصابا ولو لم يخاطب بجمعه فاذا كان عند أحد هاتوي نصابا وخاطب ببعضه صاحب نصاب ضم ما لم يخاطب به الى مال الخاطئة وزكي الجميع وكذا لو كان عند كل نصاب وخاطب كل بعض نصابه ببعض نصاب الاخر بحيث صار واقع فيه الخاطئة نصابا ههنا ظاهر كلام المؤلف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خاطب بنصاب وهو موافق لظاهر تقدير ابن عبد السلام ولكنه خلاف ما يقتضيه كلام التوضيح من ان شرط الخاطئة أن يكون لكل واحد نصاب وان يخاطب به لکن اقتصرس في شرحه على ما ظاهر كلام المؤلف وقواه بقوله قوله ملك نصابا ولو خاطب ببعضه اذا حصل من مجموعهما نصاب ولو لم يكن خاطب بنصاب لان هذا لا يشترط وما أفهمه قول ابن عرفة اجتماع نصابي من ان الخاطئة بجميع النصاب فليس شرطا (ص) يقول (ش) الباعلة المجاوزة وهو الخامس أي ملكا مجاوز الحول ولو لم يخاطب به الا في بعض الحول ما لم يقرب جدا كأقل من شهر على ما عند ابن حبيب فلا زكاة على من لم يجاوز ملكه حولا ويزكي مجاوزة كاه الانفراد فلوز كني أحدهما غنمه ولبث ستة أشهر ثم خاطب رجلا فدم حوله فأنى الساعي في شهر الخاطئة زكي من ثم حوله ولا زكاة على الاخر حتى يحول الحول على صاحبه من يوم يزكي الأخر يخرج غنمه منها قبل ذلك وبعبارة أخرى الباع في يحول بمعنى مع وهي متعلقة بملك أي وكل واحد منهما ملك نصابا ملكا مضمونا بغير حول فالحول مصاحب للملك لا للخاطئة فاذا ملك الماشية ثم مكثت عنده ستة أشهر ثم خاطبها ومضى ستة أشهر من الخاطئة زكي لان الحول مصاحب للملك لا للخاطئة ولا بد من اتفاق حولهما فلا يلزم بتفقال تصح خطاها كره والمواق (ص)

٩ خشي في يتصور جني الساعي بعد ستة أشهر من زكاة أحدهما وبعد حول الاخر لان الساعي لا يخرج في العام الواحد مرتين اه شرح س حاصلا ان الزكاة لا تجب الا بجني الساعي والساعي لا يخرج في العام الا مرة واحدة فلا يتم هذا الكلام (قوله ذكره الخطاب والمواق) زاد في ك فقال ابن رشد لا يكون الرجلان خليطين ويزكيان زكاة الخاطئة حتى يكون الحول قد طال على ماشية كل منهما فلو كانت ماشية أحدهما مائة

وقد سأل علم الطول وماشية الاخر خمسة لم يحل عليها الطول فأخذ الساعي منها اثنين فان أخذهما من صاحب المائة لم يكن على صاحب الخمسين شيء لان الواحدة واحدة عليه والثانية مقابلة وقعت وان أخذهما من صاحب الخمسين رجع بأواحدة على صاحب المائة وكانت الثانية مقابلة وقعت وان أخذوا واحدة من غنم صاحب المائة وواحدة من غنم صاحب الخمسين لم يكن لصاحب الخمسين على صاحب المائة رجوع الشاة التي أخذت منه لانها مقابلة وقعت عليه ولا ترداد في هذا اذا لا اختلاف فيه بخلاف ما ذكره ان كان الطول ماشية أحدهما أقل من نصابه وهو يفيد ان لاخذ من غنم ما في الفرض المذكور بتأويل كالاخذ من غير تأويل وليس كمشكلة تأويل الاخذ من نصاب له الخ لان أخذ الزكاة فيها ما في هذه الحالة لم يقبل به أحد كما أشار به بقوله ان لا اختلاف في مشكلة تأويل الساعي لان فعله فيها موافق لقول بعض العلماء اهـ لا وفي عب الاعتراض على الخطب بانه يورهم أو يقتضي أنه اذا مال الحول على مال أحدهما ثم حال على مال الاخر ولم يأت الساعي الا بعد ضرور الحول الثاني فانهم ما لا يكونان خليطين وليس كذلك ولو قال بهنى ان يمر على كل حول مسلم من هذا ووافق ما نقله عن ابن رشد اهـ وقد قيل ٦٦ ان الحول اتفق فيه لان الحول هو حجب الساعي فحصل اتفاق باعتبار العام

المسارع مامعا (قوله واجتماعا) واجتماعك أو منفعة في الاكثر من مراح وماء ومبيت وراع باذنهم أو دخل برفق (س) هذا هو أى المالك أو الخليلان وفي الحقيقة المجتمع في خمسة أو أكثرها انما هو الماشيتان ولا بد فقه قوله باذنهم ما يعود على ما يصلح له من مالك الغنم (قوله ولولهوم الناس) أى كأن يكون الماء مباحا والمراح في أرض الموات المباحة (قوله حيث تجتمع الغنم للقائلة) القائلة وقت التبول وهو النوم نصف النهار كذا في المصباح فاذن تكون اللام في القائلة زائدة وهذا التفسير هو الظاهر (قوله وقيل حيث تجتمع للروح للمبيت) أى المحل الذى تجتمع فيه ثم تساق منه للمبيت كما أفصح به بعض الشراح (قوله أو يستأجر أحدهما من الاخر) أى شرب يوم أو يومين أى بقريفة التعليل (قوله بالمسرح) موضع مباح السروح أى الخروح للرعى قال في المصباح سرحت الابل سرحا من باب نفع وسروحوا خرجت للرعى بالغداة وبعبارة أخرى السراح بفتح السين الارسال (قوله ولو كانت من القلة الخ) أى من أجل القلة المعقدان المدار على تعاونهما وان لم يتحجج لهما خلافا للباحى (قوله لم يكن اجتماعها) أى فلا يصح عدده من الثلاثة (قوله الحاجة اليه حيث تعدد) الظاهر أن يقول ارتفاق كل منهما بالموضعين حيث تعدد كما قيل في الرعيين قال عجم وانظر هل تجرى الاباحة في المبيت والمراح ان يكون كل منهما بأرض موات ليست بيد واحد وهو الذى قدمناه أولا بد من الاشتراك بالاجارة أو الاعارة والظاهر ان الاشتراك في منفعة الرعى يتبرع بهما كما لا يشترك فيها بالاجارة أو الاعارة وعلى هذا وما استظهرناه في الروح والمبيت يكفي اجتماعهما في السقي من البصر وكونهما واحدا ومبيتا بأرض موات ليست بيد أحد ومنفعة راع يتبرع لهما شخص بمنفعة الفحل التى تحتاج اليه الماشية سواء اتحد أو تعدد اهـ وقوله واجتماعا معطوف على قوله ان نويت أى هما كالمالك الواحدان نويت الخلطة واجتماعا في الاكثر في الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما مسلما الخ (قوله الاشتراك الخ) لا يخفى انه لا معنى لاجتماعهما في الماء الاشتراكهما فيه

مباح (قوله أو يستأجر أحدهما من الاخر) أى شرب يوم أو يومين أى بقريفة التعليل (قوله بالمسرح) موضع مباح السروح أى الخروح للرعى قال في المصباح سرحت الابل سرحا من باب نفع وسروحوا خرجت للرعى بالغداة وبعبارة أخرى السراح بفتح السين الارسال (قوله ولو كانت من القلة الخ) أى من أجل القلة المعقدان المدار على تعاونهما وان لم يتحجج لهما خلافا للباحى (قوله لم يكن اجتماعها) أى فلا يصح عدده من الثلاثة (قوله الحاجة اليه حيث تعدد) الظاهر أن يقول ارتفاق كل منهما بالموضعين حيث تعدد كما قيل في الرعيين قال عجم وانظر هل تجرى الاباحة في المبيت والمراح ان يكون كل منهما بأرض موات ليست بيد واحد وهو الذى قدمناه أولا بد من الاشتراك بالاجارة أو الاعارة والظاهر ان الاشتراك في منفعة الرعى يتبرع بهما كما لا يشترك فيها بالاجارة أو الاعارة وعلى هذا وما استظهرناه في الروح والمبيت يكفي اجتماعهما في السقي من البصر وكونهما واحدا ومبيتا بأرض موات ليست بيد أحد ومنفعة راع يتبرع لهما شخص بمنفعة الفحل التى تحتاج اليه الماشية سواء اتحد أو تعدد اهـ وقوله واجتماعا معطوف على قوله ان نويت أى هما كالمالك الواحدان نويت الخلطة واجتماعا في الاكثر في الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما مسلما الخ (قوله الاشتراك الخ) لا يخفى انه لا معنى لاجتماعهما في الماء الاشتراكهما فيه

سواء كان المأثم مباحاً أو نحو ذلك وقوله وفي الفعل لا يخفى أنه لا معنى لاجتماعهما في الفعل إلا كونه يضرب في الجميع باذن مالكه
(قوله ما أشيرنا إليه من التعاون الخ) لا يخفى أنه لا معنى للاشتراك في الراعي إلا التعاون فيسهل عند التعدد ويدل على ما قلناه قوله
سابقه يرفق بعضهم من بعض (قوله وراجع الخ) فاعلم بمعنى فعل اذهوقدياً أي بمعنى فعل وعبر به وما لا يختصار لانه لو عبر به
لاحتاج الى أنه يزيد على فيقول ورجع على شريكه وقوله في القيمة متعلق براجع وقوله شريكه أي خليفته المشارك له فيما أخذ
ولو عبر بالخياط بدل الشريك لكان أولى وقوله بنسبة عدد منهم ما يؤخذ منه اشتراط اتحاد جنس الماشية

٦٧

لان هذا انما يكون مع اتحاد
(قوله وفي كلام الشارح نظري)
لانه قال فلو أخذ من كل واحد
شاة رجع صاحب الخمسة
عليه باربعة اشاة اذ الشاة التي
أخرجها صاحب التسعة عن
خسة ويبقى معه أربعة غير
من كاة مع خسة الا خرافاً أخذت
الشاة عن التسع رجع عليه
بنسبة ما بقي من ماشيته
(قوله لكن باتفاق ان كان
الواجب جزء شاة) كما اذا كان
لواحد تسعة والاخر خمسة
فان الواجب على صاحب الخمسة
جزء شاة وكذا على صاحب
لتسعة باعبار الزائد على خمسة
وقوله وعلى المشهور ان كان
الواجب شاة كاملة كما اذا كان
لكل واحد خمسة فقط وأخذ
شاة من واحد (قوله فالقيمة
يوم الاخذ) هو مذهب ابن
القاسم أي بناء على ان المرجوع
عليه كالمستهلك وقوله بناء
الخ راجع لقول أذهب وذلك
ان من تسلف شيئاً ثم عند الاجل
أراد ان يرد قيمته فانه يعتبر
بقيته يوم التراجع بخلاف من

مباح لجميع الناس وفي الفعل جعل مالكه اياه يضرب في الجميع وفي الراعي ما أشيرنا إليه من
التعاون حيث تعدد وقوله واجتماع الخ معطوف على قوله ان نويت أي هما كالمالك الواحد
ان نويتا الخاطئة واجتماعه في الاكثر من الخمسة المذكورة بشرط أن يكون كل منهما ماحراً مسلماً
مالك كالنصاب حل حوله وأتى بالجمع أولاً وبضمير التثنية ثانياً لشارة الى أنه لا فرق بين الاثنين
والأكثر من ذلك (ص) وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عدد منهم ما ولو انفرد وقص لأحدهما في
القيمة (ش) هذا أثر الخاطئة والمعنى ان الساعي اذا أخذ من أحد الخاططين ما وجب عليه ما كان
المأخوذ منه يرجع على صاحبه بنسبة عددى ماشيتهما ان كان لكل وقص اتفاقاً كان يكون
لأحدهما تسع من الابل وللاخر ست فتقسم الثلاث شياه على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس
فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسة احوال كذا ان انفرد أحدهما
بالوقص على المشهور من ان الاوقاص من كاة كأن يكون لأحدهما تسع وللاخر خمس فان
أخذ الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بنسبة أسباع من أربعة عشر سبعاً من قيمة
الشاتين أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بنسبة أسباع من قيمة الشاتين بعد جعلهما
أربعة عشر سبعاً أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين من قيمة الشاة
التي دفعها وفي كلام الشارح نظري وعلى القول بان الاوقاص غير من كاة يكون على كل شاة
والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق ان كان الواجب جزء شاة وعلى المشهور ان كان
الواجب شاة كاملة لانه يعني الاستهلاك فالواجب القيمة لالعين وعليه فالقيمة يوم الاخذ
لا يوم التراجع خلافاً للشبه ببناء على ان المرجوع عليه كالمستهلك (ص) كتأول الساعي
الاخذ من نصاب لهما أو لأحدهما وزاد للخاطئة (ش) تشبيه في التراجع بنسبة العدين والمعنى
ان الساعي اذا أخذ من نصاب لهما ان كانا اثنين أو أكثر كثر أربعة نفر لكل عشرة فأخذ من
الاربعة من أحدهم شاة قومت باربعة دراهم رجع على كل من خاططه بدرهم ابن القاسم
فان أخذ الساعي من أحدهم شاتين كانت احدهما مظلمة وترادوا في الثانية بينهم ان استوت
قيمتها وان اختلفت فمصف قيمة كل شاة مظلمة وترادوا النصفين الاخرين أو كان لأحدهما
نصاب وللاخر دون النصاب كمالو كان لأحدهما مائة من الغنم وللاخر خمسة وعشرون
وزاد الساعي على شاة الخاطئة فأخذ شاتين وقد علمت ان المذهب لزوم شاة واحدة لصاحب المائة
لكن لما كان أخذها بالتأويل أشبه بحكم الحاكم في مسائل الخلاف لينقض ويتراجعان في
الشاتين على صاحب المائة أربعة أخماسهما وعلى الاخر خمسة احوال وهو قول شاذ ومختون

استهلك شيئاً يعتبر بقيته يوم الاستهلاك (قوله وزاد للخاطئة) مفهومه لو لم يزد لهما فلا تراجع كأن يكون لأحدهما سبعون
من الغنم وللاخر ثلاثون فأخذ شاة زائدة محض ظلم (قوله رجع الخ) أي عند من يرى تأخير الخاطئة بهادون النصاب اذا كانت
نصاباً وقد نسبته بهرام لابن وهب (قوله وقد علمت ان المذهب) مقابل ما قلناه ربيعة من انه يلزمه اثنتان الخ وأراد بالمذهب
مذهب مالك فالتأويل بالزائد خارج المذهب وهو ربيعة فليحذر (قوله على صاحب المائة أربعة أخماسهما) وذلك لان الشاتين
أخذتاهن المجموع وينبغي أن يكون هذا القول هو الراجح ولذا قدمه

(قوله وقيل على صاحب الخ) أي لان اجتماعهما الغائبان في الخلطة في الأخرى (قوله الا انه وقع له في بيان الاول تحريف) فقد قلتم في بيان القول الاول مانعه وفي الثانية على خمسة على صاحب المائة أربعة اجتماعها وعلى الاخر خمسة (قوله لا بد من القصد) أي لاجل ما في ذلك من الخلاف (قوله ذوي ثمانين الخ) لو قال ذوي أربعين لكان أظهر لان كلامه يقتضي ان كل واحد منهما ينفرد على حدة قوله تعالى ذوي عدل منكم وليس كذلك لكن قوله وعلى غيره نصف بالقيمة يدل على ان لكل واحد أربعين واحترز بقوله نصفها عما لو خالف أحد الطرفين باقل من نصفها كثلانين وآخرها كثر من نصفها تكمة من فان خلطة الاول كالمدم على ما تقدم (قوله الاول الخ) ولم يذكر بقيمة الاقوال القول الثاني ان كل واحد من الطرفين لا خلطة بينهما وبين الطرف الاخر بناء على ان خلطة الخليط ليس بخليط فيكون على صاحب الثمانين أيضا شاة لان كل ثمانين فيها شاة عابده نصفها ٦٨ وعلى كل من الطرفين نصف شاة الثالث ان صاحب الثمانين يعد خلط الكل

وقيل على صاحب المائة شاة وتقسيم الثانية على مائة وخمسة وعشرين وهو مذهب ابن عبد السلام اهـ وذكر نحو هذا في الاندلس في كلامه في بيان القول الاول تحريف (ص) لا غصبا (ش) معطوف على معنى ما تقدم أي كخذه نأويلا لا غصبا فتكون مصيبتها من أخذ من نعمه ولا رجوع له على صاحبها بشيء والجاهل حكمه حكم الغاصب وقوله (أولم يكمل لهما نصاب) المعطوف محذوف أي أو من لم يكمل لهما نصاب أي كأخذه غصبا وأخذه من لم يكمل له نصاب كما لو كان لكل خمسة عشر من الغنم فان من أخذ من غنمه لا يرجع على صاحبه بشيء والأخذ من ذكر غنم محض والمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهرة لان الغنم في المعطوف عليه لا بد من القصد وأما في المعطوف فهو حاصل من غير قصد وهذا مفهوما من كلام ابن بشير (ص) وذو ثمانين خالط بنصفها ذوي ثمانين أو بنصف فقط ذا أربعين كاخلط الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة (ش) اعلم انه ذكر مسئلتين الاولى اذا كان عند شخص ثمانون من الغنم خالط باربعين منها صاحب أربعين وبالاربعة الاخرى شخصه أيضا أربعين من الغنم وهو مذهبني قوله خالط بنصفها أي بنصف الثمانين وهو أربعين وأربعين ذوي ثمانين بفتح الواو أي صاحبي ثمانين وقد اختلف في ذلك على أقوال أربعة الاول ما ذكره المؤلف وهو قول ابن القاسم وأشهب عند ابن شاس وابن راشد وغيرهما قال ابن بري وهو الاصح ان الخليطين كاخلط بناء على ان خليط الخليط خالط فلو اوجب شاتان على صاحب الثمانين شاة لان له نصف الماشية وعلى كل واحد من خليطيه نصف شاة بالقيمة وكذا الحكم على القول ان خليط الخليط ليس بخليط لا يختلف اهـ نعم يظهر الفرق بين التولين في رجل له خمسة عشر بعيرا خالط بجمعة منها رجلا صاحب خمسة وبالمشيرة صاحب خمسة فعلى الاول المشهور في مسألة المؤلف على الجميع بنت مخاض وعلى الثاني عليهم خمس شياه على صاحب خمسة عشر ثلاث شياه وعلى كل واحد من الطرفين شاة المسئلة الثانية اذا خالط من الثمانين باربعين رجلا

واحد من الطرفين بجميع الثمانين وكل واحد من الطرفين خليط لصاحب الثمانين بالاربعة فقط فلو اوجب شاة وثلاثان على صاحب الاكثر لثلاثة شاة وعلى كل نصف شاة لان صاحب الثمانين اذا عد خلط الكل واحد منهما بجميع ما كان هو صاحب الاكثر فعليه ثلث شاة وعلى كل واحد نصف شاة لان كل واحد منهما الغائب عن الخلط لصاحب الثمانين بالاربعة التي خالطته فقط والافرض ان له أربعين والقول الرابع ان صاحب الثمانين يقدر خلط الكل لكل واحد من الطرفين بجميع ماشيته وان كل طرف لا خلطة بينهما وبين الاخر فالواجب شاة وثلاث على صاحب الثمانين ثلث شاة وعلى كل واحد

ثالث ووجه ذلك اننا اذا نظرنا الى الثمانين مع الاربعين مع قطع النظر عن الطرف الاخر كان الواجب له شاة على صاحب الثمانين ثمانية شاه وعلى صاحب الاربعين الثلث وكذا التقدير مع الاربعين الثانية ولعل صاحب الثمانين انما ترك في فرض واحد وهو واضح (قوله ان الخليطين كاخلط) أي الخليطين أي صاحبي الاربعين أي الخليطين لصاحب الثمانين بمثابة الخالط الواحد لان خليط الذي هو أحد صاحبي الاربعين خليط أي صاحب الثمانين لانه خالط لصاحب الاربعين الاخرى وقوله خليط أي لصاحب الاربعين الاخرى فكأنهما كاخلط الواحد لصاحب الاربعين ثم أنت خير بان هذا نصيرج بان المشبه بالخليط الواحد الخليطان والمصنف مخالفه لانه أسند الخبر الذي هو قوله كاخلط الواحد لصاحب الثمانين ولا يخفى انه على كلام المصنف يقتضي ان صاحب الثمانين خليط متعدد حقيقة الا أنه كالأحد حكا ولا ظهور له فالاحسن ما في الشارح (قوله نعم يظهر) بل يظهر الفرق في أخذ الساعي فان قلنا ان خليط الخليط خليط يأخذ من الثمانين منه ماشيتين وان قلنا لا ليس له ذلك بل يأخذ من كل ثمانين شاة على حدتها

(قوله ببلد واحد) أى كان ذلك أى ما ذكر من كونه خالط بأربعين ذأراً بعين وأبني الأخرى وقوله أو ببلدين أى بان تكون الأربعة
التي لم يخالط بها بلد أو التي حصل فيها المخالطة ببلد أخرى وقد وجد شرط الخلطة من اتحاد الراعي والمراعي وغير ذلك في الجزء الذي
فيه الخلطة (قوله على ثلاثة أقوال) القول الثاني أن على صاحب الثمانين شاة وعلى صاحب الأربعين نصف شاة لأن الساعي يأخذ
منهما شاة عن الثمانين المختلطة ثم يأخذ عن الأربعين التي لا خلطة فيها نصف شاة لأنه يضيفها إلى الأربعين التي قدرها مع خليطه
وهو قول عبد الملك ومعتنون وقال ابن الماجشون على صاحب الأربعين نصف شاة وعلى الآخر ثلثا شاة قالوا يجب شاة وسدس
معتنون وهو واجب إلى (قوله أن الجميع) أى الذي هو مجموع الأربعين التي خالط بها والتي لم يخالط بها (قوله وهو جواب عن
المسئتين) قال في ذلك والمراد بكونه جواباً الجواب الحكيم لا الاصطلاحى إلا بشرط هذا يكون جواباً عنه (قوله لأنه خليط حكماً)
في العبارة حذف والتقدير وإنما قلنا كالخليط الواحد الحقيقي ولم نقبل بخالطاً حقيقةً لأنه خليط حكماً باعتبار الأربعين التي لم
يخالط بها (قوله لأنه خليط حكماً) أى باعتبار التي لم يخالط بها خليطاً حكماً باعتبار صاحب الأربعين لا حقيقة وقوله لأن معه خليطاً
أى حقيقة باعتبار التي خالط بها وقوله وخليطاً أى خليط المخالط لشيء فالخليط الأول واقع على نفسه باعتبار أني لم يخالط
بها والمخالط واقع على نفسه باعتبار الأربعين التي خالط بها والشيء واقع على صاحب الأربعين والقاعدة أن المخالط

المنهاط شيء مخالط لذلك الشيء

فقد نفسه باعتبار الاربعين التي لم
يخالط بها خالط لنفسه حقيقة
باعتبار الاربعين الاخرى من
حيث انهما في ملكه فقد ذاتين
عتبارا ونفسه باعتبار التي خالط
بها خالط حقيقة لصاحب
الاربعين فيكون باعتبار التي
لم يخالط بها خالط احكاما لصاحب
الاربعين وخالط حقيقة
لنفسه باعتبار الاربعين التي
خالط بها من حيث انهما في
ملكه فقد خلط خمسة بخمسة
من حيث الجمع في مائة واحدة
وخمسة الثانية مخلوطة بخمسة

له أربعون شاة فقط وأبقى الأربعين الأخرى ببسده ببلد واحد أو بلدين وقد اختلف فيها أيضا
على ثلاثة أقوال الأول وهو مذهب المدونة واختيار ابن الموازن الجميع خليط فالواجب شاة
على صاحب الثمانين والثالثا وعلى الآخر الثالث الباسجي وهو مذهب مالك بناء على أن الإوقاص
من كاة وعلى عدم من كاهيا يكون على كل نصف شاة فقولوه كالخليط الواحد خبر المبتدأ وهو ذو
وهو جواب عن المسئلةين ومعناه بالنسبة للثمانية كالخليط الواحد الحقيقي لأنه خليط حكم
لأن معه خليطا وهو صاحب الأربعين وخليط خليط وهي الأربعون التي لم يخالط بها فلا يلزم
تشبيه الشيء بنفسه وإن استصعبه البساطي وقوله عليه شاة الخ جواب الأولى وحذف جواب
الثانية لأنه لم يبه من جواب الأولى لأنه لم يعلم منه أن المقاسمة على حكم النصف علم منه أن المقاسمة
في الثانية على حكم الثالث وقوله وعلى غيره أي كل واحد من غيره وأما صرح بحكم الأولى وهو
قوله عليه شاة الخ فمع علمه من قوله ~~كالخليط~~ الواحد اقوة الخلاف فيه وليس قوله بالقيمة
تكرار مع قوله وراجع المأخوذ منه ثم يكره لأن تلك في تراجع الخطأ وهذه في السامعي بمعنى
أنه إذا وجب له جزء من شاة أو بعير يأخذ القيمة لا جزأ أو عليه يقدر له عامل يتعلق به أي وإن
وجب للسامعي جزء شاة أو جزء بعير على أحد الخليطين أخذ القيمة والباء زائدة على حذف قول
السامعي * وتأخذ بعده بذي ناب عيس * (ص) وخرج السامعي ولو يجرب طالع اثر يبا الفجر

الغير وقوله وهي الاربعون أى انه باعتبار الاربعين التي لم يخاطبها خليفته خليفته (قوله وخليفته خليفته) وهو الاربعون (قوله وان استصعبه البساطي) أى بقوله ان خليفته الخليفه لا يجري في المسئلة الثانية لان معناه ان الخاطب لشيئ ما طأ آخر فيكون ذلك الخاطب الخاطب الاخر كالمسئلة الاولى فان صاحب الثمانين مخاطب لكل من صاحب الاربعين قطعاً فيكون بين كل من صاحبي الاربعين خالطة بنسأ على ان مخاطب الخاطب لشخص مخاطب لذلك الشخص ولا يأتى هذا في المسئلة الثانية لانه ليس هناك الا مخاطب واحد لا آخر هذا بيان ما أشار اليه البساطي بقوله لان الثانية ليس فيها الا خليفته واحد أى فليس فيها خليفته خليفته وحاصل الجواب ان فيها خليفته خليفته باعتبار الاربعين التي لم يخاطب بها والحق انه استصعب ما سبق (قوله وحذف جواب الثانية) وأحسن منه ان في كلامه حذف الواو وما عطف بدليل قوله كالخليفته الواحد تقدر عليه شاة وثلاثها أى شاة في الاولى وثلاثها في الثانية وقوله وعلى غيره الخ أى نصف ما وجب على صاحب الثمانين وهو نصف شاة في الاولى وثلاث في الثانية (قوله بمعنى انه اذا وجب له جزء شاة) لا يتصور وجوب الجزء مع ما مضى عليه المصنف من ان خليفته الخليفته خليفته فلا يتصور الاعلى مقابله (قوله عامل يتعلق به) أى الذي هو أخذ الذي هو جواب عن شرط مقدر (قوله ولو يجذب) الباء للبيعة أو الظرفية أى المصنف بذلك رداعلى أشهب القائل لا يخرج سنة الجماعة ثم في سقوطها وأخذها سنة الخلف للامامين قولان (قوله طالع الثريا الخ) ليس طرفاً وانما هو مصدر نائب عن الطرف أى وقت طلوع الفجر والمصدر ينبوع عن ظرف الزمان بكثرة

قول ابن مالك وقد يوجب الخ ونفقة السعة من أموالهم بخلاف الأجرة فن الزكاة كما في (قوله خصم) بكسر الخاء المجهدة
والجذب بالذال الموحدة وأما بالذال المجهدة فهو ما تقدم في قوله ولا يجذب أحدا (قوله وسنة خروجه) أي بطريقة خروجه وليس
يراد بالسنة حقيقة (قوله فان الثريا سنة نجوم) أي احده عشر (قوله وتارة مع طلوع الفجر فان الثريا) الحاصل ان الثريا
وجوده ثلثا الانعوشة وفي كل سنة فانها تنعش وتنكون في ذلك الزمن موجودة في النهار وتسمى العامة ذلك بالتحسين
(قوله هو النجم المعروف) جملة معترضه وقوله حين خبر قوله وطلوع وقوله بالفجرة تعلق بطلوع (قوله على حساب المتقدمين)
أراد اصطلاح أهل الروم (قوله وعلى حساب المغاربة والفلاحين) أنت خير بان هذا كما سطر اصطلاح بطي فكيف يستفاد
للفلاحين والمغاربة ويمكن الجواب بأنه لم أر اد فلاح مصر لانهم قبط في الاصل وينهم منه ان اصطلاحهم حادث وان
اصطلاح الروم قديم ويعلم من ذلك ان المغاربة وافقت أهل مصر في هذا الاستعمال (قوله وينيط الحكم به) هو طالب خروج
السعة (قوله فن أعوزه) أي احتاج اليه في المختار أعوزه الشيء اذا احتاج اليه فلم يتدر عليه وفي المصباح أعوزه أعجزه
وتأدل (قوله بعمل الخ) أي المشتقة ٧٠ الحاصلة بيب حمل الزكاة (قوله أوتعب) معطوف على المشتقة (قوله واختره

ابن عبد السلام) وذلك لانه
يلزم على تعليق الحكم بالسنين
الشمسية اسقاط عام في نحو
ثلاثين عاما قال والصواب
البعث أول المحرم لان الاحكام
انما هي متعلقة بالعام القمري
لا الشمسي ابن عرفة يرد بان
البعث حينئذ المصلحة القري يثير
لاجماع الناس بالمياه لانه
حول لكل الناس بل كل
على حوله القمري فاللزم
فمن باغت أحواله الشمسية
ما يزيد عليه القمري حولا
كونه في العام الزائد كن تخلف
ساعيه لاسقوطه ومن تخلف
ساعيه وأخرج أخرا على المختار
وقال القاني قوله وخرج الساعي

(ش) أي وخرج الساعي لجمالية الزكاة كل عام خصم أو جدد لان الضيق على الفقراء
أشد فيحصل لهم ما يستغنون به وسنة خروجه طلوع الثريا مع الفجر فان الثريا سنة
نجوم معروفة طلوعها يكون تارة مع الغروب وتارة عند ثلث الليل وتارة عند نصفه
وتارة عند غير ذلك من أجزاء الليل بحسب الأزمنة من شتاء وصيف وخريف وربيع
وتارة مع طلوع الفجر ولا يكون الا في أول الصيف وبعبارة أخرى وطلوع الثريا هو النجم
المعروف بالفجر حين تسير الناس عواشيهم الى مياههم وطلوعها بالفجر منتصف ايار على
حساب المتقدمين وعلى حساب المغاربة والفلاحين السابع والعشرون من بشنس
والشمس في عاشر درجة من برج الجوزاء وهو أول فصل الصيف وانما طالب خروج السعة
في هذا الوقت وينيط الحكم به رفقا بالناس لا اجتماع المواشي على الماء فن أعوزه من يجده
عند غيره وتخلف المشتقة عنهم يحمل الزكاة الى السعة أو تعب السعة بالسعي اليهم وهم
متفرقون على المياه والمرامى لو خرجوا في زمن الربيع وان كان الاصل اناطة الاحكام
بالسنين القمرية وبه قال الشافعي هنا واختاره ابن عبد السلام وانظر نصه واعتراض ابن عرفة
عليه والرد على ابن عرفة في شرحنا الكبير فأصل خروج الساعي واجب وأما خروجه في الوقت
الخاص فيحتمل أن يكون واجبا بحيث يمنع التقدم عليه والتأخر عنه ويحتمل انه سنة
والتعليل بغيره (ص) وهو شرط وجوب ان كان وبلغ (ش) يعني ان عجي الساعي شرط في
وجوب الزكاة كالنصاب على المشهور راعى أهل المدينة ان كان ثم سعة ويكتم الوصول الى

ولو أدى الى اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما أي ثلاثة وثلاثون كما قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وهذا هو
الذي خرم به المصنف في التوضيح ومثله للقرافي في فروقه لأن مالكا علق الحكم ههنا بالسنين الشمسية علم انه يؤدي الى اسقاط
عام في نحو ثلاثين عاما وبجاء ابن عبد السلام وابن عرفة ضعيفان في ذلك فائدة يعلم ان كل سنة من السنين الشمسية تزيد على
السنة القمرية بأحد عشر يوما (قوله فأصل خروجه الخ) أي لانه وسيلة لواجب (قوله فيحتمل أن يكون الخ) ولا ينافيه قول
المدة ونه سنة السعة ان يخرجوا أول الصيف عند اجتماع أرباب المواشي عواشيهم على المياه للتخفيف عليهم وعلى السعة لان
معناه طريقتهم وقوله والتعليل بغيره أي تعليل المدونة بالتخفيف على أهل المواشي وعلى السعة (قوله كالنصاب على المشهور)
أي أن عجي الساعي شرط في وجوب الزكاة على المشهور ومقابله لافرق بين الماشية وغيرها وان كانتا تجب عبور والحول سواء
جاء الساعي أول عجي وهو مقابله المشهور بحكاية ابن بشير ثم ان كلامه صريح في ان النصاب شرط مع انه سبب (قوله ويكتمهم
الوصول) فيه إشارة الى أن قول المصنف وبلغ معناه وأمكن باوغة أي وصوله لانه لو أريد به حقيقة وهو المجيء للزم عليه أن
يكون الشيء شرط في نفسه لان الضمير في وهو راجع لجيء الساعي (قوله وعدواخذ) فيه ثلاثة أمور وهي انه يقتضي ان
أخذها أخذها قبل وجوبها المدمم امكان وجودها شرط قبل وجود شرطه وانه اذا مات المالك بعد باوغة وقبل عده أو بعده

وقبل أخذه يستقبل الوارث مع انه انما يستقبل كباقي ماله قبل تمام العام أو بعده وقبل بلوغ الساعي وانه اذا نقص ولو بدخ
 فرار قبل الأخذ لا يصح على ربه وليس كذلك اذا ما تلفه أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام وقبل مجيء الساعي بقصد الفرار
 أو أخذه به معاملة له بنقص قصده باتفاق بخلاف ما تلف أو ضاع بغير صنعه ولو بعد بلوغ الساعي وعده فلازكاة فيه باتفاقهما
 وكذا اتفاقا على عدم الزكاة فيما تلف أو ضاع بصنعه بغير قصد فرار بعد تمام العام وقبل بلوغ الساعي فان كان بعده وقبل أخذه فاختلفا
 فان عبد السلام لازكاة وابن عرفة تجب كذا في عب الا ان قوله أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام يرد على المصنف فالاولى ان يقول
 أو ضاع بتفريطه بعد مجيء الساعي وبقي ما اذا صح قبل العام بقرب فرار فقبل بالوجوب وهو المتمدن وأجاب الشارح بان فائدة تلك
 الزيادة انما هي بالنظر لزيادة نقص كما أشار له الشارح بقوله أو وصل ولم يعد الخ والحق اسقاط تلك الزيادة أعني عدواخذ ولو اذ
 والنقص فيها انما هي مسألة أخرى أشار لها المصنف بقوله وان سأل الخ (قوله ٧١ فهو عائد على غير المذكور) أي لان المجيء
 لم يذكر المصنف بخلاف

الخروج فانه في كلامه معنى
 وذلك لانه قال وخرج الساعي
 والفعل يدل على المصدر نحو
 اعدلوا هو أي العدل ثم أقول
 والمخرج لذلك انه حصل قوله
 وبلغ على معنى الامكان والتقدير
 وهو أي المجيء بشرط وجوب
 ان كان هناك ساع وأمكنه
 المجيء وقد يقال لا داعي لذلك
 بل ابقاء المتن على ظاهره حسن
 والتقدير وخرج الساعي
 شرط وجوب لكن لا مطلقا
 بل بعد وجوده ووصوله بالفعل
 (قوله أو العرض) عطف خاص
 على عام وذلك لان العرض
 لا يكون الا حاد بخلاف المعنى
 يكون قديما (قوله وقبله)
 المناسب للتفريع أي فقبله
 وقوله قبله ظرف للمصدر أي
 ويستقبل الوارث اذا مات
 مورثه قبل بلوغ الساعي (قوله
 فلا يجب على الوارث الاخراج)

أر باب المواسي وعدواخذ أمان لم يكن أو لم يصل الى قوم فالزكاة بمروا حول اتفاقا أو
 وصل ولم يعد أو عدواخذ فزادت أو نقصت بموت أو ذبح لم يتصدق به الفرار فالمعتبر ما وجد
 كباقي في قوله وان سأل فنقصت أو زادت ولم يصدق أو صدق ونقصت فالوجود فالضمير
 في قوله وهو راجع لمجيء الساعي لا لخروجه فهو عائد على غير المذكور ولا للساعي لانه اسم
 ذات وهو لا يكون شرطا وانما الذي يكون شرطا اسم المعنى أو العرض مثلا وقوله ان كان وبلغ
 فان لم يكن وجبت الزكاة عند الحول اتفاقا وكذا ان كان ولم يكن بلوغه كما أفاده كلام الشارح
 فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فان الزكاة لا تجب بمروا حول (ص) وقبله يستقبل الوارث ولا تبدأ
 ان أوصى بها (ش) أي واذا فرغنا على المشهور من أن مجيء الساعي شرط وجوب فبات رب
 المشية بعد الحول وقبل مجيء الساعي أو أوصى ربه بالخراج فلا يجب على الوارث الاخراج
 لان المورث مات قبل الوجوب ويستقبل الوارث حولا من الآن ولا تبدأ الوصية على
 ما يخرج قباه من الثالث من فلتأسير وصدق من يرض وتحوها بل تكون في مرتبة الوصية
 بالمال المعلوم ما يأتي آخر الوصايا في قوله وقدم اضيق لثالث فلتأسير الخ لا يقال هذا بعرض
 ما يأتي من قوله كثر وماشية وان لم يوص أي فتخرج من رأس المال لان ما هنا محمول على
 ما اذا كان ساع وما يأتي على ما اذا لم يوجد ساع أو وجد ومات بعد مجيئه ومحل استقبال الوارث
 اذا لم يكن عند الوارث نصاب فان كان عنده فانه يضم له ويركى الجميع كما يفيد قوله وضمت
 الفائدة له الخ (ص) ولا تجزئ (ش) أي ولا تجزئ زكاة من أخرجهما قبل مجيء الساعي
 ولا يختص تفريع هذا على كون مجيء الساعي شرط وجوب بل ولا على انه شرط صحة لان
 ما فعل قبل حصول شرط الاداء فهو وما يأتي من قوله أو قدمت بكشهر في عين وماشية محمول
 على من لا ساعي لهم أو لهم ولم يبلغ (ص) كرويه بانقصه (ش) تشبيهه في الاستقبال والضمير
 الجرور بالمصدر عائد على الساعي والجرور بالحرف عائد على المشية أي كرو الساعي
 بالمشية ناقصة عن نصاب (ص) ثم رجع وقد كملت (ش) بولادة أو ابدال من نوعها فانه يستقبل

زاد في لئلا يمكن يستحب الاخراج في مسألة موت مورثه (قوله بل تكون في مرتبة الوصايا بالمال) وعلى الورثة ان يفرقوه في
 المساكن الذين تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لانهم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها ادحوها مجيء الساعي مع مضي
 عام والاولى في الحل أن يقول بعد قوله فبات رب المشية بعد الحول وقبل مجيء الساعي فانه لا يجب على الوارث الاخراج وعلى فرض
 انه يوصى فلا يجب من رأس المال نعم من الثالث لكن في مرتبة الوصية بالمال المعلوم (قوله ومحل الخ) لا يحتاج لهذا التقييد لان
 كلامه هنا في استقبال هذا المال بخصوصه وأما الضم فقد تقدم ولا يضر أن يراد وقبل الوجوب الذي يتوقف على البلوغ والعد
 والاخذ يستقبل الوارث لانه يقتضي انه اذا مات بعد البلوغ وقبل العد أو بعده وقبل الأخذ يستقبل الوارث بمورثه وليس كذلك فاذا
 أفاد الشارح ان الضمير في قوله وقبله راجع لمجيء الساعي (قوله ولا تجزئ زكاة من أخرجهما) اذا اصل انه لا يجزئ تطوع عن واجب
 (قوله ولا يختص الخ) فيه ان المصنف لم يصفه تفريعا وانما سانه حكما مستقلا لان التفريع لا يصح لانه لا يلزم من نفي الوجوب نفي
 الصحة وقد يقال لا حاجة لذلك لان من المعلوم أن ما كان شرطا في الصحة متى فقدت الصحة (قوله أو لهم ولم يبلغ) أي لم يمكن بلوغه

(قوله لان حولها) تعبد لبقوله يومه مستقبل وكأله قال وانما كان يستقبل لان حولها هو يومه أي وقد كنت ناقصة (قوله لان حولها) وقد علمت أن الراجح أنه يستقبل أي وما هو من ضمن النتائج ولولا ذلك فبما قبل حول وما هو أيضا من قوله كبديل مائتية تجارة وان دون نصاب يعني أو نوعها وان التسمية في البناء لا يعارض ما هنا في الاستقبال في لا بدال بنوعها لان ما هنا انما كبديل ابدال بعد تمام الحول وهو يومه ناقصة وما هو فيه الابدال قبله (قوله فانه يستقبل من يومه كملت) كتب شيخ بهمن شمسو خنا مانده قوله فانه يستقبل الخ ثم ان جاء الساعي في ثاني عام بعد ان مضى من يوم السكال اثنا عشر شهرا فلا شك ان جاء قبل ذلك بان جاء أو ان خروجه وهو طالع الثريا بالثبوت في ثاني عام قبل تمام اثني عشر شهرا فالتأخير منه يأخذ من كانه أو يكون بمثابة ما اذا قدمت قبل الحول بشهر أو بشهرين ٧٢ لان لم يأخذها في هذه الحالة يلزم عليه اماخر وجه عند تمام اثني عشر

شهر أو فيلزم عليه خروجه مرتين
 ربهام احول لان حولها اغا هو يومه با بعد مرور الحول علم اولاي بنعي للساعي ان يرجع
 على المائتية ولا يعر عليها في العام الا مرة ابن رشد لانه لو كان يرجع بعد ان يمر بها ثم كذلك لم يكن
 لذلك حصد ولا انضبط لها حول وفيدنا كما لها بولادة أو ابدال لانه محل الخلاف أموالا كانت
 بفائدة من شراء أو هبة أو ارض فانه يستقبل فولا واحد الكن ليس في كل مه بمان الوقت
 الذي يستقبل منه وفيد تفصيل وهو ان كملت بولادة أو ابدالها بمائتية من نوعها فانه
 يستقبل من يومه لان مرور الساعي أو لا بمنزلة الحول وتقدم ان النتائج حوله حول أمد
 وتقدم ان كبديل المائتية بمائتية يبنى على حول المبدلة وان كانت غيرات أو شراء أو نحوهما
 فانه يستقبل من يومه كملت كما هو عند قوله وضمت الفائدة له (ص) فان تخلف وأخرجت أجزاء
 على المختار (ش) يعني اذا كان السعة موجودين وشأنهم الخروج وتخلفوا في بعض الاعوام
 لشغل فخرج رجل زكاة مائتيه اجزأت وسألنا كلام المؤلف على ما اذا تخلف لعذر لانه محل
 الخلاف على ما قال الجرجاني وأما ان تخلف لالعذر فانهم يخرجون زكاتهم ولا خلاف في هذا
 الوجه وعكس ابن رشد في المذهب فحكي أن المشهور عدم الاجزاء فيما اذا تخلف لالعذر مع
 ان الجرجاني حكى فيه الاتفاق على الاجزاء (ص) والاعمال على الزيادة والنقص الماضي بتبدله
 العام الاول (ش) يعني ان الساعي اذا تخلف والمائتية نصاب ولم يخرج الزكاة في مدة تخلفه
 فانه يعمل على الزيادة الموجود للعام مجبته اتفاقا للماضي من الاعوام على المشهور وعرف
 عددها في كل سنة أو لم يعرف وهو قول ابن القاسم وأشهب ومحمد وابن حبيب ومحمون وعليه
 عمل أهل المدينة فارتخلف عن خمس من الابل أربعة أعوام فوجدتها عشرين أخذت
 عشرة شاة ويعمل على النقص أيضا للماضي ولو بذبح أو بيع لم يقصد به فراركمم الوتلف
 عن عشرين أربعة أعوام فوجدتها خمسة فلما أخذت أربع شياه ابن عرفة ولا يضمن زكاة
 مدة تخلفه قال في المدونة وان رجعت الى مال زكاة فيه فلا صدقة فيها بل ذلك بتبدله
 العام الاول في الاخذ ثم ما بعده الى عام مجبته ولا يبعد أبعام مجبته ثم يطالب بزكاة ما قبله
 في ذمته النخعي وهذا بخلاف فيمن تخلف عنه الساعي واختلف قوله في الهارب ولو
 قال والاعمال على ما وجد في الماضي امكن أن أخسر وشمل ما اذا وجدها بماله (ص) الا

شهر أو فيلزم عليه خروجه مرتين
 في العام وهو لا يجوز وان لم
 يخرج وأمرناه بالحبس ان في
 عام فبنيه ضياع على الفقراء
 وهو لا يجوز اه والذى أقول
 ان الظاهر امر الامر بالصبر
 واغتفر ضياع حق الفقراء في
 ذلك مصلحة السعة (قوله
 اجزأ) أي الاخراج أي مع
 ثبوته بيينة فلا يصدق بدونها
 قاله ابن ناجي ولعل لمصنف
 انما عبر بالاجزاء لمقابلة قول
 عبد الملك بعدمه والافلا واية
 مصرحة بالجواز وقضيته أيضا
 انما لا تجب مرور الحول ولا
 يعارض هذا قوله ولا تجزئ
 ان أخرجهما قبله لانه فيما ادخل
 بعد ذلك في عامه وما هنا تخلف
 (قوله لشغل) أي لجهاد أو فتنه
 (قوله وعكس ابن رشد في
 المذهب) ضعيف كما قاله اللقاني
 (قوله على المشهور وعرف
 عددها الخ) ومقابل ما قاله
 ابن الماسجون من انه اغا

يأخذ كل عام مضى على ما قال صاحبها كانت عليه (قوله ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه)
 أي لا يضمن رب المائتية فليس الغافل الساعي ونص ابن عرفة ولا يضمن زكاة مدة تخلفه ولا نقصها ولو بذبح أو بيع الساعي
 ما لم يرد فرارا اه (قوله ولا يبعد أبعام مجبته) أي فلو قلنا يبعد أبعام مجبته ثم يطالب بزكاة ما قبله
 لانما ترتبت في ذمته فيأخذ منه الكل (قوله وهذا بخلاف) أي ما تقدم من كون التبدل بالعام الاول أصح متفق عليه
 فيمن تخلف عنه السعة وأما الهارب ففيه خلاف فأذا ذلك عبارة الخطاب والراجح ان الهارب يعتبر فيه تبدل العام الاول (قوله
 ولو قال والاعمال على ما وجد في الماضي الخ) وفيه إشارة الى أنه لا ينظر لقول المالک ولو أقام بيينة قاله في لئ قال بعض الاشياخ
 والظاهر قبوله بيينة بالاولى من قبول بيينة الهارب

(قوله هذا فائدة الخ) لا يخفى ان هذا يؤذن بان المناسبات التفرع فالمناسبات ان يقول فيما بعد فلواتي بفاء التفرع (قوله وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد) استثناء منقطع من محذوف وهو في الحقيقة مستثنى عنه بقوله بتبدئة العام الاول لانه لا فائدة في التبدئة بالعام الاول الا انه اذا نقص الاختصاص بالصفة اعتبر واتساعا بعد زيادة الايضاح والبيان (قوله فيصدق على اذا نقص الاختصاص بالصفة) مثله بعض بقوله كالمختلف خمس سنين ثم جاء فوجدنا خمسة وعشرين من الابل فانه يأخذ الاول بنت مخاض وغير هاست عشرة شاة اه اقول لا يخفى ان هذا على ماثل به الشارح لتتقصص الاختصاص بالصفة ويكون معنى قوله تنقيص النصاب في هذه الصورة أي النصاب التي تركي فيه من نفسها الا انها نقصت أصلا (قوله وقد تختلف عنها أربعة أعوام) أي وجاء في العام الخامس (قوله يأخذ الثلاث شياه) الاول ان يقول يأخذ أربع شياه (قوله وصدق) أي من غير بين منتهما أو غير منهم في عام الكمال فاذا أخبر أنها ماتت في العام الاول منها والثاني صدق شب ٧٣ (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقابلته

مالا شوب فانه ألقها في الأعوام كلها بالكمال (قوله ولكنه يعمل) الاولى الفاء وقوله ولكنه الاستدراك بالنظر لقوله الا أن ينقص (قوله على ما وجد فيه) أي في وقت الكمال أي لو كان الكمال ولو حذف في لكان أحسن (قوله الا أن ينقص الخ) مثال ذلك كثلثين شاة أربعة أعوام فكمال النصاب في خلفه وصارت مثلا إحدى وأربعين وأخبر أنها ماتت في العام الثاني أخذ منه للعام الثاني والثالث وسقط الاول لعدم كماله والرابع لنقصه عن النصاب فهو تشبيه في اعتبار وقت الكمال (قوله وهو الرضى) خلافا لما ذكره الشيخ وتوضيح الشيخ أي الشيخ عبد الرحمن قوله كتلفه الخ مشبه

ان ينقص الاختصاص بالصفة فيعتبر (ش) هذا فائدة القول بتبدئة العام الاول وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد والنقص ولو أتى به بفاء التفرع فيقول فان نقص الاختصاص النصاب أو الصفة اعتبر لكان أنسب والمعنى ان الساعي يأخذ الزكاة عما وجد له من الأعوام مبتدئا بالاول الا ان ينقص الاختصاص الأعوام الماضية النصاب كتلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم وجدها اثنتين وأربعين أو ينقص الصفة كتلفه عن ستين ابلا خمسة أعوام ثم وجدها سبعة وأربعين أو خمسة وعشرين فيعتبر ما بقي في الاول فسقط زكاة العام الرابع لنقص النصاب بعد أخذ ثلاث شياه للثلاثة الأعوام وفي الثاني يأخذ ثلاث بنات لموت عن العام الثالث والرابع والخامس لقصوره عن من الحاقا بعد أخذ حقتين للعامين الاولين وفي الثالث ست عشرة شاة لقصوره عن بنت المخاض بعد أخذها للعام الاول وأوفي قوله أو الصفة مانعة خلولا مانعة جمع فيصدق على ان ينقص الاختصاص بالصفة معا وعلى القول بأنه يبدأ أعوام مجيئه المقابل لما ذكره المؤلف فانه يأخذ زكاة ما وجدها عليه في عام مجيئه ولا يراعى تنقيص الاختصاص بالصفة فاذا كانت عام مجيئه ثلاثا وأربعين شاة وقد تختلف عنها أربعة أعوام فانه يأخذ من كل عام شاة ولا يعتبر النقص الحاصل بأخذ الثلاث شياه (ص) كتلفه عن أقل فكمال وصدق (ش) يعني ان الساعي اذا غاب مدة كثلث سنين مثلاً عن أقل من نصاب كثلثين غفا ثم وجدها كمالاً بولادة أو بدل من نوعها انصاباً وصارت خمسين مثلاً فان اعتبر وقت الكمال عند ابن القاسم ومالك وسقط ما قبله ويركبا من حين كماله ويصدق ربهاني وقت الكمال ولكنه يعمل على ما وجد فيه الا ان ينقص الاختصاص بالصفة أو الصفة فيعتبر هكذا يفيد ما في ح وهو الرضى ولو كانت بتبدئة لم تجب الامن حين كمال الكمال اتفاقاً وبعبارة أخرى التشبيه في اعتبار وقت الكمال ولو قيل انه تشبيه بما تضمنه قوله والاعمال على الزيد والنقص الخ من العمل على ما وجد وهو الكمال هنا بقوله بتبدئة العام الاول من أعوام الكمال لكان أحسن لانه حينئذ تشبيهه بكور (ص) لان نقصت

في مطلق الاعتبار فان هذه يعتبر في كل سنة ما فيها

في

خرى

١٠

كما نقله الشارح وفي المشبه بها يعتبر ما بقي بعد النقص اه (قوله تشبيه بما تضمنه) أي فيما تضمنه وقوله وهو الكمال هنا بخلاف ما تقدم فان فيه كمالاً ونقصاً لقوله عمل على الزيد والنقص فالشبه به المختلف عنه الساعي لا ما تضمنه بل هو وجه شبه وقوله وقوله الباء معنى من معطوف على قوله من العمل أو بما تضمنه قوله بتبدئة الخ وكوننا نبداً بالعام الاول من أعوام الكمال وقوله لانه حينئذ تشبيهه بكور أي في مذ كور أي ان الجامع موجود وعلى كل حال فالشبه به المختلف عنه الساعي (قوله بما تضمنه) أي فيما تضمنه لان هذا وجه شبهه وأما المشبه به فهو من تخلف الساعي عنه وهي كاملة ونقصت قال عجم تشبيهه بكور قد علم مما ذكرنا ان مفاد المقرر يرين في التشبيه واحد وان كان الثاني أحسن لانه تشبيهه بكور في كلام المصنف وأما المصنف فتصديقه في تعيين عام الكمال على المقرر يرين بقوله وصدق أي وصدق في عام الكمال أي في تعيينه (قوله على ما وجد) أي زكاته كل عام من يوم كماله على ما وجد الا أنه يركب كل عام ما فيه (قوله لانه حينئذ تشبيهه بكور) أي بخلاف ما اذا جعل تشبيهه في اعتبار

وقت الحال فانه لم يتقدم لوقت الحال ذكر كذا قرر والمتبادر من كلام عجم ان خلاف الاحسن تقرير الشيخ عبد الرحمن وذلك لانه تشبيه في نطاق الاعتبار وهو لم يتقدم له ذكر (قوله هاربا) لا ينشئ على العربية الا يجعله حالا سببية أي هارب باربع اوجعها حالا سببية يلزم عليه حذف الفاعل والفاعل لا يندفع الا في مواضع وليس هذا منتهى ولو نشئ على العربية لقال لان نقصت ماشية الهارب (قوله هذا يخرج من ٧٤ قوله والنقص) الاولى انه يخرج من قوله صدق فيهم منه انه قامت بيته عمل

عليه بخلاف اخر اجده من النقص كذا ذكره نحوي تمت وحاصل مسألة الهارب انه لا يعمل على النقص وانما يعمل على ما هرب به في الاعوام الماضية وعام الحضور يعمل على ما فيه كن عام الحضوره بالاول ويراى تبديله العام الاول (قوله ويراعى الخ) مثال ما اذا نقص الانخذ النصاب ان هرب به او هي مائتان وستار ثم قدر عليه في العام الخامس وهي اربعون فتؤخذ واحدة عن عام الاطلاع وثلاث عن أول عام من الاربع سنين قبله ثم عن كل سنة من الثلاث سنين شاترا لتتقيص الانخذ لنصاب الثلاث شيئا بالنسبة للماضى مع تبديله الاول (قوله عقوبة الخ) عقوبة شاهه الزور التعزير بما يليق بحاله وعقوبة الزنديق القتل وقوله والمال رهو الزكاة فيما نحن فيه وقوله لدرء الحد أراد بالحد التعزير بالنسبة لشاهد الزور والقتل بالنسبة للزنديق (قوله الا في عقوبة الخ) أي ان شاهد الزور اذا جاء تائباً لا يعاقب والزنديق اذا جاء تائباً لا يقتل (قوله وهو) أي كلام الخطاب يفيد انه اذا جاء الخ أي

هاربا (ش) هذا يخرج من قوله والنقص أي فانه لا يعمل على لنقص وانما يعمل على ما هرب به في عام القدرة فعلى ما وجد ولا يصدق في النقص وهذا هو حكمه تأخير هذه عن قوله وصدق بل لو لم يبق شيء أخذت منه لان الفرض ان لم يبق شيء فاذ هرب به او هي ثلثمائة ثم بعد ثلاثة أعوام قدرنا عليه ووجدنا هارباً ربعين فيؤخذ منه على حكم ما هرب به في الاعوام الماضية وأما في عام القدرة عليه فيؤخذ منه على ما وجد ويراعى هنا كون الانخذ بقية النصاب أو المصنف بالنسبة للاعوام الماضية فلا بد من نسبة العام لاطلاع لانه يعمل فيه على ما وجد قبل اخراج ما وجد في الاعوام الماضية فلو اطلعنا عليه في الفرض المذكور بعد خمس سنين فانا أخذنا من الاعوام الماضية اثنتي عشرة شاهة وأخذنا من العام الخامس شاهة وعلم ان قوله بتبدله العام الاول راجع لهذه أيضاً كما ذكره ح وانه بالنسبة لما مضى الاعوام لالعام الاطلاع (تبيينه) قوله لم لا يصدق الهارب في النقص يريدون اذ لم تقم له بيته كما صرح به في الموارد وأيضا فقد قال ابن عبد السلام هذا ينزل قدرنا عليه واما ان جاء تائباً وقامت له بيته فينبغي ان لا يؤخذ منه الاعلى ما ادعاه من النقص واعترضه ابن عرفة في التائب ولم يعترضه فممن قامت له البيته فقال وفيها القدرة عليه كتوبته ونزل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه لا عرفه الا في عقوبة شاهد الزور والزنديق والمال أشهد من العقوبة لسقوط الحد باسمه دونه انتهى كلام ح وهو يفيد انه اذا جاء تائباً لا يصدق في النقص وكلام ابن عبد السلام يفيد انه يصدق في النقص كما يصدق في الزيادة على أحد القولين وقد ذكر الطنجي وتمت كلام ابن عبد السلام هذا في شرح قوله لان نقصت هارباً كما فعل ح وكذا فعل في التوضيح ولم يذكره في شرح وان زادت الخ ولعله لفهم التصديق في الزيادة حيث جاء تائباً اما بطريق المساواة أو بطريق الاولى (ص) وان زادت له فلعل ما فيه بتبدله العام الاول (ش) الضمير الجور وباللام عائد على الهارب بما شئته والمعنى ان الهارب اذا زادت ماشيته عن القدر الذي هرب به فانه يزكى لكل عام من الاعوام الماضية ما فيه فاذا هرب وشاؤه مستون ثلاث سنين ثم أقاد بعد ذلك مائتي شاهة معها اليه ثم أقام كذلك سنين مثلاً ثم وجدته الساعى فانه يأخذ من كل عام زكاة ما كان في نفسه من قليل أو كثير ولا يأخذ زكاة ما أفاد آخر في العامين الاخيرين لما مضى من السنين وهو قول مالك اللخمي وهو قول جميع أصحابنا المدنيين والمصريين الا شهاب فانه قال يؤخذ للماضى على ما وجد ولا يكون الهارب أحسن حالا ممن تخلف عنه السعاة قال مسند ويكفي في رده اتفاق أهل الاتفاق على خلافه وعلى المشهور فان قامت له بيته بان الزيادة انما حصلت في هذا العام مثلاً فلا كلام انه يعمل عليها وان لم تقم له بيته بذلك وادعى ان الزيادة حصلت في عام كذا فهو لا يصدق وهو قول ابن القاسم وسحنون اللخمي وهو أحسن لان الزكاة لا تجب عليه الا باقراره أو بيته ثبتت عليه وليس

ربحنا (قوله كما يصدق في الزيادة) أي كما يصدق في الزيادة فحذف لفظ أي (قوله على أحد القولين) هذا ظاهر في ان القولين الاتيين في التائب مع انه سيأتى له ان التائب باتفاق يصدق (قوله وان زادت له فلعل ما فيه بتبدله الخ) اعلم ان قوله بتبدله راجع للهارب بوجهيه من نقص وزيادة (قوله أحسن حالا) لان الذي تخلف عنه السعاة لا يتهم ومع هذا عمل على الزيادة للماضى

الاعوام فكان هذا بالاولى منه ويعمل بالزيادة على ماضى الاعوام (قوله أولا يصدق) أى ولا بد من إقامة بينة ويكفى الشاهد واليمين خلافا لتنظير الزرقاني والابن على السكال ماضى الاعوام الاعوام الفرار شيب (قوله بلاعين) وهذا القول رأى الأكثر النعمى وهو أحسن فكان ينبغي للمصنف ان يقتصر عليه لقائل ان يقول لم يساو المصنف بين المختلف عنه الساعى والفرار في ذكر الخلاف في التصديق بل جعل الاول لا يصدق حيث قال عمل على الزيد أى ولا يلتفت لقوله وحكى في الثانى قولين وكان ينبغي العكس اه وفرق بان الهارب لما شدد عليه حال النقص خفف عليه حال الزيد واستشكل البساطى الثانى قائلا أدرى كيف لا يصدق والغرض انه لا بينة ولم يعلم حاله فى تلك الاعوام الامنة (قوله كما يفيد ابن عبد السلام) فيه ان ما تقدم يقيد ان الخلاف اذا جاء تأييدا (قوله أودع لم يقصده الفرار) الصواب جملة على ما اذا تلف بما وى وقد تبع الشارح المصنف فى التوضيح تبعه الابن عبد السلام ورده ابن عرفة فقال وقول ابن عبد السلام على تصديقه نقص ما يذبح ٧٥ غيرنا وكوتها الأعرافه انما ذكر ان

بشير نقصها بالموت انظر محشى
تت فانه سوى بينهما (قوله
بولادة) أى وأبدال (قوله
والثانية ان المعتبر ما وجد)
اعلم ان الطريقة الاولى
ما ذكرها الشارح والثانية
تحكى قولين أحدهما كالطريقة
الاولى والثانية العمل على
ما وجد فالشارح رحمه الله
حذف شيئا من الطريقة
الثانية (قوله هل تصديقه
الخ) فان قلنا تصديقه يصدق
كحكم الحاكم فيعتبر ما صدقه
عليه ولا يعتبر ما وجد وان
قلنا ليس كحكم الحاكم فالهبة
بما وجد (قوله فانه ساند) أى
لان الواجب عليه الاصل
لا الزائد ولانه لا يلزم الساعى
أخذ ما عنده المالك بل له
أخذ غيره أى ولا يلزم رب

فصدقه بالذى يعضى عليه الدعاوى دون بينة أولا يصدق وهو قول ابن الماجشون وتؤخذ
منه زكاة سائر الاعوام على ما هى عليه الا ان الاعوام الفرار فانه يؤخذ على ما فيه فقط
بلا خلاف واليه أشار بقوله (وهل يصدق قولان) ويعتبر بتبديده العام الاول على القولين
كما يعتبر فى مسألة ما اذا نقصت هاربا فان نقص الاخذ النصاب أو الصفة اعتبر كاهن وظاهر
كلهم ان تصديقه على القول به بلاعين ومحمل القولين بتصديقه وعدم تصديقه حيث لم
يجز تأييدا والافيتقان على تصديقه كما يفيد كلام ابن عبد السلام كما أشرنا اليه سابقا
(ص) وان سأل فنقصت أو زادت فالموجود ان لم يصدق أو صدق ونقصت وفى الزيد تردد
(ش) يعنى ان الساعى اذا سأل رب الماشية عن عدد هاربا فخص به عن شاة ثم تغيرت عما كانت
عليه لنقص عوت أو دبح لم يقصده الفرار من الزكاة أو زيادة بولادة أو فائدة ثم رجع الساعى
فصد عليه الماشية فوجد هاربا قد تغيرت عما أخبره فان كان الساعى لم يصدق رب الماشية عما
أخبره به أولا فالعتبر ما وجد وان صدقه وتغيرت الى نقص فكذلك وان تغيرت الى زيادة ففي
ذلك طريقان الاولى ان المعتبر ما صدقه عليه والثانية ان المعتبر ما وجد وهو مراد المؤلف
بالتردد ولعل منشأه هل تصديقه بعد حكم الحاكم أم لا والراجح منه العمل بما وجد (مؤرخ
لوعزل من ماشيته شيئا للساعى فولدت لم يلزمه دفع أولادها قاله سند قال ولوعين له طعاما تعين
ولا يبيعه فان باعه ضمنه بثمنه ولا يقسخ البيع لان الزكاة فى حكم الديون فجاز ان هى فى يده
التصرف فيها بشرط الضمان كتسلف الوديعة وتسلف الوصى من مال محجوره (ص) وأخذ
الخوارج بالماضى (ش) يعنى ان الخوارج على المسلمين وهم الذين يرون ما رآه الخارجون
على على رضى الله عنه اذا امتنعوا من اعطاء الزكاة اعواما ثم قدر عليهم فانهم اتوا خدمهم فى تلك
الاعوام الماضية عن العين والحرق والماشية وينبغي ان يعاملوا فيها معاملة من تختلف عنه

المال دفع ما عنده اذله ان يعطى بدله (قوله ولوعين له طعاما) أى يجب عليه من الخمسة أو سقى ولا يقال لم تعين المثل كالمطعم
دون المقوم كالشاة والقياس العكس لانه قول خلف ذلك لزوم الوسيط فى المقوم لا بهينه ولزوم المعين فى المشى لقوله تعالى
وأتواحقه يوم حصاده هكذا فى شرح عب ووجهه ان قوله حقه يدل على حقيقة شئ فاذا عين شيئا من الطعام فكان له حقيقة
انحصرت فيه (قوله فجاز ان هى فى يده) أى كما اذا كان عليه خمسة أرادب فحما من سلم فها هو الهارب افيجوز له ان يتصرف فيها
ويعطيه بدلها وانظر ذلك فانه ينسكده على قوله ولوعين طعاما تعين (قوله كتسلف متسلف ثم لا يخفى ان تسلف
الوديعة اذا كانت مقومة يحرم ويكره اذا كانت نقدا أو مثليا وهذا كله بدون اذن ربه او لا فيجوز ولا توهم فيه ولكنه أراد
بالجواز عدم الحرمة فيه صدق بالكرهية ويحمل على ما اذا كانت الوديعة نقدا وتسلف بغير اذن وكان غير معدم (قوله وتسلف
الوصى) انظره هل هو جائز ومكره (قوله وهم الذين يرون الخ) أى من النقص فى التكليم والتكفير بالذنب وانظر أى داع لذلك
أى لحوص هذا التفسير والظاهر ان المراد مطلق طائفة خارجة على الامام (قوله فانهم اتوا خدمهم الخ) هذا من ثمرات العمل
بمخال الهارب (قوله وينبغي الخ) أى فتؤخذ منهم بتبديده الاول الا ان ينقص الاخذ النصاب أو الصفة بالنسبة للاعوام الماضية

وأما عام القدرة فتؤخذ منهم على ما فيه وتقول أي في معاملته الهارب كان أسخن (قوله إلا أن يزعموا الاداء) أي يدعون الاداء (قوله إلا أن يخرجوا منها) أي فقط أو مع غيره (قوله أي الطوائف) أي لا يعني الذوات الخارجيات (قوله على معنى طائفة خارجة) أي لا ذات الخارجة وكان المانع من ذلك أنه تعورف استعمال هذا الجمع في الطوائف (قوله وفي خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الإفصح مصدر بمعنى الجمع واصطلاحاً مكيال معروف هو ستون صاعاً وهو الذي أراد المصنف والصاع أربعة أمداد والمدمل البدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطين فالنصاب بالكيل ثمانمائة صاع وهي ألف مد ومائتا مد وقد ذكر ذلك يختلف باختلاف الأزمنة (قوله ألف الخ) هذا بيان للنصاب بالوزن الشرعي وأما مقداره بالطل المصري الآن فهو كما قال عجل ألف رطل وأربع مائة ٧٦ رطل وخمسة وعشرون رطلاً وجزء منه في الطراز أنهما لا يقترب حتى لو نقصت

اليسير وجبت الزكاة لأن النقص اليسير كالمعدم والرطل بكسر الراء وفتحها قاله النووي وقوله ألف تحتل كونه مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف ومجرور وعلى أنه بدل من خمسة أوسق ومنه ما على أنه معمول لعامل محذوف تقديره أعنى على لغة ربيعة الذين يقفون في المنصب على السكون ولا يقال هوليس محل وقف لا نقول الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها اهـ وقوله مائة على حسب ما قبله من رفع فقط وقوله ثمانية حذف منه العطف وهو جائز وأعلم أن الدرهم المصري يزيد على الدرهم الشرعي بحصة خروب وبعشرها

الساعي لا معاملته الهارب ولهذا قال (الآن يزعموا الاداء) ما عليهم في صدقوا ولو في عام القدرة قال اشهب لانهم متأولون بخلاف الهارب وقيد بعضهم تصديقهم بما إذا لم يكن خروجهم امتناعاً من دفعها وإليه أشار بقوله (الآن يخرجوا منها) أي الزكاة فلا يصدقون في الدفع وتؤخذ منهم لانهم لا تم اهمهم حينئذ وينبغي ان يعلموا حينئذ معاملته الهارب قوله انطوارج صفة اوصوف محذوف أي الطوائف الخوارج جمع خارجة على معنى طائفة خارجة (ص) وفي خمسة أوسق فاكثروا ن بارض خراجية ألف وست مائة رطل مائة ثمانية وعشرون درهماً مكيال خمسة وخمسة اجبة من مطلق الشعير (س) هذا مطلق على قوله أول الباب تعجب الزكاة في كذا وكذا أي والواجب في خمسة أوسق فاكثروا لأنه لا وقص في الجبوب كالعين العشر ان سقى بلا آلة ونصفه ان سقى بالآلة على ما يأتي وسواء كانت الارض خراجية أو غير خراجية كما نص عليه ابن شاس وغيره ونحوه في المدونة ومبلغ الجسة الاوسق بالكيل المصري ستة أرباب وثلاث أرباب وربع أرباب واربعة أرباب القاهرة ومصر قال المؤلف حرر كذلك سنة سبع أو ثمان وأربعين وسبع مائة بعد مصر على مد النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة شيخنا عبد الله المنوفي رحمه الله انتهى ولك ان تقول فوجد ستة أرباب ونصف ونصف وربة ومبلغها بالوزن ألف رطل وست مائة رطل وكل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيال وكل درهم خمسة وخمسة اجبة من الشعير المطلق أي ما يصدق عليه اسم الشعير من غير قيد من وهو الممتد وسط وكان ينبغي أن يقول من متوسط الشعير والدينار اثنتان وسبعون حبة على المعتمد وما كان الكيل لا ينضب لأنه يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة ضبط المؤلف النصاب بالوزن لأنه لا يختلف ولذا قيل ان الكيل الآن كبر عما كان في زمن سيدي عبد الله المنوفي فالنصاب الآن أربعة أرباب وربة فقط (ص) من حب وعرف فقط (س) هذا صفة الجسة الاوسق وأعلم ان الزكاة تجب في عشرين نوعاً فيدخل تحت قوله حب تسعة عشر القطاني السبعة الخصب والبول واللوبيا والعدس والتمس والجلبان والبسيلة ويدخل أيضاً القمح والشعير والسات والعلس والارز والذرة والدخن والزبيب ويدخل أيضاً الاربعة ذات الزيت وهي

ونصف عشرها (قوله القاهرة ومصر) القاهرة هي الموضع الذي فيه الأزهر وأربع مصر العتيقة (قوله فوجد ستة أرباب ونصف) والاربع بكسر الهمزة مكيال لاهل مصر وقال عياض يفتحها وظاهر القاموس ان فيه ثلثة بالضم (قوله وكان ينبغي له) أي لان مطلق الشعير معناه مطلق شعير كبير أو صغير اضاهرا أم لا على حد مطلق الماء والماء المطلق (قوله ان الكيل الآن) هذا تحريير عجم فقد ذكرناه حرراً والنصاب في أوائل سنة اثنتين وأربعين وألف بكيل مصر فوجد أربعة أرباب وربة وذلك لان المد كان قروص البدين المتوسطتين اللتين لا مقبوضتين ولا مبسوطين وقد وجدت القمح المصري يأخذ مائة ثلاث مرات كما حرت ذلك بأيدي جماعة ومن المعلوم ان النصاب ثمانمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب بالقدح المصري أربعة مائة قدح وهي أربعة أرباب وربة (قوله الخصب) يجب مصر وبكسر الخاء وتشديد الميم لكنها مكتوبة أيضاً عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين والتمس وزان بمدق

الزيتون

الواحدة ثمسة وقوله والكزبرة بضم الباء وفتحها كل ذلك من المصباح والفلفل بضم الفاءين وقوله الحبة السوداء هي السمون
 الاسود (قوله الزيتون) ادخله في الحب قال ابن غازي كانه ادرج فيه الزبيب بطريق المقابلة لا بطريق النص ومن صرح بان
 الزيتون يطلق عليه انه حب ابن يونس في أول كتاب الحبوب (قوله السمسم) يكسر السين (قوله وحب الفجل) بضم الفاء وقوله
 أي لاجر (٢) صفة للفجل أي أحترق من الفجل الأبيض وهو ما يشبهه إليه آخر العبارة بقوله ولا في حب الفجل فان المراد به
 الأبيض (قوله من حب) وأما ما يبيس أو يحفف بالفعل ولم يؤكل قبل ينسه وجفافه فالتأخير كي بعد ينسه وجفافه من غير تقدير
 وإلى هذا أشار (٣) صاحب السليمانية في قوله وفي السليمانية الخ (قوله في التمر) بالمشاة فوق وعليه لا يلتزم مع قوله مقدر الجفاف
 الأبار تكاب المحار في قوله وتغر ولو حذف المصنف قوله وتغر واستغنى بشمول الحب له ماضره وكذا لو أبدله بخرج أسلم من هذا وكلام
 المصنف يقتضي انه يقدر جفاف ما يحفف بالفعل وان لم يؤكل قبل جفافه ومثله يقال ٧٧ فيما يبيس بالفعل وهو خلاف

كلام أبي عمران ويحباب بانه
 يحمل ما قبل المبالغة على
 ما اذا أريد أكل ما يحفف بالفعل
 أو يبيس بالفعل (قوله كقشر
 الخ) أي الا اليسير الذي
 لا ينفك عنه غالباً (قوله فيقال
 الخ) هذا فيما لم يكن شأنه
 ان يبيس أو يحفف بالفعل
 كرتب مصر وعنها أو يكون
 شأنه ذلك وأريد أكله قبل
 جفافه كرتب غير مصر وعنها
 وكقول وجص أخضرين
 وكشعير زمن مسغبة ونحوها
 فهو راجع لبعض ما يشمله
 (قوله ما ينقص العنب والتمر)
 لاشك ان التمر بالمشاة الفوقية
 لا يعقل فيه جفاف الا
 باعتبار ما كان (قوله في وقت
 رفعه) أي قطعه (قوله وهذا
 اذا كان الخ) أي قوله مقدر
 الجفاف عاداته ان يحفف أي
 وأكل قبل جفافه والا فلا

الزيتون والجلجلان أي السمسم وحب الفجل والقرطم فهذه تسعة عشر داحلة في قوله
 من حب وتجب أيضا في التمر فهذه عشرون فلا تجب في التين على المعتمد ولا في قصب وبقول
 ولا في فاكهة كرمات ولا في حب الفجل ولا العصفور والسكان ولا في التوابل وهو الفلفل
 والكزبرة والانيسون والشمار والكمون والحبة السوداء ونحو ذلك (ص) منق (ش) أي
 حال كون القدر المذكور منق من تنسه وصوانه الذي لا يخزن به كقشر الفول الاعلى وأما
 قشره الذي لا يزيد فانه يحسب كما يأتي في قوله وحسب قشر الارز والعاس وهو راجع لقوله
 من حب (ص) مقدر الجفاف وان لم يحفف (ش) فيقال ما ينقص العنب والتمر والزيتون
 اذا جفف وفي السليمانية لا ينظر الى الزيتون في وقت رفعه حتى يحفف ويتناهي حال جفافه
 فان كان فيه خمسة أوسق بعد التجفيف ففيه الزكاة وهذا اذا كان عاداته ان يحفف كالحبوب وتغر
 وعنب وزيتون غير مصر بل وان لم يحفف كالثلاثة بمصر قال مالك فان كان رطب هذا النخل
 لا يكون قرا ولا هذا العنب زبيبا فليخرج من ان لو كان فيه ممكنا فان صح في التقدير خمسة أوسق
 أخذ من ثمنه كان ثمن ذلك عشرين دينارا أو أكثر أو أقل ابن الموز وليس له ان يخرج زبيبا
 (ص) نصف عشرة (ش) هذا مبتدأ خبره تقدم في قوله وفي خمسة أوسق أو خبر لمبتدأ المحذوف
 أي الواجب نصف عشرة وهو بيان للقدر المخرج وصفته وذكر انه نصف العشر بشرطه
 الا ان لا يكون يخرج من التمر والزبيب اللذين يحفان والحب الذي لازيت لجنسه وأما الذي
 لجنسه زيت كالزيتون فيخرج من زيته ان كان في بلادله فيأزيت وان كان في بلاد لا زيت له
 فيها فيخرج من ثمنه وكذلك ما لا يحفف كرتب مصر وعنها والفول الذي يساع أخضر وذكر
 الصمغ في قوله نصف عشرة باعتبار ان الخمسة أوسق قدر أي وفي قدر المذكور نصف عشرة
 (ص) كزيت ماله زيت (ش) مشبهة في نصف عشرة لكن على حذف مضاف أي نصف
 عشر ذاته ان كان محالاً زيت له فان كان محالاً زيت اخرج نصف عشر زيته ولا يجزئ
 الاخراج من حبه ولا من ثمنه على المشهور ومذهب المدونة ومذهب الرسالة حيث قالت

تقدير بل ينظر له بعد ينسه (قوله ان يحفف) من باب ضرب وعلم (قوله ان لو كان فيه ممكنا) أي ان لو كان الجفاف فيه ممكنا (قوله
 تقدم في قوله وفي خمسة أوسق) لوقال وهو خمسة أوسق لكان أحسن (قوله بيان للقدر المخرج وصفته) فيه نظر بل بيان
 للقدر المخرج فقط (قوله والحب الذي لازيت لجنسه) كالقمح والشعير وبقية أنواع الحبوب ما عدا ذوات الزيتون (قوله فيخرج
 من زيته ان كان في بلادله فيأزيت) ولا يجزئ الاخراج من حبه الا السمسم والقرطم فتجزئ من حبه وحب الفجل لاجر
 ما عدا الزيتون كذا في خط بعض الشيوخ (قوله ان كان محالاً زيت له) أي الذي هو المشبهة به (قوله اخرج نصف عشر زيته)
 أي وهو قول المصنف كزيت ماله زيت والمضاف المحذوف هو لفظ ذاته فالجامع هو المشابهة في مطلق أخذ النصف وان كان
 المأخوذ في المشبهة بنصف زيت الحب وفي المشبهة بنصف زيته هذا اذا عصره أو أكله ويحصى قدر ما يخرج منه ويخرج منه
 فان لم يمكن تحصيله سأل أهل المعرفة فان لم يمكن أخرج من قيمته وان باعه قبل ذلك لمن يعصره سأل المشتري عن قدر ما يخرج منه

وثيقه والافاضل المعرفة فان اختاروا أخذ بقول الاعرف والافضل كل جزء على الظاهر فان تعذر ذلك ركني عنه وظاهر التماسي
انه لا يخرج من كبر بعض شيوخ مع انه يسهل بخبريه بل قد مره على سؤال المشتري وحكم ما وهبه لشواب حكم ما باعه وأما حكم
ما وهبه لغير الشواب فان وهبه لمن يأكله فالظاهر ان حكمه حكم ما باعه لمن يعصره لكن اذا تعذر عصره من كل وجه يخرج من
قيمه بقي ما ذاباع الزيتون الذي له زيت لمن لا يعصره وفيه تردد عجم والظاهر انه مثل الذي يأكله لكن اذا تعذر العصر يخرج
من ثمنه بغير ثمنه هذا كله اذا كان غير جليلان فان باعه وهو جليلان لمن يعصره فهل كذلك أو يجزئ اخراج زكاته من حبه ولو
علم قدر ما فيه من زيت لانه يراد لغير الزيت من زراعته وأكله حبا خفف أمره قولان وهل له في ذلك الاخراج عنه من ثمنه مع
معرفة قدر ما يخرج منه من زيت من أهل المعرفة تردد عجم (قوله وعن غير ذي الزيت) وهذا اذا بيع وكذا اقيمة ان لم يبيع أو ان
المراد بالثمن الموهب فيتمثل الثمن وهذا اذا باع حبه خمسة أو سبق بلع ثمنه نصاباً أولاً ولا يجزئ الاخراج من حبه وقيمه تعتبر يوم
ما به أو أوازها (قوله وعن ملاييف) أي اذا بيع ونصف عشر قيمته أن كله أخضر بلا يبيع (قوله فلا يتوهم) أي يجوز الاخراج
أي بل يجزئ بعد مده (قوله حيث يتعذر بيسه) ٧٨ أي حيث جرت العادة بعدم بيسه وكان الاولى التعبير به (قوله وان شاء

فان أخرج من ثمنه أجزاً أن شاء الله ضعيف (ص) وعن غير ذي الزيت وما لا يجف وقول أخضر
(ش) وهذا معطوف على زيت لا على الحب من عشرة لان التشبيه يمنع منه أي ونصف
عشر عن غير ذي الزيت مما لجنسه زيت كزيتون مصر سواء بلغ الثمن عشرين دينارا أم لا
قاله في المسدود ونصف عشر عن ملاييف كطلب مهر وعنها ولا يجزئ الاخراج من حبه
أي بان يخرج ثمر أو زبيبا وأما رطباً أو عناباً لا يتوهم ونصف عشر عن قول أخضر أو حص
أو عنب حيث يتعذر بيسه ويباع أخضر وان شاء أخرج بيساً من جنسه وظاهر كلام المؤلف
انه يتعين الاخراج من ثمنه كما في الذي قبله وليس بمراد بل المراد ان له ان يخرج من ثمنه ان
شاء وان شاء أخرج عنه حبا بيساً كما في العتبية ومفهوم ما لا يجف ان ما يجف لا يخرج من ثمنه
وهو كذلك ويخرج من حبه سواء أكله أو باعه وهذا اذا باعه لمن يجفقه وأما ان باعه لمن
لا يجفقه فانه يجوز أن يزكى من ثمنه كما يفقه كلام المؤلف وهذا في قول أخضر لا يترك حتى
يبس وهو الذي يسقى بالسواقي فان كان كذلك فحكمه حكم غير النخل والعتب الذي يبس
كل منهما ما يخرج عنه حبا ولا يخرج من ثمنه انظر (ز) فان قلت وجوب الزكاة في الفول
الاخضر والحبس الاخضر والنريك يخالف قوله والوجوب بافراك الحبس فان لا نسلم أنه
مخالف لانه حصل في كل الافراك والدليل على ان الافراك يكون قبيل البس قول المؤلف
في باب تناول البناء والشجر ومضى بيع حب افرك قبل بيسه بقبحه فان قلت الراجح ان
الوجوب ببس الحب لا بالافراك قلت هذا مبني على القول بان الوجوب بافراك الحب (ص)
ان سقى باله (ش) هذا شرط في قوله نصف عشره أي ونصف العشر واجب في كل ما ذكر ان

أخرج بيساً من جنسه أي
جنس ما ذكر من الفول
والحبس وكان الاولى حذف
قوله أو عنب لانه داخل في
قوله ما لا يجف فهو لا يجزئ
الاخراج من حبه الذي هو
الزبيب وان كان يجف فسيأتي
أنه يتعين الاخراج من بيسه
ولو أكله أو باعه فان ترك
المسقاوي حتى يبس أخرج
من حبه كذا في عب فان
قلت ما انفرد بين الفول
الاخضر الذي أشار له المصنف
يقوله وفول أخضر وبين
ما قبله في انه يخير في الفول
الاخضر دون ما قبله فيتمتع
الاخراج من ثمنه فان كان
كان يمكن فيه البس جازله

النظر والى ما يشتري له من أكله أخضر بخلاف المسئلة قبله (قوله ان ما يجف) أي كمنب أو بلع
الواحات (قوله وهذا اذا باعه لمن يجفقه) أي أو أريداً كله بعد التجفيف (قوله وأما اذا باعه لمن لا يجفقه) أي أو أريداً كله قبل
التجفيف فيسه نظير بل يتعين الاخراج منه ولا يصح من ثمنه فقد قال محشي ات ما نصه ابن رشد قال مالك في الفول والحبس بيسه
أخضر ان شاء أخرج من ثمنه ولم يقل ذلك في النخل والكرم لان غير النخل والكرم انما يشتريه المشتري ليبسه فهو ينقص في ثمنه
لذلك والحبس والفول لا يشتري كذلك فلا ينقص في الثمن فاذا أعطى من الثمن لم يجنس المساكين اهـ وهذا الذي قاله ابن رشد
باعتبار الغالب فلا يؤخذ منه ان الكرم والنخل اذا اشتري غيرهما لا للبيس حكمهما كذلك خلافاً للمواق وتبعه الأجهوري
وزاد الفرق وهو غير ظاهر بل يتعين فيمأذ كرا الاخراج من الحب على المشهور (قوله وهذا في قول أخضر) أي قول المصنف
وفول أخضر (قوله فان كان كذلك) أي شأنه ان يترك حتى يبس وظاهره ولو أكله أخضر أو بيع لال كل فيخرج عنه حبا ولو
أكل أو بيع أخضر وتقدم ان المسقاوي اذا ترك حتى يبس يخرج من حبه (قوله ولا يخرج من ثمنه) غير انه تقدم انه ذكر في
الذي شأنه ان يجف وباعه لمن لا يجفقه يجوز الاخراج من الثمن والظاهر ان الحكم واحد ثم ان بعض الاشياخ ذكر ان المنصوص

سقى

في الذي شأنه ان يترك حتى يبيس انه يجوز الاخراج حيا وعتما كما انه جار في الذي شأنه عدم اليبس كالقول المسقاوي أي اذا أكله
 أنضرت ثم وجدت في نص ابن رشد ما يقويه (قوله والا فالعشر) لقلة المؤنة وما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة و يوضع عليه
 عند زرع قليل ماء (قوله السج) جمعه سيوح وهو الماء الجاري على وجه الارض (قوله وهل يغلب الاكثر) المراد بالاكثر
 الثلثان فان فوقهما هو الظاهر وقوله والاول ظاهر كلام المواق أي فيكون ٧٩ ذلك القول هو المقدم فيقال بالنظر

للقابل يخرج ثلثا الزرع يخرج
 نصف عشره ويخرج ثلث
 الزرع ويخرج عشره واما على
 القول الثاني فيخرج ثلثا
 الزرع فيخرج عشره والثلث
 الاخر نصف عشره (قوله
 وظاهر كلام زرجيحه) فيه
 ان زانما قال ظاهرا لاكثر
 في السقي وحينئذ فلا يعتبر
 مدة كل من الزرع والتمر
 (قوله وتضم القطاني) أي
 ويخرج من كل بحسبه وان لم
 يكن في كل واحد نصاب وليس
 معنى تضم تخط وكذا قوله
 فيضم الوسط لهم ابل المعنى
 تضم في الحساب ليكمل
 النصاب فعلى هذا لو كان
 في كل نصاب فلا حاجة الى
 الضم ويجزى اخراج الاعلى
 أو المساوي عن الادنى أو
 المساوي لا الادنى عن الاعلى
 فانه ح وظاهره القطاني وغيرها
 لكن في المقدمات ما يفيد
 تخصيص الاعلى والادنى
 بالصنف الواحد لا يقع عن
 عدس والظاهر ان الادنى
 والاعلى والمساوي يعتبر بها
 عند أهل محل الاخراج (قوله
 وبسيلة) بالياء وبدونها من

سقي بالآلة كالدواليب والايدي ويدخل في الآلة النقالات من البحر (ص) والا فالعشر ولو
 اشترى السج أو أنفق عليه (ش) يعني ان الواجب فيما لم يسق بالآلة العشر كما لو اشترى
 السج من نزل بارضه أو أجره الى أرضه بنفقة لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء
 والعيون العشر (ص) وان سقي به ما فدى حكمهما (ش) معناه اذا تساوى أي تساوى مدة
 السقي بالآلة مع مدة السقي بغيرها أو تساوى عدد السقي به ما على ما تبينه والمسقي به ما شيء
 واحد وما قرب التساوى وهو ما دون الثلثين له حكم التساوى وجعلنا كلامه على ما اذا لم يكن
 أحدهما أكثر بدليل قوله وهل يغلب الخ والمراد بكونه على حكمهما ان يقسم الحرت نصفين
 فيؤخذ من أحدهما النصفين العشر على حكم سقيه بالسج ومن النصف الآخر نصف العشر
 (ص) وهل يغلب الاكثر خلاف (ش) أي وهل يغلب الاكثر عند اجتماعهما فيخرج من
 الجميع وشهره في الجواهر أو لا يغلب الاكثر ويعطى كل على حكمه وشهره في الارشاد
 خلاف وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة ولو كان السقي فيها كالسقي في الاقل أو دون أو أكثر أو
 الاكثر سقيا وان قلت مدته كالمدة السقي ستة أشهر منها شهران بالسج وأربعة بالآلة
 لكن سقيه بالسج هي ثلثان وسقيه بالآلة مرة فانه يكون كله كما يسقي بالسج دائما والاول
 ظاهر كلام المواق ترجيحه ودرج عليه بعض الشراح وعزاه لابن عرفة والثاني قول الباغي
 وظاهر كلام (ز) ترجيحه وعلمنا قررنا ان الموضوع ان المسقي بالآلة والسج زرع واحد
 سقي كله مدة بالسج ومدة بالآلة وعدد سقيه باحدهما أو مدة سقيه باحدهما الثلث فاقول
 (ص) وتضم القطاني (ش) يعني ان القطاني يضم في الزكاة بعض البعض فاذا اجتمع من جميعها
 خمسة أو سق زكاهما بناء على انها جنس واحد في الزكاة وهو المذهب بخلاف البيع فانها فيه
 أجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يدا بيد كما يأتي والقطاني كل ماله غلاف كالقول
 والخص واللوية والبسيلة والجلجلان وحسب الفجل والعنبر والجلجلان (ص) كتبه وشهر
 وسات (ش) تشبيهه في الضم أي فتضم كاتضم القطاني فنرفع من جميعها خمسة أو سق فليترك
 ويخرج من كل صنف بقدره والصلوات حب بين الشعير والقمح لا قشر له ويعرف عند المغاربة
 بشعر النبي عليه السلام (ص) وان بيلدان ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر (ش) يعني
 ان هذه الاشياء يضم بعضها الى بعض سواء كانت هنر وعة في بلد واحد أم بيلدان بشرط ان
 يزرع الثاني قبل حصاد الاول لان الحصاد في الحبوب كالحول سواء كان في فصل أو فصلين
 وهذا الشرط لمطابق الضم أي حيث قلنا بالضم كان بيلدا أو أكثر خلافا لت حيث خصه بما
 زرع بيلدان والضمير في أحدهما للمضمومين المفهومين من قوله وتضم القطاني لانه يقتضي
 مضموما ومضموما اليه أو الطرفين المفهومين من قوله لمأى الطرفين وانما قال أحدهما

لأن العامة كافي شرح شب (قوله والجلجلان) المناسب الترمس وقوله وحسب الفجل أي الاجر والصواب استقاطه لانه من
 ذوى الزبوت (قوله والجلجلان) يضم الجليم وسكون اللام كافي التنبيه (قوله قبل حصاد الآخر) أي يجتمعهما في الحول وهو شرط
 في الضم وقوله لان الحصاد في الحبوب كالحول أي كتمام الحول من غير الحبوب فان زرع أحدهما بعد حصاد الآخر لم
 يجتمعهما في الحول فلا يضم أحدهما الآخر (قوله حيث خصه بيلدان) ففاده انه اذا كان في بلدة واحدة لا يشترط ان يزرع
 أحدهما قبل حصاد الآخر مع انه يشترط قطعاً (قوله أو الطرفين الخ) فيه نظرا اذ يلزم عليه فساد يعلم بالتأمل

(قوله ان نجامة) أي في الحول بان يزرع الثاني قبل حصاد الاول والثالث قبل حصاد الثاني (قوله ولو بالقرب) أي بان افترقه
شكلا فاللحمى القائل بان لا يكفي أن يكون ٨٠ زرع أحدهما قبل حصاد الآخر بالشرب بل لابد أن يكون ذلك بمسند

(قوله قال بعض ينبغي الخ)
عليه حمل القول الاول أي
قوله الى حصاد الثاني أي
استحقاق حصاده والحصاد
يفتح الحباء وكسرها فرجع
القولان الى قول واحد (قوله
الاجتماع في الارض) أي
ليجتمعا في المالك والحول (قوله
ان كان فيه مع كل منهما
نصاب) أي لا اجتماعهما في
المالك (قوله ان بقي حب
السابق لحصد الاحق) أي
بان بقي الاول والثاني والثاني
لثالثات والظاهر ان مثله لو
بقي حب الاول والثالث (قوله
فالقول للثاني) أي لانه المضموم
اليه والحاصل أن الحول
للمضموم اليه مطبق لانه
صار باعبار كونه مضموما
اليه الاصل وقوله من كل
منهما أو مع الاول هذا
لا يظهر (قوله لانها أجناس
على المشهور الخ) والحاصل
أن المشهور انها لا تضم لما
تقدم ولا يضم بعضها البعض
وحكي ابن الفكاك في قول
يضمها لما تقدم من القمح
وما بعده وقال ابن حبيب
يضم العلس فقط لما تقدم
وقيل انها تضم بعضها البعض
ان قلنا انها منفوا (قوله
اذمعياء كضم) هذا بنا في
مقتضى قوله أولا يعني ان

حتى ينفذه لا بد في النظم ان نجامة ولو قال أحد هاهنا لا ينفذه هذا المعنى بل لو قال كذلك
لا فادان الثلاثة المضمومة يكفي في نفي ان يزرع واحد منها قبل حصاد الآخر وقوله قبل
حصاد الآخر أي ولو بالقرب وكلام اللحمى ضعیف ثم انه لابد ان يبقى من حب الاول الى
حصاد الثاني ما يكسبه المالك وكل الحول قال بعض ينبغي ان يعتبر بقاء حب الاول الى وجوب
الزكاة في الثاني فقط لا الى حصاده بالفعل (ص) فيضم الوسط لهما (ش) أي فيسبب اشتراط
الاجتماع في الارض لو كانت الزرع ثلاثة زرع ثانيا قبل حصاد الاول وثالثا بعده وقبل
حصاد الثاني يضم الوسط لهما أي للطرفين على سبيل البدلية اذا كان فيه مع كل منهما نصاب
مثل أن يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما وسقان فيزكي الجميع ان بقي حب السابق لحصد الاحق
فان لم يكن في الوسط مع كل الطرفين على البدلية نصاب وفيه معهما على المعية نصاب فقال
للحمى وابن رشد لازكاة في الجميع واليه أشار بقوله (لا أول لثالث) مثل أن يكون في كل
وسقان ولو كل النصاب من الوسط مع أحدهما وهو مع الآخر قاصر مثل أن يكون في الوسط
ثلاثة وفي الاول اثنان والثالث واحد أو بالعكس فتس اللحمى لازكاة على القاصر وظاهر
ابن بشير ونص ابن الحاجب تحليط الخليط والذي استظهره ابن عرفة ان كمل النصاب من
الاول والوسط زكي الثالث معهما وان كل من الثالث والوسط زكاهما دون الاول قال بعض
ولعل الفرق انه اذا اكمل من الاول والثاني فالاول مضموم للثاني فالقول للثاني وهو خليط
الثالث واذا اكمل من الثاني والثالث فالمضموم الثاني للثالث فالقول للثالث ولا خاطئة للاول
به وهو فرق جيد ويمكن أن يحمل قول المؤلف فيضم الوسط لهما على ما اذا اكمل النصاب من
الوسط مع كل منهما أو مع الاول وقوله لا أول لثالث على ما اذا لم يكمل مع واحد منهما أو كل
من الوسط والثالث فيدخل فيه ما قاله ابن عرفة في هذا الباب (ص) لا لعلس ودخن وذرة
وأرز وهي أجناس (ش) يعني ان هذه الاربعة لا تضم لما سبق من التمتع وما بعده وبعضها
لا يضم الى بعض لانها أجناس على المشهور ولتباعدها عن بعضها فقول لا لعلس الخ معطوف على
معنى قوله كتتم الخ اذ معناه كضم قح اشعير لا لعلس الخ وانما نفيه على ذلك لانه لما كان يقرب
من خلقة البربر بما يتوهم انه كالسبب يضم للقمح كما قيل به فنفى ذلك وأما عدم ضمه للقطاني
فغير متوهم (ص) والسمسم ووزر الفجل والقرطم كل يتون (ش) كان الاولى ان يقول
والسمسم ووزر الفجل والقرطم أجناس ويستقط الزيتون أي فلا يضم واحد منها الا آخر لان
هذا بحث الضم لا الاخراج لانه سبق في قوله كزيت ماله زيت اللهم الا أن يقال انه لما فاته
النص على الزيتون بالصراحة فيما سبق نص عليه هنا أي انه حب يجب فيه الزكاة وان كان
الحكم وهو الاخراج ليس من ادائها الخ تقرير آخر يندفع الاعتراض به ولفظه وليس فيه
تكرار مع ما تقدم لان قوله من حب بيان لما فيه الزكاة من الحبوب ودخل تحته الزيتون
كما هو وقوله كزيت ماله زيت بين فيه صفة المخرج فقط وهما تكلم على حكم الذي له زيت غير
الزيتون فقال ان السمسم ووزر الفجل يعني الاحمر والقرطم حكمها كل يتون لا السكان فانه

هذه الاربعة الخ (قوله الا أن يقال انه لما فاته الخ) لا يخفى ان هذا يدل على ان الكاف داخلة على المشبه
لغرض افادة الحكم مع انه لا يصرح بذلك الا اذا كان المصنف ثم الحكم فيما تقدم والمصنف لم يتم الحكم بل المتبادر منه ان الزيتون
مشبه به وان حكمه معلوم وحكم غيره من أجناسه (قوله حكمها كل يتون) أي في وجوب الزكاة (أقول) في ذلك شيء وذلك انها

كأحد اثبات ثقت قوله من حسب (قوله على المشهور) راجع للسكان وما بعده من السليم والجوز كما يعلم بالاطلاع على أقوال أهل
الذهب والسليم بمصر والجوز بخراسان (قوله وحسب قشر الارز والعسل) أي اللذان يخزنان به فليس تكرار مع قوله منق
لان ذلك منق من نفسه وصواته الذي لا يختزن به (قوله وله ان يخرج الخ) أي وان كان دون نصاب اذا كان بقشره نصاب
(قوله وما تصدق به) أي أو أهذه أو وهبه لا حد وقوله بعد طيبه أي وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسب فيسقط عنه زكاته (قوله
المعطوف محذوف) أي معطوف على قشر لان المعطوفات بالواو تكون على الاول وقوله وقتا منصوب بنزع الخافض لا يظهر لان
ما استأجر به هو نفس الثمن الان تجعل الخافض بمعنى باء التصدير فالظاهر جعله ٨١ حالا على انه جامد لا مشتق (قوله

ويحسب لقط اللقاط الذي مع
الحصاد) حاصله أن الصنف
اللقاط الذي يلقط المنبل
من الارض لنفسه مما لا يتساع
فيه لغيره يحسب ويخرج
منه لانه من جملة أجرة الحصاد
الذي يحسب بالكره فهي
أجرة يجز مجهور فهي فائدة
فيها أجرة المثل لان رب
الزرع ما تساع للصبي في ذلك
اللقاط الا يكون وليه يحصد
عنده بخلاف ما تركه ربه
فلا يحسب ألا ترى أنه لو أباح
زرعه كله الفقراء من غير
استيلاء عليه لم يطالب بزكاته
هذا هو المتعين في تقريره كما
يفيده اللغاني فاذا رأيت
خلاف ذلك لاتعمل عليه
(قوله لا كل دابة في درسها)
بضم الههمزة نسبة شيخنا
عبد الله للشارح ولا يلزم
بتكميمها لانه يضرع بالرفع
قال البرزلي لا زكاة فيما
يعطيه للشرطة وخدمة
السلطان وهو بمنزلة الخائفة
(قوله وذهب) معطوف على

لان كافيته وكلام الشارح بهرام خصوصا في الشرح الصغير قريب من هذا الكلام والمعنى
ان هذه الاشياء تكون كل يتون في انه اذا بلغ حسب كل واحد خمسة أو سق أخرج من زيته
العشر أو نصفه قل الزيت أو كثر ولا يريدانه كالجنس الواحد فتضم انتهى المراد منه (ص)
لا السكان (ش) أي ان زرا السكان لازكاة فيه ولا في زيته وليس واحد منهم ما يطعم ولا في
زيت السليم والجوز على المشهور (ص) وحسب قشر الارز والعسل (ش) أي حسب
ليكمل النصاب فاذا كان الارز مثلا أربعة أو سق وبقشره خمسة كانت الزكاة واجبة فيه
فيخرج منه العشر أو نصفه بعد قشره أو عشره أو نصفه بقشره ولا ينعين الاخراج منه من غير
قشر كما قاله بعض شيوخنا (ص) وما تصدق به (ش) أي ان ما تصدق به بعد طيبه ولم ينويه
الزكاة يحسب ويخرج عنه (ص) واستأجر قتا (ش) المعطوف محذوف أي وما استأجر
واستأجر صفته أو صلته والمعطوف عليه قشر وقتا منصوب بنزع الخافض أي بقث أو حال
ولو ألقطه كان أحسن أي قتا أو أعما أو أوكيلا ويحسب لقط اللقاط الذي مع الحصاد
لانه في معنى الجارة لاقط اللقاط الذي تركه ربه على أن لا يعود اليه وهو حلال ان أخذه
قاله أبو الحسن (ص) لا كل دابة في درسها (ش) يعني ان ماتا كاه الدواب في حال درسا فلا
يحسب مشقة التحرر منه فتزل منزلة الآفات السماوية وأكل الوحوش والطيروا ما ماتا كاه
الدواب في حال استراحتها فانه يحسب ليركض عنه وأكل بضم الههمزة بمعنى المأكول (ص)
والوجوب بافراك الحب وطيب الثمر (ش) أل في الوجوب عوض عن المضاف اليه وأصله
وجوب الزكاة كأن بافراك الحب والمراد بالا فراك أن يبلغ حدا يستغنى معه عن السقي
وذهب الرطوبة وعدم النقص وذلك انما يكون ببسبه والمراد بطيب الثمر بلوغه الحصد الذي
يحصل به فيه وقد ذكره المؤلف في باب بقوله وهو الزهوا الخ فالمراد بالا فراك ليس ولقوله
والوجوب بافراك الحب الخ فائدة ثانية سابقة وهي قوله وحسب قشر الارز والعسل كما
تقدم التنبيه على ذلك وفائدة ثالثة تأتي وهي قوله (ص) فلا شيء على وارث قبلهما لم يصرفه نصاب
(ش) الضمير في قبلهما عائدا على افراك الحب وطيب الثمر والمعنى ان الانسان اذا مات قبل
الافراك والطيب المذكورين فلا زكاة على وارثه اذ لم يصرفه في حصته نصاب ولو كان المتروك
أكثر من نصاب لان الموت كان قبل الوجوب أما لو مات بعد افراك الحب وطيب الثمر وجبت
الزكاة في المتروك ولو لم ينسب كل وارث نصاب اذا كان في المتروك نصاب وفي قوله على وارث

١١ خشي في

قوله أن يبلغ (قوله وذلك انما يكون ببسبه) أي فقوله المصنف
والوجوب بافراك الحب أي بتأهيه وبعد فالمعتمد أن المراد بالا فراك حقيقة انظر محشى ثقت (قوله وهي قوله وحسب قشر
الخ) أي لانه اذا كان الوجوب منوطا بالا فراك وقشره متعلق به في حالة الافراك الذي هو سبب الوجوب صار الوجوب منوطا
بالحب وما كان سائر له في قشره وفيه ان ذلك موجود في قشره الذي لا يختزن به (قوله اذ لم يصرفه في حصته نصاب) أي الا أن يكون
عنده زرع فيضمه له ويركض (قوله لان الموت الخ) لان الشراك في الزرع أو غيره لازكاة على من لم تبلغ حصته نصابا (قوله لوجبت
الزكاة في المتروك) أو صى به أم لا فان كان المجموع أقل من نصاب فلا زكاة على الوارث فيما ينويه الا اذا كان عنده من الزرع أو

التمويل على به النصاب وانظر لو اختلف من طيب زرع الوارث والموروث هل يضمان أو ان زرع أحدهما قبل خصاذا لا يخرج أو قرب من طيبه أو لا خرب تنقلا (قوله ان أنه حصل للوارث) أي ما ذكر من النصاب والتمر (قوله حصل للوارث) أي ورثه وانتقل الملكة بمجرد موت الموروث على أحد لطريقتين أو بعد التمييز وذلك فيما كان عليه دين (قوله وكذا اذا أعتق العبد الخ) أشبهه باعتباره موهوم قوله لم يصرف له نصاب أي فاذا صار في حصته نصاب فيزكي أي ومثل ذلك ما اذا أعتق العبد الخ ولو قال له قوله كذا وكذا السكن أحسن (قوله أو وهب الزرع) لمعين وإنما اذا كانت الهبة أو الصدقة لم يعين فزكي على ذلك ربهما على ما يأتي في الوصية (قوله أو تصدق به على معين) أي قبلها فزكاة على الموصى له المعين (قوله أو استحق النصف الخ) أي والحال أن الزوج كان أصدق زوجته حائطا أو زرعاً طلقها قبل الدخول وأخذ الزوج نصفه قبل طيبب الزرع فانه يزكيه اذا بلغ نصابا (قوله فحبب الزكاة) أي في جميع ذلك ان كان فيه نصاب (قوله لم يتغير الحكم عما كان عليه) فلو كان عبداً أو كافراً أعتق أو أسلم فلا زكاة عليه ما وفي الهبة والصدقة زكاة على الواهب والمنصوب وفي صورة الانتزاع لا زكاة على السيد وقس على ذلك مثلاً العبد كان قبل عتقه لا زكاة عليه بعد الطيب فكذا ٨٢ بعد عتقه والكافر بعد الطيب لا زكاة عليه وكذا اذا أسلم بعد الطيب والمراد

لأن زكاة عليه مع العتق فلا يخالف ما تقرر من أن الكفار مخاطبون بزرع الشريعة والواهب كان يجب عليه الزكاة بعد الطيب اذا لم يهرب وكذا اذا وهب بعد عتق عليه الزكاة وقس ك (قوله والزكاة على البائع) دل كلام المصنف صريحاً على أنه لا يجب استخراج زكاة الزرع في عتقه ونص عليه ابن جماعة أيضاً ويجوز اشتراطه على المشتري ان كان ثمة لا يتهم في اخراجها (قوله اذا باع زرعاً بعد افراكه) أي ويبيعه لأنه وقت حصل بيعه أو بعد الافراك وقبل اليبس ولم يفسخه حتى قبضه المشتري فانه يفوت والزكاة

إشارة الى أنه حصل للوارث مالومات قبلها وقد اعترف ذمته دين فلا يس الحكم كذلك وهو كذلك فيزكي على ذلك الميت لأنه باق على ملكه لا ميراث للوارث فيه لكون الدين مقدماً وقوله على وارث خبر لا وقوله قبله وامتنع بوارث وقوله لم يصرف له نصاب صفة لوارث ولو قال كوارث كان أحسن ويدل على معنى فلا شيء على كوارث الخ أشموله لما اذا أعتق العبد قبلها أو أسلم الكافر أو وهب الزرع أو تصدق به على معين أو استحق النصف تكفي الطلاق أو انتزع السيد مال عبده فحبب الزكاة واذا وقع شيء من ذلك بعد هبالم يتغير الحكم عما كان عليه (ص) والزكاة على البائع بعد هبها (ش) يعني أنه اذا باع زرعاً بعد افراكه أو شجره بعد طيبه فان الزكاة في ذلك على البائع لتعديله لأنه باعه بعد تعلق الزكاة فيه والفقر أشركا وفي ذلك بالعشر أو نصفه فهو كبيع الفضولي وسواء باع الزرع قائماً أو لا جزافاً ولا ويكون المشتري مأموناً في قدر ما يوجد في الزرع فان لم يكن مأموناً فعلى البائع أن يتحري قدر ذلك ويزيد عليه ليسلم من الخطأ فان باع ذلك من نصراني فان البائع يتحري ذلك حتى يعلم ما خرج منه ويزكيه من عنده (ص) إلا أن يعدم فعلى المشتري (ش) يعني أن ما تقدم من أن الزكاة تؤخذ من البائع محله اذا لم يكن معهما والا فعلى المشتري على مذهبه ابن القاسم في المدونة ان وجده عنده ذلك الطعام بعينه ويرجع على البائع بما ينوب ذلك من الثمن ابن رشد ويرجع بما ينوبه أيضاً من النقطة التي أنفقها في عمله انتهى أي لأن السقي والعلاج على البائع فيرجع المشتري بما ينقص ذلك من الثمن أي فان لم يوجد عنده ذلك الطعام بعينه اتبع به البائع ان أيسر يوم ما وترديدت فاسد وبعبارة أخرى قوله فعلى المشتري أي ان كان المبيع باقياً بعينه عند المشتري أو

على البائع وأما لو بيع بعد الافراك وقبل اليبس ولم يقبضه المشتري فان المبيع يفسخ (قوله ويكون اتلفه المشتري مأموناً) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قيل كيف يخاطب بزكاة ما لم يعلم قدره (قوله يتحري ذلك) زاد عجم وينبغي أن يجري هنا ما سبق فيما يبيع من ذي الزيت من تحري البائع ثم سؤال المشتري ان وثق به ثم سؤال أهل المعرفة والا أخرج الزكاة من الثمن وقال في ك ويخرج البائع من نوع المبيع عنه ولو قد ساعن جديد ولا يعطى شعيراً عن كتمج (قوله إلا أن يعدم) يقال أعدم مجرداً ومنه يدا فيه فتح أول مضارع المجرد ويضم في المزيده ومعناه فيه ما افتقر للسجود معني آخر لا تصح أوادته هنا وهو الفقد أفاد ذلك الصحاح (قوله على المشهور الخ ٣) مقابل له لابن القاسم لا شيء على المشتري بجواز بيعه مضمون هو عندي صواب (قوله أي لأن السقي والعلاج) أي فيما اذا كان بعد الطيب يحتاج لسقي (قوله فان لم يوجد ذلك الطعام بعينه) ظاهرة ولو أكله المشتري فيكون مخالفاً للتقرير الثاني (قوله وترديدت فاسد) حاصل ترديده أنه يقول هل اذا عدم تسقط عن المشتري أولاً وحاصل الرد اذا عدم ذلك الطعام بعينه تسقط عن المشتري قطعاً وتؤخذ من البائع وأما ان تلفت بأمر يماوى قول المحشي قوله على المشهور ليس ذلك في نسخ الشرح التي بايدينا

فإن الزكاة لا تؤخذ من المشتري ظاهريه وتؤخذ من البائع أي إذا تلفت بعد ما حازه وقوله وكذا لو ألتفه أجنبي والظاهر أن الرجوع يكون من البائع على الأجنبي (قوله فإن الزكاة لا تؤخذ من المشتري) أي وتؤخذ من البائع بعد بيعه (قوله وكذا لو ألتفه أجنبي) أي لا تؤخذ من المشتري (قوله وما في تمت الخ) تقدم حاصل ما في تمت (قوله أو بكييل الخ) أي لأن ذكر البكيل قرينة على القيام بالثبوت من ماله وتسليمه للموصي له من غير نقص (قوله قبل طبيعه) في عجم خلافة ونصه ولا فرق بين كون الوصية في الصور كلها قبل الطيب وقدمات الموصى قبله أو بعده وبين كونها بعد الطيب كما يفيد التوجيه المذكور في المسائل كلها وصرح به بعض شيوخنا اهـ (قوله أي بمقدارها وقد تقدم ذلك) تقدم له في كذا فقال ما نصه قال فيها ومن مات وقد أوصى بزكاة زرعه الأخضر قبل طبيعه أو بتم حائله قبل طبيعه فهو وصية من الثلث غير مبدأة ولا تسقط هذه الوصية عن الورثة زكاة ما بق لهم لأنه كرجل استثنى عثر زرع له نفسه وما بق فلا ورثة فإن كان في حظ كل وارث وحده ما يجب فيه الزكاة زكى عليه والأفلاوان كان في العشر الذي أوصى به المساكين خمسة أوسق فأكثرت زكاة المصدق وان لم يقع لكل مسكين الامداد ليسوا بأعيانهم وهم كالك واحد ولا ترجع المساكين على الورثة بما أخذ منهم المصدق وان جعل الثلث لأنه كشيء بعينه أوصى لهم به فاستحق هو أو بعضه اهـ وهذه المسئلة بلغت في الان سال قد زكى مرتين وزكى بعضه مرة بالثالث اهـ (قوله كانت الوصية بجزء الخ) المناسب أن يقصره على ما إذا كان بجزء والأزم التكرار (قوله وسكت المصنف ٨٣ عن الزكاة على من) وكان الأولى

بالباب ذكرها وهي فإن كانت الوصية بعد الطيب أو قبله وتأخر موته بعده فتكون من رأس مال الميت مطلقا بجزء أو بكييل معين أو غير معين كانت الوصية قبل الطيب ومات قبله في ماله أيضا بكييل مساكين أو لمعينين فإن كانت بجزء كربع لمعين زكاهما المعين أن كان نصابا ولو بانضمامه لماله ولمسك كزكيت على ذمتهم نصابا ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة وقوله وان كانت قبله ففي

ألتفه المشتري وأما أن تلف باهر سماوى فإن الزكاة لا تؤخذ من المشتري قاله أبو الحسن وكذا لو ألتفه أجنبي وما في تمت يخالف ذلك لا يقول عليه (ص) والنقطة على الموصي له المعين بجزء لا المساكين أو بكييل فعلى الميت (ش) يعني أن من أوصى لشخص معين بجزء معين من ثمره أو زرعه كالربع ونحوه يريد قبل طبيعه فإن نفقة القدر الذي وقعت الوصية به من سقى وعلاج يلزمه لأنه بمجرد الإبقاء والموت يستحقه وله فيه النظر والتصرف العام فصار شريكا واحتجز بالمعين من غيره كالمسك كين فإنه إذا أوصى للمسك كين بجزء لا نفقة عليهم لعدم التبعين ولا نهم لم يستحقوا إلا بعد الأفراة والطيب بقوله بجزء عما لو أوصى بكييل نكحمة أوسق أو نحوها فإن النفقة على الميت كالمسك كين ويدخل في الجزء وصيته ليد مثلا زكاة زرعه أي بمقدارها وقد تقدم ذلك فقوله لا المساكين كانت الوصية بجزء أو بكييل عام في الموصي له سواء كان معينا أو غير معين ولو قال والنقطة على الموصي له المعين بجزء والأفعلى الميت لكان أخضر وسكت المؤلف عن الزكاة على من انظر الحكم في شرحنا الكبير (ص) وأما ما يخص التمر والعنب (ش) انظر ص يفتح الخاء وسكون الراء مصدر يخص يخص بضم الراء وكسرهما وهو خزر ما على النخل من الرطب تروا بكسر الخاء الشيء المقدور فيه يقال يخص ماله غير مشكل مع ما مر من أنه لا زكاة عليه بموته قبل الوجوب لأن ما مر لم يتعلق به وصية (قوله وأما ما يخص التمر والعنب) قال في كذا وجد عندى ما نصه لاشك أن المناسب للعنب الرطب والتمر الزبيب وكأنه أراد ما يصير تمرا لأنه بعد صيرورته لا يخص لأنه يقطع وينتفع به في تخريصه الآن انتقال من معلوم لمجهول وقد منع ضبطه بالثمانية فوق بل يضبط بالثلاثة ويكون من إطلاق العام وأراد أن يخص وهو تمر النخل إذا كان رطبا اهـ ثم نقول أراد التمر الذي لو بقي تمر بالفعل والعنب الذي تربب بالفعل أن لو بقي نخرا لم يضر وعنها فإنه لا بد من تخريصها ولو لم تكن له حاجة أو كل ونحوه لتوقف زكاتها على تخريصها مع حل بيعها وورده محشى تبان قال هذا غير صحيح إذ الذي لا بد منه تقدير جفافها أو فرق بين تقدير الجفاف والتخريص فلز يتون ونحوه لا يخص ويقتدر جفافه فعنب مصر ورطبها أن خصا فعلى رؤس الأشجار وان لم يخصها كيلا ثم قدر جفافها ما واعرخص حصص المصنف بالشعير الأخضر إذا أفركه وأكل أو بيع زمن المسغبة وبالقول الأخضر والخص الأخضر وبالبيع الخضارى فإن كلا يخص كما مرأ كالت الثلاثة أو بيعت زمن مسغبة أو لأعلى المشهور في كل وان كان قبل يسها على ما مر عليه المصنف من أن الوجوب بالأفراة وأجيب بأن حصصه منصوب على أول شروطه اهـ ورده محشى تبان ما حصله أن تخريص الشعير زمن المسغبة آت على غير المشهور وان القول الأخضر والزرع لا يخص فيها لأنه وان كان يحجب ما كل منه لكن فرق بين ما كل بالتخريص وبين خص الشيء قائما على أصوله (قوله خص الخ) خص من باب قتل كافي المصباح ولكن قول الشارح وكسرها

بالباب ذكرها وهي فإن كانت الوصية بعد الطيب أو قبله وتأخر موته بعده فتكون من رأس مال الميت مطلقا بجزء أو بكييل معين أو غير معين كانت الوصية قبل الطيب ومات قبله في ماله أيضا بكييل مساكين أو لمعينين فإن كانت بجزء كربع لمعين زكاهما المعين أن كان نصابا ولو بانضمامه لماله ولمسك كزكيت على ذمتهم نصابا ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة وقوله وان كانت قبله ففي

يزن أيضاً باب من باب ضرب (قوله أو جعل الخ) معطوف على الحاق حاصله ان هذا الخبر يصح ليس لاجل احتياج أهل الزرع
 لأن كل من كفى التمر والعنب وانما هو للغرف من أكلهم من الزرع فيبيع حق الفقراء وطاهر كلام المصنف القول الثاني الذي
 هو جعل الامرين (قوله وعلى هذا الحق نيرهما ما) أي من الزيتون ونحوه (قوله لاسيما في سنين الشدائد) إشارة الى أن خبر يصح
 نيرهما في هذا القول لا يتيسر بسنين الشدائد (قوله لتيسر) أي لا يمكن حررها (قوله فيقصر الخ) تفريع على قوله تيسر حرهما
 وعلى التعبد (قوله فيلزم على ما قال) أي على ما قاله ابن الحاجب البناء على أنه لا يلزم من كونه قول اذا علمنا بالحاجة يخبر عن غيرهما
 أن يكون ذلك مشهوراً لأن المشهورية صفة زائدة لا تثبت الا بدليل كان يثبت أنه قاله الاكثر أو ما أقوى دليله أو قول ابن القاسم
 في المدونة على ما تقدم من الشارح في أول الكتاب الا أن يقال رد رايته أولى ونعم في روايته أي نصاً أو قياساً ثم اذا علمت هذا تعلم
 أن المشهور عدم تفريع خبر عن المشهور من المسخبة وغير ذلك كأنها عليه (قوله والذي ينبغي أن يقال انما اعتبر في المدونة الخ) أي
 فلم يعتبر مطاق الحاجة وفيه أن المدونة ٨٤ قالت للحاجة الى أكلهم ما رطبين ونيابان الحاجة المدونة بالعنب والتمر

هذه النحلة كذا وكذا وسقوا والمعنى ان الخبر يصح خاص بالتمر والعنب على المشهور وفي الحاق
 الزرع ما عند عدم أمن أهله عليه أو جعل أمين عليهم قولان صحيح كل منهما واختلاف في سبب
 مشروعية الخبر يصح فيهما فقتيل الحاجة أهلها أهلها وهو ظاهر قول مالك في الاخير عن
 الاالعنب والتمر للحاجة الى أكلهم ما رطبين انتهى وعلى هذا الحق غيرهما ما ابن عبيد
 السلام لاسيما في سنين الشدائد وقيل لتيسر حرهما الشدة ظهورهما وقيل تعبد لوروده
 فيهما فمافيه تصر عليهم ما كما تقتصر القرعة على محالها وبني ابن الحاجب القولين في خبر يصح
 غيرهما وعدمه على التعليل بالحاجة وامكان الخبر قال في توضيحه وفيه نظر لانه على
 في المدونة بالاول فيلزم على ما قال أن يكون المشهور وتخبر عن غيرهما اذا احتجج اليه وليس
 كذلك والذي ينبغي أن يقال انما اعتبر في المدونة شدة الحاجة في غالب الاوقات والازمان
 والزيتون ونحوه ليس كذلك وفي التعليل الثاني نظر لان الزيتون والحلب يحوز بيعهما
 اذ ذلك فالولم يكن الخبر فيهما لم يجز بيعهما اه (ص) اذا حل بيعهما واختلفت حاجة أهلها
 (ش) هذابين وقت الخرص وهو نحو قول المدونة ويخبر عن الكرم عنما اذا طاب وحل بيعه
 والنخل اذا زهت وطابت وحل بيعها أي لان حليسة البيع عندها يحصل جل منفعة ارباب
 الشيء المخرص من أكل ومساوضة لا قبل وتقدم ان علة الخبر يصح اختلاف الحاجة فترسم
 مريد البيع ومريد الاكل ومريد التيسر وهو ظاهر قول مالك في الاخير عن الاتمر
 والعنب للحاجة الى أكلهم ما رطبين اه وحينئذ فيرد على المؤلف حيث ذكر الاختلاف هنا
 شرطاً مع كونه علة والا قرب نصب قوله (نحلة نخلة) على الحلال بتأويل منفصل لا مثل بابا بابا
 أي لا يجمع الخارج من الحائط في الخزر ولا يجز به بل يخزر كل نخلة على حدة لان الجمع أقرب

لا تكون الا شديدة أو أن أكل
 الكمال على أنه نص في التوضيح
 على ان علة الخبر يصح فيهما
 التوسعة على أهلها ما على
 مذهب المدونة والموطأ أي
 لان الحاجة داعية الى أكلهم ما
 رطبين اه فتوهم منه أن العلة
 هي التوسعة والحاجة علة
 للتوسعة وقال بعض الشراح
 والظاهر أن يقال العلة
 التوسعة على أهلها ما واختصت
 التوسعة بما دون الحبوب
 لان شأنها أن يؤكل ويباعا
 قبل كمال الطيب بخلاف
 الحبوب فانه لا ينتفع بها كمال
 الانتفاع الا بعد كمال الطيب
 (قوله وفي التعليل الثاني
 فنظر) أي وفي البناء على التعليل
 الثاني نظر (قوله لان الزيتون

الخ) حاصله أنه بنى على كون العلة تيسر الخزر أي امكانه أنه لا يخبر عن غيرهما ومن المعلوم أن مقتضى ذلك
 كونه لا يمكن تخبر عن غيرهما او حاصل النظر أنهم صرحوا بجواز بيع الزيتون والحلب وما ذاك الا أنه يمكن خزرهما فلو لم يكن
 الخزر لهما لم يجز بيعهما والتالي باطل فكذا المقدم وحيث يمكن خزر غيرهما فكيف يصح أن يقال ينبغي على الثاني عدم تخبر عن
 غيرهما (قوله وطابت) عطفت تفسير (قوله وتقدم ان الخ) فيه أن الذي تقدم انما هو الحاجة على أنه اعترض التعليل باختلاف
 الحاجة بأنه انما ذكر في البيع وأما هنا فالعلة الحاجة كافي فص المدونة وان لم تختلف اه فالمتعين أن يقول واحتياج أهلها ما
 أو لا احتياج أهلها ما وأجيب بأنه أطلق المزموم وهو الاختلاف وأراد لازمه وهو الوجود لانه يلزم من الاختلاف الوجود
 فكأنه قال لوجود حاجة أهلها ما على أن وجود الحاجة بالفعل ليس بشرط بل المراد المنظمة أفاده محشى تم (قوله وحينئذ فيرد
 الخ) وأجيب بان إطلاق الشرط عليهم الاعتبار توقف المعلول على علته كتوقف المشر وط على شرطه (قوله والا قرب الخ) فيه إشارة
 الى أن هناك غيره وهو كذلك فقتيل منه صوب على التمييز من محل التمر وقيل بمعامل محذوف أي ويكون الخبر يصح وانما كان
 أقرب لافادته التفصيل الملبوظ في المقام (قوله بل يجوز) وكذا يجوز شجرة شجرة في العنب

(قوله فان اتحدت في الجفاف) أي ولو اختلفت الأصناف (قوله والصلوة) عطف عام على خاص (قوله ان كان عدلا عارفا) فهم من كلامه أنه لا بد من كونه مسلما (قوله والفرق أنهم لما كان يخرجان عن الشيء من غير الخ) من يعني إلى ويخرجان من خرج أي يخرجان في حكمهم ما عن الشيء إلى غير جنسه (قوله سواء رأى الأقل أو الأكثر) قيد ابن عبد السلام بما إذا رأى إلا أكثر وأما إذا رأى الأقل ففي هذا الأصل اختلاف في الشهادات قاله التتائي والمذهب في ٨٥ الشهادات تقديم النافذة على المستحبة

وعليه فيقدم غير الاعرف
لأنه أقل لأن الأصل عدم
الزكاة كذا قال اللقاني وانظر
هل يسلم كلام ابن عبد السلام
(قوله والافن كل جزء) أي
وان لم يكن أعرف (قوله وان
استووا في المعرفة) لا يخفى
أن السالبة تصدق بصورتين
نفي المعرفة رأسا ونفي المفاضلة
مع وجود المعرفة الآن
الشارح أفاد أن المقصود
الثانية فقط (قوله على ما يبيع
بعد الطيب) أي أنه إذا يبيع
بعد الطيب ثم أصابته جائحة
فان كانت ثلثا فاكتر سقط من
البائع ما أوجب لوجوب رجوع
المشتري بحصته من الثمن على
البائع ونظر لما سبق فان كان
نصابا زكاه والافلا وان كان
دون الثلث زكى جميع ما باع
وظاهره ولو كان الباقي بدها
دون النصاب وقوله لوجوب
رجوع المشتري ظاهره وان لم
يرجع بها ووقع في أثناء كلام
الخطاب حتى يرجع المشتري
ومقتضاها الرجوع بالفعل
وأنه ان لم يرجع بالفعل لم يسقط
عن البائع زكاة ما أوجب فانظره
وانظر ع وبه يقال الاولى

إلى الخطأ وأما أكثر من نخلة فان اتحدت في الجفاف جاز والافلا في المفهوم تفصيل (ص)
باسمقاط تفهيمها لاسقطها (ش) يعني ان الخارص يسقط باجتهاده ما يعلم عادة أنه اذا جف
أكثر أو الزبيب ينقص منه يفصل ذلك في كل نخلة يقول مثلا قدر ما على هذه كذا واذا جف
ينقص كذا فيعمل على قوله ان كان عدلا وأما ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك
فانه لا يسقط لاجله شيئا تعليم الجانب الفقراء وهذه اضراده بقوله لا يسقطها واذا لم يسقط عنه
هذه اضراده الحرية والصلوة والا كل والعنف من باب أولى في عدم الاسقاط وسقطها بفتح القاف
ويكون بمعنى مفسر ولويسكون أو يكون بمعنى فاعل (ص) وكفى الواحد (ش) يعني أنه يكفي
خارص واحد ان كان عدلا عارفا لانه حاكم فيجوز أن يكون واحدا وكان عليه السلام يبعث
عبد الله بن رواحة وحده خارصا إلى خيبر بخلاف حكمي الصيد فلا بد من التعدد والفرق
أنهم لما كانوا يخرجان عن الشيء من غير جنسه أشبه المقومين والتقويم لا يكفي فيسه واحد
ولنص الآية (ص) وان اختلفوا فالاعرف (ش) يعني اذا خرس ثلاثة في زمن واحد فان
اتفقا فلا كلام وان اختلفوا فقال أحدهم مثلا ستة وآخر ثمانية وآخر عشرة أخذ بقول
الاعرف ان كان سواء رأى الأقل أو الأكثر وقولنا في زمن واحد احتراز عما اذا وقع التخريف
منهم في أزمان فانه يؤخذ بقول الاول (ص) والافن كل جزء (ش) أي وان استووا في المعرفة
أخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ان كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وهكذا
فلو رأى أحدهم مائة وآخر تسعين وآخر ثمانين زكى عن تسعين وليس ذلك أخذ بقول
من رأى تسعين انما هو موافقة ثلث مجموع ما قالوه وعبارة المؤلف تصدق بغير المراد اذ تصدق
بأخذ الثلث من قول أحدهما ومن الآخر الثلثين مثلا فكان ينبغي أن يقول فن كل بنسبة
قائله لمجموعهم (ص) وان أصابته جائحة اعتبرت (ش) الضمير في أصابته لما وقع فيه الخرص
أي وان أصابت الجائحة ما وقع فيه التخريف قبل جذاذه اعتبرت فان بقي بدها ما تجب فيه
الزكاة زكاه والافلا وليس هذا ببيع وحله الشيخ عبد الرحمن على ما يبيع بعد الطيب انظر
نصه في شرحنا الكبير (ص) وان زادت على تخريف عارف فالأحب الاخراج وهل على
ظاهره أو الوجوب تأويلان (ش) تقدم أنه يشترط في الخارص أن يكون عدلا عارفا
فاذا خرس الثمرة فوجدت أكثر مما خرس فانه يأخذ زكاة الزائد قبل وجوبه وقيل استحبابا
قال فيها ومن خرس عليه أربعة أو سق فوجد خمسة فأحب إلى أن يزكى لقلة أصابة الخارص
اليوم فقول الامام أحب إلى أن يزكى حله بعض الاشياخ على الوجوب كالحاكم يحكم ثم يظهر
أنه خطأ صراح وهذا حل الأكثر وحله بعض على الاستحباب كإبراهيم وعياض لتعليقه بقلة
أصابة الخارص فلو كان على الوجوب لم يلتفت إلى أصابة الخارص ولا إلى خطئهم ومفهوم

محل كلام المصنف على العموم فيقال يحل كلام المصنف على ما يبيع بعد الطيب وعلى ما يبيع أصلا كما ذهب إليه
شارحنا فان كان الباقي في القسمين الأخيرين نصابا زكى والافلا وقد يقال حله على غير ما ذكره الشيخ عبد الرحمن يؤدي إلى
نوع تكرار مع مفاد قوله وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت ولا يخفى ان اعتبار الجائحة وعدمه انما يظهر فيما خرس
قبلا وعلى تقرير شارحنا لا فرق بين أن تأخذ الجائحة الثلث أو أقل لان الجميع على ملك ربه (قوله وان زادت على تخريف عارف)
أي وعدل فان لم يكن عارفاً أي ولم يكن عدلا وجب الاخراج بانفاق (قوله وهذا على محل الأكثر) يعلم منه ترجمته

(قوله يبيع الطعام) أي يريد ببيعته قبل قبضه لقوله أحب إلى أن لا يشتريه مسلم الخ (قوله حتى يقبضه) أي المشتري من النضراني
 يحتمل المباح الأول ويحتمل من بآئعه أي بأن يقبضه من بآئعه ثم يعطيه أن يريد الشراء منه على أنه لا يتوقف المال على قبض
 المشتري بل يكفي قبض بآئعه من بآئعه ويحتمل حتى يقبضه بائع المسلم وقوله من النضراني أي الذي هو المباح الأول وأرسل لو كان
 مسلماً (قوله فانه يؤخذ منه جيداً كان أو ردياً الخ) أي فتقول المصنف كيف كان سواء كان طيباً كله أو ردياً كله أو بعضه وبعضه
 نوعاً كان أو نوعين أو أنواعاً لكان ان ٨٦ كان نوعاً واحداً فواضح الآن أن تختلف صفته كتمسح سمراء وتحمولة فيؤخذ من كل

يسابه من شرح شب (قوله
 إذا كان في الحائط صنف
 واحد) أي فالمصنف أطلق
 النوع على الصنف أي لأن
 التمر نوع وتحت أصناف (قوله
 وألحق به المؤلف النوعين)
 يعني الصنفين وقوله وإن
 اختلف النوع أطلقه
 على حقيقة قوله والأبان
 اختلف على أكثر من نوعين
 أي صنفين وقوله أي الأنواع
 أي الأصناف (قوله أجناس
 من التمر) أي أصناف (قوله
 أنواع أجناس الحائط) بالإضافة
 للبيان أي أنواع هي أجناس
 الحائط وأراد من الحائط
 التمر وأراد بالأنواع والأجناس
 الأصناف وإنما قلنا ذلك
 لقول السارح ولعل المؤلف
 الخ والاف يمكن أن يراد بالجناس
 الجنس بالإضافة على معنى
 اللام وأراد بالجنس النوع
 وبالنوع الصنف فتسدر
 ويحل الإخراج من الوسيطان
 تساو أو زاد بعضهما على
 بعض زيادة يسيرة فإن كثرت
 أخرجت الزكاة منه قال
 المصنف عن عيسى ظاهره

زادت لو نقصت التمرة عن تخريص المعدل المعروف فان ثبت النقص بالينة العادلة عمل بها
 والالم تنقص الزكاة لا يتقبل قول ربه في نقصها الاحتمال كون النقص منه قاله الجلاب
 ومقتضى التعليل أنه لو تعقبت أن النقص من خطأ الخوص انقصت الزكاة وهذا الموضع أحد
 مواضع من المدونة حل فيها أحب على الوجوب ومنها ولا يتوضأ بشئ من أبوال الأبل والأبانها
 ولا بالمسك المزرج ولا بالنبذ والتميم أحب إلى من ذلك ومنها أقولها في المبدى ظاهر أحب
 لي أن يصوم ومنها أقولها في السلم الثاني إذا باع الوكيل بغير العين أحب إلى أن يضمن وفي السلم
 الثالث في النضراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله أحب إلى أن لا يشتريه مسلم
 حتى يقبضه من النضراني ومنها أقوله في استبراء الامه إلى أئمة يغيب علمها غاصب أحب إلى أن
 يستبرأ وفي الخ الثالث أحب إلى أن يصوم مكان كسر المديوما وفي الصلاة وإن صلى بقرقرة
 أو نحوها أو بشئ مما يشغل أحب إليه إلا إعادة أبداً وفي الخ ولا يتول الخرج إلا الفاسق قيل
 فصاحب الشرطة قال القاضي أحب إلى وفي السرقة أحب إلى أن لا تقطع الأبناء والأجداد
 لأنهم آباء ولأن الذية تغلظ عليهم (ص) وأخذ من الحب كيف كان (ش) يعني أن الزكاة تؤخذ من
 كل نوع من أنواع الحب إذا اجتمع من الأنواع نصاب ويؤخذ من كل نوع بقدره فإن كان الحب
 نوعاً واحداً كالتقمح مثلاً فانه يؤخذ منه جيداً كان أو ردياً أو وسطاً فإن كان هنالك قمح وشعير
 فتم ما كان هنالك قمح وشعير وسلبت في كل بقدره ولا يؤخذ من الوسط عن الطرفين وأشار
 بقوله (كالتمر نوعاً أو نوعين) لقولها إذا كان في الحائط صنف واحد من أعلى التمر وأدناه أخذ
 منه وألحق المؤلف به النوعين لسانهم من قوله في الجواهر وأن اختلف النوع على صنفين
 أخذ من كل صنف بقسطه (والا) أي بأن اختلف النوع على أكثر من نوعين (فن أو وسطها) أي
 الأنواع لقولها وإذا كان في الحائط أجناس من التمر أخذ من أوسطها ولعل المؤلف جعل
 الأجناس على الأنواع لقول ابن رشد إلا أن تكثر أنواع أجناس الحائط من النخل فيؤخذ
 من وسطها قياساً على المواشي فقوله كالتمر الخ تشبيهه فيما علم من قوله وأخذ من الحب كيف كان
 أي ويؤخذ من كل بقدره كالتمر نوعاً أو نوعين وقوله نوعاً حال أي حال كون التمر نوعاً أو نوعين
 وإنما خالف التمر غيره لأنه لو أخذ من كل صنف من التمر ما ينوبه لم يبق ذلك لاختلاف ما في
 الحائط فأخذ من الوسط (ص) وفي مائتي درهم شرعي أو عشرين ديناراً فأكثر أو جمع منهما
 بالجزء ربع العشر (ش) أي والواجب ربع العشر في مائتي درهم شرعي وقد مر قدر الدرهم
 وهو المكي خمسون وخمسائة من مطلق الشعير أو عشرين ديناراً شرعياً وقد مر الدرهم
 اثنتان وسبعون حبة من مطلق الشعير وما زاد على ذلك أخرج واجبه لأنه لا وقص في العين

ولو كان الكثير ذنبي وانظره مع ما مر من أنه لا يجوز إخراج الأدنى عن الأعلى (قوله لو أخذ من كل
 صنف) وفي عب وشب ما حاصله أن النوع الواحد من التمر إذا اختلفت أصنافه يؤخذ من كل بحسبه لأنه يؤخذ من الوسط
 ومن تقريرنا ظاهر عدم مناسبه يؤتمه في الراجح أن الزبيب كالتمر (قوله وفي مائتي درهم الخ) هي بدرهم مصر لكبرها عن
 الشرعية مائة وخمسة وعشرون درهما ونصف درهم وغنه قاله في الشامل (قوله فأكثر) أشار به إلى أنه لا وقص في العين كالحث
 بخلاف الماشية والفرق أن الماشية لما كانت تحتاج إلى كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الحث فكلفته يسيرة والعين

كذلك (قوله فيكون حذفه من الثاني لدلالة الخ) انظره فانه يلزم عليه الفضل بين المتطابقين باجتنابى فالاحسن الثاني مخصوصا ويكون في الكلام احتمال حذف شرعية من الثاني لدلالة الاول وحذف فاكتر من الاول لدلالة الثاني (قوله بان يجعل كل دينار الخ) أى كانت قيمته أقل أو أكثر فلذا لو كانت عنده مائة درهم وخمسة وعشرون تساو مائة درهم أخرى فلا زكاة عليه وقوله ولا بالجودة الخ لا يخفى أن القيمة تابعة للجودة والرداءة فالانتفاع لاحدهما النقات لا لاخر فهو كالمطاف التفسيرى (قوله) لا زكاة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لان ما يدهم ودائع لله تعالى وهذا على مذهبه (٣) كما قال بعضهم من انهم لا يمكنون وهو خلاف مذهب الشافعى قاله بعض شراح الرسالة (قوله ثم ان ق ارتضى الخ) وارتضى عجم بخلافه فقال هو بالفضة المعدنية ستمائة نصف وتسعة وأربعون نصف فضة وخمسة جدد درهم نحاس ان كانت العشرة دراهم المصرية بخمسة وثلاثين نصفان وان كانت باربعين فضة كما في زماننا ستمائة وخمسة وسبعين وألف وبقيلة يسير فيكون النصاب سبعمائة بتقدريم السنين واثنين أو ربعين فضة وعثمانيا والظاهر أن ذلك الاختلاف كالاختلاف في شهادة اذ المدا على وزن المائة وخمسة وعشرون ونصف وعشرون درهم فاعاد لها من فضة عددية أو قروش تجب فيه ٨٧ الزكاة من غير نظر لبيع الدرهم هذا هو الذى يتبع من المصير اليه

بوتنبية (قوله) لان زكاة في الفلوس النحاس قال في الطراز وهو المذهب (قوله ثلاثة دراهم) أى وزنا (قوله ومن القروش البنادقة) لم نرها ولم نجتمع بين رآها (قوله والا ابراهيمي) بو او معطوف على الشريفى كما في نسخته وكذا في عبارة غيره فعليه يكون الشريفى اسما لنوع مخصوص من الذهب والظاهر ان الابراهيمي وما بعده من الاصناف الشريفى وانظره (قوله وان اطفال) والخ) واليه مذهب الوصى في الوجوب وعدمه لان التصرف منوط به لا بمذهب

والحبيب أو جمع من لذهب والفضة عشرة دنانير ومائة درهم أو خمسة دنانير ومائة وخمسين درهما أو خمسة عشر دينارا وخمسين درهما لان كل دينار يقابل عشرة دراهم وهو مراده بالجزء أى لا بالقيمة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتهما مائة درهم وقوله فاكتر عطف على مائتين فيكون حذفه من الثاني لدلالة الاول أو عطف على عشرين فحذفه من الاول لدلالة الثاني وقوله بالجزء أى بالتجزئة والمقابلة بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم أى لا بالقيمة ولا بالجودة والرداءة ثم ان ق ارتضى أن النصاب من دراهم مصر المسماة بالانصاف ستمائة وستة وستون نصفان وثلاثان نصف لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم ومن القروش البنادقة عشرون قرش لان كل قرش وزنه عشرة دراهم ومن أى طاقة اثنا وعشرون ومن اليال والكلاب اثنا وعشرون وربع والنصاب من الذهب الشريفى والابراهيمي والبندقى أربعة وعشرون دينارا الا خمسة قرايط وثلاث قرايط وخمس ثلث قرايط (ص) وان لطفل أو مجنون (ش) هذه المبالغة في وجوب زكاة النقيدين أى ولو كان المالك لهذا النصاب طفلا أو مجنونا بجامع عدم التكليف رد الخلاف الخارج المذهب القائل بعدم وجوب الزكاة في مال الطفل والمجنون وأما حرهم أو ماشيتهم ما فالزكاة اتفاقا لهم بانفسهم ما (ص) أو نقصت أو برداءة أصل أو إضافة وراجحت ككاملة (ش) يعنى ان الزكاة تجب في المائتين درهم أو في العشرين دينارا ولو كانت ناقصة في الوزن لافي العدد نقصا لا يحطها عن رتبة الكاملة كحبة أو حبتين في كل الموازين كما عند جمهور أصحابنا أو كانت وازنة الا أنهم اريدت من معدنها وتنقص

أى الطفل لموته وانتقال المال عنه ولا بمذهب الطفل لانه غير مخاطب بها فلا يزكها الوصى ان كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل والاخرجه ان لم يكن حاكم أو كان مالكا فقط أو مالكا وحنفيا وخفى أمر الصبي عليه والارفع للمالكى فان لم يكن الا حنفى أخرجه الوصى المالكى ان خفى أمر الصبي على الحنفى والترك اذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذى يقلده فان قلده من يرى الوجوب وجب عليه في الماضي وان قلده من يرى السقوط سقط عنه في الماضي وانظر اذا كان مذهب الوصى وجوباً ولم يخرجها حتى بلغ الصبي رشدا ومذهبه سقوطه وانفك عنه الجرح هل تؤخذ عن الاعوام الماضية من المال أو الولي أو تسقط انظر عجم بوتنبية (قوله) يقبل قول الوصى في اخراجها حيث وجب عليه بلا عين ان لم يتمم والا فبمين (قوله بجامع عدم التكليف) الاولى لان ذلك من باب خطاب الوضع اذ لا مقبىس عليه هنا اذ هما فيهما الخلاف (قوله لا يحطها عن رتبة الكاملة) اشارة الى أن قول المصنف وراجحت ككاملة راجع حتى لقوله أو نقصت (قوله كحبة أو حبتين) أو ثلاثة والمدار على الواج كرواج الكاملة كثيراً قبل والمراد كحبة أو حبتين من كل واحد كما هو المستفاد من النص وخلاصته أن المراد نقصه في الوزن كان التعامل وزنا أو عددا فان راجحت ككاملة زكى والا فلا ونقصت في العدد وكلت في الوزن زكى كان التعامل وزنا أو عددا والا فلا فان نقصت منها فلا زكاة ان كان التعامل عددا باتفاق وان كان التعامل وزنا فكا قصة الوزن

(قوله فقوله وراجعت الخ) لا يصح التبرع إلا بالنسيئة لا ولي لأنه قال فيها ما يصح التبرع بقصا لا يحطها من رتبة الكاملة
قال شيخنا الصغير وجه الله تعالى ومعنى رواج الكاملة أن السامعة التي تشتري بعشرين دينارا كاملة تشتري بعشرين
دينارا ناقصة وكذا يقال في الباقي لأن المراد أن كل ما يشتري به السامعة وإن اختلف المصروف ثم إن الكمال حقيق في الأولى التي
هي قوله أو نقصت لافي الاختيرتين وهو ظاهر (قوله لكن رجوعه للثانية) رد ذلك بأنه لا يستعمل (قوله في الاختيرتين) المناسب
الاخير قبلما تقدم (قوله اعتبار العروض) من إدارة واحتسار يحمل ذلك على ما إذا كان نوى به التجارة فيفيده عب فيما يأتي
(قوله معطوفان على معنى نقصت) الأفضل ٨٨ إن يقول معطوفان على معنى قوله لطف الخ لأن المعاملات إذا كانت بغير

حرف مرتب يكون على الأول
والثاني سديد هذا إذا كانت
ملازمة لكافة أو جسد بل
وإن كانت ملازمة لطفل أو
مجنون أو لدابة أصل (قوله
أي لم تكمل بنقص) أي بسبب
نقص (قوله أي ولم تكمل في
نفس الامر) أي بسبب نقص
بإفادة لا زكاة في الفلوس
الخصاس على المذهب كما في
الطراز (قوله يعني أن شرط
الزكاة الخ) هذا على طريقة
ابن الحاجب من كون كمال
المالك شرطا وجهه القرافي
سببا قال بعضهم وهو الظاهر
أصدق حده عليه قال بعضهم
ويؤخذ من شرط تمام المالك
عدم زكاة حلي الكعبة
والمساجد من قناديل وعلائق
وصفائح أبواب وصوبه عسدي
الحق وهو الصواب عندي
وقال ابن شعبان يزكيه الإمام
كوقوف الانعام والعين للقرض
(قوله لأن من مالك أن يملك)
أي من كان فيه قدرة على

في التصفية أو كانت ناقصة بسبب إضافة كالعشوشة بخاس ونحوه فقوله وراجعت ككاملة
راجع للثلاثة لكن رجوعه للثانية مقيد بما إذا كانت ردا عنهم بسبب أنهم انتقص في التصفية
وإن كانت لا بسبب أنهم انتقص في التصفية فأنه تزي ولو لم ترج بروج الكاملة ومفهوم قوله
وراجعت ككاملة أنهم إن لم ترج بأن انحطت عن الكاملة حيث يكون في البالد ناقصة وكاملة
سقطت زكاة الأولى اتفاقا وحسب في الاختيرتين الخالص فإن بلغ النصاب زكاه واعتبر ما فيها
من خالص أو غيره اعتبار العروض من إدارة واحتسار واليه أشار بقوله (والاحسب
الخالص) أي وإن لم ترج ككاملة بحسب الخالص أي في الاختيرتين كما مر أنه أنت الضمير في
قوله أو نقصت وفيما يأتي باعتبار العين المستفادة من قوله وفي مائتي درهم شرعى الخ ولو ذكره
باعتبار النصاب المذكور المتفاد من المقام كان أخصرك فكان يقول أو نقص وراج ككامل
وتعددت بعده في مودع وتجبر فيه بأجر لا منه بوجوب الخ وقوله أو برداة أصل أو إضافة
معطوفان على معنى نقصت أي لم تكمل بنقص وزن أو برداة أصل أو بإضافة فإن قلت
الإضافة ليست سببا في النقص بل في الكمال فالجواب أن الفرض كونه ناقصة في نفس الامر
أي ولم تكمل في نفس الامر بسبب كماله في الظاهر (ص) إن تم المالك وحول غير المعدن
(ش) يعني أن شرط الزكاة في العين وغيرها أن يكون المال مملوكا تاما فلا زكاة على
غاصب ومودع ومدة فقط لعدم المالك وعدم مدين لعدم تمامه ولا على السيد فيما يبدعه لأن
من مالك أن يملك لا يعدم مالكا ولا في غنية قبل قسمها لعدم قراره ومن شرط الزكاة أن يحول
على المال حول وهذا في غير المعادن وأما هي فسبب أن يحكمها وإن خرجها من الأرض كحصاد
الزعر ومثل المعدن الركا حيث احتاج لكبير نفقة أو عمل فانه يزكى ولا يشترط مرور الحول
فيه ولم ينفه المؤلف عليه لندوره (ص) وتعددت بعده في مودعة (ش) المشهور أن الزكاة
تعد في العين المودعة بتعدد الأعوام ولو غاب المودع بها وكذا المبتضع بها أكن قطع من ماله
قطعة وبعث بها إلى مصر يتباع بها طامال ماله ثم الحول قبل صرفها ولا تأثير لما نوى من
صرفه القوته وإن بعث بها الشراء كسوة لعياله أو زوجته فإذا لم ينو تبيلها وجبت عليه زكاتها
والأفلا (ص) وتجبر فيها بأجر (ش) يعني أن المدين إذا دفعها ربحها المن يتجر فيها بغير أجر أو بأجر
بأن جعله في كل يوم أجرا مملوكا فإن الزكاة تجب فيها كل عام لأن تحريكها كتحريك ربحها

المالك (قوله ولا في غنية الخ) ظاهره أن مالكه غير تام في الغنية والظاهر أنه تام ولذلك زاد بعض على كلام
المصنف ولا قراره وكان المصنف يقول إن تم المالك وحول غير المعدن وثبت قراره (قوله كحصاد الزرع) أي استحقاق حصاده أي من
تعلق الوجوب به وقيل بالتصفية ويأتي (قوله حيث احتاج الخ) وأما أن لم يتجبر فيه الخمس (قوله في بعض التقارير أن
الاموال المجمعة تمت أيدي النظائر كانت للمستحقين فلا زكاة فيها وإن كانت لمصلحة الوقف زكيت (قوله المشهور أن الزكاة
تعد في العين المودعة الخ) ومقابل ما روى عن مالك من تركيتها العام واحد لعدم التمنية ومارواه ابن نافع عن مالك من أنه
يستقبل بها حول لا بعد قبضها (قوله بتعدد الأعوام) أي فيزكيه بعد قبضها ولا يخفى أن كون كلامه في العين لا ينافي تعددها في
المباشرة المودعة (قوله ولا تأثير لما نوى من صرفها الخ) أعلم أن شيخنا الصغير قد قرر لنا أن ما قاله الشارح هو الفقه ولكن الفرق

تدعى وقدر شيخنا عبد الله ان الفرق اختصا من الكسوة بالعيال دون الطعام بشار كهم فيه وقال شيخنا السيد محمد ولكن لو كان الطعام لعياله ما جاء هذا التعليل ويمكن أن يقال ان الطعام يتيسر غالباً والكسوة تنقلب فيها الاغراض فالتأخير فيها ليس فيه تعريض ثم بعد ذلك عده تبين ان مسألة الطعام تسلك عليها أشبه فقال في سماعه في الرجل يقطع قطعة من ماله قبل ان يحول عليها الطول فيبعث بها الى مصر يتنازع بها طعام يريد أكله لا يريد بها مال ما رأى الزكاة الاعليه ابن رشد لان العين في عينه الزكاة ولا تأخير لما لوام من صرفه لقوته في اسقاط الزكاة ومسألة الكسوة مذكورة في آخر سماع أصبغ فقال من بعث دنائير يشتري بها عياله كسوة فان كان يتناولها لم يكن عليه فيها زكاة أشهد أم يشهد لان ذلك فيما بينه وبين الله وان لم ينو تبتيها او سب عليه زكاتها لانها باقية على ملكه وان بعث بها يشتري بها أو بالزوجه لان ذلك من ناحية العدة فله أن يرجع فيها ما لم يوجها على نفسه بالاشهاد وفي الشامل لو بعث مالا يشتري به أو باله أو لأهله فحال حوله قبل الشراء زكاة اه يعنى اذا عرف قدره وانه باق والله أعلم اذا علم ذلك فنقول قد علمت اطلاق كلام صاحب الشامل في الكسوة فهو موافق لاطلاق سماع أشبه في الطعام فلهذا المسألة ذات قولين فيكون خلاصته ان مسألة الطعام عند أصبغ كالكسوة في التفصيل لوجود العلة الموجبة للتسليم ومسألة الكسوة كالطعام في سماع أشبه في اطلاق الزكاة ولا تفصيل هذا هو الظاهر وحرر ومعهنى تبتيها م صرفها ولا بد في الكسوة أو الطعام فان قامت بعثا يشتري بها طعاما تمبيل فلا يأتى هذا التفصيل قلت لا نسلم ذلك بل هو ان يرسلها مع تجوز ان يرسل ثانياً لمن أعطاهه انه لا يشتري بها والحاصل ان الاحتياج الى الطعام أشد من الاحتياج ٨٩ للكسوة فالشأن التبتيل فكان أولى

لعدم الزكاة والله أعلم (قوله فاذا كان ربه مديراً) أى ولو احتكر العامل فلو كان ربه محتكراً كى لمع واحد فقط (قوله قوم ما يسهل العامل) حاصلة انه يتركها وهي عند التاجر حيث علم قدرها ولو بالتصريح وكان مديراً ولو احتكر العامل والفرق بينه وبين القراض انه كالوكيل عن ربه فتعريفه فيها كالتصريح ربه كما قاله الشارح وأما القراض فتارة يعتبر كونه

فهو وكيل فاذا كان ربه مديراً قوم ما يسهل العامل من البضاعة كل عام وزكاه مع ماله وان غلب ولم يعلم قدرها أخرز كاتماً الى حضوره فيزكياها ماضى بلا خلاف فقوله بأجر لا مفهوم له وقد يقال هو أولى بهذا الحكم والظاهر انه يجري فيها بتبديده العام الاول (ص) لا مفعولة (ش) يعنى ان العين المفعولة لازكاة على ربه المجزء عن تيمتها فاذا أخذها من الغاصب فالتمشورانه يزكياها العام واحد ساعة يقبضها يريد ولوردها الغاصب مع ربحها لانها حينئذ كدين القرض لانه يزكياها غير الدين اذا قبضه زكاة واحدة ماضى من الاعوام ويزكياها الغاصب ان كان عنده ما يجعله فيها الضمان لها وأما الماشية اذا غصبت ثم ردت بعد أعوام فالمشهور انه يزكياها لكل عام مضى الا أن تكون السعاة قد زكيتها هذا ما رجع اليه مالك ورجحه ابن عبد السلام قال الشيخ عبد الرحمن وصوبه ابن يونس كما ذكره المواق وذكر ابن عرفة انها تركى لعام واحد وعزاه لاساقه والزم المفعولة فيها لابن القاسم تركى لعام فقط وله مع أشبه لكل عام انتهى وأما النخل اذا غصبت ثم ردت بعد أعوام مع ثمرتها فانها تركى لكل عام بلا خلاف ان لم تكن زكيت أى تركى ما يخرج منها اذا ارد الغاصب ذلك (ص) ومدة فونة (ش) يعنى ان العين المدفونة اذا ضل

شريكاً وتارة أحجب أو أمالو كان محتكراً فانه تركى شريكاً في ١٢ يزكى لعام واحد ومحمل كلام المصنف ما لم يتدأ بها المودع بالفتح أو يدأ بها الغير تعدياً أو باذن ربه فانه انما يزكياها كالدين العام واحد بعد قبضه اه (قوله ولم يعلم قدرها) فيسه إشارة الى انه لو علم قدرها ولو بالتصريح فله حكم آخر وهو المشار له بكلام المصنف (قوله لا مفهوم له) في عب ويؤخذ من كلام عجم ان المتجر فيها بدون أجر يتعددهم لكن انما يزكياها بعد قبضها اه كذا في عب وفيه نظر اذا مفهوم من كلام عجم بخلافه وانه يزكياها قبل القبض سواء كان بأجر أو بغيره وهو ظاهر كلام المواق شيخنا (قوله والظاهر انه يجري فيها) كذا في نسخة بصيغة افراد الضمير والظاهر جريانه في المودعة كذا كنت كتبت ثم رأيت عجم جزم به ثم بعد ذلك وجدت محشى نت جزم بخلافه ورد على عجم بقوله وفيه نظر لاقتضائه اعتبار النقص ولو كان عنده ما يجعل في مقابلة الدين وليس كذلك لان المشهور الذى درج عليه المؤلف ان دين الزكاة كغيره من الديون يسقط الزكاة الا أن يكون عنده ما يجعل في مقابلة الدين وحينئذ اذا كان عنده ما يجعل في مقابلة الدين هنا يزكى لماضى السنين ولا عبرة بالنقص لتعلق الزكاة بالذمة لا بعين المال وهذا مذهب المدونة انظر محشى نت (قوله فالمشهور انه يزكياها) ومقابله انه يستقبل بها كالفوائد كما أفاده بهرام (قوله لانها حينئذ) لتعليل لقوله فانه يزكياها الخ (قوله حينئذ) أى حين ردها الغاصب مع ربحها (قوله لانه الخ) لتعليل لكونه شبيهاً بدين القرض (قوله ويزكياها الغاصب ان كان عنده الخ) أى ولا يرجع بماد دفعه زكاة على ربه (قوله اذا ارد الغاصب ذلك الخ)

أي رد جبهتها فان رد بعض عمارها وكان حصه ل في كل سنة نصاب ولم يرد جبهه بل رد منه قدر نصاب فأكثر وكان بحيث لو قسم على سنين الغد لم يباع كل سنة نصابا في ز كنه قولان ثانها لابن الكاتب انظر عب (قوله اذا ضل ربهاعنها) وأما لو كان عالم وتر كنه مدفونة اختيارا بر كي لاضي الاعوام قال عني وينبغي أن يكون حكم الماشية الضائعة حكم الماشية المخصوصة (قوله فلا يصح ان يزكيا العام واحد) ومقابلته يزكيا لكل عام مضى (قوله ولا فرق الخ) اعني بذلك التعميم رد على قول محمد بن الموازن فانها في صخره أوفي موضع لا يتجانسها فهي كالمخصوصة والضائعة يزكيا العام واحد وان دفنها في البيت والموضع الذي يحاط به زكاه لكل عام وعكس هذا لابن حبيب (قوله وهو المشهور) مقابل المشهور يقال له مالك ومحمدون والمفيد يزكيا لاضي الاعوام ومقاله ابن حبيب من ان يدستأنف له اسحولا اذا كان صاحبها يتطعم الرجا منها (قوله بل المراد ان يضل ربهاعنها) أي ولم تلتقط والدعوى ان المراد ناسا هره من ان المراد المدفونة بالنسبة للمنفعة من خلاف كما هو مفهوم في بهرام وغيره ولاجل دفع التكرار الحاصل على حله (قوله بلا ضمان) لا دفعه وم له بل مشهلا ما اذا كانت بضمان لانها خرجت عن القراض الى القرض وصارت ٩٠ سابقا في ذمته ودين القرض لا يتلف فيه المديروا المحتركون والحاصل انه لا مفهوم له في

رهباعنها هره عليها أعوام ثم وجدها بعد فلا يصح ان يزكيا العام واحد لا لكل عام مضى ولا فرق بين ان يدفنها في الصخره أوفي غيرها (ص) وصائفة (ش) يعني ان العين الضائعة اذا وجدها رهباقانه يزكيا العام واحد لا لاضي الاعوام وهو المشهور وسواء التتقطت أم لا والتقييمه بالالتقاط انما هو لا يتكرر مع قوله ومدفونة لان مدفونة لا مفهوم له بل المراد ان يضل ربهاعنها (ص) ومدفونة على ان الرجوع للعامل بلا ضمان (ش) يعني ان العين اذا دفعها ربهالمن يتجرها والرجوع كاله للعامل ولا ضمان عليه ان تلفت ثم قبضها ربهاعنها أعوام فانه يزكيا العام واحد لا لاضي الاعوام على المشهور لانه لا يقدر على تحريكه لنفسه فأشبهت للقطعة الا أن يكون مديرا فيزكيا مع ماله اذا علم انها على حالها ولا زكاه على العامل فيها ولو كان عنده وقاعها لانها ليست له ولا في ضمانه وان أفاد في انصبا لاستقبل به فان كان على ان الرجوع لها فهو قوله ومخبر فيها بأجر وان كان على ان الرجوع بينها فهو قوله والقراض الحاضر يزكياه ربه ان أدارا أو العامل كيا في (ص) ولا زكاه في عين فقط ورثت ان لم يعلم بها أو لم توقف الا بعد دخول بعد قبضها وقبضها (ش) اعلم ان المعتمد في المذهب ان العين المورثة فائدة يستقبل بها حولا بعد قبضها ان لم يكن له فيها شريك وبعد قبضها وقبضها ان كان له فيها شريك وسيصرح المؤلف بهذا بقوله واستقبل بفائدة تتددت لاعتن مال الخ فباقيده مفهوم المؤلف هنا ضيف فلا مفهوم لاقيود المذكورة الا قوله فقط على المذهب فالورود بل قوله الا بعد دخول بعد قبضها وقبضها وقبضها وقبضها وقبضها وأستقط ما بينهما موافق مذهب المدونة واحترز بقوله فقط عن الحث والماشية اذا ورثا فانهم مايزكيان مطلقا أي من غير قيدى الايقاف والعلم لحصول النماء فيها من غير كبر محاولة وعبارة الشامل جارية على المذهب ونصها وان ورثت عينا استقبل بها حولا من قبضه أو قبض رسول له ولو أقام أعواما أو علم به أو وقف له على المشهور انتهى ولا مفهوم

جانب ربهالانه لا زكاه عليه مطلقا واغاله مفهوم في جانب العادل وهو انه لم يكن عليه ضمان استقبل بالرجوع وان كان عليه ضمان فان كان عنده ما يتبعه على الدين زكي الاصل والرجع والاستقبال (قوله فانه يزكيا العام واحد لا لاضي الاعوام على المشهور) مقابله لابن شعبان يزكياه لاضي الاعوام ولا شيء على العامل (قوله فيزكيا مع ماله الخ) وأما ان لم يعلم يصبر حتى يعلم فيزكيا لاضي الاعوام (قوله أولم توقف) أو معنى الواو اذلو بقيت على معناها للزم عليه خال اذ منطوق الاقل يخالف مفهوم الثاني ومنطوق

الثاني يخالف مفهوم الاول كذا في عب (أقول) ولا حاجة لذلك لان أو اذا وقعت في حين النفي تفيد النفي لكل واحد واحد (قوله اعلم ان المعتمد الخ) ومقابل ذلك ما روى عن مالك انه ان علم به زكاه لاضي الاعوام وان لم يعلم به زكاه سنة هذا فيما يتعلق بقوله ان لم يعلم بها وأما ما يتعلق بقوله أولم توقف فقابل المعتمد فيها ما قيل ان وقفه القاضي على يد عدل زكاه لا أعوام كلها (قوله وبعد قبضها وقبضها الخ) الحق كما أفاده محشي تب نصاب الشركاء لا يشترط القسم في وجوب الزكاه بل القبض كاف (قوله فانهم مايزكيان مطلقا الخ) أجل في العبارة ويमानه ان المصنف قد قال فيما يتعلق بالحث فلا شيء على وارث قبله مالم يصبر له نصاب فان صار له نصاب فاكثر زكاه أعوام واحد وان لم يقبضه الا بعد أعوام وان لم يوقف له ولا يتوهم زكاه لكل عام اذا لم يتركه عند حصاده لازكاه على ربه فيه بعد الاول ولو أقام عنده أعواما منهم يظهر ذلك في النخل والزيتون لان ما يثمران كل سنة فيزكيان لاضي الاعوام واستقبال الماشية حولا من يوم موت مورثه لا ينافي زكاتها كل عام بعد الحول الاول قبل قبضها وقبضها (قوله وعبارة الشامل جارية على المذهب) أي الرجوع (قوله ولو أقام أعواما) أي المورث وقوله أعواما أي قبل القبض وقد ترك القبض على القسم لتضمن القبض له وقوله أو وقف له أي على يد حاكم

(قوله يعني ان العين أو الماشية أو الحارث) هذا ضعيف والمعتمد ان يتصرف كلام المصنف على العين فلازكاة فيها سواء كانت على معينين أم لا وأما الماشية ففيها تفصيل فلازكاة فيها ان كانت على غير معينين والا ان حصل لكل نصاب انظر بحثي تحت وزكاة الموصى بها تقدم الكلام فيها (قوله والموضوع الخ) وكذا ان مات بعده وان كان قد فرقت قبل الحول (قوله والتعليل الخ) أي لان بمرام قال يعني ان العين الموصى بها تفرق على الفقراء أو غيرهم لازكاة فيها وان حال عليها الحول في يدين قبضها ليقربها لانها خرجت عن ملك ربها بمجرد موته اذا علمت ذلك تعلم انه ذكر تعليل الشارح وقوله يفيد أي يفيد ما ذكره بقوله والموضوع الخ فيرد عليه ان يقال انك ذكرت تعليل الشارح ثم قيدت بقولك والموضوع ٩١ فيعلم من ذلك ان التعليل لا يفيد

فكيف تقول والتعليل الذي ذكره الشارح يفيد (قوله في ماله العيني) أي وليس عنده ما يجعله في نظيره ولم يبق بعد الدين ما يجب فيه الزكاة (قوله لاجل سكوته أو حسن الخ) لا يخفى ان السكة في النقد والصياغة في الحل فليس الموضوع واحدا (قوله أي ولا زكاة في قيمة ما ذكر) أي فليس النفي في مسطاع على السكة والصياغة لان هذه الثلاثة عرض من الاعراض والازكاة في الذوات (قوله وأما بضم الحاء) زاد شب وقد تكسر الحاء أيضا لكان الياء وقوله والا لانت الفعل لانه مجازي التانيث لان جمع التكميل له هذا الحكم قال في ل ويدخل في الحل عصاب أهل الأرياف اذا كانت مصنوعة أما ما يجعل في العصاب من المسكول من ذهب أو فضة ففيه الزكاة اه (قوله أولا) أي بان نوى عدم اصلاحه أو لم

للا رث أي أو هبت أو وصى بها (ص) ولا موصى بتفرقتها (ش) يعني ان العين أو الماشية أو الحارث اذا وصى بها انسان لتفرق على معينين أو على غير معينين فأخذها الموصى له بتفرقتها وأقامت عنده أعواما فانه لازكاة فيها لخروجها عن ملك ربها بمجرد الموت والموضوع ان الموصى مات قبل مرور الحول فان مات بعده وهى نصاب أو هى مع ما عنده نصاب فانها تترك على ملكه ذكره في شرح الشامل والتعليل الذي ذكره الشارح يفيد وسواء وصى بها في الصحة أو في المرض واذا فرقتها فلازكاة على من صارت اليه الا بعد حول من يوم قبضها اذا كان في حصته نصاب لانها فائدة من جملة الفوائد فالمراد بالعين كما قاله ق اللغوية وهى الذات فيشمل العين والحارث والماشية (ص) ولا مال رقيق (ش) يعني ان الرقيق ومن فيه شائبة رقيق لازكاة في ماله عين أو ماشية أو حرث ولا فيما يريد للتجارة بخلاف لعدم تمام تصرفه ولا زكاة على سيده عنه فان انتزعه استقبل به حولا وكذا الوعتق هو (ص) ومدين (ش) يعني ان المدين لازكاة عليه في ماله العيني الحول لان الدين يسقط زكاته وسواء كان الدين عينا أو عرضا حلا أو مؤجلا لعدم تمام الملك وأما المعدن والماشية والحارث فان الزكاة في أعيانها فلا يسقطها الدين كما يأتي (ص) وسكة وصياغة وجودة (ش) هذا معطوف على ما قبله كما قاله الشارح وقال البساطي على عين على الصحيح من أن المعاطيف اذا تكررت تكون على الاول والمعنى ان الانسان اذا كان عنده من النقد دون النصاب كائنه وعائنه لكان لاجل سكوته أو حسن صياغته أو وجوده يساوى نصابا فان قيمة ذلك لا تؤثر في وجوب الزكاة وسواء كانت الصياغة محرمة أو جائزة فقوله وسكة الخ أي ولا زكاة في قيمة ما ذكر وكان يمكنه الاستغناء عن هذه بقوله فيما صر بالجزء (ص) وحلى وان تكسر ان لم يتشم ولم ينو عدم اصلاحه (ش) الحل يفتح الحاء وسكون اللام وتخفيف الياء مفردا أما بضم الحاء وبكسر اللام وتشديد الياء فجمع حلى والمراد الاول والا لانت الفعل المشتغل على ضميره وحاصل النقل في هذه المسئلة ان الحل اذا تكسر فلا ينحو اما ان يتشم أولا فان تشم وجبت زكاته لانه يتعمد اصلاحه ولا يعود الا بالسبب فهو كالتبر وسواء نوى اصلاحه أم لا وان لم يتشم بان كان يمكن اصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا ينحو اما ان ينوى عدم اصلاحه أولا فان نوى عدم اصلاحه فالزكاة والا فلازكاة فيه فعنى كلام المؤلف انه لازكاة في الحل وان تكسر ان انتفى تشمه ونية عدم اصلاحه بان نوى اصلاحه أو لم ينو شيئا ومنه ومعه صادق بثلاث صور تجب فيها الزكاة احداها التشم ونية عدم اصلاحه ثانيها التشم مع نية اصلاحه ثالثها عدم التشم مع نية عدم اصلاحه

ينوشيا (قوله والا فلازكاة) أي بان نوى اصلاحه أو لم ينو شيئا (قوله ان انتفى تشمه) يشير الشارح الى ان قول المصنف ولم ينو عدم الخ معطوف على لم يتشم أي فان تشم بحيث لا يستطيع اصلاحه الا بسببه وجبت فيه لحول به بعد تشمه لانه به انتقل انتقالا بعيدا قرب به من العين والمعنى على العطف صحيح (قوله صادق بثلاث صور) بل صادق بأربعة الاصلاح نوى عدمه أو لم ينوشيا ونية عدم اصلاحه مع التكسر

(قوله هو المولود عليه الخ) اعترض محشي تب ذلك بان الرابع الركعة حيث عدت النية وهي تصور التمسك الثلاث نوى (قوله كزوجته وخادمه) أي الموجودات حالا وصح كل للترين به لكبره فان اتخذها من يحدث أو يصلح بمدا لا أن اصغر عن الترين بفلاز كاه عند مالك وابن القاسم بخلاف اتخاذ المرأة ذلك لم يحدث لها من بنت أو حتى تكبر فلاز كاه عليها كافي الشامل (قوله الناصر اللقي انتهى) كذا في نسخة لفظ انتهى الألف خبير بان قوله الناصر اللقي معنى فانه الناصر اللقي فاذن يكون انتهى أي انتهى كلام النساقل عنه والظاهر الفرق فان الانخاذ من شأن الرجال للنساء لا النساء للرجال (قوله فلا يدخل في قوله أو كراء) أي حكما لا تناولا والاف هو ٩٢ يدخل فيه تناولا (قوله من حلى النساء) أي لامن حمله أي فلاز كاه وحاصله انه لاز كاه

فيعا اتخذ الرجل للكراء فيما يباح له استعماله وفيما تغذيه امرأة فيما يباح لها استعماله لا كالمسرى ونحوه (قوله لا يخالف الخ) زاد في ك ويدخل أي ما اتخذ للكراء في قوله الا اللبس أي الاستعمال الى آخر ما قال ثم ان محشي تب اعترض ذلك واعتقد ان المشهور لا يركى مالا للكراء مطلقا يعر استعماله أم لا وان قوله الاحرم لللبس أي في غير الكراء (قوله اذا كان محرم اللبس) ولا يدخل فيه حلى الصبي لانه لبس من المحرم على الرابع (قوله أو معد العاقبة) أي مع كونه مباحا كسيف الرجل وخلاخل لاهرأة معدن للعاقبة فتجب الزكاة وأما المحرم فهو داخل في قوله الاحرم (قوله أي حوادث الدهر المشهور الخ) ومقابلته مسقوطها (قوله كما لو كان الخ) تمثيل للمتخذ للعاقبة انتهاء (قوله فلما كبرت في المصباح كبر الصبي وغيره من باب تعب وأفاد شيخنا عبد الله ما على عصائب النساء من فضة عديدة أو ذهب فففيه الزكاة مطلقا كان للعاقبة أو لغيره لان هذا تقدم مسكولا والتفصيل انما هو في الحلي وأما النقد العددي فلا تفصيل فيه في وجوب الزكاة (قوله وهو المشهور) ومقابلته مسقوطها (قوله أو منوبه لبحارة) احتراز عما لو كان نوى به القنية فان لم ينو قنية ولا تجارة فالراجح وجوبه وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه (قوله ولو كان أولا للقنية) أي أو موروثا (قوله وان رصع أي الزقور رصع) يصح قراءته بالتشديد والتخفيف فقد قال الجوهري الرصع التركيب وقد يقال رصع بالكسر والرصع مصدر رصع بالتشديد (قوله والاعتري) بان لم يمكن نزعه أو أمكن مع ضرر قال تب وظاهره ولو قل جدا (قوله تعري) أي قدر بما فيه كل سنة ان كان يستعمل وينقصه الا منتهى المال والا اكتفى بأول عام (قوله أو غرم) كذا في نسخة وهو معطوف على فساد

وما تقدم من تب لا زكاة حيث عدت النية مع عدم التمسك هو المولود عليه لان الاصل عدم الزكاة وان كان مفهوم المدونة وجوبها (ص) أو كان لرجل (ش) معطوف على تكسر والمعنى ان الحلي لاز كاه فيه وان تكسر وان كان لرجل يريد اذا اتخذ لمن يجوز له استعماله كزوجته وخادمه ونحوه ما أو انفسه من خاتم وأنف وأسنان وحلية معصية أو سيف اتصفت بالنصل كالقبضة أولا كالعمد وانظر لو كان السيف حلي واتخذته المرأة لزوجها هل لاز كاه فيه كما اذا اتخذ الرجل اسلحة النساء الناصر اللقي انتهى فان اتخذ الرجل أو المرأة للتجارة ففيه الزكاة وانظر للمعبري (ص) أو كراء (ش) أي لاز كاه في الحلي المتخذ للكراء وكلامه يشمل ما اذا كان مالكة رجلا أو امرأة وانما نص على عدم الزكاة فيه لثلاثتهم انه كالمعري به التجارة ثم ان كلام المؤلف هذا فيما اذا كان متخذ للكراء لا يحرم عليه استعماله وأما ما يحرم استعماله على مالكة فلا يدخل في قوله أو كراء لقوله عقبه الاحرم لللبس وحينئذ في اقتضائه كلام الباجي من ان المشهور ان ما اتخذ لرجل من حلى النساء للكراء فيه الزكاة لا يخالف قول المؤلف أو كراء (ص) الاحرم (ش) يعني ان الحلي اذا كان محرم اللبس فانه يجب زكاة بالاختلاف في ذلك سواء كان لرجل يتخاتم ذهب وسوار أو لهما ككفيلة ومرودم ذهب أو فضة أو لاقتناء كالا وان لمهما ويقع في بعض النسخ زيادة اللبس وهي مضرورة لتقصير الكلام معها وأجاب بعض بأن المراد باللبس ملابسة الانتفاع فيشمل الاواني وغيرها (ص) أو معد العاقبة (ش) أي ابتداء أو انتهاء والمعنى ان الحلي المتخذ للعاقبة أي حوادث الدهر المشهور وجوب الزكاة فيه سواء كان لرجل أو امرأة كالأول كان متخذ للباسها فلما كبرت اتخذته لعاقبة (ص) أو صدق (ش) أي وكذلك يجب الزكاة في الحلي اذا اتخذ الرجل لصدقة لاهرأة يتزوجها أو ليشترى به أمة يتسرى بها وهو المشهور (ص) أو منوبه لبحارة (ش) يعني ان الحلي المتخذ بقنية التجارة يجب زكاة به باجماع سواء كان لرجل أو امرأة يريد ولو كان أولا للقنية ثم نوى به التجارة ويركبه لعام من حين نوى به التجارة أي يركى وزنه كل عام اذا كان فيه نصاب أو عنده من الذهب والفضة ما يكمل النصاب (ص) وان رصع بجوهري الزكاة ان ترع بلا ضرر ولا تعري (ش) يعني ان الحلي الذي يجب زكاة فانه اذا اتخذ منه ولو كان من صلب الجواهر أي من كبر من الياقوت ونحوه لكن ان ترع ذلك منه بغسر يضرر يحصل منه فساد ككسر بعض الجواهر أو غرم فانه يترع منه ويركى زنته أي وزن ما فيه من المين كل عام ان كان نصابا أو دونه وعنده من المين

او الزكاة مطلقا كان للعاقبة أو لغيره لان هذا تقدم مسكولا والتفصيل انما هو في الحلي وأما النقد العددي فلا تفصيل فيه في وجوب الزكاة (قوله وهو المشهور) ومقابلته مسقوطها (قوله أو منوبه لبحارة) احتراز عما لو كان نوى به القنية فان لم ينو قنية ولا تجارة فالراجح وجوبه وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه (قوله ولو كان أولا للقنية) أي أو موروثا (قوله وان رصع أي الزقور رصع) يصح قراءته بالتشديد والتخفيف فقد قال الجوهري الرصع التركيب وقد يقال رصع بالكسر والرصع مصدر رصع بالتشديد (قوله والاعتري) بان لم يمكن نزعه أو أمكن مع ضرر قال تب وظاهره ولو قل جدا (قوله تعري) أي قدر بما فيه كل سنة ان كان يستعمل وينقصه الا منتهى المال والا اكتفى بأول عام (قوله أو غرم) كذا في نسخة وهو معطوف على فساد

أي يهبط عليه أجرة إن ينزعه أو مائة دخل فيجوز الجمع (قوله وسواء كان الجوهر تبعا لمال) أي بان كان قيمة الحلي ستين دينارا أم لا
 وقيمة الجوهر ثلاثين (قوله وأما ما فيه من المعادن) أي التي هي الجوهر (قوله على المشهور وهو مذهب المدونة أن بلغ نصابا) أي
 سواء كان الحلي تبعا للجوهر أو متبوعا والعرض على حاله من إدارة واحتكار هذه القيمة القول المشهور ومقابلته قولان قبل الجميع
 عرض وقبل الأقل تسع لال أكثر قال في لدوعلى المشهور فلا كان محتكرا ثم باع ففرض الثمن على قيمة الحلي وقيمة الجارة فأناب الجارة زكاة
 الاثني ولا يركى ما ناب الحلي لأنه زكاة أولا بعد الحق فتصير زكاة أولا على تحوي الوزن وفرض الثمن حين البيع على القيمة لا على
 الوزن اهـ ويتضح ما قاله المثال وهو أن يكون الحلي خواتم ذهب أو فضة اشترى للتجارة فم أفضوه من بيعت بمائة دينار وزنة
 المين خمسةون دينار فباعه كالم تساوى هذه الخواتم على ما هي عليه من صياغتها وصفته فلم يكن فيها فاضل فزاد قبل
 فكم تساوى الفاضل على ما هي عليه إذا كانت مفردة عن الخواتم فزاد قبل عشر من علمائها أربع الصفة فلها أربع الثمن خمسة
 وعشرون فيزكيا (قوله وزكاة العرض) أي الذي هو الجوهر أي إذا نوى به التجارة ٩٣ وأما ما ذكرى لكونه معدا لعاقبة ونحوه

فكم عرضه حرككم عرض
 القنية فلا يركى كافي شرح
 عب (قوله ذهبا أو فضة)
 احتري بقوله ذهبا أو فضة عما
 لو كان الربح عرضا فانه يكون
 كعرض التجارة من إدارة
 أو احتكار فالأول يقوم دون
 الثاني (قوله تأمل) لعله إنما
 قال تأمل لأن الزيادة تستعمل
 بمعنى المزية (قوله كنمو المبيع)
 أي في ذاته من غير بيع (قوله
 ثم باعها بخمسة عشر) يستعمل
 كل الثمن خمسة عشر فيكون
 الربح خمسة ويحتمل زيادة على
 العشرة فيكون باعها بخمسة
 وعشرين والمتبادر الأول (قوله
 من ثمن زيادة المبيع) كذا

أو من عروض التجارة المدارة ما يكمل به النصاب وسواء كان الجوهر تبعا للحلي أم غير تبعا وأما
 ما فيه من المعادن فانها تتركى زكاة العروض وإحتكارا وأما ان كان ذلك الجوهر لا ينزع
 من الحلي الا بضرر يحصل فيه فانه يتجرى ما فيه من العين ويركى زنته كل عام على المشهور وهو
 مذهب المدونة أن بلغ نصابا كما هو زكاة العرض على حاله من إدارة واحتكار (ص) وضم
 الربح لاصله (ش) الربح كما قال ابن عرفة زائد عن مبيع تجر على ثمنه الاول ذهبا أو فضة إنما
 قال زائد ولم يقل زيادة لأن الربح المراد منه اصطلاحا هو المدد الزائد لا الزيادة ولا يستعمل
 عادة في الزيادة عند الفقهاء فلذا لم يقل إنما هو صدرا كما هو له تأمل واحتري بقوله ثمن
 مبيع من زيادة غير عن المبيع كنمو المبيع وقوله تجر ثمن اشترى سلعة بعشرة ثم باعها بخمسة
 عشر وكانت القنية وبقوله على ثمنه الاول من ثمن زيادة المبيع إذا غاله في نفسه من غير مراعاة
 الثمن الاول وتأمل لا يثني مبيع تجر وظاهره ان زائد عن مبيع قنية لا يسمى وبما هو له
 قصد الربح ان ركى في حده وهو الظاهر ومعنى كلام المؤلف ان من عنده دون النصاب من
 العين فاتجر فيه فصار نصابا قبل الحول ولو يوم فانه يركى اتسام حول من يوم ملكه كالمتاع على
 المشهور لأن يوم الثمراء أول من يوم حصول الربح فلو له ذلك دينار أو أقام عنده أحد عشر شهرا ثم
 اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين فانه يركى الا أن فقوله وضم الربح أي ان حول الربح
 مبنى على حول أصله ويجب تقدير كلام المؤلف بتسريح الفوائد اذ هي يستقبل برمجها كما
 يستقبل بها وتضم إليها على ما يأتي في قوله وان نقصت فربح فيها أو أحدهما تمام النصاب
 الخ (ص) كغلة مكنتى للتجارة (س) يعني ان من اشترى عقارا أمثلا يتجر فيه فاذا اكراه

في نسخته والاولى ان يقول من زيادة ثمن فقدم زيادة على ثمن أي انه اذا زاد ثمن المبيع أي بان لوحظ ثمن وزيادة أي كونه كثيرا
 في نفسه دون نظره لكونه زائدا على الثمن الاول والظاهر حذف ذلك المحترز ولا أثر لتلك الملاحظة وظهر لى نصويرها بما اذا عطي
 سلعة قصد بها التجارة ثم باعها فلا يقال فيما اذا باعها بأزيد من قيمتها فيه انه ربح والمسالمة في عبارة الشارح تصديق بنفى الموضوع فان
 قالت كيف يتصور في الموهوب انه يقصد به التجارة قالت بتصور ولذلك قرر في ك عند قول المتن ان كان أصله عينا يبيده أو عرض تجارة
 فقال مانصه قوله أو عرض تجارة سواء ملكه بجهة أو ارت أو غيرها أو قصد به التجارة اهـ (قوله ولعله قصد الربح) أو ان هذا اصطلاح
 فقهي لا يسمى ربحا الا زائد عن مبيع التجار اهـ (قوله على المشهور) ومقابلته ما روى عنه انه يستأنف به حولا كالفائدة فان
 كان الاصل أقل من نصاب استأنف حولا وان كان نصابا زكاه ولا يركى ربحه حتى يتم له حول وحكى هذا القول عن مشيخ وابن
 عبد الحكم وفي المسئلة قول ثالث ان الربح يضم الى الاصل بعد الشراء لا قبله لانه حصل بسببه فلا يضاف لما قبله (قوله ويجب
 تقدير كلام المؤلف) لا حاجة له بل الاولى ادخاله في المتن والمعنى وضم الربح لاصله سواء كان الاصل فائدة أم لا أما غير الفائدة فالأمر
 فيه ظاهر وأما الفائدة فعنى الضم فيها انه لا يستقبل حولا من يوم أتى له ذلك الربح بل يجعل ابتداء حوله فهو امن يوم أتى له الاصل
 ولذلك قال في ك بعد هذه العبارة مانصه تنبيهان الاول قوله وضم الربح لاصله أي لحول أصله سواء كان حول أصله مستقبلا
 كما في الفائدة أم لا وفائدة الضم فيما اذا كان مستقبلا لانه لا يتبدل حوله من يوم حصوله الثاني اذا حصل الربح بعد حول أصله
 فهل ينتقل حول الاصل لمن حصل الربح كما يأتي في ربح الفوائد حسب ما ذكره ح ويشير له قول المؤلف وبعد شهر فانه لم

(دولة لا فلا شيب) فانه يستقبل أى لانه يقول لازكاة عليه في غاتها وان اكرها للتجارة كغلة ما اشترى للتجارة قال المناصر
 اللان في حاشيته على لتوضيح ان فات ما وجه الفرق بين غلة المشتري للتجارة والمكثري لها في ذلك قلت هو ما اشار اليه التونسي
 بقوله ودل ابن القاسم اين لانه انما اشترى منافع لدار لانه لا يرجو لتجارته فاذا اكرها انتدبايع ما اشترى بخلاف غلة ما اشترى
 ه (قوله متعلق بالرجح) أى مرتبط بقوله وضم الرجح لاصله وقوله أو من يوم الشراء معطوف على قوله من يوم السلف (قوله
 : شربين ديناراً) فيه إشارة الى انه لا يركب رجح لدين المذكور الا اذا كان نصيباً أكثر وان كان دونه في الاصل لم يركب ولو كان مع
 أصله نصيباً كما هو ظاهر لان الفرض ٩٤ ان الاصل لا ملك له فيه ولا عوض له عنده ولا نخب الزكاة على أحد فيما دون النصاب كما
 في لك (قوله كان أخرى الخ)

او قبض من غلته ما فيه الزكاة فانه يركب حلول من يوم ملك ما نقد في كرائه أوز كاه لان هذه
 الغلة ترجح لافائدة لا من يوم أكثرى ولا يستقبل بخلاف لا شيب فلو ملك ديناراً أحد عشر شهراً
 واكثرى به دار الكراء فاكرها فحصل من كرائها بعد شهر عشر ودينار ان كى ساعة اذ لو ركب
 عشرين ديناراً في رمضان ثم أكثرى به دار الكراء في ذى القعدة وحصل من كرائها نصاب في
 ذى الحجة فالجواب لم يرضان واكثرى بمكثري للتجارة عن غلة مشتري للتجارة أو مكثري للخدمة
 فاكرها لا امر حدث فانه يستقبل بمأحولة لا بعد قبضها كما يأتى (ص) ولو ركب دين لا عوض له
 عنده (ش) متعلق بالرجح قبله وما بينهما كالا اعتراض أى ضم الرجح لاصله ولو كان رجح دين لا
 عوض له عنده ومعنى صمد هنا أنه يركب حلول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به أو
 من يوم الشراء حيث اشترى بدين فاذا تسلف نذرا كان نصيباً أم لا واشترى به ساعة ثم باعها بزيادة
 على ما تسلف عشرين ديناراً مثلاً بعد حلول من يوم السلف وجبت عليه الزكاة وكذا لو اشترى
 ساعة بدينار ما في ذمته ثم باعها بعد حلول من يوم الشراء بزيادة على ما تسلفه نصيباً فانه يجب عليه
 الزكاة قاله في البيان ونبه بقوله لا عوض له عنده على محل التوهم لانه اذا كان له عوض عنده
 كان أخرى بالحكم المذكور (ص) ولم ينق بعد حوله مع أصله وقت الشراء (ش) يعنى ان من بيده
 أقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم اشترى ببعضه ساعة وأنفق البعض بهد الشراء فانه اذا
 باع الساعة بما يتيم به النصاب اذا ضم لما أنفقته يجب عليه الزكاة سواء باع بقرب لشراء أم لا لان
 الفرض ان الحول قد تم قبل الشراء وأما اذا أنفق قبل مرور الحول فلا ضم لان المال المنفق
 والمشتري به لم يجمعهما الحول فتقوله ولم ينق معطوف على لاصله وقوله بعد حوله متعلق بمنفق
 والضمير عائده على المال المنفق لان منفق صفة لمال محذوف وقوله مع أصله متعلق بحوله
 والضمير عائده على الرجح وقوله وقت الشراء متعلق بمنفق وصوابه بعد الشراء ولا يقال ان وقت
 يعنى بعد لانه لا يعرف كما قاله ح أى لان الذى يأتي بمعنى بعد انما هو عند فيحمل كلام ابن غازي
 على انه تقدير بمعنى لا تقدير اعراب أى وقت تقرير الشراء متى كان وقت تقرير الشراء كان بعد
 الشراء بالضرورة ولو أنفق قبل الشراء لم يضم على المشهور بناء على تقدير الرجح موجود يوم
 الشراء وهو مذهب المدونة لا يوم الحول ولا يوم الحول خلافاً لا شيب والمغيرة فاذا مضى
 عشرة دنائير عنده شخص حول فاشترى بخمسة منها ساعة ثم أنفق الخمسة الباقية ثم باع الساعة

بل هي محصل اتفق بين من
 يقول بضم الرجح لاصله وحاصل
 ما في ذلك ان المشهور كما عند
 ابن رشد ان الرجح بضم لاصله
 سواء نقد الثمن أو بعضه أو لم
 ينقد شيئاً وكان عنده ما يجعل
 مافي مقابل الدين وعلى المشهور
 اختلف اذا لم يكن عنده شيء
 فاشار المؤلف له وبقي ما اذا
 كان رجح عوض تسلفه للتجارة
 أو عرض تسلفه للخدمة ثم
 بداله التجريبية فالجواب في
 الاول من يوم النحر والثاني
 من يوم بيع ذلك العرض
 (قوله مع أصله متعلق بحوله)
 مشكل اذ حوله اسم جامد فلا
 يتعلق به الظرف فالاحسن
 انه متعلق بضم وأجيب بانه
 يجوز في الظرف والجار
 والجور والتماع بالشان والقصة
 وما أشبهها ومن جملة ذلك
 الحول (قوله فيحمل كلام
 ابن غازي الخ) أى القائل بان
 وقت يعنى بعد (قوله أى وقت

الخ) الاولى أن يقول والمراد وقت تقرير الشراء جواب آخر (قوله لا يوم الحول) أى لانه لو كان المراد يوم الحول
 لم يضم ما أنفق بعد الشراء وقبل البيع ولو قلنا يوم الحول يضم ما أنفق قبل الشراء وبعد الحول مع انه لا يضم على المعتمد (قوله
 خلافاً لا شيب) حاصله ان المعتمد كلام ابن القاسم وهو ان الرجح موجود يوم الشراء والمغيرة قدره موجود حين الحول وأشيب
 قدره حين الحول فالجواب ان المعتمد انه لو أنفق الخمسة قبل مرور الحول أو بعده وقبل شراء الساعة ثم اشترى بها الخمسة الباقية
 فباعها بخمسة عشر فلا يضم بخمسة عشر كما علمت تعرف ابن عرفة وأما الغلة فقال ابن عرفة ما نفع أصل فارق ملكه غوه حيوان
 أو نبات أو أرض فتقوله ما نفع حسن في الخدمة لان المراد عرفاً بالغلة المال وهو أحسن من عبارة ابن الحاجب في قوله نفع لان
 النفع مصدر وقوله عن أصل أخرجه القائدة وقوله فارق ملكه غوه أخرجه الرجح لانه لم يقارن غوه الملك بل النفع بعد انتقال
 الملك ثم بين الاصل الذي نفعه ووجهه بقوله حيوان أو نبات الخ وقوله فارق أى بالقوة لانه نام عنه

(قوله واستقبل الخ) ومنها فيما يظهر ما يتبع من وظائف وجود اللم يشترها والا فمن الاقتضات ويجعل ولو اشترها لان المبدول فيها في مقابلة رفع يد مالكة كالمعدن لا شرع حقيقي وهو المتعين ومن الغوايد ما يحصل للانسان من عمل كاجرة كتابة او صناعة او امامة او نحو ذلك (قوله لاعن عوض ملاك لتجرب) يعنى بصدق بصورتين بان لا يكون عن عوض أصلاً أو عوض غير تجربان يكون عرض قنينة (قوله وهو معنى قوله وهى التى تجددت الخ) فيه شئ بل أر يدعى الا أن يريد الخ (قوله أى وميراث) بيان ان ادخل تحت المكاف (قوله أدخله الخ) أى أدخله فى الفائدة من ادخال الجزئ فى الكل بقوله (قوله فهو معطوف على معنى قوله لاعن مال) اذا لم تجددت عن غير مال أو عن مال غير مكي ويجوز أن يكون قوله ٩٥ لاعن مال معطوفاً على محذوف والتقدير

بعد ذلك بأيام أو سنة أو سنتين بخمسة عشر فانه يركب عن عشرين فلوا نفق الخمسة قبل شراء
الساعة ثم اشترى بها بالقيمة الباقية فباعها بخمسة عشر فلان كاد عليه حتى يبيعها بعشرين ولما
فرغ من الكلام على حكم الرجوع شرع في بيان حكم الفائدة فلهذا على تصويرها لانه المقصود
بالذات فقال (ص) واستقبل بفائدة تجددت لاعتن مال (ش) عرف ابن عرفة الفائدة بقوله هي
مالمالك لاعتن عوض ملك التجز وهو معنى قوله وهي التي تجددت لاعتن مال فقوله لاعتن مال
خرج به الرجوع والغلبة ومثلها بقوله (كه طية) أي وعيراث والمسلم يكن ذلك شاملا لمن عرض
القنية وهو أحد نوعي الفائدة ادخله بقوله (أو غير هنكي) أي أو تجددت عن مال غير هنكي فهو
معطوف على معنى قوله لاعتن مال ومثله بما لا فرد له في الخارج غيره فقال (كثمن) عرض
(مقتنى) واحترزه بعمالة تجددت عن مال هنكي كمن سلع التجارة فانه ينزكي طول أصله كما صوبنا
قررنا من جعل قوله تجددت صلة موصول حذف مع مبتدئه لاصفة الفائدة انحصرت الفائدة
في النوعين واندفع الاعتراض عنه بانه يومهم ان الفائدة أعم مما ذكر ثم ان كلام المؤلف مقيد
بما اذا كان المقتنى غير ماشية فان كان ماشية وأبدلها بعين أو نوعها بنى على حول الاصل وهو
المبدل ان كان نصابا وان كان دون نصاب فان أبدله بعين استقبل وان أبدله بنوعه بنى على حول
المبدل ثم انه يستقبل بمن المقتنى حول من يوم قبضه سواء باعه بقدوفضة فوراً أو باعه وآخر
قبضه ولو فرار أو باعه بمؤجل ولو آخر قبضه فراراً هذا هو ظاهر كلام المؤلف هنا وهو موافق
لظاهر كلام المدونة وقوله بعد لاعتن مشتق من القنية وباعه لا جمل فكل اشارة لطريقة ابن
رشيد وهي مخالفة لظاهر المدونة (ص) وتضم ناقصة وان بعد عام لثانية أو ثالثة (ش) يعني ان
الفوائد يضم بعضها لبعض فاذا استفاد فائدة بعد أخرى فان كانت الاولى ناقصة ابتداء كمشرة
مثلاً أو كانت كاملة أولاً ثم رجعت الى عشرة مثلاً قبل حريان الزكاة فيها فانه اذا استفاد ما يكمل
به النصاب فنما انضم الى الثانية وبصير حولها من حول الثانية فان نقصت الاولى والثانية
عن النصاب تكتمل خمسة فثم ما تضمن الى ثالثة ناقصة مكتملة لها من اياها أو كاملة كعشرين
ويصير حول الكل من يوم أفاد الثالثة وهكذا انضم الثالثة والرابعة الى ما يكمل النصاب مجما
عده فاذا اكمل النصاب وقف عن الضم وبصير لما بعده حول مؤلف فقوله وتضم ناقصة لثانية
فما قرب المسال وقوله ناقصة حال من نائب فاعل تضم أي تضم الفائدة حال كونها ناقصة
ونائب فاعل تضم أي فائدة ناقصة وقوله وتضم أي يجب ضمها وقوله وان بعد عام أي وقبل

الذين أفاده بعض شيوخنا (قوله ونضم ناقصة) أعلم أن الناقصة لا نضم لما بعدها إذا حصل لها ربح كمل به النصاب قبل حلول الثانية سواء حصل الربح قبل وجود الثانية أو بعده وأعلم أن أقسام الفوائد أربعة إما كاملتان أو ناقصتان أو الأولى كاملة والثانية ناقصة أو عكسه الكامل لا يضم والناقص الذي بعده كامل يضم إليه والناقص بضعه الكامل لا يضم لسبقه بالكمال والناقص يضم للناقص كما يضم للكمال (قوله لثانية أو ثالثة) المعنى نضم ناقصة وإن بعد تمام لثانية فقط أو ثالثة وثالثة (قوله ويصير لما بعده حول مؤتلف) ولو كان ناقصا من نصاب لانه بعد تمام النصاب به يرماح على من الفوائد على حوله ولا يضم لما قبله ولا يضم ما قبله لانه لا يضم إلا الناقص وأما الكامل فلا يضم لما بعده حيث استمر على كماله أو نقص بعد تمام حوله ولو كان فيه مع ما بعده نصاب

(قوله فعلى حوله) أي ولا نضم لثانية يكمل بها مع الأولى نصاب بل تبقى الأولى على حوله وأما التي لم يجرى بحول بل كانت ناقصة ابتداء أو عرض لها قبل مرور الحول فأنضم لها بعد ما وهى المتقدمة في قوله ونضم ناقصة ولكن محل النضم ما لم يجزى الأولى ويرجع فيها ما يكمل والاقتضى على ٩٦ حوله ولا نضم لها بعد ما لان الرجوع حوله بحول الأصل قال ابن عرفة وبلغوا بعد ما

نصابا يرجع قبل اجتماعهما في حوله ناقصتين كقولها انما ابتداء ان كان قبل مضي حوله والا فهو لها من يوم بانتهاه (قوله يريد اذا كان في مع ما بعد ما نصاب) ولا نضم كل منهما الاخرى (قوله والا فيضمان ما بعد ما) هذا اذا مر عليهما الحول ناقصتين واما ان كمل قبل مرور الحول بقيت كل على حوله (قوله مستثنى من قوله الخ) في السقطة المستثنى منه محذوف والتقدير وان بعد تمام في كل حالة من الحالات الا في حالة نقصها (قوله ربي الثانية قبل مرور) كان في أصل نصخته تركية ثم صلحها للفظه ربي (قوله لانها مستفاد) أي بالاولى الا ان يقال كافي الشيخ أحمد هذه كدلائل للاول (قوله فعلى حوله) أي فهم اباقيتان على حوله أو فيقيمان على حوله لكن جعل الجواب جملة اسمية أتم قاله البدر (قوله هذا) أي ما ذكرناه ما لم يجزى فيها أي قبل مضي الحول عامها ناقصتين (قوله وأما ان لم يخطهما الخ) فان رجع في احدهما وعلمت اختصت به فان جعل عينها جعل للثانية للاولى لئلا يلزم كانه قبل حوله محقق (قوله أي وليس

الحول يدل على الاستثناء أي وان بعد تمام النصاب لا الحول خلا فلا شراح ولو قال ونضم ناقصة ان لم يكن أحد من ههنا كانه بالنسبة للعين وأما المسألة فقد تقدم ان ما حصل من فائدتها بعد ما نصاب يضم كما صرح في قوله وضمت الفائدة له (ص) الا بعد حوله كاملة فعلى حوله (ش) يعني ان الاولى اذا عرض لها النقص تضم للثانية محله اذا لم يعمل عليها الحول وهى كاملة أما اذا كان القص اغراض لها بعد ان حال عليها الحول كاملة فانها حينئذ لا تضم لما بعد ما بل تركى على حوله يريد اذا كان فيها وفيما بعد ما نصاب والا فيضمان الى ما بعد ما فقولها الا بعد ما الخ مستثنى من قوله وان بعد تمام استثناء متصلا لانه مستثنى من التمام وبعده متعلق بالمستثنى المقدر به الا عني نقص الذي دل عليه المستثنى منه ويركى الاولى عند حوله بالنظر للثانية والثالثة عن حوله بالنظر للاولى لكن يلزم على ما ذكر ربي الثانية قبل مرور الحول عليها حيث ركبت الاولى حيث لم تضم بالنظر لما بعد ما الا ان يقال ربي قول أشهب الذي يشترط الاجتماع في المالك وبعض الحول وأشار بقوله (كالكاملة) أولا الى أن الفائدة الاولى اذا كانت كاملة من أول الامر واستمرت على كاملها فانها لا تضاف الى ما بعد ما ولا يضاف اليها وكان الاولى اسقاطها لانها مستفادة من قوله الا بعد حوله كاملة (ص) وان نقصت افرج فيهما أو في احدهما تمام نصاب عند حوله الاول أو قبله فعلى حوله وفرض ربيهما ما بعد شهر فنه والثانية على حوله ما بعد حوله الثانية أو شئت فيه لا يضافه كبعده (ش) يعني انه اذا استفاد فائدة بعد أخرى ونقصت عن النصاب بعد جريان الزكاة فيهما كغيره المحرمة خمسة والرابعة مثاها فان حال عليهما الحول ثانيا وهما ناقصتان بطل حوله ما ورجعتا كمال واحد لا زكاة فيه ثم ان أقاد من غيرهما ما يتم به معهما صافيه الزكاة استقبل بالجميع حولا من يوم أقاد المال الثالث هذا ما لم يجزى فيها أو في احدهما ما يكمل النصاب اما لو تجزى في ربيع فيهما أو في احدهما تمام نصاب فلا يخلو وقت كمال النصاب من خمسة أوجه أشار اليها بقوله فان حصل الكمال عند حوله الاول محرم أو قبله كذى الحجة فعلى حوله ما محرم ورجب وتختص صاحبة الرجوع ويركى معها وان تجزى فيها بعد مخططهما فرض ربيهما على حسب عددهما في ربيع كل واحدة على حوله وأما اذا لم يخططهما رضى كل واحدة بربعها وان حصل بعد شهر مثلا من حوله الاول كى ربيع فنه ومنه والثانية على حوله وان حصل عند حوله الثانية رجب انتقلت الاولى اليه وزكيتا معا عند حوله الثانية فقوله وان نقصتا أي وليس فيهما أي مع ما بعد ما نصاب يدل على قوله فربما تمام نصاب وأما لو كان فيهما مع ما بعد ما نصاب فكل على حوله حصل تجزى في ربيع أو لا قوله وان نقصتا أي رجعنا لانه بعد التمام وجريان الزكاة في كل منهما لان الكلام فيما ابقى كل مال على حوله ولا يكون ذلك في الناقصتين ابتداء لان الاولى تضم للثانية كما أشار اليه ابن غازي واعلم ان هذا التفصيل على الوجه الذي ذكره المؤلف ليس خاصا بهذه الحالة بل يجزى أيضا فيما اذا نقصت الاولى فقط بعد جريان الزكاة فيها واستفاد بعد ما فائدة ناقصة لتقرر الحول لسكل

فيها أي مع ما بعد ما) الاولى اسقاطها لانها تفيد أن هناك شيئا بعد مع أنها ليس بعد ههنا (قوله فان رجع فيهما واحدة وفيما حدث) الواو بمعنى أو أي أو فيما حدث بعدها أي على تقدير أن يكون هناك بعد وقوله ويفهم أنها انقصت بعد الكمال أي بعد الحول (قوله كاي فهم الخ) جواب عن سؤال وهو انه لو حذف قوله وان نقصتا كما قلت لم يعلم ذلك فاجاب بان ذلك يعلم من كذا

(قوله ويضمن ما بعدهما) أي ويصير الحول من هذا الابد المقيم (قوله وانظر تفصيل مسألة الشك) حاصله ان اللام في قوله لا يهما يعني عند أي الشك في الرجوع عند حول أيهما حصل هل عند حول الاولى أو الثانية أو بينهما أو بعدهما فان كان عند حول الثانية وأما لو شك هل حصل الرجوع في الاولى أو الثانية ففيه تفصيل في الناقصتين ابتداء أو قبل جريان الزكاة في واحدة منهما يحصل للثانية ولو حصل عند حول الاولى أو قبله أو بين الحولين فتضم الاولى للثانية لانها دون نصاب ولم يتحقق فيها أي الاولى رجوع وأما الرجعة ان بعد جريان الزكاة فيهما أو في أولاها فان الرجوع المشكوك فيه يضم للثانية أيضا لكن الاولى لا يفتقل حولها للثانية (قوله خلافا لما عليه المواقف) عبارة لك وأما ما حل به المواقف من أنه ما فائدتان تضم احدهما الاخرى فغير جيد لا انتفاء حول الثانية مع أن المؤلف صرح به ونص المواقف المسمى باختلاف اذا جمع الفائدتين الملك ولم ٩٧ يحجمهما الحول مثل أن يستفيد

عشرة فتبقى بيده ستة أشهر ثم أفاد عشرة فاقامت بيده ستة أشهر يغال الحول على الاولى فانفقها ثم أقامت الثانية ستة أشهر فتم حولها فقال ابن القاسم لازكاة عليه لانها لم يجزمها حول ثم أقول وقوله لا انتفاء حول الثانية الخ لعله لا انتفاء حول الاولى ويمكن أن يقال مراده وان عسر عليها الحول فاضافة الحول اليها باعتبار انه عسر عليها لانه حولها شرعا ولو قال ولو عسر عليها الحول لمسلم من هذا ويمكن أن يقال ما ذكره المؤلف بناء على الظاهر أي ان لكل واحدة منهما حول لا يحسب الظاهر وان لم يكن ذلك للادنى شرعا (قوله عن سلع التجارة) وأولى انه يستقبل بالتجدد عن سلع القنية أو السلع المتكررة للقنية وأما المتكررة للتجارة فان غلبت كالج (قوله هذا

واحدة فالمدار على تقرير الحول لكل منهما فلو قال المؤلف وان تقر الحول لكل ورجع فيهما الخ لشمعل الصورتين المذكورتين وكذا لو حذف قوله كالكمالة أولا وقال عقب قوله الابد حولها كاملة فعلى حولها مانصه فان رجع فيهما وفيما حدث بعدهما أو في احدهما تمام نصاب الخ لا فذلك مع الاختصار ويفهم أنها نقصت بعد السكال من قوله الابد حولها كاملة كما يفهم من قوله فرجع فيهما أو في احدهما تمام نصاب ان ما بعدهما أخرى ناقصة وأما لو رجعتا للنقص بعد التمام واستمرت على نقصهما حولا كاملا فان حولهما يبطل ويضمن ما بعدهما وكذا اذا حصل ذلك في أكثر من فائدتين وانظر تفصيل مسألة الشك المشار اليها بقوله أو شك فيه لا يجمعهما ففي شرحنا الكبير وقول المؤلف كعبه تشبيهه في مطاق النقل الى المتأخر أي اذا حصل الرجوع بعد حول الثانية فان حول الاولى والثانية يضم الى ذلك الابد (ص) وان حال حولها فانفقها ثم حال حول الثانية ناقصة فلا زكاة (ش) يعني اذا كان لشخص فائدتان لا تضم احدهما الاخرى كما لو كان عنده عشرون محرومية حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في رجب عشرة فانه اذا جاء المحرم وعنده العشرون فانه يزكها أي العشرة المحرومية بالنظر الى العشرة الرجعية فاذا أنفقها بعد الزكاة أو تلفت فلا زكاة عليه للعشرة الرجعية لقصورها عن النصاب لانها كانت تركي نظرا للادنى وجعلنا كلامه على الفائدتين اللتين لا تضم احدهما الاخرى لا انتفاء حول الثانية والمؤلف أثبت لها حولا ولكن جعل كلام المؤلف شاملا للصورتين (ص) وبالمجدد عن سلع التجارة بلا بيع كفلة عبد وكتابة وغرة مشترى (ش) هذا عطف على قوله واستقبل بفائدة تجددت الخ فيشعر انه غير فائدة لان العطف يقتضي المغايرة مع انه فائدة ولذلك قال بعضهم هذا غلة لا تمن وحينئذ لا اعتراض والمعنى ان الغلة الناشئة عن سلع التجارة قبل بيع رقبها كفلة العبد المشتري للتجارة فأكره وكبحوم كتابته لان المأخوذ من النجوم غلة لا تمن عن رقبته والا لا خذه العبد ان يحجز وغلة الدور وكمن الغرة المشتراة للتجارة وما أشبه ذلك يستقبل بذلك حولا من يوم حصوله لانه من قبيل الفوائد على المشهور ولذا قيد المؤلف بفائدة سلع التجارة للاختلاف في غلتها هل هي من قبيل الارباح

١٣ خرشي في عطف على قوله واستقبل الخ) فيه تسامح بل معطوف على قوله بفائدة (قوله ولذلك قال بعضهم) أي ولو ردد هذا الاعتراض قال بعضهم في رقبه هذه غلة فاذن لا حاجة لقوله وحينئذ فلا اعتراض فلو قال نعم قال بعضهم هذه غلة وحينئذ الخ لكان أحسن (قوله والا لا خذه العبد الخ) وجهه ان الكتابة لو كانت في مقابلة رقبته رجع بها ان يجوز لانه لم يملك رقبته بنفسه بل رجع عبد افعل أنما ليست عوضا عن الرقبة وانما الكتابة عتق على مال (قوله المشتراة الخ) أي المشتري أصلها لان الشراء اغا ووقع على الشجر والتمر حصل عنده بعد الشراء أو حصل قبل الشراء لانه غير مأثور (قوله لانه من قبيل الفوائد) غلة لقوله يستقبل (قوله لانه من قبيل الفوائد على المشهور) خلافا لمن قال ان رجوع (قوله ولهذا) أي ومن أجل قوله على المشهور (قوله هل هي من قبيل الارباح) ويترتب على كونه من قبيل الارباح ان حول الرجوع حول أصله وقوله أو من قبيل الفوائد أي فيستقبل ثم هذا

يخالف ما تقدم من أن الغلة مغايرة للفائدة إلا أن يقال المغايرة طريقة بنسبة ابن عرفة (قوله أي وعن كتابة) يخالف قوله الأول
وكذا هو كتابه والمعنى صحيح على كل حال في كونه وقوله وكتابه وكذلك الوفاء على المذهب كما استظهره الخطاب بقوله والظاهر أن غلتها
غلة غلتها وقوله ركناته أي وعن كتابته اهـ (قوله باعها مفردة) وحاصل أن موضوع المصنف كانت الثمرة إما غير موجودة أو
موجودة غير مؤبرة ثم إذا وجدها فمقبول يستقبل بثمن تلك الثمرة باعها مفردة أو مع الأصول وسواء كانت مما يتركى أو لا يتركى
وعن أولئك أو لا يتركى ورومان سواء وجبت زكاة في عينها أو لا بقوله فيما يأتي وإن وجبت زكاة في عينها يتركى لا يرجع إليه وإنما
يرجع إلى بعد الاستثناء وسواء الأصل فيزكاه بحلول الأصل وإنما لم يرد هذه ولم يفارق الأصول فن باعها مفردة فكذلك
وإن باعها مع ما يلقى تبع للأصول إن باعها قبل الطيب سواء كانت مما يتركى أو لا ويكون ربحها يتركى بحلول الأصل وإن باعها
مع الأصول بعد الطيب فيستقبل بثمنها حولا من يوم قبض الثمن لا من يوم التزكية وإن وجبت زكاة في عينها إلا أن قوله وإن وجبت
زكاة الخ لا يرجع لهذا خلاصته ٩٨ يستقبل الثمن حولا من يوم قبض الثمن لا من يوم التزكية في عينها أو لا والموضوع أن الثمرة يوم

الشراء لم تكن موجودة أو
موجودة غير مؤبرة وأما
أن كانت مأبورة فإنه يتركى
الثمن بحلول الأصل إلا أن
كانت مما يتركى وزكاه أو باعها
فالحلول من يوم التزكية هذا
ما اقتضاه لفظ المصنف ورده
محشى تبين هذا الاستثناء
الذى هو قوله الأثرية الخ
تخرج لا يعمل عليه وقال
حالا للمصنف مانصه قوله وثمره
هـ شترى للتجارة ولا ثمره فيه
فأثره عنده أو فيه ثمر لم يطب
سواء أبرأ ولا ثم جده في
الصورتين وباعه قبل الطيب
أو بعده مفردة أو مع الأصل
سواء كان مما يتركى أو لا
فانه يستقبل بثمنها ولو تركى
عينها على المنصوص وإن لم
تفارق الأصول فان باعها

أو من قبيل الفوائد بخلاف ذلك سماع التسمية فانها متفق على أنها من قبيل الفوائد وقوله
بلا يبيع أى للذوات والأشياء ربح يضم لأصله وقوله بلا يبيع أى تحقيق والكتابة يبيع حكمى
لأنها عتق وقوله وكتابه أى وعن كتابته وقوله وثمره مستترى أى وعن ثمره باعها مفردة أو مع
الأصل لكن إن باعها مع الأصل فض الثمن على قيمة الأصل وثمره فأناب الأصل زكاه بحلول
الأصل وماتاب الثمرة استقبل بحولا من يوم قبضه فيصير حلول الأصل على حدة والثمره على
حده (ص) لا الأثرية وأصول التجارة وعليها يوم عقد البيع ثمره مأبورة أو شترى غنما للتجارة
والمعنى أنه إذا شترى أصولا للتجارة وعليها يوم عقد البيع ثمره مأبورة أو شترى غنما للتجارة
وعليها يوم عقد البيع صوف قد تم أى استحق الجزاء فانه إذا باع ذلك لا يستقبل بثمنه حولا بعد
قبضه كالأثرية بل يزكاه بحلول أصله أى بحلول من يوم تركى أصله الذى اشترى به الأصول
لأنه كساعة ثانية اشتراها للتجارة نص على ذلك عبد الحق واللحمى وهذا فى الثمرة حيث لم تجز
الزكاة فى عينها المالك كونها مما لا يتركى كالخوخ أو مما يتركى وقصرت عن النصاب فإن وجبت
الزكاة فى عينها سميأتى فى قوله وإن وجبت زكاة على ما بينه (ص) وإن اشترى وزرع للتجارة
زكى (ش) يعنى أنه إذا اشترى الأرض بعمال التجارة للتجارة وزرع فيها أيضا للتجارة وكان
انطراح منها دون النصاب يدل عليه قوله وإن وجبت زكاة فى عينها زكى فإذا باع هذا الخارج
بنصاب من العين فانه يزكاه بحلول من أصله وهو تزكاه كزكاة الألف يوم ملكه
فقوله زكى أى عن ما حصل من ذلك الربح الذى لم يبلغ النصاب بحلول الأصل قال بعض
ويذهب أن الزكى الثمن من فرض انطراح لازكاه فيه بدليل قوله وإن وجبت زكاة فى عينها
ويذهب أنه بحلول الأصل لا بحلول مستقبلي من المخالفة بينه وبين المتجدد عن سلع التجارة اهـ
ومفهوم أكثرى أنه لو اشترى لم يكن الحكم كذلك بل حكم ذلك حكم الثمرة المشتراة فيستقبل بثمن

مفردة فكذلك وإن باعها مع ما يلقى تبع للأصول إن باعها قبل الطيب سواء كان مما يتركى أو لا أو بعده وهو ما
لا يتركى أو ما يتركى وقصرت عن النصاب فإن كان فيها النصاب فض الثمن على قيمتها وقيمة الأصول واستقبل بماتابها وزكى ماتاب
الأصول على حلول الأصل وعليه إلا أن زكاة الثمرة العشر أو نصفه قاله فى كتاب محمد ففرق كما ترى بين ماتجب فيه الزكاة وغيره
بفعل غير ماتجب فيه الزكاة لا يكون غلة إلا بالجد وقوله يكون تابع للأصول وأن طاب وبمس وماتجب فيه الزكاة يكون غلة
بالطيب (قوله الأثرية الخ) الاستثناء منقطع لأن هذين لم يتجددا وانظر لوشك فى كونها مؤبرة يوم الشراء وينبغى حملها على
أنها غير مؤبرة (قوله وهذا فى الثمرة) أى فى زكاة عن الثمرة لافى الكلام على زكاة عينها لأن هذا يأتى (قوله وإن اشترى الخ) يفيد
أنه لو كان أكثرى الأرض للقيمة ثم بدله وزرعها للتجارة فانه يستقبل أيضا حولا من قبضه ثمن ما باعه (قوله بعمال التجارة) الظاهر
أن ذلك ليس بشرط بل ولو كان المال جاء بهمة أو صدقة (قوله أنه لو اشترى الخ) الفرق بين الكراء والشراء وذلك لأن ما شترى
للتجارة الغرض حصول الربح فى ذاته حيث يبيعه وأما ما نشأ عنه فهو فائدة بخلاف ما أكثرى للتجارة فإن الغرض ما نشأ عنه
ولذلك كان ما نشأ عنه ربحا ومثل هذه المسئلة مالوا أكثرى دار التجارة وأكراهها من غيره فإن الكراء الحاصل منها ربح فاذا
اشترى للتجارة فإن ما يحصل من الكراء يكون فائدة (قوله المشتراة) أى أصولها

(قوله وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا) أي قوله فيما تقدم كغلة مكثري للتجارة قال الشارح هناك احتري به عن غلة مكثري للتجارة (قوله وما في ابن الحاجب معترض) هو أنه إذا اشترى يكون الحكم كذلك (قوله وهل يشترط كون البذر الخ) هو بالذال المحجة ما نزل للزراعة من الحبوب بذر وروى (قوله لأن الزرع مستهلك) أي لأن بذر الزرع مستهلك أي ذاهب فلا ينظر له وبعد كتي هذا رأيت عب قال ما نصه لأن البذر مستهلك فله الحد (قوله في رجوع قولها الخ) عبارة المدونة ومن أكثر أرضا وشترى طامأ فزرعه في التجارة فإذا حصده زرعه أخرجه زكاته العشر أو نصف العشر الخ (قوله حيث كان أحدهما للقيمة الخ) لا يخفى أن مفاد المصنف لأن اتفق كون واحد للتجارة ففاده وان ٩٩ كانا هما للقيمة فيفيد أنه إذا كان

واحد للتجارة وواحد للقيمة لا يستقبل فينا في مفاد قوله وان أكثرى مع أنه يستقبل (قوله وتخصيص الشارح بالغلة) أي المشار إليه بقول المصنف وان أكثرى وزرع للتجارة كما هو معلوم من مراجعته بهرام (قوله وهذا خاص الخ) أي وأما المتباعد عن سماع التجارة فإنه يستقبل به حولا من يوم قبض الثمن وسكت عنه لأنه علم من قوله وبالمستبعد عن سماع التجارة ولا فرق بين كونه مديرا أو محتكرا (قوله أي ان دين المحتكر الخ) حمل لقول المصنف أو عرض تجارة على عرض الاحتكار ثم قال بعد أو عرض من عروض التجارة من إدارة أو احتكار حمل له على ما هو أعم ولكن على هذه التقرير ينبغي أن يقال قوله من إدارة أي على تفصيله الآتي وهما تقريران والمناسب الأول (قوله أي ان دين المحتكر سواء كان

ذلك حولا من يوم القبض وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا وما في ابن الحاجب معترض (ص) وهل يشترط كون البذر لها تردد (ش) أي وهل يشترط في زكاة ما ذكر لحول الأصل أن يكون البذر أيضا أي البذر للتجارة فان بذره مما اتخذ له لقوت فإنه يستقبل بثمن ما حصل من زرعه حولا بعد قبضه وإليه ذهب أكثر القرويين وابن شيبان وفهم عليه ابن يونس المدونة أولا يشترط ذلك فيزكاه لحول الأصل ولو كان البذر مما اتخذ له لقوته لأن الزرع مستهلك فلا يضر كونه لقوته وهو رأي أبي عمران وفهم عليه المدونة تردد لولا المتأخرين في رجوع قوله للتجارة للجميع أولا كتر الزرع فكان اللائق باصطلاحه أن يقول تأويلان وقوله (لأن لم يكن أحدهما للتجارة) أي فإنه يستقبل بثمنه حولا حيث كان أحدهما للقيمة وأولى لو كانا للقيمة فإن قلت ما السكينة في التصريح به فهو الشرط هنا قلت أصله رفع توهم أن الواو بمعنى أو (ص) وان وجبت زكاة في عينها زكي (ش) أي وان وجبت زكاة في عينها بلوغ النصاب وهي من جنس ما يزكي أي في عين المذكورات وهي الثمار المتجددة عن سلع التجارة وانما خرج من الزرع والاكتراء للتجارة أو للقيمة أو غير ذلك زكي العشر أو نصفه في جميع ما تقدم وتخصيص الشارح لهذا بالغلة وتبعه ثبت قصور وانما ذكره هذا وان علم مما تقدم ليرتب عليه قوله (ثم زكي الثمن لحول التركة) وهذا خاص بقوله إلا المؤثرة بقوله وان أكثرى وزرع للتجارة أي ما كان من الثمر مؤثرا يوم الشراء وجبت الزكاة في عينه قبل بيعه فزكاه ثم باعه بنصاب فإنه يزكي الثمن إذا مر له حول من يوم زكي عينه وكذا يقال فيما إذا أكثرى وزرع للتجارة وقد علمت مما قررنا أن قوله ثم زكي الثمن الخ لا يرجع لقوله وغرة مشترى وانما يرجع لما يزكي لحول الأصل وهو ما أكثرى وزرع للتجارة وما اشترى مؤثرا وما فرغ من الكلام على زكاة الربح والفوائد والغلة أتبعه بالكلام على زكاة الدين فقال (ص) وانما يزكي دين ان كان أصله عينا يبيده أو عرض تجارة وقبض عينا (ش) أي ان دين المحتكر سواء كان عرضا أو عينا لما يزكي لسنة من يوم زكي أصله أو ملكه ان لم تجب فيه الزكاة ولو أقام عند الدين أعماما بشرط منها أن يكون أصل هذا الدين عينا يبيده أو يبيد وكيله فأقرضه لا يبيد غيره من أرث ونحوه أو عرضا من عروض التجارة من إدارة أو احتكار لا ان كان من عروض القيمة والميراث وما شبه ذلك فلا زكاة في ذلك إلا بعد حول من قبض ثمنه

عرضا أو عينا) فيه ان المزكي انما هو الدين فقط كإيتين (قوله لا يبيد غيره من أرث الخ) فلا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه ولو أخره فرارا ولو بقيت العطية بيده مطعما قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيه الماضي الاعوام على واحد منهما لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر عند صحفون لانه بقبول المعطى بالفتح تبين أنه على ملكه من يوم الصدقة ولذا ان يكون له الغلة من يوم العطية خلافا لرواية صحفون عن ابن القاسم لا تستطز كأنه الماضي الاعوام عن ربه الا أنه لا يخرج عن ملكه الا بالقبول ووجه قول صحفون ان الصدقة قبل القبول موقوفة فإذا قبل علم أنه أخرجه عن ملكه المتصدق من يوم الصدقة فان لم تقبل فالزكاة على المعطى بالكسر لماضي السنين (قوله أو عرضا من عروض التجارة) قال الزرقاني أي سواء ملكه بمهبة أي أرث أو غيرها وقصده التجارة واحتري بذلك عن عروض القيمة

(قوله أو قبضه عرضا فان حوله الخ) ولو فرار من الزكاة ويدين أن يجري فيه ما جرى في قبض عن عرض التجارة عرضا فرار من الزكاة رسياتى فقال شب في شرح قول المصنف أو يبيع بعين وقوله بعين استتر به من البيع بالعرض والمحتكر والمدير إذا كانا يبيعان العرض بعينها ببعض فلا زكاة عليهما ما لم يقصد بذلك لئلا يفرار من الزكاة والارزكى لماضى الاعوام اتفاقا (قوله ولو كان القبض بسبب هبة الخ) لا يخفى أن ١٠٠ القبض الذي بسبب الهبة القبض الحكيمى مع أنه لا بد من القبض الحسى فاحتساج

أنى أن يقول وقبضه الموهوب له (قوله إذا قل الواهب أردت ذلك) وهل مطلقا أو ان حاف وان لم يكن أراد ذلك قال زكاة على الواهب (قوله فتد قال ابن القاسم الخ) حاصله أنه إذا لم يحصل شرط في مسئلة البيع حكيم بان الزكاة على البائع فكذا إذا لم تحصل ارادته هنا وفي مسئلة الهبة يكون على الواهب والحاصل أن زكاة الموهوب منه ان نوى ذلك الواهب أو شرط على الموهوب أن يخرج زكاتها وان لم ينو ولا شرط فان الواهب يزكها من غيرها ولا يضر هذا ما أتى في آخر العبارة في قوله وزكاتها على المعوى بخلاف الواهب فانها على الموهوب له حيث نوى ذلك الواهب أو شرط والا فعلى الواهب كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله بخلاف الخ) والفرق بين الحوالة والهبة ان الهبة وان كانت قد انزلت بالقول قد بطر أعليها ما يبطاها من فليس أو موت بخلاف الحوالة (قوله أحدها المحيل) لكن يزكها من ماله

بعد بيعه ومنها أن يقبض دينه علينا لأن لم يقبضه أو قبضه عرضا فان حوله من يوم قبض العرض فإذا بعد زكاة أسنة من يوم قبضه إلا أن يكون مديرا فانه يقومه كل عام ولا فرق في القبض بين الحسى والحكمى اليه أشار بقوله (ص) وان هبة (ش) أى ولو كان القبض بسبب هبة لغير المدين وقبضه الموهوب له فان صاحبه يؤدى زكاته منها لمن غيرها بن محرز قال شيخنا أبو الحسن إذا قل الواهب أردت ذلك وان لم يكن أراد ذلك فقد قال ابن القاسم في بيع الزرع بعد وجوب الزكاة ان الزكاة على البائع إذا لم يشترط ذلك على المشتري اه وجهه انما للقبض يدل على انه موهوب لغير المدين ولو وهبه للمدين فلا زكاة عليه لانه لا قبض فيه بل هو ابراء ولا على المدين إلا أن يكون عنده ما يجعله فيه وكان الهبة قبض حكما كذلك الاحالة اليه أشار بقوله (أو احالة) لكن لا بد في زكاة الدين الموهوب من قبضه للموهوب له بخلاف ما وقعت فيه الحوالة فان الزكاة تجب بمجرد حصول الحوالة الشرعية وان لم يقبضه المحال فاذا كان لشخص على آخر مائة دينار قد حال عليها الحول وللشخص الاخر مائة دينار على شخص آخر قد حال أيضا حوله فالحال باتى عليه على التالى له فعلى المحيل زكاتها بمجرد الاحالة لان الاحالة قبض بخلاف الهبة لانها لا تتم إلا بالقبض ثم ان الدين المحال بركبه ثلاثة أحدهم المحيل لكن بركبه من ماله لا من الدين الثانى المحال وركبه منه الثالث المحال عليه اذا كان عنده ما يجعله في الدين فانه بركبه أيضا فالمراد من تركه الثلاثة انه يخاطب بركبه ولو من غيره ثلاثة لان المراد يخرج زكاته منه ثلاثة وعلم بما فررنا ان مصيب المصير قول المؤلف أسنة من أصله الا أنى لان المحصور نفسه باعنا انما يكون متأخرا والمحصور يزكى دين وأما قوله ان كان بيده الخ فهذه شروط ليست من المحصور ولا من المحصور فيه وجعلنا كلام المصنف على دين المحتكر هو الاولى وأما دين المدير فسيأتى في قوله والارزكى عينه ودينه النقد الحلال المرجو الخ وعلى حمله عليهم ما يتكرر مع ما سيأتى (ص) كمل بنفسه ولو تلف الممت (ش) يعنى ومن شروط وجوب زكاة الدين المذكور أن يكون المقبوض من الدين قد كمل بنفسه أى بذاته من غير انضمام شئ اليه كعشرين دينارا دفعة أو دفعات كعشرة وعشرة وحيث قبض نصبا فانه بركبه ولو تلف قبضه قبل كاله وهو من اداه بالمتم اسم مفعول كما اذا اقتضى من دينه عشرة فتلف من بضياع أو انفاق ثم اقتضى منه أيضا عشرة فانه يزكى عن العشرين ولا يضر تلف العشرة الاولى لان العشرين جمعها ملك وحول وانما أخرت زكاة العشرة لاولى مخافة أن لا يقتضى بعدها فيكون قد خطب بركه ما نصير عن النصاب ثم ان قوله ولو تلف المتم مقيد بما اذا تلف بعد امكان تركه أن لو كان نصبا فلو تلف قبل ذلك لم يزك ما قبض بعده إلا أن يكون ما قبضه بعده نصبا كما قاله ابن رشد ولا مفهوم لقوله ولو تلف المتم بالفتح أى أو المتم

وهذا الذى قصد به المتم في شرح شب ولو شرط الواهب زكاته على الموهوب له أو المحيل على المحل بالكمير اتبع شرطه وأخذت منه قديده محمد خ لا فالما يوهمه كلام تت من أنه مقابل (قوله ولو تلف الخ) أشار المصنف بالورد قول ابن الموارنة اذا تلف المتم من غير سببه تسقط زكاته وتسقط زكاة باقى الدين ان لم يكن فيه نصاب (قوله أى بذاته) فيه إشارة الى أن المراد بالنفس الذات لا النفس التى هى تو كيد (قوله مقيد بما اذا تلف بعد امكان تركه) اعلم ان اعتبار الاداء وعدمه انما هو فيما اذا تلف بعد الحول وأما ما تلف فيه فانه لا يمكن فيه هذا

(قوله ملك) لا حاجة لقوله ملك لأن الفائدة لا تكون فائدة الا اذا كانت ممازكة والذين لا يكون الاملا كقوله وحول أى وعلى
الحول وقوله جمعهم ملك وحول يفيد انه لو هو الفائدة عنده ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصير هانصا بما كثر فانه لا يزكى
ما اقتضاه الا اذا بقي لتمام حول الفائدة وبقيت أيضا يحصل جمع الحول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لها فيه فلو اقتضى عشرة
فانفقها بعد حولها وقبل حول الفائدة أو استنفاد فانفق بعد حولها ثم اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلا زكاة
(قوله عطف على كمل بنفسه) المناسب أن يقول عطف على قوله بنفسه (قوله كما اذا أفاد عشرة الخ) لا يشترط تقدم الفائدة اذا لا
فرق بين أن تكون تقدمت أو تأخرت لكن ان تأخرت يشترط بقاء الاقتضاء حتى يتم حولها (قوله أو بعدد على المقول) عز ابن
عرفه مقابله للصغلى (قوله لان مراده الخ) أى فلا حاجة لقوله جمعهم ملك الخ لانه خارج ١٠١ عن مراده نسلم له ذلك فى قوله

ملك وأما قوله وحول فيقال
يحتاج اليه لثلاثتهم
الاكتفاء فى بعض الحول
وأىضا شرط المبالغة أن
يكون ما بعد هادئا لا فيما
قبلها ومن المعاصم ان قوله
وان بفائدة لم يدخل تحت
قوله بنفسه فلو قال الشارح
وانظر لم يقل كمل بنفسه
أو بفائدة جمعهم ما حول أو
بعدد ان كان أولى على انه
لا يظهر قوله كمل بنفسه وان
بفائدة الخ لان ما بعد المبالغة
لا بد أن يكون داخلا فيما
قبلها وهنا لا يدخل (قوله
لسنة من أصله) حل الشارح
بقتضى أنه متعلق بقوله
يزكى وليس متعلقا بقبض
وقول الشارح لامن حين
قبضه معطوف على قوله
من أصله وجعله عب متعلقا
بىزكى وقبض قائلا اذ مقبض
قبل مضى سنة من أصله
لا يزكى ولا يضم لما قبض

بالكسر أوها (ص) أو بفائدة جمعهم ملك وحول (ش) عطف على كمل بنفسه أى كمل
بنفسه أو بفائدة أى بهين من فائدة جمع الدين والفائدة ملك وحول كما اذا أفاد عشرة وحول
عليها الحول عنده ثم اقتضى من دينه عشرة بعد حول فانه يزكى عن عشرين دينارا نصف دينار
يريد ولو تلفت الفائدة قبل أن يقبض العشرة من دينه كما يأتى للؤاف حيث قال فان اقتضى
خمس بعد حول ثم استفاد عشرة وانفقها بعد حولها ثم اقتضى عشرة زكى العشرتين والاولى
اذا اقتضى خمسة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجددت لانه مال بل المراد بها هنا أعم من أن
تكون عن مال أو غيره (ص) أو بعدد على المقول (ش) أى وكذلك يضم ما اقتضى من دينه
لما أخرج من المعدن عما يكمل به النصاب ويزكى حينئذ لان خروج العين من المعدن كمال
حال حوله اذ لا يشترط هرو والحول فى الخارج منه على ما استحسنه المازرى وانظر
ما للحكمة فى عدوله عن أن يقول كمل بنفسه وان بفائدة أو بعدد لان مراده أن شرط
الزكاة كمال النصاب مع انه أخذه من (ص) لسنة من أصله (ش) يعنى ان الدين يزكى زكاة
واحدة اذ قبضه صاحبه لسنة من أصله أى لسنة من حين زكى أصله أو ملك أصله ان لم
تجبر فيه الزكاة لامن حين قبضه وسواء أقام عند المدين سنين أو سنة أو بعضها كما اذا أقام عنده
أى عند مالكة بعد زكاته سنة أشهر ومثلها عند المدين (ص) ولو فر بتأخيرها ان كان عن كعبة
أو أورشى استقبل (ش) هكذا فى بعض النسخ المصلحة اذ لم ينفذها أحد عن المؤلف والمضى ان
دين الميراث والعطية والارشى وما أشبهه لازكاة فيه الا بعد حول من قبضه حالا كان أو مؤجلا
ولو فر بتأخيرها وعلى اسقاط قوله استقبل يكون الكلام مستأنفا والشرط فى مقدم رأى ولو
فر بتأخير الدين استقبل ان كان عماد ذكر ومفهوما عدم الاستقبال ان لم يكن عن ذلك وهو
الزكاة لسكل عام على قول ابن القاسم ويحتمل ان يكون مبالغة فى مفهوم الشرط المتقدم فى
قوله ان كان أصله عينايده أو عرض تجارة أى فان لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو فر بتأخيرها
وبه يستقيم قوله ان كان أصله عن كعبة أو خلع أو أورشى عماليس أصله بيده قال فى المقدمات
الدين على أربعة أقسام من غصب وقرض وتجارة قال وحكمها سواء فى الزكاة لعام واحد قال
بعض وثؤخذ الثلاثة من كلام المؤلف فالغصب من قوله لا مفسوبة ودين القرض والتجارة

بعد ما وظاهره ولو بقى أشهر (أقول) الظاهر تقييده بما ذالم يبق والا زكى (قوله ان لم تجبر فيه الزكاة) فان وجبت قبل اقراره
ولم يخرجها زكاة لمضى السنين التى قبل اقراره ويراعى فيها تنقيص الاخذ النصاب كما ذكرت عن ابن القاسم (قوله وهو
الزكاة لسكل عام على قول ابن القاسم) حاصلة ان رب الدين اذ لم يكن الدين عماد كرفقو بتأخير قبضه سنيين عند المدين لم يقتضه
فانه يزكىه لعام واحد على رأى غير ابن القاسم وقال ابن القاسم يزكىه لمضى الاعوام معاملة له بنقيض مقصوده وذهب
الشميخ قول ابن القاسم بان ذلك لا يظن بما قل اذ لو قبضه واشتر به لرجع فيه مقدار الزكاة فاكثر وقرره بعض من تكلم على
هذا الحل بانه خاص بالمحتمل كقول ابن عرفة ولو أخره أى المحتمل كرفقو ان زكاة لعام واحد وجمع أصبغ ابن القاسم لسكل عام ويستفاد
من كلام ابن عرفة ترجيح القول بالزكاة لعام واحد (قوله من غصب الخ) هذه ثلاثة والرابع ما يشير به بقوله ودين الفائدة

(قوله أولها الميراث الخ) أي ان الميراث وما أشبهه كله قسم واحد وقوله الثالث أي من الفائدة أما الثاني والرابع فبما أشار إليه المصنف بقوله وعن اجارة وعرض فالثاني هو ما أشار إليه بقوله وعرض فذاك والرابع ما أشار إليه بقوله وعن اجارة فأدخل ذلك بهرام (قوله ان يكون من عن عرض) المناسب ان يقول أن يكون عن عرض (قوله اشترا) أي اشترى العرض (قوله من هذه الوجوه) أي أشار لما بقوله ان بآءه بالنقد وقوله أو بالتأخير وقوله فان ترك قبضه الخ (قوله والى آخر كلام) أي المشار له بقوله أن ترك قبضه فرار الخ (قوله مع ان ظاهر كلامه) أي لان قوله فان أخر قبضه فرار ارجع للنقد والتأخير (قوله فلو ملك عرضا الخ) وسكت عما اذا كان اشترى العرض المذكور بعرض فنيته فالظاهر انه اذا كان اشترى الاصل بنقض شخصه حكم ما اذا اشترى العرض المذكور بنقض ١٠٢ وان كان اشترى بعرض جاءه من عطية شخصه حكم ما اذا كان العرض المذكور

من قوله ان كان أصله عينا بآءه أو عرض تبارة ثم قال ابن رشد ودين الفائدة وهو أربعة أقسام أولها الميراث والعطية والأرض والماء والخلع وما أشبهه فلهذا لا زكاة فيه الا بعد حصول من قبضه حالا كان أو مؤجلا ولو فرأى تأخيره ثم قال ابن رشد الثالث أن يكون عن عن عرض اشترا لا لقيمة بنقض عنده فلهذا ان بآءه بالنقد استقبل به حولا بعد القبض أو بالتأخير قبضه بعد حصوله زكاة فان ترك قبضه فرار ارجع لما مضى الا عوام ولا خلاف في وجهه من هذه الوجوه والى آخر كلام ابن رشد في هذا القسم أشار المؤلف بقوله (ص) لا عن مشتري للقيمة وباعه لاجل فلهذا كل (ش) أي لان ترتب الدين عن عرض مشتري للقيمة بثمن ناقض وباعه لاجل وأخر قبضه فرار ارجع كيه عند القبض لكل عام من الماضي لئلا يكتفى بالمؤلف بالاجل يوهم انه في كلام ابن رشد مع ان ظاهر كلامه انه يزكاه لما مضى الا عوام حيث فرأى تأخيره سواء بآءه بالنقد أو بالتأخير ولا بد من كون الثمن المشتري به العرض ناقضا كما أشرنا له كما هو في كلام ابن رشد فلو ملك عرضا بغيره أو نفعه من وجوه العطية فاشترى به عرضا للقيمة ثم باع ذلك العرض بدين مؤجل وأخر قبضه فرار اقله يستقبل ثم ما مضى عليه المؤلف طريقة لابن رشد والمعتمد خلافه وان عن المشتري للقيمة بثمن ناقض انما يزكاه اذا قبضه وهو عليه حوله من يوم القبض سواء بآءه بالنقد أو مؤجلا وسواء أخر قبضه فرار أم لا كما ذكره ابن يونس واقتصر عليه وهو نص المدونة وما في التوضيح من حمل المدونة على غير ظاهرها لا يعول عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وعن اجارة أو عرض فذاك قولان (ش) يعني ان الدين اذا كان عن اجارة كاجارته لبعده أو متاعه مثلا أو كان عن عن عرض أفاده بوجه من وجوه الفائدة وترك قبض ذلك فرار من الزكاة بعد استيفاء منافع الاجارة ثم قبضه بعد اعيان عوام فقيل يزكاه لكل عام مضى وقيل يستقبل به حولا من يوم قبضه ومن كون الكلام في الزكاة لما مضى السنين يعلم ان تلك الاجرة قد ترتبت وأيضا من قوله فرار من الزكاة بقبضه وذكر القولين بعد ذلك الاستقبال به والتعدد للسنين يدل على ان الخلاف في ذلك وبه يعلم ما في قول الشارح وقيل لسنة واحدة وقوله أيضا وليس في كلام المؤلف ما يدل على قيد الاستيفاء ولا على معنى القول بعدم أخذه لما مضى الا عوام (ص) وحول الماتم من اتمام (ش) يعني أنه اذا اقتضى من

عطية (قوله وهو نص المدونة) ونصها قال مالك كل سلععة اشترى ارجع لقيمة دارا كانت أو غيرهما من السلع ثم باعها بنقد ومطلد بالنقد أو باعها لاجل فلما حل الاجل فمطلد بالثمن سنيين أو آخره بعد الاجل ثم قبضه فيستقبل به حولا بعد قبضه ولا زكاة فيه فيما مضى كان مديرا أو غير مدير اه نص المدونة ولم أر أحد ممن تكلم عليهم اجابا على غير هذا الظاهر وقول التوضيح الا ان يحمل أي المدونة على غير قصد الفرار اه لا يعول عليه مع ابقاء من تكلم عليها على ظاهرها اه (قوله وعن اجارة أو عرض فذاك قولان) محمل القولين حيث أخر قبضه فرار أو لا يستقبل حولا بعد قبضه اتفاقا والمذهب من القولين في الفرعين انه يستقبل به حولا من يوم قبضه ولو أخر

دينه

قبضه فرار أو تأخيره بقوله وعن اجارة الخ معطوف على مدخول لا وتقدر

كلامه ولا عن اجارة أو عرض فلا يستقبل به فقط والثابت في ذلك قولان فقوله قولان خبر لم يتد المحذوف ثم ان قوله أو عرض مفاد غير قوله ان كان عن كهيئة لان العرض كان مقبوضا بآءه بخلاف ما كان عن كهيئة اه والحاصل ان ما هنا باع الشيء الموهوب أو الموروث أو المأخوذ عن أرض جنابية وأخر قبض الثمن فرار من الزكاة سنيين وما لم يحصل بيع للشيء المأخوذ من نحو ارض أو أرض بل هي عين موهوبة أو موهورة وأخر قبضها فرار من الزكاة فيستقبل قول واحد (قوله وقوله أيضا) معطوف على قوله في قول الشارح (قوله ولا على معنى القول بعدم أخذه) أي الذي هو القول بالاستقبال ولفظ بهرام يعني اذا كان الدين من زمنا من اجارة أو كراء أو عرض من عروض الفائدة فانه ان أخر قبضه فرار من الزكاة أخذ بزكاة لما مضى الا عوام وقيل لسنة واحدة

(قوله فلو نقصت ما عنده بقي على حوله وزكاه ان بقي) أي وكان قبض ما يكمل النصاب وأما لو لم يقبض ما يكمله فلا زكاة (قوله ثم زكى المقبوض وان قل) الراجح كأفاده بعض شيوخنا أنه متى تلف قبل امكان زكاته لا يزكى ما بعده الا اذا باع النصاب (قوله سواء زكى النصاب الخ) يرجع لقوله ثم زكى المقبوض وان قل أي زكى المقبوض ولو قل سواء زكى الخ (قوله على قول ابن القاسم وأشهب) ومقابله ما لا ينال من أنه اذا تلف بغير تفریط لا يزكى حتى يقبض نصيبا (قوله بعشرين) فرض مسئلة والمراد باع بما فيه الزكاة وانما فرضها في أقل ما يجب فيه الزكاة ليسهل فهم ذلك على ١٠٣ المبتدئ ولا مفهوم للترتيب المفهوم

من قوله فأخبر وكذا الحكم لو اقتضى الدينارين دفعة واحدة لا يختلف لكن لا يتأتى جميع الصور المذكورة وانظر ما لمكتة في الاثبات بالفاء دون ثم (قوله فالفاء للتعقيب) ليس بشرط وقوله معاً أي حالة كونهما معاً مطعنتين في الشراء (قوله فان باعهما الخ) ثم انما ذكره المؤلف من أنه يزكى الاربعين في تسع صور تتبع فيه ابن الحاجب والقرافي والخمى وابن شاس لكن الذي لصاحب النوادر وابن يونس واختاره ابن عرفة معترضاً به على ابن الحاجب ومن وافقه واستظهر الخطاب ما اختاره ابن عرفة انه انما يزكى الاربعين في ثلاث صور وهي ما اذا اشتراهما معا وباعهما اماماً والمحرمية قبل الرجبية أو الرجبية قبل المحرمية وما عداهما انما يزكى احدا وعشرين لكن في الاولى وهي ما اذا باعهما معا فزكاة الاربعين واضحة وأما الثانية والثالثة فالمراد بزكاهما انه يزكى ربح ما بيع

دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما يكمل به النصاب فان حول الاول وهو مراده بالتم اسم مفعول من يوم اقتضى تمام النصاب فيزكىهما جميعاً حينئذ فاذا اقتضى عشرة في محرم ثم أخرى في ربيع فحول العشرين من ربيع على المشهور وخلافاً لا شهب في بقاء المحرمية على حولها (ص) لان نقص بعد الوجوب (ش) يريد انه اذا قبض من دينه بعشرين ديناراً مثلاً فزكاهما قبض عشرة أخرى فزكاهما ثم حال اطول الثاني وليس في الاولى نصاب لكنهما مع الثانية نصاب فان الاولى تبقى على حولها ولا تنتقل وينزكها عندهما مادام النصاب فيهما فلو نقصت ما عنده بقي الاول على حوله ان بقي من الدين على المدين ما يكمل به النصاب (ص) ثم زكى المقبوض وان قل (ش) راجع لقوله وحول المدين من التمام وقوله لان نقص بعد الوجوب ان كان في نفسه مع ما بعده نصاب أي ثم بعد تمام النصاب في مرة أو مرات زكى المقبوض ولو قل ويبقى كل اقتضاء على حوله سواء زكى النصاب أو لم يزكه وسواء بقي أو أنفقه أو تلف بتفريط أو بغير تفريط على قول ابن القاسم وأشهب (ص) وان اقتضى ديناراً فآخر فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين (ش) يعني ان رب الدين الذي لا يملك غيره أو يملك ما لا يملك به النصاب اذا اقتضى من دينه الذي حال حوله عنده أو عند المدين أو عند همد ديناراً فآخر فالفاء للتعقيب فاشترى بكل منهما سلعة أو بالدينار الاول ثم بالثاني أو بالعكس ثم بعد اجتماع السلعتين عنده في الصور الثلاث باع كل منهما بعشرين ديناراً معا أو سلعة الاول ثم سلعة الثاني أو بالعكس فصور البيع ثلاثة مضمروبة في صور الشراء الثلاث بتسع أو اشترى بالاول وباع قبل الشراء بالثاني أو بالعكس وهي تمام الاحدى عشرة صورة التي صورها ابن عرفة وحرر عزو الاقوال فيها فليكن به واذا علمت شمول كلام المؤلف لها فاحصل الحكم فيها عنده وهو مقتضى كلام ابن الحاجب وابن شاس والقرافي والخمى أنه في التسع يزكى أربعين وفي الباقيتين احدا وعشرين كما أشار اليه بقوله (فان باعهما معا) في وقت واحد وتحتته ثلاث صور لانه اما أن يكون قد اشتراهما معا أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس (أو) باع (احداهما بعد شراء الاخرى) بحيث اجتمع في المالك وتحتته صورتان لان المبيعة اما سلعة الدينار الاول أو سلعة الثاني والشراء في كل من الصورتين بهما معا أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس فهذه ست صور مع الثلاث أجاب عن التسع بقوله (زكى الاربعين) جملة ان باعهما معا ومتفرقة ان باع مفرقاً فيزكى عند بيع الاولى عن أحد وعشرين ثمهما مع ربحه وعن الدينار عن الاخرى ثم عند بيع الثانية يزكى عن تسعة عشر ربحها لان الربح يقدر وجوده يوم الشراء خلافاً لا شهب في تقديره يوم الحصول (ص) والا احدا وعشرين (ش) أي

ثانياً عند قبض ثمنه ولا يؤخر زكاته عاماً من يوم زكى أصله وهو يوم ما بيع أولاً فاذا باع أولاً احداً من السلعتين بتسعة عشر ديناراً فانه يزكها والدينار الذي اشترى به السلعة الثانية وان باعها بعشرين زكى احداً وعشرين ثم اذا باع الثانية زكى ربح ما فيها ولا يؤخر زكاته لمضى عام من يوم زكى أصله (قوله أو احداً) لا يخفى انه يزكى حين يبيع الاولى احداً وعشرين وحين يبيع الثانية تسعة عشر فيصدق عليه أنه يزكى الاربعين ولكن لا في وقت واحد وحول الجميع من وقت بيع الاولى (قوله خلافاً لا شهب الخ) وعلى كلام أشهب فلا يزكى التسعة عشر

(قوله أحواله) أى أعوامه التى تركى فيها وليس المراد بها الحالات (قوله آخر لاول) ليس المراد بالاول والاخر فى كلامه الاول
الحقيقى وهو الذى لم يسبقه شئ والاخر الحقيقى الذى ليس بعده شئ بل مطابقا لما تقدم والمتأخر الا انهم من الحقيقى والاضافى وفى
عبارة فان زكى الاول ضمن ما بعد ما علم قوله واخر باصرف قاله الثانى (قوله فى حكم ما علمه قته الخ) جواب اما الا ان هذا
الوجه لم يتقدم فى الموضع عليه وذلك لان مدلوله علم وقت جميع الاقتضاآت وان هذا وجهه كذا وقوله أو علم الخ معناه علم بعض
أوقات الاقتضاآت وما فيه ثم لا ينبغي ان الظاهر وانما هو ظاهر فى الاول وأما الثانى فلم يظهر نعم بقسالة فيه انه يجعل الاكثر الاول
وبالنتهى كما يؤخذ من كلامه مثلا لعلم أن زمن الاقتضاآت التسعة وخمسة وربع الاول وربع الثانى وربع وعلم ما الاول
والاخير والمحرم ولم يعلم هل لربيع ١٠٤ الاول أربعون وربع الثانى ثلاثون أو العكس فانه يجعل الاربعين لربيع الاول

والثلاثين لربيع الثانى فتدبر
وتدبر به كى تدبر ما اذا نسي
ما علمه الاول فانها كلها تضم
للاول فلو علم الاول والاخر
دون المتوسط تضم أيضا الاول
(قوله استويا) أى استوى كل
وتوله اقتضى أى كل وهو بالبناء
للمعول وقوله فى زمنه أى
زمن نفسه ويجوز أن يقرأ
بالبناء للفاعل أى اقتضا (قوله
فانظر هل يقدم ٣ الاكثر أو
الاقل) الظاهر تقديم الاقل
(قوله عكس الفوائد) خبر
بابتداء محذوف أى وهذا الحكم
عكس الفوائد وبالتصويب على
الحال أى حالة كون هذا
الحكم عكس الفوائد أى
معكوسا فاذا نسي أوقات
ما علمه الاول والاخر فانه
يضم الشكل أى المجهول للاخير
والعكس بين الفوائد
والاقتضاآت أن الفوائد لم
تجرب فيها الزكاة بل وضمت آخرها
لاولها كان فيه الزكاة قبل

وان لم يعلم ما فى وقت واحد ولا باع احدها لم يدر ما يدره الاخرى بل باع الاول منها قبل شراء
الاخرى سواء كانت المبيعة مشتركة بالدينار الاول أو الثانية وهما الباقيتان من الاحدى عشرة
زكى احدا وعشرين حين بيع الاول عشرين منها والدينار الذى لم يشتريه ثم اذا اشترى به
وباع سلمته بعشرين لا يزكى التسعة عشر الربح لانها ربح مال زكى نعم حولها حول أصلها
وبعارة أخرى زكى احدا وعشرين أى ويستقبل بالثانية حولها من يوم زكى الاول لانه
ربح مال زكى فيه تم حوله من يوم زكاة فاذا مضى له حول من يوم زكى الاول وباع فانه
يزكى عشرين ولا يزكىه قبل مضى حوله من يوم زكى الاول (مس) وضم لاختلاط أحواله
آخر لاول (ش) يعنى انه اذا اختلطت عليه أوقات الاقتضاآت فانه يضمها للاول يعنى اذا نسي
أوقات الاقتضاآت ما عدا وقت الاول منها فانه يضمها له وسواء علم قدر ما اقتضى فى كل واحد
من الاقتضاآت أولا وأما ان علم زمن الاقتضاآت وجهل قدر ما اقتضى فى كل واحد منها
واختلف قدرها أو علم قدر ما اقتضى فى بعضها دون بعض فحكم ما علم وقته أو علم قدر ما اقتضى
فى بعضها دون بعض ظاهر وأما ما علم وقته وجهل قدر ما اقتضى فيه فينبغى أن يجعل أكثرها
لاولها ومادونه لثانيتها ومادون ثانيتها لثالثتها وهكذا فى اقتضى فى المحرم وفى ربيع الاول وفى
جمادى الثانية واختلف قدر ما اقتضى كان يكون بعضها عشرين وبعضها عشرة وبعضها
خمس فانه يجعل العشرين لاولها والعشرة لثانيتها والخمس لثالثتها وفى تقديم الاكثر مراعاة
جانب الفقراء مع احتمال أن يكون هو المقتضى فى الزمن الذى جعل له وتقدم غيره فيه عدم
مراعاة جانب الفقراء وان احتمال أن يكون زمن اقتضااته فقد استويا فى احتمال أن يكون
اقتضى فى زمانه أم لا واختص الاكثر مراعاة جانب الفقراء دون الاقل فلذا قدم على الاقل
فتأمله وقد يقال يزكى الجميع لاول الاقتضاآت كما اذا جهل وقتها وعلم قدرها واذا التفتت
أوقات الفوائد أى نسبها ما عدا وقت الأخيرة منها فانه يجعل وقت الأخيرة للجميع وسواء علم
قدر كل فائدة أم لا وأما اذا علم أوقات الفوائد وجهل قدر ما حصل فى كل وقت منها فانظر هل
يقدّم الاقل ٣ الاول أو يزكى الجميع لحول الأخيرة فقوله (عكس الفوائد) فى الحكم لافى
التصوير لان الاول والاخر معا ومان فى الفوائد والاقتضاآت والمنسى ما عداهما فيضيف

الحول بخلاف الدين فان الاصل فيه الزكاة لانه مملوك وانما يمنع منها وهو على المدين خوف عدم القبض وانظر اذا
نسى وقت آخر الفوائد أيضا والظاهر أنه يضم لما قبله المعلوم كما ذكره عب فى الاقتضاآت (قوله فى الحكم لافى التصوير)
أى خذ لا قاله بساطى فى قوله فى التصوير والحكم (قوله لان الاول الخ) علمه لقوله لافى التصوير لانه اذا كان الاول والاخر
معساووين لا عكس الا فى الحكم وهو أنه فى الاقتضاآت يجعل ما علمه الاول من المجهول مضموما اليه وفى الفوائد يجعل ما عدا
الاخير مضموما اليه وأنت خبر بان هذا يخالف ما تقدم من أن المعلوم فى الاقتضاآت الاول فقط وفى الفوائد الاخر فقط وعلمه
يأتى كلام البساطى والحاصل أن كلام المصنف يورد ما اذا كان عالما بالاول والاخير فى كل أو عالما بالاول فقط فى الاقتضاآت
وبالاخير فى الفوائد فليس كلام البساطى متعينا كما كان حل غيره ليس متعينا وعند التحقيق أن المراد العكس فى الحكم

(قوله وفي الاقتضاآت الخ) لا يخفى أنه في سياق نسيان ما عدا الوقت الأخير فلا مقدم معلوم يضم ما بعده اليد قال عجم وإذا قلنا بالضم للاول والاخر فلا يضم الا المختلط فقط دون غيرهم فلو اختلطت عليه الاواسط فقط دون الاول والاخر فان كان في الاقتضاآت ضم الاواسط فقط للاول ويستمر الاخر على حوله وان كان في الفوائد ضم الاواسط فقط للآخر ويستمر الاول على حاله اهـ وهذا قد أشرنا اليه وما اذ لم يعلم شيء أصلاً فالظاهر أنه يحتاط بجانب الفقهاء في الاقتضاآت ولنفسه في الفوائد (قوله نوع تكرار) انما عبر بنوع اشارة الى أن التكرار من جهة دون ١٠٥ جهة فالتكرار من حيث المسموم

في الاقتضاآت بقاء أو تلفاً وعدمه من حيث المسموم في الفوائد بخلافه وعدمه (قوله زكي العشرين) أي بناء على أن خليط الخليط ليس بخليط والا زكي خمسة وعشرين ولا يحتاج الى اقتضاء خمسة أخرى لان العشرة الفائدة خليط عشرة الاقتضاء وعشرة الاقتضاء خليط خمسة ولولم يحتج بها لان الحول قد حال عليها عند المدين ولا خلطه بين عشرة الفائدة وخمسة الاقتضاء لانها انفق قبل حولها (قوله والاولى اذا اقتضى خمسة) أي انه يزكي الاولى والاخره فقط اذا كان زكي العشرين قبل اقتضاء الاخيرة والا زكي الجميع لما علمت أنه يضم بعضها لبعض (قوله والمحصور فيه قوله فسكالدين) سياقاً أنه جواب شرط مقدر فلا يكون المحصور فيه قوله فسكالدين بل المحصور فيه الشرط (قوله ومادون النصاب الخ) تخرج ما في عينه زكاة كاششة وحرث وحلى يزكي ان بلغ كل نصاباً فلا يقوم

مانسي من الاقتضاآت للاول وفي الفوائد يضيف مانسي منها ما بعده بأن يجعل كل فائدة لا يدري حولها الشهر المتقدم أو المتأخر للتأخر وان نسي الجميع الا الاخير يضم الكل للاخير وفي الاقتضاآت يجعل كل اقتضاء لا يدري حوله الشهر المتقدم أو المتأخر للتقدم (ص) والاقتضاء مثله مطلقاً (ش) أي يضم الاقتضاء الناقص عن النصاب مثله من الاقتضاآت المكتملة له مطلقاً أي سواء بقيت الاقتضاآت السابقة أو انقضت أو ضاعت تخلت بينهما فوائد أم لا وفيه مع هذا نوع تكرار مع قوله ولو تلف المتم (ص) والفائدة للتأخر منه (ش) أي وضمت الفائدة للتأخر من الاقتضاآت سواء بقيت أو انقضت قبل اقتضاءه لا للتقدم المنفق قبل حصولها أو بعده وقبل حولها أم لا واستمر باقيها حتى حال حولها فإنه يضم اليها (ص) فان اقتضى خمسة بعد حوله ثم استفاد عشرة وانقضت بعد حولها ثم اقتضى عشرة زكي العشرين والاولى اذا اقتضى خمسة (ش) هذا توضيح لما تقدم والمعنى انه اذا اقتضى من دينه خمسة دنائير بعد حوله مضى من يوم زكي دينه أو من يوم ملكه وانقضت كما قاله ابن القاسم ثم استفاد عشرة وانقضت بعد مضى حولها واولى لو أبقاها ثم اقتضى من دينه عشرة فإنه يزكي العشرين أي العشرة التي اقتضاها وحال حولها والعشرة التي استفادها وحال حولها لا اجتماعهما في المالك حولا كما لا ولا يزكي الخمسة الاولى عند ابن القاسم اذا كان انفقها قبل حصول الفائدة أو قبل حولها لعدم كمال النصاب من الاقتضاءين المذكورين ولذا لو اقتضى خمسة أخرى زكي الخمسة الاولى المنفقة قبل حول الفائدة لتمام النصاب بالاقتضاآت وقد علمت أن حول الماتم اسم مفعول من التمام ولا بد من قيد انفاقها قبل حول الفائدة والاولى بقيت الى تمام حولها ضمت ورعا يرشد للتقيد المذكور قوله قبل أو بفائدة جمعها ملك وحول * والافرع من الكلام على زكاة الديون أعقبه بالكلام على زكاة العروض لان أحد قسمي زكاة العروض وهو المحتكر يقاس بزكاة الدين كما يأتي والى أقسام العرض أشار المؤلف بقوله (ص) وانما يزكي عرض لان زكاة في عينه (ش) هذا هو المحصور والمحصور فيه قوله فسكالدين ان رصده السوق أي انما يزكي عرض ليس في عينه زكاة كالعبيد والشياب ومادون النصاب من الماشية والحرث كالدين أي يزكي السنة من أصله ان رصده السوق بهذه الشروط والمراد بالعرض هنا ما قابل الفضة والذهب وقوله وانما يزكي عرض أي عن عرض أو عوض عرض وهو قيمته في المدير حيث قوم وثمنه حيث يسح كالحبكر (ص) ملك معاوضة (ش) هذا من الشروط أي ومن شروط وجوب الزكاة في العرض المذكور ان يكون ملكاً معاوضة عليه فمالك بارت

ولو كان ربه مديراً سواء جاء وقت التقويم قبل حوله أو بعده وإذا باعه بعد تركية عينه زكي الثمن لحول التركيبة وان باعه قبل جريان الزكاة فيه زكاة لحول الاصل كما في ابن الحاجب (قوله بهذه الشروط) أي المشار لها بقوله الا في ملك معاوضة الخ (قوله أي عن عرض الخ) أي بقدر عن ان فرض الكلام في خصوص المحتكر أو بقدر قيمة ان أريد ما هو أعم وقول المصنف الا في ان رصده الخ يقصره على الاول وقوله فيما سمي أي وبيع بعين يقيد عدم تقدير شيء (قوله ملك معاوضة) ويشترط في المعاوضة أن تكون مالية فلا زكاة فيما أخذ من خلع أو صدق بل يستقبل بثمنه حولا من يوم قبضه والباء في قوله

بما عاوضه للسببية كما يفيد من حل شارحنا وقوله بما عاوضه هذا هو المقصود وأما ملك فهو عام في كل ما ينسب له لانه يشترط في كل ما ينسب له أن يكون ملكا الخ (قوله الآن يؤخره فرارا) فيه شيء بلي ولو أخره فرارا (قوله لان الغلة نوع الخ) هذا التعليل لا يظهر الا عند ذكر اجتماع التجارة والغلة (قوله ويحتمل في الاولى أيضا) على ذلك الاحتمال يكون قول المصنف وبالترجيح لابن بونس نصا أو قياسا أي بالنص أو بقياس الاحزوية (قوله أو هما) وأصله أو يتبعها حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأنفصل الضمير حينئذ فهو في محل جر بطريق النجاة ١٠٦ لا الاصاله قاله الشيخ أحمد (قوله لكونه على صورة الحرف) هذا يقتضي

أن نية مجرور بالسبب فينا في قوله بعد نية مجرور الخ (قوله لان الاشتراء له هو معنى القنية) هذا التعليل يكرر على التعليل الاول المشار له بقوله لان الغلة نوع من التجارة) قوله وكان كاصلا الخ) هذا من عكس التشبيه فحقه أن يكون وكان أصلا كهو (قوله أصله عرضا ملكا بما عاوضه) لا يخفى أن أصل ذلك العرض اذا كان عرضا اشترط فيه أن يملك بما عاوضه وأما اذا كان عينيا فاطابق فيها فهو شامل لما اذا جاءته من هبة أو صدقة أو نحو ذلك فلا الفرق قلت فرقوا بان العين الاصل فيها التجارة وهو البيع والشراء بخلاف العرض فان الاصل فيه القنية (قوله سواء كان عرض قنية الخ) اشارة الى أن قوله وكان أصله كهو أي في الجملة والجملة هو أن يكون ملكا بما عاوضه (قوله على المشهور) راجع لقوله كان عنده عرض قنية أي خلافا لما يقول انه يستقبل ويخص المصنف بكون الاصل عرض تجارة (قوله لا عطاء الثمن

أو هبة أو نحوهما) وجوب القوا تدغلاز كاه فيه ولو نوى به التجارة حين الملك حتى يبيعه ويستقبل بثمنه حول من يوم قبضه الا أن يؤخره فرارا كما مر (ص) بنية تجر او مع نية غلة أو قنية على المختار والمرجح (ش) هذا من الشرط أيضا أي ومن شروط الزكاة أن يكون نوى التجارة بهذا العرض الذي عاوض عليه أي أن يكون ملكه بهذه النية احتراز بذلك عما اذا لم ينو شيئا أو نوى به القنية لانها هي الاصل في العروض حتى ينو بها غير القنية وكذلك تجب الزكاة في هذا العرض اذا نوى به التجارة والغلة مما كما اذا نوى به شراؤه أن يكرهه وان وجد رجاء باع وكذلك تجب الزكاة في هذا العرض اذا نوى به عند المعاوضة عليه التجرة والقنية معا كنية الاتفاق بينهما من وطء أو خدمة وهذا هو القنية وان وجد رجاء باع وهذا هو التجارة لان الغلة نوع من التجارة على المختار عند اللغوي فيها والمرجح عند ابن بونس في الثانية ويحتمل في الاولى أيضا لاخره وبتم بذلك لانه اذا لم يؤثر مصاحبة نية القنية في نية التجارة فأولى أن لا تؤثر نية الغلة في نية التجارة (ص) لا بلانية أو نية قنية أو غلة أو هما (ش) لا اسم بمعنى غير ظاهر اعراجا فيما بعده لكونه على صورة الحرف ونية مجرور باضافة لا اليه والمعنى انه اذا ملك هذا العرض بلانية لشيء فانه لاز كاه فيه لان الاصل في العروض القنية وكذلك اذا اشتراه بنية لقنية فقط أو نية الغلة فقط كنية كراهه أو نية الغلة والقنية معا لان الاشتراء للغلة هو معنى القنية فلو قال لا بلانية تجر وحذف قوله أو نية قنية أو غلة أو هما ما مضى على ان نية القنية تفهم مما بعده بالاولى (ص) وكان كاهه أو عينيا (ش) أي ومن شروط وجوب الزكاة في العرض المذكور أن يكون أصله عرضا ملكا بما عاوضه سواء كان عرض قنية أو تجارة فاذا كان عنده عرض قنية فباعه به عرض نوى به التجارة ثم باعه فانه يزكي ثمنه لحول أصله على المشهور لا عطاء حكم الثمن حكم أصله الثاني لا أصله الاول أو يكون أصله الذي اشترى به عينيا وان كانت دون نصاب اذا باعه بنصاب من العين فأكثر واليه أشار بقوله (وان قل) وفيه رد لما عساه أن يتوهم ان أصله اذا كان عينيا لا بد أن يكون نصابا والمبالغة راجعة للعين ورجوعها لقوله وكان أصله كهو لا فائدة له لانه لا يشترط في العرض ان يكون نصابا (ص) وبيع بعين (ش) أي ومن شروط وجوب الزكاة في هذا العرض ان يبيعه بعين وهذا عام في المدير والمحتكر كالشروط المتقدمة لكن المحتكر لا بد أن يبيع بعين وهي نصاب باع به في مرة أو مرتين فأكثر وبعد كمال النصاب يزكي ما يبيع به ولو قل والمدير ولو بدرهم ولا فرق بين أن ينضله أول الحول أو وسطه أو آخره ولا فرق بين أن يبقى مانض أو يذهب ولا فرق بين أن تكون المعاوضة اختيارية أو اضطرارية كما اذا استهلك شخص للمدير أو المحتكر سلعة من سلع التجارة

حكم أصله الثاني) الاول أن يقول فانه يزكي ثمنه لحول أصله الثاني لا أصله الاول لانه لا يعطى عنده ودفع الاحكام أصله الثاني وتطهر برمرة ذلك فيما اذا مضى حول من أصله الاول ولم يعض حول من أصله الثاني فلاز كاه (قوله لا يشترط في العرض الخ) لا يخفى أنه يقتضي انه يعقل في العرض أن يكون نصابا وليس كذلك (قوله والمدير ولو بدرهم) أي لا أقل فلاز كاه عليه ثم المدير اذا نضله شيء ما ولو بدرهما يخرج عما قومه من العرض ثمنه على المشهور لا عرضا بقيمة ويكون الحول من يوم تقويم الجميع وبأنى الزائد أي الوقت الاول (قوله ولا فرق بين أن تكون المعاوضة الخ) الاول أن يقول ولا فرق بين أن يكون البيع الخ

ويعبر أن يكون قوله وأن لا استهلاك من الغنة في قوله أيضا ملك معاوضة فقوله وبيع بين أي عوض فالمراد بالبيع اللغوئي
والأفلاستهلاك لا يقال له بيع (قوله لا أن يفعل ذلك فرارا) حكى الزجاجي الاتفاق على ذلك في المدير وحكاها ابن جزي في المحتر
(أقول) أي فرف بين ذلك وبين تأخير دين المحتر فرارا حيث جرى فيه الخلاف ١٠٧ فان قلت يعارض هذا ما نقله الخطاب من

ان من اشترى بماله عرضا قبل
الحلول فاصدا به الفرار فلا
زكاة عليه اجما كما حكى
ابن رشد (قلت) لعل الفرق
ان ما لا ينرشد في نقد اشترى
به عرض قنية وما هنا في عرض
تجرا يدل بعرض تجر (قوله
وأما الكافر) أي الكافر الذي
أسلم ولا حاجة لقوله فيه ولا بد
من تقدير مضاف أي وأما عرض
الكافر الخ الا أنك خير بان
الاتي في كافر مدبر وما هنا
في مسلم محتر فلا يظهر حينئذ
ما قاله فالمحتر يستقبل

من غير خلاف (قوله والفرار
هنا وفيما سبق) لا يخفى انه تقدم
في دين المحتر أنه اذا قصد الفرار
بعدم القبض فيه قولان وتقدم
ان الذي يفهمه ابن عرفة ترجيح
القول بزكاة لهام واحد (قوله
قال في السوق لا السكال) أي
فقوله ارتفاع الثمن تفسير
للسوق المعروف (قوله يحتز به
عن المدير) فانه يرصد السوق
الا أنه لا يقصد ارتفاع الثمن
(قوله والاز كي الخ) أي بان
يباع بالسعر الحاضر ويخلفه
بغيره بل رجاء باع بغيره
خوف كساد (قوله فان كان
عرضا رجوا) حالا او مؤجلا
وقوله او نقد امؤجلا أي
مرجوا (قوله ولو طعم سلم) كذا

ودفع فيتمتاله واليه أشار بقوله (وان لا استهلاك) واحتز به من البيع بعرض فن باع العرض
بعثله لازكاة عليه الا أن يفعل ذلك فرارا من الزكاة وقوله (كالدین) كذا في بعض النسخ
بأسقاط الفاء فيكون معمو لا ليز كي أي وانما يز كي عرض بالشروط المتقدمة كالدين أي
زكاة كزكاة الدين وفي بعضها بثبوتها فتكون واقعة في جواب شرط مقدر أي واذا حصلت
هذه الشروط فكالدين وقال ز جواب شرط مقدر ومداخل الفاء محذوف أي وان
حصلت هذه الشروط فزكاة كالدين أي كزكاة الدين فيز كي لسنة من أصله وهذا بالنسبة
للمسلم وأما الكافر في أي الكلام عليه فيه ويستفاد من التشبيه مسئلة ما اذا فر من الزكاة
بتأخير البيع والفرار هنا وفيما سبق لا يعلم الا من جهته وقوله (ان رصده السوق) شرط في
قوله فكالدين ولذا أخره عنه لمنطبق عليه ويكون محلا للخارج الاتي والحاصل أن الشروط
السابقة شروط في وجوب الزكاة سواء كان العرض عرض احتكار أو إدارة وأما هذا فشرط
لكون الزكاة كزكاة الدين لا لوجوب الزكاة اذا لفرق في الوجوب كما قررنا بين عرض
الاحتكار والإدارة ومعنى كونه رصده السوق أن يمسكه الى أن يجد فيه رجاء فيه اقاله في
التوضيح انتهى وقوله به أي بالعرض السوق أي ارتفاع الثمن قال في السوق لا السكال يحتز به
عن المدير الاتي (ص) والاز كي عينة ودينه النقد الحلال المرجو والا قومه (ش) وهذا هو
الضرب الثاني وهو عرض الإدارة والمراد بالمدبر من يبيع عرضه بالسعر الحاضر ثم يخلفها
بغيره او لا يرصد نفق سوق لبيع ولا كساده يشتري فيه كما يفعله أرباب الحوانيت
والجلبون لسلع من البلدان ولهذا قال والأي وان لم يرصد بسله الاسواق زكي ما عنده من
العين ولو حيا وير كي وزنه ان رصده بجهوه كما هو زكي عدد دينه النقد الحلال المرجو المعد
للماء فان كان عرضا رجوا او نقدا مؤجلا مر جوا قومه ببايع به على المقاس العرض بنقد
والنقد بعرض ثم بنقد وزكي تلك القيمة لانها هي التي تملك لو قام غرموه وسعي أي غير
المرجو ودين القرض وانما انص الموائف على زكاة العين ليس تتوفي الكلام على أموال المدير
والافلا خصوصية للمدير في زكاة العين وسعي أي مفهوم قولنا المعد للماء في قوله أو كان قراصا
(ص) ولو طعم سلم (ش) المشهور أن المدير يقوم طعم السلم ولا يلزم من ذلك بيعه قبل قبضه
اذ لا تلزم بين التقويم والبيع وانما هذا مجرد تقويم فقط ألا ترى أن أم الولد وشبهها تقوم اذا
قتات ولا يكون ذلك بيعا لها (ص) كسلعة (ش) يعني ان المدير يقوم كل عام سلعة التي للتجارة
بعين وزكي عنها فالتشبيه في التقويم وأشار بقوله (ولو بارث) الى أن المشهور أن المدير يقوم
سلعه ولو بارث سنين كلها أو بعضها ولا يبطل حكم الإدارة بذلك أي لا ينقلها بوارثها الى حكم
القنية ولا الى حكم الاحتكار بل تبقى على ادارتها والفرق بين الاحتكار والبوارث ان كان في
كل منهما انتظار السوق هو أن المنتظر في الاحتكار يرجع الذي له بالوفى البوارث يرجع شأ وبيع
بلا خسارة (ص) لان لم يرجه أو كان قرضا (ش) المشهور ان الدين النقد اذا كان غير مرجو
فانه لا يزكيه وهو كالمدمر وكذلك على المشهور اذا كان قرضا لعدم النفع فيه لانه خارج عن حكم

قال أبو بكر بن عبد الرحمن وحكي عدم التقويم عن الای لا يراه رأي ان ذلك تقدير ببيع وهو متنع (قوله ولو بارث) مقابله ما ذهب
اليه ابن نافع ويصحون الى أنه يبطل حكم الإدارة لهذا البوار (قوله لان لم يرجه) أي بان كان على معدم أو طام فلا يقوم له زكاة كل
عام وينبغي أن يجب زكاة اذا قبضه لهام واحد كالعين الضائعة والمغصوبة فانه السج سالم فان رجاه بنقص من أصله زكي قدر ما رجى
ان كان فيه زكاة (قوله وهو كالمدمر) أي خلا فالابن حبيب (قوله وكذلك على المشهور اذا كان قرضا) مقابله من أن ظاهر المدونة

أن المدير يركب ببيع ديونه من فرض أو غيره (قوله ما لم يؤثر قبضه فرارا) أي غير كيه السكل سنة اتساقوا انظر هل يركبه حيث أنه قبل التمس كذا في عب وانقله أو كان قرضا أو يركبه لعام واحد بعد قبضه إلا أن يؤثر قبضه فرارا من الزكاة فيركبه كل سنة اتساقا قاله عبد الحق في تهذيبه نقله في توضيحه وانظر هل يركبه قبل القبض كدين غير المدير قاله الشيخ أحمد وتلخيصه فيما ذا آخر قبضه فرارا كما هو ظاهره وأما ذالم ١٠٨ بقصد فيركبه بعد قبضه لعام واحد كما في الشيخين وسالم وغيره اه (أقول)

وانظر ذلك مع ما تقدم من حكاية الخلاف في دين المحتكر (قوله زكاة لعامين) هذا آخر كلام المدونة (قوله فاستقط) من كلام الشارح وفاعل استقط هو الامام أو ابن التماسم (قوله لا زكاة فيه الخ) وهو على القرض (قوله وهذا تأويل منه عليا) أي لانه لما في الخلاف دل على ابقاء المدونة على نفاذها (قوله لم يورثها القاضى عياض والظاهر أن المتأول هو نفس قولها المذكور رأى بان ابقاء على ظاهره لا قولها الاول كما هو ظاهره فان ظاهر قولها الاول عدم التقويم فتدبر (قوله وتؤولت أيضا) هذا صيف والمعتمد الاول (قوله وهل حوله للاصل) أي الحول المنسوب للاصل وهو الظاهر (قوله أو وسطا الخ) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي حول المدير وسطا من الاصل ومن إدارة أو معطوف على محل الاصل أي أو حوله وسطا (قوله وقت ملكه) فاعل يتقدم والمال مفعول مالا وقوله أو تركيته معطوف على ملكه وقوله بخلاف حلى التجرى

التجارة ويركبه لعام واحد بعد قبضه ما لم يؤثر قبضه فرارا من الزكاة كما صرح في زكاة لدين وانقل المدونة ومن حال الحول على مال عنده فلم يركبه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين وهكذا لم يركبه فاستقط زكاته عنه وهو على القرض قال الباجي لا خلاف أن القرض لا زكاة فيه وهذا تأويل منه عليا والدين غايه إذا كان للتمتع وتأولها القاضى عياض على التقويم القرض لم يورثها والمدير الذي لا يكتسب مع ماله كله عينا كالخياط والبراز والذى يجوز الامتداد الى البلدان فيجعل لنفسه في السنة شهر رايقوم فيه عروضة التي للتجارة فيزكى ذلك مع ماله من عين وماله من دين يرتجى قضاءه واليه أشار بقوله (ص) وتؤولت أيضا بتقويم القرض وهل حوله للاصل أو وسطا منه ومن الإدارة تأويلان (ش) أي وهل حول المدير الذي يقوم فيه عينه ودينه وطعامه وسالعه إذا تقدم وقت ملكه المال الذي أراد به أو تركته على وقت ادركه كما لو ملك نصابا أو زكاة في محرم وأدار به في رجب لحول الاصل الذي ملكه فيه أو زكى وهو محرم أو حوله وقت وسطا من حول الاصل ومن حول الإدارة فيكون على هذا ربيع الثاني ويحل الخلاف في الحول الذي يقوم عند تمامه وأما قول ناضه إذا بلغ نصابا فانه حول الاصل قطعه (ص) ثم زيادته ملغاة بخلاف حلى التجرى (ش) يعني ان المدير إذا أقوم سلعه وقت تقويمها يباع بزيادة على ما قومت به فان زيادته ملغاة لا تركى لاحتمال ارتفاع سوق أو رغبة مشتر فلا لو كانت لتحقيق الخطأ لا تخفى بخلاف حلى التجرى الموضع الجواهر إذا زكى وزنه فخر بالمعدم تيسر نزع ثم نزع ووزن فزاد على ما تحرى فيه فان الزيادة تركى اظهر الخطأ قطعه (ص) والقمع والمرجع من مفاس والمكاتب يجرى كغيره (ش) يعني ان القمع وغيره من المعشرات يركب زكاة العروض فيقومها المدير ويركبه مضافا لماله من القمع وهذا اذا لم يكن نصابا والاقل زكاة تجب في عينه فاذا زكاة كان بعد ذلك كالعرض وكذلك المشايخ ان لم يكن نصابا فانه يقومها وان كانت نصابا فالمشهور يركبها من رقبها ثم ادابعا فانه يركبها من حول من يوم زكى عنها وفي نسخة والفسخ بدل والقمع أى ما رجع من سلع التجارة بالفسخ فانه يبقى على ما كان عليه من ادرا أو احتكار وكذا من باع سلعة لشخص ثم ان المشتري فليس فوجده البائع سلعته فانه يأخذها وهو أحق بها فيكون أحدها فاسخا للبيع وترجع البا كانت عليه قبل البيع من إدارة أو احتكار ولا ينقلها لبايعها كما كانت عليه قبل البيع حتى تحتاج الى نية التجارة به ثانيا لانها لا تبطل الا بنية القنية وكذا من كاتب عبده ثم عجز فانه يرجع لما كان عليه قبل الكتابة وليس يعجزه عن الكتابة استئناف مالا لان الكتابة كالاقتلال لان ما كان للتجارة لا يبطل الا بنية القنية ويؤخذ من هذا الجملة لاحد الا قول في العبد المأذون يكتب ثم يعجز عنه يرجع ما ذونا كما كان ولورجعت سلع التجارة باقالة أو صدقة أو هبة بطالت نية التجارة وكانت قنية الا أن ينوى بالمقال فيه التجارة ثانيا فقول كغيره يريد في التقويم والضمير

والفرق بين هذه وبين الزيادة على تخريص عارف ان التخريص يحكم الحاكم (قوله كان بعد ذلك كالعرض) أى المحدث راجع للتجارة يركبه لحول من يوم التركة (قوله كالعرض) الظاهر انه يقومه لسنة من يوم زكى الاصل (قوله لان ما كان للتجارة) امل الاول أن يقول ولان ما كان للتجارة الخ ثانيا (قوله لاحد الاقوال الخ) هي أقوال ثلاثة قيل يرجع ما ذونا وقيل يعود محجورا به وقيل يعود منزع المال (قوله يعجز) يعجز عن الشيء من باب ضرب ضعف عنه مصباح وحكى عن الاصمعي يعجز بكسر الهمزة يعجز بها

(قوله وانتقل المدار للاحتكار) الاولى محمله على محرومة أي المدار بالنية أو بالهمل لأن المحتكر فيها واحد له أي الألفاظ فقرأوا
والأفلا ينتقل عما هو عليه ويقوم كل عام على ما تقدم (قوله ثم نوى به الاحتكار الخ) ظاهرة ولو قبل الحول بقرب وهو ظاهر
الشيخ سالم حيث لم يقيد بزمن وكتب به ضرر شيوخنا نحوه (قوله في الفرع المذكور) ١٠٩ وهو الانتقال من الاحتكار

إلى الإدارة والذي قبله الانتقال
من الإدارة إلى الاحتكار
(قوله وهما للنية) هل
يقيد بغير قصد فراو كما قيدت
التي قبلها أولاً وهو ظاهر
بعض الشراح (قوله فان ذلك
ينتقل إليها على المشهور)
مقابل ما رواه الجلاب من
عدم النقل وأنه يزكي الثمن
(قوله وكذا مال الاحتكار
لا ينتقل الخ) هذا هو راجح
كما يعلم من غيره (قوله فانه
لا ينتقل إليها بمجرد النية على
المشهور) ومقابل ما لا شغب
من أنه ينتقل للتجارة (قوله
فالمشهور وان كل واحد يبقى على
حكمه) ومقابل ما قاله ابن
المسبحون من أنه يزكي
الجميع على حكم الاحتكار
(قوله فانه في جميع عروضه
على حكم الإدارة) ولعله مراعاة
جانب الفقهاء (قوله ويركها
مع ماله من النقد على
المشهور) ومقابل ما يبقى كله
على حكمه قال في البيان
وهو القياس (قوله ولا تقوم
كتابة مكاتب) أي إذا كان
عنده عبد من عبدة التجارة
كاتبه فلا يقوم كتابته (قوله
خدمة مخدم) أي إذا أخذ منه
إنسان عبداً يعاونه فانه لا تقوم

راجع لاحد الثلاثة المذكورة لا بعينه وهي لتجمع وترتجح من مفلس والمكاتب بخمسة (ص)
وانتقل المدار للاحتكار (ش) يعني أنه إذا اشترى عرضاً بنية الإدارة ثم نوى به الاحتكار فانه
ينتقل بمجرد النية إليه وأما عكس هذه المسئلة وهو نية الإدارة بما لا احتكار فقال في الشامل
هو كذلك وأما في التمرح الكبير فقال فيه لا يبعد أن يكون كالاول لأن كل منهما مضرب من
التجارة وهذا القسم لم يذكره الشيخ انتهى وقد يقال فرق بين المسئلتين وذلك لأن الاحتكار
قريب من الأصل الذي هو القنية فينتقل إليه بالنية بخلاف الإدارة فانها لا يبعد ما عنه
لا ينتقل إليه بالنية وقد رأيت في تكميل التقييد ما يرشد إلى هذا ويفهم منه أن الحكم في
الفرع المذكور لا يوافق الحكم فيما قبله نظراً لضعفه في (ص) وهما للقنية (ش) يعني أنه إذا
شترى عرضاً بنية الإدارة أو نية الاحتكار ثم نوى به القنية فان ذلك لا ينتقل إليها على المشهور
وقوله (بالنية) متعلق بانتقل (ص) لا العكس (ش) يعني أنه إذا كان عنده عرض للقنية ثم نوى
به التجارة احتكاراً أو إدارة فانه لا ينتقل بمجرد النية وكذا ما لا احتكار لا ينتقل للإدارة بالنية
وأشار بقوله (ولو كان أولاً للتجارة) إلى المشهور وهو أنه إذا كان عنده عرض للتجارة ثم نوى به
القنية وقتئذ ينتقل إليها بالنية كما مر ثم نوى به التجارة أيضاً فانه لا ينتقل إليها بمجرد النية على
المشهور ونصير كساع القنية أصالة لأن النية سبب ضعيف تنقل للأصل ولا تنقل عنه
والأصل في العروض القنية والحكمة تشبه الدوام ذات العرض معها (ص) وإن اجمع إدارة
واحتكار وتساوياً واحتكاراً أكثر فكل على حكمه (ش) يعني أنه إذا اشترى عرضاً للتجارة
ونوى بيعها الإدارة وبالعكس الآخر الاحتكار فانه يزكي كل واحد على حكم نفسه فيقوم
العرض المدار كل سنة والعرض المحتكر يزكيه إذا باعه لسام واحد من أصله فلو كان
العرض المحتكراً أكثر من العرض المدار فالمشهور أن كل واحد يبقى على حكمه أيضاً يزكيه
كما مر فلو كان العرض المدار أكثر من العرض المحتكر فانه يزكي جميع عروضه على حكم
الإدارة فيقومها كل عام يزكيها مع ماله من النقد على المشهور واليه أشار بقوله
(والأقابع للخدمة) (ص) ولا تقوم إلا وافي (ش) يعني أن المدير لا يقوم إلا وافي التي
يدبر فيها بضاعته كالوافي لطارة والزبانية وبقرا الحث لبقاء عيها فاشبهت القنية ولا تقوم كتابة
مكاتب وخدمة مخدم والمراد بالوافي غير الذهب والفضة والأزكي زنتها والابل المدة العمل
كالوافي لا تقوم وزكي عيها حيث كانت نصيباً (ص) وفي تقويم الكافر لحول من إسلامه
أو إسلامه مقبلاً بالثمن قولان (ش) يعني أن الكافر إذا أسلم وكان مديراً هل يقوم عروضه ودينونه
فإن كان مع ما يده من العين لحول من يوم أسلم أو يستقبل بثمنها حولاً من يوم قبضه كالفائدة
وأما المحتكر إذا أسلم فانه يستقبل بثمن عروضه حولاً من يوم قبضه حولاً واحداً فعمل مما قرنا
أن كلام المؤلف في الكافر الذي أسلم المدير (ص) والقراض الحاضر يزكيه ربه أن أدار
أو العامل من غيره (ش) يعني أن مال القراض يزكيه ربه من غيره وهو يبيد عامله إذا كان

(قوله وفي تقويم الكافر) أي من كان كافراً أي المدير كقوله الشارح وهذا يفهم من قوله تقويم أي حيث فضل له ولو يدرهم كالمدير
المسلم ابتداء (قوله أو يستقبل بثمنها حولاً) ولا بد أن تكون نصيباً لانه كالفائدة (قوله إن أدار) قد تقدم أن المدير لا يدر في وجوب
الزكاة عليه من أن ينض له ولو يدرهم قول إذا كان كل من العامل ورب المال مديراً يكتفي بالنصوص من أحدهما وإذا أدار العامل
فقط فلا بد أن ينض له شيء وهو ظاهر مما سيأتي لا يبيد عبد الإسلام أم لا فانه ز وقال اللقاني بشرط انضوض فيمن له الجحيم

(قوله أي ومال القراض) لا حاجة له لأن القراض يطلق بالمعنى المصدرى ويطلق بالمعنى الاسمي كاد كراين عرفه (قوله بل لا بد من تبييده) لا حاجة لذلك التقييد بل الصواب تشبيهه بالمتن على ظاهره وذلك لأن المصنف قد قال والقراض الحاضر ولا ينفى أنه مخرج في أن التزكية تتعلق بالقراض الحاضر فحينئذ التعميم صحيح سواء كان ما يبيده رب المال أقل أو أكثر وذلك لأن رب المال إذا كان مديرا كالمعامل فالأمر ظاهر وأما إذا كان محتكرا أو تساوى فكل على حكمه وأما إن كان رب المال محتكرا وكان ما يبيده الأقل للادارة أو كان ما يبيده ١١٠ إلا أكثر فكل على حكمه وكأن الشارح نظر إلى أن رب المال يزكى جميع

ماله لما كان عند العامل أو عنده على وجه الإدارة وليس ذلك يلزم لأن المصنف في المال الذي يبيد العامل فقط فلا موجب للتفريق في المال الذي يبيد رب المال (قوله وما صدر به ابن محرز) والذي لم يصدربه إن كلا على حكمه مطلقا قال ابن عرفة وهو الصواب (قوله نقص منه) أي ركل من نقص والزيادة لا يجوز (قوله بان هذا) أي ما ذكرنا من كونه من مديربه أو مما يبيد العامل وإن كان المصنف ذهب إلى أنه من مديربه (قوله بان هذا أمر يسير) أي يحصل في آخره الأمر فلا حكم له بل ربما كان مديرا لا عليه أي أمر يجوز الدخول عليه شرعا (قوله وصبر) أي أوجب له الصبر فلو أخرجهما جاز فان تبين زيادة المال على ما ذكره عليه أخرجه وإن تبين نقصه فالظاهر أنه لا يرجع به على من دفعه له ولو كان باقيا يبيده لأنه مفروض شرح شبه ومن ذلك ما إذا تلف (قوله فلا ضمان) أي لا يضمن

حاضر أو ما في حكمه عما يعلم تلفه وحسره وبقاؤه وربحه لكن إن كان العامل مديرا أو مديرا أيضا أو محتكرا فإن ربه يزكيه كل عام بان يقوم كل ما جاء شهر زكاته ما يبيده ويبيد عامله في الأولى وما يبيد عامله فقط في الثانية ويزكى رأس ماله وقدر حصته من الربح فقط ولا زكاة في حصة العامل على واحد منهما إلا بعد المناصلة فيزكى بها العامل لسنة واحدة ولو كان مديرا ينفق قوله والقراض أي ومال القراض وظاهر قوله إن أدار أو العامل كان ما يبيد العامل أقل مما يبيد رب المال أو مساويا له أو أكثر وليس كذلك بل لا بد من تبييده قوله أو العامل بما إذا كان ما يبيده من مال رب المال أكثر مما يبيد المحتكرا أقل ومثله ما إذا كان ما يبيد رب المال أكثر وهو مديرو هذا التبييد بناء على القول بان ما هنا يجري على مسئلة وإن اجتمع إدارة واحتكار الخ وهو ما صدر به ابن محرز وقوله من غيره متعلق بيزكيه أي لاهة لئلا ينقص مال القراض والرجح يحبره ففيه نقص على العامل إلا أن يرضى العامل بذلك وفي كلام الذمير ما يفيد أن له أن يزكيه من غيره ولذا إن يزكيه منه ويحسبه على نفسه الرجح من عند ربه أو من المال مشكل إذ في إخراجها من عنده زيادة في القراض وفي إخراجها من مال القراض نقص منه قاله ح ويحجب بان هذا أمر يسير وربما يكون هذا الأمر مديرا أو مديرا أيضا أو محتكرا (ش) يعني أن القراض إذا كان غائبا غيبة ينقطع خبره فيها من بقاء أو تلف أو ربح أو خسر فإن ربه يصبر إلى أن يرجع إليه ماله أو يعلم أمره فان تلف فلا ضمان ولا يزكيه العامل لاحتمال دين ربه أو موته الآن يأمر ربه بذلك أو يؤخذ بالزكاة فيجزئه ويحسب عليه من رأس ماله وفيه صبر راجع إلى رب القراض ثم بعد حضوره لا تخاف السنين التي قبل سنة المفاصلة من وجوه ما إن يكون ما فيها مساويا لها أو زائدا أو ناقصا وقد ذكر المؤلف هذه الأقسام بقوله (فزكى لسنة الفصل ما فيها) من قليل أو كثير والمراد بسنة الفصل سنة حضور جميع المال أي علمه وليس المراد بسنة المفاصلة ولا سنة الفرض ثم لما يزكى سنة الفصل ما فيها ينظر ما قبلها من السنين فإن كان ما قبلها مساويا لها زكى ما قبلها على حكمها ولو ضوح هذا تركه وإن كان أن يذهبها فأشار إليه بقوله (ص) وسقط ما زاد قبلها (ش) يعني أن ما زاد على سنة الفصل تسقط زكاته لأن الزائد لم يصل إلى يده فلم ينتفع به كأن يكون في العام الأول أربعمائة وفي الثاني ثلاثمائة وفي الثالث مائتان وخمسون فانه يزكى العام الانفصال عن مائتين وخمسين ثم يزكى ذلك عن السنتين الأوليين إلا ما نقصه جزأ الزكاة في التوضيح انتهى ويظهر أن معنى ذلك إلا الشيء الذي نقصه جزأ الزكاة وهو ستة دنانير وربع دينار في المثال المذكور فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام الانفصال وأما لو كان الأخذ بنقص

زكاة ذلك (قوله فيؤخذ بالزكاة) أي السلطان يأخذ بالزكاة (قوله وليس المراد بسنة المفاصلة) أي انفصال أحدهما عن الآخر (قوله فيزكى ذلك) أي عن ذلك (قوله فلا زكاة فيه بالنسبة الخ) فإذا زكى عن المال بعد إخراج سنة الفصل فانه يزكى عن العام الذي قبله عن مائتين أو ستة دنانير وربع دينار أي وعن العام الأول عن مائتين وخمسين إلا ثني عشر دينارا ونصف دينار كما يفيد الشرح أحمد أي تقريرا أو لا فلا يلزم له اثنا عشر دينارا وربع وثلاثين وثنى عشر كما أفاده شيخنا رحمه الله

(قوله أوزكى) أي من الآن حتى يحصل النقص كما هو قياس مسألة التوضيح بل مقتضى القياس عدم التظهير بل الجزم بأخذ سنة الانفصال ثم ينظر لما قبله حتى ينقص النصاب (قوله أو لسنة الانفصال خاصة) أقول مقتضى كلام التوضيح سنة الانفصال خاصة (وتنبية) قد علمت أنه بعد أن ذكر سنة الانفصال ثم ما قبلها وتقدم في الماشية أنه بعد ألبعام الأول والفرق بينهما أنه هنا مذكور وهناك ظالم والظالم أحق بالجل عليه (قوله وفي مثال الشارح ١١١) فاعلم (لأنه مثله بقوله قال ابن مهنون

عن أبيه وإن أقام المال بيده ثلاث سنين فكان في أول سنة مائة دينار وفي الثانية مائتين وفي الثالثة مائة لم يركب إلا عن مائة أصل سنة إلا ما نقصت الزكاة ولا يضمن ما هلك من الربح وقال عجمي إذا غاب ثلاث سنين وكان في الأول ثلاثين وفي الثانية خمسة وعشرين وفي الثالثة أربعين فإنه يركب عن خمسة وعشرين في سنتين وفي الثالثة عن أربعين إلا ما نقصه جزء الزكاة وحينئذ فلا حسن محل قوله وأزيدوا نقص الخ على ما يشمل ما إذا كان أزيدوا نقص عن سنة الانفصال وعلى ما إذا كان قبل سنة الانفصال فيه أزيدوا نقص وهو متأخر عن الأزيد سنة الانفصال زائدة على الجميع فإن قلت هذا يخالف قوله وإن نقص فكل ما فيها قلت يحتمل على ما إذا كان قبل سنة الانفصال مستويا في السنتين فأكثر أو مختلفا وليس الناقص متأخرا عن الزائد (وتنبية) استظهر الشيخ سالم أنه يعمل على قول العامل مكان المال

النصاب كالأو كان عسده أحد وعشرون دينارا وغاب عليه خمس سنين فأنظر هل يركب عن الخمس سنين أو يركب حتى يحصل النقص ومن هذا أيضا ما لو كان بيده عشر ون وغاب عليها المدة المذكورة وما أشبهها هل يركب للسنتين الماضيتين أو لسنة الانفصال خاصة انتهى الدميري (ص) وإن نقص فكل ما فيها (ش) يعني أن مال القراض إذا نقص عن سنة الانفصال فإنه يركب لكل سنة ما كان فيها كما إذا كان مال القراض في السنة الأولى ثلاثين وفي الثانية أربعين وفي الثالثة خمسة عشر فإنه يركب لسنة الانفصال خمس سنين وفي السنة التي قبلها أربعين ويركب في السنة الأولى ثلاثين (ص) وأزيدوا نقص على ما قبله (ش) يعني أن مال القراض إذا كان في بعض السنين أزيد من سنة الانفصال وفي بعضها نقص منها فإنه يقتضى بالنقص على ما قبله كما إذا كان مال القراض في السنة الأولى خمس سنين وفي الثانية ثلاثين وفي الثالثة أربعين فإنه يركب لسنة الانفصال أربعين ويركب عن السنة الثانية ثلاثين وعن الأولى ثلاثين أيضا لأن الزائد لم يصل لب المال ولا انتفع به وفي مثال الشارح تظروا غايصالح أن يكون مثلا لقوله وسقط ما زاد قبلا (ص) وإن احتسركا أو العامل فكل دين (ش) يعني أن عامل القراض إذا كان محتسركا في مال القراض ورب المال محتسركا فيما بقي من المال بيده أيضا أو كان العامل فقط محتسركا ورب المال مديرا أو ما يبدى العامل مساويا لما يبدى رب المال أو أكثر كما هو التنبية عليه فإن ربه لا يركبه إلا لسنة واحدة بعد قبضه له ولو طال بيد العامل أما إذا كان ما يبدى العامل هو الأقل فلا يكون كالدين ويكون الأقل تبعه لال كثر فقد نص ابن رشد على أن الحكم فيه حينئذ كالحكم فيما إذا كان مديرا في أي فالجميع للإدارة على مقدمه المثلث وغايصالح ما يبدى رب المال حيث كان تجريبه والافعال ما يبدى العامل فقط (ص) ويجوز كذا ماشية القراض مطلقا وحسبت على ربه (ش) لا خلاف أن زكاة ماشية القراض المستعارة أو منه تجهل ولا ينتظر بها المفاضلة لتعلق الزكاة بهيئتها وأيسر كالعين وحكم الثمرة والزرع كالماشية وسواء كان العامل مديرا أو محتسركا وسواء كان رب المال حاضرا أو غائبا مديرا أو محتسركا وإذا عجلت زكاة الماشية فالشهور وانحسب على رب المال وحده من رأس ماله لأن العامل أجبر على المشهور ولا تلحق كالخسارة فلو كان رأس المال أربعين دينارا اشتري بها لعامل أربعين شاة أخذ الماعى منه شاة تساوى دينارا ثم باع الباقي بستين دينارا فالربح على المشهور أحد وعشرون دينارا ورأس المال تسعة وثلاثون (ص) وهل عمده كذلك أو تلحق كالنفقة تأويلان (ش) يعني أن زكاة فطر عبيد القراض تحسب على ربه ولا تجبر بالربح وهو معنى قوله كذلك وقيل تلحق كالنفقة وانحسرت وتجبر بالربح وهذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقول المدونة زكاة الفطر عن عبيد القراض على ربه خاصة وأما فقهاء

كذافي سنة كذا وهكذا إذا سبيل لذلك إلا كذلك (قوله فإن ربه لا يركبه إلا لسنة واحدة) أي ما يبدى العامل أي فإذا بقوله فكل دين فائدتين أحداً أنه لا يركب قبل رجوعه ليسد ربه بالانقصال ولو نقص بيد العامل والثانية أغاير كي بعد الانفصال لسنة واحدة (قوله فالربح على المشهور الخ) وعلى مقابلة الربح عشرون ويبيع رأس المال ويبقى على حاله الأول أربعين ويلزم على الأول زيادة في مال القراض وعلى الثاني النقص منه وكان هالاً لا يجوز ذكره في له (قوله على المشهور) ومقابلته ما لا شهب من أنه يابى كالخسارة

(قوله كزكاة فطر غيبه) أي انهم من عند ربهم ان حضر وان غاب أخرجهما العامل وحسبهما على ربهم مذكرة نسب (قوله على المشهور) راجع لقوله يعني ان العامل ١١٢ ومقابلته ما سأتى في قول الشارح وقد علمت ضعفه وراجع لقوله وعام واحد

على المشهور وردا على من يقول انه اذا كان هو ورب المال مديرين يزكبه لكل عام أي بعد التقبض (قوله والشارح يترأخ) لانه قال يعني ان مال من العامل من ربح يزكبه رب المال (قوله وكانا من الخ) شتراما هذه الثلاثة في رب المال بناء على ان العامل أي يروفي العامل بناء على نه شريك (قوله ولو بالفهم الخ) فيه تسامح حيث جعل الحصة شاملة لتمامه فلو نقص منابه عن النصاب لم يترك العامل وان نابه نصاب فاكثروا يستقبل حولا كالفائدة بناء على انه أجبر (قوله وهو نض) أي بيع بنقد (قوله وانما الخلاف الخ) هذا الاية الاولى كانت تلك الاحكام وقع فيها خلاف شهر ولم يكن ذلك بل انما ذكر ما ينبغي على كل قول وانه معمول فيه الان يجب بان المراد بالخلاف في التشهير أي ان بعضهم شهر ما ينبغي على ذلك القول وبعضهم شهر ما ينبغي على الآخر وبعد فبحث قوى (قوله وليس لك الخ) قال اللقائ في الذخيرة ما يشهد لظاهره فلا حاجة الى جعل الخلاف في المسائل المبنية عليه (قوله لعلق حق الزكاة) اضافة حق المسبقة بيانية وقوله ولان الحث الخ هذه العلة كائنات

في مال القراض فهو صريح لا يقبل التأويل وانما التأويل في زكاة ماشية القراض الحاضر هل يزكها ربها أم من ماله وعلى هذا فمصاب عبارة المؤلف ان يقال ويجوز كذا ماشية القراض مطلقا وأخذت من رقبته ان غاب وحسبت على ربه وهل كذلك ان حضر أو من عند ربه كزكاة فطر غيبه تأويلان (ص) وزكي ربح العامل وان قل ان أقام بيده حولا (ش) يعني ان العامل الذي يزكي ماله من الربح الحاصل في مال القراض عند المقاسمة لسنة واحدة على المشهور ولو أقام بيده أعماما وسواء كان العامل مديرا أو محسبا وسواء كان في حصته نصاب أو أقل بناء على أنه أجبر لكن بشرط أن يقيم المال بيد العامل حولا كاملا من يوم أخذه فقولته وزكي بالبناء للفقول ومعلوم ان فاعله العامل لان المال انما يزكاه ربه وهو هو هذا العامل والشارح يقر بأن كونه مبنيا للبناء على وضعية رب المال وقد علمت ضعفه وقوله ان أقام أي مال القراض فالضمير عائده عليه لا على الربح والمعنى يدل على المراد ولو قال المؤلف وزكي العامل اعام واحدا ولو أقام أعماما بجمعه وان قل لكان أظهر (ص) وكانا من مسلمين بلادين (ش) يعني ان من شروط وجوب الزكاة في حصة العامل ان يكون نأى العامل ورب المال حرين مسلمين بلادين على واحد منهما الا انهما لا يكونان من أهل الزكاة عند فقده شرط من هذه فقره وان قل بناء على انه أجبر وقوله ان أقام الخ بناء على انه شريك (ص) وحصة ربه بجمعه نصاب (ش) الواو والواو الحال أي وزكي ربح العامل وان قل ان أقام بيده حولا والحال ان حصة ربه بجمعه ولو بالفهم المسبقة نصاب وهو شرط في زكاة ربح العامل والمراد بالحصة هنا رأس المال وظاهره انه اذا لم تكن حصة ربه بجمعه نصابا لازكاة على العامل ولو كان عند ربه ما يكمل به النصاب وليس كذلك بل يعتبرا النصاب ولو بالفهم كما أشرنا اليه وبقي شرط سادس وهو نض وقبض ولا بد من هذا (ص) وفي كونه شريكا أو أجيرا خلاف (ش) اعترض بان ظاهره ان الخلاف في التشهير في كونه شريكا أو أجيرا وليس كذلك وانما الخلاف في ما ينبغي عليه ما ينبغي على كونه شريكا لا بالعدم كمال حول المال القراض بيد العامل من يوم التحير وانه يضمن حصته من الربح لو تلف ولا يرجع على رب المال بشئ ولو اشترى من يعتق عليه عتق ولا حذاعيه ان وطئ أمه للقراض ويكفقه الولد وتقوم عليه ويشترط فيه أهلية الزكاة بالنسبة لزكاة حصته وهذا مشهور وينبغي على كونه أجيرا انه لا يشترط في حظه من الربح ان يكون نصابا اذا كانت حصة ربه بجمعه نصابا وان ربح المال حوله حول أصله وهذا مشهور وأيضا وليس لك ان تقول يلزم من تشهير ما ينبغي تشهير المبنى عليه لانه كثير ما ينبغي مشهور على ضعف كافي المحرمية والرجسية الآتية (ص) ولا تسقط زكاة حرث وماشية ومعدن بدین (ش) يعني ان الذين باطلاقه أي سواء كان عينا أو عرضا أو ماشية أو طعاما لا يسقط زكاة الحرث ولا المعدن ومنه ان كان اذا وجبت فيه الزكاة ولا المشية تتعلق حق الزكاة بعينها ولان الحرث والماشية من الاموال الظاهرة فهي موكولة الى الامام لا الى أربابهم فلم تؤتمن عليهم بخلاف العين فهي موكولة الى أربابهم فاقبل قولهم أن عليهم ديننا كما يقبل قولهم في دفع زكاتها فكان الذين يسقط زكاتها كما يأتي وأما زكاة الفطرة فلا تسقط بدین ولا فقد ولا أسرى لقول المؤلف وان يتسلف وأشار بقوله (أو فقد أو أسرى) لقول

للعله التي قبلها (قوله أو فقد أو أسرى) انظر لو اخرجت زكاة ماشيته أو حرثه وهو مفقود أو أسرى ان هل تجزئه أم لا فقدنية الزكاة فيه والظاهر الاجزاء كما هو المفهوم من قول الشارح جعل أسرى هم على الحياة

(قوله بل ولو زاد الخ) هذا يدل على ان المراد بالمساواة ان يكون عليه قدر ما يبيده وليس مجرد وانما المراد بالمساواة كونه من صنفه قال ابن الحاجب بخلاف المعدن والحجر والماشية ولو كان الدين مثل هفتها انما قال بل الخ لانه يفهم من المصنف ان الزيادة ليست كذلك (قوله ففهوم المساواة) أي ففهوم المساواة مفهومه بطريق الاخرية أي من الزيادة فورد أن يقال اذن لا ينبغي المبالغة عليها فأجاب بقوله انما بالغ على المساواة لئلا يتوهم ان المساواة الخ (قوله ولهذا ينبغي أن يترك بعد زوال المانع سنة واحدة) خالفه غيره حيث قال وظاهره ولوجاء المفقود وتخلص الاسير فلا يطالب بمدة فقدرة أو أسره ولا يتركها بعده زوال المانع لسنة وان كان تعبدل سقوطها مدة بان ربه مغلوب على عدم تقيتها ١١٣ فهي كالضائعة يقتضي زكاتها السنة بعد زوال المانع لانه خلاف ظاهر

ابن القاسم ان الاسر والفقد رب الماشية أو رب المعدن أو رب الحجر لا يسقط شيئا من زكاة ذلك فيحصل أمرهم على الحياة لأعلى الوفاة والمراد بالحجر المحبوب والثمار حثت أم لا (ص) وان ساوى ما يبيده (ش) المبالغة في عدم سقوط الزكاة والمعنى ان رب الماشية أو الحجر لو كان عليه دين يساوى ما يبيده من الماشية أو الحجر فان ذلك لا يسقط شيئا من الزكاة لتعلقها بدين ذلك بل ولو زاد الدين على ما يبيده مما ذكر فان ذلك لا يسقط شيئا من زكاة ذلك ففهوم المساواة مفهوم موافقة وانما لم يبالغ على الزيادة لتكون المساوات مفهومه بطريق الاخرية لئلا يتوهم ان المساواة متفق عليها مع أن النحوي قال فيها القياس سقوط الزكاة لانه فقير أو غارم (ص) الا زكاة فطر عن عبد عليه مثله (ش) هذا الاستثناء منقطع ابن القاسم لو كان عبده عبدا وعليه مثله من قرض أو سلم وليس له ما يقابله فانه لا تجب عليه زكاة فطره (ص) بخلاف العين (ش) يعني أن الدين مطلقا أو الفقد أو الاسر يسقط زكاة العين أي يسقط زكاة القدر المساوي له منها لان المدين ليس كامل المالك اذ هو بصدد الانتزاع كالعبد والمفقود والاسير مغلوبان على عدم التمية فاشبه ما لهم الاموال الضائعة ولهذا ينبغي أن يترك بعد زوال المانع لسنة واحدة ويدخل في العين عرض التجارة لان الميراث فيها هو غنمه أو قيمته وكلاهما عين كما هو مستفاد من التوضيح (ص) ولو دين زكاة أو مؤجلا (ش) يعني ان دين الزكاة يسقط زكاة العين فاذا تجدد عليه دين من الزكاة فانه يسقط زكاة العين سواء كان الدين من عين أو حرث أو ماشية وان كان الدين يسقط زكاة العين فلا فرق في الدين بين كونه حالا أو مؤجلا ولو كان لا يطالب به عند وجوبها عليه لتعلقه بالذمة لانه لو مات أو فلس حل المؤجل ابن عرفة الدين ولو مؤجلا يسقط زكاة مقداره من العين والمعتبر عدده لافقته ولو كان بيده أحد وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلان فان زكاة تسقط عنه ولو كانت قيمته مادي نارا واحدا (ص) أو كسر (ش) المثل وهو قول مالك وابن القاسم ان مهر الزوجة يسقط زكاة العين عن زوجها فان كان عبده عشرون دينارا ثم حوّلها عليه لاسر أنه ديناران فلا زكاة عليه وظاهر قوله أو كسر ولو مؤجلا موت أو فراق أو لمن هب في عهته وهو كذلك عند مالك وابن القاسم (ص) أو نفقة زوجه مطلقا (ش) اتفق ابن القاسم وأتاهب على ان نفقة الزوجة تسقط الزكاة عن زوجها سواء حكم بها قاض أم لا لانها عوض عن الاستمتاع وهو مراد بالطلاق لانه في مقابلة التقييد الآتي (ص) أو ولدان حكم بها (ش) يعني ان نفقة الولد تسقط الزكاة

كلهم وقد يفرق بينهما وبين الضائعة ونحوها بان رب الضائعة ونحوها عنده من التفسير يط ما ليس عنده المفقود والمأسور وكله غير ظاهر بل ظاهر كلاهم كما أفاده محشي تب التركة لكل عام ذا كمال النص المفيد لذلك وانظر لو أعطيت زكاة عين المفقود والمأسور هل يرجع بها على الدافع أو لا أخذ ان كانت بيده (قوله لانه لو مات) الاولى أن يقول ولانه لومات (قوله المثل و الخ) ومقابلته ما لابن حبيب فانه قال تسقط الزكاة بكل دين الا مهر النساء اذ ليس شأنهن القيام الا في موت أو فراق أو عند ما تزوج عليها فلم يكن في القوة كغيره (قوله ولو مؤجلا الخ) قد يقال هذه بصدد الحلول فهي أقرب للاسقاط فالاولى المبالغة على غيرها ويجاب بان الاصل عدم الفراق وشأن ابن آدم أمل

١٥ خشي في

الحياة (أقول) أو ان هب في عهته قد يقال

المعطوف عليه الدين ان هب في عهته ويجاب بالتعابير باعتبار الوصف العنواني والتأجيل لموت أو فراق مذهب أبي حنيفة لا مذهبنا (قوله وهو كذلك) أي ان ما ذهب اليه مالك وابن القاسم من سقوطها بذلك مطلقا (قوله اتفق ابن القاسم) بل عبارة تب تقتضي اتفاق أئمة المذهب لا خصوص الشيخين (قوله سواء حكم بها حكم) أي حكم بالمعجزة لا حكم بالمستقبلة ولا فرض كما يأتي (قوله ان حكم بها) ولو غير ماليكي متجدة لان الحكم صيرها كالدين تقدم للولد يسر أم لا باتفاق ابن القاسم وأتاهب وحاصلها انه ليس المراد انه حكم بها في المستقبل لان حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات كما قاله القرافي ولا فرضها وقدرة لان فرضه وتقديره

التدبير بها بقا فيقال هذا امر اعادة لمن يقول ببيع المديركا فن (قوله ان مرجعها له) أي بشرائه أو اخذ دام أي وذلك ان مرجعها له وفي تمت وانما يحصل في الدين من ذلك رقبته ان مضى لرقبته حول في ملكه (قوله على ان يأخذها المبتاع) أي أو الموهوب له فان قامت فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت يمكن أن ينزل قبض المخدم قبض ١١٥ المشتري (قوله قومه بعرض) أي ثم قوم العرض بعين (قوله ويمكن الخ) قال محشي تن فيه نظر لاحاطته الحول في كلام الائمة على غير مرادهم لان الخلاف بين ابن القاسم وأشهب في العرض هل يشترط فيه الحول وهو ضرور السنة أم لا ولا حالته التصوير أيضا لان الحول مذكور في كلام المؤلف وغيره على سبيل الشرط ولم يذكر والطبيب في المعشر شرط بل فرض مستثناة ولذا خرج المازري الزرع قبل بدو صلاحه على خدمة المديركا وأقره ابن عرفة وغيره ولو كان على سبيل الشرط ما تأنى تخريجه (قوله وحول كل شيء بحسبه) أي وهو في خدمة المعتق لاجل وخدمة المخدم ونحوهما أن يمر حول المعبود المعتق لاجل أو المخدم في ملكه ملكه ومرجعه له أو لغيره فاذا كان الجاعل له في الدين المخدم بكسر الدال فلا بد أن يمسره حول في ملكه سواء كان قبل الاستخدام أو قبل رجوع ملكه لغيره وان كان غير ربه فلا بد من ضرور حول من وقت جعله له في ملكه قبل جعله في الدين وان لم يصل اليه حال الجعل (قوله ان يبيع الخ) أي

على الدين أو حاد ثابعه (ص) أو خدمة معتق لاجل (ش) يعني انه اذا اعتق عبده لاجل فانه يجعل قيمة خدمته الى ذلك لاجل على غرضها فيما عليه من الدين ويركي مامعه من العيين (ص) أو مخدم أو رقبته لمن مرجعها له (ش) يعني انه اذا أخذ منه شخص عبدا سنين مع ائمة أو حياته فانه يجعل قيمة تلك الخدمة فيما عليه من الدين ويركي مامعه من العيين فقوله أو مخدم أي أو قيمة خدمة مخدم وقوله أو رقبته أي أو قيمة رقبته لمن مرجعها له يقال ما تساوى هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع بعينه استيفاء الخدمة (ص) أو مخدم دين حصل أو قيمة مخرج (ش) يعني ان دينه الحلال المرجو بأن كان على ملى، بدليل ما بعده يجعل عدده فيما عليه من الدين ويركي مامعه من العيين فان كان على مدم فهو كالعدم فان كان دينه المرجو مؤجلا بأن كان على ملى، سواء كان عيناً أو عرضاً فيجعل قيمته فيما عليه من الدين ويركي مامعه من العيين لكن ان كان عرضاً قومه بعين وان كان عيناً قومه بعرض (ص) أو عرض حصل حوله (ش) بالرفع أي أو يكون له عرض وبالحذف بتقدير مضاف محذوف أي أو قيمة عرض والمعنى انه يجعل قيمة عرضه الذي حال حوله عنده فيما عليه من الدين ويركي مامعه من العيين بشرط أن يكون هذا المجهول في الدين مما يباع على المقاس ثم ان كلام المؤلف يقتضى أنه لا يعتبر ضرور الحول فيما يجعل في الدين من غير العرض وليس كذلك اذ كل ما يجعل في الدين عيناً أو غيرهما لا بد من ضرور الحول عليه في ملكه قبل جعله في الدين ويمكن عود الضمير في قوله حل حوله لجميع ما سبق وأفراد الضمير وذكره لمرعاة ما ذكره وحول كل شيء بحسبه فحول المعشر طيبه والمعدن خروجه واشترط ضرور الحول فيما يجعل في الدين بخلافه قوله ومدين مائة الخ ويأتي الجواب عنه (ص) ان يبيع وقوم وقت الوجوب على مقاس (ش) الجار والمجرور يتعلق ببيع وقوله وقوم وقت الوجوب جملة اعتراضية بين يبيع ومعه موله وأقاده هذا أن ما يجعل في الدين لا بد أن يكون مما يباع على المقاس وان قيمته التي تجعل في الدين تعتبر وقت وجوب الزكاة ولما ذكر ما يجعل في دينه ذكر ما لا يجعل فيه مافيه مانع شرعي بقوله (لا آبق وان رجى) لعدم جواز بيعه بحال فلا يرد عليه المديركا لانه يباع في بعض الاحوال وقوله (أو دين لم يرج) لانه حينئذ كالعدم بأن كان على مدم أو ظالم (ص) وان وهب الدين (ش) يعني ان رب الدين اذا وهب لمالك نصاب الدين الذي تسقط زكاة العيين بسببه فلا زكاة على المدين فيما عنده لان هبة الدين منشأ الملك النصاب الا أن فلا بد من استقبال حول من يوم الهبة (ص) أو ما يجعل فيه ولم يجعل حوله (ش) أي وكذلك اذا وهب للمدين عرض يجعل الدين فيه ولم يجعل له حول عنده فانه لازكاة على المدين على المشهور وهو قول ابن القاسم لانه يشترط في العرض المجهول في الدين أن يحول عليه حول عند المدين فقوله ولم يجعل حوله منطبق على هبة الدين وهبة ما يجعل فيه وانما أفرد لان العطف بأو (ص) أو مملوك مؤخر نفسه بستين دينار ثلاث سنين حول (ش) يعني من اجر نفسه ثلاث سنين بستين دينار أو قبضها مملوكا ولا يملك غيرها غير

كعرض ودار وسلاح وثياب جمعته و كان لها قيمة لا يباع جسده (قوله وقت الوجوب) أي وجوب الزكاة وهو آخر الحول نقصت قيمتها أو زادت (قوله لا آبق) أي ومثله البعير الشارد فلو قال لا كآبق لكان أشمل (قوله لانه يباع في بعض الاحوال) وذلك بأن يكون بعد موت السيد مطلقاً أو في حياته والدين سابق على التدبير (قوله ولم يجعل) بكسر الحاء (قوله لازكاة على المدين على المشهور الخ) ومقابل قول أشهب يزكي (قوله أو مؤخر نفسه) مفهومة لو أجز عبده أو داره لكان له ما يجعله في الدين أو بعضه

فيأتي ما ينوب العام الاول وهل تجرد منه فيه أو بعض شهر من العام الثاني يركى مناب الشهر لاول من العام الاول وهكذا
الى عام العام الثاني قيم عشر والاول وهكذا يفعل في العام الثاني في دخول العام الثالث طريقان ثم على الطريق الثاني اذا تمت
زكاة العام الاول بفراغ العام الثاني فانه يصير حوله في المستقبل بجماله من يومئذ وما ذكره المصنف من سقوط الزكاة عن الستين
مشهور وقال مالك يركى العشرين التي حل حولها لان الشيب كشف انه كان مالكا لمسلم من اول الحول وفي المواقي ما يقيدانه
الذي يجب به الفتوى لا ما تقتصر عليه المصنف الخ ما في عب وورد ذلك كحشي تب بالنص وحاصل ما في البيان والمقدمات ترجيح
كلام المؤلف (قوله لا نواف كرامة في الحول الخ) ظاهرة في العبارة ان ملك العشرين آخر الحول يجب معه الزكاة ولا يستطاعها
الا الذين أي باعتبارها مضي مع أن ١١٦ ملكها آخر الحول لا يوجب زكاة بل يوجب الاستقبال فالمناسب أن يقول لان

العشرين لا يملكها الا آخر الحول وزيادة على ذلك ان عليه ديننا (قوله وليس عنده الخ) فيه ان عنده ما يجعله فيها وهي الاربعون التي عنده ثم أقول مقتضى كون العشرين ملكا آخر الحول انما كانت عنده وديعة في العام ومقتضى كون الاربعين ديننا أن يمسكون مالها من اول الحول لا آخر الحول فهذا الكلام مشكل فلا حسن أن يقولوا ان زكي العشرين آخر الحول لانها عنده بمثابة لوديعة بلا يملكها الا آخر الحول وكذا العشرون الثانية عنده وديعة فلا يملكها الا آخر الحول الثاني وهكذا (قوله هذا هو المشهور) ومقابل زكاة المائتين (قوله) فالجواب ان ما هنا مشهور قد تقدم ان حاول الحول انما يشترط في العرض (قوله) وزكيت عين وقتك للسلف قال الاثناني الوقف ما ينتفع به مع بقاء عينه حقيقة أو حكما كالأرهم والدنانير (قوله

عليه حول من يوم أجر نفسه فانه لا زكاة عليه في شيء من الستين دينار لانها وان كان مضي لها حول واسحق في نفسه عشرين دينار من الستين وملكها الا أن أي آخر الحول فان الباقي من الستين وهو أربعةون دينار دين عليه وليس عنده ما يجعله عن أو قوله (فلا زكاة) جواب الشرط راجع للسائل الثلاث فاذا صار الحول الثاني زكي عشرين واذهر الثالث زكي أربعين (ص) ومدين ما تقتضيه الزكاة واذهر الرابع زكي الستين ولا منه يوم توله ستين ولا اثلاث سنين (ص) ومدين مائة له مائة محرمة ومائة رجبية يركى الاولى (ش) صورته شخص عليه دين مائة دينار ومعه مائتا دينار وابتداء حوله ادها المحرم وابتداء حوله الاخرى رجب فاذا جاء المحرم الثاني جعل المائة الرجبية في دينه وزكى المائة الاولى فقط وهي المحرمة ولا يركى المائة الثانية وهي الرجبية عنده حولها تعلق الدين بها هذا هو المشهور فان قيل تقدم انه يشترط فيه ما يجعل في الدين مرور الحول وهذا جعل ما لم يتحل حوله في الدين وهي المائة الرجبية فالجواب ان ما هنا مشهور مبنى على ضعف (ص) وزكيت عين وقتك للسلف (ش) أي سوا عوقفت على معينين أو على غيرهم وتركى حيث لم يتسلفها أحدهم وهو الحول من يوم ملكها الواقف أو من يوم زكاهوا وان تسلفها انسان فانما تركى اذا قبضت الحول واحد ولو أقامت أعمامها يدا المتعرض وزكيتها من تسلفها ان كان عنده ما يجعل في الدين ويركى المتسلف لها رجبها أيضا اذا أقام بيده حولا من يوم صار اليه بخلاف ربح القراض اذا در رأس المال قبل السنة قاله أبو الحسن وقوله ان أقام بيده حولا الخ أي من حوله من يوم تسلف أصل الربح ولورد أصله قبل أن يتم له حوله عنده وهذا مستفاد من قول المؤلف فيما سبق وضم الربح لأصله ولورد ربح دين لا عوض له عنده وبهذا يتضح قوله بخلاف ربح القراض الخ أي فانه يستقبل به حولا من يوم الفاصلة واحترز المؤلف بقوله وقتك أي حبست عن الموصى بتفرقتها فانه لا زكاة فيها على ما مر في قوله ولا موصى بتفرقتها أو بقوله للسلف عسألو وقتك أي حبست لتفرق أعيانهم في سبيل الله أو على المساكين فانه لا زكاة فيها كافي المدونة وقوله وزكيت الخ صريح في ضعف التردد الآتي في باب الوقف في قوله وفي وقف كطعام تردد وقوله وزكيت عين أي زكيت منها وقوله وزكيت عين أي ان كان فيها نصاب والا فلا الا ان كان عندها ما يضمنه اليها ان كان من أهل الزكاة وقوله وزكيت الخ أي زكاه المتولى عام على ملك الواقف فاذا صار لها حول من حين ملكك أو زكيت فانما تركى حينئذ

اذا أقام أي الربح (قوله أي من حوله من يوم تسلف أصل الربح ولورد الخ) فاصله انه لو ملك المال عنده ووقفها نصف عام ثم ربح وورد الأصل ثم ربح عند النصف الثاني فانه يركى عند انقضاء النصف الثاني فصدق عليه انه عند النصف الثاني من حوله من يوم تسلف أصل الربح وان كان الأصل ما ملكك الا نصف عام وكذا ما ملكك الربح الا نصف عام وهذا تفسيره في وأما العبارة فهي مشككة لان الضمير في أقام سواء رجع للربح أو للأصل لا يصح لانه لا يشترط إقامة الأصل حولا ولا للربح حولا (قوله حبست لتفرق الخ) هو في معنى الموصى بتفرقتها (قوله صريح في ضعف التردد الخ) فيه شيء وهو انهم كثيرا ما يبنون مشهورا على ضعف

(قوله كنبات) أي وقف الحب تحت يد شخص أزرعه ويرق ما يخرج كل سنة وتبقى الزريعة فقط فيسبب على المتولي أن يركب
الخارج كل عام وأملوا وقف الحب بأن يتسلف منه فلا زكاة كما يفرضه قوله وزكيت عين وقفه للسلف ذكره في كنه عن تقرير
وقوله وتبقى الزريعة أي والأرض مستأجرة له أو زكاة لا واقف مثلاً (قوله أو حسب يعطى الفقراء) أي يعطى بعضهم للفقراء وعسك
بعضه لا يكون بذو السنة القابلة وليس المراد أنه يعطى جميعه للفقراء لأنه يذهب عينه (قوله أو لم تصد الخ) لأن قوله لا تبقى على
مساجد أو غير معينين راجع لهذا واقوله أو نسله (قوله وسواء كان الخ) قال في المذمات وإذا كان المولى أي محبسه لا لا تتفاد بغنا
في وجهه من وجوه البر فلا اختلاف أن الزكاة تجب في جميع ذلك كل سنة على ملك المحبس كانت موقوفه لمعينين أو في المساكين
وإن السبيل فإن وقفه لا لا تتفاد بغنا أو غلتها كان الحكم في زكاة أولادها أنها تركي مع الأمهات على حواها ملك المحبس لها
أن كانت على غير معينين قولاً واحداً وكذا أن كانت على معينين على مافي المدونة وأما على مافي كتاب محمد فيزكي على ملك المحبس
عليه إذا حال الحيوان على ما يدل كل واحد منهم من يوم الولادة وفيه ما تجب الزكاة اه إذا علمت ذلك يظهر أنه لا يظهر ذكر ذلك في
سياق وقف الحيوان لأنه غير مقلته والحل عليه بما في السلف ذكره في وقفه لتفرقة نسله ١١٧ (قوله أو لتفرقة نسله) موقوف
على محذوف (قوله كعليهم)

ووقفه لا يسقط زكاتها (ص) كنبات (ش) تشبيه في السبيل والمراد بالنبات الزرع والحوائط
كأن يوقف حوائطه أو زروعه على أن ما يخرج منها من غير أو حسب يعطى للفقراء أو للمسجد
مثلاً ويتركى النبات من عينه وحيث لم يكن في جلته نصاب ضمه الواقف لما عليه أن كان عنده
ما يكمله (ص) وحيوان (ش) أي وقف حيواناً أي أنعاماً ينتفع بهاها ووصفها والحيوان عليها
وأولادها تتبع لها ولو سكنت عن أو سواء كان الحيوان على هذه الصورة موقوفاً على مجهولين
اتفاقاً أو معينين على مافي المدونة وحول أولادها حولها (ص) أو نسله (ش) أي وقف الحيوان
أي ينتفع بقلته أو به من حل عليه في السبيل ونحوه أو لتفرقة نسله وقوله (على مساجد أو غير
معينين كعليهم) أن تولي المالك تفرقة والا أن حصل لكل نصاب (راجع لقوله كنبات واقوله
أو نسله) فهو راجع إلى الطرفين لا إلى الوسط الذي هو الحيوان إذ ليس في شيء من الأفعال
ما يدل له والحاصل أن النبات ونسل الحيوان الموقوف ليفرق أن كان على مسجد أو مساجد
أو على غير معينين كالفقراء أو بني زهرة أو بني عجم فإن زكاة في جلته على ملك المحبس أن بلغ نصاباً
وإن لم يتب كل مسكين أو مسجد أو سوق واحد بل لو نقص عن النصاب ضمه المحبس أن كان
حبالاً بقية ماله وإن كان على معينين كزيد وعمر وقلولان الأول قول ابن القاسم عند ابن
شاس ونسبه للخمسي لابن الموار وأبن رشد للوازية المعتبر إلا أن نصاباً بلغ حصته على انفراد

فيه إدخال حرف جر على حرف
بحر لا اختصار على قول في
العمومية كما قاله المحلى في شرح
جمع الجوامع عن بعض العلماء
(قوله والا الخ) أي وإن لم يتول
تفرقة النبات ولا نسقيه ولا
علاجه بل توليها الموقوف
عليهم المعينون وحازوا الحبس
عبر ما ينوب كل واحد فيزكي
أن حصل لكل نصاب واللام
تجب وانظر لو تولي المالك
بعض هذه الثلاثة والموقوف
عليه بعضها هل يغلب

الأكثر أن كان والأهل يجعل في الزكاة نصفين كل نصف وقوله وحازوا الحبس احترازاً عما إذا تولوها ولم يجوزوه بأن كانت تحت
يد مالكه فيزكي على ملك ربه من غير تفصيل فإن قيل إذا كان على معينين وتولي تفرقة وسقيه وعلاجه فإنه لا يكون إلا محجوراً
ولا يتصور أن يكون غير محجور فالجواب لأن سلم ذلك إذ يمكن توليته ثم ما ذكره المصنف من قوله على
مساجد الخ من التفصيل ضعيف والمذهب أن النبات كالحبوان يتركى جلته على ملك الواقف أن بلغ نصاباً أو كان دونه والواقف
حي وهنده ما يضر نصاباً سواء تولي تفرقة أم لا وقف على معينين أو على غيرهم فإن مات زكيت أبعاضاً على ملكه إذا المالك للواقف
حيث بلغت نصاباً (قوله والا الخ) جواب الشرط محذوف أي وإن لم يتول المالك تفرقة زكي أن حصل لكل نصاب
(قوله لا إلى الوسط الذي هو الحيوان الخ) لا يخفى أن الوسط هذا هو المشار إليه في آخر العبارة بقوله وأما الحيوان فإن وقف الخ
وسمى مافي ذلك (قوله الموقوف) صفة الحيوان فالموصوف بالموقوفية الحيوان الأصل ويوافقه قول الشارع وأولاً وقف لكذا
وكذا أو لتفرقة نسله وصرح أيضاً في كنه بقوله ما ذكره الواقف على مساجد أو غير معينين من التفصيل في ذات الحيوان الذي
وقف ليفرق نسله وبعض الأشياخ أقاد أن ذلك على وجهين الأول أن يوقف نفس الأمهات ليفرق نسله مع بقائها الثاني أن
يوقف نفس النسل الحاصل من الحيوان ليفرق مع كون ماله من النسل غير وقف لكنه حينئذ ليس له التصرف في الأصل لأنه
يؤدي إلى إبطال الوقف وانظر هل نصير الرقبة حينئذ موقوفاً أم لا قلت كلام المصنف في الزكاة يقتضي صحة وقف نسل الحيوان
مع كون أصله ملكاً كما هذا يحصل مافي عجم في باب العارية (توضيح) ليس له التصرف في الأمهات بجميع أو هيئة إلا عند اليأس
من نسله وهذا لا يستلزم وقفها لأنه لا يلزم من منع التصرف الوقف كذا في بعض التبراع وكأن هذا عند جعل الموقوف النسل
للامهات (قوله عند ابن شاس) أي إنما هو قوله عند ابن شاس وأما غير ابن شاس لا ينسبه لابن القاسم ولذلك قال ونسبه للخمسي

لابن الموارز لا بن شاس (قوله وشهره ابن الحاجب) قال المصنف في التوضيح لم أومن بمرح عشر ورية كما فعل المصنف مع انه تبع
 بن الحاجب هذا (قوله أي وسقيه وعلاجه) أي فليس المراد ان المالك تولى عنه ومن التفرقة قبل تولى التفرقة وغيره والذا قال
 في ذلك كان ينبغي ان يقول ان تولى المالك التياميد والفرق ان المالك اذا تولى تفرقة وعلاجه بدف كان المالك لم يخرج عنه فذلك
 عتبرت الجملة وان لم يتول المالك ما ذكرنا خرج عن مالك فصار كالمسألة فلا ذلك عتبرت نصيب كل واحد فلا يقال المالك
 ان نصيبه مطلقا ولا في كل من لم يتول له نصيبا لم يكن عنده ما يكمل النصيب وهذا كله في الحبس المحوز والا فلا عتبرت في كل
 نصيب جنة اتفاقا اهـ (قوله والثاني قولهم) والدينين الزكاة في جملة مطلقا (هذا هو المراجع هنا تقدم) (قوله والنسب)
 بل رفع أي وقس النسب على الميتات بجامع التولد والاصل ان اللغوي لم يقع تقييده الا في الميتات وقاس بعض الاشباح النسب
 عليه للجامع المذكور الا ان الشيخ سماه ١١٨ قد قال انه سرح لعرفي عن العسمى بذلك في النسب في الميتات ومقرر

نصابا زكاه والا فلا وشهره ابن الحاجب قال في توضيحه وقيد اللغوي بما اذا كانوا يسقون
 ويأون النظر لانهم اطابت على أملا كوسم وسواء كان الحبس شائعا أو لا وكل واحد فخله بعينها
 وان كان رسم يسقى ويلى ويتسم الثمرة زكيت بجملة انهي أي ولو لم ينسب كل واحد الا وسق
 واستدوا اليه أشار بقوله وان تولى المالك تفرقة أي وسقيه وعلاجه ولا أي وان لم يتول
 المالك ما ذكرنا هم يتولونه لا تميزه بجملة بل يميزه بالحاصل لكل فن حصل له نصيب زكاه والا
 فلا بقوله ان تولى الخ فصر على ما بعد المكث وهم المعينون ومثل تقييد اللغوي للرجحان
 في شرحه على المدونة قال بعضهم وهم والمدينين الزكاة في جملة مطلقا وهو
 مقابل المشهور عند ابن الحاجب رتقييد اللغوي انما هو في الميتات والنسب بجامع التولد
 وانما عن الغير وأما الحيوان فان وقف لتفرق أعيانه فان كان على غير معينين فلا زكاة لاني
 بجملة ولا في كاه لا على المالك لانه خرج عن مالك لانه أوصى بتفرقة أعيانه ولا على المساكين
 لانهم غير معينين وان كان على معينين فن بلغت حصته نصيبا زكي والا فلا وان وقف ليفرق
 أعيانه فلا زكاة كان على معينين أم لا وكأنه أوصى بالثمن وان وقف لينتفع بقلته فالزكاة في
 بجملة كان على معينين أو غيرهم (ص) وفي الحاق ولد فلان بالمعينين أو غيرهم قولان (ش) أي
 وفي الحاق الحبس على ولد فلان كولد زيد وعمر وبالحبس على معينين لان ولد المعين وان كان
 مجهولا لا يختص به في المعينين كالمعينين فيفصل فيه تفصيله من تولى المالك الملاج وعدمه أو
 الحاقه بالحبس على غير معينين فيزكي في جملة من غير تفصيل لجهلهم وان انحصروا في معين
 قولان وأما لو وقف على بني زهرة أو عقيم فهو من قبيل غير المعينين اتفاقا كالفقراء ولذا قال
 المؤلف ولد ولم يتول بني (ص) وانما يزكي معدن عين (ش) أشار بأداء الحصر الى أن الزكاة انما
 تجب في معدن الذهب والفضة لا غيرهما من المعادن فان حصل من أحدهما أو منهما ما نصاب
 زكي وزكته ربع العشر كالزكاة فالحصر من نصيب على قوله عين أي وانما يزكي من المعادن معدن
 عين دون معادن النحاس والحديد والرصاص كما قاله اللغوي وفهم من قوله يزكي اشترطا

في تفرقة النسب على كلام
 المصنف من انما كان الوقت
 على معينين فاعتبر الانصاف
 فان بلغ حصته كل نصيب زكي
 والا فلا اذا كان على غير
 معينين ففي جملة الزكاة ان
 بلغ ذلك نصيبا ادانهم الاولاد
 حزل من وقت الولادة في
 الوجهين والا فلا (قوله فان
 كان على غير معينين فلا زكاة
 الخ) بواقفة قول الجواهر اذا
 وقف الموائش لتفرق أعيانها
 في سبيل الله أو على المساكين
 فزكوا قبل تفرقة فلا زكاة
 فيها ثم ان هذا ليس متيقنا
 عليه فقد قيل ان الزكاة تجب
 في جملة ان كانت تفرق على
 غير معينين وفي حفظ كل واحد
 منهم ان كانوا معينين فادانهم
 كذلك فيمكن شمول المصنف
 له ويكون ذاهبا لذلك القول
 وكيف يقول المصنف لم يبعد
 من الانتقال ما يدل له الآن

قال لم نجد من الانتقال بالنظر الى الشرط المشار له بقوله ان تولى المالك الخ (قوله فن بلغت حصته نصيبا زكي) ما
 أي والموضوع انه مضى - قول قبل التفرقة بعد الموت (قوله وان وقف ليفرق ثمنه) هذا ليس وقف في الحقيقة كما في شب (قوله
 وان وقف لينتفع بقلته فالزكاة) فان تطوع أحد باخراج الزكاة عنها أو كان في اجارة الابل ما يشتري منه زكاة فاعمل ذلك جهاهو
 بمنزلة غنم وان لم يكن لها اجارة ولا تطوع أحد بما يخرج عنها بيع منها واحد واشترى منه شاة ويشترى باقي الثمن به يردون البعير
 أو يشارك فيه ووجه زكاة في هذا القسم انه باق على ذلك صاحبه قال الشيخ سالم وأما الحيوان فان وقف لينتفع بقلته فالزكاة في
 بجملة مطلقا وحول النسب حول الامهات اهـ (قوله وفي الحاق ولد فلان بالمعينين) وهو الظاهر (قوله أو غيرهم) تولى المالك
 تفرقة أم لا (قوله فيفصل فيه تفصيله الخ) أي فيزكي عليه ان تولاه وان لم يخص كل واحد نصيبا وان لم يتول فان ناب كل واحد
 نصيبا زكي والا فلا (قوله كالزكاة) أي في غيره

(قوله وحكمه للامام) أي أو نائبه (قوله وجه الاجتهاد) أي وجه هو الاجتهاد أي يقطع على قدر قوته (قوله المقطع) بفتح الطاء (قوله فلا يقطع ملكهم عن أراضيهم) أي فيكون ما فيها لهم إلا أنه يشك كل عامه قوله 114 ولو بأرض معين لأنه لا فرق في المعين بين أن يكون مسلماً أو

كافر قال محشي ت وهو اد العلماء والله أعلم بالصواب عنه أهله وانقرضوا لانهم من مثوا به لا غير المملوك لا حد وحينئذ لا فرق بين المسلمين وغيرهم (قوله في أرض عنوة) لا يخفى ان أرض العنوة وقف فيجاب بأن المسرا بالملك في ذلك ملك الامتاع لا ملك الذات (قوله لان المعادن) علة لقوله وحكمه للامام (قوله ولو بأرض معين) سواء كان المعين مسلماً أو من أهل العنوة (قوله الاراضى الثلاثة الباقية) التي هي أرض الفيافي والمملوك لا غير معينين وما انجلى عنه الكفار بغير قتال (قوله وقيل بالفرق بين معدن العين وغيره) أي فان كانت عينا فلا امام وان كانت غيره فلا ملك هكذا رأت غيره فلا ملك هكذا رأت (قوله لمصالح) بفتح اللام وكسر هاء قال في ك ومفهوم بمالكة ان ما وجد في غير المملوك من أرض المصالح كالموات لا يكون حكمه كذلك وحكمه للامام اه (قوله أشار الاول والثالث) أي وإلى الاختيرين بقوله ولا عرق لا آخر (قوله من جنس أو جنسين على المذهب وقوله ولا عرق لا آخر) أي في معدن واحد ويعتبر كل عرق بانقراده فان حصل منه نصاب زكى ثم زكى ما يخرج منه بعد ذلك وان قل ولا شك ان هذا ينبغي عملاً لأنه اذا كان لا يضم عرق من معدن واحد فأولى أن لا يضم معدن معدن آخر والمراد بالترخي الانقطاع لا العمل على الهيئة فان هذا ليس فيه انقطاع (ص) وفي ضم فائدة حال حولها (ش) يعني لو كن عنده مال دون النصاب من فائدة حال عليها حول عنده ثم أخر من المعدن ما يكمل به النصاب هل يضم ذلك بعضه لبعض وجوباً ويرزكى أولاً في ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد الوهاب البغدادي والقول بعدمه لشيخنا قيسا إلى المعدنين فقوله وفي ضم الخ (ص) وتعلق الوجوب بالخرجه

الضم ليعنون قال في لخييره وهو المذهب (قوله ولا عرق لا آخر) وظاهر المذهب عدم الضم ولو وجدته قبل فراغ الاول وفي المواق ما يفيد انه يضم حيث بدأ قبل انتصاع الاول وترك العمل فيه حتى أتم الاول وفي بهرام ما يقتضي انه المعتمد (قوله وفي ضم الخ) أراد بها نعمهم فأراد بها مال بيده نصاباً ولا وفي التعبير بضم اشعار ببقائها بيده حتى يخرج من المعدن ما يكمل به

والقول بالضم هو المعتقد (قوله أو تصفيتها) المراد بالتصفية الحاصلة بسببه كذا في (ش) نقلا عن عجم (قوله في الأول الخ) وكذا
لوثاق بعضه حيث كان التنازع بعد إمكان الأداء فإن كان قبله لم يزل على الأول أيضا (قوله وسواء كانت الأجرة الخ) أي فلا يفهم
أقول المذهب غير نقد (قوله وما يخرج منه يكون للعامل) لا يتحقق أن هذا هو الذي يناسب حمل المذهب من حيث التقييم بقوله
غير نقد ولذلك حمله عليه عب فقال وجاز لب معدن نقد دفعه بأجرة معلومة يأخذها من العامل أي وما يخرج يكون للعامل
بشرط كون العمل مضبوطا بمن أو بشئ يتفقان عليه كسرقاة أو قامة بين نصيب الجهالة في الإجارة وأما معدن غير النقد كخس
فيجوز دفعه بأجرة نقد ويكون في إسقاط حقه من اختصاصه به لا في مقابلة ما يخرج به له فإن قيل إذا كان الدفع كذلك فلم امتنع
حيث كان الموضع نقدًا فلما ١٢٠ إلى وقته مدفوعا في الخارج بحسب الصورة ولذا لم يعبر به عن بعض بأجرة لأنه ليست

في مقابلة ذات بل في مقابلة
الاستحقاق والاختصاص
وأما دفع معدن غير العين
بتوابعه فينتفع لمبا فيه من بيع
مع يوم مجهول من جنسه
(قوله إلى التفاضل في
الدين) أي إذا كانت الأجرة
من نوع المعدن وقوله وإلى
الصرف الخ إذا كان من غير
نوعه (قوله فيغني عما قبله)
أي لكونه أعم منه والعام
ينفي عن الخاص إلا أنك خير
بأن هذا لا يتأني إلى حل
عب ولا يتأني على حله هو
فإنه على حله من عطف المابين
(قوله وكذا في مسألة كرائه)
أي التي يكون فيها الخارج
رب المعدن (قوله فإن نابه
نصاب زكي الخ) فإذا كان
رب المعدن واحدا وما يخرج
يكون له أن جاء فيه نصاب
زكي والافلاوان كان متعددا
أن خص كل واحد نصابا
زكي والافلا (قوله بجزء قل

أو تصفيتها تردد (ش) يعني أنه إذا أخرج من المعدن ما يجب فيه الزكاة هل يتعلق وجوب الزكاة
به مجرد أخراجه من المعدن قاله الباجي ويتوقف الإخراج على التصفية وقال بعض الشيوخ إنما
يتعلق وجوب الزكاة به بعد تصفيته من ترابه لا قبله وفائدة هذا التردد لو أنفق شيئا من ذلك بعد
الإخراج وقبل التصفية هل يجب أم لا فعلى الأول يجب لا على الثاني (ص) وجاز دفعه بأجرة
غير نقد (ش) يعني أنه يجوز لب المعدن دفعه بأجرة معلومة للعامل في كل يوم مثلا وسواء كانت
هذه الأجرة من النقد أو من غيره حيث كان ما يخرج منه لب المعدن وكذلك يجوز كراء
المعدن بأجرة معلومة غير نقد وما يخرج منه يكون للعامل أما إجارته بنقد فإنه لا يجوز بأن
يقول له مثلا خذ هذا المعدن وأدفع لي عشرة دراهم لأنه يؤدي إلى التفاضل في النقدين وإلى
الصرف المتأخر وأما وجه الجواز إذا كانت الأجرة غير نقد فلا نهية للشواب وهي تجوز مع
الجهالة (ص) وعلى أن المخرج للدفع (ش) أي وجاز دفعه أيضا أن يعمل فيه على أن المخرج
للدفع له أعم من أن يدفعه مجانا أو بعوض فيغني عما قبله إلا أن المقصود منه قوله (واعتبر
مالك كل) يعني إذا قاتم بجواز دفع المعدن أن يعمل فيه وما يخرج منه يكون للدفع له ولا شيء
عليه لب المعدن وكان العامل متعددا فإن اعتبر في زكاة ما يخرج من المعدن حينئذ لمالك
العامل فإن ناب كل واحد نصاب وهو من أهله الزكاة زكي والافلا وكذلك في مسألة كرائه
فإن اعتبر بمالك المتكثري لأنه ينزكي على ملكه فإن نابه نصاب زكي والافلا (ص) وبجزء
كالقراض قولان (ش) يعني أنه اختلاف هل يجوز دفع المعدن أن يعمل فيه بجزء قل أو أكثر لأن
المعدن لم ينزك بجزءه وأجازت المعاملة عليه بجزءه كالساقاة والقراض وهذا قول مالك وألا يجوز
لأنه غرر ولأنه كراء الأرض بما يخرج منها وهذا قول أصبغ وتشبيهه بالقراض يقتضي أن
العامل يركب ما ينوبه وإن كان دون نصاب حيث كانت حصة ربه مع ربحه نصابا وليس كذلك
لأن العامل هنا كتركيبك فلا يركب إلا إذا بلغت حصته نصابا وإن كانت حصة ربه نصابا فليس
كالقراض من هذه الجهة (ص) وفي ندرته الخمس (ش) النذرة القطعة الخالصة التي لا تحتاج
إلى تحليل والمخني أن نذرة معدن العين تخمس على المشهور وسواء وجدها حرا وعبد مسلم أو كافر
بلغت نصابا أم لا كالزكوة والخمس للإمام يصرفه في مصرفه كافي خمس الغنمة وأفاد بقوله

أو أكثر) أي كسدس ونصف (قوله أولا يجوز الخ) والفرق بينه وبين القراض أن ما في القراض رأس
مال وهو هنا منتف (قوله لأنه غرر) لا يخفى أن هذه العلة جارية في القراض والمساقاة إلا أن يجاب بأنهما وإن كانت موجودة في
القراض والمساقاة إلا أنهم ما رخص فيهما الشارع فبقى ما عداهما على الأصل وهو المنع (قوله ولأنه كراء الأرض بما يخرج منها)
فيه شيء إذ ليس هنا كراء الأرض بما يخرج منها (قوله حيث كانت حصة ربه مع ربحه نصابا) فيه أنه لا يرجع هنا فالأولى أن يقول
حيث كان ما ناب ربه نصابا إلا أن يجاب على بعد أن المراد بالحصة من المال والربح ما يخرج من المعدن (قوله وإن كانت حصة ربه
نصابا) مباينة في محذوف والتقدير إذا بلغت حصته نصابا أي لأقل وإن كانت حصة ربه نصابا (قوله ندرته) بنون مفتوحة
قدالة مهملة ساكنة (قوله القطعة الخالصة) كانت حامدة أو مشبوبة أي مفروقة (قوله تخمس على المشهور) ومقابلته ما رواه ابن
نافع عن مالك ليس فيها إلا الزكاة وإنما الخمس في الزكاة (قوله وحكم الخمس للإمام الخ) الخمس خمس الزكاة تخمس الغنائم هما
حلال لا غنياء أي لا يختص به الفقراء فهو لصالح المسلمين ولا يختصان بالاصناف الثمانية ذكره في (ش)

(قوله كالركاز) ذكر الركن عقب الزكاة لانه في بعض صوره تؤخذ منه الزكاة (قوله القياس عليه) ظاهره ان الكاف داخله على المشبه به مع ان قاعدة الفقهاء دخولها على المشبه (قوله وبالفتح المصدر) ولا يراد هنا (أقول) جوز فيه ابن تهر الفتح بمعنى المدفون كالدرهم ضرب الامير بمعنى المضروب (قوله ماعد الاسلام) أي يشمل أهل الكتاب (قوله ومن لا كتاب لهم) الظاهر انه عطف من ادفع لا عطف من غير لانهم اذا لم يكونوا أهل فطرة لا خلاف بينهم وبين أهل الكتاب (قوله وأما أهل الكتاب) أي الذين هم اليهود والنصارى فلا يقال لهم جاهلية على هذا وأما على كلام التوضيح فيقتضي أنه يقال لهم جاهلية والظاهر ان الحكم راجح وان كان لا يقال لهم جاهلية ولذلك قال الشيخ سالم ولو قال وهو مال كافر غير ذي اركان أحسن لشموله ما قبل الاسلام وما بعده من مال كل كافر كتابي وغيره بدليل قوله ودين مسلم أو ذمي لقطة اهـ وكذا في شرح شب حيث قال والمراد بالجاهلي ماعد المسلم والذي ماسيأتى (قوله ولو قال الخ) اعترضه محشي تب بما حاصله ان تفسير الركن هكذا أي بكونه دفن جاهلي بنفسه أهل المذهب وغيره لا يقال له ركاز وان كان فيه الخمس (قوله أو بساحل البحر) معطوف على قوله على وجه الارض (قوله من تصاوير الذهب والفضة) جمع تصوير بمعنى صورة هذا ما ينظر في تقريره ١٢١ وإذا كان الحال ما ذكرته يكون

تلك التصاوير من أموال الجاهلية وانظر لاي شيء خصصها بكونها توجد بساحل البحر ولعله ان الشأن وجودها بساحل البحر لانه يقذفها من الارض فيكون من عطف الخاص على العام الا انه باو (قوله هو من دفن الجاهلية) زاد عب ويحتمل في أرضه فلا يدرى أصلية أو عنوية فلو أجده ويخمسها كما قال يحنون (قوله لعدم علامة) أي بان لا يكون عليه علامة وانما تست أو عليه العلامتان كما قاله سند (قوله لان الغالب الخ) أي وأما غير المدفون فلا يكون عند الشك ركازا كما

(كالركاز) القياس عليه وعدم اشتراط شيء من شروط الزكاة ثم فسر الركن بقوله (ص) وهو دفن جاهلي (ش) دفن بكسر فسكون المدفون وبالفتح المصدر ولا يراد هنا الجاهلية ما قبل الاسلام والكسر يقع عليه وعلى دفن الاسلام قاله في توضيحه قال بعض وهو يقتضي ان الجاهلية ماعد الاسلام وهو مخالف لما قال أبو الحسن في كتاب الولاء اصطلحوا بهم ان الجاهلية أهل الفترة ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال لهم جاهلية ولو قال مال جاهلي أشمل المدفون وغيره لقوله فيها ما وجد على وجه الارض من مال جاهلي أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلو أجده يخمس اهـ لكنه جرى على الغالب ومحاذاة لكلام البخاري وغيره (ص) وان بشك (ش) يعني ان الركن يكون لو أجده وعليه الخمس ولو لم يعلم هل هو من دفن الجاهلية أو من دفن الاسلام لعدم علامة تدل على ذلك لان الغالب في الدفن أن يكون من أهل الجاهلية فهو ركاز (ص) أو قل أو عرض (ش) المشهور ان الركن يخمس ولو كان دون النصاب وسواء كان عرضاً أو عينا كالبحر والنفاس والرصاص ونحو ذلك وهو مراده بالعرض وشمل المحدث وال خام والصخور ما لم تكن مبنية والافخكمها حكم جدرها وأما المدفونة من غير هاتين ان الارض لا تتناولها ويكون لبائعه أو لوارثه ان ادعاه وأشبهه والافهه لقطعة (ص) أو وجدته عبداً أو كافر (ش) المشهور ان الركن لا يشترط في واجده أن يكون حراماً مسلماً بل يخمس وان وجدته عبداً أو كافر غني أو فقير أو مدين ويجرى هذا في النذرة أيضاً (ص) الا كبرير نفقة أو عمل في تخليصه فقط فالزكاة (ش) يعني ان ما تقدم من ان

١٦ خروفي في يدل عليه التعليل بما ذكره كذا في شرح عب الا ان حكمه حكم الركن حيث لم يكن مسلم أو ذمي وانظر هل المراد مطلق التردد أو المستوى الطرفين (قوله المشهور ان الركن الخ) وعن ابن يحنون ان البشير لا يخمس (قوله وسواء كان عرضاً) وعن مالك لا يخمس فيه (قوله أو عينا) الاولى حذفه لانه ما قبل لمبالغة (قوله والصخور) جمع صخرة بمعنى الحجر (قوله والافخكمها حكم جدرها) وجدرها ما أن تكون موقوفة كما في أرض العنوة فتكون تلك الاحجار موقوفة وان كانت مأوكة لاحد فاحجارها كذلك (قوله وأما المدفونة من غيرها) أي من غير أموال الجاهلية أي بان كان من أموال أهل الاسلام وأهل الذمة (قوله غني أو فقير) أي سواء كان العبد أو الكافر غنياً أو فقيراً أو أولى غيرهما (قوله في تخليصه) أي اخراجه من الارض لا تصفيته فلا يشترط في الزكاة (قوله يعني ان ما تقدم الخ) وأما النذرة ففيها الخمس لخفة الحفر عليها عادة دون الركن فلذا فيه الخمس الا في الحالتين المذكورتين والحاصل ان النذرة فيها الخمس مطلقاً والمعدن فيه الزكاة مطلقاً والركن فيه الخمس الا في هاتين الحالتين هذا ما ذكره وانما ان محشي تب رد ذلك لان المدار على كبرير نفقة أو عمل بدون التقييد بقوله في تخليصه هذا هو الموافق للمنقول وان المناسب ترجيعه للنذرة والمراد بالتخليص التصفية وليست النذرة خاصة بالقطعة من الذهب والفضة لانه وان فسرهما عياض وغيره بذلك فقد فسرهما أبو عمر ان الغاسي بالتراب الكثير الذهب المسهل التصفية وليس بينهم

اختلاف في ذلك ولا يعضهم رد تفسير بعض بل يستفاد من جميع ما قالوا وهو ظاهر المدونتان جميع ما قيل من المعدن بسموله ففيه
 الخس وبشكاف الزكاة وعلى هذا يقول الشارح وأما كبر نفقة أو عمل في السفر لا يعمل عليه (قوله المشهور الخ) ومتابله ما لا يشوب
 من جوار نبيه وأخذ ما فيه من مثل أرض زواتوب وقسمه الخس (قوله لأن تراهم نجس) أي من الحديد بل وكذا تراب غيرهم
 نجس من الحديد (قوله ونوف أن يصادف الخ) فيه أن تلك الأرض تقتضي الحرمة أي بابان هذا خوف نفسه من غير
 احتمال (قوله تتابع المطالب) جمع مطالب بمعنى الموضع الذي توضع فيه الدماء وقوله أي فهو المفعول منه من ذكر من ردها
 الذي هو قهر (قوله من المسلمين الخ) أي هل هو من المسلمين أو من أهل الذمة أي الكفر وكذا قبر الذي تعفنه بقوله وأما قبر
 المسلمين فحرام أي المسلمين نجس بما عد ذلك مكره (قوله وحكم ما وجد فيه الخ) ومثله أهل الذمة أي من كان تحت ذمتنا أو
 شئت في كونه ذمياً ومسلماً (قوله والمطالب فيه بالاحتراس) ويحمل الأول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر مطالب ما لا يعلم
 وجوده وعلم من ذلك المكره في ١٢٢ كل ما ندرناه (قوله وأما المالك الأرض) أي بأحيائه وأما المشتري فليس هو له قال

بهم رام فرع اختلاف إذا اشترى
 رجل أرض من أهل العنود
 أو الصلح فوجد فيها ركزا
 هل يكون له أو لم يملك
 اللغوي عن مالك أنهم اتفكروا
 للبايع دون المشتري وحكي
 عن ابن القاسم أن ما في داخها
 ينزله ما في خارجها يريد فيكون
 للمشتري ثم قال وقول مالك
 أصوب (قوله أو ما في حكمها)
 وهو ما كان مباحثونا (قوله
 في حكمه كالمعدن) يكون إن
 أعطاه له الإمام وقوله وما
 ذكره معطوف على كلامه
 أي مع كلامه في باب الشركة
 ومع الكلام الذي ذكره
 من تسكاهم عليها أي على الشركة
 (قوله ولو جيشا الخ) قال في ك
 وجد عندي مانصه وأرض
 الزراعة وإن كانت وقفاً بمجرد

في الركز الخس محله إذا لم يخف لكبير نفقة في تخليصه حيث لم يعمل بنفسه أو لكبير عمل بنفسه
 أو عينه في تخليصه من الأرض بالسفر فإن احتاج إلى ذلك ففيه حينئذ كذا بشرطها
 وبطل حكم الركز عنه وأما كبر نفقة أو عمل في السفر فلا يخرج عن الركز بل فيه الخس
 وهذا مستتر في قوله فقط (ص) وذكره حفر قبره والمطالب فيه (ش) المشهور أن حفر قبر الجاهلي
 لاخذ ما فيه مكره ولأن تراهم نجس وخوف أن يصادف قبري أو ولي وكذلك يكره تتابع
 المطالب فيها لأجل الدنيا لأن ذلك تخلل بالمروءة ويخمس ما وجد كالركز ومثل قبر الجاهلي قبر
 من لا يعرف من المسلمين وأهل الذمة وأما قبر المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيه حكم اللقطة
 بقوله والمطالب فيه بالاحتراس بخور أو غزيرة (ص) وبأنه لمالك الأرض (ش) أي
 باقي الركز سواء وجد فيه الخس أو الزكاة وهو الأربعة الأخماس في الأول والباقي بعدد ربع
 العشر في الثاني لمالك الأرض وأما باقي النذرة أو ما في حكمها فحكمه حكم المعدن كما هو ظاهر
 كلامه مع كلامه في باب الشركة وما ذكره مع من تسكاهم عليها أو أرباب المالك حقيقة أو حكماً بدليل
 قوله ولو جيشا فإن الأرض لا تملك للجيش لأنها بمجرد الاستيلاء تصير وقفاً فإن لم يوجد مالك
 الأرض سواء كان جيشاً ومعيناً فإنه يكون لوارثه فإن لم يوجد فهو مال جهلت أربابه قال
 مطرف وابن الماجشون وابن نافع لو أجدته وحكي ابن شاس عن سحنون أنه كاللقطة وبعبارة
 أخرى قوله ولو جيشا مبنى على ضعف لأن الجيش لا يملك لقوله فيما يأتي ووقفت الأرض فسا
 هنامبنى على أن الأرض كالغنيمة تقسم على الجيش (ص) والأول أجدته (ش) يعني أن الركز
 إذا وجد في أرض لا مالك لها كوات أرض الإسلام أو في أي العرب التي لم تنفخ عنوة ولا أسلم
 عليها أهلها فإنه يكون لو أجدته ومعلوم أنه لا تخمس لأن فرض المسئلة أنه خمس لأن الكلام
 في الباقي فلا يحتاج إلى تقييمه بالتمسك (ص) والأدنى المصالحين فليهم (ش) هذا معطوف

الفتح إلا أن المعدن الموجودة في الجيش ونسبة الملكية باعتبار أحياهم لزعمهم

عليها (قوله فهو مال جهات أربابه) أي فوضعه بيت المال (قوله قال مطرف وابن الماجشون) ظاهر العبارة أنه سرتب على
 قوله مال جهلت أربابه وليس كذلك بل هذا القول مقابل قول المصنف ولو جيشا خ لا فالما يظهر من كلام الشارح (قوله أنه
 كاللقطة) مقابل قوله مال جهات أربابه والحاصل أنه إذا لم يوجد الوارث فقول الأول كمال جهلت أربابه في موضع في بيت المال
 والثاني يتصدق به على المساكين كما جاء النص به صريحاً عن سحنون وعلى بقوله لأن الذي غنمه لم يعرفوا قال ابن رشد معناه لم
 يبق من ورثتهم أحد يعرف بهينه ولو كانوا أقباداً ولم يبق منهم أحد ما كان حكمه حكم اللقطة وانما يجعل في بيت مال المسلمين
 أه وحكي ابن عرفة القولين ولم يعرج على تأويل ابن رشد (قوله كوات أرض الإسلام) وسكت عن أرض الإسلام أي أرض
 أسلم عليها أهلها ولم تنفخ عنوة في حكمها إلا ما كان يؤخذ عما يأتي عن الشيخ سالم (قوله التي لم تنفخ عنوة ولا أسلم) وصف موضع
 أفيافي العرب أي أن أفيافي التي تحبل فيها العرب وتنقل من موضع موضع ولم تنصف بالفتح عنوة ولا أسلم عليها أهلها كما بين

استكبرية وبرقة (قوله والمشهور لا يتجسس) مقابل ما لابن الجلاب من انه يتجسس فان انتروا نزال جهل ربه كما في شرح عيب
 أى في موضع في بيت المال (قوله الا أن يجده رب دار) فان أسلم رب الدار عاد حكمه للامام كأن تقدم في المعلن كذا ينبغي لان بابهما
 واحد قاله الشيخ سالم (قوله فان لم يكن رب الدار منهم) بان كان شترها منهم أو وهبت له (قوله فهو لهم لاله) وكذا في شرح شبه
 وصوب به راجع وفي شرح عيب ان المشهور خلافه وأنه لو اوجده ولا يتخالف ما يأتي في تناول البناء والشجر من أن من اشترى أرضا
 أو دارا فوجد فيها دابة فينا فانه يكون لبائعهما أو لوارثه ان ادعاه وأشبهه والافقطة لان ما يأتي فيما اذا كان الدفن لمسلم أو ذمى وما هنا
 في كافر غير ذمى (قوله فان الذي تجب به الفتوى) رد ذلك محشى تحت بما حاصله ان المصنف تبع الشيخ وأبأسه عيب وقوله الذي
 تجب به الفتوى هو تأويل ابن محرز وعبد الحق قال محشى تحت وبهذا يعلم ان اعتراض ح على المؤلف به هذا التعقب وجهل
 كلامه خلاف ما تجب به الفتوى غير ظاهر لان كلام الامم محتمل كما قال أبو الحسن ١٢٣ فبأس تأويل ابن محرز وعبد الحق

بأولى من تأويل الشيخ وأبي
 سعيد حتى يجب المصير اليه
 اهـ (قوله تعرف على سنتها)
 لكن القياس انها اذا غلب
 على الظن انقراض صاحبها
 أو ورثته أن يكون كالجهات
 أربابه فوضعه بيت المال
 (قوله وما لفظه البحر) بفتح
 لامه (قوله كعنب) قال الشافعي
 حدثني بعضهم انه ركب البحر
 فوقع الى جزيرة فنظر الى شجرة
 مثل عنق الشاة واذا ثمرها
 عنبر قال فتركها حتى يكبر
 فتأخذها فهبت ريح فالقته
 في البحر قال الشافعي ودواب
 البحر تبتلعها أول ما يقع لانه ان
 فاذا ابتلعته قتلها تسلم الا
 قتلتها لفرط الحرارة التي فيه
 فاذا أخذ الصياد السمكة وجدته
 في بطنها فيظن انه منها وانما هو
 ثمرة نبتت قاله القسطلاني في
 شرح البخاري (قوله فلوا جده)

على قوله الا لكبير نفقة والمعنى ان ما وجد من الر كاز مدفون في أرض الصلح وسواء كانوا هم
 الذين دفنوه أو دفنوه غيرهم فهو للمصالحين على ثلاث الارض والمشهور لا يتجسس فان
 وجده أحد المصالحين في داره فهو له بفردة واليه أشار بقوله (ص) الا أن يجده رب دار
 به افله (ش) أى رب دار من المصالحين فان لم يكن رب الدار منهم فهو لهم لاله فقوله والادفن
 المصالحين فيه حذف مضاف أى دفن أرض المصالحين ولو كان الدافن غيرهم ثم ظهروا كلام
 المؤلف انه انما يكون لرب الدار حيث كان هو الواجد لان كان غيره وليس كذلك فان الذي
 تجب به الفتوى انه لربها اذا كان من أهل الصلح سواء وجدته هو أو غيره (ص) ودفن مسلم
 أو ذمى لقطة (ش) يعنى ان ما دفنسه المسلمون وأهل لخدمة لعلامة تدل على ذلك يكون حكمه
 حكم اللقطة تعرف على سنتها ولا مفهوم لقوله دفن فلو قال ومال مسلم الخ اشمل غير المدفون
 وقد يقال انما اقتصر على المدفون لدفع توهم انه ركز (ص) وما لفظه البحر كعنب فلوا جده بلا
 تجسس (ش) يعنى ان كل ما لفظه البحر مما لم يتقدم عليه ملك لأحد كالعنبر والمؤلؤ وما أشبهه
 ذلك فانه يكون لواجده ولا يتجسس فلوراء جماعة فبادر اليه أحدهم فانه يكون له كالصيد
 يملكه المبادر له فالجوار والمجرور في محمل الحلال أى حال كونه كعنب مما ليس أصله ملك لأحد
 والا فان كان لجاهلى أو شك فيه فهو ركاز وان كان لمسلم أو ذمى فهو لقطة * ولما أنهى الكلام
 على ما قصد من أجزاء الزكاة الواجبة وما تجب فيه ومن تجب عليه شرع في الكلام على من
 تجب له وما يتعاق بذلك فقال

فصل في مصرفها فقير ومسكين وهو أحوج (ش) مصرف اسم مكان لا مصدر
 لان الاصناف اسم محل الزكاة بدليل قوله فقير الخ وفي كلامه لطيفة وهى الإشارة الى ان الكلام
 الواقعة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الخ لبيان المصروف عند المالكية لا للاستحقاق
 والمالك والا لكان يشترط تعميم الاصناف وانما كان المسكين أحوج من الفقير لان الفقير
 من له بلغة لا تكفيه لعيش عامه والمسكين من لا شئ له بالكلية وهذا هو المشهور وابن عرفة

أى آخذ لا رائية قال السارح لان الرؤية لا أثر لها في باب الاستحقاق بخلاف اليه (قوله من أجزاء الزكاة الخ) أى من أنواع الزكاة
 من ربع العشر والعشر ونصفه واطلاق الأجزاء على الجزئيات مجاز استعارة (قوله وما تجب فيه) أى القدر الذي تجب فيه أى
 وهو أربعون في النعم وخمسة في الأبل (قوله وهو أحوج) أحوج أقبل تفصيل من احتاج فهو شاذ قياسا لاستعماله لانه
 لا يبنى الا من ثلاثى فكان ينبغي أن يتوصل الى بناءه من المزيد باشهد ويقول وهو أشد حاجة (قوله لا مصدر) أى ولا اسم زمان
 (قوله والا لكان الخ) ظاهر في المالك دون الاستحقاق لانه لا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفضل (قوله بلغة) بضم الباء ما يتبلغ به
 من العيش ولا يفضل (قوله والمسكين من لا شئ له بالكلية) أى وأما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم أحيني مسكينا وامتنني
 مسكينا واحشني في زمرة المساكين فعناه انه عليه الصلاة والسلام إنما سأل المسكينة التي يرجع معناها الى التواضع والى
 المسكينة القلب ولا يكون من الجبارين لا المسكينة التي هي نوع من الفقر قال في التوضيح وتظهر ثمرة الخلاف اذا أوصى للفقراء

لألسان كين اه (قوله والصقل) هو ابن يونس (قوله رادهم ما) أي بان يراد بكل منهم ما يحتاج مطلقا (قوله ولا يشك كل الخ) قد استدلل بالآية من قال بكمس المشهور (قوله لان المراد بهم مساكين الخ) ومن جملة الاجوبة انه يعمل ان تكون مستأجرة لهم كما يقال هذه دار فلان اذا كان ساكنها وان كانت اغيرة الثالث انه يجوز ان يسموا مساكين على جهة الرحمة والاسم تعطاف وينبغي لأشخص أن يختار اصدق أهله الفضل والصالح فان سدخلهم أولى من سدخل غيرهم (قوله والمساكنة) أي أو المساكنة (قوله فانه لا يصدق) أي بل لا بد من بينة وهل يكفي فيها الشاهد واليمين أولا بد من شاهدين كما ذكره في دعوى المدين العدم ودعوى الولد العدم لئلا يلزمه نفقة أبويه وانظر هل يخاف معهما ثانی المسئلة الاولى أولا ثانی المسئلة الثانية (قوله والاصدق) ظاهره بلايين وكذا قوله صدق (قوله كلف ببيان ذهاب ماله) وهل يكفي فيه بشاهد ويمين أولا بد من شاهدين (قوله فادعي كسادها صدق) ويستحسن أن يكشف عن ذلك وان لم يعلم هل فيها كفاية أولا صدق هـ ادعاء كلام اللغوي قال عجم وظاهره ولو كانت الصنعة تزرى به وتعتبر به صدق أولا وثانيا بقية قضى انه بغير عيين كاهو القاعدة (قوله اثباته الخ) اثباته يحصل ولو بشاهد ودعوى واثبات عجزه انما يكون بشاهد دين عدلين (قوله عن مبايعة لا عن طعام) أي لان شاهدا أن تطهر وقوله لا عن طعام أكله لان شأنه ان ينفق كذا أفاده شيخنا عبد الله أي ١٢٤ فلا يكف اثباته خاصة انه هذا الطعام لم يكن اشتراه فان تعدى عليه وأكله

فألزمه أو افترضه ثم يقال وأي فرق بين الطعام وغيره في التعدى والقرض حتى قال لا عن طعام أكله وبعد فاقول هل العبارة عن مبايعة في غير طعام لا عن طعام متخذ للاكل وبكون الفرق ان الطعام المتخذ للاكل ضروري لا يستغنى الانسان عنه كل وقت ولا يتعرض فيه للاشهاد للشقة بخلاف غيره (قوله ان أسلم وتحرر) الاولى ذكر هذين الشرطين بعد الاصناف الثمانية ليعود الجميع الاصدق ماعدا المؤلفة كما فعل في

ظاهر نزل اللغوي والصقل عن المغيرة عكسه قال أبو عمران وكل أصحاب مالك مع الجلاب على توافهم ما بن العري ليس المقصود طلب الفرق بينهم فلا تضيغ زمانك في ذلك اذ كلالها يصل له الصدقة اه ولا يشك كل على المشهور قوله تعالى أما السفينة فكأنت لبسا كين حيث أثبت للسالكين شيان المراد بهم مساكين القهر والغبلة فلا طاعة لهم بدفع الملك عن غضب سفينتهم وهذا لا ينافي الغنى أو المراد انهم كانوا احرار في السفينة (ص) وصدقنا الاربعة (ش) يعني ان الانسان اذا ادعى الفقر والمساكنة فانه يصدق الا لرياسة بان يكون ظاهر كل منه ما يخالف ما يدعيه فانه لا يصدق وان ادعى ان له عمالا فأراد الاخذ لهم فان كان من أهل الموضع وقدر على كشف ذلك كشف عنه والاصدق وان كان طارئا صدق وان كان معروفا يفسر كادع كساد ماله وان كانت له صناعة فيها كفاية فادعي كسادها صدق ويكف مدعي دين اثباته والعجز عنه ان كان عن مبايعة لا عن طعام أكله (ص) ان أسلم وتحرر (ش) يعني انه يشترط في كل من الفقير والمساكين أن يكون مسلما حرا فلا يعطى كافر الا ان يكون جسوسا أو مؤلما ولا يعطى عبدا لانه غنى بسيدته كالزوجة بزوجه والولد بوالده ولا فرق بين العبد القن ومن فيه شائبة حرية ولا يرد المسكاتب لان نفقته كائنهم اشترطت عليه فكانت به في الحقيقة على سيده أسقط عنه في مقابلتها جانيا من الكتابة وتعطى لذى هو خفيف كفضل على على سائر

الصلابة

الجواهر في شرط الاسلام فانه بعد الفراغ من ذكره الاصناف قال فهو لا هم المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بهذه الصفات كافرا ولا يستثنى من ذلك الاماذا كفي قسم المؤلفة قلوبهم اه لكن المؤلف تبع ابن الحاجب على ان ابن الحاجب أعاد هذين الشرطين بعد الفراغ من الاصناف وكذا يؤخر قوله وعدم بنوة كما أخره ابن الحاجب وابن شاس قال في الجواهر ويشترط خروجه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أي والضم في خروجه لقله فهو لا هم المستحقون محشى نت (قوله كالزوجة بزوجه) قال في النوادر عن مالك والمرأة يغيب عنها زوجها غيبة بعيدة ولا تجدد مسلفا تعطى ما تحتاج أي من الزكاة قال بعض معناه زوجها مؤسرو لو كان معسرا أعطيت ولو وجدت مسلفا لانها لا ينفق عليها ولا يعطى منها في شوارب نعمة لعدم شدة الحاجة الى ذلك ولانه ليس من مصرف الزكاة وقوله والولد بوالده مالم يكن الوالد فقيرا ويجز عن الاتفاق عنه كذا ظهور (قوله ولا يرد المسكاتب) أي على قوله لانه غنى بسيدته أي بان يقال ان المسكاتب نفقته على نفسه وحاصل الجواب ان نفقته في الحقيقة على سيده لانه ما كتبه بثلاثين دينار امثلا الا لكونه ينفق على نفسه ولولاها لكانت باربعين فالعشرة التي أسقطها السيد في مقابلة النفقة تنبيه على ذلك فان عجز ساداتهم يبيع منهم من يباع ويجعل عتق غيره اه وكذا الواضع ساداتهم وظاهر كلامه ان لا يؤثر منعه من تجوز اجارته ولو كان في أجرة ما يفي بنفقته وان أم الولد فعتق ولا تزوج وذكر بعضهم انه يؤثر من يؤثر ان كان في أجرة ما يفي بنفقته وان أم الولد تزوج فان تعذر ذلك يبيع ما يباع وعتق أم الولد اه (قوله لذى هو خفيف)

أي بدعة خفيفة لا تقتضي الكفر ولا يعطى اجساماً من يكفر به عنه اتفاقاً كالقائل بنبوة علي رضي الله عنه وإن جبريل عليه السلام غلط والقائل بأن الأئمة والأنبياء يعلمون ما كان وما يكون وهل الاعطاء لذى الهوى الخفيف خلاف الأولى أو مكروه وهو الظاهر وقوله وتجزئ لخارجي وقدرى وهل يحرم أو يكره (قوله في ضرورياتهم) أي في الأمور التي يضطرون إليها أي يحتاجون إليها وهل المراد ما يليق بحالته التي هو عليها أو ما يندفع به الحاجة وإن لم يكن لانتقائه والظاهر الثاني لذل المعصية (قوله وإن غلب على الظن) أي زاد على الظن أنهم أي أدرك أنهم أي بان تقوى الظن فهو منه عند الشك أو الظن الضعيف يعطون والظاهر أن الظن وحده كاف في عدم الاعطاء (قوله أما بسبب مال قليل) لا يخفى أن هذا صريح في كون الباء في قوله بقليل السببية فيكون المعنى عدم الكفاية بسبب المال القليل فينافي قوله بعدم وقوله وعدم كفاية بقليل فإنه يفيد أن الباء ليست للسببية بل للتعديمية متعلق بقوله كفاية فيصدق بصورتين بأن لا يكون عنده شيء وهو المسكين أو عنده ما لا يكفيه لمعية عامة لأن المعنى الكفاية بالقليل ليست موجودة فيصدق بالصورتين فإذا علمت هذا فنقول لا حاجة لذلك الشرط لأنه يرجع بصورتيه حقيقة الفقير والمسكين فعدم وجود شيء أصلاً يرجع لحقيقة المسكين وعدم وجود ما يكفيه العام يرجع لحقيقة الفقير إذا الفقير من له شيء لا يكفيه العام والمسكين من لا شيء له أصلاً كما أفاده الشيخ أحد فان قلت ما وجه صدقه بالصورتين قلت لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله أو اتفاق لا يكفيه) كما لو كان له منفق ينفق عليه كل يوم مثلاً درهما ١٢٥ ولا يكفيه والمعاد اتفاق ما يشمل

المعصية وتجزئ للخارجي وقدرى ونحوها على القول بعدم تكفيرهم ويعطى أهل المعاصي ما يصرفونه في ضرورياتهم وإن غلب على الظن أنهم ينفقونها في المعاصي فلا يعطوا ولا تجزئ ان وقعت (ص) وعدم كفاية بقليل أو اتفاق أو صنعة (ش) أي ومن الشرط أن يكون عادماً للكفاية أما بسبب مال قليل معه لا يكفيه له عامه أو اتفاق لا يكفيه أو صنعة لا تكفيه وقوله وعدم كفاية بقليل يصدق بعدم القليل من أصله وبوجوده مع عدم الكفاية لكن في الأولى يعطى ما يكفيه وفي الثانية يعطى تمام ما يكفيه (ص) وعدم نبوة هاشم لا المطلب (ش) هكذا الصواب بالنفي لأن الصحيح أن آل من اجتمع معه عليه السلام في هاشم والمطلب لم يجتمع معه عليه السلام في هاشم لأن المطالب أخو هاشم ولهما أيضاً أخوان عبد شمس ونوفل ففرع كل من عبد شمس ونوفل ليس بآل قطعاً و فرع هاشم آل قطعاً و فرع المطالب المشهور أنه ليس بآل وأما عبد المطالب فابن هاشم فمن لم يكن ولد لعبد المطالب لم يكن ولد لهاشم وبه يعلم أن كلام الشارح غير ظاهر لأنه فهم أن المطالب عبد المطلب وليس كذلك وعبد المطالب اسمه شيمية وهو ابن أخي المطالب لا عبده لكن لما كان في لونه السمرة سمى عبد المطالب وهاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف والأربعة أخوة لاب والمطلب وهاشم شقيقان

الكسوة فن لزمته نفقته ملياً لا يعطى من الزكاة ولو لم يجبرها عليه لأنه قادر على أخذها منه بالحكم فلم يهدم الكفاية وينبغي أن يستثنى من هذا ما إذا كان المولى لا يمكن الدعوى عليه أو يتعذر الحكم عليه كما في الخطاب عن ابن فرحون لكن ذكر بعده عن المازري خلافه وذكر الخطاب أيضاً مانعاً ظاهراً ما تقدم عن التوضيح أن من له من ينفق عليه ويكسوه لا يعطى من الزكاة ولو احتج إلى

ضروريات آخر لا يقوم بها المنفق والظاهر أنه يعطى ما يسد ضرورياته الشرعية كذا في عجم فائدة بخرت المادة بذهب الناس للاستدراك لاخذ الزكاة وفي ذلك خلاف فقيل لا يعطون وإن أهل البلد أحق وقيل بالتفصيل أن أقاموا أربعة أيام فيعطون والأفلا والصواب الاعطاء مطلقاً كما في البرزلي وكل هذا إذا كانوا على مسافة القصر وما إذا كانوا دون مسافة القصر فيحكمهم حكم البلد الواحد (قوله فمن لم يكن الخ) لا يخفى أنه لا يتفرع على كون عبد المطالب بن هاشم أن من لم يكن ولد لعبد المطالب لم يكن ولد لهاشم الجواز أن يكون ابن لهاشم غير عبد المطلب الآن يقال نظر لما هو معلوم خارجاً أنه لم يعقب من هاشم غيره (قوله لكن لما كان لونه السمرة) أي الجرة أي ويرد فيه خلفه وبذلك ظهر عملة التسمية (قوله أولاد عبد مناف) في شب خلافه ونصه وهاشم والمطلب ابنا عبد مناف وهما أخوان لاب وعبد شمس ونوفل أخوة لام وكان عبد شمس ونوفل في كفالة عبد مناف وليسا بنيه وأغماها ابنان وجهه وأمه من بني عدى وتنبه به بحمل عدم اعطاء بني هاشم إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال فإن لم يعطوه وأضر بهم الفقراء أعطوا وامنوا وأعطوا وهم حينئذ أفضل من اعطاء غيرهم قاله ح في الخصائص وظاهره وإن لم يصلوا إلى اباحة أكل الميتة وقيد الباجي اعطاءهم بوصولهم لها ولعله الظاهر أو المتعين لأن الانتقال من تحريم الصدقة عليهم الثابت بالخبر إنما يكون بحمل الميتة كذا في عب (أقول) قد ضعف اليقين في هذه الأعصار المتأخرة فاعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذي والفاجر والكافر وتجوز صدقة التطوع لآله مع الكراهة على المعتمد ثم بعد كتي هذا رأيت نصاً في

كتاب لبعض علماء المغرب يدكر فيه ما جرى به العمل عندنا من ما وافق ما منه وإنه يتقدم على المشهور ونفسه هذا أيضا ما شاع العمل به في ضرورة الوقت وهو الصدقة على الشرفاء أهل البيت وأخذت منهم من صدقة الصالحين وغيرهم إلى أن ذكر عن ابن شاذان في بعض أجوبة ما نصه الرابع يحمل لهم التصديق والفرصة وبه القضاء في هذا الزمان الناصر لوضع خشية عليهم من ضيقهم من حق ذي الشرفي فأما الفقراء منهم فحمل لهم على هذه القضاة الصدقات وأما إني فلا تحمل له صدقة التطوع وجه ولا تحمل له أيضا صدقة الفريضة إلا أن يحكون فيه صدقة من بقايا صدقة الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى أنما الصدقات للفقراء ثم لا فرق بين القاري والاي في كل ما ذكرنا اهـ بالفاظه والله الحمد (قوله والمراد ببينة هاشم) تفسير لبينة في حد ذاته إلا ببينة بقية هذا المقام لأن من له عليه ولادة بلا واسطة لا يأتيها (قوله كسب على عدم) لافهم لقوله على عدم لان الدين تاو لا قيمة له أولا قيمة دون ودعنا الدين قيمته دون ولو على ملي وهو حال لا غنى يقوم بدون لان الدين لا يساوي النقد فزديكون قيمة العشرة مثلا خمسة ١٢٦ فيكون قد أخرج أقل منه عليه أبو الحسن وكان ينبغي أن يقول كسب على مدين

ولا يمارض هذا قوله فيما سبق والازكي دينه النقد حيث اعبر عنه لان الدين هناك يخرج عنه وهنا يخرج له وفي شرح شب خلافه حيث قال وفهم من قوله عدم أنه لو كان على ملي أو كان لدين دار أو خادم فانه يجزي حسمه عليه من الزكاة ان كان مما يسوغ له قبوله وكذا في شرح عب الا انك قد علمت ان شارحنا قد نسب ما قاله لابي الحسن وقال أشهب بالأجزاء في موضوع المصنف قال الخطاب ثم ان علم من حال من يجب عليه الزكاة أنه اذا لم يحسم ما على العديم من زكاته لم يترك فانه ينبغي العمل بما قال أشهب لان اخراج الزكاة على قول أحسن من

وأهمها من بني تخرم وعبد شمس ونوفل شقيقان وأمه من بني عدي والمراد ببينة هاشم من هاشم عليه ولادة بلا واسطة أو بواسطة غير أني فلا يدخل في بني هاشم ولد بناته لانهم أولاد الغير وقوله (كسب على عدم) منسبه في المذموم أي فان فقد شرط من هذه الشروط لم تجز كسب لدينه الكسب على عدم من زكاته كأن يقول له أسقطته عنك من زكاة مالي وإذا قلنا بعدم الأجزاء فيما يحسمه على عدم فهل يسقط ما حسمه على العديم من الدين عنه أم لا واستظهر في شرحه الثاني لانه معاق على شيء لم يحصل كأيديله عليه المقام كاذكروه في مسألة ما اذا وهب الميراث للدين للراهن وتلف الراهن كإسحاق (ص) وجازوا ولا هم (ش) أي لمول بني هاشم ولذا جاع الضمير أي وجاز دفع الزكاة لعتيق بن هاشم (ص) وقادر على الكسب (ش) أي وجاز دفع الزكاة لقادر على كسب ما يحسمه أو بغيرها لو تكافه لوجود ما يحترف به بالموضع مع الزواج لكن الأولى خلافه (ص) ومالك نصاب (ش) يعني انه يجوز دفع الزكاة لمن ملك نصابا لكثرة عياله ولو كان له الخادم والدار التي تناسبه وهذا هو المشهور لكن بشرط أن لا يكفيه الذي معه حولا بدليل قوله بعده وكفاية سنة (ص) ودفع أكثر منه (ش) أي يجوز أيضا أن يدفع من زكاته للفقير الواحد أكثر من نصاب ولو صار به غنيا لانه دفعه له بوصف جائز وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان النصاب يكفيه سنة في ظاهر قوله وكفاية سنة أنه لا يعطى أكثر من ذلك ففي كلامه تدافع والجواب انه يدفع له أكثر من نصاب بشرط أن يكون كفاية سنة لا أكثر فان قيل فعوله وكفاية سنة يعني عن قوله ودفع أكثر منه لما تقرر فلم يجمع بينهما فالجواب انه يمكن أن يقال دفع أكثر من نصاب لاجل وجود دين ونحوه ولا يرد هذا ما يأتي لانا نقول انه لم يبين فيه قدر المعطى (ص) وكفاية سنة (ش) أي ويجوز دفع كفاية سنة من الزكاة للفقير في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية ولو كان هذا المدفوع

زومه على كل قول (قوله كاذكروه الخ) أي فنه اذا أراد الراهن أن يرجع بقيمة رهنه فوق فيرجع الميراث بدينه لانه انما وهب الدين يسقط عنه الضمان هكذا قال أشهب وارتضى الناس كلامه (قوله ولذا جاع الضمير) أي ولو رجع هاشم لم يجمع بل لا يتأتى (قوله قادر على الكسب) أي ولم يكن سب يؤخذ من قول الشارح لو تكافه انه لا بد أن يكون في فعلها كفاية وهو ظاهر الموافق وظاهر الخطاب ولو لم يكن عليه في فعلها كفاية ويمكن أن يقال ان الشأن في ذلك الكفاية فلا خلاف (قوله الأولى خلافه) أي الأولى ان لا يعطى لذلك (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته ما رواه المغيرة عن مالك (قوله لكن بشرط الخ) أي فيعطى ما يكمل به السنة (قوله بشرط أن يكون كفاية سنة الخ) فحينئذ لا يعطى ما زاد على كفاية سنة ولو بدون نصاب (قوله فان قيل فقوله) إشارة إلى ان هذا السؤال نشأ عما قيل (قوله فالجواب) انتقال لوجه آخر غير ما كان بصدده فتأمل (قوله ولا يرد هذا ما يأتي الخ) أي لا يرد هذا قول المصنف إلا أني ومدين أي من انه يعطى من الزكاة لاجل قضاء دينه وحاصل الجواب انه لا يرد لان المدين هنا لم يبين فيما يأتي لانه قال هنا ودفع أكثر منه وهذا الجواب بعينه (قوله وكفاية سنة الخ)

قال في له وجد عندي مانعه ولا يعطى أكثر من كفاية عام حيث كان يرعى له شيء إلا أعطى ما يغنيه حيث كان حاله لا ينفق فقيرا
 اهـ (قوله وهذا إذا كانت الخ) يصح أن يقال ليس المراد بالسنة حقيقة ثم وانما المراد بها عطاؤه بقدر ما يغنيه الى الوقت الذي
 يعطى فيه ثم يرد أن يقال ان الساعي لا يخرج في العام الا مرة واحدة فيجاب بقدر ذلك في العين وفي الحث كالتعميم له أو ان
 والذرة لها أو ان والارز كذلك (قوله ثم أخذها) ولو أخذ غير هذا لجزأ أو أخذ دينه ثم دفعها لجزأ (قوله تردد الاشياخ الخ) فالجواز
 رأى ابن عبد السلام والمنع كما يفهم من كلام الباقي (قوله فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء) المناسب لما تقدم أن يقول بالجواز الا أن
 يقال انما عبر بذلك إشارة الى ان المراد بعدم الجواز الذي هو أحد السقنين أي مع عدم الاجزاء (قوله كما جزم به ابن عرفة الخ) أي قال
 ابن عرفة الاظهر أن أخذ هذه بعد اعطائه بطوع الفقير دون تقصير شرط اجزائه وبشرط أن لم يعطه اهـ أي الجزم مع تعبيره
 بالاظهر وأما المصنف فتردد ونصه في توضيحه ابن عبد السلام لانه لو دفع اليه ان كاه جازله أن يأخذها من دينه فانظر قوله لو دفع
 هل هو على التواطئ على ذلك أم لا وهو الظاهر وأما على التواطئ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه لا يمكن لم يعط شيئا فهو قد تردد ولم
 يجزم بشيء قال محشي تب وتعبير المؤلف بتم يقيد انه لو أخذ من دينه لا يكون الحسب كذلك مع ان الظاهر من كلامهم انه كذلك
 ولم أر من شرط التراخي انتهى محشي تب (قوله والمراد بالجاني الخ) لا ينبغي انه على هذا التفسير لا يحتاج لقوله ومفروق (قوله
 والحاشي) هو الذي يجمع أبواب الاموال لاخذها عليهم (قوله وأما القاسم فيدخل في المفرق) ظاهر العبارة ان المفرق كل
 والقاسم من افرواده مع أنه هو (قوله ويخرج الراعي) ومثله الحارس الخ ولعل الفرق ان شأن الزكاة لا يحتاج الى الجاني
 والكتائب والحاشي والمفرق بخلاف الراعي والساق والحارس فالشأن عدم الاحتياج ١٢٧ اليهم لكونهم ينفقون عند أخذها

غالباً (قوله والساق) من
 الساق كما قاله محشي تب (قوله
 والقاضي والعالم الخ) أي
 قاضي المسلمين وعالمهم ومفتيهم
 وليس المراد القاضي في الزكاة
 والعالم فيها لانه لا حاجة لذلك
 بعد قول المصنف في شروط
 الساعي عدل عالم (قوله ولذا
 اذا لم يعطوا منه) ظاهره ولو
 أغنياء وهو ما نص عليه ابن
 رشد والخمى فقد أجاب
 سيدي محمد الصالح بن سالم

فوق النصاب وهذا إذا كانت الزكاة لا تدفع في السنة الا مرة واحدة ولا أعطى من كل واحدة
 ما يبلغه الاخرى (ص) وفي جواز دفعها للمدين ثم أخذها منه تردد (ش) يعني ان من دفع زكاته
 لمدينه المدم ثم أخذها منه في دينه من غير تواطئ على ذلك هل يجوز له ذلك أم لا تردد
 للاشياخ المتأخرين لعدم نص المتقدمين أما مع التواطئ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لانه لا يمكن
 لم يعطها كما جزم به ابن عرفة والمؤلف في التوضيح ثم ان اتيان المؤلف بتم مقتضية للتراخي يرشد
 الى انه لو لم يكن تراخيان أخذها عقب دفعها لا يكون الحسب كذلك أي والحسب المنع من غير تردد
 لحاشي حاشية على التواطئ (ص) وجاب ومفروق (ش) مرفوعان عطف على فقير والاول
 مرفوع بضمه مقبولة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما الياء والقنوين والثاني بضمه
 ظاهرة والمراد بالجاني من له مدخلة في الزكاة فدخل الكتائب والحاشي وأما القاسم فيدخل
 في المفرق ويخرج الراعي والساق والقاضي والعالم والمفتي لانهم يعطون من بيت المال ولذا
 لو لم يعطوا منه اعطوا (ص) حر عدل عالم يحكمها (ش) أي وكل شر أي يشترط في الجاني والمفرق

الا وجه على حين سئل عن اعطاء الزكاة للعالم الغني والقاضي والمدرس ومن في معناهم عن نفسه عام للمسلمين بما نصه الحديث
 بجواز اعطاد الزكاة للقارئ والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء اعموم نفعهم وبقاء الدين كما نص على جوارها
 ابن رشد والخمى وقد عدهم الله سبحانه وتعالى في الاصناف الثمانية التي تعطى لهم الزكاة حيث قال وفي سبيل الله يعني المجاهد
 لاعسلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين فيعطى المجاهد ولو كان غنيا كما ذكرناه في عموم النفع وفي هذا المعنى العالم
 والقارئ والمعلم والمؤذنون لان في ذلك بقاء الاسلام وشهرته وتعظيمه وراحة القلوب عليه فينحصر ذلك في سلك قوله تعالى
 وفي سبيل الله فانه محمد الصالح بن سالم الا وجه على وقال اللخمي العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا أغنياء ذكره الشيخ محمد القاسمي في
 حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمد هذا كله ما لم يكن لهم راتب في بيت المال وفي أسئلة محمد بن سلام لمحمد بن منصور ان
 الزكاة تجوز للعلماء الفقهاء وهي رواية ابن وهب عن مالك اهـ أي فقيد بالفقراء ورخصه بعض شيوخنا فانظره (قوله عدل)
 في تفرقتها لا ينبغي انه اذا لم يكن المراد عدل الشهادة ولا عدل الرواية بل المراد العدالة في التفرقة يشمل الفاسق فلو قال غير هاشمي
 وفاسق لكان أولى بخروج الكافر من باب آخرى قال السهري ولا يستعمل عليها فاسق اذا امانته قال في له فلا يستعمل
 عليها العبد ولا الكافر ولا المرأة ولا الصبي ولا الفاسق فان استعملوا اعطوا أجر مثلهم من غير هاشمي من حيث يعطى العمال
 والولاء وذلك من النبي قال بعضهم والذي ينبغي أن يفهم الكلام عليه ان هذه شروط لصحة اعطاء الجاني من الزكاة وان كان

بعضها شرطاً في صحة كونه جانياً كالمعلم والعدالة والحرية وعدم الهاشمية شرطاً في صحة إعطائه منها (قوله غير هاشمي) فلا يستعمل جانياً أو مشرقاً أو غيرهما على ما يذهب عاملاً عليهم أضاف غير ذلك فيجوز بالباحث يجوز أن يستعمل في دراسة السوق الهاشمية والذي لا يتم الجارية محضة اهـ (قوله وفي سبيلها) عين قوله لها (لا يساوي مقدار أجرته) بل وكذلك إذا كان قدر أجرته (قوله وفي عبارة وبدئ) ظاهر العبارة بدئ العامل مع أنه لا يناسب قوله لأن سداً لحيلة أفضل لأن هذا لا يناسب إلا تقدم الفقير والمساكين على العتق (قوله وتقدم المؤلفة) أي على ١٢٨ الفقراء (قوله على الفقير) أراد به ما يشل لمسكين والحيلة بفتح الخاء الفقر والحاجة (قوله وأخذ الفقير بوصفه) لكن لا يأخذ الأباةطاء إلا ما كان مدياناً بوصف الفقر إذا كان مدياناً الأباةطاء إماماً لا يصدقها فلا يحكم لنفسه وقوله وكذا كل من جمع بين وصفين كأن يكون فقيراً ومدياناً (قوله وكذا جبايتها) أي يعطون بوصف الفقر (قوله فلا مفسدوم للفطرة) بل كذلك حارس الزكاة لا يعطى منها (قوله ومؤلف كافر الخ) وقيل المؤلف مسلم حديث عهد بالاسلام يعطى لئلا يمكن إسلامه وبه صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه انه راجح (قوله وحكمه باق) تبع قول ابن الحاجب والصحيح بقاء حكمهم لأنه نصره في توضيحه وابن الحاجب تبع ابن شيرازي تعبيري بالصحيح وهو قول القاضي عبد الوهاب والراجح خلافه على ما أفاده ابن عرفة (قوله الا وقت الحاجة اليهم) أي الا وقت الاحتياج اليهم أي ان المؤلف الكافر لا يعطى لعله الاسلام الا

ومن الحق بهما الحرية والاسلام والعدالة والعلم يحكم الزكاة فمن تدفع له ومن تؤخذ منه وقدر ما يؤخذ ويؤخذ منه ويستترط أيضاً كورية تأييد خدمته كبر الاوصاف والباوع كما يستتد من كلامه في باب المنة وفي الساعي اذ جعلها كما والمراد بالعدالة كل واحد فيما ينسب له فعدالة المشرق في تفرقتها والجباية في جبايتها وهكذا وليس المراد عدل الشهادة والا لكان قوله حراً وغير كافر مكرراً وانقضت ان يعطيه فيه أن يكون ذا ضرورة بترك غير لائق الى آخر ما يقتضيه في مع ان ذلك لا يقتضيه ولا عدل رواية والالكان قوله وغير كافر مكرراً أيضاً ولم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية (ص) غير هاشمي (ش) يعني أنه لا يجوز استعمال أحد من آل النبي عليه السلام على الزكاة وهم بنو هاشم وبنوهم لان أخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس وعن الاذلال في الخدمة لها وفي سبيلها قاله النعمي وهذا يفيد أنه لا بد في المجاهد أن يكون غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلماً وأما الكافر فإنه يعطى ولو هاشمياً لئلا يستعمله بالكفر (ص) وكافر (ش) يعني ان الكافر لا يستعمل على جباية الزكاة وتفرقتها ويعطى العامل ولو لم يكن فقيراً واليه أشار بقوله (وان غنياً) لان أجرته فلا تنافي الغنى وكونها أوساخاً في نفاسه آله عليه السلام (ص) وبدئ به (ش) أي بالعامل قبل كل الاصناف لانه المحصل حتى لو حصلت له مشقة وجاء بيسير لا يساوي مقدار أجرته أخذ جزيه ثم الفقراء والمساكين وفي عبارة وبدئ به أي حتى على العتق لان سداً لحيلة أفضل وتقدم المؤلفة ان وجدوا لان الصون عن النار مقسوم على الصون عن الجوع كما يبدأ بالفقر واذا خشي على الناس وتقدم ابن السبيل اذا لحقه الضرر على الفقير لانه في وطنه اهـ قوله تتقدم المؤلفة ان وجدوا أي على الفقراء بدليل لتعليل وقوله كما يبدأ بالفقر والخ الناظر حينئذ يبدأ حتى على العامل (ص) وأخذ الفقير بوصفه (ش) وصف الفقير والعمل ان لم يغنه حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين أو أوصاف ان كان في المال سعة ولم يكن فيما يأخذه بأحد الوصفين أو الأوصاف ما يكفي ولا يقتصر كلام المؤلف على العامل (ص) ولا يعطى حارس الفطرة منها (ش) بل يعطى من بيت المال لانه لا يدخل له فيها أما بوصف الفقر فيعطى منها وكذا جبايتها أي ولا يعطى أجرته ذلك منها فلا مفهوم للفطرة (ص) ومؤلف كافر يسلم وحكمه باق (ش) الصنف الرابع من الاصناف الثمانية المؤلفة قلوبهم وهم كفار يعطون لئلا يفروا على الاسلام والصحيح ان حكم ذلك باق قال أبو محمد لكن لا يعطون الا وقت الحاجة اليهم اهـ والنظر هل المراد بالحاجة الحاجة الى دخولهم الاسلام لانقاذهم

وقت الاحتياج اليه وقوله الحاجة الى دخولهم الاسلام أي احتياجنا الى دخولهم في الاسلام أي انصافنا بالاحتياج الى ذلك وقوله أو الى اعانتهم لنا والمراد بالحاجة اليهم احتياجنا لهم في الخدمة وقوله وعلى الاول يعطون ان علم أي أو غلب على الظن وقوله وهذا الثاني أي في التصريح الذي أشار له بقوله وعلى الاول وقوله وهو الملازم أي المناسب لجعله شرطاً أي بطله الاحتياج شرطاً في الاعطاء للمؤلف لعله الاسلام كما أنه قال لا يعطون الا بشرط الحاجة وانما كان ذلك مناسباً لانه اذا كان اعطاء المؤلف لعله الاسلام لا يناسب ان يكون الشرط فيه الاتصافنا باستيذاننا لدخوله في الاسلام لئلا نأبأ ايضاً فاذ لم نعلم بالتأليف فلا نتصرف بالاحتياج لدخوله

من وقت الاحتياج اليه وقوله الحاجة الى دخولهم الاسلام أي احتياجنا الى دخولهم في الاسلام أي انصافنا بالاحتياج الى ذلك وقوله أو الى اعانتهم لنا والمراد بالحاجة اليهم احتياجنا لهم في الخدمة وقوله وعلى الاول يعطون ان علم أي أو غلب على الظن وقوله وهذا الثاني أي في التصريح الذي أشار له بقوله وعلى الاول وقوله وهو الملازم أي المناسب لجعله شرطاً أي بطله الاحتياج شرطاً في الاعطاء للمؤلف لعله الاسلام كما أنه قال لا يعطون الا بشرط الحاجة وانما كان ذلك مناسباً لانه اذا كان اعطاء المؤلف لعله الاسلام لا يناسب ان يكون الشرط فيه الاتصافنا باستيذاننا لدخوله في الاسلام لئلا نأبأ ايضاً فاذ لم نعلم بالتأليف فلا نتصرف بالاحتياج لدخوله

في الاسلام فصار المنظور له العلم بالتأليف وكان المعنى ان المؤلف الكافر لا يعطى لعله الاسلام الا لعلمنا اننا اذا اعطيناه يسلم فاذا لم
نعلم بذلك فلا يعطى ولا يناسب ان يكون الشرط فيه احتياجا لانه لا احتياج للخدمة لا ينظر فيه لاسلام ولا عدمه
(ثم اتول) وبعد ذلك كله فالظاهر ان المراد بالحاجة الى الاسلام ليس من حيث الانقاذ بل من حيث كثرة سواد المسلمين وأموالهم
فطر لا نقاذ فهو امر دائم لا يعقل جعله شرطا (قوله يعتق منها) أي يعتق ثمن يشتري منها لا يجوز ان يعتقه مالكه بغير شرائه منها
الا ان الضمير سوى بين شرائه منها واعتق المالك له بغير ثمنه عن زكاته وارضاءه بحشى تمت واستظهر الاستبراء اذا قال ان اشتريتك
فأنت حر عن زكاتي واستظهر بعضهم خلافه وانه لا يجزئ وان اشتري من يعتق عليه بنفس الشرع فلا يجزئ وان دفعها للمالك
فاشتري بها من يعتق على الدافع بالشرع وأعتقه الحاكم جازو يعتق في المصنف ١٢٩ صفة أحوال منتظرة وأصله ان

يعتق بخذف الناصب فارتفع
الغنى والشاذ هو بقاء الناصب
مع حذف الناصب قاله البدر
(قوله وهو المشهور) ومقابله
مالك في المجموعة من ان
المراد به اهانة المكاتبين في
آخر كتابهم بما يعتقون به
(قوله لأنه أحوج) أي ان ذا
العييب أشد احتياجا الى العتق
من غيره من حيث انه اذا صار
حر اعطى من الزكاة ومن غيرها
ولا يركب أسيرته الى سيده (قوله
لا يرد ولا يجزئه) وينبغي أن
يكون هو المعتد (قوله كان
الضمير عائدا على العتق)
وكأنه قال ولان اشتراط العتق
له وقوله ولا أولئك الخ ذكره
ليس بلان قال بحشى تمت
والحاصل ان أعتقه عن
نفسه لا يجزئ سواء أطلق
أو قال ولاؤه للمسلمين خلافا
لأشهب فيهما وان أعتقه عن
المسلمين واشترط ولاؤه له
فالشرط باطل ويجزئه (قوله

من الكفر أو الى اعانته) لما فعلنا في الثاني لا يعطون الا ان الان احتيج لاعانته في الخدمة وعلى
الاول يعطون ان علم من حال المعطى التألف للاسلام بالاعطاء وهذا الثاني هو الذي يقتضيه
كلام الشارح وهو الملائم لجعله شرطا (ص) ورفيق مؤمن ولو يعيب يعتق منها (ش) وهذا
هو المصنف الخامس من الاصناف الثمانية وهو الرقيق المؤمن الذي يشتري من الزكاة لأجل
العتق وهو المشهور بالمعنى بقوله تعالى وفي الرقاب ولا يشترط فيه السلامة بل يجوز ان يعتق
منها ولو كان معيба عيبا خفيفا أو ثقيل كالعبي والزمالة وما أشبه ذلك لانه أحوج الى الاعانة
بخلاف الرقاب الواجبة وفي عبارة التنوين في عيب العتق العظيم اذ هو في محل الخلاف وباؤه للممة
وفي كلام تمت نظر حيث عم في العيب فان الخفيف لا يناسب المبالغة وغيرها المؤلف في التعبير
حيث عبر هنا بئس من وفيما تقدم بقوله ان أسلم تغننا لان مراده بالمسلم المؤمن وبني يعتق
للمجهول اشارة الى انه لا فرق بين أن يعتقه الامام أو المصدق كما في المدونة والظاهر انه
لا يشترط فيه ان يكون غير هاشمي (ص) لا عقد حرية فيه ولاؤه للمسلمين (ش) يشير الى ان
الرقبة التي تعتق من الزكاة يشترط فيها أن تكون خالية من شوائب الحرية ويكون ولاء
ذلك العبد المعتق للمسلمين فلا يصح عتق مدبره ولا مكاتبه ونحوهما فان فعل ذلك فانه يرد على
قول مالك الاول وعلى الثاني لا يرد ولا يجزئه (ص) وان اشترطه له (ش) ان جعل مبالغة فيما
قبله كان الضمير عائدا على الولاء وان جعل مستأنفا وجوابه لم يجزه الا ان كان الضمير عائدا
على العتق بان قال أنت حر عني ولا أولئك للمسلمين لان الولاء لمن أعتق فقله (أو فلك أسيرا) على
الاول يقدره عاقل أي أو ان فلك أسيرا وعلى الثاني يكون معطوفا على شرطه وقوله (لم يجزه)
أي والعتق والفك ماض فيهما (ص) ومدين ولومات يحبس فيه (ش) هذا هو المصنف
السادس من الاصناف الثمانية المفهوم من قوله تعالى والغارمين والمراد بالمدين هنا الذي
عليه دين لا غرما من الدينين الذين يتخاصون فيه في الفلاس فخرج حق الله تعالى كالزكاة
والكفارات ولا فرق في المدين بين كونه حيا أو ميتا فأي أخذ منها السلطان ليقضى به الدين الميت
بل قال بعضهم دين الميت أحق من دين الحي في أخذه من الزكاة وبعبارة أخرى ويشترط في
هذا المدين الذي يأخذ من الزكاة أن يكون دينه مما يحبس فيه كحق الدينين فان كان

١٧ خشي في أي أو ان فلك الخ لا يخفى ان الاتيان بأو بعد جعله مستأنفا وجعل وان مبالغة
بل الصواب ان قوله أي وان شرطية وقوله أو فلك معطوف عليه واشهر قوله فلك أسيرا انه لو دفعها لمن اشتراها من الكفار ثمن
على أن يكون في ذمة الاسير أو اشترى نفسه بدين في ذمته لاجزا فالمراد فلك أسير من العدو بالزكاة وظاهره ان الفلك لغيره وبه
قوله الشيخ سالم وأما فلكه من كاه نفسه فانها تجزئ كما ذكره ابن يونس (قوله يحبس فيه) أي شأنه ان يحبس فيه فدخل دين
الولد على والده فيدفع الزكاة للوالد ليقضى به الدين ابنة وفي الفيشي على العزبة لا يعطى والراجح الاول ودخل أيضا الدين على
المعدم فان شأن كل الحبس فيه وعرض على الحبس عارض الابوة في الاول والعدم في الثاني (قوله بل قال بعضهم دين الميت الخ)
أي لانه لا يرجح فيه قوة بخلاف الحي

(قوله وعنده كفايته الخ) أي أو لم يكن عنده كفايته إلا أنه استدان زيادة على ما به الحاجة فالزائد لا يعطى لأجل قضاائه وكذا لا يعطى من آمن أنفق ماله فيما لا يجوز لأن يصرفه في مثل الأول إلا أن يتوب أو يخاف عليه (قوله لضرورة ناو بالخ) في له وجه ذلك بين وهو أن الأول غني واحتال ليكون مدينا فوذا قصد ذم في معاملته والثاني مقصده تخرج فيوفى له بقصده والظاهر أنه إذا كان في الأصل من الأغنياء وبصر به كل اللعم السنين إلا إذا استدان لا كل الضأن لكونه هو الذي يصلح به لا غير أنه يعطى من الزكاة (قوله رجعه الشارح وغيره) قال الشيخ أحمد وانظر هل يعزى في الثانية أو يقال التدين لاخذها ليس محرما حتى يحتاج للثوبة اهـ وعليه من تدين لأجل أخذها على لوجه المذكور لا يعطى بحال كذا في عب (أقول) والظاهر الجريان وذلك لأن الثوبة ١٣٠ واجبة في المحرم ومنه وبقية غيره وهو ظاهر وإن لم أره مصرحا وبعد كني هذا

وأيت فيما نقل عن الثاني أنه يمكن رجوعه للثانية أيضا لأنه لما تدين وعنده كفايته كان سفيها والسفاهة حرام اهـ (قوله) لأن أعطى ما يبدى في له وجد هندی مانصه ليس إعطاء الدين وفضل غيرها بافضل شرط لأن الدين قد يكون مؤجلا بل يكفي أن يتدر أن لو أعطى ما يبدى من الدين وفضل غيرهما من دار ونحوه يوفى ماعليه فلا يعطى إلا من حيث القدر وإن لم يوفى فيعطى تمام ما بقي عليه لأنه غارم (قوله) ويشترى له دار تناسبه) في عب ويكفي الاستبدال بما يصلح للكنى وانحذره وكذا المركوب وإن لم يناسب حاله كما هو ظاهر كلامهم وكذا عبارة غيره حيث قال ويكتفيه دار الخ حيث عبر بالكفاية ولم يعبر بالمساواة وهو أظهر مما قاله شارحنا وفي شرح شب والظاهر أن الدين يعطى منها ولو كان هاشميا إذا لمدة

الدين على الجحس فيه كل كاة والكذرات قابله لا يعطى من الزكاة شيئا لواء ذلك وعلى هذا فلا يحتاج أن يقيده كلام المؤلف بدين الأكيمين (ص) لا في فساد (ش) معطوف على مقدر أي قد استدان ووضعه في مصالحة لا في فساد كزناو خمر وقمار وغصب فلا يعطى من الزكاة (ص) ولا لاخذها (ش) الجار والمجرور متعلق بمقدر معطوف على ما تقدم أي ولا أن استدان لاخذها ومعنى ذلك أن من تدين لاخذها الزكاة وعنده كفايته فانسع في الاتفاق لاخذها الزكاة فلا يعطى وأما إذا استدان لضرورة ناو يأدء ذلك من الزكاة فلا منع وقوله (الأن يتوب على الاحسن) رجعه الشارح وغيره لقوله لا في فساد (ص) أن أعطى ما يبدى من عين (ش) يعني أن المدين لا يعطى شيئا من الزكاة لو فاعما عليه إلا بعد دفعه إمامه من العين للغير ماء مثلا لو كان عليه أربعون دينارا ويده عشرة ودينار اقته لا يعطى شيئا من الزكاة إلا بعد إعطاء العشرين التي بيده للغير ماء فيبقى عليه عشرة وخمسة يعطى ويكون من الغارمين (ص) وفضل غيرها (ش) الضمير يرجع للعين والمعنى أن المدين لا يعطى من الزكاة شيئا إلا بعد دفع الفاضل مما بيده غير العين للغير ماء مثلا لو كان له دار تساوي خمسين دينارا ويناسبه دار بثلاثين فإن تلك الدار تباع عليه ويشترى له دار تناسبه ويدفع الفاضل وهو عشرة ودينار للغير ماء ثم يوفى ما بقي عليه من الدين فلو كان هذا الفاضل يساوي ماعليه من الدين فإنه يدفع للغير ماء ولا يعطى من الزكاة شيئا أدم يبق عليه شيء من الدين قال ابن عرفة ويصير فقيرا لا غارما (ص) وشجاهدوا آله ولو غنيا (ش) هذا هو المصنف السابع من الأصناف الثمانية وهو المجاهد في سبيل الله وهو المفهوم من قوله تعالى وفي سبيل الله والمعنى أن المجاهد في سبيل الله أي المتلبس به يعطى من الزكاة ولو كان غنيا على المشهور ويعطى أيضا لأجل آله الجهاد من سلاح وشر وغير ذلك من آله والمراد بالمجاهد هنا من يجب عليه الجهاد بأن يكون حرا ذكرا مسلما مكافا قادرا كيا أبي في بابه ولا بد أن لا يكون هاشميا كما يفيد كلام اللغوي (ص) كجاسوس (ش) يعني أن الجاسوس يعطى من الزكاة ولو ككافرا لأنه ساع في مصالح المسلمين وهو شخص يرسله الإمام ليطاع على عورات العدو ويعلم حالهم ثم يعلم بذلك لكونه على بصيرة (ص) لا سور وهو كب (ش) يعني أن الزكاة لا يجوز عمل سور منها ولا مكي على المشهور ومثل السور والمركب الفقيه والقاضي

عليه في ذلك ولأن مدلة الدين أعظم من مدلة إعطاء الزكاة في دينه ونظر في كلام الشيخ أحمد ومن المدين المصادر والأمام من ظالم أن فكاه منه شخص بدين في ذمة المصادر بالغ (قوله أي المتلبس به) أي فكأن المصنف استغنى عن التقييد بذلك لكونه أتي بأسماء الفاعل لأنه حقيقة في الحال والظاهر أن التلبس به يحصل بالشروع فيه أو في السفر له حيث احتج له ويدخل فيه المرباط المتلبس بالرباط (قوله ولو كان غنيا على المشهور الخ) ومقابلته ما نقل عن عيسى بن دينار أنه إذا كان معه في غزوه ما يغنيه وهو غني ببلده أنه لا يأخذ من الزكاة (قوله وغير ذلك من آله) كالتجمل الخ ويبقى ذلك للمجاهدين (قوله ولو ككافرا الخ) أي ولو من بني هاشم بخلاف ما إذا كان مسلما جاسوسا (قوله لا سور) بتحفظ به من الكفار ولا مكي بقاتلهم فيه لأن منفعتهما أعم عما هو المقصود الآن (قوله على المشهور) ومقابلته ما قاله محمد بن عبد الحكيم من أنه ينشأ منها المراكب للغير ويعطى منها كراء الذواينة ويبنى منها حصن على المسلمين (قوله الفقيه) أي يدرس أو يفتي أي إذا كانوا يعطون من بيت المال ولا فيعطون ويعطى الفقيه

ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وان لم تكن فيه قابلية لم يعط الا ان تكون كتبه على قدر فهمه وقوله والامام أي امام مسجد
 أي حيث أجرى رزقهم من بيت المال والا أعطوها كافي تعب (قوله وغريب) مسلم غير هاشمي (قوله لما يوصله) أفهم انه
 غير محتاج لما ينفعه فان احتاج لما ينفعه أعطى له أيضا وهل مطلقا أو بحري فيه قوله ولم يجده مسلفا (قوله في غير معصية)
 متعلق بتريب السابقه من راحة الفعل وقوله وهو ملجأ حالية من ضمير يجد وهو شرط لا شرط (قوله والمشهور الخ)
 ومقابل ما قاله ابن عبد البر المشهور ما روى عن مالك انه الغازی وضعف بمطف ١٣١ أحدهما على الاستخفاف الآية (قوله

لان القصد الارهاب) أي
 و يدفع الزكاة له بتقوى بأسه
 فيحصل له عدو ارهاب (قوله
 أما لو كان سفره في معصية) أي
 بان كان عاصيا بسفره وأما
 العاصي فيه فلا ينبغي أن يمنع
 اعطاؤه كافي التيمم والقصر في
 الصلاة (قوله الا أن يخاف عليه
 الموت) أي والا أن يتوب فقد
 قال بعضهم ان حصول التوبة
 منه مسنوع لا عطائه وان لم
 يخف عليه الموت كذا ينبغي
 والاحسن ما في شرح شبه
 من انه اذا خيف عليه الموت
 فقط ولم يحصل منه توبة لا يعطى
 حيث خرج لقتل أو هتك حرمة
 (قوله فينتفي الحكم) المراد به
 عدم الاختصاص اذا انتفى عدم
 الاختصاص لا الاختصاص هذا
 غير الحكم المتقدم ولو قال
 فيثبت الحكم وهو الاختصاص
 لوجود شرطه وهو الفسق
 لكان أحسن (قوله لا تنفاه
 شرط ضده) الاولي أن يقول
 لوجود شرط ضده أي لوجود
 شرط لاخذ وهو الفقر وحاصله
 ان الصور أربع أن لا يجد مسلفا

والامام قال في الجلاب ولا يجوز صرف شيء من الصدقات في غير الوجوه المبينة من عمارة
 المساجد أو بناء القنابر أو تكفين الموتى أو فك الاسارى أو غير ذلك من المصالح (ص)
 وغريب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجد مسلفا وهو ملجأ حالية (ش) أشار به هذا الى
 الصنف الثامن من الاصناف الثمانية المذكورة في الآية وهو آخرها والمشهور ان ابن
 السبيل الغريب المنقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته وان كان غنيا ببلده لكن بشرط
 ثلاثة الاول أن يكون محتاجا في ذلك الموضع الذي هو به الى ما يوصله الى وطنه فان كان غنيا بما
 يوصله فلا يعطى لان المقصود انما هو ايصاله الى بلده بخلاف المجاهد فانه يأخذ منها وان كان
 غنيا في الموضع المقيم فيه لان القصد منه الارهاب الثاني أن يكون سفره في غير معصية أما
 لو كان سفره في معصية كن خرج لقتل نفس وما أشبه ذلك فانه لا يعطى من الزكاة شيئا الا أن
 يخاف عليه الموت الثالث أن لا يجد مسلفا بذلك الموضع الذي هو فيه وهو شرط عديم
 مشروط بوجوده يعني انما يعطى اذا لم يجد من يسلفه بشرط أن يكون غنيا في بلده فان وجد
 وهو غنى انتفى أحدها فانتفى له الحكم وهو أخذ من الزكاة فان وجد وهو فقير كان وجوده
 كعدمه فينتفى الحكم لا تنفاه شرط ضده فان لم يجد وهو فقير فهو مفقود موافقة ولو قال ولم
 يجد مسلفا مطلقا أو وجوده وهو عديم ببلده لكان أظهر في افادة المعنى وأشار بقوله (وهذا)
 الى ان الغريب اذا ادعى انه ابن سبيل فانه يصدق اذا كان على هيئة الفقراء اذا لا يجد من يعرفه
 بذلك الموضع قال مالك وأبو يعقوب يعرفه وظاهره بغير عين (ص) وان جالس تزعت منه كغاز
 (ش) يعني ان كلام ابن السبيل والغازي اذا أخذ من الزكاة ليغزوه أو ليسافر الى بلده فلم
 يفعل ذلك بل جالس فانه اتواخذ منه وترد الى محلها الا أن يسوغ له الاخذ من الزكاة بوصف
 الفقر أو غيره ولا تؤخذ منه وأما المديان اذا أخذ من الزكاة لاجل ما عليه من الدين فاستغنى عن
 ذلك قبل أن يدفعه للغرماء في دينه فهل ينزع منه ذلك أولا لانه أخذ به بوجه جائز فيه تردد للحنفي
 وحده وهذا معنى قوله (ص) وفي غارم يستغنى تردد (ش) ولا وجه لحكاية التردد والمناسبات
 لاصطلاحه أن يقول واختار أخذها من غارم استغنى ثم ان التعبير بنزع يقتضي انها باقية
 ولو ذهبت لم يرجع عليه بها وهذا بخلاف الغازي فانها تنزع منه ان كانت موجودة وتكون
 عليه ان تلفت وانما فرغ من ذكر الاصناف ثم عرج يستحكم على كيفية الدفع المهم بقوله (ص)
 ونذب ايثار المضطر دون عموم الاصناف (ش) يعني أنه يندب للموتى تفرقة الزكاة اماما أو مالكا
 ايثار المضطر على غيره من البلدان والاصناف على بعضها وافراد كل صنف على بقيتها بان يزداد في

مطلقا أو وجوده وهو عديم ببلده فلا وجوده وهو ملجأ حالية (قوله اذا ادعى انه ابن السبيل) أي محتاج لما يوصله لبلده وقوله
 كغاز أعطى برسم الغزو ولو قبل الشروع وان لم يجز ابتداء (قوله تردد للحنفي وحده) فانه قال وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه
 ثم يستغنى قبل ادائه لشكال ولو قيل ينزع منه لكان وجهها وتقدم في الخطبة ان المراد جنس المتأخرين فيصدق بالواحد كما هنا
 وتبين من كلامه انه اختار ان ينزع فلا وجه لحكاية التردد فلذا قال ولا وجه لحكاية التردد لانه مال بعد ذلك الى النزاع (قوله
 على بعضها) بان يقدم بعضها على بعضها بان يقدم هذه البلدة على هذه البلدة ولو كانا من صنف واحد فقراء أو مساكين ويقدم
 صنف المساكين على صنف الفقراء والمراد بالاضطرار شدة الاحتياج وقوله وافراد كل صنف الخ فان المسكنة مقولة بالتشكيك

وكذا النفس وقوله وافراده معارف على قوله البلدان وقوله على بقيتهما متعلق بمذوق بان يشهد بعضهم على بقيتهما (قوله ولا يندب أيضا الخ) إلا أن يتسدد ربي خلاف الشافعي فيهم لندب مراعاته كذا كرم غير واحد (قوله الذي لا يساوي تبعه) ظاهره أنه لو كان يساوي تبعه أنه لا يأخذ في كماله مانعه قال الخطاب والحاصل أنهم لو دفعتم لمستنسب واحد أجزأ أي ويجوز إلا العامل فلا يدفع إليه إلا إذا كانت قدر عمله اه قلت الذي في كلام التوضيح والشارح وغيرهما أنها لا تدفع إلا إذا كانت شيئا يسيرا لا يساوي عمله اه المراد منه هذا ما في كماله وانما هو ما للخطاب من أنه يأخذ ما كان قدر أجره عمله ولو لم يكن يسيرا (قوله لئلا يدرس العلم) أي يذهب العلم باستحقاقهم انظر هذا مع أن آية القرآن ناطقة بالمصارف فكيف يأتي النسيان ويحجب بان المراد يفي ولو باعتمار بعض المكلفين ١٣٣ ون كان لا يندب باعتباره أهل القرآن أو من في مقامهم (قوله خوف المحمدة) أي

الحمد وقوله والثناء عطف تنسب رأى خوف حب المحمدة (قوله وعمل السر أفضل) أي ولان عمل السر أفضل والاستنباط نوع من السر وان كان النائب قد يتحورج الكن فسيأتي يقول ومن آدابها سترها عن الناس (٢) (قوله إذا جزم بقصد المحمدة) أي جزم الآن بأنه متى تولاها بنفسه بقصد مدح الناس له أي يجب مدح الناس له وأما قصده بحسب لان القصد لا يتعلق إلا بنفسه لا بعمل غيره أي جزم بحسب حمد الناس له بحيث يصرفه عن العمل لوجه الله تعالى وأما لو كان العمل لوجه الله تعالى إلا أنه يشرح بالمدح لذلك فيه لا يعتنع بمفهوم قوله تعالى ويحبون ان يحمدوا ويعلموا انهم ان يحمدوا وهم انه ان أحب ان يمدح بمافعله أنه يجوز والباعث على ذلك له زيادة الايمان في قلبه للمحدث اذا مدح المؤمن في وجهه ربا الايمان في قلبه ويفهم بالطريق الاولى الجواز اذا جزم بأنه اذا تولاها بنفسه لا يقصد مدح

اعطائه وأما عموم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية فلا يجب أن يعمها عند وجودها خلافا لشافعية ولا يندب أيضا يجوز دفع جميعها الصنف واحد مع امكان تعميمهم ولو العامل اذا أتى بالشئ اليسير الذي لا يساوي تبعه ولشخص واحد من صنف عند مالك وأبي حنيفة لان اللام في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية لبيان المصروف والاستحقاق أي انما الصدقات مستحقة للفقراء الخ ولا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفعل لا لملك أمان لم يوجد الصنف واحد أو شخص منه أجزأ الاعطاء له اجماعا وأوجب الشافعي تعميم الاصناف اذا وجدوا ولا يجب تعميم آحادهم اجماعا لعدم الامكان واستحب أصبغ مذهب الشافعي قال لئلا يدرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سد الخلة والغزو ووفاء الدين وغير ذلك وما يوجب من دعاء الجميع ومصادفة ولي فيه (ص) والاستنباط قد تجب (ش) يعني ان لا استنباط في تفرقة الزكاة تستحب ويكره ان يلها بنفسه خوف المحمدة والثناء وعمل السر أفضل وقد تجب الاستنباط على من تحقق وقوع الزكاة منه ومثله الجاهل بأحكامها ومصرفها وكذا لو كان الامام عدلا مالكا وابن القاسم ان طلب فقال تدأخر جرتها فان كان الامام عدلا فلا يقبل منه انتهى ومن آدابها دفعها باليمين ودعاء المصدق والامام لدفعها والصلاة عليه وأوجه داود وقد قال عياض في قواعد من آداب الزكاة ان يستترها عن أعين الناس وقد قيل الاظهار في الفضائل أفضل ونحوه لسيدي زروق قال الآن يكون الغالب تركها فيستحب الانذار لا القصد ادعية (ص) وكره له حينئذ تخصيص قريبه (ش) الضمير المجرور باللام يرجع للنائب والضمير المجرور بماضاف يرجع لرب المال والمعنى ان النائب يكره له حين الاستنباط أن يخص قرابة رب المال بالزكاة وكذا ايشاره وأما اعطاءهم مثل غيرهم فلا كراهة في ذلك ان كانوا من أهلها والنائب أن يأخذ منها ان كان من أهلها بالاعرف وكذلك يكره لرب المال أن يخص قريبه الذي لا تلزمه نفقته بالزكاة فان أعطاها مثل غيره فلا كراهة (ص) وهل يمنع اعطاء زوجة زوا أو يكره تأويلان (ش) قال في المدونة ولا تعطى المرأة زوجها من زكاتها الخلف الاشياخ في ذلك فمنهم من حمله على المنع وعليه فلا يجزئها وعلى هذا التأويل حمله ابن زرقون ومن وافقه ومنهم من حمله على الكراهة واليه ذهب ابن القصار وعليه فلا

وجبه ربا الايمان في قلبه ويفهم بالطريق الاولى الجواز اذا جزم بأنه اذا تولاها بنفسه لا يقصد مدح الناس له (قوله المصدق) هو الساعي (قوله والصلوة) عطف على الدعاء مرادف (قوله وأوجه داود) أي أو جوب دعاء الساعي ومن معه لدفعها (قوله وقد قيل الاظهار الخ) الفضائل مقابل الفرائض كأنه يريد انه اذا كان اظهار الفضائل أولى فليكن اظهار الفرائض أولى وأولى وقوله ونحو ما قاله عياض (قوله أن يخص قرابة رب المال) وأما تخصيص النائب قريبه نفسه فالظاهر انه ممنوع لانه خلاف ما استنباطه عليه كما في شرح عب والذى في البدن انه يكره مثل قريبه رب المال (قوله واليه ذهب ابن القصار) وهو الظاهر (٢) قول لمشي قوله اذا جزم بقصد المحمدة ليست هذه العبارة في نسخ الشارح التي بأيدينا والتي معنوفة تجب الاستنباط على من تحقق وقوع الزكاة منه كما ترى اه مصحح

(قوله سلافاً لمتفقون الخ) أي القائل بأن إخراج الورق عن الذهب أجوز من عكسه لأن الورق أسرع على الفقراء بخلاف العكس أي لأن نفقه متعدد كما هو ظاهر (قوله فالمتشهور بالإجماع الكراهة) ومقابلها عدم الإجماع بناء على أنه من باب إخراج القيمة (قوله الباء متعلقة بإخراج) وهي باء الملابسة أي متلبسة بصرف وقتها (قوله بقيمة السكة) أي في المخرج عنه وأما قيمة السكة في المخرج فلا يعتبر فيما إذا أخرج عن غير مسكوك قال في ك وعلم من قوله بقيمة السكة أن السكة لها قيمة فلو كانت من السكك القديمة التي لا قيمة لها لا تعتبر قيمتها وقتها اهـ واعلم أن قوله بقيمة السكة متعلق بمحذوف ليس مرتبطاً بقوله وجاز الخ والتقدير ويكون الإخراج مطلقاً بقيمة السكة وانما قلنا ذلك لاجل قوله ولوفي نوع (قوله فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة) لاجل حاجة لقوله مع قيمة السكة لأن صرف الدينار المسكوك من حيث كونه كذلك يستلزم اعتبار قيمة السكة ^{باعتبارها} في قوله بقيمة السكة بمعنى مع الثابت لا يلزم تعلق حرف جر محذوف اللفظ والمعنى بهامل واحد (قوله ولوفي نوع) أي خلافاً لابن حبيب (قوله أي ولو كان المخرج في نوعه) أي من نوعه (قوله كما إذا أخرج الورق المسكوك الخ) المدار على إخراج صرفه مسكوكاً أم لا وحينئذ فيكون صرفه بغير المسكوك أكثر من المسكوك وليس المراد أنه إذا أخرج ٣٣ الدراهم المسكوكة عن الدينار المسكوك أنه يخرج قيمة غير ذلك زيادة على

فرق بين أن يرجع لها في نفقتها أولاً وأما إعطاء الزوج زكاته لزوجه أو أن يلزمه نفقتها فانه لا يجوز به إلا اشكال اللهم إلا أن يكون على أحد منقسمين فيكون من الغارمين (ص) وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه (ش) يعني أنه يجوز إخراج الذهب زكاة عن الورق وكذلك عكسه أي من غير أولوية لأحدهما على الآخر على ظاهر المدونة خلافاً لمتفقين وقوله وجاز الخ وجد مسكوك أم لا وأما إخراج الفلاس عن أحد النقدين فالمتشهور بالإجماع مع الكراهة (ص) بصرف وقتها مطلقاً (ش) الباء متعلقة بإخراج أي الإخراج مقدّر بصرف وقتها وافق الصرف الشرعي وهو عن كل عشرة دراهم دينار أو خالفه بنقص أو زيادة فاذا وجب عليه دينار فارد أن يخرج عنه فضة فيخرج صرفه في ذلك الوقت سواء زاد عن الصرف الشرعي أو نقص (ص) بقيمة السكة (ش) يعني أنه إذا أخرج الورق عن الذهب أو عكسه فانه يراعى السكة فيخرج قيمتها فاذا وجب عليه نصف دينار مثلاً في عشرة دينارات مسكوكات فان وجده كذلك فواضح وان لم يجده مسكوكاً وأراد أن يخرج عنه ورقاً فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة وأشار بقوله (ولو في نوع) إلى أن السكة تعتبر ويخرج قيمتها ولو في نوع (واحد) أي ولو كان المخرج في نوعه فالتنوين عوض عن الضمير كما إذا أخرج تبرذهب عن جزء دينار مسكوك ومن باب أولى إذا كانت السكة في نوعين انما تعتبر ويخرج قيمتها كما إذا أخرج الورق المسكوك عن جزء الدينار المسكوك مثلاً (ص) لاصياغة فيه (ش) صياغة بالجرم من عطف على السكة أي لاصياغة النوع الواحد كما إذا كان عنده مصوغ وزنه مائة دينار ولصياغته مساوي مائة وعشرة فانه يخرج عن المائة فقط وفي كتابة بجر صياغة وتوينه عطفاً على لفظ السكة

وان كانت قيمته تزيد على قيمة مثقال التبر لان وزن الدينار أقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة سكوته وكذا من وجب عليه ربع عشر قطع فضة عنده وزن مائتي درهم شرعية فيخرج عنها من الفضة المسكوكات وزنها ولا تعتبر زيادة قيمة سكوته اهـ والظاهر والله أعلم أن معنى قوله بل يخرج عنه وزنه من المسكوك أي إذا أراد أن يخرج مسكوكاً فلا بد من الوزن وهذا لا ينافي أنه ان أخرج غير مسكوك لصح (قوله فانه يخرج عن المائة فقط) ولو ذهباً مكسوراً أي له ان يخرج ربع العشر ذهباً مكسوراً والفرق بين المصوغ والمسكوك بعد أن نقول ان كلا منهما زيادة ان المصوغ لصاحبه كسره واعطاء الجزء الواجب بعد الكسر فليكن الفرق حق في الصياغة والسكة ليس له كسرها فلم يأخذ الفقيه ما ناب عنه بل دونه قاله في توضيحه فان قلت قدم المؤلف ان السكة والصياغة والجودة لازم كافة فيها وقد ذكرهنا انه يخرج عن قيمة السكة مطلقاً وقيمة الصياغة فيما إذا أخرج ذهباً عن ورق وعكسه على أحد القولين وهو خلاف ما قبله قلت مراد من تقديم بركة ما ذكر أنه لا يكمل بقيمتها النصاب ولا يزداد ربع العشر ما في عنده وزن عشرة دنانير من الذهب وقيمتها بما فيه من السكة عشرون ديناراً فانه لا يجب عليه زكاة فان المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة ومن عنده من الذهب عشرون

وان كانت قيمته تزيد على قيمة مثقال التبر لان وزن الدينار أقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة سكوته وكذا من وجب عليه ربع عشر قطع فضة عنده وزن مائتي درهم شرعية فيخرج عنها من الفضة المسكوكات وزنها ولا تعتبر زيادة قيمة سكوته اهـ والظاهر والله أعلم أن معنى قوله بل يخرج عنه وزنه من المسكوك أي إذا أراد أن يخرج مسكوكاً فلا بد من الوزن وهذا لا ينافي أنه ان أخرج غير مسكوك لصح (قوله فانه يخرج عن المائة فقط) ولو ذهباً مكسوراً أي له ان يخرج ربع العشر ذهباً مكسوراً والفرق بين المصوغ والمسكوك بعد أن نقول ان كلا منهما زيادة ان المصوغ لصاحبه كسره واعطاء الجزء الواجب بعد الكسر فليكن الفرق حق في الصياغة والسكة ليس له كسرها فلم يأخذ الفقيه ما ناب عنه بل دونه قاله في توضيحه فان قلت قدم المؤلف ان السكة والصياغة والجودة لازم كافة فيها وقد ذكرهنا انه يخرج عن قيمة السكة مطلقاً وقيمة الصياغة فيما إذا أخرج ذهباً عن ورق وعكسه على أحد القولين وهو خلاف ما قبله قلت مراد من تقديم بركة ما ذكر أنه لا يكمل بقيمتها النصاب ولا يزداد ربع العشر ما في عنده وزن عشرة دنانير من الذهب وقيمتها بما فيه من السكة عشرون ديناراً فانه لا يجب عليه زكاة فان المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة ومن عنده من الذهب عشرون

دينار او زناوا لستكن انساوى اربعين دينارا فانه يخرج ربع عشر عشرين من مثله وهو نصف دينار لاربع عشر فيتم ا وهو دينار
 وخصه لانه الواجب في المسكوك وغيره اخرج ربع عشر وزنه لا اخرج ربع عشر قيمته والفقراء ونسبهم من يستحق
 الزكاة ثم كارب المال بربع العشر المذكور على ما هو عليه ان تبرأوا من مسكوكا فمسكوكا ولا يأخذونه بصنعة او يأخذون
 قيمته بصنعة وحينئذ فلا ضمانه (قوله اذ لم يكن فيه صبغة فأي شيء بقي بهنبر الخ) أي ان الاعتبار وعدمه في الشيء فرع
 وجوده والفرض ان الصبغة منتفية (أقول) على هذه الصبغة ليس لا اعتبارا متعلقا بالصبغة بل بالمسكة نعم قد شئ من
 حيث انه يقتضى ان المسكة تجامع الصبغة وليس كذلك (قوله وفي غير تردد) يعني اذا كان له حلى وزنه عشرين دينارا او قيمته
 مئو غانا ثون دينار او اراد ان يخرج من ذلك ورقا فاختلاف فيه فقبل يخرج عن الوزن لاعن القيمة وهو قول ابن

المعطوف محذوف أى لا يهيمه الصبغة في النوع لو احدث فهو من باب العطف لا من باب
 لا النافية للجنس وصبغة اسمها او الجار والمجرور خبرها والجملة صفة خلافا للشارح أى ولو في
 نوع موصوف بان لا صبغة فيه أو بكونه لا صبغة فيه وهذا اعراب فاسد لانه اذ لم يكن فيه
 صبغة فأي شيء بقي يعتبر أو لا يعتبر (ص) وفي غيره تردد (ش) أى وفي المصوغ غيره أى غير
 النوع الواحد أى وفي اعتبار قيمة الصبغة الجبثة كالخلى أو المحرمة كالوانى في غيره أى في
 غير النوع الواحد كخراج فضة عن ذهب مصوغ جائز أو حرام أو ذهب عن فضة مصوغة
 كذلك وعدم اعتبارها وانما اعرابى الوزن كما في النوع الواحد تردد بين ابن الكاتب وأبي عمران
 (ص) لا كسر مسكوك الا لسببك (ش) هذا معطوف على اخرج أى وجاز اخرج ذهب عن
 ورق وعكسه لا كذا والمعنى ان المسكوك ذهباً وفضة كاملاً أو غير كامل لا يجوز كسره لانه
 من فساد مسكة المسلمين نعم يجوز كسر المسكوك بان يجعله حلياً لم يجوز له لبسه كزوجته وهذا
 معنى السبب الجوهري سبب الفضة وغيرها أسببها سببها أذبتها والفضة سببها والجمع
 سببها وقوله الا لسببك أى فيجوز ولا يشترط شيء زائد على السببك فقول الشارح أى فيجوز
 للحاجة الى ذلك بيان للعلة لا الاحتراز كأنه قل اللمعة (ص) ووجب نيتها (ش) أى عند عزلها
 أو تفرقتها فاحدهما كاف ولو جمع بينهما كان أم سندا ينوى اخرج ما وجب عليه في ماله ولو نوى
 زكاة ماله أجزأت وتجب بالتمسك فلونفت بعد عزلها أى حال كونه ناولاً بأجزأت ولو عزلها
 ناولاً لم يخرج لنية عند دفعها وان لم يعزلها أى أو عزلها غير ناولاً وجبت النية عند تسليمها اه وانما
 احتاجت الى نية لانها عبادة مشتملة على واجب وغيره فاحتاجت اليها ينوى عن المجنون
 والصغير وليه ونقل الشيخ كرم الدين الاجزاء فمن نسي النية أو جهلها تأمل فان المؤلف
 لم يقيده بالذكور والقدره (ص) وتفرقتها بموضع الوجوب (ش) تقدم ان نية الزكاة واجبة
 وكذلك يجب تفرقتها بموضع الوجوب على الفور وهو الموضع الذى يحى فيه المال وفيه المالك
 والمستحقون وأشار بقوله (أو قريبه) الى قوله في توضيحه واذا قلنا انه لا يجوز نقلها من بلد الى بلد

الكاتب ويحل المتبرع النية
 وهو قول أبي عمران (قوله بان
 يجعله حلياً) ليس بشرط كافى
 عب بل يجوز جعلها سبباً
 ويدل على ذلك قوله بعد ولا
 يشترط شيء زائد على السبب
 قال في المباح سببك الفضة
 من باب قبل والسببكة القطعة
 المستطيلة (قوله عند عزلها)
 لا يخفى ان عزلها بوصف أنها
 زكاة مستلزم النية لان النية
 الحكمية تكفى (قوله ولو
 نوى زكاة ماله) أى لاحظ
 الزكاة بعنوان زكاة ولم يحظر
 بباله الوجوب فان ذلك يحزى
 بمرجوحية (قوله وتجب
 بالتعيين) فاذا عين للفقراء
 دراهم فان تلك الدراهم يجب
 اخرجها بحيث لو اخرج غيرها
 اثم هذا ظاهره وليس بمراد
 بل أراد بلوجوب التحقق وغمرة
 ذلك ما فرعه عليه بقوله فلو

تلفت الخ (قوله أى حاله كونه ناولاً) فيه ما تقدم (قوله لانها عبادة مشتملة على واجب) أى لان الزكاة التى هى
 واجبة مشتملة على واجب وغيره كدفعها باليمين ولا يخفى ان في ذلك اشمال الشيء على نفسه وغيره ويحجب بان الضمير عائداً على
 الزكاة انكاملة ويجعل الاشتمال من اشمال الكل على أجزائه ويلاحظ في المشتمل عليه التفصيل ولا يشتمل الاجمال (قوله
 نسي النية) أى بان اخرج جزء من المال قدر ما عليه من الزكاة ولم يتذكر ما عليه من زكاة حتى دفع ذلك الجزء فهو فقير من هو
 من أهلها وأما لو عزلها ملاحظاً كون هذا زكاة فهو نية وتكفى ولو نسي النية عند الدفع والمعنى ان من ترك النية للنسيان أو
 سبى ونقل مبتدأ أو قوله تأمل خبر أى وهذا النقل تأمل وقوله فاحتاجت تفريع على قوله عبادة وقوله والقدره الاولى أن يقول
 والعلم (قوله على الفور) يؤخذ منه ما قلنا من انه لا يجوز للانسان أن يبقى زكاته عنده يعطيها على القدر بل يجتمع به من
 كان مستحقاً (قوله يحى فيه المال وفيه المالك والمستحقون) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما لو اجتمعت هذه الثلاثة في موضع واحد
 وأما اذا اختلفت الموضع كأن يكون المال في موضع والمالك في موضع آخر فسيأتى

(قوله وبعبارة أخرى) هذه أحسن من العبارة التي قبلها (قوله فالحسنة بوضعها) أي التي جئبت فيه وهذه العبارة موافقة
لعبارة عب (قوله وكلام الارشاد ضعيف الخ) عبارة الارشاد ولا تنقل عن بلد هامة وجود المستحق فان فعل كره وأجرات
والاجرة عليه أي لان عبارته عامة والحاصل ان المصنف فصل بين موضع الوجوب وقربه والبعيد وان موضع الوجوب
وقربه حكمهما واحد دون البعيد وكلام الارشاد جعل حكم الكل واحدا (قوله أو أعدم أو مثل) أي أو كان القريب أعدم من
موضع لوجوب أو مثل أو دون الخ (قوله وانظر ردنا ويل) راجعت لك فوجدت عبارة من موفية بالمراد ونصه أو قربه وهو
مادون مسافة القصر على الراجح وقال الناصر الثاني في قولهم ان القريب ١٣٥ مقدار ما لا تنصرف فيه الصلاة وأما
ما تنصرف فيه الصلاة فلا تنقل

الا لعذر فلا بأس ان تنقل الى ما يقرب مما هو في حكم موضع وجوبه لانه لا يلزمه أن يخص
أهل محلاته وجيرانه بل يجوز اتيار أهل الحاجة من بلده فكذلك ما قرب منها اه وبعبارة أخرى
المراد بموضع الوجوب موضع المسالك وهذا في العين كالحرث والماشية ان لم يكن ساع واللا
فالحسنة بوضعها وكلام الارشاد ضعيف وأوفي أو قربه تنويعة أي ان تفرقه على نوعين نوع
هو موضع الوجوب ونوع هو قربه والمراد بقربه مادون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع
الوجوب مستحق أو كان وفضل عنه أو أعدم أو مثل أو دون لان هذا في حكم موضع الوجوب
فان كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها اليه ولا تجزئ الا اذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه
مستحق أو كان أعدم فان كان مساويا أو دون لا يجوز نقلها عنه لكنه في المساوي تجزئ وفي
دون لا تجزئ وانظر ردنا ويل الناصر الثاني لكلامهم في شرحنا الكبير (ص) الا
لا عدم فاكثرها (ش) هذا الاستثناء من مقدار فهم من الكلام السابق أي بموضع الوجوب
أو قربه لا في غير ذلك الا لا عدم فينقل أكثرها الى الاقرب فالاقرب بعد صرف أقلها في محلها فهو
استثناء منقطع وقوله أعدم له مفهوم وان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة وسيأتي ان الثاني هو
قوله أو نقلت لدونهم والاول هو قوله أو نقلت لمثلهم وفهم من قوله فأكثرها لانه لا بد من تفرقة
الاقول بموضع الوجوب (ص) باجرة من التي عو لا يبعث واشترى مثلها (ش) يعني أنا اذا قلنا بنقل
ان كاه الى البلد المحتاج واحتاجت الى كراء يكون من التي عو أي من بيت المال لا من عند مخرجها
فان لم يكن في عو كان ولا أمكن نقلها فانها تباع الآن أي في بلد الوجوب ويشتري بثمن أمثلها في
الموضع الذي تنقل اليه ان كان خيرا ولا يضمن ان تلفت وان شاء ففرق بينهما (ص) كعدم مستحق
(ش) تشبيهه في النقل باجرة من التي عو لا يبعث واشترى مثلها (ص) وقدم ليصل عند الحول
(ش) المشهور ان الزكاة اذا نقلت فانها تقدم وجوبها قبل مرور الحول أي يقدمها الا ما بحيث
أنها تصل الى تلك الناحية التي نقلت اليها في آخر حولها فتقوله وقدم أي وجوبها وهذا في العين
والماشية ان لم يكن ساع واما الحرث فهو قوله وان قدم معشر الخ وقوله وقدم بالبناء للفاعل
أي المترك أي أو الامام أو بالبناء للفعول أي المال المنقول للزكاة وقوله وان قدم معشر أي دفعه
لمستحقه وقوله أو قدمت بكشور في عين وماشية أي دفعت مستحقها ومفهوم في عين وماشية
انه لو كان حرا فله وقوله وان قدم معشر اقالته قدس هنا وفي قوله وان قدم معشر تقديم اخراج
وفي قوله وقدم ليصل عند الحول تقديم نقل (ص) وان قدم معشر أو دينا أو عرضا قبل القبض

واعلم انه اذا كانت المصلحة في نقلها أو شراء مثلها أو بيعها وتفرق عنها العين والظاهر انه عند استواء المصلحة في النقل بالاجرة وفي
البيع بوجهه يخير فيها كما يخير عند استواء المصلحة في تفرقة الثمن وفي شراء مثلها وظهر من ذلك التقدير ان قوله وان شاء ففرق
ثمنا أي ان كان خيرا (قوله المشهور الخ) مقابله وهو قول البايع لا تقدم قبل الحول ولا يرساها لا بعد وجوبها (قوله اذا نقلت)
أي أريد نقلها (قوله أي تقدم وجوبا) وهو للمبني وقال الثاني جواز (قوله واما الحرث فهو قوله الخ) هذا ظاهر اذا اتحد التقديم
والا فالقديم هنا تقديم نقل وقوله وان قدم معشر تقديم اخراج (قوله المنقول) أي الذي أريد نقله (قوله فالتقديم هنا) أي في قوله
أو قدمت بكشور الخ لا يخفى ان أو قدمت بكشور يأتي فلا يناسب التمييز بانقله هنا (قوله قبل القبض) أي قبض الدين وقبض ثمن

العرض أي وبعد البيع وانما لم يحز التقديم فيه الاحتمال ان يطول فيكون متساوياً على الاول بكسر (قوله وتعد ردها الخ) لا يخفى انه لا تجزئ مطلقاً تعذر ردها أم لا اعلم انه تارة تتنافى بماوى وتارة بأكلهم أو صرفهم فيما يتعلق بهم من ردها وضمان فانها
 اكلهم أو صرفهم فيما يتعلق بهم ١٣٦ وكذا ان تالتت بماوى ان غروا فؤة ذو تصرف لمسا قبله الا ان لم يشر او هل يفرمها
 وجه التواء أم لا خلاف واما

أو نقلت لدونهم أو قدمت باجتهاد غير مستثنى وتعد ردها الا الامام أو طاع يدفعها الجائر في
 صرفها أو يقيمه لم تجز (ش) ذكر المواقف سبع مسائل بأبواب عن جواب واحد وهو قوله
 لم تجز منها اذا قدم من نفسه وغيره قبل المراكمة وطبقة بكثير أو قليل ولو أخرجه بعد الاقرار
 وقبل التصحيف أجزأت ومنها اذا قدم زكاة الدين قبل قبضه من هو عليه وبعد دخوله وهذا
 في دين المحتكر لانه الذي لا يركب حتى يقبض ويشمل المحتكرين المديرين على المعتبرين وكذلك دين
 القرض وأما دين المدير اذا لم يكن قرضاً وهو من جوفائه يدخل في قوله أو قدمت بكسره في عين
 وماشية وسواء كان يركب عينه أو قيمته وهذا مستند من قوله قبل القبض وذلك لانه يدل على
 انه في دين يوقف زكاته على القبض اه ومنها اذا قدم زكاة عرض الاحتكار قبل بيعه وأما
 المدير فيدخل في قوله أو قدمت بكسره في عين وماشية ومنها اذا نلت الزكاة دون بلد الوجوب
 أو قرية في الحاجة واثابهم سيأتى انها تجزئ وهذا اذا نفاها المسافة التصور أو ما دونها فهو في حكم
 الاما الواحد ومنها اذا اجتهد ودفع زكاته لشخص من أهلها ثم تبين انه غير مستحقها كعبد
 أو كافر أو غني وتعذر ردها ممن أخذها ما ان لم تعذر ردها فافهم أو اخذ وتصرف في أهلها أو أما
 الامام اذا اجتهد فدفعها لمن يضمنه من أهلها ثم تبين انه ليس من أهلها فانها تجزئ عن ربه الا ان
 اجتهد الا امام نافذ لا يحكم لا يتعقب وظاهر هذا التعديل ولو أمكن ردها وهو ظاهر كلام من
 في شرحه تبعاً لت ومنها اذا طاع في دفعها الا امام جائر في صرفها أي وجار ولم يعدل في نفسه لانه
 من التعاون على الاثم والوجوب جدها والمهر وبها ما أمكن وأما الجائر في أخذها بان يأخذ
 أكثر من الواجب ولكن يصرفها في مصرفها فانها تجزئ كالمالك جائر في صرفها لكن قدر الله
 انه عدل فيه ومنها اذا طاع دفع القيمة عما وجب عليه من حب أو ماشية أو عين وما شئ عليه
 المواقف موافق لما شهروه ابن الحاجب وقد اعترضه في النوضعيان غير واحد قال ان المشهور
 انجزاء الخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة وصوبه ابن يونس انتهى وقوله لم تجز
 جواب عن السبع مسائل ويمكن غنسية كلام المواقف على المشهور بان يجعل قوله لم تجز جواباً
 عن المجموع وهو لا ينشأ ان بعض افراد المجموع لا يجوز ويجزئ (ص) لان أكره أو نقلت
 مثلهم (ش) الاول مفهوم قوله أو طاع بدفعها الجائر أو بقيمة أي فان أكره في الحالتين أجزأ
 ولا فرق في الاكراه بين الحقيقي والحكمي يخوف ان يحلفه الامام عليها والثاني مفهوم
 قوله فيعقدونهم لدونهم فهو وتصريح بمفهوم ما تقدم مع انه مفهوم شرط فكان المناسب ان
 يستغنى عما تقدم عن هذا وما كونه ذكره توطئة كما قاله بعض الشراح فقير ظاهراً قلناه (ص)
 أو قدمت في عين وماشية (ش) يعني ان زكاة العين والماشية اذا لم يكن هنالك ساعة اذا قدمت
 قبل الحول لا رباباً أو وكيل فانها تجزئ بخلاف الحرث كما أشار له قبل بقوله وان قدم معشراً
 الخ وعما يدخل في قوله عين وماشية زكاة عرض التجارة وزكاة الدين العينية كما تقدم التنبيه على
 ذلك وفي من قوله في عين وماشية سببية أو ظرفية وبعبارة أخرى في معنى عن أو ظرفية بتقدير

عكس المعنى وهو ما اذا
 دفعت لمن ظن انه غني أو عبد
 فبين انه فقير أو حر فانها تجزئ
 ويأتى (قوله الا الامام) والوصي
 ومقدم التضام تجزئ ان
 تعذر ردها أو الامم تجزئ فاقسام
 الابعث ثلاثة الماركى لا تجزئ
 تعذر ردها أم لا والامم تجزئ
 هي المقام مقدم التضام فيه
 التفصيل (قوله ومن اذا قدم
 زكاة عرض الاحتكار) أي
 زكاة من عرض الاحتكار
 وقوله قبل بيعه هذا يقتضي
 ان يكون كلام المنف على
 معطف عاطف ومعطوف أي
 وقبل البيع مع ان البيع
 لا يكفي بل لابد من قبض من
 العرض (قوله العبر الخ) وأما
 اعطاء العرض عن عين أو حرث
 أو ماشية فلا تجزئ وكذا
 حرث أو انعام عن عين ولا حرث
 عن انعام أو عكسه فتأمل
 (قوله ويمكن غنسية كلام
 المؤلف) وأما الاولى ان يقول
 ان قوله لم تجز راجع للسكنى لكن
 على تفصيل وجواب الشراح
 بعيد وذلك لانه يلزم عليه جعل
 قوله أو بقيمة لا معنى له (قوله
 فقير ظاهراً قلناه) في نفسه ان
 من قال بالتوطئة يقول يستغنى

عنه بما تقدم فلامعنى لقوله ما قلناه (قوله أو قدمت في عين وماشية) كذا في خط الشارح (قوله
 أو وكيل) معطوف على لا رباباً أي وكيل يفرقها قبل الحول (قوله فانها تجزئ) أي مع كراهة التقديم خلافاً للشهير ابن هرون
 جوازه بخلاف ما لماسع فكل الحرث لا تجزئ بوجوبه الخ اعاد في المواقف بهذه المسئلة مع انه مفهوم قوله وان قدم معشراً
 لانه مفهوم لقب وهو لا يعتبره (قوله سببية) لا تظهر السببية (قوله أو ظرفية) من الكل في الجزئ والمقصود ذلك الجزئ

وكأنه قال أو قدمت زكاة العين والماشية (قوله على ما في رواية عيسى الخ) لا يوافق رواية عيسى عن ابن القاسم في العتية من اجزائه
التقديم بالشهر فاما أن تسقط المكاف أو هذه النسخة بالكلية ويصير مجالا محتملا لكل قول والاولى محتملة على قول ابن القاسم
وقال في ك والخلاف في اجزاء التقديم والافلاشك ان المطاوب تركه ابتداء ففي سماع عيسى وأرى الشهر قريبا على زحف وكره
وزحف بالزء والطاء المهملة أي استثنى قال بعض ولا أعلم خلافا في عدم الاجزاء اذا قدمت قبل الطول بكثير (قوله من أقوال
سبعة) بقية الاقوال وهي الشهران ونحوهما أو اليوم أو اليومان أو العشرة أيام ونحوها أو خمسة أيام أو ثلاثة أيام والخلاف
في اجزاء التقديم والافلاشك الخ (قوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله للاعدم) فيه انه قيل واجب فقة ضاه انه لا يخرج عن
الباقى فهذا التقرير غير مرضى كما أفاده عجم وقوله أو الساعي معطوف على قوله للاعدم لانه معطوف على

الرسول لانها اذا ضاعت من يد
الساعي لا يلزم ربه شيء وقوله
أو الوكيل معطوف على قوله
من يد الرسول أي الوكيل
في التفرقة وقوله بالزمان
اليسير وهو الشهر على
ما تقدم وقوله أو الكثير
وهو ما زاد عن الشهر على
ما تقدم (قوله والوقت الذي
الخ) وهو ثلاثة أيام لأكثر
وهذا على نقل ابن رشد عنه
واما على نقل النخعي عنه
فليس الا اليومان كذا قال
عجم (قوله ولم يمكن الاداء)
لعدم مستحق أو لعدم امكان
الوصول اليه أو لغلبة المال
(قوله مما يجزئ الخ) ببيان
لما والمعنى من الزكاة التي
يحكم عليها بانها يجزئ اخرجها
قبل الحول ولا يخفى ان تلك
القبليية لفظية مجملة لفظا بالغ
على أحد فرديها بقوله ولو
تلف في الزمان الخ وكأنه قال

مضاف أي في زكاة عين وفي بعض النسخ بكشهر وهي حسنة لان بها يعلم التقييد باليسير وحده
وهو الشهر ونحوه على ما في رواية عيسى عن ابن القاسم وهي المشهور من أقوال سبعة (ص)
فان ضاع المقدم فمن الباقي (ش) يعني أن المقدم على حوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يحمله
للاعدم أو الساعي أو الوكيل الذي دفعته له قبل الحول بالزمان اليسير أو الكثير الممنوع
تقديمها به قبل انفاذها لاهلها فيخرج عن الباقي ان كان نصابا وضمن ما ضاع ساقط عنه قال
ابن رشد لان تقديمها توسعة ورخصة فاذا هلك لم تصل الى أربابها ولا بلغت محلها رضى ما بقي
عنده حوله وقيد ابن المواز ذلك بما اذا كان التقديم بالامد الكثير قال واما لو قدمها باليوم
واليومين والوقت الذي لو أخرجهما فيه لا جزأته فانها ستجزئه ولا يلزمه غيرهما لكن قال سن
وتقييد ابن المواز ضعيف (ص) وان تلف جزء نصاب ولم يمكن الاداء سقطت (ش) أي وان تلف
جزء نصاب بعد الحول بدليل قوله ولم يمكن الاداء سقطت اذ هو يشعر بأنه قد خوطب وتلف
المال كله كتلف جزئه في التفصيل المذكور وهو ظاهر واما ما تلف قبل الحول فلا تفصيل فيه
بين امكان الاداء وعدمه وهو بمنزلة العدم وينظر لما بقي فان كان نصابا وحال عليه الحول زكاة
والافلا ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ اخرجها فيه حكم ما تلف بعده ولو تلف في الزمان
الذي يجزئ اخرجها فيه كان بعد طلبه بها أو قبله اذ هو غير مطالب بالاخراج قبله فلا يكون
حكمه حكم ما هو مطالب باخراجه الا أن يكون اخرجها قبله باليومين ونحوهما وكلام المؤلف
مقيد بما اذا تلف جزء النصاب أو ما عزل من الزكاة بغير تفریط ومفهوم قوله ولم يمكن الاداء انه
لو تلف مع الامكان ضمنها وهو كذلك ومثله ما اذا تلف بتفريط حيث لم يمكن الاداء (ص)
كعزلها فضاغت (ش) أي عزلها بعد الحول نوابها الزكاة فضاغت أي فانها تسقط أيضا
حيث لم يمكن الاداء وضاعت بغير تقصير في حفظها والا ضمنها ولو قال فتلفت كما في النقل لكان
أعس لان الضياع لا يطلق على التلف وبما يطلق التلف على الضياع فان وجدها بعد ذلك
زكاه اخرجها ولو كان حينئذ فقيرا مدينا قاله ابن عرفة وأما لو عزلها قبل الحول فضاغت
ضمنها قاله مالك وقيد ابن المواز بما سبق له بما اذا عزلها قبل الحول بكثير واما لو عزلها قبل

١٨ نحرش في هذا اذا تلفت قبل الزمان الذي يجزئ اخرجها فيه بل ولو تلفت في الزمان الذي يجزئ
اخرجها فيه وبهذا التقرير لا يقال ان المبالغة عين قوله ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ (قوله الا أن يكون اخرجها الخ)
الاولى حذف ذلك الاستثناء (قوله انه لو تلف مع الامكان ضمنها) الحاصل انه ان تلف جزء النصاب قبل الحول فلا ضمان ولا
زكاة مطلقا أي فرط أم لا سواء كان قبل الحول بكثير أو يسير ولو كان في زمان بحيث لو اخرج يجزئه الاخراج وينظر لما بقي فان
كان نصابا زكاة والافلا واما لو كان التلف بعد الحول فان كان بتفريط ضمن مطلقا ويطالب بالزكاة سواء تمكن من الاخراج أم لا
واما لو كان من غير تفريط فان كان مع امكان الاداء ضمن والافلا وتسقط عنه الزكاة (قوله أي عزلها بعد الحول) أي أو قبله
حيث يطالب بالتقديم (قوله وأما لو عزلها قبل الحول فضاغت ضمنها) قال في ك

هراده انما لا يجزئ وتقول منزلة العدم وينفرد بالبقى بعد الضياع هل هو نصاب أو لا كما تقدم في قوله فان ضاع المقتدم ولا ينظر
 لا مكان الاداء ولا عدم امكانه حيث كان ضاعها في الوقت الذي لا يجزئ اخرجه سابقه ولا في الوقت الذي يجزئ اخرجه اقبية
 (قوله لا جزأته) أى ولا يطالب بركة لبقا لكن تقدم أنه ضعيف (قوله وسواء ضاع الاصل بتقصير في حفظها) كالم غير مناسب
 لان المناسب اقوله ضاع الاصل أن يقول بتقصير في حفظه فالأكاد في ضياع الاصل وهذا لا يناسب الاضياع (قوله أو في عدم
 اخرجهما) ظاهره ضاع الاصل بتقصير في عدم اخرجهما مع ان المناسب له انما هو ضياع الاضياع أصليا وعلى ذلك فالمناسب أن
 يقول في اخرجهما الا في عدم اخرجهما ١٣٨ وعبارة عب أحسن ونصه ضاع أصليا بتقصير أم لا أمكن ادائها قبل ضياعه

أم لا فلا تستطو يجب انما ذها
 (قوله بان اخرها) الباسية
 معاملة ضمن (قوله وما في
 حكمه) هذه عبارة عج وقد
 قال أردت به العزل قبل الحل
 باليومين ونحوهما (قوله أو
 أدخل عشرة) واما الوضاع في
 الجرمين فلا يضمه (قوله
 مفرطاً) بان يمكنه الاداء قبل
 ادخاله أو لا يمكنه وقصر في
 حفظه حتى تلف (قوله
 لا محصنا) بان لم يمكن الاداء
 وتلف بتقصير في حفظه
 فلا ضمان (قوله والا فتردد)
 والظاهر عدم الضمان
 لانه حيث انتفت القسرات
 على التحصين والتفريط فلا
 يعلم حينئذ كون الادخال
 للتحصين أو عدمه الا من
 جهته (قوله وأخذت من
 تركه الميت) هذا كلام مجمل
 يأتي تفصيله في باب الوصية
 بقوله ثم زكاة أو وصى بها الخ
 (قوله وكرها) قال في لئ
 وجد عندى مانصة أى
 اكراها معطوف على محمول

المول يوم أو يومين وفي الوقت الذي لو اخرجهما فيه لا جزأته فلا ضمان قاله في التوضيح (ص)
 لان ضاع أصلا (ش) يعنى انه اذا عزل زكاة ماله بعد الحل لمستحقها وقبل ان يخرجها ضاع
 الاصل وهو المال المزكى فان الزكاة لا تسقط عنه ويخرجها الاربابها وسواء ضاع الاصل
 تقدم في حفظها أو في عدم اخرجهما بان يمكنه الاداء ولم يفعل أو بغير ذلك كان لم يمكنه الاداء
 وتلفت بغير تقصير في حفظها واما الوعز لها قبل الحل وتلف أصلها فانه لا يلزمه اخرجهما كما
 يفيد ما تقدم عن الجواهر وان كان بعد ما اخرجهما فليس له ان يستتردها لانها زكاة وقعت
 موقفا (ص) وضمن ان اخرها عن الحل (ش) أى وضمن الزكاة اذا ضاعت بعد عز لها وقبله
 مع المال بغير تفريط بأن اخرها عن الحل مع التمكن من اخرجهما عنده فهذا نص صحيح فهو
 قوله ولم يمكن الاداء ثم ان قوله وضمن ان اخرها الخ محمله اذا كان المأخض أيا ما فان كان يوما
 وضوه لم يضمن الا أن يتصرف في حفظها فتخلص من هذا أنه اذا تلف جزء النصاب بعد الحل أو
 تلف ما عزله من الزكاة بعد الحل وما في حكمه فان كان بتفريط في حفظها ضمن مطلقا وان
 كان بسبب تاخيرها مع امكان الاداء ضمن أيضا لكن فيب اذا اخرها أيا ما لا فيما اذا اخرها
 أقل من ذلك (ص) أو أدخل عشرة مفرطاً لا محصناً (ش) يعنى ادخل عشرة أو نصفه وأدخله
 في بيته مفرطاً في عدم دفعه لمستحقه ثم ضاع فانه يضمنه وان ادخله محصناً حتى يفرقه على
 مستحقه فضايع فلا ضمان عليه فيه وان لم يعلم الوجه الذي أدخل عشرة فيه الى بيته ثم ضاع
 فهل يصدق في دعواه التحصين لانه الغالب من ادخال الميت أو لا يصدق لان الاصل بقاء
 الضمان فيه تردد واليه أشار بقوله (والا فتردد) أى وان لم يعلم قصده في الادخال وادعى
 التحصين فهل يصدق أو لا تردد ولا فرق بين ادخال عشرة منفرداً أو في جملة زرع بعد حده
 وزرعه (ص) وأخذت من تركه الميت (ش) أى وأخذت الزكاة من تركه الميت على تفصيل
 ذكره في باب الوصية بقوله ثم زكاة أو وصى بها الا أن يعترف بمحاولها ويوصى في رأس المال
 كالطرح والماشية وان لم يوصى (ص) وكرها وان يقتال (ش) أى وأخذت كرها من الممتنع
 عناداً أو تأويلاً وان يقتال سندوا ان لم يظهر للممتنع مال وهو موقوف بالمال فلا مال منعه حتى
 يظهر ماله لانه من حق الفقراء والامام ناظر فيسه فان ظهر له بعض المال واتهم بالخفاء غيره
 فظاهر المذهب لا يخاف مالا أن يخطأ من يخاف الناس من السعاة وليصدقوا بغير عين اه
 ونيسة الامام نائبه عن نيته وقوله (وأدب) متعلق بكرها وهو بضم الكاف وفتحها (ص)

الجار والمجرور وهو من تركه الميت لان محله نصب لان النائب ضمير لكن
 لا يظهر نصبه في الفصح ولا يصح ان يعرب حالاً لانه ظرف لغو تأمل وظاهر قوله وان يقتال انه لا يجوز قتله والقتال وان يقتل
 اه الا ان نصب كرها امام مفعول مطلق أى أخذ كرها أو حال فلم يحصل تناسب بين المعطوف والمعطوف عليه لان المعطوف
 عليه ظرف لغو الا أن يقال منصوب على نزع الخافض وفيه ما فيه (قوله وأدب) أى اذا امتنع وأخذت منه بغير قتال وأما اذا
 أخذت بالقتال كفى بالقتال أدبا قاله اللغاني ولذلك أشار المصنف بقوله متعلق بكرها أى هر قطب به لا هر قطب بقوله وان يقتال تأمل

(قوله وزكى مسافر مامعه وماغاب) يشمل المشايقة وظاهره ولولم يعلم مابق منها ولم يفتوى بصبره حيث لم يعلم قدرها في غيبته عيب (قوله مامعه في بلده) كذا في نسخة والناصب ماله في بلده (قوله فالذي في اجوبة ابن رشد) واما ان لم يستوطن بلده سلطان والحال انه مات بغيبه فهل يعتبر بالبلد الذي مات به أو الذي به المال قولان مخيران واقتصر ابن رشد على الاول (قوله من وكيل الخ) تقدم ان من له عادة بالاخراج يجري على ما في الاذخية وعليه فالمراد بالوكيل ولو حكا (قوله ولا ضرورة) ضرورة اسم وخبرها محذوف أى حاصلة أو موجودة (قوله فان كان محتاجا الخ) واذا وجدت الضرورة فهل يؤخر الى أن يجد من يسلفه ما يحتاج اليه ويزكى أو الى بلده ومقتضى كلام المواق عنها ترجيح الثاني وفي اللخمي ترجيح الاول (قوله والمراد بالضرورة الخ) لا يخفى ان الضرورة أخص من الحاجة فالناس أن يقول والمراد بالضرورة

الحاجة (قوله فقيهي الخ) في العبارة تقديم وتأخير والتقدير فقيهي الخ المتعلقة بالابدان وذلك لان
الخالقة فظهرت العلة باعتبار كون المضاف اليه مشتقاً اشتقاقاً كبر من الفطرة وهي الخالقة وفي
مولد لا عربي ولا مصري حيث كانت بمعنى زكاة الفطر اما اذا كانت بمعنى الخالقة فهي عربية اهـ

(قوله وأركانها أربعة) يتأمل وجه ذلك فإن زكاة الفطر إما اسم للمخرج بناء على أن المراد المعنى الاسمى أو أخرجه بناء على أن المراد المعنى المصدري وقد جعل المخرج ركناً من أركانها ويمكن الجواب بأن المراد بالزكاة هنا المعنى المصدري وأراد بالركان ما ينوقف عليه ذلك الشيء بمعنى أن هذا الإخراج الموصوف بالوجوب لا يتحقق إلا مع هذه الأمور الأربعة (قوله ولا يقاتل الخ) زاد في ذلك وانتظر الفرق بينهما وبين بعض السنن التي يقاتل على تركها وانتظر هل يكفر بها أحد أو لا وينبغي التنبه على أن يجمع بين مشروعيتهما فيكفروا به من يجمع وجوبها ١٤٠ فلا يكفر لأنه قبل قول بالسنية أهو كذا لا يقاتلون على صلاة العيد بخلاف الأذان والجماعة فيقاتلون على تركهما

والجماعة فيقاتلون على تركهما وقيل في الأذان اغتاتل على تركه لا يتكرروا ويتوقف الإعلام بدخول الوقت عليه (قوله دعامة) أي ركن من أركان الإسلام (قوله على المعروف) أي صاع من جميع الأنواع على المعروف ومقابلته ما لا ينبغي حبيب يؤدي من البرمدين وهو نصف صاع كما ينههم من شرح بهرام الكبير (قوله أو صاعاً الخ) اقتصر على هذين مع أنه لا يجب في غيرهما لكونه الموجود اذ ذلك (قوله على العبد والحر) أي حاله كون الصاع كائناً عن العبد والحر (قوله كل مد رطل وثلاث) كل مد ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وقد حرر الصاع فوجد أربع حفنات بحفنة الرجل الذي ليس به ظمير الكفين ولا صغيرها وذلك قدح وثلاث (قوله ان جعل على مسألة سند) هي أنه اذا لم يقدر على

الذي ذلك ابن العربي وبنى عليه الخلاف الا في وقت الخطاب بها وحكمة مشروعيتهما الرفق بالفقراء في اغنائهم عن السؤال وأركانها أربعة المخرج بكسر الراء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه والمدفوعة اليه والمؤلف أشار إلى هذه فأنشأ إلى الأول بقوله عنه الخ وإلى الثاني بقوله من معشر الخ وإلى الثالث بقوله بول ليلة العيد الخ وإلى الرابع بقوله وانما تدفع لحر مسلم الخ ولا يقاتل أهل بلده على منع زكاة الفطر وانما تدفع لثلاث زكاة الاموال على زكاة الفطر وان كان متعلقها أشرف من متعلق زكاة الاموال وهو الأبدان فانما أشرف من الاموال لان زكاة الاموال دعامة من دعائم الاسلام ولما وقع الخلاف في وجوبها وسنيها والشهور الوجوب أشار اليه بقوله

فمقصود المسألة يجب بالسنة صاع (ش) أي يجب على المكاف وجوباً ثابتاً بالسنة صاع من جميع الأنواع على المعروف بخلاف فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من غرأ صاعاً من شعير على العبد والحر والذكور والانثى والصغير والكبير من المسلمين أه وهو أربعة امداد كل مد رطل وثلاث بالغمد ادى وتقدم ان الرطل المذكور مائة وثمانية وعشرون درهماً ميكا (ص) أو جزؤه (ش) ان جعل على مسألة سند فاته الكلام على مسألة الرقيق وان جعل على مسألة الرقيق فاته الكلام على مسألة سند والاولى كلام الخطاب لانه جعل الكلام على ما هو أعم وافظ به يعني ان الواجب في زكاة الفطر قدر صاع بصاعه عليه السلام أو جزء صاع ولا يجب أكثر من ذلك اما الصاع ففي حق المسلم الحر القادر عليه عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته بسبب من الأسباب الاتيسرة وأما جزء الصاع ففي العبد المشترك والمعتق بعينه وفي حق من لم يجد الجزء صاع وعلى جملة على مسألة الرقيق لا يتكرر قوله فيما سياتي والمشارك والمبعض بقدر الملك معه لان كلامه هنا في الوجوب وفيما سياتي في القدر المخرج أي هل هو على الرأس أو على الحنص فبين أنه على الحنص وعلى جملة على مسألة سند يكون قوله فيما سياتي والمشارك والمبعض بقدر الملك في بيان الوجوب أي يجب الإخراج بقدر الملك (ص) عنه فضل عن قوته وقوت عياله (ش) الضمير في قوله عنه يرجع للحر المسلم المكاف المفهوم من السياق كما قررنا اذ لا بد للوجوب من مكاف يتعلق به وقوله فضل صفة صاع ومعطوفة أي انها يجب على من فضل عنه ما ذكر من الصاع أو جزؤه عن قوته في ذلك اليوم ولو خشى الجوع فيما بعده على المشهور أو عن قوته وقوت عياله الا لازم له ان لم يكن وحده (ص) وان يتسلف (ش) راجع لقوله صاع أو جزؤه أي وان كان الصاع

كلى الصاع بل على جزئه قال سند في الطراز من قدر على بعض الزكاة

آخرجه على ظاهر المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (قوله في بيان الوجوب) فيه تقرير في بيان الوجوب مع بيان كونه بقدر الحنص (قوله ولو خشى الجوع فيما بعده على المشهور الخ) ومقابلته ما قاله عبد الوهاب يخرجها اذا كان لا يلحقه في أخرجهام فمرة من فساد ما شأه أو جوعه أو جوع عياله يريد ولو فضل عنه أكثر من صاع اذا خشى من ذلك لا يخرج

(قوله وهو يرجو قضاءه أو يعلم الخ) أي أو كان لا يرجو قضاءه لكن يعلم من أعلم من يتسلف منه أي يعلمه بأنه يخرج جهازاً فإذا بين له أنه يخرج جهازاً فإنه يجب التسلف وإن لم يرج القضاء انظر الخطاب فإن ذلك فيه والظاهر أن الاعتلام واجب والظاهر أن يقال مثل ذلك في الديون (قوله فلواتي بلوا الخ) وأجاب عنه تمت بأنه قد يشير بان للذهبي على أنه يقال إن المصنف قد قال وبلوا الخ أي أتى إذا أتيت بلوا يكون إشارة إلى الخلاف المذهبي لأنه متى كان خلافاً مذهبياً أشير له بأول (قوله وهو المذهب) ومقابلته مالا في الحسن من سقوطها بالدين (قوله وهل بأول ليلة العيد) أي عند غروب الشمس ١٤١ اذ به تحصل فرحة الفطر فناسب الصدقة

أو بفجره نظراً غنواهم في هذا اليوم عن السؤال والظاهر أن من قارنت ولادته وقت الغروب أو طلوع الفجر ومات حينئذ بمنزلة من ولد وقتها ومات بعده لا بمنزلة من ولد بعدهما وإن من فقد وقتها كمن فقد قبل (قوله الفطر الجائر) انظر ما وجه كون الفطر عند الغروب جائزاً وبعد الفجر واجباً فإن أريد الفطر بالفعل فهو ليس بواجب في الموضعين وإن أريد بالقيمة فهو واجب في الموضعين (قوله من أغلب القوت الخ) نقل ابن ناجي عن بعض أشيائحه والمعتبر في الغالب فيما يخرج منه من شهر رمضان لا فيما قبله اهـ (قوله من أغلب القوت) لأن الذي يغلب اقتياته أغلباً يكون من الأصناف الثمانية وأما القطاني فلا تقتات إلا في أوقات الضرورة وأعلم أنه قد أفق الشيبني بأنه يخرج من العشم والدين مقدراً عيش الصاع أي غداؤهم وعشاؤهم في ذلك اليوم ولم يرتض البرزلي

أو جزؤه الفاضل عن قوته أو قوت عياله حاصل بالتسلف أي وهو يرجو قضاءه أو يعلم من يتسلف منه وقيل لا يجب التسلف فلواتي بلوا المشيرة للخلاف المذهبي إمكان أجود ويؤخذ مما هنا عدم سقوطها بالدين لأنها إذا كانت تسلفاً لها فلا يكون الدين السابق عليها مسقطاً لها من باب الأول وهو المذهب (ص) وهل بأول ليلة العيد أو بفجره خلاف (ش) التثاني أي وهل يتعلق الخطاب بزكاة الفطر على من كان من أهلها بأول ليلة العيد وهو غروب الشمس من آخر يوم من رمضان ولا يمتد بعده أصلاً ابن يونس وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وشهره ابن الجائب بناء على أن الفطر الذي أضيفت إليه هو الفطر الجائر وهو الذي يدخل وقته بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان أو بفجر يوم العيد ورواه ابن القاسم والأخوان عن مالك وشهره الأبهري وصححه ابن العربي بناء على أن الفطر الذي أضيفت إليه هو الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطسوع الفجر خلاف ولا يمتد الوقت على القولين فن قدر في تقرير كلام المؤلف وهل مبدأ الوجوب بأول ليلة العيد أو بفجره خلاف في كلامه نظراً لبهام المبدأ بالامتداد وتظهر فائدة الخلاف فيمن كان من أهلها وقت الغروب وصار من غير أهلها وقت الفجر كالزوجة تطاق والعبد يباع أو يمتق وعكسه كمن تزوجها أو ملكها بعد الغروب وقبل الفجر أي وبقيت للفجر اذ لو طلقت أو بيعت قبل لم تجب زكاته على القولين وبعبارة أخرى فن ليس من أهلها وقت الغروب على الأول أو وقت الفجر على الثاني سقطت عنه ولو صار من أهلها بعد فن مات أو بيع أو طلقت بائناً أو أعتق قبل الغروب سقطت الزكاة عنه وعن البائع والمطلق والمعتق اتفاقاً وبعد الفجر وجبت على من ذكر اتفاقاً وفيما بينهما القولان فتجب في زكاة الميت وعلى المالك والمعتق والبائع على الأول وعلى المشتري والعتيق والمطاقة وتسقط عن الميت على الثاني وإن ولد أو أسلم قبل الغروب وجبت اتفاقاً وبعد الفجر سقطت اتفاقاً وفيما بينهما القولان الوجوب على الثاني لا على الأول (ص) من أغلب القوت (ش) يعني أن زكاة الفطر تخرج من أغلب قوت أهل البلد في جميع العام من غير نظر إلى قوت المخرج * ولما كان الصاع هنا يتكرر في كل عام أتى بأغلب بالهزة بخلاف الصاع المخرج عن المصرة انما يقع لأفراد الناس فعبّر عنه في باب الخيار بغالب وقيل تفننا في العبارة ثم إن قوله من أغلب القوت يصح تعلقه بيجب وبصاع لأنه وإن كان جامداً لكانه في معنى المشتق لأنه في معنى مقدار أو مكال ولما لم يكن الاعتبار بالأغلب مطلقاً بل بكونه من أصناف مخصوصة تسعة إذا وجدت لا يجزئ غير هالو لو كان الغير أغلب أشار إلى ثمانية بقوله (من مئتم) ولا يريد كل ما يجب فيه العشر بل القمح والشعير والسمك والزبيب والتمر ولذرة ولا رز ولا خن والى التاسع بقوله

كلام الشيبني وقال الصواب أنه يحكى أي يوزن قال الخطاب وما قاله الشيبني ظاهر وهو الموافق لما يأتي في كفارة الظهار (قوله وقيل تفننا) هذا هو الظاهر دون الأول وذلك لأن الأغلبية والغلبة مضافتان للقوت الغالب فلا تعلق له بذكر الصاع كل عام وعدمه (قوله لكانه في معنى المشتق) الذي يظهر أنه ظرف مستقر متعلق بمحذوف صفة لصاع على ما تقرر من أن الجبروت بعد التكرات المحضة صفات

(قوله أظن) بجمعه أظن أن الحاصل يخرج من واحد من التسعة أن انفرد ومن غالبه أن تعدد وعاب واحد ومن أي واحد أن لم يثبت شيء (قوله خائر الابن) بجمعه (قوله والسمع أفضاها) أن يذهب في الجموع عند أحب اليه أن يؤدي في البلدان من الخططة وأداء المسائل أحسن إلى من الشيعي والشعير أحب إلى من الزبيبي والزيبي أحب إلى من الأبطا اهـ لـ (قوله فلا يجزئ) لا يخرج منه شيء (قوله وجدت الخ) فيه نظر بل ظاهر النص صرحنا به علم بالأطلاع على محشي ثبت أنهم متى اقتتوا غير التسعة يعطى منه إذا كان عيشهم ولو كانت موجودة أو بعضها أو الشارح وغيره تبعوا لطباب (قوله وفي كلام المؤلف أمور الخ) ببارته في ذلك ثم إن كلام المؤلف ظاهره مشكل من وجوده من غير المشير الشامل للتطابق ولغير ذلك فيهم منه أنه يؤدي من جميع ذلك إذا غالب اقتيانه ولو وجدت الاستناف التسعة أو واحد أو ليس كذلك وقد خصصناه بالمراد وهو في تقييده بذلك تابع لصاحب الطحاوي ومنها أنه أخرج العباس ولاختصاصه له بالأخراج عما سواه وقد التمسنا له وجه وهو الرد على ابن حبيب ومنها الاستثناء بقوله إلا أن يقتلوا غيره قطا هو الأخراج ١٤٢ من ذلك الغير ولو وجد شيء من المشير وليس كذلك اهـ ثم إن عب جعل

الصور من حسابنا على ما تقدم كما اعترضه محشي تت يقال فيعلم أن هنا خمس صور احدها وجود التسعة مع اقتيات جميعها وسوية فيخبر في الأخراج من أيها شاء ثانيها وجودها مع غلبة اقتيات واحد منها فاقية بين الأخراج منه ثالثها وجودها أو بعضها مع غلبة اقتيات غيرها فيجب منها تخييرا أن تعدد ولا ينظر لما كان غالبا قبل تركها وواحد أن انفرد ولو اقتيت نادر ارباعها فقد جميعها مع غلبة اقتيات غيرها فغلبا غلب خامسها فتعدد جميعها مع اقتيات غيرها متعدد من غير غلبة شيء منه فيخبر في واحد منه وقد يقال يدل على المراد بالمشير خصوص

(أواظف) يخرج المشورة وكسرها وتكسر الساف على الأول وتسكن على الثاني خائر الابن يخرج ربه والسمع أفضاها وما أراد بالمشير الثمانية المذكورة وعم التاسع فهذا المراد خرج غيرها فلا يجزئ الأخراج منه متى وجدت ولو غالب اقتيات ذلك الغير وخالف ابن حبيب في العاس خاصة بأجاز الأخراج منه إذا غالب اقتيانه ولو وجدت التسعة رواف في مختصر الوائحة عن مالاك خمسة المؤلف بالرد يقال (غير عاس) وقوله (الأن يقتل غيره) أي غير المشير والاقط من علس والحسم ولبن وغيرهم فيخرج من ذلك الغير حيث لم يوجد شيء من الأنواع التسع والحاصل أنه إذا كان القوت واحد من التسعة فإنه يخرج مما غالب اقتيانه فاللم يقتل شيء من التسعة واقتيت غيرها فإنه يخرج مما غالب اقتيانه من غير التسعة أو بما انفرد بالاقتيات من غيرها وهذا حيث لم يوجد شيء من التسعة في المسائلتين فإن وجد شيء منها أخرج منه أن كان الموجود منها واحد فإن تعدد فإنه يخرج في الأخراج من أي صنف منها وفي كلام المؤلف أمور نبهنا عليها في الشرح الكبير (ص) وعن كل مسلم يمونه (ش) هذا عطف على الجار والمجرور من قوله عنه أي يجب على المكلف صاع عن نفسه وصاع عن كل مسلم يمونه أي تلزمه مؤنته شرها بجهة من الجهات الثلاث الآتية ويكون المراد بالصاع الجنس لا يرد أن كلامه يوهم أن الصاع الواحد يغير حجه عنه وعن غيره واحترز بالمسلم عن يمونه من الكفار بسبب من الأسباب كزوجة أو أب أو ولد أو عبيد كفار وانظر هل يجب على الكافر من يمونه من المسلمين مثل أن يملك عبد مسلم فيسأل شوال قبل نزعته منه أو تسلم أم ولده أو يكون له قرابة مسلمون في نفقته كأن يوهيه قال سنده ومقتضى المذهب عدم وجوبها على الكفار وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد يجب والشافعي قولان لكن ظاهر كلام المؤلف بوافق ما لا جد ولا ينافية قوله يجب بالسنة صاع الخ لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ثم عدد جهات النفقة الثلاث لاخراج

ثمانية (قوله عن كل مسلم) من باب الكل الجمعي أي عن كل فرد دلا من باب الكل الجموعي لأن هذا لا يقوله أحد (قوله يمونه) صفة مسلم أي مسلم يمونه له وكان الواجب إراز الضمير على مذهب اليمري فلم يله مشي على قول الكوفيين واللبس مأمون لأن من المأموم الذي يمونه أي يقوم بالانفاق أعلاه والخروج عنه (قوله قال سنده ومقتضى المذهب عدم وجوبها) أي بالنظر لمباراتهم وإن كان مقتضى خطاب الكفار بفروع الشريعة أنها تجب عليه وظاهره أن عدمه هو المقصود وإن كان مقتضى ما ذكره الوجوب (قوله لكن ظاهر كلام المؤلف) كيف هو ذامع قوله ولا ينافية قول المصنف يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم يمونه وذلك لأنه لما قال يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم يمونه الخ كان ظاهره عدم الوجوب كما هو مقتضى قوله ولا ينافية الخ وذلك لأن ذلك فرع توهم المنافاة وأين توهم المنافاة مع انضمام الكلام بنفسه بعض (قوله ولا ينافية الخ) كأنه توهم المنافاة من كون الكافر ليس من أهلي السنة فنأمل

(قوله بقرابة الخ) كالأولاد والأباء الفقراء وشرح المستأجر نفقته ومن يعونه بالتزام أو يحصل كمن طلق بثأنا وهي حامل فانه لا يلزمه فطرته وهو كذلك (قوله أو زوجية) وكلامه يشمل الزوجة الأمة وهو كذلك لأن المشهور أن نفقة أهلي الزوج وظاهره تشمل الزوج العبد فنظر في زوجية ولوجوه عليه لوجوب انفاقه عليها من غير خراج وكسب وليست على سيده (قوله ولهذا) أي ولهذا التعميم وهو قوله وسواء كانت غنية الخ (قوله فيشمل القرابة الخ) أي فيشمل كلامه خادم الأولاد والأب والام وخادم زوجة الأب وعليه يتفرع قوله في التبصرة لو كان لكل من أبويه خادم لا يستغنى عنهما وهما فقيران أدى عنهما وعن خادمهما إذا لم تكن الام في عصمة الأب فان كانت في عصمته وكانا يستغنيان بخادم الأب عن خادم الام أداها عن الجميع لا خادم الام وان استغنيا بخادم الام لم يؤد عن واحد منهم ليسر الأب بخادمه فعليه بيعها ويؤدي من عنها عنده وعن ١٤٣ زوجته وعن خادمها والوالد

يكون له اعطام كذلك اه
 (تبيينه) يخرج الاب عن ابنه وان لم يعلم به ان صغير فان بلغ أي قادرا فلا بد من اعطامه لانه لا بد في الزكاة من النية على المذهب قاله ابن فرحون واعطامه قائم مقامها (قوله ولا تعد نفقة الخ) يوافقه قول غيره ويخرج عن خادم واحد زوجته اذا كان لا بد لها عنه فان كان لا بد لها من اثنين فاكثر أخرج عن ذلك اه ولا خص زوجية لذلك بخادم الزوجة بل خادم القرابة كذلك (قوله ولو مكاتباً) اسم كان عائد على الرقيق لا بقيد كونه يعونه وفي كتابة أخرى فان النفقة وان سقطت عنه حاله في متوقفة ما لا قلت والي ذلك يشير الشارح بقوله لانه اذا عجز رجع رقيقاً (قوله لان نفقتهم على سيدهم) أي

ماعداهم مشير لا وطبق قوله (بقرابة) والباعسية متعلقة بعمونه فدخل الابوان والأولاد المذكور حتى يشملوا قادرين على الكسب والاثاث حتى يدخل بين الأزواج أو بدعوى الدخول ولذا انها بقوله (أو زوجية) أي ولو أمة دخل بها أو دعي إلى الدخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقة رجعية لا بثأنا ولو حاملاً ولهذا جعلها سبباً مستقلاً ولم يلحقها بالقرابة والألسقطت يسرها ثم ان المواقف بالغ في الزوجة فقال (وان الأب) يعني انه يلزمه ان يخرج زكاة الفطر عن زوجة أمه يريد اذا كان الأب فقيراً والضمير في قوله (وخادما) للبعثة التي وجبت بها النفقة فيشمل القرابة والزوجية ولا تعد نفقة خادم الزوجة وكذا فطرته إلا أن تكون ذات قدر ولذا ثم ابقوله (أو ورق ولو مكاتباً) يعني انه يلزمه ان يخرج زكاة الفطرة عن عبيده وامائه ولا فرق بين القرن ومن فيه شائبة كالمدر أو أم الولد والمعتق إلى أجل وكذلك المكاتب على المشهور لانه اذا عجز رجع رقيقاً سيده ولا بين الذكور والاثاث للقيمة أو للتجارة كانت قيمتهم نصاباً أو دونه أجمعاء أو مرضى أو ذوى شائبة وخص المكاتب بالذكر للخلاف فيه قال فيها ولا زكاة على عبيد العبيد أي لا يزكي عنهم سيدهم لان ملكه غير مستقر ولا سيدهم سيدهم لانهم ليسوا عبيداً له وانما ملكهم بالانتزاع ولا يلزمهم ان يخرجوا عن أنفسهم لان نفقتهم على سيدهم (ص) وأبقار جي (ش) هذا عطف على ما في حيز لو مشاركة في الخلاف فان لم يرج لم تجب وحكم المغصوب كذلك أي فيفترق فيه بين من يرجي ومن لا يرجي قاله ابن القصار قال عبيد أطلق أمافي حالة كونه في يد الغاصب فكما قال وأما ان قبضه بعد سنين ففي ذلك نظر فقد تقدم زكاة الماشية المغصوبة اذا قبضها بعد سنين من الغاصب فقد بر ذلك صح تهذيب انتهى (ص) ومبيها بمواضعة أو خيار (ش) يعني ان من باع أمة فيها مواضعة بأن كانت من على الرقيق أو من وضعه وأقر البائع بوطئها فان نفقتها وزكاة فطرها على بائعها على المشهور لان الضمان منه حتى تخرج من الاستبراء وكذلك من باع رقيقاً على اختيار له ما أولاً أحدهما فان نفقته وزكاة فطرته على بائعه لان بيع اختيار مغل (ص) أو مغل (ش) يعني ان من أخذ من عبده لخدمة مدة معلومة طويلاً أو قصيراً فان زكاة فطرته على مالك رقبته لا على مالك منفقته كنفقته

مباشرة (قوله فكما قال) أي ابن القصار (قوله في ذلك نظري) أي اعتبار التفرقة بين من يرجي ومن لا يرجي بعد القبض فيه نظري وقوله فقد تقدم أي لانه قد تقدم زكاة أي تقدم الكلام في زكاة الماشية اذا قبضت بعد أعوام وهو أن تركي كل عام أو عاماً على ما في ذلك من الخلاف فالذي رجع إليه مالك ورجحه ابن عبد السلام وصوبه ابن يونس ان النعم المغصوبة تركي لكل عام ولا بين القاسم تركي لعام واحد فلتسكن زكاة فطرته الا بقي اذا قبض كذلك (قوله صح تهذيب) انظر هذا التركيب فهل فاعل صح ضمير عائد على ما ذكر والمعنى صح هذا من تهذيب الطالب لعبد الحق ويكون قوله انتهى أي انتهى كلام الناقل لكلام ابن القصار وعبد الحق فتدبر (قوله وأقر البائع بوطئها) فان لم يقر بوطئها فيقال لها مستبرأة فنفقته وزكاة فطرها على مشتريها (قوله على المشهور) والخلاف جار في المبيع بغير كايضه بهرام في وسطه ومقابلته يقول بأن المالك يقتل بالعقد فيجوز الزكاة على المشتري (قوله حتى يخرج من الاستبراء) المراد حتى ترى الدم لان المراد الاستبراء الحقيقي لانها فيه من ضمان المشتري بخلاف المتواضعة

(قوله على المشهور) ومقابل ما قاله شيخنا من ان ذلك على من له الخدمة وما قاله عبد الملك ان طالت فهي على من له الخدمة والا
 فعلى من له الرتبة نقول الباطح (قوله الا ان يقل مذهبنا) في نفسه شيء وذلك لان هذا منطوق لا مفهوم وذلك لان الذي من باب
 المفهوم الاستثناء ولو قلنا انه من باب المنطوق ففي الكلام منطوقان وأقول ولا حاجة لذلك لان السعيد في صورة ما اذا كان
 المرجع الشخص آخر تلك الرتبة فهو الذي يملك الرتبة لا الخدم بكسر الدال الا ان فيه شيئا من جهة أخرى لان هذا الذي المرجع له
 لا يقال له الا ان يكونه فتدبر ١٤٤ (قوله المشهور وان العبد المشترك الخ) ومقابل ما روى عن مالك ان على كل واحد

منهم ما زكاة كاملة وقيل على
 العبد (قوله لان العبد
 لا ينفق الخ) هذا لا ينفق
 = دم (زكاة فطر زوجته
 قالوا ان يقول وكذا لا يلزم
 العبد زكاة فطر زوجته الا
 ان ينفق عن قوته من غير
 اخراجه وكسبه فذلك فيخرج
 (قوله من اخراجه الخ) كأنه
 أراد بالخارج ما يجعل عليه
 كل يوم من درهمين أو ثلاثة
 وبالكسب ما يحصل من
 ربح في تجارة كأن يعطيه
 السيد دراهم يتجر بها ويرجعها
 للسيد (قوله ولنا عبد الخ)
 قال عجم مامعناه هذا مبني
 على ضعفه وهو ان الملك
 ليس للواقف والمعتد ان
 الملك في الشيء الموقوف
 للواقف فزكاة العبد المذكور
 حينئذ على واقفه هذا هو
 الذي يجب به الفتوى حينئذ
 يقال ذلك في عبيد العبيد لما
 تقدم (قوله فانظره مع قولها
 الخ) المناسب ان يقول مع
 قوله لان هذا الكلام انما
 هو كلام أبي الحسن
 فالتناقص اغما هو في كلام

أو أشار بقوله (الاحتمالية فعلى الخ) الى ان من أخدم عبده مدة معاملة وقال له أنت حر
 بعدها فان نفقته وزكاة فطره على من له خدمته على المشهور والزم يبق لسيد فيه شيء ثم ان
 طاهره ان زكاة الفطر على الخدم بالكسر كان مرجع الرتبة له أو الموصى له به ابدا ليل الاستثناء
 وهو أحد قولين في الموصى له به أو الراجح انها على الموصى له به فلا استثناء مشكل الا ان يقال
 مفهومه ان لم يكن لحرية فلا يكون على خدمته ويقف على ان كان مرجع الرتبة للخدم
 بالكسر فعليه وان كان مرجعها للموصى له به فعليه (ص) والمشتك والمبعض بتقدير المالك ولا
 شيء على العبد (ش) المشهور ان العبد المشترك زكاة فطره على قدر الحصص فيه فيخرج كل واحد
 من المشتركين على قدر حصته وهذا معنى قوله بتقدير المالك وكذلك العبد المبعوض وهو الذي بعضه
 حر وبعضه رقيق فيخرج زكاة فطره على قدر الملك يعني ان صاحب الجزء الرقيق يخرج عن ذلك
 الجزء وأما الجزء الحر فلا شيء فيه أو كان العبد مشتركا بين حرو وعبد فان الحر يلزمه ان يخرج زكاة
 الفطر عن حصته ولا شيء على العبد في حصته وهذا معنى قوله ولا شيء على العبد وكذا لا يلزم
 العبد زكاة فطر زوجته لان العبد لا ينفق على زوجته من خراجه وكسبه لانها سيدة ولنا
 عبد لا زكاة عليه ولا على أحد عنه وهو العبد الموقوف على مسجد (ص) والمشتري فاسد على
 مشتريه (ش) يعني ان العبد المشتري شراء فاسد ازكاة فطره ونفقته على مشتريه حيث قبضه
 لان الضمان منه وأخرى منه المعيب (ص) وتندب اخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة (ش) يعني
 ان زكاة الفطر تندب للزكي ان يخرجها يوم العيد بعد طواع فخره قبل صلاة العيد ولو بعد الغدو
 الى المصلي أو الحسن محل الاستحباب اغما هو قبل الصلاة فلماذا قبل الصلاة بعد الغدو الى
 المصلي فهو من المستحب انتهى فانظره مع قولها المستحب اخراجها قبل الغدو الى المصلي وبعد
 الفجر فان لم يدفها حتى طاعت الشمس فقد فعل مكروها فان بينهما انفايا وانما استحب اخراجها
 قبل ان يروح الى المصلي ليا كل منها التقير في ذلك الوقت قبل غدوه الى صلاة العيد لقوله عليه
 الصلاة والسلام اغنوهم في مثل هذا اليوم عن السؤال وقال الله تعالى قد أفلح من تركي وذكر
 اسم ربه فصلي أي يخرج زكاة الفطر ثم يغدو اذا كر الله تعالى الى المصلي فصلي (ص) ومن قوته
 الاحسن (ش) يعني ان من كان يقات احسن غالب قوت البلد فانه يستحب له ان يخرج من
 قوته الاحسن فاذا كان غالب القوت الشيعير وهو يقات القمح فالمستحب ان يخرج من
 قوته فقولنا الاحسن أي من قوت أهلي البلد أو من غالب قوتهم (ص) وغربلة القمح الا
 الغائب (ش) أي وتندب غربلة القمح الذي يخرج زكاة عن الفطر الا ان يكون القمح غائبا فتجب
 غربلته حيث كان غائسه يزيد على الثلث ويستحب حيث كان غائسه الثلث فما قاربه بيسير

أبي الحسن وأما قولها فم يقع فيه تنقض ونصها ويستحب أن يؤدي بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغدو الى المصلي
 فان أداها بعد الصلاة فواسع اه والمعول عليه كلام المدونة فقد روي أنهم يأنه عليه الصلاة والسلام أمر بأدائها قبل الغدو
 الى المصلي وبوفاقه نص المواق ونصه فيها استحب مالك ان تؤدي زكاة الفطر بعد الفجر من يوم الفطر قبل الغدو الى المصلي اقول
 قد أفلح من تركي الى فصلي أي من أخرج زكاة الفطر ثم غدا اذا كر الله الى المصلي فصلي اه (قوله وانما استحب اخراجها الخ)
 هذا مما يقوى ما في المدونة وكذا قوله أي يخرج زكاة الفطر تنبيه فان لم يوجد مستحق في الوقت المندوب فزكها كاخراجها
 (قوله فما قارب بيسير) لم يبين قدره وقوله كافي باب القيمة أي أريد ان يقسم شيء من القمح فيه غلت فيجري فيه ما هذا

(قوله كما يفيد النقل) أي فالخامل على هذا المقرر بأنه موافق للنقل والافتقار المصنف بتقرير آخر ونصه أي ونبد بغير ذلك
 القوم الذي يخرجهم زكاة عن الفطر إلا أن يكون القمح غلثا فيجب بغير بلته حيث كان غلثه ينقصه من النصاب ولا يتقيد ذلك
 بالثالث ولا بغيره اهـ (قوله زوال فقر) ويجب على سيده إخراجها عنه ويلتزم إيقاع زكاة فطر أخرجت عن واحد مرتين في
 عام واحد (قوله وجبت عليه) بناء على أنها تجب بالفقر (قوله وجبت على المعتق بالفتح) أي بناء على أنها تجب بالفقر (قوله أي الزائد
 بدعة مكر وهه) أي حيث تحقق الزائد لا أن شك (قوله أي يؤدي بالمد لا كبر) الذي هو مدهم سام وهو مدهم وثلاثان (قوله إخراج
 المسافر) في الحالة التي يخرج عنه أهله والأوجب عليه الإخراج وانما ندب الإخراج ١٤٥ لا احتياط لاحتمال أن لا يخرج

أهله عنه (قوله إذا تركه عندهم
 ما يخرج منه) ليس بشرط
 بل حيث أوصاهم ووثق بهم
 يكفي (قوله أخرج من
 المصنف الخ) وإذا لم يعلم المخرج
 بالكسر صنف ما بأكمله المخرج
 عنه آخر الإخراج حتى
 يعلم كذا ينبغي (قوله يعني أنه
 يجوز الخ) يعني خلاف الأولى
 (قوله أي وجاز دفع قوته
 الادون) كذا في نسخة إذا
 كان كذلك في العبارة حذف
 أي وجاز الدفع من قوته
 الادون (قوله وليس له الإخراج
 من قوته الادون الألهجر)
 لا يخفى أن هذا هو المطابق
 لقول المصنف سابقا من أغلب
 القوت (قوله وفي كلام
 الشارح وح نظر) عبارة
 بهرام أي إذا كان يقات أدنى
 من قوت أهل باده فلا يخلو
 أن يكون لشع أولا فان كان
 بنفسه ذلك لضيق وعدم
 قدرة على اقتنيات غيره فإنه
 يجوز له أن يخرج من قوته
 وذلك لأنه لو كلف أن يخرج

كافي باب القسمة كما يفيد النقل ثم انه لا مفهوم للفتح بل كل يخرج كذلك قال القرافي
 ولا يجزئ المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطعم عندنا وعند الشافعية (ص) ودفعها
 زوال فقر ورق يومه (ش) يعني أنه يستحب أن زال فقره يوم العيد أن يخرج الفطرة وإن
 زال فقره قبل العيد وجبت عليه ومثله من زال رقبه بأن عتق العبد فقوله ودفعها
 الخ عطف على فاعل ندب وقوله زوال أي لا جمل زوال فقره أو رقبه فان عتق بعهده غروب
 الشمس من آخر يوم من رمضان وجبت على المعتق بالفتح ونبت على سيده (ص) وللامام
 العدل (ش) أي ونبت دفعها للامام العدل وظاهر المدونة الوجوب ولعمل المؤلف جها على
 الاستحباب ولعل الفرق بينهما بين زكاة الاموال من أنه يجب دفعها للامام العدل مشقة دفع
 المال على النفس بخلاف الفطر ولو أخذها الفقير ثم استغنى بها فله أن يخرجها عن نفسه لأنه
 ملكها لكن أن ملكها قبل الغروب يجب عليه الإخراج وأن ملكها بعده يستحب له الإخراج
 (ص) وعدم زيادة (ش) يعني أنه يستحب عدم الزيادة على الواجب وهو الصاع فان زاد على
 ذلك فهو بدعة أي الزائد بدعة مكر وهه لا ثواب فيه قيل لما لك أي يؤدي بالمد لا كبر قال لا بل
 عبد النبي عليه الصلاة والسلام فان أراد خيرا فاعلى حدة القرافي سد التغير المقادير الشرعية
 (ص) وإخراج المسافر (ش) أي ونبت إخراج المسافر أي يتولى إخراجها عن نفسه حيث كان
 من غالب قوت محله ولا يوكله إلى أهله لقولها ويؤديها المسافر حيث هو وان أداها عنه أهله
 أجزاء وإليه أشار بقوله (وجاز إخراج أهله عنه) إذا تركه عندهم ما يخرج منه ووثق بهم
 وأوصاهم زاد في التوضيح أو كانت عادتهم والا فالظاهر عدم الإجزاء لفقد النية تنبيهه قال
 اللغوي وان أخرج عن أهله أخرج من المصنف الذي يأكلونه وان أخرجوا عنه أخرجوا من
 المصنف الذي يأكله انتهى (ص) ودفع صاع لمساكين وأصح لو أخرج (ش) يعني أنه يجوز دفع
 صاع واحد من زكاة الفطرة لجماعة مساكين وكذلك يجوز دفع أصع منهم مساكين واحد وان
 كان خلاف الافضل (ص) ومن قوته الادون (ش) عطف على صاع من قوله ودفع صاع أي
 وجاز دفع قوته الادون أي من قوته الآخر وهو مسا ولقوت البلد إذا كان له قوتان أحدهما
 مسا ولقوت البلد والاخر أحسن لا الادون من قوت البلد لأنه يجب عليه الإخراج من
 الأغلب وليس له الإخراج من قوته الادون الألهجر عن الإخراج من الأغلب وفي كلام
 الشارح والخطاب نظر انظر ثم حنا الكبير وبعبارة أخرى وجاز إخراجها من قوته الادون

من غيره لكان من باب الخرج والمشقة وان كان
 بفعله ثم على نفسه وعياله وهو بقدر على اقتنيات الاعلى فإنه يكلف أن يخرج من غالب قوت أهل البلد اهـ الا انك خبير بان
 ما قاله الشارح هو المعتبرين قال محشي تب ان المسئلة مفروضة هكذا في كلام الائمة ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان هذا مفرع على
 اعتبار الغالب أي اذا قلنا باعتبار غالب القوت فان أعطى الادون لشع فلا يجوز ولعمري عادة أجزاء وعلى هذا شرحه شراحه
 وأفرده وتبع المؤلف في هذا التفرع على قول ابن الحاجب ويخرج من غالب قوت البلد وان كان قوته دونهم لا لشع فقولان
 وهو غير صحيح اذ من اعتبر الغالب لا يجزئ الإخراج من الادون الألهجر كافي ابن يونس وابن رشد وغيرهما فاقول باجزاء الادون لغير
 شع مقابل لقول باعتبار الغالب لا مفق عليه اهـ (قوله وبعبارة أخرى وجاز الخ) هذه العبارة منافية للعبارة الأولى وهي موافقة

لللفظ المصنف ولا يخفى ان قول المصنف الاشع مما يؤدي هذه العبارة (قوله أو لمادة كالبديوي الخ) ضعيف والمعتمد لا يجزئ (قوله وانظر لواقعاته لكسر نفسه) في له الجزم بعدم الاجزاء انقلا عن ع (قوله تأويلان) والراجح الاول (قوله باليوم واليومين) كذا نفس المدونة وهو الراجح خلافاً لزيادة الجلاب الثالث فانه لم يمول عليه في قررة شيخنا الصغير (قوله عن نفسه) قصر الكلام على حالة الوجوب في شرح عب التميمي فقال أي لا يستط ظلم اوجوباً فيما يجب وندياً فيما لا يندب سند ولا يأتي مادام يوم الفطر باقياً فان أخرها عنه أي من وجبت ١٤٦ علمه ثم مع القدرة (قوله والفرف الخ) ولا يتدح في الفرق خبر أغنوههم عن السؤال في ذلك اليوم لاحتمال ان

الخطاب به ابعده جبر الساحل لهم أول مضمهم من ذل السؤال يومها بعد دفعه عليه به (قوله لسد الخلة) بشع الخاء أي الحاجة (قوله بالنظر) أي لا تعاون وقوله وقد فانت أي الشوائب (قوله نقير) أي نقير الزكاة على المشهور فتدفع مالاً نصاب لا يكفيه امامه وقال اللغوي لا تدفع له ويؤيده خبر أغنوههم عن طواف هذا اليوم وتدفع للسالكين بالاول أي فالخصر باعتباره أن لا تدفع لمن يابها وغيره مما ساعد المساكين في تقبيلهم ليس للامام ان يطالبها كإطالب غيرها ولا يأخذها كرها وان يقتال (قوله الامقرنين) هنا صفة تحذوفة والتقدير أي اللذين هما الركنان الاولان من أركان الاسلام بدليل قوله شرع في الكلام على الثالث الخ

باب الصوم

شرع الصوم في السنة الثانية من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام كزكاة

من قوت البلدان كانت ثبات ذلك لفقرو انفاقاً أو لمادة كالبديوي يأ تل الشعر بالحاضرة وهو ملى على أحد قواين حكاهما في توضيحه لا تتج وأليه أشار بقوله (الاشع) على نفسه مع قدرته على قوت البلد فلا يجزيه وانظر لواقعاته لكسر نفسه (ص) واخر اجبه قبله بكاليومين وهل مطلقاً ولا يفرق تأويلان (ش) يعني انه يجوز للكف ان يخرج زكاة فطره قبل يوم العيد باليوم واليومين والثلاثة كافي الجلاب وهل هذا الجواب مطلقاً أي سواء كان المنول لتفريقها صاحبها أو الامام أو غيرهما وهو فهم اللغوي ومنه وعليه الاكثر والجواز المذكور انما هو اذا دفعها لمن يتولى تفريقها كما فعل عمر بن الخطاب وهو فهم ابن يونس وعليه لو تولى صاحبها تفريقها فانه لا يجوز له ولا تجزئه تأويلان ومحلها اذا تلغها الفقير قبل وقت الوجوب وأما ان بقيت عنده الى الوقت الذي تجب فيه لا شأرت قولاً واحداً لان لدفعها ان كانت لا تجزئ أن ينثرها فاذا تركها كان بمن ابتدأ دفعها حينئذ (ص) ولا تسقط بعضي زمتها (ش) أي ولا تسقط زكاة الفطر عن زمتها بعضي زمن وجوبها وهو أول ليلة العيد أو فجره بل يخرجها المساكين السنين عنه وعن تلزمه عنه وأما لو مضى زمن وجوبها وهو معمر فانها تسقط عنه وهذا يخالف الانحية فلا يخاطب به ابعده مضى زمنها والفرق ان الفطر لسد الخلة وهو حاصل كل وقت والاضحية للتطافر على اظهار الشعائر وقد فانت (ص) وانما تدفع لحرمة لم فقير (ش) يعني ان زكاة الفطر تدفع للحر لا للثمن ولو مكانا المسلم لا الكافر ولو مؤلفاً أو جاسوساً الفقير اذا لم يكن من بني هاشم وظاهر كلام المؤلف انه لا تدفع لغير من ذكر وهو كذلك فلا تدفع ان يلبها ولا ان يحرسها ولا تعطى لمجاهد أيضاً ولا يشترى له بها آلة ولا للؤلؤة ولا لابن السبيل الا اذا كان فقيراً بالموضع الذي هو به فيعطى منها بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصله لبلده ولا يشتري منها رقيق يعتق ولا لغارم * ولما أنهى الكلام على الصلاة والزكاة اللذين لم يقم في القرآن الا مقرنين شرع في الكلام على الثالث من أركان الاسلام فقال

باب الصوم

وهو لفظة الامساك وشرع الامساك عن شهوتي الفم والفرج أو ما يقوم مقامهما من مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه ان أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفاس وأيام الاعياد قاله في الذخيرة وقوله أو ما يقوم مقامهما أي الفم والفرج فيقوم مقام الفم النفس ونحوه فان الواصل منه للجوف أو للخلق مفطرو ويقوم مقام الفرج

الامس

الفطر (قوله الامساك) أي مطلق الامساك والكف عن الشيء ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحن صوماً أي صمتاً وامساكاً عن الكلام (قوله وشرعاً هو الامساك) فيه اشارة الى أن الصوم عبادة فعلية لا عدمية لان الله تعبد بانه كالصلاة وأمرنا بما فهو عبادة فعلية كهي وقد علم بالقاعدة الأصولية ان المكاف به فعل أمراً كان بلا خلاف أو نهياً على المختار فبطل قول من قال عبادة عدمية اه الا ان يقال من قال عدمية أراد أنه لا صورة له في الخارج حسية كالصلاة (قوله مخالفة) أي حالة ككون الامساك مخالفة للهوى وأراد بذلك ما ينبغي أن يكون مراد الله سبحانه لان الصوم يتوقف على ذلك اذ لو خيل ان ذلك اصح

هو منه (قوله الأس موجب الفطر) لا يخفى انه لا يوجب الفطر على ماسيأى الا المذنب أو المني فلم يكن الأس هو الموجب لذاته ولم يكن قائما مقام الفرج الا أن يكون ذاهبا بقول ضعيف (قوله أى تتقرر حقيقة وتوجد) أى وليس المراد الثبوت عند الحكم فهم الثبوت عند الحكم مسهل للعمية كذا قرر ثم أقول لا يخفى ان قوله تتقرر حقيقة في الخارج أى بحسبنا لا بحسب ما عند الله والا فعند الله قد يكون الامر على خلاف ذلك لجواز ان لا يكون هذا المقرر وإذا كان الامر كذلك فلا حاجة لقوله تتقرر حقيقة في الخارج بل يراى ثبت عندنا أى يتحقق وجوب الصوم عندنا (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو تولى الغيم شهرا متعديدا وهو كذلك قاله ثبت وذكر عجم انه يفهم قوله بكال شعبان بما اذا لم يتوال قبله أربعة على الكمال والاجعل شعبان ناقصا لانه لا يتوال خمسة أشهر على الكمال كما يتوال أربعة على النقص عند معظم أهل الميقات ورد شيخنا رحمه الله تعالى بانه لا ياتفت لكمال أهل الميقات وانه لا بد من كمال شعبان ولو تولى الغيم شهرا أو كذا محشى ثبت اعترض على عجم (قوله ويكذبان) أى الشاهدان بهلال شعبان (قوله لما قيل) تعليل لقولين عدم الجواز مطلقا والتفصيل فقد حذف القول بعدم الجواز مطلقا والمراد الكراهة قطعا لدلالة القول بالتفصيل عليه لانه دليل ظاهر للقول بالاطلاق وأما وجه دلالة القول بالتفصيل فذلك لانه وان كان اسما من أسماء الله الآن القرينة تفيد عدم ارادة الذات العلمية واردة الشهر فلا ضرر في عدم ذكر الشهر (قوله ولا يصح أن يكون من أسماءه) قال في ك ورمضان ان صح أنه اسم من أسماء الله فغير مستحق وراجع الى معنى ١٤٧ الغافر أى يدعو الذنوب ويعصها

ولا يخفى ان هذا في قوة التعليل لقوله والمذهبان فاسدان والتقدير لانه لا يصح ان يكون من أسماء الله تعالى (قوله من اضافة المصدر للفعل الخ) جواب عما يقال كان ينبغي له ان يذكر مفعول رؤية أي بين الرؤية البصرية والعلمية وهذا الجواب للتمتاع فاجاب بقوله اضافة المصدر لفعله وحذف مفعوله وهو لهلال لموضوحه وأراد بالعدلين ما قبل المستفيضة وان كانوا

الأس موجب للفطر (ص) يثبت رمضان بكال شعبان (ش) أى تتقرر حقيقة وتوجد في الخارج بكال شعبان أى مع الغيم أى اذا كانت السماء ليلة الحادى والثلاثين مغيرة وأما لو كانت صحيحة فلا يثبت بكال شعبان ويكذبان كما يأتى في كلامه وقوله بكال شعبان أى اذا ثبت أوله وفي كلام المؤلف جواز استعمال رمضان غير مضاف الى شهر وهو الصحيح ومذهب البخارى والمحققين الخبر اذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وثالثهم يجوز بقرينة كصحة رمضان ويكره بدونها كجاء رمضان لما قيل انه اسم من أسماء الله تعالى والمذهبان فاسدان قال النووي ولا يصح ان يكون من أسماء الله تعالى فقد حذف جماعة لا يحصون في أسماء الله تعالى فلم يثبتوه وماروى فيه من الحديث ضعيف (ص) أو برؤية عدلين (ش) من اضافة المصدر لفعله وحذف مفعوله أى أو برؤية عدلين هلاله وهما الذكور ان المكافان الحران المسلمين فلا يصام برؤية عدل ولا عدل وامرأتين هلاله وهما خلاف الزعماء ولا فرق بين رمضان وغيره من المواسم وعرفة وعاشوراء ونصف شعبان وكل ما يتعلق برؤيته حكم شرعى كقول دين أو كمال عدة وأما ان أريد بالهلال علم التواريخ

ثلاثة فاكروفي العبارة وحذف والتقدير الحران المسلمين الى آخر ما يذكر في تعريفه في باب الشهادة من كونه غير فاسق تاركا ما لا يليق به الخ (قوله أى أو برؤية عدلين هلاله) أى لصوب واحد أو لا ولكنهما متاربان ولو ادعى برؤيته في الجهة التي وقع الطلوع فيها من غيرهما ولم يبرؤيتهما (قوله فلا يصام برؤية عدل) أى لا يصوم الناس برؤية عدل أى خلافا لابن المساجشون وأما هو فيلزمه الصوم (قوله ولا عدل وامرأة) أى خلافا لثمب (قوله ولا عدل وامرأتين) خلافا لابن مسلمة قال بهرام وهو بعيد لان شهادتهن انما يعمل بها في الحقوق المالية أو ما لا يطلع عليه الرجال (قوله وعرفة وعاشوراء) هذه المواسم المشار لها بقوله وغيره من المواسم وعاشوراء ونصف شعبان موسم من حيث الصوم وغيره مما يطلب فيه والمواسم جمع موسم الزمن المتعلق به الحكم الشرعى ولم يرد بعرفة موضع الوقوف بل أراد به زمنه وهو اليوم التاسع من ذى الحجة وأراد بعاشوراء اليوم العاشر من المحرم وقوله كقول دين أى كزمن حلول دين وقوله واكل العدة أى زمن اكمال العدة فزمن حلول الدين يتعلق به وجوب قضاء الدين وزمن اكمال العدة يتعلق به حلية النكاح وقوله وأما اذا أريد بالهلال علم التواريخ أى هذا اذا أريد بالهلال الزمان المتقدم وأما اذا أريد به الزمان المتعلق بحلول حادثة كولد أو موت أو غير ذلك مما يبحث عنه في علم التواريخ وبهذا يظهر لك المسامحة في عبارة الشارح لانه لم يرد بالهلال نفس العلم المذكور وعلم التواريخ هو العلم المبين فيه حدوث ما يحدث في الأزمنة كما قلنا وقال بعضهم التواريخ تعريف الوقت من حيث هو وقت وفي الاصطلاح هو توقيت الفعل بالزمان ليعلم مقدار ما بين ابتدائه وبين أى غاية فرضت له فاذا قامت كنهيت من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وقري به

ما كتبه بعد ذلك بسنة علم ان ما بين الكتابة وقراءته سنة واشتصفت العرب بانها تورخ السنة القمرية دون الشمسية فلذلك تقدم اليماني في التاريخ على الایام لان الهلال انما يظهر في الیمل (قوله فانه يقبل فيه الواحد) اي الیمل الذي ليس بفاسق الذي هو عدل الرواية (قوله لانه خبر) اي لان الهلال خبر أي ذو خبر أي كلام خبري يضمن الصدق والكذب أي لانه ليس المتعلق به حكما شرعيا بل المتعلق به كلام خبري كما في فلان في الشهر الفلاني والمصنف ان مراده ان يعتمد في ذلك على ما ذكر من العبد والمرأة (قوله ابن فرحون) بفتح الفاء (قوله خلافا لصنون) فيه حمل لقول المصنف بصريحه على الكبير وان خلافا لصنون انما هو في الكبيرة فان قامت أي قرينة تدل على ان المراد بمصر الكبيرة قلت ان العادة قاضية بان المصنف انما يكون كبيرا فاستغنى عن التصريح به وبان التنوين لا تعميم والمصنف ما احتوت على قاض وحواشيت كما هو معروف والفرق بين ثبوت الاذان بواحد والهلال لا بد فيه من اثنين ان المؤذن يشاركه في معرفة الزوال غيره بحيث لو اذن في غير الوقت لقيم عليه بخلاف مدعى رؤية الهلال (قوله ویم) أي كل من تحقق عنده كمال شعبة من وقوله ولا یم أي ولا یم كل من تحقق عنده رؤية العدلين أي بدون سماع منهما وقوله الا اذا نقل عنهما أي وحكم حاكم بمقتضى ذلك والحاصل ان الأشخاص ثلاثة اماراء أو سامع من الرائي أو سامع من السامع من الرائي فالاولان يجب عليهما الصوم ولا يجب على الثالث لا اذا حكم حاكم (قوله وصدقهما) المتقدمة لا يشترط التصديق حيث كانت عدلتهما ثابتة (قوله ١٤٨ لا أو بالحكم) معطوف على محذوف والتقدير تقول في معنى كلام المصنف

فانه يقبل فيه لو اذن واحد والعبد والمرأة لانه خبر قاله ابن فرحون في الغارز وثبت بالعدلين في الغيم والبلد الصغير اتفاقا في العصف والمصر الكبير على الظاهر من قول مالك وأصحابه واليه أشار بقوله (ولو بصحوة مصر) خلافا لصنون وبعدارة أخرى قوله بكال شعبان ویم وقوله أو برؤية عدلين ولا یم الا اذا نقل عنهما وقوله أو برؤية عدلين فكل من أخبره عدلان برؤية الهلال أو سمعهما يتخيران برؤيته وصدقهما واجب عليه الصوم لا أو بالحكم برؤية عدلين لان هذا انما يشترط في النقل عنهما كما يأتي (ص) فان لم ير بعد ثلاثين صحوا كذبا (ش) يعني اذا شهد عدلان برؤية هلال رمضان فضى ثلاثون يوما بعد ذلك ولم ير غيرها لهلال ليلة الحادي والثلاثين فقد بطلت شهادتهما لتبين كذبهما وهذا الحكم أهم من شهادة العدلين في المصر مع الصحوة أو غير ذلك واذا كذبا فلا يصوم الناس ان شهدا على هلال شعبان ولا يقطران شهدا على هلال رمضان فقوله فان لم ير الخ مفرع على رؤية العدلين ومثله ما ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة وأما الجاعة المستفيضة فلا تكذب وقوله فان لم ير أي برؤية غيرهما وأما ما فلا يقبلان لانهما ما على ترويج شهادتهما (ص) أو مستفيضة (ش) يعني ان رمضان يتحقق صومه أيضا لرؤية المستفيضة أي المنتشرة الحاصلة

أو بنفس رؤية عدلين لا نقول أو بالحكم برؤية عدلين (قوله صحوا) حال من بعد أي حال كون البعد صحوا أي ذاهبا لان المصدر لا يقع حالا لا يتأويل لاحالا من ثلاثين لانه يؤهم ان يعتبر في الثلاثين ان تكون مصحبة وليس كذلك فان قلت بقدر مصحبة آخرها قلت لا يصح فان المصحبة هو الجحار والآخر هو الحادي والثلاثون لا الآخر

من

وهو الثلاثون (قوله كذبا) أي بالنسبة لغيرهما أو أهما

فيميلان على اعتقادهما قال لزرقي انظر لو وقع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكمنا بكذبهما هل يجوز الصوم الواقع بالنية المذكورة أو لا يجوز لان النية وقعت في غير محلها أو أجاز بعض شيوخنا بالاجزاء المشتقة فائدة ذكرنا انما صرف في جواب سؤال مانعه أما الهلال اذا رأى ليلة احدى وثلاثين كبيرا ولم يغيب الا عند العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين فهو ولد ليلة واحدة ولا يتبرك به ولا صغره اه (قوله لتبين كذبهما) قال في الجواهر لان الهلال لا يخفى مع اكمال العدة لانه ليلة احدى وثلاثين وانما يخفى ويدركه بعض الناس دون بعض مع نقصان الاشهر اه ابن عبد السلام وعلى هذا يجب ان يقضى الناس يوما اذا كانت شهادة الشاهدين على رؤية هلال شوال وعد الناس ثلاثين يوما لم ير هلال ذي القعدة وكذلك نفسه الحج اذا شهدا بهلال ذي الحجة من ك (قوله واذا كذبا) أي حكم بتكذيبهما أي الشاهدين أي لا بقيد كونهما شهدا على هلال رمضان كما هو الموضوع (قوله أي برؤية غيرهما) هذا القيد لا يحتاج له لان من المعلوم ان الشهادة اذا جرت للشاهدين نعم أو ذهبت عنه ضرا منعت (قوله الحاصلة من خبر الخ) الظاهر ان يقول الحاصلة من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وذلك لان المصنف لما جعل الاستفظة صفة للرؤية أفاد ان الاستفظة بالاجزاء بان يقولوا سمعنا انه رأى الهلال ليست صفة لانه لا يمكن ان يكون أصل الخبر خبريا واحدا

(قوله من خبر من يستحيل الخ) لا يخفى ان الخبر الذي بتلك المذابة هو الخبر المتواتر وهو ما لابن عبد الحكم وأفاد المصنف في التوضيح وابن عبد السلام ان المستفيض هو الخبر المفيد للعلم أو الظن القريب منه وهو المقدم وشهود المستفيض ليس لهم عدد محصور بل كنهم لا ينقصون عن خمسة فقد تكون الخمسة مستفيضة إذا أفاد خبرهم العلم الضروري وقد لا يكون إذا لم يفد ذلك (قوله ولو كان فيهم العبيد والصبيان) أي فلو كانوا كلهم عبيدا ونساء فلا يكتفى بهم كافي الطاب (قوله وعم الحكم) أي وعم الحكم بوجوب الصوم كل منقول إليه أي من سائر البلاد قريبا أو بعيدا ولا يراعى في ذلك اتفاق المطالع ولا عدمه ولا مسافة القصر (قوله عن الاستفاضة) والحكم برؤية العدلين ومثله الثبوت عند الحاكم سواء كان الحاكم عاما كالخليفة أو خاصا بناحية وهو كذلك (قوله يشترط فيه شروط النقل) أي صحة الحكم في البلاد المنقول إليها فاذا نقل عن العدلين فينقل عنهما اثنان ليس أحدهما أصلا ويكفي نقل اثنين عن واحد ثم هما عن الآخر (قوله ولا يعم) أي قبل الحكم فاذا نقل اثنان لقاضي بلد آخر وحكم فيهم وليس في نسخة الشيخ ولا يعم وحاصله انه لو رأى الهلال اثنان ولم يثبت عند الحاكم ولا حكم ١٤٩ بمقتضى الشهادتين ثم انه نقل عن

الاثنين المذكورين اثنان آخران لبلد أخرى وأخبرا بشهادة الشاهدين فلا يجب على أهل تلك البلدة الصيام نعم إذا أخبر الحاكم بتلك الرؤية التي نقلها عن الشاهدين الرائيين وحكم الحاكم بذلك فيم فكل من سمع ذلك يجب عليه الصوم (قوله الا كاهله) المراد بالاهل الزوجة وأدخلت الكاف ابنته البكر والظاهر ان ربيته كابنته البكر وبعبارة أخرى وانما أتى بالكاف وذلك ليدخل من في حكمهم كالمسلم والاجر ومن في عياله (قوله) إذا لم يكن معتن (الاولى ان يقول إذا لم يكن الاهل معتنيا) (قوله عطف تفسير) أي فالمراد بكاهله من لا اعتناء

من خبر من يستحيل توطؤهم على الكذب عادة ولو كان فيهم العبيد والصبيان (ص) وعم ان نقل بهما عنهما (ش) أي وعم الحكم بوجوب الصوم ان نقل بالعدلين أو الاستفاضة عن الاستفاضة والحكم برؤية العدلين لا عن رؤيتهما والا كان نقل شهادة يشترط فيه شروط النقل ولا يعم (ص) لا ينفرد الا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمره (ش) يخرج من الرؤية وان كان مستثنى عنه مفهوم قوله أو برؤية عدلين وانما صرح به ليرتب عليه قوله الا كاهله أي لا برؤية منفرد فلا يثبت الا كاهله فيلزمهم اذا لم يكن معتن وقوله ومن لا اعتناء لهم بأمره عطف تفسير وعلى جملة مخرجا من النقل يكون ما شيا على ضعيف فان المذهب ما قاله ابن ميسر وهو ان نقل المنفرد يعم سائر الناس أهله وغيرهم (ص) وعلى عدل أو مخرج رفع رؤيته والمختار وغيرهما (ش) يعني ان العدل الواحد والذي يرضى قبول شهادته أو يرضى ان غيره يركبه ولو كان يعلم حجة نفسه اذا رأى أحدهم الهلال فانه يجب عليه ان يرفع شهادته الى الحاكم ويشهد عنده لعل ان يرفع غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعي والمراد بالمرجوع حاله مستورا ليس منكشف الفسق وأما من حاله منكشف فاختار اللغوى قول أشهره باستحباب رفعه فعلى المؤلف مؤاخذه من جهة ايمانه وجوب الرفع على غيره ما عند اللغوى وليس كذلك وبعبارة أخرى يصح في غيرها الجراى وعلى غيرها ما الرفع أى وغيرها كذلك وقوله وغيرها أى والمختار طاب عدل أو مرجو وغيرها والطاب في الاول على سبيل الوجوب وفي الثاني على سبيل الاستحباب فهو من باب صرف الكلام لما يصح له أو انه يستعمل على في حقيقتها ومجازها وهو الاستحباب أى وعلى عدل أو مرجو وجوبه وعلى غيرها ما استحبابا وبهم فذا يندفع الاعتراض (ص) وان أفطر واقضاء والكفارة لا يتأويل فتأويلان (ش) أى وان أفطر العدل والمرجو وغيرها المنفردون برؤية الهلال فانه يجب

لهم بأمره كانوا أهله أم لا هذا هو المعتمد وخلاصته انه لا يثبت الا بالنسبة لمن ليس له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يثبت في حق من له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يخفى انه يصير قوله كاهله لا فائدة له ولا معنى للتقييد به فلو قال المصنف الا ان لا اعتناء له لكان أحسن والحاصل ان رؤية الواحد كافية في محله لا اعتناء فيه بأمر الهلال ولو امرأة أو عبد السكن بشرط ان يكون ممن تثق بنفسه بخبرهما وتسمكن به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كما أفاده عجم (قوله ابن ميسر) بفتح السين واسمه أحمد اسكندري (قوله وهو ان نقل المنفرد يعم) أي سواء كان المحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال اتفاقا أو يعتنى على ما عده حم غفيرا يكن بشرط ان ينقل عن جماعة مستفيضة أو عن الثبوت عند الحاكم أو عن حكم الحاكم ولا يعتبر نقله عن الشاهدين أنفسهم (قوله الجري) أي عطف على قوله عدل أي فهو من عطف المفردات وقوله والرفع أى فيكون مبتدأ والخبر محذوف أى ويكون من عطف الجمل أفاد ذلك القرافي (قوله أى والمختار طاب الخ) أي فقد استعمل على في مطلق الطاب فهو من عموم المجاز وأما قوله بعد وأنه استعمل الخ فقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه وعبر بالاسم لان اللغوى اختار ما لا شغب من نذب الرفع ولم يختم

سألا بن عبد الله بن من وجوبه فان قلت أي شرة في رفع الغير مع ان شهادته لا تقبل قطعا فالجواب ان كان سببا في تشييط
من قبل شهادته لرفع الحكم (قوله أي وان أفطر العدل الخ) أي وأما ان أفطر أهل المنزلة ومن لا اعتناء لهم بأمره فليس الكفارة
ولو تأولوا ان العدل في حقهم عزلة عدلين في حق غيرهم (قوله لا بل ذلك رفع ولم يقبل) أي وما رفع الا لكونه عندهم شدة جزم
(قوله فلهذا جرى فيه قول) أي وان كان ضعيضا (قوله لا ينجم) هو الحاسب الذي يحسب قوس الهلال ونوره واليكاهن هو
الذي ينبر عن الامور المستقبلة والمراف ١٥٠ هو الذي ينبر عن الامور الماضية أو المبروق أو الضال أو نحو ذلك (قوله

لا يباح له أن ينظر في الظاهر) لا يباح له أن ينظر في الظاهر
ذل في ذلك المراد بالظاهر
ما قابل النية فيشمل ما واختلف
عن الناس بدليل المبالغة
(قوله عند ذلك) كذلك أي
يحتسب ما يقدر من الظهور
عنده الناس (قوله وصوم
العيد حرام) أي تبين النية
فيحرام (قوله لا ينجم) استثناء
منقطع لان هذا لم يدخل
فيما قبله أي ولا بد أن تقبل
دعواه في ذلك المبع وقوله أو
سفر أي ولو أنشأه لقصد
السفر في هذه الحالة بخلاف
غيره اذ لا يجوز له انشاؤه
لقصد فطره فان تلبس به
أبج (قوله والاوجب افطار
ظاهرا) فيه نظر فقد تردد
بعض المشيوخ ان صوابه
الجواز قائلا لان الفطر
لا يجب بل لو أمسك عن الاكل
يوم العيد فلا يحرم ان كان قد
بيت الفطر وعلى كلام الشارح
تكون هذه مستثناة من
جواز الاكل يوم العيد لا وجوبه
بما تنبيهه في مثل المبع فطر
الرائق في وقت يلبس بالغروب

عليهم القضاء والكفارة ولو تأولوا ان تأويلهم بعيد كما جزم به المؤلف عند عدمه لا حساب
التأويل البعيد حيث قال كراء ولم يقبل فذكره هنا التأويل بعدم الكفارة مع التأويل
ضعيف وبعبارة أخرى هذا غير ما بأن لان ذلك رفع ولم يقبل ورده الحاكم وهو موجب لان
يكون تأويله بعيد وهذا لم يرفع فذلك جرى فيه قول بعدم الكفارة (ص) لا ينجم (ش) يعني
ان الصوم ثبت بما تقدم لا بقول منجم فلا يثبت به لاق حق غيره ولا في حقه هو لان صاحب
الشرع حصر الثبوت في الرؤية أو الشهادة أو اكال العدد فلم يخبر بزيادة على ذلك فاذا قال
النجم مثلا الشهر ناقص أو زائد لم يلتفت الى قوله ولا الى حسابه وقع في القلب صدقه أم لا
(ص) ولا ينظر منفرد بشوأل ولو آمن الظهور (ش) يعني ان من انفرد برؤية هلال شوال
لا يباح له أن ينظر في الظاهر ولو آمن الظهور على نفسه على المشهور لئلا يعرض نفسه
للأذى لانه لا يلزم من اعتقاده في نفسه عدم الظهور ان يكون عند الله كذلك لاحتمال
الظهور واما الفطر بالنية فهو واجب لانه يوم عيد وصوم العيد حرام (ص) لا ينجم (ش)
يعني أن يحصل منع الفطر للفرد برؤية هلال شوال اذ لم يكن هناك صبيح للفطر من مرض أو
حيض أو سفر والاوجب افطار ظاهرا كما يجب بالنية عند عدم العذر لان له حيفاذا أن يعتذر
بانه انما افطر للمذر (ص) وفي تلخيص شاهد أوله لا يخبر آخره (ش) يعني انه اذا شهد عدل
برؤية هلال رمضان في أول الشهر وشهد عدل آخر برؤية هلال شوال فهل تلقى الشهادة
في الافعال فان كان رؤية الثاني بعد تسعة وعشرين يوما فان كان ذلك في رمضان فقد اتفقت
شهادتهما على ان اليوم الاول منه فيلزم قضاؤه ولا يفطرون لان شهادة الاول لا توجب كون
هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا وان شهد الثاني بعد ثلاثين من رؤية الاول
فقد اتفقا على ان هذا اليوم من الشهر الثاني فيجب الفطر ان كان ذلك في شوال ولا يلزم قضاء
اليوم الاول لانهما لم يتفقا على أنه من رمضان لان الشهر يكون تسعة وعشرين أو ثلاثين
وعليه فلا يجب الصوم برؤية الاول وغايه يجب بما يثبت به الصوم شرعا اذ شهادة الواحد في
الرؤية كالمعدم والصحيح عدم التلقيق (ص) ولزومه بحكم المخالف بشاهد تردد (ش) يعني ان
المخالف اذا حكم بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم المسالك الصوم به هذا الحكم
لانه حكم صادر في محل الاجتهاد وهذا قول ابن راشدا ولا يلزمه صومه لانه اقتناء لا حكم لانه
لا يدخل العبادات من صلاة ونحوها فليس لحاكم أن يحكم بصحة صلاة ولا بطلانها وانما

أو الفجر بحيث لو ادعى ان فطره اظن ذلك لقبول منه وانظر هل يجوز له الفطر ويدعى انه نسي لانه يقبل قوله أولا يدخل
اذ قبول قوله لا يسوغ له الاقدام على الفطر (قوله أوله الخ) أوله وآخره كل منهما منصوب بنزع الخافض أي بأوله وآخره واطلاق
الاخر على مجاوره وهو هلال شوال فهو مجاز علاقته المجاورة (قوله بشاهد) ظاهره ولو كان غير مقبول الشهادة عندنا كامة
وعبد مقبولتين عند حنبلي على ان الحكم يدخل العبادات ويحتمل أن يتفق عندنا على عدم لزوم الصوم بحكمه بغير مقبول
الشهادة (قوله صادف محل الاجتهاد) أي محلا يجوز فيه الاجتهاد (قوله لانه اقتناء لا حكم) قال القاني والراجح عند الاصوليين ان حكم
الحاكم لا يدخل العبادات من صلاة وصوم فليس لنا أن نحكم فيها بصحة ولا بطلان وانظر اذ قبل بلزوم الصوم في الثانية فصاموا

ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر أنه لا يجوز إلا السج الفطر ^{وتنبيه} أو رد على القرافي في قوله الحكم لا يدخل العبادات القضاء بتعميل أحدان. وجين صاحب لسان غسيل الميت تعبد وقد قال الرضاع في شرح خدابين عرفة للصوم أن كل ما تعبدنا الله به كان عبادة وأورد عليه أيضا إذا تنازع الزوج مع عصبة الميتة في محل الدفن قال في المطر أن يقضى لأهلها (أقول) وأيضا هذا معكر على قوله فيما تقدم من قوله وعم ان نقلهما عن أي عن الحكم بشهادة العدلين وقوله فليس لحاكم الخفيه ان الحكم بحكم بثبوت الشهر لا بوجوب الصوم وان لم من ثبوت الشهر وجوب الصوم وظاهر قوله ولزومه حكم المخالفين شاهدان حكم المخالف بأكثر من شاهد ليس كذلك فيلزم اتباعه وظاهر تعليل القرافي بأن حكم الحاكم هنا خرج مخرج الافتاء لانه لا يدخل في العبادات يقتضي أنه لا فرق بين الواحد والمتعدد فان قيل كيف يكون الحكم قتيما ١٥١ مع ان المخالف يجوز به حكم معتبر

فالجواب أن مدرك هذا الحكم لما كان ضعيفا لكونه حكما في العبادات لم يقتضيه حكمه (قوله تردد في المسئلتين) أي حذف من استدلاله الدلالة الاخر عليه أو حذف من أوله الدلالة الثاني وهذا أظهر (قوله لعدم الجزم بالنية) انظر هذا التعليل فانه لا موقع له فلو قال ولو ثبت النية لعدم الجزم بها لكان أحسن بقي ان في العبارة تسامحا وذلك لان النية القصد والجزم لا يتعلق به وانما متعلقه الامر المجزوم به ويجب بان مراده بالنية المنوى أي لعدم جزمه بالمنوى أي والجزم به يرجع الى النية فكانه قال لعدم النية (قوله فصبيحته يوم الشك) وعند الشافعي بعكس ذلك يوم الشك صبيحة الثلاثين اذا كان صوما حيث تحدث فيها بالروية من لا تثبت به كعبد واسرأة لا صبيحة الغيم ومال

يدخل حقوق العباد وجزم به تلي هذه القرافي وترد فيه ابن عطاء الله وسند وقوله تردد في المسئلتين (ص) ورويته نهار اللقابلة (ش) يعني ان الهلال اذ ارآه الناس في النهار فانه يكون لليلة المقبلة لا لليلة الماضية ولا فرق في رؤيته قبل الزوال أو بعده فاستمر على الفطر ان وقع ذلك في آخر شعبان وعلى الصوم ان وقع في آخر رمضان وقوله ورأته أي في رمضان أو غيره خلافا لمن خصصه به لال شوال (ص) وان ثبت نهار أمسك والا كفران انتهك (ش) يعني ان رمضان اذا ثبت في أثناء النهار بوجه من الوجوه السابقة انه رؤي في الليلة الماضية فانه يجب الامساك وهو المنع والكف عن الاكل في حق من أكل في ذلك اليوم وفي حق من لم يأكل فيه ثم يجب عليهم القضاء لعدم الجزم بالنية فان لم يمسك وفطر متعمدا بأكل أو جماع فانه يكفران انتهك الحرمة بعلمه الحكم وان كان غير مشتك بان تأول جواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة (ص) وان غيمت ولم ير فصبيحته يوم الشك (ش) غيمت بالبناء للفاعل يقال غيمت السماء غيما وغامت السماء غيما اغيما اذا غلاها الغيم وقوله غيمت أي ليلية ثلاثين ليلية الحادي والثلاثين لان العدة كملت وقوله فصبيحته يوم الشك من باب تسمية البعض وهو الصبيحة باسم الكل وهو اليوم وهذا لا يحتاج اليه والاولى كونه على تقدير مضاف أي فصبيحته صبيحة يوم الشك أي اليوم المسمى بيوم الشك فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ولما كان صوم يوم الشك منهياعنه على وجه دون وجه بين وجوه الجواز بقوله (ص) وصعب عادة وتطوعا وقضاء وكفارة ونذر صادف (ش) أي جاز صومه عادة من عادته سرد الصوم أو صوم يوم بعينه فوافقه وتطوعا على المشهور وقضاء عمدا في الذمة من رمضان أو غيره وكفارة عن هدي وفدية ونذر غير معين فان ثبت كونه من رمضان لم يجز معهما على المشهور وقضى يوما عمدا في ذمته ويوما عن رمضان الحاضر ويجب صومه لنذر صادف كمن نذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد فوافق يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه ان لم يثبت كونه من رمضان والا فلا يجوز عنهما وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه لانه لو كان معينا وقت قاله في التاقين وافهم قوله صادف انه لو نذر من حيث انه يوم الشك لا يلزم لكونه نذرا معصية ويؤخذ من قوله وتطوعا جواز صوم النصف الثاني من شعبان على انفراد

اليه ابن عبد السلام وينبغي اعتماد تفسير الشافعي للشك (قوله من باب تسمية الخ) لا تسمية اغا ذلك من باب الحكم على البعض بالكل والحكم غير التسمية نعم لو قال من باب تسمية الكل باسم البعض لصح (قوله والاولى) وجهها كون ذلك أوضح معنى (قوله وصيم) أي أذن في صومه أعم من أن يكون على جهته الذنب كما في قوله عادة وتطوعا والوجوب كما في قوله وقضاء (قوله وتطوعا) أي لا عادة ولا سرد (قوله وقضاء) ولو نذر كفي اثباته انه قضاء فقال ابن القاسم لم يجز الفطر فان أفطر فهل يقضيه أولا قولان لابن القاسم أو أشهب وصوب الثاني لانه انما اترمه ظنا انه عليه (قوله وتطوعا على المشهور) مقابلة ما لابن مسلمة من الكراهة (قوله وكفارة عن هدي الخ) الاولى أن يقول وكفارة عن ظهار أو قتل أو فدية وذلك لان الصيام من جزئيات القدية والهدي لانه كفارة عنهم (قوله لا يلزم بكونه نذرا معصية) هذا ضعيف والمعتمد أنه يجوز نذر مع العلم لكونه يوم الشك حيث لم

يكن على وجه الاحتياط أي أنه من رمضان وله الفطران نذرهما من حيث كونه يوم الشك لاحتياط به أي على أنه إن كان من رمضان احتسب به سنة وإن كان من شعبان كان تطوعاً كما في شرح شمس قلنا بالكرامة أو بالتحريم لأن نذره من غير هذه الحلية بل يجوز الاحتياط به فيلزم نذره (قوله لا تتدسوا) في نسخة بعض شيوخنا بالشك بضمه على البناء (قوله الاوجس) كذا في نسخة بدل من الزاوي فتدسوا (قوله لا تتدسوا) كذا في نسخة أي فليصل ذلك الصوم (قوله الكافة يجمعون الخ) أي وهو المتمد وتول النبي صلى الله عليه وسلم فتدسوا الخ غير مراد طاهره بل كني بدعوى شدة الكراهة (قوله امساك) ظاهر عبارة الشارح أن النحر عائد على مريد الصوم ويحتمل أن يعود على يوم الشك والمصدر صاف للتعول واستتدبر بعض (قوله لا جل أن يتحقق) أفاد أن اللام في التحقيق للتعجيل ١٥٢ وهو بالبناء للبناء أي يفتقر إلى تصور رأي

يدرك ويحتمل أن تكون للمابة وهو ظاهر قول ابن الساجب حتى يستبرئ أمره (قوله شهدها عند القاضي نهاراً) ظاهره أنه لو شهد عند القاضي المقتضى ليس لا وتر كيتها كما تتأخر إلى النهار لا يكون الحكم كذلك بل يبيت الصوم مع أن ظاهر المصنف العموم المفيد أنه لا يبيت الصوم حينئذ (قوله أي لا يستحب امساك زائد الخ) في ذلك لتأمل أن يقول بل يستحب الامساك في هذا الفرع ويتأكد لاجل أن يتحقق الأمر فيه دون الذي قبله لأن الشهادة أثرت فيه رتبة في الجملة (قوله عطف على قوله تركية) لكن ظاهره أنه في الشك لأن تركية معطوف على قوله ليتحقق مع أنه ليس مختصاً بذلك (قوله كضطر الخ) في ذلك وجد عندى مانعه ويحجز للضطر أن يتماطى أو لا مالم يبلغ الفطر

لا ينفى ولا يرد حديث لا تتدسوا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجس كان يصوم صوماً فليصله لأن الثاني عياضاً قال النسي فيسه شمول على تعريض التقديم تعظيماً للشهر وقد أشار في ذلك بقوله الاوجل كان يصوم قبله عادة أو كانت عادته صوم يوم الاثنين وتعدوها وافقه وقوله (لا احتياط) أي لا يصام يوم الشك لاجل الاحتياط فن صامه كذلك فلا يجوز إذا صادف أنه من رمضان انزل النية بغير أبي دود وغيره من صام يوم الشك فتدسوا أبا القاسم فظاهره التحريم وعليه جل أو الحسن وأبو إسحق قول المدونة ولا ينبغي صيام يوم الشك وفي الجلاب يكره ابن عطاء الله الكافة يجمعون على الكراهة (ص) ويندب امساكه ليتحقق (ش) يعني أن المكاف يستحب له أن يصوم عن الإفطار في يوم الشك لاجل أن يتحقق الأمر فيه بارتجاع النهار وخبر المسافر من فتحوهم فان ثبت أنه من رمضان وجب الامساك والقضاء وإن لم يثبت أنه من رمضان فإنه يفطر بقوله امساكه أي يوم الشك أي امساك أوله بدليل قوله ليتحقق فان التحقيق يحصل بالبعض (ص) لا تركية شاهدين (ش) يعني لو شهد اثنين برؤيته لالهلال واحتاج الأمر فيه إلى تركية لهما وفي ذلك تأخير فإنه لا يستحب الامساك حينئذ أي امساك زائد على ما يتحقق الأمر فيه فلا ينافي استحباب الامساك فيه وبعبارة أخرى لا لاجل تركية شاهدين ثم دعاه عند القاضي نهاراً برؤيته واحتاج إلى الكشف عنهما وذلك بتأخر فليس على الناس صيام في ذلك اليوم فان زكياً بعد ذلك أمر الناس بالقضاء وإن كان في المطر فلا شيء عليهم فيصاموا ومن تقدروا للامساك في كلام المؤلف فهمم التقييد بأن في تركية تأخير أو زيادة على الامساك السابق للتحقق أي لا يستحب امساك زائد على ذلك تركية الشهود فلم يمل المؤلف ذلك التقييد كما قيل (ص) أو زوال عذر مباح له الفطر مع العلم بمرضان (ش) عطف على تركية أي لا يستحب الامساك لتركية شاهدين ولا زوال عذر إذا كان عذراً يباح معه الفطر مع العلم بمرضان كالحيض يزول في أثناء نهار رمضان أو السفر أو الصبا ويباح لهم التماضي على الفطر وقوله (كضطر) يحتمل أن يكون تشبهاً ويحتمل أن يكون تمثيلاً لا مذكر المتقدم أي كضطر لجوع أو عطش زال بالاكل أو الشرب وطأض ونفساء طهرا وهو ضع مات ولدها وهو يض قوى وصبي بلغ ومجنون ومغنى عايشه

لا جله كضطر لا شرب فله أن يأكل أو يطأز وجهه لكن قال المؤلف أنه إذا بدأ بغير ما هو مضطر إليه أفاقا أنه يكفر كما هو منقول تأمل (قوله تشبه الخ) من تشبيهه الخاص بالعام بملاحظة كونه فرداً مغايراً للعام (قوله وصبي بلغ) أي يبيت الفطر أو الصوم وأفطر محمد أقبل بلوغه أو لم ينوصوما ولا فطر أو أكل أو شرب صاعاً حتى بلغ أو أفطر ناسياً قبل بلوغه فيجب عليه بعده الامساك ولا قضاء عليه في هاتين كالصور الثلاث المتقدمة (قوله ومجنون ومغنى عليه الخ) هذان يردان على ههنا وهو ويرد على منطوقه المسكر فان من أفطر لا كراهية عليه الامساك مع زوال عذره مع أنه يباح له فيه الفطر مع العلم بمرضان وأما الكافر إذا أسلم فينبذ له الامساك ببقية يومه وأجيب بأن المكره غير مكاف ففعله لا يتصف بإباحة ولا غيرها وكذا أفهل المجنون والمغنى عليه لا يتصف بالإباحة وفي شبه التمهين بأن فعل الصبي

لا يتصف بالاباحة (قوله لم تبين الصوم) أي أو بينت وأفطرت قبل البلوغ في شرح عب واطنر لو بينته هل له إبطاله نقلة الشيخ عن بعضهم (قوله ولو غير معذورة) أي هذا إذا كانت معذورة بان حاضت ثم طهرت بل وان لم تكن كذلك (قوله لانها غير صالحة) هذا يقتضي انها إذا كانت صالحة لا يباح له مجامعتها وفي شرح شب ولو صالحة في دينها على ظاهر المذهب بان كانت متبسة بالصوم المطلوب في دينهم اه ولا يمرض هذا عدم منعه لها من كنيسة أو شرب بخور أو لحام خنزير لان ترك الوطء مظنة الضرر ثم وجدت الخطاب ذكر في آخر الباب ما يوافق شارحنا فلا لاه عن أصح من سماع ابن القاسم فراجع (قوله وتجهيل فطر) قال مالك قبل صلاة المغرب وفي الحديث بعده ما وجع بينهم ما يحمل كلام مالك على الفطر الخفيف كثلث تمرات أو زبيلات أو حسيات من الماء والحديث على المشاء (قوله فلا منافاة) أي لان الطريقة تشمل المستحب (قوله وتعيين الحكم) أي الحكم الظاهري الذي هو السنة مقابلة المندوب يحتاج لدليل وكنه قال ولا دليل عليها لان المذهب انه مستحب (قوله بتعيينه) بذكره تأخير الفطر اذا كان على وجه التشديد كالمؤخرين وقت فطرهم على وجه التشديد ١٥٣ وأما من أخره لا مصر عرض أو اختيارا

مع اعتقاد كمال صومه فلا يكره كذا قولا والظاهر ان المراد في الركيزة فقط فلا ينافي انه خلاف الاولى (قوله والمذهب انه يستحب) يطلق المذهب ويراد به الراجح وهو المراد ومقابل ظاهر الرسالة ونص عياض في قواعد وقور الجوزولي كلام الرسالة على ظاهره من ان تجهيل الفطر وتأخير السحور سنتان ومثله للقباب (قوله على رطبات) بضم الراء وفتح الطاء جمع رطبة كذلك كما أفاده في المختار (قوله فان لم يجد تمرات الخ) الاولى أن يقول فان لم يوجد شيء بعد التمر من الحلو والا استعمله بدليل قول الشارح وانما استحب التمر وما في معناه والمناسب لتقديم الرطب أن يقول وانما استحب الرطب وما

أفاد قاتن هو لا يعتمدون على الفطر ولو بالجماع واحترز بقوله مع العلم برمضان عن يباح له الفطر لا مع العلم به كالا كل ناسيا يتذكر أو في يوم شك ثم تبين فيجب الامسالت وفي كلام المؤلف أمور انظرها في شرحنا الكبير (ص) فلقد ادم وطعن وجه طهرت (ش) هذا متفرع على ما قبله من جواز التماسد على الفطر أي فيسبب ذلك يباح لمن قدمه ان من سفر يبيع الفطر وقديته فيه وطعن وجه أو أمة طهرت من حيضه ذلك اليوم واعتسأت أو كانت صغيرة لم تبين الصوم أو مجنونة أو قادمة مثله أو كتابية ولو غير معذورة على ظاهر المذهب لانها غير صالحة قاله في توضيحه (ص) وكف لسان (ش) هذا معطوف على قوله ونذبا مساكة ليتحقق والمعنى ان الصائم يستحب له أن يكف لسانه عن الاكثار من الكلام غير ذكر الله تعالى أو ما عن الغيبة ونحوها من المحرمات فواجب في غير الصوم ويتأكد في الصوم ولا يبطاله والظاهر حمل كلام الرسالة ويغني للصائم ان يحفظ لسانه عن الكذب الخ على الوجوب كما حمله ابن ناجي وحمله على النذوب كما ذكره ابن عمر عن بعضهم غير ظاهر (ص) وتجهيل فطر (ش) أي يستحب تجهيل الفطر بعد تحقق غروب الشمس والاوجب الامسالت والمراد بالسنة في قول الرسالة السنة تجهيل الفطر وتأخير السحور الطريقة طريقة فلا منافاة وتعيين الحكم يحتاج الى دليل والمذهب انه يستحب وفي خبر أبي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام يفطر قبل أن يصلي على رطبات فان لم يجد رطبات فتمر فان لم يجد تمرات حسا حسوات من ماء وانما استحب التمر وما في معناه من الحلاوت لانه يرد له صبر ما زاغ منه بالصوم كما حدث به ابن وهب فان لم يكن فالسأله لانه طهور قال الدميري من الشافعية في شرح المنهاج ظاهر الحديث انه لا بد من ثلاث تمرات وبذلك صرح القاضي أبو الطيب ومن كان بكه استحب فطره على ماء زمزم لبركته فان جمع بينه وبين التمر فحسن (ص) وتأخير السحور (ش) أي يستحب ذلك وقد كان المصطفى عليه

٢٠ خرشي في معناه (قوله حسا حسوات من ماء) في الصباح الحسوة بالضم ملء الفم مما يحسى والجمع حسا وحسوات مثل مدية ومدى ومديات والحسوة بالفتح قبل لغة وقيل مصدر اه اذا علمت ذلك فقوله حسوات يجوز قرعته بفتح الحاء وبضمها والمسموع الفتح والتمر الرواية (قوله ما زاغ منه بالصوم) أي ما كل وضعف منه بسبب الصوم (قوله لا بد من ثلاث تمرات) في شرح عب ولعل الرطب كذلك ولم ينقل عندنا خلافا في علمي (أقول) قضية ذلك ان أقل من ذلك لا يحصل به النذب والظاهر الحصول بالاقل والاولى الثلاث وكلام عب رعا في بيده (قوله ومن كان بكه الخ) ظاهره أنه أولى من التمر والرطب فيقدم عليهما ولكن الجمع أحسن والظاهر خلافا لانه على الاول يلزم عليه الاستثناء ولم يظهر (قوله وتأخير السحور) هو بالفتح ما يتسحرو به وبالضم التمسك وهو المراد به دليل قرنه بالفطر الذي هو الفعل وهو الاكل وقت السحور ويدخل وقت السحور بنصف الليل الاخير وكلما تأخر كان أفضل وأشعر كلام المصنف بنذب أصل السحور وهو كذلك في خبره وسحره ولو بجرة ماء قال ابن العربي كان السنة تجهيل الفطر مخالفة أهل الكتاب كذلك السنة تقديم الامسالت اذا قرب الفجر عن مجطورات الصيام

(قوله خمسين آية) انظر فان الآيات فيها التفسير وفيها الطويل ولكن القصد بالقرين (قوله لبراءة الذمة بالقصر) أي ولم تبرا الذمة بالنذر وهذا فرق قوله واسموا الخ فرق آخر وصعوبة الاتصاف في السفر وقرن آخر من حيث النذر وهو ان الله تعالى قال في الصوم وان تصوموا خير لكم جاءت السنة بالقصر (قوله وصوم يوم عرفة) ويوم التروية وذكر الحاجج يوم كل منه او الفطر في حقه افضل يندب صوم غير عرفة والتروية ولو ساج (قوله هل يعدل شهر) وهو لشارح هرام (قوله أو شهرين) وهو للخطاب (قوله أو سنة) أي كما قال في الذخيرة (قوله وأما الثاني فيعدل سنتين الخ) قال الرسول صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال لا ينهني معناه ان وجد شيئا في التي بعده يكفره والا حصل الثواب وقال في لا ظاهره حصول ما تقدم من ١٥٤ الثواب ولو صام ما ذكره تعالى لكن وقع في عبارة بعضهم يعني تطوعا أو ما قضاء فلا

لنفوت المندوب وان لم يناف الواجب (قوله من تغليب الجزء على الكل) المناسب أن يقول من اطلاق اسم الكل على الجزء كما هو ظاهر (قوله محمد ودان) خبر عاصم وعاء و تاسوعاء فينبغي لا حاجة لقوله أيضا وقوله لانه يكفر سنة لقوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله رواه مسلم وغيره وقال عليه الصلاة والسلام ان عشت الى قابل لا صوم من التاسع والعاشر فلم يأت القابل حتى ترفى فلم يهضم التاسع قط كما قاله القرطبي في تفسيره لكن حديث ابن عباس ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصومه فلا احتياط صومه لك (قوله العاشر من المحرم) أي ان المراد بعاشوراء العاشر من المحرم والمعتد ان عرفة افضل من عاشوراء لان

الصلاة والسلام يؤخر بحيث يكون بين قرانه من السجود والنحر مقدارا ما يقرأ الفاتحة خمسين آية كما في البخاري (ص) وصوم بسفر (ش) أي ويندب للشخص المسافر أن يصوم في سفره المباح للفطر وسياق شرطه لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم أي ويكره الفطر وأما قصر الصلاة فهو افضل من اتمامها لبراءة الذمة بالقصر وسهولة الصوم مع الناس غالبا وأشار بقوله (وان علم دخوله بعد الفجر) الى أنه يستحب الصوم للمسافر ولو علم انه يدخل بيته أول النهار وانما بالغ عليه لئلا يتوهم ان لو علم بذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه أول النهار فلا رخصة له فدفعت ذلك التوهم (ص) وصوم يوم عرفة ان لم يحج وعشر ذي الحجة (ش) يريد ان صوم يوم عرفة مستحب في حق غير الحاج وأما هو فيستحب فطره ليمتنع على الدعاء وقد افطر النبي صلى الله عليه وسلم في الحج وأن صام - شرذى الحجة مستحب واختلف في صيام كل يوم من العشر المذكور هل يعدل شهر أو شهرين أو سنة وهذا ما عدا الثامن والتاسع أما الأول فيعدل سنة وأما الثاني فيعدل سنتين ثم ان قوله وعشر ذي الحجة من باب تغليب الجزء على الكل اذ المراد بالعشر التسعة لا يام من أوله وعطفه على ما قبله من عطف الكل على الجزء (ص) وعاشوراء وتاسوعاء (ش) عاشوراء وتاسوعاء أيضا محمد ودان اليوم العاشر من المحرم والمعنى ان صيام يوم عاشوراء ويوم تاسوعاء مستحب وانما قدم المؤلف عاشوراء لانه افضل من تاسوعاء لانه يكفر سنة ويستحب فيه التوسعة على الاهل والاقارب واليتامى من غير تكاف ولا اتخاذ ذلك سنة لا بد منها والا كره لاسيما لمن يقتدى به واعلم ان جملة الخصال التي ذكرها لنفسه هل في يوم عاشوراء اثنتا عشرة خصلة الصلاة والصوم والصدقة والاكتحال والانتسل وزيارة عالم وعبادة من يرض ومسخ رأس اليتيم والتوسعة على العيال أي ومن في حكمهم وتقيام الاطافرو وفراء سورة الاخلاص ألف مرة وصلة الرحم لكن لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة وبق من الايام المرغب في صومها يوم ثالث المحرم فيه دعا زكريا فاستجاب له وسابع عشر رجب فيه بعث محمد عليه الصلاة والسلام وخامس عشر ذي القعدة فيه أنزلت السكينة على آدم ومعهما الرحمة ونصف شعبان لنسخ الاجال والخمس والاثني

عرفة شجدي وعاشوراء موسوي (قوله الاهل والاقارب) أي الاخوان (قوله لا بد منها) أي لا ترغيب طريقة لا بد منها أي كالا هو الواجب أو سنة اصطلاحية مؤكدة فان لم يكن بتلك المثابة فلا هذا ظاهره والظاهر ان مثله اعتقاد انها سنة ولم تكن مؤكدة (قوله والاكتحال) هذا يأتي على أحد القولين من جوارحه والذي منى عليه في الرسالة الحرمه اذا كان غير ضروري (قوله ومسخ رأس اليتيم) ذكر بعض ان رأس اليتيم يمسح من وسطه الى ناصيته ومن له أب يمسح من ناصيته الى وسطه كما قال عليه الصلاة والسلام (قوله لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة اه وصح انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وصوم يوم عاشوراء وقال اذا كان العام القابل صمنا التاسع اه أي وما عدا ذلك فاستحسن من العلماء (قوله دعا زكريا) أي بأن يرزقه الله غلاما كما في الآية (قوله فيه أنزلت الكهبة على آدم) اعلم ان آدم لما وصل الى مكان البيت نزل اليه جبريل بياقوتة جبراء من ياقوت الجنة تهب نورها باب شرفي وياب غربي مقابله من ذهب من تهر الجنة وفيها ثلاثة قناديل من تهر الجنة تهب نورها باب منظر من ياقوت أبيض والجبري

للتغيب

(قوله وبئس ما فعل الخ) لا يخفى انه صيغة مذمومة وهو انما يكون في المحرم لا في خلاف المندوب الذي هو مذكروه أو خلاف الاولى (قلت) اعلم اني بذلك عن الكراهة أي انه مكروه لا خلاف الاولى (قوله وأما الصوم الذي يارم تنابعه) محترز قول المصنف لم يلزم تنابعه وقوله يلزم تنابع قضائه يخرج الالاف لا يناسب مقتضى الاختراز (قوله وان كان) الواو الالاف (قوله جزئي) أي فرع وذلك لان الجزئيات انما تنسب للكل (قوله أي في كلام المؤلف في ذلك الموضوع تكرارا) أراد بالتكرار ان لا يراه من الاستثناء أي لا يستغنى عما يأتي عما هذا لان ما هنا أعم ولا يستغنى بالخاص من العام فإذا علمت هذا اندفع ما يقال ان التكرار انما ينسب للثاني لا لاول واعلم انه لا حاجة لقوله أي في كلام المؤلف لان المعنى عليه لانه لا يتوهم خلافه وما صله كما قلنا انه لا يستغنى بالآتي عما هنا فليس هذا تكرار مع ما يأتي لانه لا يستغنى بالخاص وهو الآتي عن العام وهو ما هنا (قوله وبدء بك يوم تنمع) أي أو قرآن وكل تنص في حج أو طهارة أصاب فيه فالكف داخل على تنمع ونما قدم التمتع لانه من سبق والقضاء موافق الى رمضان الثاني والقاعدة تندفع المضيق على الموسع (قوله وجب تقديمه) لا يخفى ان هذا وان كان مراد الا يفهم من المصنف لان كلام المصنف في الاستحباب وعدمه وان كان كلام ١٥٦ المصنف متبديا بالالم يؤخر صوم قضاء رمضان حتى يدخل عليه رمضان آخر فان

آخر ذلك فانه يندب له أن يبدأ به على صوم التمتع ذكره المؤلف (قوله لهرم أو عطش) ظاهره بفتح الراء والطاء والاحسن بكسر الراء والطاء لانه مشعر بأن الهرم والعطش ملازم له (قوله وقول المدونة لافدية) كلام المدونة في الهرم لا في الهرم والعطش كما هو ظاهر العبارة والحاصل انه نص في الرسالة والحجاب على استحباب الفدية للهرم وحمل أبو الحسن المدونة عليه وقال زروق في شرح الرسالة هو المشهور وأما قول المخنف لا اطعم عليه وهذا هو الصواب من المذهب فهو اختيار لا يقول عليه خلافا للموافق وأما العطش فنص ابن حبيب على استحباب

كفارة اليمين ثلاثة أيام وقضاء رمضان وصيام الجزاء والمتعة فان فرقها أجزاء وبئس ما فعل وأما الصوم الذي يلزم تنابعه فانه يلزم تنابع قضائه أيضا وقوله كسكل الخ قاعدة كلية وان كان المؤلف قد نس في باب اليمين في بحث الكفارة على استحباب التسابع في الثلاثة لا يام اذا كفر بها فهو جزئي من جزئيات هذه المساعدة فليس هنا أي في كلام المؤلف تكرار الان هذا أعم من ذلك (ص) وبدء بك يوم تنمع ان لم يضح الوقت (ش) معطوف على مرفوع ندب أي انه يندب ان عليه كصوم تمتع وقضاء رمضان ان يبدأ بقوله صوم التمتع ونحوه قبل صوم القضاء ان لم يضح الوقت على صوم القضاء فان ضاق الوقت عنه وجب تقديمه (ص) وفدية لهرم وعطش (ش) يعني أن من لا يستطيع الصوم بوجه لهرم أو عطش يندب له أن يخرج عن كل يوم بفطره مداه وهذه الكفارة الصغرى وقول المدونة لافدية حمله أبو الحسن انه لافدية واجبة أما لو قدر على الصوم في زمن آخر اليه ولا فدية عليه لا وجوباً ولا ندباً (ص) وصوم ثلاثة من كل شهر (ش) أي زيادة على الخمس والاثنتين لانهما مستحبان مستقلان أي يستحب صيام ثلاثة أيام غير معينة من كل شهر لخبر أبي هريرة أو صفاني خليلي بثلاثة لا ادعهن بالسؤال عند كل صلاة وصيام ثلاثة أيام من كل شهر وان أوتر قبل أن أنام وكان صيام مالك أول يوم من الشهر وحادي عشره وحادي عشره (ص) وكره كونها البيض (ش) يعني انه يكره صيام أيام الليالي البيض ثالث عشر الشهر وثانيه وصفت الليالي بذلك ليعاضها بالقمر وانما كره صيامها لخافة اعتقاد وجوبها وقراراً من التحديد وهذا اذا قصد تعيينها أما لو كان على سبيل الاتفاق فلا ثم شبه في الكراهة قوله (كسمة من شوال) خوف اعتقاد وجوبها وهذا اذا

الفدية له قال الشارح وهو معنى ما رواه ابن وهب وابن نافع عن مالك لا اطعم عليه واجب وحكي في الزوائد عن صامها ابن وهب عن مالك انه لا شيء عليه الا القضاء اه فسقط ترك المواق على المؤلف بأن اللغوى قال لا شيء عليه الا القضاء ولم يذكر غيره واعتقده الاجهوري فقال مقتضى كلام الاشياخ وكلام المواق ان الرجوع لافدية على المتعطش بحال اه (قوله خليلي) أي الذي امتلأ قلبي من حبه (قوله وان أوتر قبل أن أنام) أي لكون أبي هريرة رضي الله تعالى عنه كان مشغولاً بدرس العلم (قوله وكان صيام مالك الخ) انما كان مالك يصوم تلك الايام لان اليوم الاول بحسنة وهي بعشرة أيام والحادي عشر أول العشرة الثانية والحادي والعشرون أول الثالثة والحكم للغالب فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ثم يقال لا يخفى ان في ذلك تحديد اقيدوى الى اعتقاد المعاصي الوجوب وهو امام (قوله صيام أيام الليالي البيض) أي فقد حذف المضاف الى الموصوف والموصوف (قوله كسمة من شوال) في خبر أبي أيوب من صام رمضان ثم اتبعه ستان شوال فكأنما صام الدهر الحسنة بعشر فشهرو رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة القراني المراد بالدهر عمره وانما قال الشارح من شوال للتخفيف باعادة الصوم لا تخصيص حكمها بذلك الوقت فلا جرم ان فعلها في عشر ذي الحجة مع ما روى في فضل الصيام فيه أحسن لحصول المقصود مع حيازة فضل الايام المذكورة بل فعلها في القعدة حسن أيضاً والحاصل ان كل ما يدر منه كثرتوا به لشدة المشقة (قوله خوف اعتقاد وجوبها) أي أو كان مقتضى به فقهها

(قوله والا الخ) أي والابان انتفى كلها أو بعضهم أفلا كراهة والظاهر أنه إذا اعتقد سنة اتصالها بكرة وان لم تكن متواليه وان لم يكن مظهرها فتدبر (قوله والدخول على الأهل الخ) أراد به الزوجة والسرية ظاهرة أنه لو لم يعتقد السنّة وانما اعتقد الذنب لا يكره وأدل ما هناك أن يكون خلاف الأولى الآن يكون مراده مطابق الطاب وحرر (قوله ثم يحججه) من تنمة تصوير المسئلة أي فيقرأ بالنصب كما هو مفاد الشارح ويحتمل أن يكون مستأنفا فيقرأ بالرفع أي يحججه وجوبا فيما يظهر وعليه فإن أمسكه بفيه ولم يبتلع منه شيئا حتى دخل وقت الغروب هل يأثم لأنه مظنة وصول شيء منه إلى حلقه أم لا وعلا من باب قتل مصباح (قوله كل صمغ يحضغ) عبارة المصباح والعلا وزان جعل كل صمغ بهلاك من لبان وغيره فلا يسيل والجمع هلك وأعلاك أه والحاصل أنه أراد بالعلا كل شيء وضع تحت الأضراس لا يذوب بل يتصل ببعضه ببعض (قوله اذاري به) أي رماه إذا تقرّر ذلك علمت أن لا يعترض على الشارح في تعبيره بصمغ لأن الصمغ لا يتناول اللبان ونحوه (قوله والمعنى أنه يكره للصائم فرضاً ونظراً أن يذوق الملح للطعام ثم يحججه) أي ولولصانع يحتاج لذوقه (قوله أو العلاك) تقدم أن العلاك عام فلا يناسب عطفه على اللبان (قوله وما ١٥٧) أشبه ذلك لا حاجة له لأن العلاك بهم

ذلك (قوله وتقدير مضغ لا قرينة عليه) أي بخصوصه قد يقال عدم صحة التساطق قرينة على تقدير مضغ (قوله زمنه) مفهوم زمنه جواز مد أو أنه لا خلاف أن وصل منه شيء إلى حلقه نهاراً فهل يكون كهبوط السكحل نهاراً أم لا وهو ظاهر لأن هبوط السكحل ليس فيه وصول شيء من الخارج إلى الجوف بخلاف دواء الحفر (قوله بفتح الفاء) أي وسكونها (قوله ومنه) أي ومن الزيادة بمعنى المزيد التأم بالمرض وإن لم يحدث في ذلك المرض زيادة غيره أي غير ذلك المرض (قوله فلا بأس به نهاراً) الظاهر أن المراد الذنب قال في لسانه فان قلت سيئ كرفي الخامة أنها تتركه وظاهره وإن خاف ضرر ما عدا ذلك

صامها متصلة برمضان متواليه مظهرها معتقد سنة اتصالها بالافلا كراهة ويكره للصائم أن يصوم إلا بذن رب المنزل ومن مكروهات الصوم الوصال والدخول على الأهل والنظر إلىهن وفضول القول والعسل وإدخال الفم كل رطب له طعمه وكثير النوم نهاراً قاله عياض وابن خزي (ص) وذوق ملح وعلاك ثم يحججه (ش) ذوق الطعام اختبار طيبه والعلاك اسم بهم كل صمغ يحضغ جمعه علاك وباتنه علاك وقد علاك بهلاك بنضم اللام على كابتغ العين أي مضغه ولا كحج الرجل الشراب من فيه اذاري به والمعنى أنه يكره للصائم فرضاً ونظراً أن يذوق الملح للطعام ثم يحججه خوف السبق وكذلك يكره ذوق العسل والخل أو مضغ الطعام للصبي أو مضغ اللبان أو العلاك وما أشبه ذلك ثم يحججه فقوله وذوق ملح أي وتناول ملح ليصبح تساطعه على علاك لأنه لا يذوق وإنما يحضغ على حد قوله علفتها تدينها وما عدا ذلك أي ألتها وتقدير مضغ لا قرينة عليه (ص) ومداواة الحفر زمنه (ش) الحفر بفتح الفاء هو من الأسنان وهو فساد أضواها يعني أنه يكره مداواة الحفر زمن الصوم وهو النهار أشهب إلا إذا كان في صبره إلى الليل ضرر كما أشار إليه بقوله (الأنطوف ضرر) في الصبر فلا بأس به نهاراً ثم لا شيء عليه أن يسلم فإن ابتلع الدواء غلبة قضي وفي العمد الكفارة والمراد بالضرر خوف حدوث مرض أو زيادته ومنه التألم به وإن لم يحدث فيه زيادة غيره وما تقدم من أنه إذا خاف الضرر فلا بأس به نهاراً محله ما لم يخف هلاكاً أو شهيداً ذى والأوجب كما يفيد ما يأتي (ص) ونذر يوم مكرر (ش) أي ومن المكروهات أيضاً نذر صوم يوم مكرر كالخمس وغيره بوقته على نفسه كالمرض لأنه يأتي به على كسل فيكون غير الطاعة أقرب وأيضاً التكرار مظنة الترك ولا مفهوم ليوم أي أو أسبوع أو شهر أو عام وأما يوم أو أسبوع أو عام معين فلا كراهة (ص) ومقدمة جاع كقبلة وفكر أن علمت السلامة (ش) يعني أنه يكره للشاب والشيخ رجل أو امرأة أن يقبل زوجته أو أمته وهو صائم أو مباشر

مداواة الحفر جائز مع خوف الضرر فالتفرق أن الخامة المرض مظنة الفطر لأنه يحصل به أمن الوهن ما لا يحصل من مداواة الحفر بخلاف مداواة الحفر هذا ما لم يخف بترك الخامة هلاكاً أو شهيداً ذى فتجب أه فلذا كرهه هناك ولو مع خوف الضرر (قوله ولا مفهوم ليوم) المصنف يفيد أنه لا يقتصر على أقل القليل فكما كثر المكر كان أولى بالكراهة (قوله أو أسبوع) أي كأن يقول على صوم كل أسبوع من أول كل شهر وقوله أو شهر كأن يقول على صوم كل شهر رجب (قوله أو عام) كأن يقول كل عام فيه خصب فعلى صومه (قوله أن علمت السلامة) أراد بالعلم ما يشمل الظن (قوله والشيخ) أي الشخص الشيخ يدل قوله رجل أو امرأة (قوله أن يقبل زوجته) أي لقصد هذه أو وجودها لوداع أو رجعة أي بدون قصد أو وجود فلا كراهة ولكن الظاهر عدم فيه الاعتماد المتقدم في الوضوء كما أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لأن الصوم الامسالك عن هذه المذكورات فلا يلزم لم يكن صاعداً (قوله أو مباشر) قال أشهب لمس اليد أخف من القبلة والقبلة أخف من المباشرة والمباشرة أخف من العبت بالفرج فهي شيء من الجسد وترك ذلك كله أحب إلينا في فهمه أنه أن المباشرة كونه يحضنها مثلاً والملاعبة أعم من أن تكون مع لمس أو حضين

(قوله أو ينظر أو يفكر على المشهور) انطه على المشهور راجحة لقوله أو ينظر أو يفكر ومقابل ظاهر السكاب أنهم ليسوا بفكر وهين بتدريس الكراهة عما هو أسد أفاده تم (قوله وانما ظ الخ) أي ابن القاسم يقول بالتشاك في الانعاط ورواية ابن وهب وأشهب في المدونة عن مالك سقوط القضاء وهو المعتمد (قوله أو شك فيها حرمت) أي وأما إن ترهيم عدم السلامة فلا يحرم عليه ذلك عب (قوله وكلام النخعي يفيدانه لحرمة مع الشك) قال النخعي من كان يعلم من عادته أنه لا يسلم من الزوال أو يسلم صرة ولا يسلم أخرى كان ذلك محرما عليه ومن كان يعلم من عادته السلامة من ذلك وأنه لا يكون عنه انزال ولا مضي كان ذلك مباحا اه انظر فنه يفيدان الحرمة مع الشك فالأولى أن يقول كلامه يفيدان الباحة مع علمه السلامة وأما الخ فسيأتي في قوله كراهة مستطيع به عن غيره وأما الصلاة فقد تقدم بها في قوله وجب قضاء فائنة مطلقا اه (قوله خلا فلا ين الحاجب) ونص ابن الحاجب في فكر أو نظر ولم يستد ١٥٨ فلا قضاء انقط أو مضي للشبهة اه أي وأما إذا استداهم بالقضاء (قوله وحجامة

أوبلاعب أو ينظر أو يفكر على المشهور إذا علم من نفسه السلامة من مدى ومضى وانما ظ على قول ابن القاسم وجع المؤلفين المألئين لانه لو اقتصر على القبلة لتوهم ان المكرا لا شيء عليه فيه أو على الفكر لتوهم ان القبلة حرام لانها أشد (ص) والاحرم (ش) أي بان علم عدم السلامة أو شك فيها حرمت ونحوه في الشارح وكلام النخعي يفيدانه لحرمة مع الشك ولا شيء عليه ان لم يحصل شيء مما تقدم فان حصل فالقضاء والكفارة في المني والقضاء فقط في المني إذا لم لا على قول ابن القاسم خلا فلا ين الحاجب (ص) وحجامة مريض فقط (ش) أي وعما يكره أيضا الحجامة والفصادة في حق الصائم المريض مخافة التغير فيؤدي ذلك إلى فطره وهذا إذا شك في السلامة وان علمت جازت وان علم النظر حرمت وهذا التفصيل هو المشهور (ص) وتطوع قبل نذر أو قضاء (ش) أي وعما هو مكروه التطوع بعبادة من صوم أو صلاة أو غيرهما قبل براءة الذمة من واجب عليه من تلك العبادة من نذر غير معين أو قضاء ما عليه منها لا رتم ان الذمة بذلك فيسحق في براءتها فان فعل صح تطوعه لعدم تعيين الزمن شيء منها ثم يأتي بمسألة عليه وخرج بغير المعين المعين فلا يجوز في زمنه غيره وان فعل لزمه قضاؤه وانظر هل تطوعه صحيح أم لا لتعين الزمن لغيره ولا كراهة في التطوع قبله لعدم اشتغال الذمة به قبل زمنه (ص) ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كسائر كل الشهر (ش) يعني ان الذي لا تمكنه رؤية الهلال في أول شهر رمضان لا يمكنه أن يسأل عنه غيره كسائر محبوس ونحوها فالواجب في حقه أن يكمل الشهر ثلاثين يوما كما لو غم الهلال أشهر كسيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوما وهذا إذا علم الا شهر يد ليل قوله بعد وان انتبست وظن شهر اصامه واحترز بقوله لا تمكنه رؤية ولا غيرها من الذي يمكنه ذلك فانه كغيره من الماطوتين فيعمل على ما تبست عنده (ص) وان التبست وظن شهر اصامه ولا تخير (ش) يعني فان أشكل أمر الشهر وعليه بان لم يعرف رمضان من غيره مع معرفة الالهة أو التباسها فان ترجع عنده شهر أنه رمضان بنى على ظنه وصامه وان استوت عنده الاحتمالات تخير شهر او صامه فان قلت كيف يحصل له الظن مع ان المؤلف فرض المسئلة

مريض فقط) احتراز عن الصحيح فلا يكره له ان شك في السلامة وأولى ان علمها فان علم عدمه لا حرمت فيتنق مع المريض في حالتي علم السلامة وعلم عدمها ويختلفان في حالة الشك فيكره للمريض دون الصحيح كذا يفيد الطاب وتبعه الشيخ سالم ثم محل المنع فيها ان لم يتشك بتأخيرها هلا كما أو شديدا أذى والاوجب فعلها وان أدت الى الفطر ولا كفارة عليه حديث ذوالفصادة كالحجامة فتكره للمريض دون الصحيح تكافي الطاب عن الارشاد ويحتمل ان يقال انها أشد لانها تسحب من جميع البدن بخلاف الحجامة من الرأس فقط (قوله وهذا التفصيل هو المشهور) وبحت عجم بما حصله المريض لا يتأتى أن يعلم من نفسه سلامة فهو ممن يجهل

حاله فيكره له ومقابل المشهور كراهة الحجامة علمت السلامة أم لا وفي شرح شب

خلافه وحاصله انها تكره للمريض في حالة الشك وعلم السلامة وتحرم في حالة علم عدم السلامة وأما الصحيح فتكره له في حالة الشك وتحرم في حالة علم عدم السلامة وتجاوز في علم السلامة وهو ظاهر (قوله التطوع بعبادة من صوم) أي صيام غير مؤكدا أو المؤكدا كما شوراء في ابن عرفة ابن رشد في ترجيح صوم يوم عاشوراء تطوعا أو قضاء ثانيا سواء والراجح الأول (قوله أو صلاة) أي مندورة وأما إذا كان عليه قضاء صلات فيصوم عليه التنفل وفي شرح شب ان قول المصنف أو قضاؤه خاص بالصوم وأما الذي قبله فهو عام في الصوم والصلاة (قوله فلا يجوز في زمنه غيره وان فعل الخ) عبارة شب تفيد جريان ذلك في الصوم والصلاة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله تخير شهر او صامه) هذا إذا تساوت جميع الشهور عنده في الشك فيها فلا شك في شهر قبل صومه هل هو شعبان أو رمضان وقطع فيما عداهما أنه غير رمضان صام شهرين وكذا لو شك هل هو شعبان

أو رمضان أو شوال فإنه يصوم شهرين أيضا ولو شك هل هو رمضان أو شوال وقطع فيما عداهما أنه غير رمضان صام شهرا واحدا لأنه إذا كان رمضان فلا إشكال وإن كان شوالا كان قضاء قاله ح. انظر ح. وانظر لو شك هل هو واجب أو شبهة
 أو رمضان هل يطالب بالثلاثة وكذا يقال في أكثر (قوله اللهم الآن يريد بالالتباس) أي والمراد دفع الإرادة على التحقيق (فإن قلت هذا مجزئ والمجاز لا بدله من قرينة ولا قرينة) قلت هذا على مذهب من لا يشترط وجود القرينة (فإن قلت) ما علاقة الجواز (قلت) مجازا من علاقة التقييد لأن الالتباس هو التردد على حد سواء أطلق وأريد به ما لم يقترن (قوله لا قبله) أي ولو تعدد السنون فلا يجزئ شعبان الثانية عن رمضان الأولى ولا شعبان الثالثة عن رمضان الثانية وهكذا وظاهر الشارح أنه من عطف الجمل حيث قدر تبين والأولى أن المعطوف محذوف أي لا ما قبله موصولة أو موصوفة (قوله عطف على متعلق الظرف المنفي) وهو لا أن تبين وهو مطلق الارتباط فلا ينافي أنه بحسب تقديره الذي قدره متعلق محذوف وهو كأن لا أن التقدير لأن تبين أن الذي صامه كأن قبل رمضان (قوله أو بقي على شكه) أي في الظان ١٥٩ والمختير لأن الظان شك

كان قوله اجزا ما بعده لا ما قبله جار فيهما كما يفيد من إرشاد ثم هل فيما إذا بقي على شكه يطالب بالصوم أو يصبر حتى يتحقق الأمر وما إلى الله المبدى لأنه لم يطلع على نقل ومن جملة ما يتحقق به الأمر أن غضي مدة يجوز بعض شهر رمضان فيها (فإن قلت) هو في الشك فعل ما أمر به شرعا ولم يتبين خلافه (قلت) انما طاب منه مع الشك لأنه ما دام قائما عنده لم يتحقق ذهاب وقته قطعاً فطاب منه أولا لاحتمال وجود وقته وثانيا لاحتمال تأخر وقته عن الفعل الأول ولم يتسلسل للشرح (قوله فهو على الجواز) الأولى أن يقول فهو على الاجزاء (قوله معطوف على المثبت) أي المقدر

في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا بأس مع الظن اللهم الآن يريد بالالتباس عدم التحقيق أي فإن لم يتحقق شهر من الشهرين وعدم التحقيق شامل للظن (ص) وأجزا ما بعده (ش) يعني أنه إذا هل على ظنه أو تخير ثم زال الالتباس بوجه فله أحوال أربعة أشار إلى أولها بهذا أي وأجزا الشهر الذي تبين أنه صامه بعد رمضان اتفاقا أو يكون قضاء عنه وأشار بقوله (بالعدد) إلى أنه إذا صام شهر متأخر عن رمضان لا بد وأن يكون أيامه كأيام رمضان في العدد فلو صام شوالا وهما كاملا أو ناقصا قضى يوما والكامل رمضان فيومين وبالعكس لا قضاء وكذلك أن تبين أنه صام ذا الحجة لا يعتد بيوم العيد ولا بأيام التشريق ولا يعتد بما بقي وانما أتى بقوله هنا بالعدد مع الاستغناء عنه بما أتى من قوله والقضاء بالعدد لئلا يتوهم أن لهذا حكما يخصه غير ما يأتي فيجزئ ما تبين ولو ناقضا لغيره وعدم تعدده ولثانها بقوله (لا قبله) أي لأن تبين أن الذي صامه قبل رمضان فلا يجزئه وقوعه قبل وقته ولثالثها بقوله عطف على متعلق الظرف المنفي (ص) أو بقي على شكه (ش) أي أو لم يتبين له شيء بل بقي على شكه ولا طرأ عليه شك غيره فلا يجزئ عند ابن القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرأ الذمة إلا بيقين ويجزئه عند أشهب وابن الماجشون ومسنون وربيعه ابن يونس لأن فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وحمل كلام المؤلف عليه بوجه معطوفا على المثبت بعيد ولو انبها بقوله (وفي مصادفته تردد) يعني أنه إذا تخير شهر أو صامه ثم علم بعد ذلك أنه رمضان فهل يجزئه أم لا تردد لمتأخرين وحملنا كلامه على المختير وأما الظان فلا ينبغي أن يجري فيه التردد بل يقطع فيه بالاجزاء تبعاً لبعض وعلى اجزاء المصادفة قال النخعي إن حدث له شك هل كان ما صامه رمضان أو بعده أجزأه وإن شك هل كان هو أو ما قبله قضاء اهـ وعن هذا احتزرت بقولي

في قوله وأجزا ما بعده والتقدير وأجزا ما ثبت أنه بعده أو ما بقي على الشك (قوله وفي مصادفته) أي وفي عدم أجزأه عند مصادفته له وهو الذي حكاه ابن رشد عن ابن القاسم ووجه عدم الاجزاء مع أنه إذا تبين أنه بعده يجزئ إيجابت بان مصادف من الأداه وما بعده من القضاء ويعتبر في باب القضاء ما لا يفتقر في باب الأداء وأجزأه وهو الذي جزم به النخعي وفي النوادر الاجزاء عن ابن القاسم كذا البعض الشراح ولربعض وفي اجزاء الخ وهو المنبأ من تقرير شارحنا والأول أقرب لمناسبة للقرين الذي هو قوله لا قبله (قوله وجعل الخ) المناسب المعجوم من الظن والشك كما هو مفاد البيان وإن كان وجهه ظاهرا (قوله وعلى اجزاء المصادفة) أي على القول باجزاء المصادفة أي أحد القوانين المشار لها بقوله وفي مصادفته (قوله إن حدث له شك الخ) ليس المراد أن حدث شك في مسألة المصادفة بل المراد أن حدث شك لمن كان شك وصورة المسألة أنه شك وصام ثم بعد أن خرج من السجن مثلا طرأ له شك آخر فيه التفصيل الذي قاله وأما على القول بعدم اجزاء المصادفة فلا يجزئه في كل صورة من صورتين وأما على القول باجزاء المصادفة فيجوز في الصورة الأولى كما صرح به الشارح (قوله وعن هذا احتزرت) ووجه تغير الشك أن الشك الأول كان عاما في جميع السنة وهذا في بعضها

(قوله مطلقا) يجوز بغيرهم نصبه على التمييز ويجوز نصبه على الجمل لكن يحى الصدر خلاصا (قوله نية) أي نية الصوم هذه أصل النية وأما النسبة الكاملة فإن ينوي القرية إلى العبادة ما افترض عليه من استغراق طرفي النهار لا منسلك عن الطعام والشراب والجماع ومثله ذلك يقال في نية الصلاة قال ابن رشد ولا يظهر نفاق البصر فرق بين الصلاة والصوم في أن الأولى ترك الانشغال (قوله بخلاف الانعاش والنجس) في عيب بخلاف الانعاش والنجس في بطلان النية السابقة عليهم ما أن اشعر اطالع الفجر والام بصر تاسيا أي اه وسيا ما يثبت حديثه (قوله وقصد الماضي) أي وقصد صوم الماضي وهو الجزء الذي مضى من اليوم وفي الحقيقة الحال ليس القصد ببل المتصود (قوله أو مع الفجر) أي وقت مصاحبته لطاوع الفجر وليس المراد وقته في الجزء من الليل الذي اتصل به الفجر بل المراد ١٦٠ وقت دمائه لطاوعه ويقال من هذا في قوله كثر ما كثر الفجر أو مشروب طالع

النجس قال عجم عند قوله وجوب ان ظهرت (قوله وانما يجوز الشرع الخ) تصرح بان تدم النية بآثارها المتعارفة فلم يتبين من المصنف الجواز وكذا لم يتبين من النقل الاجزاء (قوله بآثار أي شجروم) أي بآثارها من الصوم (قوله شهادة) أي لان الشهادة به لال الشهادة بوجوب الظن بحصوله (قوله ليس عليه الخ) ظاهره لا وجوبه ولا نذبه (قوله المشهور ان النية الواحدة الخ) خلافا لابن عبد الحكم ومنشأ الخلاف هل هو كالعبادة الواحدة اعتبارا بركعات الصلاة وأفعال الخ أو كالعبادات المتعددة لعدم فساد ما مضى منه (قوله ركعات الصلاة) ولا يقال بحيث كان الصيام كالصلاة يلزم عليه بطلان جميعه بطلان يوم منه لا نأقول انما يلزم ذلك في العبادة التي يتوقف آخرها على أولها وأما التي لا يتوقف أولها

ولا طرأ عليه شك (ص) وحديثه مطلقا بنية معينة (س) يعني ان شرط صحة الصوم فرضا كان أو غيره النية المبينة وأول وقت الغروب حتى النجس ولا يضر ما حدث بعده من الاكل والجماع والنوم بخلاف الانعاش والنجس والحيلض والنجس كأي أتى فلا تكفي النية قبل الغروب عند الكفاية ولا بعد الفجر لان النية الفصد وقصد الماضي محال عقلا ونص القاضي عبد الوهاب على أنه يصح ان تكون النية مقارنة للفجر وعليه نية بقوله (أو مع الفجر) وصححه ابن رشد وهو القياس لان الأصل في النية أن تقارن أول العبادة وانما يجوز الشرع بتدعيمها المشقة تحريم الاقتران ولا بد أن تكون النية جازمة لا ترد فيها فلا تصح نية صوم غد ان كان من رمضان ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة أو استصحاب كأي آخر يوم من رمضان أو باجتهاد كاسير وليس عليه استصحاب ذكرها إلى الفجر بل ان لا يحدث ما يقطعها عنه فلا طالع النجس اعتبر ما هو عليه من صوم أو فطر (ص) وكفت نية لما يجب تتابعه (س) المشهور ان النية الواحدة في حق الحاضر تكفي في الصوم الذي يجب تتابعه كصوم رمضان وكفارته وهي صيام شهرين في حق من أبطل صومه منه مدا كأي أتى وكفارة القتل وكفارة الظهار والنذر المتتابع كن نذر صوم شهر بعينه لان كل عبادة يجب تتابعها يكفي فيها النية الواحدة كركعات الصلاة وأفعال الخ واشعر قوله كفت أنه يندب التبييت كل ليلة وهو كذلك اما ما كان من الصيام يجوز تفريقه كفناء رمضان وصيامه في السفر وكفارة اليمين وفدية الاذى فلا يكفي في ذلك النية الواحدة ولا بد من التبييت في كل ليلة فقوله لما أي صوم أو الذي وقوله يجب تتابعه صيغة أو صلة وقيدنا كلامه بالحاضر ليخرج المسافر فلا بد له من التبييت في كل ليلة قاله في العتبية والمريض يلحق بالمسافر (س) لا مسرود ويوم معين (س) يعني ان من كان يسرد الصوم دائما أو نذر يوما معينا يصومه في بقية عمره كالنسيان أو النجس دائما لا بد له من التبييت في كل ليلة قاله الابهرى وهو القياس وحكي ذلك في البيان عن ابن القاسم قال وهو الصحيح وهو مذهب مالك في المدونة وقيل لا يحتاج الى التبييت في كل ليلة بل تكفي النية الواحدة من أوله في المسرود واليوم المعين واليه أشار بقوله (ورويت على الاكتفاء فيهما) أما المسرود وفلان بالتتابع يحصل له الشبهة برضا له ولداومه وأما النذر والمعين فلو جوبه وتكرره وتعين زمانه

على آخرها فلا تبطل بطلان بعضها لان ذلك ان تصوم بعضا من رمضان وتفطر بعضه ولا يلزمك قضاء ما صمته ولو مع نهمه الفطر في الباقي وأما الصلاة فيتوقف آخرها على أولها ولا يقال يرد على هذا الجواب كفارة نحو الظاهر فانها تبطل بطلان بعضها لانها شرعت لانحرافها لم يشدد في غيرها (قوله وقيدنا كلامه بالحاضر) لا حاجة لهذا التقييد لان كلام المصنف صريح في اخراجه (قوله لا مسرود) أي لا مسرود وغير واجب التتابع وهو معطوف على ما من قوله لما يجب تتابعه وانما قدرنا هذا النعت لان شرط العطف بالأن لا يصدق أحد من عطفها على الآخر فلا يصح جازم لزيد قاله السبكي في نيل الغلاف في العطف بلا والمسرود يصدق بواجب التتابع فلو لم يقدر هذا النعت صدق أحد من عطفها على الآخر (قوله أو نذر يوم ما الخ) أي أو نواه (قوله الابهرى) بفتح الالف وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء هذه النسبة الى أبهر بلدة بالقرب من زنجان (قوله فلو جوبه وتكرره) أي فاشبهه رمضان

(قوله لا ان انقطع) معطوف على مقدر بعده قوله وكفت أى وكفت نية ما يجب تتابعه واستمر لا ان انقطع وبهذا سقط ما يقال كان المناسب أن يقال ولا ان انقطع بواو العطف ثم ان التحقيق في هذا أو نظائره أن يقال ان المعطوف محذوف وان شرط فيه (قوله لا لجل من مضى) إشارة الى أن الباء في بكه مرض سببية وقوله أو سفر الخ إشارة لما دخل تحت الكاف ودخل تحت الكاف أيضا الفطر فاسيا أى تبين فطر أثناء صوم ناسيا فيقطع التتابع على المشهور لا فطر ناسيا مع تبين فلا يقطع تتابعه على المعتمد ومن أفطر عمدا يسقط به وجوب التتابع كما يقتضيه كلام الخطاب (قوله فلو تداوى على صومه) لا يخفى ان هذا بعد قوله وذكر هنا الخ ان الشارح جعل قول المصنف لا ان انقطع تتابعه على الانقطاع بالفعل فيتمضى الذهاب لسكلام المبسوط مع انه ضعيف فان جعل المصنف على أن المراد لا ان انقطع وجوب التتابع صح بل يدل عليه قول المصنف أولا ما يجب تتابعه وقوله سابقا في الحيض وجوبهما جعل الحيض يمنع وجوب الصوم الا انك خبر بان اذابت الفطر ناسيا في أثناء الصوم ١٦١

مع ان وجوب التتابع لم يقطع (قوله وفي العتية) هذا هو المعتمد وكلام المبسوط ضعيف وأما المكره فحكمه عند اللغوي حكم من أفطر ناسيا وعند ابن يونس حكم المرض (قوله فالنقاء شرط) عده شرطاً تسامح لانه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد الا أن الفقهاء يستعملون الشرط في عدم المانع (قوله فالاعتراض) حاصل الاعتراض ان كلام المصنف يقيده انه يجب على الحائض الصوم الا انه لا يصح الا اذا حصل النقاء وحاصل الجواب ان عطفه على شروط الصحة لا ينافي انه شرط وجوب كما انه شرط صحة والدليل على انه شرط في الوجوب كما انه شرط في الصحة ان كلام من الحيض

(ص) لا ان انقطع تتابعه بمرض أو سفر (ش) تقدم ان الصيام اذا كان يجب تتابعه فانه تكفي فيه النية الواحدة وذكره فانه اذا انقطع التتابع بالفطر لاجل مرض أو سفر أو حيض أو نفاس فانه لا بد من تجديد النية لبقية ذلك الصوم لعدم تواليه فلو تداوى على صومه في سفره أو مرضه أجزاء ذلك من غير احتياج الى تبين نية كافي المبسوط وفي العتية لا بد من التبين في كل ليلة ولو استمر على الصوم (ص) وبقائه (ش) عطفه على النية التي هي شرط صحة لا ينافي انه شرط صحة وجوب لان المؤلف قدم ان كلام من الحيض والنفاس مانع من الوجوب والصحة فالنقاء شرط فيها فالاعتراض غفلة عما مر في باب الحيض (ص) وجوب ان طهرت قبل الفجر وان لحظ (ش) أى انه يجب الصوم على من رأت علامة الطهر قبل الفجر وان كان ذلك بالخطأ ولو لم تغتسل الا بعد الفجر بل ولو لم تغتسل أصلاً فقول المدونة فاعتسلت لا مفهوم له لان الطهارة ليست شرطاً فيه بخلاف الصلاة فلا مفهوم لقوله قبل الفجر بل مثله ما اذارت العلامة مع الفجر فانه يجب عليها الصوم كما استظهره الشيخ كرم الدين (ص) ومع القضاء ان شككت (ش) يعني ان من شككت هل رأت الطهر قبل الفجر أو بعده فانه يجب عليها الصوم لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده ولا يزال فرض بغير يقين وسواء شككت حال النية أو طرأ الشك ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فانها لا تؤمر بقضاء ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا فاذا شككت هل طهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الطهر فلا يجب عليها صلاة الصبح ابن عبد السلام وما قاله بين لان الحائض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه وأما في الصوم فانه يمنع الاداء خاصة ولا يمنع القضاء فلها وجوب عليها قضاء الصوم دون الصلاة (ص) وبعقل (ش) هذا شرط في الصحة والوجوب باتفاق فلا يصح الصوم من مجنون ولا مغمى عليه ولا يجب عليه ما على تفصيل يأتي في الاغماء وما أفهم قوله ومع القضاء ان شككت وجوب القضاء على الحائض أقاد قضاء المجنون والمغمى

٢١ خشي في والنفاس مانع من الوجوب والصحة فيكون النقاء شرطاً فيهما (قوله ان طهرت) أى رأت علامة الطهر ومعتادة القصة لا تنتظرها هنا بل من رأت العلامة سواء كانت معتادة الجفوف أو القصة وجب عليها الصوم (قوله ومع القضاء ان شككت) المراد من الشك مطلق التردد وهل ترك اللفظ بالنية المعينة أولى من اللفظ كالصلاة والظاهر لا فرق بين الصلاة والصوم اهـ (قوله وسواء شككت حال) أى وسواء كان هذا الشك المذكور حال النية فيكون المعنى انه يجب عليها نية الصوم وقوله أو بعده ما يعني انها أو لا نيت الصوم معتقدة انها طهرت قبل الفجر ثم شككت فانه يجب عليها الصوم بمعنى الامساك لانها لو نية قبل (قوله فلا يجب عليها صلاة الصبح) تقدم ان النص اغاها بالنسبة لعدم وجوب صلاة الليل لا صلاة النهار فلا حاجة لقوله بحيث لم يبق الخ وقوله وهو حاصل أى استصحاب وقوله وأما في الصوم أى وأما الحيض بالنسبة للصوم (فان قالت) قد اشتركا في حصول مانع الاداء فلم وجب أداء الصوم دون الصلاة فالجواب ان الصلاة

هو وقفة على الظاهرة السائسة أو ما يقوم مقامه بخلاف الصوم (قوله وان جن الخ) فالقضاء بأمر جسد لا ينافي عند العقل من شروط الوجوب والجمعة (قوله سبعمائة) هذا مذهب المدونة وقيل ن قلت السنون فعليه القضاء وذلك كالجمعة الاعوام وان كثرت فلا قضاء ذكره الله عن ابن حبيب (قوله ولو أبدل الواو الخ) قد يقال ما نحن المصنف أحسن لأنه لا يتفرع على ما ذكره لعدم العمل لا القضاء (قوله ست حالات) في أربع القضاء وثلاثان لا قضاء ثم ما لاولى قوله يوما الثانية قوله أو جله الثالثة قوله أو أقله تحتها انسان ما كان دون النصف وما كان النصف وكذا قوله لا ان سلم ولو نصبت فيه صورتان في أربع القضاء وثلاثان لا قضاء فيها وهما اشار لهما بقوله ولو نصبت فيهما ما أفاده (قوله أو أغنى الخ) والسكركم بجرام كالأغناء في تفصيله بل أولى والحلال كمنوم غافى شب (قوله فاقضاء) ولو تقدمت منه في المسئلة الأخيرة نية الصوم ما يتخذه من اليوم أو باندراجها في نية الشهر لم يطلام بأغنامه ١٦٢ قبل الغبر واستمراره لطلوعه (قوله لا ان سلم) أى من الأغناء وقت النية ولو كان

قيل أو أغنى عليه ولو نصبت فلا قضاء ولو أغنى عليه فيما قبل وقت النية من الليل ابتغاء حيث سلم قبل التجر عقدا رايها وان لم توقعها على اعتد حيث تقدمت له نية تلك الليلة قبله أو باندراجها في نية الشهر والا فلا بد منها لعدم صحتها بدون نية ثم الراجح ان الجنون في يوم واحد يفسد فيه كالأغناء (قوله وهو سكران بالاولى) أى بجرام وأما بالحلال فسكر الجنون والمغشى عليه فيفصل فيه تفصيلهما وليس السكران بحلال كانه ثم كما قديتهم من كلام عجم وجملة كالجنون والمغشى عليه عجم في باب الاعتكاف عند قول المصنف وكسركم ليلا فظهر من ذلك تساوى حالتى

عليه في بعض أحواله نسبا بقوله (ص) وان جن ولو سبعمائة كثيرة (ش) يعنى ان صحة الصوم تنوقف على العقل فلا يصح الصوم من مجنون وعليه قضاء ما جن فيه ولو سبعمائة كثيرة كعشرة ولو أبدل الواو بالقاء لكان أولى والى كالأغناء ست حالات أشار إليها بقوله (ص) أو أغنى يوما أو جله أو أقله ولم يسلم أوله فالقضاء لا ان سلم ولو نصبت فيه (ش) والمعنى انه اذا أغنى عليه اليوم كله من فجره وغروبه فالقضاء وكذا لو أغنى عليه جل اليوم سلم أوله أم لا وأما لو أغنى عليه أقل اليوم وهو ما دون الجبل الشامل للمصنف فان لم يسلم أوله بأن طلع عليه النهر مغشى عليه بحيث لو كان نحيما ونوى لم يحدث نية فالقضاء أيضا وان سلم قبل التجر حتى طلع بحيث لو نوى اعتكف نية فلا قضاء عليه وأشعر وجوب القضاء على من طلع عليه التجر وهو مغشى عليه بوجوبه على من طلع عليه وهو سكران بالاولى انسيبه نص عليه اللخمي ولم يجزله فطر بنية يومه كما قال تف وفهم من كلام المؤلف عدم وجوب القضاء على النائم مطا لانه مكاف ولونه لا نية كما قاله ابن بونس وفيه اشارة للفرق بينه وبين الأغناء وانما قال المؤلف كثيرة بعد قوله سبعمائة لان جمع التصحيح مع التذكير لا قلة فلا يصدق على أكثر من ثلاثة ولو عرف سبعمائة لابطات الالف واللام معنى الجمعية (ص) وبترك جماع واخراج منى ومدى وقى (ش) أى شرط الصوم ترك الجماع أى تعيب الشبهة أو قدرها من بالغ لامن غيره فلا يفسد ذلك صومه ولا صوم موطوءة البانسة حيث لا يوجد منها منى أو مدى واحترز بقوله اخرج عن الاحتلام والمذى والمذى المستكبح والقي والغالب ما لم يرجع منه شيء بعد امكن طرده وفي المستدعى القضاء الا أن يرجع فالكفارة وتبع ابن الحبيب في عذر ترك ما ذكر وما بعده شرطا وصرح في الشامل بأنه ركن فقال وركنه امساك من طلوع الفجر الصادق للغروب عن اليلاج حسنة ومثاله من مقطوعها ولو بدبرا وفرج ميتة أو بهيمة واخراج منى ولا أثر لمستكبح منه ومن المذى (ص) وايصال متحلل أو غيره على المختار لمدة بجماع أو خلق (ش) أى وجبته

بترك

السكركم (قوله لانه مكاف) أى بصدد التكليف وقوله ولونه كالتعليل

وقوله للفرق أى لوجه الفرق (قوله لان جمع الخ) أى فيكون استعمل لفظ سبعمائة في معناه المجازى (قوله فلا يصدق على أكثر من ثلاث) فيه انه يصدق على ما فوق للعشرة (قوله لابطات الالف واللام الخ) أى ويستغنى عن قوله كثيرة هذا ظاهر اذا جعلت للاستغراق وأما اذا جعلت للجنس فيحتاج لقوله كثيرة (قوله وبترك جماع) أى بغير سائر وانظر لوجاهة لا يوازن بعد الفجر منيه والظاهر انه لا شيء عليه من اكتمل ليلا ثم هي بطئ اراك (قوله مذى) عن فكر وانظر ولو غير مسند ام (قوله ما لم يرجع الخ) فان رجع فالقضاء لم يتعمد والا فالكفارة (قوله الا أن يرجع فالكفارة) ولو غابسة (قوله وصرح في الشامل بأنه ركن) يمكن الجمع بأنه أراد بالركن ما يتوقف عليه الحقيقة وان كان خارجا عن الماهية كافي قوله وركنه ولخ (أقول) ان الصوم هو الامساك عن شهوى البطن والفرج مع النية فهو ركن (قوله ايصال الخ) المراد بالايصال الوصول لا حقيقة المقتضية لفعل ذلك عمدا فيقتضى ان وصوله نسيانا لا يضر مع انه يضر عند اللخمي الذى نسب المصنف له ذلك (قوله أو خلق الخ) ظاهره شهوة لمخارجه

كلها أدناها أو وسطها لم نرى ذلك تفصيلا أي أو وصل المحتل فقط إلى سلق وأما وصول غيره له ورده فلا يجب الفطر والحاصل أن ما وصل للخلق ورجع لا يوجب القضاء إلا أن كان مائلا لاجامد أو رديا بعد وصوله لطاقه فلا شيء فيه (قوله وهو كل ما يمنع الخ) ولو في المعدة (قوله غير ما بين الأسنان) من نحو حبة فلا توجب قضاء لأنه أضر غالب وإن كان متعده إلا أنه أخذه في وقت يجوز له وهو يعيد قاله ابن رشد (قوله على ما اختاره اللخمي) عبارة اللخمي اختلاف في الحصة والدرهم فذهب ابن الماجشون في المبسوطه أن له في الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه إلا أن يكون متعدها فيقضي لها وأنه يصوم به فعمل القضاء مع العمد من باب العقوبة والأول أشبهه لأن الحصة تشغل المعدة اشتغالها وتنقص كلب الجوع واليه أشار المصنف بالختار (قوله ما يخصف) أي ما كان تحت الخفض لان المعدة بمنزلة الكرش للحيوان (قوله بسبب حقنة) فيه إشارة إلى أن الحقنة تفسر بصيب الدواء فقوله بعد ما يعالج به الريح أي صلب دواء وقوله بمعنى من لا يظهره ولا يحسن أن تكون للابسة أي وصب ملتبس بمائع وفي ١٦٣ العبارة تجزئ بقوله من دبر من يعني في وحينئذ في عبارة المصنف

بترك اتصال محتل وهو كل ما يمنع من منفذ عال أو سافل غير ما بين الأسنان أو غير محتل كدرهم من منفذ عال كما يأتي على ما اختاره اللخمي وقوله لمسة متعلق بقوله وإيصال أي وإيصال محتل أو غير معدته والباء في بحقنة السببية وفي مائع يعني من والتقدير وإيصال محتل معدته وهي ما يخصف من الصدر إلى السرة بسبب حقنة من دبر أو فرج امرأة لا تحليل من مائع فإن فعل شيئا من ذلك فالشهور وجوب القضاء والحقنة ما يعالج به الريح الغلاظ أو داء في الأمعاء يصب إليه الدواء من الدبر بالحقنة فيوصل الدواء للأمعاء وما وصل للأمعاء من طعام يحصل به فائدة الغذاء فإن الكبدي يجذب من المعدة ومن سائر الأمعاء عند الأطباء فصارت ذلك من معنى الأكل قاله سنده واحترز بالمائع من الجسامد فلا قضاء فيه ولو فتائل عليها دهن وانظر هل مثله ما يصل من ثقبته تحت المعدة أو فوقها المعدة أو يجري على ما صر في الوضوء وقوله أو خلق معطوف على معدة وعطفه على حقنة يقتضي أن الواصل من الأعلى يشترط فيه أن يجاوز الحلق وهو قول لكتفه ضعيف والمذهب أن ذلك لا يشترط (ص) وإن من أنف وأذن وعين (ش) يعني أنه لا فرق فيما يصل إلى المنفذ الأعلى بين أن يكون قد وصل من منفذ واسع كالنم أو غير واسع كالأنف والأذن والعين بخلاف ما يصل إلى المنفذ الأسفل يشترط كونه واسعا كالدبر لا كالحليل أو جائفته فلا شيء فيه ونقل ابن الحاجب فيه الغشاء منكر (ص) وبخور (ش) كصهور ما يتجر به وهو معطوف على محتل والتقدير وترك إيصال محتل وبخور قال في السليمانية من تجزئ بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قضى صومه انتهى فقول ابن لبابة يكره استنشاقه ولا يفطر بخلافه أو يحصل على من لم يجد طعمه واستنشاق قدر الطعام بمثابة البخور لأن ريح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به

بترك إيصال محتل وهو كل ما يمنع من منفذ عال أو سافل غير ما بين الأسنان أو غير محتل كدرهم من منفذ عال كما يأتي على ما اختاره اللخمي وقوله لمسة متعلق بقوله وإيصال أي وإيصال محتل أو غير معدته والباء في بحقنة السببية وفي مائع يعني من والتقدير وإيصال محتل معدته وهي ما يخصف من الصدر إلى السرة بسبب حقنة من دبر أو فرج امرأة لا تحليل من مائع فإن فعل شيئا من ذلك فالشهور وجوب القضاء والحقنة ما يعالج به الريح الغلاظ أو داء في الأمعاء يصب إليه الدواء من الدبر بالحقنة فيوصل الدواء للأمعاء وما وصل للأمعاء من طعام يحصل به فائدة الغذاء فإن الكبدي يجذب من المعدة ومن سائر الأمعاء عند الأطباء فصارت ذلك من معنى الأكل قاله سنده واحترز بالمائع من الجسامد فلا قضاء فيه ولو فتائل عليها دهن وانظر هل مثله ما يصل من ثقبته تحت المعدة أو فوقها المعدة أو يجري على ما صر في الوضوء وقوله أو خلق معطوف على معدة وعطفه على حقنة يقتضي أن الواصل من الأعلى يشترط فيه أن يجاوز الحلق وهو قول لكتفه ضعيف والمذهب أن ذلك لا يشترط (ص) وإن من أنف وأذن وعين (ش) يعني أنه لا فرق فيما يصل إلى المنفذ الأعلى بين أن يكون قد وصل من منفذ واسع كالنم أو غير واسع كالأنف والأذن والعين بخلاف ما يصل إلى المنفذ الأسفل يشترط كونه واسعا كالدبر لا كالحليل أو جائفته فلا شيء فيه ونقل ابن الحاجب فيه الغشاء منكر (ص) وبخور (ش) كصهور ما يتجر به وهو معطوف على محتل والتقدير وترك إيصال محتل وبخور قال في السليمانية من تجزئ بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقه قضى صومه انتهى فقول ابن لبابة يكره استنشاقه ولا يفطر بخلافه أو يحصل على من لم يجد طعمه واستنشاق قدر الطعام بمثابة البخور لأن ريح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به

يخرجها فالشهور وجوب القضاء ومقابل ذلك ما في الجسابل من أنه يستحب القضاء (قوله انظر هل مثله الخ) الظاهر أنه مثله وقرره الشيخ أحمد بن نصر أوى ولا يجري على ما صر في الوضوء لأن المداير هنا على الوصول للجوف (قوله وإن من أنف وأذن وعين) مقتضى المصنف أن من نكش الأذن بكمود لا شيء فيه وهو خروج خرمه إلا أنه لم يصل به شيء للأذن ولا الحلق والذي يصل من نكش الأذن أو الحلق أو العين أن يتحقق أنه يصل إلى حلقه لم يكن له أن يفعل وإن شك كره ولتعماد وعليه القضاء فإن علم أنه لا يصل فلا شيء عليه وهذا أصل في كل ما يعمل من حناء أو دهن الشيخ ويتخير نفسه في غير الصوم وحل وجوب القضاء فيما يصل من هذه المنفذات فعمله نهارا فإن فعله ليلا فلا شيء عليه في هبوط ذلك نهارا لخلق لأنه خاص في أعماق البدن فسكان بمنزلة ما يتخدر من الرأس إلى البدن (قوله أو جائفته) هو الخرق الواصل للجوف (قوله من تجزئ الخ) قال في ك بعد ذلك فالوصول بغير اختياره لم يفطر وفهم منه أن رائحة غير البخور كالسك والعنبر وما له رائحة طبيعية لا يفطر وهو كذلك اتفاقا اه فائدة يكره شم الريحان بدنه (قوله يكره استنشاقه ولا يفطر) أي استنشاق الدخان (قوله لأن ريح الخ) وأما ما لا يحصل به غذاء للجوف كدخان الخطيب فلا قضاء في وصوله لطاقه كذا في فتاوى ع وظاهره ولو استنشقه لانه لا يتكثف في الدخان الذي يشرب مغط

أذهبوا مستكفي وبصل إلى الخلق بل إلى الجوف أحيا نالو بتمسك عيب (قوله وفي مو بلغم الخ) (وتنبيه) لا شيء عليه في ابتلاعه
 ربه ولو بهد اجتماعه خلا فالعيب (قوله معطوف على قوله وإيصال فتعال) أي على فتعال من قوله وإيصال فتعال (قوله وهو
 صحيح حكما الخ) لا حاجة لذلك لأن الحديث في الرجوع والامكان صفة انطرح نعم قوله رجع عمدا أو سهوا والغاية في الفرض وأما
 الرجوع... روى في النقل فلا يوجب شيئا كما أقاده في ك (قوله أو اللهوات) في المصباح والآلهاء الأهمية المشرفة على الخلق في أقصى
 النهم والجمع على وهيئات مثل حدة وحصى وحصىات ولهوات أي بصل على الأصل (قوله لكن المختار أنه لا قضاء في البلغم) بأن يباع
 الخضامة ابن رشد روى أصح من ابن ١٦٤ القسم في الخضامة أنه لا شيء عليه في ابتلاعه إياها عمدا اه (قوله وبلغم غير

ما يحصل بالآكل وقوله ويجوزو بشرق بين صانعه وغيره (ص) وفي مو بلغم أن أمكن طرحه
 (ش) هو معطوف على قوله وإيصال فتعال يعني أن صحة الصوم بتلك إيصال في مو بلغم أو قل
 أن أمكن طرحه أي طرح ما ذكر وقوله (مطلقا) يرجع لكل منه ما غلبه في القى كان من
 علة أو امتلاء تغير عن الطعام أم لا رجع عمدا أو سهوا زاد بعض أو غلبة وهو صحيح حكما لا لفظا
 إذا أمكن مع الغلبة ومعناه في البلغم كان من المصدر أم من الرأس وسواء وصل لطرف
 اللسان أو اللهوات أم لا لكن المختار أنه لا قضاء في البلغم ولو أمكن طرحه ولو بعد وصوله إلى
 طرف لسانه (ص) أو غالب من مضمضة أو سواك (ش) هذا عطف على في مو بلغم غير مشارك
 له في شرطه وإطلاقه وبعبارة أخرى ولما طلب الشارع المضمضة والسواك من الصائم فقد
 يشوهم اغتفر ما سبق للخلق منهم ما رفع ذلك بقوله أو وصول غالب لخلق من أثر ماء مضمضة
 أو مجتمع في فيه من سواك وهذا خاص بالفرض وتقدير المضاف وصول لا إيصال المذكور أولى
 لأن الغلبة تنافي الإيصال المشعر بالاختيار والمصدر المزدور المجرد فلا بعد في الأدل به
 عليه والقرينة ظاهرة (ص) وقضى في الفرض مطلقا (ش) يعني أنه يقضى في الصوم
 الواجب رمضان أو غيره بكل مقطر من كل منفذ على أي وجه من عمد أو سهوا أو غلبة وجبت
 عليه الكفارة أم لا ولا فرق في الفرض بين كونه أمسلا أو عروضا بدليل قوله إلا المعين مرض
 الخ ثم إن كان عامدا فيسترق الجواب في أمسالك ببيعة ذلك اليوم فإن كان معينا كرمضان
 والنذر المعين وما أشبه ذلك محلي مضمون في الذمة كان عليه أمسالك ببيعة اليوم وإن كان
 مضمونا لم يكن عليه أمسالك وإن كان غير عامد فن كان في رمضان أمسلك وإن كان في قضاؤه
 كان بالخيار في أمسالك والاستحسان الأمسالك وإن كان كالظهار وقتل النفس مما يجب
 تنابعه فافطر أول يوم فيستحب له الأمسالك ببيعة يومه ثم يستأنف العدة شهرين وإن أفطر
 في اثنتائه فن قال الفطر يسقط حكم الماضي فله أن يفطر وإن كان كجزء الصيد وفدية الذي
 وكفارة الإيمان مما لا يجب تنابعه فهو بالخيار بين الأمسالك وعدمه قاله الخمي (ص)
 وإن بصيب في حلقه نائما (ش) يعني أن الصائم إذا أصاب إنسان في حلقه ماء أي سكبته لأن
 الصب هو السكب فوصل إلى جوفه أو إلى حلقه فعليه القضاء ولا كفارة عليه ولا على فاعله
 (ص) كجأمة نائمة (ش) يعني أن المرأة إذا جومت في نهار رمضان فالقضاء في ذلك

مشارك له في شرطه) أي
 الذي هو قوله أمكن طرحه
 وقوله وإطلاقه أي المشار له
 بقوله مطلقا (قوله خاص
 بالفرض) أي وأما النقل إذا
 وصل شيء من ذلك غلبة فيه
 فلا قضاء (قوله فلا بعد في
 الأدل به) أي بالمز يد على
 المجرد (قوله والقرينة ظاهرة)
 وهي أن الغلبة تنافي الاختيار
 (قوله على أي وجه من عمد أو
 سهوا) هذا تفسير للإطلاق
 (قوله ولا فرق في الفرض
 بين كونه الخ) لا يخفى أن هذا
 من قوله رمضان أو غيره
 (قوله وما أشبه ذلك) وهو
 التلوع على أحد قولين
 وأنكر ابن عرفة ذلك القول
 والثاني لا يجب الأمسالك
 أي وهو الصحيح (قوله وإن كان
 مضمونا لم يكن عليه أمسالك)
 أي لأنه عليه بدله لا وجوب ولا
 ندب أي لا يجب الأمسالك ولا
 يندب وإن كانت على لا تقضى
 إلا بنفي الوجوب فقط (قوله

فقط
 فان كان في رمضان أمسلك أي طهرته وإن كان يقضى ومثله النذر المعين والتطوع
 اتفاقا (قوله وإن كان في قضاؤه) أي والفرض أن الفطر نسيان (قوله وإن كان كالظهار) أي والفرض أنه ناس (قوله فن قال
 الفطر يسقط حكم الماضي فله أن يفطر) التعبير به يقتضي أن الأولى الأمسالك وهو ظاهر وأما على القول الآخر بأن الفطر
 نسيان لا يقطع التتابع وهو الأرجح فيجب الأمسالك كالقسط نسيان في النقل والحاصل أنه لا يجب الأمسالك بعد الفطر العمد لتغير
 هذا إذا كان الزمن معينا كرمضان الحاضر والنذر المعين والتطوع على أحد القولين وما عدا هذين لا يجب (قوله وإن كان
 بجزء الصيد) أي والفرض أن الفطر نسيانا (قوله مما لا يجب تنابعه) في العبارة حذف والتقدير وغير ذلك مما لا يجب تنابعه
 وقوله فهو بالخيار والظاهر ندب الأمسالك قياسا على ما تقدم

(قوله بلا كفارة عليها ولا على فاعله عن الخ) المتمدن على الجامع للنائفة الكفارة وأما هي فاعلها القضاء فقط (قوله وكأكله
شاكافي الفجر) المراد بالشك عدم التيقن فيه دخل فيه ما لو قال له رجل أكلت بعد الفجر وقال له آخر أكلت قبله (قوله مع حرمة
ذلك عليه على المشهور) ومقابلته الكراهة (قوله وأولى في الحرمة الخ) بل الحرمة اتفاقا كما أفاده بهرام (قوله ولا كفارة على
المشهور) ومقابلته الكفارة والحاصل أن الحرمة في الفجر مختلف فيها وفي الغروب متفق عليها وعدم الكفارة في الفجر متفق
عليه كافي لا ومختلف فيه في الغروب والفرق أن الأصل بقاء الليل (قوله عطف على قوله شاكا) والتقدير وكأكله في حال
كونه شاكا في الفجر وكأكله في حال كونه طارئا له الشك فهي حال منتظرة (قوله أي وإن كان أكل الخ) المناسب للثنان يقول
وكان أكل شاكا أو طرا الشك بوجهه النفل مخالف للعرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر (قوله وأول الصوم وهو
أولى) أي لأنه لا يجوز أن يسكن بخلاف الأول فإنه يجوز أن يعتبر ما ذكره والا ١٦٥ لكان الواجب دليلهما (قوله فإنه

يقصد به أي شخص
يستدل بذلك الشخص أي
يستدل عليه في ذلك وقوله
حيث كان أي الشخص الذي
استدل عليه وهو شامل لما
إذا كان مقادا أو مجتهدا فصح
قوله حيث الخ فإذا علمت ذلك
يستدل ذلك أعم من كلام المصنف
لأن المستدل في كلام المصنف
المجتهد (قوله على ذلك) أي
الصوم والدليل هو الفجر
والغروب (قوله بخلاف
ما قالوه في القبلة) أي أن
من كان قادرا على الاستدلال
لا يقلد غيره والفرق كثرة
الخطأ في القبلة لخفاها دون
دليل الصوم فتقليد المجتهد
فيه بمنزلة تقليد مجرب ماهر
(قوله لأنه لا يلزمه النظر
بنفسه ولذلك قال الخ) لا يخفى
أن قضية ذلك أنه أراد بالنظر

فقط بلا كفارة عليها ولا على فاعله عنها لأنها غير مخاطبة بخلاف من أكره زوجته على الوطء
فإنها كانت عامة لزمه التساوي عنها (ص) وكأكله شاكا في الفجر (ش) أي فإنه يقضى مع
حرمة ذلك عليه على المشهور ولا كفارة عليه اتفاقا وأولى في الحرمة ووجوب القضاء من أكل
شاكا في الغروب ولا كفارة على المشهور وهذا ما لم يتبين أنه أكل قبل الفجر وبعد الغروب
والأفلا قضاء عليه ولا كفارة وقوله (أو طرا الشك) عطف على قوله شاكا ويجوز عطفه على
معنى أكله أي وإن كان أكل شاكا أو طرا الشك (ص) ومن لم ينظر دليلا اقتدى بالمستدل
والاحتياط (ش) الضمير في دليله يرجع للفجر والغروب أول الصوم وهو أولى والمعنى أن
من لم ينظر دليل الفجر أو الغروب أو دليل الصوم أي الدليل المتعلق بالصوم من فجر وغروب
لجزمه عن ذلك فإنه يقتضي عن يستدل به على ذلك أي يقلده حيث كان عدلا عارفا ومستندا
إلى عارف عدل ابن عبد السلام وظاهر كلامهم وإن كان قادرا على الاستدلال بخلاف ما قالوه
في القبلة ويمكن أن يتأول كلامهم على العاجز انتهى فإن لم يجد المستدل أو وجدته فاقده بعض
ما يعتبر فيه احتياط بتأخير الفطر وتقديم السحور وقال ق ينظر من يعرف أي ومن لم يعرف
دليله وكذا لو عرف لأنه لا يلزمه النظر بنفسه ولذلك قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر
على الدليل ففهوم كلام المصنف مفهوم موافقة لأن من في كلامه موصولة لا شرطية وهو
لا يعتبر غير مفهوم الشرط وحقيقة ذوقه وافق ظاهر كلامهم (ص) إلا المعين لمرض أو حيض
أو نسيان (ش) هذا مستثنى من قوله وقضى في الفرض مطاوعا والاستثناء متصل والمعنى أن
النذر المعين إذا أفطر فيه لعذر كمرض أو حيض أو انشاء أو إكراه فإنه يقوت بعقوبات زمنه
ولا قضاء عليه وأما لو أفطر فيه نسيانا فإنه يقضيه على مذهب المدونة مع وجوب الامساك ببقية
يومه والشخص تبع ابن الحاجب في النسيان والفرق على مذهبا بين النسيان والمرضى أن
الناسي معه ضرب من التقريط وجعل سندا خطأ الوقت كالنسيان ويجب القضاء بفطر

حقيقته بخلاف تفسيره ينظر يعرف فاذن الأولى أن يبقى الثمن على ظاهره أن من كان عارفا بالدليل ولم ينظر مع القدرة استدلال
وأولى من لم يعرف فتدبر (قوله ولم يقل ومن لم يقدر) أي ومن لم يعرف يتأني كلامه الأول (قوله ففهوم كلام المؤلف مفهوم
موافقة) تبرع على قوله وكذا لو عرف فتدبر (قوله فيوافق ظاهر كلامهم) من أنه لا يقلد غيره وإن كان قادرا على الاستدلال
(قوله النذر المعين) احتراز به عن النذر المضمون إذا أفطر فيه لمرض ونحوه فيجب فسهله بعد زوال المانع لعدم تعيين وقته ولا
يجب عليه امساك ببقية اليوم (قوله أو إكراه) ربح الخطاب وتبعه عجم أن الإكراه كالنسيان (قوله فإنه يقضيه على مذهب
المدونة) ظاهر العبارة أنه يثبت الصوم فيكون على المصنف على صورة واحدة وفي شرح عب مانعه وشمل المصنف ناسي تبييت
الصوم في المعين ثم ذكر أنشاءه والمفطر فيه ناسيا بعد تبييت الصوم وتارك التبييت فيه عمدا معتقدا أنه الذي قبله أو بعده ثم
تبيين في أثباته المعين فيجب عليه الامساك وعدم القضاء على كلام المصنف والراجح وجوب القضاء في هذه الصور الثلاث
إنظر عيب (قوله كالنسيان) أي في وجوب القضاء

(قوله فانه يازمه قضاءه) وهل يجب فيه الامسالة أولا قولان (قوله وخرج بالعمد النسيان) ويجب عليه امسالة بقية يومه لان صومسه لم يبطل وكذا من افطر في النفل استسجوع او عياش أولا كراه لانه وان كان عمدا فهو غير حرام (قوله ولو كان فطره الخ) اشارة الى ان الباء في قول المصنف بطلاق بمعنى الاثم ويحتمل ان تكون للاسبة وهذا من يعصب له (قوله المذنب) صفة لفطر لان قول المصنف بالعمد الحرام معناه بالفطر العمد الحرام وفي الحقيقة يخرج من شذوف وانما يدبر بالعمد الحرام في كل حالة الاوجه (قوله لان هذا ليس بفطر حرام) فيه ان عيضا يسمى تلك العمدة (قوله وخرج الخ) المراد به الذي اخذ الى نفسه اليهود ان لا يخالفه قاله ابن علق ١٦٦ ويبحث فيه المذنب انه انما اخذ عليه العهد في فعل العبادة لا في تركها اهـ ويجاب

السفر اتفاقا قاله ابن هرون (ص) وفي النفل بالعمد الحرام (ش) يعني ان الصوم النفل اذا افطر فيه هذا حراما فانه يازمه قضاءه وخرج بالعمد النسيان وبالحرمان غيره كالفطر لحيض او نفاس او نحوهما ثم بالغ في التضييق بقوله (ولو بطلاق بت) أي ولو كان فطره مستندة الفلوات بت وقوله (الاوجه) يخرج من تحریم الفطر في النفل المتد في الكلام ويكون ساكتا عن القضاء قال ابن غازي ولا بد من القضاء على ما قاله عياش والله الخطاب والبقاء على ظاهره مستند الماصرح به المادى من نفي القضاء لان هذا ليس بفطر حرام وكلام عياض ضعيف (ص) كوالد وشيخ وان لم يختلفا (ش) هنا حذف مضاف أي كأمي شيوخ والد فان له ان يفطر وان لم يختلفا بشرط ان يكون على وجه الحنان والشفقة عليه من الصوم لادامته ومثل الوالد السيد في عبده والمراد بالولد ذمية لا الجسد والجدية ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد الخ تيمنا لالوجه والكاف لا دخال الافراد الذهبية وان انحصرت في الخارج فيما ذكر كشمس والام كلاب فتقوله كوالد أي كشخص والد والمراد به المسلم كما قاله ق ولو ترك المؤلف قوله الاوجه الخ لكان حسنة لان الفطر مع الوجه غير حرام ويحتمل ان يكون تشبيها ويكون المراد بالوجه بان يحلف شخص بطلاق زوجته أو عتق أمته وهو متعلق بحبها فيباح له الفطر ولما قدم ان القضاء واجب في كل واجب بين ان الكفارة واجبة في بعضها بقوله (ص) وكثيرا نعمة بل تأويل قريب وجهل في رمضان فقط (ش) يعني ان الكفارة الكبرى تجب بشروط خمسة أولها العمد وثانيها الاختيار فلا كفارة على ناس ولا على مكروه وثالثها الانتهاك للحرمة فالأول تأويل اقرب بسلا كفارة عليه ورابعها ان يكون عالما بحرمة الموجب الذي فعله فلا كفارة على جاهل وهو من لم يستند لشيء كحديث عهد بالاسلام يظن ان الصوم لا يحرم الجماع وجامع فانه لا كفارة عليه فالمراد بالجهل جهل حرمة الموجب الذي فعله وأما جهل وجوب الكفارة فيه مع علم حرمة فلا يسقط عنه الكفارة وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقا كما اذا افطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم وظاهرها كونه صوم رمضان فلا كفارة في غيره من قضائه أو كفارة أو ظهري ونحوهم اما لان التماس لا يدخل باب الكفارات أو يدخله ولكن لرمضان حرمة ليست لغيره وتعدد الكفارة بتعدد الايام ولا تتعدد بتعدد الاكلات أو لوطات وسواء أخرج كفارة الاولى أم لا (ص) جمعا أو رفع نية نهار أو أكل أو شربا (ش) هذا

بأن ترك الصوم عبادة حيث كان ذلك على وجه الحنان والشفقة ابن ناجي وظاهر المذهب انه لا ينزل منزلة الاب شيخه المعلم للمعلم وألقاه به بعض من لقيناه والظاهر العلم الشرعي كذا في عب والظاهر ان آتاه كذلك (قوله ثم يحتمل ان يكون قوله كوالد أي كأمي والد فان الوجه ليس بنفس الولد بل أهم الولد (قوله والكاف لا دخال الخ) لا حاجة لذلك لدخول السيد تحت الكاف (قوله والام كلاب) أي ويراد بالولد ما يشبههما فذلك قال أي كشخص والد (قوله والمراد به المسلم الخ) هذا يخالف ما سمي أي من قوله والكافر كغيره في غيره (قوله ولو ترك الخ) هذا خلاف ما تقدم له من قوله يخرج من تحریم والحاصل ان هذا الكلام بناء على الظاهر من غير تقدير (قوله لكان حسنة الخ) أي

فظاهر المصنف غير مناسب لأن الشارح اجاب بأنه مستثنى من تحریم الفطر الخ (قوله ويحتمل ان يكون تشبيها) هذا هو المتعين لانه الذي يفيد النقل كما يعلم من محشى تب (قوله وثانيها الاختيار) مفاده ان هذا لم يذكره المصنف لانه لم يكن متعمدا وفي بعض الشروح ان قيد التعمد محرز للاختيار فقال فلا كفارة على ناس ولا على غير مختار كن فعل شيأ من موجباته مكروها أو غلبة اعدام وصف هذه الثلاثة بالتعمد حقيقة الامن اسمة العجز وانما ارا عمدا او ابتلاها غلبة عليه الكفارة (قوله الانتهاك للحرمة) أي عدم المبالاة بها (قوله تحديث عهد بالاسلام) أي قريب اتصاف بالاسلام أو قريب علم بالاسلام من حيث الاتصاف به (قوله لا يدخل باب الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخله أي يصح دخوله (قوله ولكن لرمضان حرمة) أي فلو قسمنا السكان قسما مع الفارق

(قوله هـ) هذا معمول تعمده فيه إشارة إلى أن أو رفع معطوف على جماعته ويراد بها ولا يرد عليه أن الرفع متعمد لأن الرفع قد يكون سهواً والظاهر أن رفع النية نهار الأبد (قوله ج) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على شرطه البالغة حيث لم تنزل ولا فيمن لا تطبقه فلا كفارة على البالغ الذي وطئها ثم يعتبر الانتهاك حالة الفعل حيث لم يتبين خلافه فمن تعمده الفطر في يوم الثلاثين ثم تبين أنه يوم العید فلا كفارة ولا قضاء (قوله أ) أو رفع نية نهاراً هذا إذا رفع رفعاً مطلقاً أو معقفاً على أكل أو شرب وحصل نهار الأبد في معلق عليه ولم يوجد فلا كفارة وكذا القضاء كما صوبه اللغوي (قوله و) أو ليلاً انما كان أولى لأنه لما رفعها في محالها فكأن لم توجد أي فالمصنف اعتمد على المتوهم لأنهم لم يأتوا وهم أنه لما أوقعها في محالها وهو الليل وأصبح صاعاً أنه لا أثر لرفعها في النهار (تنبية) يفهم من المصنف أنه إذا ١٦٧ قصد الأكل والشرب ولم يفعل فلا شيء عليه (قوله فانه لا يكفر على المشهور) ومثاله ما قاله أبو مصعب من أنه يكفر وكأنه يراها معلة بالعمد أو يرى هذا انتهاكاً (قوله الذي أحص من العمد) فيه أن الانتهاك عدم المبالاة بالحرمته وهي موجودة (قوله قضى) أي أن ابتلاها ولا كفارة إلا أن يعتمد لا بتلاع (قوله قضى وكفر) أي إذا ابتلاه ولو غلبه بخلاف ما إذا استعملها ليلاً وابتلعها ثم أرا غلبه فلا كفارة وأما إذا ابتلعها عمدًا في هذا الموضوع فانه يكفر (قوله كررها) أي لا على مذهب الخ ومثاله ما لا شوب من أنه لا كفارة عليه إلا أن تابع القبلة والمباشرة والحاصل أن القبلة والمباشرة واللس والاعبسة فيها الكفارة ولو مرة على المذهب فقوله إلا أن يخالف عاداته واجمع للبالغ عليه وأما ما قبل المبالغة

هذا معمول تعمده أي وكفر أن تعمده جاعاً يوجب الغسل أو رفع نية نهاراً أو ليلاً حيث طاع عليه السير رافعاً لها وسواء نوى الصوم بعد ذلك أم لا أو أكل ما يقع به الإفطار ولو حصة ودرهما وقلقة طعام تلتقط من الأرض أو شرباً واحترز بقوله (يفهم فقط) كما يصل من نحو الأنف والأذن فانه لا يكفر فيه على المشهور لأن الكفارة كما علمت معلة بالانتهاك الذي انحص من العمد وأيضاً فإن هذا لا يتشوق إليه النفوس (ص) وإن باستيائك (ش) أي وإن حصل شيء من ذلك بسبب استيائك برطب مغير للريق على ما صوبه الباجي أي في تعمده ابتلاها الكفارة فلا خصوصية أقوله (بجوزاء) وهو قشر يتخذ من أصول الجوز وأكثر من يستعمله أهل المغرب والهند نعم هي أشد من غيرها لما نقل بعض عن ابن لبابة أو غيره أن من استلها به ليلاً وأصبحت على فيه نهاراً قضى وإن استلها به نهاراً قضى وكفر (ص) أو منياً (ش) يعني أن من تعمده استخراج المني بالجماع في الفرج بل قبلة لا لوداع ونحوه وإن في غير الفم في زوجة أو أمة أو غيرها كان من عادته الانعاط أم لا قصد الالتذاذ أم لا كررها أم لا على مذهب ابن القاسم في المدونة فإن عليه القضاء والكفارة ومثل القبلة اللس والمباشرة وأما النظر والفكر فيشترط ادماهما كما أشار إليه بقوله (وإن بادامة فكر) أو نظره من عادته الانزال متمهما أو السلامة منه تارة دون أخرى أما إن كانت عادته السلامة وإن أدامهما فقد رخصا فلا كفارة قاله اللغوي وإليه أشار بقوله (ص) إلا أن يخالف عاداته على المختار (ش) من قولين حكاهما ابن الحاجب لكنه في النظر والفكر خاصة كما قررنا كلام المؤلف ونقل بعض كلام اللغوي عاماً في جميع مقدمات الجماع وهو أظهر وتقدم أن في المذنب القضاء فقط وإن لم يستدم سببه على المشهور وفي الانعاط قولان لا شهر القضاء والاقرب عدمه ومفهوم قوله بادامة فكر أنه لا كفارة مع عدم الاستدامة بل القضاء فقط الآن يعسر فلا قضاء أيضاً للمشقة وهنا اعتراض على المؤلف وجواب عنه انظره في شرحنا الكبير (ص) وإن أمنى بتعمده فتأويلان (ش) ظاهر كلامه أن التأويلين في الكفارة وعدمها وهو يخالف للنقل لأن المدونة صرحت بأنه إن أمنى بتعمده فتأويلان لا كفارة عليه لأنها قالت وإن لم يتابع النظر فأمنى أو أمذى فليقض فقط وقال القاسمي إذا قصد بالانظره الأولى المذمة

ففيه الكفارة وإن خالف عاداته (قوله أو نظره) سكت المصنف عنها أخذها من مفهوم قوله وإن أمنى بتعمده فتأويلان فإن التأويل في نظره لو حسده فيفهم منه أنه إذا دام النظر كان عليه الكفارة من غير تأويلين ولا تؤخذ ادامة النظر عما قبل المبالغة لأن ما قبلها إن لم يكن بادامة فكر فيصدق بعدم ادامة الفكر فقط وبعدم ادامته وإدامته غيره فهو أعم (قوله وفي الانعاط الخ) أي الانعاط من غير مذى ولا منى (قوله والاقرب عدمه) لأنه قول مالك في المدونة وهو المعتمد (قوله وهنا اعتراض على المؤلف الخ) هو أن الصواب أن المصنف يقول على الأحسن لأنه لا بن عبد السلام وليس للشيء في هذين اختياراً وإنما اختياره شرط الكفارة في القبلة والمباشرة حيث خالف فيهما عادته والمعتمد خلافه وقول الشارح وهو أظهر غير مسلم والجواب أنه إذا قال ذلك في القبلة والمباشرة يقول ذلك في غيرهما بطريق الأولى (توضيح) الردة مبطله ولا يلزمه قضاء ما أفطر إذا رجع

للاسلام (قوله فكان ينبغي ان يقول الخ) هذا غير مناسب والاولى ان يقول فكان ينبغي ان يقول وان أمنى بنظرة واحدة فلا كفارة وهل الآن يتصدقها للذة أو مطلقاً أو بلان فالاول على الوفاق والثاني عن الخلاف وانما ذاك أولى لان المدونة لم تصرح بالتمتع والقابسي لم يقل التذلل قال قصد اللذة ولا يلزم من قصد الوجود (قوله شمولاً على من لم ينعمه) معناه ان القابسي انما أطاع الكفارة بالتعمد مع أن القابسي لم ينطو عليه بل أغشأها بقصد اللذة كما قاله نعم هذا الكلام صحيح على قول آخر عن القابسي انه قال اذا نظر الصائم بنظرة متعمدة فانزل ان عليه القضاء والكفارة والحاصل ان العبارتين غير ظاهرين بل ما نقل الشارح عن القابسي وأما على نقل غيره وهو صاحب النكت فتصح العبارة الثانية بوجهين أحدهما ان الكفارة متصيفة وراجع عدمها والحاصل ان الكفارة واحدة للذة ولو التزم من غير متابعة فلا كفارة عليه وانما عليه القضاء الا أن تكرار منه بمجرد حتى يصير مستقراً فلا قضاء ١٦٨ عليه للشيعة كذا قال ابن الحاجب ومن أمنى لقبلة وداع أو رجمة فلا كفارة عليه

فأمنى فعليه القضاء والكفارة وانما تنافس كل كلام القابسي وفاق للمدونة أو خلافه فكان ينبغي أن يقول وان أمنى بنعمه بنظرة فلا كفارة وهل الآن يلهذا أو بلان ليوافق النقل وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من تعمد النظر فأمنى بمجرد تعمد عليه الكفارة بناء على أن كلام القابسي وفاق للمدونة وانما شموله على من لم يتعمد كما قاله عبد الحق وقيل لا كفارة عليه بناء على انه خلاف كما عند ابن يونس كذا في التوضيح وشمله ما اذا كانت عاقبته الاسماء بحجج النظر وما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والمعروف انه على التخيير قال (ص) باطعام ستين مسكيناً لكل مد وهو الأفضل أو صيام شهرين أو عتق رقبة (ش) فقوله باطعام متعلق بكفر والمراد بالاطعام التملك ولو عبر به لكان أولى والمعنى ان كفارة الفطر في رمضان على التخيير فان شاء ملك ستين مسكيناً والمراد به ما يشمل التخيير لكل واحد مد مد عليه الصلاة والسلام فلا تجزئ غداء وعشاء خلافاً للشعب وان شاء عتق رقبة مؤمنة بشرط كمالها وتحريمها للكفارة وسلامتها من عيوب لا تجزئ معها وان شاء صام شهرين متتابعين وأن ينوى بهما الكفارة لكن أفضل هذه الأنواع الاطعام لانه أشد نفعاً لتعديده والذي يظهر ان العتق أفضل من الصوم لانه متعمد لا غير وقيل الصوم أفضل وقوله (كالظهار) التشبيه في شرط التتابع ونيتة وقطعه بما يقطع فيه وفي إيمان الرقبة وكالظهار وشعر برها وسلامتها من عيوب لا تجزئ معها وغير ذلك لاقى المقدار في الاطعام والترتيب بين الأنواع فلا تنوهم ارادتم ما بعد قوله لكل مد والعطف باو وصح التشبيه بالظهار وان لم يتقدم لشهرته ثم ان التخيير المذكور بين الثلاثة في حق الحر الرشيد وأما العبد فأنى كافر بالصوم فان عجز بقيت ديناً عليه في ذمته ان لم يأذن له في الاطعام وأما السفينة فيأمره وليه بالصوم فان لم يقدر عليه أو أبى كفر عنه بأدنى النوعين أي قيمة العتق أو الاطعام (ص) وعن أمة وطنها أو زوجة أو كرها نيابة (ش) يعني ان من وطئ أمة في نهار رمضان كرها أو طوعاً فانه يكفر عنها نيابة

وعليه القضاء وبحمل لا قضاء لانه مستكمل (قوله والمعروف انه على التخيير) ومتقابلانها على الترتيب ذكره بهرام (قوله ولو عبر به لكان أولى) أي لانه ليس المراد ان يطعمهم بمعنى يقدم الطعام لهم لياكلوا بل لانه يتعمد الكفارة بتعدد الايام ولا تتعدد بالنسبة للفاعل في اليوم الواحد ولو حصل موجب الثاني بعد اخراج الاول سواء كان الموجب الثاني من جنس الموجب الاول أم لا لبطان صومه في ذلك اليوم بالاول وأما بالنسبة للفعال فتتعدد (قوله وشعر برها للكفارة) أحسن ربه عما اذا اشترى أمة اشترط بأنهما على شهرين العتق (قوله شهرين متتابعين) ان لم يبدأ بالهلال أو النية الواحدة كافية (قوله

وان ينوى بهما الكفارة) كذا في نسخة بالنية والجملة حالية والتقدير ويشترط ان ينوى بهما الكفارة وظاهر أن وجوب النية لا بد منها في الثلاثة لا في صوم الشهرين فقط كما هو ظاهره (قوله لتعديده) أي لتعدد به ستين مسكيناً بخلاف العتق فانه متعمد لو احدث بخلاف الصوم فلا تعدي فيه والحاصل ان التعدي موجود في كل من العتق والاطعام الآن الاطعام أكثر تعدياً وقوله وقطعه أي التتابع بما يقطع التتابع في الظهار (قوله بعد قوله لكل مد) أي لان كفارة الظهار قال فيها لكل مد وثلاثان (قوله أي قيمة العتق) أي فان كانت قيمة الرقيق أقل كفر عنه بالعتق واذا كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه بالاطعام قال عبد الحق ويحتمل بقاؤه في ذمته ان أبى الصوم وهو أبين قاله في توضيحه وهو يفيد انه لا يجبره على الصوم وأما الصبي فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يأتي فيه ما ذكر (قوله وعن أمة الخ) معطوف على مقدر رأى وكفر عن نفسه أصالة وعن أمة وزوجة نيابة فمن أمة معطوف على قوله على نفسه ونيابة على أصالة وهذا من النوع المسمى عند أهل البدع بالاكتفاء (قوله نيابة) مفعول مطلق أو حال معناه انه يخاطب بذلك بدلاً عنها لا نيابة المعروفة المقتضية انها مخاطبة بها وقد قام عنها (قوله طوعاً أو كرها) أي الا أن

تعالى أو تترين (قوله أو أمته) أي لا يقيد الاكراه والمراد وطن أمته بطوعاً أو كرهاً وعبارة عب ولو عبداً كره من وجته وهي
 حرمة وظائف النواذر أو صريحها أو أمته (قوله ان شاء السيد أسلمه) أي للزوجة فان أسلمه لها فقد ملكه وانفسخ نكاحها وهل
 تعتقه سيده فيصير معتقاً لزمه في الأصل أولاً قولاً لا نقلاً ما ثبت (قوله وليس لها ان تأخذه وتكفر بالصوم) أي فتكفر
 بالطعام أو بالعتق (قوله وكذا يقال في الامه) أي فلا بد ان تكون عاقلة بالغة مسلمة (قوله فان الولاء لهما ثابت في هذه الحالة اذ
 ليس للسيد الخ) ظاهره انه متى انتفى الاتفاق ثبت الولاء عسماً أي ما يردده وقوله لان الولاء الخ المناسب الا ان الولاء وقوله فان
 الولاء علة لقوله وانما قلنا يتحقق مع علمته وقوله وان ثبت واسطال والخبر غير محقق وان كان زائدة أو ان الخبر محذوف والتقدير
 الا ان الولاء في تلك الحالة معتقد دوامه لكنه غير محقق الاستمرار وأتى به دفعا لما يتوهم من اعتقاد دوامه يتحقق دوامه (قوله ولا
 يرد على ذلك المعتقد لاجل) أي على التعديل المشار له بقوله لانه وان ثبت لكنه غير محقق الخ فانه يقتضي ان المعتقد لاجل اذا قرب
 الاجل والمبعضة يكفر عنها بالعتق لانه اذا قرب الاجل لا ترجع بحيث تكون بعيدة الاجل بحيث يتزعم لها بعد أن كان لا يمكن
 النزاع لقرب الاجل بخلاف أم الولد والمدير اذا مرض السيد لا ينزع مالهما ١٦٩ لانه يمكن العصة فاذا حصلت أمكن انتزاع

مالهما والمبعضة لا يمكن انتزاع
 مالهما أصلاً وخلاصة أنه
 يقال ان مقتضى تلك العسمة
 أن الولاء لهما مستمر لادم
 طر وما يضافه فقط ضاهصة
 المعتقد مع انه لا يصح وحاصل
 الجواب أن الكلام فيما يصل
 وطوره من الاماء والمعتقة
 لاجل والمبعضة لا يصح
 وطورها الا أنك خبير بأن
 قضية ذلك تسلم استمرار
 ثبوت الولاء لهما وليس
 كذلك (قوله كانتا كالا جنبيتين)
 أي ومن أكره أجنبيصة على
 أن يجامعا كافر عنانيساب
 كقال تت والحاصل ان
 التشبيه من حيث التكفير
 بالطعام عند الاكراه
 لا عند الطوع وليس المراد
 التكفير بالاعتق كما هو ظاهر

وجوبه عليه لان طوعها اكره لاجل الرف وكذلك يكفر عن زوجته اذا اكرهها ولو عبداً
 اكره زوجته وظاهر النواذر أو صريحها أو أمته ابن شعبان وهي جنابية ان شاء السيد أسلمه
 أو افتكه بأقل القيمة أي قيمة الرقبة التي تكفر بها والطعام وليس لها ان تأخذه وتكفر
 بالصوم اذ لا يمكن له ولا بد من كون الزوجة عاقلة بالغة مسلمة فان كانت صغيرة أو كافرة أو غير
 عاقلة لم تجب الكفارة عليه لانه يكفر عنها انبابة وهي اذا كانت بصفة من هذه الصفات
 لا كفارة عليها ولا كفارة على مكرها عنها كذا يقال في الامه ولا يفرق في الزوجة بين الحرة
 والامه (ص) فلا بصوم ولا يعتق عن أمته (ش) يعني ان الزوج أو السيد ليس له ان يكفر بنسابة
 بالصوم عن ذكر لان الصوم لا يقبل النسيابة وكذلك ليس للسيد أن يكفر عن أمته بالعتق اذ
 لا ولها يتحقق استمراره بل يكفر عنها بالطعام فقط ويكفر عن زوجته الحرة بالطعام أو
 بالعتق وانما قلنا يتحقق استمراره لئلا يرد علينا أم الولد والمدير اذا كان السيد من يضافان الولاء
 لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس للسيد انتزاع مالهما لان الولاء وان ثبت لهما في هذه الحالة لكنه
 غير محقق الاستمرار لانه قد يصح السيد ولا يرد على ذلك المعتقد لاجل والمبعضة اذ ليس للسيد
 وطورها فان تعدى ووطئها كانتا كالا جنبيتين (ص) فان أعسر كفرت ورجعت ان لم تصم
 بالاقل من الرقبة وكيل الطعام (ش) يعني ان الزوج اذا اكره زوجته على الوطء في نهار رمضان
 فانه يلزمه الكفارة عنها ان كان موسراً فان أعسر فان الزوجة يلزمها الكفارة عنها بالامالة
 باحد الأنواع الثلاثة ان كانت موسرة وترجع بذلك على زوجها ولو عبداً وهي جنابية في رقبة
 فاسيداً ان يفديه أو يسلمه لها هذا ان لم تصم والا فلا رجوع لها اذا كفرت بغير الصوم ورجعت
 فانها ترجع على زوجها بالاقل من قيمة الرقبة التي أعتقها ومن مكيلة الطعام التي كفرت به

٢٣ خشي في

المال أو كرهت زوجته أو أمته زوجها أو سيدها على الوطء أو أجنبيصة أجنبيصة على وطئها لم تكفر المكروه عنه فيما يظهر نظراً
 لانتشاره فانه يخرج عن الاكراه وانظرا كراه أحد الزوجين يكون بماذا (قوله وكيل الطعام) المناسب وقيمة الطعام لان
 الاقامة بين القيمتين والرجوع بنس الطعام (قوله والا فلا رجوع لها) أي صامت فقط أو صامت له اطعاماً أو عتقاً بخير اذنه وكذا
 باذن لها في أحد هاتين ثم فعلته نظراً لتقديم الحرم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه بأقلهما كما اذا فعلته ثم صامت
 له (قوله التي أعتقها) أي حقها ان تعتقها في الكفارة (قوله التي كفرت به) الحاصل ان التكفير ما بالاطعام أو بالعتق وفي كل
 اما أن تشتر ذلك أو يكون من عندها اذا كفرت بالطعام وكان من عندها وكانت قيمته أقل ترجع بمكيلة الطعام فان اشترته
 وكان ثمنه أقل من قيمة الرقبة وقيمة الطعام رجعت بثمنه فان كانت قيمة الرقبة أقل منه ما رجعت بقيمة الرقبة فان كانت قيمة
 الطعام أقل من قيمة الرقبة وعن الطعام رجعت بمكيلة الطعام وأما اذا كفرت بالعتق وكانت المعتوقة عندها وقيمتها أقل من قيمة

(قوله والفرق) أي بين من أكره غيره على الأكل والشرب عليه الكفارة وإذا أكرهه على الجماع لا كفارة (قوله وتقدم عن ابن عرفة) أي قريبا حيث قال تكاذبه الواقوان عرفة (قوله لا يباشر) أي من أن من أكره رجلا على الجماع لا كفارة على المكروه بالكسر وقوله مع كونه أشمل لأن قوله امرأة أهم من أن تكون زوجة (قوله لأن أفطر ناسيا) الحاصل أن من أفطر ناسيا فعندنا يجب القضاء وعند الشافعي لا يجب القضاء وصومه صحيح ومن ١٧١ اعتدل بعد الفجر فصومه صحيح

عندنا وعند الشافعي والذي يقول بعدم صحة صومه أبو هريرة خارج عن الأئمة الأربعة فعند من أفطر ناسيا في الفطر فيه قوة من حيث أن الفطر ناسيا بوجه القضاء فيكون الصوم باطلا وأما من أصبح جنباً عذره أضعف من حيث أن صومه صحيح عندنا وعند الأئمة وما هو بطلان الاعتدال في هريرة (قوله الأولى عطفته على قوله بسلاتاً ويل الخ) ظاهره أنه يصح أن يكون المعطوف عليه شيئاً آخر غير ذلك وهو كذلك لأنه يصح عطفه على قوله إن تدمدوا ما كان هذا أولى لأن هذا مع ما عطف عليه من التأويل القريب الذي هو محترز بسلاتاً ويل قريب بخلاف عطفته على نفسه فلا تظهر مقابلته إلا لقوله لأن أفطر ناسيا لا لما بعده فتدبر (قوله ولهذا يمكن جريان الخلاف) أي الجاري في المسئلة الأولى لأن فيها أقوال الأئمة القضاء بدون كفارة وقيل بوجود الكفارة وثالثها أن أفطر لجماع كفر

والفرق أن الانتشار دليل على الاختصاص في الجملة وتقدم عن ابن عرفة أن المكروه بفتح الراء على الأكل أو الشرب لا يكفر فلو حذف المؤلف قوله وفي تكفير الخ وقال وعن أمة وطئها نسيابة كركه امرأة عليه فلا يصوم الخ لا يباشر بالمشهور مع كونه أشمل مما ذكره كما أشار له (هـ) في شرحه (ص) لأن أفطر ناسيا (ش) الأولى عطفته على قوله بسلاتاً ويل قريب فهو محترز ومجرب عادة أنه يترك الأحكام ويعطف عما محترزاتكم كقوله وشروط لا يفتد عليه طهارة لا كزبل وزيت تجس وعدم نهي لا ككاتب صيد أي وكفران تعمد بسلاتاً ويل قريب لأن استندال تأويل قريب كمالو أفطر ناسيا ثم أفطر متعمداً ناسيا لا باحة فلا كفارة عليه وهذا وما عطف عليه إلى قوله فظنوا الإباحة أمثلة لتأويل القريب وإن كان شبهة بعض أضعف من الآخر كما ينبغي والحاصل أنه ذكر ستة أمثلة منها تقدم ومنها من كان جنباً أو حائضاً قبل الفجر ولم يغتسل من ذلك إلا بعد الفجر فاعتقد أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطر حامداً فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أولم يغتسل إلا بعد الفجر) ولم يحك المؤلف ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة فيه خلافاً لأن ابن عبد السلام قال عذره هذا أضعف مما قبله ولهذا يمكن جريان الخلاف فيه ومنها أن من تسحر قرب الفجر فظن أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فافطر بعس ذلك عامداً لا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو تسحر قرب) أي مقاربه والمفاعلة على بابها لا يوافق سماع ابن أبي زيد فإنه تسحر في الفجر أي وأما التسحر قرب به من التأويل البعيد ويؤيد هذا قول الخطاب والزهري هذا أضعف منه في المسئلة التي قبله أذ لم يقل أحدان من تسحر قرب الفجر يبطل صومه ومنها من قدم من سفره في رمضان لم يمسك فاعتقد أن صبيحة تلك الليلة لا يلزمه فيه صوم وإن من شرط لزوم الصوم أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأصبح مفطر فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو قدم ليلاً) وعذره في هذا أضعف من المسئلة بين الأولين قل ابن عبد السلام أذ لم يذهب أحد إلى ما توهمه انتهى ومنها من سافر دون مسافة القصر لم يمسك فاعتقد أن مثل هذا السفر يبيح الفطر فيبطل الفطر وأصبح في ذلك السفر مفطراً فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو سافر دون القصر) وهذا عذره قريب لأن بعضهم قال بذلك بخلاف ما قبله من الأعداء فلم يقل به أحد ومنها من رأى هلال شوال ثم أضحى ثلاثين فاعتقد أن ذلك اليوم يوم فطر لأنه ان هلال الليلة الماضية فافطر عامداً فلا كفارة عليه وسواء رأى قبل الزوال أو بعده وإليه الإشارة بقوله (أو رأى شوالاً ثم أضحى) فهو على حذف مضاف أي رأى هلال شوال وقوله (فظنوا الإباحة) راجع لجمع من تقدم من الستة فإن علموا الحرمة أو ظنوها أو شكوا فيها أو توهموها كفروا وكانوا آثمين بخلاف من ظن الإباحة من سبق فالظاهر لا ثم عليهم انتهى ذكره بعضهم

وأكرهه لا كفارة (قوله المفاعلة على بابها) فيه ثلث أولها المفاعلة على بابها لا يوافق سماع أبي زيد (قوله ويؤيد هذا الخ) أي كونه من البعيد وإن كان الخطاب أبقاه على ظاهره والحاصل أن حمل المتعدي على ظاهره ضعيف (قوله أذ لم يقل أحدان من تسحر قرب به عال صومه) بخلاف الفطر ناسيا فيبطل الصوم عندنا وأصبح جنباً بطل صومه عند أبي هريرة (قوله أضعف من المسئلة بين الأولين) أذ لم يذهب أحد إلى ما توهمه ظاهر العبارة أنه ذهب أحد إلى من أفطر ناسيا في رمضان يباح له الفطر وكذلك من أصبح جنباً ولم تنقضي ذلك (قوله لأن بعضهم قال بذلك) أي بإباحة الفطر وقوله بخلاف ما قبله من الأعداء هذا يناقض مقتضى قوله أذ لم يذهب أحد إلى ما توهمه (قوله فالظاهر لا ثم عليهم) هكذا نقل الخطاب عن ابن رشد وفيه عند قوله وجهي عند الجزولي ما يفيد

خلافه وهو ظاهر اذ لا يعمل لاحد أن يشوم على شيء دون أن يعلم حكم الله فيه وزيد على ذلك من أنل يوم الثالث بعد شرب الصوم فلما
 الاباحة والظاهر انه يلزم الكفارة من أكره على الفطر وانما يلزمه لاسمك ففطر متعمدا معتقدا اجبروا الا فطار كذا السنطون
 والظاهر انه لا يلزمه وحده (قوله ان شئت أخرجه مما قبله) أي الذي هو قوله لا ارف فطر الخ ثم فيه مسائل ثلاث هي هذا
 لا يقال فيه اخراج (قوله مما قبله) هو قوله لا ان افطر فاسم الخ (قوله خلاف لا شيب) يقول بسقوط الكفارة ابن مبد السلام
 وهو أقرب تأويل من التادم لـ ١٧٢ ومن تصير قرب النهر قال عجم وهو في هذا قد استند في فطره لموجود ولا يكون تأويله

بعيدا اه أي فانه هذا استند
 لسبب موجود وهو عدم قبوله
 (قوله ومثله الخ) وقال ابن عبد
 الحكم لا كفارة في المسكتين
 ورآه من التأويل القريب
 (قوله خلاف لابن القاسم الخ)
 والمعتمد كلام ابن القاسم لان
 التأويل القريب ما كان
 مستندا لسبب موجود
 واليه يستدل بخلافه والاستناد في
 مسئلة الخجامة لسبب موجود
 وهو قول النبي صلى الله عليه
 وسلم افطر الحاجم والمحجم أي
 فذلك المؤول يبقى اللفظ على
 ظاهره أي ساء له الفطر
 ولم يكن ايسر المراد ذلك انما
 المراد فعل سبب الفطر أما
 الحاجم فلمصه الدم وأما المحجم
 فلما يلحقه من المرض (قوله
 أو غيبة) قال الخطاب ولو جرى
 في هذا من الخلاف ما جرى
 في الخجامة ما بعد لكن لم أرفها
 الا قول ابن حبيب بوجوب
 المكفارة (قوله وكان قد قدم)
 لانه قال وفي النفل بالعمد الحرام
 لان المعنى وكل فطر عمدا حرام
 في النفل يجب فيه القضاء

وفي قوله أو نوتوهما فطر اذ من ظن الاباحة تركه من الحرمة (من) بخلاف بعيد التأويل (س)
 ان شئت أخرجه مما قبله وان شئت أخرجه من قوله بلا تأويل قريب وقوله بعيد التأويل
 من اضافة الصفة الى الموصوف والاصل ان المؤلف ذكر للتأويل البعيد خمسة أمثلة منها
 من رأى هلال رمضان فشهد بذلك فلم يقبل لا مرفطين بردش ادته انه لا يلزمه الصوم في صبيحة
 تلك الليلة فأصبح ففطر اذ لا يعذر بذلك ويلزمه الكفارة على المشهور واليه الاشارة بقوله
 (ص) كراء ولم يقبل (س) أي والحال انه لم يقبل وهو قول ابن القاسم بخلاف لا شيب ومنها
 من عاده أن تأتية الحجي في كل ثلاثة أيام أو في كل أربعة أيام مثلاً فأصبح في اليوم الذي تأتية
 فيه ففطر ثم ان الحجي أتته في ذلك اليوم الذي أفطر فيه فاشهر وان عليه الكفارة ولا يعذر
 بذلك ومثله من عاده الحضيض في يوم معين فأصبحت في ذلك اليوم طاهرة فأفطرته ثم جاءها
 الحضيض في بقية ذلك اليوم وانيه الاشارة بقوله (أو حلي ثم حرم أو حلي ثم حرم) وأخرى
 ان لم يحرم أو لم يحصل حيض ومنها من احتجم أو حجم غيره فافطر طائفاً بالاباحة لاجل ذلك فان
 عليه القضاء والكفارة لانه تأويل بعيد وهو قول ابن حبيب وعليه حتى المؤلف بقوله (أو
 حجمة) بخلاف لابن القاسم انه من التأويل القريب فلا كفارة على الحاجم ولا على المحجم كما
 ذكره الخطاب والمواق ومنها من اغتصب شخصاً في رمضان وظن ان ذلك أبطل صومه لانه
 أكل لحم أخيه فافطر عامداً فانه يلزمه الكفارة ولا يعذر بهذا التأويل واليه الاشارة بقوله
 (أو غيبة) ولما لم يكن بين الكفارة ولزوم القضاء تلازم بينه بقوله (ولزم معها القضاء ان كنت
 له) يعني ان من لازم الكفارة القضاء حيث كانت الكفارة للمكفر لا لغيره من زوجة أو أمة أو
 غيرها على ما هو فالقضاء على ذلك الغير لا على المكفر اذ لا يقبل النيابة واللام بمعنى عن والضمير
 عائداً على المكفر لا لصوم رمضان ولما أنهي الكلام على الكفارة وشرطها وكان قد قدم
 ضابط القضاء التطوع معارداً معكسا ذكر له هنا ضابطاً بالكفارة بقوله (ص) والقضاء في
 التطوع بموجبها (س) والماضي ان كل ما أوجب الكفارة في رمضان أوجب القضاء في التطوع
 وتقدم ان الذي يوجب الكفارة هو الفطر عمداً بالاجهول ولا تأويل قريب لكن يرد عليه
 قول ابن القاسم من عتبت بنواة في فيه فتزلت في حلقه ان عليه القضاء والكفارة في الفرض
 ولا يقضى في النفل فانه تت قوله فتزلت في حلقه نواة أي غلبة وأما عمداً فهو يوجب القضاء في
 النفل وإيجابه الكفارة في هذا بالغلبة كإيجابها في مسئلة الاستيقاظ بالجزاء ويرد على منظور

وقوله مظهر الخ أي الا اذا كان الفطر بوجه (قوله أي غلبة الخ) تبع في ذلك عجم وهو مخالف للنص اذ ذكر المؤلف
 في التوضيح المسئلة وان كلام ابن القاسم محمول على العمدة أي نزلت في حلقه عمداً وان ابن القاسم خالف أصله في ذلك والحاصل
 ان كل ما أوجب الكفارة في الفرض أوجب القضاء في النفل الا في ثلاث الصور فحينئذ لم يصح قوله وإيجاب الكفارة والحاصل
 انها اذا نزلت في حلقه عمداً فالكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل وأولى في النفل اذا كان غلبة وأما في الفرض فالقضاء فقط
 أي في حالة الغلبة (قوله ويرد على ذلك) أي ولا يرد مسائل التأويل القريب لان الحق ان مسائل التأويل القريب لا قضاء فيها
 كما ذكره محشي نت

(قوله ويعومس) أي المأموسسة وقوله والذباب يهاير أي ويشله البغوض (قوله رغباً طريق) وإن لم يكن الغبار وأما غبار غير الطريق فليس في دخوله في حلقه فيما يظهر وانظر إذا كثرت غبار الطريق وأمكن التحرز منه بوضع سائل على فيه فهل يلزم بوضعه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد كذا في بعض الشراح وانظر إذا احتجبت الكناس البيت هل يغفر ما وصل الحلق من غبار أو لا (قوله أودباغ أو كنان) ظاهر العبارة أو غبار دباغ أو كنان وهو ظاهر وفي عبارة وجهه بل بعضهم طم الدباغ كغبار الدقيق اه فهذا ان جعل كلام الشارح عليه بقدر وطم دباغ وكذا يقال في كنان أي طم كنان لم يفرله ١٧٣ إلا ان ابن قدام أفتى بأن غزالة الكنان

إذا وجدت طمها لمحتة في حلقه باطل صومها ذكره الخطيب واعتمده بعض الشيوخ (قوله في دهن الجائفة) الجائفة في اصطلاح الفقهاء ما أنقض من الجراحات إلى الجوف ولا يكون إلا في الظهر والبطن (قوله أي الكثير) أي بأن يكثر بحيث يجرى دغسراً أو فرك من غير تنابع فإن قل بحبيته أو تساوى هو وعدمه فتفسير مستكبح وعلى ذلك فيقرأ المصنف بكسر الكاف (قوله وبالإضافة) وعليها فالكاف مفتوحة (قوله ونزع ما كول) وظاهره عدم القضاء ولو خرج منه منى أو مذي بعده وهو كذلك ان لم يخرج عن فكر مستدام بعده والا فالكفارة في الأول والقضاء في الثاني (قوله في الجزء الملاق الخ) لا يخفى ان هذا الجزء من الليل فلا يتوهم فيه شيء فالصواب ان المراد في حال طلوع الفجر لا قبله قال في تكميل التقييد في حل قول المدونة وأما

المؤلف أيضاً من أنظر في الفرض لوجه كوالد وشيخ أي فانه يلزمه الكفارة ولا يلزمه القضاء في النفل وكلام المؤلف بحسب مفهومه بنفسه ان ما لا يوجب الكفارة في الفرض لا يوجب القضاء في النفل ويرد عليه من أصبح صائماً في الحضر ثم أفطر بعد ما شرع في الصيام فإنه لا كفارة عليه في الفرض ويقضى في النفل (ص) لا قضاء في غالب في (ش) يعني ان التي إذا غاب على الصائم فلا قضاء عليه حيث لم يرجع منه شيء خرج منه غير أم لا من علة أو امتلاء وتقدم مفهومه غالب وكذا لا قضاء في دخول غالب ذباب وبهوض للشقة والإضافة في قوله غالب في من إضافة الصفة إلى الموصوف أي التي غالب وغير الذباب والبعوض ليس مشاهما كما يفيد التعليق من ان الصائم لا بد له من حديث والذباب يطير فيسبق إلى حلقه فلا يمكن الاستتاع منه فأشبهه ويق الفم (ص) وغبار طريق (ش) يعني ان غبار الطريق إذا دخل في حلق الصائم فلا قضاء عليه فيه للشقة ولا خلاف في ذلك (ص) أودقيق أو كيل أو جيس لصانعه (ش) أي وكذلك لا قضاء في غبار دقيق أو جيس أو دباغ أو كنان لصانعه ما ذكرناه والاهمال ابن الحاجب قيد المنة في الدقيق اعترضه المؤلف وقوله أو كيل أي مكيل من جميع الحبوب وبعبارة أخرى ودخل في قوله أو جيس من يكيله ومن يطحنه ومن يرفعه من محل لا تخرو هذا ان خص قوله أو كيل بالحبوب كما صنفه بعضهم ولا يفيد دخل فيه كبل الجبس (ص) وحقنة من احليل ودهن جائفة (ش) يعني ان الحقنة ولو بمائع من الاحليل والمراد به عين الذكر لا قضاء فيه على المشهور ولا يشتمل فرج المرأة لما تقدم في الحقنة ان فيها القضاء من دبر أو فرج امرأة وكذلك لا قضاء في دهن الجائفة لان ذلك لم يصل إلى امعائه أي لم يصل إلى مدخل الطعام والشراب اذ لو وصل لمات من ساعته (ص) ومنى مستكبح أو مذي (ش) يعني ان المنى المستكبح أي الكثير والذي المستكبح أي الكثير لا قضاء فيه بالحرج والمشقة ثم انه يصح قراءة قوله ومنى بالتورين أي ومنى مستكبح من وجس أو امرأة وبالإضافة أي ومنى شخص مستكبح رجس أو امرأة ولا يحتاج إلى تقييد الذي مستكبح لانه مطوف على المقيد والمعطوف على المقيد بقيد يتبر فيه القيد أيضاً فهو جار على القاعدة الاصولية (ص) ونزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر (ش) يعني ان من أكل قتبين انه فعل ما ذكر عند طلوع الفجر فانه يمسك عن الاكل والشرب ولا شيء عليه على المشهور ولو لم يشمضه كاه وظاهر كلام غيره وهو كذلك وكذلك لا شيء على من طلع عليه الفجر وهو يجامع فتزج فرجه من فرج موطوءة على المشهور وبعبارة أخرى قوله طلوع الفجر أي مع طلوع الفجر أي في الجزء الملاق للفجر سواء قلنا التزج وطء أم لا لانه واقع في الليل ولا يتأتى قول ثبت وهو مبني على ان التزج ليس بوطء الا اذا كان

بالرطب فيكره مائه تفرع ظاهر اطلاقهم في نزع الماكول عند رؤية الفجر انه لا يحتاج معه إلى مضغضة وقال ابن حبيب ان طلع عليه الفجر وهو باكل فإلحق ما فيه وينزل عن امرأته ان كان يوطأ ويجز به الصوم الا أن يخضع الواطئ به بذلك قاله ابن القاسم وغير ذلك وهي ظاهرة في رد حل الشارح التابع فيه غيره (قوله كن نازعاً في النهار) لا يسلم لانه لا يكون نازعاً في النهار الا اذا كان به طلوع الفجر وليس مراد اوقات المراد حال طلوع الفجر والحاصل ان المراد بقوله طلوع الفجر نفس الطلوع ولا يحتاج الكلام تن

(قوله لا هـ ثم بالسؤال) أي أمر وحبوب والأداهم الزنب حاصل (قوله بضم الناء) وأما فقهنا فهو خطأ وقبل لغة (قوله وذلك لا يذهب به السؤال) لأن العلة موجودة وهي شأنا المدة (قوله وهو أثر عبادة) لأن أثر الصوم المناسب أن يتدبرا كونه أطيب عنده الله من ريح المسك فيكون انهم طيبا لأنه لا يصح أن يكون خبيثا مع كونه أطيب عند الله من ريح المسك (قوله كدم الشهادة) أثر عبادة وهي الجهاد (قوله لا لنا نقول المصلي ما يجي ربه) أي مخاطب ربه فيستحب له تطييب فقه فيه ان اذا كان أطيب عند الله من ريح المسك فيكون انهم طيبا لأنه لا يصح أن يكون خبيثا مع كونه أطيب عند الله من ريح المسك (قوله ومعنى طيبه الخ) جواب عما يقال كيف يكون ذلك مع ندس جفانه وتعالى منزله عن استنطابة الروائح وحاصل الجواب انه ليس المراد استنطابة بعيت يجعل له سرور بذلك بل المراد به رضاه ورضا الله عبارة عن انعامه أو ارادته انعامه فهو صفة فعل أو ذات هذا عند الخائف وأما عند السالف فيفوض الامر الى الله تعالى في معناه مع تنزيه المولى عن استنطابة الروائح وقوله وثناؤه على الصائم أي بكلامه التمدن وقوله والرضاء بفعله أي فعل السؤال أراد ١٧٤ بالسؤال المعنى الحاصل بالمصدر ويراد بالفعل المضاف اليه المعنى المصدرى الى انه يقال

ان مدحه يدل على فضيلته لا أفضليته على غيره الا ترى ان الوتر أفضل من النجر وقد قال عليه الصلاة والسلام ركعتا النجر خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة أتى الشرع عابها مع فضل غيرها (قوله والسؤال مباح) بمعنى الفعل (قوله عابها) أي بالتحلل (قوله ما يتحل) أي الحصول الذي يتحل (قوله فكالمضمضة) انما وصل للحلق عدا كافر وغلبة تضي فتط (قوله كالمسألة في بعض أحواله) كالمسألة قبل الزوال الا أنه يتأكد بوقت صلاة ووضوء وأما بعد الزوال فغير ولو لمسألة ووضوء فوره صحيح وحاصله انه قبل الزوال يندب ولكن يتأكد بوقت صلاة أو وضوء وأما بعد الزوال فهو مباح مطلقا بوقت صلاة أو وضوء أو غيرهما (قوله مصعب الجواز قوله كل النهار) أي أن المصعب متعلق بالكيفية باعتبار

المراد بقوله طالع النجر في طالع النجر مع انه لا يصح لانه اذا نزع في طالع النجر كان نزع النجر لا ينافي البناء المذكور (ص) وجاز سؤال كل النهار (ش) يعني ان الصائم يجوز له أن يتسوك كل النهار وقالا بي حنيفة نظير لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة نعم الصائم وغيره وكراهه الشافعي وأجد به الزوال نظير لما وافقهم الصائم بضم الخاء أطيب عند الله من ريح المسك قال في توضيحه ولا دليل على كراهته لان الطواف هو ما يحدث من شأوا المدة وذلك لا يذهب به السؤال انتهى لا يقال وان لم يذهب به فيخففه وهو أثر عبادة فلا ينبغي ان التواولا تخفيفها كدم الشهيد لانا نقول المصلي ما يجي ربه فيستحب تطييب فقه بخلاف الشهيد ومعنى طيبه عند الله رضاه به وثناؤه على الصائم والرضاء بفعله قال ابن الحاجب والسؤال مباح كل النهار عما لا يتحل منه شيء ويكره بالربط ما يتحل فان تحلل ووصل الى حلقة فكالمضمضة انتهى وأراد المؤلف بالجواز ما قبل المحرم لان بعض ما ذكره من الجائزات مستحب كالسؤال في بعض أحواله وضوء الدهر وبعضه مكروه كالغسل في السفر وبعضه خلاف الاول كالمصباح بالجنابة وبعضه جائز جواز امستوى الطرفين كالمضمضة للعطش وبعبارة أخرى مصعب الجواز في كلام المؤلف قوله كل النهار أي وجاز سؤال غير مقتض شرعي وأما مقتض شرعي كالوضوء والصلاة والشرأة والذكر فهو مندوب والسؤال يطلق على الآلة والنمل وهو المراد هنا فلا يرد انه يكره الاستياك ببعض الآلات وأما الاستياك المحرم وهو الاستياك بالجوزاء فقد قدمه فليس في كلامه إطلاق (ص) ومضمضة لعطش (ش) أي وكذلك تجوز المضمضة للصائم لاجل عطش أو حر أصابه أو نحوهما ولا غير العطش مكروه لان فيه تنجس (ص) واصباح بجنابة (ش) يعني انه يجوز للانسان أن يتعمد ترك الغسل من الجنابة في رمضان الى أن يطلع الفجر ويصح صومه والجواز هنا ليس على بابه (ص) وصوم دهر (ش) الجواز هنا ليس على بابه ان الصوم الدهر مستحب قال مالك سرد الصوم أفضل من الصوم والنظر

اذا ما بعد الزوال وأما ما قبله فهو جائز (قوله اما مقتض شرعي الخ) ظاهره ولو بعد الزوال فيمنافي ما تقدم ولكن هذا العموم هو الذي قاله المتأجوري وظاهر الموطأ وشارحها كما أفاده بعض شيوخنا في قاعدة يجب السؤال اذا توقف زوال مبيح تخلف عن جمعة هائلة (قوله فهو مندوب) أي متأكد (قوله فلا يرد الخ) حاصله انه اعترض على المصنف بأنه يقتضي ان السؤال بجميع جزئياته جائز مع ان بعض الجزئيات مكروه فأجاب بان هذا الوارد نبالا السؤال الآلة فاذا أردنا به الفعل فلا يرد (أقول) وهذا لا يظهر فالاعترض باق فالمناسب انما أراد به الفعل لانه لا تكليف الا بفعل (قوله لان فيه تعريرا) أي وقوعا في الغرر باحتمال سبق شيء منه الى الخلق (قوله ليس على بابه) بل المراد به خلاف الاول (قوله أفضل من الصوم والغسل) ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم

أنزل الصيام صيام داود كان يوم يوم أو يفطر يوما خلد إلى الله بالنسبة لبعث نبي الله صلى الله عليه وسلم ذلك (قوله فان ضعف فالفطر والصوم)
فتارة يفطر وتارة يصوم ولم يذهب أحد إلى جوازهم مستويا وانما الخلاف في كراهته وتنبه (قوله وما سمعت من يذكر صيامه)
كف هذا مع حديث لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو بعده والجواب أن هذا من تقديم العمل على الحديث
كما قاله بعض الشراح (قوله وفطر بسنن قصر) قال الشراح أي تبينه فيه بدليل قوله شرع فيه وأشار إلى أن للفطر بالسنن شروطا
أربعة ثم إن الشروط الأربعة منها ما يوم السفر وما بعده وهما قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخصه دون ما بعده
وهما الاوسطان المشار إليهما بقوله شرع فيه وبقوله قبل الفجر ولا يخفى عن الرابع قوله قبله شرع فيه لانه ذكره يرجع له أيضا
(قوله والاقتضى) ومعنى كون الاول شرطاً في يوم السفر وما بعده أنه لا يبيت الفطر في يوم السفر ولا في غيره الا اذا كان السفر
تقصر فيه الصلاة ومعنى كون الرابع شرطاً في يوم السفر وما بعده أنه متى بيت الصوم امتنع فطره في اليوم الاول وما بعده وبقى
عليه شرط تركه لفهمه من السياق وهو كونه في رمضان فلا يجزى في نحو كفارة ظهار كذا ذكرنا (أقول) اذا كان معنى قوله
وفطر بسنن قصر بمعنى تبين الفطر فيه صار نفس قوله ولم ينوه فيه فلا معنى لعدده شرطاً لفعل الاحتسب أن يراد بالفطر
ما يشمل النظر بالفعل بعدنية الصوم وما يشمل التبييت فأشار إلى الثاني بقوله وفطر بسنن ١٧٥ قصر وأشار إلى قول بقوله ولم ينوه
فيه فصار الحاصل أن النظر

اذ لم يضعف بسببه عن شيء من أعمال البر فان ضعف فالفطر والصوم اه (ص) ووجهه
فقط (ش) يعني وكذلك يجوز صيام يوم الجمعة مفرد الا قبله ولا بعده ~~هـ~~ كذا روى عن مالك
قال ورأيت بعض العلماء يصوم يوم الجمعة وأراد يتجراه وما سمعت من يذكر صيامه مفردا اه
والمراد بالجواز هنا أنه مندوب اذ ليس لنا صيام جائز جواز مستوي الطرفين (ص) وفطر
بسفر قصر شرع فيه قبل الفجر ولم ينوه فيه والاقتضى ولو تطوعا ولا كفارة الا أن ينويه بسفر
كفطره بعد دخوله (ش) الضمير المجزور في في الموضوعين عائده على السفر والضمير المنصوب
بالفعل في الموضوعين عائده على الصيام المفهوم من كلامه والضمير المجزور بإضافته إلى المصدر في
الموضوعين عائده على المكاف ومعه في كلامه أنه يجوز الفطر في سفر تقصر فيه الصلاة اذا شرع
في السفر قبل طلوع الفجر ولم ينو الصوم في السفر فان شرع بعد الفجر أو نوى الصوم في
السفر وقضى ولو كان الصوم تطوعا ولا كفارة الا أن ينوى الصوم يريد الصوم رمضان في السفر
كأول فطر بعد أن دخل محل إقامته ولا خلاف أن الفطر يجوز في السفر لكن جواز غير
مستوى الطرفين اذا الصوم أفضل والفطر مكروه ثم ان كلام المؤلف هـ اذا خاص بتمضان ولا
يجزى في غيره من نحو كفارة ظهار أو قتل ويدل عليه قوله والاقتضى ولو تطوعا ولا كفارة لانهم لما
أوجبوا القضاء في التطوع على من طارأ له السفر وهو صائم متطوع فأفطر فهم منه أنه لا يجوز
للتطوع أن يفطر لأجل السفر فنفى عنه ما ليس برمضان أولى وأيضا فطر المسافر في رمضان

بمعنى الفعل مشروط بعدم
تبين نية الصوم وبمعنى
انية مشروط بكونه شرع فيه
قبل الفجر والحاصل أنه اذا
بيت الفطر في الحضر ولم
يشرع في السفر الا بعد الفجر
فالكفارة عليه في ثمانية
صوراً فطر بالفعل أو لا متأولا
أو لا عزم على السفر قبل
الفجر أو لا وما اذا بيت الصوم
في الحضر وأفطر بعد أن
شرع في السفر بعد الفجر
فلا كفارة متأولا أو لا عزم
على السفر قبل الفجر أو لا

فهذه أربعة وتارة يبيت الصوم في الحضر ولكن أفطر بعد أن عزم على السفر وقبل الشرع فيه فان كان متأولا فلا كفارة عليه
عزم على السفر قبل الفجر أو لا لكن بشرط أن يسافر من يومه والا فلا كفارة وان لم يكن متأولا كفر فيه فافهم هذه أربعة ولو يبيت
الصوم في الحضر وأفطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقا متأولا أو لا شرع في السفر بعد ذلك أم لا وأما لو بيت الصوم
في الحضر وشرع في السفر قبل الفجر فهذا ان أفطر في السفر كفر مطلقا متأولا أو لا كما اذا كان في أثناء السفر وبيت الصوم فيه ثم
أفطر فعليه الكفارة مطلقا متأولا أم لا فهذه أربع وبقى معناها أشار إلى المتن بقوله كفطره بعد دخوله أي نوى الصوم في السفر ثم
أفطر بعد دخوله فعليه الكفارة مطلقا متأولا أم لا وهي مفهومة عما تقدم بالطريق الأولى (قوله والا) بأن تختلفت الشروط
أو بعضها اقتضى وهذا مستغنى عنه لان القضاء لازم على كل حال تختلفت الشروط أو بعضها وقد قال المصنف وقضى في الغرض
مطلقا لكن أتى به ليرتب عليه قوله ولو تطوعا وفيه بحث اذا المبالغ عليه لا بد أن يكون ما قبل المباينة صادقا عليه ولا شك ان قوله
وفطر المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع (قوله ففهم منه الخ) فيه ان هذا في الفطر
بالفعل فلا يمنع أن يقال الفطر في الكفارة بمعنى التبييت جائز وقوله وأيضا فطر رمضان الخ هذا يظهر في الفطر بمعنى التبييت

(قوله خاف زيادته) اما يقول طبيب عارف ولو ذهبنا عن الضرورة بما ذكره لمدر أو علم ذلك في نفسه بغيره أو من هو موافق له في الزواج كما تقدم وأعلم ذلك لاهل المعرفة والبلوغ
 ١٧٦ أن الصحيح إذا نفى بصومه الحلال أو بسدة الأذن يجب عليه الفطر ويرجع في

رخصته والمراد بالشرع فيه أن يدخل إلى محل يلهو فيه القصر المسافر اليه بقوله من عدى البلدى البساتين المسكونة الخ ذاعثر على أن ذور لم يسافر بالنقل أو سافر لكنه لم يدخل إلى بلد القصر إلا بعد النجس بهذا المشرع فيه بل النجس في صورتين (ص) ومرض من شأن زيادته أو عاديه (ش) وهذا معطوف على قوله يستمر نصروا بالبالسة بيمه أى ويزال الفطر بسبب مرض خاف زيادته ومنه حدوث علة أو عاديه بالمرض وبعبارة أخرى أى زيادة نوعه أن تحدث له علة أخرى فإن نافى على نفسه الحلال أو أن يلحقه مشقة فليحجب عنه الفطر لأن حفظ النفس واجب ما أمكن واليه أشار بقوله (ص) ووجب أن خاف هلاكا أو شديداً (ش) أى مشقة عظيمة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى الهلاكه فبعد خوف كاف في وجوب الفطر ولا يشترط وجوب الخوف منه وهو الهلاك أو شديداً (ص) كجامل ومرض لم يكن استنجاراً أو غيره خائفاً على ولدهما (ش) تشبيهه في الجواز والوجوب والمعنى أن الجامل إذا خاف على ولدهما هلاكا أو شديداً (ص) وجب عليه الفطر وإن خاف حدوث علة أو مرض جاز لها الفطر على المعتمد وقيل يجب عليه الفطر حيث خشيت حدوث علة وكذلك الموضع أن خاف على ولدهما هلاكا أو شديداً (ص) وجب عليها الفطر وإن خشيت عليه مرضاً أو حدوث علة جاز لها الفطر وهذا بشرط أن لا يقبل الولد غيرها أو يقبل ولكن لا تجرد من تسنأجره أو تجردوا لكن لا مال هناك ولا تجدد من يرضعه بخائفاً والألوجب عليها الصوم ونبه بقوله على ولدهما ما أن خوفهما على أنفسهما داخل في عموم قوله سابقاً ومرض لأن الحمل مرض والرضاع في حكمه وقوله لم يكن احدهما موضع وقوله أو غيره أى غير الاستنجار وهو رضاءها بنفسها أو بحسانا أى لا يمكنها واحدة منهما على حد قوله تعالى ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً أى لا تطع واحداً منهما وقوله خائفاً الخ صفة لهما وظاهر كلام المؤلف أنه لا يباح لهما الفطر لجرد الجهد من غير خوف وقد صرح اللخمي بجوازه لهما أو المشهور أن الجامل لا يطعمها على اختلاف الموضع (ص) والأجرة في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها تأويلان (ش) هذا من عموم قوله سابقاً لم يكن الاستنجار وهي الحالة التي يجب عليها فيها الصوم والمعنى أن الأجرة في مال الولد إن كان له مال لأنه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاءه عن أمه بلزوم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاء واجبا عليها لولا الصوم ثم إن عدم ماله ووجد مال الأبوين فهل تكون في مال الأب قاله اللخمي ومال اليه التوئمة أو مالها حيث يجب رضاءه على ما وهذا يدل على أنه سندا تأويلان ويفهم من النقل هنا أن محل التأويلين حيث يجب الرضاء على الأم والأب فيفق على أنه في مال الأب (ص) والرضاع بالعدد (ش) معطوف على فاعل وجب المستتر أطول الفصل ومصب الوجوب قوله بالعدد أى ووجب الفطر إن خاف هلاكا الخ ووجب عليه قضاء ما أفطر من رمضان بالعدد سواء صام بالهلال أو بغيره على المشهور لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وروى ابن وهب ذلك أن صام بالعدد وأن صام بالهلال أخراه ذلك الشهر وسواء وافقت عدة أيامه عدة رمضان أو نقص عدد أيامه وقضاءه عنه ويجب تكميله إن كانت أيام شهر القضاء أكثر ولا يس قوله والقضاء بالعدد تكرار مع قوله وأجزأ ما بعده بالعدد لأن هذا أعم لأن ذلك خاص بمسئلة الالتباس ولا يقال للعام أنه تكرار مع انطوائه ولو اقتصر على هذا كفى لأنه ينفي عن ذلك بخلاف العكس وقدمه لبيان الحكم (ص) بمن أبيع صومه (ش) يبنى

سدى من المواد ما المراد بالخوف هل ما يشعل الشك والخاف أو الخاف فافوقه والظاهر أن المراد به الخاف فافوقه (قوله زيادة نوعه) أى صنف من نوعه وأقول ولا يس ذلك بالزوم بل يراد به ما يشمل ذلك حتى يشمل اشتداد ذلك الضعف أو حدوث صنف آخر من نوعه بزيادة نوعه فهم قوله بمرض أن خوف أصل المرض ليس حكمه كذلك وهو كذلك على أحد قولين إذا لم يزل به والاخر يجوز اه (أقول) حيث كان يرجع لاهل المعرفة أو غير ذلك فيظهر أن الراجح أنه كذلك (قوله حدوث علة) كزمانته فهي غير المرض بهذا الاعتبار (قوله والمشهور) أن الجامل لا يطعمها على اختلاف الموضع (قوله تأويلان) اعترض المؤلف على المصنف في ذكر التأويلين بأن اللخمي قد قال إذا كان الحكم الإجارة فيبدأ

بمال الولد فإن لم يكن فالأب فإن لم يكن فالأم ولم يذكر ابن عرفة غيره ولذا قال بعض شيوخنا والراجح أن مال الأب مقدم الذي هو القول الأول (قوله وقدمه لبيان الحكم) أى بيانه في تلك المسئلة بخصوصها لأنه يحتاج إليه في ذلك المقام

(قوله يباح صومه) أي تطوعا ههنا معناه وفيه شيء لأنه لا يباح صومه تطوعا فالأولى بالشرح أن يحذف قوله تطوعا ويفسر
 بإباحة الصوم بعدم وجوبه وعدم النهي عنه (قوله ولا فيما كرهه قومه) أي فلا يجوز فيه القضاء لكن قال في الشامل فإن وقع
 في يوم عيد لم يجزه كالأيام المعدودة على المشهور وصرح في التوضيح بتشهير ما شهرة في الشامل وصرح ابن بشير بتجزيته
 (قوله ولا يجزيه عن واحد منهم على الصحيح) ذكر عب في آخر الباب أنه يجزيه عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكون به
 الفتوى لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في النكح كافي المواق وعليه للخارج اطعام حيث فرط اه أي وقوله لا تسخر
 أنه يقضى وعليه مالك وأشهب ومسنون وابن حبيب وابن المواز وحكيه ابن رشد ورجح بعض شيوخنا ما صوبه صاحب النكح
 (قوله قال ابن الموار الخ) قد اقتصر ابن عرفة عليه فيفيد اعتماده (قوله إلا أن يعذر بجهل أو تأويل) أما التأويل فهو ظاهر وأما
 الجهل كأن يكون حديث عهد بالاسلام وذكر الخطاب أن ابن عرفة اقتصر ١٧٧ على كلام ابن الموارز فيفيد أنه أرجح

من كلام أشهب (قوله وتسامه
 ان ذكر قضاءه) ومثل ذلك
 من شرع في الظاهر نطقها
 عليه ثم تبين له صلاتها فانه
 يخرج عن شفع ولو لم يكن عقد
 ركعة وفي العصر يخرج عن
 شفع ان عقد ركعة والا فلا
 والفرق ان العصر لا يتفضل
 بعدها فان لم يشفع فيها فلا شيء
 عليه وكذلك من اعتقد أن عليه
 الخ أو العمرة فشرع فيها
 ثم تبين فهاهما فانه يقعها الانهما
 لا يرتفعان (قوله وجب
 بالشرع عليه تمامه) فلو
 خالف ما وجب عليه وأفطر
 زمه قضاءه عند ابن شهاب
 وابن أبي زيد وقال أشهب
 لا يجب وعليهما قيد خفي
 قوله وفي وجوب قضاء الخ
 (قوله عمد أو سهوا) المعتمد
 قصره على العمد كما يفيد
 القرافي (فان قلت) القول

أنه يشترط في قضاء رمضان أن يكون في زمن يباح صومه تطوعا فلا يجوز في الأيام المنهي
 عن صومها كيومي العيد ونالبي النحر ولا فيما كرهه قومه كرايع النحر على المشهور وأوجب
 كندوره بعينه ورمضان كما قاله س ولا يجزي عن واحد منهم على الصحيح وعليه للاضي كقراءة
 صغيري قال ابن الموارز مع الكفارة الكبرى عن كل يوم للثاني لفطره فيه عمد إلا أن يعذر بجهل
 أو تأويل وقال أشهب لا كفارة أي كبرى لأنه صامه ولم يفطره أبو محمد وهو الصواب ولما
 كان ذلك شاملا لرمضان في السفر لأنه مباح أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى مسافر
 رمضان الماضي فيه لأنه لا يقبل غيره ولا ينتقض قوله أيج صومه يوم الشك فان صومه
 حرام أو مكروه مع أنه يصام قضاء كامر لا ناذقوله هو مباح والحرمة أو الكراهة انما عرضت
 له من حيث الاحتياط (ص) وتسامه ان ذكر قضاءه (س) أي ولو ظن ان في ذمته صوما فشرع
 فيه وجب بالشرع عند ابن القاسم تمامه ان ذكر قضاءه قبل ذلك أو سقطه بوجه
 ووجب قضاؤه ان أفطر وكلام المؤلف شامل لما اذا كان ما ذكر قضاؤه فرضا أو نفلا وهو
 ظاهر محل الشارح وحل تمت رمضان لا يدفع العدم اذ هو فرض مسئلة (ص) وفي
 وجوب قضاء القضاء خلاف (ش) يعني انه اذا أفطر في القضاء عمدا أو سهوا وسواء كان
 الاصل فرضا أو نفلا فان في وجوب قضاؤه وشهر فيلزمه صيام يومين اليوم الذي كان ترتب في
 ذمته بالفطر في رمضان أو بالفطر في التطوع أو يوم لفطره في القضاء ولو تسلسل وعدم
 وجوب قضاؤه وشهر خلاف فان قيل التطوع اذا أفطر فيه ناسيا لا يقضى فلم يكن قضاؤه كهو
 بل جرى فيه الخلاف فالجواب أن قضاء التطوع واجب ابتداء بخلافه فلذلك قوى (ص)
 وأدب المفطر عمدا إلا أن يجبيء نائبيا (ش) أدب بضم الباء فيكون معطوفا على فاعل وجب
 المتقدم بخلاف لو قرئ بالفعل فلا يكون صريحا في الوجوب بل بشعربه والمعنى أن من أفطر
 في رمضان أو نافلة عمدا ب كل أو نحوه فانه يلزمه القضاء والكفارة ان كان في رمضان ويلزمه
 أيضا الادب بما يراه الامام من ضرب أو سجن أو بهما ولو كان فطره بما يوجب حدا كزنا

٢٣ خروشي في بعدم وجوب قضاء القضاء فيمن تعمد فطره والافتاق على عدم وجوب قضاؤه
 بفطره ناسيا كل منهما مشكل على قوله وقضى في الفرض مطلقا ان صوم القضاء فرض (قلت) ما وجب قضاء الاصل بغيره
 وألغى اعتباره لحصول الفطر فيه عمدا أو سهوا في كونه قضاء عن الاصل ونائباعنه لم يطلب قضاؤه وفارق الفضل في وجوب قضاؤه
 بالفطر عمدا لأنه لم يأت به نائباعن شيء وانما قصده لذاته بخلاف فطره عمدا في قضاؤه فانه غير مقصود لذاته بل للنياية عن غيره اه
 (قوله عمدا) أي المفطر في حال تعمده يؤدب تأمل (قوله إلا أن يجبيء نائبيا) يفيد انه لا يجب تأديبه وصار محتملا لان يجوز تأديبه
 مع أنه لا يجوز تأديبه فالأولى قرأته بالفعل وبصح الاستثناء نظر الظاهر اللفظ (قوله فلا يكون صريحا في الوجوب بل بشعربه)
 فيه شيء لانه وان كان صريحا في الوجوب يصح في قوله إلا أن يجبيء نائبيا لانه يفيد انه لا يجب تأديبه وصار محتملا لان يجوز تأديبه
 مع أنه لا يجوز تأديبه فالأولى قرأته بالفعل وبصح الاستثناء نظر الظاهر اللفظ

(قوله يتام عليه مع الادب) الا انه ان كان غير زجه فيقدم الحجة قال في المدونة وان شرب الخمر في رمضان جلد المصغر ثمانين ثم يضرب للافطار في رمضان يعني للافطار في شهر رمضان وان كان زجه فيقدم الادب عليه فيم انظر (قوله المذنب) (ش) لا يفتي على أي وجب الاطعام على مفطر والدم في المذنب يعني الى ان لا ينزل الفدية من نبطا غير نبطا امقير انظر انظر في ما فيها الى دخول مثله وقوله عن كل يوم متعلق باطعام أو بوجوب وكل التبعين أي من كل فرد فرد من أفراد الأيام وقوله المسكين الذي يظهر أنه صفة المستحق بالاطعام والمحوط ١٧٨ فيه اضافته لمدلوله بعد انوسه اكان الشرط حادثة أو كذا أي القضاء

لا المذكور على تركه والجاهل يتقدمه على رمضان الثاني له فلا يصح فطره كسافر ومريض واعلم ان التفريط الموجب للاطعام انما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة فلزم يفطر فيه لا اطعام ولو فطر فبمعد (قوله فلو اطعم مدين من كفارة واحدة مسكين واحد) أي فلا ينزى به أن يعطيه مدين عن يومين ولو كان أعطاه كل واحد في يومه حيث كان التفريط بهام واحد فإراد بالاكفارة الواحدة ما كان التفريط عن عام واحد فاذا كان عن عامين جاز وكذا انما تغاير السبب كمرضع أفطرت وفطرت لكن مع الكراهة فالمرضع تطعم دون الحامل والحامل مريضه مادامت حاملا فلا كفارة عليها بحيث استمر لرمضان الثاني (قوله ان أمكن قضاؤه بشعبان) قال الشيخ أحمد انظر فيمن عليه ثلاثون يوما ثم صام من أول شعبان وكان تسعة وعشرين هل عليه الاطعام أي

أو شرب خمر فانه يتام عليه مع الادب الا ان يأتي تأنيب بمسبل الظهور عليه فلا أدب عليه (ش) واطعام مده عليه السلام يفطر في شعبان رمضان مثله عن كل يوم مسكين ولا يعتد بالزائد (ش) هو معطوف أيضا على فاعل وجب المتقدم وهو بدء شروع منه في أحكام الكفارة الدفعية والمعنى أن من فطر في قضاء رمضان الى أن دخل عليه رمضان آخر فانه يجب عليه أن يكفر بأن يطعم عن كل يوم بقضيه مدين المسكين ويأتي معنى التبريد فلو اطعم مدين من كفارة واحدة مسكين واحد أو اطعم مدين واحد لا أكثر من مسكين لم يخرجه ولا يعتد بالزائد على المدونة يعني أن ينزعه منه ان بقي بسده وبين (ص) ان أمكن قضاؤه بشعبان (ش) هذا شرط في وجوب الاطعام المتقدم يعني انما يلزمه اطعام قدر المد لكل مسكين عن كل يوم اذا أمكنه القضاء في آخر أيام شعبان بقدر ما عليه فاذا صر قدر ما عليه من آخر شعبان وهو شيخ مقم خال من الاعذار وجب الاطعام وان بقي من شعبان بقدر ما عليه فريض أو سافر أو نفست أو حاضت لم يجب عليه اطعام ولو كان فيما قبله من الأيام متمسكا لا عذر له وقوله (لا ان اتصل مرضه) مفهوم قوله ان أمكن قضاؤه بشعبان صرح به لزيادة الايضاح أي لا ان اتصل مرضه من مبدأ القدر الواجب عليه الى تمام شعبان لا من رمضان الى رمضان كما هو ظاهره ولا جميع شعبان (ص) مع القضاء (ش) متعلق باطعام أي انه مخير في اطعام مده عن كل يوم مسكين مع القضاء فكما أخذ في قضاء يوم اطعم فيه أو اطعم بعده هذا وقوله (أو بعده) يحتمل أن يكون معناه بعده مضى كل يوم أو بعده فرغ أيام القضاء فخرج جميع الامداد بعد فرغ أيام القضاء وظاهر المدونة انه لا تفرق قبل الشروع في القضاء ولو بعد وجوب بعض رمضان الثاني وذكر ابن حبيب أنه ان فرقه قبل القضاء أبرأه وخالف المستحب وكلام المواق يقتضي أنه وفاق (ص) ومنذوره (ش) معطوف على فاعل وجب والتضمير عائذ على الصوم أو المكلف أي ولزم المكلف الوفاء بصدوره من أي نوع من أنواع الطاعات من صوم أو صدقة أو حج أو نحو ذلك وعلى كل فهذه تأتي في باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها (ص) والاكثر ان احتمله لفظه بلانية (ش) أي ويوجب الاكثر احتياط ان احتمل لفظه الاكثر والافضل بلانية شيء والا فيعمل عليها ومثل ما يحتمل الكثير والقليل بقوله (كشهر وثلاثين ان لم يبدأ بالهلال) فاذا نذر صوم شهر الصادق بثلاثين وتسع وعشرين فيصوم ثلاثين على مذهب المدونة أما لو بدأ بالهلال لزمه تمامه كاملا أو ناقصا اتفاقا فقوله ثلاثين معمول لفعل مقدركا ترى والا فالقياس ثلاثون أي فاللازم ثلاثون وعورض ما هنا بما في كتاب الحج من أن من قال لله على هدى

اجزائه

ليوم أولا والظاهر الثاني لان هذا لم يفطر في القضاء لشعبان (قوله أو نفست) بفتح النون وكسر الفاء

(قوله يحتمل أن يكون معناه الخ) أي ويحتمل أن يكون المراد ما هو أهم وهو أظهر (قوله ان فرقه قبل القضاء) أي وبه وجوبها كما قال عج فانه قال واعلم ان تقديمها قبل وجوبها يمنع اجزاءها ووجوبها يحصل بدخول رمضان الثاني ولم يبق من شعبان ما يفعل فيه ما عليه من القضاء (قوله بلانية) حال أي حالة كون لفظه ملتبساً بدم النية ومن ذلك التقييل من نذر أن يصوم نصف شهر ولا نية له لزمه خمسة عشر يوما فان نذر به مضى نصفه كله خمسة عشر ولو جاء الشهر ناقصا على المشهور ولا احتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوما وأربعة عشر ونصفا ومن نذر نصف يوم لزمه تمامه

(قوله وأبته سنة) أي وما صام به بالاهلة احتساب به ويكمل ما انكسر (قوله ويلزمه أن يقضى أيام العيدين الخ) وكذا يقضى عن نذره ما وجب صومه منها بالنذر كما إذا نذر صوم يوم كل خميس مثلاً (قوله في أنه ١٧٩ لا يصوم الرابع) مع حجة أن لو صامه

(قوله وهذا بين) لأنها سنة لم يمينها فصار اليوم الرابع لم يذره بعينه ولا دخل في ضمن نذره لكون السنة مبهمة واعتمد ذلك محشى تحت وبعض شيو خنا عتمد كلام ابن عرفة وظاهر المصنف صومه لأنه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه إلا أن يريد صحة كاملة (قوله ما يفيد أنه يصام) أي لأنه لما صح صومه تناوله النذر ويكون من أفراد رابع النذر لنذره في الجملة (قوله وينوي باقياً) وأما أن لم ينو الباقي فيكون كنذر سنة مبهمة (قوله وكأ أيام الحيض والنفاس) وكذلك ما وجب كرمضان (قوله حيث كان في أثناء السنة) أي أولها (قوله أن قدم ليلة غير عيد) فلو قدم ليلة حيض فلا يلزم الناذرة صيام فلو كانت تلك الليلة ليلة الجمعة مثلاً وكانت نذرتة دواماً وأصبحت في ذلك اليوم طائفاً فإنه يلزمها الأيام الخالية من الحيض من شرح عب (قوله ولا يلزمه ذلك في الثانية) أي ولا يلزمه ما مثله في الثانية أي التي هي قوله أو ليلة لا تصام صبيحتها فإذا كان ليلة عيد وكان يوم الاثنين فلا يلزمه ما بعد ذلك من كل يوم اثنين فأراد بالمائل يوم الاثنين مثلاً لا يوم عيد كما أفاده بعض شيو خنا ثم وجدته

أجزأه شاهد وقياس ما هنا أن تلزمه بدنه ورفق بعضهم بأن الأصل في الشهر ثلاثون وأما الهدى فلم يتقرر فيه أصل فاجزأ أدناه وبأن المال يشق فلزمه الأقل ولذا لم يمتنع في سبيل الله ثلث ماله تخفيفاً (ص) وأبته سنة وقضاء ما لا يصح صومه في سنة (ش) يصح قراءة ابتداء فلا أو اسما وهو الأول للناسب المعطوفات والمراد بالابتداء الاشتئناف والاستقبال لا الشروع من حين النذر أو الحنف أي واستأنف واستقبل سنة أي عليه أن يصوم سنة كاملة في قوله لله على صوم سنة أو أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فعلى صوم سنة وحديث ولا يجزئ بياقياً ويلزمه أن يقضى أيام العيدين وأيام التشريق ورمضان وفي إطلاق القضاء تجوز لأن ما لا يصح صومه ليست أياماً معيناً فانت تقضى أغاها شيء في الذمة وبعبارة أخرى أي أن من نذر صوم سنة فإنه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه الشروع فيها من حين نذره أو من حين حنثه ولا يلزمه متابعتها وقولنا وأيام التشريق يشمل رابع النحر وهو ما في الشارح وتنت والخطاب مع أن صومه مكروه لغير الناذر ولا يلزمه على المشهور وظاهر المدونة أنه يصومه ولا قضاء عليه كما يفيد نقل المواق عنهما وذكر عن المختصر ما يوافق ما ذكره الخطاب والشارح وتنت في أنه لا يصوم الرابع ويقضيه قال المواق وهذا بين ولا يمكن في كلام ابن عرفة ما يفيد أنه يصام على العتد (ص) إلا أن يسميها أو يقول هذه وينوي باقياً فهو ولا يلزم القضاء (ش) هذا مستثنى مما قبله يعني أن من نذر صوم سنة بعينها كسنة ثمانين مثلاً فإنه يلزمه أن يصومها من حيث نذره ولا يلزمه أن يقضى ما لا يصح صومه كيوم العيد وتاليه وكأ أيام الحيض والنفاس وما مضى منها في مرضه إلا أن ينوي قضاء ذلك وكذا لا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ولا ما مضى إذا أشار إلى سنة بأن يقول هذه السنة وقدم مضى بعضها حيث نوى باقياً فقوله فهو ولا يلزم القضاء راجع للمستثنين وقوله وينوي باقياً راجع للثانية فقط فهو بالو أو لا أو كما ذكره ابن غازي أي فاللزم له حيث كان في أثناء السنة وسميها أو قال هذه ونوى باقياً صوم ما بقي ولا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ثم أنه يلزمه في هاتين صوم الرابع لأنه منذور بعينه بخلاف الأولى لأنها غير معينة على ما ذكره الخطاب ومن وافقه لا على ما ذكره ابن عرفة أنه العتد وانما صرح بقوله ولا يلزم القضاء مع أن الاستثناء يفيد دلالة الاستثناء دلالة مفهوم ودلالة المنطوق أقوى وقوله (بختلاف فطره لسفر) يخرج من قوله ولا يلزم القضاء أي ولا يلزم قضاء ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح كفطره لسفر أو نسيان أو إكراه فان عليه قضاء (ص) وصبيحة القدوم في يوم قدومه أن قدم ليلة غير عيد (ش) هذا أيضاً معطوف على فاعل وجب وما بعده وفيه حذف مضاف والتقدير ووجب صيام صبيحة القدوم فيمن نذر صوم يوم قدومه أن قدم ليلة غير عيد ونحوه مما لا يصام شرها كحيض أو ما تعين لغير النذر كرمضان وأشار بقوله (والأفلا) إلى أنه أن قدم نهاراً أو ليلة لا يصام صبيحتها فلا يلزمه شيء وسواء في الثانية نذر يوم القدوم فقط أو نذره أبداً أشهب لو نذر يوم قدومه أبداً لزمه إلا أن يوافق يوماً لا يحل صومه فلا يصومه ولا يقضيه والحاصل أن من نذر صوم يوم قدومه زيد أبداً فإن قدم نهاراً أو ليلة لا يصح صوم يوم صبيحتها فإنه لا يلزمه صوم يوم القدوم فيها لكنه يلزمه صوم ما مثله في المستقبل أبداً فيما إذا قدم نهاراً ولا يلزمه ذلك في الثانية وقوله عيد لو قال عذر كان أولى أي أن قدم ليلة عذر وقوله والأفلا

بين سند فقال ولو قدم ليلة الاثنين وهي ليلة عيد فلا يصوم صبيحتها ولا كل اثنين يوافق ما لا يحل صيامه مستقبل ولا يقضيه اهـ والفرق بين ما إذا قدم ليلة غير عيد عما إذا قدم ليلة عيد أن ليلة العيد لم يقل أحد بصحة يوم صبيحتها فلذا لم يلزمه ما قبل يوم العيد

بأنه ما إذا قدم نهاراً فقدم صومه أشبهه ولو فوات وقت النية فلا يلزمه ما مائل وحديثاً فإذا كان يوم حبص وكان يوم الجمعة مثلاً فلا يلزمه صيام كل يوم جمعة بعد ذلك وليس المراد الصوم الذي يأتي فيه الحبص في المستقبل (قوله ما لم يتوعد طلق الزمن) أي بأن قصد بقوله يوم قدوم زيد أصوم يوماً من الأيام (قوله والظاهر اللازم لو لم يعلم) أي بأن كان أخبر بأن زيد قدم من نحو يومين ولم يدركه هل قدم ليلة أو نهاراً فإنه يطالب بصوم يوم وأما لو تبين أنه قدم نهاراً فلا يطالب بصوم (قوله هل يلزمه الصوم أم لا) الظاهر أنه لا يلزمه صوم أن كان الحاصل له على النذر السرور بقدمه (قوله أن يصوم بجميع أيام الجمعة) أي التي أولها يوم السبت وآخرها يوم الجمعة كما أفاده محشي تبين ومقابل المختار فلو أن أولها ما يصوم الجمعة لأنه آخر يوم لا سبوع بينهما يصوم أي يوم شاء (قوله ومثله ١٨٠ ما ذاتي اليوم) أي بأن أخبر بقدم زيد وبأنه قد قدم ثم نسي هل

قدم زيد ليلة الاحد أو غيره فإنه يلزمه صوم الجمعة بقامها الظاهر أنه لا يلزمه الا يوم واحد لأنه بمثابة من نذر يوماً معيناً وفاته يلزمه يوم واحد وعلى كلام الشارح يلزمه الابد اذا نذر الابد (قوله وان تعيننا) هذا متفق عليه وما قبله المبالغة تختلف فيه فكان حقه أن يبالغ على ما ذالم يكن تعيننا وأجيب بأنه لا يأتي ذلك الا نوعين بل يوم مع أنه انما هو بال (قوله لكان أشمل) يشمل القرآن وكل من لزمه هدى لنقص في شئ من الخ ولم يجده وورعاً يستفاد من تبين أن جزاء الهيب كذلك وكلام غيره يفيد أنه والفدية ليس كذلك في شرح عب وكلامه في الفدية غير ظاهر لنقص المؤاف على أنه يصومها في أيام منى (قوله لا تتابع سنة أو شهر أو أيام) أي ولو نواه

ما لم يتوعد طلق الزمن فيلزمه صوم يوم والظاهر اللازم لو لم يعلم هل قدم ليلة أو نهاراً الحنينا ما وانظر ما الحكم لو قدم به ميتة ليلة هل يلزمه الصوم أم لا (ص) وصيام الجمعة أن نسي اليوم على المختار (س) هذا معطوف أيضاً على ما تقدم يريد أن من نذر صيام يوم من أيام الأسبوع فنتسبه فإنه يجب عليه أن يصوم جميع أيام الجمعة ومثله ما ذاتي اليوم الذي قدم ليلة زيد المنذور صوم يوم قدمه فيعاس سبق فلا يدري أي يوم هو منها (ص) ورابع النذر لئلا ذره (ش) هو أيضاً معطوف على فاعل وجب أي ووجب صيام اليوم الرابع من أيام التثريب وهو مراده برابع النذر على من نذره ان لم يكن نذره تعيننا كأن نذر صوم شهر الحجة أو كل اثنين أو يوم قدمه زيد فقدم ليلة الرابع بل (وان) نذره (تعيننا) له كعلي صوم رابع النذر عملاً لا لذوماً أمكن ويكره صومه تطوعاً (ص) لا سابقية الا تمتع (ش) يعني أن سابق الرابع وهو الثاني والثالث من أيام النحر يحرم صومهما الا من وجب عليه هدى لنقص في أحرامه ولم يجده فلا يحرم صوم سابق الرابع ولو أدخل الكاف على تمتع لكان أشمل وكلام المؤلف لا يفيد الا عدم وجوب صوم سابق الرابع مع أن الحكم الحرمة وقوله لا تتابع سنة أو شهر أو أيام فلا يجب شئ من ذلك ولكنه مندوب (ص) وان نوى رمضان سفوفه في غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجزه عن واحد منهما (ش) يعني أنه اذا سافر في رمضان سقراً يباح له فيه الفطر فصام في سفوفه ذلك ونوى به التطوع أو النذر أو الكفارة أو نوى به قضاء رمضان الذي خرج وقته أو نوى بصومه فريضه ونذراً أو كفارة أو قضاء أو تطوعاً لم يجز في الجميع عن واحد منهما أي لا عن رمضان عامه ولا عن غيره منفرداً أو مجتمعاً فقوله غير اندرج فيه النذر والكفارة والتطوع فهذه ثلاث صور وقوله أو قضاء الخارج صورة وقوله أو نواه ونذراً أي أو نواه وكفارة أو نواه وتطوعاً أو نواه وقضاء الخارج فهذه ثمان صور في السفر ومثلهما في الحضر وهو مفهوم سفر وانما خص السفر بالحكم لآخرية الحضر (ص) وليس لاهراً يحتاج لها زوجها تطوع بلا اذن (ش) يعني أن الزوجة وأم الولد والسرية ليس لواحدة منهن أن تنطوع بالصوم أو غيره وزوجها أو سيدها يحتاج اليها فان فعلت فله أن يفطرها بالجماع لا بالاكلى أو الشرب فان

استأذنته

على المشهور كذا ذكره عجم ورد عليه محشي تبين بان المتمد أنه يلزمه التتابع اذا نواه كما يعلم بالوقوف عليه وتتابع بالرفع عطف على فاعل وجب (قوله أو قضاء الخارج) لو حذفه لكان أولى لأنه داخل في الغير وفي شرح عب أنه لو نوى الحاضر بمرضان قضاء الخارج الذي في ذمته قبله فإنه يجزئه عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكون به الفتوى لانه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في النكحت كافي (قوله وليس لامرأة) أي يحرم عليها ذلك والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا تجل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد اه أي حاضر (قوله تطوع) أي فلا تستأذنه في قضاء رمضان كان زوجها أو سيده أو ليس له أن يجبر الزوجة على تأخير القضاء لشعبان (قوله بلا اذن) ومثله ما اذا استأذنته ففزع ومثله ما أوجبته على نفسها أو وجب عليها الكفارة أو فدية أو جزاء صيد (قوله لا بالاكلى أو الشرب) أي فلا يجوز أن يفطرها بالاكلى أو الشرب لان المراد بالاحتياج من جهة الوطء

(قوله وفي قطع الخ) قال أبو الحسن وفيه شيء لأنه لا يناسب أن الإنسان يذكر حكمه ثم يناقش فيه إلا أن يجعل قوله قاله أبو الحسن عن غيره فصيح ورأيت في بعض الشراح نسبة هذا البحث لابن ناجي فلهذا سقط من نسخة الشارح لفظه ابن ناجي بعد قوله قاله (قوله تصفية هي آفة العقل) أي تصفية العقل الشبيهة بآفة وفي الحقيقة المصفي هو النفس إلا أن العقل آلة وقوله التام الشبيه بهم أي صاحب (قوله في استغراق) متعلق بقوله التشبيه (باب الاعتكاف) (قوله خص شرعا بالكوف على الخير) ليس المراد مطلق الخير بل الخير المأمور (قوله قصر اللفظ المشترك) أي المشترك اللفظي الذي هو اللفظ الموضوع بأوضاع متعددة لعمان متعددة فالمتاولات هي المعاني المتعددة كالباصرة والجارية في لفظ عين وقوله أو تخصيص العام ببعض محتملاته أراد بالعام المطلق وبالتخصيص التقييد والمطلق هو اللفظ الدال على معنى كلي وأراد ١٨١ محتملاته جزئيات مدلوله وانما عبر

عنها محتملات لأنه يحتمل تحقق مدلوله في هذا أو في هذا أو لما كانت معاني المشترك دالا عليها اللفظ ابتداء عبر عنها بمتاولات لان اللفظ متناول لها أي أخذ لها أي دال عليها دلالة من غير واسطة والاعتكاف من قبيل المطلق لأنه لا يقتلزم الشيء من خير أو شر فقول الشارح وخص شرعا أي وقيد شرعا (قوله فاصرة) خرج المتقدمة كترين العلم والحكم بين الناس ومن لازم ذلك لا يكون معتكفا قاله الرضا ولا يارض هذا إن اشتغاله بالعلم ونحوه مكروه كما يأتي واعتكافه صحيح وهو معتكف للفرق بين من لازم مجرد العبادة المتقدمة ومن فعلها مع غيرها فالاول لا يكون معتكفا دون الثاني كما أفاده ابن عرفة (قوله بصوم) أي مع صوم أو ملابس الصوم من ملابسة المشروط للشرط أو الكلي للجزء إذا اختلف هل

استأذنته فقال لا تصوم فأصبحت صائفة فله جسامعها أن أراد وكذا الودعها فالمراد أنه فاحرم بصلاة نافلة أو فريضة متسعة الوقت فله قطعها وضحاها إليه بخلاف ما ضاق وقته قاله أبو الحسن قال وفي قطع الفريضة إذا اتسع وقتها نظرا لأن الصلاة أمرها يسير وقد تلبست به وتريد براءة ذمتها أه ومثل الزوجة في ذلك السرية وأم الولد كما مر بخلاف أمة الخدمة والعبيد المذكور فيمنظرون بلاذن إلا أن يصفهم ذلك عن العمل بقوله وليس لآه آة الخ أي حيث علمت أن زوجها يحتاج لها لا أن علمت عدم الحاجة فلا بأس قال ابن عرفة الأقرب الجواز إن جهلت لأنه الأصل أه والمراد بالعلم الظن كما استظهره المؤلف ولما أنه في الكلام على ما أراد من فروع الصوم وكان من حكمه مشروعية تصفية هي آفة العقل والتشبيه باللائكة الكرام في وقته اتبعه بالكلام على الاعتكاف التام الشبيه بهم في استغراق الاوقات في العبادات وحبس النفس عن الشهوات وكف اللسان عما لا ينبغي وهو لغة لزوم الشيء من خير أو شر وخص شرعا بالكوف على الخير ابن العربي جرت الشريعة على عادتها في قصر اللفظ المشترك على بعض متاولاته أو تخصيص العام ببعض محتملاته أه يقال عكف يعكف بالضم والكسر عكفا وعكفا فاقبل على الشيء مواظبا واعتكف وانعكف بمعنى واحد وقيل اعتكف على الخير وانعكف على الشر وعرفه ابن عرفة بقوله لزوم مسجد مباح لقربة قاصرة بصوم معزوم على دوامه يوما وليلة سوى وقت خروجه الجمعة أو لعينه الممنوع فيه والمراد بالزوم هنا الإقامة المتقدمة لانها لا تكون في الاعتكاف وقوله معزوم صفة للزوم لان الزوم بمعنى الإقامة وهي أهم من أن تكون بنية العزم على الدوام أولا فالذاخصص للزوم قاله شارح الحدود وفيه نظر لما يلزم عليه من وصف المعرفة بالنكرة فلو قال لبث بمسجد الخ لمسلم من ذلك وسلم من حل للزوم على الإقامة التي هي خلاف ما يتبادر منه وقوله سوى وقت الخ فيه نظر فان خروجه للجمعة يبطل اعتكافه فلهذا الاعتكاف انما يجري على الشاذل على المشهور وقوله أو لعينه الممنوع فيه أي الذي يتعين عليه فيه الخروج ويضطر اليه عما هو ممنوع في المسجد كالبول والجنابة إذا احتلم فيجب الخروج للغسل والمرض ونحوه حتى يزول المساع من

الصوم ركن أو شرط وينبغي على أنه ركن أنه لا يصح في رمضان لأن نادره نادره بجميع أجزائه وإن قلنا بشرط يصح (قوله يوما وليلة) متعلق بدوامه وهو أدنى الاعتكاف ويصح تعاقبه بالزوم على تقدير لزوم المسجد يوما وليلة معزوما على ذلك الزوم (قوله أو لعينه الخ) يصح أن يقرأ لعينه بنون ثم ياءوا لزيادة التعكف فنهيه ما يعنيه أي ما تدعو ضرورة إليه كقضاء الحاجة ويحتمل تقديم الياء على النون والضمير عائدا على الخروج بصيغة اسم الفاعل والمراد الذي يتعين عليه الخروج فيه ويصح أن يقرأ اسم مفعول على حذف الضمير أيضا الخروج أي معين فيه الخروج فان قلت قد ذكر شارحه أن تعريفه هذا شامل للمعصية والفاصل فالجواب أن معموله لذلك المعصية من جهة تركه في التمرير كافعا عن الجماع ومقدماته (قوله من وصف المعرفة بالنكرة) لا يخفى أن لزوم ليس معرفة لأنه وإن كان مضافا لأنه مضاف للنكرة والمضاف للنكرة نكرة

(قوله لأن ذلك كما لا يجوز في المسجد) أراد لا يباح فيه بل المحرم كالبول في المسجد والمذكور كالسرا في المسجد زاد في قوله
الاكل الخفيف فلا يخرج له وكذا النجوم اهـ (أقول) ويحمل المرض على ما إذا كان يلزم منه تدبير المدين (قوله ولم يخرج المؤلف
لا على أركانه) أي ولم يخرج على تعريفه لأننا نشان الأركان يدرك التعريف لأنه ما لا يخفى على الأركان (قوله مستحب على
المشهور) ومقابل ما قاله ابن العربي من أنه سنة وما قاله ابن عبد البر في الكافي من أنه في رمضان سنة في نريد بان (قوله شرط في
نخبة كل عبادة) ما ذكرناه من أن القربى وعبادة شيء واحد يدل قوله لأن الكفار ليس من أهل السرب وبعض ذكر أن القربة
أعم لأنه يشترط في العبادة النسبة ومعرفة المعبود ولا يشترط في القربة لأنه معرفة المنتسب إليه وان لم يشترط النسبة فالعق
(قوله المميز) راجع للرفيقي والنبي ١٨٢ (قوله لا أتأذع أبواب) لأنه يرجد في بعض الحيوانات (قوله وأعواب

المسجد ويخرج لشراء طعامه الضروري ولا يبطل اعتكافه لان ذلك كله لا يجرى في المسجد
ولم يخرج المؤلف الاعلى ذكر حكم الاعتكاف وأركانها وشروطه ومنسباته وآدابه وأعداده
الطائفة وحكمها من بناء أو فضاء أو استتفاف فقال

(وَبَابُ الْيُسْتَقْلَمِ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَابِ أَنْ حَكَمَهُ فَنَدَّاهُ بِهِ)

عن الموصول) أي الموصول
الحرف في أن قوله ومحتسبه في
قوة قوله أن يصح لأن المصدر
لا يعمل في كل موضع إلا إذا
كان مؤولا بأن والفعل (قوله
الصوم على المشهور) متبالة
ملاين لبابية من أنه يصح من
غير صوم (قوله وانما لم يقل الخ)
أي لأن مطلق الصوم يفيده أن
المراد المساهية سواء قيدت أو لا
والصوم المطلق يفيده أن المراد
المساهية بقيد الاطلاق والاول
أعم من الثاني وهذا شبه
قوله مطلق الماء والماء المطلق
وإذا علمت ذلك فن لا يستطيع
اصوم لا يصح اعتكافه كالرجل
الضعيف البقية والشبح الكبير
قوله يخصه) أي يخصه في نذره

أَيْضًا كَذَابٍ عَمٍّ وَلَمْ يَكُنْ فِي غَيْرِهِ فُضَاهِيرُهُ أَنَّهُ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ مَذْمُورًا كَالْأَعْتِكَافِ وَلَا يَصُحُّ فِي تَطَوُّعٍ وَلَيْسَ بِهِ قَوْلُهُ

كذلك بل المراد من قوله يخصه انه لا يصح في كفارة رمضان بل نذر الاعتكاف نذر للصوم فلا يصح بصوم رمضان ونحوه
كصوم كفارة والصوم الذي نذره قبل الاعتكاف وصوم التطوع يصير مندورا بنذر الاعتكاف كذا أفاده عجم فقلت بحثه في
أربعة أقسام اعتكاف وصوم مندوران ومتطوع بهما الاول مندور والثاني متطوع به الرابع عكسه ومعنى نذر الصوم أي قبل
الاعتكاف ومعنى تطوعه نية قبل نية الاعتكاف فلا ينافي كون حخته بصوم فكانه صار فرضا للغير من حيث توقفه عليه
(قوله أي وحته بطلاق مسجد) فيه إشارة الى أن ومسجده مطوف على صوم والباقي يجوز أن تكون للإبسة أي ملتبسا بطلاق
صوم وملتبسا بطلاق مسجد وان تكون للعبية ويصح أن تكون في مسجد لا نظرية ويكون من باب استعمال اللفظ في حقيقته
ومجازه (قوله لا يصح الاعتكاف في مساجد اليوت) أي ولا في السكينة خلافا لابن الحساين وان جازله دخوله

(قوله عما تصح) أي فيما تصح فيه الجمعة وانما عزم دون في مع ان في اوضح اخته اربادغام النون في الميم فسقط حرف في انط
بغلاف في فان ياءه لا تنغم في الميم (قوله فالمراد بالرحبة فيه حكمة) لا يخفى انه قد تقدم ان المعتمد صحة الجمعة في الرقاق والطرق
المتصلة بدون عذر فعمل تعري صحة الاعتكاف على ذلك أولا ويكون ما هذا مشهورا مبدئيا على ضعف وهو الصواب لانه موافق
للنقل (قوله خرج وبطل) فان لم يخرج حرم عليه ذلك وهل يبطل اعتكافه لارتكابه الذنب أم لا والظاهر عدم البطلان لانه لم
يرتكب كبيرة الا على قول من يبطله بالذنب بمصلحة (قوله الا ان يعذر بجهل) أي بجهل وجوب الاعتكاف في محل تصح فيه
الجمعة وهذا التقييد للشيء ولم يذكره عجم ولعل قوله قالوا للتبري (قوله ثم رجع ١٨٣) يتم الخ) ظاهر ذلك أنه يرجع
للجامع الاول فاذا جاءت الجمعة

يخرج ويبطل اعتكافه مع
انه تقدم له ان هذه قوله وانته
فلو اوجب عليه الرجوع الى
المحل الذي تصح فيه الجمعة (قوله
تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى
ضعف هذا القول وان الراجح
البطلان كما هو مفاد أول
العبارة فتدبر (قوله كترض
أبويه) وظاهره الوجوب ولو
كان مندورا والمرض خفيفا
فإن لم يخرج بطل على أحد
التأويلين (قوله المراد الخ)
انما قال ذلك لان ظاهر عبارة
المؤلف تقتضي انه لا يطلب
الخروج لجنازته ما هو خلاف
المراد أفاده في له (قوله معا)
فيه يجوز وهو انه ليس المراد
بها المقارنة بل المراد بها تمام
موتها ما تاما وما مات أحدها
بعد الآخر بان مات أحدها
ودفن ثم مات الآخر (قوله
وهو المشهور) ومقابلها يخرج
لجنازته ما كما يخرج لجنازته ما
هكذا ذكره الجزولي وحكي

بقوله (ص) الا ان فرضه الجمعة وتجب به فالجامع مما تصح فيه الجمعة (ش) على ان من فرضه
الجمعة من ذكر بالغ عاقل على دون ثلاثة أميال من المنار حرم مقيم بالاعذر اذا نذر اعتكافا يدركه
فيه الجمعة قبل خروجه منه لا يجوز له أن يعتكف الا في الجامع فقوله وتجب به أي وهي تجب
به أي في زمن الاعتكاف الذي يريد الا أن سواء كان ابتداء كمالون نذر أو نوى اعتكاف عشرة
أيام أو انتهاء كمالون نذر أربعة أيام أو لهن السبت فرض بعد يومين وصح يوم الخميس فلو اوجب
لذلك الابتداء والانهاء الجامع الذي تصح فيه الجمعة دائما لا الصحة في الجملة فتخرج رحبته لانها
لا تصح فيها الجمعة دائما وانما تصح فيها مع ضيق الجامع واتصال الصفوف ومافي المدونة من انه
يعتكف في رحبة المسجد فالمراد بالرحبة حصة فيه حكمة (ص) والاخرج وبطل (ش) يعني انه
إذا كان فرضه الجمعة ونذرا اعتكاف أيام تأخذه فيها الجمعة واعتكف في غير الجامع فانه يلزمه
أن يخرج الى الجمعة لتعينها عليه واذا خرج بطل اعتكافه على المشهور وبقيضه قالوا الا أن يعذر
بجهل ذلك كحديث الاسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه فلو نذر أياما لا الجمعة فيها وأراد
اعتكافها فرض بعد ان شرع ثم خرج ثم رجع يتم فصادف الجمعة فلا خلاف في هذا انه يخرج
لها ولا يبطل اعتكافه تأمل ثم شبه في وجوب الخروج والمطلان قوله (ص) كترض أبويه
(ش) فيسه حذف مضاف أي أحد أبويه وأخرى هما فيجب أن يخرج لبرها لوجوبه بالشرع
فهو فوق وجوب الاعتكاف بالنذر ويبطل اعتكافه لان خروجه لذلك ليس من جنس
الاعتكاف ولان الخواص الاصلية التي لا انفكاك عنها فهو عارض كالخروج لخاص الغرض
والهدى وفي شرح (ه) تنبيه هذا وما بعده يجري في الابوين الكافرين أيضا وهو ما يابويه
أبواه دنية كذا ينبغي (ص) لا جنازته معا (ش) المراد انه لا يجوز له أن يخرج لجنازة أبويه معا
فان خرج بطل اعتكافه كما في الموطأ وهو المشهور وأما لجنازة أحدهما فيخرج وجوبا
لما في عدم الخروج من عقوق الحى أي انه منطبعة لذلك ولا كذلك في موتهم معا معا ويبطل
اعتكافه (ص) وكثيرة وان وجبت ولتؤدى بالمسجدة أو تنقل عنه (ش) يعني ان
المعتكف لا يجوز له الخروج من معتكفه لاداء الشهادة وان قمين عليه ولكن يؤدى بها
وهو في المسجد بأن يأتيه القاضي اسماعها أو تنقل عنه وان لم تتوفر شروط النقل من غيبة
بعية أو مرض لضرورة وقوله وكثيرة شهادة معطوف على جنازته ما أي ولا كشهادة

في مثله قولين هل يبنى على اعتكافه أو يبتدئ (قوله لا يجوز له الخروج) وان خرج بطل اعتكافه (قوله لاداء الشهادة)
أي أو تحمله الا ان التحمل كلالاداء اقتصر اللغوي على الاداء وكذا الكافي والحاصل ان ظاهر كلامهم انه مقصور على الاداء قال
السدر اذ في قول المصنف لا يخرج وان وجب اشعاره بان في الاداء أو التحمل فلا يحتاج فيه الى الخروج (قوله معطوف
الخ) هذا على ما في بعض النسخ من العاطف دون النسخ دون عطف راجع للنفي في قوله لا جنازته ما أي لا يخرج لجنازته ما
كما لا يخرج للشهادة يدل عليه قوله ولتؤدى بالمسجد والحاصل ان قوله كشهادة ما بغية عطف راجع للنفي في قوله لا جنازته ما
مع أي لا يخرج لجنازته ما كما لا يخرج للشهادة يدل عليه قوله ولتؤدى بالمسجد وعلى العطف فالعطف عليه اما قوله جنازته ما
كما قال الساجح واما قوله كترض أبويه والمشاركة في أحد حكميه

وهو البطلان لاني مجوع الحكة من وجوب الخروج والبطلان وقوله وان وجبت مبالغة في عدم الخروج على تسعة غدا
 العاطف أو على العاطف والمعطوف عليه قوله جنازتهم أو أمان على ان المعطوف عليه قوله كرس أبو به فالبطلان في البطلان
 وقوله وكردة أمان يعطى على قوله كرس أبو به أو على جنازتهم (قوله فالكف للثبيل) أي لثبيل شيء ثمذوف والتقدير
 ولا شيء مثل شهادة (قوله وأشار بقوله وكردة إلى بطلان الاعتكاف) لا يخفى إذا كان قوله وكردة معطوفاً على قوله
 لا جنازتهم مما يعاى يكون المعنى لا يخرج للشهادة وان خرج بطلان فإذا عطفت قوله وكردة على جنازتهم ما يكون المشاركة في البطلان
 فن حدث أنه يحصل عند الخروج بطلان كدلك يحصل عند الردة البطلان (قوله ولا يجب استئذافه إذا تاب الخ) فيه
 تغلر قال في الجواهر الردة والسكر المكتسب ما نهان من صحة الاعتكاف فإنما لا ابتداء أو طرأ ويجب استئذافه بطرأ أحدهما
 اهـ (قوله مبطل اسم فاعل منون) أي وكأن بطل مبطل صومه لان الكلام في بيان المبطلات للصوم (قوله أفسد اعتكافه
 واستأنفه) ولو كان تطوعاً في الأصل لان من أفسد عبادة لزمه قضاءها ومن باب أولى لو كان مندوراً ولو أياماً معينة وفاتت لانه
 غير معذور أي أو شربه متعمداً (قوله واستأنفه) أي من أوله لأنه يبنى لان الذي يبنى هو المغلوب على البطلان كالحائض
 والنفساء يبنيان بعد نزول المانع لقول المستنف وبني بزوال الغشاء أو جنون لانهم ما من خرجا من الاعتكاف عليه ما حرمة
 الاعتكاف فإذا رجع بعد نزول المانع من غير فعل (قوله أمالو بطل صومه) أشار لهذا عجم فقال ويقضى اليوم الذي حصل
 له فيه ذلك وأصله بآء اعتكافه ١٨٤ وهذا إذا كان الصوم فرضاً بحسب الأصل أو بالنذر ولو تعين أو إذا كان

فالكف للثبيل وهي مدخل للدين فإذا كان عليه دين يوفيه في المسجد ولا يخرج للثبيل
 لانه لا فائدة له مع العطف وأشار بقوله (وكردة) إلى بطلان الاعتكاف بالردة لان الاسلام
 شرط فيه والردة تبطل العمل ولا يجب استئذافه إذا تاب وظاهره بطلانه بالردة ولو كانت
 أيامه معينة ورجع للإسلام قبل مضيه فإنه لا يلزمه إتمامها ثم ان قوله وكردة يقضى عنه ما بعده
 (ص) وكبطل صومه (ش) مبطل اسم فاعل منون وقاعله مستتر يعود على المعتكف
 وصومه مفعوله أي ان المعتكف إذا بطل صومه فطر الغداء أفسد اعتكافه واستأنفه
 أمالو بطل صومه بما ليس بسببه كأنه ناسياً أو غيره مما عد الوطء ومقدماته كحيض
 أو نفاس أو مرض قضى منه سلا كان الصوم نذراً معيناً أو مبهماً أو واجباً غيرهما فان كان
 تطوعاً في قضائه وعدمه قولاً لعبد الملك مع ظاهرها وعبد الملك أيضاً مع ابن حبيب ولو قرئ
 مبطل صومه بغير تنوين عائد ضميره على غير المعتكف دخل فيه الحائض والمرضى والمفطر

تطوعاً فإنه ان أفطر فيه ناسياً
 فكذلك وان أفطر فيه عرس
 أو حيض لم يقضه فان قلت
 ما ذكرته من قضاء النذر المعين
 إذا أفطر فيه مرض أو حيض
 مخالف لما تقدم في الصوم
 قلت الصوم هنا لما انضم له
 اعتكاف وهو شبه الحج فإنه
 انما يكون في محل معين وفي
 منع الجوع ومقدماته فيه لا
 تقوى جانب الصوم فلهذا

وجوب قضاؤه وهذا الجواب يجري مثله في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع
 ناسياً ويجب أيضاً أن الصوم ما كان شرطاً في الاعتكاف تقوى جانبه فان قيل لم أوجبتم القضاء على من أفطر ناسياً في التطوع
 دون من أفطر فيه حيض أو نفاس مع أنه في كل غير متسبب في حصول المانع قلت الناسي مع نوع تقريظ مع ما انضم له من
 الاعتكاف الموجب لقضائه كما أشرنا إليه انظر عجم والحاصل ان مفاد عجم ان من اعتكف في رمضان تطوعاً وحصل له المرض
 أو الحيض أو النفاس فإنه يقضيه متصلاً بامتناعه إلا أن محشى تمت قال ما نهى وقال في الجواهر قال سحنون اذا اعتكف في
 رمضان فرض ثم خرج رمضان ثم أفاق فعليه قضاء الصوم وليعتكف فيه اهـ وهما اده المنذور لان كلامه فيه كلام محشى تمت
 (قوله كان الصوم نذراً معيناً) أي وطراً أو نفاساً أو المرض بعد التلبس والافلا يقضى كما يأتي عنده قوله وبني بزوال
 اغشاء أو جنون (قوله فان كان تطوعاً) أي والفرض انه أفطر ناسياً والحاصل انه اذا أفطر باكل أو شرب متعمداً فيبطل اعتكافه
 كان الصوم مندوراً معيناً أو غير معين أو واجباً غيرهما كرمضان مثلاً أو تطوعاً وأما اذا أفطر ناسياً أو كان ذلك لمرض أو حيض
 أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبنى مع القضاء لكن ذلك في الصوم المنذور مطلقاً معيناً أو غير معين أو واجباً غيرهما كرمضان
 وأما ان كان في التطوع في المرض والحيض والنفاس لا قضاء وفي النسيان قولان والمعتمد القضاء (قوله قولاً لعبد الملك) أي فقد
 قال عبد الملك عليه القضاء وهو ظاهر المدونة لقوله من كل يوم من اعتكافه ناسياً يقضى يوماً مكانه وكذا قال بعضهم ان مذهب
 المدونة القضاء مطلقاً وحل بعضهم المدونة على النذر المعين وأما التطوع فلا يقضى فيه بالنسيان وهو قول عبد الملك وابن حبيب
 وقد تقدم ان الاول هو المعتمد (قوله عائد ضميره الخ) والمعنى وكل شيء العارض الذي أبطل صومه من حيض أو نفاس أو فطر ناسياً

(قوله وهو قاسد) وانما كان فاسدا لانه ينقض بالحض والنفس والمرض والعيد فانها لا تبطل الاعتكاف كما سيأتي وكلامه هذا في البطلان وأما البناء وعدمه فسيأتيان (قوله أما الوطء ومقدماته) محترز قوله بفطر الغداء (قوله وكسكركه ليلا) قال بعض وتل تحذر فلو شرب كل ما يترى به منه تقييب فسد اعتكافه (قوله غير المفسدة للصوم) لا يخفى انه دخل تحت المفسدة للصوم هو الاة المنظر للاجنية حتى أمذى فينبغي بطلان اعتكافه (قوله في نقل الاكثر) أى لا في نقل الاقل ففيها الخلاف (قوله وبعد وطء) بينه وبين قوله وبطل الصوم والخصوص الوحي فتأمل (قوله وقبلة ١٨٥ شهوة) من باب اضافة السبب الى المسبب (قوله فلو قبل صغيرة الخ) وأما الوطء ايلا فيبطل وطأه ولو في غير مطيعة وهو كذلك لان أدناه ان يكون كقبلة شهوة وليس فهو كالوضوء لا كالصيام المتقصد منه انه لا يوجب كفارة الاجماع يوجب الغسل (قوله وطء الناعة والمكرهة الخ) أى فيبطل اعتكافهما ففي

ناسيا وهو قاسد أما الوطء ومقدماته فهو سهوها وسواها في الافساد كما يأتي والفرق بينها وبين الاكل انهما من محظورات الاعتكاف بخلافه ولهذا ياكلك في غير زمن الصوم (ص) وكسكركه ليلا (ش) يريدان المعتكف اذا سكر بشئ حرام ليلا وأول غبارا فان اعتكافه يبطل وان سكر قبل الفجر وأما بطلان فيبطل اعتكافه يومه ان حصل السكر نهارا كالجنون والاعماء فيجبري فيه ما جرى قيمه من التفصيل الذي أشار له المؤلف بقوله في الانغماء أو أغشى يوما أو جله أو أفقه ولم يسلم أوله فالقضاء ويدل على ان المؤلف جرى على تقييد كون السكر حراما قوله (وفي الحاق النكاح) غير المفسدة للصوم كغذف وغيبة وغصب وسرقة (به) أى بالسكر الحرام بجامع الذنب وهو فهم العراقيين وعدم الحاقها به لزيادة علمها بتعميل الزمن وهو فهم المغاربة (نأويلان) وفهم منه عدم ابطاله بالصغائر وهو كذلك اتفاقا في نقل الاكثر (ص) وبعد وطء وقبلة شهوة وليس ومباشرة (ش) هذا معطوف على قوله وصحته بمطلق صوم والمعنى ان صحة الاعتكاف كائنه بعدم وطء وبعد قبلة شهوة فان قصد اللذة أو وجدها يبطل اعتكافه فلو قبل صغيرة لا تشتهى أو قبل زوجته لوداع أو رجة ولا قصد اللذة ولا وجدها فان ذلك لا يبطل اعتكافه أبو عمران وطء المكرهة والناعة كغيرها بخلاف الاحتلام قوله وبعد وطء أى مباح ليلا فان كان غير مباح أو نهرا فقد دخل في قوله وبطل الصوم وقوله شهوة يقبض في غير الفهم والا فلا تشترط الشهوة وقوله وليس ومباشرة أى ليس شهوة ومباشرة شهوة فقد حذف شهوة من هذه الدلالة ما مر عليه انزل أم لا عمد أو نسيانا وهذه ترد على قول ابن الحاجب سهو غير الاكل كالاكل (ص) وان طائض ناسية (ش) مبالغة في المفهوم أى وان حصل شئ مما ذكر طائض ناسية لمكوفها الذي خرجت منه ولا مفهوم للحيض بل المرض وغيره من الاعذار المانعة من الصوم أو الاعتكاف كذلك ومفهوم ناسية أخرى ثم ان اللام لام الملايسة أى وان كانت الملايسة طائض كانت فاعلا أو مفعولا وهذا أولى من جعل اللام بمعنى من (ص) وان أذن لعبد أو امرأة في نذر فلا منع (ش) يعني ان السيد أو الزوج ان أذن لعبد الذي تضرع بعبادته بعبادته أو امرأته التي يحتاج زوجها لها في نذر عبادة من اعتكاف أو صيام أو احرام في زمن معين فنذرها فلا يس له بعد ذلك منع الوفاء بها وان لم يبدخلافها الا أن يكون النذر مطلقا فله المنع ولو دخل لانه ليس على الفور وأما لو أذن السيد أو الزوج لعبد أو امرأته في الفعل خاصة دون نذر فلا يقطع علمهما ان دخلا فيه وهذا معنى قوله (كغيره ان دخل) أى كاذنه في غير النذر بل في الفعل خاصة ان دخلا أى في النذر في الاول وفي الاعتكاف في الثاني ولو منعه من النذر في الاول فقال العبد وقع في النذر وخالف السيد فالقول قول العبد كما في

المسبب (قوله فلو قبل صغيرة الخ) وأما الوطء ايلا فيبطل وطأه ولو في غير مطيعة وهو كذلك لان أدناه ان يكون كقبلة شهوة وليس فهو كالوضوء لا كالصيام المتقصد منه انه لا يوجب كفارة الاجماع يوجب الغسل (قوله وطء الناعة والمكرهة الخ) أى فيبطل اعتكافهما ففي

٢٤ خرشي في رده عجم وجهه مخالفا لظاهر النقل (قوله المانعة من الصوم) أى كاعيد وقوله أو الاعتكاف كالجنون (قوله أى وان كانت الملايسة طائض كانت فاعلا أو مفعولا) أى وقوله ناسية لا يعين انها فاعلة لا مكان كون المقبل أو اللامس أو المباشرها غير ها وهي ناسية وبالغ المصنف أملا بتوهم انها لما كانت ناسية كانت معذورة لان الفرض انها التذت (قوله ولو منعه من النذر الخ) الطاهر ان الاقسام ثلاثة الاذن في المعين فلا منع مطلقا الاذن في غير المعين له المنع مطلقا الاذن في الفعل فقط له ان لم يبدخلاقا ولا ولو تنازعا في أصل الاذن فالقول قول السيد والزوج

(قوله وأثبت ما سبق الخ) أي فعلا لا نذرا فيدخل في ذلك ما إذا نذرت اعتكاف شهرين بعد فطنت أو مات زوجها قبل أن يأتي الشهر فإنها تستمر على عدتها ولا تنقض الاعتكاف لأنه لم يسبق في الفعل لكن تصوم الشهر عند تنجيسه (قوله أو عدة) فإذا أتتها فان كان نذرهما طلاقا فلهما وان كان معينا ونقض وقدمت تنقض عدة محضون قوله في النكاح (قوله إلا أن نعزم) الاستثناء منقطع (قوله وان بعد موت) بالغ على المصنفين من السادة على عدة الخلاق بالاحسان (قوله فينقض) أي مع العسبان وأعلم أنه علم من الشارح تقدم الاحرام على العدة والحاصل ١٨٦ ان الصور مستطرد واحرام على عدة وعكسه وطرد واعتكاف على احرام

وطرد واعتكاف على احرام وعكسه فتمت السابق الا في طرد واحرام على عدة وإذا طرد احرام على اعتكاف فتستمر الاعتكاف إلا أن تنقض فوات الحج فتقدمه ان كانا فرضين أو نفلين أو الاحرام ففرضا والاعتكاف نقلا فان كان الاعتكاف فرضا والاحرام نفلا فتمت الاعتكاف هذا ما استظهر عجم ولكن اطلاق أبي الحسن وأبي عمران كمال محشي تنجيسه فان ظاهر اطلاقهما أنها تتم الاعتكاف مطلقا أي خشيت فوات الحج أولا ولأن جعل الصور ستة عشر لان العدة امان طلاق أو وفاة وطرد عليها اعتكاف أو عكسه فهذه أربعة والاحرام ما يجب أو عمرة وطرد على عدة بصورتها أو نظرا هي بصورتها عليه أو بطرا اعتكاف على احرام بصورتيه أو عكسه وقد علم حكم كل وانظر لو تعارن أمران مما تقدم انه يقدم السابق لورثتها كما إذا نذرت العدة أو

شرح (هـ) بالنظر ينفي وكذا الزوجية (ص) وأثبت ما سبق منه أو عدة (ش) يعني ان المرأة إذا كانت معتكفة أو محرمة ثم طلقها أو مات عنها فأنقض على اعتكافها أو احرامها ولا يلزم بطلان كذا العدة أو كانت معتدة من طلاق أو وفاة ثم نذرت الاعتكاف فأنقض على عدتها إذا أتتها اعتكفت ان كان معينا أو واجب بقوله ان كان معينا وان فات فلا قضاء عليها فيه فتقوله ما سبق أي الشيء الذي سبق منه أي من الاعتكاف أو الاحرام وقوله أو عدة مجرورة عطفا على الضمير المجرور من غير إعادة الجار على حد قوله تعالى وتلقوا الله الذي تساءلون به والاحرام أي أو ما سبق من عدة وأشار بقوله (ص) إلا أن نعزم وان بعد موت فينفسد ويطلق (ش) إلى ان المرأة إذا كانت معتدة من طلاق أو وفاة ثم أحرمت بالحج فان احرامها بالحج ينقض وتذهب اليه ويطلق ان كان بالخصية فضميره للميت أي ويهمل حقها في الميت وان كان بالنسوة فضميره يرجع للعدة على حذف مضاف أي يبطل صبيته عدتها ومن تقيس بالنفوذ في الاحرام الطارئ بالمعدة يفهم ان المعتكفة لا ينقض إذا أحرمت بل تبقى على اعتكافها حتى تمسه اذ لو قبل ان يخرج للحج إذا أحرمت لبطل اعتكافها لكونه لا يصح الا في المسجد بخلاف الاحرام فإنه انما يبطل للميت لأصل العدة وهناك مسائل ذكرناها في الشرح الكبير وفيما كتبناه على تمت (ص) وان منع عبدة نذرا فعليه ان عتق (ش) أي وان منع السبب عبدة الوفاة نذره بغير اذنه فعليه وفاؤه ان عتق حيث كان مضمونا عند سجنون وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ولو معين مضي زمنه وينقضه وظاهر صريح التوضيح ان قول سجنون خلاف لا تقيس دوجنا كلام المؤلف على ما إذا نذره بغير اذن سيده تبعاء (هـ) في شرحه ونصه كلام المؤلف شامل لما إذا منعه من فعل ما نذره من غير اذنه ولما إذا منعه من فعل ما نذره بانه وأطاع العبد سيده بان ترك الدخول في نذره ولأن تجب له خاصا بالاول ويفهم الثاني بطريق الاولى والظاهر انه في الثاني عليه بدل ما منعه منه ولو كان معينا ولا يجزى فيه الخلاف الجارى في الاول وهو ما إذا كان نذره بغير اذن سيده وكان معينا من انه هل عليه بدله وهو ظاهر قول ابن القاسم وليس عليه بدله وهو ظاهر قول سجنون وهو المذهب كما يفهم كلام أبي الحسن وعليه اقتصر ابن عبدوس كافي المواقف و ز وأيضا فإنه عليه في الثاني ولو لم يعتق وأما ان منعه من نذر ما أذن في نذره أو من فعل ما نطوع به قبل شروعه في كل منهما فلا شيء عليه (ص) ولا يمنع مكاتب يسيره (ش) أي ليس للمسيء منع المكاتب ومثله المرأة يسير الاعتكاف ينفي والصوم وبقية العبادات وهو ما لا ضرر فيه على سيده في عمله ووفاء بخومه

الاحرام الاعتكاف أيهما يغلب ويقدم كذا نظر عجم (قوله وان منع عبدة نذرا الخ) وينع وليس للمسيء أن يسقطه عنه مطلقا بخلاف الدين لان بقاءه عيب يجنس من ثمنه بخلاف النذر كذا قال في التوضيح (قوله وأطاع العبد) وما لو لم يطعه فإنه يستمر لانه إذا أذن له في النذر وكان معينا ونذره ليس له منعه (قوله وهو المذهب) أي فيكون ظاهر صريح التوضيح ضعيفا (قوله وأيضا) مر تبط بقوله ويفهم الثاني الخ وكأنه قال ولأن تجب له خاصا بالاول أشيئين كونه يفهم في الثاني بطريق الاولى وأيضا الخ

(قوله فلو أخرجه الحرام) هذا الغاي يكون في الكثير ثم أقول ان أخرجه الحرام لم يفرع عن منع السيد لا ان منع السيد متفرع عليه (قوله لانها محل الخلاف) لان هناك من يقول اذا نذر ليلة لا يلزمه شيء لانه نذر ما لا يصح فيه الصوم زاد في كـ واليلة التي تليها من هذا الغاي ليلة اليوم الذي نذره لا التي بعدها كذا هو ظاهر ما لابن يونس وغيره ويلزم في هذه الدخول قبل الغروب أو بعده وكذا في مسئلة المؤلف وسبب ما في الكلام على ذلك (قوله لا بعض يوم) معطوف على ليلة أي فلا يلزمه يوم وإذا انتفى لزوم اليوم مع ان اقل الاعتكاف يوم وليلة علم انه لا يلزمه ما نذره وهو بعض اليوم فعلم ان قول الشارع فلا يلزمه شيء أي لا اليوم ولا بعض اليوم الا ان نفى لزوم اليوم بطريق الصراحة ونفى لزوم البعض بطريق اللزوم (قوله هل للاعتكاف خصوصية) وهو كذلك فقد قال بعض وقد يفرق بان الصوم والصلاة كما نمن دعائم الاسلام كان لهما منزلة على الاعتكاف وقوله انظر شرحنا الكبير المناسب امثال كلامه فنقول قال في كـ قد يفرق بين الصلاة والاعتكاف بأن ركعة يقع بها التفضل في الجملة وهذا الفرق لا يتجه فيما اذا نذر بعض ركعة ان قلنا انه يلزمه ان يأتي بركعتين ولا يتم ١٨٧ بين الصوم والاعتكاف وقد يفرق

بأن الصوم لما كان من دعائم الاسلام كان له منزلة على الاعتكاف وأيضاً هو مثل الصلاة في ان كلا منهما من الدعائم ولحق بها وهذا الجواب يأتي في بعض ركعة (قوله اعتباراً بأجل الاجارة) فاذا استأجر سكنى الدار شهراً فهو شامل لليل والنهار وقوله والخدمة أي وأجل الخدمة وهو من عطف الخاص على العام فاذا استأجرت شخصاً للخدمة فيشمل الليل والنهار (قوله والديون) فاذا باعته سبعة بئمن شهر رجب مثلاً فليس له الطلب لافي الليل ولا في النهار وقوله والايان بفتح الهـ مرة كما اذا اخلف انه لا يكسب زيدا شهراً فهو

ويمنع من كثير يضرب ذلك فلو أخرجه الحرام عند حلول أجزائها أو عجزه فليس سيد ان يمنع من الاعتكاف ويبقى ديناً في ذمته ولو اعتكف باذنه لم يكن له أخرجه ومن بعضه حره بتكف في يوم خدمة نفسه وان لم يكن بينه وبين سيدة مهاباً لم يعتكف الا باذنه (ص) ولزم يوم ان نذر ليلة (ش) أي وكذا تلزمه ليلة ان نذر يوماً وانما انص المؤلف على الاولى لانها محل الخلاف (ص) لا بعض يوم (ش) يعني ان من نذر بعض يوم فلا يلزمه شيء الا ان ينوي الجوار فيسألزمه ما نوي وانظر قول المؤلف لا بعض يوم مع نقلت عن ابن القاسم من نذر طاعة ناقصة كصلاة ركعة أو صوم بعض يوم لزمه انما لمسا عنده خلافاً للصنفين هل للاعتكاف خصوصية أو هو خلاف وانظر شرحنا الكبير (ص) وتتابعه في مطلقه (ش) أي ولزم تتابع الاعتكاف المذكور فيما اذا كان مطلقاً أي غير مقيد بتتابع ولا عدمه قال فيها ومن نذر اعتكاف شهر أو ثلاثين يوماً فلا يفرق ذلك انتهى وهذا بخلاف من نذر أن يصوم شهراً أو أياماً ما فانه لا يلزمه تتابع ذلك والفرق ان الصوم اغني عن الليل في النهار دون الليل فكيف ما أصابه متتابعاً أو مفزقاً أو في العدة فقد جاء بنذره والاعتكاف يستغرق الزمان الليل والنهار فكان حكمه يقتضي التتابع اعتباراً بأجل الاجارة والخدمة والديون والايان لما كانت تستغرق الزمان جميعاً فوجب تتابعها والشروع فيها عقب عقدها فالمراد بالمطلق الذي لم يحصل فيه نية التتابع ولا نية عدمه فان حصل فيه نية أحدهما عمل بها ولا شك ان ما فيه نية التتابع يفهم مما ذكره المؤلف بالاولى وهذا في النذر الملقوظ به دليل ما بعده (ص) ومنه به حين دخوله (ش) أي ولزم الممتكف منه من تتابع وتفريق وقت الشروع وهو حين دخوله فيه ولا يلزمه نية فقط لان النية بمجرد هذا لا توجب شيئاً فقله حين دخوله متعلقاً يلزمه لا بمنه لان هذا لا يتم لان كل واحد يلزمه منه حين دخوله أي ولزم المكف حين دخوله في الاعتكاف منه من

يستغرق الليل والنهار (قوله لما كانت) أي تلك الاشياء أي لانها لما كانت (قوله لم يحصل فيه نية تتابع ولا عدمه) فان نوى أحدهما عمل به (قوله وهذا في النذر الملقوظ) الملقوظ وصف كاشف وقوله بدليل ما بعده الذي هو قوله ومنه به الحفراده الاحتراز عن الاعتكاف المنوي (قوله من تتابع وتفريق) فان لم ينو واحداً منهما في نفى لزوم تتابعه والحاصل ان كلام المصنف في مجرد النية من غير نذر فالعني ان الاعتكاف المنوي من غير نذر لا يلزم الايان به الا ان دخل الممتكف فيسألزمه ويأتي بمقتضاه ان قوي التتابع أو دخل المصنف بنية الاعتكاف غير نوا والتتابع أو التفريق فيلزمه التتابع أيضاً ونية الاعتكاف المجردة عن النذر تؤثر الزوم بسبب الدخول بخلاف نية الجوار لا يلزم بسبب شيء الا في يوم الدخول ففيه تأويلان هذا ما ارتضاه بعض الشيوخ خلاف ما حل به الشارع من ان النية متعلقة بالتتابع أو عدمه لا بأصل الاعتكاف وقوله لان النية بمجرد هذا أي نية الاعتكاف بمجرد هذا لا توجب شيئاً هذا هو المناسب لما قلنا (قوله لان كل واحد يلزمه) أي يعرف انه يلزمه الخ وهو غير مسلم

(قوله متصوفاً ان الدخول سبب في لزوم) هذا على ما تقدم له (قوله سبب للزوم) أي (زوم الاعتكاف على ما قررنا وذلك بما قرر بعض ان التطوعات بعد الشروع فيها تنعimen ولا يجوز قطعها أو ما بعد نيتها أو قبل الدخول في الايام من شيء لان لم ينذر لها وانما نوى فقط فلا يلزم الا بالشرع (قوله وقد تكسر) وفي القاموس ما يفيد ان الضم هو الكثير فانه قال والجوار أي بالضم وقد تكسر والحاصل ان قول المصنف كصاق الجوار تسمية تام في جميع ما سبق من أحكام الاعتكاف بما في المدونة فيلزمه تنافعه ان نوى ذلك أو لم ينو ولا عده وان نوى عدم التتابع حمل عليه وسواء كان مندورا أو مندوبا ويلزم فيه الصوم وينفع فيه ما ينفع في الاعتكاف وينفع فيه ما يمنع منه ويطلب ما يطلبه وينفي فيه ما ينفي في الاعتكاف (قوله والمراد بالمطلق الخ) أي بالناسب للمصنف أن يقول كالجوار المطلق ما تقدم ١٨٨ من الشرح بين مطلق الماء والماء المطلق (قوله لا بالنسبة) الماء سبب للدخول وذلك

من جمع أو تسمية أو عدد أو عبارة أخرى متصوفاً ان الدخول سبب للزوم وعبارته لا تؤدي ذلك بل قال بدخوله أو لدخوله لكان أخصر مع تأدية المعنى المراد (ص) كالمطلق الجوار (ش) الجوار بالضم وقد تكسر والمراد بالمطلق ما لم يقيد بلسان ولا نهار وهذا تنبيه في كل أحكام الاعتكاف السابقة قال فيها الجوار كالا اعتكاف فيلزم فيه الصوم لكن في كلام أبي الحسن ما لم ينو في الجوار المطلق الفطر وأما ان نواه فله ذلك ويلزم باللفظ لا بالنسبة كما تقدم ويلزم في مطلق الجوار التتابع في عطائه والنوى حين دخوله وينفسد ما يفيد إلى آخر ما سبق سند من قال لله على أن أباور المسجد لا نهار عدة أيام فهذا نذر اعتكاف باللفظ الجوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكاف عشرة أيام أو جاور عشرة أيام فيلزم في ذلك ما يلزم في الاعتكاف ويمتنع فيه ما يمتنع في الاعتكاف واللفظ لا يراد منه وأما ما يمتنع في الاعتكاف ولا جوارا إلا أنه نوى ملازمة المسجد للعبادة أياما متواترة وشرع في ذلك فانه يلزمه سنة الاعتكاف (ص) لا النهار فقط (ش) أي لا الجوار بمسجد بقيه النهار فقط دون الليل فليس في أحكامه كالا اعتكاف ولا يلزم بالنسبة بل باللفظ لنذره وإليه أشار بقوله (فباللفظ) وكذا يقال في الجوار المقيم بالليل فقط وفي الجوار المطلق الذي نوى فيه الفطر ولعل المؤلف انما اقتصر على المقيمه بالنهار لقوله (ولا يلزم فيه حينئذ صوم) اذا المقيمه بالليل أو المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه الصوم حتى يحتاج للنص على نفيه أي ولا يلزم فيه أي في الجوار المقيم بالنهار حينئذ أي حين لفظ بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج له المادة المرضي ونحوها لان ذلك مناف لنذره المجاورة في المسجد بنهاره ويخرج ما يخرج له المعتكف ولا يخرج لما لا يخرج له المعتكف هذا هو الظاهر (ص) وفي يوم دخوله تأويلان (ش) راجع لجهوم قوله فباللفظ أي فباللفظ لا بالنسبة فلا يلزم وما كان هذا يومهم عدم اللزوم مطلقا أي في يوم الدخول وفي غيره قال وفي يوم دخوله تأويلان فهما في الجوار المقيم اذا كان بمجرد النية أي هل يلزمه اتمام اليوم الذي دخله أولا وأما اليوم الذي بعده فلا يلزمه اتفاقا وما ذكره ق من ان كلام المؤلف شامل لنوى مجاورة يوم واحد ولنوى مجاورة أيام تباع فيه ح والشارح مع ان سندا حكى الاتفاق فيمن نوى مجاورة يوم انه لا يلزمه اتمامه بالدخول فيه ومقتضى كلام الموافق ان الخلاف انما هو فيمن نوى مجاورة أيام زاد (ه) في شرحه هذا وهو الذي يجب ح

لان النية لا توجب ولو في الجوار المطلق وحاصله ان الجوار المطلق اذا نوى لانيه الفطر لا يلزمه الا اذا نذر باللفظ لا بالدخول كما ان المتبدع انما يلزم اذا نذر باللفظ بان قال نذر على أن أجاور المسجد نهارا أي وليمة وأما اذا نوى مجاورة المسجد أياما ونوى الفطر أو نوى المسجد نهارا أو ليللا فانه لا يلزمه بالدخول (قوله كما قيد) أي ان المقيمه انما يلزم باللفظ أي بنذره باللفظ لا بالنسبة (قوله وانما مراد انما) أي وهذا في معنى الاعتكاف (قوله ولو لم يسم اعتكافا الخ) حاصله انه تارة يسمى اعتكافا وتارة يسمى بجوارا وتارة لا يسمى شيئا وانما ينوى ملازمة المسجد للعبادة فهذه الثلاثة حكمها واحد في انه يطلب بنفسه الاعتكاف (قوله الا انه نوى) أي ولم ينذر أي وأما لو نذر

فيكون كالا اعتكاف والجوار المنذورين (قوله ولا يلزم بالنسبة) المناسب ولا يلزم بالدخول على ما سياتي (قوله وفي كلام يوم دخوله الخ) قال الاتفاق المراد باليوم الزمان الذي يدخل فيه لانه قد يدخل الظاهر مثلا وقوله تأويلان ذكر عجم ان الاظهر من القولين انه لا يلزمه وله ان يخرج متى شاء من يومه ذلك اذ لم يتثبت بعمل يبطل عليه بقطعه (قوله فهما في الجوار المقيم) أي بديل فقط أو بنهار فقط لكن بالنسبة من غير لفظ وأما ما لفظ فيه بالنذر فانه يلزمه مكثه اتفاقا لكن نهارا فقط ان قيد بالنهار فقط وليلا فقط ان قيد بالليل (قوله انما هو فيمن نوى مجاورة أيام) حاصله ان نوى الجوار المقيم لا يلزمه ما بعد يوم دخوله وفي يوم الدخول تأويلان ومجاهما كما قرر الشارح حيث نوى أياما متعددة وهذا بخلاف نوى الاعتكاف من غير نذر لا يلزمه شيء قبل الدخول في المعتكف وأما ان دخل فيلزمه وهو ما أشار له المصنف بقوله ومنه يله لكن يلزم التتابع ان نواه أو أطلق وان نوى

التفسير لا يلزم التسامح فالاعتكاف المنوي من غير نذر يلزمه ما زاد من دخوله وأما الجواز المقيد فلا يلزمه بالنية حتى ينقطع
اليوم للدخول فنية تاويلان هل يلزمه أن يحمله لدخوله المعتكف أو لا يلزمه لأنه لم يشبهه الاعتكاف (قوله دمياط) بالتأويل
الناهية وحكي انجمها قاله السيوطي في الباب (قوله وانما سمي ما ذكره ساحل الخ) الساحل في الأصل شاطئ البحر الذي يلي فيه
البحر وماله أي فاراد به هنا الثغر من تسمية الدال باسم المحل قال ابن دريد هو متقلب وانما الماء منه أي بقياسه مسجولا (قوله
وسواء كان الصوم الخ) هذا تفسير الإطلاق في المصنف وفسر بت الإطلاق بقوله سواء كان موضعه الذي هو به أفضل كذا ذكره
بأحد المواضع الثلاثة وهي المدينة أو بلد أو مكة أو الذي نذر الايمان اليه أفضل فهو فائدة يحل يحصل فضل الرباط لمن يسكن
في الثغر وبها لله أولاد أن يكون خرج بنية الرباط هكذا نظر بعض الشيوخ وهل ١٨٩ الرباط أفضل من الجهاد أو العكس
قولان (قوله كما قال أصحابنا

كلام المؤلف عليه (ص) واثيان ساحل لنذر صوم به مطلقا (ش) هذا معطوف على ما قبله
وهو يوم من قوله ولزم يوم أي ولزم من نذر أن يصوم بساحل أي بشعر من الآثار كما سبق قلان
ودمياط وانما سمي ما ذكره ساحل لان الغالب أن يكون الثغر على شاطئ البحر وأخرى في
اللزوم الاثيان الى أحد المساجد الثلاثة لنذر صوم به أو سواء كان الصوم الذي نذر فعله بها
فرضا أو نفلا ومثل الصوم الصلاة كما ذكره ابن عمر والشاذلي في كفاية الطالب وتحقيق المباني
(ص) والمساجد الثلاثة فقط لنذر عكوف به (ش) هو معطوف على ساحل المحرور أي ولزم
اثيان المساجد الخ يعني ان من نذر أن يعتكف في أحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة
وبيت المقدس لزمه أن يأتيه وأشار بقوله فقط الى ان هذا الحكم خاص به لا يتعدى الى غيرها
فلا يأتي السواحل لنذر عكوف ويعتكف بموضعه وهذا معنى قوله (والا فبوضعه) لان
الصوم لا يمنع الجهاد والحرس والاعتكاف يمنع ذلك وظاهر كلام المؤلف لزوم الاثيان لأحد
المساجد الثلاثة للاعتكاف ولو كان الموضع الذي هو فيه أفضل كمن كان بالمدينة فنذر
الاعتكاف بمسجد بيت المقدس أو مكة قال الشارح وينبغي أن لا يأتي من الفضل الى
المفضل كما قال أصحابنا في نذر الصلاة اذ لا فرق بينهما انتهى والحاصل ان المنذور اما صوم أو
صلاة أو اعتكاف والمحل الذي عينه لفعله اقبسه اما أحد المساجد الثلاثة واما ساحل من
السواحل واما غير ذلك فان كان المحل أحد المساجد الثلاث لزمه أن يفعل فيه ما نذر فعله فيه
وهل إلا أن يكون محل النذر أفضل في فعله محل النذر أو يفعله فيما نذر فعله فيه ولو كان محل
النذر أفضل خلاف يأتي في مجتبه النذر وان كان ساحل لزمه أن يفعل فيه الصوم والصلاة
لا الاعتكاف في فعله بموضعه وان كان غير ما ذكره فانه يفعل ما نذر من اجبوضعه نذره وان
قرب جد افان كان المنذور اعتكافا أو صلاة فنية قولان وان كان صوما فهل كذلك أو يفعله
بموضعه وهو المتبادر من كلام ح ولما تكلم على شروط الاعتكاف وأركانه ومقتضياته
شرع في مكروهاته ثم جائزاته ثم مندوباته فقال (ص) وكروهه أكله خارج المسجد (ش) أي وكروهه
للمعتكف أن يأكل خارج المسجد أي بين يديه بل يأكل فيه أو في رحابه أو في المنارة ويعلق عليه
فان خرج عن ذلك بطل اعتكافه قاله الباجي لانه مشى في غير محل الاعتكاف (ص)

في نذر الصلاة) لا يخفى ان
ذلك أحد قولين ذكرهما
المصنف في باب النذر في
الصلاة فقد قال ومشي للمدينة أو
إليها ان لم ينو صلاة بمسجد
أويسمها فيركب وهل وان
كان ببعضها أو الا لكونه
بأفضل خلاف فالشارح
بهم أجزأ أحد القولين في
الصلاة هنا في الاعتكاف
وسمى الشارح انه يجري
الخلاف في الثلاثة الصوم
والصلاة والاعتكاف فكانه
رأى الباب واحدا فقام
الاعتكاف والصوم على
الصلاة في أحد التأويلين
(قوله لزمه ان يفعل فيه ما نذر
فعله فيه) أي مطلقا سواء كان
صلاة أو صوما أو اعتكافا
وقوله وان كان غير ما ذكره
غير المساجد الثلاث
والسواحل (قوله بموضع
نذره) أي مطلقا سواء كان

صوما أو صلاة فرضا أو نفلا (قوله فنية قولان) أي هل يذهب بفعله فيه أم لا قولان محله ما لم يكن حين النذر في أحد المساجد
الثلاثة أو في ساحل من السواحل والافعله في محله انفا قالان محل النذر أفضل من المنذور فيه (قوله فهل كذلك) أي يجري فيه
القولان كذا عند بعض أشياخ عجم وقوله أو يفعله بموضعه أي من غير قولين كما عند الشيخ كرم الدين فان قلت لم جرى القولان
مطلقا في الصلاة والاعتكاف دون الصوم قلت لعل ذلك انه ورد ان في الخطأ للمساجد للصلاة الحسنات والاعتكاف محتو على
الصلاة أي فلم يكن الصوم مثلها والله أعلم (قوله بل يأكل فيه أو في رحابه) المراد بالرحاب الحصن لا الرحبة المعلومة والافهى بين
يديه كما افاده ك (قوله أو في المنارة ويعلق عليه) في كذا وانما طاب بغلق المنارة عليه زيادة في السرور وحسما ان يتشاغل مع من
يأتي بالحدث ونحوه (قوله فان خرج عن ذلك بطل اعتكافه) أي نعم

يكره الاكل فيه بطل اعتكافه لانه لا يبطل بالمسكروه فلا يقال المعتكف وكراهة أكله بفناء المسجد لم يمسك عليه شيء وله الاكل خارج
 الفناء أيضا أي مع ان الاكل خارج الفناء ممنوع لا يبطل الاعتكاف والشرب مثل الاكل في الكراهة وظاهر النص كالمصنف
 كراهة الاكل ولو شرب (قوله واعتكافه غير مكفي) فان اعتكف غيره كفي بغيره وجعله لا يطعمه ولا ينفذت أسبغوا ولا
 اطاب حد ولا اتضاء دين ولا يمكث بعد قضاء حاجته شيئا الا يخرج بذلك عن عمل الاعتكاف وحرمه الاعتكاف عليه فان نعل
 شيئا من ذلك فسد اعتكافه ويستحب شراؤه من أقرب الاسواق وظاهره ان له الخروج لساكنه ولو وجد من يقوم مقامه في
 ذلك بغير عوض أو بعوض لا يشق ١٩٠ مثله عليه (قوله ودخوله منزله) القريب وبه أهل الاول ولم يكره في

واعتكافه غير مكفي (ش) يعني انه يكره للانسان أن يعتكف غير مكفي حتى لا يخرج الا لما حجة
 الانسان من بول وغائط (ص) ودخوله منزله ونحوه (ش) يعني انه يكره لامة مكف أن
 يدخل منزله الساكن فيه أي الذي فيه أهل اعتكاف حاجته البول أو الغائط خشية أن يشغل
 بهم عن اعتكافه نعم ان كان مبرك الباعن أهله أو كان أهله في الخارج لم يدخل هو في أسفله
 فلا كراهة في ذلك والمراد بأهله زوجته ولا ينافي في تعميل الكراهة بما ذكره جواز مجي زوجته
 اليه وأكلها معه وحدها لان المسجد واسع ولا وارع في المنزل (ص) واشتغاله بعلم وكتابه وان
 معه ثمان كثر (ش) يعني انه يكره للمعتكف أن يشغل بالعلم أو تعلم أو كذا ذلك يكره له أن
 يشغل بالكتابة ولو معه ثمان وهذا في الكثير من العلم أما اليسير من العلم والكتابة فلا بأس به
 ان كان الاولى الترك وبالع على المصنف السلاية وهم ان كتابته كتلاوته والواو في كتابته بمعنى
 أو المراد بالعلم ما لم يجب عينه فان قلت الاستشغال بالعلم أفضل من صلاة النافلة فلم يكره في هذا
 الموضع واستحب فيه صلاة النافلة قلت لعل ذلك لانه يحصل بالنافذة من رباحة النفس
 وخلوها من صفات المذمومة غالباً المطاوعين في الاعتكاف ما لا يحصل بالعلم وقيد الكثرة
 يرجع لما ذكر من العلم والكتابة والضمير في كتابته للمعتكف بتقريظه المبالغة ولو كان الضمير
 عائداً الى العلم ما حثت المبالغة فهو من إضافة المصدر لفعله لا بفعله ثم أشار الى قانون عبادة
 المعتكف وكراهة غيرها بما يدخل فيه ما تقدم بقوله (ص) وقيل غير ذكر وصلاة ونحوه
 (ش) يعني انه يكره للمعتكف أن يفعل غير هذه الثلاثة من اشتغال بعلم وكتابة وغيرها والذكر
 يشمل التسخير والتهيل والدعاء والتسكير في آيات الله وفي معنى الصلاة الطواف لمن بالمسجد
 الحرام ودخول الكعبة فتقول تمت ان الطواف يدخل في الذكر فيه نظر وقوله أيضا انه لم
 يعلم من كلام المؤلف عين الحكم فيه نظر لان حكم المؤلف بالكراهة على فعل غير الثلاثة
 المذكورة يدل على أن فعلها ليس واجباً اذ لو كان واجباً لحرم فعل غيرها وقد حكم بكراهته
 ولو كان فعلها جائزاً لكان فعله مقابلاً لذلك فلم يبق الاستحباب فعلها ثم شبهه في الكراهة
 التي هي حكم غير ما ذكر ولم يعطف لايها العطف على ما ذكر فقال (ص) كعبادة وجنابة ولو
 لاصقت (ش) يعني انه يكره للمعتكف عبادة من يض في المسجد الا أن يكون قريبا منه فلا بأس
 أن يسلم عليه ولا يقوم ليعزى أو يهني وكذلك يكره صلاته على الجنابة ولو جاز أو صلاها ولو
 قربت منه ان لاصقت وانتهى زحامها اليه الا أن يتعين عليه الصلاة عابها أو غسلها ولو خرج

الثاني (قوله والمراد بأهله
 زوجته) أي أو سريته (قوله
 لان المسجد واسع) أي مانع
 من الجوع ومقدماته ولا وارع
 في المنزل اه ثم انه اذا خرج
 حاجته فلا يجاوز القريب
 الممكن فعله فيه فان جاوزه
 يبطل اعتكافه (قوله وكتابه)
 الواو بمعنى أو وينبغي ما لم يكن
 له ما يشغله (قوله ان كثر الخ) فان
 قامت المصنف لا يكون الا كثيرا
 فإضافة التقيد بالنسبة له
 (قلت) المصنف اسم مفصول
 من أحصفت اذا حثت المصنف
 بعضها الى بعض فيصدق
 حينئذ بالتبديل والكثير
 فلذلك احتاج الى التقييد
 (قوله اذ لو كان واجبا الخ)
 فيه نظر اذ قد يجوز أن يكون
 فعل الثلاثة واجبا وفعل
 غيرها مكرها وقوله ولو
 كان فعلها جائزا لكان فعله
 مقابلاً الخ فيه نظر اذ لا يلزم
 من كون فعلها جائزا أن
 يكون فعل غيرها كذلك اذ قد
 يكون حراما ويجب بيان

المراد بقوله اذ لو كان واجبا أي ان الوجوب متعلق بفعلها بقيد الخصوص
 وعلى كل حال فالجواب متوجه من جهة ان مقاله لا ينتج خصوص الاستحباب لانه يحتمل السنية فتدبر وقال في ك قال بعض ولا
 يعلم عين الحكم في هذه العبادات من كلام المؤلف هل هو الوجوب وهو ظاهر قوله وليقبل على شأنه وقول اللغوي فعلى من
 دخل معتكفه ان ياتزم ذلك في ليس له ونهارة بقدر طاقته ولا يبع ذلك الا غلبة أو الاستحباب لقول المتقين ينبغي له التشاغل
 بالذكروالعبادة والصلاة والدعاء ترا دو قراءة القرآن دون أن يتصدى لغير ذلك من أفعال القرب اه (قوله ولو جاز أو صلاها)
 وهذا يخصه من قول المصنف سابقا والصلاة أحب من النقل اذا قام بها الغير أي الا أن يكون معه مكففا

(قوله وصعوده لتأذين) وقيدت الكراهية بما إذا لم يرصد الوقت واللام يكره هكذا قال عجم وهو وهم والحاصل أنه يجوز له الأذان
 يصح من المسجد كائن على النخعي فقيدها بالواجب إذا لم يكن المؤذن يرصد الاوقات فإذا كان يرصدها كره والمقيد هو عياض
 (قوله بخلاف الخ) وقرئ بان المنار أشد تعلقا بالمسجد من سطحه لانه يبنى للاعلام لدخول وقت ما يبنى المسجد لا جسه فكان أكل
 المنة تكف فيه أكل في المسجد وهو مطلوب بذلك هذا لا يظهر ألا ترى أن الجمعة تصح في العن لاني المنار ولعل وجهه ان الاكل
 يطلب فيه الاخفاء وهو موجود في المنارة (قوله لانه يبنى للامام وذلك عمل الخ) زاد شب في شرحه وحينئذ فلا فرق بين أن
 يكون رأيا أم لا اه ومقدار التعليل انه لا كراهة اذا لم يمش وهو كذلك على ما أفاده اللقاني وعورض الكراهة بما تقدم من
 جواز الاذان بعن المسجد وقرئ بان شأن الإقامة المشي للامام دون الاذان بعن المسجد وفيه تكلف ولكن النص متبع كافي
 شرح عب (قوله ويفسد اعتكافه) هذا أحد قولين والحاصل ان ابن الحاجب صحح بناءه اذا أخرجه الحاكم مكرها وظاهرا
 كره أخرجه أولا ومفهوما لو خرج طائعا بطل اعتكافه واعترض ابن هريون تصحيح ابن الحاجب فابن الحاجب صحح رواية ابن
 نافع في المدونة من استحباب الاستئذان ولا يبطل اعتكافه ورواية ابن القاسم ١٩١ يفسد اعتكافه وأما ان خرج للحكومة

اختيارا فيبطل بلا شك
 قال في المدونة وان خرج يطلب
 حذاله أو دينه أو أخرجه فيما
 عليه من جسد أو دين فسد
 اعتكافه وقال ابن نافع
 عن مالك ان أخرجه قاض
 لمصومة أو غيرها كرها
 أحب الى أن يبتدئ اعتكافه
 وان بني أجره وقال ابن عرفة
 ونحو وجهه لطلب حذيه بطله وفي
 ابتداء من أخرجه قاض لحق
 واستحبابه رواية ابن القاسم
 وابن نافع فيها اه وظاهر
 اطلاقها سواء ألد باعتكافه
 أولا وقال القاساني في شرح
 الرسالة ان أخرجه مكرها في
 حق وكان اعتكافه هرا بمن
 ذلك الحق ونحو وجهه يبطل

لشيء من ذلك بطل اعتكافه كما يؤخذ من نحوه لمرض أبو يه فقوله ولو لا صقت راجع للجنابة
 فقط (ص) وصعوده لتأذين بمنار أو سطح (ش) يعني ومما هو مكره في حق المعتكف أن يرقى
 المنار لا اذان أو ان يؤذن فوق سطح المسجد لانه كالخروج من المسجد وكذا الكله فوق سطحه
 بخلاف صعوده للكل بالمنار فلا كراهة فيه وأفهم قوله لتأذين أن تأذنه بعن المسجد ليس
 بمكره وهو كذلك اذ هو جائز وكره مالك أن يقيم الصلاة لانه يمشي الى الامام وذلك عمل (ص)
 وترتبه للامامة (ش) أي ويكره ترتيب المعتكف للامامة لكن قال ابن ناجي المشهور بجوازه
 اه بل استحبابه في كلام المؤلف ونظر ولذا قال بعضهم وفي بعض النسخ وترتبه للإقامة وفيه نظر
 أيضا فان النص عن مالك انه يكرهه لإقامة الصلاة (ص) وأخرجه للحكومة (ش) معناه انه يكره
 لها كما أن يخرج المعتكف من معتكفه قبل تمام مدة الاعتكاف لاجل حكومة توجهت عليه
 ان لم تكن مدة الاعتكاف كثيرة والا فلما تم أن يخرج له لان رب الحق يتضرر بذلك وكذلك له
 أن يخرج ويفسد اعتكافه اذا تبين له لده وانه اتعا اعتكف فزارا من اعطاء الحق سواء كانت
 مدة الاعتكاف قليلة أو كثيرة واليه أشار بقوله (ان لم يلده) ويلد بفتح الياء وضمه لانه سمع لد
 وألد (ص) وجازا قراء قرآن (ش) أي جاز له قراءة القرآن على غير وسماعه من التفسير ولا
 يحمله على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره بموضعه كما في الجلاب فانه معترض انظر شرحنا
 الكبير (ص) وسلامه على من بقربه (ش) أي من صحب أو هم يرض والمراد بالسلام هنا
 السؤال عن الاحوال كقوله كيف حاله وحال عيال كما قاله السلام عليكم فقد دخل في
 الذكروا المراد بالقرب أن لا ينتقل اليه من محله (ص) وتطيه وان ينسكب وينسكب (ش) المشهور
 انه يجوز له اعتكاف أن يتطيب بجميع أنواع الطيب من الاذن المعتكف معه مانع عنه من أن

اعتكافه اتفاقا اه ونحوه في الجواهر فيقيد كالمها بذلك وبه يعلم قصور قول الاجهوري صحح ابن الحاجب بناءه ان أخرجه الحاكم
 مكرها وظاهرا سواء كان يكره الحاكم أخرجه أولا وبه يعلم أيضا تقدم ان قوله ومن تبعه لو خرج باختياره يبطل اعتكافه وانظره
 قصور محشئ تب (قوله سواء كانت مدة الاعتكاف الخ) في شرح شب وعب الا أن يبقى يسير من عمل الاعتكاف لا يحصل
 لب الدين ضرر يصبره اليه فيكره أخرجه حيث لم يخش هروبه ولم يأت بحميل فانظره مع كلام الشارح (قوله وجاز له قراءة
 القرآن على الغير) الجواز منصب على القراءة على الغير لا القراءة في ذاتها فانها مندوبة وكذا اسماعها (قوله وسماعه من الغير)
 قال عب لا على وجه التعليم أو التعلم والا كرهه على المذهب وكذا في شرح شب فانه قال المراد بقوله اقراء قرآن أي قراءته على
 غيره أو سماعه من غيره لا على وجه التعليم أو التعلم (قوله فانه معترض) أي بانه تباع الجلاب وهو ضعيف (قوله المشهور انه يجوز
 للمعتكف الخ) ومقابلها ما لحديث من انه لا يتطيب

(قوله ولذا كره الطيب للصائم) لأن الطيب يحصل بسببه هيجان زوربان للشهوة فتنبه به قال في المدونة ولا بأس أن يتطيب
وظاهره كان المعتكف رجلاً أو امرأة قال المناكهي لا خلاف أن المعتكف أن يتطيب واختلاف في المعتكفة فقال عنه ابن وهب
لا يكره للمعتكفة أن تتزين وتلبس الحللى وذكر أن الطيب وفي الجمعة أن المعتكفة تتطيب (قوله أن يزوج ولده الصغير)
وأما تزويج ولده الكبير فهو مكره لأنه من أفراد نوله وفي غير ذكره وصلاة وقصره (قوله من يبرأه لئلا يطول الخ) أي فإن
وجدت تقل أي في المسجد أو طول بدون انتقال كره فلا يغني عنه قوله تعالى راسه والشرع بين جواز ذلك للمعتكف ومنعه المحرم أن
يفسده الأسحرام أعظم أو بان الأصل جوازه لما أخرج المحرم بالحديث أو أن مع المعتكف وأزواجه وهو الصوم والمسجد أو أن المحرم
يعيد عن الأهل بالسفر غالباً فممنه شدة الشوق والتذكر (قوله لغسل الجمعة) ويرجى أن الجمعة واجبة عليه وهو مخاطب بالغسل
لها وذلك لا يمكنه في المسجد اهـ (قوله أن يحلق شعر رأسه أو عاتقه) كذا في لئلا أن المدة ولعن أبي الحسن أنه لا يجوز له حلق
الرأس إذا خرج لأنه يشفله فإن أمكنه ١٩٢ أخرجه رأسه لمن يباحه حاز وهذا المذلول عن أبي الحسن ظاهر المصنف قد بـ (قوله

وتحرم تجامته وفصادته) عبارة الخطاب قال في الطراز
ولا يجوز له الجمجمة في المسجد
ولا الفصادة وإن جسه كان
لا يجوز له البسول والتغوط
فإن اضطر إلى ذلك خرج إلى
آخر ما في شارحة المصنف كره
مكاتبه بالمعنى وبعبارة شب
وتحرم تجامته وفصادته ولو
أخذ الدم في أناء مثلاً وألقاه
خارج جسه لم يكن قال الألقاني
فغسل الجمجمة والفصادة في
المسجد ليس بكبيرة وإنما
هو مكروه فقط وأما الدم
فوجب طرده خارج المسجد
لأنه مكث بنجس وماتقوله
التتائي عن سند غير محرر اهـ
(أقول) قد علمت نص الخطاب
(قوله فإن اضطر الخ) في
شرح شب والظاهر أن

يفعل شيئاً يفسد عليه ما هو فيه وهو المسجد ولذا كره الطيب للصائم فقط ويجوز للمعتكف
أيضاً أن يتكح بضم الياء أي يزوج وليته متجورة كانت أو غير متجورة وكذلك له أن يزوج ولده
الصغير وكذلك له أن يتكح بفتح الياء أي يتزوج هو بان يعقد لنفسه إذا كان ذلك كله
(فجاسه) من غير انتقال ولا طول ومنه فهم قوله بجمله له لو كان بغير جاسه فإن كان في المسجد
كرهه وإن كان خارجاً بطل اعتكافه (ص) وأخذ إذا خرج لكفيل جمة نظراً أو شارباً (ش)
المراد بالاختزال إزالة والكف في الحقيقة داخل على جمعة والمعنى أنه مما يجوز للمعتكف إذا
خرج من معتكفه لغسل الجمعة أو لغسل الجنابة أو اغسل العيدين أو طرأ صابه وما أشبه ذلك
أن يحلق شعر رأسه أو عاتقه وأن يقص أظفاره أو شاربه أو ينشف أبطه أو يستل ذلك
خارج المسجد لا داخله فإنه مكره وطرفة المسجد وإن جع ذلك في ثوبه وألقاه خارجاً فإنه في
المدونة وتحرم تجامته وفصادته فيه كما لا يمول ولا يتغوط فيه فإن اضطر لفصادة أو الجمجمة خرج
فإن فعله في المسجد بطل اعتكافه بكل منتهى عنه أبطله من راعي كون الذنب
كبيرة فلا قاله (ص) وانتظار غسل ثوبه وتجفيفه (ش) وهذا موقوف على الجائزات والمعنى
أن المعتكف إذا خرج يغسل ثوبه من جنابة مثلاً فإنه ينتظر غسله وتجفيفه إذا لم يكن له ثوب
غيره ولا وجد من يستتبعه في ذلك كما قاله سنده لأنه حينئذ صار من الأمور الضرورية فلا
يعترض عليه بقوله فيها ولا ينتظر غسل ثوبه وتجفيفه أي يكره له ذلك لأنه فيمن له غيره (ص)
وندى أعداد ثوب ومكث ليلة العيد (ش) يعني أنه يستحب للمعتكف أن يعد ثوباً آخر يأخذه إذا
أصابته جنابة وكذلك يندب أن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم من رمضان مكث ليلة العيد
وأما إذا كانت ليلة العيد في أثناء اعتكافه فهل يجب عليه المكث وهو ظاهر المدونة على ما عند
بعض الشيوخ أولاً لأنه لا يصوم صحيحه تلك الليلة ولو قال المؤاف وندب له أعداد ثوب آخر لكان
أولى إذ كلام المؤاف ظاهر في أنه يستحب للمعتكف أعداد ثوب لا اعتكاف وأنه لا يعتكف

خروجه لذلك حيث اضطر لا يبطل اعتكافه لأنه صار من
الأمور الحاجية ظاهراً أنه لا يطالب بكونه يخرج رأسه خارج المسجد ويحججه بل منتهى عنه والظاهر الكراهة لا احتمال وصول
شيء من النجاسة في المسجد فلذلك قال يخرج (تنبه به) أشعر قول المصنف إذا خرج الخ أنه لا يخرج لمجرد قص الشارب والظفر ولا
بأس أن يخرج يده أو يذوق رأسه إن هو خارج المسجد فيأخذ ذلك منه ويصلحه (قوله وانتظار غسل ثوبه) أي عند من ينسب له
(قوله إذا لم يكن له ثوب غيره) فإن كان له غيره أو وجد من يستتبع كره له ذلك اهـ من شرح شب (قوله لمن كان آخر
اعتكافه غروب آخر يوم) ظاهراً كظاهر كلامهم قصر النذب على عيد الفطر لأنه فعله عليه الصلاة والسلام لأنه اغتاكف
العشر الأخيرة من رمضان لا عشر ذي الحجة فتنبه به أشعر قوله ليلة العيد أنه لو كان اعتكافه العشر الأول أو الوسط من رمضان
مثلاً لم يندب له مكث ليلة التي تليه وهو كذلك فيخرج إذا غربت الشمس آخر أيام اعتكافه قاله تـ

(قوله ودخوله قبل الغروب) من الليلة التي يريد منها ابتداء اعتكافه قبل الغروب في اعتكاف منوى ولو يوم فقط أو ليلة فقط
 اهـ (قلت) والظاهر أن مثل ذلك ما إذا دخل مع الغروب قياسا على ضرورة لزوم كإيتيين (قوله بناء على أن أقل الاعتكاف
 يوم) أي أقل ماهيته لا أقل كاله الآتي (قوله فانه يلزمه الدخول قبل الغروب) أي أو مع ما حصله ان قول المصنف ودخوله قاصر
 على الاعتكاف المنوى وأما قوله وصح ان دخل قبل الفجر فشامل للمنوى والمنذور مع مخالفة النذوب في الاول والواجب في
 الثاني كذا في عب وفيه شيء وذلك ان قول المصنف وصح ان دخل قبل الفجر ضروري على قول عبد الوهاب في رواية المبسوط على
 أصلهم ان أقل الاعتكاف يوم وان من نذر يوما لا يلزمه يوم وليلة وهو خلاف ما تقدم للمصنف من ان من نذر ليلة يلزمه يومها
 ومن نذر يوم يلزمه يوم وليلة من باب أولى بل حكى بعضهم الاتفاق عليه وما قدمه المصنف هو مذهب المدونة وقول سحنون
 وعلى مذهب المدونة وقول سحنون لا بد من الدخول عند الغروب كما صرح بذلك والمؤلف درج على القول بالصحة لقوله في
 توضيحه تبعه ابن عبد السلام انه المشهور لان عادته متباعدة المذهبين ووجهه ولم يتبعه الى أنه خلاف ما قدمه وخلاف مذهب
 المدونة قال ابن فرحون في قول ابن الحاجب وأقله يوم وقيل ليلة بدأته بهذا القول ليس بجيد لانه أضعف الأقوال قال ابن راشد
 ومعه انه اذا نذر اعتكافا مطلقا أو نذر اعتكاف يوم فهل يكتب في باعتبار انهارا ولا بد من اعتكاف ليلة قبله قولان والقول بالاكتفاء
 حكاه القاضي أبو محمد قال اذا دخل معتكفه قبل طلوع الفجر أجزأه وهو قول مالك في المبسوط وحكاه سنده عن ابن القاسم
 والقول الآخر حكاه صاحب الباب عن سحنون قال يلزم يوم وليلة ويدخل ١٩٣ معتكفه عند غروب الشمس اهـ

كلام ابن فرحون (قوله فانه
 قال) لفظ ابن الحاجب أقله
 يوم وقيل وليلة وأكمله عشرة
 وفي كراهة مادونها قولان
 اهـ فاذا علمت ذلك تعلم ان ابن
 الحاجب لم يقل ويكره ما فوقها
 وانما الكراهة من حيث ان
 الذي يقول أكمله عشرة
 مصرح بانه يكره ما فوقها وقوله
 وفي كراهة مادونها القول
 بالكراهة انما يأتي على القول
 بأن أقله عشرة كما يؤخذ

في الثوب الذي كان عليه قبل الاعتكاف وليس يراد وانما المراد ما حلت عليه أولا (ص)
 ودخوله قبل الغروب (ش) أي ونذوب ان أراد ان يعتكف أن يدخل معتكفه من الليلة التي
 يريد أن يعتد فيها اعتكافه قبل غروب الشمس فن دخل قبل الفجر صح واليه أشار بقوله
 (ص) وصح ان دخل قبل الفجر (ش) بناء على أن أقل الاعتكاف يوم وأما على أن أقله يوم
 وليلة فلا بد أن يدخل قبل الغروب وحلنا كلامه على من لم يندر الاعتكاف أما الناذله فانه
 يلزمه الدخول قبل الغروب لازوم اليا الى له وعبر بالصحة دون الجواز ليصير مفهومه لا يصح
 بعد الفجر وأما مع الفجر فهو بمنزلة دخوله قبله (ص) واعتكاف عشرة أيام (ش) ظاهر كلامه
 أن ما زاد على العشرة ليس حكمه كذلك فيكره ونحوه لابن الحاجب فانه قال أكمله عشرة
 ويكره ما فوقها وفي كراهة مادونها قولان اهـ والقول الثاني أن أقل المستحب عشرة أيام لانه
 لم ينقص صلى الله عليه وسلم عنها أو أكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما قاله
 مالك في المدونة وقائدة الخ لاف في الأقل تظهر فيمن نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يدرين فيلزمه

٢٥ خشي في من التوضيح والقول بعدم كراهة الدون هو الذي يقول أقله يوم وليلة أو يوم
 أو ثلاثة أيام يعلم من ذلك أن حكاية القول بالكراهة لا يناسب ما صدر به من أن أقله يوم وقيل يوم وليلة وأكمله عشرة
 المفيد لكمال الدون لا كراهته وتعلم ان قول الشارح والقول الثاني أن أقل المستحب عشرة الذي هو الراجح هو القائل
 بكرهه الدون قال فيها بلغني عن مالك انه قال أقل الاعتكاف يوم وليلة فسألته عنه فأنكر وقال أقله عشرة أيام وبه أقول اهـ
 ولذا قال ابن عرفة اللخمي مادون العشرة كرهه فيها وقال في غيرها لا بأس به اهـ وتعلم انه لا يأتي على قول المصنف فيما سبق
 المقيم ان أقله يوم وليلة (قوله لانه لم ينقص) يقال أي ولم يزد فقد قال اللخمي أي ولا ينبغي أن يجاوز العشرة لان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان أشد الناس عبادة وقام حتى تورمت قدماء ولم يجاوز واعتكافه عشرة أيام ولنا فيه اسوة حسنة اهـ فكيف يكون
 هذا هو الراجح (قلت) يمكن أنه استند لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العشرة الاول فأتى له جبريل فقال له ان الذي
 تطلب امامك فاعتكف العشر الوسط فأتى له جبريل فقال له ان الذي تطلب امامك فاعتكف العشر الاخر وقد يقال ان
 الكلام في الشهر بنية واحدة (قوله وتظهر فائدة الخلاف في الأقل) أي الخلاف أي الذي هو أي القول بأن أقله عشرة والقول
 بأن أقله يوم أو يوم وليلة الداخل تحت القول الثاني المحذوف في قول ابن الحاجب في كراهة مادونها لان معناه في كراهة
 مادونها وعدم الكراهة والحاصل انه اختلف في الأقل فقيل يوم وقيل يوم وليلة وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام والمراد أقل
 مستحب كما صرح به بعض المحققين قال عجم فان قيل من نذر اعتكاف أكثر من شهر أو من عشرة أو أقل من عشرة ولو يوم فانه

الافق على هذه الاقوال (ص) وبآخر المسجدين (ش) يعني انه يستحب للمسلم التكف أن يكف في
بجزء المسجدين سكون الجيم وهو سراديب آخر المسجدين لا يكف برجسته لانها دونه في التفضيل
لاجل انتهاء العبادة ولبعد عن يسفها بالحديث (ص) ورمضان وبالعشر الاخير ليلة القدر
الغالبية (ش) يعني مما يستحب للتكف أن يكون اعتكافه في رمضان لكونه سبب الشهرة
وتفضله فيه المستحبات واليلة القدر التي أنزل فيها قرآن جملة الى السماء الانبياء ثم نزل من فوقه
على حسب لوقته في عشرين أو ثلاث وعشرين سنة وكان عليه الصلاة والسلام ادخل
العشر الاخير من رمضان يوقظ أهله كل ليلة لاجل طلب ليلة القدر الغالبية (ص) وفي كونها
بالعام أو برمضان خلاف و نقلت (ش) يعني ان ليلة القدر هل هي في جميع العام أي دائرة
في جميع ليلاته وهو مذهب مالك وابن مسعود وأوهي خاصة برمضان كله لقوله تعالى فهو
رمضان الذي أنزل فيه القرآن وشهره ابن غلاب والى ذلك أسرار بالخلاف وعلى كل فلا تختص
ليلة لكن على الاول في جميع العام فتكون في عام ليلة احدى وعشرين من رجب مثلا وفي
عام آخر تكون ليلة احدى وعشرين من رمضان وعلى الثاني فتكون في رمضان فقط في عام
ليلة احدى وعشرين من رمضان وفي آخر ليلة تسع وعشرين منه وفي عام ليلة تسع وعشرين
منه وعبر بالفعل اشارة الى أن ذلك واقع ثم بين معتقده في الحديث على ما ذهب اليه مالك
ومن وقفه من قوله عليه الصلاة والسلام التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة أن
الظاهر في الواو الترتيب فالعدد من آخر الشهر بدليل قوله في الرواية الاخرى للتاسعة تبقى
وسابعة تبقى والخامسة تبقى (و) حينئذ المراد من الحديث (بكسابة) وما ذكرناها
(مابق) من العشر لا ماضي منه فالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث
وعشرين والخامسة ليلة تسع وعشرين وقيل العدد من أول العشر والمراد التمسوها في
الخامسة والسابعة والتاسعة لان الواو لا ترتب فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة
سبع وعشرين والخامسة ليلة تسع وعشرين وقوله مابق خبر المراد وما فيه واقعة على عدد أي
والمراد بكسابة عدد يبقى أي بسبع بقيت في نحو التمسوها في سابعة وهكذا وانما خص المؤلف
السابعة بالذكرة لان أكثر العلماء يقول الغالب أنها فيمابدليل أن كلمات قوله تعالى انا أنزلناه
الى هي سبعة وعشرون كلمة (ص) وبني بزوال الغمأة أو جنون (ش) يحتمل أن تكون الباء

لافراد فالتاسعة ان يبقى تسع والسابعة ان يبقى سبع والخاصة ان يبقى خمس وهذا للبيهية
القول تفسير ما لك في المدونة والاحتياط العمل بكل من القولين (قوله وانما خص المؤلف الخ) لا يخفى ان هذا الكلام انما
يأتى على ان الواو ليست للترتيب وان السابعة ليست لسبع وعشرين (قوله وبني بزوال انحاء الخ) اعلم ان المسامح اما انحاء
أو جنون أو حيض أو نفاس أو مرض والاعتكاف ما نذر غير معين أو معين من رمضان أو غيره أو تطوع معين أو غير معين
فهذه خمس وعشرون صورة وهذه الموانع اما تطرأ قبل الاعتكاف أو مقارنته أو بعده الدخول فيه فصارت خمسة وسبعين فان
كانت تلك الموانع في الاعتكاف المنذور المطلق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعده واولها طرأت قبل الاعتكاف
أو قارنته أو بعده الدخول كالمعين من غيره وحصل بعده الدخول لا قبل أو قارن أو كان الاعتكاف تطوعا بعمية والموانع

الخمس مضمومة في أحوال الطهر والثلاثة فلا بناء هذا حاصل الخمسة والسبب في بقاء الخمسة في البناء أيضا وهي الفطر ناسيا في الاعتكاف بإقسامه الخمسة فالجملتان والمارد بالبناء كما قالوا الاتيان ببدل ما حصل فيه المانع سواء كان ما يأتي به قضاء عما منع صومه كان يأتي به بعد انتضاء زمنه كرمضان والنذر المعين أولم يكن كالنذر الغير المعين (قوله أو معينة من رمضان) وكذا معينة من غير رمضان وطرا المانع بعد الدخول في ذلك النذر (قوله الذي طهرت ١٩٥ منه نهارا) أي ولم يسترسل جميع

النهار فاذا اغتسلت تجلس في المسجد مع أنه لا يغبر صائفة فصدد عليه أن منع الصوم فقط لا المكث في المسجد (قوله ألا ترى أنه يجب عليه الرجوع لاعتكافها) هذا التأييد على الرجوع من أن قوله وخرج وعليه حرمة فاصره على العذر المانع من الاعتكاف ومقاله الشارح من قوله جواز ضعيف (قوله فليس المراد به مطلق الحيض) أي الشامل للمسترسل جميع النهار (قوله وخرج وعليه حرمة) الوجوب في الاغشاء والجنون متعلق بوليّه (قوله وجواز الخ) رده عني بأنه يجب البقاء ويمنع الخروج كما في الرجاء والموافق وهو المعتقد ولا ينافيه قول المصنف الالية العيد ويومه لأنه كلام على عدم بطلانه بعد دخوله فلا ينافي قول الرجاء يجب بقاؤه ليلته أي إذا كان قد بقى عليه أيام بعد العيد كما هو الموضوع فلا ينافي قوله فيما مضى ومكثه ليلته العيداه (أقول) قول المصنف الالية العيد يفسر في مانه الاعتكاف (قوله فان اعتكافه يبطل لصحة

السببية أي وبني بسبب زول اغشاء أو جنون وأن تكون لئلا لصاق أي بني ملاصقة الزوال الاغشاء والجنون وعليه يتفرع قوله بعد وان آخره باطل ويحتمل أن تكون بمعنى مع أي وبني مع هذه الاعذار أي لامع غيرهما من الاعذار المبطله للاعتكاف كالردة ونحوها والمعنى ان من نذرا اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان فحصل له في أثناء تلك المدة اغشاء أو جنون أو مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد فانه اذا زال عذره بني على ما كان اعتكافه وكل ما نذره ويصله والاستئناف وأشار بقوله (ص) كأن منع من الصوم لمرض أو حيض أو عيب (ش) إلى أنه لا فرق بين أن يكون العذر الذي يباح معه البناء مما يمنع من الاعتكاف جملته كالاغشاء والجنون أو الصوم فقط كالمرض الخفيف والحيض والعيذ أو فطر نسيمان فان قلت الحيض مانع من الصوم والمكث فكيف جعله مما يمنع الصوم فقط قلت هو اده بالحيض هذا الحيض الذي طهرت منه نهارا وهو مما يمنع الصوم فقط ألا ترى أنه يجب عليه الرجوع لاعتكافها فليس المراد به مطلق الحيض اذ هو مانع من الصوم والمكث وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص) وخرج وعليه حرمة (ش) أي وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار الا ما فطر نسيمان إلى زوالها ~~ال~~ يمكن وجوباً في العذر المانع من الاعتكاف وجواز في العذر المانع من الصوم وعليه حرمة الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف رجلاً أو امرأة كما هو من قوله وان الحائض ناسية فتكلم المؤلف على زوالها بقوله وبني زوال اغشاء الخ وعلى طرها بقوله وخرج الخ والواو في قوله وخرج الخ آخره للاستئناف لبيان الحكم وكان قائلاً قال له واذا حصل له عذر من هذه الاعذار ما الحكم فقال وخرج الخ (ص) وان آخره بطل (ش) أي وان آخر البناء بعد رجوعه إلى المسجد عند زوال عذره فوراً ولولعذر من نسيمان أو اكراه بطل اعتكافه واستأنفه ما لم يكن التأخير لكون الوقت وقت خوف كما قاله عبد الحق عن بعض شيوخه وأشار المؤلف بقوله (الالية العيد ويومه) إلى أن المعتكف لو زال عذره ليلية العيد أو يومه وأخر رجوعه إلى المسجد حتى مضى يوم العيد وتاليه في عيد الاضحى فان اعتكافه لا يبطل بخلاف ما لو طهرت الحائض أو صح المريض وأخر كل الرجوع إلى المسجد فان اعتكافه يبطل لصحة صوم ذلك اليوم لغيرها بخلاف يوم العيد فان صومه لا يصح لاحد (ص) وان اشترط سقوط القضاء ليلته (ش) يعني أن المعتكف اذا اشترط ما ينسأ في اعتكافه بان قال ان حصل له مانع يوجب القضاء لا أقضى فان شرطه لا يفيد ويصح اعتكافه على متنتضي الاعتكاف المشروع ابن عرفة وشرط منافيه لغواه ولما أنهي الكلام على دعائم الاسلام الثلاث وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحق بها شرع في الكلام على الدعامة الرابعة وهي الحج بفتح الحاء وهو القياس والمكسر أكثر سماعاً

صوم ذلك اليوم) بناء على ان قوله وخرج وعليه حرمة في العذر المانع من الاعتكاف (قوله وان اشترط الخ) أي قبل دخوله أو بعده وقوله لم يفده شرطه واعتكافه صحيح ومثل اشترط سقوط القضاء اشترط غيره كعدم صوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مائة مرة النساء فالشرط باطل والحاصل ان الشرط يبطل ويصح الاعتكاف على المشهور وقيل بطلان معاويل بالفرق ان اشترط قبل الشرع فيه بطلان معاويل ان اشترط بعد ان دخل بطل الشرط وصح الاعتكاف والله أعلم بحجاب الحج (قوله وهو القياس) لان مصدر حج قياسه الفتح الا أنك خير بأن المراد بالحج هو الهيئة الخصوصية الموصوفة بانها دعامة وله لاجل ذلك

كان الكسر أكثر سماعاً (قوله وقبل الخ بالفتح المصدر) أي فيراد من الخ بالفتح المعنى المصدر أي الذي هو تعلق القدرة الحادثة بالحركات المخصوصة وقوله وبالكسر الاسم أي فالكسر اسم للأفعال المخصوصة أي الحركات والسكنات المخصوصة وهو المعنى الأصلي بالمصدر (قوله التصيد) ١٩٦ وفيه يبين التكرار وعليه المصدر صاحب المقدمات وسندونه الترتيب عن

وكذا للفتان في الخ وفي الخ بالفتح المصدر وبالكسر الاسم وقيل الاسم بهما الجوهرى الخ التصيد ورجل شجوج أي مقصود وهذا الأصل ثم تعرف في استعماله في التصيد إلى مكة المشرفة للمسك تقول شجبت البيت أشجبه شجاجاً فأنما حرج وربما أظهر والمضيق في ضرورة الشعر قال الرجز **شجك شج عاصراً وماتج** وهو أعاصيف الخ والعمرة لله في قوله تعالى **وأتقوا الخ والعمرة لله** ولم تصف ببقية العبادات له لأنهما يكتران فيهما جداً وبذلك على ذلك الاستتراء حتى إن كثير من الخجاج لا يكاد يسمع حديثاً في شيء إلا ذكر له ما تنق له في حجه فلما كانا مطننة الرياء قبل فقه ما الله اعتناء بالاختصاص والخ في الشرع ما أشار إليه ابن عرفة بقوله **ويكن رسمه بأنه عبادة يلزمها الوقوف بعرفة** ليس له عاصري الخجوة وحده بزيادة وطواف ذي طهر أخمس بالبيت عن يساره سبعاً بعد فجر يوم النحر وسعي من الصفا إلى المروة ومنها إليه سبعاً بعد طواف كذلك لا يقيده وقتاً باحرام في الجميع فقولته عبادة حاشا يدخل فيه الصلاة وغيرها وقوله يلزمها الخ خاصة لها لأنهما يلزمها ذلك ولا يشاركها فيهما من كل عبادة شرعية بذلك وشمل الرسم الصحيح من الخ والناسد ولا ينبغي أن لزوم الوقوف ليس جزءاً من ماهية الخ بل هو أمر خارج عنها والذي هو جزمها قبل الوقوف لا لزومها وهذا يشبه حجة جعل مذكراً رسماً ليسكن قوله بعد وحده بزيادة وطواف الخ ينافي ذلك ولو وحده بقوله عبادة ذات وقوف بعرفة ليلة عشر ذي الحجة وطواف الخ لا تنى بالمقصود ولم يرد عليه ما مر فان قلت ما سبب كونه عرف الخ بتعريفين وذكري الثاني جميعاً لو أنهما شرعا وعرف الصلاة تعريفاً واحداً قلت ويمكن الجواب بأنه لما ذكر ما ذكره من عشر الخ أراد أن يبين يسره بمحدثين برسم تام ويحده على ما فيه وأن الفقيه العارف بشواهد الشريعة لا يصعب عليه ذلك ففي ذلك نوع من التمكن على من عسر عليه وقوله ذي طهر أي شخص ذي طهر والمراد بكون الطهر أخص أن يكون من الحدث الأصغر والأكبر أو بما ذكره من الخبث وبعبارة أخرى والطهر الأخص هو رفع الحدث الأصغر لأنه يلزم من ثبوته وجود الطهارة الكبرى ولا يلزم من وجود الكبرى ثبوت رفع الحدث الأصغر فلا يسهل ذي طهر أخص لأنه لو قال ذي طهر فقط لصديق بالطهارة الكبرى وقد أحدث حديثاً أصغر فيلزم أن يصح الطواف له وليس كذلك وقوله عن يساره بيان لجهة الطواف الشرعي ونصب سبعاً على المصدر وقوله بعد فجر يوم النحر أخرج به طواف القدوم فإنه ليس من الأركان وقوله والسعي معطوف على طواف وقوله ومنها أي من المروة إلى الصفا وقوله بعد طواف كذلك أي مثل الطواف المذكور بصفته وهو طواف ذي طهر أخص الخ وقوله لا يقيده وقتاً أخرجه بخصوص طواف الأفاضة المذكور وأن السعي أغني شترط فيه حصول طواف قبله صحيح شرعي لا خصوص طواف الأفاضة ولا يشترط فيه أن يكون طوافاً واجباً وقوله باحرام في الجميع صفة لعبادة أي عبادة معصوبة باحرام في جميع ما ذكر وفيه إشارة إلى أن الخ عبادات مجتمعة وأن الأحرام معصوب بكل منها لأنه لو لم يزد هذه الزيادة لكان من طاف بالبيت ثم أحرم به أنه يكون ذلك الطواف

انتهى بل وهو ظاهر الجماع لتكرار الناس إليه في كل سنة أو أودعهم إلى البيت بعد التفريق ولأنه لا يردع أولعوده إليه في العمرة (قوله ثم تعرف) أي في عرف اللغة (قوله شجاً) الذي في شجاج الجوهرى أشجبه شجاً بغير زيادة وهي ظاهرة فأنما نصب اسقاط ما بعد شجاً وقوله عاصراً أي معمر (قوله ينافي ذلك) لأن العاصف يقتضى تسليط المزمومة على بقية الأركان والمزمومة خارجة فلا يكون حداً قال بهض وقد يقال أنه جرى هنا على طريقة الفقهاء من أن الحد والرسم بمعنى واحد (قوله لا تنى بالمقصود الخ) فيه شيء لأن قوله ذات بمعنى صاحبة والصاحبية وصف خارج فلا يكون حداً فلم يأت بالمقصود (قوله أنه لما ذكر ما ذكره من عشر الخ) أي لما ذكر ما ذكره عن عبد السلام من عشر الخ فقد قال هو عشر ولذا تركه ابن الحاجب ابن عرفة يرد بعد عشر حكم الفقيه بثبوته ونفيه وصحته وقصده ولازمه أدراك فصله أو خاصته كذلك أي دون عشر (قوله على ما فيه) أي من البحث السابق من أن كلامه لا يقيده أنه حد بل رسم (قوله في ذلك نوع من

التمكن على من عسر عليه) وهو ابن عبد السلام (قوله وفيه إشارة إلى أن الخ عبادات) لا ينبغي أن فيه إشارة إلى أنه لا بد من الأحرام في جميع أجزائه المذكورة لكونها متفوقة وأما كونها عبادات لأعبادة واحدة فلم يظهر إلا أن يقال بينهم من تفرقوا ثم عبادات لأن شأن العبادة انضمام أجزائها (قوله لكان من طاف) أي لآزم

(قوله ويحتمل الخ) حاصله ان الاحتمال الاول المعنى على التبرلية فالمعنى انه لا بد أن يكون الاحرام معصوماً بالجميع وأما على الاحتمال الثاني فالمعنى على الاخبار أن ذلك الاحرام متعلق بجملة الاستبراء (قوله بعض أحكام الحج) أي الأحكام المتعلقة بالحج والعمرة أي باحرامهما وقوله وأفعالهما معطوف على الحج والعمرة أي أحكام أفعالهما أي أحكام أفعال تتعلق بهما كالأحكام المتعلقة بالعمرة بالافعال التي تفعل في حالة الاحرام من قتل صبي وغير ذلك (قوله فرض الحج) ثم انه يقع في غالب النسخ بناءً فرض وسنة للمنفرد واقامة الحج والعمرة مقام الفاعل ونصب هرة على المفعول المطلق مبدل للعدد والعامل فيه العمرة ويقدر مثله للحج لان الحج والعمرة مصدران مقدران بأن والفعل والمعنى فرض أن يحج هرة وسن أن يعتمر هرة ولا يصح أن يعمل فيه فرض وسن لانه انما ينبغي أن الفرض والسنة وقعا من الشارح هرة لان المفعول المطلق قيد في عامله وليس المراد ذلك ويجوز نصب هرة على التمييز المحول عن نائب الفاعل أي فرض المرة من الحج وسنة المرة من العمرة ثم تحول ونصب على التمييز ويجوز في بعض النسخ فرض الحج مصدر مرفوع بالابتداء وعطف سنة العمرة عليه ورفع هرة على الخبر وعليه فالمصدر بمعنى اسم المفعول أي مفروض الحج ومسنون العمرة هرة وفيه اخراج هرة عما هو محتار المحققين من أنها جميع اخواتها من طور او فورا و ذات هرة منصوبة على المفعولية المطابقة فليكن هذا كذلك اذ التقدير فرض الحج حجة هرة وسن العمرة ١٩٧ اعتمار هرة لا يقال المراد من الحج

والعمرة الحقيقة المخصوصة
فهما جامدان فلا يسميان
لانهما قول علمهما نظر الاصلهما
من المصدرية انتهى (قوله
هرة في العمر) أي وما زاد عليها
فهو مستحب لكن استيجاب
العمرة انما هو في كل سنة هرة
وبكره تكرارها في السنة على
المشهور وأجاز تكرارها بين
المساجين وأول السنة المحرم
فيحوز لمن اعتمر في أو اخر ذي
الحجة أن يعتمر في المحرم الحاصل
ان الحج أول هرة فرض وأما في
غير المرة الأولى فينبغي له قصد
اقامة الموسم ليقع فرض كفاية
فان لم يقصد اقامته وقع

جزء من الحج ولا يصح ذلك وكذلك غيره ويحتمل أن يريد ان احرام الاركان لما كان مندرجاً في احرام الحج فصار بذلك احرام للجميع * وأما العمرة فمعناها الغلة الزيادة يقال اعتمر فلان فلانا اذا زاره ويقال الاعتمار القصد وقيل انما قيل للمحرم بالعمرة معتمراً لانه قصد أن يعمل في موضع عام وشرفا عبادة بزمها طواف وسعي فقط مع احرام ولما كانت أحكامهما أي الحج والعمرة لا تنحصر أشار الى ما ظهر له منها فقال

(توباب) يذكر فيه بعض أحكام الحج والعمرة وأفعالهما

(ص) فرض الحج وسنة العمرة هرة (ش) يعني ان الحج فرض عينا كتاباً وسنة واجبا عامرة في العمر فمن كثر واستتيب ومن تركه مستطيعا قاله حسيبه أي لا يضره له وأما العمرة فهي سنة في العمر هرة على المشهور وهي آكد من التور وقيل فرض كالحج وبه قال الشافعي وقيل فرض على غير أهل مكة وغير المؤلف هنا بفرض وعبر في باب الزكاة بقوله يجب لكون الفرض غير مرادف للواجب في الحج لان الواجب ينجز بالدم كطواف القدوم وأما في بقية العبادات فرادف وهل فرض قبل الهجرة ونزل والله على الناس حج البيت تأكيده أو بعده سنة خمس أو ست وحججه الشافعي أو ثمان أو تسع وحججه في الاكمال أقوال وحججه عليه الصلاة والسلام حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العامة وسئل أنس كم اعتمر عليه الصلاة

منه وباوانظا هو جريان مثل ذلك في العمرة فسنة عين هرة في العمر وكفاية اذا قصد بها القيام عن الناس والا فندوب كل عام انظر شرح عيب في فائدة في مشروعية الحج قبل العمرة أو العكس قولان اه (قوله والله على الناس حج البيت) قيل نزل سنة تسع وقيل نزل سنة عشر (قوله وحججه الشافعي) أي صحيح كونه سنة ست (قوله وحججه) أي صحيح كونه سنة تسع (قوله حجة واحدة) أي عام عشرة من الهجرة ولم يحج من المدينة بعد ان نزل عليه فرض الحج غيرها وحججه قبل ان يفرض عليه الحج حجتين على ما روى وفي البخاري في المغازي انه حج بكة بحجة واحدة قبل أن يهاجر فرد عليه الشارح وقال المروى انه لم يترك وهو بكة الحج قط (قوله حجة الوداع) أي وداع الناس بالوصايا قرب موته فقد وصاهم قبل موته بقوله فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا وسئلون ربكم فيسألونكم عن أعمالكم الا لا ترجعوا بعدي خلا لا يلعب بعض الا يبلغ الشاهد منكم الغائب فاعل بعض من يبالغه ان يكون أوعى له من بعض من سمعه انتهى وأراد باليوم يوم النحر والشهر شهر الحجة والبلد مكة في فائدة في اختلاف هل شرع الحج لغير هذه الامة أم لا فقال بعضهم كان واجبا من زمن آدم عليه الصلاة والسلام في فائدة أخرى في حاصل ما قالوا ان الحج المبرور يسقط الصغار انما قالوا وكذا السكاكر على الاظهر وأما التبعات فقال القرافي لا يسقطها الحج وظاهر كلام ابن حجر وغيره ما سقطه اياه الا حديث الواردة في ذلك

راجعوا إلى عدم سقوط ما ترتب عليه من الصلوات والكفارات وحقوق الأتباع من دين ونسب أي كونه من وراثته
بالتمسك التي قال بن حجر بسقوطها أي التمسك بالباطنة كالغيبية والقذف والقتل بالنار من غير حجة شرعية وإذا قال
الخطاب في شرح المناسك عقيب قول القرافي مانعه ومقاله من عدم سقوط الصلوات المترتبة في الذمة والكفارات وحقوق
الأتباع من ديون وغيرها أي كالدواعي جميع عليه لم يقل أحد من العلماء من صح لا يجب عليه أن يقضى ما في ذمته من ذلك
نعم يرجى أن الله يغفر ذلك في الآخرة لمن يخرج عن أداءه في الدنيا ويرضى عنه المصوم للأحداث الواردة في ذلك والمبرور هو
المتقبل وعلا منحه أن يزداد بعد خيرا فإن قلت لا تأخر حتى صلى الله عليه وسلم إلى عام شجرة من الهجرة فالجواب أنه من أجل
تزييه أما كن النسك والظواف عن فعل الجاهلية والطواف عرباذين وإبعاد الكفار عن ذلك ولذلك بعث الصديق حج بالناس
وتجده كان ندباو بعث خلفه ابن ١٩٨ أبي طالب ينادي بالناس لا يبقى شرك إلى آخر ما هو معلوم وفي هذا دليل على

والسلام قال أبو بكر عمرته التي بعده منها المشركون عن البيت في المدينة في ذي السعدة
وعمرته أيضا من العام المتبيل حين صالحوه في ذي السعدة وعمرته حين قسم غنائم حنين من
الهجرة إلى ذي السعدة وعمرته مع نفسه وقدرى عن ابن عباس أن عمره الجهرانة كانت
للميتين بقيتا من شوال (س) وفي فورته وترأسيه لحوف الفوات خلاف (ش) أي وفي
وجوب الاتيان بالبحر في أول عام القدرة ويعصى بتأخير عنه ولو ظل السلامة وهو الذي نقله
العراقيون عن مالك وشيخه القرافي وابن بزيه أو لا يجب الاتيان به في الفور بل وجوبه على
التراخي لحوف الفوات وشهره القنا كرهاني ورأى الباجي وابن رشد والتمسكاني وغيرهم من
المغاربة أنه ظاهر المذهب بخلاف في التشهير أما عند خوف السموات فيتنفق على الفورية
ويختلف الفوات باختلاف الناس من ضعف وقوة وكثرة أمراض وقتها وأمن طريقها
وخوفها ووجدان مال وعدمه وأنظر هل يدخل هذا الخلاف في العمرة كالحج لم أر من تعرض
له بنفي ولا إثبات كقوله ح ولا خلاف في الفورية إذا فسدت حجة سواء قلنا أن الحج على الفور أو
على التراخي كما يأتي عند قوله ووجب انعام المفسد وسواء كان الأول فرضا أو نفلا (ص)
وصحتم بالاسلام (ش) المشهور أن الاسلام شرط في صحة الحج والعمرة بناء على أن الكفار
مخاطبون بشروع الشريعة سواء كان المحرم بهم أكر أو أثنى حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا (ص)
فيحرم ولي عن رضيع وجرد قرب الحرم (ش) أي فبسبب أن شرط الصحة الاسلام لا رائد عليه
ينسب إحرام الولي من أب أو كفل أو غيرها قريب أو غيره عن الرضيع أي إدخاله في الأحرام
بأن ينوي عنه وينوي الدكر من الخيط ووجه الانتفاء وكفاها كالكبيرة ويكون كل من الأحرام
والجريد قرب الحرم إذا لا يكون محرما إلا بالتجريد والنية ولا يقدم لأحرام عند الميتات ويؤخر
التجريد إلى قرب الحرم كقوله بعض ولا مفهوم لرضيع وكذا غيره ممن لا يميز بدليله بمقابله
بالمميز وانما خص الرضيع بالذكر لأنه وقع لمالك لا يخرج عن الرضيع (ص) ومطبق
لامعنى عليه (ش) معطوف على رضيع أي فيحرم الولي عن المطبق ويجرى على ما ذكر في

أن الصديق هو الخليفة
بعده (توله عمرته التي بعده
عنها المشركون) فتمت الهدى
وحاق هو وأصحابه ورجع إلى
المدينة لا يخفى أنه إذا صده كيف
يصح أن يقال اعتمر فالجواب
أن المراد أحرم بالعمرة فلا ينافي
أنه لم يكمل ولا أحسن أن أراد
اعتمر حقيقة أي حصل ثواب
العمرة حقيقة لأنه أقهر على
عدم اكتمالها (قوله حين صالحوه
الح) ويقال لها عمرة القضاء
والقضية لأن النبي صلى الله
عليه وسلم قاضي قريشاني
الأولى على أن يأتي من العام
المقبل فيدخل مكة بعمرة ويقوم
ثلاثة أيام (قوله وفي فورته)
هذا هو الرابع (قوله ويعصى
بتأخير) أي مع كونه أداء (قوله
لا رائد عليه) أي من تمييز أو غيره
(قوله أو غيرها) كوصي (قوله
أي إدخاله في الأحرام) وليس

المراد بإحرام الولي عنه حقيقة وانما معناه أن يجرده وينوي إدخاله في الأحرام أي فيكون إحرامه عنه في
حال تجريده لأن الحج انما ينفقه بنية مع قول أو فعل أو فعل تعاقبه وكأنهم جعلوا تجريده كالتوجه في حق غيره ولا يشترط أن يكون الولي
محرما ولا أن يتساوى في الأحرام (قوله ويكون كل الخ) المراد بالحرم هنا مكة علم من ذلك أنه يتجاوز به الميقات خلا لا رفقابه وخوفا
من الضرر عليه فإذا كان يحصل تجريده قرب الحرم ما ذكر من الضرر فالظاهر أنه يؤثر في الأحرام عنه والتجريد إلى دخول الحرم
كما أن الظاهر من كلامهم أنه إذا كان يحصل تجريده الضرر فإنه يحرم عنه بغير تجريد وينبغي كافي في شرح شب (قوله لأنه وقع
لمالك) حاصله أنه انما خصه بالخلاف فيه (قوله لا معنى عليه) ثم إن لم يبق إلا بعد من الحج فلا شيء عليه فان أفاد في زمن يدرك
الوقوف فيه أحرم وأدركه ولا دم عليه في عدم رجوعه إلى الميقات (قوله أي فيحرم الولي عن المطبق) ولا يجزئه عن الفرض لأنه
إذا لم يكن الحج فرضا عليه فلا أفاد المطبق بعد إدخاله في الأحرام فالظاهر لزومه له وليس له رفضه وتجديده إحرام بالفرض لعدم

ورفضه بالنية ويحتمل أن ما يأتي من عدم رفضه بالنية فيمن أحرم عن نفسه (قوله يرجي زواله بالقرب) أي الشأن ذلك فلا يثبت رفضه بأنه قد يكون الانغماء طويلا (قوله فإن أفاق) أي المنعى عليه لا المجنون لأن المجنون العبرة بأحكام الولي عنه فلا يرفضه المجنون إن أفاق (قوله بمثل ما أحرم به) أي أن كانوا تعادوا وأحرموا عنه لأنهم ليس لهم أن يحرموا عن المنعى عليه وإنما هذا بعد الوقوع (قوله لم يحزه) أي المنعى عليه وأما المجنون فبعد صحيح ١٩٩

أول الميقات (أطلق العبارة

وفي عب نقسلا عن المدونة

أن هذا في المناهز وأما غيره

بقرب الحرم كاتقدم في غير

الأمير في تنبيهه إذا اذن

للمميز الحر أو الرقيق بالغ أو لا

وأراد منه قبل إحرامه في

الشامل ليس أسيد منع

عبد أذنه وإن لم يحرم على

الأنظر ولا في الحسن على

المدونة له منه قبل إحرامه

لا بعده (أقول) هو الصواب

الموافق لما تقدم في الاعتكاف

وانظر محشي تب (قوله المرأة

إذا حلها زوجها) أي من حج

التطوع الخ (قوله) فإن لم يقدر

على ذلك) أي المميز كما هو

ظاهره ففيه إشارة إلى أن

قول المصنف والأنايب عنه في

خصوص المميز وفي عب

وشب والايكن مقدوره بأن

يحجز عن شيء أولم يكن عييرا

أو كان مطبقا ثم إن في كلام

المصنف نظرا فإن حقيقة

النسابة أن يأتي النائب بالفعل

دون المتوب عنه وليس كذلك

اذ لا يقدر عليه أن أمكن

فعله به فعلم به كطواف وسعي

الصبي من تأخير إحرامه وتجريده إلى قرب الحرم وغيره والمطبق من لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولوميز بين الإنسان والفرس فإن أفاق أحيا ما انتظر ولا ينقض عليه ولا على المنعى عليه إحرام غيره فإن خيف على المجنونة خاصة الفوات فكما طبق قال فيها والمجنون في جميع أمور كالمصبي لا منعى عليه فلا يحرم عنه أحد ولو خيف الفوات ولا يصنع أن فعل بفرض أو نقل والفرق بينه وبين المجنون أن الانغماء مرض يرجي زواله بالقرب غالبا بخلاف المجنون فإنه شبهه بالصبي الدوامه وصح الإحرام عن الصبي لأنه يتبع غيره في أصل الدين فإن أفاق فأحرم عن نفسه بمثل ما أحرم به عنه أصحابه أو بغيره فالأحرام ما أحرم به هو وليس ما أحرموا به عنه شيء ولا دم عليه لعمد الميقات وإن لم يبق حتى طالع الفجر من ليلة النحر وقد وقف به أصحابه لم يحزه (ص) والمميز بأذنه والأفله تحليه ولا قضاء بخلاف العبد (ش) معطوف على ولي من قوله فيحرم ولي عن رضيع والمعنى أن المميز وهو من يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ولا يضبط بسن مخصوص بل يختلف باختلاف الأفهام هو الذي يحرم عن نفسه من أول الميقات بأذنه وليه ويأمر لنفسه فإن خالف وأحرم بغيره وأذنه وليه فله وليه لا قضاء عليه إلا إذا كان له منه ومثله السفيه بخلاف العبد البالغ إذا أحرم بغيره وأذنه فله منه فإنه يلزمه القضاء عن ذلك إذا أذن له سيده أو عتق ويقدمه على الفرض فإن قدم حج الفرض صح ومثل العبد في وجوب القضاء إلا إذا كان له منه المرأة إذا حلها زوجها لم أحرم به من غير أذنه والفرق أن المجز على الصبي والسفيه لحقهما والخبر على المرأة والعبد لم يحررها (ص) وأمره مقدوره والأنايب عنه أن قبلها كطواف لا كتلبية وركوع (ش) يعني أن الولي يأمر الصبي المميز بأن يأتي بجميع أفعال الحج وأقواله من طواف وسعي وركوع وتلبية وتجريده إلى غير ذلك إن كان يتدبر على ذلك فإن لم يقدر على ذلك أو على بعضه فإن الولي يتوب عنه فيما يحجز عنه إن كان ذلك الذي يحجز عنه الصبي يقبل النيابة ولا يكون إلا مع لا يطوف عنه وسعي ويرمي الجمار وأما مثل ركعتي الطواف أو الإحرام أو التلبية أو التجريد وما أشبه ذلك فإنه لا يصح النيابة فيه لأن ذلك من الأعمال البدنية (ص) وأحضرهم المواقف (ش) أي وأحضر الولي الرضيع والمطبق والصبي المميز والمنعى عليه إذا طرأ انغماءه بعد الإحرام المواقف عرفة ومن دلفسة ومنى وظاهره الوجوب وليس كذلك وإنما هو على سبيل الذنب وهذا بالنسبة لغير عرفة والأفهم واجب وأما الولي فيجب عليه الوقوف وإنما كانت منى من المواقف لأنه يطلب فيها الوقوف أثر رمي الجمرات الأولى والثانية وبعبارة أخرى قوله المواقف فيه تغليب لأن الموقف لا يتعدد ولو قال المشاهد كان أحسن أي المشهد التي

ووقوف بعرفة وغيرهما فهو مشارك له لأنائب عنه وإن لم يكن فعله به فعله الولي أن قبل النيابة كرمي وذبح كما قاله عجم (قوله لأن ذلك من الأعمال البدنية) اعترض ذلك في حاشيته على تب بأن الصواب أن يقول الهيئة أي التي ينظر فيها العين الفاعل وخصوصه والأفالك أعمال بدنية يعني مقابلة القاي (قوله إذا طرأ انغماءه) وأما قبل الإحرام فقد تقدم أنه لا يحرم عنه الولي وعلى كل حال المنعى عليه لم يتقدم له ذكر (قوله وأما الولي فيجب عليه الوقوف) أي بعرفة أي بنفسه بخلاف من ذكر فإن الوقوف بعرفة به واجب لأنه ليس بالنفس

(قوله وزيادة النفقة عليه) أي التي يحتاج لها المحجور وصيه أو غيره في السفر ولو لم يخلد لانه موصوفاً كانه أو يلبسه (قوله عليه) أي المحجور جمع الضعيف في أحضرهم وأقربهم والمرادني الخائن المحجور الشامل لنفسه (قوله ان خيف ضيعته) انظر هل يباؤه للمعول لا لاشار الى أن مجرد خوف ما تفما كان الولي أو غيره حتى لو لم يخف الولي الضيعة وخاف غيره من الناس من أرباب المعرفة فالعبرة بخوف الغير ولا عبرة بخوفه أو بالعكس فالعبرة بخوف الولي لا عبرة بخوف غيره من الناس أو الإشارة الى أن خوف الولي وحده لا يكفي ٢٠٠ ولا بد من موافقة الغير له على الخوف من الناس من أرباب المعرفة لم أولى ذلك نصاً

يطالب فيها الحضور كعرفة ومزدفق ومضى (من) وزيادة النفقة عليه ان خيف ضيعته (من) يعني ان الولي اذا أخذ المصبي الذي في حجره معه الى الجاز فان نشأ المصبي تكون في ماله فان كانت نفقة المستغرم مثل المستغرم فلا كلام أي لاله ولا عليه وان زادت نفقة السفر على الحاضر فلا ريب في مال المصبي ان كان يخشى الولي على المصبي الضياع لو تركه لان النفقة حينئذ من مصالحه فان كان لا يخشى عليه الضياع اذا سافر ولله وتركه فزيادة نفقة المصبي حينئذ على الولي لانه أدخله في ذلك من غير ضرورة واوله اشارة بقوله (والا فولي) أي وان لم يخف عليه الضيعة اذا تركه وسافر به فزيادة النفقة على واهله ولا خصوصية للمحجور بل حيث سافر الولي بمصبي أو بمنزله فيحصل فيه هذا التفصيل وكان الأولى ان يقول في ماله ليشير بأن هناك مالا والأفعلى واهله ولا تكون في ذمته خلافاً لما عليه ظاهر لفظه (من) كجزاء الصيد وفدية بلا ضرورة (من) التشبيه بما بعد الا والمعنى ان جزاء الصيد الذي صاده المصبي محرم ما في غير الحرم لازم لواهله سواء خاف الولي على المصغير الضيعة أو لم يخف عليه الضيعة على المشهور وكذا يلزم لولي غرم الفدية اللازمة للمصبي للباس أو طيب أو غيره وسواء خاف عليه الضيعة أم لا على الاشهر عند مالك من أقوال ثلاثة وصدر به ابن الحاجب ولا فرق بين كون الفدية زمت المصبي ضرورة أم لا لان الولي أدخله في عهده بتباجحه كاهو ظاهرها وحينئذ فلا مذهب في القول المؤلف بلا ضرورة وتوالت الذي صاده المصبي محرم ما في غير الحرم احترازاً عما اذا صاده في الحرم فانه يفصل فيه تفصيل زيادة النفقة كما قاله الخفي اذا تأثر لا حرام فيه (من) وشرط وجوبه كوقوعه فرضاً حريته وتكليف (ش) قد علمت مما تقدم من قوله وحجتهما بالاسلام ان الاسلام شرط في حصة الخلع والمهر فذكر المؤلف هنا الحرية والتكليف شرط في وجوب الخلع فلا يجب على عبد ولا على من فيه بنية رقيق من مكاتب ومبعوض ولو قل جزؤه ونحوهما ولا على صبي ولو سرقاً أو مجنون وضعيف عقل وهو المراد بالمعتوه في كلام بعض ولا يقع منهم فرضاً ولو نوه نعم يصح من جميعهم وقوله (وقت احرامه) وما بعده راجع لما بعد الكف والمعنى ان الحرية والتكليف انما يعتبران في وقوعه فرضاً وقت الاحرام فن لم يكن حراً أو غير مكلف وقت لم يصح منه الفرض ولو عتق العبد أو كف المصبي بعد ذلك وقبل الوقوف صح نقلاً ولا ينقلب فرضاً ولا يرتفع احرامه ولا يجوزهم ارداد احرام عليه وقوله (بلا نية نقل) قال بعض حال ولم يبين ماذا والظاهر انها من المضاف أي احرام أي شرط وقوع الخلع فرضاً حريته وتكليف وقت احرامه حال كون ذلك الاحرام خالياً من نية نقل بأن نوى الفرض أو الخلع أو أطلق وينصرف للفرض قاله سنده فلو نوى النقل لم يقع عن الفرض خلافاً لاشافعي ويكره تقدم

انظر الا في (قوله ضيعته) المراد الهلاك أو ما يمتثل حاله به ومن ذلك معايشة أهل الفساد وفرغ من المسئلة لا كافي له سوى من سافر به وهذا يؤخذ من قوله ان خيف ضيعته (قوله) على الاشهر عند مالك من أقوال ثلاثة (الاول) التفصيل وهو انه ان خاف عليه الضيعة فالفدية وجزاء الصيد على المصبي والأفعلى الولي وقبل ذلك على الولي مطلقاً لانه وان خاف عليه الضيعة في تركه فقد أدخله في الاحرام بلا ضرورة وقيل على المصبي مطلقاً (قوله احترازاً عما اذا صاده في الحرم) أي سواء كان محرم ما لم لا كما مرح به في عبارة شب (قوله شرط وجوبه حرية وتكليف) واستطاعة كما يستول وجوب استطاعة فالاستطاعة اغاها في شرط في الوجوب لافي الوقوع فرضاً لانه لو تكافه غير المستطيع لوقع فرضاً (قوله حال من المضاف الخ) فيه انه حال من المضاف اليه والشرط ليس بوجوده الجواب انه من قبل أو مثل جزئه بتبيينه قال

محشى تب استفيد من كلام المؤلف ان شروط الوجوب ثلاثة فقط الحرية والتكليف والاستطاعة وهكذا النقل عدها في الجواهر وابن الحاجب وزاد الاسلام ونوع فيه وابن عرفة وغيرهم من أهل المذهب فيدخل في كلامه السفينة فيجب عليه وهو كذلك ولم أر من اشترط في الوجوب الرشد وقد قال ابن جماعة اتفق الاربعة على ان المحجور عليه لسفنه كغيره من وجوب الخلع عليه لكنه لا يدفع اليه المال بل يصحبه الولي لينفق عليه بالمعروف أو ينصب فيما ينفق عليه من مال السفينة من ينفق انظر محشى تب (قوله أو أطلق الخ) كذا في نسخة بأول ما نسب الوأوى وأطلق أي والحال انه أطلق (قوله لم يقع عن الفرض) أي والفرض

بأن عليه (قوله بشرأ أو كراه) لا يخفى أن هذا إنما يكون في الرحلة فلا يكون قوله بإمكان الوصول بدل كل من كل بل بدل بعض من كل فندير (قوله أي تقيلة عظيمة) أي خرجت عن المعتاد في ذلك المحل بالنسبة للشخص (قوله ونحوه) أي كأن يسهله جان (قوله وحيث فسر الاستطاعة بإمكان الوصول) هذا يقتضي أن البقاء في قوله بإمكان الوصول للتصوير فيبقى قوله أولاً بدل كل من كل وقوله دخل فيه أي في قوله باستطاعة وقوله من عطف انحصار أي على قوله ٢٠١ باستطاعة (قوله أو عشار) أي

مكاس يأخذ هذا العشر الأثني لا يشترط كونه يأخذ هذا العشر (قوله ويقف عند قوله) أي يقف عند قوله يأخذ هذا المقسود لا غير أي وعلم منه ذلك عادة كَمَا ينبغي عليه الشارح واحد مترز بقوله ظالم من أخذ الدال على الطريق أجرة من المسافرين فإنه جائز وليس فيه تفصيل الظالم ويكون على عدد رؤس المسافرين دون أمتعتهم اذ من معه دواب ولو كثرت كالجزء منها في انتفاعهم به والظاهر اعتبار عدد رؤس التابعين لا المتبوعين فقط وإذا جرى عرف بشئ عمل به لانه كالشرط انظر عب (قوله لما علمت الخ) لا يخفى أنه لم يعلم ذلك ووجه ما قال أنه لو كان راجعاً لغيره عدم النكت لكن المعنى أي أن أخذ الظالم القليل الذي لا ينكت على الاظهر لا يسقط الخ يجب أن يكون المعنى أن هناك خلاف الاظهر يقول بانه وان كان ينكت لا يسقط الخ مع أنه إذا كان ينكت يسقط الخ اتفاقاً (قوله وأما لو علم أنه ينكت) قال في ك ومثل

المنزل وكذا النذر على الفرض قال بعض ولو قرن نية النفل بنية الفرض لم يجز أيضاً قال آخر وهو في هذه هذه ولم أرها لغيره (ص) ووجب باستطاعة (ش) تقدم أن الحوية والتكليف كل منهما مشروط في وجوب الخ وكذلك الاستطاعة مشروط في وجوبه ثم أبدل من الجار والمجرور قوله (بإمكان الوصول) بدل كل من كل راجلاً أو كباً بشرأ أو كراه وقوله (بلا مشقة عظيمة) هو معنى قوله في نفسه كَمَا من غير مشقة فادحة بالفاء والدال والهاء المهماتين أي تقيلة عظيمة من قد حمله الدين إذا أتقاه ولا عبرة بطريق المشقة فان السفر لا يخلو عن أولئك رخص للمسافر القصر والغطر وانما يسقط واستطاعة بالرفع عطف على حوية لاقتضائه أنه يشترط في وقوعه فرضاً الاستطاعة كما أنها مشروط في الوجوب وهو فاسد اذ لو تكافه غير المستطاع وقع فرضاً وقوله بإمكان الخ أي إمكاناً عاديّاً في أمكنة الوصول بطيران ونحوه فلا يجب عليه أن يكون لو فعله أبزاه وحيث فسر الاستطاعة بإمكان الوصول دخل فيه إمكان السير وأمن الطريق فقوله (وأمن على نفس ومال) من عطف انحصار على العام من لهو من جمع اصل مثلث اللام وهو في الأصل السارق لكن المراد به هنا المحارب أما السارق الذي ينسحق بالحراسة فلا يسقط به الخ قاله بعض (ص) الا لاخذ ظالم ما قبل لا ينكت (ش) مستثنى من مفهوم مال أي فان لم يأمن على المال سقط الا لاخذ ظالم اصل أو عشار ما قبل أي لا يجب ويقف عند قوله ولا يعود الى الاخذ ثانياً فلا يسقط الخ على الاظهر من قولين حكاهما ابن الحاجب فقوله (على الاظهر) راجع الى ما أفهمه الاستثناء وهو عدم سقوط الخ كما هو تقريره لا الى قيد عدم النكت لاعتبات من السقوط مع النكت بخلاف وقوله لا ينكت أي علم منه يحسب العادة أنه لا ينكت وأما لو علم أنه ينكت أو جهل حاله أو شك في ذلك سقط على أحد قولين في النكت وهو المذهب وقوله ما قبل أي بالنسبة للأخذ ومنه يكونه يجب به وهو ما عليه الأكثر ويحتمل أن يريد أن يكون قليلاً في نفسه وهو نحو مال لخمى انظر (ص) ولو بلا زاد وراحلة (ش) أي أن الخ يجب ولو كان المكاف لازاد معه إذا كان له حرفة تقوم به لا ترى بحاله ويعلم أو يظن عدم كسادهما واليه أشار بقوله (لذي صنعة تقوم به) وكذلك يجب الخ عليه وان كان لا راحلة له إذا كان يقدر على المشي واليه أشار بقوله (وقدر على المشي) وظاهره كاللخمى ولو لم يكن معتاداً له واشترط القاضي عياض والباجي اعتياده (ص) كما عني بقائه (ش) أي وكذلك يجب على الاعمى القادر على المشي إذا وجد قائده لا نه به كالبصير حيث كان له مال يوصله وبعبارة أخرى كقطع وأشمل وأعرج في يده أو رجل أوفيهما وأعمى بقائه ولو بأجرة وكان له مال يوصله اللخمى أو كان يتكفف (ص) والا اعتبر المجوز عنه منهما (ش) تقدم أن الخ يجب ولو كان المكاف لازاد معه ولا راحلة إذا كان يقدر على المشي وله صنعة تقوم به في سفره لأن قدرته على المشي تقوم مقام الرحلة وصنعة تقوم مقام الزاد فان لم يقدر على المشي ولا زاد معه أو كان يقدر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يجب عليه الخ حينئذ فقوله اعتبر

٢٦ نثرني في النكت إذا تعدد الظالم (قوله أو جهل حاله أو شك) لا شك أن جهل الحال في المقام يرجع للشك (قوله ولو بلا زاد الخ) أشار بلول رد قول صحتون ومن وافقه بأشراط الزاد والراحلة (قوله وقدر على المشي) تحقيقاً وظناً (قوله كما عني بقائه) أي ذكره ويكره المشي في حق المرأة (قوله ولا زاد معه) الأولى أن يقول فان لم يقدر على المشي ولا صنعة لان الكلام في سبب ان نية النائب والمناسب اعتبار العجز في النائبين أو المنوبين وقوله أو كان يقدر على أحدهما أي المشي أو الزاد

(قوله أي في جانب المستوفى) أي من حيث عجزه أي أظهر منه فإن اعتباره من الجانب الآخر لا ينافي في باب المستوفى وذلك لأن تعاقب الحكم بالمستوفى يؤيد بعلية ما منه الاشتقاق (قوله وان كان المستوفى لا ينفك) أي المستوفى عدمه في الرقاب الواجبة (قوله الاما يباع على الناس) لا يخفى انه يدخل فيه ما تقدم من قوله أو يشر والدراية يكون قوله أو ما يباع من عطف العام على الخاص وهو انما يكون بالواو ككسبه لا بالياء مع ان المؤلف عطفه بالواو وقد يرباب أن يقتضيه قوله أو ما يباع على الناس بانه قد انما ينفك منه فهو حجة من عطف ٢٠٢ الخايرك ولكن جواز الاما يباعي أو عطفه بالياء في النص يرجح ما يلي ذلك بقوله

أي في جانب المستوفى والصحيح ان يرفع لانه لا ينفك عن ما ينفك عنه ولا يراجل ولا يقوم مقامها (ص) وان يشر ولا زنا وما يباع على الناس (ش) هذا ما ينفك عن ما يمكن الوصول اليه مما يباع في وجوب الحج يشرى ان المكاتب اذا لم يبد منه يتجر به الاثر والدراية انما ينفك عنه فانه يجب عليه الحج بذلك ويجوز عطفه في الرقاب الواجبة وان كان المستوفى لا ينفك عنه وكذلك يجب عليه الحج اذا لم يجد معه الاما يباع على الناس عند النكاح من ربيع وما شئ من وجوبه وانما ينفك عنه ان كثرت قيمتها وناداه وكتب العلم ولو حجة بالياء ايمعطف وآلة الصانع على أحد الترتين وكذلك يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أشهد وأولاده الاستعانة بما يحتاج به فقط ولا يرأسه في قبول أمره وأمر أهله وأولاده اليه في المستقبل لان ذلك أمره الى الله واليه أشار بقوله (أو بافتاراه) أي يصير بعد الحج فقير لا يملك شيئا (وترك ولده) أي ونحوه (للصدقة) وقوله (ان لم ينش هلاكا) أي في المسلمين وهذا على القول بان الحج على التورع وأما على القول بالترخي فلا إشكال في تسمية نفقة الولد وحكم نفقة الابوين حكم نفقة الابن وأما نفقة الزوجة فتقدم على القول بالترخي ويقدم الحج عليها على مقابلة ولو خشي التطايع عليه في غيبته حيث لم ينش العنت من فراقها فيها أو في غيرها (ص) لا بد من أو عطية أو سؤال مطلقا (ش) لما ذكر أسباب الاستطاعة ذكر مقابله وهذا المعنى انه لا يجب الحج بالاستطاعة بدني أو قبول عطية أو سؤال أما الذين فخله ذالم يكن عنده ما يقضيه به أو كان ولا يمكنه الوصول اليه لبعده واءوجب عليه الحج به وفي كلام نت نظر وأما العطية فلا في فيها مانعة وظاهر كلام المؤلف عدم اللزوم بالعطية ولو كانت من الابن لا يسه وهو الذي جزمه القرطبي في سورة آل عمران وابن العربي عن مالك وأبي حنيفة لان فيه سقوط حرمة الابوة اذ قد يتألف قد جزأه وقد وفاء وقطع سنة بلزوم ذلك للموالد وهو مذهب الشافعي قال لان الولد من كسبه لا منة له عليه في ذلك قال بعض وفي كلام ابن رشد ميل الى ذلك وأما السؤال فلا يلزمه سواء كانت عاداته السؤال بيده أو لم تكن كانت العادة الاعطاء أولا وهو معنى الاطلاق وما شئ عليه المؤلف خلاف ما ارتضاه ابن عرفة ورجح ما لابن عرفة (هـ) في شرحه فقال ودخل في الاطلاق من عاداته السؤال في الحاضر وبعض في السفر اذا سافر ما يكفيه ان علم بذلك أو ظنه ولكن المذهب في هذه الحالة الوجوب حيث قدر على الرحلة أو ما يقوم مقامها على القول بالراجح وقد اقر ابن عرفة عليه فقال وقدره سائل بالحاضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة (ص) واعتبر ما يرد به ان خشي ضياعا (ش) يعني انه يعتبر في الاستطاعة ما يصل به فقط ولا يعتبر ما يرجع به الا اذا خشي ان

صلى الله عليه وسلم الى الدنيا يصيبها أو مرضا أو سكرها ومنه قوله تعالى ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أو حتى الى (قوله أو بافتاراه) ان قيل قيلدوا ههنا بأن لا يخفى هلاكا عليهم وقالوا في النفاس يؤخذ ماله ولا يترك له الاما يمشون به الايام وان نشئ عليهم الضيقة والهلاك فالجواب ان المال في النفاس مال الغرماء والقرماء لا يلزمهم من نفقة أولاده الاما يمشون به المسلمين وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة أولاده من ماله (قوله ونحوه) أي كابويه الغنم يبرين ولو قل المؤلف أو ترك من يلزمه نفقته لكان أشمل (قوله ان لم ينش هلاكا) أي أو شديد اذى أو تنبيه لا يجب عليه التوفير والجمع حتى يبرم استطاعا (قوله أو عطية) أي بغير سؤال بدليل قوله بعد أو سؤال الحج أي أعطى لأجل الحج فان لم يحج لم يعط وظاهر المصنف

ولو كانت له عادة بالاختذ من أعطاه وهو كذلك وهذا حيث لم يقبلها وأما ان أعطى وقبل فانه يجب عليه الحج سواء أعطى لأجل الحج كما هو الموضوع أولا (قوله وفي كلام نت نظر) أي لانه لم يقيد فقده قال لان الدين يمنع وجوبه وظاهره سواء كانت له جهة أولا وهو كذلك باتفاق في الاولى وعلى المشهور في الثانية (قوله وقطع سند الحج) ظاهره شب ترجيحه (قوله عاداته السؤال أم لا الحج) هذا معنى الاطلاق الا انه اذا لم تكن العادة اعطائه لا خلاف في عدم وجوب الحج عليه وحرمة عاداته السؤال أولا لا لبقاء نفسه في التهاكة ويكره بان العادة اعطاؤه ان لم تكن عاداته السؤال اتفاقا وكذا ان عاداته ذلك على ما عند المؤلف في توضيحه وابن عبيد السلام وقال في منسكه انه ظاهر المذهب وفي الشامل انه المشهور (قوله ولكن المذهب في هذه الحالة الحج) أقره محشي نت وقوام خلافة لا يقول عليه (قوله واعتبر ما يرد به الحج) بقي

لا يخفى ان المصنف اعلم بان مكان الوصول فقط وسكت عن حالة الردفة كما علمنا (قوله وأجبر) أى فى وجوب ركوبه ان
 تعين طريقه وجواز ما ناله عنه مندوحة (قوله لا فائدة فى قوله الخ) أى لان عدم غلبة العطب من افراد الامن على النفس
 والميل (قوله قلت فائدة الخ) حاصل الجواب تسامح ان عدم غلبة العطب من افراد الامن الا أن ذلك خفى فافاد المصنف صريحا
 ان ذلك من افراد الامن على النفس والميل برأى أو بجراوه هذا هو الجواب الاول (قوله ان ما تساوى فيه) أى السهو الذى تساوى
 فيه الخ لا فرق بين ان يكون برأى أو بجراؤه وقوله أو نقول الخ حاصل الجواب الثانى ان عدم ٢٠٣ الغلبة المصادق باستواء الاصلين

من افراد الامن فى خصوص
 البحر لا فى البر ولا يخفى ما فى
 ذلك من البعد بل قد يتراءى
 العكس إذ كفى لكان الذى
 يفيد كلام ابن عرفة سقوط
 وجوب الخ فى البحر حيث
 استوى السلامة والعطب
 وذكر ان عجم استطهره فى
 شريحه فليتأمل وهذا ان
 الجوابان لعجم (قوله وكذا
 اذا خاف تضيق شرط الخ)
 لا يخفى ان وجوب إزالة النجاسة
 مقيّد بالذكور والقدرة
 وهو اذ ذلك ليس بقادر
 ويمكن الجواب بأن يقال نزل
 قدمه على السفر فى ذلك
 منزلة اختياره فى الصلاة
 بالنجاسة ولو كان عاجزا وقتها
 عن إزالتها فله فيه ما يقضى
 العالم بالميل ما خرج وقتها فى
 غيبة عقله كاسكران فبما عجم
 ادخل ذلك على نفسه ولا
 يتضى غيره لعجزه ويؤمر
 بالرجوع فى الوجه الممنوع
 من أى وجه أمكنه (قوله
 والمرأة) ولو متجالة (قوله
 الا فى بعيد مشى) أى فيكره

بقي ضاع فيه تبرجئة ذر جوعه الى حيث ينتفى ذلك عنه فقوله اعتبر بما يرد به أى الى أقرب
 مكان يمكنه التمش فيه بما لا يزرى به من الحرف (ص) والبحر كالبر الا أن يغلب عطفه (ش)
 يعنى ان السفر الى بيت الله تعالى على مسطبة لا فرق فيه بين البحر والبر فى جميع ما تقدم
 الا ان يغلب على الظن عطفه فى نفس أو مال ويرجع فى ذلك لقول أهل الخبرة به عند الشك
 فاذلوا فيه يغلب العطب او تمنع ركوبه فان قلت لا فائدة لقوله الا أن يغلب عطفه مع قوله
 سابقا وأمن على نفس ومال ثم قال والبحر كالبر قلت فائدة بيان ان ما تساوى السلامة
 فيه مع العطب ليس خارجا عن قوله وأمن على نفس ومال بل هو من جملة ما يدل عليه أو نقول
 فائدة بيان ان المراد بالامن فى البحر أن لا يغلب عطفه لان لم يحصل فيه عطب (ص) أو
 يضيق ركن صلاة الكعبد (ش) معطوف على يغلب يعنى انه اذا خاف ان يضيق ركن صلاة بأن
 يخشى اذا قام أدركه المبدأى لا وخرة فلا يركبه وكذا اذا خاف تضيق شرط كراهته بالنجاسة
 لعدم الماء ويضيق بفتح أوله ثلاثه تخنفا وبضمه ونشده يد ثالثة فيرفع ركن الصلاة على الاول
 بالقاعلية وينه ب على الثاني بالمفعولية وقوله لكعبد أو ضيق مكان لا يستطيع السجود فيه
 الا على ظهر أخيه (ص) والمرأه كالرجل الا فى بعيد مشى وركوب بحر الا أن تخص بمكان (ش)
 يعنى ان حكم المرأة فى ثلقات الخ حكم الرجل فى جميع ما تقدم من وجوب الخ وسنية العمرة
 صرة والفورية والتراخي وشرط الصحة والوجوب وغير ذلك لدخولها فى الناس فى قوله تعالى
 ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واستثنى من ذلك أمور منها ان تكون بموضع
 بعيد عن مكة فلا يجب عليها المشى منه بخلاف الرجل وان ترزبا بعيدا عن القريب مثل مكة
 وما حولها والخصى مثل مكة والمدينة قال بعض الظاهر اختلافه باختلاف الأشخاص ففساء
 البادية لمن كنساء الحاضرة وأيضا ففساء كل منهما يختلفان بالقوة والضعف ومنها ركوب البحر
 حيث يباح للرجل فانها ليست كالرجل لما تحتاج اليه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة
 المبالغة فى التمر ولذا قيد ذلك عيبا بالسفن الصغار لوجود هذه العلة وأما السكبان التى
 تخص فيها بموضع لجميع حاجتها فيجب عليها ك الرجل (ص) وزيادة محرم أو زوج (ش)
 معطوف على بعيد مشى والمعنى ان المرأة تزيد فى تعلق الوجوب بها على الرجل أن تجد محرم
 من محارمها يسافر معها أو زوجها لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
 ان تسافر يوما ليلة الاومعه المحرم واطلق فى المحرم لهم القرابة والمهر والرضاع وان كان

لهذا ذلك وقوله وركوب بحر أى فيكره لهذا ذلك (قوله مثل مكة وما حولها) مما لا يكون مسافة قصر (قوله مثل مكة والمدينة) أى
 مثل مكة من المدينة (قوله والظاهر الخ) هذه طريقة ثالثة (قوله التى تخص فيها بموضع الخ) لا يخفى ان مثل اختصاصها بمكان
 إتساعها بحيث لا تحتاج لرجل عند حاجة الانسان (قوله تزيد الخ) أى فإراد المصنف بقوله زيادة محرم أو زوج زيادته على
 ما قدمه فى بيان معنى الاستطاعة وليس المراد أن يكون المحرم زائدا أى متعددا (قوله لا يحل لامرأة) نكرة فى سياق النفي فتعم
 المتجالة والشابة وقد قلوا يحل ساقطة لاقامة الظاهر أيضا انه لا يشترط أن تكون هى وإياه مترافقين فلو كان فى أول الرفقة
 وهى فى آخرها أو بالعكس بحيث اذا احتسجت اليه أمكنه الوصول بسرعة كفى ذكره فى ك (قوله فلتضى آخر) وهو خوف

شيعته بالسنة من العداوة (قوله ويومين) الاولى ويومان لان المبادر من مؤخر روى بالياء لا يلهو (قوله في المخرج) أي ما هو
 مقهور اذا ورد مطلقا ومقتضى ان فاكثير جمع (رواية الاطلاق وما تقرر من حمل المطلق على المقتضى فأنها وان اورد مطلقا وسبقه
 واحد (قوله والمراد) أي مراد المصطفى صلى الله عليه وسلم بقوله لا تسافر واعتبر بان ذلك ليس من قبل المطلق والتقدير من
 قبيل الامام والحاصل وراجع في الاصول ان لعام لا يخصر بذكر فرد من افراد ذكره الفسطلاني على انه اذا كان التقييد
 واردا على اسئلة كفي في الجواب فتأمل (قوله ما يسمى سيرا) أي امة لا تسافر سيرا ولا عريا (قوله وروايات التحديد) جواب
 عما يقال اذا كان العمل على رواية ٢٠٤ الاطلاق فلا يسرف في روايات التقييد وما لموجب لذكرها (قوله ومواطن)

مالك نص في كراهة سفرها مع ابن زوجها اقل من آخر روى نصف يوم ويومين وثلاثة وائمة
 ويريد روى لا تسافر امرأه الامع ذي محرم مما لو روى ايات التحديد على انه ليس بمراد الى
 رواية الاطلاق والمراد ما يسمى سفر الحرمه الاختلاف الاجنبي وروايات التحديد انما هي
 وارده على اختلاف السائلين ومواطن بات على نية الصلاة والسلام مثلا هل تسافر المرأة
 مسيرة يومين غير محرم فقال لا تسافر مسيرة يومين غير محرم وكذا باقي الروايات فلا منهوم لها ولا
 يشترط بلوغ المحرم بل يكفي بما فيه كفاية وحكم الخطي المشكل حكم المرأة وقد ورد الزوج
 في التحديد فتدبر التوضيح فاسم العلماء على المحرم في نفسه نظرا فلو امتنع المحرم أو الزوج من
 الخروج معها لا بأجرة لزمها (ص) كرفقة أمنت فرض (ش) الظاهر انه تشبيه في الوجوب
 الرفقة المأمونة يكفي بها وتقوم مقام المحرم أو الزوج في الفرض لاني النفل أي عند عدم الزوج
 والمحرم أو امتناعهما أو عجزهما ولا بد أن تكون هي مأمونة على نفسها فقوله بفرض متعلق
 بمحذوف أي فيجوز لها ان تسافر معها في فرض لا بأمن ثابت مطلقا والفرض
 يشمل كل فرض كما اذا أسلمت بياد الحرب أو أسرت وأمكنها الهروب ووجوب النذر والتضاء
 والحنت والرجوع الى المنزل لا تمام العدة اذا خرجت ضرورة فوات أوطانها أو خرجت للرباط
 أو زيارة كما يأتي ذلك كله في محله (ص) وفي الاكتفاء رجال أو نساء أو بالجموع تردد (ش)
 يعني هل يكفي في خروجها الأفراد النساء أو الأفراد الرجال أو لا بد من المجموع تردد الشيخوخ
 في فهم قول الامام تخرج مع رجال ونساء هل الواو على حالها فلا بد من المجموع أو هي للجمع
 التي يقصدها الحكم على النوعين وظهور ذلك من هذا ان في قوله أو بالجموع نظر لانه لم يقبل
 أحدهما لا يكفي المجموع أي فليس من محمل الاختلاف فالتخلص ان يقول وفي تعيين المجموع
 أو يكفي بنساء أو رجال تردد ثم المناسبات لا يصح بالمال الحرام وعصى (ص) وصح بالحرام
 وعصى (ش) يعني ان الخسوة كان فرضا أو نفلا يصح بالمال الحرام يعني سقوط الطاب عنه

أي ومواضع هي المواضع
 المسؤل عن سفرها كسيرة
 يوم أو يومين أو غير ذلك وهو
 كالمطاف التفسيرى اذا المراد
 بقوله اختلاف السائلين
 من حيث المواطن (قوله ولا
 يشترط بلوغ المحرم) أي ولا
 يشترط في المحرم البلوغ بل
 يكفي التمييز ووجوب الكفاية
 وينبغي ان يجري مثل ذلك
 في الزوج (قوله لزمها) أي
 ان قدرت عليها وحرم عليها
 حمتها هذا الخروج مع الرفقة
 المأمونة فان امتنع بكل وجه
 أو طلبا ما لا تقدر عليه خرجت
 مع الرفقة المأمونة ذكره ابن
 جماعة عن المالكية وظاهره
 انها اذا طالما تقدر عليه
 فليس لها الخروج مع الرفقة
 المأمونة ولو تكرر مطالوبها
 ولا يتقدم مطالوبها بالقله
 كالظالم في مسئلة يجوز

للرجل اذا وجد امرأه في سفارة انه يأخذها ويجهدها دليل قصة الافك (قوله كرفقة الخ) ان قلت هو
 يخالف لعدم الحديث المرفوع قلنا خصه القياس على وجوب هجرة المرأة من دار الحرب ولو مع غير محرم أو زوج (قوله
 الظاهر انه تشبيه في الوجوب) هذا بعيد والا قرب انه تشبيه بالمحرم والزواج من حيث قيامها مقامهما ما في الزيادة على ما تقدم
 ويشبهه قوله والمعنى الخ (قوله لان الامن ثابت مطلقا) أي لا بد من ثبوته في الفرض والنفل على تقدير جواز سفرها فيه (قوله
 وأمكنها الحرب) فان تخرج منها مع رفقة مأمونة فان لم تجدها وكان يحصل بكل من بقائها وخروجهما ضرر فان خفف أحدهما
 ارتكبه وان تساوى باخترت كذا يفيد كلامهم (قوله التي يقصدها الحكم على النوعين) أي كل واحد من النوعين (قوله
 فالتخلص الخ) والجواب انه لا يحمل الاكتفاء بالمجموع مقابل الاكثفاء باحد النوعين أفاد بغيره ومعه عدم الاكتفاء بذلك فهو
 بمثابة ما لو قال وفي الاكثفاء بنساء أو رجال أو الاكثفاء بالمجموع لا أحدهما (قوله وصح بالحرام وعصى الخ) وانظر هل يمكن
 ما صيغ بسفرة وهو الظاهر أو في سفرة (قوله يعني سقوط الطاب) ان قيل الصحة لا تستلزم السقوط لصحة من العبد والعصى
 فمكلا منه غير دال على ان الخسوة منه والجواب ان الصحة تستلزم السقوط حيث وجدت الثمروطة

(قوله ودليل العموم الخ) انظر هذه مع قوله بمعنى سقوط الطالب فان بينهما تارة انما يقال (قوله وأما ج الفرض فأفضل من الفز) أي من الفز والتطوع وهذا هو الذي ينبغي به ما يأتي إلا أن الاستدراك بعدمه إلا أنه يمكن أن يقال المراد بتبديل نيب أي من حيث التقدّم لا من حيث الذات ثم بعد هذا وجدت الخطأ بأفاده (قوله أذا لم يكن خوف) فإذا كان خوف يكون فرض كفاية أن قل فإن كان فرض عين (قوله والافلاشك) أي بان كان خوف بحيث صار فرض كفاية أن قل الخوف فإن كثرة فرض عين (قوله ينظر إلى كثرة الخوف) أي بحيث يصير فرض عين وقوله وقلة بحيث يصير فرض كفاية والحاصل أن الجهاد تارة يكون فرض عين وتارة يكون فرض كفاية وتارة مستحباً هذا ما أفاده مع قال فتلخيص القول في هذه المسئلة أنه إذا تميز الفز والتبني العد وأربعة عشرين إلا ما أو كثرة الخوف من العد وفاته يقدم على الخ من غير تفصيل فإن لم يوجد واحد منهما ذكر قدم تطوع الخ على تطوع الفز وقدم فرض الفز على فرض الخ على القول بوجوب الخ على التراخي حيث لم يخف الفوات فإن خيف الفوات قدم الخ على الفز وكما أنه على القول بالفز كذلك انتهى فعلم أن الأقسام أربعة حج وغزو وفرضان ومطوع ومطوع مع ما وجع فرض وغزو تطوع وعكسه ثم نقول والفز والفرض أما فرض عين أو كفاية وقد علمت أحكامها وانظر ذلك مع ما يأتي في الجهاد (قوله وركوب) أي أن يكون الغالب عليه الركوب أو يكون مكرماً بالركوب حتى أراد ٢٠٥ فلا ينافي أن المشي في الخ فضيلة

كافي كلام اللخمي وغيره كما هو مصرح به في ج عند قول المتن وقدر على المشي وهذا يتأمل فيه فإن المتبادر الركوب بالنفس هو وهو الذي يدل عليه فعله صلى الله عليه وسلم فالصواب إبقاء المصنف على حاله وكلام اللخمي مقابل (قوله على المهر وف) ومقابل ج ماشياً وقوله ولما فيه معطوف على قوله لأنه فعله وهو يدل على أن المقابل ما ذكر وقوله فعلمه أي تعاقبت قدرته به قال ركوب بمعنى الحاصل بالمصدر

لوجود الشروط والأركان ودليل العموم أنه لم يقل وسقط بالمرام لا يختص بالفرض ولكن يكون عاصياً في شبهة الله تعالى أن شاء الله وان شاء الله (ص) وفصل حج على غزو الخوف (س) يعني أن الخ التطوع أفضل من الفز والتطوع ومن الصدقة في غير الجماعة وأما ج الفرض فإنه أفضل من الفز ولكن تفضل نيب على القول بالتراخي وتفصيل وجوب على القول بالفز والصدقة أفضل من العتق وإنما كان الخ أفضل من الفز وأذا لم يكن خوف والافلاشك أن الفز ويقدم وجوباً على حج التطوع وأما ج الفرض قال بعض فأن بيننا على تراخي الخ فيقدم الجهاد وعلى الفورية ينظر إلى كثرة الخوف وقلة ولم أرفيه نصاً انتهى ثم إن محل تفضيل الصدقة على العتق إذا كانت الصدقة تساوي العتق (ص) وركوب (س) يعني أن من حج راكباً على الأبل أو غيرها أفضل من الخ ماشياً لأنه فعله عليه الصلاة والسلام على المهر وف ولما فيه من مضاعفة النعمة ولأنه أقرب إلى الشكر وكذا العمرة والمناسك كلها حتى في الوقوف بعرفة ولا يمارض هذا ما رواه الطبراني عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام أن الحاج راكب بكل خطوة تخطوها راحته سبعين حسنة وللشامي بكل خطوة يخطوها سبع مائة حسنة انتهى لأن المزية لا تقتضي الأفضلية (ص) ومقتب (س) أي أن ركوب المقتب مفضل على ركوب المحمل والمخفة والمقتب هو الذي جعل له قتب بفتح القاف

والفعل بالمعنى المصدرى الذي هو التعلق (قوله حتى في الوقوف بعرفة) لا يخفى أن الوقوف بعرفة أعظم المناسك التي يطالب فيها الركوب فلا يناسب الاتيان بحتى الغائبة ويمكن الجواب بأنه إنما أتى بذلك لقصد دل على الشيخ سالم فإنه قال وكذلك سائر المناسك إلا الوقوف بعرفة وورج جرة العقبة انتهى وإنما قلنا التي يطلب فيها الركوب لأن الطواف والسعي يطالب فيهما المشي على ما يأتي تفصيله (قوله راكب الخ) باسماد فيه ضعف ويقال أين السبعون من السبع مائة وهل هنالك إلا الحسنات ولذلك ذهب اللخمي وسند إلى أن المشي أفضل وأما ركوبه صلى الله عليه وسلم فأما للتشريع والجواب الصواب تكافى عج أن خير برجه راكباً متواتر وذلك آحاد والمتواتر مقدم على الآحاد (قوله خطوة) الخطوة بالضم وقد تفتح ما بين التمددين والخطوة بالفتح المرة فإذا علمت ذلك فضيحه قراءة بالضم على الأفتح وإن كان الفتح يصح ورأيت مضبوطاً في نسخة صحيحة من الجامع (قوله لأن المزية لا تقتضي الأفضلية) هذا يدل على أن المراد الركوب بالفعل (قوله مقتب) بالتشديد والتحقيق على وزن مكرم يقرأ بكل وقد ورد ما يدل لذلك وإن كان الذي في الصحاح والقاموس الثاني في النهاية لابن الأثير الأول ذكره (قوله على ركوب المحمل) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية والأكثر على كراهة المحمل والمواضع الأضرورة لأنه من زى المتكبرين المتزهدين ثم لا يخفى أن هذا أقرب لما ذكره وعظم النعمة إلا أنه عارض ذلك ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قد حج على مقتب وفوق المقتب طيفة وقال اللهم اجعل حج الأرباء فيه ولا جمعة والتطيفة كما آمن شعريساوي أربعة دراهم والمحمل ما يحمل على ظهر الدابة كحمل الخشب

هذا ظاهر في البلاغ المالي لا العملي (قوله كميقات الميت) أصله موقات (قوله يعني ان الميت ان عين لا جبر) أي عين بالنسبة
 للاجير فاعين له الوصى لا الاجير وقوله بل أطلق له أي أطلق بالنسبة للاجير فلا ينافي ان المطاق له الوصى ولو مات في غير بلده
 الا أن يكون رفض سكنى بلده والاعتبار بميقات البلد الذي نوى فيه الاقامة على التأبد ولو مات في غير بلده والافن ميقات البلد
 الذي مات فيه قوله عجم ومنه موات الميت ان ميقات المستاجر الحلي لا يجب الاحرام منه وهو كذلك وانما يستحب فقط وذلك لان
 الحلي سكنوته يقتضي الرضا في الجألة بفعل الاجير وقد تدعى الميقات الوقت المضروب للغسل والموضع يقال هذه اميقات أهمل
 التمام للموضع الذي يحرمون منه (قوله وله بالحساب) له جار ومجرور خبر ابتداء محذوف أي واستحق الاجرة وهي ثابتة له بحال نسبة
 بحساب ذلك (قوله رة أربعة أخماس الاجرة الخ) أي الواقعة بينهما قليلة أو كثيرة وهذه القيمة انما هي ميزان لا خد من
 الاجرة المعينة بينهما (قوله وأما في البلاغ الخ) أي اذا مات الاجير وقوله فله بتدريما تنفق لو حذف قدر لكان أحسن أي له
 ما تنفق تأمل وعبرة لك فله النفقة الى مكان الصدوق رجوعه منه ثم يقول هذه ٢٠٧ يمكن دخوله في المصنف أي لاجير

الضمان والبلاغ لكن الحساب
 في اجير الضمان حقيقة وفي
 اجير البلاغ مجاز لانه لا يحاسب
 فيما مضى بحسب الصعوبة
 والسهولة وانما له بقدر ما تنفق
 فاستعمل اللفظ في حقيقته
 ومجازته انتهى (قوله أو خطأ
 عدد) ظاهره انه معطوف
 على قوله لمرض فيكون من
 افراد الصدوق الظاهر ان جعله
 من افراد تسع صحاح فلذا نرى
 بعض الشراح قال ومثله خطأ
 العدد (قوله كالموت) أي في
 ان له من الاجرة بالحساب
 (قوله أو صد) أي قبل الاحرام
 أو بعده (قوله الا ان له هنا
 المقام القابل) أي في الصدق في
 الموت ويحتمل أي في باب الحج
 خاصة للضرورة اه وهذا
 في اجير الضمان في السنة

كميقات الميت (ش) يعني ان الميت ان عين لا جبر موضع احرامه فلا كلام وان لم يبين له ذلك
 بل أطلق له فانه يتعين على الاجير ان يحرم من ميقات الميت أي الذي كان يحرم منه كالجفة
 للمصري والمغربي والشامي واليه لاهل اليمن الى آخر ما يأتي بيانه (ص) وله بالحساب ان مات
 (ش) يعني ان اجير الضمان اذا مات قبل استيفاء ما استؤجر عليه كان العقد معلقا بعينه
 أو بذمته وأبي وارثه من الاتمام فانه يأخذ من الاجرة بحسب ما سار من المسافة وما بقي على
 قدر صعوبتها وسهولتها وأمنها وخوفها لا بحسب المسافة فقط يكون ربعها يساوي نصف
 الكرامة هو بته وعكسه فيقال يكسج مثله في زمن الاجارة من موضع الاستئجار فان قيل
 بعشرة قيل ولو يكسج مثله من مكان الموت فان قيل ثمانية رد أربعة أخماس الاجرة ان كان
 قبضها بقيت أو تافيت بسببه أو بغيره وأخذ وارثه خمسين لم يكن قبضها أو أشار بقوله (ولو
 بمكة) لي رد قول ابن حبيب يهتق جميع الاجرة ان مات بعد دخوله قال في توضيحه وضعف
 انتهى وأما في البلاغ فله بقدر ما تنفق ولا شيء له في الجعالة والصدقة بمرض أو عذو أو خطأ عدد
 كالموت واليه أشار بقوله (أو صد) الا ان له هنا البقاء كما أفاده بقوله (وله البقاء القابل) في
 الامام المعين وغيره ولا كلام لمسئله في غير المعين وانما الخيار له هو ان كان يشق عليه الصبر
 وان كان لا مشقة عليه لم تنفسخ فله ابن راشد وان كان الامام معينا كان القول لم طلب الفسخ
 منهم ما فلو تنفقا على البقاء فقولان (ص) واستؤجر من الانتهاء (ش) أي واستؤجر ببدل اجير
 الضمان حيث مات أو مرض حتى فاته الحج أو صد واختار الفسخ على ما صرح من محل الانتهاء
 لعمل الاول من يكمله كما ذكره س في شرحه وان تعرض بل يفتدئ الاجير الحج من حيث
 استؤجر كما يفهمه كلام ح وغير واحد وهو الموافق لما يأتي في قوله وقام وارثه مقامه الخ ولا
 يكمل على ما سبق انظر شرحنا الكبير (ص) ولا يجوز اشتراط كهدي تمتع عليه (ش) يعني ان

المعينة فانه قيل يجوز البقاء القابل فيها مع وجود علة المنع وأما اجير البلاغ فليس له البقاء وانظر ك (قوله ان كان يشق عليه
 الهبر) فان لم يشق تعين البقاء الآن يترضا على الفسخ (وتنبيه) كلام المصنف اذا خشي فوات الحج وان تعين البقاء سواء
 كان الامام معينا أم لا (قوله فقولان الخ) المنع لانه فسخ دين في دين أي فسخ الدراهم التي صارت في ذمة الاجير في منافع السنة
 التي تقع بدلا والجواز لانهم لم يعملا على ذلك ولان هذا النوع أخف من الاجارات الحقيقية ولانه قبض الاجرة على الحج وقد
 صار الامر اليه واختاره ابن أبي زيد ومقادير بعضهم انه المعتمد (قوله واستؤجر ببدل اجير الضمان الخ) هذا ما اقتضاه كلام المصنف
 وان كان الحكيم واحدا من انه مستأجر من الانتهاء في اجارة البلاغ (قوله من حيث استؤجر) أي من المكان الذي استؤجر فيه
 الاجير الثاني وعبرة بالحطاب استؤجر من الموضع الذي وصل الاجير الاول ووافق لفظ المصنف حيث قال من الانتهاء أي انتهاء
 سيرا الاول الا انه شك كل لان انتهاء سيرا الاول يمكن أن يكون بعد الميقات فيقتضي انه يحرم من الذي بعده مع انه يحرم من الميقات
 فيقال قول المصنف واستؤجر من الانتهاء أي انتهاء السفر أي اذا كان عند الميقات أو قبل الميقات فاعرض على هذا الكلام ولا تنير

قوله ولا تبدل (قوله اذا زلزم هدى لان المراد اذا زلزم هدى بالعمل بل المراد ما قلنا (قوله والا جلي)
 أي وهو أيام منى في منى على ما يأتي أو في مكة (قوله على حد اجتماع البيع والابارة) أي فالمستأجر دفع الدرهم فلا جبر بعضها
 في منى بل المدة هدى وهذا بيع أي فلا جبر باع المدة لاستأجر (قوله المنهون ان الاجارة على الخ) أي فلا جبر ان يقول ابن العطار
 لا تصح للجهل (قوله على متعلق بقوله وفعل الخ) أي الذي هو قوله على نزول هدى بغير الطاهر والاف في الجملة فله المعطوف
 هو قوله تعين الخ والمعطوف عليه هو قوله حج (قوله على البلاغ) هي ما تقدم في قوله على البلاغ لكن يترجم على ذلك النص
 بين المتعاطفين (قوله وعلى الجملة) ٤٠٨ لا يخفى ان هدى اربعة بلاغ فبعضها قوله وابارة ضمان على بلاغ قبله لان

الاجير اذا زلزمه هدى لم يؤذن له في حبيبه لفتح أو قران لم يشترطه المستأجر أو فساد أو تعدى
 ميعات أوله فدينه أو جزاء صيده أو خطأ فلا يجوز له اشتراطه على المستأجر ما فيه من
 الغرر ويحتمل ان المعنى ولا يجوز للمستأجر اشتراط هدى تمنع ونحوه على الاجير اذا استأجره
 على ان يحج مقتضيا أو قارنا بل المدة في ذلك على المستأجر لا يضم الى الاجارة لانه مجهول الصفة
 والجنس والا جلي فهو كبيع مجهول ضم الى الاجارة فله في الطراز ما لو انضبط صفة وأجلا
 بل انضمه على حد اجتماع البيع والابارة فالضمير في عليه على الاول يعود على المستأجر وعلى
 الثاني يعود على الاجير كلام المؤلف في اجارة الضمان وأما البلاغ فيأتي التكرار على دمه
 عند قوله وفي هدى وفدية لم يعمد موجه ما (ص) وصح ان لم يعين العام وتعين الاول (س)
 المشهور ان الاجارة على الحج صحيحة وان لم يعين المؤجر العام الذي يحج عنه فيه أجيره وحينئذ
 يتعين العام الاول فان لم يحج فيه ففدية بدينه ويأثم بان تأخير حيث تقدم ذلك (ص) وعلى عام
 مطلق (س) أي وصح أيضا على عام مطلق يوكل ايقاع الحج فيه الى الاجير وتسمى مقاطعه
 واجارة ضمان وعلى هذا فليس بتكرار مع قوله وصح ان لم يعين العام لان حاصل كلام ابن بشير
 ان السنة تكون معينة ومطابقة ومطابقة الى مشيئة الاجير فالمطابقة هي قوله وصح ان لم
 يعين العام والمطابقة هذه وعطفه الشارح فرار من التكرار على متعلق قوله وفضل فقال
 أي وفعل تعين العام على عام مطلق وفعل فيما بعده كذلك فقال أي وفضل الضمان على البلاغ
 وعلى الجملة للجهالة وهي ان يستأجر على انه ان وفي الحج كان له جميع ما دخل عليه والافلا
 ثي له وتبع الشارح (ه) في شرحه ونصه أي وفضل عام معين على عام مطلق وفضلات الاجارة
 بجميع أنواعها على الجملة بمعنى انها أحسن للاستأجر وأحوط لاجبني ان ثواب أكثر اذا ثواب
 له فيما علمت (ص) وحج على ما فهم وجنى ان وفي دينه ومشى (س) يعني ان أجير الضمان
 أو البلاغ يجب عليه ان يحج على ما فهم من حال الموصى من ركوب شغل ومقتب وجمال
 وغيره ما اذا وفي الاجير بما أخذ دينه فقد جنى على المال والحكم انه يعني فقوله ومشى
 اعطاء الحكم ويحتمل ان يعطف على وفي أي وجنى ان وفي دينه وجنى ان مشى وبعبارة
 أخرى جنى بالنون فيكون ضامنا له ونخصه جنى بالباء فاسد لانه لا يلزمه ذلك ومشى
 معطوف على وفي أي ان وفي دينه ومشى فقد جنى فهو بيان لموضوع المسئلة لا بيان الحكم

قوله على بلاغ أي بشيها
 أي بلاغ عن أو بلاغ حج لكن
 نص عليها لئلا يغفل عنها وعن
 تصورها في باب الحج لان
 دخولها في البلاغ خفي (قوله
 للجهالة) أي التي في الجملة
 لانه لا يدري هل يوفي أم لا
 لكون العمل ليس بان
 (قوله وفضل عام معين على
 عام مطلق) أي انه أحوط
 من المطلق لاحتمال موت
 الاجير ونفاد المال من يده
 وعدم وجود تركه له (قوله
 بجميع أنواعها) أي اجارة
 الضمان بأنواعها الاربعه
 المتقدمة (قوله على الجملة
 الخ) قال في المتطية ولا يجوز
 دفع الجمل بشرط الاجر لانه
 ويجوز تطوعا (قوله يعني
 انها أحسن للاستأجر الخ) فيه
 ثي وذلك لانه يدعى العكس
 لانه في الجملة لا يستحق الاجر
 الا بتمام العمل ويجب ان
 الاحوطية من حيث ان
 المستأجر يكون في طمأنينة

خلافا

في التوفية بخلاف الجمل فانه يحتمل التوفية ويحتمل عدمها (قوله وحج) بضم الحاء وفصحها

أي وجوبه على الوجهين وقوله على ما فهمم بالبناء للفعل أي فهم الناس وفهم الاجير لا عبرة به قاله الألفاني (قوله من ركوب شغل
 الخ) فان لم يكن قرينة بشي فيدعي له أن لا يركب الا ما كان يركب المستأجر (قوله والحكم انه مشى) ضعيف (قوله أي وجنى
 ان وفي دينه) أي اثم وان مشى ظاهر انه يأثم اثنان اثم المستأجر ودفع الدين وانما آخر ان مشى وان كان يمكن أن يكون قصد وجه
 المعطوف مع ان الظاهر انه اثم واحد هذا اذا تم هذا المال من أرباب الديون والافلا فيما يظهر (قوله فاسدة) لانه لا يلزمه
 ذلك فيه اشارة الى انه على قراءة جنى يكون بيان الحكم ثم على هذه النسخة يكون قوله ومشى معطوفا على قوله وفي دينه أي ان وفي
 دينه ومشى فيلزمه الجناية لاجل أن يحج ركبا (قوله أي ان وفي دينه) مرتبطة بقوله جنى بالنون بيانا للمسئلة

(قوله خلاف الشارح) أي فكلام الشارح المقبولة أنه إذا دلت على أن المطلوب الذي هو معنى العبارة الأولى وفيه نظر وبعد إذا كان العام معينا وذات انفسخت الاجارة ورجع عليه بما أخذه ولو جرح بعد ذلك راكبوا ان كان غير معين تعين عليه ان يأتي بما يفهم من الحج عن الميت من ركوب مقبلة أو غيره ولا يكفي مشبهه فان لم يرجع كذلك رجع عليه بما أخذه وأعطى لأهل الميت وكذا ينبغي التفصيل المذكور فيما إذا اطلع عليه بعد الوفاة وقبل الماشي حيث يفهم من الميت بخلاف الماشي وانظر ما الحكم إذا لم يفهم من الميت شيء واحتمل أن يكون ما فعله مخالفا لما رادها وموافقا للظاهر أنه لا يرجع عليه بشيء وهذا إذا لم يجز العرف بشيء والأعلى بدلا منه بغير الشرط (قوله اعطاء) أي ذات اعطاء الخ يفهم منه أنه لا بد من الاعطاء لفعل وأنه إذا دخل منه على ان يتفق على نفسه كل النفقة أو بعضه من عنده ثم يرجع بما أنفق أنه لا يكون بلا عا جازا ٢٠٩ وهو كذلك اذ فيه سلف واجارة وسلف

بجز نفقة فلا تخفى تلك الاجارة
بما تنبيهه في ظاهر كلامه انه
يراعى فيما نفقة العرف ابتداء
وقال الخطاب قوله بالعرف
هذه اية الوقوع وأما أولا
فيمنعني ان يبين النفقة واليه
يشير الشارح بقوله وتكون
تلك النفقة الخ واعلم ان المراد
بالعرف ما لا بد له منه مما
يصلحه كما في الشارح وفي
الخطاب انه يتفق نفقة مثله
(قوله عرفاً أي معروفاً) أي
احساناً وقوله والعرف أيضاً
لا يسمي أي وحيث كان مأخوذاً
من الاعتراف فالمراد به
ما اعترف به فهو عين قوله
العرف عرف الناس (قوله
معمول لشرط مقدور) أي
لتمتاع جواب شرط مقدور
(قوله ليس من أجزاء اجارة
البلاغ) هذا هو المشار له
بقوله بعد ولا يصلح جعله
عطفاً على الخ (قوله لانه
يقتضي الخ) ويقتضي انه اذا

خلاف الشارح لان مشبهه لا يسقط الطاب عنه لانه على خلاف غرض الميت لان المؤلف قال
وجع على ما فهم في عام آخر أو يدفع المال (ص) والبلاغ اعطاء ما ينفعه (ش) يعني ان اجارة
البلاغ هي أن يعطى المستأجر بكسر الجيم قدر ما من المال لا يجبر يتفق منه على نفسه ذهباً
واباوا وارجع رد ما فضل من النفقة ويرد الشيايب أيضاً التي اشتراها من الاجرة وهذا
هو في قوله (بدأ أو عوداً) وهما منصوبان على الظرفية وتكون تلك النفقة بالعرف فلا توسع
كثيراً ولا يفتقر لابل بين ذلك وأما واليه أشار بقوله (بالعرف) وهو ضد النكبة يقال قد
أولنا عرفاً أي معروفاً والعرف أيضاً الاسم من الاعتراف والعرف عرف الناس (ص) وفي
هذه وفيه لم يتعمدهم وجهم (ش) معطوفان على مقدور معمول لشرط مقدور أي وان لم يكن
ما أخذه يرجع بما أنفق فيما يحتاج اليه وفي هـ وفيه لم يتعمدهم وجهم أي سببها وتقدر
الشرط لا بد منه فان هذا ليس من أجزاء اجارة البلاغ بل هو اعطاء ما ينفعه بدأ أو عوداً بالعرف
ولا يصلح جعله عطفاً على مقدور متعلق بقوله ينفعه أي اعطاء ما ينفعه على نفسه وفي هـ وفيه
لم يتعمدهم وجهم كما ذكره تت لانه يقتضي ان من جلة معنى البلاغ ما يصرفه في الهدي
والفدية بالشرط المذكور وليس كذلك ومفهوم قوله لم يتعمدهم وجهم أي لم يفعلها اختياراً
بان فعلها ما ناسياً أو غافراً أنه لو تعمد وجهم ما بان فعلها ما اختار الا يرجع بذلك (ص) ويرجع
عليه بالسرف (ش) يعني ان اجارة البلاغ هي اعطاء ما ينفعه الاجير في ذهابه الى بيت الله
الحرام وفي آيائه به بالمعروف فلا أنفق الاجير غير العرف فانه يرجع عليه بما زاد على العرف
والمراد بالسرف ما لا يليق بحاله لا ما لا يليق بحال الموصى (ص) واستمر ان فرغ (ش) الضمير
في استمر يرجع لاجير البلاغ والمعنى ان اجير البلاغ اذا فرغت نفقته قبل الاحرام أو بعده
وسواء كان العام معيناً أم لا فانه يستمر على ما هو عليه الى تمام الحج ويرجع بما أنفق من عنده
على من استأجره لا على الموصى لانه شرط به كاجارة الضمان الا أن يومى بالبلاغ ففي بقية
ثلاثة (ص) أو أحرم ومرض (ش) أي أو أحرم اجير البلاغ ومرض أو صد أو فاته لخطا عدد بعد
اسراره فانه يستمر وهذا إذا كان العام غير معين في الامور الثلاثة والافتقار فيه الاجارة في
الامور الثلاثة وتسقط أجرته عن مستأجره وفهم من كلام المؤلف انه لو مرض قبل الاحرام

٢٧ خرنى في عين الرجوع بما يصرفه في الهدي ولقدية انما ينفعه ذلك اذا لم يتعمدهم وجهم وليس كذلك اذ في
هذه الحالة يرجع به وان تعمد وجهم أو التفصيل انما هو عند عدم اشتراط الرجوع والمراد به تعمد وجهم ما فعله اختياراً
فعله عمداً العذر كالا كراه كفعله ناسياً أو هو محمول على عدمه حتى يثبت عليه التعمد قاله سند (قوله وليس كذلك) نقول لا مانع
من ذلك الا أن يكون الشارح نظراً لما اصابه عليه (قوله ويرجع بما أنفق الخ) قال الشيخ سالم اعطاء ما ينفعه بدأ أو عوداً غالباً
فلا يجوز أخذه أقل مما كفيه (قوله وتسقط أجرته عن مستأجره) اما من صد فقط هو لانه يملكه التحلل حيث كان وأما المريض
ومن فاته الحج فهموا وان لم يملكه التحلل حتى يذهب الى مكة لفعل عشرة فان العام الذي اشترطه عليه ذهب وانما عاد بالحق الله
فيما يتحلل به من الاحرام فكان ذلك مهينة وقعت بها قال معناه اللغوي والظاهر ان حبسه لحق كالمرض وحيث وجبت
النفقة في مال الميت فانما هي قدر ما كان يصرفه والرائد واء في مال نفسه صرح به سند فيمن مرض قبل الاحرام ولا فرق بينهما

(قوله وفهم من المصنف انه لو مرض قبل الاحرام حتى فات الح) ولا فرق في ذلك بين العام للمعين وغيره فله نصيب في الذي في المصنف مع الشارح انما هو فيما اذا مرض بعد الاحرام لا فرق بين المعين وغيره فله نصيب (قوله وله النفقة في اقامته مرضيا) أي ان المصنف في الرجوع في تلك الحالة وأما لو أقام مرضيا ويكنه الرجوع في تلك الحالة فله النفقة في حاله المرض بل في حالة الرجوع (قوله وان ضاعت قبل الرجوع) أي اذا علم بذلك قبله ومحل قوله رجوع الابن لانه لا يملك الرجوع فيسقط الرجوع في الرجوع في الرجوع (قوله أي حيث لم يوص بالبلاغ) أي وان ضاعت قبله ورجع وليس على الورثة أي حيث لم يوص بالبلاغ أي ومرض في تلك الحالة بالرجوع بالبلاغ فكلام المصنف في اجارة بلاغ بدون وصية من الميت (قوله أي حيث لم يوص بالبلاغ) والى هذا القيد أشار المصنف بقوله الا ان يوصي بالبلاغ (قوله قال ابن القاسم) راجع لقوله وليس الح أي وليس على الورثة أن يحجوا غيره اذا كان الح قاله ابن القاسم خلافا لاشبه (قوله رواه ابن القاسم) ٢١٠ ومقابلته انما هي لاجبيرة وهو لابن حبيب فتقول الشارح وهو أحسن أي من

حتى فات الح يرجع وله النفقة في اقامته مرضيا ورجوعه لافي ذهابه الى مكة قبله النفي نقله أبو الحسن (ص) وان ضاعت قبل الرجوع (ش) أي وان ضاعت النفقة قبل الاحرام يرجع ان لم يكن بينهم شرط ولا عمل به ولا ضمان عليه والقول قوله يعمه في الضماح لتعذر الاثبات عليه وسواء ظاهري في مكانه أو بعد رجوعه وليس على الورثة ان يحجوا غيره اذا كان في الثلث فصلة أي حيث لم يوص بالبلاغ قاله ابن القاسم فارجع في بعد التالف فله نفقة في ذهابه ورجوعه الى موضع التلف والى المستأجر من موضع الضماح لانه أوفقه في رواه ابن القاسم ابن يونس وهو أحسن انتهى الا أن تكون الاجارة على ان نفقته من الثلث فيرجع في باقيه (ص) والا فنقته على أجره (ش) أي والابن حصل الضماح لنفقة اجير بالبلاغ بعد احرامه بالحج أو الفراع مطلقا فانه يتبادر على احرامه اذا الحج لا يرتفع نفقته في عيادته ورجوعه على الذي استأجره لانه من شرط ترك اجارة الضمان ولو كان للميت مال على مذهب المدونة واذا ضاعت قبل الاحرام وتبين له الضماح بعده فهو بمنزلة ما اذا ضاعت بعده وهم اذا ظفروا بالفراع ليس كالضماح لان الفراع مدخول عليه وأشار بقوله (الا أن يوصي بالبلاغ في بقية ثلثه ولو قسم) الى أن الميت اذا أوصى أن يحج عنه على البلاغ فان النفقة تكون في بقية الثلث ان لم يقسم بل ولو قسم على المشهور (ص) وأجره ان قدم على عام الشرط (ش) يعني لو اشترط المستأجر بكسر الجيم على الاجير أن يحج عنه في عام بعينه فحج عنه في عام قبل ذلك العام فله يجزئ عن المستأجر لانه من باب تجميل ديز يجبر به على اقامته مع انه لا فائدة في تعيين الموسم الا ارادة التوسعة عليه أي في زمن فعل ما استؤجر عليه فتأخير له حق له فله تركه ويتجمل ان شاء وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو كان العام الذي عينه له فيه غرض ككون وقفته بالجمعة فان قيل لاشك ان الفرض لا يسقط عن حج عنه فامعنى الاجزاء عن الميت قلنا معناه براءة ذمته الاجير عما التزمه المستحق الاجرة (ص) أو ترك الزيادة ورجع بقسطها (ش) يعني ان الاجير

كلام ابن حبيب المذكور (قوله الا أن تكون الح) هذا القيد كره للنفقة مرضيا يقول المصنف وان ضاعت قبل الرجوع أي وله النفقة في رجوعه الا أن تكون الاجارة على ان نفقته في الثلث فيرجع في باقيه فان كان المدفوع اليه أولا جميع الثلث وعليه رضوه فلا شيء عليهم ومعنى هذا القيد الا أن يوصي بالبلاغ فهو مكرر مع قوله سابقا أي حيث لم يوص بالبلاغ يقينا (قوله الا ان يوصي بالبلاغ) بما تقدم تعلم ان قسوله الا ان يوصي بالبلاغ يرجع لقوله وان ضاعت قبله ورجع واقوله والا فنقته على أجره (قوله في بقية ثلثه) فان لم يبق شيء منه فعلى العاقد وصى أو غيره ما لم يقل في العقد هذا جميع ما أوصى به الميت ليس لك يا أجير

غيره فهذه أجرة معلومة (قوله بل ولو قسم الح) رد على من يقول انه اذا قسم فليس على الورثة ان يحجوا غيره والحاصل ان على محل الرجوع قبل الاحرام والنفقة على الاجير به ان لم يوص بالبلاغ فاذا أوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه هذا اذا لم يقسم بل ولو قسم وداعلى من يقول انه اذا أوصى بالبلاغ ثم قسم الثلث وضاعت قبله فانه يرجع هذا ما يؤخذ من عبارة بهرام وأما اذا حصل الضماح بعد الاحرام فقلنا يتبادر وقد كان أوصى بالبلاغ وقد قسم الثلث فلم يظهر من النقل ما يقول ذلك القائل والخلاف في هذه المسئلة يخرج فقد قال ابن رشد في البيان فان كان قد قسم فعلى الاختلاف فيمن أوصى بشراء عبد من ثلثه فاشترى ولم يتعده العتق حتى مات العبد وقد اقتسمت الورثة المال فقد قبل يشترى عبد آخر من بقية الثلث وهو ظاهر ما في المدونة وقيل لا قال بهرام وانظر كيف خرج الخلاف من مسألة الوصية بالعتق وكلام الشيخ نوههم ان الخلاف منصوص انتهى (قوله الا ارادة الح) لا يخفى ان هذا يقتضي انه يجوز التقديم على عام الشرط ابتداء وقرره بعض الشيوخ على المكراهة ابتداء أخذ من قول المصنف اجزاء وهو مفهوم تقدم عدم الاجزاء ان أخرج عن عام الشرط كما يفهم قوله وفسخه ثم رد على قوله الا ارادة التوسعة بانه قد يكون غرضه الحج في نفقة الجمعة (قوله ككون وقفته بالجمعة) كيف يعلم كون الوقفة بالجمعة في سنة معينة من السنين المستقبلة

(قوله بقسطها من الاجرة وصنع بها ما شاء) سواء تركها العذراء لا وفهم من المصنف أنه لا يرجع إليها (قوله ان خالف الى قران في العام المعين وغيره الخ) الفرق ان عداءه في القران خفي اذ صورة القران وصورة الافراد واحدة بخلاف صورة التمتع فهي مفارقة لصورة الافراد وهذا كان الفسخ في صورة المخالفة لقران ثابتا مطمئنا لا يمكن أن يخالف أيضا بخلاف صورة التمتع لو خالف بظهور مداومه (قوله لتعلق غرضه به) فيه انه اذا كان المشرط المستأجر يقال انه ٢١١ انما اشترط لتعلق غرضه به والجواب

ان هذا يتعلق كله بعدم لان الثواب المترتب انما هو عائنه على الميت فتدبر (تنبيهه) قال في كذا ينظر ما الفرق بين من يخالف افراد غيره حيث اشترط ان لم يشترطه الميت وبين ما اذا اشترط التمتع فقرن وعكسه أو اشترط افراد من غرضه مطلقا وانظر لو نسي الاجير ما اشترطه عليه وغاب المستأجر وتذكر سؤاله فينبغي أن يأتي بالافضل وهو الافراد وبعد ذلك ينظر في الاجزاء وعند من علي هذا التفصيل اهـ (قوله أوهما) ضمير الرفع استيعاب لضمير الجرح ولا يضر ارتكاب القلييل وهو دخول الكاف على الضمير (قوله لانه أتى بغير المعقود عليه) لا يخفى أن هذه التعاليل المذكورة جارية فيها اذا خالف افراد الغير ولم يكن المشرط الميت (قوله وفيه ضعف الخ) العلة تقتضي المنع لا الضعف (قوله ومثل الشرط ما اذا تعين في حالة الاطلاق) أي فيكون قول المصنف شرط أي حقيقة أو حكما (قوله المسائل السابقة) وهي التمتع عن الافراد والقران

على الخ اذا ترك الزيادة أي زيادة النبي عليه الصلاة والسلام أو العمة المشرطتين عليه بعد الخ أي أو المعتادين فان المستأجر يرجع على الاجير بقسطها من الاجرة ويصنع به ما شاء فقوله ورجع الخ ليسان الحكم أي واسطحة انه يرجع بقسطها أي الزيادة ومثلها العمة (ص) أو خالف افراد غيره ان لم يشترطه الميت والا فلا (ش) عطف على قوله قدم أي ان الواو اذا شرط على الاجير ان يخرج عن الميت مفردا خالف الاجير ورجع عن الميت فاننا لم نمتنع فان الخ يجوز في الميت في المسائل وان كان المشرط للافراد على الاجير هو الميت خالف الاجير وقرن أو تمتع فان ذلك لا يجزئ عن الميت ابن عبد السلام وتنسخ الاجارة ان خالف الى قران في العام المعين وغيره وان خالف فتمتع أعاد ان لم يهر العام وانما أيضا تمتع والقران عن الافراد حيث لم يشترطه الميت لا شتمها على الافراد وانما لم يجزئ حيث اشترطه الميت لانه انما يشترطه لتعلق غرضه به ففعل غيره كنهل غير ما وقع عليه العقد (ص) كتمتع بقران أو عكسه أوهما بافراد (ش) أي وكذلك لا يجزئ الخ عن الميت اذا شرط على الاجير أن يخرج عنه متعنه ان خالف ورجع فاننا لانه أتى بغير المعقود عليه وكذلك لو شرط عليه أن يخرج متعنه أو فاننا خالف الاجير ورجع مفردا لانه أتى بغير المعقود عليه وسواء كان المشرط لذلك في هذه الاربع هو الميت أو الوصي فان تشديده في قوله والا فلا ولهذا صرح بفهوم الشرط ليشبه به المسائل المذكورة فان قيل لا شك ان الافراد عندنا افضل من التمتع والقران فلم يجز عنهما قلت الاجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولا ينظر الى كونه مفضولا بالنسبة لغيره أم لا ولا الواو استوجب على العمة فأتى بالخ لم يجزه (ص) أو ميتا بشرط (ش) معمول المصدر محذوف معطوف على تمتع أي أو كنهل فتمتع ميتا بشرط وفيه ضعف لان المصدر لا يهمل محذوف أي اذا شرط عليه الاحرام من ميقات خالف بان أحرم من ميقات آخر أو تجاوز الميقات المشرط حلالا ثم أحرم بعده فانه لا يجزئه وأما اذا أحرم قبله فانه يجزئه كما قاله سند لانه يمر عليه واذا لم يجزه فان كان العام معيناً وذا رد المال والارجع وأحرم منه ومثل الشرط ما اذا تعين في حالة الاطلاق كما استظهره بعض (ص) وفصح ان عين العام (ش) أي اذا قلنا عدم الاجزاء في المسائل السابقة فان الاجارة تنسخ بشرط أن يكون العام معيناً وقوله (أو عدم) معطوف على مقدار أي اذا حصلت المخالفة أو عدم أي الخ بان لم يأت به مرض أو غيره فان الاجارة تنسخ ويحتمل أن يكون فاعل عدم الاجير أي أو عدم الاجير بموت أو كفر أو جنون وعلى كل حال فان قرئ بأو كانتا مسألتين وبالأو فمسألة واحدة وفي بعض النسخ وغرم أي واذا خفضت الاجارة غرم المسال الذي أخذته (ص) كغيره وقرن (ش) الضمير في غيره يرجع للعام المعين والمعنى ان المستأجر بكسر الجيم اذا اشترط على الاجير الافراد في عام غير معين

عن الافراد والتمتع عن القران والقران عن التمتع الى آخر ما تقدم (قوله اذا حصلت المخالفة أو عدم) فعلى كل حال فالعام معين (قوله كانتا مسألتين) أو العام معين (قوله وبالأو فمسألة واحدة) حل عليها عجم بقوله وفصح الاجارة ان عين العام وعدم الخ فيه بان لم يجز الاجير أو فاته الخ أو فسد وجه أو أقي به على صورة لا تجزئ من الصور السبع السابقة لكن يرد على المصنف انه اذا ترك الخ لغير عذر أو أفسد فان الاجارة لا تنسخ سواء كان العام معيناً أم لا بل بخير الوارث في المصنف لاقابل وفي الفسخ وفيما عدا ذلك فان الاجارة تنسخ ولعل وجهه تخيير الوارث في هاتين الصورتين قصداً للتشديد على الاجير بما جزمه انظر عجم ثم لا يخفى انها وان كانت مسألة واحدة لانها تحتها مسائل فؤدي الو او فؤدي أو (قوله والمعنى أن المستأجر بكسر الجيم اذا اشترط الخ)

الاول ان يقول يعني ان الميت اذا اشترط الافراد الخ كما هو ظاهر مما تقدم (قوله فان الاجارة تنسخ لانه لا ينافي ما اشترط عليه)
وكذا اذا اشترط عليه الميت او المستاجر فقوله في الاجارة تنسخ لانه لا ينافي ما اشترط عليه وما اذا اشترط عليه القران
او التمتع فافرد فانه ينسخ ايضا الا ان عني تطر في هذه الحدود لان من يأتى التمتع فافرد عداؤه ظاهر ولا وجه الفسخ
(قوله واعاد ان تمتع) تقدم الفرق بين القران والتمتع (قوله او صرفة لنفسه) معطوف على قوله وقرن أي والقرن ان
العام غير معين أي قيمة من كان العام غير معين وأولى اذا كان معينا (قوله أو غيره) أي صرف لافضل والا فلا حرام لا يرتفع
(قوله لم يجز عن واحد منهما) أي وأما لو أحرم الاجير عن نفسه وعلى الخ نفي فظاهره انه لا شك في الاجراء وانما ينافي ما قبل
أمر المحرم وقد قال المصنف وسحب بالحرام ذكره شيخنا عبد الله (قوله كعدمه من شرط عليه الافراد أو التمتع فقرن) لا ينعني ان
العداء انما يظهر فيما اذا خالف من ٢١٢ افراد القران وأما من تمتع لقران فانه انما يظهر لاختلاف صورة الفعل ظاهر او الحكم

في الاصل ليس بمنه وص
وانما هو استظهار من الخطاب
وجه العداء في القران ان
القران ينفى لانه يرجع للنية
ولا يمكن الاطلاع عليها فقد
يعود له ثانية بخلاف التمتع
وقد تقدم ذلك (قوله مرتبة
بقوله) ووجه ذلك ان كاد
من المقامين معاني بالخالف
(قوله يحرم من محله) أي بلده
وقوله في المقابل أي في العام
القابل والمراد يحرم من الميقات
في حال كونه أيا من محله
وليس المراد انه يحرم من بلده
ولو قال يحج من بلده لكان
أحسن ويدل على ما قلناه نص
المدونة مع من تكلم عليه
(قوله من قال يحرم من محله
في غير المعين) أي يحرم من
ميقاته حال كونه أيا من
بلده في غير المعين يقول يرجع
للميقات في المعين واعلم ان
ما قاله شارحنا عن ق المناسب
مخلافه وهو ما حصل به الطيحي

انضاف الاجير وأحرما قارنا فان الاجارة تنسخ لانه لا ينافي ما اشترط عليه وأما لو اشترط على
الاجير القران مطائنا أو اشترط عليه الميت الافراد الخ وتنعني فانه يأتي بما اشترط عليه في عام
آخر ولا تنسخ واليه أشار بقوله (واعاد ان تمتع) وأشار بقوله (أو صرفة لنفسه) لقول القراني
في ذخيرته اذا حرم الاجير عن الميت ثم صرفة لنفسه لم يجز عن واحد منهما انتهى ولا ينعني
الاجير توسوا كان العام معينا أم لا لان عدمه ينعني كعدمه من شرط عليه الافراد أو التمتع
فقرن ثم ان قوله وقرن أو صرفة لنفسه وأعاد ان تمتع مرتبة بقوله أو ينافي افرادا كغيره الخ
والكلام هناك في الاجراء وعدمه وهناك في الفسخ وعدمه أي حيث قلنا بالاجزاء فلا ينافي بل عنه
وحيث قلنا بعدم الاجزاء فسخ ان عين العام وغرم أي في جميع الصور التي لا تجزئ ان عين العام
الخ (ص) وهل تنسخ ان اعتمر بنفسه في المعين أو الأنا يرجع للميقات فيحرم عن الميت فيجزيه
تأويلان (ش) يعني ان المستاجر بكسر الجيم اذا شرط على أجيره أن يحج عنه في عام معين فاعتمر
الاجير عن نفسه من الميقات وحج عن الميت من مكة أو من الميقات وهو هل تنسخ الاجارة في
الحالتين لانه باعتماره عن نفسه علم ان خروجه ليس الانفسه أو تنسخ الا أن يرجع للميقات
فيحرم عن الميت فلا تنسخ حجة فذلك لان ذلك يجزئ في ذلك عند تأويلان فالنافع في قوله فيجزيه
للتعليل كما قرئناه وقال اللغوي التأويلان انما هما من نفس مصدران في غير المعين لكن في الاجزاء
وعدمه في عام قابل وأما الفسخ فلا سبيل اليه قولا واحدا فاعاد التأويلان يقول يرجع
للميقات فيحرم منه والآخر يقول يحرم من محله أي في القابل وأما التأويلان في المعين فاعاد
هما مخرجان على التأويلان في غير المعين من قال يحرم من محله في غير المعين يقول يرجع للميقات
في المعين ومن قال يرجع للميقات يقول بالفسخ في المعين ومحلهما في المعين اذا رجع وأحرما بالحج
من الميقات وأما لو أحرمه من مكة فاتفق فيه على الفسخ وظاهر كلام المؤلف ان التأويلان
منه موصان في المعين وليس كذلك فكان ينبغي أن يذكر الاصل والمخرج جميعا انظر ح (ص)
ومنع استنباط حجج في فمض (ش) يعني ان الشخص الصحيح البدن المستطيع للحج لا يجوز له أن
يأذن لاحد ويستنيبه في أن يحج عنه بحجة الاسلام فقوله استنباط حجج مفسد ومضاف افعاله

كما أفاده نقله ونصه بعد أن ذكر النفل اذا علم هذا فالاصل ان التأويلان في كلام المصنف انما هما
اذا أحرم من الميقات بعد ان اعتمر عن نفسه فن اشترط رجوعه في غير المعين الى موضع الاستحجار فسخ في المعين ومن لم يشترط
رجوعه اليه أجزأه احرامه من الميقات ولا تنسخ أما اذا أحرم من مكة فيفتقان على الفسخ في المعين وعلى عدمه في غيره انتهى
وهو وجيه في ذاته أيضا أي بقطع النظر عن كون النقل بغيره (قوله انظر ح) زاد في ك وعلى الاجزاء فان كان اعتماره عن نفسه
في أشهر الحج فهو متمتع والدم في ماله لتعمده قال سند وظاهر المذهب انه لا يرجع عليه بشيء ما أدخل في ذلك من نقص التمتع وعن
التنويني لو قيل يرجع عليه بمقدار ما نقص ما بعد انتهى (قوله يعني ان الشخص الصحيح البدن المستطيع) إشارة الى ان في العبارة
حذف صفة وهو الاستطاعة ولك ان تقول المراد بالصحيح المستطيع وان كان مريضا وجبوا حجه (قوله في ان يحج عنه حجة
الاسلام) أي ولو على القول بالترخي لطوف الفوات وحمل المنع اذا وقع بأجرة والا فهو معروف وفعله حسن قاله في شرح العمدة

ومحل كونها حجة لم يكن المتطوع مستطيعا وبداية والا كره كما أشار له المصنف بقوله كبداء الحج ثم ان محشى ثبت ردها
بقوله واتعلم ان نقل المطالب والشج سالم عن شرح الهدية وقوله ان هذا كانه يعني المنع والكرهية حيث وقع العقد باجرة وان
كان بغيره فحسن لانه فعل معروف غير ظاهر لان اختلاف في قبول النيابة وعدمه سواء وقع باجرة او لا فتمثل انتهى (قوله وسقوط)
الواو يعني مع (قوله وسقوط الفرض) فيه نظرا ذهو يقتضي تخصيص النيابة بالفرض وأيضا المذهب ان الفرض لا يسقط عنه
وقوله في الاستنباط انها اجوار لفعل عن المستطيع فيه نظرا أيضا اذ لا فعل منه وان ارى يفعل الانسان وهو العاقد فبعد مع انها غير
خاصة بالجواز اذ تكون ممنوعة كما قال المصنف انتهى الا ان يقال من عني عن والا حسن حذف الجواز ويقول صدور فعل عن آخر
حيث لا يستطع الطالب عنه كما قلنا وتفسير النيابة بعد وفعل عن آخر حيث يسقط الطالب عنه واعتراضه بقوله وأيضا الفرض
لا يصح هذا لا يتوجه لان مراده تفسير النيابة في ذاتها بطبع النظر عن الواقع ثم ان قوله وسقوطه تصح قرأته بالتفخ منه ولا معه
وتصح قرأته بالختم عطا على وقوعه وفي العبارة حذف والتقدير ذات وقوع الحج وذات سقوط الحج (قوله والا كره) ولو على
النور ينو محل الكراهة اذا كانت الاستنباط باجرة او بغيرها وبداية مستطع ٢١٣ عن غيره كما أشار له المصنف بقوله كبداء

مستطيع الحج وقد تقدم الكلام
فيه (قوله بان كان غير صحيح
في فرض) اعترض بان العاقر
لا فرضية عليه واذا كان كذلك
فلا يخل تحت والا ما اذا كان
غير صحيح في فرض الا ان يراد
بالفرض ما كان واجبا بطريق
الاصالة وان كان ساقطا
للضعف نعم لا يخل تحت والا
ما اذا كان مريضا مرجوا
صحته فانه يحرم في حقه لا يكره
وتقدم جوابه والا ولى ان يقول
والابان كان غير صحيح في فرض
او نفل او عمرة او كان صحيحا

والفرق بين الاستنباط والنيابة ان النيابة وقوع الحج عن المحجوج عنه وسقوط الفرض عنه
ومعنى الاستنباط اجوار الفعل من الغير فقط بغير اية المستطيع والاصل فيما منع أن لا يكون
صحيحا وقد صرح ابن عرفة بان لا يكون صحيحا وكان اولى أن يقول ولا يصح استنباط صحيح في
فرض (ص) والا كره (ش) أي والابان كان غير صحيح في فرض أو كان في حج نفل أو في عمرة كره
ولو صححنا فيها ثم شبيهه في الكراهة قوله (كبداء مستطيع به عن غيره) أي يكره للمستطيع
ان يبدأ بالحج عن غيره قبل أن يفعله هو أي بغير أجرة بدليل قوله (واجارة نفسه) أي وكره اجارة
نفسه في عمل لله وهو أعم مما قبله كان مستطيعا أو غيره لقول مالك لأن يؤاجر الرجل نفسه
في عمل اللب والخطب وسوق الابل أحب الى من ان يهمل عملا لله باجرة وهذه ذوار الطيرة لم
يبلغنا أن أحدا منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عن أحد ولا اذن فيه والشاذ جوازه
وكانه رأى ان ذلك من التساوي على الطاعة وعلى كمال القواين تلزمه ان وقعت مراعاة للخلاف
وأفهم جوازه للعاجز وهو كذلك وكلام المؤلف مبني على القول بان الحج على التراخي والاحرم
(ص) ونفذت الوصية به من الثالث (ش) يعني ان من أوصى أن يحج عنه فان وصيته تنفذ من
الثالث وان كانت مكروهة على المشهور وهو مذهب المدونة ضرورة أو غيره والظاهر في به للحج

في نفل أو عمرة كره والمقدمان غير الصحيح في الفرض حرام وبأني بيانه (قوله كبداء مستطيع) مفهوم بدهان تطوع
مستطيع عن شخص به سقط الفرض عن ذلك المتطوع لا يكره حيث كان بغيره أجرو مفهوم مستطيع ان غير المستطيع
حيث تكافئه لا يكره اذا كان بغيره أو قوله به متعلق بدهان على الحج وهو شامل لما اذا كان من حج عنه ضرورة أو غيرها ثم ان
محشى ثبت قال قوله كبداء مستطيع غير آت على المشهور من منع النيابة وعدم صحته الا عن الصحيح ولا عن المريض ولا على القول
بجوازه اذ لم يصرح عليه ولا على ما ذكره من الكراهة على ما فيه والا كرهت مطلقا وانما هذا متفرع على جواز الوصية فهو
إشارة لقوله وان أوصى ان يحج عنه أنفذ ذلك ويحج عنه من قد حج أحب الى ونحوه لابن الحاجب انتهى (قوله واجارة نفسه) في له
هذا فيما ادعى ايمانهم على جوازه كالاذا ان أومع الصلاة وكتعايم القرآن انتهى (قوله مراعاة للخلاف) أي القول الشاذ
والاحسن ان يقول وعلى الأول فيلزم مراعاة القول الثاني وأولى في الأوزم على القول بالجواز بل المكروه يصح الحكم فيه بالازم
ولو لم يراع القول بالجواز فتدبر في توجيهه محمل كون اجارة النفس مكروهة اذا كان العاقد من جانب المستأجر مكروها فان كان
ممنوعا فلا تكون اجارة نفسه مكروهة اذ لا يتصور كون العاقد من جانب مكروها ومن جانب حراما (قوله وافهم جوازه للعاجز)
هذا مفهوم مستطيع فالأولى تقديمه (قوله وهو مذهب المدونة) ظاهره ان الخلاف في الوصية المكروهة وقد تبع الخطاب في
ذلك فقد قال يعني اذ قلنا ان الاستنباط في الحج مكروهة على المشهور فان الميت اذا أوصى ان يحج عنه فان الوصية تنفذ على المشهور
وهو مذهب المدونة وقال ابن كمانة لا تنفذ الوصية به لان الوصية لا تتبع الامنوع قال ويصرف القدر الموصى به في الهدايا انتهى
فاذا علمت ذلك فأنظر المقابل فانه يعمل بما ترى في نفسه ان الخلاف في الاستنباط المحرمه لا المكروهة فكلام الخطاب والشراح
مشبه كل واحد يمكن الاشكال انما جاء من المصنف وذلك ان ابن الحاجب قد قال ولا استنباط للعاجز على المشهور والله اعلم

انتهى والقول الثاني الجواز مطلقا كما قد رجح في التوضيح فلما وافق قوله ولا استنبطه العاصم على المشهور وعلى الذكر اهتدوا ممكن
 الصريح ان المراد الحزمه ثم قال ابن الحاجب وتنفذ الوصية بدعي المسموع وقال المصنف واذا نفي عن المسموع ومن عدم ايرازة التسمية
 فأوردني بذلك قائمهور وتنفذ وصيته مرعا للخلاف وقال ابن كتيبة لا تنفذ وصيته لان الوصية لا تنفذ للمسموع انتهى (قوله وقال
 يخرج به) الواو والمحال اول المعاف وهذا اذا اشبه ان يكون ما أوصى به يخرج به من واحد أو ماد السببه ان يخرج به واحدة فانه
 يرجع الباقي ميراثا ولو قدر ان يخرج به أكثر من واحد لوجوه من يؤخره بال (قوله أو عين مالا) الاول حذف ههنا بحرف لان
 هذه مستأنى في قوله كوجوده بأقل وهي محل التأويل بين الاتيين وليس في ههنا تأويلان (قوله كوجوده بأقل) رجح به شارحنا
 كما ترى لما اذا سمى الموصي قدرا فوجد من يخرج عنه بأقل ولما اذا قال بجوازي بثأى حجة واحدة وقصر غيره على الاول فقط وهو
 المناسب لكون التأويلين قدسرين عليه (قوله أو تطوع غير) هذا في المسئلةين وصيته بثمنه ووصيته بقدر معين من ماله (قوله
 وهل الا ان يقول الخ) رجح به شارحنا المسئلةين والموافق للقل ترجيح الاول وهو وجوده بأقل دون الثانية التي هي أو تطوع
 الخ فكان ينبغي تأخير قوله أو تطوع ٢١٤ غير محليته بل التأويلان بمجاورة أو على كازم شارحنا من ترجيح المسئلةين فنقول

المكروه ويقتضيه منه انها لا تنفذ بماتم نوع (س) وجع عنه يخرج ان وسع وقال يخرج به لانه (ش)
 يعني ان من أوصى ان يخرج عنه جميع ثلثه أو غير مالا وقال يخرج به ادعى فانه يخرج بذلك يخرج
 متعددة حتى يستوعب جميع الثلث ان كان ذلك المال أو الثلث يخرج بجميعه متعددة وأما لو قال
 بجوازي من ثأى فانه يخرج عنه حصة واحدة ولا يزداد عليها الا ان من لا يتبع بعض (س) والاختيار
 (ش) أي وان لم يسع الثلث أو المال المسمى واحدة أو قصر من ثأية فله وقيل أو قال منه
 ووسع أريد فان القاصر والباقي يرجع ميراثا (ص) كوجوده بأقل أو تطوع غير وهل الا ان
 يقول يخرج به بكذا الخ يخرج تأويلان (ش) اشبهه في رجوع الباقي ميراثا أي اذا سمى الموصي
 قدرا فوجد من يخرج عنه بأقل منه سواء عين الشخص أم لا أو قال بجوازي بثأى مالى حجة
 واحدة فاجزأ به وانه فانه يرجع الباقي ميراثا وكذلك يرجع الكل ميراثا فيما اذا تطوع عنه
 أحد وهل رجوع الباقي في الاول والجميع في الثانية ميراثا مطلقا سواء قل بجوازي حجة أو
 يخرج عن رجل أو فلان أو يخرج عن بكذا أو بجوازي بكذا وهو ظاهر الدونة أو هو مقيد بما اذا قل
 يخرج عن بكذا حجة وأما ان قال يخرج عن بكذا ولم يقل حجة فانه يخرج عنه به حتى ينفذ تأويلان (ص)
 ودفع المسمى وان زاد على أجرته لم يبرث فهم اعطاه له (س) يعني ان الموصي اذا سمى قدرا
 معلوما وقال ادفعوه لفلان يخرج به عنى وفلان غير وارث بالفعل للوحي فان ذلك القدر يدفع
 للموصي له ليخرج به عن الموصي ولو كان ذلك القدر المسمى يزيد على أجرته المثل لذلك الشخص
 المدين اذا فهم من حال الموصي اعطاه ذلك القدر للموصي له وكان ثلث الموصي يحمله وهذا كما
 ما لم يرخص بأقل والا فالباقي يرجع ميراثا والاضع في أجرته عائد على متأخر لفظا وترتبة فلو قال

أما في الاولى فواضح وأما
 الثانية فنقول فالتأويل الاول
 منهم ما اذا وجد من يتطوع
 عنه حصة فان جميع المال
 يرجع ميراثا والتأويل الثاني
 منهم ما اذا وجد من يتطوع
 عنه حصة حيث كان يسع المال
 حجة واحدة فان المال يرجع
 ميراثا أيضا فان كان يسع
 حجتين أو أكثر ووجد من يتطوع
 عنه بقدر ما يسع المال فانه
 يرجع جميع المال ميراثا أيضا
 وان وجد من يتطوع عنه
 بعض ما يسع المال كما اذا
 كان يسع ان يخرج به ثلاث حجات
 ووجد من يتطوع عنه حصة
 منها فان ما يقابل تلك الحجة من
 المال يرجع ميراثا وبستانجر
 بياقيه من يخرج عنه ما بقي وأما

على الوجه الموافق للقل من ترجيع التأويلين ما اذا وجد بأقل دون التطوع انه في التطوع اذا وجد من
 يخرج عنه حصة تطوعا فان الكل يرجع ميراثا سواء قل يخرج عنى بأربعين أو فلان بأربعين أو بجوازي واحدة والفرق على الوجه
 الموافق للقل ان جهل الموصي بحال الثلث حين موته هل يسع حجة أو أكثر ولا يسع شيئا مما ذكره في عدم تعيين الخ لا
 ههنا في عدم تعيين المدة فيما اذا أوصى بعدد سمعاه مع كون المتبادر من لفظه عدم التعدد فتركه التعمين المخالف للتمادي من
 لفظه مع امكانه يقتضى ان هو اذ عدم التعدد (قوله وهل رجوع الخ) حاصلا انه اذ لم يقل حجة فانه في واحد سواء قل يخرج عنى
 بكذا أو بجوازي بكذا أو يخرج عنى فلان بكذا (قوله ودفع المسمى الخ) يسعمل ما اذا سمى عددا أو جزأ معيناً كثلث مالى أو سدسه (قوله
 وان زاد على أجرته) الواو والمحال (قوله لا يرث الخ) أي وأما اذا كان يرث فيدفع له قدر الاجرة ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت
 تنفيذ الوصية وخلاصته انه اذا أوصى ان يخرج عنه وارث فقال الموصي لا يدفع له الا على البلاغ اذا كان فيه كثرة لانه فيه برد الفضل
 وفي الضمان لا يرد فيحقق الوصية للوارث وهو يخص قوله فيمساها واجارة ضمان على بلاغ وهذا كما لم يعلم ان اجارة
 الضمان لا يفضل منها شيء من الاجرة للوارث ورضي بها لوارث حجة تدفع عنها (قوله فهم اعطاه له) فلولي فهم اعطاه
 الجميع فأعاله أجرته مثله ولا يزداد عليها فان أبي فلا شيء له ويرجع ميراثا (قوله عائد على متأخر الخ) لا يظهر لان المعهولات كلها

في من تبة واحدة وقدره شيخنا وأنه متقدم رتبة لأنه متعاقب بدفع (قوله ثالثا) يعمل الرفع على أنه نائب فاعل زيدو يحتمل النصب على أنه مفعول ثان لزيدو مفعوله الأول ضمير مستتر في زيد نائب الفاعل وهو عائد على المعين المندرج من قوله وإن عين غير وارث أي زيد المعين غير الوارث لأن زاده مستعمل لازما كزاد المال ومتعديا كزادتهم إيماننا (قوله ثم تبرص) أي لعلة يرتضى وهل سنة أو بالاجتهاد فولا في زيادة الثلث والتبرص عام في الصرورة وغيره وحمل التبرص أن فهم منه الطابع في الزيادة فإن فهم منه الآية بالكلمة فلا فائدة في التبرص (قوله وليس خاصا بالصرورة قبله) فالصرورة في غير فرض المصنف لا يؤثر له العبد والصبي كإلحاقه في فرض المصنف كذلك وانما يختلفان في غير الصرورة في فرض المصنف لا يؤثر له ويرجع المال ميراثا وفي غيره يؤثر له العبد والصبي وادأوصي الصرورة أن يحج عنه عسده أوصي نفذت وصيته فإن قلت ٢١٥ لم كان غير الصرورة في مسألة المصنف

لا يستأجر له ويرجع المال ميراثا وفي غيرها يستأجر له عسده وصغيره وأولى غيرهما قلت لما كان الموصي له معينا ورد فهو بمنزلة رد الوصية من أصلها ولا كذلك غيره (قوله ولو في الجملة) الوالوالحال وهو من تبسط بقوله من يخاطب بالوجوب في الجملة أي في بعض الأحوال المتقدمة أن المرأة يشترط فيها زيادة على الرجل زيادة محرم أو زوج وخلاصته أن الرجل يخاطب بالحل في جميع أحوال الاستعانة والمرأة انما تخاطب به في بعض أحوالها وهو أن يصاحب الامن على النفس والمال محرم أو زوج ولا يكون مع ذلك بعد مشي (قوله يعني أن الوصي اذا دفع المال) أي حيث كان لا يستأجران فيما اذا كان الموصي صرورة ولم يأذن في استئجارها أو كان غير

ودفع المسمى أمين لا يرث وإن زاد على أجرته اسلم من هذا (ص) وإن عين غير وارث ولم يسم زيد أن لم يرص باجرة مثله نلثم انم تبرص ثم اوجز الصرورة فقط (ش) تقدم انه اذا عين شخصا غير وارث ليحج عنه وسمى له قدرا فانه يدفع له بمسأمة وتسكاه هنا على ما اذا عين أيضا شخصا غير وارث ليحج عنه الا انه لم يسم له قدرا معلوما فإن رضى باجرة مثله فلا كلام وإن لم يرص فانه يزاد عليه مثل ثلثها إن كان الثلث يحج عنه ذلك فإن رضى فلا كلام والاتبرص به قايلا لعله أن يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله إن كان الحج غير صرورة ولا أوجز غيره والصرورة من لم يتحج ويطلق على من لم يتزوج لانما قد صرادرهم ما ولم ينفذهاها واحترز بقوله غير وارث عما اذا عين وارثا فانه لا يزاد على أجرته مثله شيئا كما مر واحترز بقوله ولم يسم عما اذا سمي له قدرا معلوما فانه لا يزاد عليه شيء فإن رضى به فلا كلام أو رضى بدونه يرجع الباقي ميراثا وقوله (غير عسده وصبي وإن امرأة) شرط في كل أجبر حاج عن صرورة وليس خاصا بالصرورة قبله وانما كان الصرورة لا يستأجر له العبد والصبي بخلاف غيره لانه لما كان الحج واجبا عليه استأجر له من يخاطب بالوجوب لتزول عنه منزلة حج الموصي ولو في الجملة كالمرأة بخلاف غيره (ص) ولم يضمن وصي دفع لهما مجتمعا (ش) يعني أن الوصي اذا دفع المال اجارة للعبد أو للصبي ظنا بلوغ الصبي وحرية العبد فسخا عن الصرورة أو لم يحجوا وتف المالك ثم ظهر انما على خلاف ذلك فانه لا يضمن شيئا من ذلك المال لانه اجتهد جد اجتهاده والمقصود حمله الثواب وهو يحصل مع العبد ومع الهبي وأما لو لم يتف المالك لفرع منه ما اذا قلنا بعدم الضمان للموصي فإن العبد يضمن أن غير ويكون جنانية في رقبته (ص) وإن لم يوجد عسده من مكانه حج من الممكن ولو سماه إلا أن يمنع غيرات (ش) صورته انه سمي اذا قدر ان المالك وقال حجوا عني فلم يوجد من يحج عنه به من بلده الذي أوصى فيه فانه يستأجر له من مكان ممكن ولا خلاف في ذلك اذا لم يتم مكانه الذي يحج عنه منه فان سماه بان قال حجوا عني فهذا القدر من المكان الغلاني فلم يوجد من يحج عنه منه فالمتهور انه يستأجر له من يحج عنه من مكان ممكن وهذا قول ابن القاسم ولا يرجع ميراثا إلا ان يمنع بنص كالشعبوا عني الامن موضع كذا أو قرية ثيرات اتفاقا (ص) ولزمه الحج بنفسه

صرورة ومنع من استئجارها (قوله ويكون جنانية في رقبته) والهبي ان غرق في ماله لان القاعدة ان كل مائة ملق برقبة العبد فهو في مال الهبي وكل مائة ملق بذهته فهو ساقط عن الهبي (قوله من مكانه) متعلق بوجوده أو بحج مصادره نائب فاعل يوجد لاي سمي انما فانه لقوله ولو سمي قال محشي تت المراد بمكانه محمل موته (قوله فالمتشهور بالخ) ومقابلها ما لابن القاسم في القبيصة وروى مثله عن أصبغ انه يرجع ميراثا يريد ولو لم يتبين انه أراد أن يحج عنه الامن ذلك الموضع (قوله ولزمه الحج بنفسه) هذا اذا أطلق وأولى اذا وقع منه نص أو قرينة على ذلك فالنص كقولك استأجرتك الحج بنفسك والقرينة ككونه ممن يرغب فيه لعله وصلاحه ولا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم واره مقامه واعلم أنه يتعلق الفعل بعين الاجير في اجارة الحج عند الإطلاق وأما في اجارة غير الحج فيتعلق الفعل بذهته عند الإطلاق وذلك لان المقصد من الاجارة على الحج حصول الثواب وشأنه أن يتعلق الغرض بحصوله من شخص دون آخر فمات الاجارة فيه عند الإطلاق على قصد عين الاجير وأما الاجارة على غيره فالمتصور منه حصول

المنع وإنه لا يتحقق الغرض منه ولا من شخص دون آخر فحلت الجارة فيمنع على المنعونة (قوله لو كبد الخ) أي فتكون
 الدائرة منعه منصرفا عن غيره فمقتضى منع من ظاهرها لا يقتضي منع من غيره فحلت الجارة فيمنع على المنعونة (قوله لو كبد الخ) أي فتكون
 أولى ما لا بد من الاستصحاب (قوله إلا أن يكون العرف الاسم) أي فلا بد منه ولا يقبل قوله ولو حلف والحاصل أنه إذا
 استمرط الاسم إذا جرى به العرف فإنه لا يصدق ولا يستحق الاجر ولو كان أمينا وحلف وان لم يشترط الاسم إذا جرى به العرف
 قال كان قبض الاجر في تلك الموضع له إلا إذا ثبتت خيانتة وان لم يكن قبض الاجر فإنه لا يصدق ان كان متهما ولو حلف ولا ينفقه
 إلا الاسم إذا وأما ان كان أمينا فإنه يصدق قوله وقام وارثه مقامه (س) ثم إذا قام الخ فإنه يصدق الخ ولا يكمل على فعل
 مورثه ويصرف من الموضع المسترط الاحرام ٢١٦ منه أو من ميعات المسأجر حيث اتسع لوقت والأذن موضع يدرك نفسه

(س) أي ولزم الاجير بنفسه الخ ولا يجوز له استيفاء غيره ولا يقوم وارثه مقامه وقوله بنفسه
 تؤكد له أنه في ربه والاولى ان تكون الباء الاستعانة أي ولزمه الخ مستعينا بنفسه لازمة
 كقولك جاء زيد بنفسه (ص) لا الاشهاد إلا أن يعرف (س) أي لا يلزمه ان يشهد عند الاحرام
 انه أحرم من فلان ويقبل قوله بغير عين إلا أن يكون العرف الاشهاد فلا بد منه وكلام المؤلف
 هذا حيث كان دفع له الاجرة والاقبال لزمه الاشهاد وان لم يعرف حيث كان متهما والالم
 يلزمه لا يقبل قوله وإنما هو كلام مسند بغير عين إلا أن يعرف العرف بالاشهاد كما يدل عليه
 أول كلام مسند (ص) وقام وارثه مقامه فيمن يأخذ في حجة (س) أي قام وارث الاجير مقامه
 في قول الموصي ادفعوا هذا القدر ان يأخذ في حجة أي مضمونة في ذمة الاجير واستكمل قيام
 الوارث مقامه بان القاعدة ان تلق ما يستوفي منه المنفعة تنفخ به الجارة ولا شك ان الاجير
 يستوفي منه وأجيب بان المنفعة هي الثواب وهو لا يستوفي من الاجير بل يستوفي بسببه
 (ص) ولا يسقط فرض من حج عنه (س) يعني ان الحج الفرض لا يسقط عن صاحبه بحج
 الغير عنه سواء كان ذلك المحجوج عنه حيا أو ميتا لان الحج لا يقبل النيابة على المذهب وقال
 اللقاني ويقع نفلا للاجير مع انه بلا نية فهو وارث في قوله عليه الصلاة والسلام اغنا الخ لا العمل
 بالنيات (ص) وله أجر المنفعة والدعاء (س) يعني ان المحجوج عنه اغنا له أجر المنفعة أي ثوابها
 على الاجير ونسبها لغيره الطريق ان كان أوصى للاجير بشئ من ماله وأما ان تطوع غيره
 عنه بالحج فله أجر الدعاء ويحجب عن استيفاء كمال البساطي بان الاثابة كيف تتجمع المذكور وبان
 هنا جهتين جهة معاقدة وجهة نفقة فالكرهية من حيث العقد والاجر من حيث النفقة
 لا تنفع الاجير به سادون أن ينتفع المستأجر فهو ما صدقة أو هبة ولما اشركت العمرة بالحج في
 اركان ثلاثة أتى بالضمير فيهما معنى الاختصار فقال فيما يأتي ثم الطواف له ما سبب ما تم قال ثم
 السعي وذكره هنا الركن الاول بقوله (ص) وركنهما الاحرام (س) أي وركن الحج والعمرة
 المتقدم ذكرهما في قوله فرض الحج وسنة العمرة الاحرام ثم ذكر الركن الرابع المختص به الحج

(قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) بل ولا ينقل من حج عنه
 (قوله ويقع نفلا للاجير) قد قرر ان ذلك خلاف المشهور
 ولكن ما قاله شارحنا ذكره
 اسطاب فقال يتبع الحج تطوعا
 عن النائب وفي شرح شب
 والظاهر يستسلم ان الحج
 لا يسقط ان لم يتوابع الحج
 النفل انتهى فانظر هذا فانه
 وباعا عرض ما قاله الخطاب
 (قوله مع انه بلا نية) أي
 للاجير لانه يلزم الاجير ان
 يتوابع حجة الاسلام عن
 المستأجر حيث كان ضرورية
 وانه يقع تطوعا للاجير شيئا
 عبد الله (قوله فهو وارث الخ)
 الماسب اليك فيقول
 فالجواب ورد عليه ونسخة
 الشيخ بخطه هكذا (قوله
 على الاجير) متعلق بالنفقة
 وتسهيل الطريق معطوف
 على النفقة أي تسهيل الطريق

على الحاجين من حيث انه ترتب على ذلك كثرة المسافرين فيسهل السير على الناس لوجود الامن بالكثرة بقوله
 المذكورة (قوله وأما ان تطوع الخ) لا يخفى ان أجر الدعاء لا يختص بقسم التطوع بل أجر الدعاء أيضا في قسم النفقة أيضا (قوله
 فله أجر الدعاء) لا يخفى ان أجر الدعاء الداعي وانما له أجر الدعاء على الدعاء لكونه أذن له في الحج ثم بعد كتي هذا رأيت شب قال
 مانعه وقوله والدعاء أي وبركة الدعاء لا ثواب الدعاء لان ثوابه للداعي انتهى وأراد بركة الدعاء المدعو به وهذا ظاهر اذا كان في
 دعائه يقول اللهم اغفر لفلان والافلاشي غمير ثواب الدعاء والمدعو به يقال له بركة وفي عم والمراد باجر الدعاء في القسمين ثوابه
 ولو كان الدعاء لنفسه الاجير بدني فيحصل ان حج عنه ثواب خضوعه وتضرعه لله تعالى ومنفعة وهو مطلوب الاجير له انتهى
 وفيه شيء بل ثواب خضوعه له فتدبر (قوله اما صدقة) أي على الاجير أي صدقة تعذبها وجه الله وقوله أو هبة أي فصدقة بها وجه
 الاجير وليست هبة ثواب ما تقدم انه لا يقع فريضته ولا نفلا بل نقل للاجير

(قوله اذا دخل الخ) الذي يظهر أنه مشترك اشترى كالغنيامين الدخول في الحرم والدخول في حرمة الحج وقوله بانه الدخول بالنية ظاهرة عبارته ان الاحرام ليس بنفس النية فلذا استشكل عز الدين معرفته وأبطل كونه النية بعدم ركنيتها أي وهوركن وكونها النية بانها شرط الحج أي فهي خارجة والاحرام داخل انتهى ثم لا يتخلو الحال اما ان يريد بالدخول في أحد النسكين الشروع في أحد النسكين فيقتضي أنه بعد ذلك غير محرم وهو باطل وان أراد بالدخول الاتصاف بأحد النسكين فيرد ان الاتصاف بالشئ غير ذلك الشئ كيف والاحرام جزء من أحد النسكين (قوله مع قول) أي كالتلبية وقوله كالتوجه أدخات الكاف التقليد (قوله وانظر تعريفه لابن عرفة) عرفه بقوله صفة حكمية توجب الوضوء فحرمة مقدمات الوضوء مطلقا والقاء التفت والطيب ولبس الخيط والصيد بغير ضرورة ولا تبطل بما عارضه (فان قلت) هلا قال مقدمة الوضوء وهو مضاف الى محلي بالا فب واللام فيم فيقوم مقام الجمع وهو وأخصر (قلت) لعله رأى ان في ذلك نزاعا فصرح بما تزيل الاشكال في الحسد وقوله مطاق أي في جميع الحالات لا يلاونها راسرا وجهها كان في أفعال الحج أو في غيرها وقوله والقاء التفت عطف على المضاف اليه والطيب كذلك وليس الخيط كذلك ومراده بالصيد الاصطياد لا ملاك الصيد لانه اذا كان عنده صيد ٢١٧ ثم أحرم ولم يكن حامله لا يستقط

ملكه عنه ولمس أي ان الصيد المطلق لقب على صيد البر فلذا أطلق فيه وقوله بغير ضرورة راجع للاربعة وقوله لا تبطل بما عارضه صفة للصفة أو حال وزاد ذلك للفرق بين هذه الصفة وغيرها لان احرام غيرها يبطل بمشروعها كاحرام الصلاة واحرام الاعتكاف واحرام الصوم ومراده بالبطالان قطعها أي لا يجب قطعها بحصول ممنوعها وان كان الممنوع مما يفسد الحج كالوطء انتهى ما ذكره من تكلم عليه (قوله على المشهور) وقيل مفتاه عشر الحجة وقيل أيام التشريق

بقوله وللحج حذور جزء عرفة والحج والاحرام لغة مصدر أحرم اذا دخل الحرم أو اذا دخل في حرمة الحج والعمرة أو الصلاة وشرا عرفه المؤلف في منسكه بانه الدخول بالنية في أحد النسكين مع قول متعلق به أو فعمل كالتوجه على الطريق وانظر تعريفه لابن عرفة مع شرحه في شرحنا الكبير (ص) ووثقه الحج شوال لا يخرج الحجة (ش) أي وقت الاحرام للحج الذي اذا تقدم عليه كان مكروها مفردا أو قارنا شوال ويمتد زمن الاحلال منه لا يخرج الحجة على المشهور قال بعض يمكن أن يكون هذا مراده وفيه مع ذلك مسامحة لان المقصود بيان الوقت الذي يتسدد فيه الاحرام بالحج لا وقت التحلل منه وليس ذوالحجة بكاله وقت الاحرام بالحج بل بعينه والذي لا يخرج الحجة عما هي أشهر الحج لا وقت ابتداء احرامه فانه ينتهي بطول الفجر من ليلة الفجر وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير ثم ان الأفضل لاهل مكة الاحرام من أول الحجة على المعتمد وقيل يوم التروية وهو قول لمالك أيضا ونحوه للشافعي (ص) وكرهه (ش) يعني أنه يكره أن يحرم من خلاف رمضان أو قبله فان فعل بان أحرم قبل أشهر الحج فاشهر وأنه ينعقد كما يكره قبل مكانه أي قبل ميقاته المكنى في الحج والعمرة وينعقد واليه أشار بقوله (كسكانه) فان قيل ما الفرق بين الاحرام قبل أشهر الحج مع أنها وقت الحج لقوله تعالى الحج أشهر موات والصلاة لا يصح الاحرام بها ولا تنعقد قبل دخول وقتها فالجواب ان الاحرام للحج لا يلزم اتصاله بأفعال الحج بخلاف الاحرام بالصلاة فيجب اتصاله بأفعالها لانه لو أحرم بها قبل وقتها وشرع فيها فقد فعلها قبل وقتها بخلاف الحج (ص) وفي رابع تردد (ش) أي وفي كراهة الاحرام من رابع

خشي ٢٨ وفائدة الخلاف باعتبار آخره تعلق الدم أي دم الافاضة اذا أخره لا يخرج الحجة فعلى المشهور لا يلزمه الا اذا أخره للمحرم (قوله وفيه مع ذلك مسامحة) أجاب اللقاني بقوله للحجة متعلق بالضمير العائد على الاحرام على القول بصحة التعلق بضمير المصدر ولعل في كلام المؤلف حذف عطف ومعطوف معا أي ووقت الاحرام وبقية أعمال الحج من أركن كان وغيرها المطلوب ايقاعها فيه شرعا شوال لا يخرج الحجة وحديثه فيكون قوله لا يخرج الحجة لا نسج فيه ولا يجوز ودليل ذلك من علم النحو قول ابن مالك والواو اذا لبس بعد قوله والقاء قد تحذف مع ما عطفته (قوله فاشهر وانه ينعقد) ومقابلته ما حكى اللخمي قولانه لا ينعقد (قوله الحج أشهر موات) أي زمن الحج أشهر موات أو الحج ذواشهر (قوله فالجواب ان الاحرام بالحج) أقول قضية ذلك أنه لو أحرم بالظهور قبل وقتها بشئ قليل بحيث لم يحصل له فصل أن ذلك يجزئ مع انه لا يجزئ ويرد أيضا ان يقال ان النية من جملة الصلاة وجزء من أجزائها لو تقدمت النية لتقدم بعض العبادة فتضاهي البطلان مع ان مقتضاه ان الاصل الصحة فتدبر (قوله لانه الحج) في العبارة حذف تقديره فيجب اتصاله بأفعالها أي فلم يسع الاحرام قبل وقتها

كما كتب بعض الشيوخ (قوله)
لأنه من أعمال الجفة ومتصل
بها (الجملة مجموع الامرين) (قوله)
في أي وقت الخ) فيه انه يلزم
أن يكون الوقت ظرفا للوقت
ولا يصح في باب بان الظرفية
غير مرادة والكلام مبنى
على التسامح كما أنه قال وقت
الاحرام للعمرة أي وقت
كان (قوله ان يتخلل) أي بفعل
عمرة (قوله يعمل على المحرم
بالخ) فيه ان المحرم بالخ لا يتقيد
حاله بأيامه (قوله كما هو المتبادر
الخ) أي ان المتبادر من لفظ
التخلل افراد أو تفرق جرة
العقبة وطواف الافاضة (قوله)
ويكون خارج الخ) وانظر لو
دخل في الحرم قبل الغروب
ولم يعمل عملا الا بعد الغروب
والظاهر على بحثه ان دخوله
لغو ويؤص بالعود الى الحل
ليدخل منه بعد الغروب ولم
أره منصوصا قاله الخطاب
(قوله وأنى فيه) أي في الزمان
وقوله بما أي بحكم يسار
المسكن في الزمان فيه وقوله من
المسكن متعلق بأن ومن لا بد
الغاية (قوله ومكانه الخ)
ظرف لغو وللقيم حال (قوله)
للهم) فهو تفسير للضمير (قوله)
أو آفاني) كان مقبلا فامة تقطع
حكم السفر أو لا (قوله وفيه
اشارة الخ) أي من حيث
العدول (قوله ان يحرم من
جنوف) في عب والظاهر ان

كما عند سيدي أبي عبد الله بن الحاج النوف في مدخله والحدوث لا يعمل أكثرهم من الاحرام من
رابع وهو قبل الجفة فيبتدون بالخ فعمل ذكره الخ وعدم كراهته لانه من أعمال الجفة
وستصل بها وقوله (وضح) أي حيث وقع الاحرام قبل ذلك الزمان أو المسكن في ذاته يصح ان يكن
الحكمة معاومة من كونه مكررها وانما مرجح بانها العبرة (ص) وانما مودة أبدأ (ش) أي ووقت
لاحرام للعمرة مفردة أبدأ في أي وقت من السنة ولو في أشهر الخ ويوم عرفة ويوم النحر وأيام
التشريق ويعمل هو على العمرة والناس في الوقوف بعرفة لا من عرفة لا في أي وقت
الانصارى وصبار بن الاسود لما لم يلبه يوم النحر وقد فتم ما بالخ لا ضلال الاول راحته
ونظما الثاني في العدة ان يتخلل من احرامه ما بالخ ويقضي بقاءه بالاول ويبدأ كما في الموطأ وكره
أبو حنيفة العمرة يوم عرفة وأيام منى لما روى عن عائشة السنة كلها للعمرة الا خمسة يوم
عرفه والنحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف على غير يوم عرفة قال سفيان بن عيينة ما سمعت ذلك عنها
يعمل على المحرم بالخ كما اشار اليه بقوله (ص) الا يحرم الحج (ش) مفردا أو قارنا فيجمع ويفسد
احرامه بالعمرة (فاحله) من جميع أفعاله أي فراغه منها من طواف وسعي وجميع الرمي من
آخر أيامه وفي بعض النسخ أحله بالثنية وهو اده الطواف والسعي ان أخره والرمي كله لا رمي
لعقبة الذي هو التخلل الأصغر والافاضة الذي هو الأكبر فقط كما هو المتبادر من عند التخلل
سواء أفرد أو تفرق والافاضة مخالفة للنصوص ثم لا مفهوم لقوله يحج فان المحرم بعمرة لا يحرم
بعمرة أخرى الا بعد تخلله منها اذ لا تدخل عمرة على أخرى كما يأتي (ص) وكره بهما ما قبل
غروب الرابع (ش) الضمير المثنى يرجع الى التخلل الخ وهما جميع الرمي وطواف الافاضة
قالا احرام بالعمرة قبل فراغه منها ممنوع ولا ينعقد ولا يلزمه قضاءها واحرامه بعد الفراغ
منها وقبل غروب الشمس من آخر أيام الرمي مكره وسواء كان قد تجمل في يومين أو لم يتجمل
وتتعدد سنة الا أنه يمنع من فعلها حتى يخرج وقت الخ محمد فان جهل فاحرم في آخر أيام الرمي
قبل غروب الشمس وقد كان تجمل أو لم يتجمل وقد رمي في يومه فان احرامه يلزمه ولكن لا يتخلل
حتى تغيب الشمس واحلاله قبل ذلك باطل يريد لا يطوف حتى تغرب الشمس انتهى فان وطئ
بعد ذلك الاحلال أفسد عمرته وليتقض بعد غروبها ويهدى قال في الشكك قال بعض شيوخنا
من أهل بلدنا و يكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس ولا يدخل الحرم لان دخوله الحرم
بسببها عمل لها وهو ممنوع من عملها قبل تغيب الشمس ولما انتهى الكلام على الميقات
الزمانى وأنى فيه من المسكن بما يشاركه من كراهة الاحرام قبله للاختصاص شرع في المقصود
منه وقسمه باعتبار الناس كمين فقال (ص) ومكانه له للقيم مكة (ش) هذا عطف على وقته أي
مكان الاحرام الا فضل لا الاوجب له للقيم مفرد للقيم مكة من أهلها أو آفاني مقم بها ليس
عليه نفس من الوقت أو من منزله بالحرم كأهل منى ومن دافسة مكة وان تركها وأحرم من
الحرم أو الحل بخلاف الاولى ولا اتم ولا لم يقل وميقاته وانما قال ومكانه ففيه اشارة الى عدم
وجوب الاحرام من مكة (ص) ونذب بالمسجد (ش) أي ونذب للقيم بالحرم أن يحرم من جوف
المسجد على مذهب المدونة وقال ابن حبيب من بابيه وعلى الاول فيحرم من موضع صلاته ويأبى
وهو جالس في موضعه ولا يلزمه أن يقوم من مصلاه ولا ان يتقدم الى جهة البيت (ص)
تخرج ذى النفس لميقاته (ش) يعني ان من أراد من أهل الاتفاق ان يحرم بالخ فانه يستحب

المزاد بجوفه ما قبل الباب بدليل المقابل (قوله ولا ان يتقدم الى جهة البيت) أي كما قال الشافعي
(قوله تخرج ذى النفس الخ) أي الدخول مكة بعمرة في أشهر الخ

(قوله ولما والقران الحلال) أي ولا يجوز الأحرام من الحرم ولكن يعتقد أن وقوعه ولا دم عليه (قوله أي يشترط ذلك) لا يخفى أن
 تركه التعريف بكانه المتقدمه لا تأتي هنا الخ ثم لا يخفى أن الشرطية لا تظهر فيه وذلك لأنه لو أحرم بالحرم فيه ما يصح غاية الأمر
 أنه لا بد في العمرة من أن يخرج إلى الحلال والأفلا يصح طوافه وسعيه وأما في القران فيطلب بالخروج لأنه إذا لم يخرج يصح
 لأن خروجه لعرفة يكفي فيجاء بأنه ما يخرج إلى الحلال في كل من العمرة ٢١٩ والقران كأنه أوقع الأحرام في الحلال

(قوله والجعرانة الخ) أكثر

عبارة المتأخرين أو التتبع
 فهم ما متساويان فالمتناسب
 للصنف اتباعهم إلا أنك خير
 بأن تلك التماثل تقوى كلام
 المصنف (قوله ثم التتبع)
 سمى التتبع لأن على تيمنه جبل
 نعيم وعلى يساره جبل ناعم
 واسم الوادي نعيمان (قوله هذا
 راجع للعمرة) أي فهو في
 أعمر من الحرم وأمر بالخروج
 ليجمع في أحرامه بين الحلال
 والحرم فلم يخرج حتى طاف
 وأما من أحرم قارنا من الحرم
 فإنه يلزمه أن يخرج للحل كما
 قال سنده وابن عرفة وغيرهما
 لكنه لا يطوف ويسعى بعده
 خروجه لأن طواف الأفاضة
 والسعي بعده يندرج فيها
 طواف العمرة وسعيها فإن لم
 يخرج إلى الحلال حتى خرج إلى
 عرفة فطاف وسعى فالظاهر
 الاجزاء كما قاله الخطاب (قوله
 على سبيل الأولى ولا غيره)
 ولكن الأفضل أن يبعد عن
 طوافه (قوله هي مساجد
 عائشة) أقامه التتبع
 مساجد عائشة لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن
 أبي بكر أن يخرج بأخته عائشة

له أن يخرج إلى ميقاته ليحرم منه حيث كان في سعة من الوقت وهو المراد بذى النفس (ص)
 ولما والقران الحلال (ش) الضمير في الحلال للعمرة والمعنى أن العمرة لا يحرم بها المحرك والمقيم بمكة
 إلا من الحلال أي يشترط ذلك لأن كل أحرام لا بد فيه من الجمع بين الحلال والحرم لفعل النبي عليه
 الصلاة والسلام والمراد بالحلال ما جاز الحرام ومثله العمرة والقران لأنه لو أحرم بالقران من
 مكة لم يجمع في أحرامه بين الحلال والحرم بالنسبة إلى العمرة لأن شروجه إلى عرفة إنما هو للجمع
 فقط بخلاف أحرامه بالجمع من مكة فإنه يخرج إلى عرفة وهي في الحلال فقد جمع في أحرامه بالجمع من
 مكة بين الحلال والحرم (ص) والجعرانة أول ثم التتبع (ش) راجع للعمرة وأما القران فلا
 يطلب له مكان معين من الحلال على سبيل الأولى ولا غيره والمعنى أن المعتمر إذا خرج للحل ليحرم
 به أمسه فإن الأولى أن يحرم من الجعرانة موضع بين مكة والطائف ثم التتبع وهي مساجد
 عائشة تلي الجعرانة في الفضل وإنما كانت الجعرانة أفضل من التتبع لبعدها عن مكة بينما
 وبين مكة ثمانية عشر ميلا ولا عماره صلى الله عليه وسلم منها وكان في ذى القعدة كافي الجميع
 حين قسم غنائم حنين وقد قيل أنه أعمر منها ثمانية نبي (ص) وإن لم يخرج أعاد طوافه وسعيه
 بعده (ش) يعني أنه إذا أحرم للعمرة من الحرم ولم يخرج إلى الحلال فإنه ينفق أحرامه فان طاف
 وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه بهد أن يخرج إلى الحلال واليه يعود الضمير من قوله بعده وإنما
 كان يعيدهما لأنهما وقعا بتشرطهما وهو الخروج إلى الحلال فلو أنه لم يطاف وسعى خلق
 رأسه فإنه يعيد طوافه وسعيه أيضا بهد خروجه إلى الحلال ويستدري لأنه كمن خلق في عمرته
 قبل طوافه وسعيه واليه أشار بقوله (وأهدى أن خلق) وقد ناسخ في إطلاق الهدى على
 القسدية لأن الخلاق لا هدى فيه لأن القسدية فيما يترفع به أو يزيل أذى والخلاق يترفع به
 وقد يزيل أذى (ص) والأفلاهم أذوا الحليفة والحليفة وبلم وقرن وذات عرق (ش) لما ذكر أن
 الميقات المسكني لمن بمكة وما في حكمها في الحج مكة وفي العمرة الحلال أشار بهذا الكلام إلى أن
 من أراد الأحرام حج أو عمرة من أهل الآفاق فإنه يقاتل فيهما ما ذكر أي وإن لم يكن مقيما بمكة
 وما في حكمها فالحج والعمرة هذه المواقيت ذوا الحليفة لأهل المدينة ومن وراءها وهي بضم
 الطاء المهملة وفتح اللام والفاء تصغير حلفسة ماء لبني جشم بالجيم والشين المهملة وهو أبعد
 المواقيت من مكة على عشر أو تسع مراحل منها ومن المدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أميال
 ويسمى مسجد عمجد الشجرة وقد خرب وبها بنو عمرو بن لؤي يزعم أنه قاتل به الطين
 وهذه النسبة إليه غير معروفة ولا يرى بها حجر ولا غيره كما تفعل الجاهلة والحليفة لأهل الشام
 ومصر والمغرب ومن وراءهم من أهل الأندلس وكذا الروم والتكرور وهي بضم الجيم
 واسكان الطاء المهملة وبالفاء قرية خربت بين مكة والمدينة على نحو خمس مراحل من مكة
 وثمان من المدينة وسميت بذلك لأن السيل أبغضها قال بعض وهذا لا يصح لأن النبي صلى الله

له كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله وترن) يسكون الراء (قوله ماء لبني جشم) أصل المراد موضع ماء (قوله على عشر أو تسع)
 يحتمل أن تكون أول حكاية الخلاف ولعله الظاهر أو لاشك (قوله على سبعة أو ستة الخ) أول حكاية الخلاف كما أفاده بمرام
 فهي أقوال ثلاثة (قوله قاتل بها الجبن) أي قاتل الجبن فيها (قوله ومن وراءهم الخ) لا يخفى أن الاتداس محاذية للغرب لا وراءهم
 إلا أن يقال وراء باعتبار ما كان بالجنوب

وذلك من أن أعيانهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ حتى أهل مكة من مكة قاله
التساوي كذا في رايات في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة يعني بالتأنيث في من وقع في بعض روايات الصحيحين من
لم يمتني بالتدبير وكذا روى أبو داود وغيره وهو الوجه لأن ضميره أهل هذه المواضع والقطار المذكورة وهي المدينة والشام
واليمن ونجد أي هذه المواضع المذكورة والقطار والمراد بالأهل ههنا المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله فهو أولى) الأولى
الأولى أن قوله الأكسري معناه لا يجب الإحرام عليه وما وراء ذلك فالجزم في آخر بينه بقوله وهو أولى (قوله رجاء أن تغتسل الخ)
فيه أن الحائض تغتسل غسل الإحرام فلا يحسن أن يقول ولا تؤخر رجاء أن ٢٢١ ترك ركعتي الإحرام الخ إلا أن يقال

أراد الغسل الواجب لأنه أقوى

(قوله من أي ميققات) أي

الأدوار الخليفة فان الأفضل

الإحرام من مسجد أو فناءه

لأن أوله بخلاف غيره قال

عج ويدخل في أوله الإحرام

من رابع على ما حكاه المنوفي

ويحتمل عدم دخوله للاختلاف

فيه (قوله كف ظن) أي

واكتفائه وأدائه بغير تطيب

(قوله وتلبينه بصمغ) قد ورد

أن النبي صلى الله عليه وسلم لبس

رأسه بالغسل كافي أبي داود

قال الحافظ ابن حجر وروى عنه

في سنن أبي داود ومعهما من انتهى

قال في القاموس الغسل

صمغ العرط بانضم شجر العضاة

بالكسر أعظم شجراً أو شجره

شوك (قوله والوشخ) عطف

تفسير (قوله والقشش) كذا

في ك قال في المصباح قشش

الرجل قشفاً من باب تعب لم

يتعهد النظافة انتهى والحاصل

أن المراد منها واحد فلو أحر

الوشخ بعد الدرن والقشش

لكن أحسن لأجل أن يهر

الذهب من ميثاقه الخليفة يربى الخليفة فلا يجب إحرامه من المروور على ميثاقه بعد أشار
إلى ذلك بقوله (ص) الأكسري يربى الخليفة (ش) يعني أنه إذا كان ميثاقه بين يديه
كالشامي والمغربي والمصري فإنه إذا هربى الخليفة فالأفضل له أن يحرم منه لأن النبي صلى
الله عليه وسلم أحرم منه ويجوز له أن يؤخر إحرامه إلى ميثاقه الذي هو الخليفة وإليه أشار بقوله
(فهو أولى) وبعبارة أخرى وإنما اختص المصري ونحوه بذلك لأنه غير عريقته أو تعاضده ولهذا
إذا لم يرد أن يربى ولا أن يحاذيه فإنه يجب عليه الإحرام من الخليفة كما يجب إحرام النجدي
والمراقي واليماني وسائر أهل البلدان سوى المصري والمغربي والشامي إذا هرب بالخليفة أن يحرم
منها إلا يتعدونها إلى ميثاقاتهم (ص) وأن الحيز رجب زقه (ش) مبالغة في قوله فهو أولى
أي وإحرام المصري وشبهه من الخليفة أولى من التأخير وإن لذات حيز أو نفساً رجب
رفعه عند الوصول إلى الخليفة ولا تؤخر رجاء أن تغتسل لأن الإحرام عند الخليفة أفضل اجساماً
لأنه أقيم في العبادة أياماً قبل الخليفة فلا يفي غسلاً أفضل تقديم إحرامهما من ميثاقه عليه الصلاة
والسلام (ص) كإحرامه أوله (ش) يعني أنه ينسب لمريد الإحرام من أي ميثاق أن يحرم من
أوله ولا يؤخره لا أخره لأن المبادرة للطاعة أولى وكذلك الأفضل لمريد الإحرام رجلاً أو امرأة
إزالة شعثه كقلم ظفر ووشخ وحلق شعر ما دون فيه وإلى هذا أشار بقوله (وإزالة شعثه) أي
ماعد الرأس فإن الأفضل بقائه شعثه في الحج ابن بشير ويلبده بصمغ أو غاسول ليلتصق ببعضه
ببعض ويقل دوابه والشعث الدرن والوشخ والقشش (ص) وترك الأقط به (ش) أي بالإحرام
أي والأفضل ترك اللفظ بإحرام ما يحرم به والاقصاء على النية كالأحرام للصلاة كما تقدم
ولفظه واسع لكن الأفضل ترك اللفظ به أيضاً وما أنهي الكلام على الميثاق وأهله شرع في
تقسيم المساربه من وجوب الإحرام وعدمه إلى أربعة أقسام لأن المساربه بالميثاق أمان أن يكون
مريد المسكة أولاً وإريد لها أمان أن يتردد أولاً وعلى كل حال أمان أن يكون مخاطباً بالحج أولاً وهو
ترتيب يديع لم يسبق به أشار إلى ذلك بقوله (ص) والمساربه أن لم يرد مسكة أو كعبه فلا إحرام عليه
ولادم وإن أحرم (ش) يعني أن من مريد الميثاق غير مريد مسكة بأن كانت حاجته دونها وفي جهة
أخرى أي وهو ممن يلزمه الإحرام أن لو أرادها أو أرادها إلا أنه من لا مخاطب بالحج أو ممن لا يصح
منه كعبه وجارية وصبي ومجنون ومغيب عليه وكافر فلا إحرام عليه في هذه الوجوه كلها
ولادم تجاوز الميثاق خلا لا وإن أحرم واحد منهم بفرض أو نقل بعد المجاوزة خلا لا بأن بدله

عطف تفسيره لأنه أظهر من الدرن والقشش فتأمل (قوله ولفظه واسع) في العبارة حذف والتقدير كما تقدم في قول المصنف ولفظه
واسع وقوله لكن الأفضل الحج استدراك على قوله ولفظه واسع في حد ذاته أي بقطع النظر عن ذكره هنا أي أن قول المصنف فيما
تقدم ولفظه واسع ربما يفهم منه التساوي لكن الأولى ترك اللفظ به وقوله أيضاً أي كما قلنا في الحج الآن الكلام فيه ركعة من
جهة أنه أولاً جهل الصلاة مشبهاً بالحج مشبهاً في الآخر العكس فتدبر (قوله إلى أربعة أقسام) هي خمسة لا أربعة (قوله ترتيب
الحج) الأولى تقسيم بدل ترتيب (قوله ومفهوم كلام المؤلف الخ) هذا لا يناسب من الشارح لأن المصنف سيأتي يفصل في مفهوم
المسار وإذا كان كذلك فلا يقال ومفهوم الحج وقوله وفي كلام ابن عرفه ما يفيد ذلك سيأتي ما يفيد قوله في كلامه

(قوله أو أن كعب) في الاستنباط المعطوف هو ما أفاده أو لا بشو له أو أرادته وإن كعب (قوله ما هو) هل هو شرط أو الجزاء أو هو
وهو الرأى وفي ذلك خلاف المذكور فيه إذا كان اسم الشرط هو المبتدأ وهذا ليس كذلك أقدم شيخنا عبد الله (قوله إلا
الضرورة المستطاع الخ) وهما في أحرم في أشهر الحج والأفلام عليه اتفاقا وهما في حلت فمن أحرم بعد تعدي الميقات خلا لا
قائمين بلون تأول على أن الضرورة يلزمه الدم وتأولها الشيخ ابن أبي زيد على أن الضرورة وتبرمه وإزالة لا يلزمه الدم إلا إذا
جاوز الميقات وهو مريد الخ وقال ابن يونس وقول أبي شامة هو الصواب (قوله عليه) لا ولي حذف عليه (قوله فان تنفي واحد
من هذه) أي هذه الصفة أي جنس الصفة المتحقق في أمرين وهما الضرورة والاستطاعة (قوله التنازل بالزوم الخ) هذا
التعليل جار في غير الضرورة (قوله أو عدا مكية من قريب) أقام فيه كثيرا أم لا (قوله ولم يتم فيه كثيرا) أم لا أقام فيه كثيرا
فعليه الاحرام والحاصل أنه ان ٣٣٣ بعد حرم مطلقا وان قرب فان خرج لا يريد العود فلا احرام عليه مطلقا سواء أقام

في ذلك الموضع كثيرا أو لا (قوله
وهذا لا يخالف الخ) المشار له
مضمون ما تقدم من أن المتردد
بالفعل لا احرام عليه (قوله
لازم له لتأويل ابن شبلون الخ)
أي الذي هو أحد التأويلين
المشار لهما بقول المصنف إلا
الضرورة المستطاع فتأويلان
الذي هو الثاني منهما (قوله أي
لا مرقاة لفظة ونحوها) أي
ومعادن قرب الخ هذا ذكره
الخطاب في الذي خرج على
أن لا يعود وحاصل ما أفاده
الخطاب أنه ان رجع عن بعد
م يرجع باسرام مطلقا أقام كثيرا
أم لا أراد العود أم لا رجع لا م
عاقبه عن السفر أم لا فهذه
ثمانية وأما اذا رجع عن
قرب فان كان يريد العود فيرجع
بغير احرام بحيث لم يتم كثيرا
سواء رجع لا م عاقبه عن السفر
أم لا وأما لو أقام كثيرا فيرجع

الدخول مكة بعد مجاوزة الميقات أو ان لا بعد والحي أو تنق العبد أو بلغ الصبي أو أفاق
الجنون أو الممى أو أسلم الكافر لانهم باوزر الميقات قبل ترجع الخ عليهم ومنهم من كلام
المؤلف ان من اراد دخول مكة ممن يلزمه الاحرام أو تركه فان عليه الدم وان لم يبعد الذمك
وفي كلام ابن عرفة ما يقتضيه ذلك وقوله أو كعب قال ز المعطوف محذوف حذف العامل وابقى
معه قوله أي أو كان كعب وهو معطوف على لم يرد وقوله فلا احرام عليه جواب ان وقربا بالذم
لكنونه للاحكامية انتهى وعليه فحذف في خبر المبتدأ وهو قوله والمبار ما هو وقوله ولا دم
عطف عليه وقوله وان احرم مبالغة في ولادم كما هو ظاهر (ص) إلا الضرورة المستطاع
فتأويلان (ش) هذا راجع للبالغ عليه فعل الخلاف في احرام بعد الميقات وقد كان حال
ضرورة غير مخاطب لعدم ارادة دخول مكة وهو ضرورة مستطاع فان انتفى واحد
من هذه فلا دم عليه قطعاً على ما بعد الحق والتأويل بعدم لزوم الدم نظراً إلى حال ضرورة
والثاني التسائل بالزوم نظراً إلى أنه باحرامه صار بمنزلة المريد حال المرور إذ تبر به أنه كان مريدا
دخول مكة أو النفس حال المرور بالميقات (ص) ومريدها ان تردد أو عدا مكية لا مرفه كذلك
(ش) هذه مذهبهم قوله سابقاً ان لم يرد مكة وانما التي بدع أنه مذهبهم شرط لان فيه تنصيص لا
والمعنى ان من تردد إلى مكة كالمستبدين بالغوا كذا والطعام والخطاب أو عدا مكية من قريب
بعد ان خرج منها لا يريد العود لا م عاقبه عن السفر أو يريد العود ورجع من مكان قريب
ولم يتم فيه كثيرا فانه لا احرام عليه ولا دم وان احرم وهذا لا يخالف ما ذكره اللخمي
من استحباب الاحرام للتردد في أول مرة فقوله كذلك أي كلما ردى لا يريد فانه لا احرام
عليه ولا دم وان احرم وانظر هل يدخل في التشبيه والاشارة قوله في التي قبلها إلا الضرورة
المستطاع فتأويلان يترقب على نقل يساعده لكنه لازم لتأويل ابن شبلون لانه اذا
أوجب الدم على الضرورة الذي لم يرد فخرج الذي يريد فاقوله أو عدا مكية لا م أي لا م
عاقبه لفظة ونحوها أي وعاد عن قرب وأما ان عاد لانه بدله رأى في ترك السفر فانه لا يدخل

باسرام مطلقاً أي سواء رجع لا م عاقبه عن السفر أم لا فهذه أربعة وأما ان كان لا يريد العود فانه ان
رجع لا م عاقبه عن السفر فانه يرجع بغير احرام أقام كثيرا أم لا وأما ان عاد لانه بدله رأى في ترك السفر فانه يرجع باسرام كثيرا
أم لا قال الخطاب بعد ان أفاد ما قلنا ويلحق بهما في جواز الدخول بغير احرام من دخل لقتال بوجه جائر كما ذكره المصنف في
مناسكه وذكره غيره ويلحق به أيضا على ما قاله صاحب الطراز من كان خائفاً من سلطان ولا يمكنه ان يظهر أو خائفاً من جوار
يلحقه بوجه قال فهذا لا يكره له دخولها إلا في ظاهر المذهب لان ذلك يجوز مع عذر التكرار فكيف بعذر الخافة وقاله الشافعي
وغيره انتهى (قلت) وما قاله ظاهر والله أعلم بوجهه اذا أجزأه الدخول بغير احرام كافي الرواية فان ذلك اد الميرد الدخول باحد
التشكيك وأما ان أراد ذلك فيتعين عليه الاحرام من موضعه الذي خرج اليه ان كان دون الميقات بكعة وعسفان وان جاوز
بغير احرام مع ارادته لاحداً يسكن ثم أحرم من دونه لزومه الدم انتهى كلام الخطاب ويبقى النظر فيما اذا خرج ولا ينسب له شيء

فلم يقع نص عليه أي والفرض انه يرجع عن قرب وأما عن بعده فانه يرجع باحرام كتابه لم يفسد قربة (قوله وانظر حد القرب الخ) حده القرب مسافة القصر على ما يظهر من الرواية (قوله بل أرادها الحاجة الخ) أي ولا عا من قرب بل عن بعد بأن زاد على مسافة القصر سواء خرج منها بنية العود أو عدمه عا دنا وبالأقامة وترك السفر أولا (قوله فظاهر الخ) أي وحيث قلنا لادم عند عدم قصد النسك وقت مجاوزته فقول ظاهره ولو قصد النسك بعد ذلك وأحرم من الطريق (قوله وقيل بالدم مطلقا) تنسيب الاطلاق يؤخذ من معرفة بقية الاقوال (قوله وقيل غير ذلك) هو ثالث الاقوال ٢٢٣ ورأيهما الدم على الصرورة

وان لم يحرم وخامسها ان أحرم فالدم مطلقا صرورة أولا ولا فلا مطلقا والى هذه الاقوال أشار ابن الحاجب بقوله وان لم يقصد فثالث المشهور ان أحرم وكان صرورة قدم ورأيهما ان كان صرورة وخامسها ان أحرم والمشهور ثالثا وهو لزوم الدم ان أحرم وكان صرورة (قوله هذا مخرج) أي محترق لاحقية الاجرا (قوله أو عالمابه) أي بالميقات أي بذاته (قوله ولو دخل مكة الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على المؤلف بان الاول ان يقول وان دخل الخ بدل وان شارب لان مبالغة المصنف ثقة حتى ان الدخول ليس كذلك (قوله وأولى لو شاربها) أي أولى من الدخول (قوله بضوئه الخ) أي الفرض انه أدرك وأما لو خاف قوته وفاته بالفعل وتحلل منه فلا دم عليه كما أشار به بقوله لافات (قوله بالاعذار) أي بسبب الاعذار وقوله بالهدى أي مع الهدى (قوله أوله دخول مكة الخ) لا يناسب هذا فالمناسب ان يقول واعلم ان ما أفاده المصنف

مكة الاحرام فمقتضى قوله لا هو بما ذكرنا وبأن يرجع عن قرب قاله ح وانظر حد القرب من البعد وحاصل المسئلة في شرحنا الكبير (ص) والواجب الاحرام وأساء تاركه ولادم ان لم يقصد نسكا (ش) يعني ان هو يد مكة اذا لم يكن من المتردين اليها ولا من عرض له أو أعاده اليها بل أرادها الحاجة من تجارة أو نسك أولا ثم بالبداهة فانه اذا هي بميقات من المواقيت وجب عليه الاحرام منه ولا يجوز له دخول مكة بغير احرام لانه من خصائصه عليه السلام فان جاوز الميقات بالاحرام منه فقد أساء ولادم عليه الا ان يقصد نسكا وقت مجاوزته فظاهره ولو قصد النسك بعد ذلك وأحرم من الطريق أو من مكة وهو كذلك على مذهب المدونة قاله بعض وقيل بالدم مطلقا وقيل غير ذلك ثم ان قوله وأساء تاركه أي ثم ولا يفتى عنه قوله وجب لان الوجوب قد يستعمل في التاكيد كقوله الوتر واجب والاذان واجب أي متأكدا لا فيما يثبت على فعله وبما يقب على تركه فلما كان قوله وجب لا يلزم ان يستعمل فيما يعاقب على تركه بل يستعمل أيضا في التاكيد صرح به فقال وأساء تاركه أي ثم (ص) والارجع وان شارفها ولادم ولو علم ما لم يخف فوثا فالدم (ش) هذا مخرج من قوله ان لم يقصد نسكا أي وأما ان قصد هو يد مكة أحد النساكين أي الحج أو العمرة ولم يكن مترددا وتعدي الميقات جاهلا به أو عالمابه ولم يحرم منه فانه يلزمه ان يرجع اليه ويحرم منه ولو دخل مكة ما لم يحرم وأولى لو شارفها أي قاربها ولادم عليه في رجوعه الى الميقات لانه لما رجع اليه وأحرم منه فكانه أحرم منه ابتداء ولو علم أولا انه لا يجوز له ان يتعدى الميقات بلا احرام ومحل رجوعه ما لم يغلب على ظنه انه اذا رجع يقوته الحج أو الرفقة التي لا يجدي غيرها والا أحرم من موضعه الذي هو به ولا يرجع وعليه الدم أي الهدى لان محظورات الاحرام تستباح بالاعذار بالهدى والقوات والقوت يعني واحد وما في قوله ما لم يخف فوثا مصدريه ظرفية متممة برجع أي ورجع للميقات ان جاوزه حللا هو يد الاحد النساكين أو لدخول مكة مدة كونه لم يخف برجوعه للميقات فوثا والا أحرم من مكانه وعليه هدى (ص) كراجع بعد احرامه (ش) التشبيه في وجوب الدم والمعنى ان من جاوز الميقات وهو حلال ثم أحرم فانه يلزمه الدم ولا يسقط عنه برجوعه الى الميقات لثبوته في ذمته لان الدم لم يجب لمجاوزه الميقات بانفراده انما وجب لاحرامه بعد الميقات وهو لا يقدر على ازالته واعتراض بعض كلام المؤلف بان ظاهره ان الموجب للدم رجوعه وانما هو احرامه بعد الميقات وأشار بعضهم لجوابه بان في الكلام حذف أي تكبر بعد الميقات رجوع اليه بعد احرامه وانما قال المؤلف كراجع بعد احرامه لان غير الرجوع أولى (ص) ولو أقسد لافات (ش) هذا ما بالغة في لزوم الدم

من انه لادم اذا لم يقصد نسكا أي والفرض انه ناود دخول مكة غير ما أفاده ابن عرفة لان مفاد ابن عرفة ان قصد دخول مكة كقصد أحد النساكين وقد تقدم هذا للتأرجح في قوله ومفهوم كلام المؤلف ان من أراد دخول مكة ممن يلزمه الاحرام وتركه فان عليه الدم وان لم يقصد النسك وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك خلاصته ان كلام المصنف ضعيف والمعتمد كلام ابن عرفة وصدق عجم التابع له شارحنا وعيبو شب في كون مفاد ابن عرفة ما ذكر (قوله واعتراض الخ) وجه الاعتراض ان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية أي يجب الدم لرجوعه (قوله تكبرم) أي من حيث احرامه أو على تقدير مضاف أي احرام محرم (قوله ولو أفسد) قال عجم ليس هنا

يؤلف لاف لان هذا الحكم متفق عليه نعم الخلاف فيما اذا كانت (قوله وهو وصورتها الخ) انما دانه من بطعن ابرز المقتات واحرم وليس
 لما راد ظاهر الجارح من ان مقتضى بالراجح وليس كذلك (قوله رجوعه الى عمر) أي فلا بد في سقوط الام من كونه على الفعل
 حمرة فلو بقي على احرامه لاقابل فعليه الدم لانه حينئذ بمنزلة من لم يفتد (قوله فقد انقلب وجهه لعمرة) فهو عاين ان لم يحرم أصلا
 لما حصل ان قوله فقد انقلب وجهه الخ في قوة انه لما حصل الاول نهات ثلث جهات حمرة صار عاين ان لم يفتد سكتا ثم بدله العبرة
 فلا دم عليه وحاصل الثاني انه لم يتسبب في النوات حتى يكون كالا فساد فبالزوم الدم وقوله أولا خير مريد العبرة الاولى ان يقول
 غير مريد سكتا أي ثم بدله الاحرام بالعبرة فيكون اصله انه ترقى فقد كرر العاين بعد ان ذكر وجه افتد وجه هذا التقرير
 مساوت عبارته عبارة عب حيث قال لان بطلان صار بمنزلة من لم يحرم أصلا ولانه لم يتسبب فيه انتهى (قوله بشرطه) أي بشرطه
 الذي قلناه وهو كونه على حال يشمل ٢٢٤ عمره وان كان المصنف لم يتكلم على الشرط لان كلامه عام (قوله ذكر ما يندفع

وهو ونم انه جارح والمقتات وهو - لال ثم احرم بالخ ثم أفسد بجماع مثلا فانه يلزمه الدم وهو
 باقى على عمل وجهه مما دانه في يلزمه جبرانه بالدم قاله أبو عمر ان لانه لما تسبب في افساد العبادة
 يلزمه التمسك في الما لان ما يبقية بما لها لم تنفذ فوجب جبران خذها بالدم أما اذا تعدى المقتات ثم
 احرم ثم فته الخ قاله لا يلزمه دم لرجوعه الى عمل عمره فكأنه تعدى المقتات غير مريد العبرة ثم
 احرم بها فقد انقلب وجهه لعمرة ولم يتسبب في فواته فقد سقط عنه عام العبادة التي تصح باترك
 المقتات وانما ثبت لغيرها ولا فائدة في جبران عبادة قد عرفت من أصلها اذ لا بد من قضائها على
 الكمال بوجوبه في تكامل المؤلف على سقوط دم التعدى في السوات بشرطه ولزومه في الفساد
 ولم يتكلم على دم الفوات والفساد معا لما يأتي في انما فصل محرمات الاحرام وفي فصل الحصر
 وما تقدم ان الاحرام ركن في النفسكين ذكر ما يندفعه فقال (ص) وانما يندفعه بالنية وان خالفها
 لفظه ولا دم (ش) يعني ان الاحرام لا يندفعه الا بالنية مع قول أو فعل متعلق به وان خالف لفظه
 عقده والعبرة بالنية ولا دم عليه لانه الخالفه حيث تعلق بها فيه دم ولو اراد العبرة أو القران فلفظ
 بالخ فقط فاعتبر من فواته وهو ان عمرة أو القران وحينئذ يترتب على ذلك مقتضاه فالحصر مصبه
 قوله مع قول أو فعل متعلق به كما هو القاعدة من تعاق الحصر بالخير والضمير في يندفعه راجع
 للاحرام لا للخ لانه لا يكون ساكتا عن العبرة كما أثرنا ذلك وقوله (وان بجماع) مرتبط بقوله
 وانما يندفعه بالنية لا بقوله ولا دم أي وانما يندفعه بالنية وان مع جماع ويكون فاسدا يجب
 اتعاده فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الصوم فانهم جماعوا النزع عند طلوع الفجر غير مضر
 فالجواب انه لما كان يكتفه النزع والاحرام بعده لم يفتقر له الاحرام معه بخلاف الصوم ولا
 يقال فعل الوطء فيه اختيارا لانا نقول الاصل بقاء الليل فجوز له ذلك ثم انه يمكن الجماع مع
 قول بان بجماع وهو يلبي أو فعل بان بجماع على دابته وهي متوجهة وهو يلبي وبها يندفع

به) أي ما يتحقق به من تحقق
 المسبب بالسبب وهذا ما يندفع
 ابن عرفة حيث قال صفة
 سكمية توجب الوطء وهو
 مقدمات الوطء مطلقا والقاء
 اللبث والدايم وليس الذكور
 الخيط والصيد غير ضرورة
 لا تبطل بعينه وعدم نقضه
 باحرام الصلاة وحرمة الاعتكاف
 واضح انتهى (قوله فلفظ)
 ظاهره انه لو تعدى بضر وفي
 عب وان خالفها لفظه عمدا
 لقوته (قوله فالحصر مصبه
 الخ) تفرع على قوله يعني ان
 الاحرام لا يندفعه الا بالنية مع
 قول الخ (قوله وان مع جماع)
 والظاهر انه يجب عليه النزع
 كافي الصوم ولم أر من نص عليه
 قاله الخطاب (قوله فان قيل
 ما الفرق) هذا السؤال لا يرد الا
 لو اتحد الموضوع مع انه مختلف

لان مسألة المصنف احرم في حالة الجماع ومسئلة الصوم حالة النزع (قوله بخلاف الصوم) أي فلا يكتفه النزع
 والنية بعد كون الفجر طالع (قوله ولا يقال فعل لوطء الخ) حاصله انه يقول الباحث انه وان كان لا يكتفه النزع والنية بعده فهو معذور
 من تلك الحيثية الا انه غير معذور من حيثية أخرى وهي فعله لوطء اختيارا (قوله لانا نقول الخ) حاصل الجواب انه انما لم يؤخذ
 بهذا الفعل الاختياري لكونه أوقع في الليل والاصل بقاء الليل (قوله وبهذا) التقرير الخ أي وهو ان مصعب الحصر قوله مع قول
 أو فعل حاصل الكلام ان ابن غازي اعترض على المصنف بأنه سلم هذا الفرع أعني قوله وان بجماع مع انه يقول لا يندفعه بمجرد النية
 انتهى كلامه اذ علمت ذلك فقول شارحنا في كلامه على الطريقة المرجوحة أي في قوله وان بجماع مع انه يقول بعدم مع قول أو فعل
 الخ وحاصل الجواب ان مصعب الحصر قوله مع قول أو فعل فاعني وانما يندفعه في حالة الجماع بالنية مع قول كالنابية بان ينوي ويلبي
 وهو بجماع أو مع فعل كان يكون في محفة وهو سائر متوجه الى مكة فينوي الاحرام في حالة الجماع وهو متوجه واذا تأملت تجد
 هذا التقرير بصورة المصنف لا غير فان غازی التفت الى قوله وان بجماع ولم ينظر لكون قول المصنف مع قول أو فعل مصعب الحصر

(نوله حين الاحرام) ظرف لقوله بجماع أي وجامع بالفعل كذا في لئ والمعنى نوى أن يجمع حين الاحرام أي نوى قبل الدخول فيه أنه يحدث نية لاحرام حال الجماع فإنه لا ينعقد كافي طرر التاتين هذا قضية ما أورد عب من السؤال والجواب ويأتي (قوله فان الاحرام لا ينعقد) أي لم يكن عليه من أفعال الحج والعمرة ولا من لوازم الاحرام بمأشئ انتهى فان قلت قد قارن المانع الاحرام في المسائلين فلم ينعقد في الاولى دون الاخرى قلت كان نية الدخول على المقارنة مع وجود الفعل عند استصحاب نية أشد من حصول المقارنة بالفعل عن غير نية دخول لانه جتمع فيها لا ينعقد شيئا نية الاحرام في الجماع قبل دخوله فيه ونية الاحرام وقته وأولى منه أن ينوى أن لا يحرم الاحرام الجماع والحق ان قوله حين الاحرام ظرف لقوله نوى فسلام موقع لظرف عب ونص الخطاب قال في طرر التقنين وشرط صحة انعقاد الاحرام أن لا ينوى عند الدخول فيه وطأ أرا لا فان نوى ذلك مع احرامه لم ينعقد انتهى (قوله فالضمير في به عائدة على الاحرام) سيأتي رده في العبارة الآتية ٢٢٥ (قوله لكن قال صاحب التقنين) وهو

القاضي عبد الوهاب والتقنين كتاب في الفقه صغير (قوله وصاحب المعلم) بكسر اللام للسارزى على مسلم (قوله وصاحب القيس) شرح للوطاين العسوي وما قاله هؤلاء الجماعة هو المعتمد (قوله متعلق بالنية) فيه تسامح بل متعلق بعمد حذف تقديره كائنة مع الخ كما أفاده أولا بقوله حال من النية (قوله كالبسيع) تمثيل للفعل الذي ليس بمتعلق ومثال الفعل انذ ليس بمتعلق كان يحرم وهو يكتب (قوله أو أبهم) أي كأن يقول أحرم الله ولا يفعل شيئا الا بعد التعيين (قوله وصرفه لحج) وجوبان طاف قبل التعيين كان في أشهر الحج أولا ويقع هذا طواف

اعتراض ابن غازي ان المؤلف بنى كلامه على الطريقة المرجوحة وهي انعقاد الاحرام بمجرد النية وحلنا كلام المؤلف على أنه أحرم وهو بجماع احراز اعماله نوى حين الاحرام أن يجمع فان الاحرام لا ينعقد انظر ح (ص) مع قول أو فعل تعلق به (ش) أي انما ينعقد بالنية حال انقضاءها بقول كالتلبية والتهايل أو فعل كالتوجه والتقليد والاشعار فالضمير في به راجع للاحرام فقوله مع الخ حال من النية أي لا بمجرد فعله عند اللحن وان يشير وان شئت قالوا وهو المصوص وقال في منسكه على المشهور لكن قال صاحب التقنين وصاحب المعلم وسند وصاحب القيس ان النية كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة وبعبارة أخرى قوله مع قول أو فعل الخ متعلق بالنية وأن لم منه الفصل بين المصدر ومفعوله باجتناب لانهم يتوسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها والضمير في به يرجع للحج والعمرة مقبوضة عليه أولا لان الاحرام لان الفعل والفعل لا يمتثلان بالاحرام أي لانه لا ينعقد الا بذلك وطابق النعت بقوله تعلق به مع ان العطف باو واختار به من غير التعلق بالاحرام كالبسيع ونحوه (ص) بين أو أبهم وصرفه لحج والقياس لقران (ش) يعني انه اذا أحرم مطلقا فانه يجوز ويصح ويغير في التعيين ويندبه أن يصرفه للحج والقياس أن يصرفه للقران لانه أحوط لاشتماله على النسكين وأما ما بين ما أحرم به من حج أو قران أو عمرة فيفعل على ما بينه قوله بين الخ حال وهو على اضمار فعله والواو جمعة أي والاحال انه قد بين أو أبهم أي حالة كونه بين أو أبهم أي حالة كونه مبينا أو مبهما لكن صورة التبيين لا تنوهم فهي ضائعة فلاولى انه على حذف هزة النسوية والبنظة سواء والجملة حال أي سواء أبين أو أبهم أي ان الاحرام ينعقد ويستوى في انعقاده التبيين والابهام أي حالة كونه التبيين والابهام مستويين في انعقاده والاولى ان يقول لا فراد بدل لحج لان القران لا يغاير الحج لانه قسم نفسه لان الحج شامل الاقسام الثلاثة وقسم الشيء لا يكون قسماله (ص) وان نسي

٢٩ خرشي في القدوم وانما وجب صرفه لحج لان طواف العمرة ركن فيها فلا يصلح وقوعه بغير نية وهذا قدوم ليس بركن نخف شأنه ويؤخر سعيه الى افاضته وانظر لوطاين وسعي قبل التعيين ثم صرفه لحج والذي كثرين إعادة السعي احتياطاً هكذا أفاده سند قال الخطاب وتأمل قوله ويؤخر سعيه الى افاضته والذي يظهر انه لما كان السعي لا يصح الا بعد طواف ينوى به القدوم وهذا الطواف لم ينو به القدوم ولا كنه لما كان أول طوافه جعله بمنزلة طواف القدوم ففان طواف القدوم آخر سعيه الى ذلك وهذا تكلف والله أعلم انتهى كلام الخطاب وأما ان لم يطف فان كان في أشهر الحج صرفه له استحبابا وان لم يكن فيها صرفه للعمرة ويكره له صرفه لحج قال الشيخ سالم والمسلم يكن تعيين ما يحرم به من حج أو عمرة أوهما ثم طافى الانعقاد بل مندوبا كما قال سند قال بين الخ (قوله مطلقا) بكسر اللام حال من فاعل أحرم (قوله لانه أحوط) ولو نوى الحج من غير نية فرض ولا فعل انعقد وانصرف لفرض عند الجميع ان كان ضرورة قاله سند (قوله على اضمار قد والواو الخ) فيه نظر اذا الجملة الماضوية المتلوها بالواو لا ترتبط بالواو ونحو لا ضمير به ذهب أوه كمت (قوله أي حالة الخ) احتاج لها لان أصل الحال أن لا نقترن بالواو وقوله أي حالة كونه مبينا أو مبهما احتاج لذلك لان أصل الحال الافراد (قوله فالاولى الخ) أي وتسكون أو بمعنى الواو (قوله وقسم الشيء لا يكون قسماله أي والمصنف جعله قسما للحج حيث قال الحج والقياس لقران

(قوله ونوى الحج) أى وجوبه باستيطا فان كان احرامه الاول حجاً او قراً لم يضره ذلك وان كان عمره ارتد فالحج عامها انتهى وقوله أى يحدث له الا نية الحج أى ليتم القرآن ان ان اوقع في نفس الامر هو العمرة ثم يكون على هذا التقدير قد اردف الحج على العمرة قبل الطواف (قوله او بعده وقبل الركوع) لان هذه الصور الثلاثة التي صحح بها الاردا ف (قوله وان كان احرامه بعد السعي) المناسب وكذلك ان كان شكه وانما فاصلا بينه وبين كونه اليست من كلامه سند ولا يفتي بها فهو مذهب الاروية (قوله لحوف تأخير الحلاق) وجهه ذلك انه لم يفتي ان ما أحرم به عمرة لا يندخل أن يكون الذي أحرم به حجاً او اذا كان حجاً ولا تأخير في هذه الحالة لانه لو كان قد اردف حجاً على حج ذال عبرة بالاول لكانا عبرة بالحوف (قوله ولا يوقف عليها) أى على نية الحج (قوله بل عمل القرآن الحج) أى وبراءة من الحج انما يكون اذا نوى الحج كافي لك (قوله هل أحرم بعمرة) أى فيكون في عبارة المصنف سجاز الاول أى فعل ما يصير مقتضا ٢٢٦ وذلك الفعل هو الاقتصار (قوله فانه نوى الحج) أى وجوبه على المذهب انما قاله مالك

وابن التمام وجعل عب ذلك متدوبا وان كان فيما تقدم واجبا وجعل انتسبه في أصل نية الحج ومحل كونه ينوى الحج حيث كان يرتد على العمرة فان كان لا يرتد كان يكون شكه بعد ركوع الطواف فانه لا ينوى الحج وان نوى لم يعمل بنية بل يصبر حتى يسعي ثم يحرم بالحج وانظر حينئذ هل يبرأ من العمرة أولا لانه لم يفعل الطواف على وجهه الجزم بركبته لها ولو شك هل أفرد أو قرن عمداً على نية القرآن وحده قل اللغوي وبرأ من الحج فقلا للعلة المتقدمة وظاهر كلام اللغوي انه يبرأ من الحج ومن العمرة ولعله لان الشك أصغر ضعيف فاكفى بذلك لحصول العمرة في ضمن القرآن وانظر لو شك هل قرن أو تمتع أو اعتمر

وقرآن ونوى الحج وبرئ منه فقط (ش) صورته انه أحرم بشئ معين ثم نسي ذلك فلم يدركه هو حج مهرد او عمرة او قرآن فانه ينوى الحج أى يحدث له الا نية الحج ويعمل على القرآن للاحتياط فيطوف ويذبح ويهدى بناء على انه فارق ويرأ من الحج فقط وأما العمرة فلم يبرأ منها الا احتمال انه أحرم اولاً مفرداً أي بالعمرة بعد ذلك ونية الحج محالاً اذا كان الشك في زمن يصح فيه الاردا ف كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع أو ما لو وقع بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوى الحج ادلا يصح اردافه على العمرة اذ ذلك بل يستقر على ما هو عليه فاذا فرغ من سعيه أحرم بالحج وكان مقتضاه ان كان في أشهر الحج وكذلك ان كان احرامه بعد السعي وينبغي أن يهدى احتياطاً لحوف تأخير الحلاق قاله سندهم ان مفاد النقل ان نية الحج للبراءة منه لا يتوقف علم عمله على القرآن بل عمل القرآن لازم له سواء نوى الحج أم لا (ص) كشكه أفرد أو تمتع (ش) أى كشكه هل أحرم بعمرة أو أحرم بحج فانه ينوى الحج الا ن ويعمل على القرآن ويرأ من الحج فقط لاحتمال أن يكون احرامه أو لا يحج فهو تشبيه لا يقيس لانه في الاولى نسي ما أحرم به من كل الوجوه وفي هذه جزم بانه لم يتوقر انما انشكك في الحج المفرد والعمرة المفردة ولذا كان الاولى أن يقول كشكه أفرد أو اعتمر لكنه تبع ابن الحاجب وانما سمي المحرم بعمرة مقتضاه لان الغالب أن المحرم بعمرة يحرم بعدها الحج (ص) ولغا عمرة عليه كالتأني في حجتين أو عمرتين (ش) يعنى ان لعمرة لا يرتد على الحج لضعفه فيها وقوته وكذلك لا يرتد العمرة على مثلها وكذلك لا يرتد الحج على مثله لان المقصود من الثاني حاصل بالاول وأما ارداف الحج على العمرة فانه يصح لقوته وضعفها ولا يهتص من ماله لا يحصل منها فالقسمة رباعية صح منها المسئلة الاخيرة ومعنى اللغو عدم الانعقاد والغافل لازم فلذا يتعين رفع عمرة ولم يذكروا الحكم ابتداء فيما ذكرناه يلفوه وهو الكراهة في الجميع قاله ح ولم يؤث عامل لغالان تأنيته مجازي فيجوز تأنيث عامله وعدمه (ص) ورفضه (ش) عطف على عمرة أى لغا

والظاهر انه يمتضى على القرآن أيضا (قوله ويعمل على القرآن) أى لاحتمال أن يكون احرامه أو لا بعمرة وهو الا ن رفض قد نوى جوازا فارقنا (قوله ولغا عمرة عليه) أى بطل وأما مذهب فقارن (قوله كالتأني في حجتين) اجتماعاً وتماقبا أى من حجتين فهي أربع لانها إما افرادان أو قرنان اجتماعاً وانفراداً (قوله أو عمرتين) اجتماعاً وانفراداً لكن ان أردف احداهما على الاخرى النى الثانية وان كانتا معا النى احداهما لا يعينها فصور المصنف سبع ويبقى ارداف حج على عمرة أو تقارنا فهو صحيح وان اعترض كون الحجتين واجبتين كفرض ونذر أى معين وتطوعين وفرض وتطوع اجتماعاً وانفراداً زادت الصور ولا يلزمه قضاء ما يابى ثم اذا كانا فرضين أو تطوعين فظاهر وأما اذا كان أحدهما فرضاً وآخر نذراً فقياس ما تقدم في الصوم الاجزاء عن واحد منهما هذا وما قلناه لا ينافي قول المشرح فالقسمة رباعية لانها باعتبار ما قسم (قوله ولم يؤث عامل لغا) كذا في نسخة والاولى فاعل لغاى لم يؤث الفاعل أى بان يلحق فعله علامة التأنيث وتصحجه بجعل الاضافة للبيان وقوله لان تأنيته أى تأنيث فاعله

(قوله على المشهور) في الموضوعين ظاهره ان الخلاف جارٍ كان في الاثناء أو بعد الفراغ (قوله فهل يجري ذلك هنا أم لا) حاصله ان قول المصنف ورفضه انه لا فرق بين أن يكون رفض بعد الفراغ أو في الاثناء ولكن ان كان في الاثناء هل يجب دخال (أقول) الصواب انه لا يحتاج لنية تجديدي في الحج ومثله العمرة فيما يظهر وذلك لان حاصل ما في المواق انه اذا وقع من الانسان رفض لا يتناول من أن يكون ذلك وانما في حال فعل من الاعمال أولاً فاذ لم يكن واقعاً في حال فعل من الافعال فلا يضر الرفض ولا يحتاج لنية وأما اذا كان واقعاً في حال فعل من الافعال كالطواف ونحوه فيحتاج لنية التجديد ونص المواف ناقلاً من النكت فرفض احرامه ليس برفضه بضرماً لما هو فيه لانه انما في مواضع يأتيها فاذا رفض احرامه ثم عاد الى المواضع التي يخاطب بها فنعلم ان المصنف لم يحصل لرفضه حكم وأما اذا كان في حين الافعال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف ونحوه فهو ارفض بعد كالتارك لذلك انتهى (قوله ويصح) تصریح بما علم التزام الان من لوازم الجواز الصحة (قوله ولا يصح) التصريح بعدم الصحة ظاهراً لانه لا يلزم من نفي الجواز عدم الصحة وان كان الاصل والمذهب الصحة كما قاله اللقاني (قوله تردد في النقل عن المذهب) أي عن أهل المذهب فيسهل شيء فان المنقول عن أشهب الجواز وعن مالك المنع فلا يس هذا من تردد المتأخرين في النقل ٢٢٧ عن المتقدمين لان معنى ذلك ان يختلف

المتأخرون في النقل عن واحد أو أكثر في نقل جماعته عنه الجواز وآخرون المنع وما هنا ليس كذلك فان قبل ما هنا وقع خلاف وفي الصلاة لم يقع قال المصنف وجاز له دخول على ما أحرم به الامام بناء على التعميم فالجواب ان الابهام هنا أشد لاحتمال أن يكون ما أحرم به سجاً وعمرة والحج يحتمل الافراد والقران والتمتع بخلاف الصلاة مع علم انها فرض وانما الشك في عين الصلاة خفف الابهام واشتد في الحج (قوله حج وعمرة) المراد عمره المتمتع لان المحرم بعمره يقال له متمتع لان الغالب عليه ان يحرم بعدها بالحج الا

رفض الحج وقد مر ان رفض الوضوء والحج لا يضر على المشهور بخلاف اليوم والصلاة على المشهور وتقدم انه اذا حصل الرفض في أثناء الوضوء فانه يجب دليته للساقى على المعتمد فهل يجري ذلك هنا أم لا والاولى انه يرجع الضمير في قوله ورفضه للأحرام لا للحج لئلا يكون ساكناً عن العمرة (ص) وفي كاحرام زيد تردد (ش) يعني لو أحرم شخص بما أحرم به زيد مثلاً والحاصل انه لم يعلم ما أحرم به زيد فهو لا يجوز له ذلك ابتداءً ويصح احرام ذلك الشخص أولاً ويجوز له ذلك ابتداءً ولا يصح احرامه لعدم الجازم في النية في ذلك تردد أي وفي صحة احرام من أحرم كاحرام زيد وعدمه تردد في النقل عن المذهب سنة فان تبين عدم الاحرام لزيد وقع حرامه مطلقاً ويجري على ما مر انتهى قال بعض فلولمات زيد او وجده محرماً بالاطلاق لم أرفيهه نصاً والظاهر انه يقع احرامه أيضاً مطلقاً ويغير في تعيينه وما كان أوجه الاحرام ثلاثة حج وعمرة وقران والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع اليها بين لا فضل منها بقوله (ص) وندب افراد (ش) يعني ان الافراد وهو أن يحرم بالحج مفرداً ثم اذا فرغ يسن له أن يحرم بعمره أفضل على المنصوص من التمتع والقران كما قاله المؤلف في مناسكه وظاهر جعله العمرة سنة مستقلة ان الافراد أفضل ولولم يعتمر بعده فاذا أحرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة وليست داخلية في حقيقة المحكوم لها بالافضية وهو ظاهر كلام غيره من أهل المذهب كمن عرفه واضربه وانما كل الافراد أفضل من القران وان كان يسقط به عنه الطلب بالنسكين والافراد انما يسقط به الطلب بالحج فقط لانه قد يكون في المنفرد ما لا يكون في الفضل (ص) ثم قران (ش) أي ثم يلي الافراد في الفضل قران لانه في عمله كالمفرد والمفرد أفضل فاقارب فعله كان أفضل بعده وترك المؤلف

انه ينسكه على ذلك قوله والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع الخ لان هذين لا يختصان بعمره المتمتع (قوله والاطلاق والاحرام بما أحرم به زيد يرجع اليها) أقول وان رجع اليها الا ان مرتبة الاطلاق مرتبة رابعة كما نص عليه المصنف في مناسكه (قوله أفضل على المنصوص الخ) وخلاف المنصوص ما رواه أشهب عن مالك في المجموعة انه قال من قدم هراً فحلف بالافراد أحب الي وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان يشتد عليه فيه الاحرام ويخاف على صاحبه قلة الصبر فالتمتع ومقاله اللخمي من ان التمتع أفضل من الافراد والقران ومقاله أشهب وأبو حنيفة القران أفضل من الافراد لان عبادتين أفضل من عبادة واحدة (قوله ان الافراد أفضل ولولم يعتمر بعده) لا يخفى ان صدر حله يقتضي أن لا يكون الافراد أفضل الا اذا عتمر بعده وليس كذلك (قوله في حقيقة المحكوم لها) بالاضافة التي للبيان (قوله وانما كان الافراد أفضل من القران الخ) لا يخفى ان هذا لا يثبت به أفضلية الافراد فالمناسب أن يقول انما كان الافراد أفضل لانه لا هدى فيه اذا هدى للنقص وعبادة لا نقص فيها أفضل ولا ينتقض ذلك بالصلاة المرفوعة لان السجود فيها يقتضي افضالها عما هو لترغيم الشيطان ولان المصلي يدخل عليه السجود من غير قصد بخلاف ما هنا فانهم فعل قصد ما يوجب الهدى (قوله لانه) أي القارن وقوله والمفرد أفضل أي وعمل المفرد أفضل

(قوله ان حدث) وهو ترمي في هذه الاراداف مطابقة لجميع صورته فان فسدت لم ينفع الورداف ولم ينعداستراة ولا تضاعفاته فيه وهو يناف على عمرته انظر عيب (قوله وسجوا) أراد بالوجوب ما تنوكت عليه من العبادات لاشك ان هذه الصورة قد تنقض على تقديمها فان تأخرت فلا تصح وانما قلنا ذلك لما تقدم أن ارداف العمرة على الحج مكرره (قوله ويصير قارنا ويلزمه الحديث لكن الخ) كذا في نسخة وفي بعض النسخ زيادة لم تكن وجوده في نسخة (قوله ان يقع بعد احرام العمرة) أراد ما عدا صورة الاحرام بهما امرين يتبين مع تقديم العمرة وخلاضته ان ضرورة الاحرام بهما امرين يتبين مع تقديم العمرة لم يزل فيها فاضل وضرورة لارداف ما عداها (قوله أو بعد عمل شيء الخ) أراد بعمل الشيء لم يكن العمل من أركنهم لان أركانها طواف وسعي واحرام (قوله خلافا لاشبه) فمنه ما ذهب حتى ٢٢٨ شرع في الطواف فاد الارداف كما يعلم من كلام غيره (قوله لسكان أبين) أي أشعوله

الثلث المذكور (قوله وجوبه على ظاهر المذونة) وهذا ما ذهب إليه الشيخ سالم وهذا هو المعتمد كما أفاده بعض المختصين ويوافقه ما تقرره من أن العبادة الغير الواجبة تجب بالشرع ومتابله فلا ن قبل مندوب وقيل جائز وهذا في العمرة العقيقة ومتضمني التكميل انه يأتي بركعتي الطواف وهو كذلك وكذا لو أردف بهد الطواف وقبل الركوع فيركع له ويسعى بعده الافاضة (قوله وكان تطوعا) لانه خرج عن كونه للعمرة بارداف الحج عليها ولا يطلب من أحرم من الحرم بطواف القدوم (قوله فلا يبقى لها فعل ظاهر) أي لا من طواف وسعي وخلاف (قوله ولا يلزم الحرم القارن الخ) أي فلا يستغنى الاستحضار المذكور ما مضى كما أفاده في ذلك وقوله

تعر يف الافراد اعدم غموضه ولزمه وض ذلك في القران والتبع تعرض لتعريفه بما يشترط (ص) بان يترجم به ما عدا هذه أو يردفه بطواف فان حدث (ش) أنشأ من هذا الى أن القارن له كيفية ثبت الاولى أن يحرم بالحج والعمرة معا بنية واحدة بأن يقصد القران أو النسكين أو بنية مرتبة ويترجم العمرة على نية الحج في هذه وجوب البيرتداف الحج عليها في الاولى يقدمها في التسمية استحبابا ولو عكس صح الثانية ان يحرم بالعمرة مفردة ثم يردف الحج عليها فيرتداف ويصير قارنا ويلزمه الحديث (ص) ان في ارداف الحج على العمرة ضرورة وجواز وكراهة مع ضنة وكراهة لادع بحدثة من الاول أن يقع بعد احرام العمرة وقبل أن يعمل من أعمالها شيئا أو بعد عمل شيء وقبل طوافها اتفاقا أو بطوافها قبل ثم بعد ان القاسم خلافا لاشبه فلو قال المؤلف ولو بطوافها لكان أبين ولكن مشير الى الخلاف في الارداف في الطواف (ص) وكذا ولا يسعي (ش) يعني انه اذا أردف الحج في أثناء طواف العمرة العقيقة ككل الطواف وجوبه على ظاهر المذونة وكان تطوعا لان حكم من أنشأ الحج من مكة أو الحرم ان لا قدم عليه ولهذا لا يسعي عليه بعد هذا الطواف بل بعد الافاضة لوجوب ايقاع السعي بعد طواف واجب وهذا الطواف تطوع كما قد علمته وأشار بقوله (ص) وتدرج (ش) أي العمرة في الحج فلا يبقى لها فعل ظاهر ينضم اليه الرد على مذهب أبي حنيفة في ايجابه على القارن طوافين ومسعين اثنين ولا يلزم الحرم القارن أن يستغنى عن اتيانه بالا قبل التي يشترط فيها الحج والعمرة انه الاحرام بالحج والعمرة بل اذا نوى طواف القدوم الواجب عليه أجزاء وكذلك السعي وغيره بل لو لم يستشعر العمرة أجزاء كما يأتي فيمن طاف لعمرة بغير وضوء ثم أحرم بالحج انه يصير قارنا (ص) وكراهة قبل الركوع (ش) يعني انه يكرهه أن يردف الحج على العمرة بعد الفراغ من طوافها وقبل أن يركع ركعتي الطواف ويصير قارنا وعليه دم القران ويركع ركعتي الطواف وعلة الكراهة كون الوقت مختصا للعمرة وقوله (لا بعده) راجع لقوله أو يردفه أي فلا يصح الارداف والكراهة ثابتة بالاحرى لانه اذا كره الارداف قبل الركوع فأحرى بعده وفي أثناء السعي وبعد السعي (ص) (ص) وضح بعد سعي (ش) يعني ان الاحرام يصح بعد سعي العمرة ولا يجوز الاقدام عليه

ان يستغنى أي في مذكرته (قوله بل اذا نوى القدوم الواجب عليه) لا يخفى ان طواف القدوم لا يشترط فيه لان لا استلزامه الاشتراك انما يظهر فيما هو ركن وهو السعي وطواف الافاضة (قوله لو لم يستشعر) أي بان لم يكن في حافظته (قوله مختصا للعمرة) كذا في نسخة قاله بمعنى الباء (قوله لا بعده) أي وأما في أثناء الركوع فهو بمثابة ما قبل الركوع (قوله راجع لقوله أو يردفه) أي راجع بحسب المعنى أي لا راجع لقوله وكراهة الخ ثم يحتمل بعد أن يكون مخروجا من مقدر بعد قوله قبل الركوع والتقدير وكراهة قبل الركوع وضح لا بعده ويدل على ذلك قوله وضح أي الاحرام لا الارداف بعد سعي ولا قضاء عليه فيما لم يصح أو معطوف على بطوافها والضمير عائدا على المذكور من الطواف والركوع أي ولا يردف بعد ما ذكر من الطواف والركوع وكذا لو أردف في أثناء السعي ولا دم عليه لانه كالأدم ووجب ابتداءه بعد ذلك ان كان ضرورة وسقط ان كان تطوعا (قوله ولا يجوز الاقدام عليه) وعبرة عيب وعبر بضم لا لانه لا يجوز الاقدام عليه الخ وكذا في شرح شيب والمتبادر منه بالحكمة

(قوله لا يستلزامه تأخير حلق العمرة أو سقوطه) كذا في نسخة أو أي قالتاخير على تقدير ان يكون الحلق الذي يأتي به بعد جهره العقبة للحج والعمره وقوله أو سقوطه أي على تقدير ان يكون الحج فقط الا انك خبير بان قول المصنف وأهدى لتأخير يعني الطرف الاول الذي هو قوله لا يستلزامه تأخير حلق العمرة لا الثاني الذي هو قوله أو سقوطه فلا يظهر حجة من قوله كما قال (قوله لوجوب تأخير) بسبب حرامه بالحج ولو لم يكن بين احرامه بالحج ويوم عرفته زمن طويل بل لو أتت سعيها في يوم عرفته ثم أحرم قبل حلقها بالحج لم يعلق حتى يصل الى منى وعليه دم (قوله ثم تمتع) ظاهر المصنف ان بعد التمتع مرتبة أخرى وهو كذلك وهو الاطلاق فأوجه الاحرام أربعة افراد وقران وتمتع واطلاق وهي على هذا الترتيب في الافضلية كما صرح بذلك في المناسك فلا حاجة لتكاف جعل ثم تمتع من عطف الجسد وظاهر ان عرفته المؤلف انه يجعل التمتع باحرامه بالحج بعد العمرة وان فسدت وهو كذلك بخلاف القران والفرقان احرامه بالحج في التمتع بعد مضى النسك الفاسد ولذا صرح وأما في القران فهو في أثناء النسك الفاسد فسمي له الفساد فصار كالعدم كما أشار له ابن الحاجب (قوله على ٢٢٩ المشهور) أي خلا فالقاضي عبد الوهاسب

واللهي من أن التمتع أفضل من القران (قوله بعد ايقاع ركن أو بعضه) أي من العمرة ولو قبل الحلق كانت العمرة صحيحة أو فاسدة بخلاف الارداق وله دلل لفرق ان احرامه بالحج في التمتع بعد مضى النسك الفاسد فلذا صرح وأما في القران فهو في أثناء النسك الفاسد فسمي له الفساد فصار كالعدم (قوله لانه تمتع باسقاط أحد السفيرين) أي لانه كان يسافر سفرين سفرا للحج وسفر للعمرة فلما تمتع أسقط عنه أحد السفيرين ثم لا يخفى أن من أحرم بالحج ثم فرغ منه ثم أتى بالعمرة انه يصدق عليه أنه تمتع بأحد السفيرين مع أنه ليس بتمتع والجواب ان عملة التسمية

لا يستلزامه تأخير حلق العمرة أو سقوطه كما قال (وحرم الحلق) للعمره حتى يفرغ من حجه ولم يكن قارنا اتفاقا ولا متمعا لأن يحل من عمرته في أشهر الحج وأهدى لوجوب تأخير الحلق الحاصل باحرام الحج فالوفعه فيلزمه هدى وفديه معا ولذا قال (وأهدى لتأخير) أي لوجوب تأخير هدى وقوله (ولو فعله) بما الغد في أنه يهدي إذا فعله من غير تأخير وعليه حيث فعله هدى ولا يسقط فعله هدى التأخير وعليه فديه أيضا (ص) ثم تمتع بأن يحج بعدها وان بقران (ش) أي ثم يلي القران في النذب على المشمور تمتع وهو أن يحج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج ولا فرق بين أن يحرم بعد العمرة بحج فقط أو بقران ويصير متمعا قارنا وعليه دمان واحد للتمتع وآخر للقران ولو تكرره فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه فهدى واحد يجرئه فله في النوادر وسمى التمتع متمعا لانه تمتع باسقاط أحد السفيرين وقيل لانه تمتع من عمرته بالنساء والطيب وغير ذلك (ص) وشروط دمه ما عدم إقامة بكة أو ذى طوى (ش) أي شرط دم القران والتمتع أن لا يكون فاعلهما مقيما بكة أو ما في حكمهما لا يقصر المسافر حتى يجاوزه والمراد بالاقامة الاستيطان وهو الاقامة بنية عدم الانتقال وقوله (وقت فعلهما) أي وقت الاحرام أي بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة فيهما من كان مقيما بكة أو ما في حكمهما وقت الاحرام بهما فلا دم عليه وان كان غير مقيم وقت الاحرام بهما أو بأحدهما فعليه دم ولا نسك أن الاحرام بالعمرة قد يكون متقدما على الاحرام بالحج وذلك في التمتع دائما وفي القران في بعض صورته وقد يكون الاحرام بهما مقارنا للاحرام بالحج وذلك في بعض صور القران وقوله (وان باقطاعها) أي بكة أو ذى طوى مبالغة في المفهوم والتقدير فان وجدت الاقامة المذكورة بأحد المكائين سقط الدم وان من غير أهلها بل بسبب انقطاعها عن غيرها أو رفض سكناها ونية عدم الانتقال منها والرجوع اليه وأنت المؤلف الضمير فيهما مع رجوعه الى ما ذكر

لا تقتضي التسمية وفي عبارة مانعه فان قيل لا يصح التعليل الاول لانه لو أحل منها في غير أشهر الحج ثم أقام بكة من عامه يلزم عليه ان يكون متمعا لانه أسقط أحد السفيرين مع أنه ليس متمعا باجتماع الجواب انه انما يراعى اسقاط أحد السفيرين في أشهر الحج وكذا على التعليل الثاني (قوله وقيل لانه تمتع من عمرته بالنساء والطيب) فيه ان كل متمتع بتمتع حين يحل منها بالنساء والطيب والجواب ما تقدم (قوله أو ذى طوى) مثل الطاء موضع بين العاريق التي يهبط منها الى مقبرة مكة المسماة بالمعلاة والطريق الاخرى التي جهة الزاهر وتسمى عند أهل مكة بين الجحونين وأما التي في القران فبضم الطاء وكسر هاء وقرئ بهما في السبع (قوله وقت الاحرام بهما) أي بالقران والتمتع أي وقت الاحرام بالعمرة فيهما فاذا قدم آفاقا للعمرة في أشهر الحج ونبتة السككني ثم حج في عامه فانه ليس كالقيم بل يجب عليه دم التمتع على الاصح لانه لم يكن وقت فعل العمرة من الحاضر (قوله وان كان غير مقيم وقت الاحرام بهما أو بأحدهما) المناسب حذف أحدهما ويقتصر على قوله وان كان غير مقيم وقت الاحرام بهما أي بالقران والتمتع أي وقت الاحرام بأي واحد منهما (قوله وأنت المؤلف الضمير فيهما مع رجوعه الى ما ذكر

باعتبار اليتيم (لا حاجة لذلك
 أي الإقامة فتدبر دولة عدمها
 لا حاجة لذلك لأنه ثبت
 ارتباط الإقامة بالنسبة على فمعه
 عدمها يلزمه الدم ولو نوى
 الإقامة بدله عدمها أولا لا
 أن يقال إن المأوى ولو فرض
 أننا عطينا نية الإقامة منزلة
 الإقامة لأن نية الإقامة
 يصح بالإقامة إلا أنه يدوله
 عدم الإقامة فصارت نية
 كعدم (قوله أو القارن) أي
 أو ذات القارن الحج أي بان
 يشترط قصر أو مرض (قوله
 وللمتعم) من عطف الجمل أي
 ويشترط للمتعم أي لو جوب
 دمه مع ما تقدم عدم عوده
 لبلده أو مثله ولا يشترط ذلك
 في القارن (قوله ولو كان مثل
 أفقه) إشارة إلى أن قوله ولو
 بالحجاز مبالغة في المثل وأما
 أو عاد لبلده مطلقا أو مثله
 بغير الحجاز فلا خلاف فيه
 (قوله لا عدم العود ملتبسا
 بأقل) أي أن عدم العود
 ملتبسا بأقل لا نقول يشترط
 أي في وجوب الدم أي بحيث
 إذا عاد لأقل لادم عليه لأنه
 إذا عاد لأقل يلزمه الدم (قوله
 أي لا عدم العود ملتبسا الخ)
 نصيحتة أن قول المصنف
 لا بأقل راجع أقوله عدم
 عوده لبلده أو مثله فيلزم
 عليه تكرار النظر لأول لأنه
 فهم من قوله أو مثله أن
 رجوعه لأقل من بلده لا يكفي
 ونوجهه من قوله الشارح أنه

٢٣٠ لأن المصنف عاين على مكة أو ذي طوى فارجع مؤتم (قوله وإن وجدت منه بيتا)

باعتبار اليتيم وأفرده مع رجوعه إلى مكة أو ذي طوى لأدب العنقب أو ويصح عودها مكة
 خاصة تنبيه على أن حكمه مع ذي طوى حكم البلاد الواحدة (ص) أو خرج ما جاز (ش) يعني
 أن من خرج من أهل مكة أو غيرهم من استوطنها قبل ذلك بأهله أو بغيرهم لا يجد من غزو
 أو خبارة أو أمر عرض له سواء طالت إقامته بغيرها أو قصرت ثم قدم مكة بهم في أشهر الحج
 فإنه لا يكون متمعا ولا دم عليه لأنه ليس على أهل مكة متمعة فتولد خرج عطف على ما في حيزان
 والتقدير الدم على من أقام بمكة أو ذي طوى وإن بانقطاعها أو خرج منها الحاجة ثم عاد إليها
 لعمره (ص) لا انتطع بغيره (ش) يعني أن المسكن أو من استوطنها إذا انتطع بغير مكة ورفض
 سكنها فإن حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة بلزمه دم المتمعة والقران أما أن يرفض
 سكنها فهو قوله أو خرج طاعة لأن معنى أو خرج طاعة بنية العود وقوله لا انتطع بغيرها أي
 ثم رجع إليها قارنا أو متمعا (ص) أو قدم بها بنوى الإقامة (ش) يعني أن من قدم بالعمر مرة في
 أشهر الحج بنوى الاستيطان فبلزمه الدم لأنه ليس من الحائرين للمسجد الحرام لأن إقامته
 بالعدل معروفة وتم العبرة وإن وجدت منه نية التقديس بدوله ورفضه أفقه قوله أو قدم أي المتمتع
 والضمير في الملامعة أي في أشهر الحج أو أشهر الحج لكن الباعث على الأول للباسية أي ملتبسا
 بعمره وعلى الثاني بمعنى في أي في أشهر الحج ومعلوم أنه لا يكون متمعا إلا إذا قدم بعمره وأما
 لو قدم بعمره في غير أشهر الحج فلا يكون متمعا (ص) ونذب لذى أهله من أهل الأمان يقيم
 بأحد هما أكثر فيعتبر تأويلان (ش) أي ونذب هدى القران والتمتع إن له أهل بمكة وأهل
 ببعض الاتفاق وهل محل النذب إذا استوت إقامته بهما أمان كانت إقامته بمكة أكثر فلا دم
 عليه لأنه من أهل المسجد الحرام وإن كانت إقامته في غير مكة وما في حكمها أكثر فيجب عليه
 الدم لأنه ليس من أهله أو النذب مطلقا من غير اعتبار إقامته في أحد الحرمين تأويلان
 والمذهب ما جزم به أولا بقوله ونذب لذى أهله أي مطلقا (ص) ووجه من عامه (ش) أي وشربا
 دم القران والتمتع يج من عامه فلو حصل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يتبع الأمن قابل أوقات المتمتع
 الحج أو القارن وتخل بعمره كاه والافضل فلا دم فلا يبقى القارن على إحراره لقابل لم يسقط عنه
 الدم (ص) وللمتعم عدم عود لبلده أو مثله ولو بالحجاز لا باق (ش) يعني أن ما تقدم من
 الشرطين السابقين يشترط فيهما القارن والمتمتع ويتنص المتمتع بشرط آخر منها أن لا يعود
 إلى بلده أو مثله في البعد بعد أن يحصل من عمرته بمكة فإن عاد إلى مثل ذلك بعد أن حل من عمرته
 بمكة ودخلها محرما يوجب في ذلك العام فإنه لا يلزمه دم المتمتع لأنه لم يتمتع بأسقاط أحد الشرطين
 بخلاف لو رجع لأقل من أفقه أي بلده فيلزمه الدم لأن رجوعه ما ذكر كعدمه وبخلاف
 لو أحرم بالحج قبل عود لبلده أو مثله ثم عاد فعليه الدم لأن سفره لم يكن للحج وحيث رجع إلى
 مثل أفقه أي بلده في البعد فلا دم عليه ولو كان مثل أفقه بالحجاز على المشهور بخلاف ابن المأوا
 القائل بعدم سقوط الدم عن أفقه في الحجاز إلا بالعود إلى نفس أفقه لا إلى مثله إلا أن يخرج
 عن أرض الحجاز بالسكينة وبأقل بأقل باللباسة والمعطوف محذوف أي لا عدم العود ملتبسا
 بأقل من بلده أو مثله أي يكون مساقته أقل مما ذكره تنبيهه على أن المؤلف أطلق المتقدمون
 في هذا الشرط أعني قوله وعدم عوده الخ وقيد أبو محمد بن كان أفقه إذا ذهب وعاد يدرك من
 عامه وأما من أفقه أفريقية فإن رجوعه مصر باعتزلة رجوعه لبلده وقبله ابن عرفة وغيره انتهى

هتهم غير شرط وهو لا يعتبر فلذلك صرح به

(قوله ولم يعتبره المؤلف) قالت قد يقال بل اعتبره اذ قد اشترط في الدم الحج من عامه (قوله وفعل بعض ركنه في وقته) يدخل الوقت بغروب الشمس من آخر رمضان (قوله يشترط في وجوب دم التمتع) إشارة الى أن هذا الشرط خاص بالتمتع ولا يأتى في القارن أتواها من دخول مكة قارنًا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في غير أشهر الحج ثم حج من عامه فعليه دم القارن ولا يكون طوافه حين دخول مكة لعمرته لكن له ما جعلا ولا يحل من واحدة دون لاخرى لانه لو جامع فيهما قضاءهما (قوله لا في تسمية الفعل قرانًا) لان تسميته قرانًا ظاهرة من حيث كونه قرنًا مما حقيقته أو حكا ٢٣١ (قوله انها شرط في وجوب الدم) أى لان المصنف قال وشرط دمها عدم إقامة بحكة أو ذى طوى الحج وأما تسميته

والم يعتبره المؤلف (ص) وفعل بعض ركنه في وقته (ش) هذا الشرط الرابع مما يختص به التمتع أيضا والمعنى انه يشترط في وجوب دم التمتع ان يفعل أركان العمرة أو بعضها ولو السعي في أشهر الحج فلو سعى لعمرته في رمضان مثلا وآخر بعض السعي الى أن دخل شوال فكماله في نفسه ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع ولو حل من عمرته في رمضان مثلا ثم حج من عامه فلا يكون متمتعًا ولا هدى عليه لانه لم يفعل بعض أركان العمرة في أشهر الحج وذلك شرط في وجوب دم التمتع ووفوع الحلق في شوال لا يوجب شيئا لان الحلق ليس من أركان العمرة (ص) وفي شرط كونهما من واحد تردد (ش) أى هل يشترط في وجوب دم التمتع كون العمرة والحج عن واحد بان يكونا وقعا من نفس الفاعل لهما أو عن شخص غيره بطريق النية عنه فلو كانا من اثنين كل واحد عن واحد وذلك بان يفعل أحدهما عن نفسه والآخر عن غيره بطريق النية أو بفعل أحدهما عن زيد والآخر عن عمرو بطريق النية عنه فالم يجب الدم أولا يشترط فيجب الدم أى في فعلهما عن اثنين كل واحد عن واحد أى والفاعل لهما واحد لقول الثاني هو الرابع كما يفيد كلامه في التوضيح هو تنبيه على الاشتراك ان شروط القارن شروط في وجوب الدم لا في تسمية الفعل قرانًا وأما شروط التمتع فظاهر كلام المؤلف وابن الحاجب انها شروط في وجوب الدم وصرح غيرهما كعبد الوهاب وعياض ان شروط في تسميته متمتعًا قال القفال من الشافعية وهو نص الشافعي وبه حزم الرازي (ص) ودم التمتع يجب باحرام الحج (ش) يعني ان مبدأ وجوب دم التمتع انما هو باحرام الحج لا قبله وهو انتهاء الذي يتقرر به ويتخذ في الذمة هو رمي جرة العقبة فكلامه هنا في بيان مبدأ الوجوب وقوله أو اخر فصل حرم بالا حرام وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة في بيان تقرر وتخلده في الذمة فلا اعتراض وانظر المكارم بأوسع من ذلك في شرحنا الكبير (ص) وأجزأ قبله (ش) ظاهره ان فاعل أجزأ دم التمتع ولا يكون دما الا اذا نحره ولم يقل أحد ان نحره قبل الاحرام بالحج مجزئ فمعين أن يكون الفاعل التقليد والاشارة أى أجزأ قبله هدى أو تقليده واشعاره قبل الاحرام بالحج ولو عند احرام العمرة بل ولو ساقه فيها طوعا ثم حج من عامه كما سيأتى له (ص) ثم الطواف لهما سبعا (ش) هذا معطوف على الاحرام أى وركنهما الطواف وحينئذ لا يحتاج لقوله لهما قبل وانما أعاد لهما الطول الفصل فرعا يغفل عنه وأسقطه من السعي اقرب ذكره في الطواف ثم هنا للترتيب الذكى روى والرتب جميعا والمراد ان رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الاحرام وأما الطواف في أى وقت فشيء آخر سيأتى وقوله سبعا تميزه موزع أى الطواف للحج سبعا وللعمرة

وشرط دمها عدم إقامة بحكة أو ذى طوى الحج وأما تسميته متمتعًا فيحصل بان يحج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج (قوله شروط في تسميته متمتعًا) أى والدم لازم لذلك التمتع وانما ساهر أن عمرة الطواف تظهر فيما اذا حلف لا يحج متمتعًا فاتفق أنه حج من عامه بعد ايقاع ركن أو بعضه في أشهر الحج واحتل شرط من شروط وجوب الدم فان قلنا شروط في وجوب الدم بحيث وان قلنا شروط في تسميته متمتعًا (قوله ان رمى العقبة) أى أو فات وقته أو طاف طواف الافاضة (قوله فلا اعتراض الخ) أى وذلك لانه اعترض بان قول المصنف ودم التمتع الخ بأنه مخالف لقوله فيما سيأتى وان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة أى فان لم يرم العقبة فلا يلزمه هدى أصلا لان رأس ماله ولا من ثلثه وحاصل الجواب أنه لا مخالفة لان كلامه هنا في مبدأ وجوب

الدم وعمرة ذلك انه اذا حج قبل احرامه بالحج لا يجوز كما صرح به في ١٤ واذا مات بعد احرامه بالحج وقبل الرمي لا يلزمه شيء وما سيأتى في بيان التقرر في الذمة فاذا رمى العقبة ومات فالهدى من رأس المال ولا يسقط هذا وقد اعترض ابن عرفة بالقول بأنه انما يجب برمي جرة العقبة بقوله قالت ظاهره لو مات يوم النحر قبل رميه لا يجب وهو خلاف نقل الفوائد عن كتاب محمد بن ابن القاسم وعن سماعة عيسى من مات يوم النحر ولم يرم فقد لزمه الدم انتهى (قوله أى أجزأ قبله الخ) أى وقد ارتكب خلاف الاولى كما فى ١٥ (قوله وان أعاد لهما الخ) جواب عن قوله لا يحتاج اليه (قوله للترتيب الذكى) أى في الذكر والاخبار ثم لا يخفى أن الترتيب الذكى يكون في الجمل فانما أراد الترتيب الرتبى

من بلدته هو المشهور وقد شبهه انه اذا رجع الى بلدته لا يلزمه اعادته قال المصنف في التوضيح ولعل قائل ذلك لم يره شرطاً في الصحة وهو بعيد انتهى وبعبارة أخرى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين لما وافقه صلى الله عليه وسلم هكذا وقوله فيه ذراعتي مناسككم وقال أبو حنيفة رضي الله عنه التماس سنة في تركه الدم ان خرج لبلده (قوله لثبوت الطواف كذلك) أي لثبوت الطواف عن اليسار اجاباً أي أجمعت الأمة على انه لا يكون الا الى اليسار بحيث لو كان على غير جهة اليسار كان باطلاً ولكنه قال وانما جعل على الوجوب لاجتماع الأمة على انه لا يسكن الا على اليسار ولم يحمل على الوجوب في الوضوء لان الأمة لم تجتمع على انه لا يكون الا منى (أقول) يرد أن يقال لم أجمعت الأمة على ان الحج لا يكون الا منى او الوضوء لم يكن كذلك مع ان كلاهما عبادة فعلها ورتبها فاذا علمت ذلك تعلم انه لا يناسب

٢٣٣

عرفت من مقابل المشهور

(قوله وخروج كل البدن عن الشاذروان) وهو يفتح الذال المجهمة وسكون الزاء على ما حكى النووي في تهذيب الاسماء واللغات وقال ابن رشيد هو لفظة بمجتمعة مكسورة الذال (قوله التونسي) بدل من ابن جماعة (قوله وستة أذرع الخ) تبع المصنف في ذلك الخمي قال الخطاب ولكن الظاهر من قول مالك في المدونة ولا يعتد بمدى طواف داخل الجبرانه لا بد من الخروج عن جميع الجبر لان ذلك شامل للستة أذرع وما زاد عليها وهو الذي يظهر من كلام أصحابنا انتهى وجهه بعض شيوخنا انه المعتمد (قوله مدور) تفسير لمحيط (قوله وهو من وضع الخليل) أي الخليل ابراهيم أي من دنائه (قوله عريشاً من أراك) تحميمه الغنم أي تدخله

مناسككم وانما جعل فعله عليه الصلاة والسلام هنا على الوجوب دون الوضوء مع ان كليهما عبادة فعلها ورتبها فكان فعله بياناً لمجمل القرآن لثبوت الطواف كذلك اجاباً فلم ينقل عن واحد من الصحابة شئ بعدهم جواز تنكيسه وورد عن علي وابن عباس في الوضوء لا يبالى بدأنا بأي يمين أو بيسارنا (ص) وخروج كل البدن عن الشاذروان (ش) هذا وما بعده مجرور بالعطف على الطهرين والمعنى انه يجب على الطائفتين بالبيت ان يجعلن بدنه في طوافه خارجاً عن الشاذروان وهو البناء المحدود في أساس البيت وذلك شرط في صحة طوافه والمعتمد عند المؤلفان الشاذروان من البيت معتمد على ما قال سنده وابن شاس ومن تبعهما كابن الخطاب والقرافي وابن جزى وابن جماعة التونسي وابن عبد السلام وابن هرون في شرح المدونة وابن راسد في اللباب وابن معلى والتادلي وابن فرحون ونقله ابن عرفة ولم يتعقبه وتبعه الابي وهو المعتمد عند الشافعية وأنكر كونه من البيت جماعة من متأخري المالكية والشافعية ومن بالغ في انكاره من المالكية الخطيب أبو عبد الله بن رشيد مصنف رشدياً المجهمة انظر ح (ص) وستة أذرع من الجبر (ش) أي منتهية الى البيت أي ويشترط في صحة الطواف خروج كل البدن أيضاً عن مقدار ستة أذرع من الجبر بكسر فسكون سمي جبراً لاستدارته وهو محوط مدور على صورة نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة في جهة الشام ويقال له الجدر بفتح الجيم فسكون المسملة وهو من وضع الخليل قال الأزرقي عن ابن الصديق جعل ابراهيم الجبر الى جنب البيت عريشاً من أراك تحميمه الغنم وكان زراً بالغنم اسمعيل ثم ان قريشاً ادخلت فيه أذرعاً من الكعبة انتهى وأثبت التاء في ستة لان ذراع اليد كروية وثبت (ص) ونصب المقبل قامته (ش) يعني ان الانسان اذا قبل الحجر الاسود أو استلم اليماني فانه يثبت مكانه وجو باحتي يمينه على قدميه ثم يطوف لاه لوطاف مطأطأ أو رأسه أو يده في هوا الشاذروان أو وطئه برجله لم يصح طوافه (ص) داخل المسجد (ش) يعني ان شرط صحة الطواف ان يكون داخل المسجد فلو طاف خارجاً لم يجزه ويستحب للائط الدخول من البيت كالحصاة الاولى في الصلاة وقوله داخل منصوب على الحال من الطواف (ص) وولاء (ش) يعني ان التوا الى بين أشواط الطواف شرط فان فرقه لم يجزه الا ان يكون التفريق يسيراً أو يكون

٣٠ خرشي في الغنم (قوله ونصب المقبل) يصح قراءته بالاسم أي ونصب وبالفعل والاصل في الفعل الوجوب (قوله لم يصح طوافه) أي وكثير من الناس يرجعون بلاج بسبب الجهل بذلك قاله بن المعلى في منسكه ونازه غيره في قوله يرجعون بلاج اكن قال بعض شيوخنا المنازعة بناء على انه ليس من البيت وقد علمت ما فيه من ذهاب الجماعة المتقدمة الى انه من البيت (قوله فلو طاف خارجاً لم يجزه) قال بعض ومثله والله أعلم من طاف على سطح المسجد ولم أره منه صواباً صرح الحنفية والشافعية بجوازه ولم يتعرض له الحنابلة (قوله ويستحب للائط الدخول من البيت الخ) هذا في الرجال وأما النساء فقال الباقي السنة لمن خلف الرجال كالصلاة (قوله وولاء) أي ويكون ولا فهو منصوب ويصح جزمه عطفاً على المجرور (قوله الا ان يكون التفريق يسيراً) أي فانه لا يضر ولو اغترع ذلك قاله الشافعي وسنده أيضاً ان التفريق ليس

لا يضر ولا يكره ان كان الغير ذكر كره ونذبه له ان يبتدئ انتهى (أقول) وهو لا ينافي كلام المتقدمين (قوله ولو قل الفصل) لانها
 فعل آخر غير ما هو فيه ويمتنع القطع (قوله أو يخرج من المسجد لثقة نسبا) قال المصنف ولو قيل يجوز ان يروح لثقة لكان
 أنظر كما أجاز وانقطع الصلاة من أخذ له مال له بال وهو أشد حرمة وأجيب بالفرق بان الصلاة لم يرفع في الاستسقاء كالكلام
 لاصلا ولا يقطع لم يكن له مندوحة في القطع ما لم يله ولا كذلك الطواف بعد حرمة الكلام فيه يقتضي انه يترك في رودة
 ثقته بدون قطع فذلك يدل ان قطع الصلاة يخرج من المسجد (قوله ان فرغ سعيه) أشهر قول المصنف ان فرغ سعيه ان ذلك في
 طواف قدوم وهو كذلك فان كان لا سعي بعده كطواف الأفاصة والدعاء والتلويع وروى القريب والبعيد من فرائضه من الطواف
 فان قرب بني ران بعد ابتداء (قوله ١٣٤ وقطعه بالفرصة) أي لا قامت عليه وزنه الدخول مع الامام (الراتب) أي محل

في رأى أو عقاب ابراهيم في
 آخر وهو الرابع كما أفاده بعض
 شيوخنا وبعض الشراح ان لم
 يكن صلاها أصلا أو صلاها
 منه فدا ببيتته أو بالمسجد
 المرام أو جماعة غيره وانما
 وجب القطع لان الطواف
 بالبيت صلاة ولا يجوز ان في
 المسجد ان يصلي بغير صلاة
 الامام المؤتم به اذا كان يصلي
 المكتوبة لانه خلاف عليه
 فان كان قد صلاها جماعة فيه
 وأقيم للراتب فهل يقطعها
 ويخرج لان في بقائه طاعة عليه
 كما هو في الصلاة أولا لان
 تلبسه بالطواف يدفع الطعن
 قلت والظاهر الاول واستظهر
 بعض شيوخنا الثاني ومثل
 الفرقة المقامة في روضة
 حاضرة نذكرها ونحشى خروج
 وقتها ولو الضرورى لو أتم
 الطواف ان فرض كما ذكره
 الخطاب بحثا وأما طواف

له ذكر وهو على طهارته (ص) وابتداء ان قطع الجارية أو نفقة (ش) يعني ان الطواف ولو قطعها
 اذا قطعها الجارية غير مضمينه عليه ولو قل الفصل أو يخرج من المسجد لثقة نسبا فانه يبتدئ
 وفي كلام المؤلف اشعار بان القطع للجارية غير مطلوب وهو كذلك والاسمي يمنع القطع وأما ان
 قطع النفقة لم يخرج من المسجد فانه ينبغي على طوافه فان تعينت عليه رخصتي على الميت التغيير
 فالظاهر وجوب القطع كالغرائض وفي كلامه سند وأبي الحسن ما يفيده وأما ان تعينت ولم
 يفسح تفسيرها فلا يقطعها اذا قطعها فالتأخير حديثي كالفرقة كما في شرح
 (ص) أو سعي بعضه ان فرغ سعيه (ش) أي وكذلك لا ينبغي اذا انتهى بعضا من طوافه ولو بعض
 شوط حتى فرغ من سعيه وطال الامر أو انقضى وضوءه وأما ان ذلك يكره ذلك باثر سعيه ولم
 ينفق وضوءه فانه ينبغي كما هو ذهب المدونة والجاهل كانه سيان قاله سند ان قيل كيف ينبغي
 بعد فراغ السعي وهذا طريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة قلنا لما كان السعي مرتبطا
 بالطواف حتى لا يصح دونه جري معه مجرى الصلاة الواحدة فنترك مجبدة من الاولى ثم قرأ
 في الثانية البقرة عمدا الى سجود الاولى وانما يراعى القرب من البعد للعادة التي فرغ فيها من
 السعي فان قرب منها ينبغي وان بعد ابتداء أو رجوع في ذلك الى العرف (ص) وقطعه لافرقة
 ونذبه كمال الشوط (ش) أي وقطع الطواف وجوباً بفرضاً أو نفلاً الصلاة لافرقة أي لا قامت
 ويبنى لكن يندب له قبل خروجه كمال الشوط بان يخرج من عند الحجر وان خرج من غيره فقال ابن
 حبيب يدخل من موضع خرج قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة والموازية واستحب ابن حبيب
 ان يبتدئ ذلك الشوط قال بعض وينبغي حمله على الوفاق كما هو ظاهر الطراز انتهى ويبنى
 قبل تنقله قاله في الموازية ابن المطالب فان تنقل قبل ان يتم طوافه ابتداءه قال بعض وكذلك
 ان جالس بعد الصلاة طويلاً ذكر أو حديث اترك الموازية (ص) وبني ان رجع (ش) يعني ان
 الدائفة اذا حصل له رعايق فانه يقطعها ليغسل الدم ثم يبنى بشرط ان لا يمشي على نجاسة
 ولا يتعدى موضعاً كما في الصلاة ولو قال وبني كأن رجع لافاد البناء في القطع لافرقة وهو
 المطابق للنقل ويكون التشبيه في قوله ينبغي لافي استحباب كمال الشوط لان الباقي في الرعايق

التطوع فلا اشكال في قطعه لانه كرافاتة فلا يقطعها وظاهره ولو كان ذلك يخرج
 الطواف مندوباً وانظر ما الفرق بينه وبين الصلاة وقرئ بعض شيوخنا بان الترتيب بين سائر الفوائت مع الحاضرة مطلوب
 ومفهوم قوله لافرقة انه لا يقطعها ركناً أو واجباً غيرها كركتي الفجر والتور والضحى فان كان مندوباً فله قطعه لركتي الفجر
 ان خاف ان تقام الصلاة عليه فلا يقدر ان يركع ركعتي الفجر انظر عب (قوله من عند الحجر) أي الحجر الاسود (قوله وينبغي
 حمله على الوفاق) أي بان يحمل قوله يدخل من موضع خرج أي يؤذن له في ذلك لأن المراد يطلب منه ذلك والاذن لا ينافي
 استحباب ابتداء الشوط (قوله بشرط ان لا يمشي على نجاسة) أي وبشرط ان لا يبعد له كان جداً على ما يظهر كافي الخطاب وان
 لا يبطأ نجساً (قوله ولا يتعدى موضعاً) أي موضعاً مكافئاً ما استقبله بقلبه وعدم الكلام في غير معتبرين لعدم اعتبارها هنا
 (قوله أو علم نجس) بفتح الجيم المعتمد انه لا ينبغي بل يبتدئ

(قوله فله ينزهها) أي أن أمكن تنزيها وقوله أو يغسلها أي أن لم يكن تنزيها (قوله لخروج الوقت بالفراغ منها) مقتضى ذلك أن لا إعادة عليه أصلا (قوله وعلى الأقل الخ) معطوف على المعنى أي بني على ما طاف قبل رعايته أو علمه بالنجاسة وعلى الأقل (قوله ويعمل بأخبار غيره) أي أن الشك لا يقيد كونه مستنكها كما أقاده بعض شيوخنا لكن بشرط أن يكون ذلك الواحد طائفا معه كافي سمع ابن القاسم نقله ابن عرفة وغيره (قوله هل المراد بالشك مطاق التردد) وهو الظاهر كما في شرح عب وشب (قوله لزجته) فإن ذهبت أثناء كونه المعتمد ولا يجوز تجاوزه فيما في من أشواطه لأنه كان اضرورة وقد زالت فإن طاف في السقائف حين زوالها فانظر هل يعيد ما طافه به إن كان قريبا أو بالأعاد الجيع أو يعيد الجميع لفصله بطافه بها حين الازدهام والظاهر أنه إذا كان قليلا لا يعيد إلا ما طافه به ولا يعيد الجميع (قوله ولادم) المعتمد لزوم الدم (قوله لأن الزحام الخ) هذه العلة تقتضي أن الطواف لا يكتفي فيه بأن يكون بالمسجد فقط بل لابد من اتصاله بالبيت وهو خلاف إطلاق قول المصنف داخل المسجد (قوله كاتصال الزحام بالطواف) أي كاتصال الزحام الذي في المسجد ٢٣٥ بين الطوافات يوم الجمعة (قوله أو

فمنوها) كطهر (أقول) لظاهر أن يكون الحرا أو البرد الشديد كالزجة (قوله ولو تطوعا) وبعضهم قال أعاد في الواجب لا في غيره (قوله لم يرجع للطواف من بلده) مفهوما لو كان أقل من بلده يرجع له وهو يعارض مفهوم قوله مادام مكة والجواب أن المراد مادام مكة أو قريبا منها لا يتعذر فيه الرجوع (قوله وكانت السقائف في الصدر الأول) أي فالمراد ما كان مسقوفا في الزمن الأول وأما السقائف الموجودة الآن فلا يجوز الطواف فيها لزجة ولا غيرهما وقال في له وقوله وجاز بسقائف الخ محمول على غير زماننا هذا فإن السقائف كانت من

يخرج بمجرد حصوله (ص) أو علم بحس (ش) يعني أن من طاف بنجاسة في بدنه أو ثوبه ولم يعلم بها إلا بعد فراغه من طوافه فلا إعادة عليه كالصلاة وإن علم في أثناء طوافه أو سقطت عليه في طوافه فإنه ينزهها أو يغسلها أو يبني على ما تقدم من طوافه إن لم يطل والإبطال لعدم المواناة (ص) وأعاد ركعتيه بالقرب (ش) يعني أنه إذا صلى ركعتي الطواف بالنجاسة ثم ذكر فإنه يعيدهما مستحبا بأن كان الأصغر قريبا فإن طال الأصغر بعد ذلك أو انتقض وضوءه فلا إعادة عليه لخروج الوقت بالفراغ منها ويعتبر بالقرب بالعرف (ص) وعلى الأقل أن شك (ش) معطوف على المعنى أي يبني على ما طاف قبل رعايته أو علمه بالنجاسة وعلى الأقل أي المحقق أن شك في عدد الأشواط ما لم يكن مستنكها أو لا يبني على الأكثر ويعمل بأخبار غيره ولو واحدا وانظر هل المراد بالشك مطلق التردد حتى يشمل الوهم كافي الصلاة أو الوهم هنا لا يعتبر كافي الوضوء (ص) وجاز بسقائف لزجة والأعاد ولم يرجع له ولادم (ش) أي وجاز الطواف بسقائف ومن وراعه من وقبة الشراب ولا يضرحيولة الاستطوانات وزهرم والقبة لاجل وجود زجة انتهت إليها الزحام يصير الجميع متصلا بالبيت كاتصال الزحام بالطوافات يوم الجمعة فإن طاف فيما ذكره لا لزجة بل حرا أو برد أو نحوهما أعاد الطواف ولو تطوعا على ما يظهر مادام بمكة وإن خرج منها لم يرجع للطواف من بلده ولادم عليه وكانت السقائف في الصدر الأول ثم بناء على ما عرفت كما هو الآن ولما أنشأ السكالك على شروط الطواف مطلقا شرع في بقية أقسامه وهي في الحج ثلاثة طواف قدوم وهو المذكور هنا وإفاضة وقد تقدم ووداع وسأتي فالأول واجب على المشهور كما قال (ص) ووجب كالمسعى قبل عرفة (ش) أي أنه يجب أن يكون طواف القدوم قبل عرفة وهذا يفيد وجوبه وكذا يجب كون المسعى قبل عرفة فقوله كالمسعى تشبيهه في وجوب القبلي فقط وليس تشبيها تاما إذ طواف القدوم ليس بركن والمسعى

المسجد الحرام أو ما في زماننا فالسقائف خارجة عنه لأنها حديثة فيه فالطواف فيها خارج المسجد وهو باطل سواء كان لزجة أو غيرها انتهى من كبره (أقول) إذا كانت السقائف من المسجد الحرام فلا يشرط في الطواف فيها الزجة فهذا لا يظهر إلا إذا كانت تلك السقائف التي في الأزمنة السابقة بمثابة الرحاب والطرق المتصلة فتأمل (قوله واجب على المشهور) ومقابلته قولان قيل سنة وقيل ركن كطواف الإفاضة (قوله ووجب) فاعل وجب ضمير مستتر عائدا على طواف القدوم فإن قيل لم يتقدم للقدوم ذكر فكيف يعود الضمير عليه فالجواب أن ذلك معلوم من قوله قبل عرفة لأنه ليس هناك طواف للحج قبل عرفة إلا طواف القدوم وأما طواف الإفاضة فهو مؤخر عن عرفة كطواف الوداع (قوله وهذا ينيد وجوبه الخ) أي فاقاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه لا سنيته ووجوب قبليته لعرفة الذي هو وجه الشبه هكذا قال بعضهم وفيه شيء إذا ما منع من أن يقال أنه سنة كما قيل ويجب تقديمها الآن يقال لم يرد ترتيب واجب بين واجب وسنة (قوله وليس تشبيها تاما) فيه أن غاية ما يفهم من التشبيه وجوب القبلي فلا يعقل تمام حتى ينفي فتنسب إليه أنما يجب طواف القدوم في حق غير حائض

وانفساء وجنونا ومغصا عليه وناس الا ان يزول مانع كل ويتسع الزمان فيجب (قوله ان احرم من الحلق) أي احرم منه بالافعل كان الاحرام منه واجب كالآتي فاقى القسام من باده أو مندوبا كالتيم في مكة اذا كان معه نفس من لوقت وخرج لليقات واحرم منه فانه يجب عليه طواف القدوم أو طواف من الاحرام على سبيل الوجوب لكن اقدم النهي وأحرم من الحرم (قوله من احرم من الحرم) أي لكونه متبعا بكم (قوله والاسمي بعد الافاضة) من ذلك ناس وحائض ونفساء وجنونا ومغصا عليه لم يزل عذرهم حتى حصل الوقوف أي أو قبل الوقوف لكن لا يمكنهم الطواف والاسمي قبله (قوله أي لا يجب الخ) لا يخفى انه لم يبق شيء يكون قبل الكفاف (قوله أي يقارب الوقت) ٢٣٦ هذا راجع لقراءة الكسروا ما على قراءة الفتح فتدبر بان لم يراجه الوقت

(قوله فان هذا الاضافة الخ) واعلم المصنف لوح لهذا بقوله ان قدم اذ هذا لم يتقدم بل أوقفه في محله الذي نحو طاب به في الاصل (قوله البدء مرة) حال فسكانه قال البدء في حال كونه مرة وقوله والعود أخرى العود مبتدأ وخبر كذا قيل والظاهر ان يكون أخرى حالا والخبر محذوف أي والعود اليه في حال كونه مرة أخرى كأنه يحوم هذا على افادة حكمين أحدهما ان الابتداء من الصفا والثاني ان البدء شوط والعود شوط آخر وقال اللقاني ونصب مرة على الحال بخلاف ما قاله ابن الحاجب من انها جميع اخواتها من طور او فوراً وتارة منصوبة على المنعولية المطلقة وسبعاً مفعول مطلق وبعبارة أخرى وقع خلاف في مرة وتارة وطورا هل هي منصوبة على الظرفية أو المصدرية أي فعلى الظرفية يكون مرة خبرا والتقدير البدء

ركن (ص) ان احرم من الحلق ولم يراهق ولم يردف يحرم (ش) يعني ان شرط تقدم طواف القدوم والاسمي قبل عرفه ان يحرم من الحلق وأن لا يراهق وأن لا يردف الخ على العمدة يحرم فان احرم من الحرم أو اردف فيه الخ على العمدة أو يراهق أي ضاق الزمان عليه بحيث ينشئ الفوات ان اشغلت بالطواف فلا طواف قدوم على من ذكر ويستقط عنهم قبلية السهي أيضا لوجوب ايقاعه عقب أحد طوافي الخ وقد سقط عنهم طواف القدوم وان سقط عنهم قبلية السهي فانهم يسعون بعد طواف الافاضة لانه لوجب الباقي من طوافه والى هذا اشار المؤلف بقوله (والاسمي بعد الافاضة) أي وان انخرم شرط مما تقدم فلا طواف قدوم عليه وخبره يذسي بعد الافاضة ولادم قوله والاسمي بعد الافاضة فيه حذف الواو مع ما عطفقت أي والاسمي بعد الافاضة وترك الطواف والاسمي حينئذ وقوله ان احرم الخ شرط لما بعد الكفاف ولما قبلها أي كما يجب طواف القدوم والاسمي قبل الوقوف بعرفة بالشرط المذكورة ويصح في يراهق كسر الهاء وفتحها أي يقارب الوقت بحيث ينشئ الفوات ان اشغلت بالطواف أي ولم يبق زمانه (ص) والا قدم ان قدم ولم يعد (ش) تقدم انه اذا احتل شرط مما مر بان احرم الخ من الحرم أو اردف فيه فانه يؤثر السهي بعد طواف الافاضة وذكره هنا لولا خلاف وقدم السهي ولم يؤثر بل أوقفه بعد طواف تطوع أو فرض بان نذره والحال انه لم يعد بعد طواف الافاضة حتى رجع الى بلده فان عليه دما لمخالفتها لواجب عليه من تأخيرها ثم انه لا يدخل في قوله والا قدم الخ المزاحم اذا احتمل المشقة وطاف وسهي قبل عرفة فان هذا لا إعادة ولادم عليه لانه أي بما هو الاصل في حقه بخلاف غيره من احرم بالحرم أو اردف به فانه لم يشرع له طواف القدوم ولما كان من شرط الركن الثالث تقدم طواف كيا في عطفه عليه بما يفيد الترتيب من حروف العطف فقال (ص) ثم السهي سبعاً بين الصفا والمروة منه البدء مرة والعود أخرى (ش) أي ثم الركن الثالث السهي للحج والعمرة بشرط كونه سبعاً الا أنقص وكونه بين الصفا والمروة وكون البدء من الصفا الى المروة ومن المروة الى الصفا ومن الصفا الى المروة سبعاً فلو بدأ من المروة لأنني ذلك الشوط والاصار تأ كانشوط منه وانما قلنا انه معطوف على الطواف ولم نجعله معطوفاً على الاحرام وان كانت المعطوفات اذا تعددت لثبات كونها على الاول على الصحيح لتخصيص بعضهم ذلك بـطواف غير الفساء وتم (ص) وحته بتقدم طواف ونوى

في حال كونه منه كائن في مرة وعلى المصدرية فالعني البدء كائن منه كينونة مرة الخ فتمه من شروط فرضيته السهي موالاة في نفسه ويقتصر التفريق اليسير كصلاته أثناءه على جنازة أو سبعة أو اشتراؤه شيئاً أو جلس مع أحداً أو وقف معه يحدّثه ولم يطل فيبني معه ولا يذبح في شيء من ذلك كافي المدونة فان كثرا التفريق لم يبين رابته أه فان أقيمت عليه الصلاة وهو فيه لم يقطع بخلاف الطائف لانه بالعبادة وعدم قطعه فيه طعن على الامام وأما الموالاة بينه وبين الطواف ففي الخطاب ان انصالة بالطواف شرط وفي شرح الرسالة سنة والصفا أفضل من المروة لان السهي منه أربع ومن المروة ثلاث وما كانت العبادة فيه أكثر فهو أفضل (قوله ونوى) الواو للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذي قال فيه وجهته بتقدم طواف وهي جواب عن سؤال مقدركن. ثلثاً له ما حال هذا الطواف فقال أكله أحواله ان كان واجبا ونوى فرضيته فلا دم والا فالدم

لأنه عطف ولا الحال كما يظهر بالنأمل (قوله فرضيته) المراد به ما يشمل الواجب قال في ك والجواب ان المؤلف أطلق عليه
 الفرض أى الواجب تبعاً للدونة ولم يلتفت الى هذا الاصطلاح الحادث وهو تخصيص الواجب بما يجبر بالدم والفرض بالركن
 (قوله وان وقع بعد طواف تطوع بقريته قوله فانه لا يسعي بعده) قوله وهو ممن يعتد
 (الح) مفهومه انه لو كان ممن يعتد لزوم الاتيان به فانه لا دم عليه ينتج من ذلك انه متى نوى وجوبه أو فرضيته أو لم ينو الا أنه ممن
 يعتد وجوبه أو فرضيته فانه يصح بعده السعي ولا دم وكذلك النوى سميته بمعنى انه غير ركن بل واجب يجبر بالدم أو لم يستحضر
 ذلك لكنه ممن يعتد فانه واجب يجبر بالدم فانه يصح بعده السعي أيضاً ٢٣٧ ولا دم وأما النوى سميته بمعنى ان

فرضيته والافدم (ش) أى وشروط صحة السعي في الحج والعمرة ان يتقدمه طواف أيا كان واجبا
 كطواف القدوم للفرد والقارن أو ركنا كطواف الافاضة والعمرة أو تطوعاً كطواف الوداع
 وطواف المحرم من الحرم والمردف فيه فلا سعي من غير طواف لم يجزه ذلك السعي باختلاف
 ابن عرفة والمذهب شرط كونه بعد طواف لكن ان وقع بعد طواف فرض فيسن ان ينوى به
 الفرض وان وقع بعد طواف تطوع أو فرض ولم ينو به الفرض وهو ممن يعتد به لزم
 الاتيان به ولا يتأتى ذلك الا لبعض الجوهلة في طواف القدوم فانه لا يسعي بعده فان سعى أعاد
 بعد طواف ينوى فرضيته أى وهو طواف القدوم ان لم يكن وقف بعرفة والافات طواف
 القدوم فيعيد طواف الافاضة ان كان قد فعله ويسعى بعده ما دام مكة أو قرباً منها فان تباعد
 عنها قدم فقول المؤلف ونوى فرضيته أى على سبيل السنية لا على سبيل الشريعة بدليل قوله
 والافدم وقوله ونوى فرضيته أى ان كان من الاطواف الفرض ولا يريد أن غير الفرض ينوى
 به الفرض وفي قوله والافدم تسامح لان ظاهره عدم الاهم بالاعادة ولو كان قريباً وليس
 كذلك ولما قدم المؤلف شروط الطواف على العموم لا يقيده كونه طواف عمرة أو حج أو غيرها
 شرعاً بل كحكم ما اذا قصد الطواف لفقد شرط من طهارة أو غيرها وان الرجوع يجب لنفسه
 أحد أطوفته ثلاثة لا غير فقال مشيراً الى الاول بقوله (ص) ورجع ان لم يصح طواف عمرة حوماً
 (ش) يعنى ان المعتمر اذا طاف لعمرة طوافاً غير صحيح كان على غير وضوء أو ترك الطواف كله
 أو بعضه عمداً أو نسياناً فانه يرجع محرماً لبقائه على إحرامه فيطوف ويسعى وان كان حلق رأسه
 فانه يفتدي وإليه أشار بقوله (واقضى لحلقه) وأعاده ان لم يصادف محلاً وان لم يكن حلق لم
 يلزمه شيء لتأخيره وان كان قد أصاب النساء فسدت فيعتاقهم يقضيهامن الميقات الذى أحرم منه
 ويفتدي وعليه لكل صيد أصابه الجزاء قاله في المدونة وعليه فدية لابس أو طيبه ويجزى الاتحاد
 والتعدد على ما يأتي في قوله واتحدت ان ظن الاباحه الخ وينبغي ان يقيده قوله ورجع الحج بما اذا لم
 يتطوع بطواف بعد طواف العمرة والا فيجزي ولا يرجع كما قيل في الافاضة كما يأتي ولكن
 عليه هنادم ان تباعد عن مكة لانه سعى بعد طواف غير فرض كما تقدم في قوله وصحته بتقدم
 طواف ونوى فرضيته والافدم وينبغي أن يقال ذلك في القدوم (ص) وان أحرم بعد سعيه حج
 فحارن (ش) أى وان أحرم بعد سعيه الواقع بعد الطواف غير الصحيح فهو قارن لان الطواف

له تركه وفعله أو لم ينو شيئاً
 وكان ممن يعتد ذلك كان
 من الطواف النفل الذى لا يه
 فى السعى الواقع بعده من
 دم حيث تباعد من مكة أو
 رجع لبلده ولم يعده (قوله فان
 سعى أعاده بعد طواف الحج)
 فحينئذ لو كان طاف طواف
 القدوم وكان من الجوهلة الذين
 لا يعتدون وجوبه وسعى
 بعده فانه يعيد طواف القدوم
 ناوياً وجوبه ويعيد السعى
 بعده (قوله بدليل قوله الحج)
 هذا لا ينتج السنية بل ينتج
 الوجوب ثم بعد ذلك وجدته
 ذكر في ك ما نصه وصرح
 السوادى بان حكم نية الفريضة
 واجب بدليل ان في تركها
 الدم اذ لو كان سنة لما وجب
 تركها الدم ونصه ونوى فرضيته
 أى فرضية ذلك الطواف
 لان ما لا يتم الواجب الا به فهو
 واجب وقوى ذلك محشى تب
 قائل اذ السنة لا تجبر بالدم

الا بالتسامح في اطلاق السنة على الواجب المجبر بالدم (قوله حرماً) حال من فاعل رجع وهو اسم مصدر يراد منه اسم الفاعل
 أى محرماً وكان ينبغي له أن يعبر به (قوله أو ترك الطواف كله) هذه يصدق بها المصنف لان السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله
 وينبغي الخ) أى وأما لو تطوع بطواف بعد أن تبين له فساد الطواف الركنى وسعى بعد ذلك الطواف التطوع فانه اذا بعد يلزمه
 الدم ولا يطالب بالرجوع (قوله وينبغي ان يقال مثل ذلك في القدوم) قال في ك فقوله فيما يأتي الا ان يتطوع به غير خاص
 بالافاضة أى انه اذا كان طواف القدوم غير صحيح ولكنه قد سعى بعده ثم طاف تطوعاً وسعى بعده فيجزي وعليه دم ان تباعد عن مكة
 كما تقدم (قوله وان أحرم بعد سعيه) مفهومه أجرى

(نزل ويكبر مائة) أي أن من سرفق في شهر الحج (قوله) لكان تحلله من الثانية (الاولى) أي لأن الثانية لم تنعقد
 لكن لا يخفى أن ظاهر العبارة أن الثانية انقضت فيخالف ما تقدم (قوله) تشبه في الرجوع لافي صفته) أي لرجوعه لأن الاول
 يرجع حرما وهذا يرجع حلالا (قوله) بل أعاد بعد طواف الافاضة) أي قرار أنه أوقع بعد طواف الافاضة مع اعتقاده أنه أوقعه
 بعد طواف القدوم وأولى إذا تذكر أن طواف القدوم فاسد فإن لم يعمده بعد طواف الافاضة فإنه يجب عليه أن يطوف طوافها
 ثم يسعى فيتم تحلله من الحج قال بعض وينوي بطوافه الذي يأتي به قبل السعي طواف الافاضة لأن طواف القدوم فات محله
 بالوقوف بعرفة ولزمه إعادة السعي بعد طواف الافاضة فلما لم يعمده بعد طوافها بطل طوافها قال أبو اسحق النونسي وصار كمن
 فرق بين طواف الافاضة والسعي فيعيد طواف الافاضة ويسعى بعده (قوله) إلا أن يتطوع بعده) ظاهره اجزاء التطوع عن
 الفرض سواء رجع ابتداء أم لا وقسده ٢٣٨ بعضهم بالاول قال فان كان بمكة طلب بالاعادة كما ينههم من ابن يونس وغيره

وظاهر المصنف أيضا أن اجزاء
 التطوع عن غيره خاص بالحج
 قال بعض الشراح وانظر هل
 يتوجب طواف التطوع عن
 طواف العمرة اه (قوله)
 ولادم لما ترك من النية) أي
 ان هذا التطوع هو في الحقيقة
 طواف الافاضة ولا يضر
 كونه لم يلاحظ أنه فرض بل
 لاحظ أنه تطوع (قوله) إذا
 طاف للوداع) أي ملاحظا
 أنه وداع (قوله) ولادم راجع
 لقوله كطواف القدوم) هذا
 بخلاف ما أفاده أولا من
 رجوعه لقوله والا فاضة هذا
 انما يظهر فيما إذا أعاد السعي
 بعد طواف الافاضة لا بعد
 طواف التطوع (قوله) حلالا
 فيكمل ما بقي عليه باحرامه
 الاول ولا يجزئ احراما لانه باق
 على احرامه الاول فيما بقي
 دايمة ولا يبي في طريقه لأن

لفاسده كالمقدم فالاحرام حينئذ واقع قبل الطواف وحيث وقع قبله يكون قارنا وبهذا يظهر
 الفرق بين هذا وبين ما مر من انه يصح بعد السعي ويكون منتهى أو منهوم قوله بجح لو أحرم
 بعمره لكان تحلله من الثانية تحللا من الاولى وقاله سنده (ص) كطواف القدوم (ش) هذا
 تشبيه في الرجوع لافي صفته والمعنى ان طواف القدوم اذا تبين فساده وقد أوقع السعي بعده
 ولم يعمده بعد الافاضة فإنه يرجع حلالا لكن الرجوع هنا في الحقيقة ليس لطواف القدوم بل
 للسعي فلهذا قال (ان سعى بعده) واقصر عليه ولم يعمده بعد طواف الافاضة فان لم يقتصر على
 السعي بل أعاده بعد طواف الافاضة أي أو بعد طواف تطوع لم يرجع لطواف على ما مر في
 قوله ونوى فرضيته (ص) والا فاضة إلا أن يتطوع بعده (ش) يعني ان من طاف طواف
 الافاضة على غير وضوء أو نسيه أو بعضه حتى وصل الى بابه فإنه يرجع له وجوبا حلالا إلا أن
 يكون طاف بعده تطوعا فإنه يجزئه ولا يرجع له من بابه لأن تطوعات الحج تجزئ عن واجب
 جنسها ولا دم عليه واليه أشار بقوله (ولادم) لما ترك من النية لأن أركان الحج لا تحتاج لنية
 وكذا بقية أفعاله لأن الاحرام ينصب عليها كما ينصب احرام الصلاة على أفعالها وظاهر كلام
 المؤلف سواء وقع منه نسيانا أو عمدا أو عليه جملة ح واستظهر بعض حمله على النسيان لقول
 الجزولي في باب جل من الفرائض لا اختلاف فيما اذا طاف للوداع وهوذا كرر الافاضة انه
 لا يجزئه اه (قوله) ولادم راجع لقوله كطواف القدوم ان سعى بعده واقتصر الخ (قوله)
 والا فاضة وكذا قوله (حلالا من نساء وصيد وكره الطيب) أي من طاف طواف القدوم على
 غير وضوء فإنه يجب عليه أن يرجع حلالا حتى يطوف بالبيت ويسعى لانه لم يابطل طوافه بطل
 سعيه وكذلك اذا طاف للافاضة على غير وضوء فإنه يرجع وجوبا حلالا حتى يطوف طواف
 الافاضة الا من النساء والصيد فيجب عليه أن يجتنب ذلك لانه لا يحل له من ذلك الا التحلل
 الا كبر وهو طواف الافاضة كما يأتي عند قوله وحل به ما بقي وأمام من الطيب فيكره ولا فدية
 عليه في مسه فقوله حلالا من فاعل رجع أي رجع المقدر بعد الكف (ص) واعتمر والاكثر

التيمة قد انقضت والحاصل ان الذي لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الافاضة ان كان طافها تم يسعى بعده
 والذى لم يصح طواف افاضته يطوف للافاضة فقط ولا يحلق واحد منهما لانه حلق يعني فان قيل الرجوع حلالا يلزم عليه دخول
 مكة حلالا وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب ان هذا حل حكما لانه تحلل التحلل الاصغر ولم يتحلل الاكبر لان الافاضة
 عليه فهو حلال حقا وغير حل حقيقة بدليل انه لا يجوز له الوطء والصيد ويكره الطيب (قوله) الا من نساء وصيد) فإنه يجزئهما
 وجوبا لانه لا يحل لهما الا التحلل الاكبر الذي هو طواف الافاضة (قوله) وكره الطيب) لانه حصل منه التحلل الاصغر وهو ربي
 حجرة العقبة وتحلله لا يخرج عن الاحرام بالسكينة (قوله) أي رجع المقدر بعد الكف) أي رجع من فسد طواف قدومه وقد سعى
 بعده أو فسد طواف افاضته وجوبا أي وليس راجعا لقوله رجع المصريح به لما فاتته لقوله قبله حرما (تتميمه) ظاهر قوله ورجع
 اهلي هنا انه لا فرق في المسائل الثلاث بين من وقع منه ذلك عمدا أو سهوا وأنه لا قضاء فسكه في العمدة

(قوله زنا ويهدى الخ) اما اذا اصاب النساء كما هو مقرر وفي المدونة فالهدي ظاهر ولذا نصت على الهدى وان لم يصب النساء
فظاهرها عدم الدم وفي الموازية عليه الهدى الا ان يفعل ذلك وهو مكة بعد فراغه من سعيه قبل دخول الحرم وهو ظاهر لان تأخير
الافاضة للمحرم موجب للهدى وهذا امر تضي الخطاب (قوله لان العمرة لاجل الخلل) اعترض بان العمرة توجب لنفسها
طوافاً أيضاً فلا يقع الجهر لها واجيب بانها كان الايمان بها لاجل الخلل الواقع في طواف الحج فكانها لم توجب طوافاً لنفسها
وفي مراعاة من هو خارج المذهب نظراً لاننا نتكلم على من هو خارج (قوله وفي كلام المؤلف شيء) وجه الشيء ان الخلاف انما
هو اذا وطئ وأما ان لم يطأ فليس هناك من يقول انه يأتي بعمرة فقول المصنف واعتمر ظاهره انه يأتي بعمرة سواء وطئ أم لا
وايس كذلك وقوله والاكثر ان وطئ ظاهره ان الاقل قال به سد مها وايس كذلك فالوقال واعتمر ان وطئ والاكثر عدمه والوافق
المذهب قال الخطاب وجل الناس هم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء كما قاله أبو الحسن فالمراد بالجل خارج المذهب
والاصل كما قال محشي تب ان الخلاف في العمرة مع لوطه مذهب المدونة ٢٣٩ اثباته سوسعيد بن المسيب ومن
معه نفيم سامان لم يحصل وطه

ان وطئ (ش) يعني ان من لم يصح طواف قدومه أو افاضته ورجع حلالاً وأكمل كل اسرامه
فانه يخرج ويأتي بعمرة سواء حصل منه وطه أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب زادويهدي
وقيل لا عمرة عليه الا ان وطئ لان العمرة لاجل الخلل الواقع في الطواف بتقديم لوطه فأمر
أن يأتي بطواف صحيح لا وطه قبله وهو حاصل في العمرة بخلاف ما اذا لم يطأ وفي كلام المؤلف
شيء انظر وجهه في شرحنا الكبير ولما انتهى الكلام على الاركان المشتركة بين الحج والعمرة
شرع في الركن الرابع المختص بالحج فقال (ص) وللحج حضور جزء عرفة (ش) أي والركن الرابع
المختص بالحج خاصة دون العمرة وقوف بعرفة ولما لم يكن المراد من الوقوف معناه اغتساله بل
مطلق الطهارة أي الكون به سواء كان واقفاً أو جالساً أو مضطجعا وكيفما تصوره عن ذلك
بقوله حضور وإنما كثر استعمالهم الوقوف لانه الأفضل في حق أكثر الناس ولما لم يكن موضع
منه أفضل على غيره اذا وقف مع الناس عبر بما يشمل جميعها فقال جزء عرفة الدال على الاكتفاء
بالحضور في أي كان منها وازداده حضور إلى جزء على معنى في وازداده جزء إلى عرفة على معنى من
أي الكون في جزء من عرفة أي جزء منها لكان المستحب أن يقف مع الناس ويكره البعد عنهم
وان يقف على جبال عرفة والقرب من الهضاب حيث يقف الامام أفضل والهضاب جمع هضبة
بوزن قمره قال في القاموس هو الجبل المنبسط على الأرض أو جبل خالق من صخرة واحدة
أو الجبل الطويل المتبع المنفر قال ابن معلى واستحب العلماء الوقوف حيث وقف الرسول
عليه الصلاة والسلام وهو عند الصخرات الكبار المنفردة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل
الذي بوسط أرض عرفة ثم ان الواو في قوله وللحج للاستئناف وللحج متملق الخبر أي وحضور
جزء عرفة ركن للحج (ص) ساعة ليلة النحر (ش) المراد بالساعة الزمانية أي لحظة من الزمان
لا الساعة الفلكية ثم يصح في ساعة التنوين والاضافة وهي على معنى اللام أي ساعة

فلا موجب للعمرة ولا قائل
به فيما نعلم (قوله أي والركن)
فيه إشارة إلى تقدير مبتدأ
والجمله الاسمية معطوفة على
الجمله الاسمية وهي وركنهما
الأحرام أو مستأنفة (قوله
وإنما كثر استعمالهم الوقوف)
أي وان كان المراد منه مطلق
الكونية (قوله فضل على
غيره) أي مقتضى لوجوب
المكث فيه (قوله أي أي
جزء منها) قوله وازداده حضور
إلى جزء الخ) ولولا جعلها بمعنى
في لورد على المصنف انه يقتضي
ان الوقوف في الهواء في عرفة
غير متصل بالأرض أو ما اتصل
بها أو شاهد عرفة وهو في
الحرم يجزئه لان الحضور ضد
الغيبة فمعناه المشاهدة

وايس كذلك (قوله على معنى من) اعترض بان الصواب انه يعني اللام لا بمعنى من لعدم صحة الاخبار عن المضاف بالمضاف اليه
كيد زيد (قوله ويكره البعد عنهم) لان الشاة المنفردة أكيلة السبع (قوله وان يقف على جبال عرفة) معطوف على قوله ان يقف
مع الناس أي يقف على جبال عرفة لاني أرضها (قوله والقرب الخ) هذا يكون مستحباً ثالثاً (قوله قال في القاموس هو) أي
الهضبة لا يخفى ان هذا معنى لغوي والظاهر ان الوحاكية الخلاف وانظر ما الواقع هنا وأخبرني بعض أهل مكة أنها كلها في مكة
(قوله وهو عند الصخرات الكبار) ظاهر العبارة انه غير الهضبات فيتمارض الحال حيث انه أولاً جعل القرب من الهضبات
أفضل وهما جعل المستحب القرب من الصخرات الكبار لانه المكان الذي وقف فيه الرسول ومن المعلوم ان الموضع الذي وقف
عنده أفضل (قوله ساعة ليلة النحر) القرطبي في سورة الفجر جعل الله لكل يوم ليلة قبله الا يوم النحر لم يجعل له ليلة قبله ولا بعده
لان يوم عرفة له ليلتان ليلة قبله وليلة بعده فن أدرك الوقت ليلة بعد يوم عرفة فقد أدرك الحج لطواف جبر يوم النحر (قوله
التنوين) فيه شيء لانه يقتضي أن المراد بالساعة ليلة النحر بقامه فلا يكفي بعضها

(قوله) لكن السنة (أي الطريقة) (قوله) أجزاء (أي إذا عرفه أو علمه الهدى لعدم الطمأنينة) (قوله) كالوقوف ليل (أي في الطاب المحرم)
(قوله) غير (أي لا يذكر أراهو) (قوله) بخلاف من وقف (أي فبعله يشبه فعل الساجد بل فعله أي غيره والافقو حاج
أي فلا يحتاج لنية وقوله) لأن نية ٢٤٠ الاحرام تعادل لاعتداف الذي هو قوله فلا يحتاج وقوله) لأن نية الاحرام اندرج

فهم أي ولم يدرج غير ما لا يشبه فعله فعل الساجد (قوله) أي ولو حصل (أي الحضور ومثل الانغماء النوم كذا في الخطاب وقوله) والنوم أي قبل الليل وانظر هل يقيد بما إذا كان يعلم أنه لا يستغرق أو لا لا يتم في عرفة ويكفي ذلك وهو انظاره (قوله) وانظر لو شرب مسكرا) كلام ثبت يفيد أن هذا النظم ولو فعل ذلك بعد الزوال (قوله) وأخطأ الجم بهائس) أي في عاشر فالسواء بمعنى في لائمه اسمية لأن الوقوف في العاشر مسبب عن الخط لا سببه أي وتبين ذلك بعد الوقوف بالفعل لأن تبين ذلك قبل الوقوف هذا هو الصواب كما يفيد نقل الشيخ أحمد لا كما قال عجم ومن تبعه أي وعلى كل الدم (قوله) بان غم الخ) أي أو كانت السماء ممتلئة ولم يرفأ كما لو أعده ذي القعدة ثلاثين ثم وقفوا في التاسع في ظنهم فبين أنه العاشر لرؤية الهلال ليلة ثلاثين في دهمهم أم لو أخطوا في العديان علموا اليوم الأول من الشهر ثم نسوه فوقفوا في العاشر فانه لا يجوز لهم وأما من رأى الهلال ورددت شهادته فانه يلزمه

منسوخ به ليل الفجر ولا فرق في الأجزاء بين أن يدع بعد دفع الإمام أو قبله لكن السنة أن يدفع بعد دفعه ولو نفر شخص قبل الغروب فلم يخرج من عرفته حتى نابت عليه الشمس أجزاءه وعليه الهدى وافهم قوله) ليل الفجر أن من وقف ثم أودع الليل لم يجزه وهو مذاهب مالك وبعبارة أخرى أما لو وقفه ثم أرفع الإمام فواجب يصير بالدم إذا تركه وفي عبارة ليلهم والوقوف ثم أرا أي جزمه ولو وقف ليل الفجر فواجب يصير بالدم أي حيث تركه عمدًا غير عذر ووقفه من الزوال الغروب (ص) ولو مر أن نواه (ش) هذه المبالغة في حضور والضمير المستتر في مرعائد على الملائكة المنهوم من حضور وبعبارة أخرى فغير نواه المستتر عائد على الحاضر والبارز على الحضور أي أجزاء المار مشروط بأن ينوي المار الحضور وهذه المسمى مقدر يدل عليه ما يأتي من قوله) لا الجاهل أي أن نوى الحاضر العارف لا الجاهل فقوله) لا الجاهل معطوف على هذا المقدر وانما طلبت النية من الماردون غيره من وقف ليلها كان فعله لا يشبه فعل الساجد في الوقوف احتياج إلى نية بخلاف من وقف لأن نية الاحرام اندرج فيها الوقوف كالطواف والسعي (ص) أو باغماء قبل الزوال (ش) مع مولى مقدر معطوف على ما مر فهو داخل في حيز المبالغة ولذلك قيده بكونه قبل الزوال وهو صادق بما بعد الاحرام إلى الوقت المذكور أي ولو حصل مع اغشاء قبل الزوال أم لو حصل بعد الزوال فلا جزاء فاساق قال بهض وانظر لو شرب مسكرا حتى غاب أو اطعمه له أحد وفاته لوقوف لم أرفيه نصا وانظروا أنه ان لم يكن له فيه اختيار فهو كالغصم عليه والمجنون وان كان له فيه اختيار فلا يجزئ كالجاهل بل أولى (ص) أو أخطأ الجسم بهائس فقط (ش) أي وكذلك يجري إذا أخطأ في رؤية الهلال الجسم أي جماعة أهل الموسم بانغم عليهم ليلة ثلاثين من القعدة فأكسوا العدة ووقفوا فوق وقوفهم بعائس من ذي الحجة وتقلب جميع أفعال الحج ويكون كمن لم يخط وقوله فقط قيد في المستثنين أعني قوله الجسم وقوله بعائس فاحترز به في الأولى عن خطأ الجماعة الكثيرة وأولى المنفرد فلا يجزئه ويلزمه إذا فاته لوقوف ما يلزم من فاته الحج واحترز به في الثانية عن أن يقع وقوفهم في الثامن فلا يجزئهم (ص) لا الجاهل (ش) يعني أن من صبر عرفة جاهلا به أو لم يعرفه فانه لا يجزئه أي ولو نوى الوقوف لعدم اشعاره بالقرية والفرق بينه وبين الغصم عليه أن مع الجاهل ضربه من التفريط والاعشاء صر غالب واعلم أن جاهل بعرفة أعيا ضربه المار وأما من وقف فانه لا يضرب جهله بها وهذا يفيد كلام حوز (ص) كبطن عرنة (ش) تشبيه فيساقوله في بطلان الوقوف وانعني أن من وقف في بطن عرنة وهي بضم العين وفتح الراء على الصوب وهو واد بين العلمين اللذين على حدة عرفة والعلمين اللذين على حدة الحرم فليست عرنة من عرفة ولا من الحرم على المشهور وأما كان بطن عرنة قد يفسر بالوادي كما مر وقد يفسر بالمسجد كما فسره في الجلاب وليس الحكم فيها سواء أشار إلى مغايرة حكمهما بقوله (ص) وأجزأهم مسجد به كره (ش) أي وأجزأ لو وقف بمسجد عرنة بكونه لا شك هل هو من عرفة أم لا قال في منسكه

الوقوف في وقته كالمسحوق قاله سند وانظر هل يجري فيه ما تقدم في الصوم من قوله) لا ينفرد لا كاهله ومن لا اعتناء وهو طم بآمره (قوله) عن أن يقع وقوفهم في الثامن الخ) ولم يذكر وأخطأهم في التاسع ليعيد وفيه (قوله) لعدم اشعاره بالقرية) أي بوضع القرية لا يخفى أن هذا التعديل موجود في صورة الأجزاء وهو ما إذا كان غير مار (قوله) بضم العين وفتح الراء على الصواب) ومقابلته ما قاله عياض من ضمنه ما وما يحكم به بعضهم من فتم العين وسكون الراء (قوله) على المشهور) ومقابلته أنما من الحرم (قوله) لا شك الخ)

لا يخفى ان هذا التعليل ينتج عدم الاجزاء (قوله وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم) قال القرافي اختلاف في ابراهيم ف قيل هو الخليل وقيل ابراهيم الخياط (قوله يقال ان حائط الخ) هذا هو الموجب للشك (قوله لسقط في عرنة) بضم العين وبالنون وهكذا النقل عن محمد في الجواهر والتوضيح وابن عرفة وغيرهم وقوله القبلي المراد القبلي بالنسبة لمكة والحاصل ان المسجد كله من عرفة وينتهي آخره لمكة عرفة وأول عرنة كما فاده بعض المحققين (قوله لاحتمال الخ) هذا بناء على انهم من الحرم الذي هو القول الضعيف (قوله وصلى العشاء) أو المغرب اذا شئى عدم ادراك ركعة منها أو من الاخيرة بعد صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة (قوله وصلى) العشاء ولو فات لا فرق في ذلك سواء قيسل بالتمسك أو قيل بالنور ٢٤١ (قوله وجل أقوال أهل المذهب) أى

أقواله المتساوية وجمعها باعتبار
القائمين (قوله وأما الفاتنة)
اذ تذكرها ووقتها وقت
تذكرها (قوله ولو كحرام زيد)
انظر وجه المبالغة فانه لم يظهر
(قوله من تمة السنة) الاولى
ان يقول شرط في السنة (قوله
وكذا لو اغتسل غدوة الخ)
الظاهر ان العبرة في ذلك
بالعرف فابعد العرف فصلا
كثيرا ضروا الا فلا (قوله
وجعله بعض الخ) الصواب
الاول دون هذا كما قال محشي
نت وهذا البعض هو البساطي
قال سند ولو اشتغل بعد غسله
بشئ درجته واصلاح بعض
جهازه اجزاه ويجب زنى عنه
وعن الجناية غسل واحد كافي
غسل الجمعة وفهم من قوله
غسل عدم التيمم عند فقد الماء
وهو كذلك (قوله وأشار بقوله
الخ) لا يخفى أن ترك السنة
لادم عليه فلا حاجة لقوله
ولادم الآن يقال ان بعض
السنن لما كان فيه الدم

وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم عليه السلام محمد يقال ان حائط مسجد عرنة القبلي على حد
بطنم ولو سقط لسقط في عرنة وبعبارة أخرى وانما كره الوقوف في مسجد عرنة مع أنه في الحل
لاستحالة ادخال جزء من الحرم فيه فان حائطه القبلي وهو الذي من جهة مكة اذا سقط سقط في
عرنة بالنون وبالفاء تصحيف (ص) وصلى ولو فات (ش) يعني ان الحاج اذا كان صراهما مكيا أو
أقاربا اذا قرب من عرفة وعليه عشاء ليلة ان ذهب الى عرفة لا يدرك منها ركعة قبل الفجر وان
ترك الذهاب الى عرفة أدرك ركعة قبل الفجر صلى الركعة قبل الفجر لتقع العشاء أداء لان ما بعد
الوقت تجمع ما فيه ولو فات الوقوف على المشهور وصدر به ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل
وشهره واختار المحقق تقديم الوقوف لان من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين
ولان ما لا يقضى الا من بعد دينه في أن يقدم على ما يقضى بسرعة وبعبارة أخرى وما مضى
عليه المؤلف قول الاقل وجل أقوال أهل المذهب تقديم الوقوف على الصلاة ولو فاتت ومحل
الخلافا في الحاضرة وأما الفاتنة فيقدم الوقوف عليها ولو لم انتهى الكلام على الاركان شرع
فيما ليس للحج والعمرة وابتدأ بمن أولها وهو الاحرام فقال (ص) والسنة غسل (ش) يعني ان
السنة لسبب احرام يحج أو عمرة أو بهما أو مطلق ولو كحرام زيد أربع أحدها غسل للرجل
والمرأة والكبير والصغير والمأخوذ والنساء وجهه لكثر الشراح قوله (متصل) بالاحرام
كغسل الجمعة في اتصاله بالراح من تمة السنة قبله وقيد فيها فلا يغتسل في أول النهار وأحرم
من عتبة لم يجز قوله في المدة وكذا لو اغتسل غدوة وآخر الاحرام الى الظهور وجعله بعض سنة
ثانية أى يسن الغسل ويسن اتصاله فلا يغسل بينهم ما يغسل لا تعاق له بالاحرام قال وجهه لانه قيد
في الغسل يدبر السنة منسبة على الاتصال فلا يفيد كلامه حكم الغسل من أصله اه وأشار
بقوله (ولادم) الى أنه لو ترك الغسل عمدا أو نسيه انما وجهه لانه يغتسل بعد ذلك ولا دم عليه
(ص) وتنب بالمدينة للحلي (ش) يعني ان من يلزمه الاحرام من ذى الحليفة أو يستحب له
الاحرام منها فانه يستحب له أن يقدم غسله من المدينة ثم يضي ذاهبا الى الفور لا بساكنة الى
أن يدلى الى ذى الحليفة فاذا أحرم منها نزع ثيابه وتجرد منها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
(ص) ولدخول غدير جانيص مكة بطوى والوقوف (ش) يعني انه يندب الغسل لدخول مكة
منه لا بدخولها أو في حكم المتصل فلا يغتسل ثم يات خارجها لم يكتف بذلك واطلوبة اتصاله

كالتلبية نص على أن ذلك ليس فيه دم (قوله وندب بالمدينة)
هذا كاستثناء من قوله متصل وكأنه قال ويسن غسل متصل الا في حق من يلزمه الاحرام أو يندب من ذى الحليفة فلا يطلب
في حقه الاتصال بل المستحب أن يغتسل في بيته قبل أن يخرج كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم (قوله فاذا أحرم منها الخ) أى اذا
أراد أن يحرم الخ وذلك لان نزع الثياب والتجرد قبل الاحرام (قوله ولدخول الخ) ولا يتبدل في هذين بخلاف الاول كذا في عب
وفيه نظر بل يتبدل الا أن الدلائل تكون خفيفة كما فاده شيخنا الصغير (قوله بطوى) بفتح الطاء (قوله لم يكتف بذلك) فان آخره
واغتسل بعد دخوله لم يجزه (قوله واطلوبة الخ) حاصله ان ايقاعه بطوى يفيد اتصاله الذي هو مطلوب مع انه لا يلزم من
ايقاعه بطوى اتصاله لجواز أن يغتسل بطوى ويحس فيما يجب بانها كانت من أرباض مكة كافي بهرام الوسيط أى البيوت

التي شلت السوروشان من كان فيها الدخول نلهم أن ابقاعه بطوى يفيد اتصاله (قوله على المشهور) ومقابلته ماروخى عن مالك
انهم ما يتسلان لدخول مكة (قوله ورداء) يجعل على كنفه ولا يضر المتر السائقان الخيط سواء وضعه على كنفه أو وسطه (قوله
الهيئة الاجتماعية) أي فان فعل غيرها كالخفافه برداء أو كسائه أو أجزاء الألبسة الخ (قوله فلا ينافى أن التجرد من الخيط واجب)
فيه أن المناسب لقوله الهيئة الاجتماعية أن يقول فلا ينافى أن بعضها واجب كذلك لا ترى بعضها واجبا فلا مناسب أن يقول أي
أن السنة ليس ماد كرفلا ينافى أن التجرد واجب ثم انه يتل في كلام الشارح بانها اصطلاحات اذ يبرون عن هذه الحساب ثلاث
عبارات فمنهم من يقول واجبة ٢٤٢ ومنهم من يقول وجوب السنن ومنهم من يقول سنة مؤكدة كذا في التوضيح وقوله

بدخولها يستحب ايتباعه بطوى ان مريها والافن مقدر ما بينهما وما كان الغسل في الحقيقة
للاطواف على المشهور فلا يؤمر به الا من يصح منه الطواف لا يئض ونفسا وينسب أيضا
الغسل لا الوقوف بعرفة متعلا بوقوفه ووقته بعد الروال مقدم ما على الصلاة ويطلب به كل وانف
ولو حائض أو نساء سجد ولو اغتسل أول النهار لم يجزه وما قررنا بكلام المؤلف من أن كلامه
الغسل لدخول مكة والوقوف مستحب هو الراجح على ما يظهر من كلام ح ودرج عليه ز في
تقرير كلام المؤلف مقتصر عليه وقيل كل منهما سنة ودرج عليه الشارح وتب وفي كلامهما
شيء ثم نه على كلامه ما يكون قول المؤلف ولدخول مكة الخ عطف على مقدر رأى والسنة غسل
متصل للأحرام ولدخول مكة الخ وعلى الراجح فهو عطف على بالمدينة هـ ذولا يفهم من كلام
المؤلف على أن الغسل لدخول مكة مستحب ان وقوعه بطوى مستحب ثان فلو قول بطوى
بحرف اللف لا فاد هذا (ص) وليس ازار ورداء وتعين (ش) معطوف على الخبر في قوله
والسنة غسل أي والهيئة الاجتماعية سنة فلا ينافى أن التجرد من الخيط واجب والازار ما يشد
بالوسط بدليل قوله ورداء لا ما قاله صاحب القاموس الا زار المخفف ويؤنث والنهلي عياض في
قواعد كنعال التكرور التي لها عقب يستتر بضع القدم وقال ز المراد بالنهلي الخدمة والمداس
وأما الزر موجه والصراحة قال بعضهم وهي التماسومة فلا يجوز لبسها الا ضرورة وحينئذ
يفتدى اه وينبغي أن يقيدها اذا كان عرض الساتر فيها كالقبة كباقي (ص) وتقليد هدى
ثم اشعاره (ش) أي ومن السنة ان أراد الاحرام أن يقلد الهدى الذي معه تطوعا أو لما مضى
وأما ما يجب بعد الاحرام فلا يقلد الا بعده كما قال ودم التمتع يجب باحرام الحج ثم اشعاره ولم يذكر
التجليل لانه مستحب كباقي وليس شيء من ذلك من سنن الاحرام خلافا لبعضهم حيث جعله
من سننه وقال ان هذه سنة هـ كنه من ثلاثة أشياء تقليد واشعار وركوع على أعناذ كذا
المؤلف تنبيه على أن السنة للمحرم تقديم التقليد على الاشعار وتقديمه على الركوع كما هو
مذهب المدونة خلافا لما في المبسوط من تأخيرهما عند قوله وتقليد هدى أي ما شأنه التقليد
وهو الأبل والبقر والغنم كباقي فيحمل أول كلامه على ما يباقي آخره (ص) ثم ركعتان (ش)
ظاهر كلامه ان السنة الاحرام عقب نفل ولذا قال (والفرض مجز) والذي يدل عليه ما في

والمداس بك الميم وهو عطف
مرادف (قوله كالقبة سباب)
أي لان سيره عرض فان
وق جازابها وانظاهر أن
الريق ما كان قد سير العمل
والكثير ما فوق ذلك (قوله
وليس شيء من ذلك من سنن
الاحرام) أي مطلقا بل من
سنن الاحرام ان مع هدى
كما ذكره الزرقاني ويحتمل أن
الماضي خلافا لبعضهم حيث
يجعله من سننه بل هـ من
سنن الحج (قوله تنبيه على
ان السنة للمحرم الخ) ليس
منافيا لصدور العبارة كما قد
يتوهم ولذا قال محشي تب
لا يخفاء انه ليس مراد المؤلف
اقادة حكم التقليد والاشعار
بالسنة لان ذلك يأتي في محله
وانما شراده كيف يفعل من
أراد الاحرام وكيف يطالب في
حقه ترتيب الامور السكينة
عند الاحرام فغنى كلامه كما
قال المطالب بسنن لمن أراد

الاحرام وكان معه هدى أن يقلده بعد غسله وتجريده ثم يشعره اه فالسنة منه بة بكونه بعد الغسل
والجريد وبكون التقليد قبل الاشعار وبكونه ما قبل الاحرام وتبهم على ذلك س لكن يحتاج من نص على أن الترتيب المذكور
سنة كما فعل المؤلف وقبله شرحه اه المراد منه والحاصل أن المعتقد ان الترتيب مستحب وان كلام المصنف فيه (قوله ولذا قال
والفرض مجز) أي ولا جل كون السنة ابقاعه عقب نفل قال والفرض مجز أي تخصيص المطلب لكن لم يعلم المطلب بل المراد
من المصنف ان السنة ابقاعه عقب مطلق صلاة ولكن ابقاعه عقب نفل أفضل والفرض كاف في تخصيص السنة والحاصل ان
الاحرام بعد صلاة النفل يحصل به سنة وفضيلة وبعد صلاة الفرض يحصل به السنة دون الفضيلة وانظر هل المراد بالفرض العيني
أو ولو بالعرض كجنازة تعين وتذوق وانظر السنن المؤكدة كالفرض الاصل أم لا وقوله ركعتان أي فأكثر فلا مفهوم لقوله
ركعتان والا فظاهر ان السنة ركعتان فقط وليس كذلك الا أن يقال هو اقصر على الأقل والا فليس للأحرام صلاة نخسه كما قال
نسند وما مشي عليه المؤلف مشي على ما فهمه من توضيحه والنص ان الركعتين مقدمتان على التقليد والاشعار

(قوله) وأما بالنسبة إلى من قلده وأشعره فهي السنة الرابعة) مفادها أن التقليد والأشعار كالأحكام سنة واحدة ومثل ذلك عبارة بهرام حيث قال وهذا هي السنة الثالثة ثم محل سنة ركعتي الأحرام إن كان وقت جواز ولا انتظار بالأحرام إلا الخائف والمراهق فيحرم ولا يركعهما وكذا غير الخائف والمراهق لا يركعهما بوقت نهى حال إحرامه به (قوله يحرم الركبتين) أي صريحا كقوله (قوله) إذا استوى على دابته) أي استوى على دابته قائمة للسير (قوله والمشي) أي صريحا (قوله) والمراد بالرجل (قوله على المشهور) وقال الأئمة عقب سلامه (قوله إلى البيداء) موضع بعد الحليفة كما في محشي تب ٢٤٣ والفرق بين الركبتين والمشي أن

الراكب لا يركب دابته إلا للسير بخلاف الرجل قد يقوم لحوائجه فنهو عنه في المشي كاستوائه على دابته (قوله) بيان للوقت الذي يحرم فيه) أي يقع الأحرام فيه وذلك لأنه لا يتم إلا بالفعل المتعلق به (قوله) وما تقدم به بيان لما ينعقد به (تقدم أن المراد بالفعل التوجه على الطريق (قوله السنة مقارنتها) أي اتصالها أي حقيقة فإن فصلها لم يكن آتيا بالسنة ثم إن كان الفصل طويلا لزمه الدم لترك السنة وانضمام الطول له إن كان يسيرا فصلا دم اذ لم يحصل منه سوى ترك السنة ويسير الفصل وهو لا يوجب دما وإذا لزمه الدم في فصلها كثيرا فأولى في تركها بالسكينة فالتلبية واجبة كما أن قلة فصلها واجب بدليل لزوم الدم في تركها ويبيح الأعمى بإسنانه الذي ينطق به (قوله) أحببتك في هذا) أي في هذا الحج كما أحببتك في ذلك المشارة الأجابتان المتقدمتان (قوله)

التوضيح أن أصل السنة يحصل بالأحرام عقب الفريضة والمستحب أن يكون أثر نافله ليكون للأحرام صلاة تخصه وقال ز ثم ركعتان هذه السنة الثالثة بالنسبة إلى من لم يقدولم يشعر وأما بالنسبة إلى من قلده وأشعره فهي السنة الرابعة (ص) يحرم الركبتين إذا استوى والمشى (ش) أي وبعد الفراغ من الصلاة يحرم الركبتين إذا استوى على دابته ولا يتوقف على مشي راحلته على المشهور والمشي إذا مشى ولا ينتظر أن يخرج إلى البيداء ثم إن قوله يحرم إذا استوى بيان للوقت الذي يحرم فيه وما تقدم به بيان لما ينعقد به والظاهر أن هذا على جهة الأولوية وأنه لو أحرم الركبتين قبل أن يستوى وأحرم المشى قبل مشيه كفاه ذلك (ص) وتلبية (ش) السنة مقارنتها للأحرام أي وإن كانت واجبة في نفسها وتجديدها مستحب ومعنى التلبية الإجابة أي إجابة بعد إجابة وذلك أن الله تعالى قال أليست بكم قالوا بلى فهذه إجابة واحدة والثانية إجابة قوله تعالى وأذن في الناس بالحج يقال إن إبراهيم عليه السلام لما أذن بالحج أجابه الناس في أصلاب آبائهم فن أجابه مرة مرة ومن زاد زاد فإلما عني أجبتك في هذا كما أجبتك في ذلك وأول من لبى الملائكة وكذلك أول من طاف بالبيت (ص) وجددت لتغير حال وخلف صلاة (ش) يحتمل أنه من تمام السنة قال بعض وهو الظاهر أو السنة التلبية ولو مرة وهو الذي تقدم لابن فرحون أي فيكون تجديدها مستحبا لبعض البغداديين ويكفي فيها مرة وما زاد على ذلك مستحب أو التجديدها سنة كما قاله ابن شاس وعليه تكون التلبية من أصلها واجبة واللام في التغير بمعنى عند كقيام ونزول وملاقاة رفاق ونحو ذلك ونسك الصلاة ليشتمل النافلة وتكره الإجابة بالتلبية في غير الأحرام وأما الإجابة للصلاة للتبني عليه الصلاة والسلام فمن خصائصه (ص) وهل لمكة أو للطواف خلاف (ش) يعني أن من أحرم بحج مفردا أو قارنا هل يستمر يلبي حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلبية فإذا طاف وسعى عاودها حتى تزل الشمس من يوم عرفته ويرجع إلى مصلاه هذا مذهب المذوقة خلاف وجنا كلامه على المحرم بحج أحتمل أن من أحرم بعمره وسيد كره المواقف بعد بقوله ومعمرة الميقات الخ (ص) وإن تركت أوله قدم إن طال (ش) يعني أن من ترك التلبية لم أحرم قليلا فاسألها ثم ذكر فإنه يلبي ولا شيء عليه وإن تطاول ذلك لزمه دم ولو رجع ولبي لا يستقط عنه خلا قال ابن عتاب وابن بابية ومفهوم أوله لو أتى به أوله ولو مرة على ما لا يبي الحسن ثم ترك لادم عليه وقوله وإن تركت أي عمدا أو نسيانا ومثل الطول ما إذا تركها جلة (ص) وتوسط في علوصوته وقيل (ش) يعني أن الملبى يسن له أن يتوسط

في خصائصه) فيه نظر فلا يس من الخصوصيات كما أفاده بعض المحققين (قوله وهل لمكة) قال بعض انظر لو أقيمت عليه الصلاة وهو في أثناء الطواف فقطعه للصلاة وصلى هل يلبي بعد ذلك الصلاة أم لا لأنه لم يكمل السعي وهو الظاهر (قوله على ما لا يبي الحسن) ومقابلته ما شهره ابن عرفة من وجوب الدم ومفاد بعض المحققين اعتماد ما أشار حنا وأمالو تركها أثناء فلا شيء عليه وتنبه قال ابن الفاكهاني ولو أتى عوضها بنسج أو نحوه لم يكن عليه دم بخلاف ما إذا تركها جلة أو مالو أتى عوضها بماءها كإجابة فالظاهر أن ذلك كالمقدم لأنه لم يأت بها وإنما أتى بلفظ أجنبي فله بعض شيوخ الزرقاني (قوله يعني أن الملبى يسن له أن يتوسط) المعتمد الاستحباب كما أفاده محشي تب

(قوله وعادوها) استحبابا للمؤمنين ان عادتهم واجبة (قوله لان ذلك يكثر فيها) أي لا يكون لها رخصة بل هو شبهة لها اذا حرم بالحج
من عرفه أي حتى يرى حرة العقبة قلنا ابن الجلاب أي اذا حرم منها بعد الزوال وإنما من أحرم منها قبل الزوال فانه يابى الزوال
بمنزلة من أحرم من غيره (قوله على ما رجع اليه مالك) أي يرجع الى ان لا بد من الأمرين بلح وكن مالك يقول قبل ذلك يقطع اذا
راح الى الموقف وكان يقول يقطع ذا ٢٤٤ راحته الشمس (قوله وسعقر الميقات مدرك الحج) حاصل كلامه ان كان

في شلوص وتلا يرفعه جديا حتى يترده ولا ينفذ حتى لا يسمع من يلبه ركلا يسئل ان
يتوسط في التلبية فلا يكثرها جديا حتى يلحقه الضجر ولا يتركها جديا حتى ينفذ المقتضود منها
وهو الشيرة وهذا في حق رجل وأما المرأة فانها تسمع نفسها الان صوتها لا ضرورة يخاف منه
الفنقة (ص) وعادوها بعد سعي (س) أي وعادوا التلبية استحبابا بعد فراغ سعي أي وطواف
وأشار به قوله (وان بالمسجد) الى انه يرفع يده بالتلبية وان كان بالمسجد الحرام ومسجد منى
لان ذلك يكثر فيها فلا يلزم اشتهار المني بذلك وأهل مكة في التلبية كغيرهم بخلاف غيرهم من
المساجد فيسمع نفسه بها ومن يلبه ثلاثا يتر بذلك (س) (رواح مصلى عرفه) (س) أي ولا يزال
يأبى بعد السعي لرواح مصلى عرفه بعد الزوال فيقطع ولا يعود اليه على ما رجع اليه مالك وثبت
عليه وكان ينبغي أن يقول لوصوله أي لوصوله مدلى عرفه والزوال أيضا ولا بد من الأمرين فلا
وصوله قبل الزوال أي الزوال اوزالت عليه الشمس قبل وصوله أي لوصوله فيعبره الاقصى منها
ومصلى عرفه هو الذي يقال له مسجد ابراهيم ومسجد عرنتا بنون ومسجد غرة فهي أسماء
للسعي واحمد وهو الذي على عين الذهاب الى عرفه ولما بين مسجد التلبية لمحرم الميقات نجح
ومعناه بين مسجد المحرم به من مكة للحالفة له دون منتهاه لموافقته له فقال (ومحرم مكذبا
بالمسجد) أي ومحرم مكة سواء كان من أهلها أو مقبلا ولا يكون الا بنجح مفردا كما تقدم في قوله
ومكانه له للقيم مكة يابى بالمسجد في ابتداء أمره ثم هو في نهائه كما سبق في غيره وهو رواح مصلى
عرفه قال فيه أو يحكم من أفسد الحج في قطع التلبية ويبرها حكم من لم يقصده ولما ذوق محرم الحج
التمسادي عليه الى قسمين نوع محرم العمرة الى قسمين أيضا بسبب طول المسافة وقصرها فقال
(ص) ومعتمر الميقات وفات الحج للمحرم (س) (الواو بمعنى أو) وهو منصوب معطوف على مقدر
أي ومعتمر الميقات مدرك الحج أو فات الحج يلبى المحرم قاله في المسدوة لا الى رؤية البيوت
خلاف لابن الحاجب وفي هذا من التكافؤ ما لا يخفى فلو قال ومعتمر الميقات وان لغوات
الحج للمحرم أسلم من هذا وشمل قوله ومعتمر الميقات المقيم الذي معه نفس حيث فعل ما ينسب
له (ص) ومن الجعرانة والتنعيم للبيوت (س) معطوف على المعنى أي والمعتمر من الميقات
ومن الجعرانة والتنعيم فانه يلبى الى دخول بيوت مكة أقرب المسافة (ص) وللطواف المشي
والاقدام لقادر لم يعد (س) أي ومن سنن الطواف المشي فلوركب أو حل في الطواف
وهو قادر على المشي ولم يعد فان عليه دما وأما العاجز لا دم عليه قال مالك الا أن يطيق
فاحب الى أن يعيد بخلاف المصلى جالس فلا شيء عليه لانه باشر فرضه بنفسه بقدر طاقتة
والطائف محمول انما طاف حاملا ولكن اكتفى به لانه غاية مقصوده والسعي كالطواف في
جميع ما ذكر فلو قال المؤلف والطواف والسعي المشي الخ لوفى بالمسئلتين قال مالك في الموازية
من سعي راكبا من غير عذر أعاد سعيه ان كان قريبا وان تباعد بوطال أجزأه هدى نقله ابن

أحرم يجمع سواء كان من
الميقات أو من مكة ثم فاته الحج
ارض أو عذوق فانه يحرم بعمره
من الميقات يابى للمحرم
ولكن ليس ذلك بل لازم بسئل
المراد ان من فاته الحج يخرج
للمسئل من أي جهة كانت
ويحرم بعمره وفي بعض
الطوائف قوله وفات الحج
المعطوف محذوف وفات
بالرفع صفة له أي ومعتمر فات
الحج وسماه معتمرا لانه قيل
بشمل عمرة وفات على هذا
صفة مشبهة وأما جره على انه
معطوف على الميقات فيتم
على ان الاضافة بيانية ومعنى
كلام المصنف ان من فاته الحج
لمسرض أو نحو فاته يتحل
بشمل عمرة ويقطع التلبية
أوائل المحرم (قوله وان
لفوات الحج) يقتضى أن
فوات الحج علة للاحرام من
الميقات وليس كذلك كما تقدم
(قوله وشمل قوله الحج) هذا
يقتهنى ان قول المصنف فيما
تقدم يخرج الحج في المحرم
مطلقا كان محرما بنجح أو بعمره
وليس كذلك بل انما ذلك في
المحرم بالحج فقط (قوله للبيوت)
الذى في المسدوة وهو الذى

رجع اليه يقطع اذا دخل بيوت مكة أو المسجد كل ذلك واسع (قوله معطوف على المعنى أي والمعتمر الخ) الاولى يونس
أن يقول انه متعلق بمحذوف معطوف على معنى ما تقدم أي والمعتمر من الميقات يلبى للمحرم والمعتمر من الجعرانة أو التنعيم يابى
للمحرم (قوله أي من سنن الطواف) الراجح انه واجب بخبر بالدم (قوله ولم يعد) أي فان أعاده ما شيا بعد رجوعه لملئه فلا دم عليه
وأما ان كان بمكة فيطالب باعادته ما شيا ولو مع البعد ولا يجزئه لدم وقوله وللطواف شامل للواجب وغيره بخلاف الشيخ أحمد في
تخصيص ذلك بالواجب وأما قوله والاقدام فمنه بالواجب (قوله لوفى بالمسئلتين) فلوركب في السعي والطواف معا فالتأخر ان

عليه هديا واحد اللذان دخل ويشتمل هديان قاله المطالب (قوله وتقبيل حجر بضم أوله) من سنته الطاهرة لانه كالجزء من الطواف
المشترط فيه الطهارة ويسن استلام اليمين بيده أوله ويضعها على فيه من غير تقبيل ويندب تقبيل الحجر فيما بعد الاول وليس
اليمين بيده بعد الاول والمس بالعود خاص بالحجر فان لم يقدر على استلام اليمين بيده كبر فقط (قوله ولا بأس باستلامه بغير طواف)
أي بتقبيله بغير طواف (قوله ليس ذلك من شأن الناس) أي فهو خلاف الأولى (قوله والمعتدان امتنانه مكره) ولو بوضع الرجل
عليه (قوله وفي اباحته) ورجمه خير واحد ويمكن حل كلام المصنف عليه بأن يقال قوله ثم كبر معطوف على قوله وتقبيل حجر أي
والسنة تقبيل حجر أوله ثم كبر وهكذا يقال في قوله ولا نزعة مس بيد أي ثم كبر وقوله ثم عود أي ثم كبر فان لم يكن العود كبر فقط
فالتكبير مطاوب في حال القدرة وعدمها (قوله من غير تقبيل) أي من غير تصويت ٢٤٥ (قوله على مذهب المدونة) المعتقد

أنه يكبر مع تقبيل بيده أو
وضع يده أو العود ثم مذكرو
المصنف من المراتب كما يجزى
في الشوط الاول يجزى فيما
عمده وإذا جمع بين التكبير
والاستلام فظاهر المدونة
أوصريها ان التكبير بعد
التقبيل وهو ظاهر المصنف
وظاهر ابن فرحون أنه قبل
التقبيل ويجزى ذلك في المس
بيد ثم عود (قوله بلاحد) أي
في الدعاء المدعو به جميعا فلا
يقصر دعاءه على دنياه ولا
على آخرته ولا على لفظ خاص
ولا على نفسه بل يعم في الجميع
ك (قوله ومثله الذكر
والصلاة على النبي الخ) ظاهره
ان ذلك سنة كالدعاء وهل
الدعاء والصلاة سنة واحدة
أوكل واحد سنة أو الدعاء
والذكر والصلاة كل ذلك سنة
واحدة (قوله والمستحب)
لا يخفى انه جعل الذكر سنة

يونس ونقله الباجي عن ابن القاسم (ص) وتقبيل حجر بضم أوله (ش) هذه هي السنة الثانية
من سنن الطواف وهي تقبيل الحجر الاسود بالنفس في الشوط الاول وتقبيل بيده فيما عمده
مستحب ولا بأس باستلامه بغير طواف ولكن ليس ذلك من شأن الناس وقوله بضم صفة
كاشفة اذا لا يكون التقبيل الا به ويكره تقبيل المصنف وكذا النسيير والمعتدان امتنانه مكره
(ص) وفي الصوت قولان (ش) أي وفي اباحته وكرهاته قولان (ص) ولا نزعة مس بيد ثم
عود ووضع على فيه ثم كبر (ش) أي فان لم يقدر على تقبيل الحجر فانه يسه بيده أو قدر ثم يضعها
على فيه من غير تقبيل على المشهور فان عجز فانه يسه بعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فلا
يكفي العود مع امكان اليد ولا اليسر مع امكان التقبيل بالنفس ثم ان عجز عن المس بما ذكر
فقط ومضى بغير إشارة اليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة واختار عياض في قواعد
الاشارة مع التقبيل والاكترون على عدمها وما قررنا به كلامه من انه لا يأتي بالتكبير الا بعد
الحجر عما قبله هو مانسبه في توضيحه اظاهر المدونة ثم رضاه على ظاهر كلام ابن الحاجب
(ص) والدعاء بلاحد (ش) أشار بهذا الى السنة الثالثة من سنن الطواف ومثله الذكر
والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك بلاحد قال في شرح العمدة والمستحب ان
يطوف بالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وبغير ذلك من
الاذكار ولا يقرأ وان كان القرآن المجيد أفضل الذكر لانه لم يرد انه عليه الصلاة والسلام قرأ
في الطواف فان فعل فليس القراءة لتلايشغل غيره عن الذكر انتهى (ص) ورمل رجل في
الثلاثة الاول (ش) هذه هي السنة الرابعة من سنن الطواف يعني ان من أحرم من الرجال
من الميقات حج أو عمرة يسن في حقه الرمل في الاشواط الثلاثة من طواف القدوم أو من
طواف العمرة الركني ولا دم على تاركة ولو عمدا على المشهور والرمل أن يثب في مشيه وثبا
خفيفا من منكببيه وليس بالوثب الشديد ولا رمل على النساء في طوافهن ولا هرولة في مسعين
ولا فيما بعد الاشواط الثلاثة الاول ولولا تاركة من الاول عامدا أو ناسيا ولا يكون آتيا بالسنة ان
فعل كمن قرأ بالسورة في آخر ركعاته فلا يجزئه عن الاولين (ص) ولو مر ايضا وصياحلا للزجة

ثم ذكر هنا ان ذلك مستحب فهو تناف وظاهر ان خصوص الدعاء سنة وأما الذكر والصلاة فهو مستحب فقوله ومثله أي في
مطلق الطلب وهذه العبارة التي ذكرها الشارح نقلها عن عجم لانها عبارته (قوله الباقيات) أي الباقي قولها (قوله ولا يقرأ
الخ) لا يخفى انه ذكر في التوضيح ان مما يستحب أن يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقضاء ذاب النار وأجيب
بجوابين أن يراد بقوله ولا يقرأ أي غير هذه أو أن يأتي بذلك على انه قرآن (قوله ورمل رجل) اذا طاف عن نفسه أو عن رجل
لا عن امرأة واحترز برجل عن المرأة فلا ترمل ولو نابت عن رجل لانها عورة أي كالعورة لان المعتدائم ليست بعورة (قوله من
طواف القدوم) وأما طواف الافاضة فالرمل فيه مستحب قال ابن رشد الطائفون في الرمل ثلاثة أقسام فيرمل الرجل المحرم بحج
أو عمرة من الميقات اتفاقا ولا ترمل المرأة والمتطوع والمودع اتفاقا وفي فعل محرم من مكة ومن الجعرانة ومن التمتع ومن المواقي
والصبي المريض خلاف انتهى (قوله أن يثب) من وثب ~~ك~~ وعديده أي يقفز (قوله ولا رمل على النساء في طوافهن)
الظاهر انه مكره

(قوله والسجود على الركن) أي على الحجر (قوله يلبس الحجر) يفتح الحاء (قوله والركوب بالغدير عذر) هذا الضعيف لما تقدم أن المشي واجب بتجديد بالدم (قوله وفي بعض الخلاف) فتدقيل بأنه يقرأ أو بأنه يلبس الركنين اللذين يلبس الحجر (قوله حكم الطواف بركبته) أي في ذكر من الدم وعدمه (قوله الحجر) إذا كان على وضوء أو لا يتقبله الاستوضوء ويجزئ فيه التمسك بالقدم من أنه لا رجعة أس بيده ثم عود وضوء على فيه ثم كبر وجعل هذه السنة السابعة مع تعاقبها بالحجر لكونه بعد ركعتي الطواف (قوله ورقبته عليهما) كل ما يصل لأحدهما أصرة فقط ولا على أحدهما فإنه بعض سنة والسنة تتصل بالركب ولو على سلم واحدة ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما كما في المدونة فالسنة تتصل بمطابق الرق (قوله ثم يبرهنهم) أي على جهة الاستحباب (قوله فيشرب من ماء الخ) ٢٤٦ أي ويغوي بشربه ما أراد فإن ماء زمزم لا يشرب له وإن لم يصح به الحديث فقد

جربته بركته قاله سيدي ذرور وسياق رده (قوله ان خلا الموضوع من الرجال) أي من منراحة الرجال فليس المراد الخلو عن مطلق الرجال بل عن منراحة ثم (قوله ولو قال) لا حاجة لذلك لأن القيام قدر رائد على السنة فقوله كما هو المستحب مما يدل على دفع ذلك الاعتراض وذلك لأن الكلام في السنة لا في المستحبات (قوله واسراع الخ) اعلم أن ظاهر ما ذكره سند وما ذكره المواق يقتضي أن الاسراع المذكور خاص بالذهاب إلى المروة ولا يكون في العود منها إلى الصفا وهو خلاف ظاهر كلام المصنف وحكمة الاسراع بينهما أنه محل الانصباب أي الاضمان وهذه الحكمة تقتضي سنة الاسراع ذهابا وإيابا في جميع الاشواط وهو خلاف ما يفيد

المنقل (قوله ودعاء الخ) لو قدم المؤلف قوله ودعاء عند قوله ورقبته كان أحسن لأن هذه السنة انما هي مطالبة عند الرقي عليهما (قوله ولم على سيد ما لا فيه حدا) أي لا في المدعوية ولا في المدعولة ولا في صيغة من الصيغ (قوله خلافا لما ذكره بعضهم) أي من أنه عند الرقي عليهما أي الذي هو مفاد العبارة الأولى (قوله وفي سنة ركعتي الطواف) والمشهور وجوب ركعتي الطواف ظاهرا أن التردد على حد سواء في التطوع والظاهر أنه أراد بالواجب ما يشمل الركن وآخر الكلام على ركعتي الطواف إلى فراغ سنتي السعي مع تقدمهما عليه فعلا لا ختلاف في حكمهما فقدم السنة قطعا المتعانة بالطواف والسعي وآخر المختلف فيها وأنه سبب قوله ركعتي الطواف أنه لا يجزئ عنهما غيرهما تنبيههم فإن ترك الركعتين حتى تباعدا أو رجعا لبدن فعلهما مطافا أو هديا أن كانتا من فرض فقط فإن لم يتباعدا ولا رجعا لبدن ركعتيهما فقط من فرض أو نفل أن لم يتنقض طهرته والأعاد الطواف ولو غير فرض وصلى

الطاقة (ش) أي ويسن الرمل ولو كان الصائف من بعضا وصيحا على كل على دابة أو غيرها فيرمل السائل ويتحرك الدابة كما يتركها يهبطان محمرا والمطلوب في الرمل للرجعة الطاقة فلا تكاف فوقها ويكره الطواف تحتها طالبا للنساء والسجود على الركن واستلام الركنين اللذين يلبس الحجر وكثرة الكلام وقراءة القرآن وأنشاد الشعر إلا ما خف كالبيتين إذا اشتغلا على وعظ والشرب والبيع والشراء وتغطية الرجل فيه وانتقاب المرأة والركوب الغدير عذر وحسن المنهج بين والطواف عن الغير قبل الطواف عن نفسه ابن راشد وفي بعضها خلاف ولما انتهى الكلام إلى سنتي الطواف شرع في سنن السعي وهي على ما ذكرهنا أربع ولا دم في تركهن وتقدم أن من سفته المشي وحكمه في الدم وعدمه حكم الطواف فيه فقال (ص) والسعي بتقيل الحجر ورقبته عليهما كمرأة أن خلا (ش) أي ومن سنن السعي تقيل الحجر الأسود حين فراغه من الطواف وركبته ثم يبرهنهم فيشرب من ماء زمزم أو ماء من أي باب شاء ويستحب من باب بني مخزوم وهو باب الصفا القربة ومن سننه (ش) على الصفا والمروة للرجل لاستيمائه ما بينهما والمرأة أيضا أن خلا الموضوع أيضا من الرجال والأوقفت أسفلهما وقوله أن خلا أي كل منهما ما لم يقل أن خلا أو أتى بالكاف ليرجع الشرط لما بعدهما ولا يلزم على العطف الجرم مع عدم الجار ولو قال وقيامه عليهما كان أولى لأنه لا يلزم من الرقي القيام كما هو المستحب (ص) واسراع بين الأخضرين فوق الرمل (ش) السنة الثالثة من سنن السعي الاسراع في حق الرجال فقط بين الميادين الأخضرين فوق الرمل في الطواف قال سند سعي أشهد أجيدوها للذين في جدار المسجد الحرام على يسار الذاهب إلى المروة أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب علي والثاني بعده قبالة رباط العباسي وثم ميلان آخران على عين الذاهب في مقابلة الميادين الأولين وما ذكره المؤلف من أن ابتداء السعي من عند الميل في ركن المسجد نحو في المواق وابن عرفة وبه يرد اعتراض ح من أن ابتداءه قبل الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد نحو من ستة أذرع إلى الميل في الأصل اسم للورد وسمي الميلين لأنهما يشبهان المرودين (ص) ودعاء (ش) يعني أن السنة الرابعة من سنن السعي الدعاء عند الرقي على كل منهما وبعبارة أخرى والسنة الرابعة دعاء لم يعد ملاك فيه جدا وهذه السنة عامة في حق من يرقى عليهما أو من لا يرقى خلافا لما ذكره بعضهم (ص) وفي سنة ركعتي الطواف وجوبهما تردد (ش) اتفق المذهب

المؤلف قوله ودعاء عند قوله ورقبته كان أحسن لأن هذه السنة انما هي مطالبة عند الرقي عليهما (قوله ولم على سيد ما لا فيه حدا) أي لا في المدعوية ولا في المدعولة ولا في صيغة من الصيغ (قوله خلافا لما ذكره بعضهم) أي من أنه عند الرقي عليهما أي الذي هو مفاد العبارة الأولى (قوله وفي سنة ركعتي الطواف) والمشهور وجوب ركعتي الطواف ظاهرا أن التردد على حد سواء في التطوع والظاهر أنه أراد بالواجب ما يشمل الركن وآخر الكلام على ركعتي الطواف إلى فراغ سنتي السعي مع تقدمهما عليه فعلا لا ختلاف في حكمهما فقدم السنة قطعا المتعانة بالطواف والسعي وآخر المختلف فيها وأنه سبب قوله ركعتي الطواف أنه لا يجزئ عنهما غيرهما تنبيههم فإن ترك الركعتين حتى تباعدا أو رجعا لبدن فعلهما مطافا أو هديا أن كانتا من فرض فقط فإن لم يتباعدا ولا رجعا لبدن ركعتيهما فقط من فرض أو نفل أن لم يتنقض طهرته والأعاد الطواف ولو غير فرض وصلى

ركعتيه وأعاد السجدة ان تعمد النقص والأعاد الطواف الفرض وصلى ركعتيه وأعاد السجدة فان كان متلاصلي ركعتيه وخير فيه قاله
الشيخ وقوله ابن عرفة (قوله ونذبا كالأحرام) أي ونذبا قراعتهم ما حذف ٢٤٧ المضاف وأقيم المضاف اليه متماه وأصل

بالفعل وليس لك أن تقول
هذا ضمير والضمير لا يجوز تركه
التأنيث منه وإن كان غير
حقيقي لأن ذلك في الضمير
المستتر وأما البارز فهو
كأنها لم لا يمنع حذف
التأنيث منه في غير الحقيقي
(قوله اعتقاد على) الأولى
توحيد على وكذا يقال فيما بعد
(قوله ما بين الباب الخ) أي من
حائط الحجرة وقوله وفي
الموطأ الخ عليه يكون الخطيم
اسم الأبراغ (قوله والمتعود)
أي المتعود به أو فيه (قوله
فيحطم) بالبناء للفعل من
حطمه (قوله بقدر لقوله
واستلام الخ) كأن فيه تسامح
فالأولى أن يقول استعمل
استلام في حقيقة ومجازه
بالنظر للعجز وهو التقبيل
(قوله والنسمة) المشهور في
النسمة النصب على العطف
عياض يجوز فيها الرفع على
الابتداء والخبر محذوف ابن
الانباري وإن شئت جعلت
المحذوف خبرا أن كذا قيل
وهو فاسد لأن النصب متعين
في النسمة على مذهب
المهرين لأن هذا ليس بعد
استكمال عملها وصوابه والاشهر
في المالك الخ (قوله وعنه كراهة
الزيادة) مع ما يراد به
وذلك لأنه لا يلزم من محبة

على عدم كنيتهما ولا خلاف في مشرعتهم ما واختلف في ذلك بالنسبة والوجوب سواء كان
الطواف واجبا أو تطوعا والقائل بالأول عبد الوهاب والثاني الباجي ولم يمتد لقول بقية ما
الطواف من وجوب ونذبا وهو قول الأبهري وابن رشد ولو اعتبره لقال وفي سنة ركعتي
الطواف ووجوب ما والتبعية الطواف وكأنه أغلظ لم يقول عليه لأن غرضه الإشارة بالتردد
والأبهري ليس من المتأخرين أي فليس من يشير له بالتردد ووجه وجوب ما على القول به مع
نذبا الطواف أنه ما لا كذا تأنيثين له فكأنهم آمنتمته وبالأدفع فيه كأنه شارح فيما
فذلك وجب الأيمان به (ص) ونذبا كالأحرام بالكافرون والأحرام (ش) يعني أن القراءة
تستحب في ركعتي كل طواف بسورة قبل يأبى الكافرون بعد أم القرآن في الركعة الأولى
وسورة الاخلاص مع الفاتحة في الثانية كما تستحب القراءة بذلك في ركعتي الأحرام وإنما
استحبت القراءة بين السورتين لاشتغالهم على التوحيد والعمى راعى في السورة
الأولى اعتقاد على فان معنى قوله لا أعبد لأفعل كذا أو الاخلاص اعتقاد على قوله كالأحرام
تشبيه في القراءة بالكافرون في الأولى وبالاخلاص في الثانية لافي مطابق القراءة وذكر
الكافرون بلوا على السكينة (ص) وبالمقام (ش) يعني أنه يستحب إيقاع ركعتي الطواف في
المقام وظاهره أنه أي البناء المحيط به وهو قول ضعيف وإنما المراد خاف البناء الذي على
المقام فالنظام هو الحجر بفتح الجاء والجمع أي الحجر الذي قام عليه سيدنا إبراهيم حين أمره الله
أن يؤذن لآل من الحج وقال في النبي وفي سبب وقوف إبراهيم عليه السلام على الحجر قولان
أحدهما أنه رافعه حين غلبته رغبة بانه رأسه في قصبة طويلة وهو مروي عن ابن
مسعود وابن عباس وقول الثاني أنه قام عليه ببناء البيت وكان اسمه حينئذ يذوله الجسارة قاله
سعيد بن جبير (ص) ودعاء بالترتم (ش) أي ونذبا دعاء بلاحد بالترتم بعد الطواف وركعتيه
وهو ما بين الباب والحجر الأسود وفي الموطأ ما بين الركن والمقام فيأترتمه وبعثقه واضعاه مدره
ووجه وذراعيه عليه باسطا كفيه كما كان ابن عمر يفعل ويقول رأيت المصطفى يفعل كذلك
ابن حبيب سمعت مالك بن أنس يقول ذلك وهو المتعود أيضا ابن عباس هو المأتم والمدهى
والمتعود ابن فرحون ويسمى الخطيم لأنه يدعى فيه على الظلم فيحطم (ص) واستلام الحجر
والإيمان بعد الأول (ش) أي ونذبا في كل طواف واجب أو تطوع استلام الحجر الأسود أي
تقبيله وليس الركن اليماني الذي يتوسط بينه وبين الحجر بفتح الجاء ركنان في آخر كل شوط بعد
الشوط الأول وهي الأطواف السنة واستلام ما في الشوط الأول سنة كما تقدم للوقوف لكن
في الحجر الأسود ويؤخذ الحكم في الإيمان من هذا النفي عنه الاستحباب فيتميز السنة
أدلايتوهم الوجوب ومن اقتصره على الركنين يفهم عدم استلام الشاميين والتكبير عند هاتين
وقول ابن الحاجب يكبر إذا حاذها أنكره ابن عرفة قال بهض لكن نقله أبو الفرج في حوايه
وبعبارة أخرى بقدر لقوله واستلام الحجر عامل أي وتقبيل الحجر الأسود واستلام الإيمان فيما عدا
الأول مستحب وفي الشوط الأول سنة (ص) واقتصر على تلبية الرسول عليه السلام (ش)
يعني أنه يستحب الاقتصار على تلبية المصطفى وهي إياك اللهم إياك إياك لا شريك لك إياك
أن الحمد والنسمة لك والمالك لا شريك لك قال مالك والاقتصار عليها أفضل وعنه كراهة الزيادة

الأفضل الكراهة لجواز أن يكون ذلك خلاف الأولى فان قلت الزيادة المروية عن عمر وابنه كما قال الأبي في شرح مسلم أنها غيرة
مرفوعة ولذا قال غيره ومتابعهم له صلى الله عليه وسلم لوقوف عند أقواله وأفعاله وشدة ورعهم معلومة فاسمعى زيادتهم على

المرفوع حتى كرهه اذ لم يرد في الحديث الا ان الله تعالى قال لا تمشوا في الارض فاحذروا ان لا تكونوا من الذين لا يعلمون ان الله تعالى قال لا تمشوا في الارض فاحذروا ان لا تكونوا من الذين لا يعلمون ان الله تعالى قال لا تمشوا في الارض فاحذروا ان لا تكونوا من الذين لا يعلمون

وقوله يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله تعالى قال لا تمشوا في الارض فاحذروا ان لا تكونوا من الذين لا يعلمون ان الله تعالى قال لا تمشوا في الارض فاحذروا ان لا تكونوا من الذين لا يعلمون

يقاب مع لذي وعلى اذا دخل الى الظاهر لانك تقول ادى زيد ودخات على عمرو وبخلاف ابي لانهم قالوا ابي فابى يدي مسورة (قوله لا تمشوا) فالعنى ان الحمد لك الى كل حال واما على الفتح فالعنى لبيك لهذا المعنى (قوله اى اجابة بعد اجابة) اى بعد اجابة هذا على الاول وهو انهم امثلة انقلب وقوله اى اجابة بعد اجابة قال عيب فالاجابة الاولى اشارة لقوله تعالى ائتيت بربكم قالوا بلى والثانية لقوله تعالى واذن في الناس انتهي وهو غير خالصة وانما اشهر ان المعنى ايجبتك اجابة بعد اجابة ان كان حج مرة واحدة وان كان حج مرتين وهو في ثانيتهما فغناه ايجبتك اجابة وهي الاولى بعد اجابة في اجابة سيدنا ابراهيم بعد اجابة اى حين قيل ائتيت بربكم (قوله الا لزوم)

فمعنى ابيك لزمنا طاعتك لزوما وقوله والاقامة فعنى لبيك اقباعا على طاعتك (قوله ودخول مكة نهارا) اى صلى (قوله من الثانية العليا) اى الطريق العليا (قوله والبيت) ثم مقتضى كونه ستة اذرع من الحجر من البيت ان من دخل في ذلك المقدار قد اتي بهذا المستحب قاله الجيزي (قوله ومن كداء المني) اى ان لم يؤد لرجة اوضيق او اذية اخذ والاتبين ترك لدخول منه كما قال ابن جماعة (قوله ان اتي من طريق المدينة) اى ولا يندب لاتي من غير ها وان مدنية (قوله كما أنت) اى على ما أنت اى على الحالة التي أنت عليها (قوله لانه الموضع الذي) اقول تلك الالة تقتضي الدخول لكل حاج وان لم يكن آتيا من طريق المدينة ولذلك قال الفاكهاني المشهور انه يندب لكل حاج ان يدخل من كداء وان لم تكن طريقه لانه الموضع الذي دعاه به ابراهيم ربه ومفاد حج اعتقاد ما قاله الفاكهاني (قوله الا ترى انه قال يا توك) اى يا توالي موضعك ولم يقل يا توني فلو قال يا توني لكان المدار على الوصول للبيت من اى طريق كانت (قوله والمسجد) وان لم يكن في طريق الداخل

(قوله ويعرف بباب بني مقيم) انظر ذلك فانه نسبة اولاهم مسجد ثم خالفه هناك نسبة الى باب الحارة والظاهر ان باب بني مقيم اسم
 لادب الحارة فقط وهو باب شيعة ولذا قال بعض الشيوخ على قوله باب بني مقيم وهو المعروف بباب شيعة (قوله ومن جهة
 المعنى أيضا) أي لانها طريقه فكانها من جهة ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضا (قوله كما ضبطه الجمهور) قال ابن عبد السلام
 كداء الاول مفتوح الكاف مسدود مهموز غير منصرف لانه علم والثاني ٢٤٩ مضموم الكاف منون مقصور

كذا ضبطه الجمهور وهو
 الصحيح وقال بعضهم العكس
 انتهى وفي بعض الشراح ان
 الاول بفتح الكاف والمد
 والدال المهملة منون والثاني
 بضم الكاف منون مقصور
 (قوله وركوعه للطواف)
 بعد العصر حين دخول مكة
 مخالف الاول من اقامته
 للغروب بذى طوى (قوله
 وبالمقام) اشارة الى انهما
 مستحيان أى كونه فى
 المسجد وخلف المقام الا ان
 كونه خلف المقام عرف بما
 تقدم فلا حاجة لذكره (قوله
 من الجعرة أو التمتع) ظاهر
 فى العمرة وأما المحرم بالخروج
 اتفاق لان الجعرة والتمتع
 ليسا مقيمين معروفيين للمحرم
 بالخروج سواء كان مفردا أو قارنا
 على أنه اذا كان محرم بعمرة
 فبأبى به من الطواف ليقال
 فيه انه طواف القدوم بل
 طواف العمرة الركنى (قوله
 أو بالاقاضة) معطوف على
 من كالتعميم والتقدير ومن
 محرم ما يتسبب طواف الاقاضة
 أو المعطوف محذوف والتقدير
 أو طائف ملتبس بالاقاضة
 ويكون المعطوف عليه قوله

من كدى فقد خرج منها النبي عليه السلام الى المدينة ويعرف بباب بني مقيم وبعبارة أخرى
 ونحو وجه معنى المدنى أيضا وهو ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضا من كدى وهى التثنية
 الوسطى التى باسم مكة مضموم الكاف منون مقصور كما ضبطه الجمهور (ص) وركوعه
 للطواف بعد المغرب فليس تنفله (ش) أى وتنبأ ان طواف بعد العصر ان يؤخر الركوع لحل
 النافلة بالغروب فإنه يستحب أن يركع ركعتى الطواف بعد صلاة المغرب قبل تنفله للمغرب
 فالاستحباب من نصب على كون الركوع للطواف قبل التنفل وأما كونه بعد المغرب فاستحبابه
 معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب وائس فى كلام المؤلف انه يؤخر الطواف للغروب
 وقد نص محمدان الاحبان جاء بعد العصر أن يقيم بذى طوى حتى يصلى ليصل بين طوافه
 وركوعه وسعيه فان دخل فلا بأس أن يؤخر الطواف حتى تغرب الشمس أى ويصلى المغرب
 فيركع ويسعى الى آخر ما تقدم عند قوله ودخول مكة نهارا الخ وظاهر كلام المؤلف يشمل من
 طاف قبل الغروب ومن طاف بعده وان كان المستحب ان يدخل قبل الغروب أن يؤخر
 الطواف حتى يصلى المغرب (ص) وبالمسجد (ش) أى ومما يستحب أن يوقع ركعتى الطواف
 بالمسجد الحرام وأن يكون ذلك خلف المقام (س) ومن محرم من كالتعميم (ش) الكلام
 السابق فى سنية الرمل فيمن طاف للقدوم وقد أحرم من الميقات وهذا فى من لم يحرم من الميقات
 أو لم يطف للقدوم فقوله من كالتعميم متعلق بمحرم لا يرمل والمعنى ان الرجل اذا أحرم بحج أو
 عمرة أو بهما من الجعرة أو من التمتع فإنه يستحب له أن يرمل فى طوافه للقدوم فى الاشواط
 الثلاثة الاول وكذلك يستحب ان يركع أى ضافه الوقت ونحوه ممن لم يطف للقدوم كنس له
 ومحرم من مكة كالأوقاف اذا طاف طواف الاقاضة فى الاشواط الثلاثة الاول
 واليه أشار بقوله (أو بالاقاضة لمرأى) أى ونحوه فلو أدخل الكاف أو قال كن لم يطف للقدوم
 لكان أحسن لهم من فقد شرطه أو نسيه أو نعه وتركه املوطاف للقدوم وترك الرمل نسبانا
 أو عهدا فلا يرمل لاقاضته (ص) لا تطوع ووداع (ش) يعنى ان من طاف طوافا تطوعا أو طاف
 للوداع لا يستحب الرمل فى حقه لعدم الوارد فيه أى يركع الرمل قبل ما وعطف لوداع على
 التطوع من عطف الخاص على العام (ص) وكثرة شرب ماء زمزم ونقله (ش) أى ومما يستحب
 لكل من مكة أن يكثر من شرب ماء زمزم ويتوضأ ويغتسل به ما أقام بمكة ويكثر من الدعاء
 عند شربه وليقل اللهم انى أسألك علم نافع ما وشىء فاء من كل داء وصحح ماء زمزم لما شرب له ابن
 عيينة من المتقدمين والحافظ الدمشقى من المتأخرين وقال فيه الحاکم صحيح الاسناد وقال
 الحافظ ابن حجر بعد ذكر طريقه انه يصلح للاحتجاج به على ما عرف من قواعد الحديث وحديث
 الباذنجان باطل لا أصل له ويستحب أيضا نقل ماء زمزم من مكة لغيرها من بلاد الاسلام
 ويستحب أن يتروده الى بلده ما فى الترمذى عن عائشة أنها كانت تحمل ماء زمزم وتخبر

٢٢ خرتى فى محرم وقوله لمرأى خبر مبتدأ محذوف أى وذلك بالنظر لمرأى (قوله فلو أدخل الكاف)
 أى بأن قال لمرأى وقوله أو قال كن الاول حذف الكاف وبأى بدلها باللام (قوله لا تطوع ووداع) فى شرح عب والظاهر
 كراهته فى هذين انتهى (قوله وحديث الباذنجان) بكسر الهمزة أى الباذنجان لما أكل له (قوله ويستحب أن يتروده منه)
 أى يأخذ زادا بان يشربه فى الطريق وانما جعله يتروده لانه يندى فيقوم مقام الزاد فهذه غير قوله قبل نقل ماء زمزم

(قوله له دم امكانه) أى فتقول المصنف شروط الصلاة أى المدة (قوله واحدة) يجوز نرفع واحدة صفة الخطبة ونصبه على الحال
منها أو كان نكرة لوصفها بالطرف قاله البدر (قوله أى ونذب خطبة) هذا ضعف والراجح اسند (قوله بعد ظهر يوم السابع)
فالوقد قبل فاذا يوم السابع لم يكن آتيا بالمستحب كـ (قوله ولا يجلس فى وسطها) العلم ان الوحدة تسلم عدم الجالس فى وسطها
واحدة نفي الجالس ومن رآها ٢٥٠ اثنتين أو ثلثة لا ما هو ظاهر عبارة من انهما واحدة والخلاف فى الخارج كما

انه كان عليه السلام يحمله (ص) والسعى شروط الصلاة (ش) هذا مع طوف على المذوب
قبله أى ونذب لانه حتى شروط الصلاة مع عدم امكانه ولو انتقض وضوءه أو
تذكر حدثا أو أصابه حدث استحب له أن يتوضأ ويبنى فان أتم سعيه كذلك أجزأه واستحب
اشتغاله بالوضوء ولم يره خلافا لولا أنه الواجب فى السعى ليسارته (ص) وخطبة بعد ظهر السابع
بكرة واحدة (ش) أى ونذب خطبة بعد ظهر يوم السابع بكرة واحدة ولا يجلس فى وسطها على
الشهور يشتهر بالتلبية ان كان محرما وباقى الخطب ينقضها بالنية كـ كبير قاله بعضهم وقيل
انقضاء ونجاس بنهم ما هو أراجح من القول الذى مشى عليه المؤلفات (ص) يخبر
بالناسك (ش) أى يخبر فى الخطبة بالناسك التى تفعل منهم الى الخطبة الثانية من خروجه الى
بنى وصلاتهم بها الظهور والعصر والمغرب والعشاء ومبيتهم ليلة عرفته وصلاتهم لصبح صليحتهم
بنى وغدوهم الى عرفته بعد طلوع الشمس وتخبر بعضهم الى النزول بفترة (ص) وخبر وجهه الى قدر
ما يدرك بها الظهور (ش) أى ونذب خبر وجهه يوم الثامن ويسمى يوم التروية أى ويكره الخروج
بها قبل يومها والى عرفته قبل يومها ولو بتقديم الانتقال والمستحب أن يخرج من زوال الثامن
ومن به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار اذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك
قدر ما يدرك بها الظهور فى آخر المختار اذا لا يجوز زله تأخيرها الى الضرورى وظاهر قوله قدر
ما يدرك بها الظهور ولو وافق يوم جمعة وهو كـ ذلك عند الجمهور فانه الافضل للمسافر من وأما
المقيمون فتجب عليهم انتهى ابن الحاجب فيصلى الصلوات لوقت قصر أو يبيت بها اولادهم فى تركه
وهو معنى قوله (وبياتها) ليلة عرفته وصلاة الصبح (ص) وسيره لعرفته بعد الطلوع
ونزوله بفترة (ش) أى ونذب سيره لعرفته بعد طلوع الشمس ولا يجاوز بطن محسرى حتى تطاع
لشمس على غير لان محسرى حكمه فى ولا بأس أن يقدم الضعيف ومن به علمه قبل الطلوع
ويندب للامام وغيره النزول بفترة وهى بفتح النون وكسر الميم وهو مكان بعرفة فيضرب
لامام خيابه أو قبلة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) وخطبتان بعد الزوال (ش) هذا
معطوف على المندوب قبله والمشهور ان الخطبة الثانية من خطاب الحج وهى التى تقع يوم
عرفته بمجدها تـ كون بعد الزوال لا قبله يجلس فى وسطها يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة
ووقوفهم بها ومبيتهم بمنى وعزمهم على ما بين المغرب والعشاء ووقوفهم بالمسعى والحرام
وامرأعهم بوادى محسرى ورجى جرة العتبة والحقائق تقصير والنحر والذبح وطواف الأضفة
فالخطب قبل الزوال صلى بعده أجزأه ابن عرفة لوصلى بغير خطبة أجزأ أبو عمران إجماعا
فقوله وخطبتان أى خطبتان يجلس بينهما أو الخطبة الثالثة لم يذكرها المؤلف ولعله ترك
الناس اليوم لها فى الحادى عشر من ذى الحجة بعد الظهر واحدة يعلم فيها حكم مبيتهم على

أشاره بحشى تت (قوله
يفتحها الخ) وفى الشارح
وتت الافتصار على افتتحتها
بالتكثير وذكرها الخطاب
قوانين والظاهر ان تحلى
الخلاف اذا كان الامام محرما
والافتيه عين التكبير كما فى شرح
شبه (قوله وهو أراجح) قال
حشى تت ولم أر من شهره
قناده ان الراجح الاول (قوله
يخبر بالناسك) أى يذكر من
كان عارفا ويعلم الجاهل
فهو شامل لهذين القسمين
ثم ان اخباره بالناسك يتوقف
عليه تحقق هذه الخطبة فان
لم يتخير بذلك لم يكن آتيا بها
(قوله ويسمى يوم التروية) و
يوم النقلة لما كانوا يحملون
فيه من الماء الى عرفته (قوله
ويكره الظهور) أى آخر
يوم منى الثامن من ذى الحجة
ويوم عرفته هو التاسع من
ذى الحجة فيكره الظهور
لكل قبل يومه (قوله وأما
المقيمون) الذين يريدون الحج
(قوله ليلة عرفته) أراد بها
ليلة التاسع (قوله على غير)
بوزن أمير اسم جبل (قوله
نخباء) الخباء ما يعمل من

وبرأوصوف وقد يكون من شعر والجمع أخبية بغير همز مثل كساء أو كسبة ويكون على
عمودين أو ثلاثة زما فوق ذلك فهو بيت قاله فى المصباح (قوله أو قبلة) قال فى المصباح القبلة من البنايا معروفة وتطلق على البيت
المدور وهو معروف عند التركان والأكرا والجمع قباب مثل برمة وبرام أفاده فى المصباح ولكن المراد هنا ما قاله فى النهاية من ان
القبلة من الخيام بيت صغير (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) راجع للقبلة كما يعلم من مسلم (قوله وخطبتان بعد الزوال) الراجح
السنية (قوله والمشهور يكون بعد الزوال) ومقابل ما حكاه الترمذى من الاجزاء ان وقعت الخطبة قبل الزوال والصلاة بعده

وما في الزوال من ابن حبيب من أنه يخطب بعد الزوال أو قبله بيسير (قوله ثم أذن) بالبناء للفعول (قوله ولا قبلها) هو عين قوله
عنه جالسه فقد نقل عن مالك أن الأذان قبل الخطبة في حال جلوس الإمام إلى المنبر كالجمعة (قوله ولا قبلها أو بعدها) أوله فخير
أشارته في كتاب الحج من المدونة أن شاء أذن في الخطبة أو بعد فراغها وقوله ولا في آخرها إشارة إلى ما حكى عن مالك من أنه يؤذن
في آخر الخطبة حتى يكون فراغه من الأذان مع فراغ الإمام من الخطبة (قوله ويقوم والإمام جالس) أي ويقوم والإمام جالس
إلى المنبر كالأذان بعد خطبته (قوله وجمع) جمع تقدم من غير نفل بينهم ما ولم عنه (قوله أثر زوال) أي بعده والانيان بشم بدل
على تأخير الأذان مع الجمع على الخطبتين وأظهره منه أو لو قال ثلث الزوال فإن فاته الجمع مع الإمام جمعه أو وحده فإن تركه جملة
فعلية دم تكفي للجمع قال البدر يستغرب أن الدم في ترك سنة لم يعد ضعيف (قوله وقيل ٢٥١ بأذان واحد) أي والأقامة
متعددة في كل حال أي فلا

معددة في كل حال أي فلا
خصوصية للدعاء (قوله وتضرع)
أراد به اظهار شدة الرغبة في
طالب الحاجة بأن يدعو بتلف
ويظهر الكبر والحاجة
والفاقة والذل والافتقار لا على
وجه العزة أو الكسل أو الالفة
والسطة (قوله أفضل الدعاء
دعاء يوم عرفة) أي الدعاء في يوم
عرفة أي أي دعاء كان أو الدعاء
النسب ليوم عرفة وقد
ذكره في شرح شب بقوله
ويبدأ دعاءه بالحمد لله والصلاة
على نبيه صلى الله عليه وسلم
ثم يدعو بالفاظ القرآن وما
جرى مجراها من ألفاظه عليه
الصلاة والسلام **كقوله**
تعالى ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم
تغفر لنا وترحمنا لنكونن من
الخاسرين ربنا آتنا في الدنيا
حسنه وفي الآخرة حسنة
وقد آذنا ربنا شرح
لي صدرى ويسر لي أمرى
رب زدني علما رب أرزني منزلا

وكيفية الرمي وما يلزم بتركه أو بعضه وحكم التجهيل والتأخير وتجهيل الأقامة والتوسعة في
تأخيرها وطواف لوداع ونحو ذلك (ص) ثم أذن (ش) أي ثم بعد الخطبتين أذن لا عند جلوسه
ولا قبلها ولا فيها أو بعدها ولا في آخرها بحيث يفرغ منه مع فراغ الخطبة خلافا لما روي ذلك
ويقوم والإمام جالس على المنبر (ص) وجمع بين الظهريين ثلث الزوال (ش) أي ثم إذا أذن بعد
الخطبة يوم عرفة يجمع بين الظهريين أي الظهور والعصر بعرفة جمع تقدم بأذان ثان وأقامة
للعصر كما هو مذهب المدونة قال في الباب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد وبه قال ابن القاسم
وابن الماجشون وابن المواز وابن حبيب لا ينبغي لأحد ترك جمع الصلوتين بعرفة ويصلى الظهر
ولو وافق جمعة انتهى قال في الأخيرة جمع لرشيد مالك وأبا يوسف فمسأله أبو يوسف عن أقامة
الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز ولأنه عليه السلام لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف قد
صلاها لأنه خطب خطبتين وصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة فقال مالك أجهر بأقراء كما
يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف وسلم وفي عبارة أخرى وفي تغيير المؤلف الأسلوب بقوله ثم أذن
وجمع الخ إشارة إلى أن حكم الأذان والجمع مخلف لحكم ما قبله وما بعده وهو كذلك إذا لم يكن في
كل منهما السنية لا الاستحباب (ص) ودعاء وتضرع الغروب (ش) يعني أنه إذا فرغ من الجمع
بين الظهريين بعرفة فإنه يقف للدعاء سارا كعبا والسائي واقفا للتسبيح والتحميد والتهليل
والصلاة على النبي عليه السلام متضرعا إلى الغروب ثم دفع إلى الزدلفة هكذا فعل النبي عليه
السلام وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الدعاء يوم عرفة (ص) ووقوفه بوضوء
وركوبه به ثم قيام الاتعب (ش) أي ومما يندب ووقوفه على وضوء ليكون على أكمل الحالات
وركوبه به لوقوفه عليه السلام كذلك ولكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقرب إلى الطاعة
ويحمل النهي عن اتخاذ ظهور الدواب كراهي على ما إذا حصل للمدابة مشقة ولذلك لو حصل
لهما ضرر أو عذمت استحباب القيام مع القدوة على الأقدام للرجال دون النساء (ص) وصلاته
بزدلفة المشائين (ش) قال فيها ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس ولم يكن به علة ولا بدابة
وهو يسير بين الناس فلا يصلي المغرب والعشاء إلا بالزدلفة فإن صلى قبلها أعادها إذا أتاها
إلا النبي عليه السلام قال الصلاة أمامك قيل لمالك فإن أتى المزدلفة قبل الشفق قال هذا

مباركا وأنت خير المنزلين رب فلا تجعلني في القوم الظالمين الخ ما ذكره في شرح شب والاول أولى (قوله ووقوفه بوضوء) أي
حضوره (قوله به) أي فيه أي لوقوف (قوله قيام) أي للرجال فقط وكره للنساء (قوله الاتعب) من قيام أولاد به أو من ركوبها
أو من وضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة (قوله ويحمل النهي) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا ظهور الدواب
كراهي (قوله بزدلفة) سميت من دلفة من الأزدلاف وهو التقرب لأن الحاج إذا أقاضوا من عرفات زدلفوا إلى أي تقربوا
ومضوا إليها قاله النووي وأيضا جمع لاجتماع آدم وحواء فيها وقيل لاجتماع الناس فيها ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث
(قوله قال فيها ومن دفع الخ) هذه العبارة لا تفيد أن المكث بعرفة بعد غروب الشمس مطلوب مع أنه مطلوب فيجوز على أن
المعنى ومن دفع من عرفة حين غربت الشمس أي ومكث بعض المكث

أما لا تأخذ به يكون ولو كان ما أحببت له أن يصلي - حتى يغيب الشفق انتهى وهكذا قال ابن القاسم
 وابن حبيب لا يصلي حتى يغيب الشفق انتهى ولا يصلي قبل الصلاة بشئ ولو عشاء خفيفا ثم
 إن ظاهر كلام المؤلف أن صلاة الزدلفة مستحبة مع أنه خلاف المذهب من أنه سنة لا يصلي إنما
 حكم بالدب على صلاتهم بأن زدلفة غير مجزئة فلا ينافي ذلك مع ما سنة لا تأخذ به ماثير
 مجموعتين يخاف السنة فيكون مكرها ولا يكون مندوبا وهذا إذا وقف مع الإمام وسار مع
 الناس أو لم يسر معه - لم يجز عجزه فلم ينف معه بان لم ينف أصلا أو وقف وحده فإنه لا يجمع
 بالزدلفة ولا بغيرها ويصلي كل صلاة لوقتها بغيره غير الحاج بالكيفية وإن وقف مع الإمام وتأخر
 عن السير مع الناس أبهره صلاحه بعد الشفق أي في أي محل أراد وسياق (ص) وبه تها (ش)
 يعني وما يحب البيت بالزدلفة فإن تركه فلا شيء عليه وأما النزول بها فهو واجب إن تركه لزمه
 الدم واليه أشار بقوله (وإن لم ينزل فالدلم) قال المؤلف في مسكه وانما هو لا يكفي في النزول
 انما هو البعير بل لا بد من خط الرجل قال ح وهذا ظاهر إذا لم يتحل لبث إماما حصل ولو لم تحط
 الرجل أي بالفضل فالظاهر أنه كاف كما يفعله كثير من أهل مكة وغيرهم فينزلون ويصعدون
 ويتعشرون ويلتقون الجار ويقيمون ساعة وشئنا فهم على الدواب هم لا ينزلون ذلك ما فيه من
 تعذيب السليم وانتهى ومن ترك النزول من غير عذر حتى طلع الفجر لزمه الدم ومن تركه لم يدر
 فلا شيء عليه ولو جاء بعد الشمس عند ابن القاسم فيهما كما هو حاصل كلامه سنة قوله وبها تها أي
 لقد رأت على الواجب مستحب لأن النزول بقدر ما يحيط الرجل واجب سواء خطت بالفعل
 أم لا (ص) وجمع وقصر الأهلها (ش) يعني أنه ليس لكل حال بزدلفة أن يجمع بين صلاة
 المغرب وصلاة العشاء في أول وقت الثانية ولو من أهلها أو يقصر العشاء فقط للسنة إذا ليس
 هناك مسافة القصر في حق المكي ونحوه وتقدم في باب قصر الصلاة أنه قال لا تكسر في
 آخر وجه المعرفة ورجوعه فها هنا تكرار معه والاستثناء في قول المؤلف الأهلها أراجع القصر
 فقط أي وقصر الأهل أن يكون من أهل مزدلفة فإنه يتم العشاء (ص) كفى وعرفة (ش) أي كمال
 في من يجمع الظهري والعشاءين مطلقا ويقصر الأهلها أو الحال في عرفة كذلك يجمع مطلقا
 ويقصر الأهلها أو الحال كان الجمع بزدلفة خاصا بدفع لا مام من عرفة وهو يسير بسير
 النفس إماما به أو بدابة عليه فاشار إليه بقوله (ص) وإن عجز فبعد الشفق إن نفر مع الإمام
 (ش) أي وإن عجز عن الحاق الناس بالسيرة به ووقوفه معهم فيجمع بعد الشفق في أي محل إن
 وقف ونفر مع الإمام فقل أنه إن نفر عبادة ابن الحاجب إن وقف وكذا في المناسك وهو الصواب
 ومن لم ينف معه صلى كل صلاة لوقتها على المشهور واليه أشار بقوله (ص) والأفكل لوقته
 (ش) أي وإن لم ينف مع الإمام بعرفة بل وقف بعده فإنه لا يجمع بل يصلي كل صلاة في وقتها
 المختار لأن الجمع غائب عن إمام وقف مع الإمام (ص) وإن قدمنا عليه أعادها (ش) الضمير في
 عليه يرجع للشفق أو محل الجمع أي وإن قدم المغرب والعشاء على الشفق كان عاجزا أم لا وقف
 مع الإمام أم لا نفر معه أم لا أعاد المغرب والعشاء بعد الشفق لكن إعادة المغرب استحبابا
 في الوقت والعشاء وجوبا أبدا لوقوعها قبل وقتها أو واد قدم المغرب والعشاء على محل الجمع
 وهو المزدلفة من يجمع فيه وهو من نفر مع الإمام ولا يجزئه أعادها استحبابا في مخالفتها
 السنة في حق (ص) وإرتحال به بعد الصبح دغسا (ش) أي ونذب ارتحال من مزدلفة بعد
 صلاة الصبح أول وقتها فالمراد بالصبح صلاة ودغسا حال منه وليس مفعول ارتحال (ص)

(قوله وبه تها) قال في
 القاموس هو الإقامة ليلة
 سواء نام أم لا (قوله ولو جاء)
 مباحة في قوله فلا شيء عليه
 وقوله عند ابن القاسم راجع
 لقوله لزمه دم وقوله فلا شيء
 عليه (قوله وجمع ونصر)
 فعلان ماضيان يتبدآن كلا
 منهما ما بانفراده سنة وهذا
 كالتفسير لقوله وصلاته
 بزدلفة العشاءين وإن كان
 جعله كالتفسير يتبدآن
 يقرأ نزل من الانفاسين اسم
 ويعطف على المندوب كما فعل
 تها وقد علمت أن كلامه ما
 سنة (قوله أي كمال في مني)
 حاصل كلامه أن من كان
 حاله في من في حقه الجمع
 بين المغرب والعشاء وبين
 الظهريين مطلقا كان من أهلها
 أم لا والحال في عرفة كذلك
 والسؤال إن المراد بالجمع بين
 الظهريين هو الجمع يوم عرفة
 والجمع بين العشاءين هو الجمع
 ليلة الزدلفة وهذا غير مراد
 لأنه لا صحة له فالمناسب أن
 يكون هذا تشبيها في قول
 المصنف وقصر الأهلها يعني
 أن كل حال في مني وعرفة يقصر
 الأهلها فالجواب حين يكونون
 مني في أيام التشريق يقصرون
 إلا من كان من أهلها ولو كان
 حاجا (قوله أو إن قدم المغرب
 والعشاء على محل الجمع) هذا
 هو المأمورين كما أفاده محقق تها

(قوله ووقوفه الخ) العمد أنه سنة كما أفاده محشى تحت قال الأجهورى وهل النذب يخص بالوقوف وإن لم يكبر ويدع فهمها مستحب آخر ولا يخص بالوقوف منه ما أومع أحدهما والثاني ظاهر كلام المؤلف لكن لا يتوقف النذب على التكبير والدعاء بل يكفي مقارنته لأحدهما انتهى (قوله للاستسفار) باخراج الغاية (قوله والمشرع عن يساره) ينافي التعبير بقوله أولاً واقضاه ويجاب بان المراد واقضاه بقربه وقوله وقروح هو جميل (قوله معالم لدين والطاعة) أى محل علم الدين أى ما يتدين به وهو الطاعة من التهليل والتحميد والصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك أى محل ٢٥٣ الدين المعلوم (قوله أى الذى

يحرم فيه الصيد) فهو يقرأ بكسر الراء ونسبة التكريم له بحجاز أو يقرأ بالفتح أى الذى يحرم فيه الصيد (قوله على أحد الأقوال) أى لانه قبل بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وقيل المشعر بين جبلي المزدلفة قاله ابن حبيب وبعبارة أخرى وهل بطن محسر واد بين مزدلفة وبين منى قدر رمية حجر ليس من واحد منهما قاله النووى والطبرانى وهو من منى وهو ما يدل عليه خبر الصحيحين عن ابن عباس أو بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وهو ما نقله صاحب المطالع وصوبه أقوال (قوله لحسر قيل أحساب الغيل فيه) الحق ان قضية الغيل لم تكن بوادى محسر بل خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخنا (قوله ورميه العقبة) ولا يقف للدعاء بل يرجع من حيث شاء (قوله وبالغ على تجهيلها بقوله وإن راكباً) أى فيرميها على حالتها التى هو عليها من ركوب أو مشى وصرح بذلك بعضهم وفى عبارة المصنف حذف والتقدير

ووقوفه بالمشعر الحرام يكبر ويدعو للاستسفار واستتباله به (ش) أى يرتحل قبل الضوئيات المشعر الحرام وهو فى المزدلفة فيستقر واقضاه مستقبلاً بالدعاء بالتهليل والتحميد وبالصلاة على النبي عليه السلام بالتذلل والخضوع مثل ما فعل فى عرفه إلى الاستسفار الأعلى وهو فى ذلك كله مستقبلاً القبلة والمشرع عن يساره ويرفع يديه بالدعاء رفعا خفيضا والمشعر يفتح الميم أشهر من كسرها وهو ما بين جبل المزدلفة وقروح بقاف مضومة فزى مفتوحة فوهلة هـ مشعر الحرام فيه من الشعائر وهى معالم الدين والطاعة ومعنى الحوام المحرم أى الذى يحرم فيه الصيد وغيره فإنه من الحرم (ص) ولا وقوف بعده (ش) أى ولا وقوف مشر وعبد الاستسفار الأعلى كفى الجلاب لمخالفة المشركين فانهم كانوا يقفون لطول الشمس ابن القاسم فى آخر عهده فلا شئ عليه عند مالك ويحتمل كفى الشارح أن الضمير راجع للإمام أى ولا وقوف بعد الإمام وهو أحسن من الأول اذ نفي الوقوف بعد الاستسفار مستفاد من جعل الاستسفار غاية للوقوف (ص) ولا قبل الصبح (ش) أى ولا وقوف قبل الصبح لمخالفة السنة فهو كمن لم يقف (ص) وأمرع بطن محسر (ش) يعنى أنه يستحب الاسراع فى بطن وادى محسر للسنة وسواء كان راكباً أو ماشياً لأن النبي فعل ذلك وهو وادى المزدلفة ومنى قدر رمية حجر ليس من واحد منهما على أحد الأقوال وهو عجم مضومة ثم جاء مفتوحة ثم سين مشددة مكسورة ثم راء هـ جملة سمي بذلك لحسر قيل أحساب الغيل فيه أى اعياله وقيل نزل فيه عليهم العذاب (ص) ورميه العقبة حين وصوله (ش) أى ونذب حين وصوله إلى منى قبل حط رحله روى جرة العقبة فلا يستحب منصب على الرعى حين الوصول لأنها تحية الحرم وأمر مياهاً فى نفسها فواجب وبالغ على تجهيل رمية بقوله (وإن راكباً) وبأنى أنه يستحب رمية الطلوع الشمس فإذا وصل قبل الطلوع أخر حتى تطالع ويأتى أن وقتها يدخل بطلوع الفجر ويمتد وقت أدائها إلى غروب الشمس والميل قضاء على المشهور (ص) والمشي فى غيرها (ش) يعنى أنه يستحب له أن يمضى فى غير جرة العقبة فى يوم النحر فيشغل المشى فى رمى الجمار فى الأيام الثلاثة بعد يوم النحر العقبة وغيرها (ص) وحل بها غير نساء وصيد وكره الطيب (ش) أى وحل برى جرة العقبة غير قربان نساء بجميع ومقدمته وعقد نكاح وغير صيد بخروجه ما باقية وسأنى الواجب فيها ويكره الطيب فلا فدية فيه على المشهور ومثل روى الجرة فوات وقتها فإنه يحل به غير نساء وصيد وكره الطيب والمراد بوقت أوقاف أدائها (ص) وتكبيره مع كل حصاة (ش) يعنى أنه يستحب له أن يكبر مع روى كل حصاة تكبيرة واحدة وظاهر المدونة أنه سنة ويستحب له أن يرمى الحصاة بالصبيحة لابقضته (ص) وتتابعها لوقطها (ش) أى ويستحب له أن يوالى بين كل حصاتين فى روى كل جرة من

ورميها ولو راكباً ليس من متعلقات النذب (قوله غير نساء وصيد) أفهم ان الحاج وحل ومثله المرأة فيقتل وحل برميها العقبة غير رجال وصيد (قوله وعقد نكاح) فان عقد فهو فاسد كفى الطراز (قوله مع كل حصاة) أى لا قبل ولا بعد ويقوت المندوب بمنزلة الحصاة أيده قبل النطق به كما هو الظاهر ولو قبل وصولها لمحلها (قوله تكبيرة) اشعر بانه لا يسبح بدلهما وهو كذلك (قوله بالصبيحة) ويكون الرعى باليد اليمنى إلا أن يكون أعسر فباليسرى (قوله ان يوالى بين كل حصاتين) أى ويتبع الثانية بالاولى وهكذا من غير رخص الا مقدار يقين به كونها رميةتين وتصل الحصاة للجمرة لافى الارض من حولها

(قوله ور واية الطار از قدر الاغلة الخ) أي حيث اقتضرت على الاغلة (قوله وبه وفق) اعلم ان الموازية قد قالت بذلك جزاوان
أخذ من أطرافه أخطأ ويجزئه وقالت المدونة اذا قصر الرجل فليأخذ من جميع رأسه وما أخذ من ذلك أسخر أم لم يأخذ من أطرافه
ولم يأخذ من أطرافه في الاخذ وقرب الاصل على الاستحباب قال الخطاب وهو الحق (قوله ثم يفيض) ويدخل وقته بطول الفجر
من يوم النحر قال البدر ولكن في تقديمه على ما يقدم عليه دم (قوله في ثوبى احرامه) ٢٥٥

حلقه (قوله يستثنى من قوله
والافهدي) أي وذلك لان
قوله والافهدي صاقي عما
اذا وقع بعد الافاضة وقبل
رمي جرة العقبة فيقتضي ان
عليه الدم ولو فات وقتها
فيستثنى ما اذا فات وقتها
ينزل منزلة معها (قوله بخلاف
الصيد) وأولى الطيب فلا دم
لخفته عما عن الوطء وأما ان وطئ
قبل السعي فبهدي أو صاد
فعليه الجزاء (قوله كتأخير
الحلق لبلده) أي عامدا أو
جاهلا وأناسيا (قوله ويكفي
الطول الخ) بان يحلق بعد أن
يرمي الثلاث كما تقدم المدونة
أي ان ذكره بالقرب فلا شيء
عليه وهل يعيد الافاضة
استحبنا ان لا قولان والحاصل
انه اذا ذهب لبلده قبل الحلق
لزمه دم ولو كانت أيام منى
باقية ومثل ذلك ما اذا ذهب
أيام منى (قوله أو بالسعي) أي
فقط أي في الاخيرة ان قرب
السعي من الطواف وان بعد
الامر يعيد طواف الافاضة
لاجل السعي لان السعي يكون
بعد تقديم طواف ويجب
اتصالهما ولو فعل الطواف
قبل غروب آخر يوم من

الاغلة أو فوقها يسير أو دونها به ور واية الطار از قدر الاغلة لا أعرفها وقوله (والرجل من قرب
أصله) معطوف على الضمير في تأخذ أي ويأخذ الرجل في تقصيره من جميع شعره من قرب
أصله وان أخذ من أطراف شعره أخطأ ويجزئه فقوله من قرب أصله استحبابا وبه وفق بين
كلام الموازية والمدونة (ص) ثم يفيض (ش) أي يتم الاقتضية للترتيب اشارة منه الى انه اذا فرغ
من رمي جرة العقبة يوم النحر ومن الضرع والذبح والحلق والتقصير فلا فضل له أن يأتي الى
مكة في ذلك اليوم فيطوف بالبيت طواف الافاضة سبعاً من غير تأخير الا بعد ما يقضى
حوادثه ويستحب طوافه في ثوبى احرامه وهذا هو التحليل الا كبر فيحصل به كل ما كان حراما عليه
أرمكه وهافيطاً أنسأ ويصطاد ويستعمل الطيب ولا يضربه برة ولا المبيت يعني بلا خلاف
والى هذا أشار بقوله (ص) وحل به ما بقى (ش) أي وحل بطواف الافاضة ما بقى وهو حرمة
قربان النساء بوطء أو مقدماته أو عقدو الصيد وكرهه الطيب (ان حلق) أي ورمي جرة
العقبة قبل الافاضة أو فات وقتها وقد كان قدم السعي فان لم يكن فعل السعي فلا يحل ما بقى
الا بعد ما يفعله الافاضة وقوله ورمي جرة العقبة قبل الافاضة أو فات وقتها احتراز عما اذا
أفاض قبل رميها فانه اذا وطئ حينئذ عليه هدى ان وطئ قبل فوات وقتها أو أمان وطئ بعد
الافاضة وبعد فوات وقت رمي جرة العقبة فلا دم عليه كالموطئ بعد فعله أو تستثنى هذه عما
يأتي في قوله ان وقع قبل الافاضة وعقبة يوم النحر والافهدي (ص) وان وطئ قبله قدم بخلاف
الصيد (ش) أي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الحلق وهو مرجع الضمير فعليه دم وأما ان صاد
فيما لا يدم عليه لخفة الصيد عن الوطء (ص) كتأخير الحلق لبلده (ش) التشبيه في لزوم
الدم والمعنى أن من أخر الحلق الى ان يرجع الى بلده فانه يلزمه الدم ولو كانت الحجبة باقية ويكفي
اطول في لزوم الدم فمن بلده بعيدة فلو زاد أو طولا بعد قوله لبلده لا فاد المسئلةتين (ص)
أو الافاضة للمحرم (ش) قد علمت ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة فلو أخر طواف
الافاضة وحده أو مع السعي أو السعي وحده الى ان مضت هذه الأشهر ودخل المحرم فانه يأتي
بالافاضة في الاولى وبه مع السعي أو بالسعي في الاخيرتين وعليه هدى وحذف الجميع قاله سند
في تأخيرهما وأخرى أحدهما (ص) ورمي كل حصاة أو الجميع لليل (ش) عطف على الحلق أي
وتأخير رمي كل حصاة واحدة من العقبة أو غيرها فيه دم وكذلك تأخير حصيات جرة كاملة
أو الجار الجميع عن وقت الاداء هو النهار لليل وهو وقت القضاء كما يأتي وأولى في وجوب الدم
لوفات الوقتان (ص) وان لم يغبر لا يحسن الرمي (ش) هذا ما بالغه في وجوب الدم والمعنى أن
الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرمي عنهما من أحجها مكانه يطوف عنهما وتقدم ذلك
أول الباب عند قوله والاناب عنه ان قبلها كطواف لا كتابية وركوع فان لم يرم عنه وعن
المجنون وليهما الى ان دخل الليل فالدم واجب على من أحجها ولورمي عنهما في وقت الرمي فلا

ذى الحجة وفعله الر كمتين بعد الغروب كان يكن فعلهما معه في الحجة ولو وقع السعي عقب الر كمتين في الغرض المذكور فان
سميه صحيح لاتصاله بطواف الافاضة وعليه الدم لفعل السعي في المحرم ثم ان فعل بعض السعي في المحرم كفعله كله فيه فلو أخر
الحلق لبلده والافاضة للمحرم فعليه دمان وهذا بخلاف ما اذا أخر الطواف والسعي مما للمحرم فان عليه دما واحداً (قوله لصغير)
أي من غير أي من ولي صغير

(قوله وأما المعنى عليه فكأن الرض الخ) أي المشاركة بقول المصنف أو عاجز الخ (قوله أو عاجز الخ) أن أو تأخير رمي عاجز نفسه
لكبر أو مرض ولو اغتباطاً ٢٥٦ وإنما وجب عليه لدم دون غيره ومن ألقوا بالانه الخاطب بسائر الأركان بخلاف

الصغير فإن الخاطب بالرى
في الحقيقة هو الولي كذا فرق
الباحي ولان الولي هو الذي
أذن له في الاحرام قال شيخ
وما ذكرنا من أن المبالغة
رابعة من آخر الرمي هو ظاهر
كلام المؤلف ونحوه للشيخ
عبد الرحمن ومن وافقه ويرد
عليه أنه يقتضي أن لزوم الدم
للعاجز الذي استتاب موجه
التأخير للرى وليس كذلك
وانما وجه النيابة بشرطها
وهو أن لا يصح المريبض
ويرمى قبل الغروب وان رمى
النائب عن العاجز في غير وقته
فقد ما زال واحداً للنيابة عن
المستتيب وأخر للرى في غير
وقته على النائب الالعد في
تأخيرها فعلى المستتيب أيضاً
فيما يظهر ويجوز للعاجز
الاستتابة في أيام الرمي الثلاث
ولورجى الصحة فيما ليس
له ذلك يوم النحر حيث رجا
الصحة والفرق كونها يحصل
بها الضال الا صغير (قوله لكان
أولى) أقول فيه أنه لا يعرف
منه هل الاستتابة مطلوبة
أولاً مع أنها مطلوبة ويمكن
توجيه كلام الشارح بأن
الباعث على الحذف أن المعنى
وتأخير من نائب عاجز موصوف
بالاستتابة وحيث كان المعنى
على ذلك فالمناسب حذف الواو

(قوله والاييل قضاء) لذلك اليوم يجب به الدم لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله وقضاء كل اليه ولا شك
في دخول اليل في هذا الوقت لانا نقول لما كان النهار وقت أداء الرمي فرمى به ثم انما لا يقضى الا في مثل وقت الأداء وهو
النهار فنه على أنه يقضى لايالاه البدن

الحجر

(قوله مع الاجزاء على المشهور) قال بعض وانظر هل يسقط عنه الهدى باعادة الافاضة بعد الرمي والظاهر لا يسقط انتهى ومقابل المشهور ما نقل عن مالك من أنه لا تجزئ الافاضة قبل الرمي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فسد حجه (قوله وعاد للمبيت بمى) ٣ ترسم بالياء لانها او او يفتح بخلاف الما بضم الميم فانه يرسم بالالف لانه باقى بدر ٢٥٧ (قوله ثلاثا) حذف التاء من ثلاثا لانها

ليال لك (قوله ويجوز له ان يتأخر) ينافي قوله يلزم والمعول عليه هو قوله ويجوز والاحسن عبارة بعض ونصه وعاد للمبيت بمى أى فيها فلا يجب فور بل يجوز التأخير نعم اربعد الافاضة والقور افضل ولا يضى من منى الى مكة فى أيام منى بل يلزم مسجد الطيب للصلوات افضل (قوله فانه يسئل له ان يبني فيها) هذا ينافي قوله يعنى أنه يلزم الحاج أن يعود الخ لان ذلك العود انما هو للبيات فيها وليكن هى عبارات فتوسم من يهجر بالصنية ومنهم من يعبر بالانزوم فتأمل (قوله من ناحية) بيان ان فوق العقبة وازضافة ناحية الى منى للبيان (قوله وان ترك جل ليلة) أى أو ليلة أو الثلاث الواجب دم فقط ولا يتعدد وقوله فوق العقبة أى فوق جسر العقبة والصواب اسقاط جرة ويقول فوق العقبة لان الجرة من منى كما أفاده بعض شيوخنا (قوله الى المشهور) ومقابلها لا هدى عليه الا ان يبني الليلة كلها وقد فهم من قوله جل ليلة أنه لو بان بمى نصف ليلة فما دون لا يجب عليه الدم وهو

المختصر فلا يصح الرمي الا بعد الزوال الى الغروب والافضل فيه أن يكون قبل صلاة الظهر فتقول المؤلف وقضاء كل اليه أى قضاء جميع الجمار العقبية وغيرها ينتهى الى غروب الشمس من اليوم الرابع فان غربت منه فلا قضاء لقوات الوقت فعلى هذا القضاء اليوم الرابع لان غروب الشمس منه يخرج أيام التشرى وعلمه دم واحد للجميع ما لم يكن أخرج أولا والاتصاكر (ص) وحمل مطابق ورمى ولا يرى فى كف غيره (ش) تقدم عن المدونة أن المريضة أو الصغيرة اذا كان يقدر على الرمي تحولا ووجد من يحمله فانه يحمله ويرمى عن نفسه ولا يرى الحصة فى كف غيره ايرى بم اعنه لان ذلك لا يعد رمية افقوله وحمل مطابق أى وجوب قوله ورمى أى بيده وقوله ولا يرى الخ أى لا يجزئه ذلك (ص) وتقدم الخلق أو الافاضة على الرمي (ش) هذا بالجر معطوف على ما وجب الدم وهو قوله فيما صر كتابنا من الخلق ليلته والمنى أنه اذا قدم الخلق على رمى جرة العقبة فانه يلزمه القدية لوقوعه قبل شئ من التحلل كفى المدونة لا هدى كما به طيه كلام المؤلف لان الدم انما ينصرف للهدى فاذا رمى العقبة أمر موسى على رأسه لان الخلق الاول وقع قبل محله وكذلك يلزمه الهدى اذا قدم طواف الافاضة على رمى جرة العقبة مع الاجزاء على المشهور وكلام المؤلف يصح بتقديم الافاضة على يوم النحر وليس بمراد لان فعل الافاضة قبل يوم النحر كالفعل لانه قبل لما قبل وقتها ولو قدم كلام الافاضة والخلق على الرمي لوجب فيه ما فدية وهدى ثم ان الترتيب بين كل منهما وبين الرمي واجب اذ لو كان من تعبسا ما وجب فيه شئ وهو ظاهر لان الرمي هو التحلل الاصغر (ص) لان خالف فى غير (ش) أى لان خالف عمد أو نسيانا أو جهلا فى غير ما تقدم بأن حاق قبل أن يذبح وأخبر قبل أن يرى أو قدم الافاضة على النحر أو على الخلق أو علم ما فدية لادم (ص) وعاد للمبيت بمى فوق العقبة ثلاثا (ش) يعنى أنه يلزم الحاج بعد طواف الافاضة أن يعود الى منى على الفور ويجوز له أن يتأخر فى مكة بحيث يدرك المبيت بمى فاذا عاد الى منى فانه يسئل له أن يبني فيها فوق العقبة من ناحية منى لا من أسفلها من ناحية مكة فانه لا يجوز له لانه ليس من منى ثلاث ليال ان لم يتجمل أو ليالتين ان تجمل كما باقى قال بعضهم لا خلاف ان من سئل الخ المبيت بمى الى التشرى الى الراحاة أو من ولي السقاية أو التجهيل وصرح عباس بسنية ذلك ولو وقع أنه طاف للافاضة يوم الجمعة فالافضل له أن يرجع الى منى ولا يبدى الجمعة وقوله فوق العقبة أى فوق جرة العقبة بيان لقوله نى لا لقوله فى منى وانما قلنا ذلك ليفيد أن منى هو ما فوق العقبة لان فوق العقبة بعض منى وهو ظاهر ويدل عليه ما باقى من أن العقبة هى حدى منى من جهة مكة (ص) وان ترك جل ليلة قدم (ش) أى وان ترك المبيت فوق العقبة وبات دونها جهة مكة جل ليلة فانه يلزمه الدم على المشهور وظاهره ولو كان الترك اضرورة تكوف على متاعه وهو الذى يقتضيه مذهب مالك على حسب ما روى عنه ابن نافع فمن حبسه مرض فبات بكة ان عليه هديا (ص) أو ليالتين ان تجمل ولو بات بكة أو مكيما قبل الغروب من الثاني فسقط عنه رمى الثالث (ش)

٣٣ خرشى فى ظاهر المدونة انتهى (قوله ان تجمل) كان بمى أو غيرها بكة لم يكن ان كان بمى فيشترطنية التجمل والخروج منها قبل الغروب من الثاني وان كان من غيرها لا يشترط الخروج منها قبل الغروب من الثاني وانما يشترط قول المحتجى ترسم بالياء لانها او او يفتح فيه أن الواوى يكتب بالالف والياء بالياء انهم يجوزوا النوى فى منى الصرى فيكتب بالالف والمنع فيكتب بالياء اهـ معصم

لأنه يخرج فقط قبل الغروب من الثاني ومن ثم وأدركته الصلاة في الدار بقى قبل يتم أم لا أم أرض نص عليه والأشياء أحوط
ومن أدركته الصلاة من الجراح وهو في غير موضع الضيق كالإمام إذا فرغ من الصلاة وتوجه إلى المصلي فالظاهر من كلامهم أن
لهم حكم الجراح (قوله أو مكي) أي لو كان مكيًا معطوف على قوله بات أي ولو كان مكيًا معطوف (قوله أو من ناس الخ)
فإن قيل عدم لاثم في التأخير لا يتوهم حتى ينفذ وجوب التردد إلى المأكلين الذين كانوا يقولون بالاثم في التأخير فاجعل غيره
وجواب آخر أنه إنما انفاه لثا لا يتوهم ٢٥٨ أنه ما يتم ترك العمل بالرخصة التي هي التجهيل (قوله وكلام السارح بقوله أنه

مباح) أي مستوى الطرفين
انظر كيف يكون ذلك مع
كثرة العمل المقتضية ترجيح
عدم التجهيل فتدبر (قوله
ورخص لرع) كالمثني من
قوله وعاد للبيت يعني الخ ومن
قوله أولي الميثان تجهيل وهذه
الرخصة جائزة كما ذكره الشيخ
عبد الرحمن وت (قوله في
حق رعاة الأبل) أي لا غيرهم
وأهل السقاية يرخص لهم
في ترك الميثان يعني فقط لا في
ترك اليوم الأول من أيام الرمي
فبعضون يحكمون ويرمون الجراح
نهارًا ويعودون ليلة فإله في
الطيران فيمسوا كل رعاة في
أخير الرمي يومًا بل في ترك
الميثان وكلامه في مناسكه
يقضي أنه مساو ولا يمكنه
معرض فقول السارح وقوله
لراع وصاحب سقاية فيه نظر
فالمناصب أن يحذف قوله
وصاحب سقاية يؤتية به
يجوز للرعاة أن يأقوا الأبل
فيرمون ما فاتهم رمية نهارًا وبه
قال محمد قال الخطاب والظاهر

يعني أنه إذا انفى للارفاضة فتدبر الرجوع إلى متى لا جعل أن يبيت ثم ثلاث إيسال أن لم
يتجهل أولي الدين أن تجهل فيستطع منه ربي اليوم الثالث ويبيت ليلة ولا فرق في جنوز التجهيل
بين أن يبيت بغيره كذا أو على المأمور وسواء كان التجهيل آذًا قبل أو بعد على الأصح أن قوله
تعالى في تجهل في يومين فلا تهم عليه ومن تأخر فلا تهم عليه أي أن قوله للرخصة ومن صيغ
العموم ومقابل المشهور وأنه يلزم من يبيت بمكة أن يعرف ذلك في نحر وجهه عن سنة التجهيل والدم
أن لم يعد ومقابل الأصح أنه لا تجهل أهل مكة بشرط التجهيل تجاوز جرة العقبة قبل غروب
اليوم الثاني من أيام الرمي فإن لم تجاوزها إلا بعد الغروب لم يبيت يعني ورعي الثالث وكأنه
الترميمية ولأنه لا يصدق عليه أنه تجهل في يومين وانظر هل عدم التجهيل أفضل من التجهيل
لما فيه من كثرة العمل أم لا وكلام السارح يفيد أنه مباح وكذلك كلام الرسالة وهذا في غير
الإمام وأما هو فيكم له التجهيل كما صرح به ابن عرفة (ص) ورخص لراع بعد العقبة أن
ينصرف ويأتي الثالث فيرمي لليومين (ش) وردت الرخصة من قبل الشارع في حق رعاة
الأبل أنهم إذا فرغوا جرة العقبة يجوز لهم أن ينصرفوا إلى رعي مواشهم ثم يأقوا في اليوم
الثالث بالنسبة ليوم النحر وهو صبيحة ثاني عشر الحجة وهو الثاني من أيام التشريق فيرمون
اليوم الماضي وهو ثاني النحر لليوم الذي حضر وأفيه وهو ثالث النحر ثم شأوا تجهلوا وأن
شأوا أقاموا اليوم الرابع فيرمون مع الناس وقوله لراع وصاحب سقاية وقوله بعد العقبة متعلق
بمنصرف وهو ما شئ في تقديم معمول صلة الحرف المصدرى عليه على مذهب الشيخ محمد الدين
القبائل يجوز ما إذا كان ظرفًا وجارًا وحجروا لأنهم يتوسعون في الظرف ما لا يتوسعون في
غيرها (ص) وتقديم الضعفة في الرد للزد لفة (ش) متعلق بالرد المحذوف والأد من أن الزد لفة يعني
من أي ورخص تقديم الضعفة كالرضي والنساء والمبين في الرد من المزدلفة متى ولا يصح
جعل كلام المؤلف على ظاهره وأن ورد لأنه غير معروف عند أهل المذهب وكما يرخص لهم في
التقديم يرخص لهم في التأخير أيضًا وأما خص المؤلف الكلام بالتقديم قصد الموضوع النص
ولو قل وتقديم الضعفة أو تأخيرهم من المزدلفة متى لمكان أحسن لا فادته المسئلةين وتأدية
المنعني المراد ثم أن الرخصة في التقديم من المزدلفة لا بد أن تقيد بأن تكون بعد التقدير الواجب
من النزول بها ويكون وقوفهم بالمسعى لئلا ومن أتى متى قبل الفجر أخر رعي جرة العقبة إلى
الفجر (ص) وترك التحصيص لغير مقدمه (ش) أي ورخص في ترك النزول بالتحصيص ليلة

أنه وفاء لأنه إذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فرمهم لئلا أولى ورد ذلك بالأولى
في الرخصة والاعتراض صواب لأنهم يزعون المساء من زمزم لئلا ويفرغونه في الحياض محشى تمت (قوله ولا يصح جعل كلام
المؤلف على ظاهره) من أن الضعفة يردون من عرفة للزدلفة قبل غروب الشمس ليلة العاشر (قوله أو تأخيرهم من المزدلفة)
أي فلا يرشحون بعد الصبح من المزدلفة عقب صلاة الصبح ولا يقفون بالمشعر الحرام في ذلك الوقت فيكون ذلك بعد ولكن لم يبين
حسد التأخير ولعله إلى وقت يسهل عليهم السير فيه (قوله ثم أن الرخصة الخ) أي فالرخصة لهم أغصا ترك ما زاد على النزول
الواجب وهي هنا مسجبة فلا يقال أنهم تركوا مسجبا وهو المبيت بل فعلوا مسجبا في حقهم فالعج وانظر هل يحصل لهم ثواب
المبيت كذا كرو في الجمع الصوري للريضة وتحوه من حصول فضيلة أول الوقت له دون الصحاح وهو الظاهر أم لا وقوله من
ثواب المبيت أي زيادة على ثواب الرخصة (قوله أي ورخص في ترك النزول بالتحصيص) هذه الرخصة خلاف الأولى لما في الرخصة

من قوله عا طفا على المذوب وتخصيب الراجع (قوله والا بطح منه) انظر مع قول عياض وهو البناء انتهى أي فهو عينه لا بعضه
(قوله فلا رخصة في تركه) أي فكره له الترك بخلاف غيره بخلاف الأولى (قوله الا أن يكون متجھلاً) تقدم معنى التجهيل (قوله أو
يوافق نضر يوم الجمعة) أي لان ما لم يكال لا أحب للامام أن يقيم بالمحصب وليدخل مكة ٢٥٩ ليصل الجمعة بأهل مكة انتهى (قوله

ورمى كل يوم) عطف على عاد
فهو فعل ماض أي رمى بادنا
بالي نلى مسجد منى ثم الوسطى
التي بالسوق وختم بالعقبة
(قوله وفيه بحث الخ) أقول
البحث ظاهر لكن الظاهر
ان الحكم مسلم (قوله أو برام)
كجبال جمع برمة بالضم قدر
من الحجارة قاله في القاموس
وفي النهاية البرصة القدر مطلقا
وجمعها برام وهي في الأصل
المتخذة من الحجارة المعروفة
بالخجاز والين محشى تمت (قوله
وهل هو كالنول) بيان لاف
ما يجزئ (قوله والزلط) فيه
نظر بل الزلط من الحجر (قوله
استعمل الرمي في مطلق
الايصال) الأولى في مطلق
لوصول أي اللفظ الأول وأراد
بالرمي الثاني الطرح فالعبارة
الثانية تفسير هذه (قوله اسكه
يكزه) ونذب اعادته بطاهر
(قوله وهي البناء وما تحتها)
أي من موضع الحصباء وان
كان المطلوب الرمي على الثاني
كأي فيده قوله في منسكه ولا ترم
في البناء بل ارم أسفله بموضع
الحصباء أي وسبق قول المصنف
وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد
فالطوب ابتداءه لا يرمى في
البناء فان رمي فيه ووضع
الرمي أسفله في بطن الوادي

الرابع عشر وهو ما بين الجبلين للمقبرة أي منتهيا لها سمي بذلك لكثرة الحصباء فيه من السيل
والا بطح منه حيث المقبرة التي بأعلى مكة تحت عقبة كداء بالغتخ والمدسمى بذلك لا يبطح حصبه
ومحل الرخصة لغير المتقدمين به فلا رخصة في تركه لمقتضى به لحياته السنة الا أن يكون متجھلاً
أو يوافق نضر يوم الجمعة وانما كان النزول بالمحصب مشروعا لنزوله عليه الصلاة والسلام به
وصلاته به الظهر والعصر والمغرب والمساء (ص) ورمى كل يوم الثلاث وختم بالعقبة (ش)
تقدم أن يوم النحر يخص برمي جرة العقبة فقط يرميها سبع حصيات وأشار بهذا إلى أن أيام
منى وهي الأيام المعدودات أي ثاني النحر وثالثه ورابعه يرمى في كل يوم منها الثلاث جرات
يرمي كل جرة بسبع حصيات وذلك ثلاث وستون حصاة ان لم يتجھل وتقدم أنه يرمى بالعقبة
بسبع حصيات فالجدة سبعون حصاة (ص) من الزوال لغروب (ش) أي وقت أداء كل يوم
من الزوال منه لا غروب قال الطحاوي وتبعه بعضهم المختار من الزوال إلى الاصفرار ومنسكه
للغروب ضروري انتهى والظاهر كراهة الرمي فيه ولو كان حراما لزم فيه الدم وفيه بحث اذ
وجوب الدم ليس بالازم لفعل كل محرم كما يفيد ما يأتي في محرمات الاحرام (ص) وصحته بتجبر
كحصى الخذف (ش) أي وشروط حكمة الرمي مطلقا أمور أربعة كونه بحجر أي جنس ما يسمى
بحجر من رخام أو برام وفي القدر كحصى الخذف بجمعتين وقف وهو الرمي بالحصباء بالصابع
وبالصاء الملهة الخذف بالحصباء ابن هرون هو بالصاء الملهة وكانت العرب ترمي بها في الصخر
على وجه اللعب تجعلها بين السبابة والابهام من اليسرى ثم تقذفها بسبابة اليمنى أو تجعلها بين
سبابة يمينه وهل هو كالنول أو الزواة أو دون الاغلة طولا وعرضا أقوال فلا يصح الرمي بغير الحجارة
كالطين والزلط كما يأتي ولا يجزئ الصخر جدا كالعقبة لانه كالعديم ويجزئ الكبير عند الجميع
ويكره ان لا يؤذي الناس (ص) ورمى (ش) أي وحصة الرمي يرمى وفيه شيء اللهم الا أن يقال
استعمل الرمي في مطلق الايصال وعبارة أخرى الرمي المشروط هو الوصول إلى الجرة والذي
هو شرط فيه هو الرمي بمعنى الطرح فلا يرد ان الشيء لا يكون شرطا في نفسه وقوله ورمى أي
الكل حصاة بانفرادها ولا بد من هذا ويشترط أن يكون الرمي بيده لا بقوسه أو رجله أو فيه كما
هو الظاهر ويصح كون الرمي بالصابع لا بالقبضة وكونه باليد اليمنى الا أن يكون لا يحسن
الرمي باليمنى (ص) وان بخصس (ش) يعني أنه يجزئ الرمي بالحجر النجس اسكه يكره وقوله (على
الجرة) متعلق برمي أي ورمى على الجرة وهي البناء وما تحتها ولما أوهم قوله على الجرة انه لا بد
من اصابتها أولا فدفعه بقوله (ص) وان اصابت غيرها ان ذهبت بقوة (ش) أي وان اصابت
الحصاة غير الجرة ابتداء من شغل وغيره فلا يمنع ذلك الاجزاء ان ذهبت اليها بقوة من الرمي
لاتصال الرمي بها وشغل كالمه مالم يوقع دونها ثم تدرج لانه من فعله أمان تدرجت إلى
الجرة من حال غير بناء الجرة فلا سند لانه رجوعها ليس من فعله ولا شافية فيه قولان وأمان
وقع الحصاة دون الجرة ولم تذهب بقوة الرمية أو جاوزتها باليد من غير أن يجزئ لان رمية لم
يتصل بالجرة وان أطارت الرمية غيرها محسوبة عليه للجرة واليه أشار بقوله (لادونها وان

اجزاءه فان رمي فيه ووقف في شقوق البناء في اجزائه تردد ولا يجزئ ما وقع في ظهرها قطعاً وقال ابن فرحون ليس المراد بالجرة
البناء القائم فان ذلك البناء علامة على موضعه وانحوه قول الباجي وغيره الجرة اسم لموضع الرمي سمي بذلك باسم ما يرمى فيها
والجار الحجارة انتهى (قوله لانه من فعله) أي وار لم يبلغ الرأس كافي المدونة فان شك في وصولها فاستظهر الشيخ سالم عدم الاجزاء

أطارت غيرها لها) ولا يجوز أن يرى بالطين والمعادن بأنوا، بامتطرفة الذهب والفضة
والرصاص أو غير متطرفة كل ربيع والكبريت والماسعات بأسرها واليه أشار بقوله (ولا طين
ومعدن) وأجازوا هنا الرمي بالخام خلاف التميم عليه على ما فيه (هـ) وفي اجزاء ما وقف بالبناء
تردد (ش) يعني لورمي الحصة على الجمره فوقه في شقها ولم تنزل الى أرض الجمره هل يجرى
الرمي وهو الذي كان يعيل اليه سيدي عبد الله المنوفي شيخ المؤلف وهو المناسب لجعل الجمره
اسما للبناء ومتحته أو لا يجوز أن يرى وهو الذي كان يفتي به سيدي خليل الذي يكتفي شيخ المؤلف أيضا
وبهم ولم يجعل الجمره عنده اسم للسكان المجتمع فيه الحصة ترددهذين الشيخين المتأخرين لعدم نص
المتقدمين (هـ) وقرئتين (ش) معطوف على قوله بتعجز من قوله وحسنه بتعجز وقرئتين وفي
بعض النسخ من شيربانه وعطف على جريه في وعاء بشرط أيضا في حصة الرمي فيما بعد يوم
الخرن يرقب بين الجمرات الثلاث في الرمي بأن يبدأ بالجمره الكبرى التي تلي مسجد بني ثم يني
بلوس على وهي التي في السوق ثم يختم بجمره العقبة فالأخلاق بالترتيب مبطل ولو لم يروا عليه
يتفرع قوله (وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعده في يومها فقط) مثال ذلك لو نسي الجمره
الاولى من ثاني الخضر ثم رمى ثالث الخضر تمامه ثم رمى رابع الخضر تمامه ثم ذكر فانه يرى الجمره
المنسية وما بعده في يومه وجوبها وهي الجمره الوسطى ثم بجمره العقبة لانه رمى باطل لعدم
الترتيب ثم رمى اليوم الرابع تمامه استحبها باو هو مراده بقوله ما حضر فاما وصوله محلها
نصب وانما أعاد رمي الرابع لأجل الترتيب بين المنسي وما حضر وقته لانه واجب مع الذكر
لامع النسيان فإذ استحب أعادته بخلاف ترتيب المنسيات في اليوم الواحد لانه واجب ولو
مع النسيان وأما اليوم الثالث فان رميه صحيح وقد خرج وقته ومثاله في الصلاة لو نسي الصبح
وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم ذكر فانه يصلي الصبح والمغرب والعشاء لبقا وقتها
ولا يعيد الظهر والعصر لخروج وقتها وفي قوله في يومها فائدة لانه لو اقتصر على قوله وما
بعدها لتوهم في المثال المفروض أن يعيد جمرات اليوم الثالث فقوله وأعاد ما حضر وهو
اليوم الرابع وقوله بعد المنسية أي بعد فعل المنسية وبعد فعل ما بعده في يومها فقط وفي معنى
من وهو بيان لما ليس متعلقا بأعادته فساد المعنى إذا لا يتأتى إلا إعادة في يومها لانه فات (هـ)
وندى تتابعه (ش) أي تتابع رمي الجمرات بأن يرمي الثانية عقب الاولى بكاملها والثالثة عقب
الثانية بكاملها وبهذا علمت أن هذا غير قوله وتتابعها فان معنى ذلك تتابع الحصيات في كل جمره
ثم فرغ على قوله وحسنه بترتين وعلى قوله وندى تتابعه قوله (فان رمى بخمس خمس اعتد
بالخمس الاول) أي فلاجل أن المتتابع مندوب فقط لا تبطل الخمس الاول ولا جمل أن الترتيب
واجب بطل ما بعدها لعدم الترتيب برمييه الثانية والثالثة قبل اكمال الاولى وكذا قوله وان لم
يدر موضع حصاة الخ (هـ) وان لم يدر موضع حصاة اعتد بست من الاول (ش) أي وان رمى
الجرات الثلاث ثم لم يدر موضع حصاة أو أكثر تركت من أهمها يقن تركها أو شك بقيت بيده
حصاة أم لا اعتد بست من الجمره الاولى لاحتمال كونها امنها فكملاها بحصاة ثم يرمي الوسطى
والعقبه بجمع بجمع لعدم الترتيب ولا تبطل الاولى على احتمال كون المنسي من الثانية أو
الثالثة وفهم قوله وان لم يدر مفهوم موافقة فكذلك لودرى أنه امن الاول أو ما بعده كالأول
بجماده ولا يستأنفها على المشهور واستأنف ما بعده ما ذكره مبني على ندب المتتابع وعلى
مقابله لا يستدبني ثم ان قوله اعتد بست من الاولى محله ما لم يتحقق ان تمام الاول ولا اعتد

(قوله متطرفة) أي قابله
للطريق بالطريقة (قوله واهل
الجره الخ) قال الثاني مذهب
الطرازان الجمره سم للجميع
البناء وما حوله وعليه في
وقف بالبناء محذور قال ح وهو
القياس فكان ينبغي للأوف
أن يتطاع بالاجزاء فيقول
وتجزئ ما وقعت بالبناء ويرى
على الكومه أو البناء (قوله
في يومها) انما لم يستغن بفهوم
الظرف عن قوله بعد ط لانه
ليس بفهوم شرط بخلاف
فقط لان الفاء دائره في
جواب شرط مقدر (قوله
وعلى قوله وندى تتابعه) فيه
نظر فالظاهر التفریع على
قوله وتتابعها أي الحصيات
لا تتابع الجمرات (قوله اعتد
بالخمس الاول) وسواء كان
ذلك همه أو سهوا بناء على ان
الفور ليس بواجب ولا هدى
عليه ان ذكر في يومه وعليه
الهدى ان ذكر من الغد

(قوله ثم رمى بثلاث الحصيات) ليس بشرط بل ولو بحصيات أخرى (قوله ولو حصة واحدة) أي حصة واحدة أي حصة واحدة
وحصة عن الصبي وهذا حكمه تكرار الحصة وليس المراد حصة بعد حصة وكل منهما لها فان ذلك كالرمي وأما لورى عنه
حصتين أو أكثر من ذلك أو أكثر وعكس ذلك فالظاهر الاجزاء وانما هل هذا من محل الخلاف أيضا أو لا وما
قبل المبالغة ان يرمى جرة كاملة عن نفسه ثم يرمي عن الصبي فهذا يجوز بلا كلام (قوله يستحب له أن يرمي بعد الزوال) أي قبل
صلاة الظهر وهذه داخل تحت قوله والا اثر الزوال (قوله انه لا معنى الخ) أقول له معنى ٢٦٥ لان المستحبين بوجهين متغايرين

(قوله وانظر الوجه الثاني)
عبارة في ك والثاني ان ظاهرهم
كلامهم انه ينتهي وقت
استحباب الزوال وبه صرح
تت عقب قوله طلوع الشمس
وان فعلها بعد الزوال ولو اثره
فعل لها في غير وقتها المستحب
وجعل بعضهم قول المؤلف
شاملا لا حقاين السابقين
فقال والابان فأتى الرمي أي
رمي العقبة عند طلوع الشمس
الى الزوال أو كان الرمي في غير
أول يوم فاستحب الرمي اثر
الزوال انتهى وفيه نظراذ
وقت أداء العقبة في اليوم
الاول من الفجر للغروب
والاستحب منه من طلوع
الشمس للزوال ويكره الرمي
منه للغروب وأما من الفجر
للطلوع فيحتمل ان يكون
مكروها أو خلاف الاولى وقد
صرح الجزولي بالاول واقتصر
عليه وما وقع لابن القاسم من
قوله اذ زالت الشمس فأتى
وقت رميها محمول على وقت
الفضل قاله في التوضيح وقوله
قبل الظهر أي قبل صلاته
انتهى عبارة كبيره (أقول)

بست من الثانية وان شك مع ذلك في كونها من الجرة الاولى من اليوم الاول أو الثاني فانه
يعتد بست من الاولى من كل اليومين ويكمل عليها (ص) واجزا عنه وعن صبي (ش) صورتها
انه رمى الجرة بسبع حصيات عن نفسه ثم رمى بثلاث الحصيات عن الصبي أو غيره ممن يرمى عنه أو
رمى عن ذكر أو لا ثم رمى بثلاث الحصيات عن نفسه فان ذلك يجوزي أما لورى الحصة الواحدة
عنه وعن غيره لم يجز عن واحد منهما وأشار بقوله (ولو حصة واحدة) الى المشهور وهو انه لو
رمى حصة عن نفسه ثم رمى حصة عن معه ثم فعل كذلك في جميع الجرار الثلاث فانه يجوز
(ص) ورعيه العقبة أول يوم طلوع الشمس (ش) تقدم أنه قال ورعيه العقبة حين وصوله وان
راكبا وأشار به الى وقت أدائها وتقدم انه من طلوع فجر يوم النحر الى غروب الشمس وأشار
بما هنا الى وقتها الا فضل وانه يندب له أن يرميها من طلوع شمس يوم النحر الى الزوال منه يريد
اذا كان لا عذر له وأما ان كان له عذر من مرض أو نسيان فانه يستحب له أن يرميها بعد الزوال
وقوله طلوع الشمس أي بعد الطلوع لا عنده لانه يصدق بالمقارنة (ص) والا اثر الزوال قبل
الظهور (ش) أي والابان لم يكن الرمي أول يوم بل كان في غير يوم النحر يندب اثر الزوال قبل
صلاة الظهر فالتنبي في قوله والاراجع لقوله أول يوم لاله واقوله طلوع الشمس وعلى هذا رجع
المشراح ولا يصح أن يكون المعنى والابان لم يرم العقبة أول يوم عند طلوع الشمس فيندب رميها
اثر الزوال في اليوم الاول قبل صلاة الظهر وان درج عليه تمت تبعه البساطي لوجهين الاول
انه لا معنى للابان الا اذا قبلها مستحب وما بعده كذلك وانظر الوجه الثاني مع ما في كلام
المؤلف في شرحنا لكبير (ص) ووقوفه اثر لا قولين قدر اسراع البقرة (ش) معطوف على
المنذوب والمعنى انه يندب له أن يقف عند الجرة الاولى التي تلي مسجد منى وعند الجرة الوسطى
اثر رميها للدعاء والتبلي والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة مقدار ما
يقرأ القارئ المسرع سورة البقرة كما كان يفعل ابن القاسم وسالم وأما جرة العقبة فانه اذا رماها
ينصرف عنها ولا يقف عندها لعدم الوارد في ذلك أو لوسع موضع الاولين دون جرة العقبة
فقوله اثر الاولين أي اثر رمي كل واحدة لان الحكم على الامام حكم على كل فرد (ص) وتياسره في
الثانية (ش) أي وما يستحب له انه اذا رمى الجرة الثانية وهي الوسطى أن يتياسر عنها اي يقف
عنها ذات الشمال ووجهه الى البيت ولا يجعلها خاف ظهروه وبعبارة أخرى والمراد انه يتقدم
امامها بحيث تكون جهة يساره حال وقوفه للدعاء بعد رميها لانه يجعلها مقابلة يساره وأما
الاولى وهي التي تلي مسجد منى فانه اذا رماها لا يستحب له ان يتياسر عنها للدعاء بل يجعلها خاف
ظهره ويقف للدعاء مستقبل القبلة وأما جرة العقبة فانه يرميها من أسفلها في بطن الوادي ومنى

يبقى ما اذا لم يكن الرمي قبل الزوال لعذر والظاهر انه يندب بعد الزوال قبل الظهر قياسا على الجرات في بقية الايام ويحوم
لهذا ما قاله المشراح أولا (قوله كما كان يفعل ابن القاسم) شيخ مالك أي عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله
وسالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله دون جرة العقبة) أي فانه ضيق فليس فيه سعة للاقيام ان يرمى زادا في ك ولهذا لا ينصرف
الذي يرميها على طريقه لانه يمنع الذي يأتي للرمي وانما ينصرف من أعلى الجرة وضعف مالك رفع اليدين في جميع المشاعر
والاستسقاء وقد روي رافعا يديه في الاستسقاء وقد جعل بطونهم ما الى الارض وقال ان كان الرمي هكذا انتهت وبعبارة شبيه

وفي رفع يديه لان قال الموضع مذهب المذون عند الموضع انتهى (قوله ليس على) للام لا ما قبله أي يقول نزوله الى أن يصلي أربع صلوات
 للام التعجيل أي لان النزول انما هو لاجل الاقتراف بالذي صلى الله عليه وسلم لاجل الصلاة وسواء كان مكة أو غيرها أم لا
 ويقصر الصلاة لانه من تمام المسالك (قوله وتقدم ان النزول به ليس بنفسك) أي ليس غنيا كد على وجه السنة أو الوجوب حتى
 يلزم فيه الدم بتركه انتهى حتى تب والمحصب هو الموضع الذي تعالفت فيه قرىس على أن لا يبايعوا بني هاشم ولا يبايعوا هاشم ولا
 يأخذوا منهم ولا يعطوهم فنزل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله فيه شكر له حيث نظره الله وأصره على أنسدا أنه وكان خلسا
 لمسوعجبه الله سبحانه طير (قوله قبل دخول وقت الصلاة) أي قبل انتهاء وقتها وصل قبل العصر عند أرميا فعل صلاة الظهر
 والابان ضان الوقت عليه جدا حيث ٢٦٢ يدخل وقت العصر تبسأل أن ينزل به فنه يصلي الظهر الا ولا يؤخر ولا تنهم ان

المراد الدخول المقتضى وهو
 ابتداء وقت الظهر لان فرض
 المسئلة انه لا يخرج من مكي
 الا بعد رمي الرابع والرعي اعما
 يكون بعد النزول أو ان المراد
 وقت دخول الصلاة الثانية
 بشيئا بعد الله (قوله بغير
 المتجمل) أي وأما المتجمل فلا
 يندب له وظاهره ولو مقتضى
 به من شرح عب (قوله
 الوداع) بكسر الواو مصدر
 وادع وبفتحها اسم مصدر
 (قوله قدم بنفسك أو تجارة)
 لا ينبغي ان النسك اما الحج أو
 العمرة والقادم بتجارة
 لا يدخل مكة الا بحرم ماؤها
 عمرة الا أن يباين المقصود
 له ابتداء اما النسك أو التجارة
 فلا ينافي انه اذا قصد التجارة
 لا يدخل مكة الا بحرم ماؤها
 النسكين (قوله حتى يكون
 آخره هـ) آخر ما اسمها
 من فروع والطواف خميسها
 من صوب أو بالعكس (قوله آخره هـ يكسرها الحاج) أي آخر عباده يفعله الحاج (قوله أولا أحد النسكين) أي بان كان سقط
 آفاقا وعليه نفس من الوقت فراد انه يذهب الى ميقاته يحرم منه فطالب حين يتوجه للخروج ان يطوف طواف الوداع
 فهذا لا يتصور الا في الحج ولا يتصور في عمرة لان من كان مكة وأراد ان يتصرف فيخرج اما للعمرة أو للتنعيم وقد ذكرنا ان العرفي
 اذا أخرجه من مكة فانه يأتي بطواف الوداع اذا رجع لها من مكة وهو واضح لانه رجع لمسكنه فيمطلب ولو قرب وأما المكي اذا
 خرج من مكة لمعرفه فهو يلطلب به أم لا لانه ليس ببعيد ويستحب له اذا فرغ من طواف وداع ان يغيب بالتمتع للقاء (قوله رجع
 لها) أي وفعلا ما في المسجد (قوله في الحرم أو خارجه) انظر هذا لم يؤمر بالركوع في الحرم فيوافق قوله رجع لها والظاهر انه
 أراد بالحرم المسجد الحرام (قوله وهو حسن) المفاد من تب ان الضمير عائذ على عدم التقبيل فإني عب غير مناسب ولعل وجه
 الطعن ان التقبيل من مقلات النبي ولاسي هنا (قوله والعمرة) ولا يكون سعيه طولا حيث لم يتم بهدما إقامة تبطل حكم

من صوب أو بالعكس (قوله آخره هـ يكسرها الحاج) أي آخر عباده يفعله الحاج (قوله أولا أحد النسكين) أي بان كان سقط
 آفاقا وعليه نفس من الوقت فراد انه يذهب الى ميقاته يحرم منه فطالب حين يتوجه للخروج ان يطوف طواف الوداع
 فهذا لا يتصور الا في الحج ولا يتصور في عمرة لان من كان مكة وأراد ان يتصرف فيخرج اما للعمرة أو للتنعيم وقد ذكرنا ان العرفي
 اذا أخرجه من مكة فانه يأتي بطواف الوداع اذا رجع لها من مكة وهو واضح لانه رجع لمسكنه فيمطلب ولو قرب وأما المكي اذا
 خرج من مكة لمعرفه فهو يلطلب به أم لا لانه ليس ببعيد ويستحب له اذا فرغ من طواف وداع ان يغيب بالتمتع للقاء (قوله رجع
 لها) أي وفعلا ما في المسجد (قوله في الحرم أو خارجه) انظر هذا لم يؤمر بالركوع في الحرم فيوافق قوله رجع لها والظاهر انه
 أراد بالحرم المسجد الحرام (قوله وهو حسن) المفاد من تب ان الضمير عائذ على عدم التقبيل فإني عب غير مناسب ولعل وجه
 الطعن ان التقبيل من مقلات النبي ولاسي هنا (قوله والعمرة) ولا يكون سعيه طولا حيث لم يتم بهدما إقامة تبطل حكم

التوديع (قوله ولا يرجع القهقري) وكذا يقال في القهقري في زيارته عليه الصلاة والسلام (قوله نهي كراهة أو خلاف الأولى) الظاهر الكراهة قال في مناسكه ولا يرجع في خروجه القهقري لانه خلاف السنة (قوله دون ذي طوى) فان أقام بذى طوى أو بلا طح لم يطل وداعه (قوله أو بعضه) وهو ما فوق الساعة الفلكية (قوله ان لم تغف فوات أصحابه) أي أو منعنا من كرى (قوله قدره) سواء علم الكرى بحملها أم لا حلت عند الكراء أو بعده وليس علمنا شيء من نفقته ولا نفقة دوابه قال ح ويستحب لمساقي النفس أن تعينه بالعاف لا في الخفيض أي لقصر زمنه (قوله أو نفست) قال المصباح نفست المرأة بالبناء للفعول فهي نفساء والجمع نفاس ومثله عشر أو عشرار وبعض العرب يقول نفست نفسي من باب تعب فهي نفاس مثل حائض ولولد من نفوس والنفاس بالكسر اسم (قوله مقدار حيضها واستظهارها) فيحسب في حيض المتدأة خمسة عشر يوما (قوله وقيدان أمن الخ) فان لم يؤمن كافي هذا الزمن ينسخ الكراء اتفاقا كما عياض ولا يحسب هو ولا ولي لأجل طوافها وكنت وحدها لطواف ان أمكنها المقام بمكة والارجعت لبلدها وهي على حالها ثم تعود في القابل وهذا هو الظاهر وطواف العمرة ٢٦٣ كطواف الافاضة قاله والد عب

ثم فسح الكراء في عدم الامن
يعارض ما سيبأتى من انه لا
تفسخ الاجارة بتلف ما استوفى
به الا في مسائل ليس هذا منها
والقياس ان للكبرى جميع
الاجرة ان لم تجدد من يركب
مكانها وقال تب عن عياض
انها في مثل هذا الزمن الذي
لا يمكنها السير الامع المركب
تصير كالمحصر بالعدو أى فلها
التخيل بنصر هدى أو ذبح بجري
ضحية وهذا كله حيث لم ينقطع
عنها الدم أصلا أو انقطع بعض
يوم وعلمت انه يأتيها قبل انقضاء
وقت الصلاة لان حكمها
حكم الحائض اذ هو يوم حيض
ولا يصح طوافها بل تغسل وأما
ان انقطع عنها يوما وعلمت انه

سقط الطلب بما ذكر ويحصل له فضل طواف الوداع ان فاه عاذ كرقيا ساعلى تحية المسجد
(ص) ولا يرجع القهقري (ش) يعنى انه اذا طاف للوداع أو لغيره وخرج بأثر ذلك فانه لا يستحب
له ان يرجع ووجهه الى البيت وظهوره خلاف كما تفعله الاجام لعدم الوارد في ذلك عن النبي عليه
السلام بل يرجع وظهوره الى البيت والنهي عن ذلك نهي كراهة أو خلاف الأولى (ص) وبطل
باقامة بعض يوم لا يشغل خف (ش) يعنى ان من طاف للوداع ثم أقام بعده بمكة أو بعمل دون ذى
طوى يوما أو بعضه فانه يبطل كونه وداعا لا ثوابه لان الطواف صحيح في نفسه لان المقصود ان
يفتر من البيت بأثر طواف وأما ان فعل فعلا خفيفا بعد الوداع من يسع أو نحوه فان ذلك
لا يضره وهو باق لم يبطل (ص) ويرجع له ان لم يغف فوات أصحابه (ش) يعنى انا اذا قلنا
يبطل ان طواف الوداع وان كان صحيحا في نفسه أو تركه جهلة فانه يرجع له في نفسه له ما لم يغف
فوات أصحابه الذين يسير بسيرهم والامضى ولا شيء عليه (ص) وحسب الكرى والولى الخفيض
أو نفاس قدره (ش) يعنى ان المرأة اذا كانت مبتدأة أو معتادة فحاضت أو نفست قبل ان
تطوف طواف الافاضة فان كرمها ووليا محرما كان أوزواج يحسب أى يجبر على اقامته معها
مقدار حيضها واستظهارها أو مقدار نفاسها الى زوال المانع فطوف فقوله وحسب الخ أى
لطواف الافاضة لا للوداع لانه يسقط عن الحائض والنفساء (ص) وقيدان أمن (ش) أى
قيد حبس الكرى ان أمن الطريق وأما الولي فذكر س في شرحه بعد ان نقل نقولا مانصه
قلت فهذه النقول كلها بالتمقييد انما هي في الكرى ولم أرهم يذكرونه في الولي الا أنه يؤخذ
من قوله في التوضيح وعلى الحبس فيحبس عليها أيضا من كان معها اذا محرم الى أن يمكنها السفر

لا يعود قبل انقضاء وقت الصلاة ولم تعلم بعوده ولا بعدمه فيصح طوافها لان المذهب ان النقاء أيام التقطع طهر فيصح طوافها في
هاتين الساتين وبعبارة أخرى وأما اذا حصل الحيض ونحوه بعد الاحرام بالعمرة فانه يحسب وأما قبل الاحرام فاتفق كلام ابن
عرفة والتوضيح على عدم حبس الكرى واختلاف في فسح الكراء فقال ابن عرفة يفسخ وقال في التوضيح لا يوضع من الكراء شيء هذا
تقرير المذهب وفيه من المشقة ما لا يخفى والمناسب للملة الحنفية السجدة ان المرأة لو حاضت قبل طواف الافاضة واذا انتظرت
الظهور فذكر عاينها العود لبلدها انما ان تغلبه ما رواه البصريون المالكيون عن مالك أن من طاف للقعود وسعى ورجع لبلده قبل
طواف الافاضة جاهلا أو ناسيا أجزأه عن طواف الافاضة وهو خلاف ما رواه البغداديون عنه من عدم الاجزاء وهو المذهب
ولاشك ان عذر الحائض والنفساء أشد من عذر الجاهل وأما أبو حنيفة القائل بأنه يصح الطواف من الحائض ولا يشترط عنده
في الطواف طهارة الحدث والخبث وكذا هو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ويلزمها ذبح بدنة ويتم حجها للصحة طوافها وان
كانت تأثم بدخول المسجد حائضا انتهى وقال بعض شيوخنا له هل بالراجح واجب فيقدم خارج المذهب على القول الضعيف (قوله
ولم أرهم يذكرونه) أى التقييد (قوله الا انه يؤخذ) أى التقييد في الولي يؤخذ بالأولى لان الكرى أخذ عوضا دون الولي (قوله
من قوله في التوضيح) أى الذى هو قوله الى أن يمكنها السفر لان امكان السفر انما يكون مع الامن فيعلم ان الموضوع في الامن
(قوله وعلى الحبس) أى وعلى القول بالحبس في الحائض والنفساء أما النفساء فانه نقل عن مالك في الموازية بعدم حبس الكرى

في النفاس أصلاً لأنه يقول لم أعلم أنه حامل بخلاف الحيض فن شأن النساء رأياً السالكين فظاهر عبارة ابن عمر في الطواف بها
شكلاً أيضاً (قوله في كيومين) ٢٦٤ م قد نفي ما في الذخيرة من مالك أن الكف استنصافاً ومقتضى ما في الموازية عنه ادخال

قوله الباجي ونيره انتهى (ص) والرفعة في كيومين (ش) أي وتحتسب الرفعة مع كرمه إن كان
عذرهما يزول في كيومين قل بعض وأمله مع الأمن كما سبق ولا يتيسر فيمأزاد على ذلك بل
الكرى وحده (ص) وكرهه في كيومين به (ش) أي أنه يكره أن يرمي بمساويع الرمي به ويتجزئه ذلك
وسواء رمي به في يومه أو في غيره وسواء رمي به هو أو غيره وسواء رمي به في مثل ما رمي به أم لا في
صح ومفردا فيمأ أو في أحدهما فقط أو غيره كج وعمره لأنه أدبت به عبادة كما توضع به ولا تدلو
جازا لرمي بالرمي به لتنازع الناس إلى الرمي بما رمي به النبي عليه السلام ولم يقع ذلك (ص) كما
يقال للأفاضة طواف الزيارة (ش) التشبيه في الكراهة يعني وكذلك يكره أن يسمى طواف
الأفاضة بطواف الزيارة لأن الزيارة لفظ يقتضي التخصيص مع أن طواف الأفاضة ركن فساكنه
تكامل بالكذب وقد كره مالك أيضاً أن يسمى أيام منى أيام التشريق والعشاء العقيقة لأن الله تعالى
قال من بعد صلاة العشاء واذكروا لله في أيام معدودات (ص) أو زنا قبره عليه السلام (ش)
أي وكذلك يكره أن يقال زنا قبره عليه السلام أو زنا النبي عليه السلام لأن الزيارة تشعر
بعدم ترجح الفعل مع أن زيارته من أعظم القرب التي يرجح فعلها على تركها بل إنما يقال قصدناه
أو تحببنا إلى قبره عليه السلام (ص) وروى البيت أو عليه أو على منبره عليه السلام بفعل (ش)
يعني أنه يكره دخول البيت بفعل أو خوف محقق الطهارة وكذلك الصعود على ظهره أو الرقي على
منبره عليه السلام بذلك وكذلك جعل نعله في البيت إذا جالس للدعاء ولجعلها في حجرته فالمراد
برقي البيت دخوله لا رقي درجته وسمى دخوله رقياً لأن بابها مرتفع والاضافة لادني ملابسة
وقوله أو عليه أي إلى ظهر البيت وقوله بفعل متعلق بالمسائل الثلاث (ص) بخلاف الطواف
والجهر (ش) يعني أنه لا يكره الطواف بالنعلمين الطاهرين وكذا بالخفين وكذلك لا يكره الدخول
للعجبر بذلك كما في المدونة وإن كان بعضه من البيت لعدم تواتره على رأي وكهره أشهب (ص)
وان قصد بطوافه نفسه مع محموله لم يجز عن واحد منهما (ش) أي وإن طاف حامل شخص
طوافاً واحداً أو قصد الحامل بطوافه نفسه مع محموله صبي أو مجنون واحد أو متعدداً
هرض فالشهر وإنه لا يجزئ عن الحامل ولا عن محموله لأن الطواف صلاة وهي لا تكون عن
اثنين فإن قامت يرد هذا الجزء الطواف عن المحمولين فأكثر قلت الفرق أن المحمولين صاروا بمنزلة
الشيء الواحد (ص) وأجزأ السعي عنهم (ش) يعني أنه إذا حمل مريضاً أو صبيحاً أو صبيحاً في ابتداء
سعيه ونوى بذلك السعي عنه وعن محموله فإنه يجزئ عنهم ما ظن أنه السعي إلا لا تشترط فيه
الطهارة ولأن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يصح الاشتراك فيه (ص) كالمحمولين فيهما (ش) تشبيهه
في الأجزاء المعنى أن من حمل صبيين أو مجنونين أو نحوهما فافاكثر في الطواف أو السعي بنوى
ذلك عنهم أو عنهم فإنه يجزئ عنهم أو عنهم في العبادتين وسواء كان المحمول معذوراً أم لا لكن
الدم إلى غير ما ذكر في الطواف إذا لم يمهده كما في قوله والقدم لا قدر لم يمهده أي بان طاف غير
ماش وكذا غير المذخور في السعي عليه دم والمسافر في المؤلف من الكلام على أركان الحج والعمرة
وما انضاف إلى كل ركن من مسنون ومنه بوب تكامل على محظورات الإحرام لأنها طارئة على
المساهية بعد تكاملها وهي على قسمين مفسد وغير مفسد ومتملة لهما أفعال الرجل والمرأة فمدا
بغير المفسد والمرأة عكس صبيح ابن الحجاب فيهما أقبل ولعله اغتاباً بالمرأة وإن كان الأولى
البداءة بالرجل كما ورد بذلك القرآن في أي كثيرة والسنة لقلة الكلام على ما يختص بهما فقال

ما زاد عليها من شر أحسن ولم
ينبتوا قدر الزائد (قوله أو غيره
كج وعمره) أي وهو القارن
والكف تمثيل لغيره فالصور
ثلاث إما مفرد فيهما أو قارن
فيهما أو مفرد في أحدهما
وقارن في الآخر فلو أوفى
قوله وعمره بمعنى مع عمره
والحرم بالحج مع العمرة إنما
هو القارن وظاهره الكراهة
ولو نافي عام وهو قضية قوله
لأنه أدبت به عبادة (قوله أو
زنا قبره عليه السلام) لا يقال
استعمل لفظ الزيارة حيث
قال أو ترك الزيارة ورجع
بقصد طهالاً فاقول لم يذكره
بصفة التكامل ويرد بجديت
من زنا قبري وجبت له شفاعتي
لأنه لا دليل فيه لاطلاق
لفظ زيارة من غيره (قوله
ينهل أو شرب) ويتبرع وضع
البحر في أي واحد منهما
سحرمة الزمان (قوله في تجزئته
الجيزة بالضم مع قد الأزار
(قوله والاضافة لادني ملابسة)
لا يخفى أنه بعد أن فسر الرقي
بالدخول وعلى ما قاله لا يظهر
قوله والاضافة لادني ملابسة
أنهم لو قال بعد قوله مرتفع ولما
كان دخوله مستلزماً للرقي عبر
به لكان أحسن (قوله كج مجنونين
فيهما) ثم إن المعتمد في طوافه
عن المحمول طهارة الحامل
وحده إذا كان المحمول غير
مميز فإن كان مميزاً لظاهرة

شروط في المحمول لادني الحامل (قوله على المساهية) أي ماهية الإحرام وظاهره أن ماهيته ذات اجزاء وليست كذلك (فصل
(قوله ومتعلقة لهما أفعال الرجل والمرأة مع أنها من جزئياتها إلا أن يكون أراد بالمتعلق ذلك المعنى

فصل حرم بالا حرام (قوله على المرأة) ولو صغيرة وتعلق بوليها (قوله أي وحرم بسبب) إشارة إلى أن الباء تصح أن تكون للسببية وإن تكون بمعنى في لكن جمعها سببية أولى لأفادته أن ذلك من أول الاحرام (قوله يديها) المراد باليدين الكفان كما في عبارة التوضيح (قوله للخلاف فيه) استند في ذلك هذا الخطاب والذي رأته فيه الخلاف في الفدية ونصه فإن لبست القفا من فمها الفدية على المشهور خلافا لابن حبيب (قوله مخيطاً أو مربوطاً) فإن أدخلت يديها في قميصها فلا شيء عليها (قوله وستر وجهه) أي أو بعضه ولو لم يلاصقه (قوله الاستر) أي الالقصد ستر أي حيث علمت أو ظنت أنه ينظر لها بقصد كذا قرر أي ولو مع ملاصقة وانظر في حالة الشك والظاهر أنه في حالة الشك يحرم الستر ٢٦٥ لأن الحرمة محقة فلا يفتل عنها

الاباء امر قوى ولا يكون الا ظن الفتنة أو تخلفها لا شكها وانظر اذا خشي الفتنة من وجهه الذي كره هل يجب عليه ستره ان كان بالغاً وعلى وليه ان كان غير بالغ أو لا والظاهر الاول لان الذكراً أشد (قوله أو سترته لحر أو برد) من جزئيات قوله لا غير ستر (قوله ان طال الخ) لان المصنف سيقول وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برد ان طال (قوله فالاستثناء منقطع) أي بحسب ارادة المعنى المراد فلا ينافي انه متصل من حيث تناول المستثنى للمستثنى منه كما هو معلوم فتدبر وذكر بعض شيوخنا انه انما كان منقطعاً لان المعنى على الاتصال الاستر من أعين الناس فلا يحرم وهو صادق بالجواز مع ان المراد الاستر فيجب وهذا غاية مع الانقطاع والانتفاع كما يكون بمباينة الماصدق يكون بمباينة الحكم نحو جاء القوم الازيدامات كما

فصل (ص) حرم بالا حرام على المرأة لبس قفاز (ش) أي وحرم بسبب الاحرام بحج أو عرة أو في الاحرام على المرأة حرة أو أمة أو خنثى مشكك لبس محيط يديها نحو قفاز على وزن رمان شيء يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسها المرأة للبرد وخصه المؤلف بالذكر للخلاف فيه والافغيره مما عده المرأة لستر يديها مخيطاً أو مربوطاً وكذلك وكذلك كل ما يستر اصبع من أصابعها ولبس مصدر قال في القاموس وهو بضم اللام انتهى ماضيه لبس بكسر الباء مضارعه يلبس بفتح الباء هذا في لبس الثياب وأما مصدر اللبس الذي هو من تخيط الامور فهو بفتح اللام ماضيه لبس بفتح الباء مضارعه يلبس بكسر الباء قال تعالى واللبس سنا عليهم ما يلبسون (ص) وستر وجهه الاستر بلا غرز وربط (ش) هذا معطوف على لبس قفاز والمعنى انه يحرم على المرأة ان تستر وجهها في احرامها كما يحرم عليها ان تستر يديها بالخبر احرام المرأة في وجهها وكفها معناه تكشفهما الا أن ترى بذلك الستر عن أعين الناس فانه يجوز لها أن تستر به أن تستدل على وجهها سداً ولا تربطه ولا تغرز به بارة فإن فعلت المرأة شيئاً مما حرم عليها بأن لبست القفازين أو سترت وجهها أو بعضه لغير ستر أو لستر وغرزت أو ربطت أو سترته لحر أو برد لزمها الفدية ان طال واليه أشار بقوله (والافدية) فهو راجع الى مسئلة القفازين ومسئلة الوجه فقوله وستر وجهه أي ترهنا بدليل قوله الاستر فالاستثناء منقطع (ص) وعلى الرجل محيط بعضه وان بنسج أو زراً أو عقد (ش) يعني وكذلك يحرم على الرجل بسبب الاحرام ان يلبس المحيط فلوارتدي بثوب محيط أو بثوب مرقع براق أو بازار كذلك فلا شيء عليه وهو جائز لانه لم يلبسه ولا فرق في حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيط بكل البدن أو ببعضه ولا فرق بين ما أحاط بنسج أو زير عليه أو عقد يربطه أو يخلاه يعود والمراد بالرجل الذكور كما كان أو عبداً بالغاً كان أو غير بالغ وعلى وليه ان يجنبه المحيط مخيطاً أو غيره وقوله محيط بالطاء المهملة بقرينة المبالغة بعده وعلى قراءته بالخاء المعجمة تنافيه المبالغة وعليها بقدر لقوله بعضه عامل يتعلق به أي يحيط ببعضه (ص) تكاتم (ش) تشبيه في المنع وجوب الفدية أي وكذلك يحرم على الرجل في حال احرامه أن يلبس الخاتم بخلاف المرأة فيجوز لها لبس الخاتم ونحوه (ص) وقباء وان لم يدخل كما (ش) القباء بفتح القاف والمد والقصر ما كان مفر جاملاً القفطان فيحرم على الرجل المحرم ان يلبسه وتجب عليه الفدية وان لم يدخل يديه في كفيه ولا زره عليه لانه في معنى اللباس هذا هو المشهور فلونكس القباء أن جعل أسفله

٣٤ خرشي في الامام القرافي (قوله وعلى الرجل الخ) حاصل ما في المقام ان الاحرام يطلق بمعنى التعرية عن كل شيء ولا شك ان في المرأة تعرية وجهها ويديها وفي الرجل تعرية وجهه ورأسه ويطلق بمعنى التجريد عن المحيط بعضه ولا عن التعرية المذكورة (قوله بسبب ٣ نسج) كدرع حديد فان العرب تسميه نسجاً أو لصقاً بدعي صورته أو جلد حيوان سلخ بغير شق ليدنه أو أعضائه (قوله ما أحاط بنسج) أي بسبب نسج (قوله وعليه بقدر لقوله) هذا لا ينفع وذلك لان موضوع المسئلة هو المحيط فلا تنافي المبالغة فتدبر (قوله تكاتم) ولو فضة وزنه درهمان (قوله وان لم يدخل كما) في كلام المصنف قباء أي وان لم يدخل يديه كما أو منصوب بترج الخافض ومفعول يدخل محذوف أي وان لم يدخل يديه في كفه

(قوله لانه لا يلبس الخ) ظاهره تعاليله عدم الفدية في لبسه يجعل بطنه على ظهره وتظهره داخل جسده مع ادخال منكبيه ولام له غير
 مراد بل فيه الفدية ايضا كما اذا جعل رجليه في كية حين جعل آعلاه في آسده ان ترفه بذلك أو ازل أذي والا فلا (قوله كطين)
 ومثل اطين ما لوجه على وجهه دقيقا أو جبر الانه جسم أى لان الطين يدفع الحمر (قوله وما في معناه) أى من كل محيط بالبدن
 أو بهضه فان قيل ما الفرق بين الوجه والرأس وغيرهما من الجسد فالجواب ان الوجه والرأس لما كانا غير موروثة من الرجل
 كوجهه والكفين من المرأة والحرم ما لموربا تحرم سترها بكل شئ وما عداها من الجسد موروثة في الجسد بل حرمها ستره بكل
 شئ كالرأس ووجهه ان لم عليه الوقوع في معصية وربما يتوصل في ذلك الى النفس اذا لم يستره بغير الخيط والمحيط وحرم الستر
 به ما فقط كذا أفاده بهضه شيوخنا (قوله بقرينة قوله كطين) فالكاف للتثنية (قوله وذلك لانه لا يستره سائرا) أى عرفا وان عد
 سائرا لغة فيراد بقول المصنف عبا يستره أى عرفا وقوله يحتمل أن يكون غميلة بناء على انه يستره سائرا في هذا الباب أى أن يكون
 المراد بالسائرا في هذا الباب المعنى ٢٦٦ النعوى (قوله ولا فدية في سيف) تعاليله في عنقه عربى أو رومى كما هو ظاهره

على منكبيه فانه لا فدية عليه لانه لا يلبس على هذه الهيئة وظاهر كلام المؤلف حرمة لبس
 القباء وان لم يدخل يديه في موضعهما من القباء وليس كذلك في قيد كلامه عبا اذا أدخل كتفيه
 في القباء (ص) وستر وجهه أو رأس (ش) معنى وكذلك يحرم على الرجل أن يستر وجهه ورأسه
 في حال احرامه كالرأس أو بهضه والى كان وجه الرجل ورأسه في حال احرامه مخالفا لستر بدنه
 حرم تغطيته ما مطلقا فلذا قال (بما يستره سائرا كطين) لانه يدفع الحمر ودخل غيره من باب أولى
 كالعمامة وأما غيرهما من سائر البدن فانه لا يحرم تغطيته بنوع خاص وهو الخيط وما في
 معناه وقوله عبا يستره أى عرفا وألغة بقرينة قوله كطين وقوله كطين جعله الشارح في
 الصغير تشبيها وذلك لانه لا يستره سائرا ويحتمل أن يكون غميلة بناء على انه يستره سائرا أى في هذا
 الباب (ص) ولا فدية في سيف ولو بلا عذر (ش) المشهور ان المحرم اذا تقلد بسيف في حال
 احرامه فانه لا تلزمه فدية لذلك وسواء تقلده اعذرا أو لغيره وظاهر كلام المؤلف سواء نزع
 مكانه أم لا وفي عبارة ولا فدية في سيف ولو بلا عذر ابن الموائض هو مالك وزاد ليزعمه مكانه
 أى الا أن يلبسه لا يمر بجوز وظاهر المدونة وجوب نزع حيث لبس لغير عذر وهو مفاد قول
 ح كل ما حرم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففيه الفدية ما لم يصرح بأن لا فدية فيه كسئلة السيف
 لغير ضرورة اهـ (ص) واحترام أو استنفار لعميل فقط (ش) يريد ان ما ذكره كوجاز للمحرم
 اذا فعل لعميل ومعنى الاحترام بثوبه أو بعمامة أو حبل أو نحو ذلك كما هو ظاهر المدونة
 وأبقاها أبو الحسن وصاحب التكميل التقييد على ظاهرها وكلام ابن عرفة موافق لهما
 والاستنفار أن يدخل ازاره بين نخذه ملويا كافي القاسوس أى لا مهمقودا والافتدى فافى
 تت مما يخالف ذلك فيه نظر وقوله لعميل فقط راجع لهما (ص) وجاز خف قطع أسفله من
 كعب لعميل أو غلوه فاحشا (ش) يعنى ان المحرم اذا لم يجد الثملين عسدا حرامه أو وجدها

والاولى قصره على الاول
 اذ روى علاقه عريضة
 ومتعددة فهي حرام والظاهر
 ان السكين ليست كالسيف
 أى قصر الرخصة على موروثة
 (قوله المشهور ان المحرم الخ)
 المشهورية متوجهة على
 قوله وسواء تقلده اعذرا أم لا
 ومقابل لزوم الفدية لغير عذر
 وأما مع العذر فلا فدية اتفاقا
 كما في تمت (قوله وزاد) أى
 مالك (قوله وهو مفاد قول)
 وجه ذلك ان الخطاب حكم بانه
 ممنوع أى وما كان ممنوعا فيجب
 نزعها (قوله يريد أن ما ذكر
 جاز للمحرم الخ) لما كان ذلك
 غير مفاد المصنف وذلك لان
 كلام المصنف في الفدية لافى
 الجواز عبر بقوله يريد الخ (قوله
 اذا فعله لعميل) وأما لغير العمل

ففيه الفدية (قوله ومعنى الاحترام بثوبه) الاول أن يقول وسواء كان الاحترام بثوبه الخ (قوله على ظاهرها) يمكن
 أى من العموم أى وبهضم قيد ذلك بما اذا كان الاحترام بالثوب فقط أى واما الاحترام بعمامة أو حبل أو خيط ففيه الفدية ولو
 احترام بما ذكره لعميل (قوله أن يدخل ازاره) أى طرف ازاره بين نخذه ملويا ظاهرا بهدون رشق في حجزته قال محشى تمت وقيد مختصر
 الوقار الاحترام بكونه بلا عقد واعتقدوا مقدمه الخطاب مقتصر عليه وتبعه الجمهور ولم يذكر ابن شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام
 ولا المؤلف في توضيحه ولا ابن عرفة فانظر هل يقيد كلام المؤلف به أو يطلق كما أطلقوا على التقييد فهل يقيد الاستنفار بذلك أيضا
 وهو الظاهر لان العقد له تأثير وأما تفسير تمت له بالعقد فتبع فيه ابن غازي وفيه نظر اذ لم يقصره صاحب الصحاح والقاسوس
 ولا ابن الاثير في غمالة العقد وانما قالوا الاستنفار ان يدخل ازاره بين نخذه ملويا وقول ح الاستنفار لا يمكن وجوده بلا عقد
 غير ظاهر الا ان يريد مادة قتأمل اهـ (قوله فافى تت مما يخالف ذلك) أى لان تمت قال أن يجعل طرف من ثوبه بين نخذه ملويا
 مهمقودا في وسطه كاسر او بل اهـ (قوله وجاز خف) ومثله حرم وق وجوب وانظف اسم للزوج والاقبال خفان (قوله أو غلوه)

أي النعل كان ينبغي أن يقول أو غلوه لأن النعل مؤنثة وإن أطلق النعل على الزوج (قوله لورود الخبر بذلك) وهو قوله إلا أن لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (قوله لضرورة اقتضت) أي كشتوف برجليه (قوله رواه ابن القاسم عن مالك) وقد يقال وجود النعل حينئذ كعدمه ويجب عليه ٢٦٧ شراء لنعل ولو مع حاجة لثمنه فلبس

كل وضوء لأن الوضوء له بدل وهو التيمم وأما الفرق بين له هنا مزدوجة وهو الخفاء فردد بأن الخفاء لا يطيقه أحد وعلى تقديره فبثقة وهما متغايران من الدين ويؤخذ من إضافة النعل إلى النعل من عدم النظر إلى قلة مال المشتري وكثرته أي أن يكون الغلو في حد ذاته (قوله وهو رأي بعض شراح الرسالة) ومقابلته أنه إنما يفتقر إلى قطعه لأن اشتراه كذلك قاله دواعيه تعبد والاول هو الظاهر (قوله أن يتقى الشمس أو الريح) واتقاء البرد كالحر عند مالك لا عند ابن القاسم (قوله بطرف ثوبه) أي بان يقسم طرف الثوب على عصا (قوله ومثل المطر في ذلك البرد) بسكون الراء إشارة إلى عرفة بقوله وفي رفع ما يقيه البرد رواية ابن أبي أويس وقول ابن القاسم فعلى هذا الخبر ليس كالبرد ولو قال المصنف واتقاء شمس أو ريح أو مطر يبدأ ببناء أو خباء أو محارة لا فيها كثوب بعضها لا المطر به سلم من التشبث مع ما فيه من الاختصار والحاصل أن الأفراد التي يتقيا بها

لكن ثمن فاحش جدا أي زائد على الثالث فإنه يجوز له حينئذ أن يلبس الخفين بشرط أن يتقطعهما أسفل من الكعبين لورود الخبر بذلك فالويل يفتقد النعل لكن احتاج إلى لبس الخفين لضرورة اقتضت ذلك وقطعهما أسفل من الكعبين فإنه تارزه الفدية رواه ابن القاسم عن مالك واعتبر من الفتوى أنه لو عند الإحرام فلا يجب عليه إعداد النعلين قبله إذا علم بفتقهما عندده وفي الطراز يجب عليه ذلك قبل المقتات إذا وجدتهما وظاهر قوله قطع كان القاطع له هو أو غيره وهو رأي بعض شراح الرسالة والظاهر أن مثل القطع لو تقي أسفله من كعب (ص) واتقاء شمس أو ريح يبد (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يتقى الشمس أو الريح بيده لأنه لا يدسأترا في العتبية لا بأس أن يجعل يديه فوق حاجبيه يستريح بهما وجهه وفي الموازية يوارى وجهه بطرف ثوبه ولو وضع يديه جميعا على رأسه وأمكنه ما ببعض المكث كان خفيفا بقوله يبد مقصوده الرد على ابن المراز لأن الاتقاء بالشوب سيما في أنه لا يجوز وقوله يبد أي ولا يلبسها على رأسه والافعية الفدية إذا طال (ص) أو مطر يرتفع (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يتقى المطر بشيء يرتفع عن رأسه من ثوب ونحوه وأما الخيمة فجائز الدخول تحتها من غير عذر كما يأتي ولا يلبس المظال برأسه ومثل المطر في ذلك البرد والظاهر أن مثل الشمس في جواز اتقائه بالبناء أو الخباء أو المحارة الريح ويفهم من كلام المؤلف جواز اتقاء المطر باليد والبناء أو الخباء بالاولى لأنه على جوازه بالمرتفع مع أنه يمنع اتقاء الشمس والريح به (ص) وتقليم ظفر الكسرة (ش) هذا معطوف على الجائز قبله والمعنى أن المحرم إذا انكسر له ظفر واحد فقلعه فلا شيء عليه ومثل الواحد الاثنان والثلاثة سنة ويقتصر على ما كسر منه جملا بقدر الضرورة فإن أزال جميع ظفوره كان ضامنا لمن أزال بعضه ابتداء من غير ضرورة فإنه ببعض جملة مضبوطة فيكون مضموها قال بعض وما قاله ظاهر وهو أنه يقطع المكسر ويساوي الباقي حتى لا يبقى عليه ضرورة فيعاقب في كونه يتعلق بما عر عليه اه وانظر ما زاد على الثلاثة ما حكمه هل في تقليمه الفدية أم لا وأما أن لم ينكسر فإن قلعه لا ماطة الاذى فغية الفدية والا تخفة كما يأتي وهذا في الواحد وأما ما زاد عليه ففي تقليمه الفدية مطلقا أو ما تقليم ظفر الغير فهو لغو (ص) وارتداء بقميص (ش) يعني أنه يجوز للمحرم أن يرتدى بالقميص والجبلة ونحوهما مما لا يعدل بالبناء أو الخباء وانعدوا الارتداء لبيان باب الايمان لضيقها (ص) وفي كره السر أو بل رواية ثان (ش) يعني أن المحرم هل يكرهه أن يرتدى بالسر أو بل لفتح الزى كما كره لغير المحرم لبس السر أو بل مع الرداء أولا يكرهه ذلك بل يباح روايتان عن مالك وأما لبس السر أو بل فإنه لا يجوز في كلام المؤلف حذف مضاف أي وفي كره ارتداء السر أو بل للمحرم وغيره وان ساقه المؤلف في المحرم وعدم الكراهة روايتان (ص) وتقليم البناء وخباء (ش) البناء للآلة أي وجاز تظليل البناء من حائط وسقف وخباء خيمة ونحوها مما ثبتت (ص) ومحارة (ش) أي وكذلك يجوز له أن يتظلل بجانب المحارة وهي المحمل نازلة أو سائرة ومثل ذلك

المطر أكثر من الأفراد التي يتقيا بها الشمس والريح (قوله وتقليم ظفر) الجواز مقيد بان يتأذى بكسره والالم يجوز له فإن لم يجد فيه قوله الآتي وفي الظفر الواحد لا ماطة الاذى حفنة (قوله وانظر ما زاد على الثالث) عبارة التوضيح وعلى هذا لو انكسر ظفران أو ثلاثة فقلعهما ما كان عليه شيء اه والظاهر أن المدا على الحاجة ولو أزيد من ثلاثة (قوله وارتداء الخ) قال محشي ثبت فلان يرتدى بقميص أو شملة لا فدية فيه وهذا واضح (قوله وأما لبس السر أو بل) أي فلا يجوز له أن يرتدى بالسر أو بل

(قوله بالبعير) أي بجانب البعير (قوله بأعواديرفعها) أي ويضع سائر أعلاها (قوله وإن لم يكشف ما على الحمار افتدى) أي وهو الذي وضع على الأعواد (قوله ولا يستظل تحتها) يحترق قوله أولا بجانب (قوله واختصف ان فعل ذلك) انظره فانه جعله اذا كان نازلا وجلس تحتها فيه الهندية قطعا أو أمالوا استظل تحتها وهي سائرة فجعل في ذلك خلافا وانظر الفرق وعبرة بغيره بتقاضي التساوي ونفسه وأما التظليل بظاه الذي تحتها فلا يجوز سائرة أم لا وإن فعل افتدى كما في نفسه كلام اللغوي ولكن المعول عليه أنه يجوز الاستظلال بع تحتها أيضا وقوله ولا بأس أن يكون في ظاهها خارجا عن هو عين قوله أولا أن يستظل بجانب الحمار هذا أو المعتمد أنه يجوز الاستظلال بع تحتها فقد قال عبيد المعتمد جواز الاستظلال تحتها فليعمل عليه قولنا لا فرق بين المنازل والسائر في الاستظلال ويعبر الفرق بين الاستظلال ٢٦٨ فيها نازل أو بين الخيمة (قوله ولهذا قال مالك) أي ولا أجل ما قد علم أنه اذا لم يكشف ما على الحمار يفتدى (قوله

وروى ابن شعبان) مقابل لما قبله (قوله فمديله أخرى) أي ويحرم عليه (قوله ابن الحاج وفي الاستظلال) هو عين قوله فيما تقدم وأما الاستظلال وهو في الحمل بأعواد الخ (قوله مقبلا) أي كالمقبب (قوله قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولهذا قال المؤلف لا فيها) لا يخفى أنه على هذا يكون قوله لا فيها سواء كان مقبلا أم لا (قوله ولا يجلس تحتها) هذا تقدم فهو تكرار وقوله فلا يجوز تراجع لقوله لا فيها (قوله وفي عبارة) هذه العبارة تخالف قوله قال بعض الخ (قوله على ما قاله ابن فرحون) أي أن ابن فرحون قال ولا يدخلها اختلاف وكلام ابن فرحون هو الراجح والحاصل على هذا أن قول قول المصنف لا فيها أي

الاستظلال بالبعير كان نازلا أو سائرا أو باركا إلى الشبه ورواها الاستظلال وهو في الحمل بأعواديرفعها فنه مالك قال في توضيحه وهو ظاهر المذهب وإن فعل افتدى وأجاز أبو حنيفة والشافعي وغيرهما اللغوي وإن لم يكشف ما على الحمار افتدى ولا يستظل تحتها إن كان نازلا فإن فعل افتدى ولا بأس أن يكون في ظاهها خارجا عن ولا يفتدى تحتها واختص ان فعل ذلك ولهذا قال مالك إذا كان الرجل عبد لا امرأة لا يستظل هو وتستظل هي وقوله ابن القاسم وروى ابن شعبان يجوز له ادل امرأة وعريض ابن الحاج عن مالك يفتدى المريض فمديله أخرى ابن الحاج وفي الاستظلال بشيء على الحمل وهو فيه بأعواد قولان ابن فرحون احتج بقوله بأعواد إذا لو كان المحمل مقبلا كالحمار فانهما كالبناء والاختصاص فيجوز له بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولهذا قال المؤلف لا فيها ولا يجلس تحتها لا سائرا ولا نازلا فلا يجوز حتى يكشفها كما قاله اللغوي والظاهر أن المراد كشف ما فوقها دون كشف جوانبها لانه حينئذ من باب الاستظلال بجانب المحمل وهو جائز كما مروى في عبارة ما نهى وقوله لا فيها هذا في غير محاجر زماننا وهي المحاجر التي ليس لها سقف من خشب وأما محاجر زماننا فهي أثبت من الخيمة بل كالمبيت ولا فدية فيها ولا يدخلها الخلاف على ما قاله ابن فرحون (ص) كثوب بعصاف في وجوب الفدية بخلاف (ش) تشبيهه بقوله لا فيها والباء بمعنى على وهو أن يجعل الثوب على العصاوي يتظلل به فإن استظل داخل الحمار أو تحت الثوب المرتفع على الأعواد وقتنا بعدم الجواز فعمل تلزمه الهندية أولا تلزمه ويستحب له آخرجهما في ذلك خلاف (ص) وحمل الحاجة أو فقر بلا تجر (ش) يعني أن الحرم إذا كان ماشيا واحتجاج إلى جعل شيء على رأسه لأجل الحاجة أي الضرورة كأن لا يجده من يحمله خرجه مثلا لا باجرة ولا بغيرها جازله ذلك وكذلك إذا كان فقيرا كان يحمله خرجه حطب يبيعها أو يخرج أو جراب غيره ليعيش عما يأخذه من ثمن أو أجرة فالواو بمعنى أولا للعطف التفسير أي فاحد الأمرين كاف وكل ذلك إذا كان لغير التجارة والافلا ويفتدى ما لم يكن يعيشه كالمطارد فتقوله بلا تجر زائد على عيشه (ص) وأبدال ثوبه أو يبعه (ش) يعني أن المحرم يجوز له في حال أحرامه أن يبدل ثوبه الذي أحرم فيه أزارا أو غيره بغيره ولو لم يعمل آذاه بمشاة

لا التظليل بشيء زائد حال كونه فيها وأما لو كان يتظلل فيها مقتصر على ما سمر عليها فانه يجوز وهو ما قال ابن فرحون من ويجوز التظليل بالقلاع ويستثنى من جواز التظليل للمحرم ما قاله في الشامل من أنه يكره التظليل في يوم عرفة أي زمن الوقوف ولعله لم يكتبر الثوب كما استحب القيام به دون الجلوس (قوله كثوب بمصا) الباء بمعنى على أي أن يجعل الثوب على العصاوي يتظلل به أو على أعواد فلا يجوز سائر اتفاقا ولا نازلا عند مالك لانه لا يثبت بخلاف الخباء والبناء قال الخطيب وتعليقهم هذا يقتضي أنه اذا ربط الثوب بأوتاد وحبال حتى صار كالظباء الثابت ان الاستظلال به جائز (قوله كأن لا يجده الخ) فيفتد ولو كان غنيا وحمل بخلا باجرة فلا يجوز ذلك وانظر لو كان لا يحمل أبدا بغيره وفيه المنع كافي شرح عب ولكن كلام أبي الحسن يفيد أنه لا شيء عليه في حمله لضم نفسه مع قدرته على أن يحمله على غيره اه والحاصل كما ذكره بعضهم أنه اذا كان الحمل لمعاشه فانه لا فدية فيه وإن لم يكن لمعاشه فانه إن كان له دمه وحده وما يستاجر به فكذلك وإن وجد من يحمل مجانا أو باجرة يقدر عليها فعليه الفدية إن حمله اه (قوله ولو لم يعمل آذاه)

وأما إذا نزل المهرام من ثوبه أو جسده الذي علمه إلى الثوب الذي يريد طرده فيكون كما رجه (قوله ولا أشمان) بضم الهمزة وكسر هاء
وظاهر عب أنه غير الغاسول وليس كذلك (قوله والا فالنقل في المسئلة الكراهة) الحق أن الموازية والمدونة وان عبرت بالكراهة
الان المراد بهما التحريم فقد نص سنده على المنع قال الباسجي في المنتقى ولو جهل ففصل ٢٦٩ رأسه أو ثوبه حتى ينتفع بذلك

لكان عليه الغدية فوجوب
الغدية دليل على المنع ثم لا يخفى
أن ما قاله الشارح هنا يناق
صدد عبارته (قوله وأن لم
يتحقق ذلك) أي بل شك
وحينئذ ان قتل بعض التمثل
أخرج ما فيه فان تحقق قتله
لم يجز غسله لترفعه ولا لو سخر فان
غسل وقتل به أخرج ما فيه أيضا
(قوله إذا احتسج إلى ذلك)
وأما إذا لم يتحقق فيكره كما يأتي في
قوله وقصد من أنه إذا كان لغير
حاجة يكره (قوله ثم إن قوله
وقصد الخ) المناسب أن يقول
ثم إن قوله إن لم يعصبه غير
ضروري الذ كرمع قوله
كعصب جرحه فتأمل (قوله
وشد منطقة) هي الهميان
وهي مثل الكيس يجعل فيها
الدرهم ولا فرق بين كونها
من جلد أو خرق كما قاله الباسجي
(قوله وإضافة نفقة) أي بان
يودعه رجل نفقة بعد شدها
لنفقة نفسه فيجعلها معه من
غير مواطاة على الإضافة فيما
يظهر كافي شرح عب (قوله فان
شد نفقة الغير ابتداء) ود حل
تحت إلا ما إذا شد منطقة
فارغة أو للتجر ونفقة أو شدها
بجريدة عن قصد وقوله أو شدها
للتجارة أي أو شدة المنطقة للتجارة
أي تجارته أو تجارة الغير (قوله

من ارتحل من بيته وأبقاه بيقه حتى مات حنقاً أنفه وكذلك يجوز أن يبيع ثوبه الذي أحرم
فيه ولو لا ذابة القمل له على المشهور (ص) بخلاف غسله إلا الجس فبالماء فقط (ش) أي إن
غسل المحرم ثوبه مكره وكافي الموازية الآن يكون فيه نجاسة جنابة أو غير هاء أي أو وسخ فانه
يغسله بالماء من غير عرض وهو الغاسول ولا صابون ولا أشمان خشية قتل الدواب فقوله
بخلاف غسله أي فان فيه الغدية إذا لم يأم قتل الدواب وهذا هو المراد والأفانقل في المسئلة
الكراهة قال ح بعد ذكر الانتقال فتحصل من هذا أنه إذا تحقق أنه لا قتل في ثوبه جاز له غسله
بما شاء وإن لم يتحقق ذلك جاز له غسله بالنجاسة بالماء فقط ولا شيء عليه وإن قتل بعض قمل كما
تنسب من الموازية وقال في الطراز يطعم استحباباً وأما غسله لا لو سخر فظاهر المدونة أنه مكره
وقال في الموازية جاز وأما غسله لغير النجاسة ولو سخر فاتفق أنط المدونة والموازية على كراهة
ذلك وقال ابن عبد السلام والمؤلف أنهما على بابها وظاهر كلامه في الطراز أن غسله لغير النجاسة
لا يجوز وهو الموافق لظاهر كلام المؤلف فتأمل والله أعلم اه ولم يترك على ما إذا غسله
لنجاسة بصابون ونحوه حيث لم يتحقق نفي القمل وظاهر كلام المؤلف أنه لا يجوز والأصل فيما
لا يجوز الغدية وصرح به تب (ص) وربط جرحه (ش) يعني أنه يجوز للمحرم أن يبط جرحه
أي يشده إذا احتاج إلى ذلك ويخرج ما فيه بعضه ونحوه أو ما في حكم ذلك كوضع لفة عليه
ومثل الجرح الدم ونحوه (ص) وحك ما خفي برفق (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يحسك
سحفي من بدنه مثل رأسه وظاهره وما أشبه ذلك برفق خشية قتل شيء من الدواب ومفهوم
برفق أنه لو كان بشدة فيكره وأما ما يراه فله حكمه وإن أدامه (ص) وقصد أن لم يعصبه (ش) يعني
أن المحرم يجوز له أن يقصد إذا احتاج إلى ذلك إذا لم يعصبه فان عصبه افتدى وإن اضطار
لتعصبه كما يفيد كلام ابن عرفة وأما القصد لغير حاجة فيدعي أن يكره كافي الحاشية ثم إن قوله
وقصد الخ ليس ضروري الذ كرمع قوله كعصب جرحه (ص) وشدة منطقة نفقته على جلده
(ش) يعني أنه يجوز للمحرم شدة منطقة بكسر الميم وفتح الطاء على جلده تحت إزاره لأجل نفقته
والمراد شدها إدخال خيوطها في ثقبها أو في الكلاب أو الإبريم مثل أسواء كان من جلد
أو غيره وأما لو عقددها على جلده افتدى (ص) وإضافة نفقة غيره (ش) يعني أن المحرم يجوز له
أن يضيف نفقة الغير إلى نفقته التي شدها أولاً على جلده لا ابتداءً فان شدة نفقة الغير ابتداءً
أو شدة التجارة أو كانت نفقته تبعاً أو فوق مئزره فعليه الغدية واليه الإشارة بقوله (والا
فغدية) واحترز بقوله على جلده عما إذا شدها فوق مئزره ثم شبهه في وجوب الغدية أموراً
جائرة فقال (ص) كعصب جرحه أو رأسه (ش) أي وكذلك تجب الغدية عليه في عصب جرحه
الضرورة أو غيرهما بخرقه كبيرة أو صغيرة لأن العصب منطقة الكبير لو وقع على الجرح
والصحيح وكذلك تجب الغدية في عصب رأسه من صداع أو غيره (ص) أولصق خرقه كدرهم
(ش) أي على جرحه أو رأسه وظاهره أنه لا غدية فيما إذا كانت الخرقه أقل من درهم وقوله
أو قرطاس بصدد غيبه ظاهره ولو كان أقل من درهم وأصل نكته ذكره كون الحكيم فيه

لأن له صب منطقة الكبير) عليه ذوف والتقدير وانما وجبت في الخرقه لصغيرة مع الشان عدم الوجوب فيه إلا العصب
منطقة الكبير (قوله أولصق خرقه كدرهم) يعني موضع أو موضع لوجبت كانت درهم أو طاهر التوضيح وإن الحاجب لا شيء عليه في
جميعه موضع وهو الممول عليه وأعلم أن العصب والربط أشد من اللصق إذا لم يفهم ما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللصق

(قوله أولها على ذكر) لا يتقيد درهم فيما يظهر (قوله ويؤخذ العلم من قوله ترك) وذلك لأنه لا يقال له ترك إلا مع العلم (قوله عطفاً على ذي المضاف إليه) أي على القول المرجوح في المعاطيف إذ تكررت أي فلا يحتاج لتقدير مضاف وجعل له ابن حازم معطوفاً على عصب وهو القول الراجح ويحتاج لتقدير مضاف أي ترك ردها ولا ينبغي أن قوله أو ترك ذي نفقة ذهب يعني عن قوله أوردها له (قوله المشهور أنه يجوز الخ) ٢٧٠ ومقابل أنه لا يجوز وعلم الفدية (قوله وكرهه نفقة به بعد) أي ما لم

ين عادة قوم فلا يكره (قوله وكب رأس) لا يختص بالمحرم لقول الجوزي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشياطين (قوله اسم للعضو بتمامه) أي اسم لما فوق العنق كما أفاده شرح شب (قوله من تسمية الكل باسم الجزء) المناسب أن يقول من تسمية الجزء باسم الكل (قوله لأنه من أكب) والصواب كلام المصنف لأن أكب متعد وكب لازم ٣ وهو من القليل كما في المصباح وغيره (قوله مان يتقيد به) أي لا غير فلا يكره (قوله وهو) أي المورد (قوله أول الذي صيغ بالورد) أي وليس كالورد لأن الورد من الطيب المؤنث بخلاف الورد لأن الظاهر أن الذي صيغ بالورد يفصل فيه كما فصل في المعصفر (قوله والمعصفر غير المقدم) بل والمقدم كذلك وعبارة عب وتقييدنا الكراهة بالأحرام مخرج لغیر حالة الأحرام فيجوز له لبس المزعفر والمعصفر أه أي على نقل البرزلي عن ابن العربي عن مالك وأبي حنيفة جوازه

لا يتقيد به بخلاف الخرافة فإن الحكم فيها مقيد بالدرهم فأكثر المراد به البخل (ص) أولها على ذكر أو فطنة بأذنيه (ش) يعني أن المحرم إذا لبس ذكره خرقه لا غسل البول أو لا غسل المني أو المذي فإنه يفتدى وهذا بخلاف ما لوجه له في خرقه من غير لبس عند النوم فأنه لا فدية عليه وكذلك نلزمه الفدية إذا جعل فطنة كبيرة أو صغيرة بأذنيه لعلها أو غيرها مطيبة وغير مطيبة وكذلك الأذن الواحدة (ص) أو قرطاس بصغية (ش) أي أو بصدغ واحد والمعنى أن المحرم إذا جعل على صدغيه قرطاسا للضرورة أو غيرها فإنه يفتدى لكن لا يتم عليه مع الضرورة (ص) أو ترك ذي نفقة ذهب أوردها له (ش) ترك مصدر مجرور ومعطوف على عصب من قوله كرهه ب رأسه مشارك له في الفدية أي تجب الفدية بترك ذي النفقة ذهب وهو عالم به وقد نفدت نفقته التي ضمنها فإن لم يعلم به فلا شيء عليه ويبقى نفقته الغير معه ولا يخرجها إلى غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله أوردها مجرور عطفاً على ذي المضاف إليه ترك أي أو ترك ردها له مع تمكنه منه وهو قول اللخمي رد الأخرى إلى صاحبها وإن تركها فتدى (ص) ولم أره خروجلي (ش) المشهور أنه يجوز للمرأة أن تلبس في حال إحرامها الخنز والحلي وجميع الثياب لأن حكمها بعد الإحرام في اللباس حكمها قبله إلا في سائر الوجه والكفين والخنز ماسداه حرير ولحمته خلافه ويدخل في الحلي الخاتم (ص) وكرهه شد نفقته بعضده أو نخذه (ش) يعني أن المحرم يكرهه أن يشد نفقته بعضده أو نخذه أو ساقه ابن القاسم ولا فدية ولم يوسع مالك أن يشدها إلا في الوسط ابن عرفة وظاهر قول ابن الحاجب الفدية في العضد والنخلة أعرفه نصاً (ص) وكب رأس على وسادة (ش) يعني أنه يكره للمحرم أن يكب رأسه على وسادة لأنه من باب الترفه وأما وضع خده عليها عند النوم فلا يكره ثم إن الرأس في الفدية اسم للعضو بتمامه فعلى هذا فهو من باب تسمية الكل باسم جزءه أي وكب وجهه وكان ينبغي أن يقول واكباب لأنه من أكب (ص) ومصبوغ يقتدى به (ش) أي أنه يكره لمن يقتدى به أن يلبس في حال إحرامه المصبوغ الذي لا طيب فيه إذا أشبهه لونه لون المصبوغ بالطيب كالورد وهو المعصفر غير المقدم أو المقدم إذا غسل أو الذي صيغ بالورد أقوال في نفسه بغيره وإنما كرهه للفتنة به من أمام وعالم ما ذكره الداريمية لئلا يتطرق الجاهل بفعله إلى لبس غير الجائز وتقييدنا الكراهة بالأحرام مخرج لغیر حالة الأحرام فيجوز له لبس المزعفر والمعصفر غير المقدم وهو المورد وتقييدنا الكراهة بالمصبوغ غير المقدم مخرج للطيب فإنه حرام في الأحرام كالزعفر والمورس ومثلها المعصفر المقدم للرجال والنساء والمقدم بضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهملة هو القوي الصبيغ وتقييدنا بالذكر وبما يشبهه لونه لون المصبوغ مخرج لغیره من الألوان فيجوز الأحرام فيه ولو للفتنة به بخلاف الظاهر كلام التماساني والقرافي من كراهة ماسوي الأبيض

وظاهر الطراز كراهته مطلقاً يؤيده حديث ابن عمر السائب المعصفر ثم صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال إن ذلك من لباس الكفار وصرح الخطاب بكراهة المقدم دون غيره كما أفاده بعض شيوخنا والورد نبت باليمن صيفه بين الصفرة والحمرة (قوله ومثلها المعصفر) أي فإنه يحرم على المشهور الرجال والنساء وفيه الفدية كما للطيب ومقابلها رواية أشهب عن مالك الكراهة من غير فدية ولم يره من الطيب المؤنث (قوله هو القوي الصبيغ) أي الذي صيغ في المعصفر مرة بعد أخرى حتى صار شيناً (قوله فيجوز الأحرام به) يعني خلاف الأولى ٣ قول الحثي أكب متعد وكب لازم وهو الصواب العكسي أه

لأنه يستحب للمحرم البس البياض بل وغير المحرم لقوله عليه الصلاة والسلام البسوا من ثيابكم البياض فإنهم من خير ثيابكم
 وكفنوا فيها موتاكم وفي الحديث الآخر البسوا الثياب البيض فإنها أطهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم (قوله ويتنقى أثره)
 أي تعلقه بعمامة من جسد أو ثوب تعلقا غير شدة يد المؤنث ما يظهر لونه وأثره أي تعلقه بعمامة تعلقا شديدا وقيل المذكر
 ما ظهر لونه وخفيت رائحته والمؤنث ما خفي لونه وظهرت رائحته كالسك (قوله ولا فدية فيه) أي في شتمه (قوله بخلاف مسه) أي
 مس المؤنث والخاص أن أقسام المؤنث أربعة اثنتان مكرهتان وهما مكنته بكان به واستحبابه كذا كره المصنف ههنا واحد
 حرام وهو مسه وسيد كرهه واحد مكره وهو شتمه ولم يذكره المصنف لاهنا ولا فيما يأتي ولكن تفهيم الكراهة فيه من كراهة
 شتم المذكر التي ذكرها المصنف بالأولى وكذا أقسام المذكر أربعة واحد مكره ٢٧١ وهو شتمه وثلاثة جائزة وهي مكنته

للقمدي به (ش) وشتم كريحان ومكث بكان به طيب واستحبابه (ش) يعني أنه يكره للمحرم أن
 يشم في حال إحرامه الطيب المذكر وهو ما يظهر ريحه ويتنقى أثره كالياممين والريحان
 ونحوهما لما فيه من التزني ولا فدية فيه ولا في مسه وكذا يكره شتم الطيب المؤنث كالسك
 والورس ونحوهما ولا فدية أيضا بخلاف مسه ولا يكره شتم ولا مس الشيخ والعصفور ونحوهما
 وكذا يكره للمحرم أن يمكث مع رجل متطيب أو بمكان غير البيت الشريف لأن القرب منه
 قربة وكذا يكره له أن يستحب الطيب مسه أو مع رفقة فيه ولا فدية (ص) وتجمامة بالأعذر
 وغمس رأسه (ش) أي ومما هو مكره فعله للمحرم أن يتجسم بغير عذر خشية أن يقتل شيئا من
 الدواب حيث لم يزل بسببها شعر والأفلايحور إلا أن يضطر إليها فيجوز ويقعدى على المعروف
 ومفهومه بالأعذر الإباحة لعذره وهو كذلك وكذلك يكره للمحرم أن يغمس رأسه في الماء مخافة
 قتل شيء من الدواب زاد في المدونة فإن فعل أطهم وقد يدل ذلك اللغوي بما إذا كانت له وفرة والأفلا
 كراهة والظاهر كما قاله (ه) في شرحه أن الإطعام مستحب لأن فعله مكره لا محرم ولم يذكر
 الإطعام المذكور في الجملة ولا في تخفيف الرأس مع أن العلة فيه ما خيفة قتل الدواب (ص)
 وتخفيفه بشدة ونظر عراة أو لبس امرأة قباء مطلقا (ش) أي وكذلك يكره للمحرم أن يخفف
 رأسه بشدة بثوب أو بغيره إذا غسله خشية أن يقتل شيئا من الدواب وليس المراد تخفيفه في
 الهواء وكذلك يكره للمحرم أن ينظر في المرأة حال إحرامه والمرأة بكسر الميم بعدها رأسا كنه
 ثم هزة ثم مدة التي ينظر فيها وإنما كره ذلك مخافة أن يرى شعافيزيله وكذا يكره في حق المرأة
 أن تلبس القباء بالمد وهو ما كان مفتوحا حرة أو أمة محجمة أو غير محجمة وهو مراده بالإطلاق
 لأنه يصفهن أي مع غير زوجها (ص) وعليه ما دهن اللحية والرأس (ش) هذا معطوف على
 قوله حرم بالاحرام على المرأة الخ وعلى الرجل الخ والمعنى أنه يحرم على الرجل وعلى المرأة في حال
 إحرامهما أن يدهن شعرهما رأسا أو لحيمة أو غيرهما بالدهن مطلقا أي مطيبا أو غير مطيب
 لما فيه من الزينة وسواء كان له شعر أم لا ولهذا قال (وإن صاعا) وهي المنصورة شمس المقدم
 وبعبارة أخرى وعليه ما دهن اللحية أن وجدت للمرأة وموضعها اللحم والرأس وإن صاعا جمع
 أصابع وحينئذ لا يرد أن الرأس مذكر فكيف يصفه بصفة المؤنث والمراد شعر الرأس وشعر

للقمدي به (ش) وشتم كريحان ومكث بكان به طيب واستحبابه (ش) يعني أنه يكره للمحرم أن
 يشم في حال إحرامه الطيب المذكر وهو ما يظهر ريحه ويتنقى أثره كالياممين والريحان
 ونحوهما لما فيه من التزني ولا فدية فيه ولا في مسه وكذا يكره شتم الطيب المؤنث كالسك
 والورس ونحوهما ولا فدية أيضا بخلاف مسه ولا يكره شتم ولا مس الشيخ والعصفور ونحوهما
 وكذا يكره للمحرم أن يمكث مع رجل متطيب أو بمكان غير البيت الشريف لأن القرب منه
 قربة وكذا يكره له أن يستحب الطيب مسه أو مع رفقة فيه ولا فدية (ص) وتجمامة بالأعذر
 وغمس رأسه (ش) أي ومما هو مكره فعله للمحرم أن يتجسم بغير عذر خشية أن يقتل شيئا من
 الدواب حيث لم يزل بسببها شعر والأفلايحور إلا أن يضطر إليها فيجوز ويقعدى على المعروف
 ومفهومه بالأعذر الإباحة لعذره وهو كذلك وكذلك يكره للمحرم أن يغمس رأسه في الماء مخافة
 قتل شيء من الدواب زاد في المدونة فإن فعل أطهم وقد يدل ذلك اللغوي بما إذا كانت له وفرة والأفلا
 كراهة والظاهر كما قاله (ه) في شرحه أن الإطعام مستحب لأن فعله مكره لا محرم ولم يذكر
 الإطعام المذكور في الجملة ولا في تخفيف الرأس مع أن العلة فيه ما خيفة قتل الدواب (ص)
 وتخفيفه بشدة ونظر عراة أو لبس امرأة قباء مطلقا (ش) أي وكذلك يكره للمحرم أن يخفف
 رأسه بشدة بثوب أو بغيره إذا غسله خشية أن يقتل شيئا من الدواب وليس المراد تخفيفه في
 الهواء وكذلك يكره للمحرم أن ينظر في المرأة حال إحرامه والمرأة بكسر الميم بعدها رأسا كنه
 ثم هزة ثم مدة التي ينظر فيها وإنما كره ذلك مخافة أن يرى شعافيزيله وكذا يكره في حق المرأة
 أن تلبس القباء بالمد وهو ما كان مفتوحا حرة أو أمة محجمة أو غير محجمة وهو مراده بالإطلاق
 لأنه يصفهن أي مع غير زوجها (ص) وعليه ما دهن اللحية والرأس (ش) هذا معطوف على
 قوله حرم بالاحرام على المرأة الخ وعلى الرجل الخ والمعنى أنه يحرم على الرجل وعلى المرأة في حال
 إحرامهما أن يدهن شعرهما رأسا أو لحيمة أو غيرهما بالدهن مطلقا أي مطيبا أو غير مطيب
 لما فيه من الزينة وسواء كان له شعر أم لا ولهذا قال (وإن صاعا) وهي المنصورة شمس المقدم
 وبعبارة أخرى وعليه ما دهن اللحية أن وجدت للمرأة وموضعها اللحم والرأس وإن صاعا جمع
 أصابع وحينئذ لا يرد أن الرأس مذكر فكيف يصفه بصفة المؤنث والمراد شعر الرأس وشعر

بالكراهة المنع إذا اطعم في كراهة التزني والظاهر أن الإطعام واجب وقول صاحب الطراز باستحبابه خلافها كما أفاده
 محشي تمت (قوله لأنه يصفهن) أي لأن القفطان لما كان مغفر جانب ان تضم أطرافه لجسدها فيحصل الوصف (قوله أي مع غير
 زوجها) راجع لقوله وكذلك يكره أي يكره أن تلبسه المرأة أي مع غير زوجها (قوله وعلى الرجل والمرأة) الأولى أن يقول انتهى
 والذكر ليشمل الصغير والكبير والمخاطب بذلك الولي قرر شيخنا (قوله وسواء كان الخ) ينافي ما قبله (قوله وحينئذ) أي حين
 كان جمعا بان يقرأ بضم الصاد وسواء كان اللام أي ويراد جنس الرأس والاي لم يلزم الأخبار بالجمع عن المفرد ويصح أن يقرأ بفتح
 الصاد المهملة واللام أي ذاصع وقوله جمعا أي لا مفردا بان يقرأ بفتح الصاد وسواء كان اللام والمد تأنيث الأصل لأن ورود
 انما يكون إذا قرئ مفردا

(قوله والاشنان) يضم المضمرة وكسرهما وقوله بضمين وبقرينة استكون الزاوية قد شرب الحارض بالاناء ول قد تكون التسليفة
 أن نظام مترادفة (قوله لافيه) أي الغسل (قوله فان كان قد استعمل) أي بان كان الحائض الاغتنان ما رددت وعودت من كل واجب
 وهذا كذا في ذلك اذا خطه لافيه ٢٧٢ فيه (قوله لوضوء) أي أو غسل واجبين أو مندوبين أو مستحبين الغسل ولا شيء

الاجبة وأما دهن البشر فهو من دهن الجسد (ص) وأما نذر أو نحر أو وسخ (ش) يعني وعاء
 يحرم على المحرم في حال الحرامه رجلا كان أو امرأة ان يمسها أي يمسها بغير نذر ويأتي ان
 فيه حنفية ان لم يكن لا ماطة الاذني والافندية وتقدم انه يجوز له اذا انكسر فطره ان يقلعه
 وأما نذر غيره فقد ل ان عرقه وأما نذر غيره فهو اه وكذلك يحرم على صاحب يزيل شعرها
 أو شمسها بغير عذر بنصف أو سلق أو فورة أو قرض باستئذان لكن ان كان شيئا يسيرا فانه يلزم
 حنفية من الطعام وان كان كثير بان زاد على العشرة فانه يقتضي كباقي وكذلك يحرم على المحرم
 رجلا أو امرأة في حال الحرامه ان يزيل الوسخ عنه لان المقصود من المحرم ان يكون شعرا وفيه
 الفندية ولا بأس للمحرم ان يني منعت أظن بده من الوسخ ولا فندية رواه ابن نافع عن مالك
 كما قاله ابن الحاج فيتمه كلام المؤلف بجملة ما تمتع الانظار (ص) الا غسل يديه بغيره (ش)
 أي من غير طيب كترس بضمين آخره ضاد سندوهو الغاسول والاشنان والمصابون وكل
 ما ينفي الزفر ويقطع ريحه أو خفا من وهو بزر الخبيز سندوه وتجنب ما كان من قبيل الزاحين
 والفواكه المطيبة التي تبقى في اليد رائحة المسافه من التشبيه بالطيب فن حاط مع الاشنان
 وشبهه شيء مما له ريح فان كان مما لو استعمل مفردا لم يقتض منه فكذلك اذا خطه اه وأخرج
 بيده رأسه في غسله بما ذكر الفندية وأهم الغسل ان الازالة بغير الغسل أخرى وأهم الزيل
 ان الغسل بغيره أخرى أيضا والضمير في بزيله للوسخ (ص) وتساقط شعره لوضوء أو كوب
 (ش) أي وكذلك لا شيء على المحرم اذا توضأ بغيره على وجهه أو نحوه فسقط منه شعره أو ركب
 دابته بخلق ساقه الا كاف ونحوه فهو منصوص به عاوف على المستثنى وانظر تفصيل المسألة في
 الشرح الكبير (ص) ودهن الجسد ككف ورجل بطيب أو بغيره وله اقولان اختصرت
 عليها (ش) أي وعاء يحرم على المحرم ولو امرأة أن يدهن جسده بغير عذر ولا فلا ثم بدليل
 قوله وأثم الا بعدد المراد بالجسد ما عدا باطن الكف والقدمين بدليل ما بعده وهو يقتضي في
 دهن الجسد أو بعض كفه أو رجليه بطيب لعله أو بغيره وكذلك في دهن ما ذكر لعله بغير
 مطيب وان دهن ما ذكر بغير مطيب لعله في فصل فيه في دهن باطن الكفين والرجلين لا شيء
 عليه وفي دهن الجسد قولان فقوله وله اقولان في دهن الجسد بغير مطيب لعله فلو قال
 واقتدى في دهن الجسد ولو بعضا كبعض بطن كف أو رجل بطيب مطلقا بغيره بغيره
 لا له ابطان كفيه ورجليه وفي جسده قولان اختصرت عليها لوفى بالتصود ثم ان ظاهر
 الكفين والرجلين من جلة الجسد (ص) وتطيب بكورس (ش) هذا منه اشارة الى حرمة
 التطيب بالطيب المؤنث وهو ما يظهر ربحه وأثره كالورس والعفران والعود والمراد بالتطيب
 به استعماله أي الصاقه بالبدن أو ببعضه أو بالثوب فلو عبق على جالس بمحانوت عطار من غير ان
 يمسه شيء منه فلا فدية مع كراهة تعاديه على ذلك واحترق بقوله بكورس عن الطيب المذكور
 وهو ما يظهر ربحه ويخفى أثره فانه لا يحرم استعماله ولا كنهه بكرة والورس ثبت كالسهم

عليه فيم قبل في واجب
 وكذا في مستنون ومندوب
 فيما ناهى ولو كثر وكذا
 يجوز الطهور البارد ولو تساقط
 فيه شعر فان قتل فيه كثيرا
 اقتدى فان قل كالأحذية
 ونحوها فاعليه قصات بصاد
 موهولة جمع قصصة وهي
 التناول بالطرف الا لمل ولى
 هذا بغيره قوله الا في أو قل
 أو قللات بغيره قبل في غسل
 تبرد أو اذ بقصات قصصة
 واحدة فليس الجمع على حقيقة
 كما قرر شيخنا (قوله بطيب)
 أي عا فيه طيب وهو متعلق
 بمحذوف أي واقتدى بطيب
 ولا يخافه قوله الا في ولم يأثم
 ان غسل لعذر لان اسكالم
 هنا في الفندية وعدمها لا في
 الحرمة وعدمها وقوله أو
 بغيره أي أو بغير مطيب
 بغيره بل للتخمين والتزيين
 وقوله وله أي ولعله من
 شقوق أو شكوى أو قوة
 على عمل (قوله بطيب
 مطابقا) تحتها أربع صور وهي
 ما اذا اقتدى بطيب كان
 له لعله أو لا قبل بجسد كالأو بعضا
 أو ببطان كف أو رجل وقوله
 كغيره أي كغير مطيب
 بغيره لعله تحت ذلك صورتان

هما اذا كان بجسد كالأو بعضا ببطان كف أو رجل وقوله لا له ابطان كفيه هذه سابعة وقوله
 وفي جسده هي الثامنة (قوله ما يظهر ربحه وأثره) أي يظهر أثره فيما يتعلق به (قوله والعود) كون العود من المؤنث فيه
 ودفعة قرر شيخنا (أقول) وجعله من المؤنث لعله باعتبار دخانه الذي يصعد منه بعد وضعه في النار (قوله مع كراهة تعاديه) أي
 بحيث يشبه باختياره (قوله ويخفى أثره) أي فيما يتعلق به

(قوله أو اضرورة كسبل)
معطوف على ما تضمنته
الحرمة من وجوب الفدية
فيما قبل المبالغة أي حرمة
ما سبق أي وافقدي ان فعله
لغير ضرورة أو اضرورة كسبل
وليس معطوفا على ما قبله من
المنوع اذ لا يمنع مع الضرورة
وأما الغير ضرورة فيحرم مع
الفدية (قوله ولغير ما فيه
الفدية) أي بان كان للفدية
فقط أو لها ولدوا مع ما فيجب
(قوله الاقارورة) ومثله
الاقارورة في عدم الفدية حمل
قارة المسك غير مشقوقة عند
ابن الحاجب وابن عبد السلام
واستبعده ابن عرفة لشدة
ريحه فيها قربا من المشقوقة
(قوله أماته الطبخ) والظاهر
ان المراد باماته استهلاكه
في الطعام وذهاب عينه حتى
لا يظهر منه غير ريح كالمسك
أو أثره كزعفران بارز (قوله
أو باقيا) أي والأطباء يسيرون
باقيا أثره أو ريحه في ثوبه أو
بدنه (قوله وخير في نزع بسيره)
أظهر ما حله اليسير والكثير
(قوله ان تراخي) فان لم يتراخ
فلا فدية مع وجوب نزع
فورا لا كثيرا فان قدر على
إزالته بمجرد صب الماء فحسن
وان لم يقدر على نزعها الا
بما شره يده ففعل ولا فدية
عليه مع الفور لانه فعل
مأمر به

طبيب الرائحة صبغته بين الحرة والصفرة يبقى ببقته عشرين سنة (ص) وان ذهب ريحه
أو اضرورة كحل (ش) يعني ان الطبيب لا يجوز استعماله وان ذهب ريحه لان حكمه المنع
وقد ثبت له والاصل استعماله ولا فدية عليه وكذلك يقتدى اذ فعل السكحل الطبيب اضرورة
من غير ان لا فدية في السكحل الغير الطبيب اضرورة حر أو برد أو غيره ولا غير هانئ الفدية فتقوله
وتطلي بكورس تضمن حكمين الحرمة ووجوب الفدية فتقوله وان ذهب ريحه مبالغة في
الحكم الاول وقوله أو اضرورة كحل مبالغة في الحكم الثاني فهو من الكلام الموزع وبهذا
يغفل قول من قال كل ما يحرم تجب فيه الفدية (ص) ولو في طعام أو لم يعلق (ش) أي ويحرم
التطبيب ولو وقع ما يتطبيب به في طعام أو كل من غير طبخ ولو قال في طعام ليس يدخل الماء كان
أحسن وكذلك لا يجوز له حرم أن عس الطبيب المؤثب يده ولو لم يعلق منه شيء فيها فتقوله أول
يعلق بفتح اليا هو اللام من علق بالكسر معطوف على العمل المقدر بعد لود اخل في حيز المبالغة
أي ان ليس الطبيب يحرم ولو لم يعلق به وقوله (الاقارورة سدت) استثناء منقطع ان قدر من
أي ويحرم من الطبيب لكن قارورة سدت أي لكن مصاحبا قارورة سدت وموصل ان قدر
ملا بسة أي ويحرم ملا بسة الطبيب الا قارورة سدت لان الملا بسة أعم من اللبس وغيره
واللهي أن المحرم اذا حمل في حال احرامه قارورة أو خرطة أو نحوهما سدت سدًا وثيقا محكما
بحيث لم تظهر منها رائحة فانه لا فدية عليه في ذلك اذ الرائحة لها حينئذ عطف على المستثنى
قوله (ومطبوخا) أي والأطباء مطبوخا مع طعام أماته الطبخ فلا فدية ان لم يصبغ الفم اتفاقا
وكذا ان صبغته على المشهور قاله ابن بشير وقيدنا الطبخ بالامانة اذ لو لم يمتعه فالفدية (ص) أو باقيا
عما قبل احرامه (ش) يعني لو استعمل الطبيب قبل احرامه ثم استرد رائحته عليه فانه لا فدية فيه
مع الكراهة بناء على ان الدوام ليس كالاتداء وهذا في اليسير وأما الكثير ففيه الفدية وان
لم يتراخ في نزعها فبفدية كلام ح (ص) ومصيبا من القاء ريح أو غيره (ش) يعني ان المحرم اذا
ألقت عليه الريح شيئا من الطبيب فانه لا فدية فيه بشرط أن بطرحه بسرعة فان تراخى في
طرحه زمته الفدية كما ساقى في قوله والا فتدى ان تراخى وكذلك لا فدية على المحرم فيما ألقاه
عليه غيره من الطبيب وهو نائم أو من غير علمه بشرطه السابق (ص) أو خلق كعبة (ش) أي
وكذلك لا فدية على المحرم فيما أصابه من الطبيب من خلق الكعبة ولو كثيرا اذا نزع في الحال
والا فتدى وخلق بفتح أوله كصبر ضرب من الطبيب ولا يفسر بما فسره به سند وهو العصفور
لانه ليس بطبيب ويرده قوله (وخير في نزع بسيره) أي وخير في كل ما ذكر من الباقي قبل
الاحرام وما بعده في نزع بسيره وتركه ولا شيء عليه (والا فتدى ان تراخى) أي والا بان أكثر بحيث
يجب الفدية بان لا فدية أو لسه فانه يقتدى ان تراخى في نزعها وارجاع التفصيل لجميع ما ذكر أنهم
قائده كافي شرح الشارح خلافا لمن خصه بالخلق ويدل على العموم بتقييم الباقي للمباقي قبل
احرامه باليسير وارتضى (ه) في شرحه ان قوله وخير في نزع بسيره خاص بما أصابه من خلق
الكعبة ومثله يسير الباقي مما قبل الاحرام وأما يسير المصيب من القاء ريح أو غيره فيجب نزع
بسيره كالكثير وان تراخى اقتدى فيهما فتقوله وخير الخ شامل لما أصاب من خلق الكعبة
ولما بقي من قبل احرامه وقوله والا فتدى الخ خاص بالاول والحاصل انه يجب نزع ما أصابه من
القاء ريح أو غيره وان قل فورا فان تراخى في ذلك وجبت عليه الفدية ومثل ذلك ما أصابه من
خلق الكعبة ان أكثر وأما الباقي مما قبل احرامه فان كثرت وجبت فيه الفدية ولو نزع بعد

(أوله هذا ما يفيد النزل) المصواب ان المصيب من الماء الراجح أو الغدير يجب تركه قبل لا أو كبر أو أن تراخي اقتدى به والاقى بها قبل ان يهرم فيه الفدية وان قل ولا يتأق فيه ولا اقتدى به تراخي لا يوجب ما في (ش) يجب باللائحة أو لئلا يفتدى فاقدم عن الباغي في محل الزنا في واسطاب رجوع النخير في البياض أو اسدلا ما يكاد لم الباغي غير طهرا لا الباغي لم قبل ان يبق اليسير في نزعها وانما قال الا أن يكثر بحيث يبقى منه ما يجب الفدية باللائحة أو اسد كما تقدم حتى يبق ما يوجب باللائحة أو اسد اقتدى وكيف يصح أن يفهم ٢٧٦

الكعبة انه يخبر في نزعها ان كان يسيرا وأما الكثير فاعضا يؤمر بغسله على وجهه الاحذية فكلام المصنف غير مستقيم أفادته حتى تمت (قوله كفة طية رأسه نائما) أي واذا كان من فعل غيره ولم يلزمه الفدية فانها لم يلزم المصنف (لأسسه على الاظهر وعورضه بوجوب الفدية على من غطى رأسه سداها والجزاء على من انقلب في نومه على فراخ الصيد فقتلها واجيب بان الساهى منتفع دون النائم وان الصيد من باب الانلاف لا من باب الترفه كما لو تدرج النائم على طيب ولو انقلب النائم على نورة فاختلق رأسه فتهافتدى لبقاء أثره بعد اليقظة بخلاف ما يزول بارتدائه (قوله هو وان صدق على ما في اليسير) أي بناء على أن قول المصنف أولا وخير في نزع يسيره راجع لقول المصنف أيضا ومهيما من القاء ربح أو غيره وقد تقدم ان المصواب خلافه

احرامه هو وان قل في نزعها ثانيا في نزع ما أسد به من شارب الكعبة ان قل هذا ما يفيد النقل (ش) كفة طية رأسه نائما (ش) تشبيهه لا فائدة لما حكم المتقدم وهو انه ان غطى انسان رأس المحرم وهو نائم ذوب أو غيره فانه اذا انتبه من نومه - كعبه حكم ما همر من الماء الطيب على المحرم فان نزعها عن رأسه في المال فلا فدية عليه وان تراخي في نزعها زمتها الفدية (ش) ولا تخاف أيام الحج ويقام العطارون فيها من المسحى (ش) يعني ان الكعبة يكره أن تخلو أيام الحج لكثرة ازدحام الطائفة في لا يؤدي الى أن الطائفة يستعمله وكذلك يستحسن أن يقام العطارون في أيام الحج من المسحى من الصفو المروءة (ص) واقتدى الملقى الحل ان لم يلزمه (ش) يعني ان المحرم اذا أتى عليه ان لا يوايهون نائم أو طيبا فانه اذا انتبه فزعه في الحال فلا فدية عليه والفدية على المال الملقى فقوله واقتدى وجوبا وقوله ان لم يلزمه أي لم يلزم الفدية المحرم الملقى عليه بان نزع ما ألقى عليه بسرعة فالنخير البارز عائد على المحرم المفهوم من السياق فان زمتها بأت تراخي بلا شيء على الملقى الحل وقوله واقتدى الملقى الحل ان لم يلزمه هو وان صدق بوجوب الفدية على ما في اليسير لان الفدية غير لازمة للمحرم لكن قوله وان لم يجد الملقى الحلال ما يفيد به فليفتد المحرم منع هذا الصدق وقوله (بلاصوم) متعلق باقتدى والمعنى ان الحل الملقى اذا لزمتها الفدية فانها تكون بغير الصوم لانه نائب عن المحرم ولا يصح الصوم عن أحد فهو مخير بين أن يدفع شاة تجزئ أخيه أو يطعم ستة مساكين يدفع لكل مسكين مدين وظاهر قوله (وان لم يجد) أي الحل ما يفيد به (فليفتد المحرم) ولو بالصوم وقوله فليفتد المحرم وجوبا وقيل فدا بالاول هو الراجح (ص) كأن خلق رأسه (ش) يعني ان الحل اذا خلق رأس محرم بلا اذنه فان على الحل الفدية فان لم يجد فليفتد المحرم واما اذا حلته باذنه ولو حكما فيأق في كلامه (ص) ورجع بالاقل ان لم يفتد بصوم (ش) يعني أن المحرم اذا أخرج مع عسر الحلال الملقى أو يسره فانه يرجع على الحل بالاقل من قيمة النسك أو كيل الطعام أو ثمنه كما مر في الصوم ومحل الرجوع ان لم يفتد بالصوم والافلا رجوع وانما رجوع على الحل الملقى لان المحرم اغما اقتدى بطريق النيابة عن الملقى لانها عليه بطريق الاصاله لا بطريق التحمل عن المحرم وفي هذا التعليل نظر انظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وعلى المحرم الملقى فديتان على الارجح (ش) يعني ان المحرم اذا كان هو الملقى على محرم مثله طيبا أو نحوه فانه يلزمه فديتان فدية لمس الطيب وفدية لتطيب المحرم هذا على ما رجحه ابن يونس وهذا حيث لا فدية على المفعول به بان لم يترأخ أما لو تراخي المحرم المفعول به في نزع الطيب عن نفسه فانه يلزمه الفدية

احرامه هو وان قل في نزعها ثانيا في نزع ما أسد به من شارب الكعبة ان قل هذا ما يفيد النقل (ش) كفة طية رأسه نائما (ش) تشبيهه لا فائدة لما حكم المتقدم وهو انه ان غطى انسان رأس المحرم وهو نائم ذوب أو غيره فانه اذا انتبه من نومه - كعبه حكم ما همر من الماء الطيب على المحرم فان نزعها عن رأسه في المال فلا فدية عليه وان تراخي في نزعها زمتها الفدية (ش) ولا تخاف أيام الحج ويقام العطارون فيها من المسحى (ش) يعني ان الكعبة يكره أن تخلو أيام الحج لكثرة ازدحام الطائفة في لا يؤدي الى أن الطائفة يستعمله وكذلك يستحسن أن يقام العطارون في أيام الحج من المسحى من الصفو المروءة (ص) واقتدى الملقى الحل ان لم يلزمه (ش) يعني ان المحرم اذا أتى عليه ان لا يوايهون نائم أو طيبا فانه اذا انتبه فزعه في الحال فلا فدية عليه والفدية على المال الملقى فقوله واقتدى وجوبا وقوله ان لم يلزمه أي لم يلزم الفدية المحرم الملقى عليه بان نزع ما ألقى عليه بسرعة فالنخير البارز عائد على المحرم المفهوم من السياق فان زمتها بأت تراخي بلا شيء على الملقى الحل وقوله واقتدى الملقى الحل ان لم يلزمه هو وان صدق بوجوب الفدية على ما في اليسير لان الفدية غير لازمة للمحرم لكن قوله وان لم يجد الملقى الحلال ما يفيد به فليفتد المحرم منع هذا الصدق وقوله (بلاصوم) متعلق باقتدى والمعنى ان الحل الملقى اذا لزمتها الفدية فانها تكون بغير الصوم لانه نائب عن المحرم ولا يصح الصوم عن أحد فهو مخير بين أن يدفع شاة تجزئ أخيه أو يطعم ستة مساكين يدفع لكل مسكين مدين وظاهر قوله (وان لم يجد) أي الحل ما يفيد به (فليفتد المحرم) ولو بالصوم وقوله فليفتد المحرم وجوبا وقيل فدا بالاول هو الراجح (ص) كأن خلق رأسه (ش) يعني ان الحل اذا خلق رأس محرم بلا اذنه فان على الحل الفدية فان لم يجد فليفتد المحرم واما اذا حلته باذنه ولو حكما فيأق في كلامه (ص) ورجع بالاقل ان لم يفتد بصوم (ش) يعني أن المحرم اذا أخرج مع عسر الحلال الملقى أو يسره فانه يرجع على الحل بالاقل من قيمة النسك أو كيل الطعام أو ثمنه كما مر في الصوم ومحل الرجوع ان لم يفتد بالصوم والافلا رجوع وانما رجوع على الحل الملقى لان المحرم اغما اقتدى بطريق النيابة عن الملقى لانها عليه بطريق الاصاله لا بطريق التحمل عن المحرم وفي هذا التعليل نظر انظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وعلى المحرم الملقى فديتان على الارجح (ش) يعني ان المحرم اذا كان هو الملقى على محرم مثله طيبا أو نحوه فانه يلزمه فديتان فدية لمس الطيب وفدية لتطيب المحرم هذا على ما رجحه ابن يونس وهذا حيث لا فدية على المفعول به بان لم يترأخ أما لو تراخي المحرم المفعول به في نزع الطيب عن نفسه فانه يلزمه الفدية

(قوله ورجع عليه بالاقل) ثم رجوعه عليه بالاقل حيث أعسر الملقى أو الحلق الحل أو ليسر واذن للمحرم وكذا ان لم يأذن (قوله وفي هذا التعليل) أي الذي هو قوله لان المحرم اغما اقتدى بطريق النيابة الخ ووجه النظر انه لو كان بطريق الاصاله عن الملقى والنيابة عن الملقى دون الملقى عليه مع ان الواقع العكس وحاصل ما يقال انه على الملقى عليه بحسب الاصاله وانما لزم الملقى لتعديده فلزومه له فرع قل ذلك صح الصوم من الملقى عليه دون الملقى قائم نائب من حيث الاصاله والملقى عليه نائب لا بطريق الاصاله بل باعتبار لزومه الملقى باعتبار تعديده (قوله وعلى المحرم الملقى) أي وأما القاء محرم على حل فعلى الملقى فدية ان مس والافلا (قوله على ما رجحه ابن يونس) ومقابلته فدية واحدة كالموطيب نفسه وليس

(قوله فعلى المحرم) أى ولو أعسر ولا يلزم الحلل (قوله والافعلية) مكرر مع قوله فعلى أى كأن حلق رأسه وأعاده الـ كونه مفهوما
 قوله هنا باذن (قوله حنفية أو فدية) يجوز رفعهما أو نهى أى وهل أطعمه حنفية أو عليه فدية أو هل يطعم حنفية أو يخرج فدية
 (قوله قال مالك إذا حلق محرم رأسه حلال يفتدى) به إذ يعلم أن المناسب للصنفان يقول وإن حلق محرم رأسه حل اقتدى أى
 لا حتمال أن يكون قتل في حلقه له دواب (قوله حنفية من طعام) الحنفية لغة ملء الكفين ولكن المراد بها ههنا ملء اليد واحدة
 وينبغي أن يرأى اليد المتوسطة (قوله هل مراده بالفدية حنفية) من طعام أى فيكون وفاقا لقول ابن القاسم أو حنفية الفدية
 فيكون خلافا واختلاف في تعليلها فقال بعض البغداديين للحاق وقال عبد الحق للدواب والى الأول ذهب صاحب البيان ووجهه
 محل قوله تعالى ولا تتقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله على عمومته ٢٧٥ من رأسه أو رأس غيره وليعلم أن

من عال بالحلق لا فرق عنده
 بين أن يقتل قلا كثيرا أو
 قلا أو يتحقق نفيه كما قال
 س وهو الصواب فقول
 الخطاب أطعم يريد الآن
 يتحقق نفي القتل قاله اللخمي
 فإن قتل قلا كثيرا فعليه
 الفدية وافتصاه على ذلك
 كأنه المذهب يؤهم خروجه
 من الخلاف وليس كذلك
 وقاده ح في ذلك يقال محل
 الخلاف في كلام المصنف إذا
 لم يتحقق نفي القتل ولم يتحقق
 كثرته بحيث تجب فيه الفدية
 فإن تحقق نفيه فلا شيء فيه
 على واحد منهما وإن تحقق
 كثرته فعليه الفدية حيثما
 وهو غير صحيح كيف واللخمي
 يقول فإن لم يكن برأس الحلال
 قل فلا شيء عليه وإن كان يسيرا
 أطعم شيئا من الطعام وإن
 كان كثيرا فقال مالك يفتدى
 وقال ابن القاسم يتصدق بشئ
 من طعام هكذا في التوضيح

وأيضا على الفاعل حينئذ الفدية واحدة باسمه الطيب فقوله وعلى المحرم الخ هذا إذا مس
 الطيب ولم تلزم الفدية المحرم الملقى عليه وإن لم يس ولم يمس الملقى عليه فلا شيء على الملقى وإن
 مس ولم يمس الملقى عليه فعلى الملقى واحدة وكذا إن لم يس ولم تلزم الملقى عليه بأن لم يتراخ
 وانما لم يمس الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لانه كالتقاء الحل على محرم حيث لم
 تلزمه الفدية (هـ) وإن حلق حل محرم باذن فعلى المحرم والافعلية (ش) يعني أن الحلال إذا
 حلق رأس المحرم أو قلم أظفاره أو طيبه فاما أن يكون ذلك باذن المحرم أولا فإن كان باذنه حقيقة
 أو حكما بأن رضى بفعله فالفدية عليه وإن كان بغير إذنه بأن فعل له ما ذكر في حال نومه أو مكرها
 فالفدية على الفاعل لا على المفعول به وإن لم يجد فليفتد المحرم ويرجع عليه بالاقبل إلى آخر ما سبق
 (ص) وإن حلق محرم رأسه حل أطعم وهل حنفية أو فدية تأويلان (ش) تقدم إذا حلق
 الحلال رأس المحرم وهذه عكسها وهو ما إذا حلق محرم شعر حل من محل يتحقق نفي القتل عنه
 كساقه أو أزال عنه أذى كتف ظفره فلا شيء عليه قاله التونسي وإن حلق رأسه حل فإنه يطعم
 إذا لم يتحقق نفي القتل كما قاله اللخمي قال مالك إذا حلق محرم رأسه حلال يفتدى واختلف
 هل مراده بالفدية حنفية من طعام أو فدية حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين
 أو نساك بشاة فأعلى في تنبيهه سكت المؤلف عما إذا حلق محرم رأسه محرم والحكم أنه إذا حلقه
 برضاه فالفدية على المحلق رأسه فإن أعسر فهل تبقى في ذمته أو تكون على المحلق ويرجع بها
 إلى الآخر وأما إن حلق رأسه بغير رضاه فعلى المحلق (ص) وفي الظفر الواحد لا ماطة لا ذى
 حنفية (ش) يعني أن المحرم إذا لم يظفر من أظفاره فإن كان فعل ذلك بغير ماطة لا ذى وغير
 كدبر ففدية حنفية من الطعام وإن كان فعل ذلك لا ماطة لا ذى ففدية فدية فإن قلمه لكسره
 أو أزال ومنعه أو قلم ظفر حلال غيره فلا شيء عليه وانظر لو قلم ظفر مثله لكن في الذخيرة قال
 في الكتاب إن قلم ظفر جاهلا أو ناسيا أو قلم له بأمره افتدى وإن فعل به مكرها أو ناسيا
 فالفدية على الفاعل من حلال أو حرام أه ومفهوم قوله الواحد أن ما زاد عليه ليس حكمه
 كذلك وهو كذلك إذ يميز ما زاد على الواحد الفدية سواء كان ذلك لا ماطة لا ذى أم لا ولو أبان
 واحد بعد ابانة آخر فإن كان في فور واحد ففيه الفدية والافق كل واحد حنفية (ص) كشعرة

وتت في كبره عن اللخمي وانما قال اللخمي إذا تحقق نفي القتل لا شيء عليه فيه لانه على الفدية بقتل الدواب وانما ذكر الخلاف
 في الكثير لأن أصل ابن القاسم في القتل الكثير لا طعام فكل ما به كراهية جار على تعليله وتبعه سند اللخمي في تفصيله والله الموفق اه
 كلام محتمل (قوله حنفية من طعام) وفيها ما تقدم قريبا (قوله فالفدية على المحلق رأسه) أى من حيث الحلق فلو حصل قتل
 قل من المحلق جرى على تفصيله (قوله فعلى الحلق) فلو أعسر فهل تبقى في ذمته أو يخرجها المحلق رأسه يرجع بها على الحلق
 والظاهر أنها تكون على الحلق في الأولى وعلى المحلق في الثانية (قوله لا ماطة لا ذى) أى بل قلم ظفره عبثا أو ترافها كما هو
 ظاهر (قوله إن قلم ظفره) أى ظفر نفسه جاهلا أو ناسيا هذا هو المناسب خلافا لما في عب وقوله أو قلم له بأمره أى قلمه الغير
 بأمره حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما إذا رضى بفعله (قوله والافق كل واحد حنفية) أى أن أبان الثاني بعدما أخرج ما وجب
 في الأول والافدية هذا ما يفيد ويجوز أن يجري مثل هذا فيما إذا قتل قلة وأخرى

(قوله وما قاربها) وهو الاستدشيم والانشاء كقوله شينار حبه الله (قوله لا تأكلوا من ثمره حتى يغرس) أي إذا لم يكن لا مائة الف
فالمز الفدية كما إذا زاد على العشرة وما قاربها أو كذا يقال في التمل (قوله بالشر) وجملة ما بعدهم مبتدأ وخبر المجرى والمز
كذلك وهو مثنى على جواب السؤال ٢٧٦ عن العطف إلى غير وقتهم من هذه المسألة التي هي ما قبلها

أو شعرات أو ذوات أو ثلاث (ش) التثنية في أطعمهم حنيفة من طعام والمعنى أن الحرم إذا أزال من
جسمه شدة شعرة واحدة أو شعرات إلى عشرة وما قاربها باللام مائة لا أي فإنه يطعم حنيفة من
طعام وتتميمها إذا سقطت من شعرة أو شعرات أو كواب أو نمل وما أشبه ذلك فله لا شيء عليه
ومثله ما إذا أزال وحج نفسه أي الوسخ الذي على يديه لا ضرر به تكاثره وكذلك يلزم الحرم حنيفة
إذا قتل ثلاثة وثلاث كانت قد تم في الشعر ومثل مثل التمل طارحه له أدبته إلى التمل بخلاف
البرغوث ونحوه كما في قوله (وطرحها) بالجر عطفا على قول المتصدر (ص) كذا في محرم ما لا
يوضح الحجة إلا أن يتحقق في التمل (ش) تشبيهه في وجوب الحنيفة أي أن الحرم يجب عليه
حنيفة الحلق موضع الجناية لم يرم آخره وكل ما المؤاخذة بما إذا فعل ذلك لا ضرر به أم لا وهو
كذلك وعادة عرف التشبيه في الحنيفة وإن أغنى عنه العطف على ما قبله أي جمع إليه الاستثناء
في قوله إلا أن يتحقق الحلق في التمل عن رأس المخلوق فلا حنيفة على الحساق وعلى المخلوق في
الساكنين الفدية (ش) وتقريبه بعيره (ش) يعني وكذلك يطعم الحرم حنيفة من طعام بهيمة واحدة
إذا قرد بعيره أي أزال عنه القراد ولم يقتله لا يضره لاقتل وأخرى بعير غيره. وأما إذا قتل فدية
فدية في كثره وحنيفة في قليله ومثل القراد فيمأذ كرساثر ما يتولد من جسمه البعير ويعيش
فيه كالحمل ونحوه (ص) لا كطرح علقه أو برغوث (ش) جرت عادته أنه يدخل الكفاف على
المضاف ومراعاة المضاف إليه أي ولا شيء في طرحه لا يتولد من جسمه غيره كعلقة وبرغوث
وغل وذر وبعوض وذباب وسائر الحيوانات إلا التمل عن جسده والقراد وما ذكره من دابته
وفهم من قوله طرح أن قبل ما ذكر ليس كذلك وهو كذلك فوجب فيه الفدية أن كثر ذلك (ص)
والفدية فيه لا يترفع به أو يزيد أذى كقص الشارب أو ظفر أو قتل قمل كثر (ش) يعني أن الفدية
المنصوص عليها في قوله تم على فن كان منك مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صبيح
أو صدقة أو نسل بكوت بهما مضمرا في أمرين الترفه والباطة الأذى ومعنى كلام المؤاخذة أن كل
شيء فعله المحرم مما يوجب له به الترفه أو يزيد به عن نفسه أذى فإنه يلزمه فيه الفدية كما إذا حلق
عائته أو قص أظفاره أو شارب أو نكتف أبعاله أو أنفسه أو قتل قمل كثر (ش) يعني أن الفدية وما
قاربها أو كلام المؤاخذة مما إذا لم يقتله في غسل الجناية والأفلاشي عليه فيه ولو كثر تكاثر
فقوله يترفع أي يتنهم به وفي بعض النسخ وزيل أذى بالواو وهي بمعنى أو وأولى لواجبة ما قوله
كقص الشارب أو ظفر مثلا أن صاحبان للمهرين وكذا قوله وخضب بكهناء وانما عرف
الشارب لا فتاده وذكر الظفر لثلاثة (ص) وخضب بكهناء وان رقعة أن كبرت (ش) الحنفاء
بكسر الحاء والتثنية يد والماء والمعنى أن الحرم تلزمه الفدية إذا خضب بالحناء رأسه أو لحيته
أو جسده وهي عند مالك من الطيب وسواء عم العضو أو لم يعمه بل كانت رقعة أن كبرت
كدرهم فان صغرت فلا شيء عليه والمراد بالرقعة موضع الحناء وافهم قوله خضب أنه لو حمله في
فم جرح واستعمله في باطن الجسد كما لو شربه أو حدثا شقوق وجابه لا شيء عليه ولو كثر وان
الفدية تجب ولو نزع مكانه وان الرجل والمارأ في ذلك سواء وهو كذلك (ص) ومجرد حجام على

أنه يبرأ والقضح عن العطف
إلى غيره أن كان المعنى الأصلي
ينفوس مع ذلك من غير أن
يحتاج أن يحصل ليس (قوله)
وتقريبه بعيره (قوله)
البعير والكثير وهو قول ابن
القاسم وكلهم يقتضى
أنه أجمع وقال مالك يقتضى
في الكثير يطعم في البعير
وكلام البذر القرافي يقتضى
اعتماده والنفس أميل أقول
ابن القاسم قال بعض واضر
ما حد الكثرة قلت أظاهر
أن الكثرة هنا كالكثرة
فيما تقدم في التمل لا فرق
(قوله وأخرى بعير غيره) أي
فالمصنف نص على المتوجه
لأنه ربما ينوهم أن بعيره
لما كان يحتاج إليه والقرد
يضعه لا شيء عليه في تقريره
(قوله لا كطرح علقه) أي عنه
أو عن بعيره لأنهم من دواب
الأرض وقوله أو برغوث أي
طرح برغوث (قوله وفهم
من قوله طرح الخ) وبعضهم
صرح بأن قتل البرغوث
فيه قولان قبل يطعم وقبل
لا شيء عليه (قوله يترفع به)
أي يتنهم به (قوله مثلا أن
صاحبان الخ) فيه تطرلان
الظفر إذا لم يكن لا مائة
الذي بل الترفه فليس فيه

فدية وإنما فيه حنيفة (قوله لا فتاده) أي فصار مضمعا في الأدهان فلذلك عرفه (قوله وخضب بكهناء) المختار
مثال صاحب للامرين وأدخل بالكاف الوصفة بكسر السين وتسكينها كما في الصحاح ثبت من شجرة كالكثرة يدق ويخلط مع
الحناء سميت وصفة من الوصافة وهي الحمن لأنهم أحسن الشعر (قوله والمراد بالرقعة موضع الحناء) أي من العضو لا كل العضو

(قوله صب الماء الحار الخ) وانظر توصيف الماء البارد في الحاشية وانظر انه لا شيء فيه (قوله وان يكون غسل) الاولى ان يشول وان يكون صب (قوله حتى يبرق) من باب تميم كما في المباح قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع (قوله او كان جاهلا بالحكم او ناسيا) هذا اجل غير مرئي والمرضى حل الخطأ بعل آخر وتبعه عيب ونقصه ان ظن الاباحة كالذي يطوف في عمرته ثم يسبح ويحل أي أولا فاضة ويظن أنه فيها على طهارة فيتبين خلافه أو أنه قد فرض احرامه واستباحته موافقه أو يفهمه بوطء فتأول أو جهل ان الاحرام يستطرح منته بالفساد فيعمل منه تدابير يجب كل واحد فدية من هذه الصور الثلاثة فتتحدد عليه الفدية في الثلاث وأما من ظن اباحته مانعه على الحاج أي ظن أن الاحرام لا يمنع من محرمانه أو أن كذا يجب الفدية إذا انفرد وعند التمهيد يجب الفدية بالاول فقط كما قررر السارح فان هذا لا يوجب الاتحاد كما قرره عليه الشارح والبساطي أي وتمت قال شحني تمت فاني لم أرم ذكر أن ذلك من صور الاتحاد فنقول المصنف ان ظن الاباحة أي ٢٧٧ في شيء خاص وهو المسائل الثلاث

المذكورة والاولى منها لا يتصور فيها شك الاباحة والثانية والثالثة يتصور فيها ذلك وظاهر كلامهم ان الفدية تتحدد في حالة الشك (قوله كما اذا لبس وتطيب) محل ذلك اذا لم يخرج للزول قبل فعل الثاني والا تمددت وقوله بغور وهو على حقيقة أي من غير فصل بأن تكون تلك الافعال في وقت واحد (قوله لكنه عند الفعل الاول) أي أو قبله كما يفهمه الخطاب والموافق (قوله ونوى تكرار التدابير لها) أي كلما احتاج للدواء (قوله ونيتة فعل جميعها) أي في المستقبل انما قال ذلك ليدفع التكرار (قوله أن يقدم مانعه أعم) أي أعظم (قوله على السراويل) راجع للثوب وقوله أو العمامة راجع للقنادس وبفتح القاف

الختار (ش) المشهور عنه اللغوي من روايات ثلاث حكاهما ان لفدية تازم المحرم بمجرد صب الماء الحار على جسد دونه جلوسه فيه وعرقه لانه مظنة إزالة الوسخ سواء ذلك أم لا انفي الوسخ أم لا والثانية ان تدلك والثالثة وانفي الوسخ وهو ظاهر المدونة وبما قررنا يكون في كلام المؤلف أو رالاول قوله بمجرد جسام لا بد فيه من تقديم مضاف وهو محتمل ان يكون دخول وان يكون غسل والمراد الثاني الثاني أنه لا بد عند اللغوي من جلوسه فيه حتى يبرق كما ذكره الشيخ كرم الدين ومن صب الماء الحار عليه الثالث ما ذكره اللغوي خالف مذهب المدونة من انه انما يجب الفدية على من دخل الجسام اذا تدلك وانفي الوسخ وخبرنا على الموافق الاعتراض في عدوله عن مذهب المدونة ومشييه على اللغوي واعتذر الشارح عنه بأنه انما ذكر ما اختاره اللغوي لاختيار عدة من الاشياء المختارة لا سيما (ص) واتحدت ان ظن الاباحة أو تعدد موجهها بغور أو نوى التكرار أو قدم الثوب على السراويل (ش) الاصل في الفدية انها تعدد بتعدد وجوبها الا في هذه المسائل فانها اتحاد وان تعدد موجهها الاولى ان ظن الاباحة أو كان جاهلا بالحكم أو ناسيا له وصورتها لبس ثوب أو ما شذوا فلزمته الفدية ثم لبس ثوبا ظاهرا نفعه له الثاني لا يوجب غير ما أوجب به الاول وسواء كان الفعل الثاني في الفور من الاول أو على التراخي منه فليس عليه في ذلك كله الفدية واحدة الثانية ان يتعدد وجوب الفدية بغور كما اذا لبس وتطيب وقلم وقتل القمل وحلق الشعر دفعة من غير تراخ لانه كالفعل الواحد الثالثة ان يترسخ مابين الفعلين لكنه عند الفعل الاول نوى التكرار من جنس أو اجناس ففدية واحدة ولا يضر بعد ما بينهما كما لو نوى احدى ثم تطيب ونوى تكرار التدابير لها أو لبس وتطيب وحلق وقلم ونيتة فعل جميعها ففدية واحدة وان بعد ما بين تلك الافعال الرابعة ان يقدم مانعه أعم على مانعه أخص كان يقدم في لبس الثوب أو القنادس أو القميص على السراويل أو العمامة أو الجبة ابن الحاجب ففدية وان تراخ ولو تكس الامر أي في الثوب والسراويل خاصة وتراخى تعددت قال في توضيحه وينبغي ان يقيد الاول بما

والادام وسكون النون وضم السين وفيها خمسة ثمانية وهي القندسية بضم القاف وفتح اللام وكسر السين وفتح الياء وحاصله انك اذا فحمت القاف ضمنت السين وان ضمنت القاف كسرت السين وقلت الواو ياء فاذا جعت أو صغرت فانت بالخيار لان فيه زيادتين الواو والنون ارشدت حذف الواو وقلت قلانس وان شئت حذف النون وقلت قلانس راجع صحاح الجوهري وقوله أو الجبة راجع للقميص وانما كانت القائمة أعظم من العمامة لانه بحسب العادة القندسوة أعظم في الاتساع على العض من العمامة وكذا يقال في الجبة مع القميص بأن يكون القميص أطول من الجبة (قوله وان تراخى) الواو والحاء (قوله في الثوب والسراويل) لا داعي لهذا تنقيح بل المناسب التعميم لمساكنات ان القندسوة أعظم من العمامة وأقميص أعظم من الجبة (قوله بماذا لم تفضل السراويل على العمامة) أي وأما اذا فحمت السراويل على العمامة أي كبرفتة تد الفدية ومثل ذلك اذا جعل بالسر ويل انتفاع من دفع برقة تد بلبسها

(قوله في مسئلة التمسوة والعمامة) اشار في تلك المسئلة الى انه اذا سلطت العمامة على النسيور بان رأت تحت النسيور
 أي بكثير من الفسدية تتسدى والى ما ذكرنا اشار في الشامل بقوله وان لم يسقط التسوة ثم عاتقه أو بالهكس فسد بغير قصد ان لم
 يتنزل احدهما عن الآخر قال محمد بن ابي نضر بن مرقا في نسخة في ان الان يسقط ما ويرى من ربه أو تارة لا ويرى من ربه فدية
 واحدة اه قال نسخة والحال انه قد كذا من ثبات لما ذكره من ان مال ما بين النسيور الاول والثاني والسبب في ذلك انه لا يظاهر فرق بين
 الرداء وغيره وانظر في ذلك قوله في نسخة (قوله في نسخة) واجب الحنفية جرى به مثلي ذلك أيضا فتدبر ان النسيور لا يباح (قوله في نسخة) من
 حر) أي باعتبار العادة العامة لا باعتبار الاحتياط (قوله أو دوام كالיום) فلو لم يلبس ثوباً ثانياً لا يبق حراً ولا يرد وتركه المصنف
 لانه لا ينفك عن الانتفاع غالباً لا ينفك ان مسئلة الدوام يمكن دخولها في كلام المصنف ان يرد انتفاع ولو في الجملة فتدخل
 تلك النسيور في المصنف (قوله ٢٧٨) فرائي من حصول المنفعة في الصلاة أي من حيث الستر في الصلاة

اذ لم تنزل النسيور بل على العمامة والى ذلك اشار النسخ في مسئلة القليسة والسوة والعمامة اما
 اذ انزل فتعدد الفسدية لانه انتفع ثانياً بغير ما انتفع به اولا اه قال بعض وخرجه في الشامل
 (ص) وشروطها في اللبس انتفاع من حر أو برد لان تزع مكانه (ش) يعني ان الفسدية لا تجب
 فيما لا ينتفع به الا بعد طول أو البعد لا انتفاع به كما اذا لبس قيصاً وخفاً وانتفع به من دمع اذ اية
 حر أو برد أو دوام كاليوم فلو لم يسقط وتزعه مكانه لتياس وتعوه فلا تجب فيه فدية وأما ما لا يقع
 الا من تنفع به كالحاق لشعره والطيب فان الفدية فيه من غير تفصيل (ص) وفي صلاة قولان (ش)
 أي وفي انتفاعه باللبوس في صلاة لم يعاول فيها قولان من رواية ابن القاسم عن مالك بسند
 فرائي من حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل الا بالطول ابن القاسم
 وقوله في الفدية ليس بالبين قال بعض ففيه ترجيح القول بعدمها وهو الظاهر وعليه فنفوه
 قوله مكانه غير معتبر بل ما تقدم عن الجواهر فيقيد ان لبسه دون اليوم لاشئ فيه حيث لم
 ينتفع وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة وهذا لم يطول فيها فان طول فم أطول
 زائد على المعتاد فعليه الفدية (ص) ولم يأت ان فعل العذر (ش) يعني ان الحرم لا يتم عليه اذا فعل
 ما وجب الفدية لأجل عذر من مرض أو حر أو برد أو ما ان فعل ذلك غير عذر فانه تلزمه الفدية
 ويأت وظاهر كلام المؤلف ان جواز الاقدام على فعل ما وجب انما يكون عند حصول العذر
 بالفعل وهو ظاهر نقل المؤلف وقال المتأجوري ان خوف وجود العذر كاف في ذلك ولما كانت
 دماء الحج على ضربين هدى وهو ما وجب لتقص في حج أو عمرة كدم التمتع والقران والنسيار
 والفوات وخزء صيد وما نوى به من النسك الهدي كاسياق ونسك وهو ما وجب لانهاء التفت
 وطلب الرقاهية ويصير عنه فدية الاذي كما اذا التسميتين بقوله (ص) وهى نسك
 بشاة فأعلى أو اطعام ستة مساكين نسك مسدان كالكفارة وصيام ثلاثة أيام ولو أيام مضي
 (ش) يعني ان الفدية هي النسك أي العبادة بخير فيها بين أحد أمور ثلاثة اما أن يذبح شاه
 فأكثر لحما منها من بقرة أو بعير لكن الشاة أفضل لأن طيب اللحم هنا أفضل كالضحايا واما

لان نيته كانت بابسه حال العذر فقط (قوله وهو ظاهر نقل المؤلف) لا ينفك ان مثل هذه معناه ولم يأت ان
 فعل لخوف عذر وبعد كتي هذا رأيت عيب قال ما نصه ولم يأت ان فعل العذر حصل بالفعل أو مترقب لخوف العذر كاف (قوله
 وخزء صيد) معطوف على قوله كدم التمتع وكذا قوله وما نوى به الخ وهو موافق لابن الحاجب في جعله جزاء الصيد من افراد
 الهدي (قوله التفت الخ) هو نحو قص الاظفار والشارب كما في المختار (قوله التسميتين) هي نسك وفدية الاذي (قوله نسك) مثلث
 النون مع سكون السين وبضمين العبادة وكل حق لله تعالى (قوله بشاة) حل الشارح يقتضي ان البشاة لتصوير وان المعنى وهى
 نسك معقور اما بشاة واما اطعام ستة مساكين واما بصيام (قوله شاه) ويشترط فيها من السن ما يشترط في الضحية والظاهر لانه
 من ذبحها ولا يكتفى اخراجها غير مذبوحة وانظر هل يجري فيها ما يجري في الضحايا الا في قوله وضأن مطقة تم معز الخ وهو
 ظاهر قول الشارح لان طيب اللحم هنا أفضل الخ ولكن المذهب ان الاصل أفضل ثم دونها البقرة ثم دونها النعم كما اذا نحشي تم

(قوله لكل مدان) فان حصل لبعض أكثر من مدين ولغيره من أقل منهما كحل له بغيره ما ينبغي أن لا تزع الاكثر من هو بغيره
 اذ بين والظاهر أنه لا يتبعه ذلم يجده كالمسكن الا في كفارة اليمين كافي بعض الشراح وقوله كالكفارة قال البدر والظاهر أن
 المشبه بها كفارة اليمين (قوله ولو أيام منى) رده على القائل بالمنع (قوله لكن الشاة أفضل) المذهب ان الابل أفضل ثم دونها
 البقر ثم دونها الغنم كما أفاده محشى تب (قوله مدان بغيره عليه السلام) أشار به إلى أن هذا معنى قوله كالكفارة وسيأتي لذلك تيمنه
 (قوله ولم يختص) أى النسك اطلاق النسك على غير الشاة خروج عن الاصطلاح كما قال محشى تب ولذلك قال بعض ومقتضاه
 اطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى الآية تخصيصه بالذبيحة والحاصل ان كلام هذا الشراح يقتضى ان قوله أو اطعام الخ عطف
 على شاة وان نسك مسلط على الثلاث وكلام غيره يقتضى ان أو اطعام عطف على نسك فلا يكون الاطعام

٢٧٩

والصيام من أفراد النسك
 ولذلك قال في حل قول المصنف
 ولم يختص أى ولم يختص الغدية
 بأنواعها الثلاثة من الذبح
 والنحر أو الاطعام أو الصيام
 اه وقال البدر والظاهر أن
 الذبح نحر أو أفضل والاطعام
 أفضل أنواعها كاله يوم (قوله
 أو اطعاما أو صياما) انظر هل
 يتوهم تخصيص ذلك بزمان
 أو مكان حتى يفهمه (قوله
 هذا ان لم ينبوا بالذبح) إشارة
 إلى أن ذبح في المصنف يقرأ
 بالكسر (قوله فان نوى به
 ذلك) بان يقلده أو يشهره
 فيما يقلده أو يشهره ولم ينبو
 فتقليد ما لا يقلد كالغنم كالعدم
 فيذبحها حيث شاء في أى زمن
 ولو نوى بها الهدى ونية الهدى
 فيما يقلد أو يشهره بدون تقليد
 واشهره كالعدم كذا ذكر
 شراحه ورد ذلك محشى تب
 وان الحق ان النية كافية

أن يطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان بغيره عليه السلام ومن غالب عيش ذلك البلد وما
 أن يصوم ثلاثة أيام ولو أيام منى (ص) ولم يختص بزمان أو مكان الا أن ينبو بالذبح الهدى
 فكذلك (ش) أى لم يختص النسك نبحاً ونحراً أو اطعاماً أو صياماً بزمان أو مكان
 كاختصاص الهدى بأيام منى وبكفة أو في هذا ان لم ينبو بالذبح الذى هو أحد أنواع النسك
 الهدى فان نوى به ذلك فكذلك في الاختصاص معنى ان وقف به بعرفة والأفكة والجمع فيه بين
 الحبل والحرم وترتيبه ودخول الصوم فيه نيابة وأفضلية الاكثر فيه لجاولا يدخل في قوله
 فكذلك الا كل فلا يأتى على منها بعد الحبل ولو جعلت هدياً كما يأتى وقوله كالكفارة أى ان حكم
 الاطعام هنا مثل الحكم في كفارة اليمين ويأتى حكمها عند قوله في باب اليمين ولا تجزى بلفظة
 ولا مكرراً مسكيناً ناقص كعشرين لكل نصف وقد علمت ان العسيرة في كفارة اليمين بغالب قوت
 أهل البلد لا غالب قوته هو وان المديته بغيره عليه السلام اذ به تؤدي جميع الكفارات ما عدا
 كفارة الظهار فانها بغيره شام على المشهور وهو مدونة ان بغيره عليه السلام (ص) ولا تجزى
 غداء وعشاء (ش) تقدم ان من جملة أصناف فدية الاذى اطعام ستة مساكين يأخذ كل
 مسكين مدين فلو أطعمهم غداء وعشاء لم يجز لانه عليه السلام سمى مدين اللهم الا أن يباغ اطعام
 كل مسكين مدين فانه يجزى واليه أشار بقوله (ان لم يباغ مدين) أى ان لم يتحقق انه بلغ مدين
 فان تحقق ان كل واحد بلغ ما ذكره أو ولو حصل لبعضهم مدين أو أكثر أو أقل فانه يكمل لمن لم
 يحصل له مدان بغيره ما (ص) والجناح ومقدماته (ش) هذا معطوف على المنوع وهو
 قوله فيما هو وعليه مادن اللحمية والرأس أى وحرم بالا حرام على الرجل والمرأة الجناح ومقدماته
 ولا خلاف في ذلك ويستثنى من ذلك القبلة لودع أو رجعة ما لم ينزل وظاهره حرمة المقدمات
 ولو علمت السلامة وهو كذلك بخلاف الصوم فتكره فقط مع علمه بالسار الصوم (ص) وأفسد
 مطلقاً (ش) ينبى ان لو طأ اذ وقع قبل التحال فانه يفسد مطلقاً أى سواء كان عمداً أو نسياناً
 أو جهلاً في قبل أو دبر أى أو غيره انزل أو لا مباح الاصل أو لا كان موجباً للهوى والحدام لا وسواء
 وقع من بالغ أم لا وقوله (كاستدعاء منى وان بنظر) تشبيهه في قوله والجناح أى كما يفسد الحج

(قوله وترتيبه) سيأتى ان الهدى مرتب (قوله ودخول الصوم فيه نيابة) فيه نظر لانه لا يصح تصوره (قوله ولا تجزى غداء وعشاء)
 لا يخفى ان الاجزاء مع بلوغ مدين لا ينافى ان الأفضل خلافه كما يدل عليه قوله في الظهار ولا أحب الغداء والعشاء كفدية الاذى
 والغفر سرق بين اجزائهما في كفارة اليمين وعدم اجزائهما في الظهار ان لم يبلغ مدين ان كفارة اليمين لكل مدين وهو الغالب
 في كل شخص في يوم والكفارة هنالك لكل مدان وهما قدر كل الشخص في يومين فلذلك لم يجز فيهما غداء والعشاء لانهما
 أ كل يوم فقط (قوله ان لم يباغ مدين) يوهم أنه المذهب وائس كذلك وانما هو كلام أشهب ونص المدونة ولا تجزى غداء وعشاء
 وكان ينبغي له ان يقول ولا يجزى غداء وعشاء وقيل ربما اذ لم يبلغ مدين وهل وفاق أو يلان (قوله ما لم ينزل) في قوة الاستثناء
 المقطع (قوله وأفسد مطلقاً) في شرح عب وشب تبعاً للحج وظاهر اطلاقهم انه اذا جعل البالغ على ذكره خرقه كشيعة أو غيبه
 في هواء الفرج انه يفسد وان لم يوجب الغسل كوطء الصغير وهو الاحوط

(قوله سواء كان ذلك يده) اعلم ان استثناء التخصيص بيده حرام بشئ الزنا أم لا لكن لم يندفع عنه رنا لا بد منه علمه ارتكابا
 لأخف المفسدين وفي استثناءه بسبب زوجته خلاف والراجح الجواز وهو مذهبنا في ثبوت قول المعتز وغيره بمبدأ كره
 على الزنا بحرم أو اجنبية قدم الاجنبية لانه أباح في الجملة ولو أكرهه في زمان أو زمان في بلد الجماعة أو غيرهما من الغير
 بوقته به محل كون الاستدعاء ٢٨٠ موجبه الفساد وان وقع قبل افاضة غسله حيث ان المعتز لا ينزل من

الاستدعاء أو تردد هل يكون
 ألا يكون واما ان كان الغالب
 المفسد فانزل فانه لا يفسد
 بذلك نسكه وعليه هدى ذكره
 نت عن المعنى وقال قبله
 وظاهر اطلاق المصنف خلافه
 اه ولم يذكر عن اهل المذهب
 ما يوافق ظاهر اطلاق المصنف
 (قوله قبل الوقوف) متعلق
 بمحذوف أى ان وقع ذلك قبل
 الوقوف وبعض جعله نظرا
 لافساده استدعاء وقوله مطلقا
 مفعول مطلق لافساده استدعاء
 (قوله وهذا معنى الاطلاق)
 وهو فيه تقابله التقييد الآتى
 في الجملة لان الافاضة ركن
 وجرة العقيقة واجب والسعي
 ركن وطواف الافاضة واجب
 (قوله والافهدى) الفرق بين
 وطئة قبلها يوم النحر أو قبله
 وبين وطئها قبلها بعدة انه
 ما يخرج يوم النحر صارت جرة
 العقيقة قضاء وصار الطواف
 كالقضاء نظرا وجهه عن وقته
 القاضل المقدر له شرعا
 والقضاء أضعف من المقضى
 (قوله كاتزال ابتداء) سواء
 كان في محل يفسد الحج بمحصوله
 فيه على غير هذا الوجه أم لا

الجمع كذا يفسد استدعاء الى سواء كان ذلك يده أو ينظره المستدع أو يده كرحى نزل
 أو بلاهية حتى أنزل ونوله كاستدعاء من عند الله ولا أنسيا لانا لا حرام نوله متى أى وحصل
 والا فلهدى بان حصل مذكروا فلا تثنى عليه وقوله وان ينظر أى وان يستعمل منى بانه مفسد انظر
 أو فذكر ان لم يدم فالهدى يندب من غير افساد بما ظاهرا الموافق عن الجمهور وفى ح م يفسد ان كلام
 لا يبرى هذا خلاف الراجح وان الراجح وجوب الهدى وهو ظاهر كلام المؤلف وماء داهما
 المباشرة والاس والقبلة لا تشترط الادامة أى حيث حصل انزال والافلا تثنى عليه الا للقبلة
 فالهدى ان كانت للذلة لا لوداع أو رجعة (ص) قبل الوقوف مطلقا أو بعده ان وقع قبل افاضة
 وعقبه يوم النحر أو قبله (ش) يعنى ان الوطء أو التنى المذكور يفسد الحج ان وقع قبل الوقوف
 بعرفة سواء فعل من أعمال الحج شيئا كطواف القدوم والسعى أولا وهذا معنى الاطلاق وان
 وقع مذكر بعد الوقوف بعرفة فانه يفسد أيضا بشرط ان يقع قبل طواف الافاضة وقبل رمى
 جرة العقيقة فى يوم النحر أو قبل يوم النحر وهو يوم لوقوف فقط (ص) والافهدى (ش) أى
 وان لم يقع ما ذكر قبل الوقوف بعرفة ولا بعد وقبل طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقيقة يوم
 النحر أو قبله بل وقع ما ذكر من الوطء أو الانزال بغيره بعد رمى جرة العقيقة وقبل طواف
 الافاضة أو بعد طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقيقة أو بعدهما بعد يوم النحر أى حيث لم يلق
 والافلا هدى عليه ولو كان ذلك يوم النحر أو قبلها بعد يوم النحر فان الحج لا يفسد على المشهور
 وعليه هدى (ص) كاتزال ابتداء (ش) أى من غير افساد امة فى الفسك والنظر فان عليه هديا
 ولو قصد الاذمة بهما اذا افسادا فعلى كونهما ان كان كل منهما مائلا لذنوا دامة كل منهما ما لها
 وخروج المني عنه واما ان خرج بلاذمة أولاد نيرة متادة فلا تثنى فيه (ص) واما مذهبه (ش) أى
 فيه الهدى وسواء خرج ابتداء أو بعده دامة النظر أو الفسك أو القبلة أو المباشرة أو غيرها
 (ص) وقبلته (ش) أى فيها الهدى ان كانت بغيره واما ان كانت على الجسد فحكمها حكم
 الملامسة قاله ح وذ كر قبل ذلك ما يفيد ان الملامسة فيها الهدى اذا خرج معها هدى وكذلك
 ان لم يخرج بشرط ان تكثر واما ان لم تكثر فلا تثنى فيها ولو قصد الاذمة أو وجدها (ص) ووقته
 بعد سعى فى عمرته والافسدت (ش) أى اذا وقع مفسد الحج بعد تمام سعى العمرة وقبل حلقها
 فانه يلزمه هدى من غير فساد لا نقضاء أو كانه وان وقع قبل تمام سعيها ولو بشروط فانها تفسد
 ويجب قضاؤها وعليه هدى ولو فعل فى العمرة غير المفسد للحج مما يوجب الهدى فى الحج ويمكن
 ان يأتى مثله فى العمرة كالمذى والقبلة وطول الملامسة والملاعبة فالظاهر كاقاله س فى شرحه
 ان الحج والعمرة قيمته سواء ولكن ظاهر كلام المشرح وغيره أن الذى يوجب الهدى فى العمرة
 انما هو ما يوجب الفساد فى الحج فى بعض الاحول من وطء وانزال وان ما يوجب الهدى فى الحج
 لا يوجب الهدى فى العمرة وهو واضح لان أمرها أخف (ص) ووجب اتمام المفسد والا

(قوله واما ماله كل) منصوب على انه مفعول معه التقدير اذا كان كل منهما مائلا لذمة مع اذمة الحج وكذا قوله
 وخروج الحج (قوله واما مذهبه) سواء خرج فى حالة لو خرج فيه المذى لانفسد امة لا لكن اوجب الهدى (قوله ان كانت بغيره) أى على فم
 (قوله واما ان لم تكثر الحج) أى واما النظر الطويل والفكر الطويل فلا تثنى فيه ما حيث لم يحصل مذى (قوله لان ههنا أخف) أى
 من حيث انه ليست فرضا كالحج أو ان لم يشترط فيه الوقوف

(قوله ولان حكم الفاسد فيه حكم الصحيح) فيه مصادرة (قوله ولا يكون الحج) وليس عليه قضاء ما جدد (قوله والاخر وجوبا بالتحلل بفعل عمره) لا يخفى انه تقدم له انه يجب اتمام المفسد وتمامه انما يكون اذا أدرك الوقوف في عام الفاسد وحيداً لا ينافي ذلك التحلل وانما الذي يظهر ان يقال ولم يقع قضاءه الا في الثالثة أي اذا كان لم يتم حجه لا بعد فوات الوقوف في العام الثاني ولا يجوز له تأخير فعله ما يخرج به من عهدة الاول عن زمن يمكنه فعله منه الا بعد ذلك واما اذا فاته الوقوف في عام الفاسد فانه يؤمر بالتحلل بفعل عمره فيفصل فيه فان كان لم يتحلل الا بعد ان ٢٨١ فاته الوقوف في عام القضاء

فانه لا يقع قضاءه الا في الثالثة وان تحلل قبل فوات الوقوف فانه يقع القضاء في العام الثاني فهو شبهه بالذي أدرك الوقوف فتحصل ان قول المصنف ولم يقع قضاءه الا في الثالثة يصدق بالصورتين بقطع النظر عن قول المصنف ووجوب اتمام المفسد (قوله وقضاء القضاء) قال المصنف والفرق بين الحج والصوم ان الحج كلفته شديدة يشدد فيه بقضاء القضاء سدا للذريعة لتلايتهم فيه وأما من أفسد قضاء صلاة فليس عليه الا صلاة واحدة قولاً واحداً وهل له تقديم القضاء الثاني على الاول أم لا (قوله وهذا هو المشهور) مقابله انه يخرجه في الحجة الفاسدة والعمرة الفاسدة (قوله ليمتقله الجابر النسكي) الذي هو حجة القضاء والجابر المالكي الذي هو الهدي (قوله أي يخرجه في القضاء) أي يخرجه في الفاسد الذي يجب أن يكون في زمن القضاء فافاده نص الشيخ سالم

فهو باق عليه وان أحرم (ش) لا خلاف بين العلماء الا اذا أدرك المحرم اذا أفسد حجه أو عمرته انه يجب عليه اتمامه ابقائه على احرامه قال نعم الحج والعمرة لله ولان حكم الفاسد فيه حكم الصحيح فان لم يقع قضاءه منه انه خرج منه بافساده ونعادي الى السنة الثانية وأحرم بحجة القضاء أو عمرته فانه لا يجزئه ذلك عن الفاتت واحرامه الثاني ان لم يصادف محلاً وهو على احرامه الفاسد ولا يكون ما أحرم به قضاء عنه ثم انه انما يجب اتمام المفسد اذا أدرك الوقوف بالعام لواقع فيه الفساد فان لم يدركه فيؤمر ان يتحلل منه بفعل عمره وجوباً ولا يجوز له البقاء على احرام اتفاقاً لان فيه تعادياً الى الفاسد مع تمكنه من الخلوص منه (ص) ولم يقع قضاءه الا في الثالثة (ش) يعني ان المحرم اذا أفسد حجه فلم يقم وأحرم لقضائه في العام الثاني فانه لا يجزئه ولا ينعقد هذا الثاني وهو على احرامه الاول الذي أفسده ولم يقع قضاءه ان كان عمره أو حجا الا في العمرة الثالثة أو السنة الثالثة ان لم يطلع عليه حتى فات الوقوف والا أمر وجوباً بالتحلل من الفاسد بفعل عمره ولو دخلت أشهر الحج وقضاه في العام الثاني (ص) وفورية قضاءه وان تطوعا (ش) يعني ان المحرم اذا أفسد حجة الفريضة أو التطوع أو أفسد عمرته فانه يجب عليه قضاء ذلك على الفور من غير تراخ فيقضي الحج في العام القابل ويقضي العمرة بعد التحلل من فاسدها فان أخر ذلك ولم يفعله فوراً فقد أثم قال بعض وظاهر كلام الموضع وابن عبد السلام ان قضاء فاسد التطوع قبل حجة الاسلام وفورية القضاء واجب ولو على القول بالترخي لانه بالدخول فيه وحسب (ص) وقضاء القضاء (ش) يعني ان المشهور وهو قول ابن القاسم ان من أحرم قضاء عملاً أفسده ثم انه أفسد القضاء أيضاً فانه يجب حجتين احدهما عن الاصل والاخرى عن القضاء الذي أفسده لانه أفسد حجه أولاً وثانياً وعليه هديان وظاهر قوله وقضاء القضاء ولو تسلسل (ص) ويخرجه في القضاء (ش) هذا معطوف على فاعل وجب أي ووجب على من أفسد حجه أو عمرته ان يخرجه في زمن قضاء حجه أو عمرته لا في زمان فسادها وهذا هو المشهور ليمتقله الجابر المالكي والجابر النسكي فانه المؤلف في مناسكه لان هدى الفاسد جابر للفاسد فيكون في القضاء الجابر للفاسد أيضاً فلو جوب في كلام المؤلف من نصب على كونه في القضاء ولذلك قال وأجزان بجل أي يخرجه في الفاسد في القضاء وظاهر العبارة تعطى ان الهدى لا قضاء فلو قال ويخرجه فيه ويكون الضمير في هديه عائداً الى الفساد في نفسه عائداً الى القضاء كان أحسن (ص) واتخذ وان تكرر النساء (ش) ضمير وان تكرر عائداً الى موجب الهدى وطأ كان أو غيره والمضى ان من أفسد حجه أو عمرته بغير الوطء أو بالوطء مراراً في نساء أو في امرأة واحدة فانما عليه هدى واحد في ذلك

٢٦ خرتي في قوله كفر بضة قبل الميقات على ان القضاء يتوب عن حجة الاسلام ونص عجم في قول المصنف كفر بضة قبل الميقات آخر الباب ان من حلل زوجته من حجه الفرض فليس عليه قضاء ما حالها منه بل حجة الاسلام بخلاف ما اذا أفسده عليها فيجب اتمامه وقضاؤه ويجب عليها أيضاً حجة الاسلام اه وهو يدل على ان قضاء المفسد لا يسقط حجة الاسلام بخلاف الفاتت المتحلل منه بفعل عمره وقضاؤه كاف عنهما وجعل بعض شيوخنا كلام الشيخ سالم هو المتعين (قوله لنساء) الام بمعنى في ونساء فرض مسئلة

(قوله ونذية) المناسب أقوله وصيد الذي هو سبب في إجازة أن تقولوه ويجب فدية فيجعل على حذف مضاف (قوله إذا فعلها
 هذا) المناسب أن يقول إذا فعله عمدا (قوله ثم إن هذا تكرار الخ) لا تكرار لأن ما يأتي في الروايات وهذا في القضاء على أن التكرار
 أنما ينسب للذات (قوله المتوهم فيها عدم تعدد الهدى) لا ينفي أن كلام من أفساد الفوات أمر شغل بالعبادة فلا فرق فيما في أنه
 يتوهم من حصول أحدها أنه ٢٨٢ لا يترتب على الثاني منهما شيء على نه يتوهم عدم التعدد في تقدم الفوات بالطريق

كله لأجل الفساد الواقع بالوطء الأول لأن الحكم له فقط (من) بخلاف صيد وفدية (ش)
 المشهور أن الجزاءية تكرر بتكرار الصيد لأن جزاءه عوض عما أتلّف والاعراض تكرر بتكرار
 تكرار الاتلاف وسواء فعله جهلا أو نسيانا أو عمدا كما يأتي عند قوله والجزاء بقوله وإن لم يمتص
 رجول ونسيان وكذلك فدية الأذى تتعدّد أيضا بتعدّد وجوبها يريد ذائعها عمدا لأنها عوض
 عن الترفه وهو يقبل التكرار في أحد الوجوه الأربعة السابقة في قوله واتحدت أن كان
 الإباحة الخ (ص) وأجزأ أن يحل (ش) يعني أن هدى الفساد إذا عجز قبل حجة القضاء أي قبل
 قضاء المفسد فإنه يحرّث ثم إن هذا مكرّم مع ما سيأتي في الفصل الثاني في قوله ودم الفوات
 بقضاء أو جزأ أن قدم (ص) وثلاثة أن أفسد قارنا ثم فاته وتضي (ش) صورته أنه أحرم الخ
 والعمره حال كونه قارنا ثم أنه أفسد حده هذيان وطئ ثم فاته ذلك الخ بأن طاع الفجر ولم يقف
 بعرفة أو فاته الخ أولا ثم أفسده كما يأتي عند قوله وإن أفسد ثم فاته أو بالعكس وإنما أتى بتم النص
 على الدورية المتوهم فيها عدم تعدّد الهدى فإنه يقتضيه وجوب ما عليه ثلاثة هدايا هدى للفساد
 وهدى للفوات وهدى للقران الثاني وأما القران الأول فالشهور أنه لا شيء فيه لأنه لم يتم بل آل
 أمره إلى فعل عمره لأن شرطه أنه يرجع من عاصه كما مر وكون عليه ثلاثة يرشد أنه لا شيء عليه
 في القران أو التمتع الأول إذ لو كان عليه فيه هدى لكان عليه أربعة هدايا (ص) وعمره أن وقع
 قبل ركعتي الطواف (ش) هـ ذاعطف على هدى أي من قوله والافهدي ولو وصله به لكان
 أحسن أثلا يتوهم وصله بما قبله كما فعل بعض وإنما هو من علق بالاقسام الثلاثة الداخلة تحت
 قوله والافهدي أي حيث قلنا الفساد فهدي ويجب مع الهدى عمره يأتي به بعد أيام مني أن
 وقع وطؤه قبل تمام سعي أو بعده وقبل تمام الطواف أو بعده وقبل ركعتي الطواف ليأتي
 بطواف وسعي لا ثم فيه ما وإن وقع وطؤه بعد السعي والطواف بركنيته وقبل الرمي
 أو بعده وقبل الخلق فهدي فقط لسلامة السعي والطواف من الذم وهذا التفصيل هو
 المشهور وذهب المدونة (ص) واحتجاج مكرهته وإن تكلمت غيره (ش) يعني أن من أكره
 زوجته المحرمة فجاءها فإنه يلزمه أن يحجبها به كذلك ويهدى عنها رسوا كانت في عصمته
 أو طبعها أو تزوجت غيره ويجبر الزوج الثاني على الإذن لها في الخروج إلى الخ وإن طأعتة
 فذلك عليها دونها وأمأمة إذا أذن لها في الخ فلما أحرم وطئها طوعا أو كرها فإنه يلزمه
 أن يحجبها به كذلك ويهدى عنها وقوله وإن تكلمت غيره أي أوباع الأمة ويجوز بيعها
 أن يبر والافعيب (ص) وعليها أن أعدم ورجعت (ش) يعني أن المكروه بالكسر إذا أعدم
 عن احتجاج مكرهته فإنه يجب على المكروهة أن تنج وتهدى وتفتدي من ما لها ثم أن أيسر
 ترجع عليه بالقل من أجرة المثل وما أنفقت في سفرها على غير وجهه السرف وبالأقل

الأول لكون العبادة لم تتم
 بخلاف الفساد فإن معصية
 التمتع (قوله لأن شرطه
 الخ) فيه شيء لأن قول المصنف
 رجع من عامه إنما هو في
 التمتع (قوله وعمره الخ) قل
 الخطاب ونظرا إذا أراد أن
 يحرم بجهة نبل أن يأتي بهذه
 العمره هل يصح إحرامه أم لا
 اه قال نعم ويستتضي جمعا
 كالجزم من النسك أنه لا يصح
 قوله أن وقع وطؤه قبل تمام
 سعي) بصورهما إذا كان آخر
 سعيه بعد الوقوف بعرفة
 وقوله أو بعده محمول على
 ما إذا قدم السعي على الوقوف
 بعرفة والاصل أن قول
 المصنف قبل ركعتي الطواف
 يصدق بما إذا وقع في أثناء
 الطواف وبما إذا وقع قبل
 الطواف وبغير ذلك من
 الصور غير المقدمة وتظهر من
 ذلك التقرير أن في مفهوم
 قوله قبل ركعتي الطواف
 تفصيلا وإذا كان المفهوم
 فيه تفصيلا لا اعتراض به
 (قوله واحتجاج مكرهته) ولو
 صغيرة وقوله أو كرها أي
 ما لم تترين له أو تطلبه قال في كـ

وانظر لو أكره صبيلا ولا طبه هل يلزمه احتجاجة أم لا ولومات المكروه قبل ذلك تخصص بأجرة الخ
 وبقيمة الهدى فلومات قبل الخ ترد الأجرة وينفذ الهدى اه وبقي ما إذا كان المكروه بالفتح رجلا فلا يلزم المكروه بالكسر احتجاجة
 وانظر هل على المكروه بالفتح قضاء أو هدى أولا وانظر لو تعددت المكروهة ولم يكن عنده إلا ما يكفي حجة واحدة ما الحكم (قوله
 إن أعدم ورجعت) لا مفهوم لقوله أعدم كما تقدم في الصوم شيخنا عبد الله (قوله ترجع بالأقل الخ) في العبارة احتجاف والاحسن
 عبارة غيره ورجعت عليه إذا أيسر في الكراء بأقل من أكرأ المثل وعما أكثر به وفي النفقة ترجع بالأقل مما أنفقته ومن نفقة

مثلاً في السفر على غير وجه السفر وبالأقل في الفدية من النسك وكيل الطعام أو غيره وفي الهدى بالأقل من ثمنه أو قيمته
 ان اشترته وقيمتها ان لم تشتتره وان صامت لم ترجع بشئ وقوله وكيل الطعام أو غيره اذا اشترته وأما اذا لم تشتتره فبالأقل من
 قيمة النسك وكيل الطعام وقوله أو ترجع الخ هذا هو الموافق لتلك العبارة وما تقدم ويمكن ان في العبارة احتباكاً حذف
 في الاولى الطرف الثاني وحذف في الثانية الطرف الاول والتقدير ترجع من ٢٨٣ جهة الاجرة بالأقل من أجرة المثل

وما أكثر به ومن جهة
 النفقة بالأقل من نفقة المنزل
 وما أنفقت في سفرها (قوله)
 أو ترجع في الاول بالأقل من
 قيمتها (هذا اذا لم تشتتره وأما
 اذا اشترته فترجع بالأقل
 من الثمن والقيمة وقيمة الطعام
 (قوله من وقت الاحرام)
 مفاده ان عام الفساد ليس
 كذلك كاهو ظاهر الطهران
 وهو ظاهر اذا الفساد حصل
 في عامه الا أن يقال وجوب
 الاتمام بوجوب ان يكون
 صورة ايس فيها افساد
 ظاهراً ولذلك ذكر ابن
 رشد ان عام الفساد كذلك
 وهو واضح بل ربما كان عام
 الفساد أولى لكثرة التهاون
 منه في الفساد الواجب اتمامه
 (قوله بطواف الاضحية) أي
 ورمي جرة العقبة والسعي
 والخطى (قوله لان المفارقة
 لا تكون لمن معه وغيره من
 معه) أي مع ان المفارقة
 لا تكون الا لمن معه أي ولو
 عاقبها بفارق لا يقتضي ذلك
 مع انه لا يصح ثم أقول وهذا
 انما يتم لو أمكن تعلقه بفارق
 مع انه لا يصح تعلقه بفارق
 (قوله فالقيمة الخ) قال اللخمي

في الفدية من قيمة النسك وكيل الطعام أو غيره وفي الهدى بالأقل من ثمنه أو قيمته وبعبارة أخرى
 وبالأقل في الهدى من قيمته وثمرته كما ذكره ابن عرفة وفي الفدية بالأقل من النسك والاطعام أي
 حيث أطعمت وأما حيث اقتدت بشئ فاعلى فهل ترجع بالأقل من قيمته أو ثمنها كما في الهدى
 أو ترجع بالأقل من قيمته وقيمة الطعام كما اذا اقتدت بالطعام وهل يراعى الأقل يوم الاخراج
 أو يوم الرجوع والظاهر الاول لانها كما سلفه وأشار به قوله (كالتقدم) في الحل يلقى طيباً على
 المحرم ولم يجد المني فليقتصد المحرم ويرجع بالأقل ان لم يفتد بصوم المني فليقتصد بصوم المني بقول المؤلف
 هناك ويرجع بالأقل ان لم يفتد بصوم (ص) وفارق من أفسد معه من احرامه لثقله (ش) يعني
 ان من أكره زوجته أو أمته أو غيرهما على الجماع أو فعل ذلك طوعاً وحل الاحرام وقتلنا يلزمه
 ان يحج بها من قابل فانه يجب عليه ان يفارق التي أفسد حجها بالوطء من وقت الاحرام لحجة
 القضاء الى أن يحل منها بطواف الاضحية والسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وانما
 وجب عليه المفارقة لئلا يعود الى ما كان منه ما أولاً فقوله معه متعلق بافساد لا يفارق لان
 المفارقة لا تكون ان معه وغيره من معه وبعبارة أخرى لفظ معه معمول لا فساد أي فارق من
 وقع افساده لا غيره فالقيمة مفيدة لعدم وجوب مفارقتها من لم يفسد معها فلا يجب عليه
 مفارقتها (ص) ولا يراعى زمن احرامه (ش) يعني انه في حجة القضاء لا يراعى زمن الاحرام في
 الحجة الاولى أي لا يلزمه ان يحرم ثانياً في زمن الاحرام الاول بل له في الثانية ان يحرم في زمن
 الاول وقبل ذلك أو بعده فلان أحرم من شئ أو مثلاً وأفسدان يحرم بالقضاء من ذي القعدة
 مثلاً (ص) بخلاف ميقات ان شرع فان تعداه قدم (ش) يعني ان الميقات المسكن الذي أحرم
 منه في الحجة الاولى اذا كان مشرعاً وعاقبته يراعى ويلزمه ان يحرم منه قبل أحرم مثلاً من الحجة
 أو غيرهما من المواقيت فليس له ان يحرم ثانياً من غيره فان تعدى ذلك الميقات المشروع
 وأحرم بعده بالقضاء فانه يلزمه الدم ولو تعداه بوجه جائز كما لو أقام بعد ذلك الميقات المشروع
 وأحرم منها بالقضاء قاله ابن قزحون في منسكه وهذا يفيد ان الاحرام من الميقات في هذه الحالة
 واجب اذا لا يجب الدم في ترك مندوب ولا سنة وهذا يخص قوله فيما مر ومكانه للقيم مكة
 وندي المسجد تكرويح ذى النفس لميقاته واحترز بقوله شرع عم لو كان أحرم أولاً قبله قال فيها
 فليس عليه ان يحرم ثانياً الا من الميقات وعمما لو كان تعداه أولاً فلا يتعداه ثانياً الا محرمات
 وظاهر قول مالك انه يحرم من المسكن الذي كان أحرم منه وتأوله اللخمي على أنه كان أحرم منه
 بوجه جائز كذا في تجاوزه غير مرید دخول مكة وأما من تعداه أولاً لغير عذر فيؤسر الا ان
 لا يتعداه الا محرمات ونحوه للباجي والمتونسي ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مع العذر
 مشروع (ص) وأجزأ تمتع عن افراد وعكسه (ش) يعني انه اذا أحرم مفرداً بالتحج فافسده ثم قضاه
 متمتعاً فانه يجزئه لان التمتع افراد وزيادة لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة وأما عكس

لا فرق بينهما وبين غيرهما ووجهه كانت أوسرية ادلاؤهم ان يفعل كفعله اول قاله تب (قوله وتأوله اللخمي الخ) أي
 ويحمل ذلك على انه كان مقيماً بمكة ولم يذهب لبلده والالزمة الاحرام من الميقات (قوله وأجزأ تمتع عن افراد) ويشعر بعدم
 الجواز ابتداء وهو كذلك (قوله لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة) أي وهذا زاد في الصفة فالأجزاء الطريق الاولى
 (أقول) الا انه يعارض ذلك أفضلية الافراد

(قوله والتمتع الخ) فيه أن العمرة مسألة فلا يحسن أن يقول فهو بمثابة قرآن عن أفراد وهو لا يجوز أن يقال لما فسد الخ كان ذلك الفساد للعمرة المعمورة قبل (قوله فافسده) أي وقع الفساد في الخ بعد تمام العمرة (قوله ثم قضاءه مفردا) أي أتت به من حيث السكينة وقوله أو تمتع أي تمتع به من حيث الكيفية أي لا بد أن يكون منصوصا بالنسبة للقرآن (قوله أي وينوب عن القضاء) أي أن من أحرم يتناول ع قبل حجة الفرض ثم أفسد تطوعه ولم يمتعه فضاء التطوع فخرج ناوبا للفرض ٢٨٤

وقضاء التطوع فإنه يجرى عن التمتع ولا يجوز له عن الفرض فتقول الشارح أي وينوب عن القضاء أي فإذا أثر ك فلا ينوب إلا عن التمتع ولا ينوب عن الفرض وقيل لا عن هذا ولا عن هذا وأما الوفاي بما فعله الواجب فقط فنه يجرى عنه ويكون قضاء التطوع باقيا في ذمته ثم انه يفسد من قوله قضاء التطوع أن قضاء الواجب بالنذر إذا قوى به الحج الواجب عليه بطريق الاصل مع قضاء النذر المفسد انه يجرى عن الواجب أصالة (قوله ورؤية ذراعيها) ظاهرهما وباطنهما ولا يمس ذراعيها إذا ذاب في الحرمة (قوله لاشعرها) وأما مسكه فتفق على كراهته (قوله وهو الظاهر) مفاد النقل خلافه وأنه يجوز الفتوى في أمورهن (قوله أربعة الخ) الوجه رفعه وما بعده من الاعداد على تقدير مبتدأ محذوف أي وحده كذا فهي معترضة بين الفعل والفعل ويجوز نصبها على الظرف مجرما وجوها على البدلية من الحرم وعليه يكون بدل

هذه المسئلة وهو أن يحرم تمتعا ففسد أي وقع الفساد في الحج بعد أن فرغت العمرة ثم قضاء مفردا فإنه يجرى أيضا في التمتع أجزاء أفراد عن أفراد وعليه هديان هدي للتمتع بجعله هدي للفساد يؤخره للقضاء (ص) لأن أن عن أفراد أو تمتع (ش) يعني لو أحرم مفردا قضاءه قارنا فانه لا يجرى على المشهور لأن حج القارن ناقص عن حج المفرد وكذلك لو أحرم تمتعا فافسده قضاءه قارنا فانه لا يجرى أيضا لأن القارن يأتي بفعل واحد للحج والعمرة والتمتع يأتي لكل واحد منهما به عمل على حدته (ص) وعكسهما (ش) معناه أنه أحرم قارنا فافسده ثم قضاء مفردا أو تمتعا فانه لا يجرى وعليه دمان دم للقرآن ودم للتمتع ويتقضى أيضا قابلا قارنا وعليه هديان هدي للقرآن الثاني وهدي للفساد (ص) ولم ينب قضاء تطوع عن واجب (ش) أي وينوب عن القضاء قوله البساطي وهو ظاهر بمثابة حج ناو يأنزله وفرضه فانه يجرى عن النذر كما يأتي وعبر بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه الحج اللازم بالاصالة ليشمل النذر أيضا فإذا قوى القضاء والنذر فلا ينوب عن النذر كما أنه لا ينوب عن حجة الفرض (ص) وكمره جعله للعمل ولذلك اتخذت السلام ورؤية ذراعيها لاشعرها (ش) المحمل بفتح الميم الأولى وكسر الثانية هو ما يحمل فيه على ظهور الأبل أو غيرها وبالعكس علاقة السيف والمعنى أنه يكره للرجل المحرم من محرم بفتح الميم أو زوج أن يحمل محرمه أو امرأته إلى المحمل كما أنه يكره له أن يرى ذراعيها ولا يقاب أمه للشرا مخافة أن تعجبه فيمليذ بها فربما آل لنقص أجر أو واجب هديا أو أفسد ولا جن كراهة الحبل المذكور اتخذت السلام لرق النساء عليها للعمل ولا كراهة في رؤية شعر امرأته المحرمة لخفته ولم يحل في منسكه إلا الكراهة وقولنا من محرم أو زوج مخرج للاجنبى فيحرم عليه ذلك وظاهره ولو محرم صبرا أو رضاعا وقوله (والفتوى في أمورهن) يحتمل أنه معطوف على المنفى والمعنى أنه يجوز للمحرم أن يتقضى في أمور النساء من أمر حيضهن ونفاسهن وما أشبههما ويحتمل أنه معطوف على المكروه وهو الظاهر ولأنه من الكلام على محرمات الأحرام خاصة شرع في محرماته مع الحرم على أنهم امرأتان من قوله تعالى لا تقربوا الصبيد وأنتم حرم وهو المعتمد عند الفقهاء بحج وعمرة لأحدهما دون الآخر كما قال بكل من الأقوال طائفة من المفسرين فقال (ص) وحرم بهو بالحرم من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة للتعظيم ومن جهة العرافة ثمانية للقطع ومن عرفة تسعة ومن جدة عشرة لأخر الحديثية (ش) الضمير في به للأحرام الصادق بأي فرد من أفراده والباء في بالحرم ظرفية أي وحرم بسبب الأحرام بحجة أو عمرة حرمت في الحرم تعرض يرى إلى آخر ما يأتي ولما كان للحرم حد و حددهم سيدنا إبراهيم عليه السلام ثم قرئ بش بعد قلعهم لها ثم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم معاوية ثم عبد الملك بن مروان وكان في بعضها اختلاف بين المؤلف المعتمد من ذلك بالأميال وهو كرها البيت فذكر أن حده من جهة المدينة المشرفة أربعة أميال

بعض أو بدل اشتمل بناء على ان وجود الضمير على طريق الأولى (قوله لقطع) ضبطه ابن خليل وقيل بضم الميم وفتح الطاء المشددة وفي خط الطبري بفتح الميم واسكان القاف وفتح الطاء وسمى بذلك لأنهم قطعوا منه أشجار الكعبة في زمن سيدنا إبراهيم عليه السلام (قوله ثم قرئ بش الخ) هو لاء أظهر وأما جده سيدنا إبراهيم بعد درسه لأنهم أحد قواحد ودامن عند أنفسهم ذكره شجاع بن صبحه ابن عبي

(قوله وقيل خمسة) والخلاف في أن أقل الأميال أربعة أو خمسة مبني على الخلاف في قدر الميل وفي قدر الذراع هل ذراع الأدهي أو ذراع البر المصري والتنعيم خارج عن الحرم قطعا (قوله وأن هذه من جهة عرفة من البيت) أي وينتهي للجمعة رنة ومن جهة اليمن سمعة بتقديم السين إلى موضع يسمي أضاعة على وزن نواة قاله في منسكه (قوله لا خراخيدية) المراد آخرها من جهة الحبل والافاخيدية من الحرم (قوله بينها وبين مكة مرحلة) فيه نظر لأن المصنف قال عشرة لا خراخيدية ومعلوم أن المرحلة أكثر من عشرة أميال انتهى لكن المشاهدة والعيان مع من قال بينها وبين مكة مرحلة شيخنا عبد الله (قوله والجدة ماولي البحر الخ) حاصله أن الجدة في الأصل ماولي البحر ولما كانت تلك القرية ٢٨٥ موالدة البحر جعل علمها هذا

العلم (قوله والنهر ماولى البر) أى كنهر مصر فنه وال للبر لان البر أعظم منه فلا ينسب الى البحر بخلاف النهر لقلة أضيف اليه وقيل ماوى البر (قوله واصل الجدة الطريق الممتد) بخالف ما تقدم الا أن يقال انها فى الاصل المسبيل أى الطريق الممتد ثم نقلت الى ماوى البحر ثم نقلت للقربة المأهولة (قوله ويقبئ سبل الحل دونه) أى لان الحرم أعلى من الحل قررر شجنتنا الصغير رحمه الله (قوله تعرض برى) وانظر ما تولد من انسى ووحشى ومن بحرى وبرى والاحتمياط الحرمه فى جميع ذلك قياسا على ما تقدم فى الزكاة (قوله على ما فيه) أى من التفصيل أى لان الحلال اذا اصطاد فى الحل ودخل به الحرم فان كان من أهل الآفاق وجب عليه ارساله ولو أقام بمكة فافاة تقطع حكم السفر فان ذبحه لم يملكه وهو عكة

وقيل خمسة وكل ينتهي للتنعيم المسمى الآن بمساجد عائشة فأول إشارة للخلاف في قدر
أهياؤها وان اتفاقا على ان الغاية التنعيم وأن حده من جهة العراق ثمانية أميال وقيل سبعة
للقطاع أي على ثنية جبل يمكن يسمى المقطع فهو اسم مكان وأن حده من جهة عرفة من البيت
سبعة أميال وأن حده من جهة جدة بضم الجيم وتشديد المهملة موضع على ساحل البحر غربي
مكة بين مسامير حلتان عشرة أميال لا يخرج الحديبية سماه بعضهم مقطوع الأعشاش جمع عش
والحديبية بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وتشديد الياء عنده أكثر المحدتين وضبطها الشافعي
بالتخفيف وهي في الحرم بينا وبين مكة مرحلة واحدة وسميت جدة لأنها حاضرة البحر
والجدة ما وفي البحر والنهر ما وفي البر قاله في التنبية وأصل الجدة الطريق الممتد قاله البكري
في المعجم (ص) ويقف سبل الحل دونه (ش) يعني أن الحرم يعرف أيضا بان سبل الحل إذا جرى
إليه لا يدخله وسيله إذا جرى يخرج إلى الحل ويجري فيه وهذا التحديد للعموم بالإشارة والعلامة
والأول تعديله بالمسافة (ص) تعرض برى (ش) هو فاعل حرم وما قبله حل اعتراض بينهما أي
وما يحرم على الحرم وأن لم يكن في الحرم وإلى من في الحرم وأن لم يكن بحر ما أن يتعرض
لحيوان البرى فيحرم اصطيداه والتبديب في اصطيداه يريد ما لم يكن صاده خلال الحلال في الحل
فانه يجوز للحلال أن يذبحه في الحرم بدليل ما يأتي عند قوله وذبحه يحرم ما صيد بحل على ما فيه
وأما الحيوان البرى فلا يحرم على الحرم أن يطأه لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
ومنه الضفدع وترى الماء بخلاف السلماء التي تكون في البرارى والاضافة في قوله تعرض
برى على معنى اللام أي تعرض لبرى وليس منه السمك والأنسى ويدخل في البرى الجراد
(ص) وأن نأس أولم يؤكل (ش) يعني أنه يحرم بالأحرام وبالحرمة التعرض للحيوان البرى وأن
نأس أي صار كالحيوان الأنسى قال في الجواهر وأما البرى فانه يحرم اتلافه جميعه ما كل
لحمه وما لم يؤكل كان متأنسا أو متوحشا أو مأكلا أو مباحا لقوله أولم يؤكل معطوف على ما في
حديث أن أي وأن لم يؤكل كفر وخبر روي فيه رد على الشافعي القائل بأنه أغا يحرم التعرض
لأما كقول (ص) أو طير ماء ويضيه وبخره (ش) طير بالنصب عطف على خبر كان المحذوفة
المعطوفة على فعل الشرط قبله ويجوز جزمه عطفا على برى كانه غير داخل في مسماه والمعنى أن
طير الماء مما يدخل في البرى وهو حيوان برى يلزم الماء وليس المراد به ما يطير من حيوان

أخرج به عن الحرم وإن كان من أهل مكة جازله ذبحه وأكاه ولو اشتراه من آفاني صاده في الحل وفي تن أن من أقام مكة طوبى بلا
كاهها والمراد بعد إحلاله من الأحرام **في تنبيه** يعتبر الضريم وقت الإصابة لا وقت الرمي فالرمي على صيده وهو حلال ثم أحرم
قبل وصول الرمي إليه وأصابته الرمية بعد إحرامه فعليه جزاؤه نقله ابن عرفة وأما الجزاء الذي يوجبه الحرم فيعتبر فيه كون الصيد
بالحرم وقت الإصابة أو مرور السهم بالحرم (قوله ومنه الضفدع وترس الماء) يوهم أنه لا يوجد منهما برى مع أنه يوجد منهما برى وهو
مامقره البر وإن كان يعيش في الماء بخلاف البحري فإنه مامقره البحر وإن كان يعيش في البر (قوله ولا يس منه الكلب الأنسى)
أي لأنه يجوز قتله بل يندب قتله وهو المشهور وأيضا السكارم في صيد الوحش (قوله أو لم يؤكل) أي وفيه الجزاء على أن لو جاز
بهم فتدبر (قوله بلازم الماء) أي ويعيش في البر وأما الحبر الذي يألف الماء ولا يعيش في البر كالحطاس فلا يحرم التعرض له

لأنه يجري وأما الطير الذي يتولد من الماء فهو سمك (قوله كذا) أي ينتله وقوله لبعينه أي كقطع جناح (قوله جلد مسنن) لأنهم يطوقونه لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهي جواب عن سؤال مقدر كأن قال قال له أنت قد ذكرت حرمة التعرض للحيوان البري اذ لم يكن معه فاحكمه ٢٨٦ إذا كان معه فقتل ولا يرسله الخ (قوله أي ولا يرسله حال كونه) هذا ينف في

عطفه على الضمير تها ونها هو وعطفه على الضمير يناسب محل تم فانه جعل قوله بيده شاملا اذا كان بيده يتوقده أو في قبض معه وقوله أو رفقة أي بان يكون مع الجماعة المرافقين له انتهى أي وهو ملكه وكان مراده بالمرافقين له اتباعه كافي له وهذا الخالي هو الخالي الاول للشارح الذي أشار به بقوله اذا كان بيده أو مع رفقة فكل كلام الشارح فيه تليق فان قيل الاحرام مانع من الصيد ومانع من النكاح وأوجبتم ارسال الصيد ولم توجبوا طلاق الزوج السابقة على الاحرام فالجواب ان الصيد يحرم لذاته فهو محرم وبالنكاح المحرم لا جليل الوطء فلم يتساويا في التحريم فانه ترقا أي فاهم النكاح أخف من أمر الصيد لأن ما حرم لذاته أشد مما حرم لشيء آخر وأقول جوابا آخر وهو ان النكاح انما ينهي عن استعداده لا عما سبق بخلاف الصيد فالنهي عنه هام بدليل حرم عليكم صيد البر وظاهره ولو كان مصيدا قبل الاحرام (قوله فيه نظر) أقول لا نظر اذ التردد يكفي فيه الغايه بين المعنيين المتلازمين كما هنا

البحر وكما يحرم التعرض لملكه يحرم لبعينه وضبط ابن غازی بحر وهو بالروايات أي أولاده يعني عنه قوله ويبيضه لانه اذا حرم التعرض لبعينه فبحر جروه قد عوان ان نسخة جزئه بالراي المحقة والحمد لله من طبعه متنوعة ولا شيء على المحرم في شرب لبن الصيد حيث وجدته محبوا بالراي كما يجرد من لحم قد ذكي ولا يجوز له ان يملكه لانه لا يملكه ولا يؤذيه فان حلبه فلا ضمان عليه ولا يشبه البيض (ص) ولا يرسله بيده أو رفقة (ش) جلد مسنن فانه هو جواب عن سؤال مقدر كأن قال قال له أنت قد ذكرت حرمة التعرض للبري اذ لم يكن معه فاحكمه إذا كان معه فقال ولا يرسله الخ والمعنى انه يجب على المحرم ان يرسل الصيد الذي هو ملك له اذا كان بيده أو مع رفقة فضمير يرسل المستتر اذ على المحرم كما ضمير البار في رفقة ومملكه وقوله أو رفقة معطوف على الضمير لمجرور بالماضي أي ولا يرسله حال كونه كذا ما بيده أو في رفقة أي مرافقه ومصاحبا وهذا في قول المدونة ومن معه صيد بيده يتوقده أو في قبض معه فلا يرسله (ص) وزال ملكه عنه (ش) لو ازاله استثنى ان لا يعطى لئلا يلزم عطف النكاح على الانشاء والضمير في ملكه يرجع للمحرم أو الخلال في الحرم والمشهور وهو مذهب المدونة والمبسوط أن ملكه يزول عنه بنفس الاحرام وأنه يجب عليه ارساله فلو أرسله صاحبه فأخذه غيره قبل طوقه بالوحش ولم يزل بيده حتى حل صاحبه ليس له أخذه عن أخذه وهو لا يأخذه فلو لم يرسله صاحبه بل ابتاعه بيده حتى حل لوجب عليه ان يرسله فلو لم يرفع صاحبه بيده حتى مات قاله يلزمه جزاؤه وكذلك يلزمه جزاؤه اذا ابتاعه بيده حتى حل ثم ذبحه (ص) لا يبيته (ش) عطف على قوله بيده أي ولا يرسله من يده لا من بيته ويحتمل عطفه على زال ملكه على تقدير الكون أي وزال ملكه عنه في حال كونه بيده لا في حال كونه يبيته وبعبارة أخرى هذا يخرج من قوله ولا يرسله ومن قوله وزال ملكه عنه فقوله ثبت يحتمل انه يخرج من قوله بيده أو من زال ملكه الخ فيه نظر لان التردد انما هو بين أمرين متناقضين وهذا ان غير متناقضين وظاهر قوله في أمر من أحرم وفي بيته صيد فلا شيء عليه ولا يرسله انتهى وسواء أحرم من منزله أو من بيته والفرق بين بيته وبين التفص ان التفص حامل له وينتقل بانتماله فهو كالذي بيده وما يبيته مرتحل عنه وغير مصاحب له والى هذا التأييل أشار بقوله (ص) وهل وان أحرم منه (ش) أي وهل عدم وجوب ارساله وعدم زوال ملكه مطلق وان أحرم منه أي من بيته أو مر به أو متبعه من لا يحرم منه ولا يرسله والواجب ارساله وزوال ملكه (تأويلان) على المدونة والمذهب الاول (ص) فلا يستجد ملكه (ش) مفرع على قوله حرم تعرض بري لا على قوله ولا يرسله بيده ولا على قوله وزال ملكه عنه لانه لا فائدة فيه لان الارسل وزوال الملك كاف والسبب في زيادة ويست للتوكيد لانه لا معنى له ان يكون التوكيد ويست للطالب لانه لا معنى له لان المراد النهي عن تجديد ملكه والمعنى انه لا يجوز للمحرم ان يجد ملكا صيدا فلا يقبله بشراء أو هبة أو صدقة أو قاله بمن اشتراه منه تمسك الاحرام وأما ما يدخل في ضمانه ببرا كما يراش والمردد عليه بعيب ثبت عند الحاكم فانه يدخل في قوله

(قوله وهل وان أحرم منه) أي من بيته أو مر به (قوله لانه لا معنى له ان يكون التوكيد) نهول بل هي التأكيد ويرجع التأكيد للنهي والمعنى فينهى نهيا مؤكدا عن التجديد أي حد قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد (قوله والمردود بعيب الخ) هذا اذا كان الصيد حاضرا أو اذا كان غائبا فيجوز شراؤه وقبول هبته وصدقته (قوله ثبت عند الحاكم) أي وأما لو لم يثبت

العييب عند الحائز فليس له أن يقبله ولو قبله أرسله كما أفاده بعض الشيوخ (قوله أن يستودع صيدا) أي لا يقبله هذا على قراءته
 بالبناء للمفعول ولذا قال بعض من شرح قوله ولا يستودعه بالبناء للمفعول أي لا يقبله من الغير ودبته وبالبناء للمفعول أي لا يقبله
 عند الغير ودبته وعليه فهو من ثمرات قوله وزال ملكه عنه وجهه الثاني بالبناء للمفعول وفسره بقوله أي لا يقبل وهو غير ظاهر
 لأن استودع كافي اللغة معناه استخفظ الغير عنه (قوله فان قبله رده) أي الحلال ان كان حاضرا وقوله ووجد من يحفظه أي
 لا لا يحفظه وقوله وضمن قيمته (به الحلال حين الايداع ولو طارأ احرامه بعدم فارقته المودع بالفتح لانه ليس الصيد حينئذ يبيد
 وبقته وأما ان كان ربه حين الايداع محرما فان المودع بالفتح يرسله ولو مع حضوره لزال ملكه عنه ولا يطلب رده له يرسله
 بخلاف ما اذا أحرم بعد ايداعه وحضر مع المودع بالفتح وأبى من قبوله فتقول الشارح وأرسله بحضرة تحول على ما اذا كان ربه
 أحرم بعد الايداع وأما اذا كان حين الايداع محرما يرسله أي ربه من القبول أم لا (قوله أي ورد الصيد الى من أودعه له قبل
 احرامه) فان أبى من قبوله حلالا أو محرما أرسله المودع بالفتح ولم يضمنه لا يابى ربه ٢٨٧ من أخذه له ولعله حيث تم ذلك

جبره بهاكم ونحوه على أخذه
 والحاصل ان من عنده صيد
 ودية ثم أحرم وهو معه بحيث
 لو كان ملكه لوجب عليه
 إرساله فانه يجب عليه رده
 ربه ان وجدته ويجب على ربه
 إرساله ان كان محرما وان لم
 يجد ربه فانه يودعه له عند حلاله
 يحفظه ان وجد الا يحبس
 ولا يرسله وان أبى ربه من
 قبوله أرسله بحضرة ولا
 ضمان عليه ولو كان ربه حلالا
 لانه أبى قبوله ولعل هذا حيث
 تعذر جبره على قبوله من الحاكم
 أو من يقوم مقامه وحكم من
 قبل ودية بعدما أحرم كذلك
 الا فيما غاب ولم يجد حلالا
 حافظا له ودية عنه فانه يرسله
 ويضمن له قيمته والحاصل

والرسله يبيده وأما حمل كلام المؤلف على معنى فلا يستجد ملكه بعد احلاله فهذا ينبغي عنه قوله
 وزال ملكه عنه (ص) ولا يستودعه (ش) يعني ان المحرم لا يجوز له أن يستودع صيدا من
 أحد فان قبله رده الى ربه ان كان حاضرا فان غاب ووجد من يحفظه استخفظه عليه وان لم يجد
 أرسله وضمن قيمته ولو أبى ربه من أخذه وهو محرر أرسله بحضرة ولا شيء عليه بخلاف ما لو
 أرسله بغيره فانه يضمنه لان الاحرام لا يزيل الملك عما غاب من الصيد قاله سنده ونحوه لابن
 عرفة عن اللخمي (ص) ورد ان وجد مودعه ولا يبق (ش) أي ورد الصيد الى من أودعه له قبل
 احرامه ان وجد مودعه ويرسله ربه ان كان محرما وان كان حلالا جاز له حبسه فان لم يجد ربه
 ولا وجد حلالا يحفظه أقامه في يده للضرورة ولا يرسله لانه قبله في وقت يجوز له وان أرسله
 ضمنه له به أو مات في يده أدى جزاءه لان المحرم يضمن الصيد باليد فليس قوله ورد الخ مفرعا على
 ما قبله لتخاير التصوير لان ما قبله قبله وهو محرر وما قدم من استجد ملكه ومربنا
 الكلام على ما يتعلق به ذكر حكم شرائه فقال (ص) وفي هبة شرائه قولان (ش) يعني ان
 المحرم اذا اشترى صيدا من حلال فهل هذا العقد صحيح وهو قول ابن حبيب أو هو فاسد كما في
 الموازية قولان وعلى القول الاول يجب على المشتري إرساله ويغرم قيمته له به دون ثمنه قاله
 سنده وقيل يغرم ثمنه واستظهر وعلى القول بالصحة لو لم يرسله رده له به فاعليه جزاؤه وعلى القول
 الآخر يرد له به لانه يبيع فاسد لم يفت فان لم يجد ربه فقياس ما مر انه اذا لم يجد حلالا يودعه
 عنده أن يرسله ويضمن له به قيمته كما قاله الشيخ كريم الدين وقولنا من حلال احترازا عما اذا كان
 البائع محرما فانه لا يصح على كمال القولين لان البائع قد باع ما لا يصح تملكه ولما ذكر
 حرمة التعرض للبرى عموما أخرجه منه افراد ورد بجواز قتلها الخ ببره قال (ص) الا الفأرة

ان المودع والمودع تارة يكونان محررين وتارة يكون المودع بالكسر محرما والمودع بالفتح حلالا وعكسه فان كان المودع بالفتح
 محرما أو طارأ احرامه بعد قبوله ففي هاتين الصورتين يجب رده له وان لم يجد أودعه عند حلال ان وجدته وان لم يجد ففي الصورة
 الاولى يجب إرساله ويؤدي الى صاحبه قيمته والصورة الثانية يبقى تحت يده فان مات أدى جزاءه ولا قيمة عليه لصاحبه
 وهذا كله ان كان صاحبه حلالا وقت الايداع وأما لو كان صاحبه محرما حين الايداع الخ وجب على المودع إرساله ولا ضمان
 عليه لزال ملكه انتهى (قوله اذا اشترى صيدا من حلال) أي بعد الوقوع لانه تقدم أنه يحرم استجد ملك الصيد (قوله
 قاله سنده) ويغرمه فاقبال يبيع صحيح بمعنى القيمة (قوله وقيل يغرم عنه واستظهر) أي استظهره الخطاب ووجهه ظاهر لان القيمة
 اغتازم في الفاسد المتفق عليه كذا كتب بعض الشيوخ الا أن الاول قوي من جهة النقل وحل بعض الشراح يقتضي أنه المفعول
 عليه ولو ابتاعه بالخيار وهو حلال لان ثم أحرم ما قبل مضى أمه الخيار فان اختار المبتاع الامضاء غرم الثمن وأرسله والا فلا غرم
 عليه ووجب على البائع إرساله وان كان الخيار للبائع وقف فان لم يخترفه فهو منه ويسرجه وان أمضى فهو من المشتري ويسرجه
 فان سرجه قبل ايقاف البائع ضمن قيمته لانه لا تلاقه في ملك البائع ولم يبيع كذا في شرح شب وانظر اذا كان الخيار لها

(قوله والحية) ويدخل في الأفعى وهي حية رقيقة العنق (قوله وحده) بكسر الحاء وفتح الدال وبهذه الهمزة كعبية (قوله بنت عرس) الأولى أن يقول ابن عرس والجمع بنات عرس (قوله والزبور) بضم الزاي (قوله فلا يتبع فرد لا يخص) أي لا يتبع منافع وشروط الخصاص أن يكون منافعيا (قوله أما لو قتل بقصد الذكاة) المناسب أن يقول يحل الجواز إذا قتل لا بقصد إلا صلياً لا يصدق الجواز بصورتين (قوله والظاهر أن عليه الجزاء) قال بعض وهو بين فإنه إذا لم يحرم أكلها فهو صيد تؤثر فيها الذكاة ويطير جلد، والمحرّم ٢٨٨ ممنوع من ذكاة السيد ومن قتلها انتهى (قوله أتقوله عليه الصلاة والسلام) هذا

الحديث حسنه الترمذي والحية والعقرب مطلقا وغربا وحده وفي صغيرها خلاف (ش) يعني أن هذه الأمور تقتل في الحل والحرم منها القارة بهم مرة ساكنة وتندسم على ويطحق بها بنت عرس وما يقرض الثياب من الدواب والتف في المأذون وحده وكذلك في حية لالة أنثى ومنها الحية والمأذون في الحديث باستقاط العقرب وذكر الحية وبالعكس جمع بينهما بشواهد والعقرب ويطحق بها الرتيلا وهي دابة صغيرة سوداء عارضا قتلت من لدغته والزبور وهو ذكّر النحل ولا فرق في هذه الأجناس الثلاثة بين الصغير والكبير لأن صغيرها يؤذى كما يؤذى كبيرها وسواء بدأت بالاذية أم لا ومنها الغراب ولم يقتل بالذكاة كافي بعض الروايات لقول ابن عباس السلام هل لفظ الغراب عام فلا يتبع فرد لا يخص أو وسطا فلا يتبع مابين له والأول أقرب وعليه غالب أهل المذهب انتهى والابتع هو الذي فيه يساخر وسواد البقع في الطير والكلاب بمنزلة البلق في الدواب كافي الصحاح ومنها السدأة وهذا إذا وصل كل من الغراب والحدأة ليداء فإن لم يصل لذلك وهو المراد الصغير فاختلاف في جوارز القتل نظار اللفظ غراب وحده أو وشهره ابن راشد وغيره ومنعه نظر إلى المعنى وهو لا يذء وهو منتهى حال وشهره ابن هرون خلاف وعلى القول بالمنع لاجزاء فيه مراعاة للقول الآخر وما استثنى من أن للحجر قتلها إنما هو بقصد دفع الأذية أما لو قتلها بقصد الذكاة فلا يجوز ولا يؤكل والظاهر أن عليه الجزاء تأمل (ص) وعادى سبع (ش) يعني أن المراد في الحديث الكتاب العقور هو عادى السباع من أسد وفهد وغيره على المشهور أقوله عليه السلام في عتية بن أبي لبيب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فعدا عليه السبع فقتله وقيل الأنسي المتخذ وهو شاذ وقوله (كذب) تمثيل للعادى ونبيه به على المشهور من الروايتين بقتله وقوله (ان كبر) شرط في كل عاد لا ينفصوص الذئب ولا بردان القاعدة في كلامه رجوع الشرط لما بعد الكافي لأن في كاف التشبيه لا ذمة حكم في غير جنس المشبه به لا كاف التمثيل ببعض افراد فان صدغ كره قتلها ولا جزاء على المشهور (ص) كذا خيف الابتلاء (ش) يعني وكذلك يقتل الطير إذا عدا عليه وخيف على نفسه أو ماله أو نفس التغيير أو ماله ولا يندفع عما ذكر الا بقتله فقتله الا بقتله مستثنى من مقدر كاترى ويصح استثناءه من خيف اتصمته بمعنى لا يؤمن منه أي لا يؤمن منه الا بقتله (ص) ووزع الحبل بحرم (ش) يعني أن الوزع يجوز قتلها للحلال في الحرم لأن شأنه الذي وأما المحرم فإنه يكره قتلها فإن فعل فليطعم شيئا من الطعام كسائر الهوام ثم شبه في عدم الجزاء المفهوم من الاستثناء فقال (ص) كان عم الجراد واجتهد (ش) فكأنه قال ولا جزاء في هذه المستثنيات كان عم الجراد بحيث لا يستطاع دفعه حيث

يندفع مع أنه في الحقيقة ليس مستثنى مما ذكر بل من محذوف والتقدير ولا يندفع عما ذكر بأي شيء كان اجتهد الا بقتله وقوله ويصح استثناءه من خيف أي من متعلق خيف والمعنى لا يؤمن معه بأي وجهه الا بقتله (قوله ووزع الحبل) جمعه أوزاع ووزعات (قوله وأما المحرم فإنه يكره قتلها) أي يحرم فالمراد بالكرهية الحرمة وقوله فليطعم شيئا من الطعام الا وضخ أن يقول فليطعم حنطة كسائر الهوام وهذا مع أن القاعدة أن ما جاز قتلها في الحرم جاز قتلها في الحرم في الحل إلا أن ما لكرهه الله رأى أنه لو تركها للحلال في الحرم لغابت في البيوت وحصل منها الضرر بافساد ما اتصل اليه ومدة الاحرام قصيرة (قوله ثم شبه في عدم الجزاء) إنما يشبهه في الجواز كما هو السياق لأن فعل المجتهد من القتل إنما يكون خطأ ولا يتصف ما كان خطأ لا بجواز ولا بحرمة

(قوله ولا مانع من عوده الخ) أقول بل فيه مانع وذلك لأن الوزن بالنسبة للمحرم انما فيه اطعام حنفية لا قيمة بدليل قوله قال مالك
واذا اقتسله محرم أطعم كسائر الهوام (قوله كدود) ظاهره أو صريحه انه تشبيه في الحنفية كما صرح ان لدى في الموازنة قبضة
بضاد صحتها وهي دون الحنفية وأجيب بأنهما متقاربان كما أفاده محشي تن (قوله وذو) هو النمل الصغير معطف النمل عليه من
عطف العام على الخاص (قوله ويحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف) ٢٨٩ فيه شيء لأنه ليس من المواضع
التي يحذف فيها الفعل ثم ان

تلك الجملة معطوفة على قوله
وحرمة به وبالحرمة تعرض لبري
وكانه جواب عن سؤال مقدر
فان تعرض فليجزأ بقتله
وبعبارة والجزأ بقتله جملة
اسمية معطوفة على مثلها من
قوله وفي الواحدة حنفية (قوله
وان الخمصة) في ك ويجوز
الاصطلاح للخمصة وعليه
الجزأ وحيفته ذفلا منافاة
بين الجواز والجزأ كما انه
لامنافاة بين الحرمة ونفي
الجزأ (قوله المشهور) اشارة
للخلاف في ذلك فقد حكى
الخمسة في اصطلاحه وقتله
للضرورة ثلاثة أقوال قيل
لا يجوز قتله وقيل يجوز وعليه
الجزأ وقيل لا جزأ عليه
وحكى في الجواهر عن ابن
بشر انه حكى عن محمد بن عبد
الحكم أنه قال لا جزأ في غير
العمد ولا فيما تنكر (قوله
عند ابن القاسم) اشارة
للخلاف في ذلك فتكلام ابن
القاسم عرفته ومخالفه أشهب
وعبد الملك فأشهب يقول
يؤكل ولا جزأ عليه وعبد
الملك يوافق أشهب بشرط البعد

اجتهد وتحفظ المحرم من قتله فإصاب منه بعد هذا فهو در والواو في واجتهدوا والحال أي
والحال انه اجتهد في عدم أصابته (ص) والافقيته (ش) راجع لسئلة الجراد أي وان لم يعم
الجراد أو عم ولم يجتهد في التحفظ من قتله فعليه قيمته ان قتله وكذا حل الشارح وغيره ولا مانع
من عوده لسئلة الوزن أيضا أي وان كان قتل الوزن للحرمة فقيمته مالك واذا اقتسله محرم أطعم
كسائر الهوام وقوله فقيمته طعاما ما تنسوله أهل المعرفة ابن رشد وظاهر المدونة ان ذلك بغير
حكومة وقال محمد بحكومة والا أعاد (ص) وفي الواحدة حنفية (ش) أي وفي الجراد الواحدة
حنفية من طعام بيده واحدة وتنتهي الحنفية في العشرة وما زاد عليها فيه القيمة (ص) وان في
نوم (ش) يعني وكذلك الحكم اذا انقلب على الجراد في نوم أو نسيان فقتله وقوله (كدود) وذو
ونمل وذباب تشبيه في وجوب الحنفية من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها (ص) والجزأ بقتله
(ش) مبتدأ وخبر أي كأن وحاصل بقتله والجملة مستأنفة وهي جواب عن سؤال مقدر تقديره
فان تعرض له فتارة يقتله وتارة لا يقتله ويحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف أي ويجب الجزأ
بقتله (ص) وان الخمصة وجهل ونسيان وتكرر (ش) المشهور ان الجزأ يلزم في قتل الصيد
وان وقع ذلك لاجل شخصه أي جماعة صامة أو خاصة تتبع الميتة وتقدم الميتة عليه كما يأتي أو وقع
لاجل جهل بحكم قتل الصيد أو وقع ذلك لاجل نسيان أو وقع ذلك لاجل تنكر فان الجزأ يتكرر
عليه بتكرار قتل الصيد وسواء نوى التكرار أم لا فقولته وتكرر ادخل في حيز المبالغة لقولها
ومن قتل صيدوا فليس عليه بعددها كفارات (ص) كسهم من بالحرمة (ش) التشبيه في لزوم
الجزأ وصورة المسئلة رمي بالسهم وهو في الحل صيد في الحل الا أن السهم من بعض الحرم
فقطعه وخرج الى الصيد في الحل فقتله فهو ميتة وفيه الجزأ ولا يؤكل عند ابن القاسم قرب أو
بعد (ص) وكلب تعين طريقه (ش) يعني ان من أرسل كلبا من الحل على صيد في الحل الا ان
الكلب ليس له طريق الا الحرم فدخل الكلب الحرم ثم خرج منه فقتل الصيد في الحل فهو
ميتة وعليه جزأؤه وجوبالانه حينئذ منتهك لحرمية الحرم (ص) أو قصر في ربطه (ش)
صورتها انسان محرم أو في الحرم ومعه كلب أو جرح يصطاد به فقصر في ربطه فانقلب منه
فقتل صيد في الحرم أو في الحل فانه ميتة لا تؤكل وعليه جزأؤه لتقصيره في ربطه فان لم يقصر
في ربطه فلا شيء عليه (ص) أو أرسل بقربه فقتل خارجة (ش) يعني انه اذا أرسل الكلب
أو الباز على صيد في الحل قرب الحرم فأدخله الحرم فقتل الصيد فيه أو أخرجه منه وقتله
خارجة فانه ميتة لا يؤكل وعليه جزأؤه وأما لو أرسله من مكان بعيد من الحرم بحيث يغاب
على الظن ان الكلب يأخذ الصيد قبل وصوله الى الحرم أو يرجع عنه فدخل به الحرم وقتله
فيه أو أخرجه منه فقتل الصيد خارجة في الحل فانه لا جزأؤه عليه الباجي ولا يؤكل في الوجهين

٣٧ خرشي في والمراد بالبعد أن يكون بين الرمي وبين الحرم مسافة لا يقطعها السهم غالبا فوافق من
مقدور الله انه قطعها وهي بطرف الحرم لقوة حصلت للرأي (قوله تعين طريقه) مفهومة لو كان الكلب بطريق غير الحرم لم يكن
عليه جزأؤه لعدم انتهاك حرمة الحرم وهو كذلك نص عليه ابن الحاجب (قوله صورتها انسان محرم أو في الحرم الخ) الدليل على هذا
لفظ قصر في ربطه لان الذي يطالب معه ربط الكلب أو الباز انما هو من يمنع من الصيد بخلاف قوله كسهم من بالحرمة وقوله
وكلب تعين طريقه وما بعدهما من قوله أو أرسل بقربه فانه حلال وانما لزمه الجزأؤه لانها كالحرمية

(قوله ولو قتله خارجة قبل أن يدخله الحرم الخ) أي مع القرب هكذا ترى الشارح سكي الخلاف ولم يذكر عجم قوله على المشهور والمقابل يقول ما قرب من الحرم فله حكم الحرم وهو قول ابن عبد الحكم (قوله وهو لا ينبغي بنفسه) راجع للجميع مع من قوله فصادمه الخ أي وأما لو كان ينبغي بنفسه ٢٩٠ فلا حرجاء على طارده ولو حصل له التلف بعد ذلك أو صيد لان طرده

لا أثر له (قوله من عطف الخاص على العام) المناسب أن يقول من عطف العام على الخاص (قوله على المشهور) أي عند ابن القاسم خلافا لاشبه وعبد الملك (قوله ارسال الكلبي) أي من أصل على صيد في الحرم وفيه الجزاء ولا يؤكل (قوله وتعريضه للتلف) فاعل التعريض من يعرض عليه الصيد وهو الحرم أو من في الحرم ولو حللا (قوله ولم تحقق) رجع لقوله وطرده وما بعده من قوله ورمى منه أوله ولقوله وتعريضه للتلف (قوله كما لو تنف ريشه) أي الذي لا يقدر معه على الطيران والافلا جزاء وإذا تنف ريشه ثم أمسكه عنده حتى ناب وأطلقه فلا جزاء عليه قاله البدر (قوله ولو بنقص) كما لا تجب الكفارة في أبعاض الإنسان كذلك لا تجب في أبعاض الصيد (قوله لشك) أي مطلق تردد مع وجوب الإخراج حينئذ فلو بقي على شك لم يكرر وكذا ان تحقق بعد الإخراج موته قبل الإخراج لم يجب التكرار (قوله لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد) فيه نظرا لما علمت من قول المصنف وتعريضه للتلف وجرحه ولم تحقق سلامته (قوله لأنه أخرج قبل الوجوب) أي بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم أنه يجب عند الشك أي أنه كشف الغيب أنه أخرج قبل الوجوب (قوله تحقق موته) أي حصول موته بعد الإخراج ولا بد من هذا التقدير والالم ينفع هذا بشئ (قوله قد يكون بموت متقدم) أي مع أنه إذا تحقق موته قبل الإخراج لا يتكرر

موت الصيد) فيه نظرا لما علمت من قول المصنف وتعريضه للتلف وجرحه ولم تحقق سلامته (قوله لأنه أخرج قبل الوجوب) أي بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم أنه يجب عند الشك أي أنه كشف الغيب أنه أخرج قبل الوجوب (قوله تحقق موته) أي حصول موته بعد الإخراج ولا بد من هذا التقدير والالم ينفع هذا بشئ (قوله قد يكون بموت متقدم) أي مع أنه إذا تحقق موته قبل الإخراج لا يتكرر

(قوله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عاقته) أي بأن يكون ضربه أولاً عاقته عن كونه يخبر بنفسه ثم ضربه إنسان بعد ذلك
ضربة مات بها فكل واحد منهما عليه جزاء بمثابة المتركين (قوله إن ظنه ٣ الخ) هذا الشارح إلى

٢٩١

حـ حل آخر غير ما أشار له أولاً
بقوله فأصاب صيداً غيره مما
يحرم عليه وهذا الذي أشار
له أولاً هو الموافق للنقل قال
فيها ومن أرسل كلبه على
ذئب في الحرم فأخذ صيداً
فعليه الجزاء وقال أشهب
لا جزاء فيه (قوله فانه يلزمه
جزأؤه على المشهور) ومقابلته
لا جزاء عليه وهو قول - يحنون
وقال أشهب إن كان موضعاً
يتخوف فيه على الصيد وداه
والافلاشي عليه (قوله
غلام) ومثله الولد الصغير قاله
والد عب (قوله أمره بأفلاته)
أي بالقول كما هو ظاهر قوله
أمره وكذا لو أشار له بما ظن
فيه القتل وإن كان ما أشار له
به لا يظن غيره منه القتل له
(قوله فظن القتل) ومفهوم
ظن القتل أنه لو شك في القتل
لمكان الجزاء على العبد وخدمه
كما يفيد اللخمي (قوله فعليه
جزاء آخر) أي على العبد
(قوله أمره السيد بالقتل)
أي أو بالاصطياد (قوله تشديد
الوار) أي ويكون المعنى في
حالة الصيد (قوله وبسبب
ولو اتفق) يؤخذ منه ما لو فسخ
شخص بابه وكان مستقداً عليه
جزء عسل فانه كسرت
انه يضمها لأن الفعل قارن

معينة فالظاهر أن عليه الجزاء وحده لانه اختص بقتله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي
عاقته عن النجاة ولو أشترك حل ومحرم ليس بالحرم فعلى المحرم جزأؤه فقط (ص) وبارسال
السبع (ش) يعني أن المحرم أو من بالحرم إذا أرسل كلبه أو بانه على سبع وسبعه مما يجوز
للمحرم قتله مما صاب صيداً غيره مما يحرم عليه فانه يلزمه جزأؤه ولو قال لا سبع لسبع لكان
أحسن أي في ظنه ثم تبين أنه غيره من بقرو وحش أو طيئة مثلاً وليس المراد أنه أرسل على
سبع فقتله كما هو ظاهر لانه يمنع منه قوله فيما سبق وعادى سبع فاسبق قرينة على المراد
(ص) أو نصب شرك له (ش) الضمير في له يرجع لسبع والشرك بالتحريك جمالة الصائد
والله في الحرم إذا نصب شركاً كما يجوز له قتله فوقع فيه صيده فانه يلزمه جزأؤه على المشهور
(ص) وبقتل غلام أمره بأفلاته فظن القتل (ش) يعني أن المحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام
أن يرسله فظن الغلام أنه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزأؤه ولا شيء على الغلام إلا أن
يكون محرم ما فعله به جزاء آخر ولا ينفعه خطأ الغلام ويلزم السيد المحرم بقتل غلام محرم أمره
السيد بالقتل فقتل طائئاً أو مكرهاً جزاء أن عنه وعن الغلام وواحد إن كان المحرم أحدهما
(ص) وهـ هل إن تسبب السيد فيه أولاً أو يلا (ش) يعني هل وجوب الجزاء على السيد
مشروط بأن يكون تسبب في الصيد أي بأن يكون هو الذي اصطاده ثم أمر العبد بأفلاته
أو بأن يأذن للعبد في صيده وعلى هذا لم يتسبب فيه بأن يكون العبد هو الذي اصطاده بغير
إذن سيده فلا شيء على السيد والجزاء على العبد إذا لم يفعل السيد إلا خبراً اذنه عما لا يحل له
وهو تأويل ابن الكناز أو الجزاء لازم للسيد مطلقاً أي سواء تسبب في اصطياده أم لا وهو
تأويل ابن محرز تأويلان فقول المؤلف أولاً نفي راجع لقوله إن تسبب السيد أي أولاً يشترط
تسبب السيد فيه وجوز ابن غازي تشديد الواو فيه نصباً على الظرفية أي حالة الاصطياد وعليه
فقد حذف التأويل الثاني والمذهب هو التأويل بالاطلاق (ص) وبسبب ولو اتفق كفرعه
فقات (ش) المشهور وهو قول ابن القاسم في المدونة أن الجزاء يلزم المحرم بالتسبب بالاتفاق
ومعناه أن المحرم لم يقصد قتل الصيد بوجه وإنما اتفق أن الصيد آه ففرغ منه فمطب فقات
فانه يلزمه جزأؤه لانه نفر من رؤيته وكذلك يلزمه الجزاء إذا كثر محط فيه صيد فقوله
وبسبب عطف على قوله بقتل أي والجزاء بسبب الخ يعني لا فرق بين المبشرة والتسبب وقوله
وبسبب أي إن كان مقصوداً كما إذا نصب له شركاً فوقع فيه بل ولو اتفق كفرعه فقات (ص)
والأظهر والأصح خلافه (ش) أي والأظهر عند ابن عبد السلام والمؤلف وابن فرحون لا ابن
رشد كما يوهمه كلامه والأصح عند التومسي وابن الموارز خلاف قول ابن القاسم وأنه لا جزاء
على المحرم في التسبب بالاتفاق وهو قول أشهب والمذهب الأول وهو قول ابن القاسم وعلى
الثاني لا يؤكل وكذا يقال في قوله كفسطاطه وما بعده من قوله وبئر ماء ودلالة محرم أو حل كما
هو ظاهر كلام ح في الفرع الثاني عند قوله ودلالة محرم (ص) كفسطاطه وبئر ماء
(ش) وهذا معطوف على قوله والأظهر والأصح خلافه فالتشبيه في عدم لزوم الجزاء والمعنى
أن المحرم إذا نصب له خيمة وهي المراد بالفسطاط فتهلك بأحد أطرافها عبيد فقات أو حفر

الاتلاف على قول ابن عرفة بخلاف مالو أطلق ناراً في محمل
فاحرق دار جاره فلا ضمان على المطلق لأن الفعل لم يقارن بالتلف

(قوله ولا على حافر البئر) ولو حفر البئر على الطريق فليس كالأديم في هذا وأهل الفرق ان الصيد شأنه أنه ليس له طريق معينة بخلاف الأديم ثم رأيت ذكر ذلك بعينه في ك بعد ما قاله هنا (قوله فانه ورثت نسبة) لان الدال اما محرم أو حلال ولما دلل كذلك والصيد في الحلي أو الحرم وهذه الثمانية حاملة على اضافته للفاعل وعلى ضاقته للفعول (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تعين ان المصدر مضاف للفاعل أي لانه الاصل والمفعول محذوف والصورة علمية ثمانية (قوله وبعبارة أخرى) هذه الثمانية أحسنهم أو الصور أربعة فقط لان الدال علمها المحرم فقط الذي الكلام فيه قال في الاكل اذا دل المحرم الدلال على ان الصيد لم يؤكل الصيد انتهى وهذا ما لم يكن ٢٩٢

على العبد ضمان بخلاف من أحرم ويده صيده وأمر عبده فذبحه فعليه ما الجزاء (قوله أصله بالحرم) أي وهو خارج عن جدار الحرم ويؤكل وأملوا كان الفروع مما ضاها لجدار الحرم والفاير فوقه فالظاهر ان فيه الجزاء كالموكل الفاير على لجدار نفسه أو على غصن بالحرم وأصله في الحل وأولى في الحرم والجزاء وعدم الاكل اذا كان الغصن والاصل في الحرم (قوله المشهور أيضا) ومقابلته ما قاله عبيد الملك من وجوب الجزاء (قوله وهو قاسد) انما كان قاسدا لانه يقتضي انه اذا كان الاصل في الحل والفرع في الحرم ورعى على الصيد الذي فوق الفرع انه لا جزاء عليه مع انه عليه الجزاء في قاعدة (قوله لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم ففيه الجزاء) وقاله الشافعي انتهى قاله الاجهوري وظاهره كانت قوائمه في الحرم أو رأسه كان فاعلم في الحل ورأسه في الحرم أولا (قوله وكذا ان لم ينفذ على المختار) ويؤكل في هذه ايضا اعتبارا بأصل الرمي لا بوقت الانفاذ بل باعتبار اللغمي من الخلاف انما هو للقول بأكمله لا للقول بعدم الجزاء فان القوانين الذين اختار اللغمي أحدهما متفقان على عدم الجزاء (قوله ومثله) قال في ك وجد عندى مانعه وغرم الأقل أي الأقل من القيمة طعاما ومن المثل بأن يقوم المثل كالشاة مثلا في الثعلب وينظر للأقل منهما وان لم يكن للصيد مثل فقيمة الصيد (قوله ويغرم الحلال له قيمته) أي قيمته طعاما أي اذا كانت أقل كما تقدم قريبا والحاصل انهما اذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرما والاخر حلالا بالحرم فعلى كل واحد منهما - اجزاء كاملة كصورة المصنف فان كان أحدهما حلالا أو بالحرم والاخر ليس كذلك فالجزاء على الحرم أو من في الحرم ولا شيء على الآخر وان كان كل منهما غير محرم وليس بالحرم فلا شيء عليه

بئر الماء . بول فيها صيد فلا جزاء على صاحب الخيم ولا على حافر البئر قال ابن القاسم وأشهب بذلك فعمل الصيد بنفسه كمن حفر بئرا ووضع يجرزله فيه فقات فيه رجل فلا يذله على الحافر فلا يفهم بئر الماء (ص) ودلالة محرم أو حل (ش) أي فلا جزاء على المحرم وهو من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله والصيد المدلول عليه في الحل أو في الحرم فالصور ثمانية وبعبارة أخرى ودلالة محرم أو حل كان المدلول محرما أو حلالا وقوله أو حل كان المدلول محرما أو حلالا وبعبارة أخرى ودلالة محرم أو حل من إضافة المصدر لمفعوله وقاعله المحرم أي لا جزاء على المحرم بسبب دلالة على الصيد محرما أو حلالا اذا فتنه المدلول على المشهور وكذا الواعان المحرم محرما أو حلالا على اليد بغيره أو تسوط أو ربح لا جزاء على العين بل على المدلول أو المعان اذا كان محرما (ص) ورميه على فرع أصله بالحرم (ش) المشهور أيضا انه لا جزاء في هذه الصورة وهي شجرة ثابتة أصلها بالحرم ونها فرع في الحل وعليه طائر فرماه الحلال بسهمه فقتله لانه في الحل وهو مذهب المدونة فقوله على فرع حال من المضاف اليه (ص) أو يحل وتضامل فقات به ان أنفذ مقتله (ش) معطوف على قوله على فرع وائيس معطوف على بالحرم والا لا يقتضى أن يكون المعنى على فرع أصله يحل وهو قاسد والمعنى انه اذا كان الصائد والمصيده في الحل وضربه فتضامل الصيد فقات في الحرم فلا جزاء عليه وسواء أنفذ مقتله أم لا لكن في حال انفاذها يؤكل ولا جزاء على الضارب بل لا خلاف وكذلك يؤكل ولا جزاء عليه اذا لم ينفذ مقتله على المشهور واليه أشار بقوله (ص) وكذا ان لم ينفذ على المختار (ش) عند اللغمي (ص) أو أمسكه أيسره فقتله محرم ولا فعليه وغرم الحل له الأقل (ش) يعني ان المحرم اذا أمسك صيدا لم يرسله لا يقتله فعدا عليه غيره فقتله فان كان القاتل له محرما أو حلالا في الحرم فجزاؤه على القاتل ولا شيء على المحرم الذي أمسكه وان كان القاتل له غير محرم في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه لئلا يتخالف الصيد من الجزاء ولا شيء على القاتل لكن ان صام المحرم فلا شيء على الحلال وان أطعم أو أخرج المثل رجع على الحلال بالأقل من قيمة الصيد طعاما ومثله وينبغي على ما مر أو عن الطعام ان اشتراه كما قاله س في شرحه (ص) وللقاتل شريكان (ش) يعني ان المحرم اذا أمسك الصيد لا جل أن يقتله بقتله محرم آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كامل نظرا الى التسبب والمباشرة وأما ان قتله حلالا فاما أن يقتله في الحل أو الحرم فان قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وان قتله في الحل فجزاؤه على المحرم الذي أمسكه ويغرم الحلال له قيمته (ص)

و ما فاعلم في الحل ورأسه في الحرم أولا (قوله وكذا ان لم ينفذ على المختار) ويؤكل في هذه ايضا اعتبارا بأصل الرمي لا بوقت الانفاذ بل باعتبار اللغمي من الخلاف انما هو للقول بأكمله لا للقول بعدم الجزاء فان القوانين الذين اختار اللغمي أحدهما متفقان على عدم الجزاء (قوله ومثله) قال في ك وجد عندى مانعه وغرم الأقل أي الأقل من القيمة طعاما ومن المثل بأن يقوم المثل كالشاة مثلا في الثعلب وينظر للأقل منهما وان لم يكن للصيد مثل فقيمة الصيد (قوله ويغرم الحلال له قيمته) أي قيمته طعاما أي اذا كانت أقل كما تقدم قريبا والحاصل انهما اذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرما والاخر حلالا بالحرم فعلى كل واحد منهما - اجزاء كاملة كصورة المصنف فان كان أحدهما حلالا أو بالحرم والاخر ليس كذلك فالجزاء على الحرم أو من في الحرم ولا شيء على الآخر وان كان كل منهما غير محرم وليس بالحرم فلا شيء عليه

(قوله أو أعان على صيده بأشارة) هذا إذا كان الممان والمأمور غلاما للمعين أو الأحرار فإن الجزاء على الأحرار والمعين والا كان على المعين والمأمور كما تقدم عند قوله ودلالة تحريم ان الاحانة لا توجب جزاء على المعين وكذا الأحرار حيث لم يكن غلامه (قوله وذبح في حال احرامه) أي وذبحه شخص لأجل أن يضيف به المحرم (قوله احتراز الخ) وأما مصادره فهو ميتة ولو ذبح بعد احلاله وهذا واضح ان ذبحه هو أو أذن في ذبحه كان الاذن في حال الاحرام أو بعده وأما اذا ذبحه غيره بغير اذنه فلا يكون ميتة عليه ولا على غيره وهذا وجه كون مصادره محرم وذبحه بعد احرامه ميتة انه لما وجب عليه ارساله ولم يرسله زال ملكه عنه كان بمنزلة ما ذبحه حال احرامه وببحث فيه بأن هذا يجري فيما اذا ذبحه غيره بغير اذنه فالقياس انه لا يكون ميتة وان وجب عليه ارساله وجزاؤه ولكن قد تقرر ان المعقول لا يرد المنقول فاذا علمت ذلك فنقول

٣٩٣

قول المصنف ومصادره محرم أي مات بصيده بسهمه أو بغير ذلك أو لم يمت بصيده ولكن ذبحه بعد ذلك أو أذن في ذبحه ولو بعد الاحلال (قوله ويرثع هذا) أي الوجه الثاني نقول لا ترثع لان جعله في البيض الدية اما لكونهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين أولا احتمال ان يكون فيه جنين فان قلت يرجع اسم الاشارة الى مريم قلت لا معنى للترثع (قوله حكما) لا حاجة له (قوله ومن هذا) أي من كونهم جعلوا البيض حكم الميتة (قوله اذ هو بمنزلة المذر) أي اذ هو حينئذ جعلوه حكم الميتة بمنزلة المذر أو ما خرج بعد الموت (قوله صيد من أجله) أي مات الصيد من أجله أي بأن صاده حلال (قوله أو محرم آخر) بالجر معطوف على الضمير أي أو صيده من أجل محرم آخر (قوله اذا أكل من لحم صيد

ومصادره محرم أو صيده ميتة (ش) يعني ان المحرم اذا صاد صيدا مما يحرم عليه صيده أي مات بصيده أو سهمه أو كلبه أو ذبحه وان لم يصبه أو أمر بذبحه أو أعان على صيده بأشارة أو مناولة لسوط أو نحوه فانه يكون ميتة وعليه جزاؤه وكذا اذا صاده حلال في الحرم يكون ميتة لكل أحد وكذا اذا صاده حلال أو حرام لأجل محرم معين أو غير معين بأمره أو بغير أمره لبيع له أو يهدي له وذبح في حال احرامه ولو لم يأكل منه المحرم فيكون ميتة على كل أحد عند الجمهور وقولنا وذبح في حال احرامه احترازا لما اذا ذبح بعده فانه يكره اكله ولا جزاء عليه ان فعل (ص) كبعضه (ش) أي ان يبيض الطير غير الاوز والدجاج اذا كسره محرم أو شواه أو شوى له ميتة لا يأكله حرام ولا حلال لانهم جعلوا البيض هنا بمنزلة الجنين لانه لما كان ينشأ عنه نزل منزلته أولا احتمال ان يكون فيه جنين ويرثع هذا ما يأتي من ان من أفسد وكرطير فيه فراه ويبيض عليه في هذا البيض الدية وبعبارة أخرى جعلوا البيض له حكم الميتة حكما لا لفقده الذكاة بل تغليظا على المحرم ومن هذا كان القشر نجسا اذ هو بمنزلة المذر وما خرج بعد الموت فبحث سنفد خلاف المذهب حيث قال أما منع المحرم من البيض فبين وأما منع غيره ففيه نظر لان البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة ولا يزيد فعل المحرم فيه في حكم الغير على فعل المجوسي وهو اذا شوى البيض أو كسره لا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فانه يقتصر على ذكاة مشروعة والمحرم ليس من أهلها انتهى (ص) وفيه الجزاء ان علم وأكل (ش) الضمير وفيه الجزاء يرجع الى الصيد أو لما شوى لأجل المحرم لا لمصادره المحرم والمعنى ان المحرم اذا علم ان هذا الصيد صيد من أجله أو صيد من أجل محرم آخر أو كل منه فانه يلزمه جزاؤه ففعل علم وأكل هو الذي صيد من أجله أو محرم آخر والضمير في قوله (لا يأكلها) يرجع للميتة والمعنى ان المحرم اذا أكل من لحم صيد صاده أو صيده فخرج جزاءه فانه لا يلزمه جزاؤه ثانيا اذا أكل منه ثانيا لانه ميتة ولا يلزمه شيء لالا كل الميتة على المشهور وبعبارة أخرى قوله وفيه الجزاء الخ فيما صيد للمحرم فقط يعني أن ما صيد من أجل المحرم لا يأكل منه محرم ولا حلال لكن على الاكل منه الجزاء اذا كان محرما وعلم انه صيد محرم سواء كان المحرم الاكل هو الذي صيده أو غيره وعلى هذا فضعير علم راجع للمحرم الاكل مطلقا وانما وجب الجزاء عليه من حيث أكله عالميا لا من

صاده) أي مات بصيده (قوله أو صيده) أي وكن عالميا (قوله اذا أكل منه ثانيا) لا حاجة لذلك فيما اذا مات بصيده لانه اذا مات بصيده عليه الجزاء فاذا أكل منه فلا شيء عليه كان أول مرة أو ثانيا مرة (قوله ما صيد من أجل المحرم) أي صاده حلال لأجل المحرم والحاصل كما قال شيخنا عبد الله ان الجزاء مقيد بقيد ان يكون الاكل محرما وأن يعلم انه صيد محرم وأما حرمة الاكل فلا تنقيد بمحرم بل الحلال كذلك وبتعدد في هذا الجزاء وقولهم لا يتعدد الجزاء معناه لا يتعدد على صائده بأكمله صيده ولا أكل محرم آخر منه لان صاده حلال للمحرم فانه في هذه الحالة يتعدد الجزاء على كل من أكل عالميا انتهى أي اذا أكلوا في زمرة واحدة وأما اذا لم يجمعوا الجزاء على كل الاول فانه لا يلزمه الجزاء على الاكل ثانيا

(قوله أن ما صاده محرم) أن مات بصيده (قوله وهو ظاهر قوله لا في أكلها) أقول إذا علمت ذلك تعلم أنه يدخل تحت قوله لا في أكلها بأسرها وهي ما إذا صاده خلال لا يحل للمحرم أي مات بصيده الحلال المذكور أو كل منه محرم كان هو الصيد من أجله أم لا ولم يكن عالما أو كان عالما أو كل منه ثانيا فهاهنا صورتان وأما إذا مات بصيده محرم ولم يجز له جزؤه فلا جزأ فإباحته على أكله كان هو الصيد أو محرم آخر ففي صورتين يدخل تحت قول المصنف لا في أكلها وقول الشارح وأكل منه محرم آخر أقول وكذا لو أكل كل منه نفس الصيد فلا شيء له في ذلك إلا كل للزوم الجزأ له بالأصطبياد (قوله وجاز مصيد حل) قل الاتفاق متعلق جازم مذوف أي بإباحته لم يتردد في حله من قبل (قوله وإن سحر) انتقض عليه في إتيانه بالسحر من وجهين الأول اقتضاؤها النوسعة في الزمن وعند اتساع الزمن بين الإحرام والاكل لا خلاف في جواز الاكل وإنما الخلاف إذا ضاق الزمن بين الصيد والإحرام وكلام المصنف يقتضي أنه من حله الخلاف وليس كذلك ولعل للمصنف في الاتيان بالسحر أن لم يلزم إباحته بالحل مع أنه لا يجوز إلا كل تحت الاعتراض وإن لم يرتفع والنسائي أن لا تقترب بعلمه مستقبل وأبواب هذا الشارح عن هذا الثاني بأن إذا دخل على كان المذوفه أي ون كان الصيد (قوله أي ويجوز للعلل المقيم بالحرم) يدخل فيه من كان من أهل مكة أو الأتقياء في أثناءهم بآخر ٢٩٤

عبد الله قول المصنف وحل بطواف الأفضة مابق من صيده ونساء وطيب ظاهره جواز الاصطبياد سواء أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر أم لا انتهى (قوله وأقرب بصيد منه) أي سواء كان ذلك الصيد صاده حلال أو صاده محرم فإن قلت ما صاده المحرم لا يملكه ويجب عليه إرساله فما صوره وصوله لسكان الحرم منه فإنه لا يصح بيعه ولا هبته قلت قد يتصور فيما إذا أسلمه لأعلى وجهه أفضة ولا على وجه العطية

حيث كونه مينة وقد قضى كلام المصنف أن ما صاده محرم وأكل منه محرم آخر مع علمه بأنه صاده محرم أنه لا جزأ على الآكل وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر قول المؤلف أيضا لا في أكله وذكر المؤلف ما يفيد (ص) وجاز مصيد حل (ش) يعني أن المحرم يجوز له أن يأكل من لحم صيده صاده حلال في الحل لنفسه أو لحلال آخر قال البابي اتفاقا والضمير في قوله (وإن سحر) يصح رجوعه للصيد وللحل المصاد له أو لهما أو ليل من ذكر وهو مبالغ في جواز أكل المحرم من لحم الصيد المذكور أي وإن كان الصيد أو المصيد من أجله سحر بعد أكله وهذا إذا تمت ذكاته قبل الإحرام والأفوه صيته لا يحل أكله لأنه صدق عليه أن الذي صيده محرم (ص) وذبحه بحرم ماصيد بحل (ش) أي ويجوز للعلل المقيم بالحرم إذا خرج للحل وأقرب بصيد منه أن يذبحه في الحرم ويباح أكله لكل أحد وأما عابر السبيل فلا يذبحه فيه ويجب عليه إرساله فإن أكله بعد دخوله من الحرم وداه كان محرما أو حلالا أما المحرم فواضح وأما الحلال فلا لأنه لما أدخله الحرم صار من صيد الحرم وبما قررنا يعلم ما في حل الشارح من النظر (ص) وليس الأوز والدجاج بصيد بخلاف الحمام (ش) يعني أنه يجوز للمحرم أن يذبح الأوز والدجاج ويأكله لأن أصله لا يطير والدجاج جمع دجاجة للذكور والأنثى مثلث الأول ويجوز له أيضا أن يأكل بيض الأوز والدجاج وكذلك يجوز للمحرم أن يذبح الغنم والبقر والأبل لا البقرة الوحشية

بل أرسله مثلا فذبحه وفيما إذا أخذ من الحرم من هو من أهل مكة من رحله بغير إذنه وبهذا يعلم لأنها إن ما هنا لا يعارض ما هو من أن ما صاده محرم فهو مينة على كل أحد ما هو مات بصيد المحرم وما هنا ذبحه كذا ذكرنا (أقول) بل ولو كان قد تعدى الحرم وهو به حل في الحرم فأخذه الحل وذبحه في الحرم وأما ما صيد بالحرم فلا يجوز ذبحه لسكان الحرم ولو كان المائد حلالا (قوله وأما عابر السبيل) أراد أن الاتفاق داخل في الحرم بصيده منه من الحل فلا يجوز ذبحه ولو أقام بمكة إقامة تقطع حكم السفر ويجب عليه إرساله بمجرد دخوله الحرم كان محرما أو حلالا (قوله فإن أكله) أي فإن ذبحه وأكله (قوله وبما قررنا يعلم ما في حل الشارح) أي وذلك أن الشارح جعل قول المصنف وذبحه بحرم ماصيد بحل شاملا لما إذا كان بالصائد حراما أو حلالا وليس كذلك بل يقصر على الحلال هذا معناه والله الموفق (قوله وليس الأوز) بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي والوزاعة في الأوز وهو اسم جنس الواحدة أوزة وقد يجمعونه بالواو والنون فقالوا أوزونك (قوله جمع دجاجة) هذا مذهب الفرأ ومذهب سيدي به أنه اسم جنس (قوله مثلث الأول) كذا قل لك والدجاج جمع دجاجة للذكور والأنثى مثلث الأول انتهى فهو بل قوله مثلث الأول راجع للجمع والمفرد وخص بالمفرد في القاموس الدجاجة معروف بالذكور والأنثى ويثلث ثم بعد ذلك ذكر في ك ما نصه والدجاج النوى بفتح الدال وكسر هاو الفتح اضعف والواحدة دجاجة تقع على الذكر والأنثى قاله الجوهري واشتقاقه من الدج وهو المنى الرويد سميت بذلك لاقبالها وأدبارها

(قوله وأما الحمام الخ) قال أئمة لا بأس أن يأكل ما ذبحوا منه لأنفسهم وهو محرم انتهى أي ما ذبحوا من الحمام قال سنده ويختلف في دجاج الحبش فقال الشافعي في دجاج الحبشة الجزاء لأنها وحشية وعن أحمد لا جزاء ومقتضى المذهب أن ينظر فإن كانت مما يطير كانت حكم الحمام الدور انتهى والحاصل أنها إن كانت مما يطير ٢٩٥ فهي صبيد (قوله وحشيا أورواميا)

حصر الحمام في اثنين وحشي ورومي وقوله بهد الوحشي وغير الوحشي والحمام الرومي بهد يفيد عدم الانحصار في الوحشي والرومي فحماض الذي في بيوتنا على الأول يكون من أفراد رومي وسحر المقام (قوله ويحتمل المنع فيجب الجزاء) أي وهو المعتمد (قوله وحرم به قطع ما ينبت) ولولا احتشاش البهائم والسني أحد الملحقات لما ورد في الحديث استثنائه وهو والاذخر بكسر الهمزة وكسر الخاء فاقصر المصنف على السني لشدة الحاجة إليه والافالمحقات بالاذخر ستة السني والهش أي قطع ورق الشجر بالمحجن وزان مقود والعصا والسواك وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه وقطعه لإصلاح الحوائط والبساتين وقولنا قطع الورق بالمحجن وهو العصا المعوجة من الطرف وهو بكسر الميم وسكون الخاء وقع الجحيم والجمع المحاجن بأن يضعه على الغصن ويحركه ليقع الورق وأما ضبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام (قوله لأن الكفارة) أي والجزاء كفارة فلا يقاس

لأنه صبيد وأما الحمام جمع حمامة للذكر والأنثى فإنه صيد فلا يؤكل ولا يبيعه وحشيا أورواميا يتخذ للفراخ أم لا لأنه من أصل مما يطير قاله مالك في كتاب محمد وفي كتاب المدونة وكره مالك أن يذبح المحرم الحمام الوحشي وغير الوحشي والحمامة الرومية التي لا تطير وإنما يتخذ للفراخ لأنها من أصل مما يطير قال في توضيحه هذه الكراهية يحتمل أن تكون على بابها فإن فعل فلا جزاء وهو قول مالك في الواخضة ويحتمل المنع فيجب الجزاء وهو قوله في كتاب محمد ولما انتهى الكلام على ما يتعلق بالصبيد وكان بينه وبين الثابت مشاركة لحرمته بالحرم على الحلال والمحرم شرع في ذلك فقال (ص) وحرم به قطع ما ينبت بنفسه إلا الاذخر والسني (ش) الضمير المحرور بالباء عائد على الحرم يعني أنه يحرم بالحرم المتقدم ذكره على كل أحد أن يقطع ما جذبه أن ينبت بنفسه من غير علاج كالبقل البري وشجر الطوفاء وأم غيلان ولو استنبت نظرا لجنسه كما يأتي في عكسه وسواء أخضره وبأبسه إلا الاذخر والسني أشد الحاجة إليه في الأدوية والاذخر بالذال المجهمة نبت معروف كالخلفاء طيب الريح وأحد اذخره وجع الاذخر أداخ كفاعيل والسني بالقصر الذي يتدأوى به ويطلق على البرق وأما ما لم يقدّر فمعه قاله تب وفي القاموس السني ضوء البرق ونبت سهل للصفراء والسوداء والبغيم وعيد (ص) كما يستنبت (ش) أي كعدم حرمة قطع ما شأنه أن يستنبت من نخس وبقل وحنطة وبطخ ونحو ذلك سواء استنبت أو نبت بنفسه ولذلك قال (وان لم يعالج) فيجوز قطعه نظرا إلى الجنس (ص) ولا جزاء (ش) أي لا جزاء في قطع جميع ما ذكرنا أنه لا يجوز قطعه لأنه قد رزأ على التحريم يحتاج إلى دليل بل يستغفر الله (ص) كصيد المدينة (ش) التشبيه في تحريم قطع شجر حرم مكة وعدم الجزاء فيه والمعنى أن المدينة شرفها الله تعالى يحرم الصيد في حرماؤها ولا جزاء فيه ولا يؤكل حينئذ وكذلك لا يجوز قطع شجر حرم المدينة وما نبت فيه بنفسه كافي حرم مكة وما استثنى هناك يستثنى هنا وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أولان حرمة المدينة عندنا أشد كإيمانهم قولان (ص) بين الحرار (ش) بين هذا تحديد حرم المدينة بالنسبة للصبيد وبالنسبة لقطع الشجر وبين أنه مختلف فهو بالنسبة للصبيد ما بين الحرار الأربع المحيطة بها جمع لحرارة أرض ذات تجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة داخلة في حرمة الصبيد وبالنسبة لقطع الشجر يريد من كل جانب كما أشار إليه بقوله (وشجرها يريد في بريد) من طرف المدينة وهي خارجة عن حرمة الشجر فقطع الشجر الذي بها غير حرام ويعتبر طرف البيوت التي كانت في زمنه عليه السلام وسورها الآن هو طرفها في زمنه عليه السلام وما كان خارجا عنه من البيوت يحرم قطع ما ينبت به وبعبارة أخرى في عبارة المؤلف قلنا لأن البريد في البريد يريد فيكون نصف بريد من كل جهة لأن البريدين إذا تقاطعا تقاطعا ماصليا نصفيا هكذا يكون نصف بريد من كل جهة ففي معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم أي مع أمم أي بريد

الجزاء في صبيد المدينة على الجزاء في صبيد مكة (قوله بين الحرار الأربع) فيه ثلثي إنما ذلك حرمان والجواب عن ذلك أنه لما كان كل حرارة طرفان اعتبر كل طرف حرارة وقوله المحيطة بها أي تقسيمها إلى ست محيطتين بها لأنها في صوب واحد وحينئذ قاله بين الحرار أي بين وسط البلد والحرار من كل جانب (قوله فيكون نصف بريد) قضية التقريع أن يكون ربع بريد من كل جانب

(قوله والجزاء) مبتدأ ومثله خبر وقوله بحكم امحال من المبتدأ أو من الخبر ويصح ان يكون الجزاء مبتدأ وخبره بحكم لان الجزاء اسم أى الجواز أو المكافى مثله وعلى الاعراب الثانى يكون مثل بدلا وظاهر المصنف لا بد من لفظ الحكم فى الكل من الثلاثة نحو لا فالان عرفة من ان الصوم لا يشترط فيه حكم وانظر هل يشترط فى العدلين ان لا يكونا متأتا كدى القرابة (قوله ومعرفة) معارف على قوله حكم الا ان بعض الشيوخ قال ما يدل على خلاف ذلك حيث قال واشترط العدلة يستلزم الحرية والبلاوغ ومعرفة ما يحكم به لان الحكم بغير علم مصنف للعدالة (قوله والامر بالجزاء) أى المحكوم عليه بما رهبما بالجزاء أى بالحكم عليه لا بخصوصية لفظ الجزاء فى المدونة فان امرهما بالحكم والجزاء من النهم فحكما واصل الخ وقال ابن كمانة قال عمر لعثمان ونافع ابن عبد الوارث احكما فيكما ٢٩٦ عليه الله (قوله مثله) أى فى غير ما ورد فيه شيء معين ثم ساء كره

فلا يكون فيه ما ذكره نابل ما ساء كره قريبا اما بحكم أو بلا حكم كحما مكية والحرم وقيامه فقوله والجزاء قضية مهملة لا كلية فالحكم فيها على بعض الافراد لا كلها (قوله) اطعام بقية الصيد) مفهومه لو دفع قيمته دراهم أو عرضا لم يجز و يرجع به ان كان باقيا ولو قوم الصيد بنقد واشترى به طعاما لجزاء على المشهور ومحصل ذلك ان اخرج الجزاء هديا اختص بالحرم أو صياما فحيت شاء وطعاما اختص بمحمل التقويم على ظاهر الكتاب والحاصل ان الصوم اذا نظر اليه أولا لا بد فيه من الحكم وأما لو تقرر الحكم بالا طعام ثم اراد ان يصوم فلا يحتاج لحكم هذاهو الصواب (قوله اخرج طعاما يعدل قيمته) ظاهر العبارة ان للصيد قيمة والا طعام يكون بقدرها وليس ذلك مراد ابل المراد ان ذات الصيد يقوم بالا طعام (قوله لا يوم القعدة) أى لان التلف أى اذا الموت قديتاخر عن يوم الضرب الذى هو يوم التعدى (قول والمراد بالانعام) أى فالنعم اسم جمع لا واحده من لفظه (قوله متعلق بقوله اطعام) أى مرتبط به فلا ينافى انه متعلق بمحذوف والتقدير كاتمة يوم التلف (قوله بقية الصيد) ولو كان غير ما كول تكثير وروى بنظر لقيته على تقدير جواز بيعه والحاصل ان المطالب ان يقوم الصيد من أول الامر بالا طعام ولو قوم بالدراهم ثم اشترى به طعاما آخر (قوله من التقويم) أراد أثره وهو ما يقوم به والافذات التقويم ببلان (قوله بغير محمل التلف) عبارة غريبة أولى ونصه ولا يجزى التقويم أو الا طعام بغيره أى بغير المحل الذى ذكرناه انه يقوم أو يطعم فيه مع الامكان الشامل لمحل التلف أو قربه وانظر آجرة نقله ان احتاج لاجر على من (قوله وهل نزع زائد بالقرعة) لا تنافى هنا قرعة نعم تنافى القرعة فيما اذا كان أعطى العشرة الامداد عشر بن مسكين أو امر نام بان يكمل لعشرة فان القرعة تمكن فى هذه

مصاحب ليريد حتى تستوفى جميع جهات (ص) والجزاء بحكم عدلين وتبين بذلك (ش) يعنى ان جزاء العبد ليس كانه يدى بل لا بد فيه من حكم الحاكمين كما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم واشترط العدلة يستلزم الحرية والبلاوغ ومعرفة ما يحكم به ولا بد من لفظ الحكم والامر بالجزاء ولا تنكفى الفتوى ولا يحتاج ان اذن الامام ولا يشترط ان يكونا عالين بجميع أبواب الفقه لان كل من ولى امر يشترط فى حقه ان يكون عالما بذلك الباب فقط ولا تنكفى الاشارة لان هذا حكم والحكم انشاء لا بد فيه من اللفظ (ص) مثله من النهم أو اطعام بقية الصيد يوم التلف بمحله (ش) قد علمت ان جزاء الصيد على التخيير فان شاء الانسان اخرج مثله من النهم وان شاء اخرج طعاما يعدل قيمة الصيد يوم تلفه من اجل عيش مكان التلف لا يوم التعدى ولا يوم القضاء ولا الا كثر منهما وان شاء صام عن كل مديوما فاضمير في مثله يعود على الصيد أى مثل الصيد أو مقاربه فى القدر والصورة فان لم يوجد فمما قاله قدر كاف والمراد بالانعم واحد الانعام يذ كر ويؤت الابل والبقر والغنم والضمير فى قوله بمحله لان تلاف وهو متعلق بقوله اطعام وبقية الصيد أى ويعتبر بكل من الاطعام والتقويم بمحله أى محمل التلف فيقل كم يساوى هذا الظبي مثله من طعام غالب عيش هذا المحل فيقال كذا فيلزمه (ص) والا فبقربه (ش) أى وان لم تكن له قيمة فى محمل الانلاف أو لم يجده مسا كين فيقوم أو يطعم بقرب محمل التلف من الاما كن فان لم يكن حكم عليه حتى يرجع لاهله فاراد الاطعام حكم اثنين ممن يجوز تحكيمهما او وصف لهما الصيد و ذكرهما ماسر الطعام بموضع الصيد فان تعذر علمهما تقويمه بالطعام قوماه بالدراهم و يبعث بالطعام الى موضع الصيد كما يبعث بالهدى الى مكة وقوله (ولا يجزى بغيره) أى ولا يجزى شيء من التقويم أو الاطعام بغير محمل التلف مع الامكان به كما فى شرح سن (ص) ولا زائد على مداسكين (ش) قد علمت انه يدفع لكل مسكين مدا فقط فان دفع له أكثر من ذلك فان الزائد على المدا لا يعتد به ككفارة اليمين فاذا وجد مثلا خمسة أمداد فأطعمها الاربعة اشخاص فقراء فلا بد من اطعام شخص آخر وهل له نزع الزائد بالقرعة ان بين كفى كفارة اليمين أم لا وكما لا يجزى الزائد لا يجزى الناقص الا أن يكمل وهل يقضى بغيره

بقدرها وليس ذلك مراد ابل المراد ان ذات الصيد يقوم بالا طعام (قوله لا يوم القعدة) أى لان التلف أى اذا الموت قديتاخر عن يوم الضرب الذى هو يوم التعدى (قول والمراد بالانعام) أى فالنعم اسم جمع لا واحده من لفظه (قوله متعلق بقوله اطعام) أى مرتبط به فلا ينافى انه متعلق بمحذوف والتقدير كاتمة يوم التلف (قوله بقية الصيد) ولو كان غير ما كول تكثير وروى بنظر لقيته على تقدير جواز بيعه والحاصل ان المطالب ان يقوم الصيد من أول الامر بالا طعام ولو قوم بالدراهم ثم اشترى به طعاما آخر (قوله من التقويم) أراد أثره وهو ما يقوم به والافذات التقويم ببلان (قوله بغير محمل التلف) عبارة غريبة أولى ونصه ولا يجزى التقويم أو الا طعام بغيره أى بغير المحل الذى ذكرناه انه يقوم أو يطعم فيه مع الامكان الشامل لمحل التلف أو قربه وانظر آجرة نقله ان احتاج لاجر على من (قوله وهل نزع زائد بالقرعة) لا تنافى هنا قرعة نعم تنافى القرعة فيما اذا كان أعطى العشرة الامداد عشر بن مسكين أو امر نام بان يكمل لعشرة فان القرعة تمكن فى هذه

(قوله وهل الا ان يساوى سعره تأويلان) نسخة تأويلان وهي ظاهرة ونسخة فتاويلان فالظاهر ان زيادة العلم انه قال في المدونة ولا يجزى الاخراج بغير محل التلف وقال ابن المواز ان اصاب الصيد بصبر فخرج الطعام بالمدينة أجزأه لان سعرها أعلى وعكسه لم يجزه الا ان يتفق سعرهما واختلاف الشيوخ هل كلامه خلاف المدونة أى لانه حق تقرير للمساكين مكان اصابة لصيده وهو الظاهر أووافق فهو تقييدها انتهى وكان الاولى للمصنف ان يقدم هذا عقب قوله ولا يجزى بغيره لئلا يتوهم رجوعه لقوله وزائد فيقول وهل مطلقاً أو الا ان يساوى سعره تأويلان وحاصل ايضا المسئلة انه اذا كان الصيد يقوم بعشرة أمداد وأراد ان يخرج الامداد بغير محل التلف فان كانت قيمة الامداد في محل الاخراج مساوية لقيمتها في محل التلف كأن تكون القيمة في الخمين عشرة دراهم أى أو يكون قيمتها في محل الاخراج أكثر أى والفرض انه أخرج العشرة الامداد فهاتان الصورتان محل الخلاف وأما اذا كانت قيمة العشرة الامداد في محل الاخراج أقل والفرض انه يريد ان يخرج العشرة الامداد فهذه ابانة شاق لا يجزى هذا هو الصواب خلافاً لما في شرح عب وشب تبعاً للعج (قوله اذ مع تساوى القيمة) وحينئذ فلو قال المصنف وأجزأ التقويم بغيره ان تساوى سعره والا فلا كالا طعام الا ان يساوى سعره ٣٩٧ فتاويلان امكان اظهر وكان يقدم هذا

عقب قوله ولا يجزى بغيره
لائلا يتوهم رجوعه لقوله
وزائد فيقول وهل مطلقاً
أو الا ان يساوى سعره
فتاويلان (قوله أو لاسكل
مدصوم يوم) لو قال أو صوم
يوم لاسكل مد لكان أحسن
نحل كلامه على ما وافق
هذا يجعل صوم يوم عطفاً
على مثله وقوله لاسكل الخ
مقدم من تأخير متعلق
بالمصدر فيه تكلف وفيه
تقديم معمول المصدر لكن
أجازه بعضهم اذا كان جازاً
ومحوراً (قوله فالنعامة)
بفتح النون تنكير وتوث
والنعامة اسم جنس مثل

اذا بقي على أحد التأويلين ام لا (ص) وهل الا ان يساوى سعره فتاويلان (ش) هذا خاص
بمسئلة الاطعام بغير المحل الذي يقوم فيه ويخرج فيه ولا يجزى فيه وفي التقويم كالذي قبله
كما يفيد كلاً هـ والمعنى الا ان يساوى سعر الاطعام ببلد الاخراج سعره ببلد التلف أو قربه
في اجزائه تأويلان وما قلناه من انه لا يجزى ان في التقويم واضح اذ مع تساوى القيمة في
المحلين لا يصح القول بعدم الجزاء (ص) أو لاسكل مدصوم يوم وكل لكسره (ش) يعنى انه
اذا أراد ان يصوم في جزاء الصيد فانه يصوم عن كل مد بعد الذي عليه السلام يومافلو كان في
الامداد كسره فانه يصوم له يوماً كاملاً فاذا قيل ما قيمة هذا الظبي فاذا قيل خمسة أمداد من
الحنطة ونصف مد فانه يصوم ستة أيام (ص) فالنعامة بدنة والفيل بذات سنamin (ش) يعنى
ان الحرم ولو كان في غير الحرم أو كان في الحرم ولو كان غير محرم اذا قتل نعامه أو فيه لافانه
يلزمه لاسكل واحد منهم ما بدنة من الابل الا ان بدنة الفيل تكون خراسانية ذات سنamin لقرب
الفيل من خاققتها فلم توجد قيمته طعاماً وضوحه في التوضيح وفي الذخيرة فقيمتها وقوله
فالنعامة بدنة مبيتة أو خير بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقيمة أى جزاء النعام
بدنة وقوله الفيل الخ مبيتة أو خير بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وحذف
المتعلق أى وجزاء الفيل بدنة كائنه بذات سنamin وبهذا يدفع الاعتراض بان الاولى اسقاط
أحد أمرين اما البناء أو لافظة ذات لان أحدهما كاف أى والفيل بدنة ذات سنamin أو والفيل
بدنة سنamin وفي كلام المؤلف اجمال انظر تفصيل ما يفيد هذا النقل في الشرح الكبير (ص)

٣٨ خرشي ثانی حمامة وجام لك والفاعى قوله فالنعامة للسببية مسبب عن قوله مثله من
النعم ولو قال الا النعامه بدنة والفيل جزاؤه بدنة ذات سنamin اقر به من خاققتها لكان أحسن لئلا يتوهم انه يخير في النعامه
وما بعد هـ بين اخراج البدنة التي هي مثلها وخراج المائل لها سند كره وبين اطعام بقيمة الصيد أو عدله صيما مع ان النقل
انه يتعين ذكرها هنا في تلك الاشياء ولا يجوز فيها الاطعام (قوله وبه) هذا يدفع الخ لا يخفى ان الاعتراض باق ولا اندفاع (قوله
وانظر تفصيل ما يفيد هذا النقل) والذي يفيد هذا النقل انه اذا لم يوجد ما ذكره المصنف في الفيل يخرج قيمته طعاماً فان لم يجد
فيصوم عدله وكذا يقال مثل ذلك في النعامه ولا تنظر في قيمة الفيل لغلاء عظمه واذا لم توجد البقرة في حمار الوحش وبقره فقعتها
طعاماً فان عدم فصوم عدله وكذا يقال في قوله والضيع الخ والتاء في بقرة للوحدة لصديق البقرة على الذكر والانثى وقوله فالقيمة
طعاماً أى حين الاتلاف ليس ذلك متعيناً في الضب ولا رب ونحوهما من الدواب التي لا مثل لها يجزى نكبة بل يخير بين القيمة
طعاماً أو عدل الطعام صيماً ويجوز ان يعوضها به أى فالقيمة يربى بين ثلاثة أمور وأما في الطير غير حمام الحرم وما الخ به
فيتعين فيه القيمة طعاماً فان لم يقدر عليها أو لم يجد ما يفيد لها صيماً هذا التنصيص هو الصواب هذا كله في ما ورد فيه شيء وان لم يرد
فيه شيء فعلى التخير الذي أشار له المصنف بقوله من النعم ورد ذلك محشى تت بقوله حاصل المذهب ان ماله من الصيد مثل

فالتخفيف فيه بين المأكل والأطعمام والصيد وما لا مثل له الصغرى شقته طعاما أو عدله صيما على التخفيف فقول المؤلف فالنعمامة بدنة
 إن لذل التخفيف في الأطعمام أو الصيد ما هم السبل لا مثل له فذل النعمامة وافقه وقوله وأصل وضبطه إن ما مثل له ثم قال فقول
 المصنف القيمة طعاما يعني أو عدله صيما كما قلناه وهو الصواب قال في الجواهر والواجب في الصيد مثله من النعم أو متنازبه
 في الحالة أو الصورة ولما لم يثبت قيمة الصيد أو صيما بعدل الطعام وهو على التخفيف لم يكن له مثل كالعصافير وغيره فعدل
 فتمت من الطعام أو عدل ذلك صيما ما إلى أن قال والواجب في المأكل في النعمامة بدنة ثم ذكر المؤلفات التي ذكرها المؤلف وقال
 المباني في المنتقى والذي ذهب إليه مالك أن كل ما صغر عن أن يكون له تطير من النعم بحدى فليس فيه إلا الصيام أو صدقة وقال
 أيضا ولا يجب في سائر الجسام غير حمام ٢٩٨ مكة أو الحرم غير الطعام أو الصيام (قوله كحمام مكة) ولو حذف مكة

أما إن أول جر منه من
 الأصهار (قوله بلا حكم)
 كالاستثناء من قوله والخز
 بحكم عدلين وقرينه وبين
 النعمامة ونحوها بأنه لما كان
 بين الجوز والأصل بين
 نظام في القدر لم ينظر إلى
 التفاوت بين أفراد الأصل
 وليس ذلك موجودا بين
 النعمامة والبسطة فالطالب
 الحكيم فيها وبان التفاوت
 بين أفراد الجسام يسير فجعل
 كالعادم بخلاف النعمامة
 ونحوها (قوله صام عشرة
 أيام) أي ولا يطعم خلافا
 لأصبع (قوله لا ما تولد بهما
 الخ) أي فقط أي فالمراد
 ما صيد بهما سواء تولد بهما
 أم لا (قوله يعني إن الصغير
 فيما وجب من مثل الخ) أي
 أن الصغير كالكبير فيما
 ويجب من مثل أي الصغير
 الذي لم يمتل مما يصح ضحية

وحمار الوحش وبقره برة (ش) يعني أن المحرم أو من بالحرم إذا قتل حمار وحش أو بقره
 وحش فإنه يلزم في كل منهما برة (ص) والضعف والشغب شاة (ش) يعني أن المحرم أو من
 في الحرم إذا قتل ضبعا أو غلبا فإنه يلزمه في كل واحد منهما شاة لكن اتفاقا في الأول وعلى
 المشهور في الثاني والشاة من الغنم يذ كرويت وشوطه وقوله والضعف والشغب شاة ولو خيف
 منه ما يجب لا يشترط منه ما لا يقتل منه وحيت يذ شاة (ش) يعني أن المحرم أو من
 ويحب أن الضرب منه لا يصير كصيده من الطير وقد يحصل منه ما يصعد ويقتل ولا يحصل
 بذلك الضرب من الطير (ص) كحمام مكة والحرم ويصاد به بلا حكم (ش) يعني أن من قتل شيئا
 من حمام مكة أي ما صيد منه بمكة ويصاد به أو من حمام الحرم أو من حمامه فإنه يلزمه في كل
 واحدة من ذلك شاة بلا حكم فإن لم يجد صام عشرة أيام لئلا يتسارع الناس إلى قتله والمراد بحمام
 وإنما كان فيه شاة لأنه يألف الناس فشدد فيه لئلا يتسارع الناس إلى قتله والمراد بحمام
 ويصاد بمكة والحرم ما يصاد به ما لا ما تولد بهما ولا ما توطئهما (ص) والحمل وضبطه وأرنب
 ويربوع وجميع الطير القيمة طعاما (ش) اللا يعني في خبر مقدم مبتدؤه القيمة بعده والمعنى
 أن المحرم إذا قتل حماما في الحل فإنه يلزمه قيمته طعاما وتقدم إذا قتله في الحرم وأما إذا قتل
 ضبعا في الحل أو في الحرم فإنه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك إذا قتل ربوعا في الحل
 أو في الحرم فإنه يلزمه قيمته طعاما على المشهور وكذلك إذا قتل جميع الطير ولو بركة والحرم
 خلاف ما صرح أنه يلزمه قيمته طعاما (ص) والصغير والمرضى والجميل كغيره (ش) يعني أن
 الصغير من الصيد فيما وجب من مثل أو أطعمام أو صيما كالكبير والمرضى فيما ذكر
 كالسليم وإن الجميل في منظره كالشبيخ وإن الأثني كذا ذكر وإن المعلوم لولمعة شرعية كغيره
 فتقوم ذات الصيد بقطع النظر عن ذكرته وأوثته ولا تقوم الأثني على إنها ذكر ولا الذكور
 على أنه أنثى والأقال والأثني كذا ذكره شاة وأعماله يقل والجمع بدل والجميل مع أنه مناسب
 لما قبله لاقتضائه خلاف المنصوص أن الجميل يقوم على أنه قبيح لا العكس
 القوافي والفراشة والجمال لا تعتبر في تقويم الصيد لأن التحريم كان للذلل وانما يؤكل اللحم
 (ص) وقوله له بذلك معهما (ش) أي قوم الصيد المملوك لشخص بذلك الوصف الذي هو عليه

من
 كالكبير أي الذي يجزى ضحية أي بحيث أنه يجزى فيه أقل ما يصح ضحية
 وقوله وإن المريض كالمريض الذي لا يصح أن يكون ضحية كالمريض أي فإنه لا بد أن يكون جزاؤه صحيحا يجزى ضحية
 (قوله وإن الجميل في منظره كالشبيخ) المراد أنه يقطع النظر عن جماله وقوله وإن الأثني كذا ذكره أي يقطع النظر عن أوثته
 وقوله وإن المعلوم الخ المراد أنه يقطع النظر عن تعلمه وقوله في قطع النظر عن ذكرته أي وعن تعلمه وجماله وقبحه وقوله
 ولا يقوم الخ المراد أنه يقوم فاطعن النظر عن ذكرته وأوثته (قوله والأقال والأثني كذا ذكره) أي لو كانت الأثني تقوم على
 إنها ذكر لقال والأثني كذا ذكره مقتضى تلك العبارة أن قوله والجميل معناه أن الجميل يقوم على أنه قبيح مع أن المراد يقطع النظر عن
 جماله (قوله يقوم على أنه قبيح) لا يخفى أن هذا ليس بمراد بل المراد يقوم مقطوعا النظر عن جماله وقبحه (قوله والفراشة)

قال في المصباح فيه الدابة وغيره يفرضه من باب قرب وفي لغة من باب تشبيل وهو النشاط والخفة (قوله ولحق الله بالطعام كثيرا صحيفا) أي إذا كان صغيرا لم يصل للدرجة الاجزاء خفية يقوم على انه كبير يجزى خفية فإذا كان الغلب صغيرا لم يكمل سنة يخرج شاة كبيرة أي تلت سنة فالعظيم مقول بالتشكيك وإذا كان مريضاً أضناه المرض بحيث لا يجزى خفية يجب إخراج شاة مثلا صحيفا بحيث تجزى خفية (قوله كالصغير والصغير) أي ان الاجتهاد يكون في السمن وضده أي الضد الذي معه الاجزاء والذي لا اجزاء معه خارج عن الموضوع (قوله والصغير) فيه انه قد تقدم ان الصغير كالكبير فكيف يكون الاجتهاد والجواب ان الصغير مقول بالتشكيك مثلا الثعلب الذي لم يكمل سنة يكون جزاؤه شاة كملت سنة ودخلت في الثانية لا أن يدونه بل كل سنتين يخرج شاة كملت سنتين وتغلب كل أربع سنين يكون الواجب شاة كذلك فرجع الاجتهاد لما ذكرناه وقس وقوله والجبال لا يعتبر فهذا لا يسلم (قوله بان يران في هذه النعامة بدنة سمينة أو هزيلة) أي هز الا لا يمنع الاجزاء وأما المذوال الذي يمنع الاجزاء فخرج عن الموضوع وقوله وهكذا أي بان يران في هذه النعامة بدنة صغيرة أو كبيرة تقدم توضيحه وبان يران في هذه النعامة بدنة صحيفة أو ضعيفة لصحة النعامة وضعفها يراد ضعف معه اجزاء ويران في هذه النعامة بدنة جميلة أو قبيحة لجمالة النعامة وقبحها تقدم رده ثم ذكر محشيت ما يرد ما قاله الشيخ أبو الحسن فقال قوله واجتهاد أمر الحكمين بالاجتهاد ان كانا من أهل لان هذا الكلام مالا وزمانه من اجتهاد قال في المدونة ولا يكتفيان ٢٩٩ في الجزاء بماروى وليمة ثالا الاجتهاد

ولا يتخير جابا اجتهادها عن آثار من مضى انتهى ألا ترى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الارنب بعناق وفي البروع بحضرة وهي دون العناق وخالفه مالك محتجا بان الله تعالى قال هدد يا بالغ الكعبة فلا يصح ان يخرج ما ليس بهدي لصغره وهو معني قول المدونة وان روى فيه ونحوه قول ابن الحاجب باجتهادها لا بما روى ابن عبد السلام يعني عن السلف وما روى

من صغير ومريض وغيرهما مع القيمة التي هي الجزاء فيقوم له به بدرهم على الجملة التي هو عام إذا كان معهما قوة بذلك وكذلك إذا كان صغيرا أو مريضا ولحق الله بالطعام كبيرا صحيفا (ص) واجتهاد وان روى فيه فيه (ش) أي حيث كان الحكمين دخل فانه ما يجتهدان وأما لا يحتاج الى حكم فلا دخل له ما فيه فان قيل قد تقرران النعامة فيها بدنة والفيل أيضا فيه شيء معين وكذلك غيرهما فما محل الاجتهاد فيما روى فيه فالجواب ما قاله الشيخ أبو الحسن ان الاجتهاد فيه بالنسبة للسمن والمزال فصب الحكم النبوي الجنس ومصب الاجتهاد الاعراض والجزئيات اللاحقه كالسمن والصغير والصحة والجبال وضدها بان يران في هذه النعامة بدنة سمينة أو هزيلة مثلا لسمن النعامة أو هز الهامة لا وهكذا قوله واجتهاد أي وجوبا وقوله فيه فيه لف ونثر مشوش ولو أسقط أحدهما كان أحسن ويكون من باب التنازع (ص) وله ان ينتقل الآن بالترمز أو بلان (ش) يعني ان الحكمين لا يمكن ان عليه بالجزء الابعد تخيره في أحد الأنواع الثلاثة أما المثل أو الاطعام أو الصيام فإذا اختار أحدهما أحكما عليه به ثم بعد ذلك له ان ينتقل عما أحكما به عليه الى غيره وأحكما عليه به هو ما أو غيرهما وإذا كان ذلك بعد الحكم فحري قبله واختلاف هل له الانتقال مطلقة أو عرف

عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح العدول عنه كما في الضبع انه قضى فيه بكبش وقال الشافعي يكتفيان بحكم من حكم بذلك من السلف فان قامت فتة روي أصول الفقه ان مذهب مالك ان قول الصحابي حجة وإذا كان كذلك فلم يكتف الحكمان بما روى عن الصحابة في هذا الباب قلت لم يخرج عن أصله لان معنى قوله باجتهادها لا بما روى انما هو اذا وقع بين الصحابة أو من بعدهم خلاف وأما اذا اتفقوا على شيء فلا يحل العدول عنه في هذا الباب ولا في غيره ألا ترى الى قوله في المدونة ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وامتنعوا الاجتهاد ولا يتخيران باجتهادهم اعن أثر من مضى وكذلك في الموازية والعتيبة من رواية أشهب لا يكتفي في الجزاء ولا في غيره أو النعامة أو البقرة فسادونها بالذي جاء في ذلك حتى ياتنفا فيه الحكم ولا يتخير جامع مضى انتهى كلام ابن عبد السلام وبهذا تعلم ان اجتهادها فيما يجب لافي السمن والمزال كما قاله أبو الحسن اذ ظاهرا كلامهم ان الحكمين لا يتعرضان لذلك وانما عليهما ان يأتيا بما يجزى في الضحية وهما أمران أحدهما الحكم لا بد منه على مذهب مالك حتى في المروي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو انفق عليه كلام السلف خلافا للشافعي لان الله تعالى قال يحكم به فاني بالماض ع الدال على الحال والاستقبال ووقع في الآية جواب الشرط فيخلص للاستقبال ثانيهما اذا حكموا لا بد لهما من الاجتهاد في محله فقد قال الباغي في قول مالك في الموطأ ولم أزل أسمع في النعامة اذا قتلتها المحرم بدنة يريد ان ذلك شائع قديم قد تكرر حكم الاعتبه ويتوى العلماء به ومع ذلك فلا يجوز إخراجها الا بعد الحكم بهم وتكرر الاجتهاد في ذلك انتهى انظر فيجده قوله ثانيهما يضارب ما تقدم له (قوله فان اختار أحدهما)

قال فيها ان حكمه عليه بالجزاء فارد بعد حكمه ما ان يرجع الى الطعام او الصيام حكمه عليه بهما أو غيرهما فذلك له (قوله الا ان يعرفه ويلتزم به) قال بعض الشراح واطاها ران الالتزام على القول بالاجزاء انما يكون باللفظ (قوله بجذرة) الاثنى من المعز التي بلغت أربعة أشهر (قوله حكمه ما فيها) احتمل انهما الوحد كما في الارنب بعذات وهي الاثنى من المعز التي لم تكمل سنة كما فعل عمر بن عبد العزيز لا أقول في شئ قضى به عمر انه يرد وقيل سلك في غير موضع اذا قضى فانس بخلاف فيه معنى ولم يرد في البرد عن جعفر انتهى لئلا وردة محشيت تمت بما حاصد ان المعتمد النقض لا يشترط ان الجزاء لا بد ان يبلغ سن الاخنية انتهى (قوله وفي الجنين) أي ان في كل جنين عشرية أمه ولو تعددت كالتوأمن بضرية أو ضربات في فور واحد (قوله والبيض) ولو أتلف اثنين معصافا كثر في فور أو في ضربته ولو وصل عشرة وهو قول أبي عمران لو كسر عشر بيضات ففي كل بيضة واجبا لاشاء عن جانيه لان المسمى لا يتبعه كمن قبل من الارباع ما يبلغ قدر شاة فلا يجمع فيها (قوله ان استهل) والظاهر ان مثل الاستهلال سائر ما يتحقق به الحياة ٣٠٠

ما حكمه عليه به ولا التزامه أم لا وعليه الاكثر وهو المعتمد اوله الانتقال الا ان يعرفه ويلتزم به فلا ينقل وهو تأويل ابن السكاتب وصوبه ابن حجر زنا ويلان للشيوخ على المدونة (ص) وان اختلفا ابتدئ (ش) أي وان اختلف الحكمين في قدر ما حكم به عليه بان قال أحدهما حكمه عليه بجذرة مثلا وقال الآخر بعذرة كبيرة مثلا أو في نوعه فان الحكم ابتدأ ثالثة وثالثة حتى يقع الاجتماع على أمر لا خلاف فيه وسواء وقع الحكم ثانيًا أو ثالثًا منهم ما أومس غيرهما أو من أحدهما مع غير صاحبه ولذلك بنى المؤلف ابتداءً للمجتبى (ص) والاولى كونهما بمجاس (ش) يعني انه يستحب ان يكون الحكمان وقت الحكم في مجاس واحد ليطلع كل منهما على حكم صاحبه (ص) ونقض ان تبين الخطأ (ش) أي ونقض حكم الحكمين ان انقض وظاهر خطأهما فيما حكما فيه حكمهما في شئ فيه بدنة بشاة وبالعكس (ص) وفي الجنين والبيض عشرية الام ولو تحرك وديته ان استهل (ش) تقدم انه قال فالنعامة بدنة وعظف هذا عليه والمعنى ان المحرم أو من في الحرم اذا ضرب بطن طيبة فالتقت جنيناً ممتة بالحركة فيه أو تحرك ثم مات قبل ان يستهل صار خا فان الواجب فيه عشرية أمه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وكذلك في بيض الحيوان الوحش مطلقاً نعم كان أو غيره كان فيه فرخ أم لا ولو خرج منه الفرخ ولم يتحرك أو تحرك ومات قبل ان يستهل صار خاء عشرية أمه والمراد بالبيض غير المذر وأما المذرقانه لاثنى فيه اذا كسره فقوله وفي الجنين أي والواجب في كل فرد فرد من أفراد الجنين عشرية الام أي عشرية قيمتها من الطعام أو عدله من الصيام بسبب ضرب محرم أو حلال في الحرم أمه فتلقية ميتة أو ألقاها قبل ان تقع برائحة وتحوها فلا شئ فيه وفي كل فرد فرد من أفراد البيض اذا كسرها من ذكر من طائر كان فيه فرخ وخرج ميتة بعد كسره أو لا عشرية أمه وقوله وفي الجنين الخ بشرط أن يزالها وهي حية وهو ميت كجنين الا ذمية فلا لاقته ميتة

حكمه سنة كان بين حرام حرم أو غيره وذ كرسداته لا بد من حكم عدلين قال لانه من باب الصيد انتهى واهل الفرق يندوبين أصله الذي هو حرام الحرام ان الاصل في الجزاء الحكمية لو روده في القرآن ونما خرج عنه حرام الحرام لقضاء عثمان فيه بالشاة وبقي ماء دمه ومنه البيض على حكم الاصل (قوله وأما المذر) وكذا فيما يظهر ما انحط صفاره ببياضه أو ووجهه في صفاره نقطة دم لعدم تخلق فرخ في جميع ذلك ورد ما قاله شب في مسئلة الاختلاط (قوله أي عشرية قيمتها من الطعام) فسر الدية بالقيمة الخ هذا ظاهر

فيما اذا كانت الدية القيمة من الطعام كما أشار له المصنف بقوله وللعل وضب وأرنب ويربوع وجميع الطير القيمة طعاماً وأما مثل حجام مكة فما كان الدية شاة فيقال فيه عشرية جزء الام طعاماً وكذلك قال في النعامة والبدنة ولو وقع التقويم بالدراهم ثم اشترى بها طعاماً جاز فيطعم ذلك (قوله أو عدله من الصيام) أي اذا عجز عن الاطعام أي فاذا تعذر الاطعام في حجام مكة صام يوماً عن الجنين أو البيض وان تعذر في غيره من الطير صام يوماً أيضاً وان وجب في أمه مد أو أكثر الى عشرة فان وجب فيها أكثر من عشرة الى عشرين صام يومين وان وجب فيها أحد وعشرون الى ثلاثين صام في جنينها أو بعضها ثلاثة أيام وهكذا أو أمان وجب فيها دون مائة صام يوماً فيه ولو وجب تسكيميل المكسر فيجب في جنينها أو بعضها مثل ذلك فهو في هذين مساوياً أمه في الصوم عند تعذر ما يجب فيه ابتداءً وان تعذر في غير هذين سواء كان مما يخفى في أمه بين اطعام وصوم أو بينهما وبين مثله فانه يصوم أيضاً وان تعذر فيما يتعين في أمه المثل كالنعامة فالظاهر انه يجري فيه ما جرى في أمه على ما تقدم (قوله من طائر) أي كان البيض من أي طائر (قوله بشرط ان يزالها وهي حية)

الحاصل ان الورأربع وهي اما أن يستهل أولا وفي كل امان ينقصل عنها حية أو ميتة فان استهل وما ثلثا فديتان فان استهل ومات أحد هما فدية الميت فقط كما اذا لم يستهل وماتت هي فان لم تمت هي ففيه العشر (قوله ابل فبقير) أي فضاء فمرو ولوزاد فضاء لكان أولى لتقدمه على المعزخ ف المصنف مرتين (قوله وأطلق العلماء ٣٠١ بذلك) في العبارة بخلاف والمناسبت

ان يقول كما قال غيره وهذا وان جاء في التمتع الآن العلماء قاسوا عليه كل نقص حصل في الحج (قوله وصام أيام منى) وجوباً ولا اثم عليه ان أخر الصوم اليه سأل مذر وأمان أخره لم يذره فانه يأثم مع الاجزاء كذا قال الشراح ولكن المعتمد جواز التأخير وان كان تقدمها أفضل وقد وقع تردد في صومها أيام منى هل هو قضاء أو اداء وجع بان من قال بالاداء يحصل على من فاته الحج ويحتمل من قال بالقضاء على من قرأ أو قطع أو أفسد حجه أو تعدى الميقات حلالاً أو نحو ذلك وان صام بعضها قبل يوم النحر كذا في أيام التشریق فان أخرها عن أيام التشریق صام متى شاء وصلاها بالسبعة أم لا (قوله بنقص الحج) متعلق بصام فقط ليكون كالمه شامل للحج والعمرة ويكون قوله من أحرماه بياناً لبدء صيام الثلاثة الايام في الحج والعمرة ويكون قوله بنقص الحج بياناً للاغاية المفصلة بين الحج والعمرة أي ان كان النقص في حج صام أيام منى وان كان في عمرة أخر صوم الثلاثة عنها وأفسد حج بينهما الحج واجب والعمرة سنة فافعله

ميتة وهي ميتة فلا شيء عليه فيه وانما وجب في البيض العشر كن فيه فرخ أم لا لا احتمال ان يفرخ وفي جنين حمام مكه ويبيضه عشر قيمة الشاة أو عدل ذلك صياماً لكن يحكمومة ورد بقوله ولو تحرك قول أذهب ان لو اوجب في المتحرك جزاء أمه ولو لم يستهل صار خا ويجب ديتها ان استهل الجنين أو الفرخ صار خا (ص) وغير الفدية والصيدهم تب هدى (ش) تقدم ان فدية الاذى على التخيير عند قوله وهي نسك بشاة الخ وتقدم ان جزاء الصيد على التخيير حيث قال مثله من النعم الخ على تفصيل ببناء في الشرح الكبير وغيرهما هو الهدى وذكره هنا على الترتيب هدى ثم صيام ان لم يقدر على الهدى ولا مدخل للطعام في ذلك والهدى ما وجب لنقص في حج أو عمرة كدم القران والفوات والتمتع وتعدية الميقات أو ترك الجمار أو ترك البيت ليالي منى وما أشبه ذلك وأل في الفدية لله كما قاله ت أي لان الفقهاء قد يطلقون الفدية على الثلاثة أي على فدية الاذى وجزاء الصيد والهدى وقوله هدى خبر غير مصر تب خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أي وغير الفدية والصيدهم هدى وهو مصر تب أي واجب ترتيبه (ص) ونسب ابل فبقير ثم صوم ثلاثة من أحرماه (ش) قد علمت ان الهدى على الترتيب فاذا وجب فالأفضل فيه أن يكون من ابل لان النبي عليه السلام كان أكثر هداياه ابل ونهى بكباشين ثم البقر ثم الغنم لان الأفضل في باب الهدايا كثرة اللحم عكس باب الضحايا وانما سكت المؤلف عن ذكر الغنم لعدم انحصار الهدى في الثلاثة بل يتعين حذفها اذ لا تدب فيها فقد الاغذية منها فان عجز عن الهدى ولم يجد من يسلفه فانه يصوم ثلاثة أيام في الحج أي من حين أحرماه به الى يوم النحر وينسب عدم تفرقت وسبعة أيام اذ ارجع من منى وأطلق العلماء بذلك كل نقص وجب فيه هدى وهذا اذا تقدم النقص على وقوفه بعرفة كدم التمتع والقران والفساد والفوات وتعدى الميقات فان أخر الصيام الى يوم النحر فانه يصوم أيام التشریق وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر وان غنى عن صيامها في غير هذا والى هذا أشار بقوله (وصام أيام منى بنقص الحج ان تقدم على الوقوف) ومفهومه ان تأخر النقص عن الوقوف بعرفة كترك هز دلفسة أورمى أو حلق أو ميتة منى أو وطئ قبل الافاضة لا يطالب بصوم ذلك وهو كذلك في المدونة أنه يصوم متى شاء (ص) وسبعة اذ ارجع من منى (ش) سبعة حجور وعطف على ثلاثة أي على العاخر عن صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ ارجع من منى وبه فسر مالك في المدونة قوله تعالى اذ ارجعتم وهو المشهور وفسره في الموازية بالرجوع الى الاهل الا أن يقيم مكه واختاره اللخمي ابن عبد السلام والمشهور أظهر لان المذكور في الآية الحج لا السفر فالرجوع اذ امن الحج لا من السفر فصواب قول الشارح وتبعه ت في قوله وسبعة الحج ولو أقام بمكة الخ ولو لم يقيم بمكة لانه اذا أقام بمكة فهو محل انقاص وانما الخلاف اذا لم يقيم بمكة والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى أو من أقام بها (ص) ولم تجز ان قدمت على وقوفه (ش) يعني ان السبعة الايام اذا صامها قبل الوقوف بعرفة لم تجزه لانه صامها قبل الوقت المقدر لها شرعاً ولا تجزى أيضاً ان قدمت

أقوى ثم نقول اما الحج فظاهر واما العمرة فبان يكون قد أحرم أولاً بعمرة وحصل فيها نقص ثم أحرم بعدها وان بقران (قوله ان تقدم على الوقوف) لا يفتي عنه قوله بحج لان النقص المتقدم على الوقوف قد يكون في عمرة أيضاً كما اذا كان متمتعاً أو فارناً قوله ومفهومه ان تأخر النقص) وسكت عما وجب في يوم الوقوف ولكن حكمه حكم ما وجب بعده (قوله وسبعة اذ ارجع)

أى وإن لم يصار إلى الرجوع ويستحب تأخيرها إلى الرجوع للذهاب يخرج من التمسك لاف في معنى قوله تعالى إذا رجعت إلى أى يجمع
 عليه فإذا رجعت لاهل استحب له التأجيل (قوله وهل يجزئ من الثلاث أيام) قال مالك لو نسي الثلاثة حتى تمام السبعة فإن
 وجد هديا فحب إلى أن يهديه والاصام وقوله فيسه كلام للتونى أى لأنه قال أى النونى سر كلام مالك بأنه لا يجزئ منها
 بشئ وهو المعتمد وقوله وابن يونس يقول يكفى منها ثلاثه كذا يفهم من الشيخ سالم وأما الوصام العشرة قبل رجوعه فإنه يجزئ
 منها ثلاثه كما يفهم من كلام النوضج والفرق بينهما بين السبعة على المعتمد ان الثلاثه جزء العشرة فتندرج فيها وتسمى السبعة
 فلا تندرج فيها (قوله كصوم أي سر قبل) أى قبل الشروع فيه أى أو بعد وقبل كمال يومه فلا يجزئ الصوم بل يرجع لاهدى لانه
 صار واجبا ولا يجوز له نظره بقية يومه ٣٠٢ (قوله المال) اللام بمعنى مع متعلق بوجد أى أو وجد مسانعا مال أرن مال

على رجوعه من منى وهل يجزئ منها ثلاثه أيام أولا يسه كلام النونى وابن يونس (ص)
 كصوم أي سر قبله أو وجد مسانعا مال يبلده (ش) التسمية في عدم الاجزاء والمعنى ان
 الانسان اذا يسر قبل الشروع في الصوم فإنه لا يجزئ الصوم وكذا لو وجد من يسهلته
 ثمن هدى وهو على يبلده فلم يجد مسانعا مال ولا مال له يبلده صام ولا يؤخر لبلده ولا مال
 يرجوه بعد خروج أيام الحج لانه مخاطب بالصوم فيهما فلا سعة له في التأخير (ص) ونذب
 الرجوع له بعد يومين (ش) ضمير له يرجع لاهدى يعنى انه اذا يسر بعد أن صام يوما أو يومين
 من الثلاثه فإنه يجزئ الصوم ولكن يستحب له أن يرجع الى الهدى ولو قال ونذب الرجوع
 له قبل كمال ثلثه لمكان أو ضح لان كلامه يؤهم انه بعد يومين يجب الرجوع ولو قال بعد يوم
 لا تقتضى انه بعد أكثر لا يندب الرجوع وليس كذلك وانما يرجع بعد ان تمام الثلاثه الايام
 لانما جاع فهو قسمة السبعة في العشر فكانت كالنصف (ص) ووقوفه بالمواقف (ش)
 تقدم انه قال ونذب ابل الخ وعطف هذا عليه والمعنى أنه يستحب للحاج أن يوقف هديه معه
 المواقف التابعة لعرفة كالزلفه والمشر الحرام وأما وقوفه بعرفة جزأ من الليل فواجب
 وان شئت جملت المواقف على معنى الجمعية أى ان الجمع بينهما مستحب فلا ينافى ان الوقوف
 بعرفة واجب وانما عادت معنى من المواقف لانه يقف فيها عقب الجنتين الاوئيين كما مر
 (ص) والخبر يعنى ان كان في حج ووقف به هو أو نائبه كهو باليهما (ش) انخرمته او بمعنى متعلق
 الخبر أى والخبر مندوب يعنى بشرط ثلاثة الاول أن يكون الهدى مسوقا في احرام حج سواء
 كان نقصه الذى نشأ عنه في حج أو عمره وبعبارة أخرى ان كفى الهدى سيق في احرام حج سواء
 وجب انقص فيه أو في عمرة أو تطوعا أو جزأ من سيق في احرام عمرة فعليه مكة الثاني
 ان يقف به صاحبه أو من أقامه صاحبه مقام نفسه بعرفة ساعة ليلة النحر الثالث أن ينصرف
 يذبح بايام منى وهى يوم النحر واليومان بعده فتجوز المواقف في أيام منى فانما تشمل اليوم الرابع
 وليس محلا للنحر ولا للذبح في الضحيا والهديا ولو نحرجت أيام منى وجب النحر بمكة ولا يجزئ
 منى والافضل فيما ذبح يعنى أن يكون عند الجرة الاولى ولا يجوز النحر دون جرة العقبة عمالي

متعلق بسلف وقوله يبلده
 اما صفة المال أى مال كائن
 يبلده أو متعلق بمعدوف أى
 ويصير لياخذ يبلده (قوله
 وانما يرجع) أى لم يملأ بال
 بالرجوع فلا ينافى انه لو رجع
 أصبح ولذا قال ابن رشد لو وجد
 الهدى بعد صوم الثلاثه
 لم يجب عليه الا أن يشاء اه
 واعلم ان اتصال الثلاثه بعضها
 ببعض واتصال السبعة بعضها
 ببعض واتصال السبعة بالثلاثه
 مستحب (قوله ووقوفه به
 المواقف) ههنا فيمناصر أو
 يذبح يعنى وامامنا ينصرف أو يذبح
 بمكة فالشرط فيه أن يجمع
 بين الحبل والحرم ويكفى
 وقوفه به في أى موضع من
 الحبل وفي أى وقت (قوله
 كازدانة) رده بعض الشراح
 بل الزدانة ليست من المواقف
 وانما هى مبيت وشارحنا توسع
 بهرام وتم (قوله وأما وقوفه
 به جزأ من الليل فواجب) فيه نظر بل مستحب كما افاده المحققون (قوله
 والخبر يعنى) ويشترط كونه نهرا ولو عبر بالذكاة لمكان أشمل (قوله ان كان في حج) أى مع حج (قوله كهو) أى فهو كهو أو حالة
 كونه كائنا كهو وهو زيادة بيان وذلك لان المراد بالنائب النائب الشرعى ولا يكون نائباً شرعياً الا اذا وقف به جزأ من ليلة النحر
 ويجوز أن يراد به مطابق نائب ويكون المراد بقوله كهو ان يقف به جزأ من ليلة النحر فيحتاج له واحتراز بقوله أو نائبه عن وقوف
 التجار لانهم ليسوا نائبين عنه الا أن يشترط منهم ويأذن لهم في الوقوف به عنه (قوله أى ونحر مندوب) ذكرتم ان الذبح يعنى
 مع استيلاء الشروط واجب وهو الراجح كما ذكره محشييه ونصت واذا اجتمعت هذه الشروط لم يجز النحر بمكة الخ لم يجز بضم
 الجيم من الجواز واذا وقع أجزأ على المشهور وهو مذهب المدونة وما ذكره من عدم الجواز صرح به عياض في الاكمال وغيره كما
 نقله عنه الشارح فقول الخطاب يستحب النحر عنى عند اجتماع الشروط الثلاثه غير ظاهر اه

مكة

به جزأ من الليل فواجب) فيه نظر بل مستحب كما افاده المحققون (قوله
 والخبر يعنى) ويشترط كونه نهرا ولو عبر بالذكاة لمكان أشمل (قوله ان كان في حج) أى مع حج (قوله كهو) أى فهو كهو أو حالة
 كونه كائنا كهو وهو زيادة بيان وذلك لان المراد بالنائب النائب الشرعى ولا يكون نائباً شرعياً الا اذا وقف به جزأ من ليلة النحر
 ويجوز أن يراد به مطابق نائب ويكون المراد بقوله كهو ان يقف به جزأ من ليلة النحر فيحتاج له واحتراز بقوله أو نائبه عن وقوف
 التجار لانهم ليسوا نائبين عنه الا أن يشترط منهم ويأذن لهم في الوقوف به عنه (قوله أى ونحر مندوب) ذكرتم ان الذبح يعنى
 مع استيلاء الشروط واجب وهو الراجح كما ذكره محشييه ونصت واذا اجتمعت هذه الشروط لم يجز النحر بمكة الخ لم يجز بضم
 الجيم من الجواز واذا وقع أجزأ على المشهور وهو مذهب المدونة وما ذكره من عدم الجواز صرح به عياض في الاكمال وغيره كما
 نقله عنه الشارح فقول الخطاب يستحب النحر عنى عند اجتماع الشروط الثلاثه غير ظاهر اه

(قوله والافكة) أي وجوبه فان لم يرد الذبح بها صبر لقابل وذبحه يعني قاله الزرقاني (قوله وما يليها من منازل الناس) أي ما كان خارجا عن الا انه متصل بها الا أنه ينافيه قوله بعد فان نحر خارجا عن بيوتهم او كان ههنا مشى على مقابل المشهور (قوله لقوله عليه السلام في المروة هذا المنصر) مفعل بفتح الميم والحاء وقوله وكل فجاء مكة بكسر الفاء جمع فج وقوله وطرقها عطفت بنفسه يرأى الطريق الداخلة فيها الا الموصلة اليها وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠٣ ولذلك يفيد أن قوله هذا المنصر أي

الافضل (قوله أو نائبه) ظاهره انه لو خرج به شخص آخر غير نائبه لا يجزئ (قوله كان وقف به) بفتح ان أي كوقوفه به تشبيهه في الاستبراء فكاف التشبيه هذا دخلة على اسم تأويله والحاصل انها لا تدخل الاعلى اسم صريحا أو تأويله أو ما قرأتمها بكسر هزة ان على انها شرطية والجواب ما في الكاف من معنى التشبيه فلا يظهر ما قلنا فالوم يقف به بعرفة وضل مقلدا ثم وجدته مذكى بئى فلا يجزئه كما اذا ضل قبل الجمع فيه بين الحل والحرم ووجد مذكى بمكة فانه لا يجزئ (قوله فانه لا يجزئ) تقديمه على سعيها أي ولا يجوز تأخيرها عن سعيها (قوله أي وفي الهدى) المناسب أن يقول أي والهدى المسوق في احرام العمرة (قوله لا جعل قوله بعد سعيها) أي فهو محط الفائدة (قوله وأشار بقوله ثم حلق) أي بتم الترتيب لان الحلق في العمرة يكون بعد الذبح (قوله يؤخر عن ذكاة الهدى)

مكة لانه ليس من منى (ص) والافكة (ش) أي والابان انخرمت الشر وط الثلاثة أو بعضها بان لم يكن ساقه مع احرام حج بل باحرام عمرة سواء كان نذرا أو جزاء صيدا أو تطوعا أو ساقه لا مع احرام أو فاته الوقوف بعرفة أو خرجت أيام النحر فمكة البلد وما يليها من منازل الناس وأفضاه المروة لقوله عليه السلام في المروة هذا المنصر وكل فجاء مكة وطرقها منصرف قوله مكة محسلة لا غير هاذن نحر خارجا عن بيوتهم الا انه من لواحقها فالمشهور عدم الاجزاء ونص ابن القاسم على انه لا يجزئ به بذى طوى (ص) وأجزأ أن أخرج لحل (ش) قد علمت أنه لا بد أن يجمع في الهدى بين الحل والحرم فاذا فات الهدى الوقوف بعرفة فانه ينصره أو يذبحه بمكة وحينئذ لا ينعلم ما أن يكون اشتراه من الحل أو من الحرم فان كان اشتراه من الحل فلا بد أن يدخله الحرم وان كان اشتراه من الحرم فلا بد أن يخرج به الى الحل ثم يدخله الى الحرم ولا فرق فيما ذكر بين الهدى الواجب والتطوع ولا بين أن يكون الخارج به صاحبه أو نائبه ولا يشترط في المبعوث معه أن يكون حراما ولد ابنى قوله أخرج المجهول (ص) كأن وقف به ففضل مقلدا ونحر (ش) تشبيهه في الاجزاء والمعنى ان من ضل هديه بعد ان وقف هو أو نائبه بعرفة فوجد رجلا فحضره يعني لانه راها هديا ثم وجدته به منصرفا أجزاءه فقله كان وقف بالبناء للمجهول ليشمل ما أوقفه به وغیره وقوله مقلدا حال من الضمير ارجع للهدى فيتنازع فيه الفعلان قبله ونحر معطوف على وقف أي وجدته بمحل يجزئ نحره فيه على ما مر فان وجدته بمحل لا يجزئ ذكاته فيه كان وجد ما يجب نحره بمكة بئى فانه لا يجزئ واما ان لم يجده أصلا مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك هل نحر في محل يجزئ نحره فيه أم لا فظاهر كلام المؤلف انه مجزئ ولو ضل قبل الوقوف به ووجد بمكة مذكى أجزأ حيث جمع فيه بين الحل والحرم (ص) وفي العمرة بمكة (ش) أي وفي الهدى المسوق في احرام العمرة سواء وجب لنعصا أو لنعص حج أو كان جزاء صيد أو نذرا أو ساقه تطوعا ينحر أو يذبح بمكة بعد سعيها فلا يجزئ تقديمه على سعيها كما ان الهدى المسوق في الحج لا يجزئ ذكاته الا بعد الوقوف وأما هذه المسئلة وان دخلت في قوله والافكة لاجل قوله (بعد سعيها) وأشار بقوله (ثم حلق) الى ان الحلق يؤخر عن ذكاة الهدى المسوق في العمرة (ص) وان أودف نحر فوات أو لحيض أجزأ التطوع اقرانه (ش) المشهور ان الهدى يجب بالتقليد أو الاشعار فذا أحرم الانسان بعمرة وساق معه هديا تطوعا وقد قلده أو أشعره ثم خاف ان تشاغل بعمل العمرة فاته الحج أو حاضت فوات الحج فانهم ابرءان الحج على العمرة به ميركل من ما قارنوا ويجزئه هذا الهدى الذي قلده أو أشعره قبل الارءاف عن دم القران وهدى التطوع هو ما سبق لغير شيء وجب أو يجب في المستقبل ولو حذف المؤلف نحر فوات لكان أشعره وأخصر اذ لو أودف لا نحر فوات ولا اعذر كان الحكم كذلك

أي استحب اباؤنا تقديمه على ذكاة الهدى لكان مكرها لا خلافا لاولى كما ذكرنا (قوله وقد قلده أو أشعره) أي ولولا العمرة وأولى ان لم يقد ولم يشعر خلافا لقول البساطي ان الاجزاء ظاهر اذ لم يقد أو يشعر للعمرة قبل الارءاف ويستحب للردفة لحيض ان تعمّر بعد فراغها من القران (قوله أو حاضت الخ) أقول لو حذف المصنف أو لحيض لكان أخصر لدخوله في الفوات

(قوله فيها) أي العمرة لا بالعمرة المتقدم فنيها استخدام وانما قلنا لا بالعمرة وتقوله وتقول أيضا (قوله وتقول أيضا) إذا سبق
 للتمتع أي ساقه أي بعد عن عمرة الإتيان بالعمرة وأشهره قبل الإتيان بالعمرة تطوعا والدليل في رخصه كما قلناه يترتب عن عمرة
 قد لم يسبق له لم يجز فأن قلت لم تجز إلا تطوعا الحظ عن القرآن ولم يجز عن التمتع على الأول بل الثاني إذا لم يسبق له قلت لأن
 القرآن لما كانت العمرة فيه تسدح في الحج فتمتع بالبحر أقوى من تعديها به في التمتع فكأن الذي سبق فيها الحج (قوله
 وما حوله من منازل الناس) ٢٠٤ أي لم يكن من بيوت مكة وأهل ذلك بناء على القول الضعيف والأفلا يجوز

بذي طوى ولذلك قال عتب
 والمراد التسمية بنفسه فلا
 يجب وزا الحصر بذي طوى بل
 متى يدخل مكة كما قال ابن
 القاسم (قوله بالنظر للمكي)
 أي الأولى بالنظر للمكي (قوله
 وكرهه غيره) تخصيص
 الكراهة بالضرر بينهم منه
 جواز استنابته في المسح
 وتقبيل الأعصم وهو كذلك
 قاله سنده (قوله إذا استنابه
 وكان النائب مسلما) قضيته
 أنه لو ذبح الغير بغير استنابه
 أنه لا يجزئ مع أنه يجزئ
 ولا كراهة فلذا قال بعض
 الشراح فإن ذكر الغير بغير
 استنابه لم يكره له به وسياق
 يقول المصنف آخر الباب
 وأجزاء ذبح غيره عنه مقلدا
 وقوله وكره مالك الحج فالجواب
 أنه يطلب منه أن يلي ذلك
 بنفسه صاغرا متواضعا لله
 تعالى ولو لم يتم ذلك لكان
 عوقف إلا أن لا يحسنه جملة
 ويحضر ذلك رجاء الرحمة
 (قوله فالهدى من رأس ماله)
 أي ولم يوص (قوله وهو

وكلام المؤلف يوهم خلافه (ص) كان ساقه فيها ثم حج من عامه وتقول أيضا إذا سبق
 للتمتع (ش) ضمير فاعله على العمرة والتسبب في الأجزاء والمعنى أن المعتمر إذا ساق هدى
 التطوع في عمرته فلم يحل من عمرته ووجب نحره إلا أن فاعله اليوم الضمير بدل فاعله بالحج
 وحج من عامه ذلك وصار صفة ما ذن هدى التطوع يترتب عنه من عمته كما تجزأ عن قرانه وهو أحد
 قول مالك في المدونة ابن القاسم هو أحب إلى وتأوله صاحب الحق ومن واقعه على أن الهدى
 ساقه بنية أن يجعله في متعة ولو كان فاعله وأشهره قبل وجوبه الذي هو أحرام الحج وعليه
 لو ساقه التطوع فإنه لا يجزئ وتأوله صاحب سند بالأجزاء مطبقا ولذا قال أيضا وتأويل سنده هو
 ظاهر الكتاب وهو المذهب (ص) والمذهب بكثرة المروءة (ش) يعني أن الهدى الذي ينحر
 أو يذبح بكثرة والمراد به المباد وما حوله من منازل الناس لا جميع الحرم يندب أن يكون ذلك
 في المروءة وتقصد أن ما ينحر يندب أن يكون عند الجرة الأولى وهي جرة العقبة بالنظر
 للمكي (ص) وكرهه غيره كالأضحية (ش) لا اشكال أنه إذا ذبح أو نحر غيره عنه هديه
 أو أضحيته أنه يجزئ إذا استنابه وكان النائب مسلما لأن الكافر ليس من أهل القرب وكره
 مالك للرجل أن ينحر هديه أو أضحيته غيره وإن خالف مع القدرة أجزأه ولو قال المؤلف
 وكره ذلك غيره لمكان أهل (ص) وإن مات متمتع فالهدى من رأس ماله إن رمى العقبة
 (ش) يعني أن المتمتع إذا مات عن غيره هدى أو عن هدى غير مقلد فالهدى واجب أخرجه على
 الورثة من رأس ماله ولو لم يوص وهذا الذي أذهب العقبة لحصول أكثر الأركان وهو الوقوف
 بعرفة مع أحد التخللين وهو رمي جرة العقبة وإن مات قبل ذلك لم يجب على ورثته شيء أما أن
 قلنا الهدى تعيين ذبحه ولو مات صاحبه قبل الوقوف وبعبارة أخرى ومثل رمي الجرة لو مات
 بعد فوات وقتها أو بعد فعله طواف الأفاضة فإن مات قبل فعل شيء من ذلك فلا هدى عليه
 في ثلث ولا رأس مال والدليل على ما قررناه قولهم في تعجيل وجوب الهدى من رأس المال لأنه
 حصل له معظم الأركان مع حصول أحد التخللين فكان كمن أشرف على فراغ العبادة
 فيلزمه الهدى لذلك (ص) وسن الجميع وعييه كالأضحية والمعتبر حين وجوبه وتقليده (ش)
 ونسخة المؤلف كالأضحية والمعنى أن سن جميع دماء الحج من أبل وبقرو غنم نسك أو جزاء
 أو هدى عن نقص أو نذر أو تطوع وعييه مما يجزئ معه وما لا يجزئ كالأضحية إلا نية في بابها
 والمعتبر في مساواة الدماء بالضحايا في السن والعيب انما هو من حين وجوبه وتقليده
 لا يوم نحره على المشهور وليس المراد بلوجوب أحد الأحكام الخمسة وانما المراد تعيينه وتميزه
 من غيره ليكون هديا والمراد بالتقليد هنا أعم منه فيما يأتي لأن المراد به هنا انما هو ثم يثبت للهدى

الوقوف المناسب أن يقول وهو الوقوف بعرفة والسعي والأحرام أو ببطل
 أكثر باعظم بناء على أن الوقوف بعرفة أعظم الأركان (قوله فإن مات قبل فعل شيء الحج) اعلم أنه ذكر المواقف عن ابن عرفة
 ما يفيد أن المعتمد ما نقله في النوادر من أنه يجب الهدى من رأس المال إذا مات يوم الرمي ولا شك أن موته بعد مضي وقتها أولى
 به من ذلك الحكم لأنه بمنزلة رميها بالفعل كما صرحوا به فالوقوف المصنف بدل قوله أن رمى العقبة مانعه أن مات يوم النحر لطابق ما لا ين
 عرفة أه وأما إذا مات القارن فالهدى من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجه يرتد على العمرة ثم مات أه

(قوله واخرجه سائرا) أي سواء قلده وأشعره أو لا ظاهره أنه لو لم يقلده ولم يشعره ولم يخرج به بل قصد أن يكون هديا أن ذلك لا يكفي والحاصل أن المستفاد من عباراتهم أنه لا بد من تعينه وتعيينه عن غيره ففاده أن مجرد النية ليس كافيا وإذا دللنا لا يباع في الديون اللادخلة ويباع في الديون السابقة ما لم يذبح (قوله متقارب) المناسب أن يقول متعديان (قوله فلا يجزئ مقلد بعيب الخ) التبرير فلا يجزئ يدل على أنه من الهدى الواجب ومنه النذر المضمون إذا لم تطوع به وما في حكمه كالنذر المعين لا يحسن التعبير فيه بالأجزاء (قوله ولا فرق بين التطوع والواجب) أي خلافا لظاهر المصنف من أن قوله أن تطوع به شرط في قوله بخلاف عكسه المفيد أنه لا يجزئ في الواجب (قوله وانما هو مستأنف) هذا جواب الثاني أن قوله أن ٣٠٥ تطوع به مقدم من تأخير

الأصل وارشده وتنه في هدى
أن يبلغ والا تصدق به أن تطوع
به وفي الفرض الخ (قوله وهذا
القدر الخ) استشكل ما ذكره
في هدى التطوع بقاعدة من
تصدق بعين ثم استحق فلا يلزمه
بدله ولو اشترى شيئا أو وهبه ثم
استحق فإن الثمن الذي يرجع به
لي بانه يكون الواهب وأجاب
الشيخ بأنما نذر الثمن أو
تطوع ثم اشترى به هديا ولو كان
انما تطوع بالهدى لم يلزمه
البدل قال الغرياني وجوابه
ظاهر في الفقه بعينه في لفظ
الكتاب (قوله فيسبب بعينه
في غيره) أي يجعله في البدل
الواجب أن يبلغ أن يستعين به
في ذلك البدل الواجب (قوله
واقصر على كآدمه الخطاب)
انقصار الخطاب بقيد أن ذلك
هو الراجح (قوله اشعار سنهها)
جمع اشعار بالهدايا (قوله من
الايسر) أي في الايسر هذا
مستحب قطعاً كما أفاده ابن عرفة
(قوله وأشار بقوله للرقبة)

واخرجه سائرا إلى مكة ألا ترى أن النعم بعهها هذا الحكم ما قلده وما لا يقلده فالمراد بالوجوب
والتعليد ههنا متقارب ثم فرع المواظ على ذلك قوله (ص) فلا يجزئ مقلد بعيب ولو سلم بخلاف
عكسه (ش) يعني أنه إذا قلده هديا معيبا أو صغيرا فلا يجزئه ولو سلم بأن زال عيبه أو بلغ السن
بعد ذلك بخلاف ما إذا قلده سليما ثم تعيب فانه يجزئه ولا فرق بين التطوع والواجب على
المشهور وقوله (أن تطوع به) ليس شرط في قوله بخلاف عكسه وانما هو مستأنف راجع
إلى قوله فلا يجزئ متلدا بعيب والواو في قوله (وارشه) مؤخره من تقديم وانما يحملها قبل أن
تطوع ويؤتى قبل ارشده بقاء ويصير الكلام هكذا فلا يجزئ مقلد بعيب ولو سلم وأن تطوع به
فارشه (وتنه في هدى أن بلغ والا تصدق به وفي الفرض يستعين به في غيره) وبهذا يوافق قول
ابن الحارث لو قلده هديا سليما ثم تعيب أجزاءه أو بالمعكس لم يجزئه على المشهور وفيه ما أقره في
توضيحه والحاصل أن ارش عيب الهدى وتنه أن استحق يجعل في هدى أن يبلغ ثم هدى وهذا
القدر يشترك فيه هدى التطوع وما في حكمه والهدى الواجب وأما أن لم يبلغ ثم هدى فانه
في التطوع وما في حكمه وهو النذر المعين يتصدق به وأما في الفرض فيستعين به في غيره والمراد
بالفرض ما هو فرض بطريق الأصل وما هو نذر مضمون ثم أن ما ذكرنا في حكم ارش هدى
التطوع وما في حكمه يجزئ في ارش عيب يمنع الأجزاء وفي ارش عيب لا يمنع وأما ما ذكرنا في
حكم ارش الفرض بالهدى الذي ينسأه فهو في ارش عيب يمنع الأجزاء وأما ما لا يمنع الأجزاء فانه
يجب جمعه في هدى أن يبلغ والا تصدق به كآدمه هدى التطوع كما هو ظاهر المدونة وقال
الشيخ يستحب له في هدى الفرض جعل ارش ما لا يمنع الأجزاء في غن هدى أن يبلغ والا تصدق
به وافتصر على كآدمه ح (ص) ومن اشعار سنهها (ش) يعني أن الهدى من سنه أن يقلده ويشعر
فإن كان لأبل اسمه فانها اشعر فيها وإن لم يكن لها أسمة فالمشهور عدم الاشعار وظاهر
كلامهم أن ماله سنه ما يشعر في سنه واحد وقوله (من الايسر) هو محل الاشعار أي أن
الاشعار يكون في الجانب الايسر وأشار بقوله (للقبة) إلى أن الاشعار يبدأ به من جهة
الرقبة إلى جهة المؤخر من المؤخر إلى جهة الرقبة قال ابن رشد السنة أن يستقبل بها القبلة
ويشعر بعينه وخطام بعينه بشماله اه فالألام في الرقبة بمعنى عند أو بمعنى من ويشق الجلد
ويقطع قدر الأغلة والأغلة بعين يسمل منه الدم ويفعل الاشعار من حين إحرامه بالحلج

٢٩ خرشي في الظاهر أن هذا مندوب إذا علمت ذلك فلا حاجة لتأخير عيب حيث قال وانظر ما حكم البدء من ناحية الرقبة
وما حكم كون الاشعار في الايسر وفي تب أنه يحتمل أن السنة تلك الكيفية أو مطلق الاشعار والكيفية مندوبة اه وهذا غير حكمه
كونه في الايسر كونه بمعنى المشعر من تقبله ووجهه للقبلة أيضا كما وجهه به الأجرى وغيره أخذه بيده اليسرى زمامها اه قال شيخنا
الآن تلك المناسبة متأتية إذا كان في الايمن (قوله السنة) أي الطريقة فلا ينافي أن ذلك مندوب (قوله بمعنى عند أو بمعنى من)
المناسب الثاني وهو كون ما يعني من لأن المراد بيان المبدأ والدليل على أنها تأتي بمعنى عند قوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس أي عند
دلولها وعلى كونها بمعنى من قول الرأجلنا الفضل في الدنيا وأنتك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل (قوله والأغلة) الواو بمعنى
أو والظاهر أن المراد الخيرو وفي كلام بعضهم أنهم يقولون ويحتمل أن تكون أو لحكاية الخلاف (قوله ويفعل الاشعار من حين الحلج)

الظاهر ان هذا مندوب (قوله وعرض الخ) المناسب ان يقول وأما عرضه فن الأرض الى أعلى سنامها لكن حاصل ما في
 حدوده من عرفه وشرحه ان الطول في الابل وفي الحيوان من ظهرها لا سنامها وان العرض فيها من رأسها الذنب (قوله مسميا)
 أي قائلاً بسم الله ويزيد والله أكبر (قوله وندب نعلان) أي ويجزئ لو احدث في سنام السنة (قوله بنبات الأرض) هذا مندوب
 آخر (قوله فان قلت قد تقدم المؤانف) أقول لم يكن مفاد ما دنف فيما تقدم ذلك بل افاده حكم الترتيب لاحكام ذات التقليد (قوله
 والجواب ان كلامه هذا الخ) أقول لا تنفصل هاتين كلاً المصنف ومن اشعار سنمها وتفصيل التقليد يأتي بعد (قوله ان تجال
 الهدايا) مراده بالهدايا الابل ناسفة ٣٠٦ وندب تأخير تجالها الى وقت القدوم منى الى عرفة فال في الميسوط والتجليل

كان الهدى معه أو من الموضع الذي اشتراه فيه بعد الميقات وليس فيه تعديب لان السنام
 لا يؤاوشته بخلاف سائر جسد هدا ولذلك لم تشبهه بالبقر ولا الغنم التي لا سنام لها لان فيه
 تعديب الهدا وبشئ السنام طولاً وقيل عرضاً وقيل لا خلاف بين القوانين فاذا قيل اولاً فهو
 بالنظر الى طول البدنة وهو من ذنبها الى رأسها وعرضاً من الأرض الى أعلى سنامها واداقيل
 عرضه فما انظر الى السنام وهو الحدية وطوله من أسنانه في ظهرها الى أعلاه وقدره قدر
 امتداد أعلاه فهما راجعان الى شيء واحد (ص) مسميا (ش) أي على جهة الاستحباب وكان
 الاولى تقدم قوله وتقليد هدى ثم اشعاره (ص) وندب نعلان نبات الأرض
 أولاً وكأنه اعتمد على قوله فيما مر وتقليد هدى ثم اشعاره (ص) وندب نعلان نبات الأرض
 (ش) أي يستحب ان قلده هدى ان يعاق في عتقه نعلان ويستحب ان يعاق بجعل من نبات
 الأرض فلا يجعل من الاوتار ولا من نخوشه ونحوها سبحانه ان تحتبس في غصن شجرة
 عند رعاها فيؤدى ذلك الى اختناقها وما كان من نبات الأرض يمكنها قطعها وقائدة التقليد ان
 يعلم بذلك المساكين فيجتمعون له ويميل ائلا تضعيع فيعلم انها من الهدايا فتد ولم يكن تكف بالتقليد
 لأنه يصدد الزوال فان قلت قد تقدم المؤانف ان التقليد من سنن الاحرام حيث قال وتقليد هدى
 ثم اشعاره ثم ركعتان فاقائدة اعادته هدا والجواب بان كلامه هذا مفصل لما أجمله هناك اذ
 تكلم هنا على ان الهدى منه ما يتقدم ويشعر ومنه ما يتقدم فقط ومنه ما لا يتقدم ولا يشعر (ص)
 وتجاليها وشتقها السلام ترتفع (ش) هذا مطوف على المندوب والمعنى انه يستحب ان تجال الهدايا
 لان ذلك أجهى لها ويكون ذلك كله للمساكين ويستحب له أيضاً ان يشق الجلال عن الاسفة
 مخافة انسقوط ان لم ترتفع اثماها بان قل غنما كالدرهمين اما ان ارتفعت اثماها فانه لا يشقها
 لتلايفها على المساكين ولان فيه اذاعة مالهم والتجليل بان يجعل عليها شيئاً من الثياب
 بقدر وسعه وفي المدونة وأما من أراد الاحرام ومعه هدى فابتداه ثم يشعره ثم يجعله ان شاء
 وكل ذلك واسع وفي الموطأ والبياض أحب الى انتهى والتجليل خاص بالبدن (ص) وقالت
 البقر فقط اليا سمة لا أختم (ش) تقدم ان الابل تقلد وتشعر وتجلى ويأتى أن الغنم لا تقلد ولا
 تشعر وأشار هنا الى ان البقر تقلد فقط الا أن يكون لها سمة فانها تشع أيضاً والشعر بالابل
 وانظر هل تجال وحكم تقلد الغنم الكراهة واشعارها النحرى لانه تعديب فاصله المنع في غير
 ماورد النص فيه (ص) ولم يؤكل من نذر مساكين عين مطاوعا عكس الجميع فله اطعام الغنى

ان يجعل عليها شيئاً من الثياب
 بقدر وسعه والبياض أولى
 (قوله كالدرهمين) مفاد بعينهم
 ان الكفاف استقصائية
 لا تدخل شيئاً وفي كلام آخر
 انهم لا يدخل الثلاثة لانه قال
 السلام يرتفع بان يكون الدرهمين
 ونحوها وهو أنه (ر) قوله
 لا يشقها) أي ندواون كان
 مقتضى العلة النحرى (قوله
 ولان فيه) عطف على الى معاول
 (قوله وكل ذلك) أي من التقليد
 والاشعار والتجليل واسع أي
 ليس بواجب فلا ينافى ان
 التقليد والاشعار سنة والتجليل
 مندوب (قوله فقط) الاولى
 ان قوله فقط راجع لكل من
 قوله قلدت وقوله البقر وقوله
 اليا سمة راجع للاول أي قلدت
 لا اشعرت اليا سمة وقوله
 لا الغنم راجع لقوله فقط باعتبار
 البقر أي البقر فقط لا الغنم
 (قوله وانظر هل تجال) النص
 لا تجال (قوله ولم يؤكل الخ)
 ولا يجوز دفع الهدى للمساكين
 حياً فان دفعه لهم ونحوه اجزأ

والا فلا عليه به واجبا كان أو تطوعاً اما الواجب فظاهر وأما التطوع فهو كون أفسده بعد الدخول
 فيه فيجب قضاؤه واعلم ان نذر المساكين المعين اذا مات أو سرق أو ضل قبل محله فانه لا يدل فيه على صاحبه لان حكمه حكم هدى
 التطوع اذا مات أو سرق أو ضل قبل محله فانه لا يدل على صاحبه (قوله مطلقاً) أي قبل المحل وبعده أعدم أكله منه قبل المحل فلانه
 غير مضمون وأما بعد المحل فلانه قد عين أكله وهم المساكين ومثله هدى التطوع اذا جعل للمساكين بالنية أو باللفظ عين أم لا والعقبة
 ان لم يجعل هدياً كذا في شرح عب أقول اما هدى التطوع اذا جعل للمساكين فعدم الاكل منه مطلقاً ظاهر لانه قيد بالمساكين وان
 العقبة اذا لم يجعل هدياً فلا نسايعوض عن الترفه فالجمع بين الاكل منها والترفه كالمجمع بين العوض والمعوض (قوله عكس الجميع)

أما خبر مبتدأ محذوف أي وذلك عكس الجميع أي فالجميع يجوز منه إلا كل قبل وبعد فقوله بعد الانذار الخ مستثنى من ذلك المحذوف الذي قدرناه لأنه مستثنى من نفس قوله عكس الجميع (قوله بعد المحل) أي فلا يأكل بعد المحل والمراد إذا عطبت بعد المحل فلا يأكل منها إلا بعد المحل ولا قبله أما بعد فلا مر ظاهر وأما قبل فبان يرجع به مسافرا أما عدم الأكل في العطب بعد المحل ففي الفدية أي التي جعلت هديا فلا نه عوض عن الترفة كما قلنا وأما النذر الذي لم يكن معينا فإنه للمسالكين وأما جزاء الصيد فإنه قيمة متنفذ فلا يستحق أن يأكل منه شيئا لأنه لا استحقاق له فيه لأنه بذلك الاعتبار يكون لغيره وأما إذا عطبت قبل المحل فيأكل كل منه بعد وقبل لأن عليه البدل فإن قلت الفدية التي لم تجعل هديا قد قلت بأنه لا يأكل منها مطلقا والتي جعلت هديا يأكل كل قبل لا بعد قلت التي لم تجعل هديا لا يتقيد بذبحها موضع فأي موضع ذبحت فيه أجزأ وقد قلنا أنها عوض عن الترفة وأما التي جعلت هديا فإنه صار لموضع ذبحها موضع معلوم وهو مكة أو دني فإذا عطبت قبل المحل يكون عليه البدل ٣٠٧ فجازله إلا كل قبل المحل لا بعد

(قوله وهدي تطوع) أي والأهدي تطوع فلا يأكل منه أن عطب قبل محله فقوله قبل محله متعلق بعطب وأما عدم الأكل فهو مطلق (قوله عند ابن القاسم) في تمت ما يفيد أن مقابلة ما للحنفي القائل بالجواز (قوله فتطوع) أي فحكمه حكم هدي التطوع فإذا عطب بعد المحل يأكل منه وإذا عطب قبل لا يأكل منه وقوله وأما خبر المعين لغير المسالكين فمكس الجميع المناسب أن يقول فهو من الجميع أي الذي يأكل منه قبل وبعد وإنما كان يأكل منه قبل لأن عليه بدله ويأكل منه بعده لأن آكله غير معين فهو على سنة الهدايا (قوله ولم يجعله عاميا في كل ممنوع لأن ماعداه مخصوص بالمسلم الفقير) قال عجب هذا ما عليه

والقريب وكره الذي الانذار لم يعين والفدية والجزء بعد المحل وهدي تطوع أن عطب قبل محله (ش) أشار بهذا إلى جواز الأكل من الهدى وعدم جواز وجعله على أربعة أقسام قسم لا يؤكل منه مطلقا أي قبل المحل وبعده وقسم يؤكل منه مطلق وقسم يؤكل منه قبل المحل لا بعد وقسم عكسه فالأول نذر المسالكين المعين لهم باللفظ أو بالنية بأن قال هذء البدنة نذر للمسالكين كانوا معينين أم لا فيحرم على المتقرب به ورسوله ومأموريهم أن يأكل من هذء البدنة نذر منه سواء بلغ المحل وهو مكة أو دني أم لا والثنائي كهدي الفساد أو المتعة أو القرآن أو تعدى الميقات أو ترك النزول بعرفة نهارا أو عز دافعة ليل أو وصيت مني أوصي الجار أو طواف القدوم أو تأخير الحلاق أو تبويض المني فيأكل كل هذا كره قبل المحل وبعده وإذا قلنا ذلك فله الأكل من الغني والقريب ممن تجوز له الزكاة أو لا تلزمه نفقته أم لا والتصدق والاهداء لكل والبعض بالأحد على المذهب قاله سنه ويكره له الأكل من الهدى عند ابن القاسم والثالث نذر المسالكين غير المعين لهم باللفظ ولا نية كهدى أو بدنة للمسالكين والفدية للمنوي بها الهدى والجزء له يد فلا يأكل كل من هذه الثلاثة بعد المحل لبراءة ذمته منها وبأكل كل قبل محله لأن عليه البدل والرابع هدي التطوع وهو الذي لم يجب لشيء فيأكل كل منه بعد المحل لأن عطب قبله لأنه غير ضامن له إلا أن يمكنه ذبحه فيتركه حتى يموت فيضمنه لأنه مأمور بذبحه موثق عليه قاله سنه فنع من الأكل لأنه ناهيه على عطبه وقيل المنع تعبد فقوله عين سيأتي مفهومه صرح به لأنه مفهوم غير شرط وأما النذر المعين لا بقيد المسالكين فتطوع وأما غير المعين لغير المسالكين فمكس الجميع (ص) فتلقى قلادته بدمه ويحلى للناس (ش) يعني أن هدي التطوع إذا عطب قبل محله فإن صاحبه ينخره ويأق قلادته وخطامه ويحلى بين الناس وبينه يأكلونه وإنما خص هذا بهدي التطوع لعدم قوله وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرهما ولم يجعله عاميا في كل ممنوع لأن ماعداه مخصوص بالفقير وقوله بدمه هو مقصود وذلك علامة لكونه هديا ولا باحة معطوف على قوله لكونه هديا أي وعلامة لا باحة أكلها وقوله ولا باحة أي

جمهور الشارحين وهو ما لا ينفذ في التوضيح وأما سنه فخص هدي التطوع بالمسلم الفقير وأما شبهناه على كلامه فالمراد بالناس المسلم الفقير (قوله هو مقصود) أي ليس المقصود القاء القلادة فقط بل المقصود الأكل من ماعدا (قوله وذلك علامة) أي الإلقاء بالدم علامة لكونه هديا وقوله ولا باحة معطوف على قوله لكونه هديا أي وعلامة لا باحة أكلها وقوله ولا باحة أي وعلامة لعدم البيع لها ولا يخفى أن الدم ليس مما يتفرع على ما قبله من كونه هديا (قوله تشبيهه في أنه ينخره الخ) أي أن رسول الله أي صاحب هدي التطوع الذي عطب قبل محله مثل صاحبه في أنه لا يأكل كل قبل المحل ويأكل كل بعد قال عجب تشبيهه في أنه يزكيه ويأق قلادته ويحلى بين الناس وبينه ولا يأكل كل منه قال في المدونة إلا أن يكون مسكينا قاله تت قال محشيه هذا الاستثناء غير صحيح حكوا وعزوا أما الأول فلأن هدي التطوع إذا عطب قبل محله غير مختص بالفقير وقد صرحوا بأن الرسول حكمه بحكم ربه في منعه من الأكل فلا وجه لجوازه كله أن كان مسكينا إذ ليس للمسالكين فقط وأما الثاني فلأن المدونة قالت ذلك

فما هو لاسا كين فقط ونصها والمبعوث معه الهدى يا كل منه الامن الجرا أو الفدية أو نذر المساكين فلا يا كل منه شيئا
 الآن يكون الرسول مسكينا بخزان يا كل منه اه ووجهه حينئذ ظاهر وأما هدى التطوع فلم تقل فيه ذلك وانما قلت
 وان بعث به مع رجل فعطبت فسيل الرسول سبيل صاحب لو كان مع هدايا كل منها الرضا وما ذكرنا من ان هدى
 التطوع غير مختص بالفدية مخرج به الموافق في توضيحه تبارك الابن عبد السلام وهو المعتمد (قوله قال فيها) دليل لما قال الا انه
 دليل لبعض فقط أى الذى هو قوله الانذر لم يعير والفدية والجزء بعد المحل (قوله والهدية) أى التى قصدها الهدى وقوله
 ونذر المساكين أى غير المدين (قوله الآن يكون الرسول مسكينا) حاصل ذلك ما يستفاد من قوله ويحتمل الخ المفيد ان قوله قال
 فيها دليل لما قال من هذا الاحتمال أى دليل لبعضه لا كله اذ هذه الثلاثة لا يا كل منها الرسول بعد المحل كره الا ان يكون
 الرسول مسكينا فانه يا كل منه بعد المحل ولكن المعنى ليس كذلك بل المعنى ان هذه الثلاثة وان كان ربه يا كل منها قبل
 المحل الا ان الرسول لا يا كل منها قبل المحل ويترتب مثل ذلك فيما يجوز له الا كل منه مطلقا والحاصل ان حكم الرسول في
 الا كل وعده حكم ربه لا فيع اذا عطي الواجب قبل محله فلا يا كل منه لانه ان يكون عطي بسببه ومثل ذلك المستثنيات
 الثلاثة اذا عطي قبل المحل على ما ذكرنا حينئذ لو قامت بينة على ذلك أو علم ان ربه لا يثمه أو وطن نفسه على ان يثمه جاز
 له الا كل والحاصل ان أكله منه لا يمنع فيما بينه وبين الله تعالى حيث لم يكن العطب منه وأما بحسب الظاهر فقد علمت أنه وثل هذا
 اذا كان الا كل غير مستحق وما اذا كان مستحقا فانه يجوز له الا كل فقول الشارح الا ان يكون الرسول مسكينا راجع للثلاثة
 فإذا كان الرسول مسكينا جاز له ٣٠٨ الا كل قبل المحل (قوله ضمن الخ) هذه جملة مستثناة استثنافا بما يجاب لسؤال

أولى بوجهه ويلقى فلا دته بدمه ويخلى بين الناس وبينه ولا يا كل منه ويحتمل التشبيه في جميع
 ما هو من الافعال والاحكام وهو ظاهر قال فيها والمبعوث معه الهدى يا كل منه الامن الجزاء
 والفدية ونذر المساكين فلا يا كل منها شيئا الا ان يكون الرسول مسكينا بخزان يا كل (ص)
 وضمن في غير الرسول بأمره بأخذ شيء كأكله من ممنوع بدله (ش) أى وضمن رب الهدى بأمره
 واحدا معينا ولو فقيرا بأخذ شيء من هدى تطوع عطي قبل محله أو أكله منه بدله هديا كاملا
 لان أكله منه أبطل اراقة الدم فيه فوجب أصل الهدى لانه لا يتبعه من الا لا يثبت بعض هدى
 وضمنه للبذل في غير صورة الرسول وهى الصورة المتعلقة بصاحبه أى في غير موضع يستقل
 فيه الرسول بالهدى وأما موضع يستقل فيه الرسول بالهدى فلا ضمان على صاحبه وأما
 الرسول فلا ضمان عليه اذا أمر وانما عليه الاثم فقط وان أكل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم
 اذا أمر غير مستحق وأما ان أمر مستحق فلا شيء عليه والحاصل ان رب الهدى اذا أمر في هدى

التطوع فانه يضمن بدله مطلقا سواء أمر مستحقه أم لا وأما ان أمر في غير التطوع فان أمر مستحقا فلا شيء عليه وان أمر غير
 مستحق ضمن البذل (قوله بدله هديا كاملا) أى ويصير حكم البذل حكم بدله من المنع فان أكل أيضا من ذلك البذل فانظر هل
 يضمن بدله هديا كاملا أيضا التقرير له منزلة البذل منه أو قدراً كله فقط لانه دونه في الرتبة اذ هو منزل فقط منزلة الاول (قوله
 وضمنه للبذل في غير صورة) انما عبر بذلك دفعا لاعتراض البساطى من أن الصواب لو قال المصنف وضمن غير الرسول ويسقط
 لفظة في لان كلام المصنف في رب الهدى لافى الرسول وحاصل الجواب أن المراد في غير مسألة الرسول وغير مسألة الرسول هى
 مسألة رب الهدى (قوله فلا ضمان عليه اذا أمر) أى سواء أمر مستحقا أم لا وقوله وانما عليه الاثم فقط أى اذا أمر غير مستحق
 وأما اذا أمر مستحقا فلا اثم عليه وقوله وان أكل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم الا اذا كان مستحقا أى ففرق بين الأمر والا كل
 فالأمر لا ضمان عليه مطلقا والا كل يضمن اذا كان غير مستحق وأما اذا كان مستحقا فلا يضمن وهذا خلاف ما عليه عجم فانه
 قال وأكله مما عليه حرما * يوجب هديا كاملا فاعلمنا ومثله اطعام من لا يستحق * وأمره بالآخذ منه يلتحق
 كأمره ولو لم يستحق * بالآخذ من تطوع فاستبق * ويعزم الرسول قدراً كل * كذا اذا أخذ بأمره حصل
 وكان كل ليس أهلا فاعرفا * وان يكن أهلا فغرمه انتفى (قوله الا ان يكون الرسول مستحقا فلا ضمان ولا اثم)
 فيه نظر وان قاله عجم لانه مخالف لنص المدونة فانما قالت وان بعث به مع رجل فعطبت فسيل الرسول سبيل صاحب الو كان
 معها ولا يا كل منها الرسول اه فظاهره الاطلاق وهو الممول عليه كما يفيد بعض المحققين

(قوله وانظر ايضا الخ) حاصله ان كل ما منع ربه من أكله قبل بلوغ محله وبغذه أو قبله فقط أو بعده فقط إذا كل منه شيئا فانه
 يضمن بدله هديا كاملا الا في المنذور المعين للمساكين فهل هو كذلك أو يضمن قدرأ كله وهو المعتمد وإذا أضر ربه غيره بأخذ شيئا مما
 منع منه أو بأكله منه فأخذ أو كل وكان المأمور غير مستحق فان ربه يضمن هديا كاملا الا في المنذور المعين للمساكين فينبغي ان
 يتدق على ضمان قدرأ كله فقط لان امره المذكور أخف منه ويحتمل أن يجري فيه القولان الجريان في أكله وأما إذا كان
 المأمور بالاكل أو بالأخذ مستحقا بان كان مسلما انتيرا لا يلزمه نفقته فان كان ذلك من غير هدي التناوع فلا شيء عليه وأما
 ان كان من هدى التطوع فهل هو كذلك وهو ما عليه اللغوي وسند ومن وانتهى أو يلزمه بدله هديا كاملا وهو المرتضى عندهم
 وما ذكرناه من أن هدى التطوع الذي عطى قبل محله مخالف لما في ما منع من أكله فيما إذا كان المأمور بالاكل منه أو منها
 مستحقا فانه يضمن في هدى التطوع ولا يضمن في غيره يحتاج للفرق بينهما على القول بان منع الاكل من هدى التطوع معلل
 لا على القول بانه تعبد وقد أشار ابن عرفة للعولين ولعل الفرقان هدى التطوع منهم ٣٠٩ في عطيه لحصوله قبل محله

بخلاف النذر المضمون والفدية
 التي جعلت هديا والجزاء لان
 العطب الحاصل في جميعها بعد
 المحل وقد جرى خلاف في
 المنع من الاكل أي عاتقه من
 هدى التطوع الذي عطى قبل
 محله هل هو تعبد أو للتمتة اه
 والخلاف المذكور كما يجري
 في المنع من الاكل يجري في
 أمر الممنوع بأكل شيء منه
 أو بأخذه (قوله هل الانذر
 الخ) مثل ما قبل الاستثناء
 في كلام المؤلف النذر المعين
 الذي لم يجعله للمساكين وجبته
 فلا يجري فيه الخلف بل يلزم
 في أكله هدى ويطلب الفرق
 بينه وبين ما جرى فيه الخلف
 ولم يضر له أبو الحسن وانما
 تعرض للفرق بين ما فيه الخلف
 على القول بانه يضمن قدرأ كله

الا أن يكون مستحقا فلا ضمان ولا اثم وانظر ايضا هذه المسئلة في شرحنا السكين (ص) وهل
 الانذر مساكين عين قدرأ كله خلاف (ش) أي وهل ضمان البديل عام في نذر المساكين
 المعين وغيره أو هو عام الا في نذر المساكين المعين فانما يضمن منه قدرأ كله اذ هو الممنوع فقط
 وهو المعتمد وهو قول ابن القاسم في ذلك خلاف وعلى الثاني يضمن مثله ان علم وزنه والافتقار
 وظاهر قول المؤلف قدرأ كله عدم جريان الخلف المذكور فيما إذا أضر بأخذه فلا يضمن
 هديا كاملا فيها اتفاق (ص) والخطام والجلال كاللحم (ش) الخطام الزمام وفي المصباح
 وخطام البعير معروف وجمعه خطام ككتاب وكتب سمي به لانه يقع على خطمه أي نفسه
 اذ الخطام الانف والجمع الخطام تسجد ومساجدها والجلال قال الجوهري الجبل بالضم واحد
 جلال لدواب وجمع الجلال أجلة والمعنى ان خطام الهدايا وجلالها حكم ذلك حكم لجها في المنع
 والاباحة فالهدى الذي لا يجوز لصاحبه أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئا من خطامه
 ولا من جلالة فان أخذ شيئا من ذلك أو أضر ان يؤخذ شيء منه وأتلفه كالأمر أو بعضا لزمه قيمته
 للفقراء وان لم يتلفه كالأمر ولا بعضا رده لهم فعلم مما قررنا ان انشبيه ليس تاما لان في اعطاء اللحم
 ربه الممنوع من أكله والأمر بأخذ شيء هديا كاملا بخلاف الخطام والجلال كما عرفت (ص)
 وان صرف بعد ذبحه أجزأ لا قبله (ش) يتي ان الهدى الواجب الذي وجب لنقص في حج أو عمرة
 كجزاء الصيد وفدية الأذى أو نذر مضمون اذ ذبحه صاحبه ثم سرقه انسان فانه يجوز له ولا بدل
 عليه لانه انما عليه هدى بالغ الكعبة وقد بلغ وقع التعدي في خالص حق المساكين لان
 ضل قبل الذبح فلا يجري ومن قول المؤلف أجزأ يفهم ان الهدى واجب أما النذر المعين
 وهدى التطوع فلا بدل على صاحبه ولو سرق قبل الذبح ومثل ما سرق من هدى التطوع
 والنذر المعين ماضل منهما أو مات فلا بدل على صاحبه فيه وأما الواجب فعليه بدله (ص)

فقط وبين المضمون فقال قال أبو عمران ان قيل لم كان عليه في النذر المضمون البديل وفي المعين قدر ما كل وكلها حاصل
 فيه تعدد على حق المساكين وظاهر الحال ان يكون عليه فمما مثل ما كل فالجواب أنه في المضمون اغيار بدأن يطعم المساكين
 لحما من هدى جوزه لهم فاذا أكل منه شيئا كان عليه أن يأتي بلحم مثله من هدى وجب لهم ولا سبيل ان ذلك الا من هدى آخر
 يضرم لهم وأما المعين فلانذر هديا وأوجب للمساكين فكانه أوجب لهم أكل لحم بعينه فاذا أكل منه شيئا كان عليه مثله لانه أراق
 الدم الذي كان وجب عليه وماء دمل به من لجها عن وجهه فهو قد أتى به ولذلك أجزأ عنه في تنبيهه لو أخذ أو تركه قدر ما لم يجمع
 الاكل منه أو أضر غيره بالآخذ منه ثم رد كل عين ما أخذ ولو لم يطبخه لا ينبغي ان لا ضمان عليه شيء من ذلك لانه رد لجها ما ذبح
 لهم قال ذلك كله عجم (قوله اذ الخطام الانف) علة لا تناسب وحاصل ما في المصباح خلاف ما قاله الشارح لان الذي فيه أن الخطام
 مقدم الانف والفم ثم قال والخطام الانف (قوله لا قبله) الفرق بين ما هنا وبين ما سبق من ان العيب بعد التقليل لا يضر ان العيب
 من الله لا يمنع لاحد فيه وأيضا لان العيب يتفجع به الفقراء بخلاف المسروق (قوله ووقع التعدي في خالص الخ) أي وله المطالبة
 بقيمته وصرح للمساكين لانه كان تحت يده (قوله ومن قول المؤلف أجزأ يفهم الخ) يه نفي لقول المؤلف وأجزأ ذكره الله به كرم

أقوله وحمل الولد على غير) أي ولو بأجرة إن لم يكن سوفه ثانياً حمل رجله لك (قوله فان لم يجد غيرها) إذا حمل ان حمل له إلى
 كنه من حيث هو واجب وحمل على غير الام ولو بأجرة لم يكن سوفه أفضل من حملته لها (قوله فانه يدبر الخ) في كلامه يخاف
 تحيد عليه كلام عجم وتبعه عب وشب أن يؤيد فكأنه يتوعد أي يطلب قبل حمل له فان كان في مسنة تعذب أي أمن نحره في أمره
 ونحوه بينه وبين الناس ولا ياكل منه كانت أمد عن تلوع أو واجب فان أكل منه فمليه بدله وكذلك أن أضر بأشئ من دوا كان
 في مثل غير مسنة تعذب كطريق ٣١٠ فانه يمد له يدي كبير ولا يجزئه بقرير يدي في نتاج البدنة كافي لحطاب فان لم

وحمل الولد إلى غير ثم عاينها والافان لم يكن تركه أيشتهد وكان تطوع (ش) يعني ان الانسان اذا
 أهدي بدنة وتلدوها أو أشرها ثم ولدت فانه يارمه أن يعمل ولدها وجوباً بهما إلى مكداً اذا حمل
 له دون البيت فان لم يجد غيرهما يمد له عليه فانه يمد له على أمد ان كان فيها قوة وان نحره دون
 البيت وهو قادر على تبليغه فوجه فعليه هدي بدله فان لم يكن حملها عليها أجزأها من ذلك اما
 اضعفها أو تلوف موتها فانه يتركه عند من يحفظه حتى يسد ثدياها لم يكن تركه عند من يحفظه
 بان كان في فلاة من الارض مثلاً فانه يصير حكمه كهدي التطوع وان كانت من الهدى
 لو اوجب قاله عبد المالك اه وهدي التطوع اذا عطب قبل حمل له فانه يضره ويتركه للناس بأكلونه
 ولا ياكل هو منه فان أكل منه شيئاً بدله وكذلك هذا لانه غير ضمون عليه فلو وجد بلام عيبا
 لا تجزئ معه لم يكن له أن يتصرف في ولدها وكان معها في حكم الهدى قاله سنده وأما ذبح ولد
 الهدى قبل التقليد فيستحب كولد الانثى قبل الذبح (ص) ولا يشرب من اللبن وان فضل (ش)
 يعني ان البدنة الهدى اذا قندها صاحبها وأشعرها خرجت عن ملكه وخرجت منها فها أيضاً
 فلا يشرب من لبنها وان فضل عن ربي فصياها الكن ان أضربها أو فها فانه يحلبه وينصدق به
 لان شربه نوع من العود في الهبة فان شرب لبن هديه وحصل للام أو لولد نقص فعليه الارش
 وان حصل له ذكر هلاك فعليه البدل واليه أشار بقوله (ص) وغرم ان أضرب بشره الام
 أو الولد موجب فعليه (ش) أي من أرش أو بدل كما هو موجب بفتح الجيم والواو في قوله وان
 فضل والوالحال وقوله الام معمول أضرب وموجب فعليه معمول غرم أي ما أوجبه (ص)
 ونذب عدم ركوبه ابلا عذر (ش) يعني ان الهدى يندب لصاحبه عدم ركوبه اذا كان لا عذره
 ولا يحمل عليه ازاره ولا شيئاً يتعمها أو أمارع العذر فانه يجوز له أن يركبها ولو تافت في هذه الحالة فانه
 لا شيء عليه وقوله (فلا يلزم النزول) مفرع على مفهومه بلا عذر كما يدل عليه قوله (بعد الراحة)
 والمراد بالندب الاضطرار كما يفهمه كلام تت فانه قال فان اضطر وركب فلا يلزم النزول
 بعد الراحة أي ويطلب به كما يفهمه كلام الجلاب وفسر اللخمى الاضطرار بان لا يجد ما يكثرى
 به أو لا يجد ما يكثر به اه واذا ركب الغير عذر وتلفت ضمنها وأما اذا ركبها العذر وتلفت فهل ضمنها
 أم لا وفي تت ما يفيد انه لا يضمن الا اذا حصل منه تعد عليها واذا نزل بعد الراحة فلا يركب اثنان
 الا اذا اضطر كالاول (ص) ونحرها قاعة أو معدة (ش) أي يستحب له أن ينحر بدنته قاعة
 على قوائم الاربع مقيمة أو معدة اليد اليسرى أي يثنى ذراعها اليسرى الى عضدها (ص)
 وأجزأ ان ذبح غيره عنه مقلداً (ش) يعني ان الهدى المقلد أو المشعر اذا نحره شخص عن صاحبه
 فانه يجزئه اذا كان الذي نحره مسلماً لا كافراً لانه ليس من أهله القرب وعلى صاحبه بدله

يكنه بدله ذكاه وتركه اه
 ولو قال المصنف بهد قوله
 ثم عاينها والافان لم يكن
 أمدن والافكان تطوع السكان
 أظهور (قوله فلا يشرب من
 لبنها) أي يكره حيث لم يضر
 والامنع حمله بعضهم على
 الاطلاق وهو ظاهر كلام
 شارحنا وقيد به بعضهم بما
 منع من أكله وأما غير المانوع
 من أكله فيجوز شربه وفضل
 بكمه المضاد وفتحها الا أنه ان
 كان بمعنى زاد فهو من باب قتل
 فقط وان كان غيره في بقى في
 مضارعه ثلاث لغات انظر عجم
 (قوله وان فضل عن ربي
 فصياها) فان لم يفضل أو أضرب
 صاع (قوله فانه يحلبه وينصدق
 به) أي ندبا وقوله لان شربه
 نوع من الهبة أي وهو مكروه
 أي اذا عاد اختياراً (قوله
 بشره) أي أو حبله وان لم
 يشربه أو بقائه بضره (قوله
 والوالحال) أي لانها ان جعلت
 امانة والحال ان معنى قول
 المصنف ولا يشرب أي يكره
 لا تقتضي أنه ان لم يفضل يكره
 مع أنه يحرم (قوله ونذب
 عدم ركوبها الخ) أي بل يكره كافي النقل وعبارته لا تقيده لاحتمالها السكره وخلاف الاولى (قوله أي
 ويطلب به) أي ندبا كما صرح به (قوله أو معدة) علم من تقرير الشارح ان قوله أو معدة عطف على مقدر هو مقيده وبه يسقط
 ما يقال اذا كانت معدة هي قاعة فكيف يقابل قاعة معدة وقوله وظاهره التحيير وهو معترض بانها تنصرف قاعة مقيمة الا أن يخاف
 ضمها عنها وامتناعها من الصبر فعلقها فلو حتمت تكون للتنويع لا للتحجير ونقص تت عن سنده ان البقر اذا نحر فقاعة أيضاً
 ولم يذكر هل تقيده وهو الظاهر أو تعقل لعذر فاعلم ان أكلها لا يمكن عقابها لك

وقوله

(قوله أي

وقوله) أي ندبا كما صرح به (قوله أو معدة) علم من تقرير الشارح ان قوله أو معدة عطف على مقدر هو مقيده وبه يسقط
 ما يقال اذا كانت معدة هي قاعة فكيف يقابل قاعة معدة وقوله وظاهره التحيير وهو معترض بانها تنصرف قاعة مقيمة الا أن يخاف
 ضمها عنها وامتناعها من الصبر فعلقها فلو حتمت تكون للتنويع لا للتحجير ونقص تت عن سنده ان البقر اذا نحر فقاعة أيضاً
 ولم يذكر هل تقيده وهو الظاهر أو تعقل لعذر فاعلم ان أكلها لا يمكن عقابها لك

(قوله ويربجه) أي يرجع ما قلنا من أن الأولى التقديم (قوله لا إن نعمد) أي فلا يجزئ سواء وكله صاحبه على ذبحه أم لا بخلاف
 الاضحية فيجزي عن ربها ولو ذبحها النائب عن نفسه عمد مع انابة ربه الهدي فهي تخالف الهدي في هذين الأمرين
 والفرق في الأمر الثاني أن الضحية لما كان ربه أكلها دون وجوب تصديق وغسل المذبح على اظهار شعيرة الاسلام طاب فيها
 الاستدابة حيث لم يذبح ولم يجز مع عدمها والهدي المانع مهديه من أكله اما مطلقا أو في بعض الحالات فكان كل أحد كانه
 مخاطب بذكاته لا يصاله للفقراء فلذا أجزأه من غيره بغير إذنه والفرق في الأمر الأول منهما أن الضحية لما افتقرت لانابة أجزأت
 عن ربها مع نيمة النائب عمد عن نفسه لان نيته خلاف نيمة النائب والهدي لما يفتقر لانابة لم يجز عن ربه ان نعمد الف يذبحه
 عن نفسه (قوله أي لا يجوز الاشتراك في الهدي) أي يحرم (قوله نحران قلد) أي ويصير تطوعا لال بدل نائب عن الواجب
 الموجود أيضا (قوله ويتصرف في الأخر الخ) فلا يفهم لقول المصنف يبيع ٣١١ واحد وانما قال يبيع وان كان

لامفهوم له لانه أقوى في
 الدلالة على جواز التصرف
 بأي وجهه بخلاف الاكل
 اذا الهدي يؤكل منه في بعض
 الحالات (قوله كالتطاري) هو
 تطاري وتأمل قوله على المساهمة
 بفصل الحصر (قوله
 أو حبس) يستعمل أن يكون
 اسما فهو معطوف على عدو
 ويحتمل أن يكون فعلا فهو
 معطوف على منعه والحبس
 يستلزم المنع غالباً فيفيد المنع
 والاول أحسن (قوله لا يبحق)
 أي بل ظلماً فان حبس في حق
 من دين أو قصاص فلا يتعلل
 اذ لا عدو له اذا كان يقدر
 على أدائه وان كان لا يقدر
 على أدائه فكيف حكم المحبوس
 ظلماً وما يأتي فيمن حبس بحق
 انما ذكره المصنف فيمن حبس
 بحق عن الوقوف وأما من

وقوله أجزأه على أنه في الواجب كما قاله البساطي وردت عليه في غير موضعه قوله عنه
 متعلق بأجزأه أو كان الإليق تقديمه فيقول وأجزأه ان نحره غيره مقلداً أو مشعراً ولو بغير إذنه
 ويربجه قوله (ولو نوى عن نفسه) أي ولو نوى النائب عن نفسه فانه يجزئ عن ربه (ان غلط
 النائب) لانه نوى القرية لا ان نعمد فلا يجزئ عن واحد منهما على المشهور ويضمن قيمته لربه
 (ص) ولا يشترك في هدي (ش) أي لا يجوز الاشتراك في الهدي لاني في ثلثه ولا في أجره ولو كان
 تطوعاً أو اقارب أو اجانب سواء ومثل الهدي في ذلك الجزاء والفدية فلو قال في دم لكان أشمل
 فهو مخالف للضحية من انه يشترك فيها في الأجر بالشروط الآتية في بابها والفرق ان الهدي
 خرج عن ملك ربه ولم يبق له فيه تصرف حتى في الاشتراك في الأجر بخلاف الضحية (ص) وان
 وجد بعد نحره بده نحران قلد وقبل نحره نحران قلد أو الأيسع واحد (ش) يعني ان الانسان اذا
 ضل أو سرق هديه الواجب أو جزاء الصيد فابده ونحر البديل ثم وجد هديه فانه يجب عليه نحره
 ان كان مقلداً لانه نعمين بالتقليد ولا يرد في ماله فلو وجد قبل ان ينحر بده فان كان مقلداً
 وجب عليه نحرهما لانهم اتبعوا تقليد واحد وان كانا غير مقدمين أو كان أحدهما مقلداً والاخر غير
 مقلد فانه يلزمه نحر واحد منهما في الأولى ونحر الذي قلده في الثانية ويتصرف في الآخر
 ببيع أو غيره والاشعار بالتقليد * ولما أنهى الكلام على ما أراد من مسائل الحج والعمرة
 شرع في الكلام على موافقتهما ولما كان المانع كالتطاري على المساهمة والاصل عدمه حسن
 الفصل بينه وبين أفعال الحج وما يترتب عليها بقوله

فصل في حبس المحبوس لا يبحق به حج أو عمرة فله التحلل ان لم يعلم به وأيس
 من زواله قبل فواته ولادم (ش) يعني ان الانسان اذا أحرم بحج أو عمرة فحصر عن مواضع
 انفسك الذي أحرم به بعد من انكفار أو فدية بين المسلمين كدنة ابن الزبير والحجاج بان منع من
 الوصول الى البيت مثلاً أو منع بحبس ظلماً أو بأي مفهومه فان له أن يتحلل بالنية على المشهور

حبس بحق عنه وعن الأفاضل وعن الأفاضل فقط فليس في كلامه إلا في ما يفيد أنه لا يتحلل أصلاً كما يفيد كلامه هذا وهل يعتبر
 في كون الحبس ظلماً في ظاهر الحال وان لم يكن ظلماً في نفس الامر وهو ظاهر ما لا ينشأ أو يعتبر بكونه ظلماً في نفس الامر وهو
 ما بحثه ابن عبد السلام ذكر ذلك الشارح وقال اللغاني والمذوق ان العبرة بالحق وغيره في نفس الامر (قوله يبحج أو عمرة) الباء
 للملابسة أي حالة كونه أي المحرم ملتبساً بحج أو عمرة واحتمال أن تكون الباء بمعنى عن أي عن اكمال حج أو عمرة يرد قول الرضي
 اذا تمكن بقاء الحرف على معناه فالأولى أن يبقى على حاله بل هو الواجب ولما كان الحصر مطلقاً لثلاثة أقسام عن البيت وعرفة
 معا وعن البيت فقط وعن عرفة فقط بدأ بالاول والحبس المتعلق بالعمرة يكون عن البيت أو السعي (قوله من انكفار) انما قال
 من انكفار لأجل قوله أو فدية ولو كان المراد بالعدو مطلق المانع ما احتج لقوله أرتة لادخوله في مطلق المانع والربح اذا
 تمسك على أصحاب السفن لا يكون تعسده كحصار العدو بل هو مثل المرض لانهم يقدر ون على الخروج الى البر فيمضون لطلبهم
 (قوله مثلاً) أي أو عن الوقوف ثم ان في الكلام شيئاً بذلك لان الموضوع أنه حصر فيهما معا (قوله فان له أن يتحلل) بل هو في

حقه أفضل من البقاء على إحرامه لا فارب مكة أو دخلها أم لا دخلت أشهر الحج أم لا كما هو ظاهر إطلاقاتهم كذا قل مج ومحل كونه له التحال إذا كان العذر قائما أما لو تراخي حتى زال فلا يحل إلا البيت وظاهر كلام المؤلف جواز التحال المحصر له بعد إفساد إحرامه لكن يجب على هذا انتضاء هدى للفساد ولا هدى عليه للمعسر (قوله ويكره الخ) فيه نظر لأن هذا التحصر عن لو فوف فقط لا عنهم ماعا (قوله أن لا يعلم بالمدح) سمعنا لصورة لشك والشك أنه ليس له التحال عند الشك اتفاقا لأن الشك في المانع هو قال ابن عرفة نعم له فيه ترك الإحرام ابتداء في كلام الخطاب والمنسب أن يرجع الضمير للعدو أي أن لا يعلم بالمدح وفان علمه بليس له التحال إلا أن يظن أن لا يعلمه ذمعه فله التحال والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يترتب عنه قال بعض ولكن الأولى عوده على المانع لأنه أعم لأنه لا يعمل العدو والفتنة والحبس لا يجرى ولا ترد صورة الشك لأنه يعلم كونه إلا أن الأصل في الأحكام التيقن أي أو ما قرب منه كاظن (قوله أن يعلم أو يظن) لأن شك (قوله أن المانع لا يزول إلا بعد فوات الحج) هذا يدل على أن قول المصنف قبل قوته متعلق بقوله زواله أي أب ٣١٢ الزوال قبل زمن القوت ما يؤس منه وبعضهم جعله متعلقا بالتحال أي له التحال قبل

قوته وأما بعد فوته فيتحال تحال الفوات بقوله من عرة وعليه الهدي والتضاء لا تحال الإحصار لأن التحال لا يحصر بالنية ولا هدى فيه ما لم يكن معه هدى فيضروه ولا قضاء وبعضهم جعله متعلقا بليس فقيده إشارة إلى أنه يتحل إذا أيس من زوال العدو وقبل فوات الحج ولو بقي من الوقت ما لو زال العدو ولا يدرك فيه الحج وهو ظاهر قال البدرو الاحسن تعلقه بقوله فله التحال قبل فواته ليكون رداعلى قول أشهر لا يتحل إلا بعد الفوات (قوله وكان إحرامه الخ) هذا الشرط يؤخذ من قول المصنف وأيس من زواله كما هو ظاهر (قوله وتأوله ابن القاسم على المحصر عريض) أي فان حصل له منع بسبب المرض لأن أحصر الباقي في المرض وحصر في العدو (قوله انما كان لم بعضهم ساقه تطوعا) فيه شيء من وجهين الأول ان هذا على غير مساقهم لأنه فهم أن المراد المحصر عريض الثاني أنه رتب استيسار الهدي على الإحصار وتعلق الحكم بمشقة يؤذن بهاية المأخذ فكيف يأتي هذا القول مع تلك القاعدة خصوصا وقد قال في الاستيسار أي ما تيسر فدل على أنه غير معين (قوله والمحصر بعد توقيف الخ) قديقال المحل في كل شيء بحسبه (قوله بتصر هدى وحاقه في شرح عيب مثل حصره عن البيت وعرفة الذي كلامه فيه هذا في التحال بتصر هديه وحلقه من حصرة عن أحدهما فقط وكان حصره بمكان بهيد فيتحال بتصر هديه وحلقه كما يفيد الخطاب فيستثنى هذا مما يأتي اه ويحمل هذا والله أعلم على أنه لم يكن وقف بعرفة بالفضل وسما في ذلك نعمة (قوله ان كان ساقه عن شيء مضى) أي بدليل قوله ولادم وبعد ذلك فان كان غير مضمون فلا ضمان وحكمه في الكل حكم ما بلغ محله لا ما عطف من هدى التطوع قبل محله وان كان مضمونا جرى على حكم المضمون فان قلنا يسقط عنه الفرض أجزأ أو لا يسقط الهدي (قوله أو آخر الحلاق) أي أو تحال وآخر الحلاق إلى أن رجع إلى بلده كذا قال سنده فظهر أن الرجوع إلى بلد في تأخر الحلاق وأما تأخر التحال فليس له غاية معينة وانما المراد آخره لكن لا لدخول أشهر الحج بدلية

المحصر عريض) أي فان حصل له منع بسبب المرض لأن أحصر الباقي في المرض وحصر في العدو (قوله انما كان لم بعضهم ساقه تطوعا) فيه شيء من وجهين الأول ان هذا على غير مساقهم لأنه فهم أن المراد المحصر عريض الثاني أنه رتب استيسار الهدي على الإحصار وتعلق الحكم بمشقة يؤذن بهاية المأخذ فكيف يأتي هذا القول مع تلك القاعدة خصوصا وقد قال في الاستيسار أي ما تيسر فدل على أنه غير معين (قوله والمحصر بعد توقيف الخ) قديقال المحل في كل شيء بحسبه (قوله بتصر هدى وحاقه في شرح عيب مثل حصره عن البيت وعرفة الذي كلامه فيه هذا في التحال بتصر هديه وحلقه من حصرة عن أحدهما فقط وكان حصره بمكان بهيد فيتحال بتصر هديه وحلقه كما يفيد الخطاب فيستثنى هذا مما يأتي اه ويحمل هذا والله أعلم على أنه لم يكن وقف بعرفة بالفضل وسما في ذلك نعمة (قوله ان كان ساقه عن شيء مضى) أي بدليل قوله ولادم وبعد ذلك فان كان غير مضمون فلا ضمان وحكمه في الكل حكم ما بلغ محله لا ما عطف من هدى التطوع قبل محله وان كان مضمونا جرى على حكم المضمون فان قلنا يسقط عنه الفرض أجزأ أو لا يسقط الهدي (قوله أو آخر الحلاق) أي أو تحال وآخر الحلاق إلى أن رجع إلى بلده كذا قال سنده فظهر أن الرجوع إلى بلد في تأخر الحلاق وأما تأخر التحال فليس له غاية معينة وانما المراد آخره لكن لا لدخول أشهر الحج بدلية

قول المصنف ولا يتصل ان تدخل وقته (قوله طريق خفيفة) أي على نفسه أو ماله الكثير كاليسير مع عدم ينسكت ولم يبينوا ما المراد بالخوف هل هو التحقق أو الظن مطلقا وهو الظاهر أو غلبته (قوله فانه يسلكها) اذ لم تعظم مشقتها والام يلزمه أيضا (قوله ولا فلا يلزمه اتفاقا) ظاهره أن مسئلة المصنف فيها خلاف (قوله والقياس مخوفة) أي وحديثه فقوله تخيفة فيه مجاز في الاستناد والاصل مخيف الحال فيها من استناد ما للحال للتحمل (قوله وكرهه بقاء احرامه) أي لقابل أي وأما بقاءه لدخول مكة وفعل العمرة فاحرم لازم اذ لا يتصل إلا بفعل عمرة وهو انما يكون بالطواف والسعي عجم (قوله وفاته الحج بأمر الخ) أي الوقوف (قوله غير الحبس ظلمًا) أقول هذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة عجم واتفق كلامه أولا وآخره على ان الحبوس عن الوقوف حبسا ظلمًا يتصل بالنية ولو تمكن من البيت (قوله أي ان من يتصل) أي ان من يطالب منه التحلل بفعل عمرة (قوله اذا دخل مكة) شرطية أو انها ظرفية متعاقبة بقوله يكره وليس ظرفا لقوله يتصل (قوله كالمحصر الذي لم يفته الحج) أي بان أدرك الوقوف وفيه ان هذا حجهم ثم ولا يتم الا بالافاضة كما يقوله المصنف (قوله أو فاته بحبسه ظلمًا) أي أو فاته الوقوف بحبسه ظلمًا أي فانه يتصل بالنية في أي موضع كان قارب مكة أو دخلها أم لا (قوله أو لم يتمكن من البيت) ٣١٣ أي ولا من الوقوف هذا صحيح

مخرج في انه يتصل بالنية قارب مكة أم لا حاصل ما في محشى تب أن قول المؤلف وكرهه بقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها انما يكون فيمن فاته الحج بخطأ عدد أو عرض أو حبس بحق ولا يأتى فيمن حصر بعدد ولا بقتنة ولا حبس ظلمًا وان الثلاثة الاول يكره لهم البقاء على الاحرام ان قاربوا مكة أو دخلوها فيتحللون بفعل عمرة وأما اذ لم يقاربوا مكة ولم يدخلوها فان لهم أن يبقوا على الاحرام الى قابل وأما المحصر اذ زال المانع وتمكن من البيت أو لم يحصر عن البيت لم يحصل إلا بفعل عمرة ان قرب وان

لم يقع في زمانه ومكانه لم يكن نسكًا بل تحلل (ص) ولا يلزمه طريق خفيفة (ش) يعني ان العمدو اذا حصر الحاج ومنعه من تمام النسك فليس عليه أن يسلك طريقا خفيفة لا يسلك فيها بالحرم والانتقال وهو محصور حينئذ فان وجد طريقا مأمونة فانه يسلكها ولو كانت أبعدا اذا كان يدرك الحج قوله ولا يلزمه أي لا يجب عليه وماوراء ذلك شيء آخر ينبغي الحرمة لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقوله ولا يلزمه الحج هو في المحصر مطلقا لا في المحصر عن الوقوف والبيت فقط وقوله ولا يلزمه الحج أي وهو يدرك الحج منها ولا فلا يلزمه اتفاقا والقياس مخوفة بالاولان الطريق ليست خفيفة وانما الخفيف قاطعها والاصل ان الشيء الذي يخيف من نظره يقال فيه مخيف والذي يحل فيه الخوف يقال فيه مخوف فيقال جرح مخيف وطريق مخوف (ص) وكرهه بقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها (ش) هذا فيمن يتصل بفعل عمرة وهو من تمكن من البيت وفاته الحج بأمر من الامور غير الحبس ظلمًا أي ان من يتصل بفعل عمرة اذا دخل مكة أو قاربها يكره له البقاء على احرامه للامام القابل لانه لا يأمن أن يدخل على نفسه فسادا من حاجته الى النساء أو يصيب صيدا فكان احلاله أولى وأسلم وأما من يتصل بفعل عمرة كالمحصر الذي لم يفته الحج أو فاته بحبسه ظلمًا أو لم يتمكن من البيت فليس حكمه كذلك وتقدم ان التحلل في حقه أفضل سواء قارب مكة أم لا وانما ذكره أو دخلها وان كان أخرى لئلا يتوهم تحريم بقاءه على احرامه ان دخل (ص) ولا يتصل ان دخل وقته (ش) يعني انه اذا ارتكب المكروه ببقائه على احرامه ولم يتصل منه بل استمر مقيما عليه الى ان دخل وقت الحج من العام القابل فانه لا يجوز له حينئذ أن يتصل بسارة ما بقي وبعبارة أخرى ولا يتصل من فاته الحج بأي مفوت غير

٤٠ خشي في بعد تحلل بفعل عمرة وعز هذا التفصيل للنهي ويظهر من محشى تب أن الفتنة

من العمدو ومثله الحبوس ظلمًا (أقول) اذا علمت ذلك تعلم أن ما قاله عجم من أن الحبوس ظلمًا اذا فاته الوقوف وتمكن من البيت فانه يتصل بالنية ولا يتصل بغيرها من العمرة بخلاف غيره من العمدو والفتنة يتحلل بفعل عمرة غير مناسب لانه يقال له أي فرق وسماي حاصل ما ذكره عجم نذكره عند قول المؤلف وان حصر عن الافاضة أو فاته الوقوف بعرفة لستم الفائدة (قوله ولا يتصل ان دخل وقته) ولا فرق بين بقاء المانع وعدمه خلافا لقول الزرقاني والمانع باقي (قوله اذا ارتكب المكروه الخ) ليس خاصا بتركيب المكروه بل هو في كل باق على احرامه الى أن دخل وقت الحج نعم هذه أيضا كالتى قبلها فيمن فاته الحج لافي المحصر اذ المحصر يتصل كما قال بعضهم في أي وقت وليست المسئلة مفروضة كما قال في التوضيح وتبعه الخطاب انه أراد البقاء على احرامه ثم بدله قال في المدونة ولا ينبغي ان فاته الحج فأقام على احرامه الى أشهر الحج من قابل أن يتصل فيها بعمرته اه ثم ذكره الاقوال الثلاثة محشى تب (قوله فانه لا يجوز له حينئذ) فاهره التحريم بل في شرح شب ولا يتصل تحريمًا ولفظ المدونة قد علمته ولذلك ذكره عجم في شرحه فقال أي يكره فيما يظهر

(قوله أما من يتحلل بالنيسة) حاصل كلام الشارح في ذلك أن التحلل بالنيسة من محصر عندها ما أو عن الوقوف فقط ولكن
 ليس فالحل بالنيسة ولا يؤمر بفعل عمره ما ذكرنا في كلام الشارح قريباً لأن أصل المتفرج أن من لم يفب بعرفة
 يأتي وجهه كان ولو بالحبس ظاهراً فإنه يتحلل بفعله وعمره وهو الحق (قوله ولم ينف فيه قولها فلا نالها) أي وأما ما لا ينف فيه
 أن ينف قوله فيها ثلاثاً في مواضع ٣١٤ شئ (قوله أن الدوام ليس كالانتهاء) أي أن دوام الاحرام ليس كدوام أشهر الحج

الحبس ظاهراً وفيه يتحلل بفعله وعمره وهو مع التحلل من البيت الذي فيه الحج بفعله بالحبس
 ظاهراً أما من يتحلل بالنيسة فظاهر ما مر أن له التحلل في أي وقت كان كذا في قوله الحج بالحبس
 ظاهراً وقوله أن دخل وقته أي من العام القابل (ص) والاضمان اعني وهو مستمتع (ش) أي وان
 احرم حج بعد دخول أشهر الحج وتحلل بفعله وعمره فبفسه ثلاثة أقوال لابن القاسم في الدونية فبفعله
 يعنى تحله أي يصح وقيل لا يعنى فبفعله وهو مستمتع فعليه دم النيسة بفعله ولم يختلف
 قوله فيها ثلاثاً إلا في محلها كما مر في أحرم بالحج في العام الثاني بعد التحلل بفعله وعمره في أشهره
 والافليس بمقتضى قطعها ووجد في توضيح الأول بقوله بناء على أن الدوام ليس كالانتهاء ولا يكون
 مقتضى وهو الأقرب لأن المقتضى من تمتع بالعمرة إلى الحج وهذا تمتع من حج إلى حج ووجه الثاني بناء
 على أن الدوام كالانتهاء ولعل معنى قول التوضيح لأن المقتضى الحج لأن العمرة هنا ليست بعمرة
 حقيقة إذ من أركانها الاحرام وهو مقتضى هذا لأن المراد أنه لم يحصل منه التحلل بالعمرة لأن
 احرامه بالحج غير منه قد (ص) ولا يسقط عنه الفرض (ش) يعني أن من احصر عن الحج أو العمرة
 بعد الاحرام بما ذكر فلم يأت به وتحلل منه بغيره من حلاق أو عرفة لا تسقط عنه عمرة الاسلام
 ولا الفرض المتعلق به من جهة الاسلام اذ لم يأت به أو نذر مضمون عند الأربعة
 خلافاً لعبد الملك وأبي مصعب وابن سحنون قالوا لأنه فعل مقدور وبذلك وسعه واعترض
 بلزوم الاسقاط قبل الاحرام وهم لا يقولون به إلى آخر ما نقله الشارح وقوله واعترض الحج
 فبفعله بأن المشقة التي تحصل بعد الاحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله أي إنهما مظنة ذلك
 فيسقط بهما الفرض دونها (ص) ولم ينف فيه بوطء أن لم ينو البقاء (ش) يعني أنه إذا احصر وقفاً
 يجوز له أن يتحلل فتمارة ينوي البقاء على احرامه إلى العام القابل وتارة لم ينو ذلك فانوى
 البقاء ثم أنه أصاب النساء فقد أفسد حجه ويلزمه تمامه ويلزمه قضاءه على الفور كما مر وان لم
 ينو البقاء على احرامه إلى العام القابل بانوى التحلل من احرامه أو لم ينو شيئاً إلا أنه في هاتين
 لم يتحلل حتى أصاب النساء فإنه لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه ولا قضاء عليه هكذا حمله تمت
 ولكن النقل أن من لا نية له كنوى البقاء لأنه محرم والاصل إبقاء ما كان على ما كان ولو قال
 المؤلف أن نوى عدم البقاء كان مطابقاً لهذا ولما أنشأ الكلام على من احصر عن جميع
 أما كن النسك من البيت وعرفة ثم رجع في القسم الثاني وهو الحصر عن البيت فقط فقال
 (ص) وان وقف وحصر عن البيت فحجه تم ولا يحل إلا بالافاضة وعليه للرمي ومبيت منى
 ومزدلفة هدى كنسيان الجميع (ش) يعني أن من وقف بعرفة وتمكن منها إلى غروب الشمس
 وحصر بعد ذلك أو مرض عن البيت فان حجه تم أي أدركه لكن يتوقف كمال حله على طواف
 الافاضة فيبقى محرماً ولو أقام سنين ويلزمه هدى واحد لتركه الرمي ومبيت أي إلى منى

ليس كأنشاءه بعد دخول
 أشهر الحج ومن أنشأه بعد
 أشهر الحج لا يجوز له التحلل
 بفعله وعمره (قوله اذ من أركن
 الاحرام) وهو مقتضى هذه
 عبارة حج اذ من أركن بانيتها
 وهي مقتضى هذا أه أقول
 كيف يعقل عدم النية مع أنه
 ينوى قطعها التحلل من
 احرامه بالحج بفعله وعمره فهو
 نأو عمرة قطعها ولذلك لما قال
 المصنف فيما يأتي الا بفعله
 عمرة بلا احرام قل شارحنا
 وغيره أي بلا احرام بالمعنى
 السابق والافلا بد من النية
 وقال عب بلا احرام بالمعنى
 السابق فلا ينافي أنه لا بد من
 نية التحلل بها واعلم أنه تقدم
 أن المعتمد أن الاحرام ينعمت
 بالنيسة وحدها الآن يقال
 أن هذا الكلام مبني على أن
 الاحرام لا ينعقد إلا بالنية مع
 القول أو الفعل المتعلق به
 (قوله من حجة الاسلام أو من
 نذر مضمون) أي وأما التطوع
 من حج أو عمرة فلا قضاء على
 من صدق فيه ومثله المنذور
 المعين من حج أو عمرة لفوات
 وقته (قوله وهم لا يقولون به)

وهو دلف

حكي المازري عن أبي بكر الثعالبي أن الفريضة

تسقط وان صد قبل الاحرام وحكمه القضاء عن ابن القرطبي وأبو بكر الثعالبي هو تليد ابن شهاب فقيه مصر في وقته (قوله
 إلا أنه في هاتين لم يتحلل) هذا بظهور في الذي يتحلل بفعله وعمره ولا يأتي في الذي يتحلل بالنيسة (قوله فحجه تم) معني تمامه أمنه
 من القوات لأن ما بقي عليه لا يتقيد بمن وحينئذ فلا يشك كل على قوله ثم قوله بعد ولا يحل إلا بالافاضة ويسقط عنه الفرض
 في هذه كما ذكره المؤلف

(قوله أو حبس بحق) أي في نفس الأمر كالحاصل أن المنقول أن العبرة بالحق وغيره بما في نفس الأمر وهو ما بحثه ابن عبد السلام خلافا لظاهر ابن رشد أن العبرة في كون الحبس ظاهرا لحال وإن لم يكن ظاهرا في نفس الأمر (قوله وهو مراده بالافاضة) أي فسماء افاضة لكون طواف الافاضة يأتي بعده ويترب عليه أو أن المعنى وإن حصر عن مبدء الافاضة (قوله أو أوردفه في الحرم) أي أوردفه على العمرة (قوله خلافا لابن الحاجب) القائل بأنه إذا أنشأ الحج أو أوردف الحج لا بد من تجديد الاحرام (قوله أو خطأ عدد) صورته ما قاله ابن عبد السلام أنهم علموا أول الشهر ثم نسوا فوقفوا الثامن (قوله وقد ذكر الخطاب الخلاف في هذا) قال في العتبية عن ابن القاسم إن أتى عرفة بعد الفجر فليرجع إلى مكة ويطوف ويسعى ويقصر وينوي بها عمرة وهل ينقلب عمرة من أول الاحرام أو من وقت ينوي فعل العمرة مختلف فيه أهـ فقد ذكر الخلاف وإن محله حيث نوى العمرة وذكر الخطاب عن سند قبله الخلاف ولم يبين أن محله حيث نوى العمرة أهـ (قوله ومفهوم قوله بحق الخ) لا يخفى أن هذا يعارض قوله أولاً ثم حصر بما سبق من الأمور ٣١٥

الثلاثة التي من جعلها الحبس ظاهرا إلا أن عج بعد أن قال ما قاله الشارح قال ما نصه ويشكل عليه قولهم إن من فاته الحج وهو متمكن من البيت أنما يتحلل بفعل عمرة وهذا متمكن من البيت وقد فاته الحج فيخص قولهم بغير هذه ثم أنه قد بان أن من فاته الوقوف والافاضة بعده أو حبس ظاهرا يتحلل بالنية ومن فاته الوقوف فقط ظاهرا يتحلل بالنية أيضا وهذا لا يستفاد من قوله المؤلف أولا وحبس لا يتحقق كما يوجهه كلام الشارح فتأمل وحاصله أن كل من فاته الحج وتمكن من البيت يتحلل بفعل عمرة إلا من فاته الحج بالحبس ظاهرا فانه يتحلل بما يتحلل به المحصر عن البيت والوقوف

ومن دلالة كما إذا نسي جميع ذلك حتى ذهب أيام منى فانه يلزمه هدى واحد ولا مفهوم للنسيان بل التعمد كذلك عند ابن القاسم مع الاتم وعند أشهب يتعمد عليه الهدى وهو المفهوم من كلام المؤلف هنا وفي مناسكه وتوضيحه ثم لا يخفى أن الهدى في المزدلفة إنما يكون بترك نزوله بما قدر ما يحيط بالرجال لا بترك صبيته بها بقوله ومن دافه أي ونزول من دافه فزدلفة يحتمل عطفه على صبيته بتقدير مضاف ويحتمل أن يكون الموطوف بالواو على صبيته مقدر أي ونزول ولم يذكر مع هذا تأخير الحلق بلده أو للمحرم لانه قد يفعل ذلك قبل ما ذكر وظاهر قوله عن البيت أنه لم يمنع عن غيره وقوله وعليه للرى الخ يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وحصر عما بعده لا فاد المنع من ذلك فالجواب أن مراده بقوله وحصر عن البيت سواء حصر عما قبله عما بعده الوقوف أولا وقوله وعليه للرى الخ أي حيث منع من ذلك ولما انتهى الكلام على ثلثي أقسام المحصر شرع في الثمات وهو المحصر عن عرفة فقال (ص) وإن حصر عن الافاضة أو فاته الوقوف بغير كرض أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يحل إلا بفعل عمرة بلا احرام ولا يكفي قدومه (ش) يعني أن من تمكن من البيت ثم حصر بما سبق من الأمور الثلاثة عن الوقوف بعرفة وهو مراده بالافاضة لم يحل إلا بفعل عمرة بلا تجديد احرام ولو أنشأ الحج أو أوردفه في الحرم أجماعا كما قاله ابن عرفة خلافا لابن الحاجب وكذا لا يحل إلا بفعل عمرة من فاته الوقوف بعرفة بمعرض أو خطأ عدد ولو لجميع أهل الموسم بمائس أو خفاء هلال غير الجلم بمائس أو حبس بحق ولا يكفي طواف القدوم والسعي بعده قبل الفوت عن طواف وسعي بنويهما التحلل بعد الفوات وأهل هذا مبني على القول بأن احرامه لا ينقلب عمرة من أصله بل من وقت ينوي فعل العمرة وقد ذكر ح الخلاف في هذا ومفهوم قوله بحق أنه لو حبس ظاهرا أنه يحل بالنية في أي موضع قوله بلا

واعلم أن ح ذكر هنا ما حاصله أن المحصر على قسمين الأول أن يكون حصر قبل دخول مكة وفيه صورتان لأنه تارة يحصر بمحل بعيد من مكة فهذا يحل مكانه بخبر الهدى والحق كذا ذكره المؤلف أو بالنية على المشهور كذا ذكره الشامل وسواء حصر عن البيت والوقوف معا أو عن أحدهما وتارة يكون يحل قريب منها فإن حصر عن البيت فقط أو عنه وعن عرفة حل مكانه أيضا لما تقدم وإن حصر به عن عرفة فقط فظاهر المدونة أنه يحل مكانه أيضا بما تقدم ولو كان ذكر اللخمي أنه لا يحل إلا بفعل عمرة كما إذا حصر وهو بمكة القسم الثاني أن يكون المحصر بعد ما خرج منها ولا يتخلوا ما إن يحصر عن الوقوف خاصة فهذا يحل بفعل عمرة عنه اللخمي وغيره ولا يجري فيه الخلاف فيمن حصر بمحل قريب قبل دخول مكة وأما إن يحصر عن البيت خاصة بان لم يكن طواف قبل ثم روجه حصر عنه أو عنه وعن عرفة فهل يحل مكانه بخبر الهدى والحق أو بالنية على ما تقدم هذا ما ذكره الخطاب عن اللخمي على وجه يقتضي أنه ما قدمه فقول المؤلف بخبر هديه وحلقه يجري فيمن حصر بمكان بعيد من مكة قبل دخولها مطلقا أو فيمن حصر بمكان قريب منها قبل دخولها أيضا من البيت فقط وأما إن حصر به عن عرفة فقط فهل يتحلل بما تقدم وهو ظاهر المدونة أو بفعل عمرة وهو ما ذكره اللخمي ودرج عليه المؤلف وأما إن حصر به بعد الخروج من مكة فانه يتحلل

بما تقدم ان حصر عن البيت وحده أو مع الوقوف وأما ان حصر عن عرفه فقط فإنه لا يحل بفعل عمره عند المخمى ونحوه كما قدمناه
وعلى هذا فتقول من قال ان قول المؤلف أول الفصل وان منعه عدو إلى قوله ينحصر هديه وحاشه فيمن أحصر عن البيت وعن عرفه
غير ظاهر لما علمت من انه يجري فيمن حصر عن أحدهما فيما اذا كان الحصر بكونه بعد انقضاء أو كان قريب فيمن حصر عن
الافاضة أو عنها وعن عرفه وكذا من حصر عن الوقوف فقط على ظاهر المدونة وذكر المخمى في هذا أنه لا يحل بفعل عمره وكل
هذا فيمن حصر قبل دخول مكة وأما من حصر بعد ما دخلها أو فارقها فإنه لا يحل بالنية أو بالضرورة والحال اه لا يخطئ ذكرا
لان القاعدة لا تتم الا بالاطلاع عليه ٣١٦ (قوله أي احرام بالاعتق السابق) أي المصاحب للقول أو الفعل المتعلق به (قوله

احرام أي احرام بالاعتق السابق والافلا بد من النية أي نية التحال وقوله لم يحل الا بفعل عمره أي
ان شاء التحال وله أن يبقى على احرامه فيجزئه ولا دم وقيل ما لم يدخل مكة فإن لم يحل في الهدى
قولان ثم ان الأئمة للوفاء تأخير قوله وذكره ابتداء احرامه ان دخل مكة أو قاربها الخ الى هنا
اذ لا تعلق له بالحصر مادام حصره وانما هو فيمن فانه الوقوف وتتمكن من البيت وقد تقدم
من المحاولات لذلك في تقرير (هـ) (ص) وحبس هديه معه ان لم يخف عليه (ش) فاعل حبس
المريض كما في المدونة رجاء أن يتخلص من المرض فينحر هديه اذا بلغ محله فان خاف عليه
لطول زمان مرضه فانه يبعثه الى مكة ان أمكن لينحر بها فان لم يجد من يرسله معه ذكاه بأي
موضع كان وأما غير المريض فيبعث هديه ان أمكن أي ولو لم يخف عليه اذا حبسه فان لم يمكن
ارساله فنحره في أي موضع (ص) ولم يجره عن فوات (ش) يعني أن المحصور اذا كان عنده هدى
نطوع قلده وانحره قبل فوات الحج فانه لا يجره عن دم الفوات سواء بعث به الى مكة أو تركه
حتى أخذه بصحبته لان الهدى بالتقليد والاشعار وجب لغير الفوات فلا يجرى عنه بل يلزمه
هدى للفوات مع حجة القضاء فان فات تقدم وان أردف لخوف فوات أو لحيض اجزأ التطوع
لقرانه وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الازداف وهو ظاهر كالأشارح هناك وهو مخالف لما
هنا وكذا قوله كأن ساقه فيها ثم حج من عامه الخ فانه يفيد أن مساقه في العمرة يجرى عن التمتع
على ما صدر به هناك وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الاحرام بالحج فالتحليل بان احرام
العمرة والحج لما كانا من درجتين تحت مطلق الاحرام لم يكن بينهما من المخالفة ما بين الحج وفواته
فإذا أجزأ مساق في العمرة عن التمتع والقران ولم يجر مساق في الحج عن فواته وبأن مساق في
الحج حيث فان بمنزلة ما لم يسق في نسك بخلاف مساق في العمرة فانه يساق في نسك قطعا (ص)
وخرج الحل ان أحرم بحرم أو أردف (ش) قد علمت أن كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحل
والحرم فالحصور المقتسم ذكره وهو من أحصر بمرض أو كان محبوسا في حق أو أخطأ في
العدد فوقف بعرفة في ثامن الحجة مثلا وقاتم ان هذا المحصور لا يحل من احرامه الا بفعل عمره
فانه بدلا من خروجه الى الحل من غير انشاء احرام ان كان أردف الحج على العمرة في الحرم أو
كان أحرم من الحرم لكونه مقيما بمكة أو آفاقا داخلها بعمره أو أحرم بالحج من الحرم سواء أردفه
على العمرة بحيث صار قارنا أو لا فلا بد من خروجه للحل قبل أن يفعل شيئا من أفعال العمرة

وله ان يبقى على احرامه) أي
مع الكراهة (قوله وقيل ما لم
يدخل مكة) أي يبقى على
احرامه ما لم يدخل مكة فاذا
دخلها فلا يبقى على احرامه
فان لم يحل في الهدى قولان
(قوله اذ لا تعلق له بالحصر)
أي الحصر عن البيت والوقوف
(قوله فاعل حبس المريض)
أي ومن في حكمه كمن حبس
بجوع كذا في عب وانظر
ما وجهه كونه الحبس بحق
كالمرض أقوله وعلى قياسه
الخطأ بعد ذلك (قوله واما
غير المريض) شامل للمحصور
بعدد ومن الكفار أو قسنة أو
محبس ظاهرا وقال عجم فالذى
يحصه لعل على هذا انه امان
يمكن ارساله أولا وفي كل اما
ان يخاف عليه أم لا فان خيف
عليه وأمكنه ارساله أرسله
مطلقا أي سواء كان المحصر
بمرض أو غيره وان خيف عليه
ولم يمكن ارساله فانه يذبح أو
ينحر بأي محل وان لم يخف عليه

فهدى المريض بحبس معه ولو أمكن ارساله وهدى غير المريض يذبحه أو ينحره بمحله ان لم يمكن ارساله
وكل من الحبس والارسال حيث قيل به فهو في هدى التطوع مندوب كما يدل عليه ما ذكره الخطاطب عن سنده وأما في الهدى
الواجب فواجب وجعل ز الحبس واجبا وأطلق فيحمل على الهدى الواجب فلا يخالف ما لسنده (قوله أو كان محبوسا في حق الخ)
لا يخفى ان المدار على كونه يخاطب بعمره التحال (قوله أو أخطأ في العدد فوقف بعرفة) هذا كلام ظاهري خلافا لقول بعض الشراح
وانظر لو وقف بعرفة في النامن ولم يعلم حتى فاته لوقوف ووقف به ثم انما ولم يعد لها حتى فاته والظاهر أنه يجوز به ذلك الخروج
ولا يؤمر به ثانيا (أقول) أم لو أحرم من مكة ثم خرج للحل الحاجة ثم فاته الحج وهو بمكة فالظاهر ان خروجه ذلك لا يكفيه لان
المقصود ان يخرج للحل لا لحل الخ وهذا كلام ظاهر فتر

(قوله أو سعى الخ) تأمله فإنه لا يعقل سعي بدون تقدم طواف (قوله فيه نوع تكرار) اعلم أن قوله نوع لان ما تقدم في العمرة الحقيقة وما كانت العمرة هنا ليست حقيقة أي بالمعنى المتقدم إلا أنها ملحقة

٣١٧

الجابر النسكي) هو حجة القضاء والمالي هو الهدي (قوله) لكن يؤخذ من قول المؤلف السابق أي بطريق القياس (قوله وعليه هديان) يقدم أحدهما وهو هدي الفساد ويؤخر الآخر وهو هدي الفوات (قوله أي بقي على تحلله) فيه إشارة إلى أن قوله تحلله لم يستعمل في حقيقة (وأقول) الصواب أنه مستعمل في حقيقة ومجازه معا فهو باعتبار قوله وان أفسد ثم فوات اللفظ مستعمل في حقيقة وكذا في العكس إذا وطئ مثلاً قبل أن يشرع في عمرة التحلل وفي مجازه فيما إذا حصل الفساد في عمرة التحلل اذ معنى تحلل عليه بقي على تحلله (قوله وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك) أي فانه قال في تعليقه قوله دونها لانها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تعامل بطواف وسعي بدليل عدم تجدد الأحرار لها الحاصل في القضاء (قوله متى حصل له مرض) أي متى حدث له مرض أو متى زاد المرض أو اشتد ولا مفهوم لقوله نوى بل وكذا لا يفيد اشتراط ذلك باللفظ قبل وجوده بالفعل (قوله وهذا هو المشهور) ومقابل ما استظهره ابن عرفة

ليحصل له في أحراره الجمع بين الحل والحرم وما فعله من طواف أو سعى أو هدا قبل خروجه للحل لا يعتد به ويعد به بعد خروجه كما هو في قوله وان لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده وأهدى ان حاق وعليه فما هنا فيه نوع تكرار مع ما هو (ص) وأخر دم الفوات للقضاء وأجز أن قدم (ش) يعني ان من عليه هدي للفوات يجب عليه ان يؤخره لعام القضاء ليجتمع الجابر النسكي والمالي ولا يقدمه في عام الفوات وان خاف الموت فلو قدم الهدي في عام الفوات أجزاه وتقدم ما قد يغني عن هذا عند قول المؤلف ونحو هدي في القضاء وأجز أن يحل لكن ذلك في الفساد وهذا في الفاتت لكن يؤخذ من قول المؤلف (ص) وان أفسد ثم فوات أو بالعكس وان بعمره التحلل تحلل وقضاء دونها وعليه هديان (ش) يعني انه اذا اجتمع الفوات مع الفساد فانه يغلب الفوات سواء كان الفساد سابقاً أو لاحقاً للفوات وسواء حصل الفساد قبل عمرة التحلل أو فيها بان شرع فيها وفعل به ضابطاً لم يتها حتى أفسد هاد فانه يتحلل في الصورتين بفعل عمرة وجوباً ولا يجوز له البقاء على أحراره اتفاقاً لان فيه تماذا على الفساد ويخرج الى الحل ان أحرم بحرم أو أورد في فيه على ما هو ويقضي الخ من قابل دون العمرة الفاسدة في الصورة الثانية لانها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تعامل بطواف وسعي بدليل ما هو من عدم تجديد أحرارها وعليه في الصورتين هديان هدي للفساد وهدي للفوات وهذا الحكم واضح فيمن أحرم بالخ مفرد أو أفسد ثم فاته أو بالعكس قوله تعامل أي بقي على تحلله بالعمرة الصحيحة فيما اذا حصل موجب الفساد قبل فعلها وبالعمرة الفاسدة حيث حصل موجب الفساد في أثناءها فليس عليه اذ أفسدت أن يفعل عمرة غيرها وقد أشار الشارح الى ما يفيد ذلك فلو أحرم أولاً بقران أو تمتع ففاته وأفسده ثم قضاها قارناً أو تمتعاً فعليه هدي للفساد وهدي للفوات وهدي لقران القضاء أو تمتعه ولا شيء عليه في القران أو التمتع الفاتت واليه أشار بقوله (لادم قران و تمتعه للفاتت) سواء حصل مع الفوات فساد كما فيما نحن فيه أو انفرد الفوات عنه وانما لم يجب للقران الفاتت دم لانه آل أمره الى عمرة ولم يتم القران قاله اللخمي ويقال مثله في التمتع (ص) ولا يفيد مرض أو غيره نية التحلل بحوله (ش) يعني ان الانسان اذا نوى عند أحراره انه متى حصل له مرض أو حيز أو حصر من عدو أو غيره مما يمنعه من تمام نسكه كان متحلاً من غير فعل عمرة فان تلك النية لا تفيد له ولو حصل له ذلك المانع وانما كان ذلك لا يفيد له لانه شرط تخالف لسنة الأحرار وهذا هو المذهب ولا يحل الا بفعل عمرة فالبقاء في قوله بحصوله للسببية وقصر الشارح كلام المؤلف على المرض غير ظاهر وقوله بحصوله متعلق بتحلل (ص) ولا يجوز دفع مال لحاصر ان كفر (ش) يعني ان الحاصر عن الحج اذا كان كافراً لا يجوز دفع المال اليه كثيراً كان أو قليلاً لاجل أن يمكن الحاج من الوصول الى مكة أو غيرها لما فيه من المذلة للمسلمين وتقوية ما هو فيه هذا هو المشهور ويجوز دفع المال للحاصر المسلم بل يجب ان كان قليلاً كدفعه للظالم كما مر عند قوله الا لاخذ ظالم ما قبل لا ينكث والنهي في قوله ولا يجوز الخ على التحريم عند ابن شاس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند سنده (ص) وفي جواز القتال مطلقاً تردد (ش) أي وفي جواز القتال للحاصر سواء كان مسلماً أو كافراً بركة أو بالحرم

من جواز الدفع له قائلًا وهذا الرجوع بصدده أشد من إعطائه قال ح وقد لا يسلم له بجته هذا قلت بل الظاهر ما ذكره ابن عروة لانه اذا اجتمع ضرران يرتكب أخفهما قاله عجم (قوله على التحريم عند ابن شاس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند سنده) أقول المتبادر من المصنف الحرم وهو الظاهر والامر بالرجوع يدل على أنه على التحريم

(قوله) وبه قال ابن هرون وهو النشأ وهو لا يرد عليه خبر انما أحلت لي ساعة من نهار وما في معناه من الانشأ الدالة على المنع لا يذهب لمحوه كما قال النووي عن الشافعي على القسالة بما يعم كالتجنيق اذا لم يكن اصلاح الحال بدونه والاجاز وبما جعل السلاح بحكمة حينئذ وبعبارة أخرى بعد قول المصنف تردد ابن عرفة والصواب الجواز ان كان الحاضر بغير مكره وان كان بها قالان ظهر نهي ابن شاس أي المنع لخبر انما أحلت لي ساعة من نهار قال الخطيب قوله والصواب الجواز ان كان الحاضر بغير مكره ويريد هو بالحرم واما ان كان بغير الحرم ٣١٨ فلا يخفى في جواز قتاله انتهى والساعة من أول النهار لا زال وفي ابن جبر في شرح الخناري ان الساعة

وهو من ادب بالاطلاق وبه قال ابن هرون ومنعه مطلقا وبه قال ابن شاس ومنعه ابن الحاجب تردد لولا المتأخرين ويحكي الخلاف اذا كان بالحرم ولم ينعأ الحاضر بالقتال والاجاز بلا خلاف (ص) والولي منع سفيه (ش) السفيه مخجو وعليه فلو اياه أن ينعه من السفر الى الحج فان أذن له وياه في السفر الى الحج وكان نظرا ومصلحة في حق السفيه فان ذلك جائز وان لم يأذن له وخالف وأحرم فلو اياه ان يحمله من احرامه وليس على السفيه بعد ذلك قضاء ما حمله منه وياه واذا أذن له فلا يدفع له المال بل يصحبه لينفق عليه بالمعروف أو ينصب من ينفق عليه من مال السفيه قاله ابن جماعة الشافعي في منسكه (ص) كزوج في تطوع (ش) يعني أن المرأة اذا أحرمت بالتحطع بغير اذن زوجها فان يحلها الا من جملة المحاجير كالسفيه وتحلل كالحصر وهذا المهر على الزوج محرما ولا يحلها الا من لم تنفوت عليه الاقتناع واما حجة الاسلام فليس لزوجهما من التطوع لها ان قلنا ان الحج على الفور وكذا على القول بالتراخي في تطوعه لو تركت له المهر على أن يأذن لها في حجة الفرض فقال مالك وابن القاسم لها أن ترجع عليه به لانه يلزمه أن يدها والابن القاسم في رواية ابن جعفر ان العطية لازمة ان كانت عاملة أن لها ان تنجح وان كره زوجها وان كانت جاهلة رجعت واختاره يحيى بن عمر بن نونس وهو يحتمل الوفاق وبه جزم ابن رشد قال ولو أعطته مهرها على أن يجمع بها لم يجز لانه فسخ دين في دين قاله ابن القاسم في سماع اصبع في كتاب السلم وفي سماع عيسى من كتاب الصدقات والهدايا ما يخالف ذلك قاله الشارح (ص) وان لم يأذن فله التحلل وعليها القضاء (ش) أي وان أحرمت السفيه والزوجة من غير اذن من الولي والزوج فالولي والزوج تحللهما مما أحرماه كتحلل الحصر وعلى الزوجة القضاء ما حلهما منه اذا أذن لها أو تأميت بخلاف السفيه والصغير اذا حلهما ما لهما فانه لا قضاء عليهما كما قدمه المؤلف أول الباب وهو الموافق لما ذكره سنده كما نقله في التوضيح ولكنه خلاف ما في البيان من أن السفيه والزوجة عليهما القضاء اذا حلهما من حج التطوع ولا قضاء عليهما اذا حلهما من حج الفريضة حيث أتيا به ومثله التطوع النذر المعين فيقضيه بعد أن يأتي بحجة الاسلام وكذا النذر المضمون ونص المراد من الموافق وأما المرأة فلا تخلوا لخلل الزوج زوجته من أربعة أوجه اما ان يحلها من حجة الاسلام أو من التطوع أو نذر معين أو نذر مضمون فاما حجة الاسلام فليس عليها ان تقضي ما حلهما من حجة الاسلام عليها وأما التطوع فتقضيه على قول ابن القاسم وكذا تقضي أيضا النذر المعين عند ابن القاسم بخلاف ما ذهبوا إليه وأما النذر المضمون فليقض قول واحد انتهى من اللغوي فانظر هذا كله مع لفظ خليل انتهى وعلى أن السفيه كالمراة تجري فيه هذه

مقدارهما ما بين طلوع الشمس وطلوع العصر (قوله) فلو اياه أن ينعه من السفر أي حيث كانت المصلحة في ذلك (قوله) قاله ابن جماعة الشافعي أي وقوا عدم مذهبنا لا تأباه (قوله) يعني أن المرأة اذا أحرمت باهر المناسب حذف ذلك لان التشبيه انما هو في المنع قبل الدخول لا في التحلل (قوله) وأما حجة الاسلام فليس لزوجهما أي اذا كانت رشيدة (قوله) وهو يحتمل الوفاق أي بان يحتمل قول مالك وابن القاسم على ما اذا لم تعلم وقوله وبه أي وبالوفاق (قوله) على أن يجمع بها لم يجز لانه فسخ دين أي فسخ الصدق الذي في الذمة في دين وهو النفقة التي ينفقها بهما في السفر (قوله) ما يخالف ذلك أي من الجواز ان كان عليه ابن رشد على ما اذا أعطته مهرها يخرج معها فكان ما دفعته له على دفع المهر نظروا وجه معها لئلا تقضي مضرة دونه لا على أنه يعملها وينفق عليها من ماله سوى

النفقة الواجبة عليه والحاصل ان يحل المنع اذا كان الصدق في الذمة وكانت نفقة السفر تزيد على نفقة الحاضر واما اذا كانت قد قبضت منه الصدق ثم بعد ذلك ردت له على السفر ثم افلا منع أو كانت نفقة السفر مساوية لنفقة الحاضر أو انقصت فائدة (قوله) اذا أحرمت الزوجة بحجة الاسلام أو بغيرها باذنه سقط من نفقتها ما زاد على نفقة الحاضر على المذهب انتهى (قوله) ولكنه خلاف ما في البيان) مفاد الموافق ترجيح كلام سنده لانه اقتصر عليه (قوله) فانظر هذا مع لفظ خليل أي لان خليل قال وعليها القضاء ظاهره ان هذه الحجة لو كانت بحجة الاسلام تقضيها وبهجة الاسلام باقية عليها مع أنه لا قضاء عليها انما الذي عليها بحجة الاسلام

(قوله كالعبد) ولو بشاة ولو مكاتباً ان أضر حرمة بنجوم الكتابة فليس يده تحليله ولا يكون التحليل بالبأسه المحيط اكن بالشهاد
على أنه حلاله من هذا الاحرام فتحلل بنيتهم أو بحلق رأسه اه وظاهره أن التحليل انما يكون من هذين والظاهر ان الشهاد
كاف سواء امتنع العبد من التحلل أم لا كما أن تحليله بالنية والحلاق كاف من غير اشهاد ٣١٩ (قوله فله تحليلها وافساد حجها)

أى له التحليل بما تقدم وافساد
حجها أى بالوطء الا أنه في التحليل
بما تقدم لم يلزمها غير حجة
الفرض وأما ان أفسده أى
وطء فانه اتمادى عليه وتقضيته
وتحج حجة الاسلام على ما قاله
عج ولكن الشيخ سالم أفاد ان
الحجة الثانية تكفي عن حجة
الاسلام فليس عليها نالشة
(قوله والا فلا) ان دخل فلو
رجع السيد ولم يعلم العبد
برجوعه حتى أحرم هل يملك
تحليله يخرج على القولين
في تصرف الوكيل بعد العزل
وقبل العلم (قوله لان منافعه
المشتريه) أى لا لبايعه حتى يلزم
بيع معين يتاخر قبضه وليس
العبد أن يحال نفسه فيما يظهر
فان تحلل فليس للمشتري رده
كذا ينبغي وظاهر قوله للمشتري
سواء كان احرام الرقيق ذكراً
أو أنثى باذن سيده البائع
أو بغير اذنه ثم اذا رده فالبائع
تحليله ان لم يبعه لم يبعه ببعه
وباعه ولو قرب زمن احلاله
بخلاف المشتري كما هي الالة
انما ثبت له رده بعيب وهو
مع قرب زواله كالعيب وأما
البائع فله رده لوقوعه بغير
اذنه (قوله على الاصح) أى
خلاف الاصح قائلان لانه من
آثار اذنه وظاهر الموازية أن

الافسام الاربعة أيضاً فان قلت ما يفيد كلام البيان والمواق من أن الزوج ان يحللها من
حجة الاسلام خلاف قول المؤلف كزوج في تطوع فانه يفيد أنه ليس له منعها في الفريضة
فليس له تحليلها قلت يحمل كلامه على الزوجة السفية وهو واضح لانه اذا كان له
تحليل الذكر السفية في الفريضة فزوجته السفية كذلك أو أولى فقول المؤلف كزوج في
تطوع أى لا في فرض محمول على ماذا كنت رشيدة (ص) كالعبد (ش) أى في أنه
يفضى ما حلاله منه سيده اذا اعتق أو أذن له بخلاف السفية ومثله المميز اذا حلاله وإيه
والفرق بين السفية والزوجة ان السفية انما تجبر عليها حتى نفسه فلو أجزأ نفسه أدى ذلك
التضييع ماله كاله والزوجة انما تجبر عليها حتى غير ما هو الزوج فكان عليها القضاء دون (ص)
وأثم لم يقبل وله مباشرتها (ش) يعنى ان السفية والعبد والزوجة اذا أضر وابعدهم الاحرام
نفاً القوا وأحرموا فان الأثم عليهم اهدم قبولهم ما أضر وابعدهم الزوج ان يباشر زوجته ولو مكرهه
والأثم عليها دونه لتعديدها على حقها وينوى مباشرتها التحليل ويكفي نية الزوج عنها وان لم ينو
تحللها بالمباشرة فسد عليها وعلى انما وهدي ويجب على الزوج تمكينها من انعام المفسد
(ص) كفريضة قبل الميقات (ش) تشبيهه في أن الزوج تحليلها وله مباشرتها او المعنى ان المرأة
اذا أحرمت من الميقات المكنى قبل أشهر الخ أو في أشهره قبل الميقات المكنى فله تحليلها
وافساد حجها او هدا حيث كان معها ولم يعبر معها او كان يحتاج لها كإفسيده كلام المواق وت
وقوله (والا فلا) راجع لفهم قوله وان لم يذن أى وان أذن السيد أو الزوج فيما له المنع منه ثم
أراد الرجوع عن اذنه فلا رجوع لواحد منهما ما ان دخل المأذون له فيما أذن له فيه بالاحرام ان
أذن له فيه من غير نذرا وان دخل في النذر ان أذن له في النذر (ص) وللمشتري ان لم يعلم رده
لا تحليله (ش) الأضحية ان أذن لعبد في الاحرام فاحرم ثم أراد بيعه فجاز ذلك في المدونة لان
منافعه لمشتريه قال وليس لبايعه تحليله ولرده به ان جهله ما لم يقرب احلاله انتهى أى وان
قرب فليس له رده والظاهر ان المراد بالقرب ما لا ضرر فيه على المشتري (ص) وان أذن فأفسد
لم يلزمه اذن للقضاء على الاصح (ش) ابن يونس وان أفسد حجة فلا يلزم سيده ان يأذن له زاد
القرافي لانها عبادة ثانية فمحمدها هو الدواب انتهى (ص) وما لزمه عن خطأ أو ضرورة فان
أذن له السيد في الاخراج والاصام بلا منع وان تعمد فله منعه ان أضر به في عمله (ش) يعنى ان
ما لزم العبد المأذون له في الحج من هدى صدر عن خطأ منه كان فاته الحج لخطا العبد أو الهلال
أو لخطا في الطريق أو من جفأ قتل صيد خطأ أو من فدية صدرت عن ضرورة كأن أبس
أو تطيب بضرورة فان أذن له السيد في الاخراج فسلك أو اطعم فعسل والاصام بلا منع وان
أضر الصوم بعمله واعلم انه لا فرق بين مال العبد ومال السيد في احتياجه الى الاذن في الاخراج
كما يفيد كلام أبي الحسن على المدونة وأما الوتعة من العبد المأذون له في الحج موجب الهدى
أو الفدية فليس يده منعه من الاخراج ومن الصوم ان أضر الصوم به في عمله لا دخاله على نفسه
على المشهور وبقى على المؤلف من الموانع الدين الحلال أو الذي يعمل في غيبته وهو موسر فممنع

القوات كالا فساد ثم ان مثل العبد السفية اذا أذن له وإيه فافسد الزوج اذا أذن لها زوجها فافسدت (قوله كما يفيد
كلام أبي الحسن) أى من أن مال العبد يحتاج فيه لاذن أيضاً خلافاً لظاهر قول المدونة لا يحتاج في ماله لاذن من سيده في الاخراج
(قوله فليس يده منعه من الاخراج ومن الصوم) أى وله أن يأذن له في الاخراج أو الصوم وان أضر به في عمله

(قوله فان اتممه على عدم العود) أي والفرض انه لا يجعل في غيبته كما أن ذهب بعض شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله وليس له تحيله) إشارة الى أنه اتممه المنع من السفر ولكن على تقدير اذا أحرم ليس له أن يحله ولا هو أن يحل نفسه (قوله وهو يشهد بالمنع في التطوع لا في الفرض) أي وهذا هو المتعين (باب الذكاة) (قوله وهي لغة التمام) قال ابن الجوزي في التفسير الذكاة في اللغة تمام الشيء وقال في المصباح ذكيت البعير ونحوه ذكاة الاسم الذكاة (قوله والحلقة) هي ما يسترى الانسان من الغضب كذا أفاد في المختار فعليه يكون العطف مغايرا والظاهر أن سارحناء ذهبها لا ادراك فيكون العطف مراد فوالمناسب حذفها كما هي مخدوفة في شرح شب (قوله هي السبب الخ) أي والسبب شامل للانواع لاربعة (قوله ثبتت التعلقية الاسمية) أي للدلالة على أن الاسمية غلبت أو أن الاسمية عامة في حق التاء أي على الوصفية أي ان الوصفية بعين ذات ثبت لها المذبحية صرت غير مرادة وانما صار هذا اللفظ اسما للشاة المذبوحة ويظهر لفرق بينهما انك عند الوصفية تذكر الموصوف لفظا أو تفديرا وعند الاسمية لا تذكره أصلا ومن المعلوم ان فعلا يعني مفعول لا تسميه التاء أي اذا استمر على الوصفية لان غلبت الاسمية كما هنا ٣٢ (قوله وجمعت باختلاف أنواعها) أي جمعت باعتبار أنواعها الخمسة فجواب عما يقال ان

من الخروج الان يوفي من يقضيه عند حلوله فان اتممه على عدم العود - فإنه وليس له تحيله ان أحرم ولا له هو الضليل وقد يقال استغنى المؤلف عن ذلك بما ذكره في الفلاس في قوله وسفره ان حل في غيبته وبقى من الموانع أيضا الا بوجه فلهما منع الابن من التطوع ومن الفرض على احدى الروايتين لكن سيأتي في الجهاد كوالدين في فرض كفاية وهو يشهد بالمنع في التطوع لا في الفرض

(باب الذكاة)

وهي لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة اذا أتممت ذبحها والنار اذا أتممت ايقادها ورجل ذكى تام الفهم والحكمة وشعره قال ابن وضاح هي السبب الذي يتوصل به الى ناحة الحيوان البري والذبايح جمع ذبيحة والذبيح الذبيحة ثبتت لتاء الغلبة الاسمية وجمعت باختلاف أنواعها الى آخره وانظر حديث ابن عرفة وما يتعلق به في الشرح الكبير ولما كانت الذكاة جنسا تحت ثلاثة أنواع ذبح ونحر في انسي أو وحشى مفقود وعليه وعقر في وحشى مجوز عنه زاد في الذخيرة وتأثير من الانسان في الجملة كالرمي في الماء الحار أو قطع الاجنحة في الجراد ونحوه من غير ذى الدم بدأ المؤلف بالذبح لكثرة افرادها باختصاصه بالغنم والطيور وأفضليته على النحر فيما يشتركان فيه كالبقر مشير الى أن صفة الذبح أمور أربعة أشار لاولها بقوله (قطع) أي التذكية قطع لا خنق ولا نحر فالدكاة بمعنى التذكية فتشمل الذبح والنحر وأشار بقوله (مميزنا كح) الى أن

الذبيحة اسم جنس للذبح الصادق بأي فرد من أفرادها فما وجه الجمع فأجاب بأن الجمع باعتبار أنواعها الا ان تنوع في مذبوحته بالعقر ومذبوحته بالنحر فإذا كان كذلك فأراد الشارح بالذبيحة بمعنى الذكاة الشامل ولو قال باعتبار افرادها اصح ويجوز أن المراد باعتبار أنواع متعاقبها التي هي الذكاة (قوله جنسا) أي افرادها والذبايح لقب لما يحرم بعض أفرادها لعدم ذكائه أو سلب اعنقه وما يباح بمقتدور عليه فيخرج الصيد أي بقوله مقدور عليه انتهى وقوله لعدم أي لكونه غير مذكى اما لانه ميتة واما لان التذكية فاسدة

وقوله أو سلب اعنقه إشارة الى ما كان محرما مما لا تمنع فيه ولا يقبلها كالخنزير وقوله وما يباح به اعطف على صفة ما يحرم ولما كان يقع في ترجمة بعضهم الذبايح أحب أن يذكر ذلك (قوله وتأثير من الانسان في الجملة) وان لم يكن قويا وهو رابع واقتصار بعض على الثلاثة الاول انتصار على الغالب أو ان ما عوت به عقر حكا (قوله في الجراد) متعلق بكل من قوله كالرمي أو قطع (قوله من غير ذى الدم) أي من غير الذي له نفس سائلة (قوله بدأ المؤلف الخ) جواب لما أو أنت خبير بان الجواب لم يكن متسببا عن الشرط بل سبب الجواب ما أشار اليه بقوله لكثرة افرادها (قوله باختصاصه) أي بسبب اختصاصه (قوله بالغنم والطيور) الباء داخلية على المقصور أي بسبب كون الغنم والطيور مقصورين عليه لكثرة افراد الذبح ويجوز أن يراد لكثرة افراد متعلقة أي من غنم وطيور وغير ذلك (قوله مشيرا) حال من فاعل بدأ (قوله الى أن صفة الذبح) أي حقيقة الذبح (قوله أمور أربعة) أو لها قوله قطع الثاني قوله تمام الثالث قوله من المقدم الرابع قوله بل ارفع الخ فيه تسمح والافقية قطع الغنم والقطع المتعلق بتلك المتعلقات (قوله فالدكاة بمعنى التذكية) إشارة الى انه ليس المراد من الذكاة معناها الاصل وهو الهيئة الخاصة به من فعل الفاعل فاذا قطع الحلقوم والودجين مثلا فتسمى هذه الهيئة ذكاة وقطع الحلقوم والودجين تذكية الا أن المراد هنا بالذكاة التذكية هكذا قرر (قوله فتشمل الذبح) ظاهر العبارة ان شمول الذكاة للامر من انما جاء من تفسيرها بالتذكية ولو بقيت على ظاهرها لم تكن شاملة للامر بل قاصرة على أحدهما وكأنه يقول المتبادر أن المراد به الذبح وبعبارة أخرى انه لا تشمل العقر وهو كذلك لان شرطه الاسلام فالمراد الذكاة التي في الذبح والنحر

(قوله حال اطباقهما) أى وأما السكران الذى يخطئ ويصيب فذكر فيه ابن رشد دخلا فالذهب أن ذبيحته لا تؤكل لغيره وأما هو فهو موكول إلى حاله فى الباطن أى إلى ما يعلمه من نفسه فان كان يعلم أنه ذبح فى حال إفاقته أكلها والافلاطم لا يخفى أن الذى يخطئ ويصيب يقال له مشكوك فى ذكاته وقيل إن ادعى التمييز يكره لنا أن تأكل ذبيحته وأما إن لم يدعه يحرم وعول على هذا عجم (قوله لعدم النية منهم) أى لعدم صحة النية منهم (قوله وهو عابد النار الخ) لا يخفى أن الأولى أن يراد بالمجوس هنا معنى أعم شامل لعابد النار وعابد الملائكة وغيرهم فتدبر (قوله ولا جله يستديمون الخ) ظاهرة تلك العبارة أن نور النار التى تقاد هو الاله ولا بن قاسم أنه نور آخر (أقول) وكأن هذا النور مشابه للنور المدعى أنه الاله (قوله لأنهم الخ) تعليل لقوله وقبل المجوسى فى الأصل النجوسى (قوله لا لتدينهم) أى بأن يكون ذلك عبادة (قوله يجعل لناوطا نساءه فى الجملة) لا يخفى أنه لما قسر النكاح بالوطء لا حاجة لقوله فى الجملة (قوله على المشهور) أى خلافا للطوطوشى فى اختصاصه بمن تقدم فان هو لا فديدا لو افلاطم أن تكون الذكاة مما بد لو رد بأن ذلك لا يعلم إلا منهم وهم مصدقون فيه انتهى (قوله أو يقال ٣٢١) المفاعلة باعتبار العقد لا يخفى

صفة الذابح أمران فخرج بالاول المجنون والسكران حال اطباقهما فلا تؤكل ذبيحته ما وصلها الصبي الغير المميز لعدم النية منهم وبعبارة أخرى قوله غير صفة الموصوف محذوف أى شخص مميز فيشمل الذكر والانثى والفعل والجنس والخاص والفاسق وإن كان بعض هذه مكرها والموافق تنزل له بعد وخرج بالثاني المرتد ولولدين أهل الكتاب والمجوسى وهو عابد النار القائل بأن للاله عالم أصليين نور او ظلمة فالنور الاله الخير ولا جله يستديمون وقود النار والظلمة الاله الشر وقيل المجوسى فى الأصل النجوسى والميم والنون يتعاقبان كالغنم والغنم لا نهم يرون أن النجاسة لا تصرف فى دينهم أى أن دينهم يبيع استعمالها لا تدينهم باستعمال النجاسة ودخل فى قوله بنا كخ أى يجعل لناوطا نساءه فى الجملة المسلم والكتابى معا هذا ذكر أو أثنى ولا فرق بين الكتابى الاثن ومن تقدم على المشهور وندفع بقولنا أى يجعل لنا ما فديتوهم من لفظ بنا كخ من المفاعلة وهو أن يحصل لناوطه فلا يشمل الا المسلم ويخرج الكتابى لأنه لا يحل له ووطء نساءنا وهو معنى من قال ان المفاعلة على غير بابها أو يقال المفاعلة باعتبار العقد على الكتابية لأنه لا يكون الا من اثنين وبقولنا فى الجملة ما فديتوهم من خروج الامة الكتابية اذ لا يحل نكاحها وان أريد بالنكاح الوطء أحرز هذا المعنى (ص) تمام الحلقوم وودجين من المقدم بلا رفع قبل تمام (ش) اضافة تمام الى الحلقوم والودجين من اضافة الصفة الى الموصوف أى الحلقوم التام ولو قال جميع كان أبين أو يقدر مضاف أى محل تمام لان تمام عرض لا يقطع والمعنى ان شرط صحة الذكاة أن يكون القطع لجميع الحلقوم وهى القصبة التى هى مجرى النفس وجميع الودجين وهما عرقان فى صفتى العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلان بالدماع ومن شرط صحة الذكاة أن يكون من مقدم العنق لا من المؤخر ولا من الجانب فانما الاثقل ومن شرط صحة الذكاة أن لا يحصل رفع قبل تمامها فان حصل من الذابح

ما فى ذلك من التسامح وذلك لأنه اذا كانت المفاعلة على بابها يكون المعنى نكاحه وبقا قدنا أى يقع العقد مناله ويقع العقد منه لنا ومن المعلوم أنه لا يتصور الا بين اثنين مناله ومنه نساء فيعود المحذور من كوننا تزوجه نساءنا (قوله اذ لا يحل نكاحها) أى العقد عليها وفيه أنه لا يلزم مع ما ذكره فى تفسيره من أنه أراد بالنكاح الوطء (قوله وان أريد بالنكاح الوطء الخ) لا يخفى أنه فى حله ما قسر النكاح الا بالوطء وكلامه يقتضى خلاف ذلك فتدبر وقوله هذا المعنى أى المشار له بقوله وبقولنا فى الجملة فيكون اشكال المفاعلة جاريا مطلقا أى أردنا بالنكاح العقد

٤١ خرشى ثانى أو الوطء وهو ظاهر ويحتمل أن مراده بقوله هذا المعنى أى المعنى بتسامحه من أن المراد يحل لناوطه نساءه الخ وان المفاعلة لا تعقل الا اذا أردنا بالنكاح العقد لكن ان أراد هذا فلا يسلم له لان المفاعلة تأتى مطلقا (قوله من اضافة الصفة) تسامح أى لان الصفة انما هى تمام (قوله كان أبين) أى لأنه يغنى عن ارتكاب اضافة الصفة للموصوف أو يقدر مضاف أى محل تمام والمحلى هو نفس الحلقوم (قوله لان تمام عرض) فيه نظر لان المتبادر من تمام الجزء الأخير من الشئ (قوله أن يكون القطع لجميع الحلقوم الخ) اشتراط قطع الحلقوم مخرج للمغاصمة بالعين المجبة والصادق والسين وهى التى تحاز الجوزة للبدن فلا تؤكل وهو المشهور ولا نعلم يذبح فى الحلقوم وانما ذبح فى الرأس ولا فرق فى منع الاكل بين غنى وقصر ولو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت ولو بقي قدر نصف الدائرة جرى على الخلاف فى اعتبار نصف الحلقوم ولو غوه (قوله وهى القصبة التى هى مجرى النفس) كذا فى التوضيح والجواهر وفى الجوهرى هو الحلق (قوله لا من المؤخر ولا من الجانب فانما الاثقل) أى لأنه ينضمها قبل ابتداء ذكاته أو قبل اكتمالها وسواء فعل ذلك فى ضوء أو ظلمة عمدا أو خطأ أو غلبة ومعنى نفعها أى قطع نفعها وهو الخ

الذي في عظام الرقبة قبل أن يصل إلى موضع الذبح لأن قطع الخاع متثل من مقاتله أو يكون قد نفضها قبل أن يذبحها في موضع ذكاتها حتى أن بعض الأشياخ قال لو أدخل الآلة من جانب عنقه فأنفذها إلى بابه الآخر وقطع الحقوم والودجين إلى خارج قائم الاتوكل لانه صدق عليه انه لم يذبح كذا من المقدم كذا في كذا أي خلافاً لهج كأفاده عب (قوله حاصله) فخلاصته انه اذا عاهد عن قرب أكلت مطلقاً أنفذت المقتل أم لا رفعت اليد اختياراً أو اضطرراً وأما اذا عاهد عن بعد فان لم ينفذ مقتلاً أكلت مطلقاً رفعت اليد اختياراً أو اضطرراً وان أنفذ لم تؤكل مطلقاً فاله ورعاً بل ست عشرة لان الثاني اما أن يكون الاول أو غيره لكن ان كان العود عن بعد فلا بد له من نية وتسمية مطلقاً أي كان هو الاول أو غيره لانه ذكاه مستقلة ومعلوم ان ذلك عند عدم انفاذ شيء من مقتله لان الاتوكل مع البعد الا عند عدم ذلك وأما ان كان العود عن قرب فان كان هو الاول فلا يحتاج إلى نية وتسمية وان كان غيره احتاج وقد استفيد من هذا انه لا يشترط في الذابح الاتعاض فيجوز وضع شخصين يدهما إلى جميع محل الذبح بالآلة الذبح مع كل منهما ووجهه ما عاكس لا بد من النية والتسمية من كل منهما وبني أيضاً جواز أكل الذبيحة فيما اذا وضع شخص آلة الذبح على ودج والآلة على الآخر ٢٢٢ وقطعا جيمه الودجين والحقوم كذا أفاده بعض المحققين في تنبيهه

رفع يده قبل تمام الذكاة ففيه تفصيل وحاصله انه لا يضر الا في صورة واحدة وهي ما اذا أنفذ بعض مقاتله أو عاهد عن بعد وما عدا هذه تؤكل اتفاقاً أو على الراجح ولم يحررت هذا المحل وكل ظواهر المتن التي يقول فيها وهو كذلك وان كنت موافقة لبعض الأقوال لا يعمل عليها وتسميته عليها غير سديد والذي يعمل عليه هنا نقل المواق وظاهر كلام المؤلف كالدونة وهو المشهور عدم اشتراط قطع المري وهو عرق أخرج تحت الحلقوم متصل بالفم ورأس المعدة والكرش يجري فيه الطعام منه اليها وهو بالمعوم (ص) وفي النحر طعن بآلة (ش) هو معطوف على مقدر أي الذكاة التي في الذبح وفي النحر لانه لما عطف النحر على الكلام السابق علم انه في الذبح وقوله طين بآلة أي طين شخص مميزنا كمن فاسد تغني عن ذكره ههنا بذكره في الذبح وبعبارة أخرى في النحر ظرف اقويته ليق بطعن وطعن معطوف على قطع فلا يحتاج إلى جعله معطوفاً على مقدر وطعن أي ذلك وظاهره انه لا يشترط فيه قطع الحلقوم والودجين وهو كذلك على المشهور (ص) وشهر أيضاً الا كتفاء بنصف الحلقوم والودجين (ش) أي وشهر أيضاً انه يبرأ لا يساوي الاول والاقبال خلاف الا كتفاء في الذكاة قطع نصف الحلقوم وعظام الودجين فالودجين عطف على نصف المضاف لا على الحقوم المضاف اليه حتى يكون المعنى وشهر أيضاً الا كتفاء بنصف الحلقوم ونصف الودجين وان كان في هذه أيضاً خلاف لكن لم يساوي التمهيد في الصورة الاول وان كان ضعيفاً بالنسبة لما صدر به أولاً من قوله تمام الحلقوم والودجين (ص) وان ساهمياً (ش) أي وان كان فاعل الذبح والنحر ساهمياً نسبة للسمرة طائفة من اليهود من بني يعقوب عليه السلام تنكر ما عدا نبوة موسى وهرون ويوشع بن نون من

ما تقدم من صورة الرفع اختياراً من الاكل مقيد بما اذا لم يتكرر منه ذلك وأما ان تكرر فلا لانه متلاً عب (قوله اتفاقاً أو على الراجح) صورة الاتفاق وهو ما اذا كانت اذا تركت تميش أولاً تميش وكن الرفع اضطراراً وصورة الراجح وهو ما اذا كانت اذا تركت لم تش وعاهد عن قرب وكان الرفع اختياراً (قوله حاصله) حصد القرب ثمانية باع كما أتى به ابن قدامح أيام قضائه في تور هرب قبل تمام ذكاته ثم أخرج وأتمت ذكاته وكانت مسافة هرو به نحواً من ثمانية باع ومن المعام ان كلامه فيما اذا نفذ شيئاً

من مقاتله انتهى وفي كذا قلت وهذه الواقعة حصل الرفع فيه اضطراراً فلا يقاس عليها ما اذا وقع الرفع ان اختياراً فلا يستفاد منها ان القرب في حالة الاختيار نحو من ثمانية باع انتهى (قوله عدم اشتراط الخ) وعند الشافعي لا بد من قطعه وانظروا انه يجب بيان عدم قطعه عند البيع للشافعي وانظر اذا أطعمه اله ضيافة مثلاً هل يجب عليه البيان أم لا وانظروا الاول (قوله مري) في آخره هزوزن أمير وقيل بتشديد الياء بلا هز (قوله والكرش) الظاهر انه عطف تفسير (قوله يجري فيه الطعام) أي في المري وقوله منه أي من الفم وقوله اليها أي إلى المعدة ومفاده أن الطعام لا يجري من الحلقوم الذي هو الملقى فقد قال في المختار الحلقوم الملقى وكذا في المصباح (قوله أي الذكاة التي في الذبح) من ظرفية الملقى في المقيد (قوله طعن بآلة) لا يخفى أنه يكون في الكلام احتباك حذف من هنا نسبة الدلالة ما تقدم وحذف مما تقدم نسبة الدلالة ما هنا (قوله على المشهور) أي خلافاً للحمي لان فيها عرفاً متصلاً بالقلب فلا يمكن أن يعيىش (قوله الا كتفاء بنصف الخ) أي فأكثر بحيث لا يبلغ التمام فإزاد على النصف ولم يبلغ التمام لا يكتب في به عند القائل الاول الذي هو المشهور (قوله وان كان ضعيفاً) أي التمهيد في الاول (قوله للسمرة) الذي رأيته في بعض كتب اللغة نسبة لساهمياً وبعبارة كتي هذا رأيت الخطأ قد قال الساهمياً صنف من

انبيا

اليهود تنسك البعث انتهى وأيضا لو كان نسبة لسفرة لسكان القياس السامري (قوله وتنسك المعاد الجسماني) أي كون الأجساد
 تعاد يوم القيامة أي وتعترف بالاعمال الروحاني أي كون الارواح تعاد (قوله كاليهود) أي اليهود الخاص (قوله ويحرمون الخروج
 من جبال نابلس) الظاهر أن المراد أنه لا يجوز الانتغال من جبال نابلس بحيث يسكن غيرها (قوله يدهسا أحبار اليهود) أي
 صلحوا فيها وأتقنوها وأزالوا ما فيها من الضريف (قوله قلت لعل أخذ الصابئ بالنصرانية دون الخ) أي فهم بين النصرانية
 والمجوسية يمتد دون تأثير النجوم وانما اله انتهى ذكره الخطاب (قوله وليس النصرانية في السامري) أي لأنه ولو لم ينصر
 تؤكل ذبيحته قال الشيخ سالم قال فيها وتؤكل ذبيحة الغلام أو نصراني وأمه ٣٢٣ مجوسية لأنه تبع لدين أبيه ولا ينا في
 هذا ما تقدم في الحرية يسبها

أنبياء بني إسرائيل وتنسك المعاد الجسماني كالنصارى ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود
 ويحرمون الخروج من جبال نابلس ويؤمنون أن بأيديهم تورا يدهسا أحبار اليهود ومباعدة
 المؤلف على السامري فيه أشعار بأن الصابئ ليس كذلك وهو كذلك فان قلت السامري قد
 أخذ ببعض اليهودية والصابئ أخذ ببعض النصرانية فافرق قلت لعل أخذ الصابئ
 بالنصرانية دون أخذ السامري باليهودية (ص) أو مجوسية (ش) يعني أن المجوسى وهو
 عابد النار إذا تنصر أو تمود فإنه يقر على الدين المنتقل اليه ويهمله حكم أهل الكتاب من أكل
 ذبيحته وغيره من الأحكام وليس النصرانية في السامري كزعم بل خاص بالمجوسى (ص)
 وذبح لنفسه مستحله (ش) يعني أن الكتابى أصالة أو انتقلا لا يشترط في إباحة مذبحه أن يذبح
 لنفسه ما يراه حلالا عنده واحترز بقوله لنفسه ما إذا ذبح الكتابى لمسلم ويأتى في قول المؤلف
 وفي ذبح كتابى لمسلم قولان واحترز بقوله مستحله بفتح الحاء عما إذا ذبح لنفسه ما يراه حلالا
 عنده وثبت تحريمه عليه بشرعنا كذا في الظفر فلا يجوز لنا أكله وإن لم يثبت تحريمه عليه
 بشرعنا بل بأخبارهم كالطريقة فإنه يكره كتابا أتى عند قوله والا كرهه والمراد بقوله ذبح لنفسه
 أنه ذبح ملكه الذى هو حلال له سواء ذبحه لنفسه أو لغيره فلا يوجب ملكه الذى ليس
 بحلال له فان ذبحه لا يعتبر سواء ذبحه لغيره كذبح الاوزاضافة مسلم أولا (ص) وان
 أكل الميتة ان لم يغيب (ش) يعني أن الكتابى أصبح ذكاته ولو علمنا أو شككنا أنه يا كل الميتة
 ويجوز لنا أكله بشرط أن لا يغيب عليها بأن يذبحها بحضورنا فقوله ان لم يغيب شرط في أكل
 الميتة من الكتابيين وأما غيره فلا يشترط فيه عدم الغيبة وانما يعتبر حضور من يعرف الذكاة
 الشرعية ولو صغيرا مسلما ميزا وينبغي أن يكون من لا يعرفها إذا وصف ما حصل بحضرته
 وكان ذكاة شرعية انما تؤكل (ص) لاصبى ارتد (ش) معطوف على غير أى قطع ميزباق على
 دينه لا يميز ارتد وهو تكرار معه لكنه انما نص عليه انما لا يتوهم انه لما لم يقتل في رده كانت
 رده غير معتبرة (ص) وذبح للصم (ش) معطوف على صبي فالعامل فيه قطع أى لا قطع
 مذبح للصم فلاضافة فيعاس بقى للفاعل وهما للفعول وللارم في لصم لا يستحقاق فاله في انه
 إذا ذبح للصم لم يصدق فيه دون غيره فإنه لا يؤكل لأنه مما أهل به لغير الله فان قلت ظاهر هذا
 ولو ذكر اسم الله عليه قلت اذا ذكر اسم الله عليه لا يصدق عليه انه ذبح للصم ما يستحقه فقط

هذا ما تقدم في الحرية يسبها
 العدو وقتل منهم ان أولادها
 الصغار تبع لها في الدين
 اذ ليس هنا أب حقيقة انتهى
 قلت فيؤخذ من هذا أن أولاد
 الكفار اذا نزلوا بالمسلمة على
 دين أهمهم اذ لا أب لهم كذلك
 العكس لان الاسلام يعطو
 حيث لا أب شرعا انتهى (قوله
 وذبح) أى الكتابى أى ولو
 رقيقا (قوله يعني أن الكتابى
 أصالة الخ) اذا كان كذلك
 فليس قوله وذبح معطوفا
 على قول المصنف تنصروا
 كان قاصرا بل معطوف على
 قوله ينا كح أى صحت مناحته
 ولا شك أن قوله ينا كح شامل
 للمسلم والكافر الآن هذا
 المعطوف انما هو باعتبار
 ما يناسبه وهو الكافر (قوله
 لنفسه) أى ما علكه لا ما علكه
 مسلم أو مشرك بينه وبين
 كتابى فيكره تمكينه من ذبحهما
 (قوله أن يذبح لنفسه) شرط
 أول وقوله ما يراه حلالا شرط

ثان وشرط ثالث أن لا يذبحه لصم (قوله وان أكل الميتة) أى وان اعتقد إباحة أكل الميتة كما أفاده في ك (قوله ولو صغيرا مسلما
 ميزا) أى ولا يتم على موافقة على الذكاة غير الشرعية (قوله لاصبى ارتد) وأولى كبير ارتد (قوله وهو تكرار الخ) لا يخفى أن مثل
 هذا لا يعد تكرارا واذ مات الصبي على رده لا يصلى عليه كما نص عليه في المدونة أفاده في ك (قوله فلاضافة فيما سبق للفاعل الخ)
 الحاصل أن المدرف المعطوف عليه مضاف لما له وفي المعطوف مضاف لفعوله وهو جازر وان كان قايلا وأشار الشارح إلى أن
 ذبح بمعنى مذبح (قوله ما يستحقه) لأنه مما أهل به لغير الله فان قلت العلة تقتضى ان عدم الاكل عند الاهلال لغير الله والمسمى عام
 قلنا قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح للأصنام والوثان فإذا علمت ذلك ظهر لنا أن ما قاله عب وشب لا يظهر أما عب فقد قال
 أى لا يؤكل ذبح الكتابى لم يصدق فيه دون غيره في زعمه لأنه مما أهل به لغير الله أى بار قال باسم الضم بدل بسم الله فار ذكر اسم

الله عليه أيضاً كل تغليب بالاسم الله مع انه يبعد ذكر اسمه تعالى مع قصده اختصاصه بالصنم الذي هو فساد لام الاستحقاق وأما
شبه فقال وصورة المسئلة ان ذكر اسم الله عليه أى لانه قصد التقرب انتهى ونتم لك العبارة المنصحة بالمقصود بما قاله ابن عطية
في قوله تعالى وما أهل به لغير الله قال ابن عباس وغيره المراد ما نبت لالا نصاب والاوثان وأهل دعائه صبح ومنه ستملال المولود
وجرت عادة العرب بالصياح باسم المقصود بالذبيحة وغالب ذلك في استعماهم حتى عبر به عن النية التي هي علة التحريم انتهى
الحاصل ان ذكر غير اسم الله لا يوجب التحريم عند مالك في المدونة الذي درج عليه المؤلف في قوله وذبح لصليب أو عيسى وإنما
هو مكره فقط وعند ابن القاسم حرم انتهى (قوله اذ ذكر اسم الله عليه ينافي ذلك) والحاصل انه اذا ذكر اسم الله عليه فقط أو
ذكر اسم الله واسم غيره يؤكل وأما ذكر اسم الصنم فقط فلا يؤكل (قوله لان لام الاستحقاق الخ) لا يظهر انها تنفيه
الاختصاص على ان الاختصاص هنا لا يظهر منه عدم الاكل (قوله ولا المتعبد لا تنفيه) خلاصته ان لام الاستحقاق لما كانت
تنفيه الاختصاص لم يؤكل في مسئلتها وما كانت لام التعليل لا تنفيه أكل وحاصل مفاد السارح هنا وفي قوله وذبح لصليب
الخ انه لم يؤكل في مسئلة الصنم لكونه لم يدكر اسم الله عليه ولو ذكر وحده أو مع اسم الصنم أكل وأكل في مسئلة الصليب
وعيسى لكونه ذكر اسم الله عليه وهذا ٣٢٤ تبع فيه السارح غيره وهو لا يظهر بل الذي يظهر انه لم يؤكل هنا لكونه قصد

اذ ذكر اسم الله عليه ينافي ذلك لان لام الاستحقاق تنفيه الاختصاص ولا المتعليل لا تنفيه
ولذا كانت لام لصليب تعليمية (ص) أو غير حل له ان ثبت بشرعنا والا كره (ش) هذا تفصيل
في مفهوم مسئلة والمضى ان الكتابي اذا ذبح لنفسه ما يراه غير حلال له وثبت تحريمه عليه
بشرعنا كذى الظفر وهو الابل وحمل الوحش والنعام والا زوكل مالم يس عيش يتوق الظفر
ولا منفرج القوائم فانه لا يحل أكله فان لم يثبت تحريمه بشرعنا بل أخبر به وهو بحرمة في
شرعه كاطريقة وهي أن توجد الذبيحة فاسدة الرئة أى ملتصقة بظهر الحيوان كره أكله
من غير تحريم وإنما كانت الطريفة عندهم محرمة لان ذلك علامة على انها لا تعيش من
ذلك فلا تعمل فيه لذكة عندهم بمنزلة منبوذة القتال عندنا وليس الدجاج من ذوى
الظفر لانه مشقة فوق الاصابع ليس بينهما اتصال وظاهر كلام المؤلف في الكتابي ما قام
أن ذى الظفر انما حرم على اليهود فقط لكن قوله ان ثبت بشرعنا يبين المراد منه وقوله
والا كره أى كره أكله وأما شرأوه فلا يجوز ويفسخ اذا وقع وفي كلام بعضهم ان الفسخ في
الطريفة ونحوه على جهة الذب (ص) بجزارته (ش) أى الميز الذي يباع فيه ومنه
كلامه أنه يكره للإمام أن يبيعه جزاراً في أسواق المسلمين أى ذباً ما يذبح ما يستعمله فيه
وكذلك يكره أن يكون جزاراً في البيوت وهذا الثاني مبنى على القول بأنه يصح استنابته

التقرب في مسئلة الصنم بان
جهله الهاو أكل في مسئلة
الصليب وعيسى لان لم يقصد
التقرب بل قصد انتفاع الصليب
أو عيسى بشوابه هذا ما يفيد
ابن عرفة وقصد الانتفاع في
الصليب انما يظهر بالنسبة
لأذبح بخلاف عيسى فيظهر
قصد انتفاعه والحاصل انه مع
قصد التقرب لا فرق بين الصنم
والصليب وعيسى في عدم
الاكل ومع قصد الانتفاع
لا فرق بين الثلاثة في الاكل
وان لم يدكر اسم الله عليه ما
سيأتى ان وجوب التسمية

خاص بالمسلم وقال محشى تمت مانعه ان المذبح للصنم ليس تحريمه لكونه ذكر عابه
غير اسم الله بل لكونه لم يقصد ذكر كاته والافلا فرقي بينه وبين الصليب قاله التونسي وقال ابن عطية في قوله قماذ ولا تأكلوا
مما لم يدكر اسم الله عليه ذابح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لم يدكر اسم الله عليه ومنه ومنه ومنه ومنه
أجاز مالك في المدونة كل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكر عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لابن حارث
عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب (قوله ان ثبت بشرعنا) المراد ان شرعنا أخبر عن شرعهم بانه حرم عليهم كل ذى ظفر (قوله
وحمل الوحش) فيه نظراً لانه من ذوات الخوافر (قوله ولا منفرج القوائم) جمع قاعة أى ما يقام عليه وهو الظفر فالعطف مرادف
(قوله فاسدة الرئة) أى الفشة (قوله وأما شرأوه فلا يجوز ويفسخ) ظاهره التحريم فقد قال في له وجد عندى مانعه أى كره
الاكل وأما شرأوه فيحرم ويفسخ لانه تبين انه لا تعمل الذكاة فيها بحسب اعتقادهم ووجه حرمة الشراء مع كراهة الاكل فقط
اعانتها لهم باطعامهم مالا يحل لهم وهو الثمن والفرق بينهما وبين الشحهم المحرم عليهم ان شرائه يكره ولا يفسخ ان فاسدة الرئة ليس
لهم فيها عذر فهم متعدون في تحريمها فاساءت بائناهم على ضلالهم وأما الشحهم فهم معذورون فيه لتحريمه عليهم بنص
القرآن فاساءت بائناهم على ضلالهم (قوله على جهة الذب) أى ويحرم عدم الجواز على الكراهة وهذا خلاف ما قدمناه
من له وفي شرح عب ما يفيد (قوله وكذلك يكره ان يكون الخ) بل يكره الشراء منه سواء كان المبيع ذبيحة أم لا وكذا يكره ان

وبعبارة

يكون صيرفي في الاسواق (قوله وأما بالضم الخ) قال بعض ولم أومن ذكر الفتح (قوله فانه لا يجوز لنا شراؤه و يفسخ على ما مر)
أي يحرم على ما تقدم وفي عجم خلافه وتبعه عجم فانه قال أي يكره الشراء مما ذبحه وان كان مما يباح له أكله كاللحم وعلى هذا
فأكل ما يحرم عليه بشرعه بالشراء مكره لنا من وجهين الشراء والاكل وأما ما لا يحرم عليه بشرعه فانه يكره شراؤه لأكله
وأما ما يحرم عليه بشرعنا كذبي النضر لليهودي فيحرم أكله وشراؤه و يفسخ فالاقسام ثلاثة (قوله أن يتسلف عن الخ) فلذا قال
في لئ وقد فرضها في المدونة فيما إذا كان البائع ذمياً وحيث أنه ذمياً فلا يجوز له أن يتسلف ولا البيع به ولا أخذه قضاء
لانه لا يمكنه انتهى (قوله ولان لهم) أي للمسلمين وفي نسخة له أي للمسلم مندوحة ٢٢٥ أي بأن يبيع لغيره أو بشرط عليه

و بعبارة أخرى يجوز له في أسواق المسلمين لعدم نصحه لهم والجزائر الذابح واللحم بائع اللحم
والقصاب كاسر العظم وينبغي أن يراد هنا ما يبيع الجريح وهي بكسر الجيم وأما بالضم فأطراف
البعير بداه ورجلاه ورأسه (ص) وبيع وأجاره لعبد (ش) يعني أنه يكره للمسلم أن يبيع
للكافر نعماً يذبحها لعبيده وكذلك يكره للمسلم أن يوافق دابته أو سفينة له ككاتب لاجل عيده
وكذلك يكره للمسلم أن يعطي اليهودي ورق الخيل لعبيده وما أشبهه مما يستعينون به على
تعظيم شأنهم (ص) وشراء ذبيحة (ش) أي ومما يكره لنا أن نشترى ذبيحة الذي التي ذبحها
لنفسه مما يراه حلالاً وأما ما لا يراه حلالاً كالأطربة فانه لا يجوز لنا شراؤه و يفسخ ان وقع
على ما مر (ص) وتسلف عن خمر أو بيع به لا أخذه قضاء (ش) يعني أنه يكره للمسلم أن يتسلف
عن الخمر من الكافر أو يأكل منه طعاماً اشتراه بثمن خمر أو يأخذ عن الخمر من هبة أو صدقة
أو يبيعه به شيئاً وأما ما أخذه من الذي قضاء عن دين للمسلم عليه فانه يباح له كما أباح الله الجزية
منهم ولان لهم في البيع مندوحة دون القضاء قوله وتسلف عن خمر بابعه به الذي لذي أو مسلم
الأن عنه من مسلم أشد كراهة كما قاله ت طاهر قوله أشد كراهة أنه لا يفسخ ان وقع
أو يقال يفسخ بمنزلة من تباع وقت نداء الجمعة مع من لا تزمه تأمل (ص) وشحم يهودي (ش)
أي ومما يكره للمسلم أن يأكل شحم اليهودي الذي هو محرم أي وكرهه أكل شحم يهودي
من تبرؤ غنم بشرائه أو هبة أو نحوه من الشحم الخالص كالثرب بالمثلثة المفتوحة شحم رقيق
يغشى الكرش والامعاء فان قيل شحم اليهودي مما ثبت تحريمه بشرعه فلم يكن حراماً
فالجواب أنه جزء من ذلك والمذكى حل له فهو لم يذبح فغير حل له لكن لحرمته عليه كرهه أكله
منه (ص) وذبح الصليب أو عيسى (ش) أي ومما يكره لنا أن نأكل ما ذبحه اليهودي للصليب
أولاً كنبسمة أو نحو ذلك مما قصد دوابه التقرب والتعظيم لشركهم فلازم في الصليب للتعليل
فلا ينافي انهم ذكروا الاسم الله عليه (ص) وقبول متصدق به لذلك (ش) أي وكرهه قبول
التصدق منهم لاجل الصليب أو عيسى وحكم المتصدق به عن موانهم كذلك لان قبولها في هذه
الحالة تعظيم لشركهم كاتقوله ابن عبد السلام وكان المؤلف تركه مساواة حكمه لحكم ما ذكر
ويصح أن تكون اللام بمعنى عن (ص) وذكاة خنثى وخصى وفاسق (ش) وانما كرهه ذكاة
من ذكره فورا لنفسه عن فعل الاولين فلا ترد المرأة فان ذكاتها غير مكرهه وانقص الثالث

لكن لحرمته عليه كرهه أكله) كذا قال الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه عجم غير انه قال انما كرهه أكل الشحم دون أكل اللحم لان
الشحم حرم عليهم والذكاة قد قيل انها تتبع انتهى والظاهر انه ينافي مقتضى قوله فالجواب انه جزء من ذلك والمذكى حل له
فتأمل قول الرسالة يكرهه أكل شحم اليهود منهم يفيد انها اذا كانت من غيرهم لا يكرهه وقد ذكره الشيخ أحمد بقوله
وظاهر كلامه أي صاحب الرسالة عدم الكراهة مما وهب له أو اشتراه ممن له أكله انتهى وقوله ممن له أكله راجع أقوله مما
وهب له أيضاً (قوله مما قصد دوابه التقرب والتعظيم لشركهم) لا يخفى ان هذا ينافي ما تقدم عن مفاد ابن عرفة (قوله فلا ينافي
انهم الخ) لا يخفى ان هذا يفيد انهم ذكروا الاسم الله عليه وانهم مطالبون وائس كذلك ما تقدم (قوله وذكاة خنثى) اذ ذبح على
منهم لنفسه أو غيره وهو ظاهر ومعنى الكراهة هنا أنه يكرهه أكل مذبوحه انتهى (قوله وخصى) أي ومحبوب

(قوله فان ذكركم غير مكر وهه) أي لانها كاملة في نوعها (قوله والاغاث) هذا هو المقدم على الافالمافي عب من عدم الكراهة الا انك خبر بان عدم الاغاث فاستقامت كل لان الختان مندوب لا واجب (قوله على مذهب المدونة) راجع للراة والصبي أي خلافا لابن رشد ومثل المرأة في عدم كراهة الذكاة الجنب والحائض والاخرس والنفساء واعلم ان ما قاله المصنف هنا من قوله وذكاة خنثى هل يجزى في أنواع الذكاة والذبح والخبر خاصة أشار له الخطاب عند قوله وجرح مسلم فقال وانظر حينئذ الخنثى والصبي والفاسق ومن يكره ذكاته هل يكره صيده وهو الظاهر انتهى قل بعض الشراح لكن ظاهرا طلاق كلامهم هنا عدم كراهة صيدهم (قوله أي وفي صحة ذبح) أي مع الكراهة هذا تقريرت في ك والا حسن ما في صغيره لانه هو الموافق لكلام المصنف في توضيحه ونصه في صغيره وفي حل ذبح كتابي المسلم ويجوز أكله وأعدم حله فيمنع قولان لما قال عجم وظاهره جريانه ما في ما ثبت تحريمه بشرعنا على الذابح كذا الظفر وعلى هذا شيخنا فانه قال والقولان جار بيان حتى لو كان ما استتيب على تركه حرما عليه بشرعنا انظر ابن عرفة وكلام ابن عرفة ينفيد ان الراجح من القولين الحرمة كما ذكره شب (قوله بأمره) مقدمه انه لو ذبح بغير أمره لا تؤكل قطعا نص الموافق ابن المراز لا ينبغي المسلم ان يمكن ذبحه من كتابي وان كان شريكه فيه فان فعل أكلت انتهى وكتب بعض شيوخنا ٢٢٦ مانصه مقتضى التقية انه لو ذبح ملك المسلم بغير أمره لا تصح لانه لم يذبح ملكه

ولا يرد الكافر فان ذكاته غير مكر وهه بل المكروه كونه جزاء في أسواق المسلمين على العموم لا ما جز له لنفسه لان الفاسق فسقه لا يقر عليه في دينه بخلاف الكافر الكافي ويدخل في الفاسق البدعي على القول بعدم كفره والاغاث وتارك الصلاة ولا تتركه ذكاة المرأة والصبي ولو غير ضرورة على مذهب المدونة (ص) وفي ذبح كتابي المسلم قولان (ش) أي وفي صحة ذبح كتابي المسلم بأمره وعدمها قولان لما لا وينبغي على ذلك الاكل وعدمه ومفهوم قوله لمسلم ان ذبحه لكافر لا يكون حكمه كذلك وهو كذلك لانه ان ذبح ما لا يحل لكل من مافيتقى على عدم صحة ذبحه وان ذبح ما يحل لكل من مافيتقى على صحة ذبحه ومثل الذبح الخرم ان القولين جار بيان في الضحية أيضا ولا يقل سياق اشتراط الاسلام فيقيد كلامه هنا بغير الضحية لانا نقول اشتراطه انما هو بالنسبة لكونه ضحية فقط وأما بالنسبة لحل الاكل وعدمه ففيه القولان ولما أنى المؤلف الكلام على النوعين الاولين من أنواع الذكاة الثلاثة لتعاقبهما بالانسي غالباً المأنوس اليه دون الوحشي مقدما على النوع الثالث وهو الصيد المتعلق به شرع في الكلام عليه ولم يعرفه ابن الحاجب قال ابن عبد السلام لجلاء ابن عرفة يرد بان الجلاء المغني عن التعريف الضروري لا النظري فان أراد لم يفده والاول ممنوع فالصيد مصدر أخذ مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طير أو برأ وحيد أو بحري بقصد فلا يتوهم اضافته أخذ لافعله واسما مأخذ الخ وهو من حيث انه جائز اجماعا وقوله بقصد أي بنية الاصطياد وهو راجع الى

وذبحه الكافي لا تؤكل الا بشرط ذبح ملكه وفي ذبح ملك المسلم قولان امكن بأمره فيقتضي انه لو ذبح ملك غيره بغير أمره لا تؤكل لعدم صحة ذكاته على هذا الوجه والله أعلم والظاهر ان تؤكل لانها بالقدوم على ذبحها الموجب لغرمه تصير كالمأكولة (قوله لتعلقهما) علة لانسي الخ باعتبار ما تضمنه من تقدمهما على النوع الثالث (قوله المأنوس اليه) صفة مؤكدة (قوله دون الوحشي) محتمل قوله بالانسي (قوله مقدما) كذا في نسخة بآيم أي مقدما كل منهما على النوع الثالث (قوله وهو الصيد) أي العقر (قوله به) أي بالوحشي (قوله شرع) قبل

جواب لما (قوله الضروري) خبر ان حاصله ان الجلاء قسمان جلاء ضروري أي لا يتوقف على نظر ولا استدلال وجلاء نظري يتوقف فالاول كالجلاء في الواحد ونصف الاثنين والثاني كالجلاء في قولك العالم حادث فانه يتوقف على الدليل الذي هو قولك العالم متغير وكل متغير حادث فقوله ضروري أي حاصل بسبب الضرورة وقوله النظري أي الحاصل بالنظر وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول (قوله فان أراد) أي فان أراد الجلاء النظري لم يفده أي لانه لا ينافي التعريف وقوله الاول ممنوع أي الجلاء الضروري فان قلت لم يقل ابن عرفة من وحش أو حيوان بحري بقصد وهو أخصر والوحش بهم ما ذكر قلت لان الوحشي غلب في وحش البر فلذلك ذكر الطير لما لا يكون رسمه غير منكس ولو قال مجوز عنه كما قال ابن الحاجب لكان أخصر كذا أفاده شارح الحدود بقى ان قوله وحش طير اضافته لما بعده بناية وأما اضافته وحش الى بر فهو من اضافته الحال الى المحل (قوله فلا يتوهم) لانه هو هذا التفريع وقوله واسما مأخذ الخ أي بحيث يقول مأخذ من مباح أكله غير مقدور عليه من وحش طير الخ (قوله من حيث ذاته جائز اجماعا) أي وتعتريه الاحكام الخمسة مباح وهو ما كان للعرض اختيار الاكل وانتفاعه في شهوة مباحة أو تسكين منعمة أو تروجا أو شرا علة مندوب وهو ما صيد لسلالة وكف الوجه أو يوسع به على

عياله في ضيق أو يصرفه في منسوب من صدقة ومنوع اذا كان يريد قتل الصيد لا ذكاته لانه من الفساد أو كان الاشتغال به يؤدي لتضييع الصلوات واجب وهو ما كان لا حياء نفسه أو غيره ولا يجسد غيره ومكروه لله وصيد الحنث والخصي والفاسق (قوله خشية اختلال النظام) أي بين المعاطيف ثم انك خبير بان النية انما هي شرط في الاصطيد لا في أخذ الصيد وظاهر التعريف انه شرط في الاخذ فلعلة تسمح فالادب لاخذ الاصطيد لا ترى الى تنبيه الشارح حيث قال أي بنية الاصطيد اذ الا انه يلزم على كلام الشارح ترك النكتة المعنوية للمكنة التنظيمية مع ان المعنوية أولى (قوله ولو كان الجرح الخ) أي ولو في الاذن (قوله ما يشمل شق الجلد) أي هل المراد تأثير صادق بشق الجلد والادماء أو قاصر على الادماء بالخصوص وهذه العبارة اعم وفي عب المراد به الادماء مع شق جلد أم لا لا شق جلد بالآلة بدون ادماء وفي وحشي صحيح فلا يكفي بخلافه في مريض فيؤكل كل لكن هذا يخالف ما يأتي في قوله وسيل دم ان تحت لان مفهومه لو كانت مريضة لا يكفي فيها سبب لان الدم فقط بل لابد من التحرك القوي فأولى الشق بلا دماء ولا تحرك قوي الا ان هذا الآتي في الذبح وكلامنا الآتي في العقروسيأتي عن عجم مانصه اعلم ان مقتضى كلام ابن عرفة من ان المعتمد في الصيد انه لا يؤكل بدون ادماء من ٣٢٧ الآلة حيث يكون يحصل منه دم عند شق الجلد وأما ما يحصل منه دم عند شقه فيكفي شق الجلد الذي هو الجرح ولا يقتضيه سبيلان الدم وأما لو حصل الادماء من غير آلة أو جرح من غير آلة الا اصطفاً فلا يؤكل وظاهر المصنف في قوله وصدم أو عض انه اذا حصل جرح من غير الآلة كعض الكلب أو صدمه ان ذلك يكفي (قوله ويدل له ما يأتي) لم يذكر الشارح فيما سبب ما يتعلق بذلك نعم يأتي في كلام عجم الذي الكلام هو ذاته (قوله واحترز بالمسلم) أي مسلم حال الارسال وكذا ما بعده وانظر لو تخلفت تلك الشروط بعد الارسال وقبل الوصول

قبل أو حيوان بحر لان الحيوان البحري لا يشترط فيه القصد وانما آخره خشية اختلال النظام وانما قصده بذكر البحري انه صيد لا أنه يحتاج الى عقر ثم لا بد في المقرر الذي هو الجرح من أركان ثلاثة صائد ومصيد ومصيد به فأشار الى الاخير بقوله فيما يأتي بسلاح محدد الخ والى ما قبله بقوله وحشياً الخ والى الاول بقوله هذا (وجرح مسلم عيز) اعلم ان الجرح شرط في صحة كل الصيد ولو كان الجرح في أي مكان من جسد الصيد وانظر هل أراد بالجرح ما يشمل شق الجلد أو المراد به ما يدعى وان لم يحصل شق جلد ويدل له ما يأتي عند قوله أو عض بلا جرح انتهى واحترز بالمسلم من غيره كتابياً أو مجوسياً واحترز بالمميز من غيره فان صيده لا يصح له دم النية كالمسكن والخنون والصبي الذي لا يعقل وأما المرأة والصبي الذي يميز فانه يصح صيدها من غير كراهة كذا كتبه وهو المشهور واطرافه جرح لمسلم من اضافة المصدر لفاعله ونسبة الجرح للمسلم ليكون الحيوان آلة كالمسلم ولما فرغ من الكلام على الصائد أخذت يتكلم على المصيد فقال (وحشياً) والمعنى أنه يشترط في المصيد أن يكون وحشياً فلا يؤكل الا نسي بالجرح وأما البحري فلا يشترط فيه جرح ولا غيره ويؤكل ولو بصيد كافر اذا لا يزيد على كونه ميتة وميتته بدلال فقوله وحشياً معمول جرح وهو صفة الموصوف محذوف أي حيواناً وحشياً أي متوحشاً لا انسياً من ابل أو غنم أو دجاج أو نفاً أو بقر أو حمار أو أوز على المشهور وهو هذا ان لم يتأنس الوحش بل وان تأنس ثم توحش لكن قوله (وان تأنس) المعنى على المضى فان معنى لو أو يقدر كان أي وان كان تأنس (ص) يحجز عنه (ش) صفة لقوله وحشياً أي ولا بد أن يكون الوحش مهجوراً زاعنه وان تأنس فكلام المؤلف غير محتاج للتقييد بالذود بعد التأنس وقوله

كذا في عب (أقول) اذا كان النص ان المراد الاسلام حال الارسال فلا يشترط اذن الاستمرار وفي عبارة ويعتبر الاسلام حال الرمي والاصابة فلما رتب بعد الرمي وقبل الوصول أو كان كافر حال الرمي وأسلم حين الاصابة فلا يؤكل ولشترط الاسلام في قوله تعالى تناله أيديكم ورماحكم لان الخطاب للمسلمين وهو معنى على أن الاضافة تقييد الحصر (قوله ليكون الحيوان آلة له) أي فلا ينافي قول المصنف وجرح مسلم الخ بسلاح محدد وحيوان علم (قوله على المشهور) أي خلافاً لابن حبيب (قوله لكن قوله وان تأنس) الاوضح ان يقول فقوله وان تأنس الخ (قوله فان بمعنى لو) أي وذلك لان ان تصرف الفعل للاستقبال والمعنى على المضى ولو تدل على المضى فذلك كانت ان بمعنى لو (قوله أو يقدر كان) لا يخفى ان تأنس فعل ماض وتصرفه ان للاستقبال وكذا كان فعل ماض فتصرفه ان للاستقبال ألا ترى ان الله قد قال في كتابه وان كان ذو عسرة فلينس المراد المضى ويمكن الجواب بأنه لما قدر كان مع وجود الماضي دل على ان الاستقبال الذي كان يصرفه الفعل اليه ليس مراد ابل المراد المضى والاما احتج بمقتدر كان (قوله يحجز عنه) بالبناء للمفعول ليشمل يحجز كل أحد هو أو غيره عنه بدليل قوله وضمن ما أمكنه ذلك كانه وترك كذا في ذلك (قوله فكلام المؤلف غير محتاج الخ) أي لان المصنف لما قال يحجز عنه دل على ان المراد تأنس ثم توحش (أقول) لانسلم ان الجهر

يقتضي النسب ودلحق العجز استتوطه في كوة بحيث لا يمكن ذبحه فتسدير (قوله مستثنى من المنطوق) لا يخفى ان قوله في جميع الحالات يقتضي انه مستثنى من المحذوف (قوله أصبح الخ) ذكره دليلا على ان مراده بالعسر المشقة الا انه أخص من المدعى لانه قال يخاف منه العطب فيقتضي انه اذا كان مشقة بدون عطب لا يجوز وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان مفاد نص أصبح آخر ما يفيد ان المدار على المشقة (قوله في شاهق جبل) أي جبل شاهق أي من تقع (قوله أو تردى) المعطوف محذوف وجمله تردى صفة له أي وحشي تردى بكوة ولا يست جملته تردى معطوفة على قوله شرد لا فتضا ذلك ثبوت ذلك بالنسبة لانهم وليس كذلك (قوله لكان أشمل) أي ليشمل الدجاج الانسي ونحوه (قوله وانما عبر بالانهم الخ) كأنه جواب عن المصنف وذلك لان شرد لا يستد الا لانهم أي لغة قال البدر شرد يستعمل في النعم ونحوه (قوله عطف على مسلم الخ) فيه تسامح بدل عليه كلامه بل ذلك الجراح هو بالماضي المحذوف فعليه ٣٢٨ انه حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حره فالمعطوف هو المحذوف وقوله

(الابعسر) مستثنى من المنطوق أي عجز عن تعصيه في جميع الحالات الا في حالة العسر وأخرى اذا عجز عنه جملته والمراد بالعسر المشقة أصبح ومن أرسل على وكرفي شاهق جبل أو شجرة وكان لا يصل اليه الا بأمر يخاف منه العطب يجوز كله بالصبيد (ص) لانهم شرد أو تردى بكوة (ش) المراد بانهم الابل والبقر والغنم ولو قال انسي لكان أشمل وأنسب لانه مفهوم قوله وحشيا وانما عبر بالانهم لاجل قوله شرد والمعنى أن النعم اذا شرد شي منها أي نفر وعلق بالوحش فانه لا يؤكل بالقرأما لابل فلا خلاف وأما البقر فعلى المشهور ثم ان قوله لانهم يصح حره عطف على مسلم بعد حذف مضاف أي لا جرح نعم وهو من عطف المصدر المضاف لمفعوله على المصدر المضاف لمفاعله وهو جائز وان كان قابلا لورفعه عطف على جرح بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه أي لا جرح نعم ونصبه عطف على وحشيا وترك الالف في الرسم على لغة وبيعة فانهم يفتنون على المنون المنصوب بحذف الالف ثم ان قوله بكوة فيه نظر وذلك لان الكوة هي الطاقفة وليس ذلك بمراد ذلك قال ابن غازي بكوة وفي بعض النسخ بكفرة وهما بمعنى وبعبارة أخرى ومعنى تردى أي من الردى وهو الهلاك أي أتمرف على الهلاك بكوة لامن التردى الذي هو السقوط من أعلى الى أسفل كما فهم ابن غازي (ص) بسلاخ محددة وحيوان علم (ش) الباء متعلقة بجرح وأشار به الى ما يصاد به من سلاح أو حيوان والمعنى انه يشترط في الآلة التي يصاد بها ان تكون ذات حديد يخرجه سواها كان فيه حديد أم لا كما مر اض أصاب بعده فليس المراد بالحدد الحديد بخصوصه وانما اشترط في الحيوان التعليم لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين ابن حبيب والتسليم التعليم وقيل التسليط وحده التعليم قال فيها المعلم هو الذي اذا أرسل أطاع واذا جرت زجر انتهى واعتراض الاشبيخ كلامه بأن الطير اذا جرت لا يترجى وذكره في الشامل بقيل فقال وفيها المعلم من كلب أو باز هو الذي اذا جرت الزجر واذا أرسل أطاع وزيد واذا دعى أجاب ومحمل على الوفاق وقيل لا يشترط ان جاز الطير انتهى وهذا يفيد انه يعتبر في أعداد الطير الوصفان وكذلك في الطير الا ان اعتراض الاشبيخ

ونصبه الخ هذا هو الاول نقاباته وحشيا (قوله وهو جائز الخ) أي والشرط موجود وهو كون المحذوف مما لا يمكن عطف عليه لفظا وان استغنى في ان المعطوف عليه مضاف لمفاعله وهذا مضاف لمفعوله (قوله لان الكوة هي الطاقفة) يقال كوة بفتح الكاف وضمها (قوله بكوة) بضم الهاء وتشديد الواو والجمع هوى بضم الهاء (قوله وبعبارة أخرى) هذا جواب عن الاعتراض المذكور (قوله لامن التردى الذي هو السقوط) ويمكن ان يكون من ذلك وتجعل الباء بمعنى من (قوله وحيوان علم) ولو من نوع ما لا يقبل التعليم كآسه وغرغس وأولى ما يقبله من كلب أو باز ولو كان طبع المعلم الغنم كذب فانه لا يمكن

الا لنفسه وعصيان المعلم مرة لا يخرج عن كونه معلما كما لا يكون معلما بطاعته مرة بل العرف في ذلك كاف (قوله كمر اض) تفسير لقوله أم لا وهو بالعين المهملة على وزن مفتاح سهم لا ريش له دقيق الطرفين غليظ الوسط وقال عياض المراض عصافى طرفها حديدية وقد تكون بغير حديدية انتهى (قوله والتسليم التعليم) لا يخفى أن قوله مكلبين حال مؤكدة وقيل التسليط فلا تكون مؤكدة بل مؤسسية (قوله قال فيها) يؤخذ من كلام المدونة حده التعليم بطريق الزوم وذلك لان الذى في المدونة حده المعلم فيؤخذ منه ان التعليم جعل الكلب بحيث اذا أرسل أطاع واذا جرت زجر (قوله وذكره) أي ذكر الاعتراض (قوله ومحمل على الوفاق) أي ان زيادة من زاد وهو ابن حبيب واذا دعى أجاب ليست مخالفة لما في المدونة أي لانه يرجع لقوله واذا جرت زجر وفي ك زاد ابن حبيب واذا دعى أجاب قيل وهو تفسير لان في الام واذا أشلى أطاع والاشلاء يطلق على الاغراء والدعاء انتهى فلا يخفى ان هذا يخالف لفظ الشامل عنها (قوله وهذا يفيد) أي ما تقدم من كلام الشامل

المدونة

(قوله وهو انه الخ) الضمير عائد على المعتبر المفهوم من المقام والتقدير والمعتبر انه اذا ارسل اطاع قال به راء واستقر اللغوي من المدونة ان شرط التمتع واحده وهو اذا ارسل اطاع ولا يشترط واذا جاز انجر وقد ذكر من يوثق به في الصيدان الكلب لا ينجر بعد ما ارسل على الصيد او بعد رؤيته فينبغي العمل في زماننا باستقراء اللغوي من شرح شب (قوله بارسال) الباء بمعنى مع أو سبب (قوله بلاظهر ترك) أي انه يشترط في جواز أكل الصيد اذا قتله الجارح ان يكون منبعثا من حين الارسال الى حين أخذ الصيد فلا يظهر منه تركه بتشاغل غير الصيد ثم انبعث ثانيا فلا يؤكل وظاهره كالمدونة لا فرق بين قليل التشاغل وكثيره ورأى اللغوي ان يسير التشاغل لا يضر (قوله ان يكون مطلقا ٣٢٩) فيذهب بنفسه أشلاه بعد ذلك

أم لا) ظاهره انه لو كان مطلقا فاشلاه ان ذلك يكفي لانه في تلك الحالة لم يذهب بنفسه مع انه لا يؤكل ولو كان لا يذهب الا بأمره فالمراد بالمدونة حقيقة أو حكما كذا كره الشارح لا القدرة عليه أو المالك فقط هذا على ما رجح اليه مالك من انه لا بد أن يكون من يده أي حقيقة أو حكما وقال أولا اذا كان مطلقا ولكن ما ذهب اليه الا بارساله فانه يؤكل وقال ابن القاسم أنا قول به وقول الشارح أو من يده غلامه لا يخفى انه اذا كان المسمى النواي هو الخادم فالمرسل هو وان كان السيد هو النواي المسمى والخادم هو المرسل فاعل وجهه اجزائه

المدونة يقتضي ان المعتد في الطير عدم اعتبار الانجرار وهو انه اذا ارسل اطاع (ص) بارسال من يده بلاظهر ترك (ش) هذا صفة طيوان أي وحيوان مرسل من يده ولم يظهر منه ترك والاولى اسقاط قوله من يده والمراد ان يكون بارسال كان من يده أو من يده غلامه أو من خزائه أو من تحت قدمه أو من نحو ذلك يستتر عن صورة واحدة وهي ان يكون مطلقا فيذهب بنفسه أشلاه بعد ذلك أم لا فانه لا يؤكل الا بد كاه ثم بالغ على جواز أكل المصيد بقوله (ص) ولو تعدد مصيد (ش) أي ولا نية له (أو نوى الجميع) وأما لو نوى معين فلا يؤكل الا ذلك المعين اذا قتله أولا وعلم انه الاول فان لم يعلم انه الاول أو قتل غيره قبله فلا يؤكل هو ولا غيره وأما لو نوى واحد الا بعينه فلا يؤكل الا الاول فقط ان علم انه الاول والا فلا يؤكل شيء وفاعل قوله (أو أكل) لما يصاد به المتقدم في قوله وحيوان علم والمعنى ان الجارح اذا ارسله صاحبه على الصيد فأكل منه فان ذلك لا يضر ويؤكل على المشهور (ص) أو لم ير غارا أو غيضة (ش) يعني ان المشهور عدم اشتراط رؤية الصيد فاذا ارسل الكلب أو الجارح على صيد في غارا أو غيضة أو كان وراء الكفة ونوى ان وجد صيدا داخل ذلك فانه اذا وجدته وأخذته وقتله فانه يؤكل على المشهور لان ما في ذلك كالمعين لانه محصور والغار كالكهف في الجبل والغيضة هي الاجعة وهي الشجر الملتف والاكفة تل وقيل شرفة كالرابية وهي ما اجتمع من الجارة في مكان واحد ورعا غلاظ ورعالم بغلاظ والمراد بالرؤية العلمية لا البصرية (ص) أو لم يظن نوعه من المباح (ش) صورته ارسل كلبه أو جرحه أو سهمه على صيد وهو يعلم انه غير محرم الاكل الا انه لم يظن جنسه من أي الاجناس المباحة الاكل ولا تحققه بل تردده هل هو بقرا أو جارا وحش أو نحو ذلك فاذا أخذ صيدا وقتله فانه يجوز أكله اذا يشترط في جوازا كانه ان يعلم جنسه من المباح حين الارسال عليه وبعبارة أخرى قوله من المباح حال من الضمير في نوعه أي حال كون المرقى

٤٢ خرشي ثاني كونه مأمورا به وقربا منه والظاهر عدم اشتراط اسلام الخادم لان النواي المسمى هو سيده فالارسال منه حكما (قوله ولو تعدد مصيد) افراد الضمير يدل على رجوعه للحيوان وهو كذلك اذ هو محل الخلاف وأما السلاح اذا أصاب متعدد فان الجميع يؤكل بخلاف أفاده الزقاني (قوله أي ولا نية له) أي في واحد معين بل نوى ما أخذته فيها ابن القاسم من ارسل كلبه على جماعة صيد ولم يرد واحد منها دون الآخر فأخذها كلها أو بعضها كل ما أخذ منها انتهى أي بأن نوى الجميع أو نوى كل ما يصيده ويأخذ هذه الجارح سواء كان واحدا أو أكثر كما أفاده بعض الاشياخ (قوله أو لم ير) أي لم يعلم كما يفهمه الشارح أي لم يعلم هو ولا غيره وقيل المبالغة علمه كان معه ابصار أم لا ويشترط أن لا يكون له ما نفذ ثم انك خبر بان المراد بالعلم أي من غير طريق الرؤية والا فالرؤية تستلزم العلم (قوله كالكهف في الجبل) الكهف بيت منقور في الجبل كما أفاده المصباح فالسكاف للتمثيل فيمدخل تحت السكاف الحفرة في الارض التي لا تقربها (قوله تل) يجمع على تلال كسهم وسهام (قوله وقيل شرفة) على وزن غرفة أي شيء مرتفع (قوله كالرابية) كأن السكاف للتمثيل (قوله وهي) أي الرابية الخ وفي المصباح انها المكان المرتفع وفي القاموس والرابية ما ارتفع من الارض (قوله وهو يعلم الخ) أي وأما لوطن أو شك هل هو من المباح أم لا فلا يؤكل كما سمي أي عند قوله لان ظنه حراما قالوا وكذلك اذا شك أو توهم (قوله لم يظن جنسه) المراد الجنس اللغوي فيصدق بالنوع ليوافق لفظ المصنف

(قوله لا مفعول ثان الخ) فان قلت وما المفعول الثاني على تنبيه الشارح قلت المفعول الثاني هو حذف والتقدير لم يظن نوعه
 أبقره وحش أو حمار وحش وهكذا أو يقال لا يحتاج الى مفعول ثان لانه يفسر بعرف والمعنى أولم يعرف نوعه وحل الشارح
 يشير الى الاول (قوله فانه يؤكل على المشهور) أي خلافا لاصبح ومنشأ الخلاف هل يسرى الخطأ في الصفة للوصف أم لا
 (قوله لان الذكاة في كل ذلك واحدة) أي مبيحة لالكل (قوله لان ظنه حراما) ولو قصدت ذكاته (قوله من معنى ما تقدم) أي
 الذي هو قوله أكل وأنت خبير بأن الخروج فرع الادخال ولم يدخل فالأولى ان يقول معطوف على قوله ولو تعدد مصيده
 (قوله فانه الجارح) مفهومة لم يقتله أي لم ينفذ له قتلا وأدركه ذكاه مع تقدمه انه حلال فيأكله بخلاف اعتقاد حرمته
 وانما جعل في المحرم ثم ظهرت اباحتها ٣٣٠ فلا يؤكل (قوله لشمل) أي بدون تكلف فلا ينافي الشمول مع التكلف حيث

نوعه من المباح لا مفعول ثان ايظن لانه يقتضى انه ظنه غير المباح وليس كذلك لانه علم انه من
 المباح ولكن لم يظن من أي نوع هو من المباح (ص) أو ظهر خلافه (ش) صورته انظر نوعا من
 المباح كارتب مثلا فإرسل كلبه أو باره أو سهمه عليه فاذا هو طي فانه يؤكل على المشهور لان
 الذكاة في ذلك واحدة (ص) لان ظنه حراما (ش) هذا يخرج من معنى ما تقدم كانه قال ولو
 تعدد مصيده أكل لان ظنه حراما يعني ان الصائد اذا ظن الصيد حراما أو شك فيه ومن باب
 أولى اذا تحقق انه حرام فأرسل عليه فقتله الجارح فانه لا يؤكل ولو وجد مباحا لانه حين رماه
 لم يرد مصيده فلا يأكله فالمراد بالظن ما قابل التحقيق فيشمل الظن والشك والتوهم فلو قال
 المؤلف لان لم يتيقن اباحتها لشمل ظان الحرمة والشك فيها والماتوهم لها (ص) أو أخذ غير
 مرسل عليه (ش) يعني انه اذا أرسل على صيد مباح فقتل غيره من المباح فانه لا يأكله لعدم
 النية التي هي شرط في صحة أكل الصيد نعم ان أرسله على صيد بعينه ونوى ان يأخذه وان كان
 وراءه شيء آخر أخذه فأخذ غير الذي رآه فانه يأكله وما كان ينبغي للأوف أن يعبر بالاخذ بل بما
 يعمه والرمي بالسهم فيقول أو وقع غير مقصود لبشمل ما لو أرسل كلبا أو رمي سهمالان السهم
 لا يقال له مرسل بل مرعى (ص) أو لم يتحقق المبيع في شركة غير (ش) يعني انه اذا اشترك في قتل
 الصيد مبيع ومحرم والتمس الحال فانه لا يؤكل للقاعدة المذكورة في المذهب انه اذا اجتمع
 لحرم وغيره في شيء غلب جانب المحرم كاحد الوجوه الاتية أو غيرها كما اذا أرسل كلبه فيبعينه
 كلب آخر معلم أو غير معلم انه لا يؤكل الا ان يكون السكاب الذي اعانه عليه معلم قد أرسله
 صاحبه على الصيد بعينه اذا نواه فقتله كلباهما فهو حلال لا بأس به (ص) كماء (ش) هو بالمد
 يعني أن الصيد اذا وقع في ماء بعد ان جرحه الجارح ومات ولم يعلم هل موته بسبب الجرح أو غير
 الماء فانه لا يؤكل وهذا حيث لم ينفذ سهم أو من المقاتل وأما اذا انفذت المقاتل ثم شارك المبيع
 غيره فانه لا يضر (ص) أو ضرب بمسموم (ش) في الكلام حذف أي أو شركة سهم مسموم
 ضرب به الصيد فانه لا يؤكل لان لا ندري هل مات من السهم أو من السم وبعبارة أخرى أي
 أو سلاح مسموم ولذا عبر بالضرب الا عدم دون الرمي الخاص بالسهم أي ولم ينفذ السلاح فقتله
 ولا ادرك ذكاته فبهذا يحصل الشك فان أنفذ مقتله السلاح قبل ان يسرى السم فسمه لم يحرم

قال فالمراد بالظن ما قابل التحقيق أي تتحقق انه حرام ويكون صورة التحقيق معلومة بطريق الاول أو المراد ما قابل تحقيق الاباحة فيكون تحقيق الحرمة داخل في منطوقه بخبره في مثل ظنه حراما لو ظنه خشية أو تحرا والاصل انه ذكاه حراما أو شك نه حرام أو توهم انه حرام وظن انه حلال فلا يؤكل والظاهر ما لم يغلب على الظن انه حلال (قوله أو أخذ غير مرسل عليه) أي تحقيقا أو شككا أو وهما أي بان ظن انه أخذ المرسل عليه وتوهم انه أخذ غير المرسل عليه والظاهر انه ما لم يقو الظن فيؤكل كالمقدمة (قوله نعم ان أرسله الخ) الحاصل ان المسائل الثلاثة اثنتان لا يؤكل فيهما وهما اذا أخذ الجارح ما لم يرسله الصائد عليه ولم يقتله الثانية اذا قصد

ما وجد من غير ان يرى شيئا من الثلاثة يؤكل فيها وهي ان يرسله على معين عنده ونوى ويسمى
 عليه وعلى ما يأتي به مع علم به وظاهر ما فيها ولو أتى به دون معينه وبه جزم بعضهم (قوله أو لم يتحقق) أي المذكي صائدا أو غيره
 والمراد المذكي سهمه أو حبه أو أنه أي أو لم يتحقق أثر المبيع والمراد بالتحقيق الاعتقاد الجازم وقوله في معنى بقاء السببية قال في له وجه
 عندى مانصه ولا يرد على قوله أو لم يتحقق المبيع ما يأتي من قوله وأكل المذكي وان أيس من حياته لان المراد وان أيس من استمرار
 حياته مع تحقق انه مات من الذكاة دون المرض (قوله كماء) أي كاجتماع الذكاة مع غمر ماء في صيد كذا قدر عب ولا حاجة لتقدير
 اجتماع لان قوله كماء مثال لا غير المذكي للمبيع (قوله ثم شارك) مفهومة أنه لو حصلت المشاركة في حال انفاذ المقاتل انه لا يؤكل
 (قوله أي أو شركة سهم مسموم) أي غيره الذي هو السهم وهذه الحل يؤذن بتغيير في عبارة المصنف ولو قال في الكلام حذف

أكله

والتقدير أو شركه سهم غيره وهو السم بسبب ضرب بمفهوم لكان أولى بل الأولى أن يكون معطوفاً على ما ولا يقدر شركة ويكون
المعطوف في جازب المعطوف السم الذي هو الشريك كالمعطوف عليه الذي هو الماء (قوله خوفاً من أذى السم) ولم يحرم لكونه
لم يغاب على الظن السراية بل شك أو توهم وانظر في حالة الظن والظاهر الحرمية في حالة الظن وقال في ك ومفهومة ان سرى
السم فيه لم يؤكل أى يحرم وهو واضح (قوله ولم يتحقق ان كلب المسلم أو سهمه هو القاتل) ظاهره انه لو تحقق ان القاتل له كلب
المسلم يؤكل ولو عوثة امساك كلب الكافر وهو كذلك حيث لم يرسم له المسلم ٣٣١ بعد امساك كلب الكافر ولو تحقق ان

سهم المسلم قتله دون سهم
المجوسى مثل ان يوجد سهم
المسلم في مقتله وسهم المجوسى
في بعض اطرافه فانه يحل
ويقسم بينهما حيث تساوا
في الفعل والاقسام على حسب
الفعل ومثل كلب المجوسى
كلب المسلم الذى لا يدرى هل
أرسله صاحبه أم لا وكذلك
علم انه أرسله ولم يدر هل
نوى وسعى أم لا (قوله أو
بنهشه) الباز أئدة معطوف
على ماء فهو من أمثله لم يتحقق
المبيع في شركة غيره والنهش
أخذ اللحم بقدم الاسنان
(قوله ما) أى صميده وقوله
قد رأى الصائد وقوله على
خلاصه أى الصيد وقوله
منه أى من الجارح (قوله
تعمف الخ) أقول لا تعمف
لانه اذا شرط الارسال من
يده وكان شرطاً في حليلة
الصيد فيجزم بعد ذلك أنه اذا
أغرى في الوسط لان كل
لاختلال الشرط بل لا حاجة
لقول المصنف أو اغراء في
الوسط بعد قوله سابقاً بالارسال
من يده فالعبرة بالارسال من

أكله الا انه يكره خوفاً من أذى السم (ص) أو كلب مجوسى (ش) صورتهما أرسل مسلم كلبه
أو بازه أو سهمه على صيد وأرسل المجوسى كلبه أو بازه أو سهمه على ذلك الصيد بعينه
فقتلاه معاً ولم يتحقق ان كلب المسلم أو سهمه هو القاتل ولا أدركت ذكاته فانه لا يؤكل والمراد
بالمجوسى هنا الكافر من حيث هو أم لو أرسل المسلم كلب المجوسى فانه يؤكل ولا أثر لما المجوسى
له كما لو ذبح المسلم بالسم المجوسى فانه يؤكل (ص) أو بنهشه ما قدر على خلاصه منه (ش) يسن أن
الصائد اذا ذبح الصيد مع نهش الجارح له والحال انه قادر على خلاصه منه أى على خلاص
المصيد من الجارح فانه لا يؤكل لاحتمال موته من نهش الجارح فلو تيقن موته من الذبح أكل
واحتزر بقوله ما قدر على خلاصه منه عما اذا لم يقدر على خلاصه من الجارح حتى مات من
نهشه فانه يؤكل ان كان الجارح قد جرحه كما هو من ان الجرح شرط في صحة اكل الصيد (ص)
أو اغرى في الوسط (ش) اغرى قوى وحض ان كان فعلاً ماضياً كما بعده فهو عطف على قوله
لان ظنه حراماً فهو خارج عن نظائر الشركة وهو المطابق لما في توضيحه اذ لم يعد منه مخالفة تقدير
ولا يؤكل الصيد اذا ظنه الصائد حراماً أو اغرى الجارح بعد انبعثه بنفسه من غير ارسال من
يده في الوسط أى أثناء الانبعث وسواء زاده الاغراء قوة وانشلاء أم لا على المشهور وهو قول
مالك وابن القاسم وان كان مصدر الجرح ورأى عطفاً على نظائر الشركة فهو مما يمكن انخراطه في
سلكها وما نوقش به من ان الاغراء مبيع لا يحظر تعسف الاغراء هو المثير للشك اذ لولا له
شك في عدم أكله فهو شريك اثبات الشك ولا يصرف في مشاركته أن ما قبله لولا له ما شك في
أكله والاغراء بعكس ذلك اذ لولا له ما شك في عدم أكله (ص) أو تراخى في اتباعه الا أن يتحقق
أنه لا يلحقه (ش) هذا معطوف على ما قبله والمعنى ان الصائد اذا أرسل على الصيد كلباً أو سهماً
وتراخى في اتباع ذلك فلم يدرك الصيد الا مقتولاً فانه لا يؤكل اذ لمعه لوجود أدركه ذكاه فيجب
اتباعه والامراع في طلبه الا أن يعلم من نفسه انه ولو امرع في اتباعه لا يلحقه فانه حينئذياً كله
ولو تراخى في اتباعه حتى قتله الجوارح (ص) أو جعل الالة مع غيره أو يخرج (ش) هذا
معطوف على ما لا يجوز أكله والمعنى ان الصائد اذا وضع آلة الذبح مع غيره وهو يعلم أنه يسبق
ذلك الغير أو يظن أو يشك أو وضع الالة في خرج معه أو مع غيره بحيث لا يتأولها بسرعة
فقات الصيد قبل تناول الالة فانه لا يؤكل لعدم ذكاته لتفريط الصائد اذ يلزمه ان يجعل آلة
الذبح في يده أو خراجه وما أشبه ذلك مما لا يستدعى طولاً في تناوله الا ان يتحقق انه لو كانت
الالة بيده لم يدرك ذكاته فانه يؤكل وقولنا وهو يعلم الخ احترازاً عما اذا علم أو ظن ان الحامل
للالة يسبقه للصيد ثم خالف علمه أو ظنه وسبقه هو أدركه حياً فانه يؤكل لعدم تقصيره (ص)

المسلم ولذا قال البا جى لو أرسل مسلم كلباً على صيد فآغره مجوسى ما منعه ذلك من أكله ولو أرسل سهمه مجوسى ثم اغراءه مسلم
ما أكل صيده (قوله الا أن يتحقق انه لا يلحقه) المراد بالتحقق غلبة الظن كذا في ك (قوله الا أن يعلم الخ) وكذا لو تحقق انه يلحقه
ثم تبين انه لو أتبعه لم يلحقه فيؤكل والعبرة بما تبين ولا يؤكل اذا تبين انه يلحقه ولو اعتقد انه لا يلحقه كافي عجم وقد يقال لا يؤكل في
الانتهاء قياساً على من غسل دم الرعاف وفات الموضوع وخالف ما أمر به فان صلاته تبطل ولو وافق فعله ما في نفس الامر (قوله الا
أن يتحقق) أى الا أن تبين انه لا يدركه ولو كانت الالة بيده قال في ك وينبغي ان يقيد عدم الاكل فيما اذا جلى الالة مع الغير

بما إذا لم يكن الصبي يولد بحكم التذكية والغيرة لها فيصير الصبي حقيقيا كالعدم والعبرة بمن معه الآية فيشترط فيه كل ما قيل في الصائد من التراخي وعدمه انتهى (قوله ثم وجدته من الغد) سمي أي أن ذلك ليس بشرط بل المدار على المدة الطويلة (قوله المدة الطويلة) أي من الليل وقوله لأن الليل الخ مفاده كإلحاح أن لا يرميه وغاب عنه يوما كاملا ووجدته ميتا أنه يؤكل حيث لم يترسخ في اتباعه وأشار إلى ذلك الشيخ كريمة الدين (قوله أو صدم) أي لطم (قوله بلا جرح) أي بلا ادماء أي ولو مع تلييب عند ابن القاسم خلافا لذهب ابن وهب إلا أن يكون الصيد مريضا فشق جلده ولم ينزل منه دم فيكفي جرح الجراح له ويعلم كونه مريضا بشق جلده دون نزول دم والحاصل أن مقتضى كلام ابن عرفة أن المعتمد في الصيد أنه لا يؤكل بدون ادماء من الآية وهو واضح فيما يخص الصيد من شق الجلد أو ما لا يتحصل وهو المريض منه دم بذلك فإنه يؤكل بدون سيلان دم ومذكور أنه ٣٣٢ لا يؤكل إذا حصل الأدماء من غير الآية وهو ظاهر كلام ابن عرفة وظاهر كلام

أوباب (ش) المشهور أن الصيد إذا بابت عن صاحبه ثم وجدته من الغد فيه أثر كلبه أو وجدته منهم في مقابلة وعرفه والصيد صدم لم يؤكل ولو وجد في اتباعه لأن الليل يخالف النهار في أن الهواء يظهر فيه فيجوز أن يكون تداعيا على قتله شيء منها بخلاف النهار لأن الصيد منع نفسه فيه فأمر أبا الميقات المدة الطويلة التي بحيث يعلم أنه لو عد عليه شيء لا ترفيه (ص) أو صدم أو عض بلا جرح (ش) المشهور أن الصيد إذا مات من صدم الكلب أو غير ذلك من غير جرح فإنه لا يؤكل وكذلك لا يؤكل إذا مات من عض الجراح أو الكلب من غير أن يجرحه لما مر أن الجرح شرط في صفة أكل الصيد فقوله بلا جرح راجع لما هو هذا مفهوم قوله فيما مر جرح مسلم وإنما ذكره لدفع ما يتوهم أن الجرح لما أسند هناك للصائد أن المراد الجرح حقيقة فذهب ذلك التوهم بقوله أو صدم الخ فلم ير المراد الجرح حقيقة بأن رماه بهم أو حكا بأن جرحه الجراح أولا لأنه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره (ص) أو صدم ما وجد (ش) يعني أن الصائد إذا أرسل على صيد غير مرقى كلبه أو بآذنه أو سهمه وليس المكان محصورا أو قصدا أو وجد في طريقه بين يديه فإنه لا يؤكل أما لو كان المكان محصورا فإنه يؤكل كما مر في قوله أو لم ير بغارا أو غيصة (ص) أو أرسل ثانيا بعد مسكه أول وقتل (ش) أي وكذلك لا يؤكل الصيد إذا أرسل الصائد كلبه على صيد فأمسكه ثم أرسل بارزا أو كلبا بعد ذلك فقتل الثاني الصيد لأنه حينئذ أي بعد أن أمسكه الأول صار أسيرا أما لو كان القاتل للصيد هو الأول فلا إشكال في جواز أكله ومفهوم انظر أنه لو أرسل الثاني قبل أن أمسك الجراح الأول الصيد لجاز أكله بلا إشكال (ص) أو اضطرب فأرسل ولم ير (ش) يعني أن الجراح إذا اضطرب على صيد رآه فأرسله الصائد والحال أن الصيد لم يره الصائد ولا غيره والمكان غير محصور فإذا أخذ الجراح صيد لم يؤكل لاحتمال أن يكون الجراح قد أخذ غيره الذي اضطرب عليه إلا أن يتيقن أنه غاب اضطرب على الصيد الذي أخذ ثم مثل أن يراه غيره

المؤلف أنه إذا حصل جرح فإنه يؤكل سواء كان الجرح من الآية أو من صدم الصيد ويدل عليه قول ت غند قوله جرح مسلم وخرج به ما مات خسوفا أو من جرح دون جرح الجراح انتهى (قوله وهذا مفهوم) أي قول المصنف أو صدم أو عض بلا جرح (قوله لدفع ما يتوهم) أن الجرح حاصلا أنه إذا ذكره لأجل مفهومه أي فإنه أفاد مفهومه أنه لو جرحه لا يكل دفعا لما يتوهم أنه لا يؤكل وإن المراد جرح الصائد لا كلبه إلا أنك تنسب بأن هذا يستغنى عنه بقوله بمسلاح محمد وحيوان علم (قوله أن المراد الجرح حقيقة) الأولى أن يقول أن المراد

جرح الصائد حقيقة أي بحيث لا يشتمل جرح كلبه (قوله أولا لأنه مفهوم غير شرط) ولا أي أن قول المصنف جرح مسلم مفهومه لو لم يحصل جرح لا يؤكل وهو المراد من قول المصنف أو صدم الخ خلاصته أن الجواب الأول أتى به لأجل مفهومه وهذا الجواب نظر فيه لمنطوقه إلا أنه لما كان مفهوم غير شرط لم يعتبره (قوله غير مرقى) أي غير معلوم فتد قال ابن غازي قاعدة الصيد إذا كان معينا أي شئيا أي معلوما ولو بغير الرؤية كأن يسمع صوته ونحو ذلك أكل كان المكان محصورا أم لا فإن لم يكن معينا أي معلوما وكان المكان محصورا كان الجراح (قوله وقتل) أي الثاني أو قتلا فلا يؤكل في الصورتين (قوله لجاز أكله) قتله الثاني أو قتلاه معا ومفهوم بعد أن أرسل ثانيا قبل مسكه أول وقتل الثاني أو قتلا معا فيؤكل في الصورتين ومفهوم بعد مسكه لو أرسل ثانيا بعد قتل أول قبل وصول الثاني له فيؤكل أيضا ومفهومه أيضا لو أرسل ثانيا قبل مسكه الأول قبل وصول الثاني ثم قتل الثاني فيؤكل ولا يخفى أن قوله وقتل معطوف على أرسل وكان عليه أن يبرز الضمير باتفاق البصريين والكوفيين فيقول وقتل هو لأن الضمير في قتل عائد على الثاني وقتل وقع بعد قوله أول فتد جري الضمير على غير من هو في المعنى

(قوله والمالك) هذا مقابل لقول المصنف (قوله ومبناها على ان الغالب كالحق) أي فيؤكل وقوله أو لا أي فلا يؤكل (قوله من أجل هذه الرواية) أي ما أشار له المصنف بقوله أو اضطرب فأرسل ولم ير (قوله على الخلاف لما في المدونة) أي فان مقتضى كلام المدونة المذكور أنه يؤكل في مسألة المصنف أي على تقدير اذانوي المضطرب وغيره مع ان المصنف قد حكم بعد الاكل وظاهره ولو نوى المضطرب عليه وغيره (قوله وليس بخلاف) أي أقول ما ذكره ليس بخلاف لأنه أكل في مسألة المدونة الذي لم ير لكونه نوى مع من روى ولم يؤكل في مسألة المصنف لاحتمال انه أخذ غير ما اضطرب عليه فلونوى ما اضطرب عليه وغيره لا (قوله الحذف والابصال) أي حذف الجار توسعاً فاقصص الضمير واستتر فليس من باب حذف نائب الفاعل لأنه لا يجوز حذفه (قوله على ما فيه) الذي فيه أن باب الحذف والابصال مقصور على السماع اجاعاً ومع ذلك لا يدخل العمدة وانما يكون في الفضلات كذا في ك أي فالمصنف مشكل (قوله بالا كل عند ابن رشد) أي لانه نوى المضطرب عليه وغيره ولم يؤكل في مسألة المصنف لكونه ما نوى الا المضطرب عليه خاصة فالمصنف موافق للمدونة (قوله وعدمه عند غيره) أي لانه جعل كلام المصنف بخلاف لما في المدونة فعنده لا يؤكل في مسألة المصنف سواء نوى المضطرب عليه خاصة أو نواه وغيره (قوله بناء على ان الغالب كالحق الخ) هذا لا يناسب التوفيق بين كلام المصنف والمدونة والخلاف وانما يناسب الخلاف ٣٣٣ بين كلام المصنف وقول مالك الذي أشار له الشارح بقوله والمالك

أشار له الشارح بقوله والمالك
جوازاً كله (قوله بناء على
ان الغالب كالحق) أي فيؤكل
فهو ناظر للتأويل بالا كل (قوله
وان رؤية الجراح كروية
ربه) أي فيؤكل (قوله أولاً)
أي ليس الغالب كالحق
وليس رؤية الجراح كروية
ربه أي فلا يؤكل وهو راجع
لقوله وعدمه (قوله وليس
كن رأي جماعة صيود) أي
كما دعي ابن رشد فعنده ذلك
القائل لا يؤكل ولو نوى
المضطرب عليه وغيره وليس
كن رأي جماعة صيود (ثم

ولا يرام هو قاله مالك في العتبية ومالك جوازاً كله ومبناها على ان الغالب كالحق أولاً ابن
رشد من الناس من جعل هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة في الذي يرسل كلبه على جماعة
من الصيدوينوى ان كان وراءها جماعة أخرى لم ير هافياً خذماً لم يرانه يأكله وليس بخلاف بل
الظاهر في معنى هذه المسئلة انه أرسل ينوي صيد ما اضطرب عليه خاصة وأما لو نواه وغيره فانه
يؤكل والى هذين التأويلين أشار بقوله (لا أن ينوى المضطرب) أي عليه حذف أجار وأوصل
الفعل فاستتر الضمير على ما فيه (وغيره فتأويلان) بالا كل عند ابن رشد وعدمه عند غيره بناء على
أن الغالب كالحق وان رؤية الجراح كروية ربه أولاً فيهم أو ليس كن رأي جماعة صيد فتواه
وما وراءها لان غير المرتضى تبع له انتهى (ص) ووجب نيتها (ش) الضمير في نيتها يرجع الى الذكاة
بأقسامها الاربعه الذبح والنحر والعقر وما يجعل الموت كالغشاء في نار ونحوها أو قطع جناح
بجراد ونحوه مما سميت به طائفة من البركة في الفية في العقر عند ارسال الجراح أو السهم والنية
على قسمين نية تقرب ونية تميز والذي يشترط فيه الاسلام الاول والثانية ومعناها انه ينوى
بهذا الفعل من ذبح ومما عساه تذكيتها لا قتلها أي ينوى أنه يحللها أو يبيحها لا يقتلها وهذا متأت
من الكتابي فعلى هذا أقول المؤلف ووجب نيتها أي من مسلم وكتابي (ص) وتسمية ان ذكر
(ش) يعني ان التسمية أيضاً واجبة مع الذكاة من حيث هي فيقول بسم الله والله

أقول) ظهر لك ان من يقول بالخلاف يسلم كلام المدونة ولا يقول بالقياس الذي يقول به ابن رشد فاذن يراد ان يقال فامعنى
قوله من الناس من جعل هذه الرواية على الخلاف لما في المدونة والجواب ان المراد المخالفة من حيث يسلم كلام المدونة بالا كل
وعدم الاكل في مسئلتنا ولو نوى المضطرب عليه وغيره (قوله لان غير المرتضى تبع للرأي) أي وليس في مسألة المصنف معنى
تذبيبه بالتأمل في كلام الشارح نعم ان في كلامه تنافياً وذلك لان قوله والى هذين التأويلين أشار الخ بغيره ان المراد
بالتأويلين تأويلان بالخلاف والوافق لشدة الوفاق كما قال ابن رشد لا بالا كل وعدمه كما قال به حيث قال فتأويلان
بالا كل نعم التأويلان بالخلاف والوافق مستلزم للخلاف بالا كل وعدمه اذانوي المضطرب عليه وغيره (قوله بأقسامها الاربعه)
لا يخفى ان القسم الرابع لم يذكره المصنف فيما سبق فإراد المصنف نيتها أي الذكاة اليهودية عدمهم (قوله ومعناها) أي الثانية
التي هي نية التمييز (قوله أي ينوى انه يحللها أو يبيحها) اعترض بأن ظاهر المدونة انه لا يشترط ذلك وان المراد قصد الفعل وان ذهل
عن قصد الحبل به فنوى بالذبح قطع الحلقوم والودجين وذهل عن كون ذلك يبيح الذبح كفي ذلك كما هو ظاهر المدونة في الذبح
والصيد والظاهر انه يجري ذلك في بقية أنواع الذكاة انتهى والشارح تابع في ذلك للقاني والواصل ان عجز ارضى انه لا يشترط في
الكتابي النية ولا التسمية فانهم شرطان في حق المسلم الا أن شيخنا قال انه لا بد من النية في الكافر (قوله ان ذكر) فان لم يكن
ذا كراً فلا شيء عليه (ثم من ترك التسمية عامداً ابتداءً ثم قبل ان يقطع تمام الحلقوم والودجين وبعد قطع البعض

في بني الاجزاء ولو كان الترك ابتداء تسمية انما ذكرها بعد ما قطع بعض الحلقوم والودجين فانه يأتيهم او يدعون باذان تركها بعد
 ان ذكرها بعد ان كان كالتارك لها ابتداء تمامها وانظر اذا لم يتدر على الايمان بالتسمية أي ذكر الله الابا التسمية فهل يأتيهم أم لا والظاهر
 المستفوت من ذلك (قوله عنده الذبح الخ) أي وعنده الاتقاء في الماء الحار (قوله وعند الارسال في العقر) الباجي لوسمي حين الرمي
 ثم يدع عليه سمي لذكائه ايضا ولم ارفعه نصا (قوله وحمله بعضهم الخ) حاصله ان ظاهر الحال ان كل زم المصنف مختلفا لكان من ابن
 حبيب لان المصنف قد قال وتسمية قضاها اشتراط التسمية وان لا يكون أي ذكر كان مع ابن حبيب يقول يكفي غير بسم الله
 وحاصل الجواب ان كلام المصنف ليس ٢٣٤ مخالفه لكلام ابن حبيب بان يعمل كلام المصنف وتسمية أي ذكر بل لو قال

الله ولم يلاحظ له خبر ان يكفي
 وأما لو أتى بالمصنفه كالتالي
 أو الرزاق فانه لا يكفي وحديثه
 فالمراد من الاسم العلم كانه
 لانه مستجمع اسائر الاسماء
 والمصنفات وهذ لا يأتي في
 نحو الخالق والرزاق (قوله
 وهو مثل الابل الفيسل) أي
 والرافة كذا قال عجم والرافة
 يضم لراى وقتها (قوله والطير
 ولو نعامه الخ) بالغ عليه
 له لرد خلاف وعبارة
 التوضيح وذبح غيره حتى
 الطير الطويل العنق كانه نعامه
 ابن الموزان شعرت لم تؤكل
 انتهى (قوله ووقوع النحر
 محتمل الذبح) لكن في اللبسة
 لا في غيرها لانه عقر (قوله
 مهواة) بفتح الميم الحفرة كما
 أفاده المصباح (قوله لقوله
 ته الى أن تذبحوا بقرة) الاولى
 ان يقول لقوله تعالى مع
 ما أفاد الصنف عن الوجوب
 من حديث البخاري فقول
 المشرح مقتضاه أي مقتضى

أكبر عند الذبح وعند النحر وعند الارسال في العقر ابن حبيب ان قال بسم الله فقط أو الله أكبر
 أو لا حول ولا قوة الا بالله أو سبحان الله أو لا اله الا الله بجزءه وكل ذلك تسمية وما مضى عليه
 اناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر انتهى وحمله بعضهم على الوفاق وان المراد ذكر الله ثم
 لو قال المؤلف كالتسمية ان ذكر بغيره على عادته من رجوع الغنم لما بعد الكاف وقال ز قوله
 ان ذكر خاص بالتسمية وقد حذف من هذا الواو مع ما عطف أي وقدر وحذف العلم به من
 فريته واحتزبه عن غير القادر كالاخرس فان التسمية لا تعجب عليه وأفاد اشتراط لذكرانه
 لو تركها معه لم تؤكل سواء كان جاهلا أولا خلا فلا شيب في الجاهل انتهى (ص) ونحوه بل
 ذبح غيرها ان قدر (ش) يعني ان الابل تختار أو عرايها يجب نحرها فان ذبحت لغير ضرورة
 لم تؤكل على المشهور ومثل الابل الفيسل وان الغنم والطير ولو نعامه يجب ذبحها ونحرها
 من ذلك اختيار لم يؤكل ولو ساهيا (ص) وجاز للضرورة (ش) أي وجاز وقوع الذبح محل النحر
 ووقوع النحر محل الذبح للضرورة من وقوع في مهواة وحزم في الشامل بضرورة عدم الآلة
 فقال فان عكس في الامر من لعذر كعدم ما ينحصر به صح ولا يعذر بنفسه ان وفي الجهل قولان أي
 من غير ترجيح وامل المراد بالجهل عدم معرفة الذبح فيما يذبح والنحر فيما ينحصر لاجل الحكم
 فانه لا يذبح بغيره اتفاقا وانما عذر بالجهل على الوجه المذكور دون التسمية لانه بمنزلة فقد آلة
 الذبح فيما يذبح وآلة النحر فيما ينحصر كما أشار له (ه) في شرحه (ص) الا البقرة فينبذ الذبح (ش)
 هذا مستثنى من عموم قوله وذبح غيره فقد دخل في الغير كل حيوان أو من مفهوم قوله وجازا
 للضرورة والمعنى على الاول انه يتعين ذبح غير الابل الا البقرة فلا يتعين الذبح فيه بل يجوز
 الامر ان أي الذبح والنحر وانما يستحب مالك في البقرة الذبح لقوله تعالى ان الله يأمركم أن
 تذبحوا بقرة ومقتضاه جواز النحر فيها وهو واضح وقد أخذ من دليل آخر عدم وجوب ذبحها
 ففي حديث البخاري في كتاب الذبايح ما يفيد ان البقرة تذبح وتحرر والمعنى على الثاني فان لم
 تكن ضرورة بأن ذبح ما ينحصر أو عكسه اختيار لم يؤكل الا البقرة فانه يجوز فيه الامر ان من غير
 ضرورة (ص) كالحديد واحداه (ش) يعني انه يستحب ان تكون الآلة التي يذبح بها أو ينحر
 بها من الحديد فلو فعل بغيره مع وجوده أجزأه إذا فرى الاوداج على المشهور ويستحب أيضا
 ان تكون الآلة محمودة أي سريسة القطع لان ذلك أهون على المذبح لخروج روحه

استحب الذبح وقوله بجواز النحر المراد به عدم حرمة فلا ينافي انه مكروه أو خلاف الاولى ثم
 لا يخفى ان المقصود من قوله تذبحوا انه كوالصادق بالذبح والنحر ولكن لما عبر بصيغة الذبح أفاد رجحانه وليس المراد سيما يظهر
 ان الله يأمركم أن تذبحوا لا تنحروا فانه لا يكفيكم بقرته من البقرة الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه وانظر ما يشبهه
 البقر من حمار الوحش والتمثيل ونحوهما قال المصنف الباجي والخيل أي على القول بحمل أكلها كالبقرة أي فيجوز فيها الامر ان
 وينبذ الذبح الطرطوشي وكذا البغال والحمير الانسية على القول بكرهتها انتهى (أقول) فليكن مثل الحمير الانسية الجمل الوحشية
 اذا قدر عليها (قوله التي يذبح بها أو ينحر بها الخ) بل حتى البقرة كما هو ظاهر تمت (قوله اذا فرى الاوداج) لا يخفى ان الذبح لا بد فيه
 من فرى الاوداج فسامعني هذا الاشتراط

بسرعة

(قوله واحد) يضم الياء (قوله شفرته) بفتح الشين هي السكين العربية والجمع شفرات مثل كبة وكال بسو شفرات مثل سمكة ومعدات كذا في المصباح وظاهران المراد هنا مطلق السكين ولو لم تكن عربية (قوله وضجع الخ) بفتح الضاد اذ هو الضم الذي يتعلق به النذب وأما بكسر هاء فلهيئة (قوله ذبح) بكسر الذا (قوله مقيدة أو معقولة) ظاهره التخيير وناقشه ابن عرفة بأن نحره معقولة إنما هو عند تذكر ذبحها فاقعة مقيدة انتهى (قوله ومما يستحب أن يكون المذبح) أي وكبره مائة ذبحها على الاين (قوله الا أن يكون الذابح أعسر الخ) فان كان أضبط جاز الوجهان لكن ينبغي التيامن (قوله السنة) أي الطريقة لان تلك الامور الاتية منه تدور به بل بعضها واجب وهو عدم التضع قبل الذكاة والتسمية (قوله مشرف) بالقاع وفي خط بعض العلماء صوابه بالقاف قال ت و قوله بالقاف أي من ناحية المشرق وهذا اذا كانت القبلة في الجنوب فاذا كانت في غير جهته فلا يكون مشرق الرأس انتهى وعلى انه بالقاف فقد مضبط بفتح الشين وتشديد الراء المفتوحة وضبط يضم الميم وسكون الشين وانظره فالمعنى حينئذ ورأسها مشرف أي مرفوعة لجهة المشرق (قوله من اللحي ٢٣٥ الاسفل) أي من جهة اللحي الاسفل (قوله بالصوف أو غيره) أي

كالريش في الطير أو الشعر في المعز أي تأخذ الجلود في حال كونها ملتصقة بالصوف أو غيره (قوله فتمده) أي ماز كرم من الجلد المتصقة بالصوف أو غيره أو عدم ما ذكر من الصوف ونحوه وهذا معنى قول المصنف وایضاح المحمل (قوله البشرة) أي الجلد (قوله في المذبح) أي موضع الذبح (قوله حتى تكون الجوزة في الرأس) أي لاجل أن تكون الجوزة في الرأس (قوله ولا تتخ) معطوف على قوله وتعد أي ولا تقطع التضاع قبل الذبح وهو مخ أيض في فصار العنق والاكت قتلها قبل ذكاته أي يكون قوله ولا

بسرعة فتحصل له الراحة وبعبارة أخرى وقوله واحداً أي سنة ظهر وليحد أحدكم شفرته (ص) وقيام ابل وضجع ذبح على أيسر (ش) يعني انه يستحب ان تحصر الابل قائمة مقيدة أو معقولة اليد اليسرى كما قاله ابن الحاجب ومن وافقه وانظر هل يطلب قيام غيره مما يتبين نحره أو مما يجوز حيث قصده نحره أم لا ومما يستحب أن يكون المذبح وقف الذبح على شقه اليسرى لانه أعون للذابح الا أن يكون الذابح أعسر فيضجعه على شقه الاين قال فيها السنة أخذ الشاة برفق وتضع على شقه اليسرى ورأسها مشرف وتأخذ بيدك اليسرى جذة حلقها من اللحي الاسفل بالصوف أو غيره فتمده حتى تبين البشرة وتضع السكين في المذبح حتى تكون الجوزة في الرأس ثم تسمى الله وتقرأ السككين من مجهز من غير تردد ثم ترفع ولا تتخ ولا تضرب بها الارض ولا تجعل رجلك على عنقها اه (ص) وتوجهه (ش) أي ومما يستحب توجيه المذبح الى القبلة على شقه اليسرى والاسماء وتؤكل والفرق بين توجيهه الذبيحة وعدم توجيهه البائل الى القبلة خفة الدم بالعنق عن يسيره وأكل الباقي منه في العروق وفي البول كشف عورة أيضا والاولى أن لو قال توجيهه وظاهر كلام غير واحد أن قوله وتوجهه فيما يذبح فقط وتقدم عنده قوله ونحرها الخ مائة تضي ندبه في النحر أيضا (ص) وایضاح المحمل (ش) أي ومما يستحب أيضا أن يوضع الذابح لمحل الذي يذبح فيه من صوف أو زغب الذي يستريح للذبح وانظر هل يجري مثل ذلك في النحر أم لا (ص) وفري ودحي صبيد أنفذ مقته (ش) يعني أن الصيد اذا أنفذ الجوارح مثلا مقانله وأدركه الصائد وهو يضطرب فانه يستحب له أن يفرى أو داحه لترهق روحه بسرعة والاستحباب يحصل بفري الودجين ولو لم يقطع الحلقوم كما يفعله كلام ابن عرفة ولذا قال المؤلف فري ولم يقل ذبح أو نحر أو ذكاة (ص) وفي جواز الذبح

تضع نحره كما يكون قوله أولا السنة أي الطريقة المصادفة بالوجوب ويحتمل ولا تتخ أي بعد الذبح أي على طريق الكراهة أي ينهى عنه نهي كراهة عن قطع التضاع (قوله ولا تضرب الخ) أي على طريق الكراهة في الامرين (قوله ولا تجعل رجلك على عنقها) زاد في ك ومأثرت عنه عليه الصلاة والسلام أنه ضحى بكبشين ووضع رجله على صفاحهما لم يثبت اه (قوله وتوجهه) ظاهر كلام المؤلف أن المطلوب توجه الجميع للمحمل الذبح خاصة ويفهم من توجيهه الذبيحة توجه الذابح لها كما ذكرنا (قوله والاسماء) أي ارتكبت مكرها كما هو اظاهر من تعبيره بأسماء (قوله خفة الدم) أي وأما البول فنقل لانه لا يعني عن يسيره ولا يتعاطى منه شيء أصلا (قوله كشف عورة أيضا) أي ان في البول ثمة لا وكشف عورة وليس ذلك في الدم الا أنك خبير بان الخفصة التي في الدم لا تقتضي الاستقبال فالتقتضى للاستقبال كما في الخطاب أن الذبيحة لا بد لها من جهة فاختيرت جهة القبلة لانها أفضل الجهات اه (قوله والاولى أن لو قال وتوجهه) لان الاحكام اغتاتع بالافعال لانه لا تكليف الا بفعل (قوله وانظر هل يجري) الظاهر الجريان (قوله ولو لم يقطع الخ) رد بان من لازم فريهم ما قطع الحلقوم لبروزة عنهما كما قال ابن عرفة أي اذا قطعها على الوجه المعتاد في الذبح

(قوله أو ان انفصلا) معطوف على مقدر رأى ان انفصلا أو انفصلا وأفاد به هذا القول عدم الجواز ان انفصلا وذلك لانه منسوخ
وخفي والمنسوخ من الغايل عدم حلية الذبوح كذا في له (قوله المصنف أو بالعظم الخ) معطوف على بالعظم أى وجوز به بالعظم
انفصل أو انفصل لا بالنسب مطلقا وفي الجواز ظاهر في التحريم مع أن المنقول هنا الكراهة قاله في النص صريح (قوله التي هي مركبة)
أى شأن التركيب وان لم تكن مركبة بالفعل لا جليل أن يأتى الاطلاق وكذا قوله الظفر المركب (قوله هل تجوز الذكاة) هذا
الاول من الاقوال وقوله أو لا تجوز هذا هو الاخير (قوله أو تركه) ليس واحدا من الاقوال الاربعة التي في المصنف ومفاد
ذلك أن القول الاول مراده الجواز المستوي الطرفين لا المكر وه الا أن مفاد كلامه هنا ان الغنم ما في له وانه موجود عندى مانصه
ويبقى على القول الاول بالجواز مطلقا ان يكون مع الكراهة وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين لقول المدونة أساء
ونزل وانظر هل كذا على القول الثاني والثالث أو الجواز فيهما من غير كراهة اه (أقول) كلام التوضيح المتقدم يفيد الجواز
من غير كراهة فتأمل غير أن السارح لم يعم ٣٣٦ الاقوال في صدر عبارته (قوله وقد أساء) أى ارتكب مكرها وهذا هو

الراجح كما يفيد حصول المواق
القول بانع على الكراهة
(قوله القول الثاني) هذا هو
الاخير فلا يؤكل ما ذبح بهما
على هذا القول كما في شرح
شعب وفي المواق ما يقتضى
الكراهة (قوله لا تجوز
الذكاة بهما) قضية العلة
أن المراد بعدم الجواز الحرمة
التي لا أكل معها وانظره
(قوله وهو حقيقة) أى
الموافق للتقواعد (قوله من
جهة المعنى) أى العلة (قوله
وعلى هذا يكره بالنسب مطلقا)
هذا هو المفاد بالتفصيل وان
كان ظاهر المصنف التحريم
وانظر ما الجواب عن قوله
صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا

بالعظم والسن أو ان انفصلا أو بالعظم أو منه هما خلاف (ش) يعنى أن الاسنان التي هي
مركبة في فم الانسان والظفر المركب في الاصبع هل تجوز الذكاة بهما أو لا تجوز أو تركه في
ذلك أقوال القول الاول تجوز الذكاة بهما مطلقا وهو قول مالك واختيار ابن القصار وظاهره
الجواز للضرورة أو غيرها وهو خلاف ما في المدونة أنه مع الضرورة لقولهما من احتاج ثم قال
فيها ولو ذبح بذلك ومعه سكين فأنه أتوكل أبو محمد وقد أساء القول الثاني لا تجوز الذكاة بهما مطلقا
وهو قول مالك في كتاب بن المواز قال ابن القصار وهو حقيقة مذهب مالك قال الباجي هو
الصحيح القول الثالث تجوز الذكاة بهما ان كانا منفصلين ولا تجوز بهما ان كانا متصلين لانه
خفي بالظفر ونش بالسن رواه ابن حبيب عن مالك وقال ابن رشد انه الصحيح من جهة المعنى
وروى عن مالك جواز الذكاة بالعظم مطلقا وعلى هذا يكره بالنسب مطلقا ومراده بالعظم نفيا
واثباتا في هذه الاقوال الظفر يدل قوله أو انفصلا لان العظم المتصل لا يأتى به ذبح أصلا
ومراده بالاطلاق فيما تقدم سواء كانا متصلين أو منفصلين ومحل الخلاف حيث وجدت آلة
معهما غير الحديد فان وجد الحديد معين وان لم توجد آلة غيرهما تعين الذبح بهما (ص) وحرم
اصطياد ما كول لانية الذكاة (ش) يعنى أن الحيوان المأكول اللحم لا يجوز اصطياده بغير نية
الذكاة أى ولانية تعليم بل بلانية أصلا أو بنية قتله وحبس أو الفرجة عليه لانه من العيب
المنهى عنه ومن تعذيب الحيوان أمالو اصطياده بنية الذكاة فلا يحرم ومثله نية التعليم فلوقال
المؤلف الا لغرض شرعى عوض قوله لا بنية الذكاة لافاده (ص) الا بكثر فيجوز (ش) الباء
داخلة على محذوف لا على الكاف أى لا بغيره وان تكثير والباء ظرفية أى وحرم اصطياد
ما كول الا أن يكون الاصطياد واقعيا في حيوان لا يؤكل تكثير فيجوز بنية قتله وليس من

ليس السن والظفر وهل الجواب انه صلى الله عليه وسلم اغفل ذلك تكرههم الا كل بالنش بالسن أو الظفر لعيب
مع عدم احسان صفة الذكاة بهما لانه قاله للتخصيص كذا أجاب بعض الشيوخ (قوله لان العظم متصل) وأما لو ذكى بقطعة
عظم فلا خلاف في الجواز (قوله فان وجد الحديد معين) أى الحديد ظاهره الوجوب بحيث لو ارتكب خسلا فله لسان حراما اذا
وقع ونزل وذبح بهما مع وجوده فانه يحترق والظاهر أن يراد بالعين الذب المؤكدا للوجوب ثم وجدت عندي ما يفيد (قوله
تعين الذبح بهما) أى انهما اذا أراد الذبح فيهما (قوله نية تعليم) أى كنية تعليمه لذهاب بلد بكاب يعلق بجناحه أو لينبه على
ما يقع في البيت من مفسدة (قوله فلوقال المؤلف الا لغرض شرعى) وكونه تارة بدالذكاة مطلقا بغير غاية البعد وهل يدخل
في الغرض الشرعى تعش صاحب الغراب الذي يقول الله حق والظاهر أن لا يمنع حبسه لذلك لا مكان الشمس بغيره من ممرح
عب وانظر هل يمنع شراء درة أو قرى معين ليجسه ما ذكر الله كالاصطياد لذلك أم لا وحيد يذبح عتقه ما لانها من السائبة
المحرمة بالقرآن والاجماع اه والظاهر المنع (قوله الا أن يكون الاصطياد) هذا يفيد أن الاستثناء منقطع ويجوز أن يحصل
متصلا ويحمل على ما اذا صيد الخنزير بنية ذكاته لم يضر فانه يستحب ذكاته قاله الوفا فانظر شرح عب

(قوله وأدخلت السكاف الفواسق الخس) أي بالنسبة للمعصية فقلنا ما كحل بالنسبة إليه كذا في (قوله) كذا ما لا يؤكل المراد بالذكاة الذبح لا بالمعنى الشرعي إذ الفرض أنه غير مأكول ويخرج منه لا شيء أشرفه (قوله وكره ذبح بدور حفرة) قال الشيخ أحمد المراد منه معلوم وهو الاجتماع للذبح لا لمطلق الذبح كما لا يخفى في السكاف حذف أي وكره ذبح اجتماعه وأفيسه بدور حفرة اهـ (قوله لما فيها من عدم التوجه) أي بالنسبة إلى بعض الألسل لأن بعضهم متوجه فيها بلغة ما السكا أن الجزارين يتجمعون على الحفرة ويدورون فيها فيذبحون حولها فأنهم عن ذلك وأمرهم بتوجيهها إلى القبلة (قوله لرؤية بعضهم بعضا) هذا في الكل (قوله فقد أساء) أي ارتكب مكرها (قوله فيجوز القساؤه) أي ويجوز قطعه والصلح قبل الموت (قوله فكان ما وقع فيه الخ) أي ما تعلق به من الالتقاء (قوله وما معه) أي من القطع والصلح قبل الموت (قوله بمنزلة ما وقع) أي الالتقاء في غيره قال في ك بعد ذلك ما نصه وانظر هذا

٣٣٧

قوله وايضا المحل من كراهة القاء الحوت في النار اهـ ولعل ما تقدم عن س على غير قول ابن القاسم وانظر أيضا قوله بعد اتمام ذكاته فانه بعد اتمام ذكاته في الروح فيكره القساؤه في النار (قوله في حق من يراه من لوازم التسمية) أي يسن فعله مع التسمية وما اذا لم يكن كذلك فلا كراهة بل فاعله مأجور ان شاء الله كما قاله ابن رشد (قوله وتعمد ابانة) ظاهره ان مجوده عمد الابانة مكره وان لم يحصل بل وهو خلاف ما في المدونة ولو قال وابانة رأس عمده السلم من هذا (قوله ولو تعم ذلك أولا) أي قبل الذبح والحاصل انه على قول ابن القاسم يكره مطلقا أي سواء تعم ذلك

البحث لا بنية غيره كالفردية عليه فلا يجوز وأدخلت السكاف الفواسق الخس التي أذن الشارع في قتلها (ص) كذا ما لا يؤكل ان أيس منه (ش) تشبيهه في الجواز أي انه يجوز بل يستحب ذكاة ما لا يؤكل من الحيوان غير الأدهى اراحة له ان أيس منه لمرض أو عي يمكن لا علف فيه ولا يربح أخذ أدهله فلو ترك المأبوس ربه فانفق عليه غيره حتى صح فر به أحق به ويدفع للنفق ما أنفق على المأبوس (ص) وكره ذبح بدور حفرة (ش) يعني أن الذبح بدور الحفرة مكره لعدم توجه القبلة ورؤية بعضها بعضا حال الذبح (ص) وصلاح قطع قبل الموت (ش) يعني أنه يكره للإنسان ان ذبح شاة مثلا أن يسلخ منها شيئا أو يقطع منها شيئا قبل زهوق روحها بل يتركها حتى تبرد وتخرج روحها لانه عليه السلام فعله ومضى عليه العمل فان قطع أو سلخ منها شيئا قبل موتها فقد أساء وتوكل مع ما قطعه منها ومثل السلخ والقطع الحرق قبل الموت الا السمك فيجوز القساؤه في النار قبل موته عند ابن القاسم لانه لما كان غير محتاج لذكاة فكان ما وقع فيه من الالتقاء وما معه بمنزلة ما وقع في غيره بعد اتمام ذكاته (ص) كقول مضح اللهم منك واليك (ش) هذا مشبه بالمكره والمعنى انه يكره للمضحي ان يقول عند ذبح أضحيته اللهم منك واليك كما في المدونة ومعناه أي من فضلك ونعمتك لا من حولي وقوتي واليك التعرب به لا إلى شيء سواك ولا رياء ولا سمعة والكره في حق من يراه من لوازم التسمية (ص) وتعمد ابانة رأس (ش) يعني أنه يكره للذابح أن يتعمد ابانة رأس المذبوح بعد قطع الحلقوم والودجين لانه تعذيب وقطع قبل الموت ولستم تأوكل ولو تعم ذلك أولا عند ابن القاسم قال لانها كذبية ذكيت ثم جعل قطع رأسها قبل أن تموت وروى عن مالك انها لا تؤكل لانه كالعائت وأول مطرف وابن الماجشون والتونسي عليه قوله فيها مالك من ذبح فترامت يده إلى أن أياها الرأس أكلت ما لم يتعمد ذلك وتأوله ابن القاسم على الكراهة ابن يونس وهو القياس والاول استحسان والى تأويل غير ابن القاسم أشار بقوله (وتوالت

٤٣ خرشي في

أولا (قوله ما لم يتعمد ذلك) أي ان قول المدونة يؤكل أي ما لم يتعمد ذلك فلا يؤكل هـ ذناؤيل مطرف للفظ المدونة أي اللفظ مالك وأما ابن القاسم فانه يقول انه اذا تعم ذلك أولا فاعسا لحقه الكراهة الا انك خبر بان مطرف وابن الماجشون ليسا من شيوخ المدونة فينسب لهما التأويل وانما قالوا بعدم الاكل مع العمدة فوافقهما من تأول المدونة على ذلك كما أفاده محشي تب والحاصل ان ابن القاسم يحل مفهوم ترامت يده في كلام مالك معطلا أي ولو تعم ذلك يؤكل وأما مطرف وابن الماجشون فلا يحمله لانه معطلا وقد تقدم أنهم مما لا يجع لان مؤولين للمدونة لانهم ليسا من شيوخها على أن نسبة التأويل أيضا لابن القاسم تسمح لانه ليس من شيوخ المدونة (قوله وهو القياس) أي كلام ابن القاسم والاول وهو تأويل مطرف وابن الماجشون وأراد بالقياس قياس التعمد أولا على التعمد بعد قطع الحلقوم والودجين

(قوله ان تصده أولا) أى وأما لو قصد ابتداء ذلك كونه ثم حينئذ قصد الابقاء ونحوها فلا تنكروا على هذا المأوى بل بخلاف الاول ودل قول المصنف أيضا على ان الاول تأويل على المدونة مع أنى لم أر من تأولها عليه قاله البدر (قوله ودون) استعمل دون في غير المكان فلا يكون ظرفا كافيا بين من قوله تعالى لقد تقطع بينكم فإنه استعمل في البعد وفتحة في قراءة الفتح لحكاية ما كان ظاهرا فرفعه مقدر في النون وقد تفتح دون في كلام المصنف على هذا وهو مبتدأ ومبنة خبره هذا هو الظاهر لان المقصد الاخبار عن الدون بأنه مبتدأ لا لعكس وقال الثاني ودون من باب حذف الموصول وابقاء صلته والموصول اذا لم يعجز حذفه أى ما دون وهذا أولى ما يخرج عليه كلام المؤلف فيكون ما شاعى على الصحيح وهو عدم تصرف دون (قوله ميتة) كان يحيا بعد هذا أولا بانع الجوف أم لا ولولوا بان أول مرة ثم امتثلنا ثم أبان ثانيا سدسها فلا تؤكل نظر السابق بعد كل أو يؤكل ما انفصل أولا وثانيا نظرا لما بقى ثانيا لا نه بقى بعد الثانية ٣٣٨ النصف أو يقال الثالث المزال أولا لا يؤكل والسادس المزال ثانيا لا يؤكل

كأن كل النصف الباقي (أقول) وهو الظاهر وحرر (قوله الا الراس) أى وحده أو مع غيره ونصف الراس كذلك (قوله انفصل حقيقة أو حكما كمتعلق بجلد) أى مما لا يعود لهيته وأما لو انفصل وكان يعود لهيته سدا كل جمعه بالجرح وان لم ينفذ مقتل بسببه (قوله وأخذه) المراد بالأخذ ما يشمل ما اذا صار بمنزلة ما في يده ككسر رجله أو تغل مطمورة أو سد بجره عليه وذهب ليأتى بما يحضر به فجاء آخر فتحة وأخذه فهو مان سده (قوله وأما بملوك فلهرب) قضية ما يذكره المشرح في حل قوله الا ان لا يطرده الخ ان يحتمل ذلك المملوك على انه مسكون وله كن سياتى ان النقل المهورم (قوله فهو للثاني)

أيضا على عدم الاكل (نصفه أولا) ولم يقل تأويل لان ربحان الاول عنده وأفهم قوله تعمدان الثاني والجاهل بخلافه ابن عرفة ولولوا بان رأسها يذبحها جهلا كانت اتفاقا اه والضمير في قصده لا بانه لانهم يعنى الانفصال ولذا تكأ أعاد الضمير مذكرا وقوله أولا أى ابتداء يريد وقد حصل ما قصد كما هو المتبادر من الكلام (ص) ودون نصف أبين ميتة الا الراس (ش) يعنى ان الكلب أو الباز اذا قطع من الصيد دون نصفه ولم يبلغ مقاتله ومات قبل أن تترك ذلك كانه فان ذلك الدون لا يؤكل لانه وصفه بأنه ميتة لان القاعدة أن المنفصل من الحي كميته ويؤكل ما عدا ما اتفاقا ولولوا بان الجرح من الصيد دون نصفه الا أنه أنفذ مقتله فانه يؤكل كل جمعه لان الصيد لا يعيش مع ذلك أبدا ولهذا لو أبان الكلب أو الباز رأس الصيد فانه يؤكل مع رأسه وكذلك اذا ضرب به الجرح قطع نصفين وقوله أبين أى انفصل حقيقة أو حكما كمتعلق بجلد أو بيسير طم (ص) وملك الصيد المتبادر (ش) يعنى أن الصيد اذا رآه جماعة وكل منهم قادر على أخذه فبادر أحدهم وأخذه أو بادر غيرهم وأخذه فهو له لا لمن سبقه فربما له فلو قد افقوا عنه ولم يدع بعضهم بعضا يصل اليه قضى به لهم خوف أن يقتلوا عليه والى هذا أشار بقوله (وان تنازع قادرين فيمنهم) ابن عرفة قلت هذا ان كان يحمل غير مملوك وأما بملوك فلهرب اه والمراد بالتنازع التدافع ولو قال وان تدافع قادرين كان أحسن والا فقد يكون هنالك تنازع من غير تدافع وأشار بقوله (وان ند) الى أن الصيد اذا هرب من صاحبه وعلق بالوحش وسواء كان الذى هرب منه ملكه بصيد أو شراء من صائده أو من غيره وهذا معنى المبالغة في قوله (ولو من مشتر) ثم اصطاده شخص آخر فهو للثاني الذى اصطاده لان هرب منه وسواء طال مقامه عنده الاول أم لا وظاهره طال زمن ندوده أم لا وأشار بلول رد قول ابن الكاتب انه للاول قياسا على من أحيى ما دثر ثم أحيى غيره بعد ان اشتراه من مالكه باحياء فانه يكون للاول وأما لو أحيى الرضاد ثم أحيى ما به من البناء اه بالمعنى وحينئذ اختلفت النفس للفرق بين هذه وبين مسألة الصيد على ما شئى عليه المؤلف ويمكن الفرق بان

أى دون ما عليه من حلى كقترط وقلادة فيرده له ان عرف والا فلقطة وحكم المصنف بانه للشافى ظاهره مطلقا الصيد تطبيع بطباع الوحش ام لا حيث لم يكن تأنس عند الاول والا اشترط في كونه للثاني حين ندوده ان يتطبيع بطباع الوحش والا فلاول كما اشار له المصنف بقوله لان تأنس الخ فاذا علمت ذلك فقول المشرح وسواء طال مقامه الخ فيه شئ وذلك ان من المعلوم ان من طال مقامه شأنه التأنس وقوله وظاهره الخ من المعلوم ان شأنه ان يتطبيع بطباع الوحش وحينئذ فلا يلتزم مع قوله بعد لان تأنس الخ (قوله أحيى بعد ان اشتراه الخ) أى فالذى اشتراه دثر عنده ثم أحيى ثم دثر فاحياه شخص فانه يكون للمشتري الذى كن اشتراه ومفاد هذا انه لا يكون للمشتري الا اذا أحيى بعد ان اشتراه والظاهر انه يكون للمشتري ولو لم يحيه (قوله باحياء) متعلق بقوله مالكة (قوله فانه يكون للاول) أى الاول بالنسبة للاخير الذى هو المشتري المتوسط بين الثالث والاول (قوله وأما لو أحيى الرضاد ثم أحيى ما به من البناء) أى ثم أحيى ما غيره فانه ان يكون له الذى اشار له المشرح بقوله فانه يكون للثاني

(قوله بخلاف ما أحياها بالبناء ثم دثر البناء) هذا موجود في الصورة التي حكم فيها بأنه يكون للثاني وانظر لو ادعى الصائد الثاني أن هروبه هروب انقطاع وتوحش وادعى الأول ضده ولم تظهر قرينة يعمل عليها وينبغي فهمه بينهما كالتنازع بينهما (قوله طلب الأبق) على وزن كفار جمع كافر كما أفاده في المصباح (قوله أي لم يلحق بما كن الوحش) أي بحيث يتطبع بطباع الوحش (قوله مع ذي حباله) المراد بالحبال الآلة مطلقا كان فيها حباله أم لا كالحفرة (قوله قصدوها) أي بطرد الصيد إليها قال الثاني لا مفهوما لقوله قصدوها والمفعول عليه قوله ولولا هالما لم يقع وانما ذكره لاجل قوله وان لم يقصد اه ونظر عجم في ذلك فقال وانظر اذ لم يقصدوها الطارد ولولا هالما لم يقع (قوله ولولا هالما) أي الطارد وذو الحباله بدليل قوله بحسب فعلهم ما وصح عوده على الطارد والحباله ويكون استعمال الفعل في حقيقة ومجاز وفيه خلاف ٣٣٩ والاول اولى ثم نقول ولولا هالما

أي وثبت ذلك امام عيانة البينة او بقول اهل المعرفة وكذا في جميع ما بعده وانظر لو لم يثبت شيء من ذلك ولو قال لم يصد بدليل لم يقع لكان يظهر (قوله يعني ان المشهور الخ) ومتقابله ان الصيد للطارد وعليه لصاحب الحباله اجرهما (قوله وعلى تحقيق بغيرها الخ) لا يخفى أن قوله وعلى اياس وقوله وعلى تحقيق بغيرها متعارض مفهوما ما في الشك ففضية مفهوم الاول انه الطارد اذ مفهوم ايس تحقيق عدم اخذه ففهومه ان ترده فيه فلا يكون لهما وقضية مفهوم الثاني انه لرب الحباله اذ مفهوم وعلى تحقيق فله ان ترده لا يكون له فانظر ما الحكم كذا في له وعليه اجر الحباله ان قصد اراحته نفسه بوقوعه فيها وفي له وغلبة الظن كالتحقق به فيما يظهر وبعبارة أخرى والمراد

الصيد لما خرج من حوز صائده ولم يكن عوده الا بعسر فكانه لم يحصل فيه هلاك بخلاف ما أحياها بالبناء ثم دثر البناء (ص) لان تأنس ولم يتوحش (ش) يعني ان الصيد اذا كان قد تأنس عند الاول ولم يتوحش فاحذه الثاني فانه لا يكون له ويكون للاول ويغرم للثاني اجرة اعيه ونفقة في تحصيله والواو في ولم يتوحش والواو الحال واعترض اعطاء الاجرة للثاني بمسئلة الأبق حيث لم يجعلوا ان اخذه جعله الا اذا اخذه من شأنه طلب الأبق وقد يفرق بان الذي اخذ الا ابق متبرع لعله أنه ملك للغير بخلاف اخذ الصيد فانه دخل على ملكه ابتداء وأيضا ملك الثاني للصيد قوي بدليل كونه له على بعض الاقوال فقوله لان تأنس أي النساد قبل ندوده ولم يتوحش بعينه ندوده أي لم يلحق بما كن الوحش (ص) واشترك طرد مع ذي حباله قصدوها ولولا هالما لم يقع بحسب فعلهم ما (ش) يعني أن المشهور من مذهب ابن القاسم اذا نصب شخص آلة الصيد من شبكة أو حفرة أو غير ذلك ثم طرد شخص آخر صيدا وقصد ايقاعه في الحباله بكسر الحاء فوقع فيها ولولا الطارد والحباله لم يقع الصيد في الحباله فانه يكون بينهما شركة وتكون الشركة بينهما فيه بحسب فعلهم ما بالتقويم فاذا قيل أحدهما يساوي درهما والاخر ثلاثة اشتركا رابعا وقوله بحسب فعلهم ما أي بحسب اجرة فعلهم ما (ص) وان لم يقصد و ايس منه فلهما (ش) يعني أن الصيد اذا طرده شخص ولم يقصد ايقاعه في الحباله والحال انه قد ايس من اخذ الصيد بان اعياءه وانقطع منه وهروب حيث شاء فسقط في الحباله فلهما دون الطارد ولا شيء على ربه الطارد لانه لم يقصدوها (ص) وعلى تحقيق بغيرها فله (ش) يعني أن الطارد للصيد اذا كان على تحقيق من اخذه ولم يقصد ايقاعه في الحباله فوقع فيها فقوله دون صاحب الحباله فقوله وعلى تحقيق الخ معطوف على معنى مانع عدم أي وان لم يقصد وهو على اياس منه فلهما وعلى تحقيق الخ وقوله (كالدرا) مشبه بقوله فله يعني أن الصائد اذا طرد الصيد لدار فانه يكون له (ص) الا أن لا يطرده لهما فلهما (ش) مستثنى من احوال الدار يعني أن صاحب الدار لا شيء له في كثير من الاحوال الا في حالة ما اذا لم يطرده الصائد للدار فلهما ودخل الدار فانه حينئذ يكون لهما ملكها واليه أشار بقوله الا أن يطرده لهما فلهما قال بعض وهو ظاهر اذا كانت مسكونة أما الخالية أو الخراب فما خرج منها من صيد أو وجد بها فالظاهر

على اياس كان هناك قصد أم لا وقوله وعلى تحقيق كان هناك قصدا لا أي فقول المصنف وان لم يقصد الا ولى حذفه (قوله كالدرا) وسواء أمكنه اخذه بدونها أم لا وليس لهما اجرتها فيما خففته داره عن الطارد من التعيب خلافا لابن رشد لانهم توضع للصيد ولا قصد بانها تخصم لهما (قوله الا أن لا يطرده لهما فلهما) وهذا ما لم يتحقق اخذه بغير الدار والافهولة والمراد بربها مالكة ذاتها ولو حكما ليشمل الواقف وانظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل انظر ع (قوله أما الخالية أو الخراب) لا يخفى انه ذكر في المجموعة عن ابن كنانة في الرجل يجد النخل في شجرة أو حفرة لا باس أن يترع عسلها اذ لم يعلم انم الا احد ولا يحل له أن يأكل عسل جمع نصبه غيره في مفازة او عمران واستعمل به بعض شراح المدونة على ان صاحب الدار الخربة يستحق ما فيها من الصيد وحينئذ يكون قوله وكذا ما يوجد في البساتين لا يصلح

(قوله فسخ ذكته) أي والصورة انه في مخالف الباري أوفى فم الكتاب غير منقوضا بالناس (قوله فان أكله غفلة عن كونه شبهة) أي بدون ضمانية أرضية فانه لو اعمد فانه مذكي لانه أكل غير مقبول بخلاف ما إذا أكل ماله المصوب منه ضمانية فلا يضمنه الغصب كما سيذكره المصنف في الغصب لانه أكل مقولا وانما يصل ان أكله لا يكون الا غفلة وكذلك لو نعدى وأكله تعدا فانه لا ينفى الضمان عن المار (قوله وكلام ز في غفلة) فانه ينقل عن بعض شيوخه انه لا ضمان لكونه لم يشوئته على ربه اذ قد أكله (قوله وكلام ز فيه انظر) فانه يقول يضمن ما لم يأكله ربه ضمانية او غفلة (قوله والمار عن فسخ ذكته) ولو صيبا لانه من باب خطاب الوضع احتراز عن صرته وشي ومستحل مستغفلة فلا ضمان عليه بل لو ذكاه لا ينفى ضمانه وهو واضح اتفقوا به على ربه الا ان تقوم بينه على هلاكه لو لم يذكاه (قوله لو جرد آية الذكاة) ولو سنا ولو سنا (قوله وما غيره الخ) هذا فيماله فيه امانته لكونه دية أورهن وكذا مستعير ومستهجر وشريك أي فيضمنه بذبحه الا لقرينة على صدقه وكذا امانته فان ذكاه ضمنه ولا يقبل منه انه خاف عليه الموت ما لم يقم دليل على صدقه ولو ترك ذكاه مع ٣٤٠ وجود ما يصدق به على دعواه من بينة او قرينة كان ضامنا له (قوله ما لم يتم دليل

على صدقه) قال اللغوي ولو مر بشاة يخشى علم الموت فلم يذبحها حتى ماتت لم يضمن أيضا لانه يخشى ان لا يصدق ربه انه خيف عليها الموت فيضمنه وليس كالصيد لانه يراد الذبح اه (فات) فيؤخذ منه انه لو أمكنه الا الشهادة على خوف موته حتى يأمن عدم تصديق ربه كانت كالصيد (قوله أي المار) ظاهره ان المار فاعل مع ان هذا الضمير ليس ضمير رفع فالمناسب ان يقول أمكن هو (قوله ان أمكن) أي احتمل (قوله مستهلك) أي متوجسه للهلاك (قوله بيده) متعلق بترك أي ترك تخليصه بسبب امسالك بيده عن تخليصه واما

انه لو وجد في البساتين المماكلة لانهم يقصد به اذ لك (ص) وضمن ما أمكنته ذكاه وترك (ش) يعني أن الصيد اذا عاقبه السم أو الكلب أو البازي فرب شخص تصح ذكاه فتركه حتى مات وهو قادر على ذكاه فلم يذكاه فانه يضمن قيمته له وبكون الصيد ميتة لا يعمل لاحد أكله لان المار لا أمكنته ذكاه نزل منزلة ربه وهو لو أمكنته ذكاه وتركه حتى مات لم يؤكل وبعبارة أخرى وضمن ما رأى تعلق ضمنه بذمته ولو أكله ربه في هذه فان أكله غفلة عن كونه ميتة أو ضمانية لا ينفى الضمان على المار وكلام ز فيه نظر وقوله وضمن ما رأى ضمن قيمة الصيد مجرورا والمار بمن تصح ذكاه وأمكنته ذكاه بوجود آية الذكاة وعلمه بها وتركها حتى مات فلا يؤكل والكافي كالمسلم لانها ذكاه لا عترو ولا يأتى الخلاف المتقدم في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان لانه هنا من باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه فضمن اتركه وهذا كاه في الصيد وأما غيره فانه اذا ذكاه ضمنه لصاحبه ولا يقبل منه انه خاف عليه من الموت ما لم يقم دليل على صدقه وقوله أمكنته صفة للمار فان قيل لم يقبل المؤلف أمكنه أي ويكون الفعل مسند الى الضمير المستتر العائد على المار وذكاه بالغصب ويكون مساقا هكذا وضمن ما أمكن ذكاه أي المار فالجواب أن القاعدة ان أمكن الاسناد الى المعنى وإلى الذات فالى المعنى متعين كما هنا (ص) كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بيده أو بشهادته (ش) التسبيه في الضمان والمعنى أن من قدر على خلاص شيء مستهلك من نفس أو مال ان غيره بيده كن محارب أو سارق أو فاسق أو شهادة له به على جاحدا أو واضع يده عليه بشراء أو ايداع أو نحو ذلك من غير ماله وكتم الشهادة أو اعلام به بما يعلم من ذلك حتى تعذر الوصول الى المال بكل وجه ضمن دية حر وقيمة العبد والدية على العاقلة ان كان متأولا وان كان متعمدا لاهلاكه

جعل بيده متعلقا بتخليصه كما فعل الشارح فلا يصح عطف بامسالك وثيقة عليه لان التخليص ليس بامسالك بترك الوثيقة بل ترك التخليص حصل بامسالكها وقوله بيده أي قدرته ولو بلسانه أو جاهه أو ماله واذا خلاص بماله ضمنه رب المتاع واتبع به اذا عدم والحاصل كما افاده بعض الشيوخ انه يجب عليه التخليص لما ذكر من نفس وماله ولو بدفع ماله ويرجع عليه به حيث توقف خلاصه على ذلك المال وانظر الفرق بينه وبين مسئلة المواساة الآتية ولعله ان ذلك مال خاص به مسئلة فشله قوله والا حسن في المفسدى من اص اخذه بانفداء لمال انفق على نفس مسئلة عاقلة والحاصل كما قال شيخنا عبد الله ان هذا ليس كفضل الطعام والشراب لغيره هما (قوله أو بشهادته) أي بأن رأى فاسقين يشهدان بقتل او دين زور فترك القبر يخ (قوله وان كان متعمدا لاهلاكه الخ) هذا لا يصح لانه مخالف للنقل قال في الارشاد من أمكنه انقاذ نفس أو مال من مهلكة فلم يفعل ضمن كان انلافه عمدا او خطأ اه وهو يحتمل ان يكون اشار به الى انه ان ترك الانقاذ عمد ضمن دية عمد وان ترك خطأ ضمن دية خطأ ويحتمل ان يكون اشار به للخلاف في الدية التي يصنعها هل دية عمد او دية خطأ قاله شيخنا فأت وكلام الزرقاني يفيد انه دية خطأ مطلقا ويجرى مثله في قوله أو شهادة انظر عجم نعم ذكره بعضهم استظهارا فقال ينبغي القتل مع العمد

(قوله أوامسالك وثية الخ) أي كعقوب عن دم أو غيره وهذا حيث لا سجل لها والالم يضمن إلا ما يجرم على إخراجها منه (قوله تردد) ينبغي أن يكون الرجح من التردد ضمان المال ولو قبل ما خطأ لأن الخطأ والعصية في أموال الناس سواء (قوله تعدد عدوانا) عبارة غيره أحسن حيث قال وفي قتل شاهد ذي حق اعداوة أو خطأ (قوله والاضمن اتفاقا) المناسب أن يقول قطعا لأن التردد هنا الواحد وهو بعض شيوخ ابن عرفة (قوله ومثل الخ) أي في جريان الخلاف (قوله عند ابن محرز) انظر ما عنده غيره (قوله حيث كان لا يثبت الحق إلا بشاهدين) انظره مع ٣٤١ ما أفاده المصنف سابقا ان اشتراط

شهادة الشاهدين لا يكون في المال ولا في ما يؤول إليه والا فعدل وامرأتان أو أحدها يمين إلا أن يكون الحاكم ممن يرى تعيين الشاهدين في المال أو بعض الأموال (قوله هو الموافق الخ) أي فسيأتي اذا ثبت الحق بشاهد وبين وحكم القاضي ثم رجع الشاهد فهل يغرم جميع الحق للقاضي عليه وهو ذهب ابن القاسم أو يغرم نصفه والاول مبني على أن اليمين للاستظهار والثاني مبني على أنها كالشاهد (قوله بخيط) متعلق بمواساة وقوله بجائفة متعلق بخيط لانه في معنى ما يخاط به (قوله فانه يضمن الخ) أي فيضمن دية خطأ ان تأول في منعه والا اقتصر منه كما يأتي من قول المصنف ومنع طعام (قوله والضمان هنا أن تكون الدية على العاقلة) قال في لـ ولو أجاف شخص شخصاً ومنع شخص آخر الخيط عن الجاني عليه حتى مات فانه يقتل

بترك تخليفه فقتل كافي مسئلة منع المساء الآتية في احياء الموات ثم انه لا يضمن في مسئلة الشهادة وما بعدها الا اذا طالب منه الشهادة أو الوثيقة أو علم بان ترك ذلك يؤدي لمسا ذكر وتركه والظاهر أنه محمول على عدم العلم (ص) أو بامسالك وثيقة أو تقطيعها (ش) يعني أن من أمسك وثيقة بحق عن صاحبها ولم يشهد شاهد بها الا بها حتى تلف الحق بسبب ذلك فانه يضمن ما فيها الصاحب بلا خلاف قال الشيخ أبو الطاهر ولو قطع الوثيقة التي فيها الحق فهو هذا لا ينبغي أن يختلف في ضمانه وأيضا يضمن عن الوثيقة أي الورق (ص) وفي قتل شاهد ذي حق تردد (ش) يعني أن من قتل شاهد ذي حق لا انسان تعدد اعدوانا فضايع بذلك الحق فهل يضمن هذا القاتل الحق له لانه ضاع بسببه كتقطيع الوثيقة أو لا يضمن لانه قد لا يقصد ضياع الحق وانما فعل ذلك لعداوة بينه وبينها فهو انما تدهى على السبب لا على الشهادة في ذلك تردد محله اذا لم يقصد بقتلهما ضياع الحق والاضمن اتفاقا ومثل قتل شاهد ذي الحق نيل من عليه الحق عند ابن محرز وقتل أحد الشاهدين كقتل الشاهدين حيث كان لا يثبت الحق إلا بشاهدين وأما ان كان يثبت بالشاهد واليمين فهل هو كذلك لانه يقول أحوجتني لليمين وقد كنت غنيا عنها أو أنا لأحلف وانظر لو كان الحق مما يثبت بالشاهد واليمين وله به شاهد فقط وقتله هل يغرم جميع الحق بناء على أن اليمين استظهار أو انما يغرم نصف الحق بناء على أن اليمين جزء نصاب والاول هو الموافق لما يأتي في مسائل الرجوع عن الشهادة على المعتمد هناك (ص) وترك مواساة وجبت بخيط بجائفة (ش) تقدم أنه قال كترك تخليف مسئلة الخ ثم انه عطف هذا عليه والمعنى أن ترك المواساة أي الاحالة الواجبة بأحد الامور الآتية توجب الضمان ومعنى ذلك أن يكون بانسان جرح في جسده ويكون مع شخص آخر خيط أو بخيط لم يوجد عند غيره وهو مستغنى عنه في طلبه منه الجرح يحيط به جرحه فيمنعه منه حتى يموت فانه يضمن والضمان هنا أن تكون الدية على العاقلة (ص) أو فضل طعام أو شراب اضطر (ش) أي وكذلك الضمان في هذه الصورة وهي ما اذا كان شخص مكلف فضلة طعام أو شراب فذهبا من اضطر اليها حتى هلك جوعاً أو عطشاً فانه يضمن وسواء كان المضطر حياً أو لا ناطقاً أم لا ولا مفهوم لقوله طعام أو شراب وكذا فضل لباس أو ركوب بان كان اذ لم يفتقه أو يركبه يموت والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه لا ما فضل عن عادته في الاكل والظاهر أنه يعتبر عما يمسك الصحة حالاً وما لا إلى محل يوجد فيه الطعام كما أن الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن تلمذه نفقته ومن في عياله لا عنه فقط (ص) وعمد وخشب فيقع الجدار (ش) أي وكذلك عليه

من الجيف وعلى المانع للخيط الدية وموضوع المسئلة أن الجاني لم ينفذ شيأ من مقتله والا فيقتص منه فقط وعلى المانع للخيط الادب (أقول) ظاهر قوله والضمان الخ ولو قصد قتله وكذا قال عجم ومن تبعه إلا أن شيخنا عبد الله قيد ذلك بما اذا تأول والا اقتصر والظاهر انه يجري على قول المصنف كترك تخليف (قوله حيواناً أم لا) كذا في نسخة فتقوله بعد ذلك ناطقاً أم لا ظاهر (قوله إلى محل يوجد الخ) وينبغي أيضاً أن المضطر ما لا كما مضطر حالاً في وجوب دفع الفضل والضمان ان ترك حتى مات وانذر هل يشترط أن يعلم ان أهل المحل الذي يقدم عليه وفيه ذلك يعطونه أو ان لا يعلم أنهم يمنعون وفي لـ وانظر هل لابد في الضمان ان يسأل المضطر أو يكفي العلم بالاضطرار فقط وهو الظاهر

(قوله فانه يضمن قيمته مائلا) مثلا لو كانت قيمته قائما عشرة وما لا خمسة فانه يغرم خمسة (قوله وحصل من ربه الانذار له عند حاكم) طاهره ان المذار على الانذار وانه لا يطلب من الحاكم ان يجبره على ذلك (قوله وله الثمن) أى القيمة لانه لم يكن بيع وقوله ان وجد أى ولم يتحقق له فاستنع من دفعه واستنع الاخر من دفع فضل الطعام والشراب حتى مات أو من دفع الخيط ونحوه حيث كان له ثمن أو من دفع العمدة والخشب حتى سقط الجدار فلا ضمان (قوله ما يشمل الاجرة في العمدة) هذا فيه إشارة الى ان صاحب الجدار لا يملك ذات العمود وذات الخشب وحيدته فالظاهر ان رب الجدار يؤمر بتصليح بناءه لاجل ان يأخذ رب الخشب خشبه ويبحث عج بها ٣٤٣ يقضى انه مال الخشب بقوله ويدخل في ذلك أى في قول المصنف

الضمان في هذه الصورة وهى ما اذا كان لشخص جدار مائل ولشخص آخر عمدة أو خشاب أو غير ذلك فطلب ذلك منه ليعاق به حائطه فانه حتى سقط الجدار فانه يضمن ما بين قيمته مائلا ومهدوما لانه يجب عليه ان يواسيه بذلك وبعبارة أخرى ثم اذا كان الجدار مائلا وأمكن تداركه وامتنع رب الخشب والعمدة من دفعه فاحصل من ربه الانذار له عند حاكم فان ذاك الخشب والعمدة يضمن ما أنلفه الجدار أيضا بسقوطه عليه كذا ينبغي وقوله فيتع منسوب عطفا على المصدر وهو ترك لانه اسم خالص من التأويل بالفعل (ص) وله الثمن ووجد (ش) قد علمت ان المواساة واجبة حفظا لالمال والانفس فن دفع شيئا ماذ كر لا تخبر عن ذكر فانه يقضى له أى لصاحب الخشب أو للعمدة أو نحو ذلك بالثمن وقت الدفع ان كان الثمن موجودا مع المدفوع له وقت الدفع والا فلا تى عليه ولا يتبع به ان ايسر أو كان مليا ببلاده والمراد بالثمن ما يشمل الاجرة في العمدة والخشب وما يشمل أيضا دفع مال يشتري به طعام أو شراب لخلاص نفس ولما كانت الذكاة لا تبغ الميتة ولا مال يلقى بها أو غير الميتة صحيح ومريض يحقق الحياة ومشكوك في حياته وما يؤمن منها شرع فيما يباح بالذكاة من ذلك وما لا يباح مع ذكر ما هو من علامة الحياة وما ليس منها فقال (ص) وأكل المذكى وان أيس من حياته (ش) أى وأكل المذكى ذكاة شرعية من ذبح ونحر وعقر وتجهيل بما عوت به وان أيس من حياته لم يرض أو ضربته لم تنفذ مقاتله أو تردى من شاهق ولم يذبحه قتاله أو أكل عشباً فانتفخ أو نحو ذلك ودخل فيما قبل المبالغة بتحقيق الحياة ومرجوها ومشكوكا وخارج بالمذكى ما اذا مات في ذلك الفعل وستأى المنفوعة المقاتل فاشتمل كلامه على الخمسة أحوال التى ذكرها الشارح (ص) كتحرك قوى مطلعا وسيل دم ان حكت (ش) يعنى ان المذكى يؤكل لاجل وجود تحرك قوى كتحرك ذنبها أو رجلها أو طرف عينها سواء كان المذكى حييا أو مريضا سال معه دم أم لا كانت الحركة من الاعالى أو الاسفل وجد التحرك قبل الذبح متصلا به أو معه أو بعده ولا جل سيل دم فقط من غير شخب ولا حركة ان حكت لان مرضت فلا يهلك في فيها لانه المذكى كور فلا بد من وجود الحركة القوية وسيل الدم مع الشخب بمنزلة الحركة القوية والمراد بالصحيحة التى لم يضرها أى بضرها المرض لا التى لم يضرها مرض واحد ترزب التحرك القوى عن الضعيف تحركة الارتماش والارتعاد ومديد أو رجل فان ذلك لغو (ص) الا الموقودة وماعها المنفوعة

وله الثمن ان وجد المواساة بالعمدة والخشب وقد بحث بأنه كيف يتبعه ثمن متاعه القائم بعينه ولا يأخذه اه زاد عب فقال الا أن يقال تقار لا دخوله بوجه جازعهم لو هذه رب الجدار وبقيت العمدة والخشب مفردة لم يكن له ادخالها في عمارته حيث أيسر وبأخذها ربا هيا يظهر (قوله وما يشمل أيضا دفع مال) أى بدل مال مدفوع أى قول المصنف وفضل طعام أى أوغنه ويكون له بدله ان وجد عنده وقت الدفع ولم يتيسر له تناول منه هكذا يفهم وحرر (قوله ولا مال يلقى بها) أى وهى منفوعة المقاتل (قوله يحقق الحياة الخ) الاولى ان يزيد أو مرجوها (قوله الخمسة) هى مرجوة الحياة والمشكوك ذنبها وما يؤمن منها وما اذا مات من ذلك الفعل والمنفوعة المقاتل (قوله كتحرك قوى)

هى بمعنى اللام كفى بهض النسخ أو مثال بقدر يدل عليه المقام أى وأكل المذكى وان أيس من حياته ان دل دليل على الحياة كتحرك (قوله أو طرف عينها) الخصى وان حركت العين أحسن وحركة لرجل والذنب أقوى من حركة العين لان خروج الروح من الاسفل قبل الاعالى ومثل التحرك القوى عند ابن حبيب استفاضه نفسه الى جوفها أو مخرجها (قوله سال معه دم أم لا) الاولى لاقتصار على قوله صحيح أو مريض لان التحرك القوى لا يكون معه الاسيل الدم (قوله متصلا به) أى ولو حكا (قوله من غير شخب) هو خروج الدم بصوت (قوله ومديد أو رجل) أى وقبض واحدة كقال ابن رشد وأما المد والقبض فيمنه تبر قال ابن عرفة فى اغوال قبض نظر وأمامه هسا وقبضهم فافظا هرا عتبارها وحرر قال فى ك وجد عنده ما نصه والبشرى والمالعة من الفراخ مثلا صحيحة بخلاف المخرقة والواقعة فى الماء وكذا لو أدرك الصيد قبل انقاذ المقاتل فلا بد من التحرك القوى لان جرحه مريض مقتضى اه (قوله المنفوعة

(المقاتل) صفة الموقودة ومامعها ومقابله الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الواحد (قوله لشدة توهم الخ) لا شك ان تلك العلة لا تفيد شيئا فلو قال وانما صرح بالموقودة دون غيرها بل أجل في غيرها الشدة توهم انقاذ المقاتل فربما يتوهم ان لا يؤثر كل وان لم يتحقق انقاذ المقاتل فأقارنه لا بد من تحقق انقاذ المقاتل الا ان هذا الكلام يعارضه ما يأتي قريبا وبعد كتي هذا رأيت الشيخ أحمد قال مانصه وانما لم يقل الا المنخفضة ومامعها الشدة توهم انقاذ المقاتل في الموقودة بعضها ونحو ذلك فلذلك اعتنى بشأنه اذ كرهاه الله الجحد (قوله بقطع نخاع) مثلث النون (قوله وثقب مصران) سواء تحقق ثقبه أو شك فيه أو توهمه وكذا يقال في قطع النخاع ونحوه مما قد يخفى كذا في بعض الشراح (أقول) ان كان الفقه هكذا فسلم والا فالظاهر ان ذلك لا يضر الا اذا غلب على ظنه وأما عند الشك فلا حرج واحترز المصنف عن ثقب الكرش فليس بمقتل

٣٤٣

النخاع) وأما كسر الصلب دون قطع النخاع فغير مقتل (قوله في فقار العنق أو الظهر) بفتح الفاء جمع فقرة بفتح الفاء وكسرها ويقال فيها فقارة بالفتح وتجمع أيضا على فقرات مثلنا وفقر قاله في الصحاح وهي ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى الجنب ومعنى انتضد وضع بعضه على بعض والكاهل ما بين الكتفين كذا في بعض الشراح الا ان ظاهر الشراح ان للرقبة فقارا وللظهر فقارا آخر مع ان الظاهر انه واحد مستطيل يؤتى به ان انشق العنق من غير انقطاع نخاع فروى ابن القاسم ليس بمقتل (قوله بين فلكه) أي الظهر كأنه أراد بذلك ناحية الظهر فله فلكان فتكون الاضافة في فلكه للجنس (قوله المصمران) جمع مصير

المقاتل (ش) يعني ان الموقودة بضرية تجر ونحوه والمنخفضة بجبل وشبهه والمتردية من شاهق أو في بئر ونحوه والطبيعة من أخرى وما كل السبع بعضها فان الذكاة لا تعمل في شيء مما ذكر حيث أنفذ بعض المقاتل التي يذكرها أمالوا أصحابها شيء من ذلك بغير انفاذ شيء من المقاتل عملت فيها الذكاة ولو أيس من حيائها كما هو ومذهب مالك ان الاستثناء في الآية متصل أي الا ما كانت ذكاته كما كانت عاملة فيه والذي يعمل الذكاة فيه هو الذي لم تنفذ مقاتله وعند الشافعي منه قطع فقوله الا ما ذكيت أي من غيرها فنفذ الشافعي لا يعمل الذكاة فيها مطاعا ثم ان الاخراج من قوله وأكل المذكي وان أيس من حيائه ومحل الاستثناء من قوله المنفودة المقاتل فكانه قال الا المنفودة المقاتل أو الا ما أنفذه مقتله من الموقودة ومامعها أو غيرها فلا يؤكل وانما بدأ بالموقودة ولم يمتدئ بالمنخفضة التي بدأ الله بها الشدة توهم انقاذ المقاتل في الموقودة فاعتنى بشأنها بذكرها أولا (ص) بقطع نخاع ونثر دماغ أو حشوة وفري ودج وثقب مصران وفي شق الودج قولان (ش) أشار بهذا الى بيان المقاتل منها قطع النخاع وهو مخ أو يبيض في فقار العنق أو الظهر بين فلكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ لان قطعه يفاجئ الموت ومنها انتشار الدماغ وهو ما تحوز به الجمجمة وشدخ الرأس دون انتشار الدماغ ليس بمقتل ومنها انتشار الحشوة بكسر الحاء وضمة هاء وهي كل ما حواه البطن من كبده وطحال وقلب ونحوهم والمراد بنثرها تفرق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية لا خروجها من البطن فانه ليس من المقاتل لانه يمكن ردها فتعيش وبعبارة أخرى والمراد ان نثر الحشوة يريد أو بعضها من الجوف بحيث لا يقدر على ردها على وجه يعيش معه مقتل ومنها فري ودج أي ابانة بعضه من بعض ومنها ثقب المصمران أي خرقه وأخرى قطعه بخلاف شقه وفي شق الودج من غير قطع وابانة بعضه عن بعض قولان في أنه مقتل كما عند أشهب وغيره من أصحاب مالك أو غيره مقتل كما عند ابن عبد الحكم والخلاف في حال هل الشق يستأصل الدم أو الباقي يحفظ بعضه وظاهر كلام المؤلف جريان الخلاف في شق الودج الواحد ويشعر به تولد اسم ان شق النخاع يجري على شق الودج ومقتضى كلام المتوضع حيث جعل القواين في شق الودج وكلام أبي الحسن حيث جعلهما في شق الودجين ان شق الواحد

كغريف ورغفان وجمع مصران مصارين كسلطان وسلاطين ولو قال وثقب مصير لكان اخصر وأظهر (قوله أي خرقه) سواء كان من أعلاه أو من أسفله لان الاول يمنع استحالة الطعام فيه من الخلف فيحصل الموت والثاني يمنع الخروج من المخرج فيجتمع هنالك ما بين أو يزاحم الامعاء ويخصه ابن رشد بما اذا خرق في اعلاه في مجرى الطعام والشراب قبل ان يصير الى حالة الرجيع وأما اذا خرق أسفله بحيث يكون الرجيع فليس بمقتل ورجحه عياض (قوله وأخرى قطعه) لا يخفى ان قطعه غير خرقه لان قطعه ابانة بعضه عن بعض وأما خرقه فهو ثقبه بدون ان يبين قطعه منه عن أخرى (قوله وابانة بعضه عن بعض) عطف تفسير (قوله والخلاف في حال) أي بسبب خلاف في حال (قوله هل الشق يستأصل الدم) أي لا يبق شيئا منه فيكون مقتلا (قوله أو الباقي) أي أو الودج الباقي يحفظ بعض الدم والاولى أو الباقي من ذلك الودج أي الباقي بعد الشق كان الشق ازالة لبعضه (قوله يجري على شق الودج) أي فقد أفرد الودج

(قوله ودعوى ان المراد الجنس) أى فى كلام أبى الحسن والتوضيح المتفق فى واحد يثبت يفيد ان الخلاف فى واحد أيضا خلاف
الظاهر اذا ظاهر من كلامهم ان الخلاف عما هو فى الودجين واجمع فى عبارة النوصح عبارة عن اثنين (قوله فالاول دليل الخ)
هذا ما راد به العبارة الثانية على الاولى (قوله بكلامه) حل الشارح يقتضى ان الباء بمعنى فى أى ان ذكاه أمه نازف لذ كانه
ويجوز أن تكون الباء للسببية ويجوز أن تكون بمعنى مع قال فى ك وجده عدى مانصه رحيث أ كل الجنين بذ كاه أمه فان مشيئة
وهى وعاء الولد تؤكل معه (قوله بشعر) أى ان تم خلقه ملتصقا بشعر جسده ولو بهضه لاشعر عينه أو رأسه أو جاحبيه فلا يعتبر
ذلك وان الباء فى قوله بشعر بمعنى مع أى ان تم خلقه مع نبات شعره وحوز كونه اسببيه أى تمام خلقه بسبب نبات شعره ولعل
المراد بان تمام خلقه بسبب تمام شعره وذلك لان تمام شعره دليل على تمام خلقه الذى أراده الله لانه سبب فى نفس تمام خلقه
الان شئى تب قال وهكذا قال ٣٤٤ أهل المذهب ان تم خلقه وان يثبت شعره ولا يكتفى أحدها اه (قوله وهذا

ليس بمتصل ودعوى ان المراد الجنس خلاف الظاهر (ص) وفيها كل مادق عنقه أو ماعلم
انه لا يعيش ان لم ينعها (ش) استشهد بمسئلة المدونة لقوله وأ كل المذكى وان أبس من حياته
وبغضوم قوله ان لم ينعها بقوله المدونة المقاتل بتطوع نخاع قل فيها اذا تردت الشاة من جبل
أو غيره فندق عنقه أو أصابها من ذلك ما يعلم انها لا تعيش منه فلا بأس بأ كها ان لم يكن قد ننعها
اه فتقوله ان لم الخ راجع لما أى ان لم يقطع نخاعها أى فان قطعه فلا علم منه ان قطع النخاع من
المقاتل وبعبارة أخرى فتقوله وفيها الخ دليل لقوله وأ كل المذكى وان أبس من حياته وقوله ان لم
ينعها دليل لقوله المدونة المقاتل فالاول دليل لمنطوقه للجواز والثانى دليل بفهمه للانع
ولما انتهى الكلام على الحيوان الذى تقدم له فى الخارج استتقرار حياة مخرج فى الكلام
على ما لم يتقدم له ذلك وهو الجنين الخارج بعد ذبح أمه بقوله (ص) وذ كاه الجنين بذ كاه أمه
ان تم بشعر (ش) يعنى ان ذ كاه الجنين الذى يخرج ميتا من بطن حيوان مأ كول بعد ذ كاه
محصورة أو حاصلة فى ذ كاه أمه فيؤكل بذ كاهه ولا يحتاج الى ذ كاه بشرط كمال خلقه الذى أراده
الله فلا يمنع من الاكل لو خافى ناقص يد أو رجل ونبات شعر جسده ولا يعتبر شعر عينيه فقط
وهذا اذا كان من جنس الام ولو من غير نوعها فالو وجد خنزير بطن شاة أو بعل بطن بقرة لم
يؤكل بخلاف شاة بطن بقرة لانهم من جنس ذوات الاربع فالو لم يتم خلقه مع نبات شعره لم
يؤكل لا بذ كاه أمه ولا بغير ذ كاه أمه ولو لم يثبت شعره لمعارض اعتبار من نبات شعر مثله (ص)
وان خرج حيا ذكى (ش) أى وان خرج الجنين الذى تم خلقه ونبت شعره بعد ذ كاه أمه حيا
حياة هي جوة أو مشكوكا فيها أو ضعيفة ذى استحبابا فى الثالثة وفى الاولى وجوب ولا يؤكل
فيها ما لا بذ كاه تخصه ولما كانت ذ كاهه فى الثالثة مستحبة ولا يضر عدمها اشار بقوله (ص)
الان يبادر (ش) بفتح الدال المهملة لذ كاهه أى يسارع اليها فيفوت أى يسبق المبادر بالموت من
غير تفريط فيؤكل بذ كاه أمه لان حاله هذا ان أنفذت مقاتله بالصيد هذا ان جعل لاستثناء
متصلاون قوله ذكى شامل الاحوال الثلاثة كانه قال وان خرج حيا ذكى ولا يؤكل بدون

اذا كان من جنس الام) أى
بان كان يجوزاً كله مع الام
ولو اختلف النوع فالو وجد
خنزير في بطن شاة فلا يؤكل
كما اذا وجدت شاة بطن
خنزيرة فلوان تلك الشاة
كبرت وولدت فتؤكل أولادها
حيث كانت من جنس
الأم كقولهم تنبيههم لا بد ان
لا يعلم موت الجنين قبل
ذ كاه أمه بل تحفظنا الحياة
أو شككنا فالو لم يتم خلقه
ولم يثبت شعره لم يؤكل ولو
نزل حيا وذكى لان الذ كاه
لا يعمل فيه (قوله حياة
هي جوة الخ) أى حياة يرتجى
عيشه معها أو يشك فى ذلك
وذلك لان الحياة فى الجنين
محتقة ثم بعد ذلك اما ان يرتجى
عيشه معها أو يشك فى ذلك أو
يأس منه ذ كاه محشى تب
(قوله أشار بقوله الان يبادر

الخ) حاصل حل الشارح ان قوله الان يبادر مستثنى من محذوف والتقدير وا كل الان يبادر اليه بالذبح فيموت ذ كاه
فيؤكل بغير ذ كاه وان تلك المبادرة انما تكون فى خصوص الصورة الأخيرة وهو ضعيف الحياة فلذا قال فى ك فقد كنى بقوله
الان يبادر فيموت عن متوهم الحياة اه (قوله جعل الاستثناء متصلا أو منقطعا) وفى كلام ع ما يخالفه فان حاصل كلامه
ان قوله الان يبادر يجري فى الثلاثة فاذا مات بغير ذ كاه عند المبادرة فلا يؤكل فى الاولين ويكره أ كله فى الثالثة وان الاستثناء
يجوز أن يكون مستثنى من محذوف والتقدير وا كل الان يبادر فلا يؤكل وجوباً فى الاولين ونهياً فى الأخيرة أو مستثنى من ذكى
أى وذكى الان يبادر بالموت فلا يذكى لان الذ كاه لا تنفع فى ميت ومن المسلم ان ما تدبذ كاهه لا يمنع الموت أ كله فالخاصل
ان شارحنا يجعل المبادرة علامة على انها من القسم الثالث ونص ابن رشد وكلام مالك فى المدونة يفيد ان التحقيق مع شارحنا
وخلاصته ان شارحنا يقول ان موته فور ادلى على أنه فى نفس الامر متوهم الحياة وان كنا ترجحنا حياته والعبارة بنفس الهم

(قوله بأن تحققت حياته) أي أوظنت أي ولا بد أن يكون ثم خلقه ونبت شعره (قوله وان كان مثله لا يحيا) قال في له والفرق بين المزاق والمريض في جواز تذكيته وان علم انه لا يعيش ان المريض علمت حياته الى ان ذبحت والحي لم يتحقق حياته لان حياته في بطن أمه لا تعتبر لانه كعضو من أعضائها بدليل كون ذكاته في ذكاتها (قوله وافتقر الخ) اللام للاستغراق أي وافتقر جميع الجراد لها أي توقف حل الانتفاع به أكل كان أو غيره على الذكاة توقف كل مسبب شرعي على سببه ففيه إشارة على هذا التقريب الى رد القول المنصلي بين مامات بنفسه فيحل وما أخذ مستجمع الحياة فلا يباح الا بها كانه رد للقول المطابق عدم الاحتياج في اباحته اليها (قوله ولولم يجل) ظاهره كالدونة سواء مات فورا أم لا وقيد أيا لحسن بما اذا مات فورا وضمنه (قوله ولا يكفي مجرد أخذه) أي خلا فلا ينوب هب فانه قال اذا أخذت حية فماتت ٣٤٥ أكلت بخلاف ما اذا وجدت ميتة

(قوله رد قول من قال الخ) من هذا مع ما تقرر تعرف ان الجراد فيه أقوال ثلاثة (قوله كالجري) مثال للاستغنى وقوله والمحرم مثال لعدم التأثير (قوله ونبت) معطوف على حيوان لان الكلام في المباح في ذاته

باب المباح

(قوله ومكر وهما الخ) عطف على المباح وقوله من حيوانات وغيرها ظاهره ان المباح من الاطعمة والمكروه منها والمحرم منها يكون من الحيوانات ومن غيرها وان جميع ما يأتي في الباب يقال له طعام فالبغل والطين والخنزير وشراب الخناطين ونحو ذلك يقال له طعام وكما أنه أراد باطعام ما يمكن اساعته في الحاق فالشراب ظاهره والخنزير ونحوه باعتبار انه يؤخذ منه قطعة لحم وتؤكل

ذكاة في كل حال الا في حال ان يبادر فيغوت ويؤكل بدون ما يحتفل كونه منقطع ما وان قوله ون خرج حيا ذكيا أي وجوبا لكن ان يودر ايمه فمات أكل من غير ذكاة وعلى كل حال لا يفهم استحباب ذكاته في هذه الحالة وانما يفهم منه عدم افتقار حله لذكاة (ص) وذكي المزاق ان حي مثله (ش) يعني ان المزاق وهو السقط الذي يرايل أمه قبل ذبحها وقبل غمام حله بان نظرحه مثلا وكثيرا ما يكون ذلك اذا شربت كثيرا أو عطشت كثيرا فانك تنظر أمره فان كان مثله يحيا بان تحققت حياته فانه يذكي ويؤكل وان كن مثله لا يحيا أو شك في أمره هل مثله يحيا أم لا فانه لا يؤكل ولو ذكي لان موته يحتمل أن يكون من الازلاق والانهي الكلام على انواع الذكاة الثلاثة ذكر الرابع وهو فعل ما به الموت فقال (ص) وافتقر نحو الجراد لها يموت به ولولم يجل كقطع جناح (ش) والمعنى ان الجراد ونحوه من كل ما لا نفس له سائلة على ما يأتي في الفصل بعده يحتاج لذكاة المشروطة بالنسبة والتسمية على ما مر ولا يكفي مجرد أخذه على المشهور بل لا بد ان يقصد الى ازاله قروحه بفعل شيء يموت بفعله سواء كان الفعل مما يجل الموت من قطع رأس والقصاص في نار أو ما حار ومما لا يجل كقطع جناح أو رجل أو لقا في ما يبارد فقوله كقطع جناح مثال لما لا يجل ولا يؤكل الشيء ازال لانه دون نصف أبين الا أن يكون الرأس وانما خص المؤلف الجراد بالذكاة رد قول من قال بعدم افتقاره لها ولما كانت اطعمومات على ضربين أحدهما حيوان يحتاج لذكاة وقد مر وثانيها حيوان لا ذكاة فيه اما لاستغنائه عنها أو عدم تأثيرها فيه كالجري والمحرم ونبت وغيره من جامد ومائع عقد لهذا الضرب بابا مع ذكر ما يباح من الضرب الاول وما يكره منه فقال

باب يذكر فيه المباح من الاطعمة ومكر وهما ومحرمها

من حيوانات وغيرها مما ذكر في الباب قبله وما لم يذكر فيه

وبدأ بالاول فقال (ص) المباح طعام طاهر (ش) يعني ان المباح تناول في حال الاختيار من غير الحيوان أكل أو شرابا طعام طاهر ولا عكس فخرج الخبث بنفسه كالبيض المذر أو بمخالطة

٤٤ خرمي في

وقوله مما ذكر في الباب قبله لا يخفى ان المذكور في الباب قبله المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة من خصوص الحيوانات وأما قوله وما لم يذكر فيه أي من الحيوان وغيره مباحا ومكروها ومحرمها وقوله وبدأ بالاول أي الذي هو المباح من الاطعمة هذا ما يفاد منه الا أنه لم يظهر من كلام المصنف لانه قال المباح طعام طاهر وكذا وكذا فالطعام الطاهر من افراد المباح وليس بحيوان أصلا فخلصه ان الذي بداه المباح الطاهر الذي ليس من الحيوانات وهذا قطع غير الاول لان الاول في كلامه المباح من الاطعمة الذي من الحيوانات وغيرها فتدبر (قوله طعام طاهر) أي لم يتعاق به حق لانه يفرج المغصوب كذا في عب ولا حاجة له لان الكلام في المباح في ذاته (قوله تناوله في حالة الاختيار) ويأتي ما يباح تناوله للضرورة وظاهره ان الميتة للضرورة ليست بطاهرة وسيأتي ما فيه (قوله ولا عكس) أي وليس كل طاهر مباحا كالسم أي والجراد الميت فالعكس باعتبار الصفة

(قوله صلى الله عليه وسلم) أي أقوله في توضيحه أي يجوز أكله والمراد بالمباح ما ليس محرماً ولا مكروهاً (قوله والبحري) لو سكر لكان
أخيراً ولا يناسب العطف وأل للاستغراق (قوله وإن ميتاً) رد على أبي حنيفة (وقالوا) أي ما لم يمت البعير طاهرة ولو تغيرت
ونبتت كالموحة الآن يصدق ضررها فحرم لذلك لا نجاستها وكذلك المذكي ذكاته شرعية طاهر ولو تغير وتنت ويؤكل ما لم يمت
ضرره ذكره عجم في جواب (قوله راسياً) بالباع وهو ما ينزل في قعر البحر مثلاً والطافي هو الذي يرتفع ويعلو على وجه الماء إلا أنه
إذا باعه يبيع لأن النفوس تنضم منه وكذا يبين فيما إذا كان في بطن طير (قوله وشمل الخ) لا يظهر الشمول لمساكنه أي للمصنف
من كراهة الأخيرين بل كلام المصنف مخصص لما يأتي هذا على تقدير جواز الاستغراق وأما إذا جملت للجنس فلا مرطاً
(قوله آدمي الماء) أي خلافاً ٣٤٦ لتت القائل بغيره (قوله وماء داء) أي من كراهة كلب الماء وخنزيره

غيره كالطعمه المائية إذا خوطت بنجس والجامدة إذا أمكن السريان على ما صرح في باب
ودخل كل طاهر من جامد ومائع حتى اللحم النقي ودخل كل مشروب حتى لبول من المباح
(ص) والبحري وإن ميتاً (ش) أي والمباح من الحيوان البحري كله وإن ميتاً سواء وجد راسياً
في الماء أو طافياً أو في بطن حوت أو طير وسواء ابتلعه ميتاً أو حياً ومات في بطنه وهو يغسل
ويؤكل وسواء صاده مسلم أو مجوسي وشمل قوله البحري آدمي الماء وكله وخنزيره وهو المعتقد
وماء داء لا يعمل عليه (ص) وطير (ش) يعني أن الطير كله مباح إلا كل سواء أكل الجيفة أولاً
ولذا بالغ عليه بقوله (ولو جلالة) أي ذوات الحواصل من الطير التي تأكل الجيف والجلالة
لغة البقرة التي تتبع النجاسات ابن عبد السلام والغتواء يستعملون في كل حيوان
يستعمل النجاسة اهـ فالتنوين في الطير وما بعده للاستغراق على حد قوله تعالى علمت نفس
ما أحضرت ولو عرف الجميع كان أولى (ص) وذات الخلب ونعم (ش) المشهور أن جميع الطير مباح
أكله ولو كان ذئباً كالباز والعملاق والصقر والخنزير والكلب والظفر
لأن نسيان ومن المباح النعم وهي الأبل والبقر والغنم ولو جلالته ولو تغير لجه من ذلك وهو
المشهور عند النجاشي وباتفاق عند ابن رشد (ص) ووحش لم يفترس (ش) يعني أن الوحش الذي
لم يفترس أي لم يعد حكمه الوحش والغزال والضب مباح إلا كل وسبب في حكم المفترس كالأسد
والافتراس ليس خاصاً بنفسه بل هو عام والعبداء خاص بمن يعد وعلى الآدمي ثم
يحتمل أن يكون قوله (ص) كيربوع وخلد ووبر وأرنب وقنفذ وضروب وحشية آمن سحوا
وخشاش أرض (ش) تمثيلاً لما لا يفترس ويحتمل أن يكون تشبيهاً به ويكون المثل ما ذكرناه
آنفاً لا يقال يتعين الاحتمال الأول لأن المشبه غير المشبه به مع أن هذه الأمور من الوحش
الذي لا يفترس فيلزم اتحاد المشبه والمشبه به لئلا نقول هذه الأشياء أخص من المشبه به
ويكفي في التمايز بين المشبه والمشبه به باعتبار الاختصاصية والاعمية والربوع دابة قدر بنت
عرس رجلاً أطول من يديك عكس الزرافة والخلد هو الفأر الذي لا يصل إلى النجاسة وأما
بصل البها فيكره أكله وكذا الوطواط على المشهور وأما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن

أوتصرعه (قوله وطير) أي
الوطواط فيكره أكله على
المشهور وجميعه نجس (قوله
ولو عرف الجميع لكان أولى)
لأن اليهود للاستغراق أل
وانظر ما قاله من أن التنوين
للاستغراق هل يسلم (قوله
المشهور الخ) ومقابلته مارواه
ابن أبي أويس عن مالك أنه
قال لا يؤكل كل ذي مخاب
وظاهر قوله لا يؤكل المنع
وقاله في الإكمال وحكي عنه
ابن أبي أويس كراهة أكل
ذي مخالب (قوله كالباز)
بغيره في نجاسته لأنه يقال
باز وبازي وظاهر عبارته أنه
غير المستقر مع أنه هو (قوله
على المشهور عند النجاشي)
وقيل أن الحيوان الذي يصيب
النجاسة لجه وعرقه ولبنه
وبوله نجس مرام (قوله وخلد)
مثلاً الأول مع فسخ الاسم
وسكونها (قوله وخشاش أرض)

حرمة

ودخل فيه الوزغ والسحلية وشحمة الأرض فانها من المباح وإن كانت ميتة نجسة

لا يباح أكلها إلا بالذكاة لكان ذكر الخطاب عن ابن عرفة أن الوزغ لا يؤكل اهـ وأما ما فيه من السم فإن قلت قد تقدم أن
خشاش الأرض محتاج إلى ذكاة ومن جهة ذلك الدود وصرح ابن الحاجب بأن دود الطعام لا يحرم أكله معه فهل بين ذلك تناقض
فالجواب لا تناقض لأن المراد بالدود الذي يحتاج إلى ذكاة هو المنفرد عن الطعام لا الذي معه قال ابن الحاجب ويؤكل كل خشاش
الأرض وذكاته كالجراد ودود الطعام لا يحرم أكله معه الشيخ فإن انفرد عن الطعام فلا شك أنه من جهة الخشاش أي فيحتاج
لذكية (قوله الذي لا يصل إلى النجاسة) أسقط الشارح من تفسيره شيئاً أسكن يقول فأرأى أي يكون بالبحري والجنة لا يصل
للنجاسة أعطى من الحس ما يغني عن البصر (قوله فيكره أكله) أي أن تحقق أو ظن وصوله أو استعماله لها فإن شئت لم يكره
ورجميع المكروه نجس (قوله وكذا الوطواط على المشهور) ومقابلته الحرمه

(قوله السنور) هو الهر والانشى سنور (قوله وجهها وبرو بار) هي دابة من دواب الجواز (قوله جمعها الخ) تأمله اذ قياسه
فعل أن يجمع على أفعول نحو كلب وأكلب وفلس وأفلس هذا على سكن الباء وعلى فتحها يجمع على أوبار كجمل وأجبال وو قص
وأوقاص ويجب أن يجمع سماعي (قوله والأرنب) اسم جنس غير صفة كاسد فهو منصرف فان جعل صفة لرجل بمعنى ذليل صرفه
أيضا عروض الوصفية وليس علم جنس حتى يكون غير منصرف (قوله لمن ينفعه ذلك) كصاحب جذام (قوله أهل الطب
بالمارستان) المارستان بالفتح بيت الموضع معرب قاله في القاموس وقدم مدح البوصيري صاحب المارستان اية قوله
أنشأت مدرسة ومارستانا * لتصح الأديان والأبدان (قوله أن تكون في حلقها وفي قدر خاص الخ) قال القرافي
وصفة ذكاتها التي يؤمن سمها معها كما قال القرافي في الذخيرة والقواعد أن يسلك برأسها وذنبها من غير عنف وتلقى على
مسما مضروب في لوح ثم يضرب بالآلة حادة وزينة في حدار قيق من رقبته وذنبها من الغليظ الذي هو وسطها ويقطع جميع
ذلك في فور واحد بضربة واحدة فتبقى جادة يسيرة فسدت وقتلت آكلها بواسطة جريان السم من رأسها وذنبها في جسمها
بسبب غضبها وهي الذكاة التي تفعل بالمارستان اه قال في ك ٣٤٧ وجد عندى على قوله وحدار قيق الخ مانصه

حرمة أكلها قال لان كل من أكلها عمى انتهى والوبر بفتح الواو وسكون الباء الموحدة آخره راء
وقال ابن عبد السلام بفتح الباء وية فوق اليربوع ودون السنور وطعلاء اللون حسنة العينين
شديدة الحياء لا ذنب لها توجد في البيوت وجمعها وبرو بار بكسر الواو وطعلاء الطاء المهملة
وهو لون بين البياض والغبرة والأرنب بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة وفتح النون فوق
الهر ودون الثعلب في أذنيه طول والقنفذ بضم القاف والقاف بفتح القاء أيضا بينهما فون ساكنة
وذا ل معجمة والانشى قنفذ ويقال للذ كرشهم أكبر من الفأر كله شوك الرأس وبطنه ويديه
ورجليه والضروب بضاد معجمة مفتوحة وراسا كنه فوحدتين بينهما أو كالقنفذ في الشوك
الأنه يقرب من الشاة في الخلقة والتاء في الحية للوحدة لا التانيث فيشمل الذكرو الانثى
فيباح أكلها للعاجزة كذا في المدونة وروى ابن القاسم في غيرها باحتما من غير قيد الحاجة قاله
الشارح وهو ظاهر كلام المؤلف ويعتبر أن سمها بالنسبة لمستهعملها فيجوز أكلها بسمها لمن
ينفعه ذلك لمرضه وانما يؤمن سمها بالنسبة لمن يؤذيه السم بدكاتها على الصفة التي ذكرها أهل
الطب بالمارستان ثم أن كلام أهل المذهب يفيد أنه لا بد في الذكاة التي يؤمن بها السم أن
تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها والالم تؤكل وان آمن سمها لعدم حصول الذكاة
الشرعية فيها لعدم قطع الحلق وأما الذكاة التي تظهر بها فهي كذا غيرها كما يفيد قوله
أبي الحسن فوضع ذكاتها حلقها وهو موضع الذكاة من غيرها اه والخشاش مثلث الاول
كالعقرب والعقربان والخشاش نبات وردان والفمل والدود والسوس والحلم يباح أكله

بالمارستان بصري ليس من مقدمها وان بعضهم يربطها بخيط وقال انه مانع من سريان غضبها فيها وفيه نظر فيخذل فان جعل
من مقدمها وجع رأسها وذنبها من غير ربط حلت ولا يلزم سريان غضبها لجمع بعضها البعض ولو مع فعل فاعل به غير
ازعاج لتوهمها فاعل ما تألفه بها اه (قوله والالم تؤكل) يدخل تحته ثلاث صور فقد الشرطين معا فقد الاول دون الثاني
وعكسه وأما قوله وان آمن سمها فلا يظهر لان الشرطين معا آمن السم فاذا حصل فقد لا أحدهما وكما هو مافلا آمن من جهة
السم وقوله لعدم حصول الذكاة الشرعية المناسب أن يقول والالم تؤكل لعدم حصول الذكاة التي يؤمن بها السم (قوله سمها)
بفتح السين وضها وكسرها والفتح أفصح وجمعها سموم (قوله كما يفيد قوله أبي الحسن الخ) ردبانه انما قال ذلك بعد قول
المدونة اذ اذ كبت موضع ذكاتها فلا بأس بأكلها الخ فالخالفه بينه وبين كلام القرافي كما قاله تت ظاهرة ويجب أن تلك الذكاة
الاحصل فيها أن تكون مبيحة للكل والتحريم عارض فابو الحسن نظر للاصالة لا لهذا الطارئ (قوله والخشاش) لاشك ان قول
المصنف وخشاش عطف على طعام فهو من فروع وكذا ما بعده لا محذور عطف على يربوع اذ ليس من أمثلة وحش لم يفترس (قوله
مثلث الاول) والافصح الفخ (قوله كالعقرب والعقربان) قال في المصباح والعقرب يطلق على الذكرو الانثى فان أريد تأكيده
التذكير قيل عقربان يضم العين والراء وقال الازهرى العقرب يقال للذكرو الانثى والغالب عليها التانيث ويقال للذكور عقربان

وربما يقال عشر بنات الماء لا نثى (قوله من ماء العنب) من بيانته (قوله ما لم يسكر) لبيان الواقع لانه أول غصوه لا يسكر قال في
 المدونة وقد سيرا العنب وتجميع الزبيب وتجميع الانبذة ما لم يسكر من غير توقيت بزمن ولا هيئته (قوله النقاغ شراب الخ) فيسه انه
 حينئذ من جمع الخلابين وسبب ما في أن شربه مكروه وكل من الاثني في المباح ويمكن أن يشاب بان الواو بمعنى أو وعبارة الخطاب
 والنقاغ شراب يخص من القمح والتمر ونحوه اهـ أى فهي ظاهرة في انه ليس المراد جميعها (قوله وقيل ماء جعل الخ) هو عين
 الاول وعبارة الخطاب والسوي بقرينة من النقاغ والعقيد هو العصير اذا اعتد على النار (قوله فتكسبه حوضه) بالقاء في حوضته
 أى الجوة أى تكسبه حوضه مع المكث والظاهر ان القصد من اضافة ماء خمر الجبين اكتساب الحوضه وانظره فانه يقال من
 شراب الخلابين (قوله وانما ٣٤٨ المعتبر فيه السكر الخ) أى فان ذهب منه السكر حل والا فلا (قوله أمن سكره)

واضافته للارض لانه لا يخرج منها الا بخروج ويبادر برجوعه لها (ص) وعصير (ش) فعيل
 بمعنى مفعول أى المعصور من ماء العنب أول عصره مباح ما لم يسكر (ص) وفقاغ وسوبيا (ش)
 أى ومن المباح شراب النقاغ والسوي والنقاغ شراب متخذ من القمح والتمر وقيل ماء جعل
 فيه زبيب ونحوه حتى انحل اليه والسوي يشرب يؤخذ بالعلجة ويضاف اليه ماء خمر الجبين
 أو الجوة فتكسبه حوضه (ص) وعقيد (ش) فعيل بمعنى مفعول أى ومن المباح استعمل
 العقيد وهو العصير الذى هو ماء العنب اذا غلى على النار حتى انقعد وذهب منه الاسكار ويسمى
 بالرب الصامت ولا يحد غليانه بقدر أى لا يذهب ثلثيه ولا يغيره وانما المعتبر فيه السكر وعدمه
 قوله وذهب منه الاسكار أى الذى حمل من طبعه لانه كان فيه ابتداء وقوله (أمن سكره) شرط
 في اباحة تناول ما بعد العصير وأما هو فلا يتصور فيه سكر اذ هو ماء العنب أول عصره (ص)
 والضرورة ما يسد (ش) حد الضرورة أن يخاف على نفسه الهلاك ولا يشترط أن يصل الى حال
 يشرف فيها على الموت فان الاكل حينئذ لا يقيسه والظن كالمعلم فتقدر كالمعلم والمباح للضرورة
 ما يسد الرمق فقط غير آدمى والمعنى ان الانسان اذا خاف على نفسه الهلاك بان علم ذلك أو ظنه فانه
 يباح له في هذه الحالة الاكل من الميتة بقدر ما يسد الرمق ولا يشبع ولا من المياه النجسة على
 ما حكى ابن الموار والجلاب وعبد الوهاب عن مالك وبه قال ابن حبيب وابن الماجشون وأبو
 فيما اذا كانت الضرورة نادرة أما ان كانت دائمة فلا خلاف في جواز الشبع قاله ابن العربي
 وأشار بقوله (غير آدمى) لقول ابن شاس وأما جنس المباح فكل ما يرد جوعا أو عطشا برفع
 الضرورة أو تخفيفها كالاطعمة النجسة والميتة من كل حيوان غير الاذى ابن ابي عمير ولا
 يقرب المضطر ضوال الابل وقاله ابن وهب ابن العربي ولا يأكل ابن آدم وان مات قاله علماؤنا
 وتقدم آخر الجنائز والنص عدم جواز أكله المضطر وصحح أكله ولا فرق بين ميتة المسلم والكافر
 في الحرمة وهل هي تعبده وهو المشهور أو لا لاداية لما قيل انها اذا جافت صارت سميا وهو لا ي
 عمران الجورثي وأشار بقوله (و) غير (خمر الغصة) الى أنه يحل للمضطر تناول الدم وشرب
 المياه النجسة وغيرهما من المسائعات ما عدا الخمر فانه لا تحل اذ لا تفي بدبل ريمارادت العطش

أى ما ذكر ولو قال سكره
 لمكان أحسن لان العطف
 بالواو (قوله ما يسد) انذهب
 انه يشبع أيضا ولا يقتصر
 على ما يسد الرمق والجواب
 ان المراد يسد بطورع لأن
 المراد يسد الرمق امكن يصير
 تاركا لا يكلام على التزود
 وحكمه الجواز أيضا ان
 اضطر اليه (قوله والظن
 كالمعلم) هذا لا يناسب الا لو
 قال أولا حد الضرورة ان
 يعلم لهلاكه والا فانظروا صدق
 بالظن وقول الشارح أن
 يخاف على نفسه الهلاك قال
 تمت في شرح الرسالة وهى
 الاضطرار خوف الهلاك
 أو خوف المرض قولان لمالك
 والشافعي اهـ أى فذهب
 مالك ان الاضطرار خوف
 الهلاك (قوله فانه يباح له) المراد
 به الاذن فيه صدق بالوجوب
 المراد البساطى اختلف في

تناول المضطر الميتة هل يتصف بالاباحة أم لا وعلى الاول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والا حاديت والثاني
 هو التحقيق اذ الميتة لا تنفك عن النجاسة وهى عن التحريم ولكن هذا تحريم لان فيه لحياء النفس به اهـ (قوله ما يسد الرمق
 الرمق عبارة عن القوة فالمراد يسد الرمق حفظ القوة (قوله ولا من المياه النجسة) أى ولا يشبع من المياه النجسة (قوله وأبوه)
 أى منعه قد تقدم ان المعتمد انه يشبع ويتزود (قوله غير آدمى) ويدخل في غير آدمى العذرة والدم وقوله غير آدمى أى من الاطعمة
 وقوله وغير خمر أى من الاشربة (قوله ولا يقرب المضطر ضوال الابل) أى الا أن تتعين طريقا نجاة (قوله وان مات) أى ابن آدم
 (قوله لانها اذا جافت صارت سميا) الدليل أخص من المدعى لانه يفيد ان عدم الاكل انما هو عند صيرورتها جيفة مع ان الدعوى
 عدم الاكل مطلقا (قوله بل ريمارادت العطش) قال البساطى هو صحيح لكن في المدعى يحصل به فى الحال جرى الريق الذى
 تبقى معه الحياة ولو لحظة والفرق بينهما وبين التداوى ان التداوى لا يتيقن البرء منه ويتيقن البرء من الغصة

(قوله ان كان مأمونا) وأما ان لم يكن مأمونا فلا يصح (قوله الا انصه) بفتح الغين الموحدة ٣ (قوله الا اقرينة فيعمل عليها) أي فان قامت على صدقه صدق وان قامت على كذبه لم يصدق بقوله الا اقرينة راجع لطرق العبارة ومفهومها كما قلنا وكانه قال ان كان مأمونا لا ان كان غير مأمون فلا يصدق الا اقرينة ندل على تكذيب الاول وتصديق الثاني والحاصل ان لم تقم قرينة صدق ان كان مأمونا والا فلا وان قامت عمل علم انصه ديقا وكذا بقرينة تنبيهه إذا أيدحت الضرورة ساع له الا كل بعد ذلك منها وان لم يضطر حتى يجد غيرها مما يحل له ولو كان محرما على غيره كطعام غيره لم يخف القطع التام في يؤخذ منه ان الحرام اذا غلب وتعدر تحصيل الحلال لا يمنع الا كل منه تنبيه آخر قال في كذا وجد عندى مانصه ومن حرمات له ضرورة ولم يجد شيئا فكل من لحم نفسه ان كان يمنع الضرورة فان حصل له الضرر بقطعه كالضرر بالحاصل أولا فلا يجوز اه (قوله وقدم الميت) أي وجوب أي غير ميتة الا دمي (قوله على خنزير) أي مذكي التحصيل المغيرة بينه وبين الميت وان كانت الذكاة لا تعمل فيه لانه اذا لم يكن مذكي كان ميتة فلا يغير الميتة لانه يصير المعنى وقدم الميتة على ميتة ففيه ركة ويستحب تذكية الخنزير للضطر عند انفراده كذا (قوله أو غيره) لا يظهر لان الفرس والحمار والبغل القول بجواز أكلها في المذهب (قوله وصيد المحرم) أي مصيد حتى بدليل قوله لا لجه وقول الشارع على ما صاده المحرم يشير الى أن معنى المصنف وصيد منسوب للمحرم من حيث انه واقع منه ولو حذف اللام لكان أخضر والمعنى وصيد محرم وكذا حل تحت يرشد لذلك ويكون المصنف ساكتا عن اشتراط كون المضطر محرما ونص الموافق فيسدد ان المراد بالمضطر لانه ٣٤٩ قال الباجي من وجد ميتة وصيدا

وهو محرم أكل الميتة ولم يذك الصييد لان بذكائه يكون ميتة (قوله وان ذبحه غيره) أي وان أراد أن يذبحه غيره المحرم لان الفرض انه وجد الصييد حيا أي ذبحه باذنه والا فهو حلال مطلقا (قوله أو ذبحه المحرم) أي أو أراد أن يذبحه المحرم كان المضطر أو غيره أي أو أراد أن يأكله يذبحه أي أو أن يعين على ذبحه (قوله وذبحه الحلال) أي أو أراد

الا انصه عند عدم ما يسيغها غيره وهذا عند غير ابن عرفة وأما هو فيقول بعدم الجواز ولو انصه ويصدق انه فعل ذلك لانصه ان كان مأمونا الاقرينة فيعمل عليها ثم ان قوله غير يصح رفعه على أنه بدل من ما ونصه به على أنه حال منها (ص) وقدم الميت على خنزير (ش) يعني ان المضطر يقدم في تناول الضرورة الميتة التي لم تنهيه ويخشى من أكلها على الخنزير لان لحمه حرام لذاته والميتة لوصفها فهي أخف ولان الميتة تحل حية أي ولو على قول في مذهبنا أو غيره والخنزير لا يحل مطلقا (ص) وصيد المحرم (ش) أي ان الميتة تقدم على ما صاده المحرم وان ذبحه غيره أو ذبحه المحرم وان صاده حلال وهذا حيث كان المضطر محرما وأما ان كان حلالا وصاد المحرم صيد أو ذبحه الحلال فانه يقدمه على الميتة لان التحريم فيه من جهة واحدة ويفهم من كلامه تقديم صيد المحرم على الخنزير وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه على ما اتفق على تحريمه (ص) لانه (ش) أي لا يقدم الميت على لحم صيد المحرم وجدده المضطر بعد ان ذبح ووجب جزاؤه بل يقدم على الميت لان لحم الصييد ميتة مذكاة الا أن وصف الاحرام منع من اعمال

أن يذبحه الحلال (قوله لان تحريم فيه من جهة واحدة) وهو كونه صاده المحرم (قوله فانه فيه من جهتين) ٣ جهة كون المضطر محرما والصائد محرما أو الذابح محرما (قوله ويفهم من كلامه) لا ينههم منه ذلك أصلا (قوله وكذا يقدم ما اختلف في تحريمه) كالغزال والخنزير وقوله على ما اتفق عليه أي كالخنزير وهذا مستغنى عنه بقوله وقدم الميت على خنزير لانه ليس شيء متفق على تحريمه الا الخنزير من جنس الحيوانات الا أن يراد من غير جنس الحيوانات (قوله لانه) أي ان المحرم المضطر اذا وجد ما صاده المحرم أي محرم آخر أو صيده بعد ما ذبح فانه يقدمه على الميتة وسواء ذكاه محرم أو حلال عجم (قوله وجدده المضطر بعد ان ذبح) كان الذابح المحرم أو مات بصيد المحرم أو ذبحه حلال لاجل المحرم وقوله ووجب جزاؤه عطف لازم على ملزوم لانه اذا ذبح فقد وجب جزاؤه والحاصل ان قول المصنف وصيد المحرم معناه ان المضطر محرم ووجد الصييد الذي صاده محرم أو صيده حيا وعنده ميتة فانه يقدمها على ذبح الصييد وأما قوله لانه فعناه ان المحرم المضطر اذا وجد ما صاده محرم أو صيده مذكي فانه يقدمه على الميتة وسواء وجب على الأكل جزاؤه أي بأن لم يجب جزاؤه في الصيد الذي أكل من لحمه المضطر ان ذبحه حلال للمحرم غير المضطر ولم يأكل منه المحرم بل مأكل منه الا المضطر أو لم يجب على الأكل جزاؤه بل وجب فيه جزاء على غير المضطر ثم أكل منه المضطر فلا جزاء على المضطر لكون الجزاء تقرير على غيره بان ذبح محرم غيره أو حلال المحرم آخر أو أكل منه ذلك الا آخر فقد ترتب الجزاء على غير المضطر فلا جزاء على المضطر (قوله بل يقدم على الميت) أي وجوب على الرابع ٣ قول المحشي بفتح الحين لعله تعريف من المصنف في القاموس انما بالضم فليست بالضم ٣ قول المحشي قوله فانه فيه من جهتين ليس ذلك في النصح بايدينا اه

وأيضا نبدأ وان كان قوله لا يحد بحمل التساوي ويحمل التقديم وفي كلام محشي تبث اعتمادا ندب تقديم لحم الصيد على الميتة
ثقل وكذا تقديم طعام الغير به طموت تدعيه عليه على جوة لا ولي فيهما في الموطأ الخ ما قاله (قوله على الاصل) انظر فانه جعل
التحريم في الميتة فيما سبق ليس أصليا فهو من قبض ما هنا ويجاب بأنه أراد بالاصالة هذه اصالته نسبة أي بالنسبة للتحريم من جهة
الصيد وان لم تكن أصلية باعتبار ما أفاد أولا (قوله وطعام غير) معطوف على لحمه (قوله ان لم يخف القطع) أي بان ظن ان أهل
ذلك الأمر أو الزرع أو الجرين يصدقونه لضروورته حتى لا يعدسار فاقطع يده وخوف القطع به كس ذلك كما هو مصرح به في قول
مالك في تنبيهه ان لم يجد الاملا يؤكل كالثياب والعين فلا يجوز أخذ شيء منه لانه لا يؤكل وسواء وجد ميتة أم لا اهمنك (قوله
فانه يدم طعام الغير) أي ندبا لاصالة الذيل فيقدم الميت عليها انتهى عن التقاطها قاله بعض وهو يقتضي انه يأكلها حيث كانت
تلقط لحوف خائن عليها وانظر البقرة اذا كانت لاتلتقط هل هي كالابل حيث كانت لاتلتقط أم لا لان التقاط الابل يقل بالنسبة
لاتقاط البقر (قوله أي ولم يخف أن يؤذي) رد ذلك محشي تبث بعد كلام طويل مانصه أما الذي لا قطع فيه فله أخذه خفية كما
روى محمد وكأبو خذ من الموطأ ٣٥٠ وان علم انهم لا يصدقونه وبضر بونه لانه لا قطع فيه ولذا قال المؤلف ان لم يخف القطع

أي وان خاف الضرب فتقول ح
كلامه يقتضي انه يأكل طعام
الغير الذي في سرقة قطع وان
خاف بسرقة الضرب والاذية
وليس كذلك ليس كذلك
وغرب كلام المواق لانه نقل كلام
الباجي على غير وجهه وتصرف
فيه اه (قوله وقاتل عليه)
أي اذ لم يخف القطع ولا الاذية
(قوله وكتب نحوه بعض الفضلاء
من ائمتنا) هذه عبارة عجم
فبعض الفضلاء هو عجم واعلم
انه اذا وجد طعام الغير تارة
يخف القطع أولا وفي كل اما
ان يجد ميتة أم لا فان لم يكن
معه من الميتة ما يغنيه عنه
فانه يأكله خاف القطع أم لا
وله الثمن ان وجد بيد المضطر

الذ كاه فيه فهو أخف من ميتة غير مذ كاهه لانه التحريم العارض على الاصل (ص) وطعام
غير ان لم يخف القطع (ش) يعني ان المضطر اذا وجد الميتة وطعام الغير من غير أوزرع أو غنم مما
ليس مضطرا ليهربه فانه يقدم طعام الغير على كل الميتة وهذا ان لم يخف ان تقطع يده
بسبب ذلك فيما فيه قطع كمن الجرين وغنم المراح أي ولم يخف أن يؤذي ويضرب فيما لا قطع فيه
كالقمر المعلق فان خاف ما ذكره الميتة على طعام الغير فلو قال المؤلف عقب قوله القطع
كالضرب والاذية فيما لا قطع فيه لوفى بالمراد (ص) وقاتل عليه (ش) أي جواز بدمه ان يعلم انه
ان لم يعطه قاتله ثم بعد ذلك ان قتله المضطر فهدروا قتل رب الطعام المضطر فالقصاص أي
ان كان المقتول مكافئاً للقاتل وقوله وقاتل عليه حيث لم يكن معه من الميتة ما يستغني به عنه
وربما يرشده ما تقدم من انه اذا خاف بأخذه الضرر والاذية فانه لا يأكله وكتب نحوه بعض
الفضلاء من ائمتنا (ص) والمحرّم النجس (ش) يرده عليه الخيل والبغال والحمير والخنزير
والكلب على أحد الأقوال والقرء على أحد القوانين والوطواط على قول والسم فانه محرمة
وايشت بنجاسة فالأخبار مذكورة أي والنجس المحرم وأل لا يستغرق أي كل نجس محرم
(ص) وخنزير وبغل وفس وحار ولو وحشياً دجن (ش) أما الخنزير البري فلا خلاف في تحريم
لحمه وشحمه وجلده وعصبه كل ذلك حرام وأما الخيل والبغال والحمير فاشتهر رانها حرام ولو كان
الجوار وحشياً دجن وصار يعمل عليه عند مالك في المدونة خلافاً لابن القاسم (ص) والمكروه
سبع وضيع وثعلب وذئب وهر ووان وحشياً (ش) وهذا مفهوم قوله لم يفسد ترس والمعنى ان
السبع وما معه مكروه على المشهور وهو مذهب المدونة لقول مالك فيها لا أحب أكل السبع

والا فلا شيء عليه وأما ان كان معه من الميتة ما يغنيه عنه وكان ممنوعاً من أكله بان خاف القطع أو الضرب ولا
والاذية فانه ضمن الثمن وان لم يكن معه فان لم يكن ممنوعاً من أكله بان لم يخف القطع ولا الضرب فهل لا ثمن عليه مطلقاً أو عليه
الثمن ان وجد هذا حاصل ما في عجم لكن قوله لا ثمن مطلقاً خلاف الظاهر وانفق الخطاب والمواق على انه لا يتزود من طعام الغير
لكن اختلفوا في المواق يقتصر على سد الرق وفي الخطاب يشبع وفي التثاني ما يفيدانه يتزود من طعام الغير (قوله يرده عليه
الخ) وهذا الارادسا ق من أصله وذلك لان المصنف جعل المحرم ميتة أو النجس وما عطف عليه من قوله وخنزير خبز المحرم فلا
يكون النجس صادقا على الخيل والبغال والحمير بل المراد بالنجس عين النجاسة من عذرة وبول (قوله على أحد الأقوال) أي فهو
حرام وقيل مكروه وقيل جائز (قوله على أحد القوانين) أي بالحرمة والمقابل القول بالكراهة (قوله والوطواط على قول) أي
بالحرمة ومقابل الكراهة (قوله فاشتهر رانها حرام) وروى عن مالك كراهة كل البغال والحمير وأما الخيل فتقيل بالكراهة
والاباحة والاعتدالتحريم (قوله ولو كان الجوار وحشياً دجن) فان توخش بعد ما دجن فانه يحكم له بحكم أصله فيكون مباحاً (قوله
بخلاف ابن القاسم) أي حيث قال لا يكون ذلك نافلاً ولا اباحة باقية ووجهه انه لو كان ناسية نافلاً له عن حكم الاصل للزم مثل ذلك

في الاهلي اذ اوحش ان يثكل ولا قائل به ورد بمراعاة الاختياط في الاول دون الثاني والله أعلم (قوله وزوي المدينون) هذا مقابل قول الشارح المشهور وهناك قول ثالث تركه الشارح وهو تحريم ما ذكر وهو كل الضبع والتملب والمهرلوحشي والانسي والسباع (قوله وما لا يعدو) أي كالضبع والمهر كذا في بهرام وجعل الضبع لا يعدو باعتبار بعض الاقطار والافهوي يعدو في بلادنا (قوله المشهور انه مكروه) وتدل بالجواز وقيل بالحرمه (قوله وأما الضب فقد صحح في توضيحه اباحته) ٣ (قوله ووجه الخلاف) أي في الخنزير فقط لانيه وفي الكلب وظاهر عبارة الشارح وغيره ان في كلب الماء قولاً بالمانع وقوله ووجه الخلاف الظاهر في ان المراد انكراهية والاباحة مع انه سياتي لا يبين في الوجه الا الحرمه والجواز (قوله والمذهب الكراهية) ضعيف بل المذهب الاباحة (قوله ومذهب المدونة الخ) وهو المذهب وقيل حرام ولم ير القول باباحتها قال الشيخ وداد شيخ تت يوجب في نسبة الاباحة لمالك ولعله لبشاعة ذلك كافي بعض الشراح (قوله أو عمل شراب الخ) في عجم ان المشهور ان العمل حرام فعلى كلامه الصواب ابدال عمل باستعمال ويكون اشارة للتفنن في التعبير اما بهذا أو بهذا لكن يستبعد كون العمل حراماً والشرب مكروه والحاصل ان الذي قاله عجم ان العمل حرام واما الاستعمال فليس يحرم بل مكروه وهو مشكل ٣٥١ ونسب عجم الحرمه للمدونة مع ان المدونة لم تصرح بالحرمه

اذلفظها لا يجوز أن يفتقر مع زبيب ولا بسر أو زهر مع رطب ولا برمع شعير أو ثني من ذلك مع تين أو عسل اه فقال الباجي ظاهراً انتهى التحريم وقال قوم هو على الكراهية فاذن يكون المصنف ماشياً على الكراهية فالحق ما قاله شارحنا خلافاً لعجم ومحصل الكراهية حيث يمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل فان لم يكن لقصر مدة الانتباذ فلا كراهية ومثل قصد الانتباذ ما لا يمكن حصول الاسكار منه ما ولا من أحدهما تكاثر اللبن بالعسل للشرب فانه لا يكره فان حصل الاسكار به حرم وأما طرح القمر

ولا التملب ولا المهرلوحشي ولا الانسي ولا شيء من السباع ورواه العراقيون عن مالك ولقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الي محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ولم يخنزير فانه رجس أو فسقاً أهل غير الله به فهذه الآية دلت على عدم تحريم هذه الاشياء وما كان نفي التحريم لا يقتضي الجواز عيناً احتياطاً للكراهية وروى المدينون عن مالك تحريم اكل ما يهدو من هذه الاشياء كالاسد والفهر والتملب والكلب وما لا يعدو بكره أكله (ص) وقيل (ش) المشهور انه مكروه الا كل لانه ذناب ومثل الفيل اللب وأما الضب فقد صحح في توضيحه اباحتها ومن المكروه الخمس والفهر والفهر (ص) وكتب ماء وخنزيره (ش) وهذا في معرض الاستثناء من قوله أول الباب والجرى أي الا كذا وكذا فانه مكروه وقيل حرام ووجه الخلاف ان من نظر الى قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الي محرماً الا الآية منعه اكله ومن نظر الى عموم قوله تعالى احصل لكم صيد البحر اجازا اكله والمذهب الكراهية وأما أدى البصر فانه مباح والليث ينعى ومذهب المدونة كراهية اكل كلب غير الماء (ص) وشراب خليطين (ش) أي ومن المكروه شرب شراب خليطين أو عمل شراب خليطين ليشر به من تمر وزبيب أو بسر وزهر ورطب أو حنطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو عسل وسواء خلط عند الانتباذ أو عند الشرب وهى النهى تعبد ابن رشد وهو ظاهر الموطأ ولا احتمال تخمر أحدهما بمخالطة الآخر وخفائه قولان ولا بأس بخلط العسل باللبن لانه ليس انتباذا بل خلط مشروبين تكاثر شراب الورد والنوفر ابن سراج فعليه يجوز خلط الرب والخل لان كلا منهما لا ينتهي للاسكار ويتناول قوله وشراب الخ الملول الذي للربيض على المشهور (ص) ونبت بكبداه (ش) أي يكره أن يضع

في نبيذ التمر أو طرح العسل في نبيذ العسل أو طرح شيء مما ذكر في نبيذه جاز (قوله أو بسر وزهر) قال أبو حاتم انما يسمى زهر اذا خلاص لون البسرة في الحجرة أو الصفرة وقال في المصباح زها النخل يزهر وظهرت الحجرة أو الصفرة ويؤخذ من كازم أي حاتم ان البسر هو ما اذا تميات البلخ الى الاجرار الخالص أو الاصفرار الخالص أي وأما اذا خلصت الى الاجرار أو الى الاصفرار فلا يقال له بسر فاذا كانت البلخ بين لا اخضرار ولا اجرار خالص فيقال له بسر وقوله أو بسر الخ الوافر ورطب بمعنى مع وفي وزهر بمعنى أو والتقدير بسر مع رطب أو زهر مع رطب كالتدليل عليه المدونة (قوله وسواء خلط عند الانتباذ الخ) أي عند النبت أي طرح أحد الشيتين في الآخر والانتباذ لغة عامية وأما لو شرب أحدهما بعد الآخر فلا كراهية (قوله أو عند الشرب) أي سدا للذريعة أو لانه قد يستخرج الاسكار لقوة الاجتماع ولا يشعر به (قوله ليس انتباذاً) أي مؤثراً (قوله والنوفر) نوع من الاشربة (قوله الرب) دبس الرطب اذا طبخ والدبس بكسر الدال عصارة الرطب (قوله على المشهور) ومقابلته ما حكاه ابن يونس عن بعضهم من اجازته (قوله ونبت بكبداه) بالمدو ويجوز القصر والظاهر انه منصرف كقراء ٣ قول الحشى قوله وأما الضب فقد صحح في توضيحه اباحتها هذا الغلط الشارح من غير زيادة عليه واعل الحشى يفيض له ليسوق نهض التوضيح فسد الساخ البياض اه مصحح

وقوله أي القرع وقيل خاص بالسدير (قوله والمزفت) فيه إشارة إلى أن الكفاف انما أدخلت المزفت فقط وجعلت تحت الحنتم والنقير داخلين في قوله بكدياء وهو خلاف ما في المدونة والحنتم الجرار جمع حنمة وهي الجرة ما طلى من الفخار بالحنتم وهو الزجاج والنقير المنقود وهو جذع النخلة ينقر والحاصل أن الشارح اقتصر على المعتمد من إدخال الكفاف المزفت فقط (قوله خشية أن يشربها) الظاهر أنه إذا بدأ بالشرب بحيث يحزم بعدم الاسكار فلا كراهة (قوله القرد) ومثله للنسك (قوله الطين) ومثله الطين التراب وأنه منه وهناك قول باباحة كل الطين وهناك قول باباحة القرد وقال بهرام هنا وفي شامله أنه لا يظهر ثم على القول باباحة أكله فلا كسباب به حلال وكذا غنمه ويكره ذلك على القول بكراهة أكله ويحرم على القول بحرمة أكله ويرد موضعه ويستثنى من كراهة الطين أو حرمة الحامل إذا نابت له ونافت على جنبها فيرخص لها قطعاً كما قال ابن غلاب في أكله وقوله ونافت بالواو وأما أحدهما ففيه القولان كذا ينبغي قاله عجم وتأمله (قوله ومنعه) أي منع ما ذكره الفرد بهدشيين من غير عطف الثاني بأو أن الضمير عائذ إلى الكل إذ التقدير وفي كره (قوله لأنه ليس من بهيمة الأنعام) هذا لا يقتضي المنع والأورد الكلاب (قوله ولأنه ٣٥٢ يقال أنه مسوخ) أي فاصله آدمي والآدمي يحرم أكله وكونه مسوخاً ضعیف ولذا

غير يقال والحاصل أنه اختلف في المسوخ هل يكون له نسل أم لا نذهب أبو إسحق الزجاج وابن العربي وأبو بكر إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ وقال الجمهور لا وهو المعتمد حديث ابن مسعود عند مسلم صرّوا أن الله لم يخلق قوماً أو يذهب قوماً فيجعل لهم نسلاً وأن القردة والننازير كانوا قبل ذلك قاله القسطلاني في باب صفة إبليس (قوله وهو قول الباجي لم يقبل الباجي بالكراهة ونصه وأما القرد فقال ابن حبيب لا يحل أكل لحم القرد والظاهر عندى من مذهب مالك وأصحابه أنه ليس بحرام

في البداية أي القرع والمزفت ماء ثم بقي فيه دم أو تينا أو نحو ذلك خشية أن يشربها في حال اسكارها من بعة قد أنه غير مسكر ولا يكره ذلك في غيره من الفخار أو غيره من الظروف لعدم اسراع ما ينفذ فيه إلى التغيير (ص) وفي كره القرد والطين ومنعه قولان (ش) يعني أن القرد هل يمنع أكله لأنه ليس من بهيمة الأنعام وهو مذهب الواضحة ولأنه يقال أنه مسوخ أو يكره أكله لعدم قوله قل لا أجد فيهما أوحى إلى تحريمه إلا أنه وهو قول الباجي وكذلك الطين هل يمنع أكله وهو قول ابن الماجشون لأنه يضر بالبدن أو لا يمنع بل يكره وهو قول ابن الموارق في كل مسألة قولان وشهر ابن عرفة القول بمنع أكل التراب * ولما انتهى السكلام على الذكاة ومعروضها من الحيوان وكان أغلبه مذكوراً في باب المباح ذيل به باب الذكاة لشدة التعلق بتبع ذلك بالكلام على الاضحية لأنها انما تكون من النعم المعروض للذكاة فقال

(باب) ذكر فيه حكم الاضحية والمخاطب بها أو ما هي منه وما يجزى فيها أو ما لا يجزى ومكانها وزمانها

وعرفها ابن عرفة بقوله الاضحية اسم ما تقرب به ذكاته من جذع ضأن أو ثني سائر النعم سالمين من بين عيب مشروطاً بكونه في شهر عاشر ذي الحجة أو تاليه بعد صلاة امام عيده له وقدر زمن ذبحه لغيره ولو تحرر بالغير حاضره فيخرج العقيقة والهدى والنسك في زمنها قوله مشروطاً حال من التقرب به تخرج العقيقة وما شابهها من الهدى والنسك في زمنها

لعموم الآية ولم يرد فيه ما يوجب تحريماً ولا كراهة فإن كانت كراهة فلا خلاف العلماء فيه اه فعلم والضمير من ذلك أن القول بالحرمة ضعيف وظاهر أن قوله لعموم لا ينتج الكراهة (قوله وشهران عرفة الخ) أي والطين من التراب ولذلك قال بعضهم فكان ينبغي للصنف الجزم بمنع التراب (قوله وكان أغلبه) أي أغلب الحيوان المعروض للذكاة فقضية أنه فاته بعض الحيوانات التي هي معروضة للذكاة في ذلك الغزال وحمار الوحش فاته ذلك بالصراحة فلا ينافي أنه داخل تحت قوله ووحش لم يفترس أو أرا دبا معروض لها ولو مكرهها وقد فاته النمر (قوله ذيل به الخ) أي جعله ذيلاً لباب الذكاة ويجوز جعل ذيل الخ حلالاً ويكون اتبع حالاً (قوله اتبع ذلك) جملة حالية أو أنه حذف العاطف لأنه يجوز حذفه اختصاراً باب الاضحية بضم الهمزة وكسر هاء مع شدة الياء ويقال ضحية بفتح الضاد وتشديد الياء وسميت بذلك لذبحها يوم الاضحية ووقت الضحى (قوله اسمها) أعلم أنه لما ذكر مصدر اذل ذلك على أنها انما تعرف اسماءها وانما لا تكون مصدراً وقوله بعد صلاة امام عيده الخ انما لم يقل وخطبتة لتضمن قوله بعد وقدر زمن ذبحه الخ لذلك وقد بحث فيه بأن دلالة الالتزام بهجورية في التعريف وقوله بعد صلاة الخ معمول للذكاة (قوله والنسك) أي الفدية (قوله في زمنها) أي الضحية

(قوله والضمير في عيده عائداً على عاشر ذي الحجة) وقوله عيده معهود صلاة ومعنى كون العيد الذي الحجة فالله في نفسه ان الصلاة عليه أي صلاة عيده ثم لا يخفى ان العيد هو عاشر ذي الحجة فالاولى كون الضمير عائداً على ذي الحجة انه حاصل فيه أو ان عيده منصوص على الظرفية أي بعد صلاة امام في عيده وقوله بعد صلاة أي وبعد خطبة وقوله له يعود على الامام أي ساذ كرم من كونه بعد الصلاة بالنسبة للامام وقوله وقد عطف على الصلاة أي وبعد قدر زمن ذبح الامام احترزه من ذبح غير الامام تحريماً أو ادخل به ذاتي من لا امام لهم ذبح الامام تحريماً وقوله له غير حاضره متعلق بقدر (قوله وأركانها) أي الضحية بمعنى التضحية وأن ادبالر كن ما يتوقفاً عليه الشيء وهو ذاتي مجازي لما تقدم انهما لا تعرف الا بالعلمي الاسمي (قوله وفي ضمنه الخطاب) أي في حيزه ولصقه لانه قال سنن طر فالطهور هو الخطاب (قوله سن) ولو حكى كالأشتر في الاجر (قوله يعني ان المشهور الخ) ومتابله انما واجبة (قوله فهو في السنة) أي وأما في فواجبة (قوله في حق) أي من جهة الحر كان لمخاطب ٣٥٣ بذلك الحر أو غيره كما في ولي الضمير

(قوله صغيراً) ابن حبيب

يلزم من في يده مال الصغير

من وصى أو غيره أن يضحى

عنه منه ويقبل قوله في ذلك

كما يقبل في النفقة سواء من

التوضيح (قوله فان اذن له

السيد استحب) أي والا فلا

ولو بشائبة كما أفاده بعض

شيوخنا (قوله أي اذا تحلل)

فان استمر على اعرامه حتى

فانت أيام النحر لم تسن له

(قوله كأنما بني) كان من بني

من أهلها أو مقيم بها إقامة

تقطع حكم السفر (قوله ضحية)

أي عن نفسه وعن أبويه

الفقرين وولده الصغير لا عن

زوجته وخطوب بز كاف

فطرها لانها اربع النفقة التي

في مقابلة الاستمتاع ولا عن

رقبة لان الضحية ليست

تابعة للنفقة ويستمر خطابها

والضمير في عيده يرجع الى عاشر ذي الحجة وله يعود على الامام وانظر قيمة ما يتعلق به في الشرح الكبير وأركانها ثلاثة للذبح والوقت والذابح وأحكام الضحايا قسمان قبل الذبح وبعده وبدء المؤلف بحكمها وفي ضمنه الخطاب بها فتسال (ص) سنن طر (ش) يعني ان المشهور ان حكم الاضحية السننية لقوله عليه السلام أمرت بالاضحية فهي لكم سنة فتسن في حق الحر صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى مقيماً أو مسافراً فالعبد لا تسن في حقه سواء كان قيمه شائبة حرة أم لا لانه محجور عليه فان اذن له السيد استحب ودخل الكافر لخطابه بنسبوع الشر يعمد على المشهور وان لم تصح منه لانها اقربة بشرطها الاسلام (ص) غير حاج يعني (ش) اعلم ان الضحية تسن في حق غير الحاج بشرطه ولا تسن في حق الحاج ويدخل في غير الحاج المعتمر ومن فاته الحج بعد ما أحرم به أي اذا تحلل منه بفعل عمره قبل مضي أيام النحر وقوله يعني صفة طر أي سن طر كأنما بني حال كونه غير حاج ضحية لا تجزئ وان كان من بني غير حاج تسن في حقه فأولى من ليس منها لان من بني قد يتوهم انه ملحق بالحاج فلان تسن في حقه وان كان غير حاج (ص) ضحية (ش) هو نائب فاعل سن والمراد بالضحية التضحية وقوله (لا تجزئ) أي التضحية بمعنى الذات المضحى بها لا بمعنى التفهيمية ففي كلامه استخدام فان أحضرت بماله من غير تجديد فانه لا يخاطب بها والذي يفيد به كلام بعض ان المراد بالضحف ما يختص بصرفه في الضحية الحاجة اليه في أي زمن من عامه ويفهم من كلام المؤلف وكلام ابن بشير ان من ليس معه شيء لا يتساقف خلافاً لما عند ابن رشد بخلاف زكاة الفطر فيتسلف لها لان أمرها سهل ولا نها واجبة بالسنة فهي أقوى (ص) وان يتيم (ش) مبالغة في قوله لحر فيخاطب وليه أن يضحى عنه من ماله ويقبل قوله في ذلك كما يقبل في تركية ماله والنفقة عليه واليتيم جمعه ايتام ويتامى واليتيم في البهائم من جهة الام وفي الطيور من جهة الام والاب معاً وفي الآدمي من جهة الاب فقط (ص) بجذع أضأن وثى معزرو بقروا بل (ش) حذف ثنى من الثاني

٤٥ خرئى ثانى به عن ولده الصغير حتى يحتمل الذكرو ويدخل زوج الانثى بها وظاهره سقوطها عنه بمجرد

احتمال ام ابنه ولو قد ير عاجز عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالانثى وان طلقت قبل البلوغ والظاهر انه يجري على النفقة خلافاً لما في عب فانه لا يظهر في تنبيهه من ولديوم النحر وفي أيام التمثيق فانه يضحى عنه وكذا من أسلم لبقاء وقت الخطاب بالضحية بخلاف زكاة الفطر نقله للشمي (قوله والمراد من الضحية التضحية) أي لان الاحكام انما تنطبق بالافعال أو يقدر مضاف أي تذكيرة ضحية (قوله في كلامه استخدام) ولا يضر كون أحد اللفظين حقيقة والآخر مجازاً (قوله خلافاً لما عند ابن رشد) محله حيث كان يرجو القضاء كما قيدوا به زكاة الفطر (قوله وان يتيم) من مال اليتيم ولو عرض تجارة (قوله ويقبل قوله) وينبغي أن يرفع المسألة ان كان هناك حنفى بالاولى من الزكاة وانظر هل يخاطب به عن الصبي في عرض فنية ككسب (أقول) وهو الظاهر وانظر اذا لم يكن له ولي والظاهر الحاكم لانه ولي من لاولى له (قوله جمعه ايتام) قال في ك وجد عنده ما نصه على قوله والاصل يتيم مانصه والاصل في يتامى يتامى فقلب أي قلباً مكانياً بأن قدمت الميم على الياء اه

(قوله بجذع متعلق بقوله سن) الاسن أن يكون ختم بمبدأ محذوف أي وهي بجذع وقوله بلاشرك حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور رأى والنسبة كائنة بجذع حال كونها لا شرع فيه وذلك لان تعاقبه بسن يفيد في السنة عدا ما ذكر ولا يلزم من ذلك عدم الاجزاء بغيرها مع أنه الغرض أفاد في كثير ولا يظهر تعاقبه بسن لفساد المعنى يظهر عند التأمل (قوله لان التعاقب بالفعل الخ) وذلك لان الأصل في العمل للأفعال كما هو مبين في حاشية ابن عبد الحق (قوله وأهل الشارح أخذوا بمصر الخ) انظر أين التقديم مع تعاقب قوله بجذع سن مع تقدمه (قوله ذي سنة الخ) أهل بلقي يوم ولادته ان سبق بالبحر أو ينفق وهو طهر ما سبق في باب التصر (قوله بخلاف ثي المبر) المبر في كون الضان تجزى منه الحصر دون غيره وان الجذع منه يفتح أي يصح أن يعمل بخلاف غيره لا يعمل منه الا لثني (قوله ودخل في السنة الرابعة) وان لم يكن بيننا (قوله قبول الحمل) أي في الانثى (قوله والنزوان) أي في جانب الذكركري قال نزوان من باب قتل ونزوانا وثب الا ان المشاهد ان العز يحمل في أقل من السن المذكور (قوله في حد الصغير) أي من جهة اصغر ٣٥٤ أي من جهة هي الصغير ناقصا (قوله وتراعى السنين القمرية) أي لا الشمسية

والثالث دلالة الاول وقوله بجذع الخ متعلق بقوله سن أي احكام سن الانثوية بهذه الاسنان كما قاله الشارح لا بضمية لان التعاقب بالفعل أول من التعلق بما في معناه من مصدر ونحوه وأهل الشارح أخذوا بمصر من تقديم الجار والمجرور (ص) ذي سنة وثلاث وخمس (ش) أو بيان لما تجزى في الانثوية وان جذع الضان وثني المزمع أو في سنة ودخل في الثانية دخولا تاما ما في جذع الضان بخلاف ثني العز لا بد من دخوله فيها دخولا بينا كالمشهور وأما لثني من البقر هو ما أو في ثلاثا ودخل في السنة الرابعة والثني من الابل هو ما أو في خمس سنين ودخل في السنة السادسة فهو من باب ألف والبشر المرتب عكس يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وانما اختلفت اسنان الثنابا من هذه الاصناف لا خلافا في قبول الحمل والنزوان فان ذلك لا يحصل غالبا الا في الاسنان المذكورة ولما كان ما دون الحلم من الاتي في حد الصغير ناقصا كان ذلك في الانعام كذلك لا يصلح للتقريب به وتراعى السنين القمرية (ص) بلاشرك الا في الاجزوان أكثر من سبعة ان سكن معه وقرب له وأنفق عليه وان تبرعا (ش) يعني ان الانثوية لا يجوز فيها التشريك لافي غم أو لافي لحم أو أما التشريك في الاجز والشواب فانه يجوز وان كان المدخل أكثر من سبعة بشرط أن يكون الذي أدخله في الاجز سا كمنع المدخل له في موضع واحد أو كالأحد وان يكون قريبا للمدخل له فلا تدخل الزوجة والأم الولد ولا من فيه شائبة رق وبعضهم الحق الزوجة وأم الولد بالقرب لما بينهما من الرحمة والمودة ما جعله الذي يقوم مقام القرابة وان يكون المدخل ينفق على من أدخله ولا فرق في النفقة بين أن تكون واجبة كصغار ولده الفقراء وكبارهم الفقراء العاجزين وأبويه أو طوعا كعمومته واخوته ونحوهم لكن ظاهر كلام المؤلف ان شرط السكنى معتبر مع النفقة الواجبة وليس كذلك بل انما اعتبر فيما إذا كانت النفقة عليه طوعا فان كانت واجبة عليه فلا يشترط سكنه

التي لا تختلف لان التمهية تنقضي تارة خمسة أيام وتارة ستة عن السنين الشمسية (قوله بلاشرك) أي تشريك من اطلاق اسم المصدر وإرادة المصدر (قوله الا في الاجز) استثناء متصل ولا داعي لكونه منقطعا وفائدة التشريك سقوط طاهرا عن أدخلهم ولو أغنياء أو أمان لم توجد الشروط وأدخل فلا تجزى عن واحد منهم أو أمان شرك به الذبح فلا تسقط عن التشريك وتصح عزوبها والسكر لرجع أو لوفى المسألة التي تسقط المطالب من الشرك بالفتح والتشريك صورتان أن يكون أدخله في شخصته هو وأن يكون اشتراها من مال نفسه وجعلها شركة في الاجز لاخوين يتيمين أو

أكثر لكن الشروط في الاول دون الثانية فانما باثرة بدونها فان اشتراها

من مالهما أو جعلها شركة بينهما لم تجز عنهما وأعلم انه يصح التشريك وان لم يعلم بذلك وله ان يدخل الابد ولو مع وجود الاقرب وفي ك وانظر حتى تعتبر الشروط التي ذكرها المؤلف هل يوم الضحية أو قبل ذلك بأيام والظاهر اعتبارها وقت الدخول لا غير اه الوانعي قات الشيخ ابن عرفة المفهوم من قوة كلام أهل المذهب ان الذي يدخل في الاجز من شرطه الحياة فلا يصح ادخال الولد والوالد الميتين والجارى على صحة انتقال ثواب القراءة لصحة انتقال نعم اه والضحية من الاتصال المسالية فهي أقوى من القراءة في النيابة (قوله ان سكن معه) أي في حوز واحد أو كالأحد بان كان ينفق عليه مع باب (قوله ولا في لحمها) لا يخفى انه لا مانع من التشريك في اللحم دون الثمن بان يوطى نصف اللحم لانسان وأعلم انه أراد الشركة في اللحم بسبب الشركة في الثمن فيكون من عطف اللازم (قوله وبعضهم أدخل الخ) وأعلمه بعض الشراح وهو ظاهر قال عجم وظاهره ان السرية ليست كأم الولد وكذا ظاهر ما ذكره ابن عرفة (قوله ولا فرق في النفقة بين أن تكون واجبة الخ) تقدم انه يسن له أن يصحى عن ذكر

فكيف هذا فالجواب ان المراد مخاطب بالسنية في حقه ويحصل الامتنان بالخصية المستعلا وشركة قتلها (قوله بالغ على
أجزاء الخ) لكن لا بد من تأويل جذع بذات لان جساء انفا سؤئت (قوله والمعنى ان الضحية الخ) في عبارته تناف وذلك لان قوله
بالغ على أجزاء الخ يفيد أنه مبالغة في جذع ضأن وقوله والمعنى الخ يقتضي مبالغة في قوله ضحية لا تتجه نحوها وجهان جازان
فأقوىهما الشارح على وجه غير ظاهر (قوله عدم البرء) أي لا السيلان وكأنه قال لان لم يبرأ وان لم يسئل دمه (قوله وجنون)
قيده في توضيحه بالدائم فلا يضر غيره فكان عليه أن يقيده باللازم كما قيده به الخمي ولا يعني عنه قوله بين لان البين لا يلزم لزومه
لانه قد يحين في بعض الاوقات جنونا بينا ويقيم في بعض آخر (قوله لا تنفي) ٣٥٥ يضم التاء وسكون النون وكسر القاف

مضارع أتقى الرباعي يقال انتقت

الابل سميت اه فتفسيرها بالاتي

لا يخ في عظامها فتفسيرها

(قوله البشم) أي ما لم يحصل لها

اسمال (قوله البشمة) بفتح الباء

وكسر الشين (قوله غير المعتاد)

أي بذلك الاكل ولا يلزم منه

كونه كثيرا وقوله الا أن يقال

الخ الظاهر انه ينقسم قسمين

أيضا (قوله المرض الناشئ عن

الخيمة) فظاهر العبارة ان

الخيمة غير المرض مع ان الخيمة

هي المرض الناشئ عن كثرة

الاكل (قوله بقية الالهام)

بعبث لا يمتد لما يفهمه ولا

يجانب ما يضره (قوله وهي

التي لا تليق الغنم) الاول أن

يقول وهي التي لا تسيربسب

نوعها لاجل أن يشمل غير الغنم

(قوله وفئت جزء) أصليا أو

طاردا (قوله غير خصية) بالضم

والكسر البيضة والجاذة

ومقطوع الذكر لا يسمى

قطعة خصية قال البدوي

بخصية دون غصبي لشمول

خصية الخافه وما كان طاردا

معه انظر الطيحي (ص) وان جساء ومقدمة لشحم ومكسورة قرن لان أدعى (ش) بالغ على
أجزاء كرم من جذع الضأن وثني غيره لدفع توهم عدم الأجزاء والمعنى ان الضحية الموصوفة
بما تقدم تجزى وان كانت جساء مخلوقة بغير قرن في نوع ماله قرن انفا قابل اجساعا ولذا دل
بعض لا يحصل للمبالغة الا ان تجعل ان لدفع توهم عدم الحكم لا اشارة للخلاف أو مقدمة أي
عاجزة عن القيام لشحم أو مكسورة قرن من أصله أو طرفه واحدا أو أكثر لانه غير نقص في
خالقة ولا لحم الا أن يكون يدي فلا يجزى لانه مرض والمراد بالاداء عدم البرء ثم شبهه في عدم
أجزاء امية القرن ما شاركها بقوله (ص) كبين مرض وهزال وجرب وبشم وجنون وعرج
وعور (ش) يعني أن وجود شيء مما ذكر يمنع الأجزاء من المرض البين وهو الذي لا تصرف
معه بتصرف الغنم لان المرض البين يفسد اللحم ويضر عن يأكله ومنها الهزل البين وهو
معنى قوله عليه السلام والجفاء التي لا تنقي أي لا يفي عظامها الشدة هزالها قاله أهل اللغة
ومنها الجرب البين وهو معروف ومنها البشم بالضم بك التهمة يقال شمت من الطعام كفرح
وقد أشمته الطعام وبعبارة أخرى البشمة هي التي أصابها التهمة من الاكل غير المعتاد
أو الكثير لان ذلك مرض بها اه واذا كان مرضا ما فلا بد من كونه بينا الا أن يقال المرض
الناشئ عن التهمة لا ينفك عن كونه بينا ومنها الجنون البين فقيده البيهقي مع تبر في المعطوفات
فلا يضر الخفيف من جميعها وجنون غير الأدعى فقيده الالهام ومنها العرج البين وهو معنى
قوله في الحديث والعرج جاء البين ظاهرا لقاضي وهو بفتح الضاد واللام أبو الحسن روى بالطاء
المشالة أي عرجها وهي التي لا تليق الغنم وانما لم تجز لا بما أبدتجه من نفسها في المشي اتمرك
الغنم فتكرن مهزولة اللحم ومنها العور والممانع منه ما أذهب بصراحدى عينيها الباجي وكذا
لو أذهب أن ترميها فإذا كان بعينها ياض على الناظر لا يمنعها أن تنظر أو تكن على غير الناظر
لم يمنع الأجزاء (ص) وفئت جزء غير خصية (ش) معطوف على بين والتقدير وكذا مرض
بين وذا جزء فئت والمعنى أن فئت الجزء كيد أو رجس ملقاة أو طاردا لا يجزى أن يصحى به
هذا في غير فئت جزء الخصية اما هو فلا يمنع الأجزاء لانه يعود بمفعلة في جنبها فيجب ما نقص
ولذا لا يجزى مقطوع الاذن لانه لم يوجد منه ما عارض يجبر بل نقص من خلقته (ص)
وصمما جدا (ش) يعني ان الصمما بالمد وهي السمكة لا تجزى في الاخصية لانها اذا كانت صغيرة
الاذن جدا فكانت خالفت بغير اذن فان كانت صمما لا جسد فانها تجزى والمراد بجدا بحيث

ولو غير مخفي امكن قاصرا على الطاري لان الخصى عرقا مائرا عليه هزال الخصية والظاهر ان المراد بانخصي ههنا ما يشمل

ما ليس له أثنان كافي كلام أبي عمران وما ليس له ذكر وما ليس له واحد منه ما هو رريح لا ينفي ان قوله وفئت عطف على بين

المدخول لا يكف وما قبله عطف على مرض فوقع العطف أولا على المضاف اليه وثانيا على المضاف وانظر هل لهذا نظير في العربية

وله كثير لك (قوله لانه يعود بمفعلة) فالعرف بين مقطوع الاذن والاثني ان مقطوع الاثنين وجد منهم ما عوض وهو طبيب

السم ومقطوع الاذن لم يوجد منه ما عوض من نقص خلقته ما لم ينشأ عن قطع الخصية مرض بين (قوله وصمما جدا) انظر

اذا كانت صمما صغيرة احدى الاذن دون الأخرى (قوله وهي السمكة) الواحدة في عبارات بعض أهل المذهب بتعدي الكافي

(قوله وذى أم وحشية) الظاهر ولو بواسطة (قوله ومكسورة سن) أو مقلوطة بل المراد بانكسر القاع كما في هذه بعض من كتب
 يقول المصنف غير انما يفيد ان المراد بانكسر القاع أى الجنس من حيث تشبه في اثنين أو أكثر لا واحدا وقوله غير انما رأو كبر
 وأما لا انما رأو كبر فيجوز ولو الجميع وانما لو كسر من سمين فأكبر بعض كل واحد هل هو كسر السنين أى قلعهما غير انما رأو
 أو كبر فلا يجزئ وسكت عن الخلوقة غير اسنان راسه تظهر بعض الشيوخ عدم الاجزاء (قوله وذاهبة ثلث ذنب) أى فيما له من
 الغنم الية وأما ما ليس له ذلك كغنم ٣٥٦ فى بعض البلاد فإنه لا يتحدد بالثلث بل ما ينقص الجمال (قوله لا ذنب) أى لا ثلاث

الاذن وانظر لوقته من كل
 اذن الثالث هل يمنع الاجزاء
 لعمدة أم لا (قوله رباعية)
 السن التى تلى الباب واثنية
 هى المسفان اللتان فى مقدم
 الذم (قوله وكذا الحفاء) كذا
 فى نسخة ونظيره وكذا اذا
 كان الكسر لحفاء وليس
 كذلك بل المراد ان الحفاء
 لا يضرب قال ابن الفاسم لا بأس
 بالثى حفت أسنانها (قوله
 من ذبح الامام) أى من انتهاء
 ذبح الامام فلا ابتداء قبله أو
 معه لا تجزئه مطلقا كان ابتداء
 بعده وختمه معه أو قبله لان
 ختم بعده فتجزئ كذا فى
 عب الا ان الذى تقدم انه
 اذا ابتداء بعده وختمه معه
 تجزئ الا ان بعض الشيوخ
 اعتمد ما فى عب احتياطا
 وانظره فانه اذا كان يجزئ
 فى الصلاة فأولى ما هنا
 وظاهره ولو تبين ان ذبحه
 لا يجزئه ضحية وانظر اذا نهد
 ذلك وتبعوه فى ذبح ما يجزئهم
 فهل يكفى بذلك أولا والحاصل
 ان وقت الذبح غير الامام فى

يتجبه بطلقة والم لم يكن فى كلامه فيما سبق ما يقتضى الحصر فى الذم ذكر ما يخرج غيره
 بقوله (ص) وذى أم وحشية (ش) لا خلاف ان الذى أمه وحشية لا يجزئ فى الاضحية كما لو
 ضربت بقول الضأن فى اثنان الوحش فتوالدت لان الحيوان غير الناطق انما يلحق بأمه
 ولذلك انما يسمى بينهما اذا ماتت أمه عكس الآدمى وأما اذا كانت أمه غير وحشية بأن كانت
 من جملة الانعام فانه يجزئ فى الاضحية على أحد القولين كما لو ضربت بقول الطباعه مثلاً فى
 اثنان الضأن فتوالدت لكن الرجح من القولين عدم الاجزاء وعلى المحرم الجزاء فيها فلا مفهوم
 لقوله وذى أم وحشية (ص) وبتر أو بكاء أو بخرا أو بياسة ضرع ومشقوقة أذن ومكسورة
 سن غير انما رأو أو كبر وذاهبة ثلث ذنب لا اذن (ش) يبنى ان كل واحد مما ذكر يمنع الاجزاء
 منها البتر وهو الذى لا ذنب له فى جنس ماله ذنب بأن خلقت بغير ذنب أو جنى عليها شخص
 فقطعه ومراده النص على أعيان المسائل فلا يقال يستغنى عن هذه بما ثبت جزؤها بالبكاء
 وهى فقرة الصوت من غير أمر عادى لان الناقه اذا مضى لها من جملها ستة أشهر يتكفم فلا
 صوت ولو قطعت ومنها الجراخ وهى متغيرة رائحة الفم لانه نقص جبال ولانه يغير اللحم
 أو بعضه الا ما كان أصليا كبعض الابل ومنها ينس الضرع فان كانت أوضعت ببعضه فلا يضرب
 والظاهر ان ما يخرج من ضرعها نحو دم كيايسة الضرع ومنها مشقوقة لاذن اذا زاد الشق
 على الثالث فان كان الثالث فسادون أجزأت لانه اذا لم يضرب قطعه كما أتى فاحرى شقه ومنها
 مكسورة أو مقلوطة سن اذا كان لغير انما رأو أو كبر أو هرم رباعية أو ثنائية أو غيرها واحدة
 فافوتها الا لا انما رأو أو كبر أو هرم فلا يضرب وكذا الحفاء ولو الجميع ومنها ذاهبة ثلث الذنب
 فصاعداً قطع أو مرض لانه لحم وعظم وأما ذهاب ثلث الاذن فدون فلا يضرب لانه جاد (ص)
 من ذبح الامام لا يخرج الثالث (ش) خبره بتدخذه أى ووقت كل من الذبح والتحرر من ذبح
 الامام أو حال من ضحية أى كونه من ذبح الامام غير الامام وأما هو فوقه من فراغه من صلاته
 وخطبته والمتبادر من الامام انه امام الصلاة ثم حكي الخلاف بعد ذلك ويستمر وقت كل من
 الذبح والتحرر لا يخرج اليوم الثالث من أيام التحريم وقوت بغير ربه ولا خلاف عنده نافي ذلك
 فيوم التحريم معلوم للتحريم معدود للرحى والعقبة واليومان بعده معلومان معدودان والرابع
 معدود غير معلوم (ص) وهل هو العباسى أو امام الصلاة قولان (ش) تقدم انه قال من ذبح
 الامام فهل المراد بالامام العباسى وهو امام الطاعة لقوله عليه السلام الا نعة من قريش
 أو المراد بالامام الذى يصلى بالناس صلاة العيد وغيرها اذا كان مستنابا على ذلك فى ذلك

اليوم الاول بعد صلاة الامام وخطبته وذبحه وهذا اذا ذبح فان لم يذبح فانه يعتبر قدر زمن ذلك
 (قوله وهل هو العباسى) فيما لم تحرى أهل بلاده كله الذبحه فيما يظهر من تنبيهه بقوله وهل هو العباسى الخ كان على المصنف أن
 يقول وهل هو امام الطاعة الخ اذ لم يقل أحد بأنه يندب أن يكون امام الطاعة عباسيا وانما تلك العبارة للخصي وابن الحاجب
 لأن الاول قال والمعتبر امام الطاعة كالعباسى اليوم وقال الثانى والامام اليوم العباسى وانما قال ذلك لانهم فى زمن ولاية بنى
 العباس وكان امام الطاعة عباسيا أفاده محشى تب (قوله أو امام الصلاة) للعيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أيضا
 أم لا أى الذى يصلى خلفه العيد ويذبح اعتبارا امام حاربه الساكن بها وان صلى خلف غيره فى غيرها أو فيها كجى عنائب عنها بها

لان امام الحارثه مستخاف بالفتح من الامام اوثانبيه (قوله ومحله امام الم يخرج الخ) واذا اعتبر ذبح امام الطائفة حيثما أخرج أخيه ولو على القول بان اعتبر امام الصلاة فأولى إذ صلى لنفسه وخطب ذكر ذلك في ك (قوله وكلام المؤلف معترض الخ) أي أنه عرض بثلاثة أمور الأول ان القائل بأنه العباسي وهو النعمي لا يقول بالانحصار في العباسي دون امام الصلاة بل اعتبر أحدهما لا بعبئته والقائل باعتبار امام الصلاة وهو ابن رشد لا يقول بعدم اعتبار أمير المؤمنين وحيدته فلا يفس بين القولين بخلاف الثاني ان المشهور من القولين أي على تقدير كون الخلاف حقيقيا القول الثاني الثالث ان محله ما حيث لم يخرج امام الطائفة أخيه للذبح بالمصلي والافلا يعتبر امام الصلاة بخلاف بعضهم (قوله وعليه الخ) ليس هذا من كلام الشارح مبرام بل تورك عليه من شارحنا (قوله وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا) هذا بالنسبة للنهوض بل اذا تأملت تقول لا بد أيضا من مراعاة قدر ذبح الامام (قوله وأعاد سابقه) هذا فيمن لم امام له أخيه وأبرزها وتحرى وذبح قبله فلا تجزئ وأما ان لم يبرزها فتجزئ (قوله الا تحرى أقرب امام) أي لكونه لا امام له وأما من لم يكن لم يذبح فيتحرى ذبحه بعد خطبته قال عجم فان قلت التحرى هو التأخير بقدر صلاة الامام وخطبته وذبحه وهذا الأمر ٣٥٧ يستوي فيه الامام الاقرب والابعد

فما وجه التفرقة بينهما قلت وجوها ان الاقرب شأنه ان يطاع على حاله من قرب المصلي من منزله وبعد هاهنا ووقت خروجه من منزله بها وحصول عذري يوجب التأخير وعدمه واتحاد وقت طلوع بيده وبلد الامام بخلاف البعيد (قوله أقرب امام) أي أقرب بلد يذبح امامها بعد خطبتها ولومع البروز للمصلي وهذا واضح في البلد التي هي الخطيب فقط وأما في مثل مصر فينبغي ان يتحرى أقرب امام في أقرب الحارات الى حارته التي ليس بها امام يصحى لان كل حارة بمنزلة بلد هو نفسه قال ت

قولان ومحله ما لم يخرج امام الطائفة أخيه للذبح بالمصلي والافلا يعتبر امام الصلاة بخلاف لبعضهم وكلام المؤلف معترض انظر الكبير (ص) ولا يراعى قدره في غير الاول (ش) يعني انه لا يراعى قدر ذبح الامام الا في اليوم الاول وتقدم ان الامام لا يصحى الا بعد الصلاة والخطبة معا وأما في اليوم الثاني والثالث فلا يراعى الامام بل يدخل وقت الذبح والتحري من طواع النجس لكن المستحب أن يؤخر الذبح أو التحري الى محل النافلة واذا علمت ان مرجع الضمير المذكور في قدره هو ذبح الامام السابق في قوله من ذبح الامام علمت عدم ظهور قول الشارح لو أنث الضمير قل قدره اليه ود على الصلاة لكان أحسن وعليه فلا بد من مراعاة الخطبة أيضا لانه اذا ذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة لا تجزئ كما في (ص) وأعاد سابقه الا التحرى أقرب امام (ش) تقدم ان وقت الذبح من ذبح الامام وتقدم ان الامام لا يذبح الا بعد صلاة العيد وبعد الخطبة أيضا في ذبح قبل الامام في اليوم الاول أعاد وتكون شاة لحم الامن لا امام له وتحري من الأئمة أقرب امام اليه فذبح قبله فانه يجزئه وحده بعض القرب بثلاثة أميال لانه الذي يأتي لصلاة العيد منه أي وأما ما بعد عن ذلك فلا يلزمه اتباعه لان الخصية تبع للصلاة وانظر اذا لم يكن أقرب امام أو كان ونهذ تحريه فهو بل يذبح بعد أن يصلي العيد أو يؤخر لقرب الزوال أو يذبح في أي وقت شاء ولما كان مفهوم الاستثناء لونه كأنه طوق بل قيل انه منطوق شبه في مفهوم الا التحري وهو الاجزاء بقوله (كان لم يبرزها وتواني بلا عذر قدره) أي ان الامام اذا لم يبرز أخيه الى المصلي وذبحها بمنزله وتحري شخص

ولولم يتحر أهل البوادي ومن لا امام لهم وتعمدوا الذبح قبله أو ذبحوا بغير تحري ولا اجتهاد فوقع ذبحهم قبله لا ينبغي أن يعيدهوا انتهى قوله وتعمدوا الذبح قبله حالة حالية والمراد أنهم ذبحوا في وقت يجزئ بانه قبل ذبح الامام وقوله أو ذبحوا بغير تحري أي ذبحوا في وقت يحتمل كونه قبل ذبح الامام أو بعده انتهى ومفاد هذا أنهم لم يتحرروا تبين أنهم ذبحوا بعده آخر (قوله بثلاثة أميال) أي وربع (قوله لانه الذي يأتي لصلاة العيد منه) في هذا التحديد نظر لان من في ثلاثة أميال حكمه حكم البلد الذي له امام لانه مخاطب بالصلاة على وجه السنية مع امام البلد وانما التحري الجزئي فيمن كان أبعد من ذلك هذا الذي يظهر من كلام أهل المذهب قال في المدونة وليتحر أهل البوادي ومن لا امام لهم من أهل القرى صلاة أقرب الأئمة اليهم انتهى ونحوه في الرسالة ومن كان داخل تحت الثلاثة أميال لا يقال فيه لا امام له وقد أنكر هذا التحديد ح فقال لم أره فيما وقفت عليه من شراح هذا الكتاب ولا في شرح المسدونة لابي الحسن وابن ناجي وتكميل التقييد ولا فيما وقفت عليه من شراح الرسالة ولا في الذخير وقال الباجي وأما من كان بموضع ليس به امام مثل الذين لا يصلون صلاة العيد بخطبة فروى ابن القاسم عن مالك يتحرون صلاة أقرب الأئمة اليهم انتهى وهذا ظاهر من محذئ ت (قوله مفهوم الاستثناء) هو الاجزاء مع التحري

(قوله وتبين الخ) هذا الكلام ليس بمناسب بل فرض المسئلة انه لم يبرزها وأخرها الذي قد وجدته والحال ان الامام قد توانى بلا
عراقهم فجزئى خلاصته ان الامام أخر الذي بلا عذر والناس عاوان بذلك فيقول لم سمح حيث كان الامام أخر غير مذكور وأخرتم
قد وجدته فانه يجزئكم تكيد عليه نص ابن رشد وأما إذا أخر وكان ناخيه له عذر فانهم يؤخرون اقرب الزوال ونص ابن زيات لم
يروح الامام اخذته الى المصلى وجب على الناس ان يؤخروا اخذهاهم الى قدر ما يبلغ الامام فيذبح عنه وصوله وايس علمهم
انظاره ان تراخى في الذبح بعد وصوله بغير عذر فان أخر الذي لعذر من اشغال بقال عدو انتظاروه مالم يذهب وقت الصلاة وبرول
الشمس انتهى وفي له والظاهر ان ٣٥٨ الاعضاء والجنون من العذر (قوله وانما قلنا ان قدره معيول متدبر الخ) اصله

قد وجدته بمنزله ثم ذبح وتبين انه ذبح قبله لكونه توانى في الذبح بعد وصوله لمنزله لانه عذر فانه
تجزئه فيقول قدره ظرف اقتدر أى وأخر قدره أى أخر المضى ذبح اخذته قد وجد الامام
اخذته بمنزله وانما قلنا ان قدره معيول المتدبر لان ضمير توانى راجع للامام (ص) وبه انتظار
للزوال (ش) هذا منههم قوله فيما سبق بلا عذر أى وان توانى الامام عن الذبح بسبب عذر
كاشغاله بقتال عدو وأو غيره انتظار ذبحه ليس ذبح بعده اقرب الزوال بحيث يبقى قدر ما يذبح فيه
قبله لانه لا ينفوت الوقت الا فتنسل من اليوم وفهم من كلام المؤلف ان الخرى لذبح الامام أو
الخرى حيث لم يبرز اخذته أسلوأبرزها فلا يعتبرا الخرى من أحد سواء علم ببرزها أم لا لان
تخريه وعدمه سواء في عدم الاجزاء حيث بان سبقه واما كان قوله ووقت الذبح من ذبح الامام
لاخر الثالث شامل للأيام بلهاليها بين المراد بقوله (ص) والنهار شرط (ش) أى والنهار في
الاضواء والهدايش شرط فلا يجزئ ما وقع منه ما يسلا على المشهور وأول النهار طلوع الفجر ولا بد
من تقديره ليصبح الحمل أى وذبح النهار أو تخيره أو فعل النهار شرط في غير اليوم الاول وفي
الاول مع ما تقدم النص عليه من كونه بعد ذبح الامام أو تخيره اقرب امام (ص) ونذب ابرازها
وجيدوسالم وغير خفاء وشرقا ومقابله ومدبرة (ش) يعنى انه يندب للامام ان يبرز اخذته الى
المصلى ليذبحها فيها بعد الصلاة والخطة فيعلم الناس بذبحه فيذبحون بعده كاتبت عن النبي
ذلك ولو ان غير الامام ذبح اخذته في المصلى بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا فكلام المؤلف
في الامام وفي غيره الا ان ترك الامام ابرازها مكره وبخلاف غيره ومما يستحب ان تكون
الاخذة جيدة أى حسنة الصورة أى حسنة النازد اعلى مانقصه لا يمنع الاجزاء ومما يستحب
ايضا ان تكون الاخذة سالمة من العيوب اليسيرة التي تجزئ معها الاخذة كالشرط اليسير
في الاذن مثلا واما العيوب التي لا تجزئ معها فانه يجب اجتنابها كالمرض البين كالمرو ومما
يستحب ايضا في الاخذة ان تكون سالمة من جميع هذه العيوب الاربعة وهي كونها غير
خرقاء وهي التي في اذن آخر مستدير وغير خفاء وهي مشقوقة الاذن وغير مقابلة وهي التي

انما كان ضمير توانى عائدا الى
الامام فلا جعل قدره معيول
توانى لكان المعنى وتوانى
الامام بلا عذر قد وجدته فانه
يجزئ ظاهره ولو ذبح المضى
في وقت قد وجدته مع انه لا يجزئ
الا اذا أخر المضى قد وجد
الامام قد تبر (قوله انتظار)
ظاهره الوجوب (قوله كاشغاله
بعدو) انظر هل يعتبر كونه
عذرا بالنسبة لما في نفس الامر
أو بالنسبة للمضى وعمره ذلك
ان من اعتقد ان الامام توانى
بلا عذر وأخر قدره وذبح أو
تخر ثم تبين انه أخر لم يذبح فلا
يجزئ على الاول ويجزئ على
الثاني (قوله اقرب الزوال)
اشارة الى ان كلام المتن ليس
باقيا على ظاهره والاشكال
بوقوع الذبح بعده فيكون
واقعا بعد خروج الوقت
الافضل (قوله وفهم من

كلام المؤلف) أى من قوله كان لم يبرزها بموتة ماحل
به كلام المصنف من قوله أى ان الامام اذا لم يبرز الخ (قوله أما لو أبرزها الخ) هذا بالنسبة لما اذا كان يبلد الامام لا بغير بلده (قوله
ليصبح الحمل الخ) وذلك لان ذلك شرط صحة وشرط الصحة ما كان في وسع المكاف والظاهر ان الشرط كونه في النهار لا الذبح
وذلك لان الذبح هو المشروط (قوله وسالم الخ) أى من العيوب التي تجزئ معها كمرض خفيف وكسر قرن اذا برئ (قوله وغير
خرقاء) أى اذا كان يسيرا وهو الثالث فدون والا فلا تجزئ ولا شك في استفادة هذه الامور من قوله وسالم فهو من عطف الخاص
على العام لان السلامة من العيوب التي تجزئ معها تنزل من السلامة من هذه الامور الاربعة وانما ذكرها النص الحديث
علمنا بعد عنها بصيغة التانيث مع ارتكاب التذكير فيما قبله وفيما بعده تبعا للفظ الحديث (قوله وغير خفاء الخ) من عطف
الخاص على العام وهذا مقيد بالبدارة وهو الثالث فدون والا فلا تجزئ لك (قوله بخلاف غيره) أى فليس بمكره بل بخلاف
الاولى فيكون استحباب الايام أكد (قوله على مانقصه) أى على شئ لا يمنع الاولى اسقاط لان ان الظاهر ان الحسن وعدمه أي
زائد على السلامة وعدمها فلا يأتى هذا الكلام (قوله يجب اجتنابها) المراد بالوجوب ما يتوقف الصحة عليه

قطع

(قوله وأبيض) لم يرد بأبيض أفضل التفضيل انتهى من له (قوله ان لم يكن الخصى أسمن) فان كان أسمن فهو أفضل من الخصى السمين وأولى من غير السمين ويفهم من كلامه ان الاشئ لا تقدم على الفعل ولا على الخصى ولو كانت أسمن ثم ان الخصى الاسمن يقدم على الفعل السمين ولو كان أجمل والفعل أقرن كما يفهمه قوله التوضيح والظاهر تقديم الاسمن الاجمل من الخصى ولو كان أسود على الاقرن الأبيض الفعل السمين وينهم من هذا تقدم الخصى السمين لاجم الاسود على الفعل الاقرن الأبيض المنزلة هذا لا يمنع الاجزاء ثم ان هذا يخص قولهم ذكر ان كل نوع أفضل من خصيانه وخصميانه أفضل من انائه ويظهر من كلامهم ان الاشئ السمين لا تقدم على مقابله من المذكور الفحول أو الخصبان (قوله ٣٥٩ ان السمين) أي ذبح السمين (قوله والمشهور

استحبابه) رج اللقاني ان المشهور جواز لا استحبابه بخلاف انت قال في له واما اسمين المرأة فلا بأس به ما لم يؤد اضطرر (قوله لانه أطيب الخ) أي فكل من القولين يعمل بالطيبة بحسب ما ظهر عنده (قوله وهو خلاف) اما مباغلة أو هو خلاف بسبب اختلاف في حال (قوله هل البقر أطيب الخ) استشكل تعليل تقديم البقر على الابل بطيب لحم الابل مع ورود ان لحماها ويوجب بانه يمكن جمعه على البلاد الحارة وانظر لو كانت أنثى الضأن أهزل من ذكر المعز وهكذا انتهى وقال ابن غازي وصرح ابن عرفة بشهورية الاول ولا أعلم من شهر الثاني وفي الاقفهسي الظاهر طيب البقر انتهى وهو المعروف في مصرنا (قوله ان أراد الاضحية إشارة الى أن قول المصنف اضح معناه الرب

قطع من أذنهم من قبل وجهها وترك معلقا من قدام فان كانت من آخر فهي مدبرة فالمدوب أن تكون سليمة من جميع هذه العيوب وقول الشارح من أحد هذه العيوب الاربعه فيه شئ الا أن يقال مراده بالاحد المبهمة الدائر وهو لا يتحقق فيه الا بانتفاء الجميع (ص) وسمين وذكر وأقرن وأبيض وفل ان لم يكن الخصى أسمن (ش) لا اشكال ان السمين أفضل من غيره ولا يلزم منه جواز التسمين والمشهور استحبابه وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود والمشهور ان ذكر كل جنس أفضل من أنثاه وكذلك الاقرن أفضل من الاجم وكذلك الأبيض أفضل من خلافه وينبغي ان ما قرب البياض أولى مما بعده منه وكذلك الفعل أفضل من الخصى الا أن يكون الخصى أسمن والا فهو أفضل من الفعل (ص) وضأن مطلقا ثم هل يقر وهو الاظهر وأبل خلاف (ش) يعني ان الضأن باطلاقة ذكره وانائه فحوله وخصميانه أفضل في الاضحية من المعز باطلاقة ثم ان المعز باطلاقة أفضل من الابل ومن البقر باطلاقة ما ثم هل البقر أفضل من الابل لانه أطيب لحسا أو الابل أفضل من البقر لانه أطيب لحسا في ذلك خلاف بين الاشياخ اختار الاول ابن الجلاب وصاحب المعونة قبل وهو الصواب واختار الثاني ابن شعبان وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لحسا أو الابل بخلاف الهدايا فالأفضل فيها كثر اللحم فالضحايا حينئذ أربعة أنواع في كل نوع ثلاثة مراتب ذكر نخصي فأنى يقدم المذكور من كل نوع على خصميانه وخصيانه على انائه فالمراتب حينئذ اثنتا عشرة مرتبة أعلاها ذكر الضأن وأدناها انثى الابل (ص) وترك حاق وقلم اضح عشر ذى الحجة (ش) يعني انه اذا دخل عشر ذى الحجة فانه يندب لمن أراد الاضحية أن لا يقلم أطفاره ولا يخلق شيئا من شعره ولا يقص من سائر جسده شيئا تشبه بالبحر ويستمع على ذلك حتى يصحى قوله وترك حاق أى زالة ولو بنورة وقوله عشر الخ طرف الترك على ما ذكره مراده التسع من ذى الحجة ان ضحى في اليوم العاشر والا فيزيد من الترك على العشرة ويدخل فيه المدخل في الضحية فيندب له ما يندب لها الكها (ص) وضحية على صدقة وعق (ش) مشهور ان الاضحية أفضل من الصدقة بثمنها ومن العتق لان الضحية سنة والعق والصدقة كل منهما مستحب وانما نص على ذلك دفعا لما يتوهم ان المستحبة هنا أفضل من السنة كانه قد يكون أفضل من الواجب فان صدقة دين المعسر لمن هو عليه أفضل من انظاره الواجب المشار اليه بقوله تعالى وأن تصدقوا خير لكم

الضحية (قوله ولا يخلق) أى ولا ينتف (قوله تشبه بالبحر) الاحسن التعليل بانه اغما استحب الترك لما ورد انه يعتق الله بكل جزء منها جزءا من النار والشعر والطفر أجزاء ترك حتى تدخل في العتق (قوله والا فيزيد من الترك على العشرة) مراده بالعشرة التسعة ولا يذبح على التسعة تصدق بصور قل في له وجدعدي ما نصه فلينذر الثلاثة ولا قدرة له عليها ففضية تفضيل الضحية تقدموا عليهم وأما الصدقة والعتق فهو أولى منها ما لم يكن الزمن زمن مسغبة فتكون الصدقة أولى (قوله المشهور ان الاضحية) ومقابله أن التصديق أفضل (قوله والصدقة) بثمنها فضية التعليل وآخر العبارة انه لا يعتد بقوله بثمنها ولو باكثر من ثمنها (قوله أفضل من انظاره الواجب الخ) رده شيخنا الصفي بان ذلك المستحب محتوم على الواجب وذلك لان الانتظار الواجب تأخير الى مدة مخصوصة وهذا الذي حكم بئذيه تأخير على الدوام وهو مشتق على الواجب وزيادة

(قوله ولو كانت الشخصية بدنية) فان قلت قد قال ابن حنبل ان كون الصدقة أفضل من العتق بالمال مساوي لان تصدق بالدين قد فرق اللغويان ما هنا الظاهر شمرة (قوله ويهديه الجزار) أي يعاونه بطلبه أي داود عن عمرو بن الحمرات السكندري قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأتى بالبدن فقال ادعوا إلى أبي الحسن أي فدعوه على فقال خذ أسنن الحمرية وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم بأعلىها ثم طعن بها البدن انتهى فيه يكون هذه أفضل من العكس (قوله رأس الحمرية) الذي هو العرق الأعلى وقوله يضعه على المختار المناسب ويضع الصبي طرف الآلة كالرمح أي الطرف الأخير على الرمح (قوله لا وارث انفادها) أي ولا يخزي عن الوارث (قوله قبل إيجابها) أي بالذبح (قوله على ما يأتي) لكن يأتي ان النذر ليس كالذبح على المعتمد (قوله بخلاف ٣٦٠ ما اذا مات بعد إيجابها) أي بجهاتها هذا على المعتمد حيث لم يقل أو نذرها (قوله

سواء كان الدين قديما الخ) هذا صريح بأنه لما ذبحها قد قامت على أرباب الديون ولو فرض ان الدين يترقها وكان الدين سابقا فقد جعل ذلك في حكم ما يترك للفلس (قوله وجمع الخ) سواء تطوع بها أو أوجبها فان اقتصر على واحد أو اثنين خالف المستحب على المذهب ومتبادر ما لابن المواز من ان التصديق بكما هو أفضل وهم متجه إذا فصل العبادات أحجزها أي أشقها على النفوس (قوله وأن يأكل الخ) معطوف على أن لا يأكل (قوله من ذبح الامام الى غروبه) أي على المعتمد خلافا ان يقول أول الثاني أفضل من آخر الأول (قوله وحكي ابن رشد الخ) اعادة إذا جمع كلام ابن رشد والخمى يقدم كلام ابن رشد في تنقيح العلم ان التردد لم يفسر بهذا التفسير بل يفسر بطريقة ابن رشد

أي من انتظاره وظاهره أفضلية الضحية على العتق ولو كانت الشخصية بدنية والرقبة بشمرة مثلا (ص) وذبحها أي بدمه (ش) يعني انه يستحب للمضحي ذكر أو أنثى أو يذبح أن يغير أخيه بيده لان ذلك من التواضع لله واقتداء بسيد البشر فإنه كان يذبح أخيه بيده وبعبارة أخرى ونذبح ذبحا ولو امرأة أو صبي أي بدمه ان أطلق فان لم يمت بذلك الاجتراف فلا بأس أن يرافق ولا بأس ان يمسك بطرف الآلة ويهديه الجزار بان يمسك الجزار رأس الحمرية ويضعه على المختار أو العكس فان لم يحسن شيئا استناب ويستحب أن يحضر عند ذبحه وتكره الاستدابة مع النذرة (ص) ولا وارث انفادها (ش) أي ونذبح للوارث انفادها أي ذبح الشخصية عن مورثه الذي مات عنها قبل إيجابها أو نذرها على ما يأتي وليس عليه دين بغيرتها والاتباع فيما عليه من الدين بخلاف ما اذا مات بعد إيجابها فان على الورثة انفادها فيقتسمون لحمها ولا تباع في ذلك الدين الذي على الميت لانها تعيذت وسواء كان الدين قديما أو حادا (ص) وجمع أكل وصدقة واعطاء بلا حد (ش) يعني انه يستحب لصاحب الضحية ان يأكل منها وان يتصدق على الفقراء منها وان يعطي أحبابه منها ولا تحد في ذلك لربع ولا بغيره ويستحب لصاحب الضحية أن لا يأكل يوم النحر حتى يأكل من أخيه وان يأكل من كبدها قبل ان يتصدق منها ولو أبدل الاعطاء بالاهداء كان أولى لان الاعطاء يجامع الصدقة (ص) واليوم الاول وفي أفضلية أول الثالث على آخر الثاني تردد (ش) يعني ان اليوم الاول كله من ذبح الامام الى غروبه أفضل من اليومين بعده وأما أول الثاني من فجره الى زواله أفضل من أول الثالث وأما أول الثالث الى زواله هل هو أفضل من آخر الثاني وهو من زواله الى غروبه وحكي ابن رشد عيسى الاتفاق أو العكس وهو أفضلية الثاني جميعه على أول الثالث وهو رأي اللخمي وزاوية ابن المواز القاسبي وهو المعروف لتردد لهؤلاء المتأخرين الا انه لا يفهم منه القول بأفضلية آخر الثاني على أول الثالث لاحتمال فهمه التساوي بينهما فلو قال أو العكس كما قررنا لاستقام وما كان ولد الضحية يتبعها نارة ولا يتبعها أخرى أشار الى ذلك بقوله (ص) وذبح رله خرج قبل لذبح وبعده جزء (ش) أي ونذبح ذبح ولد الضحية الخارج منها قبل ذبحها وظاهره

ولو

وطريقة اللخمي على وجه آخر عن اللخمي غير ما أشار به المشرح أفاده محشى

تت وذلك انه اختلف هل النصف الثاني من اليوم الاول أفضل من أول الثاني واليه ذهب ابن المواز والعكس وهو قول مالك في الواقعة قال وكذلك الثاني يذبح من ضحى الزوال الشمس فان فاتته أمر بالصبر الى ضحى اليوم الثالث وأنكر القاسبي قول ابن حبيب هذا وقال بل اليوم الاول كله أفضل من اليوم الثاني والثالث وزاوية ابن المواز واختياره أحسن من هذا والذي عفاه ابن المواز هو المعروف ورأي القاسبي واللخمي أن هذا الخلاف أيضا جار فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يخلف في رجحان الثالث على آخر الثاني فإشار بالتردد لاطور بقتين وهذا هو الصواب انتهى فيقول شارحنا وهو رأي اللخمي الخ غير ظاهر لان رأي اللخمي كما علمت انما هو أن الخلاف المذكور جار فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وهو رأي القاسبي ونذبح (قوله أي ونذبح ولد الخ) مرور على المعكرو والراجح المثبت وهو انه يتأكد نذبح لا يندب بدون تأكد واذ ذبح الولد الخارج

قبل الذبح في حكم لحمه وجلده حكم لحمها وجلدها صريح به عجم (قوله بين ما أوجبه) أي النذر وقوله وما لم يوجبه أي بالنذر أي فإذا كان أوجبهان نذرهما وولدت فيجب ذبح ولدها أو أذا لم يندرهما وولدت فلا يندب له ذبح ولدها فإذا كان ما هنا ضمي فأنه يندب له ذبح ولدها ولو نذرهما. لكن قوله أوجبه المناسب أوجبهما إذا لا يجاب واقع على الام (قوله انظر التوضيح) وهذا كلام الشيخ أحمد الزرقاني فقوله انتهى أي انتهى كلام الشيخ أحمد ولو قال قاله الشيخ أحمد لكان أوضح في تنبيهه على عررض ما هنا بما في الوصايا من أنه إذا أوصى بعتق أمة فولدت قبل موته فهو رقيق ظاهره ولا ينفذ عتقه والجامع بينهما تعلق بقرب بالامهات وأوجب بان الوصية منسوبة بالاجتماع والضمية قبيل انتماء بين الشراء (قوله وكره جزصوفها) أي واستحب له أن يبيع تلك الشاة إذا جزصوفها ويشترى غيرها كاملة لصوف لان الذي فمته نقص من جلالها كـ ولو قال المؤلف وكره جزصوفها قبل الذبح ان لم يندب له لكان أقصح أي فيأتي أولاً بالظاهر وثانياً بالضمير ليهود على متقدم وعلى صنيع المؤلف ليس ثم للضمير من جمع يعود له وفيه ان المقام مقام الاضمار في الانسب ان الذبح مقدم على الكف في الثاني بالظاهر موضع الضمير وبقي الاول على أصله مقامه ولا محذور فيه كما قاله اللغافي لكن الاولى أن لو قال ان لم يعدل ان لم يندب ٣٦١ لانه أدل على المعنى المراد بل ربما يمنع

دلالة ما قال المؤلف على المعنى لان الانبثات بروز الصوف من الجلد وهو لا يكفي وإنما كره جز الصوف لما فيه من نقص جلالها وقوله حين ظرف لقوله لم ينوه ويجوز في أخذها ان يقرى بالفعل أو بالمصدر اه (قوله وكره جزصوفها) قال البساطي والظاهر انها نضررت بجز أو غيره جاز بغير شرط (قوله أو قرى بياضه) هذا كلام تت رده عجم بقوله ان لم يندب للذبح أي كما كان في النقل وقول تت كما كان أو قرى بياضه لا سلف له فيه اه ورد ذلك بان له سلفاً وهو اللخمي (قوله وبعبارة أخرى) هذه عبارة عجم (قوله هذا ما

ولو نذرهما وهو كذلك ولد للمسلم قول ابن الحارث وحكم ابنه وصوفها وولدها كذلك أي التفصيل بين ما أوجبه وما لم يوجبه انظر التوضيح انتهى وأما الخارج منها بعد ذبحها ميتة فهو كجزء منها أي حكمه حكم لحم أمه ان حل بتمام خلقه ونبات شعره وان خرج بعد ذبحها حياً حياة مستمرة فانه يجب ذبحه لانه استقل بحكم نفسه (ص) وكره جزصوفها قبل ان لم يندب للذبح ولم ينوه حين أخذها (ش) يعني ان المضحى يكره له أن يجز صوف أخيه قبل ان يذبحها لانها آخر جنت قربة وحمل الكراهة اذ لم يكن بين جزصوفها وذبحها زمن يندب فيه مثل الوقوف أو قرى بياضه ولم ينو الجز حين أخذها أما ان بعد الزمن بحيث لا تذبح حتى يندب مثله أو قرى بياضه أو نوى الجز حين أخذها فلا بأس بالجز وبعبارة أخرى ولم ينوه أي الجز حين أخذها أو حين شرائها هذا ما في النقل ومثله حين قبولها بعتية كما يرشد له المعنى وكذا ما كرها يارث كما ذكر وهو يفيد ان نيتيه حين تعيينها من غنمه وأخذها منه لا يفيد في نفي الكراهة واعلم ان نية جزه حين شرائها له أحوال الاولى ان ينوي ان يجزها قبل ذبحها والثانية ان ينوي ان يجزها بعده والثالثة ان ينوي ان يجزها ولم يقيد بشئ منهما فالاولى تعتبر نيته فيها والثانية لا تعتبر نيته فيها لانه من اقص لحكمها كما قال ابن عرفة فهو كمن لم ينوه وهذا اذا كان الجزوز يتصرف فيه التصرف الممنوع والاجاز مطلقا في كلام ح وتت ما يفيد والثالثة حكمها حكم الاولى (ص) وبيع (ش) أي يكره للمضحى ان يبيع صوف أخيه المكره جزه وأما غير المكره الجز فهو قسمان قسم لا يكره بيعه ويصنع به ما شاء وهو ما اذا نبت للذبح أو نواه حين أخذها وجزه قبله وقسم حكمه حكمها وهو ما اذا نواه حين أخذها

٤٦ خرشي ثانی (النقل) المشار اليه مسألة الشراء فقط والاحسن ان يقول أي حين شرائها كما في النقل لتكون مسألة الشراء المنعولة تفسير المسئلة الاخذ وفسر عجم قوله حين الاخذ بقوله أي حين الاخذ من شريكه أي والاخذ من الشريك بمذابة الشراء (قوله وهذا يفيد الخ) أي وما قلناه من الحصر في الاربعة والحاصل ان تلك العبارة عبارة عجم والمنقول نعم هو مسألة الشراء فقط فالمناسب حينئذ ان يقول المراد بحين الاخذ حين الشراء لانه المنقول وليتقن على الشراء غيرة من قبولها للصدقة أو غير ذلك (قوله وهذا اذا كان الجزوز يتصرف فيه) أي وهو التصرف بالبيع أي لانه يحرم بيع شعر الاخية أو جلدها بعد ذبحها (قوله جاز مطلقا) أي في كلا صورتين (قوله وكره بيعه) أي وكذا عمله بجهة (قوله أو نواه حين أخذها وجزه قبله الخ) لا يخفى ان هذا تنصيص في القسم الثالث المقدم ويجعل قوله فيما تقدم ويكون حكمه حكم الاول أي اذا جزه قبله لان جزه بعده والحاصل أنه اذا نوى الجز وأطلق فان جزه قبله فلا شيء عليه والا فلا وهذا المعنى مستفاد من كلام غيره نعم بقي ما اذا نوى الجز قبل الذبح ولكن لم يجز قبل الذبح هل له بعد الذبح أو لا وهو الظاهر وأما اذا نوى الجز بعد الذبح وأراد ان يجز قبل الذبح فيكره (قوله وقسم حكمه حكمها) أي وهو الحرمة

(قوله أو شعوه) أي كالتبول بعطية كصدقة وهبة فان لم يكن للضعفة والدون من الدين ما يؤه في الضرر فليعطيه ويتصدق به (قوله فن كانت منسورة) هذا على الضعيف (قوله المشهور من المذهب) ومقابل ما خففه مالك في الذي دون غيره كالجومي (قوله كالناظر) أي المراجعة (قوله وهو قول ابن حبيب) في ذلك تسخير وانما الواقع ان هناك طريقتين طريقتان بن رشدة ابن رشدة لا خلاف في ادعاءه من في عياله وانما الخلاف في البعث والمشهور ان الكراهة وطريقتان ابن حبيب عكسه فيكره البعث اتفاقا والخلاف في اطعام من هو في عياله وأرجد الكراهة وهو مختار ابن القاسم ولو قال المصنف واطعام كافر ان لم يأكل بيوت ربه أو هل باتفاق أو باختلاف تردد لكان أبين وما ذكرناه قاله ابن عبد السلام وناقش ابن عرفة ابن عبد السلام في قوله وعكس ابن حبيب انه خلاف نقل ابن رشدة عنه انه لا خلاف في القسمين ونقل في التوضيح ما يدل على ما قال ابن عرفة ثم تبع ابن عبد السلام وإذا علمت ذلك علمت ان قول عب الصور أربع الاول بعثه ككافر تجزي بكرة الثاني اطعامه ببيت المضحى وهو في عياله لا يكره الثالث اطعامه ببيتة وليس في عياله الرابع ٣٦٢ بعثه له أو انقلابه بشئ من هو أو ممن في عياله فيه أهمل يكره نظرا لكونه ليس

و- زه بعده (ص) وشرب ابن (ش) أي وعملي بكرة للمضحى ان يشرب من ابن أخيه لانهما خرجت قربة والانسان لا يعود في قربة وشربه وظاهره كان له ولد أم لا نوى الشرب حين شربه أو نوه أم لا وسواء أضر بالولد أم لا بان شربه بعده ربه وينبغي تقييد ذلك بغير المنسذورة فان كانت منذورة جرى فيها نحو ما صرح في الهدي من قوله وغرم ان أضر بشربه الأم أو الولد موحب فيه (ص) واطعام كافر وهل ان بعث له أو ولو في عياله تردد (ش) المشهور من المذهب أنه يكره للمضحى ان يطعم الكافر سواء كان ذميا أو غير ذميا من أخيه لانه اقربة وليس هو من أهل اقرب وهل محل الكراهة أي كراهة اطعام الكافر منها اذا بعث له منها الى منزله أما ان كان في عيال المضحى كالظنم وعبد النصراني أو ولده النصراني فلا كراهة وهو قول ابن حبيب أو الكراهة مطاقا سواء بعث له منها الى منزله أو كان في عيال المضحى قال ابن الحاجب وهو الأشهر وارضاه في وجعه المذهب تردد ولو أقام بأخيه سنة عرسه أجزأته ولو عقي بها عن ولده لم تجزعه وأعل الفرق ان الوأمة لم يشترط فيها ذبح ما يشترط في الأخية من الاسنان تقوى جانب الأخية بخلاف العقيقة فيشترط فيها ما يشترط في الأخية من الاسنان فضعف جانب الأخية فلم تجز (ص) والتغالي فيها (ش) يعني بذلك ان يجذب أخية تباع بعشرة والغالب في أهل البلد عدم الزيادة على ذلك فيشترى أخية باربعة مثالا وذلك قيمتها وانما كره ذلك خوفا من قصد المباهاة ولا كراهة عند انتفاء المباهاة لخبر أفضل الرقاب أغلاها (ص) وفعلاها عن ميت (ش) يعني انه يكره للشخص يضحى عن الميت خوف الرياء والمباهاة ولعدم الوارد في ذلك وهذا اذا لم يعد لها الميت والألوارث انفاذها (ص) كعتيرة (ش) تشبيه في الكراهة والمعنى ان فعل العتيرة بمثابة فوقية فتحتمة مكره لما في فعلها من التشبيه بفعل الجاهلية قال مالك العتيرة شاة تذبح للذئبان في رجب يتبررون بها وقد كانت في أول الاسلام ولكن ليس

في عياله في الثالث ولما بعثه أو انقلابه في الرابع أولا يكره الى آخر ما قل لا يظهر (قوله يعني بذلك ان يجذب أخية الخ) وكذا يكره التغالي في عددها ان قصد مباهاة والاجاز (قوله خوفا من قصد المباهاة) ظاهره ان الكراهة عند الاحتمال وانه اذا وجد مباهاة يحرم وان قوله عند انتفاء المباهاة أي تحقيقا ولو كان ذكر عوج وتبعه عب خلافه وذلك ان الكراهة عنده انما هي عند قصد المباهاة وعبرة عوج والتغالي فيها أي في كثرة ثمنها أو عددها لتصد المباهاة أشار لذلك البرزلي فانه قال والمراد بالتغالي المنهس عنه التغالي لجسرد المباهاة وانما لم يحرم مع

عمل

قصد المباهاة كالبناء على القبر ان الضحية مطلوبة فلا يستقطها قصد

المباهاة والبناء على القبر لم يطالب بل يجوز فيسقطه قصد المباهاة الا ان في الباغي يستحب له ان يخرج أفضل ما يقدر عليه منها وأكثر ثمنها لم يخرج عن المتعارف وفي العتيرة قال أنه مكره مالك تغالي الناس في الأخية ويشترى كثير من الناس فأما أن يجذب بعشرة ويشترى بمائة فأنى كرهه ويدخل على الناس مشقة ومع ذلك الخروج عن المتعارف لا يسلم من قصد المباهاة اه فأنت تراه يدل على الكراهة ولو اتفقت في قصد المباهاة قالوا يجب اتباعه فظهر ان المقالات ثلاثة أرحمها الاخيرة وقوله في الحديث أفضل الرقاب الخ يحمل على المتعارف (قوله وفعلاها عن ميت) ما لم يكن وقف وقفها وشرطها فيه والاوجب فعلها عنه ومحلها أيضا ان قصد الميت فقط فان فعلت عنه وعن الحي لم يكره كما يفيد قوله فيما صرح في الاخر فانه رعايشم ذلك (قوله فللوارث الخ) أي يندب (قوله في رجب) أي في العشر الاول من رجب (قوله يتبررون) أي يتقربون (قوله وقد كانت في أول الاسلام) لكن لا على أنها للذئبان بل لله قيل يا رسول الله كمانه ترمية في الجاهلية في رجب فأنتم نأقأل اذبحوا لله في أي شهر كان وقوله كانت

في أول الاسلام أي معمولاً بها كالضحايا وقوله لا فرع الخ قيل أنه نهي فلا يرفى فعلها وقيل نسخ أو جوبه ابق بقى نديها (قوله يريد
 انها نسخت) وفي كلام ابن العربي انها نسخت بالضحية فقد قال عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه نسخ الاضحية كل ذبح وصوم
 رمضان كل صوم وغسل الجنابة كل غسل والذكاة كل صدقة (قوله لا فرع) الفرع بالناء والراء المهملة المفتوحة حتين بعد هاء عين
 مهملة (قوله ما كانوا يذبحونه) أي أطوا وغنمهم فيذبحونه أطوا وغنمهم أي أضنامهم وجاء البركة في أموالهم برهمهم وكانوا يذبحونها
 منهم أو يطعمونهم وفسر ابن يونس العتيرة بأنها الطعام الذي يصنع لاهل الميت وهو ماء عليه ابن غازي والمواق وهو أول نص الامام
 علي الكراهة أي لنياحه ولم يرد نص بالكراهة عن مالك في تفسيرها بالشاة التي كان يذبحها أي المسلمون لله بخلاف الجاهلية وظاهر
 الحديث حديث قال لا فرع الخ المنع (قوله وايد الهابدون) ولو احتمل الاذليس ٣٦٣ عنده تحقيق في حالة الاختلاط ان الاعلى

حقه وأنه أخذ دون حقه فعني
 الابدال بالنسبة للاختلاط
 الاخذ قال الشيخ س قوله
 بدون يشمل ما اذا ابدل الشاة
 بالبقرة هذا ينبغي ويستحب
 لا خسة الدون ان يبدله
 بالافضل (قوله سواء كان
 للاختلاط أولاً) أي لوعاقل
 باختلاط لكان قاصراً على
 ابدال قبل الذبح في خصوص
 الاختلاط (قوله لكن اراجع
 الخ) ولا اعتراض على المصنف
 لانه يقال مفهوم دون فيه
 تفصيل (قوله ويجوز اذا كل
 منها) أي من المذكورة (قوله
 بين اختلاط السك) أي لا فرق
 بين اختلاط كلها أو بعضها فيما
 اذا كانت متعددة ولا ينبغي
 ان الموضوع الاختلاط
 قبل الذبح (قوله وجاز اخذ
 العوض) أي من غير الجنس
 كعرض ويصنع به ما شاء أي
 بأخذ العوض من صاحبه

عمل الناس عليها يريد انها نسخت بما روى عنه عليه السلام من قوله لا فرع ولا عتيرة والفرع
 ما كانوا يذبحونه في الجاهلية من أول ولده تالده الذابة أو الشاة فيأكلون ويطعمون (ص)
 وايد الهابدون وان لا اختلاط قبل الذبح (ش) يعني انه يكره للضحية ان يبدل أضحية التي لم
 يوجبه أو يعينها بدونها قبل ذبحها ولا فرق بين الابدال الاختياري وغيره كاختلاطها مع غيرها
 فيكره ترك الافضل لصاحبه من غير حكم وأخذ الادنى فالظرف متعلق بقوله وايد الهابدون
 لا باختلاط لان الكلام هنا في حكم الابدال بدون قبل الذبح سواء كان لا اختلاط أم لا ويجوز
 الابدال بثانها ولو ان الثمن دون الأول لكن اراجع ان ابدالها بثانها مكره كالبدون وأما ابدالها
 بخير منها اجازة بل ينبغي ان يكون مستحباً كافي التوضيح وظاهر كلام المؤلف ان ابدالها بدون
 مكره ولو كان ذلك على حكم القرعة مع انه لا كراهة فيه حينئذ لكنه يكره له ذبحها ضحية فعلى
 هذا اذا ابدالها بدون أو مثل بغير حكم القرعة وذبحها ضحية تعاقبت الكراهة بهما من وجهين
 وان ابدالها بدون أو مثل بحكم القرعة وذبحها ضحية تعاقبت الكراهة بهما من وجه واحد فقط
 وكلام المؤلف هذا حيث لم يوجبها فان أوجبها بالانذر فحكمها في جواز البدل وغيره حكم الهدى
 قاله ابن عبد السلام أي لا يجوز ابدالها ويجوز الاكل منها ان لم يسمها المساكين فان سماها لهم
 امتنع الاكل منها وظاهره انه لا فرق بين اختلاط السك أو الجزء وهو كذلك كافي ابن الحاجب
 (ص) وجاز أخذ العوض ان اختلطت بعده على الاحسن (ش) يعني ان الاضحية اذا اختلطت
 بغيرها بعد الذبح فانه يجوز له ان يأخذ عوضها كما استقر به ابن عبد السلام وعاله بقوله لان مثل
 هذا لا يقصده الماعوض ولا نهى شركة ضرورية فاشبهت شركة الورثة في حكم أضحية مورثهم
 اه والى هذا اشار بالا حسن (ص) وصح انابة بلذ ان أسلم ولو لم يصل (ش) تقدم انه قال
 وذبحها ييده أي يستحب للمضحي ان يذبح أضحيته بيده وتكلمهم هنا على انه يجوز له ان يستنصب
 من يذبح عنه أضحيته وذكر ان النيابة امان تذكرن للفظ كاستنبتك أو وكلتلك أو اذبح عني
 وشبهه ويقبل الاخر وأما ان تصكون بالمادة وسياق والمعنى انه اذا استناب من يذبح عنه
 أضحيته فانه يتجزئه سواء استناب له ذراً أم لا مع الكراهة واستحب له ابن حبيب ان يعيد ان وجد

ويدفع له الشاتين وتجزئه ضحيته وهو مشكك اذ كيف يتكالم العوض مع اجزائها ضحية ويرد بان أخذ العوض انما هو بدل عن
 متاع كسائر المتاع فتقول الماشرح لان مثل هذا لا يقصده الماعوض أي وانما هو بدل عن متاع كسائر المتاع (قوله
 فانه يجوز له ان يأخذ عوضها) أي بان يدفعها لصاحبه ويأخذ عوض شاته عرضاً والحاصل انه اذا اختلطت بغيرها بعد الذبح أي
 اذا اختلطت بضحية آخر به ذبحها اجاز ان يأخذ كل واحد واحد بالقرعة أو غيرها وتجزئه ضحية وانما لم يأكلها الا كل واحد
 قد يأخذ شاة صاحبه فيصير قد باع لحمة أضحيته بلحم أضحية صاحبه ويجوز له ان يدفعها ماعداً لصاحبه ويأخذ العوض من غير
 الجنس عرضاً أو عينا تصرف فيه كيف شاء واختلاط ضحية بضحية من مشمولات المصنف بخلاف الظاهر عكس كان من مشمولاته
 ما اذا اختلطت ضحية بغير ضحية (قوله ولا نهى شركة ضرورية) لا يظهر ذلك التعايل وأما اذا كان العوض من الجنس ففيه
 قولان بالكراهة والمنع والراجح القول بالمنع ويلزمه التصديق بذلك العوض وتجزئه ضحية على كلا القولين ووجب ولم يجز له أكله

لأنه لما كان في أخذ عود من حنظل يبيع اللحم باللحم منعه الشرع من أكلها (قوله ان يعبر بنبيا الخ) هذا يعارض ما تقدم في الخ في قوله ومنع استنباه من ان الاستنباه لا تقتضي السقوط بخلاف النيابة والسقوط هنا يحصل (قوله ولو كتابا على المشهور) وهل يشهد بالاجزاء اعتبار انية المالك (قوله ولو لم يصل) وقيل لا يصح بناء على كفره (قوله أو نوى عن نفسه) أي تعمد ذلك وأولى ان غلط وهذا غير ما يأتي لان ما هذه انابة بخلاف ما يأتي ولا فرق في ذلك بين ان تكون الشاة مندورة أم لا بخلاف الهدي فانه اذا نواه المذكي عن نفسه غلط الجزاء وعمد لا يجزئ من واحد منهم ما والفرق ان الضحية لم تخرج من ملك ربه فلاذا لم تؤثر نية النائب بخلاف الهدي فانه خرج عن ملك ربه بالتقاييس والاشعار (قوله المشهور ان النائب الخ) مقابلة لا يجزئ ما ذكرنا ويجزئ عن الذابح ويضمن قيمتها ٣٦٤ (قوله أو بعاده كفر يرب) أي عادته التمام باموره كافي التوضيح وهو يقرر أبالاضافة

سبعة ولذا عبر بصح دون جاز ولاجل مفهوم قوله ان أسلم لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وكان عليه ان يعبر بنبيا أو استنباه لان انابة الرجوع ويشترط في النائب ان يكون مسلما فلا تصح استنباهة كافر على ذبح أخيهته ولو كتابا على المشهور لان الاخوية قرينة والكافر ليس من أهل القرب ولا بأس ان يذبح الكافر السلخ وتقطيع اللحم والمراد بعدم صحة استنباهة الكافر الكافي في الاخوية عدم صحة كونه أخية لانه لا تؤكل ومثلها في ذلك الهدي والفدية والعقيقة وتجوز استنباهة المسلم ولو لم يصل مع الكراهة بناء على عدم كفر تارك الصلاة ويستحب عادة الاخوية (ص) أو نوى عن نفسه (ش) المشهور ان النائب اذا نوى بذبح الاخوية عن نفسه انها تجزئ عن ربه بقوله أو نوى الخ عطف على قوله لم يصل أي ولو نوى النائب عن نفسه (ص) أو بعاده كفر يرب ولا تردد (ش) يعني ان النيابة كما تكون باللفظ تكون بالعادة أيضا وتقوم مقام اللفظ لكن ان كان الذابح أو الناظر قريب المصحى وله عادة في القيام بامور قريبه وذبح أو نحر عنه أخيهته فانه تجزئ عن ربه على المشهور فان كان لا عادة له أو عادة لا قرابة في اجزاء ذبحه أو نحره عن ربه أو عدم اجزائها تردد وأما اذا انتفى الوصفان فلا تجزئ عن ربه ولا تدخل هذه الصورة تحت قوله والا فقوله أو بعاده عطف على باللفظ يعني ان الاستنباهة على قسمين حقيقة وهي باللفظ ومجازية وهي بالعادة ويدخل تحت الكاف الصديق والملاطف والجار القائم بحقوقه وغلامه وعبداه وأجيره فالصور أربع واحدة تجزئ بالاتراع واحدة لا تجزئ بالاتراع واقتنا فيهما التردد (ص) لان غلط فلا تجزئ من أحدهما (ش) صورته أراد أن يذبح أخيهته نفسه فذبح أخيهته غير معتقدا انها أخيهته فانه لا تجزئ عن واحد منهم ما المعاد اجزائها عن ربه فاعدم النية وأما عدم اجزائها عن ذابحها واعدم المالكية وهذا هو المشهور ويضمن لربها قيمتها ثم ان الغلط حقيقة بحمله اللسان والمؤلف استعمله في الخطأ تبعا لاهل المذهب وأما ان تعمد ذبح أخيهته الغير فان ذبحها عن مالكها فهي قوله أو بعاده كفر يرب والافتراء وان ذبحها عن نفسه فقال ابن حجر عن ابن حبيب عن أصمغ اجزأته وضمن قيمتها ولو اشترها ثم ذبحها ثم استحققت فأجاز ربه البيع اجزأت لفعله ذلك في شيء ضمنه بالعوض الذي وده واختلف لو غصب شاة فذبحها وأخذ ثمنها قيمتها هل

فيشمل لوصفين وهما كونه إعادة وكونه لقرب لا بالتقنين لانه حديث يؤهم ان كلام من العادة والقريب متفق عليه وليس كذلك لانه مخالف لمتنهم ويؤهم خصوص الاستثناء بما اذا عدا مامع ايان كان أجنبي فقط مع انه لا يجزئ باتفاق وقوله أو بعاده عطف على قوله بللفظ ليكون العامل فيه انابة مع ان الانابة قصد والعادة لا قصد للنائب لان يقال رضاه بذلك نزل منزلة القصد (قوله والا فتعدد) إشارة الى اختلاف لطرق فطريقة فتعكى الاتفاق على عدم الاجزاء في الاجنبى ذى العادة وانما اختلاف في التريب وطريقة عكسها المحشى تم (قوله فانه تجزئ عن ربه على المشهور) ومما يله لا تصح وحكاها الباجي (قوله وعدم اجزائها) الحاصل انه عند عدم الاجزاء يجزئ ربه بين ان يضمنه قيمتها او يأخذها

وما نقصم الذبح أي ويفعل بها أو يقيمها ماشاء (قوله الجار انقائم بحقوقه) أي بحقوق الذابح عنه أي الجار الذابح قائم بحقوق الذابح عنه (قوله وعبداه) عطف تفسير على قوله وغلامه (قوله فاعدم النية) أي لعدم نيته ونية موكله أفاده ابن هرون (قوله وهذا هو المشهور) ومما يله ما لا شهب من انها تجزئ الذابح لان اعطاه القيمة يحق له الملك بناء على أن ما كان متوقفا ذاق هل بقدر حصوله الا أن أو من الاول فتدنيه في فرض المسئلة انه لم يملكه على ذبحها فذن قوله لان غلط معطوف على معنى ما تقدم أي وصح كون أخيهته ان استنباه لان غلط (قوله ويضمن لربها قيمتها) وليس للذابح بيع لحوا ولا تصدق به أو يأكل وأما لو أخذها ما سكتها فيصنع به ماشاء أي وقوله ويضمن الخ أي ان شاء وان شاء أخذها وما نقصمها فيها بالذبح ان ذبحت أخيهته صاحبك وذبح أخيهته غلط لم يجز واحد منهم كما ويضمن كل واحد منهما القيمة (قوله الذي وده) أي

تجزئ

للمستحق (قوله ضمان عداة) أي ضمان بسبب العداة أي مع قصد العداة وقوله والاول أي الذي هو صورة الاستحقاق (قوله والاول ضمان ملك) أي من حيث اعتقاده ذلك (قوله والاول أبين) وهو الاجزاء (قوله على طرد العلة) أي لاجل طرد العلة أي لاجل كونهما طردة متى وجدت وجدت العلة أي العلة المشار لها بقوله لفعله ذلك في شيء ضمنه بالمعوض الذي وداها فانها موجودة في صورة الغصب وفي بعض التمرح والاول وهو الاجزاء قياسا على عضة الموضوع بالماء المغصوب والمصلحة في المكان المغصوب (قوله ولا جلد ها ولا شعرها) ولا وداك ولو عاون ولا يعطى الجزار منها في مقابلة جزائه أو بعضها (قوله وان ذبح قبل الامام) أي في يوم النحر وأما لو ذبح قبله في الثامن أو التاسع فله أن يصنع بها ما شاء ٣٦٥ وأما لو ذبح قبل الامام بعد يوم النحر فلا يتوهم لانه خفية (قوله قبل فرى أو داجها الخ) أي قبل تمامها فیه صدق بما اذا قطع الخلقة يوم فقط أو مسح الودجين (قوله وبحكمه) أي وبانه لا اجزاء معه (قوله) وأما ان لم يذبحها (قوله) أو بان لم يذبحها أصلا أو ذبحها غير ناولا تقرية (قوله جهلا) مصدر واقع موقع الحل أي في حال كونه جاهلا (قوله فتبين بها عيب) أي عيب آخر وكذا التبيين انه ذلك العيب الذي اعتقده انه لا يمنع الاجزاء أنه لا يمنع (قوله معتمدا انه لا يمنع الاجزاء) أي فتبين انه لا يمنع الاجزاء وهذه غير قوله أولا فتبين الخ لانها ما لها في الحكم (قوله يعني انه لا يجوز الاجارة بجلد الا خفية أو به الخ) لا يخفى انه لا يظهر ادخال هذه الصورة وهي الاجارة به لان هذا بيع (قوله لان بيعه لا يجوز) ناظر لقوله

تجزئ لانه ضمنها بالغصب أو لان هذا ضمان عداة والاول ضمان ملك عبد الحق والاول أبين على طرد العلة (ص) ومنع البيع (ش) يعني أن الاخفية اذا ثبتت وأجزأت فانه لا يجوز حينئذ بيع شيء من لجها ولا جلد ها ولا شعرها ولا غير ذلك لانها خرجت قربة لله والقرب لا تقبل للمعاوضة وإنما أباح الله الانتفاع بها من كل وصدة وعطية ولا تنافي بين ملك الانتفاع ومنع البيع (ص) وان ذبح قبل الامام (ش) يعني أنه لا يجوز بيع شيء من الاخفية ولو تبين أنه ذبح قبل الامام وتنازع الدم الاجزاء لانها خرجت بخروج القرب والشار بقوله (أو تعينت حالة الذبح) أقول ابن القاسم ومن أجمع أخفيتها للذبح فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت عينها ففقدت ألم تجزءه (ص) لا يبيع لجها لانه قصده به التسلك والمراد بحالة الذبح قبل فرى أو داجها أو حلقوها أو قوله (أو قبله) أي أو تعينت قبل الذبح كالو أصابه بجف أو عى أو عور يريدو ذبحها عالمنا العيب وبحكمه ناولا تقرية فانه لا يبيع لجها امان لم يذبحها فبى مال من أمواله يصنع بها ما شاء أي كما يأتي في قوله فلا تجزئ ان تعينت قبله وصنع بها ما شاء فلا معاوضة بينهما كما قاله بعض (ص) أو ذبح معيبا جهلا (ش) يعني ان من ضحى بشاة مثلا وهو يعتقد أو يظن انها سليمة ثم تبين ان بها عيبا يمنع الاجزاء أو يتقدم ان العيب لا يمنع الاجزاء فتبين بها عيب يمنع الاجزاء فانه لا يجوز له بيع شيء من لجها ولا جلد ها ولا غير ذلك لانها خرجت بخروج القرب والقرب لا تقبل للمعاوضة بقوله جهلا يشمل الجهل بعيبه كذبحه معتمدا انه سليم فتبين انه معيب والجهل بحكمه كذبحه عالمنا العيب معتمدا انه لا يمنع الاجزاء (ص) والاجارة (ش) يعني أنه لا تجوز الاجارة بجلد الا خفية أو به لان بيعه لا يجوز واستجاره انتهاك لعينه فيؤدى الى بيعه وما مشى عليه الموائف من منع الاجارة لها وجلدها خلاف المشهور انظر الموائف (ص) والبدل (ش) يعني ان الاخفية اذا أوجبها بها فانه لا يجوز له أن يبادل بها قبل الذبح لانها تعينت وأما اذا لم تعين فانه يجوز له أن يبدلها بخير منها لا بدونها فيكره كاص ولا يجوز له أن يبادل بجلدها أو غيره بعد ذبحها لانه بمعنى المعاوضة (ص) الاتصديق عليه (ش) تقدم انه قال ومنع البيع والاجارة والبدل وكل ذلك بالنسبة الى صاحب الاخفية أو من يقوم مقامه وأما لو تصدق صاحبها بجلدها أو شعرها أو عظمه أو غيرها ذلك على مسكين أو وهدبه ذلك فانه يجوز له أن يبيع ذلك أو يؤجره أو يبادل به وظاهر كلامه ولو علم المتصدق

أو به وقوله واستجاره ناظر لقوله بجلد الا خفية (قوله من منع الاجارة لها وجلدها) المناسب أن يقصر المصنف على الاجارة بجلدها بعد الذبح لانه الذي فيه الخلاف اذا منع لاجارته قبل ذبحها كما أفاده محشى تمت (قوله خلاف المشهور) أي فالمشهور تجوز اجارته في حياته أو جلدها بعد ذبحها كما تجوز اجارة كلب الصيد (قوله اذا أوجبها بها) أي نذر ها وهذا على الضعيف (قوله) وأما اذا لم يتعين أي لم يندرها (قوله ولا يجوز له أن يبادل الخ) هذا هو المناسب أن يحمل عليه المصنف فيقول أي ومنع البدل بعد الذبح (قوله أو غيره) كودك ومن الابدال بولدك ما أشار له ملك فانه منع ان يدهن شرك النعل التي يصبها يدهن الاخفية لانها بالدهن تحسن ويكون لها حصصة من الثمن فيؤنبيه فيقال في ك وجد عندى ما نصه قوله والبدل عطف على البيع فيقتضى المغايرة فالبدل ليس ببيع لكنه يشبهه والهدايا كالضحايا اه (أقول) بل البدل من أفراد البيع

(قوله وهذا هو المذهب المشهور الخ) ومقابلته ما سلك من منع البيع لانه ينزل منزلة الاصل (قوله بخلاف الخ) فسادا له ان الهدية غير الهبة وليس كذلك بل الهدية بنفس الهبة فتعيقها فحينئذ لا يظهر كلام من أى الشيخ سالم ولا ينظر كلام عب بل كلام عجم هو المتعين ولان الهبة بنفس الهدية وذلك ان الصدقة ما قصد بها الادراك فتعوق الهبة ما قصد بها اوجده المعطى والهدية كذلك (قوله ولو قال المؤلف الا معطى) أى ليشمل الهدية بكلام عجم بخلاف كلام من (قوله عماذ كرم من البيع والاجارة) تقدم ان هذا ضعيف في الاجارة (قوله ولو من غير ابرار) فى عب وانظر هل من عنوتانه دغ الجلد وطبخ اللحم مطلقة أو ابرار وهو الظاهر أم لا (قوله وتصدق بالعروض) أى وقضى عليه به فيما ينظر قاله والد عب (قوله ان لم يتولى غير بالاذن) صادق بان لا يتولى الغير أصلا بان يتولى المالك المبيع أو يتولى الغير ٣٦٦ باذن المالك (قوله وصرف) المناسب قراءته فعلا ماضيا والجملة حالية من فاعل

يتولى والمعنى ان اتفق تولى الغير المقيد بذلك التولى بصرف الغير الثمن فيما لا يلزم المضحي وانتفاء المقيد مع القيد صادق بثلاث صور ان يتولى المالك أو يتولى الغير باذن أو بغير اذن وصرف فيما يلزمه والمفهوم صورة واحدة وهى التولى بغير اذن والصرف فيما لا يلزم ويصح ان يقصر صرف بالجرم معطوف على مدخول البناء فى قوله بلا اذن والتقدير وتصدق بالعروض فى الفتوى ان اتفق تولى الغير المالك ادم الاذن والصرف فيما لا يلزم فهذا صادق بالمصور التسلط والمفهوم صورة واحدة وهى ما اذا وجد تولى الغير المالك ادم الاذن والصرف فيما لا يلزم فلا يتصدق ولو قال المؤلف ان تولى غير باذن أو صرف فيما يلزمه كان أخصروا أظهر كما قال عجم (قوله أن لا يسقط

بكسر الدال ان المسكين أو الفقير يبيع ذلك أو يؤجره أو يبادل به وهذا هو المشهور من المذهب وهو قول أصمغ فى كتاب ابن حبيب وفى النوضج عن ابن غلاب أنه المشهور ومثل المتصدق عليه الموهوب له بخلاف المهدى له فانه كالمالك كما استظهره من فى شرحه وفى شرح (٠) ولو قال المؤلف الا معطى لكان أحسن (ص) وفسخت (ش) يعنى ان العتدة المشتملة على شئ عماذ كرم من البيع والاجارة والبدل تفسخ مع بقاء العين من جلد أو لحم فان فات المبيع فانه يتصدق بالعروض ويستفاد من جعلهم تعبر السوق فوثان الدينغ والطبخ للحم ولومن غير ابرار فوت أو أشد (ص) وتصدق بالعروض فى الفتوى ان لم يتولى غير بلا اذن وصرف فيما لا يلزمه (ش) أى وان لم يثر على العقدة المذكورة الا به صدق فوت العروض فان المضحي يلزمه التصديق ببدل العروض من قيمة أو ممثل ان تولى هو البيع وما معه بنفسه أو تولى الغير باذنه أو تولى غيره بغير اذنه مع صرف العروض فيما يلزم المضحي أما ان تولى الغير بلا اذن من المضحي مع صرف العروض فيما لا يلزم المضحي فلا يجب على المضحي التصديق ببدل ما صرف ابن عبد السلام وينبغي اذا سقط عن المضحي أن لا يسقط عن الأهل الذين تولوا البيع نقوله وتصدق بالعروض أى ببدل العروض وانما قدرنا بدل لأجل الشرط لانه انما هو فى التصديق بالبدل لافى التصديق بالعروض لان السوق اذا كان موجودا يتصدق به من غير تفصيل أى سواء كان المتولى هو المالك أو غيره باذنه أو بغير اذنه (ص) كارتش عيب لا يمنع الاجزاء كـ ~~ونها~~ آخرقاء (ش) يعنى ان من اشترى نخبة فوجد فيها عيبا بعد استجابه وأرجع المشتري بالارش على بائعه فان كان العيب المرجوع بأرشه لا يمنع الاجزاء ككونها آخرقاء أو شرفاء ونحو ذلك فانه يتصدق بالارش وجوبا وهذا اذا أوجبه بائع أو نذر فلو طلع على العيب قبل أن يوجبه اذنه بالارش المرجوع به ما شاء كما يفعل بها وتيل يتصدق به أو با كاه ولا يصنع به ما شاء ولا أدرى ما وجهه وان كان العيب يمنع الاجزاء فيندب له التصديق بالارش المرجوع به لان عليه بذلك يقول المؤلف كارتش عيب لا يمنع الاجزاء مشبه بمنطوق المسئلة السابقة وهو وجوب التصديق على نسخة اثبات لافى قوله لا يمنع الاجزاء أو مشبهه بمنطوقها وهو عدم وجوب التصديق على حذف لا كما هو نسخة الشارح (ص) وانما تجب بالنذر والذبح

عن الأهل) أى بل الأهل يطالبون بالتصدق بالعروض (قوله وهذا اذا أوجبه بائع أو ذبح) (ش) الايجاب بالنذر وضعيف فاذن لا يجب عليه التصديق بالارش فى صورة النذر على المعقد (قوله قبل أن يوجبه) أى بنذر أو ذبح على ما تقدم (قوله كما يفعل بها) أى لانه اذا عين كونه الضحية ولم ينذرها ولم يذبحها لا يحرم عليه بيعها أو تصريفها ما شاء من بيع واجارة وغير ذلك ويظهر انه مكروه حيث لم يقصد ابد الهبا بافضل (قوله وان كان العيب يمنع الاجزاء أى والغرض انه أوجبه بائع أو ذبح على ما تقدم له) (قوله لان عليه البدل) أى على طريق السنية أى اذا كانت أيام الضحية باقية وكذا يقال فيما بعد (قوله أو مشبهه بفوهه) زاد فى ك ويصنع به ما شاء ولا يجب عليه التصديق به بل يبدل مكانها ان كانت أيام النحر باقية فان فات فهو بمنزلة من لم يضع وأما الشاة فلا تباع عند مالئ ظهر وجهها يخرج القرب اه أى وهو المعتمد

(قوله كما عند القاضي اسمعيل) الظاهر انه عند اسمعيل ليس الوجوب قاصراً على النذر كما هو ظاهر العبارة بل مثله الذبح (قوله) لو تعيبت بعد أحد الأهرين) أي يقول المصنف ان تعيبت قبله أي قبل ما ذكر من أحد الأهرين (قوله فليس الاجزاء بالمشهور) في كذا وعلى المعتمد من المذهب انها لا تجب بالنذر فقول المؤلف وانما يلزم به ما ندب ليس على عموم (قوله يعني وكذلك من حبس أخيه حتى مضت أيام النحر) ولو نذرهما تكافى عجم (قوله وقد أتم الخ) أي دل هذا الترك على انه ارتكب ذنباً يأتى فيه حتى فوته الله بسببه هذا الثواب لان الله يحرم الانسان النحر به بذنب أصابه لان حبس ما يوجب الاثم لانها سنة لا يأتى بتركها أو المراد بانها فوته ثواب السنة قال في كذا وانظر لو أوجبها بالنذر فضلت حتى ذهب أيام النحر ٣٦٧ ماذا يفعل به اهل بصنع به ما شاء

أو يجب للعام القابل اهـ (أقول)

قضية ما تقدم من أن المعتمد انها لا تجب الا بالذبح انه يصنع به ما شاء (قوله وقيل على قدر ما يأتى) هذا ضعيف كما يعلم بالاطلاع على كلامهم (قوله مبني على انه اغني حق) خلافاً لما في كتاب محمد القائل يمنع قسمها بناء على أن القسمة يبيع والحاصل كما يستفاد من كلامهم انها اذا بيعت فإن لورثته قسمة لها وهو قول مالك من رواية مطرف وقال في كتاب محمد بنون من ذلك ومنشأ الخلاف هل قسمة القرعة غيبة يترحق أو يبيع وأما قسمة التراضي فيبيع وحيث كانت قسمة قرعة فتجزئ على قدر أقسامهم نصيباً إذا كان ابن وأم وأب فتقسم ستة أقسام ويضرب القرعة على ذلك أي فتقسم كما لو كان الورثة أباً وابناً وأما ستة أقسام بوضع ستة أوراق (قوله لان انسك) أي انسك مأذون فيه (قوله

(ش) يعني ان الاخوية انما تجب بأحد شيئين إما بالنذر كما عند القاضي اسمعيل بان يقول نذرت لله هذه الاخوية أو لله على أن أضحي به هذه الشاة مثلاً وإما بالذبح كما عند ابن رشد قال ولا تتعين عند مالك الا بالذبح ولو عطفه ولو كان أحسن ولا تتعين بالتسمية ولا بالشراة لكن كونها تجب بالنذر خلاف المشهور والمشهور انها لا تجب الا بالذبح فيما يذبح أو النحر فيما ينحر ويتعين أن تكون الواو بمعنى أو ولا يصح بقاؤها على حالها (ص) فلا تجزئ ان تعيبت قبله وصنع بها ما شاء (ش) يعني فيسبب أن الاخوية انما تجب بالنذر أو بالذبح لو حصل فيها عيب قبل ما ذكر لا تجزئ معه فانه يفعل به ما شاء لان عليه بدلهما وصرفه من عفاة هذه القولة أو تعيبت حالة الذبح أو قبله بان ذبحها وهو هذا المذبح ومفهوم الظرف لو تعيبت بعد أحد الأهرين لم يضر وهو واضح فيما تعيبت بعد الذبح وهو فري الملقوم والاداج وأما ان تعيبت بعد النذر فليس الاجزاء بالمشهور بل على ما مشى عليه المؤلف وقد علمت ما فيه (ص) كتبها حتى فات الوقت الا ان هذا (ش) يعني وكذلك من حبس أخيه حتى مضت أيام النحر كلها فانه يفعل بها ما شاء ولا يضحي أحد بعد أيام النحر وقد أتم هذا بسبب حبسها وصار بمنزلة من لم يضح فالتشبيه في عدم الاجزاء ويصنع به ما شاء (ص) والوارث القسم ولو ذبحت (ش) أي اذا دعا بعض الورثة الى قسم الاخوية فانه يجاب الى ذلك ولو ذبحت وتقسم على الموارث كما هو في سماع عيسى وصوبه اللخمي وقيل على قدر ما يأتى كلون والذكور والاثني والزوجة سواء وجواز القسمة بالقرعة مبني على انه اغني حق ولذلك لا تجوز القسمة بالتراضي لانها يبيع (ص) لا يبيع بعده في دين (ش) يعني ان الشخص اذا مات بعد ذبح أخيه وعليه دين سابق على ذبحها فان الورثة يقتسمونها ولا تباع لاجل دين الغرماء لان اللحم في حيز البشير كالنفقة التي تترك للمفلس فلا مقال للغرماء فيها ولا انها تعيبت بالذبح لان انسك وكل نسك سمي لله فلا يباع لغريم ولا غيره وفهم منه جواز بيعها قبل الذبح وهو كذلك ولو أوجبها كما في الهدى بعد التقليد وقيد ابن رشد بالدين السابق على التقليد

والا كانت الحقيقة شبيهة بالضحية ذيلها لم يفرد بها ترجسة كما فعله جمع من المؤلفين وهي فعيلة من العق وهو القطع لقطع أوداجها وحقها بمعنى مفعولة مثل قتيلة ونطيحة ورهينة منقولة عن معناها لغة وهو شعر رأس المولود لانها تذبح عند خلقه لأن بقاءه عقوق في حقه

وقيده) أي قيد جواز البيع قبل الذبح في الهدى بعدم التقليد (قوله شبيهة بالضحية) في كونها شاة تذبح على جهة المطاوعة مشروطة بكونها من جذع الضأن الخ (قوله ذيلها) أي الضحية بالحقيقة أي جعل الحقيقة ذيل (قوله كما فعله جمع من المؤلفين) راجع للنفي (قوله من العق) أي مأخوذة من العق (قوله لقطع) علم لا أخذ (قوله منقولة عن معناها لغة) أي فهي حقيقة عرفية في الشاة التي تذبح في السابع اعلم ان صدر هذه العبارة يقتضي ان فعيلة في الاصل وصف نقل من الوصفية الى الاسمية أي كونها اسماء للذات المذبوحة وقوله بعد منقولة عن معناها لغة يقتضي ان المنقول عنه شعر المولود فهو وجه آخر (قوله لانها تذبح) توجيهه للنقل أي تقطع عند قطعه وهذا يفيد ان كونها اسماء لشعر المولود منقول من الوصفية أي فهي في الاصل وصف تم نقلت الى اسم شعر المولود ثم نقلت الى الذات المذبوحة ومفاده أن الشعر انما سمي حقيقة لكونه يقطع أي يخلق وقوله لان الخ

في السنة فوجه اخرى اسمية الشعر عقيقة أي اغاسمي الشعر عقيقة لان بقائه عقوق أي فقيقة على هذا منقولة من العقوق
 لأن العقوق (قوله أميطوا عنه أذى) أي الذي هو شعر المولود (قوله العقيقة) أي في الشرع (قوله ولادة آدمي) احتزبه عن
 ولادة غيره فانه لا يسمى عقيقة وضمير عنه للآدمي ويتعلق لمجروا بقوله تقرب ويخرج الذبح من غير تقرب فان قلت لا شيء لم
 يقل الشيخ العقيقة اسما كما قال في الاخوية قلت امه احوال على ما تقدم لقربه وبعبارة اخرى وعرفها اسما لا مصدرا بان يقول
 انها ذبح ما تقرب بذكاته لان ذلك غير مستفق عليه أي ان من قال ان العقيقة القطع وهو الذبح هو أحد وقد خالفه الجمهور في ذلك
 وانما هي الشاة المذبوحة اهـ (قوله لا بعض منها) أي فلا يجمع فيها بين توأمين أي بحيث تكون شاة واحدة للتوأمين فلوزيح
 شاتين كما يقول السافعي يعق عن الذكر شاتين وعن الانثى بشاة فأخطأوا ابتدأوا بما قال ابن رشد نطلب الترمذي وصححه أهر
 عليه السلام ان يعق عن الغلام شاتين من كاهنتين وعن الجارية بشاة (قوله كن المولود ذكرا أو أنثى) هي من مال الاب ولو كان
 للمولود مال ولا يلزم غير الاب وأما اليتيم فمقيقته من ماله فيندب للوصى العق عنه من مال اليتيم بما لا يجحف ويأبى الرفع
 لما لم يكن ان كان حنفيا لا يراها ٣٦٨ عن اليتيم (قوله الاباذن سبعة) فيندب للسيدان يا ذن اعبدته أن يعق عن ولده

ولا يعق عنه بغير اذن سيده
 ولو ما ذناله في التجارة وظاهر
 المصنف تعلق النذب بالاب
 ولو كان لا مال له ولا ولده مال
 ولعله حيث وجد من يساقه
 ويرجو الوفاء والالم يخالف
 به اولو أسير بعده مضى زمنها
 كما يظهر وكذا الظاهر سقوطها
 بضمي زمنها ولو كان موسرا فيه
 (قوله يشمل البقر ونحوه) فيه
 انه لا يشمل الابل لان الذبح
 فإذا قال بعض السراخ لو عبر
 بذكاة كان أشمل لانها تكون
 من الابل والغنم والبقر على
 المشهور ولو قال المصنف
 كالضحية لدخل فيه استيعاب
 سلامتها من العيوب التي لا تمنع
 الاجزاء وكان أحصر وكلام

أي اخلال بخرمته ولذا جاء في الخبر أميطوا عنه أذى وعن أحمد بن حنبل العقيقة الذبح نفسه
 والتحقق خلافه وانما الشاة المذبوحة وعليه عرفها ابن عرفة فقال هي ما تقرب بذكاته من
 جذع ضأن أو شئ من النعم سليمان من بين عيب مشروطا بكونه في نهار سابع ولادة آدمي حتى
 عنه وبين المؤلف حكمها بقوله ونذب ذبح يعني ان حكم العقيقة النذب على المشهور ولم يحكم ابن
 الحاجب غيره وحكى في المقدمات سبعة تأويلات أشار بقوله (واحدة) الى أن التي تذبح في سابع
 الولادة انما هي واحدة لا بعض منها كان المولود ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا ولا يعن عبده عن
 ابنه ولو كان ما ذنوا لا يذن سيده وتعدد بدنة المولود وقوله واحدة موصوف حذف
 صفته أي واحدة من النعم ليشمل البقر ونحوه وقد يقال لا يحتاج الى هذا مع قوله (تجزئ
 ضحية) لانه عام في الشاة وغيرها وقال ابن شعيان لا تكون الامن الغنم لانه الواحد في الحديث
 وجملة تجزئ ضحية واقعة بمذكرة فهي صفة لها ومعنى تجزئ تكفي فهو فاعل لازم فضعية
 منصوب على زرع الخافض أي تكفي في الضحية ويحتمل أن تكون ضحية حالا من فاعل تجزئ
 العائد على واحدة وضحية مصدر وكل من المنصب على زرع الخافض ومجيء المصدر حالا موقوف
 على السماع مع كثرة مجيئه المصدر حالا والاول أولى دلالة ايمام معه بخلاف الثاني كما يظهر
 بالنأمل (ص) في سابع الولادة (ش) هذا متعلق بالمصدر وهو ذبح والمبنى ان وقت ذبح العقيقة
 في يوم سابع الولادة لا قبله اتفاقا ولا بعده على المشهور ولا يعلم من كلامه حكم العقيقة عن
 المولود الميت في السابع وما لا لا يعق عنه ابن ناجي وهو ظاهر المدونة وأشار بقوله (نهارا)
 الى أن شرط العقيقة أن تذبح نهارا من فجر السابع لغروبها لانها ليست بمنضفة لصلاة فقيا سها

المصنف قاصر على العيوب التي تمنع الاجزاء قال في ك وجد عنه مائنه وتطهر هل عق عليه
 الصلاة والسلام عن ولده سيدنا ابراهيم أم لا اهـ (قوله لانه الوارد في الحديث) وأجيب بان ما ورد محمول على قصد التخصيف
 (قوله بخلاف الثاني) أي فيه الابهام وذلك لان المعنى تجزئ في حال كونها ضحية احتراز عن الشاة التي تجزئ لاني حال كونها ضحية
 ولا ينبغي انه ليس انما شاة موصوفة بكونها تجزئ في غير تلك الحالة (ثم أقول) وفي الكلام شيء أيضا وهو أن ضحية ليس مصدر لان
 الضحية اسم لذات المضحي لا أن يكون مرادهم بقوله ومجيء المصدر حالا ولو مجازا بان يراد من ضحية ضحية بعد ذلك
 بقدر مضاف أي حال كونها ذات ضحية (قوله متعلق بذبح) ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي وقتها في سابع الولادة
 (قوله ولا بعده على المشهور) أي في سابع ثبات وثبات أوراع كما قيل بكل كافي نت وهو يفيد انه اذا فات السابع الرابع اتفق
 على عدم الطلب بها بل قال الخطاب انه لم يقف على قول في المذهب انه يعق فيما بعد السابع الثالث وهو الظاهر اذ لم يذكر ذلك
 ابن عرفة ولا التوضيح ولا ابن شاس ولا الباجي ولا غيرهم من أهل المذهب قاله محشي نت (قوله وهو ظاهر المدونة) أي وهو
 المشهور (قوله من فجر السابع لغروبها) في المقدمات يستحب أن يذبح ضحية الى زوال الشمس ويكره من بعد الزوال الى الغروب

وهن بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وتنع من قبل الفجر وفي عب والظاهر ان المستحب يحصل بمجرد طلوع الشمس وان لم
تعمل النافلة (قوله اليوم: ان قدر في سابع الولادة) لان المعنى في يوم سابع الولادة أى في اليوم الذى هو سابع الولادة والا حسن ان
يقول أطلق اليوم على مطلق الزمن الشامل للنهار والليل وذلك لانه ان ارى باليوم مجموع الليل والنهار الذى هو الهيئة المجتمعة
منهما التى هى الحقيقة للفظ لم يصح قوله نهارا لانه يكون المعنى حالة كون المجموع نهارا وكذا يقال في قوله وكذلك اليوم في قوله
والأخى يوم الولادة بل أراد كما قررنا مطلق الزمن (قوله ان سبق بالفجر) فان ولد معه حسب اذ لم يسبق بالفجر بل تقارنا (قوله ان
سبق ذلك اليوم الخ) الصواب اختصاصه بالمولود ابن غازی الغمير النائب في سبق يعود على المولود المذلول عليه بالولادة اه
وكان الواجب ان يبرز الغمير فيقول ان سبق هو اه والحاصل ان المناسب ان يرجع للمولود ويراد باليوم المعهود الذى هو من
طلوع الفجر الى غروبه ان سبق المولود بالفجر وهذا لا يخبر عليه (قوله المشهور انه يستحب ان يتصدق الخ) ومقابلته انه مكروه
في هرام ولعل وجهه اخوف اعتقاد الوجوب كعادته في غير هذه المسئلة اه وانظر لو ارادوا ان يتحروا وزن شعره من
غير حلق هل يندب لهم التصدق به أم لا وهو ظاهر ما لهم هنا (قوله وجاز كسر ٣٦٩ عظيمها) لا يسن ولا يستحب

وقيل يندب لان فيه مخالفة
الجاهلية (قوله تكذيب الخ)
لا يخفى ان التكذيب يحصل
بالحكم بالجواز كما قال المصنف
وقول السارح في عدم ذلك
يتمل ان يكون ذلك في حكم
الحكم عندهم وان يكون ذلك
في حكم المكروه والحكم بالجواز
تكذيب على أى واحد من
الامرین (قوله وكره عملها)
كلها أو بعضها وفي بعض
الشراح والظاهر ان عمل
معظمها وليلة مكروه وانظر
حكم عمل الاخيصة وليلة اه
والظاهر الاول أى انه يكره
عملها وليلة ولو البعض الذى
ليس بمعظم بخوفه قال في له
وجد عندى ما نصه وان ذبح

على الهدايا أولى منه على الضحايا ثم ان المؤلف أطلق اليوم المقدر في قوله سابع الولادة على
مجموع الليل والنهار والام يحق لقوله نهارا وكذا اليوم في قوله (والأخى يومها) والام يحق الى
قوله (ان سبق بالفجر) أى أننى يوم الولادة فلا يحسب من السبعة ان سبق ذلك اليوم
أو المولود بالفجر بأن ولد بعده وبعد سبعة أيام من اليوم الثاني (ص) والتصدق بزنة شهره
(ش) المشهور انه يستحب ان يتصدق بوزن شعر المولود ذهباً أو فضة عى عنه أولاً ويستحب
ان يكون ذلك في سابع الولادة قبل العى عنه سواء كان المولود ذكراً أو أنثى (ص) وجاز كسر
عظيمها (ش) يعنى ان الحقيقة التى تنبع في سابع الولادة يباح كسر عظيمها تكذيباً للجاهلية في
عدم ذلك وتفصيلهم اياها من المفاصل (ص) وكره عملها وليلة (ش) أى يكره ان يدعى الناس لها
لخالفه السالف وخوف المباهاة والمفاخرة بل تطج وياً كل منها أهل البيت والجبيران
والغنى والفقير ولا بأس بالطعام من لجهانياً ويطعم الناس في مواضعهم والولاية الطعام المتخذ
للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان والفعل منها أولم (ص) ولطخه بدمها
(ش) ببنى انه يكره ان يلمخ الولد بدم الحقيقة لما ثبت عنه عليه السلام انه قال مع الغلام حقيقة
فاهر يقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى فسر بعضهم اماطة الاذى بترك ما كانت الجاهلية
تذهله من تلطخ رأسه بدمها وبعض بالحق والصدقة بزننها وكلام المؤلف هنا مبنى على أحد
القوانين المشهورين في التطج بالنجاسة بالكرهية والحرمية كما ذكرها سيدي أحمد زروق
في شرح الارشاد وفي شرح الرسالة (ص) وخاتمة يومها (ش) يعنى انه يكره ان يتحنن المولود
يوم السابع وأخرى يوم ولادته لانه من فعل اليهود لان من عمل الناس وحدثان من حين يؤمر

٤٧ خرشى فى اخيسته لها وللعقيقة فانها لا تجزئ وان نواها أو بالعقيقة الواجبة اجزاء والفرق
ان المقصود في الاولين اراقة الدم و اراقة الدم لا تجزئ عن اراقتين ومن الوليمة الاطعام وهو غير مناف للاراقة فامكن الجمع اه
(قوله ويطعم الناس) الفا كهان والاطعام منها كهو في الاخوية أى فلا حله بل يأكل منها ومن الضحية ماشاء ويتصدق بما شاء
ويطعم ماشاء وهو أفضل من الدعوة (قوله مع الغلام حقيقة) أى حقيقة مطلوب ذبحها مع ولادة الغلام والغلام الابن الصغير
ولا يخفى انه مفهوم لقب فلامفهوم له (قوله فاهريقوا) بفتح الهمزة وفتح الهاء أى فصبروا عنه دماً بشاة بصفة الاخوية يقال
اهرق الماء فانا أهريقه اهراقة والاصل اراق يريق اراقة فابتات الهمزة هاء فصار هراق ثم سكنت الهاء ثم ادخلت عليها
الهمزة فصار هراق ثم حذف الالف تخفيفاً فصار هرق وكان قوله فاهريقوا تبين للراى من قوله مع الغلام حقيقة (قوله
وبعضهم بالحق والصدقة) ظاهره بمجموع الامرین والظاهر بالاول فقط (قوله وكلام المؤلف هنا مبنى الخ) وذلك لانه لو ذهبنا
للقول بالحرمية لكان اللطخ مكروهاً (قوله لانه من فعل اليهود) راجع للسابع كما دل عليه المقدمات فان فيها ان اليهود تختنن في
السابع (قوله من حين يؤمر) ويكره قبل ذلك بظاهر كلام الجوهرى ان الختان للذكور وانخفاض اللثى والاعذار مشترك بينهما

وكان ينبغي أن يقول وختنسه بالصدر لانه الفعل وأما الختان فهو موضع الفعل اذا تقرر ذلك فتقول الشارح وحكمه أي الختان
 تسمع والتصد وحكمه أي الختان (قوله والاستحباب) أي وحكم الختان الاستحباب في النساء وقوله ويسمى أي الختان في النساء
 انخفاض هذا مفاده وقد علمت ان الختان قاصر على الذكر والذي لا يثنى الانخفاض (قوله ادنى جزء) أي أقل جزء (قوله ولا تنهي) أي
 يفتح التاء وسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كمالها) أي الجلدة أي اذا كانت الجلدة كاملة تشتهى وتفتقر ولا يتصل فيه سارخو
 فان قلت اذا كانت تستدمع الذكرا مع كمالها فلاولى ترك الختان لاجل ازدياد القوة قلت انخفاض أمر تسمى فيفعل ويتصل
 بادنى شيء يفتح التاء وسكون النون وفتح الهاء (قوله مع كمالها) أي الجلدة أي اذا كانت الجلدة كاملة تشتهى وتفتقر ولا يتصل فيه سارخو
 ما يقطع قطع وتيل قد كفى المؤنة واستظهر (قوله كإفعل الخ) أي لانه حذركه بقرة باب يذ كرفيه اليمين (قوله على القرب)
 أي على معظم القرب اذ بقي الجهاد (قوله من صلاة الخ) بيان للقرب المنقسم الى واجب ومنسوب وأراد بالندوب ما يشمل السنة
 ثم لا يخفى ان الصلاة تارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة وكذا الصوم وكذا الخ وكذا الزكاة بالمعنى الشامل للصلاة
 وحذفها والاولى ذكرها وأما العمرة ٣٧٠ فليست الامندوبة وكذا الانحسية والعقيقة فيجاب بان المراد تنقسم

بالصلاة من سبع سنين الى عشرة وحكمه السننية في الذكرو وهو قطع الجلدة السائرة
 والاستحباب في النساء ويسمى انخفاض وهو قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج ولا
 ينكح برأى عطيية اخنضى ولا تنهي فانه اسرى للوجه واحظى عند الزوج أي لا تبالي
 واسرى أي أشرك لونه واحظى أي ألد عند الجماع لان الجلدة تشتهى مع الذكرا مع كمالها
 فتقوى الشهوة لذلك واذا لم تكن كذلك فالأمر بالعكس ويستحب أن يسبق الى جوف
 المولود الحلاوة كما فعل عليه السلام بعبد الله بن أبي طلحة * ولما أنهي المؤلف الكلام على
 القرب التي تنقسم الى واجب ومنسوب من صلاة وصوم واعتكاف وحج وعمرة وما يتعلق به
 من هدى وشبهه من أخنية وعقيقة وكانت اليمين على رأي تنقسم الى قسم والتمزام قربة ذيل
 أبواب القرب بباب اليمين والنذر المتعلقة بالقرب المذكورة فقال

﴿باب يذ كرفيه اليمين وما يتعلق به﴾

وهو باب ينبغي الاعتناء به لكثرة وقائعها وتشعب فروعه واليمين والحلف والايلاء والقسم
 الفاظ مترادفة والايمان جمع بين واليمين مؤنثة في الحديث من اقتطع مال مسلم بيمين كاذبة
 الحديث وتجمع على أيمان أيضا واليمين في اللغة مأخوذة من اليمين الذي هو العضو لانهم كانوا
 اذا اختلفوا وضع أحد يمينه في عين صاحبه فسمي الحلف عينا لذلك وقيل اليمين القوة
 ويسمى العضو يميناً لوفور قوته على اليسار ولما كان الحلف يقوى الخبر من الوجود أو العدم
 سمي يميناً على هذا التقدير يكون التزام الطلاق والعناق وغيرها على تقدير المخالفة عينا

في الجملة (قوله وما يتعلق به) أي بما ذكر من الحج والعمرة
 وقوله من أخنية بيان للشبهة
 لا يخفى أن الاخنية والعقيقة
 ليسا متعلقين بالحج والعمرة
 ويجب بانه جعل الاخنية
 متعلقة بالحج والعمرة باعتبار
 أنها تفعل في أيامها وتسبح
 في العقيقة (قوله وكانت
 اليمين على رأي الخ) أي رأى
 غير ابن عرفة وأما رأي ابن
 عرفة فتقسم الى ثلاثة قسم
 كوالله والتمزام مندوب غير
 مقصود به القسرية كما اذا قال
 ان فعلت كذا فبدي حرقه ولم
 يقصده القربة وانما قصد
 به الامتناع بخلاف ما اذا
 قال لله على ان أصلي ركعتين

هذا قصد القربة فقط وكذا ان شئ الله مريض في صلاة ركعتين وما يجب بانشاء معلق ذلك
 الانشاء مريض مقصود عدمه كقولك ان دخلت الدار فانت طالق فهو معلق على دخول الدار وهو مقصود عدمه هذا في جانب
 البر وان لم أدخل الدار فانت طالق معلقا على عدم الدخول والمقصود عدم عدم الدخول وهو الدخول فخرج انت
 ان يرى أي من مرضه فلم يقصد عدم البرء (قوله وتشعب فروعه) أي تفرقها (قوله واليمين مؤنثة) لانه وصفها بقوله كاذبة (قوله
 الحديث) لفظ الحديث من اقتطع مال امرئ مسلم بيمين كاذبة أدخله الله النار فقيل له ولوشياً فأقيل قال ولو قضيت ما امر الله (قوله
 مأخوذة) أي منقولة (قوله لانهم الخ) علة للنقل والعلاقة المجاورة (قوله وقيل اليمين) أي في الأصل القوة لا العضو ثم نقلت
 للتعريف والعضو والعلة ظاهرة من كلامه وكأنه قال واليمين في اللغة الحلف منقولة (قوله لوفور قوته) أي لعظم قوته (قوله عن
 الوجود أو العدم) أي الاخبار عما يحتمل الوجود أو العدم لانك اذا قلت بقت يحتمل الوجود أو العدم أو الاخبار عن الوجود كما في
 قولك أقوم وقوله أو العدم كما في قولك لا أقوم (قوله فعلى هذا التفسير) وهو ان أصل اليمين معناه القوة (قوله على تقدير المخالفة)
 أي كقولك ان دخلت الدار فانت طالق فقد التزمت الطلاق على تقدير المخالفة ويحصل دخول الدار بخلافه

(قوله بخلافه على التفسير الأول) وهو أن اليمين في الأصل العضو (قوله وانظر تعريفها شرحا) إمالة فقد عرفته وهو أن اليمين الحالف وعرفها ابن عرفة شرعا بقوله قسم أو التزام مدوب غير متصو به القرينة أو ما يجب بالنساء لا يفتقر لقبول معاق باهر مقصود عدمه وانظر توضيح ذلك في شرح هذا الكتاب (قوله لصاحب الحاوي الشافعي) كذا في نسخة أي فيها اللفظ الشافعي وحدها المؤلف أي اليمين لا بالعلم في المتقدم بل بمعنى نوع منه وهو القسم (قوله تحقيق ما لم يجب) عادة أو عقلا والذي لم يجب دعاء أو عقلا شامل لما يمكن عادة وعقلا كوالله أقوم أو أصلي وإن وجب شرعا أو استحالة عادة وعقلا كوالله لا تذل زيدا الميت بمعنى ازهاق روحه لا بعني جزئيته والمستحيل عادة ويمكن عقلا كقولك والله لا شربن البصر ولا يعقل القسم الثالث وهو أنه يمكن عادة مستحيل عقلا إذ كل مستحيل عقلا مستحيل عادة وخرج بقوله ما لم يجب ما وجب عادة وعقلا كوالله إن الضدين لا يجتمعان أو وجب عادة لعقلا كوالله إن جبل الجيوشى حجر ولا يعقل القسم الثالث وهو كونه واجبا عقلا لا عادة إذ كل ما وجب عقلا وجب عادة واعلم أن اليمين المتعلقة بالماضي لا تكفر لانها ما لغوا وغموس أو صادقة والمتعلقة بالمستقبل تكفر ولو لغوا أو غموسا وأما المتعلقة بالحال تكفر إن كانت غموسا ولا تكفر إن كانت لغوا وما أحسن ما قيل كفر غموسا بالماضي تكون كذا * لغو مستقبل لا غير فامثلا (قوله ثبوت) الأولى تثبت (قوله تحقيق غير الواجب بالوقوع) أي تحقيق غير الواجب متصفا بالوقوع أي متصفا بكونه يقع في المستقبل ٣٧١ فالمراد بقول المصنف تحقيق ما لم يجب المستقبل خاصة (قوله

بخلافه على التفسير الأول وانظر تعريفها شرحا) ابن عرفة في الشرح الكبير وحدها المؤلف تبعها صاحب الحاوي الشافعي بقوله (ص) اليمين تحقيق ما لم يجب (ش) أي ثبوت ولزوم ما لم يكن أصله واجبا أي ثبت ذلك بذكر اسم الله أو صفته يعني أن اليمين بذكر اسم الله أو صفته تحقيق غير الواجب بالوقوع وتصديره واجبا ثابتا لازما فإذا قلت والله لا كلمت زيدا في هذا اليوم لم يك عدم كلامه في ذلك اليوم خوف الحنث فإذا قلت والله لا دخان الدار في هذا اليوم لم يك دخوله في ذلك اليوم خوف الحنث وانظر تحقيق هذا الكلام في الشرح الكبير (ص) بذكر اسم الله أو صفته (ش) يعني أن اليمين الشرعية لا تنعقد إلا بأحد هذين اللفظين فلا تنعقد بالنية ولا بغيرهما من اللفاظ كالنبي ونحوه مما هو معظم شرعا بل إما مكرهة أو حرام لا يقال هذا تعريف غير مانع لأن قوله أو صفته مفرد مضاف في جميع الصفات مع أن صفة الأفعال خارجة من ذلك كما سيصرح به المؤلف لانا نقول هنا حذف والتقدير أو صفته الذاتية والقربة على ذلك المحذوف تصريحه فيما يأتي بصفة الأفعال وقوله كماله ومثله الاسم المجرد من حرف القسم كالله لا فعلان (ص) وهما الله (ش) بحذف حرف القسم وإقامة هاتينيه مقامه كأنه عليه الخاة (ص) وإيم الله (ش) أي بركته وهزة أيم يجوز فيها القطع والوصل

يجب المستقبل خاصة (قوله ثابتا) تفسيره لواجبا وكذا لازما (قوله فإذا قلت الخ) إشارة إلى أنه لا فرق في اليمين بين أن تكون على برأ وحنث (قوله وانظر تحقيق الخ) بما ذكرناه لك ظاهر التحقيق (قوله بذكر اسم الله) أي كالله والخالق والرازق ونحو ذلك (قوله بذكر اسم الله) الباء للسببية أو المصاحبة وأراد بالاسم ما دل على الذات من حيث هي كالله أو إياها بالصفة كالعالم والقادر والخالق والرازق

وأراد بالصفة ما دل عليه فله باعتبار توقفه عليها كالقدرة والإرادة والحق به ما لم يدل عليه ما قبله كالسمع والبصر أشار إلى ذلك في ك ما عدا قولى والحق به الخ (قوله فلا تنعقد بالنية) أراد به الكلام النفسي وقد ذكر ابن عرفة فيه الخلاف الذي في الطلاق وتنبيهه قوله بذكر الله حقيقة أو حكما وقوله أقسم أن نوى بالله والحقيقة ظاهرة (قوله أو صفته الذاتية) كما قال شارحنا أي كالقدرة والإرادة وأراد به ما يشمل المعنوية عند من أثبتت أو قضية الشارح لا تنعقد بالصفة النفسية ولا السلبية وفي عجب الانعقاد بالوحدانية والقدم والتنظير فيما عداها والظاهر لا فرق في الانعقاد بالكل وفيه الانعقاد بالصفة النفسية كالوجود بخلاف الاسم الدال عليها كالوجود ويدخل الصفة الجامعة فتعقد به اليمين بكلال الله وعظمته وذ كرم بعض شيوخنا أنه لو قال والعلم الشريف ويريدون علم الشريعة فإنه ليس بيمين ومن ذلك قولهم صوم العام بخلاف أن كلمته فعل صوم العام فإنه التزام وهو عين اه (قوله ومثله الاسم المجرد من حرف القسم) كذا في التأقين والجواهر لكن لم يعلم منه هل هو مجرور أو منصوب أو مرفوع أما الجور والنصب بنزع الخافض فظاهران وأما الرفع فلحن كما قال بعض الشيوخ ولعل الحكم فيه كالحكم في الذي قبله فإذا قال الحالف الله لا فعلان رفعا أو نصبا أو جرا انعقدت اليمين كذا وقال التونسي على ما نقلت أن نوى حرف القسم ونصبه لم يذفه كالله لا فعلان فيمين وإن كان خبرا فلا إلا أن بنوى اليمين وتنبيهه قال الرخشمري والأصل الباء ثم الواو ثم التاء الفوقية لا بد لها من الواو والواو من الباء اه (قوله وإقامة هاتينيه مقامه) المراد بالحرف هو الواو كما أقامه صرح تحت ومقاديرها من عدم

هذا الله من هاء الله (قوله وعدم اثباته فتكون مقدرة) ومع ذلك فيتمين القطع لاجل عدم الواو وهذا ما يقتضيه اللفظ (وأقول) حيث كانت مقدرة والمقدر كالمنفرد انه يصح الوصل في حالة عدم الذكر (قوله فلا بد من ذكر حرف القسم) انظر ما وجهه وما الفرق ولعل الفرق ان أيم الله معروف في القسم (قوله وأراد بالبركة المعنى القديم) هو المعنى المقتضى لعظم الموصوف كوصافه الشبوتية والسلبية وقوله فان أراد المعنى الحادث هو غوازل زرق واتساعه (قوله العظمة) وقد تقدم انه اوصف جامع (قوله التي هي صفاته) أي الامر والنهي اللذين من أقسام الكلام (قوله استحقاقه للزلهية) أي لكونه الها أي معبودا بحق ثم لا يخفى ان الاستحقاق وصف اعتباري أزلي الان مرجعه لصفات الجامعة فهو كلال الله وعظمته (قوله بما اذالم يرب ذلك العبادات) أي بأن أراد التكليف مثلاً أو لم يرد شيئاً (قوله وقال الفراء الخ) كلام الفراء بيان للشئ مستحق منه على ما قال ابن عباس (قوله واللام في العزيز للكمال) وكذا بنية أسماء الله فان ال في الما ذكر من الكمال أو الحضور (قوله أي الكمال العزة) أي حتى يكون يميناً لانه حينئذ يكون مصدوقه الله عز وجل ٢٧٢ (قوله هما يمين حيث أراد الخ) مقصوده هما يمين حيث أراد بهما الاستحقاقه

صفات المدح ثم أقول الاحسن ما قلناه سابقاً من ان الجلال والعظمة من الصفات الجامعة والاصل ان الجلال والعظمة والكبرياء بمعنى وانها من الصفات الجامعة تقول جل بكذا دخل فيه جميع الصفات الشبوتية وجل عن كذا دخل فيه جميع الصفات السلبية (قوله وأما ان أراد الخ) يتبادر من عبارته ان الجلال غير العظمة مع انه نفس العظمة (قوله وهو يرجع ظهري الخ) أي لنوع من خبره الذي هو الوعد (قوله لانه مشتق) كذا في نسخة وليس فيه اللفظ فقيل (قوله لانه جمع القراءة) فيه إشارة الى ان

كما قاله تم وهذامع الواو وامامع عدمه انتهى هـ مزة قطع ثم ان ايم يجوز فيه اثبات الواو وعدم اثباتها فتكون مقدرة وأما حق الله وما أشبهه فلا بد فيه من ذكر حرف القسم كما قاله بعض مشايخنا وأراد بالبركة المعنى القديم فان أراد المعنى الحادث لم يكن عينا وانظر اذالم يرد واحداً منهم ما وفي كلام الابي ما يفيد أنها يمين (ص) وحق الله (ش) يحتمل أن يكون المراد به العظمة ويحتمل أن يكون المراد به التكليف التي هي صفاته ويحتمل استحقاقه للالهية وظاهر قوله وحق الله الاطلاق وهو مقبوس على ما اذالم يرب ذلك العبادات التي أمر الله بها فان أراد ذلك فلا تنعقد به يمين (ص) والعزير (ش) اختلف في معناه واشتقاقه فقل هو الذي لا يقبله شيء وعلى هذا هو مشتق من عزير بن بفتح العين اذا اشتد وقال ابن عباس العزيز الذي لا يوجد مثله وقال الفراء يقال عز الشيء بعزبكسر العين اذا قل حتى لا يكاد يوجد غيره فهو عزير اه واللام في العزيز للكمال أي الكمال العزة ويصح أن يراد به العهد الحضور لان الله حاضر (ص) وعظمته وجلاله (ش) هما يمين حيث أراد عظمته وكبريائه واستحقاقه صفات المدح وأما ان أراد بالعظمة العظمة التي جعلها الله في خلقه وبالجلال الجلال الذي فهم لم تنعقد بها اليمين (ص) وارادته وكفالاته (ش) الارادة من صفات المعاني وكفالاته التزامه وهو يرجع ظهري الذي هو كلامه وهو من صفات المعاني (ص) والقرآن والمصحف (ش) يعني انه اذا اختلف بالقرآن أو بكلمة أو آية منه أو بالمصحف وأراد القديم فانه يلزم به اليمين وبعبارة أخرى هذا اذا نوى المعنى القديم القائم بذات الله تعالى أو لانية له أما اذا نوى الحادث وهو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم الدال على المعنى القديم فلا يكون يميناً واختلف في تسميته قرآناً فقيل لانه مشتق من القرء وهو الجمع لانه جمع القراءة بهضم الهمزة الى بعض ومنه قرأت المساء في الخوض

فعلان بمعنى فاعل ثم لا يخفى ان القرآن اسم للافظاء المحصورة المدلولة لتلك النقوش والقراءات وقراءات في قوله جمع القراءة لم يرد بها قطعاً الحسد الذي هو وصف الشخص بل أراد به المقروء الذي هو نفس الالفاظ فيتم ذلك بكون المعنى سمي قرآناً لانه جمع بعضه الى بعض أي ان القرآن الذي هو الهيئة الاجتماعية قد جمع بعض اجزائه الى البعض الثاني من اجزائه أي جمع السور بعضها الى بعض (ثم أقول) ظاهر عبارته ان الخلاف في تسمية اللفظ الحادث قرآناً وان قوله الجمع الخ علة للتسمية ويكون المعنى واختلف في تسميته قرآناً لهذه العلة وعدم تسميته قرآناً ويدل على ذلك صريح عبارة عبد فانه قال واختلف في تسمية الحادث قرآناً ورجح وذلك لانه مشتق من القرء وهو الجمع لجمع القراءة بعضها البعض وأنت خبير بان المعنى القديم سمي قرآناً وكلام الله كان للفظ الحادث كذلك ولكن الظاهر بل التعيين ان تسمية الحادث قرآناً أمر متفق عليه وانما النزاع في العلة وحاصل ما فيه أنه اختلف في القرآن فقيل مهموز وقيل غير مهموز فعلى انه غير مهموز مشتق من قرئت الشئ بالشئ اذا ضمنت أحدهما الى الآخر وسمى به لقرن السور والآيات والحروف فيه وعلى انه مهموز فقال قوم منهم اللحياني هو مصدق قرأ كالبحران والغفران سمي به الكتاب المقروء من باب تسمية المفعول بالمصدر

وقال آخرون منهم الزجاج هو وصفته على فعلان مشتق من الشرع في الجمع ومنه قرأت المساء في الحوض أي جمعه قال أبو عبيدة
 سمي بذلك لانه جمع السور بعضها الى بعض وقال الراغب انما سمي قرأنا لانه جمع ثمرات الكتب السالفة المنزلة وقيل
 لانه جمع أنواع العلوم كلها كذا كقولك السيوطي في الاتقان اذا علمت ذلك فلعسل قول شارحنا جمع اقراءة تسامح والاصل
 المنقول جمع السور كما تقدم فتدبر (قوله وأول من جمع القرآن) أي أمر بجمعه أي أمر زيد بن ثابت بجمعه بجمعه من
 العسب والخفاف وصدور الرجال والعسب جمع عسب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العربي
 والخفاف بكسر اللام ويخاء جمعه خففة آخره فاعجم خففة بفتح اللام وسكون الخاء وهي الجارة الرقاق وفي رواية والرقاع وفي
 أخرى وقطع الاديم وفي أخرى والاكتاف وفي أخرى والاضلاع وفي أخرى والاقتاب والرقاع جمع رقعة وقد تكون من جلد أو
 رق أو كغده والاكتاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير والشاة كانوا اذا حلف كتبوا علمه والاقتاب جمع قتب وهو الخشب
 الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ذكره السيوطي في الاتقان (قوله وهو أول من سمي المصحف) ضم الميم أشهر من
 كسر ها أوله المصباح وكلامه يقتضي ان الجامع له مئة مدود وعرفت الجامع له أولا وأما الجامع له ثانيا فهو عثمان وسبب جمع
 عثمان كثرة الاختلاف الواقع بين الناس في القرآن حتى نسب البعض الكفر لبعض ويقول البعض للبعض قرائي أفضل
 من قرائك فلما شاهد حذيفة ذلك الاختلاف فقال لعثمان ادر للقرآن ٣٧٣ واجمه على حرف واحد قبل أن
 يختلف الناس فيه كاختلاف

اليهود والنصارى فاستشار
 عثمان في ذلك جميع المهاجرين
 والانصار فخصوه على ذلك
 وخصوه فأمر أن يجمعه
 أربعة رجال زيد بن ثابت
 وسعيد بن العاص وعبد الله
 ابن الزبير وعبد الرحمن بن
 الحارث اه (قوله بالله) مثله
 دخول الباء على سائر الصفات
 ولا تعطى التاء والهاء حم
 الباء وأولى في التسدين لولم
 يتبدى (قوله لافعان) أي

وقرأت المائدة لنها في الضرع وأول من جمع القرآن أبو بكر وهو أول من سمي المصحف مصحفا
 (ص) وان قل أردت وثقت بالله ثم ابتدأت لافعان دين (ش) صورته انه قال بالله لافعان كذا في
 هذا اليوم مثلاً ثم مضى ذلك اليوم ولم يفعل الخوف عليه فقيل له حدثت فقال انما أردت بقولي
 بالله وثقت به أو اعصمت به ولم أرد تعلقه بالحلف ولا بتلف ولا بقسم ولا أقسمت ثم ابتدأت أي
 استأنفت فانه يدين ويوكل لدينه ونصده في مقالته بلا عيب في الفتوى والقضاء (ص) لا يسبق
 لسانه (ش) يخرج من قوله دين وكأنه قال وان قال أردت وثقت به فلا كفارة عليه لا يسبق
 لسانه فعليه الكفارة والمراد يسبق اللسان غلته وجريانه كقوله بلا والله ولا والله لا انتقله من
 لفظ لا آخر فان هذا يدين (ص) وكفارة الله وأمانته وعهده وعلى عهد الله إلا أن يريد المخلوق
 (ش) يعني ان الحالف بما ذكر يلزمه فيه الكفارة حيث حدث اذا قصده به صفة الله القدسية
 فالعزة منعمته وقوته وأصل العزة الشسدة ومنه قيل للارض الصلبة عزاز وتعزز المرض اذا
 اشتد وأمانة الله تكليفه وتكليفه كلامه القديم وعهده الزامه لقوله تعالى أو فوا بهدي أي
 تكاليفي وذمته التزامه فيرجع الى خبره وخبره كلامه وكذلك كفالاته والميثاق هو العهد المؤكد

وأفمن جواب قسم مقدّر كما قسم لافعان ولا يلزمه شيء لان الفعل لم يلفظ به (قوله ويوكل لدينه) عطف تفسير لقوله يدين
 (قوله لا يسبق لسانه) أي في اليمين كما أفاده الشارح وغيره قل لا يسبق لسانه في اليمين أو متعلقه (قوله يخرج من
 قوله دين) في كلام عجم انه ليس يخرج من قوله دين لا قضاء ذلك عدم قبول قوله مع انه مقبول واليمين لازمة لعدم احتياجها
 الى نية كما لابن عرفة قاله الشيخ أحمد وفائدة قبول قوله اذا قيل له تعهدت الحلف على كذا خلاف انه سبق لسانه فيصديق في
 يمينه الثانية ولا يلزمه لاجلها كفارة بل يخرج مما يفهم من الكلام السابق وهو لم يلزمه دين وكأنه قال دين ولم تلزمه دين
 لا يسبق لسانه فتلزمه (قوله كقوله بلا) بفتح الباء كما يقع من بعض الناس كلياته كما يقول لا والله بلى والله اعلم ان نية
 الشارح بلا بلف والمفاسد ان ترسم بياء واعلم ان لسانه موضعين أحدهما أن تكون ردالني تقع قبلها نحو ما كنا نعمل من سوء
 بلى أي علمنا السوء لا يبعث الله من يموت بلى أي يبعثهم الثاني أن تقع جوابا للاستفهام تدخل على نفي فتفسد بطلاله سواء كان
 الاستفهام حقيقة نحو أليس زيد بقاء فيقول بلى أو توخي نحو أليس زيد بقاء فيقول بلى أو توخي نحو أليس زيد بقاء فيقول بلى اه قاله السيوطي
 في الاتقان (قوله لا انتقله من لفظ لا آخر) أي كما إذا أراد أن يلفظ بان لا ياكل فسبق لسانه الى انه لا يشرب (قوله وكفارة الله)
 ثم ان محمل كون كل من أمانته وعهده عينا أن أتى بالاسم الظاهر فكان الأولى للصنف أن يأتي به (قوله وقوته) عطف تفسير على
 منعمته بفتح النون وقد تسكن أفاده القاموس (قوله عزاز) بفتح العين والراء (قوله كلامه القديم) أي الذي هو الامر والنهي
 (قوله وعهده الزامه) يرجع لا غير والنهي (قوله التزامه) أي وعده وقوله فيرجع الى خبره أي نوع من خبره وقوله وخبره كلامه
 أي نوع من كلامه (قوله وكذلك كفالاته) التزامه والتزامه وعده (قوله وهو العهد المؤكد) لا يخفى انه قد فسر العهد بالزام

الذي يرجع لادس والنهي ولكن التأكيده بالحلف يناسب نفسه بالالتزام الذي يرجع للوعد وقوله فيرجع الى كلامه أي الى نوع من كلامه (قوله رب العزة) أي القوة التي في الخلق ويجوز أن يراد بها قدر الخالق بمعنى انه المختص بالقدره التامة (قوله اننا عرضنا الامانة) أي الصاعه وقوله ومن قوله وعهدنا الى ابراهيم فيه ان عهدنا معناه أمرنا والامر صفة التي هي نوع من كلامه (قوله ولا يرجع له) انطاهر وجوه له بل راجع لما قبل الكاف أيضا من قوله وحق الله الخ كما وقع التقييد فيها بالذم بمراد الخادث (قوله يمنع من ارادة المخلوق) وهو ما عاهد الله عليه أي ما يلزمه من العبادات (وأقول) هو بعيد ولا يمنع (قوله المنصل) أي بالمقسم أي على المنصل المقترن وهو وصف مؤكده وقوله من حرف وهو حرف القسم (قوله أو مضاف) ظاهرا عبارة ان عندنا مضافا متصلا بالمقسم به فيكون المضاف غير مقسم به والمقسم هو المضاف اليه وليس كذلك بل المضاف هو نفس المقسم به فالاولى أن يقول والمأفرع من اليمين المفوظ بها شرع في اليمين المتدرة (قوله شرع في اقتران المنفصل) أي عن المقسم به أي المقترن معنى المنفصل لفظا الذي هو عبارة عن لفظ أقسم فانه مقترن معنى بالاسم والصفة منفصل لفظا (قوله ونوي بالله) وأما ان قصده غيره أو لم يقصد شيئا فلا شيء عليه ٣٧٤ قال في ك وماضي هذه كضارعه والمراد بقوله ونوي بالله أي قدر هذا اللفظ

بالحلف فيرجع الى كلامه تعالى امان قصده بالعهدة وما بعدهما المعنى المخلوق لله في العباد المراد من قوله سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ومن قوله تعالى اننا عرضنا الامانة على السموات الآتية ومن قوله وعهدنا الى ابراهيم فلا ينعقد بينهما وبين الاستئذان راجع لما قبل وعلى عهد الله ولا يرجع له لان الاتيان بلفظ على مع اضافة العهد الى الله يمنع من ارادة المخلوق وما انتهى الكلام على اقتران المنفصل من حرف ومضاف شرع في اقتران المنفصل فقال (ص) وكألف وأقسم وأشهد ان نوي بالله (ش) يعني ان الشخص اذا قال أحلف أو أقسم أو أشهد لا فعل كذا ونوي بالله أي أو صفة من صفاته فانه ان يكون عينا أو أخرى ان لفظ بذلك (ص) وأعزم ان قال بالله (ش) يعني انه اذا قال أعزم لا فعل كذا فلا يكون عينا الا اذا قال بالله لان معنى أعزم أسأل فلا يكفي نيته الجلالة بخلاف ما مر فانه لا يمكن فيه سؤال فكانت نيته الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التضرع بها (ص) وفي أعاهد الله قولان (ش) أحدهما انه عين وهو قول ابن حبيب والثاني انه ليس بعين واستقصاه اللغوي لان العهد منه وليس بصفة لله ولانه لم يحلف بالعهد فيكون قد حلف بصفة من صفاته انظر المشرح ولعل وجه القول انه عين انه لما علقه بصفة عدمه دل ذلك على الحلف به وخرج أبايع الله على أعاهد الله (ص) لا بل على عهد أو أعطيك عهدا (ش) هذا معطوف على قوله بذكر اسم الله أي فلا يلزمه عين ومثله لا بل على عهد الله (ص) أو عزمت عليك بالله (ش) أي وكذا لا ينعقد اليمين بقول شخص لا شرع عزمت عليك بالله الا ما فعلت كذا الخالف فلا شيء على القائل بذلك (ص) وحاشا لله ومعاد الله والله راع

فالمراد من النية التقدير وليس من باب اللزوم بالنية تحسلا فانه بعضهم لان أحلف وأقسم وأشهد صريح في القسم كعبارة غيره ان نوي بالله أي لان قصده بنيته انشاء اليمين حيث تزد فان كان قصده مجرد الاخبار كاذبا في صيغة المسامحة بأنه حلف لا يغير كتابا مثلا أو قصده بالتلفظ بالمضارع في تلك الصيغة بأنه ان لم يمسكك خطيئة يحلف ولو نطق بالله لا يفعل أو يفعل كذا فلا يمين عليه (قوله وأعزم) أي وكذا عزمت (قوله لان معصني أعزم أسأل الخ) أقول حيث

كان أعزم معناه أسأل فوجه كونه عينا ولو لفظ بالله لان غايته انه قال أسأل بالله وهو اذا قال أسأل بالله لا يكون عينا الآن يكون القصد أنه اذا قرن بالله لا يراد منه معناه الذي هو السؤال بل المراد احلف وعورضت بمسئلة الابلأ لو قال أعزم ونوي بالله فهو مول وفرق بتعلق حق الغير في الابلأ وهو الزوجة فالزوجة الابلأ هو حلفه على انه حلف بخلاف ما هنا (قوله لان العهد منه) أي من المخلوق فيرجع لالتزامه (قوله انه لما علقه بصفة عدمه) أي أو وجوده والاول كما اذا قال أعاهد الله اني لا أفعل كذا والثاني كما لو قال أعاهد الله اني أفعل كذا (قوله دل ذلك على الحلف به) أي وانه أراد به هذا اللفظ عهد الله الذي هو وصفه الزامه أو التزامه (ثم أقول) وهذا بعيد من اللفظ فالاولى ترجيح القول الاول (قوله على الحلف به) وكأنه قال وعهد الله (قوله وخرج أبايع الله) أي قيس (قوله لا بل على عهد) ومثله لك على عهد الله أو أعطيك عهدا فليس بايمين ولو ذكره المصنف لفهم منه ما ذكره بالاولى (قوله أو عزمت) أي أو عزمت وأما أعزم بالله السابقة فلم يأت فيها بلفظ عليك بل حلف فها على نفسه فكان عينا وما هنا سأل فيها غيره انظر عيب (قوله الا ما فعلت) بكسر الهمزة وفتحها كذا في عيب وشب فالمعنى على التكسر عزمت عليك بالله لا تفعل شيئا الا فذلك كذا وأما الفصح فهي التحضيض وكأنه قال عزمت عليك أحضضك على فعلك كذا هكذا ظهر لي ولم أره (قوله وحاشا لله) ولو أتى فيها أو القسم وكذا يقال فيما بعده لئلا ينفصل عن القرأني (قوله ومعاد الله) بالهال

(قوله ونعموس) سميت به لان انعمس صاحبها في الاثم (قوله بلا تبين صدق) ظاهر العبارة انه اذا تبين صدق ينتفي كونه غموسا وتنتفي عنه الحرمة وفيه كما قال التونسي نظر لان يمينه شا كما عصى فلا يستقط عنه بظهور الامر كما حلف اللغوي الصواب انه ابن عبد السلام حمل غير واحد لفظها على انه وافي البر لا ان ام حلفه شا كما عصى فقط له وهو ظاهر فقها لكنه يعيى من اغظها أو المراد فلا حرمة عليه مستمرة وانما عليه اثم الجراءة فقط كما في عب أى لم تكن من السكائر ولا تنافي والحاصل انه اذا تبين الصدق لم تكن من السكائر ٣٧٦ والا كانت منها وانعموس كبرية ولو مر فقط (قوله لا كفارة فيها)

(ص) ونعموس بان شك أو بان وحلف بلا تبين صدق (ش) يعنى ان اليمين الغموس لا كذا ردها بان شك الحالف حين حلفه فيما حلف عليه هل هو كما حلف أم لا أو يظن ظنا غير قوى انه كذا وأولى المنة مد لا كذب ولم يتبين له صدق ما حلف عليه بان تبين له ان الامر على خلاف ما حلف أو بقى على شكه اما ان تبين صدقه ما حلف عليه لم يكن غموسا وكذا لو قيد بان قال في طي أو ما أشبهه فلا يكون غموسا ويصح رجوع قول المؤلف (وليس تغفر) الحالف الغموس ويتوب الى الله ويتقرب اليه بما قدر من عتق أو صدقة أو صيام ويصح رجوعه الى جميع ما مر من الحلف بما لا ينعقد به اليمين فالمراد بالاستغفار حيث أطلقه الفقهاء التوبة (ص) وان قصد بكالعزى التعظيم فكفر (ش) يعنى ان من حلف بالاذن والعزى ونحوها مما عصى من دون الله حتى الانبياء والصالحين كما لم يمسح والعزير وقصد بالتسميم تعظيمهما من حيث كونهن معبودات فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل لان التعظيم خاص بالله وان لم يقصد تعظيمهما فخرام اتفاقا في الاصنام وعلى خلاف سبق في الانبياء وكل معظم شرعا (ص) ولا لغو على ما يعتقده فظهر نفيه (ش) يعنى ان لغو اليمين لا كفارة فيه لظفته ولانه غير منعقد وهو ان يحلف على شئ يعتقده فيظهر خلافه كن اعتقده عدم حجي عز يدخلف ما جاء ثم تبين انه جاء فقله ولا لغو معطوف على غموس أى ولا بغموس ولغو وقوله على ما يعتقده الخ بدل من لغو وقوله يعتقده أى يحزم به وليس المراد به العلم بل بدليل قوله فظهر نفيه لان العلم لا يمكن أن يظهر نفيه بحال لان الاعتقاد هو الجزم بالدليل والعلم والجزم المطابق لدليل (ص) ولم يفد في غير الله (ش) يعنى ان لغو اليمين المذكور لم يفد في غير الحلف بالله كطلاق أو عتق أو مسمى أو صدقة بخلاف اليمين بالله فيفيد الاثر فيها اليمين الشرعية ومثله النذر الذى لا يخرج له كلفه على شخص مقبل بعقده انه زيد مثله لان لم يكن هذا المقبل زيدا فلي نذر ثم ينكشف له انه عمر ومثلا فانه لا كفارة عليه (ص) كالاستثناء بان شاء الله (ش) التشبيه راجع لقوله ولم يفد في غير الله والمعنى أن الاستثناء بان شاء الله تعالى لا يفيد الا في الحلف بالله كغزو اليمين فلا يفيد في الحلف بغيرها من طلاق ونحوه ويلحق باليمين بالله النذر الذى لا يخرج له فذا قال أنت طالق أو أنت حر ان شاء الله أو الا ان يشاء الله أو يريد فلا ينفعه ويلزمه وأما ان حلف بالله أو قال ان فعات كذا فعلى نذر واستثنى ثم فعل ما حلف على تركه فلا شئ عليه وقوله (ان قصد الاستثناء) أى حل اليمين قيد في المنطوق وهو عدم الافادة في

أى ان تعلقت بالمسمى فان تعلقت بالمستقبل أو بالحال فانها تكفر (قوله ويتوب) الاولى أن يقول بان يتوب نفسه يراد الاستغفار (قوله كما لم يمسح) نبي ورسول اتفاقا وأما العزيز فقد اختلف في نبوته كما اختلف في نبوة لقمان وذى القرنين (قوله وان لم يقصد تعظيما) أى أصلا وأما اذا قصد تعظيمها ولم يلاحظ كونهن معبودات فهو كافر دلى ما تقدم بخلاف ما هنا قول عيسارته تقتضى عدم الكفر وقوله وان لم يقصد تعظيما يقتضى الكفر وهو ظاهر النقل وأما التوسل ببعض مخلوقاته فحاشا وأما الاقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا لغو) معطوف على غموس (قوله يعتقده) يراد بالاعتقاد ما يشمل غلبة الظن (قوله يعنى ان لغو اليمين لا كفارة فيه) أى اذا تعلقت بالماضى أو الحال لا الاستقبال فانه يكفر (قوله بدل من لغو) لكن لا يستقيم الاجتزاف والتقدير حلفه على غير ما يعتقده فيظهر نفيه أى انتفاؤه قال عجم كفر غموسا بلا ماضى تكون كذا * لغو يستقبل لا غير فامثلا (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أى مطلقا سواء كان مطابقا أم لا لا يسل أم لا لانه أعظم من العلم أى باصطلاح المتكلمين وأما باصطلاح الفقهاء فالعلم هو الاعتقاد الشامل للظن القوى (قوله كالاستثناء بان شاء الله تعالى) قال فى لظواهره افادة الاستثناء بان شاء الله فى اليمين بالله ولو غموسا وفائدة رفع الاثم بتنبية كطلايق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا باعتبار الاصل لانه شرط (قوله أى حل اليمين) أى عدم انعقاده قاله بعض شيوخنا

غير

لكن لا يستقيم الاجتزاف والتقدير حلفه على

ما يعتقده فيظهر نفيه أى انتفاؤه قال عجم كفر غموسا بلا ماضى تكون كذا * لغو يستقبل لا غير فامثلا (قوله لان الاعتقاد هو الجزم) أى مطلقا سواء كان مطابقا أم لا لا يسل أم لا لانه أعظم من العلم أى باصطلاح المتكلمين وأما باصطلاح الفقهاء فالعلم هو الاعتقاد الشامل للظن القوى (قوله كالاستثناء بان شاء الله تعالى) قال فى لظواهره افادة الاستثناء بان شاء الله فى اليمين بالله ولو غموسا وفائدة رفع الاثم بتنبية كطلايق الاستثناء على ان شاء الله حقيقة عرفية وان كان مجازا باعتبار الاصل لانه شرط (قوله أى حل اليمين) أى عدم انعقاده قاله بعض شيوخنا

(قوله كالا أن يشاء الله) معنى لا فرق بين الماضي والمضارع (قوله وما أخلق به) أي وهو النذر الذي لا يخرج له (قوله لا يأتوهم قبسه) أنه من باب تعقيب الرفع أي الذي لا ينفع كأن تقول لا ينفع كان تقول لا ينفع له لك على ألف ثم تقول له من أين تخبر قولك من أين تخبر لا ينفع أي لانه تعقيب القرار بما يرفعه فلا ينفعه فظهر من تقريرنا أن قوله تعقيب الرفع أي التبعيبي بالرفع لان الرفع مع تعقيب به (قوله فيجئ فيهم ما على الاول الخ) أقول لا شيء عليه على كل القولين كما أفاده محشي تب (قوله ونحوهما) أي من شرط أو صفة أو غاية أو يدل بعض نحو والله لا أكلهم زيدا الا يوم كذا أو ان ضربني أو ابن عمي وأوالي وقت كذا أو لا أكلهم لرجل ابن عمي (قوله في جميع متعلقات اليمين) أي في جميع الايمان بالله أو بعتق أو طلاق (قوله مستقبلة) وهو ظاهر وقوله أو ماضية كما إذا قال والله ما أخذت من فلان الا ثلاثة دراهم وبعد كتي هذا رأت ما نصه مستقبلة نحو والله لا تطاع الشمس غدا الا ان تكون مصحبة وقوله أو غموسا نحو والله لا قتل فلانا الميت الا ان يشاء الله فلا ثم ٣٧٧ عليه اه (قوله كانت اليمين منعقدة الخ) أي أولعوا كما إذا قلت والله

غير الله وأخرى ان لم يقصد بيان قصد التبرك فليس مكررا مع ما يأتي من قوله وقصد ويحتمل انه قيد في المفهوم أي في مفهوم غير الله أي ولم يقصد في غير الله مطاوعا ويقصد في الله ان قصد حل اليمين أي مع بقية الشروط الاتية لا التبرك وأتى بقوله وقصد فيما يأتي لاجل ضمها لبقية القيود (ص) كالا أن يشاء الله أو يريد أو يقضي على الاظهر (ش) تشبيهه في الحكمين أي الا أن يشاء الله وما بعده لا يفيد في غير اليمين بالله ويقصد في الحلف بالله وما أخلق به على ما استظهره ابن رشد وهو قول عيسى في يريد أو يقضي وفي الا أن يشاء الله انفاقا وانفاضا عليه وان لم يكن محلا لخلاف لما يأتوهم فيه انه من باب تعقيب الرفع بقوله على الاظهر لا يرجع لقوله كالا أن يشاء الله كما هو لفظه اذ لا خلاف فيه وهل الاستثناء رفع للسكارة فقط أو حل لليمين من أصلها قول ابن القاسم وابن الماجشون مع القاضي وفقهاء الامصار وتظهر فائدة الخلاف فيمن حلف واستثنى ثم حلف ما حلف أو حلف لا يحلف بخلاف واستثنى فيجئ فيهم ما على الاول لا الثاني ولو حلف لا يكفر بخلاف واستثنى فلا شيء عليه (ص) وأقارب كالا في الجميع (ش) يعني ان الاستثناء بالاول أو أخواتها من خلاف أو نحوها يفيد وينفع في جميع متعلقات اليمين مستقبلة أو ماضية كانت اليمين منعقدة أو غموسا وكذا ابن عبد السلام فمن حلف أن يشرب البجر أو يقتل من مات بعد موته ثم استثنى فلا شيء عليه وأما كون المراد بالجميع جميع الأدوات فغير بين لا فائدة هذا من قوله بكالا (ص) ان اتصل الاعراض ونوى الاستثناء وقصد ونطق به وان سر بحركة اللسان (ش) هذا شروع منه رحمه الله في شروط افادة الاستثناء منها أن يتصل بالمقسم عليه فلا انفصل لم يقد كان مشيئة أو غيرها كالا وأخواتها الا أن يكون الفصل لعارض لا يمكن رفعه كسعال ونحوه لا لتذكر ومنها ان ينوي الاستثناء أي ينوي النطق به لان جري على لسانه سهوا فلا يفيد مشيئة أو غيرها ولا بد مع نية الاستثناء ان يكون قصد بالاستثناء حل اليمين لا التبرك ومنها ان ينطق بالاستثناء وان سر وان لم يسمع نفسه بل بحركة

ما في الخبر ان لا ثلاثة دراهم ثم تبين أن فيها أكثر فتلك اليمين افو ومع ذلك نفع فيها الاستثناء فالغوسا غير منعقدة كما يصرح به (قوله فمن حلف) كذا في نسيخته وهو نفريع على قوله أو غموسا الا انك خبر بأن جعلها غموسا فانها بدون الاستثناء كما تبين وأما مع الاستثناء فلا يقال لها غموس (قوله ثم استثنى) أي بان قال والله لا شرب البجر الا معطوفا أو والله لا قتل زيدا الميت الا ان ارد فلا يمكن من الذهاب لقبره (قوله ونوى الاستثناء) أي ولو بعد تمام اليمين الا ان فيه حيث نذرتنا قضاه حيث لم يرد الاخراج أولا كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله ويحاج بان

٤٨ تحريش ثانی التناقض انما يعتبر بين الجملتين وانظر ذلك مع ما قيل في لا اله الا الله وقيل لا بد ان ينويه قبل عامه وعليه فهل قبل آخر حرف من المقسم عليه أو قبل آخر حرف من المقسم به قولان (قوله منها ان يتصل بالمقسم عليه) أي حيث تعلق الاستثناء به وأما ان تعلق بالمقسم به أي بعد دة كما في الطلاق والاستثناء بالاول أو احدي أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به أو يكفي اتصاله بالمقسم عليه خلاف (قوله كسعال ونحوه) أي كعطاس أو تنأوب أو تنفس ظاهره ولو اجتمعت أو تنكرت (قوله فصد بالاستثناء حل اليمين) أي من أول النطق بالله أو في اثناء اليمين أو بعد فراغه من غير فصل كما يقع لمن يقول اللهم الف قل الا أن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلف عليه من غير فصل امتثالاً للامر فينفعه ذلك (قوله لا التبرك) أي أو التفويض الى مشيئة الله تعالى أو امتثال أمره في قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الخ أي لو لم يقصد شيئا وهذا انما يأتي في ان شاء الله وكذا ان لم يقصد شيئا وهو ذاباتي في غيرها أيضا (قوله وان سر الخ) محل نفعه ان لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في انكاح أو عقد بيع والالم ينفعه على المعتمد وقال في ك وجد عندى على قوله ونطق به ما نصه

ويكفي النطق بالاول وحذف المستثنى كقوله لا اكلم زيد الا وينوي عمدا مثلاً اهـ وثق بقوله بحركة اسنان مع قوله وان سراً
 لئلا يتوهم ان المراد بالسر اعلامه فأتى به أو تنبها على خلاف الشافعي القائل بأن لا بد من اسماءه نفسه (قوله على المشهور)
 ومقابلته ما رواه أشهب ان النية كافية اذا كان الاستثناء بالاول أو احدي أحواله أو قبله من رتبة رد الاستثناء عاذا كانت اليمين
 لا يقتضي فيها بالحنث أو كانت لم تقم عليه بنية وأما ان قامت عليه بنية وهي مما يقتضي فيها بالحنث فلا يفيد التعمد من غير نطق
 وأما الاستثناء الرفع للحنث المحلوف عليه في بعض الاحوال فغول لا عين زبدان ان قدم عرو وواو كان كذا وكذا أو الا أن
 يكون كذا فلا بد فيه من تحريك اللسان بالاستثناء قاله في البيان (قوله الا أن يعزل الخ) الاستثناء منقطع لان المستثنى منه
 فيه الإخراج بإداة الاستثناء قطعا ولو كان الاستثناء متصلاً لكان المراد بالحنث أخرجه أو لا بإداة استثنائية قطعا وليس يراد
 بل المراد مجرد أخرجه بالنية وحيداً فالكف في قوله كالزوجة للتمثيل وجوز بعضهم أن يكون متصلاً عليه فالعنى الا أن يعزل
 أو لا فلا يتعين النطق في الاستثناء ويكون ٣٧٨ الكلام على حاله في الاستثناء وقوله كالزوجة تشبيهه بقاعدة عربية

اللسان فقط فلا تنكفي فيه النية بالقلب إلى المشهور (ص) الا ان يعزل في عينه أولاً كالزوجة
 في الحلال على حرام وهي المحاشاة (ش) وهذا يخرج من قوله ونطق به يعني ان الاستثناء
 فيما تقدم لا بد فيه من النطق وأما مسألة المحاشاة فلا تحتاج الى النطق والنية فيها كافية بمعنى
 ان الحالف اذا عزل غير المحلوف عليه في قصده ونيتة من أول وهلة أي قبل التلفظ باليمين كعزله
 الزوجة في قوله الحلال أو كل حلال عليه حرام لا أكلم زيداً مثلاً فكلمه فلا شيء عليه في
 الزوجة وتلك النية تكفيه وتفيده في إخراج الزوجة ولا يحتاج لاستثنائها بالتلفظ واعلم ان
 مسألة المحاشاة من قبيل العام الذي أريد به الخصوص بخلاف الاستثناء فإنه إخراج لما دخل
 في اليمين أو لا فهو عام مخصوص ويتضح ذلك ببيان ما قال ابن السبكي العام المخصوص عمومه
 مراد تناول الاحكام القرينة التخصيص فالتقوم من قولنا قام القوم الا زيدا متناول لكل فرد
 من أفراد حتى زيد والعموم بالقيام متعلق بما عدا زيد والعام الذي يراد به الخصوص هو
 أن يطلق اللفظ ويراد به بعض ما يتناول فلم يرد عمومه لا تنال ولا حكايل هو كل استعمال
 في بعض أفراد ولهذا كان مجازاً قطعاً وصورة المحاشاة من ذلك فان الحلال من قوله الحلال
 على حرام استعمال فيه الحلال في بعض أفراد ولا تندرج فيه الزوجة ولما كانت اليمين غير
 منعقدة وهي الغو والغموس ولا كفارة فيها وما ومنعقدة وفيها الكفارة بالحنث ذكر
 ما يشاركها في وجوب الكفارة وهو ثلاثة أشياء فيه يراد بالوجوب للكفارة بذلك أربعة أشياء
 مشير إلى أولها بقوله (ص) وفي النذر المبهم (ش) يعني ان النذر المبهم الذي لم يسم له مخرجاً فيه
 كفارة عين كقوله ان فعلت كذا فعلى نذرا وعلى نذرا فعلى كذا ثم فعل المحلوف عليه أو على نذر

أنفادها البدر وهو المتصل
 من قبيل المفهوم والمنقطع
 فما بعد الا من قبيل المنطوق
 (قوله في الحلال الخ) مرفوع
 على الحكاية ويجوز جره وهو
 واضح (قوله أي قبل التلفظ
 باليمين) أي أوفى حال التلفظ
 باليمين فقد قال عبد الحق ان لم
 ينو إخراجها قبل تمام الحلال
 عليه حرام فأخرجها استثناء
 شرطه النطق أي فاحترز عما
 لو طرأت له نية العزل بعد
 النطق باليمين فلا تنكفي النية
 ولا بد من الاستثناء قطعا
 متصلاً وقصد حل اليمين به
 ثم نية ما عداها لا توجب عليه
 نكراً لما أحله الله (قوله
 وتلك النية تكفيه) أي ولو

مع قيام البيئة واختلاف هل يحلف أو لا في وثيقة حق فلا ينفعه العزل على الأصح فله في الشامل
 والحاصل ان مسألة المحاشاة مجاز قطعاً ومتضمني ذلك انه لا يكف بالقرينة فشرط القرينة عرف أهل البيان (قوله من قبيل
 العام الذي أريد به الخصوص) أي وذلك لانه أراد بالحلال ما عدا (زوجة) (قوله بل هو كل استعمال في بعض أفراد) الظاهر انه
 في المعنى يرجع الى انه كل استعمال في بعض اجزائه (قوله مجازاً قطعاً) أي بخلاف العام المخصوص ففيه أقوال والحاصل انه يختلف
 في كونه مجازاً لال أكثر أو حقيقة أو حقيقة ومجاز باعتبارين وليس فيه وضع واستعمال ثان بخلاف العام المراد به الخصوص
 كذا أفاده بعض الشيوخ رحمه الله تعالى (قوله ولا تندرج فيه الزوجة) فان قيل ما المانع من انذارها فيه وتعلق الحكم
 بما عداها كافي العام المخصوص قلت عدم القرينة الدال على عدم تعلق الحكم بها والنية أمر خفي فلا يكون قرينة (قوله وهو
 ثلاثة أشياء) أي التي هي النذر المبهم واليمين والكفارة وأما قوله والمنعقدة الخ فهو متعلق باليمين بالله وصفاته الذي تقدم الكلام
 عليه (قوله الذي لم يسم له مخرجاً) أي الذي لم يعين فيه المنذور قولاً ولا نية فاذا عين مخرجه بالتلفظ أو بالنية فإنه يلزمه ما عينه ثم ان
 النذر المبهم كاليمين بالله تعالى في الاستثناء والغو والغموس ويخالفها في انه اذا كرر لفظ النذر تكررت عليه الكفارة الا ان ينوي
 الاتحاد بخلاف اليمين بالله (قوله ان فعلت كذا فعلى نذر) في شرح عيب وفي النذر المبهم أي الذي لم يسم له مخرجاً كقوله على نذر

أو أن فعلت كذا فله على نذر وكفى نذر حيث لم يعلمه فان علمه فحين فله على صيغة نذر مطاوعا على كذا صيغته ان لم يعاقب والا فحين
 اه الا ان نص المواق يردده فقال التامين ان قال الله على نذر ولم يبين ماهو فهذا فيه كفارة يمين وفيها ان قال على نذر ان لم أشرب الخمر
 أو نحو من المعاصي فلا يفعل ذلك ويكفر كفارة يمين فان اجترأ أو فعل ثم وسقط عنه النذر اه فانظر قوله وسقط عنه فانه صريح
 في انه نذر (قوله ان فعلت كذا فعلى يمين) أو على كفارة يمين كما يفيد نص المدونة ففيها ومن قال على يمين ان فعلت كذا فعليه كفارة
 يمين ابن شاس لو قال ان فعلت فملى كفارة يمين وأما لوجع فقال على يمين ان لم يذبح ثلاث كفارات وإذا نوى بقوله يميننا واحدة
 فان نيته لا تعتبر وأما لو نوى به يمينين فهو لا تعتبر نيته لما سمي يميناً في بناء على ان أقل الجمع اثنان أو لا بناء على ان أقله ثلاثة وانما كانت
 لا تعتبر نيته لان أسماء العدد نص في معناها فلا تقبل التخصيص (قوله مجردا من أل) أى فيكون نذر مسطحا على يمين وكفارة وكانه
 يقول وفي نذر ميم ونذر يمين وكفارة أى وفي نذر شئ مبهم وفي نذر يمين وكفارة وفي حل بعض الشراح قوله وفي النذر الميم الخ كلام
 المصنف صادق بما اذا أتى مع كل لفظ منها بالله على أو بلى وسواء علمه بشئ كلفه على أو على نذر أو يمين أو كفارة ان فعلت كذا مثلاً
 أو لم يعلمه بشئ كلفه على أو على نذر أو يمين أو كفارة (قوله والمنعقدة على بر) انما قال والمنعقدة ولم يقل والى على بل لاجل ان يخرج
 غيرها كاللغو والغموس (قوله كقوله ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً فعلى كفارة) لا يضيئ ان هذا ادخل في قوله والكفارة (قوله
 اد كل منهما فيه حرف نفي) فيه نظير بالنظر للثال الاول فانها شرطية بل ان نافية ٢٧٩ ان لم يذكر لها جواب كما اذا قلت والله

ان كنت زيدا أو ما لا أفعله أى
 لا أكلمه مثلاً لا أقسم انها نافية
 والحاصل انهم اصيغتها برب ولو
 رد الى صيغة حنت بواسطة
 تقدير اترك اذا المعنى لا تركن
 كلامه وأما ما يرد الى الحنت
 بل ان تقدير اترك بل بتقدير غيره
 فصيغة حنت كوالله ان عفوت
 عن زيد أو ان آقت في هذه
 البلدة أو البيت اذ معناه في
 الاول لا طائفة أو لا شيء يكونه
 وفي الثاني لا تتقن أو ان لم
 انتقل فان قلت يمكن تقدير

لا فعل كذا أو ان لم أفعل كذا فعلى نذر ولم يفعل المحلوف عليه ما لو عين شيئا لزمه ما عينه ان كان
 طاعة من صدقة ونحوها (ص) واليمين والكفارة (ش) بمعنى وكذلك تلزم الكفارة في هاتين
 الصيغتين اذا قال ان فعلت كذا فعلى يمين أو ان فعلت كذا فعلى كفارة فاذا فعل المحلوف على تركه
 لزمه كفارة يمين وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من التزم يميناً أو كفارة بنداً أو تعليقاً
 لزمه كفارة ليمين ولا يقتصر على خصوص النذر كما فعل تمت وما يتأتى كلامه الاول قال المؤلف
 وفي نذر مبهم مجردا من أل (ص) والمنعقدة على بر ان فعلت ولا فعلت (ش) أى وكذلك تلزم
 الكفارة في اليمين المنعقدة على بر كقوله ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً فعلى كفارة أو والله
 لا أفعله في هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه في ذلك اليوم فانه تلزمه حينئذ كفارة يمين
 وهاتان الصيغتان معناه واحد اذ كل منهما فيه حرف نفي فان قاعدة المنعقدة على بر ان يكون
 على نفي الفعل أى أن يكون الفعل المحلوف عليه بعد اليمين غير مطلوب من الخالف وسميت
 يمين بر لان الخالف على بر حتى يفعله فانه يحث اذا الخالف على البراءة الاصلية اذ الاصل
 براءة الذمة (ص) أو حث بلائع ان أو ان لم أفعل (ش) بمعنى وكذلك تلزم الكفارة في اليمين

اترك فيهما أى لا تركن العفوة في الاول ولا تركن البقاء في الثاني بل لا دلالة لمحلوف عليه على ان المراد لا تتقن في
 الاول ولا تتقن في الثاني مستفادة من لفظ ان عفوت وان آقت أى من جوهر لفظهما وهو أقوى مما استفيد من حاصل المعنى
 عجم والحاصل ان ان فعلت ليست صيغة بر مطلقاً كما هو ظاهر المصنف بل صيغة بر اذ لم ترد الى صيغة الحنت من جوهر اللفظ وأما
 ما رد الى صيغة الحنت من جوهر اللفظ كقوله امرأته طالق ان عفوت عنك أو ان آقت في هذا البيت مثلاً فصيغة حنت (قوله أى
 الخالف على البراءة الاصلية) الاولى ان يقول أى ان الخالف على البراءة الاصلية أى لا يطالب في برعيته بفعله بخلاف
 صيغة الحنت فانه يطالب في برعيته بأن يأتي بخالف عليه والا فلا يمكن ان يكون الخالف موافقاً لما كان عليه من البراءة الاصلية
 لانه قبل اليمين لا حرج عليه في الفعل أو الترك بخلاف حاله بعد اليمين فانه ان فعل ما حلف على تركه حنت (قوله أو حنت بلائع ان
 أو ان لم أفعل) ولا يجري فيه واسطة تقدير البر بل يترك ولا غيره وان نافية في صيغة البر والحنت ان لم يدكر لها جواب ومعناها في
 الحنت حينئذ لا فعل لانها نافية ولم نافية ونفي النفي اثبات فادكر لها جواب بشرطية فيها كذا في عيب الا انه مخالف لما في
 التوضيح وحاصله ان ان في صيغة الحنت شرطية كقوله والله ان لم أتزوج لا أقيم في هذه البلدة أو امان في صيغة البر فهي للنفي
 ان لم يدكر لها جواب والافهى شرطية خلافاً لظاهر ابن عبد السلام من انها في البر نافية لا غير وما الى عجم حيث قال أى وأما
 اذا كانت شرطية فهي صيغة حنت كقوله والله ان كنت زيدا لاضرر بك لانه بتقدير الكلام يكون على خلاف البراءة الاصلية
 لانه صار مطاوعاً بامنه الفعل وهو الضرب لانه اذا اجتمع شرط وقسم كما هنا كان الباب للتقسم فلا بد منه لفظاً وتقديرًا فيحذف

جواب المناظر من مالک واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فيه مما نزل وجواب القسم أيضا وكذا
 مذکور ان أوثق وذو اذا كان مؤكدا كان صيغة حنث (قوله أو ان لم آكل هذا الطعام فلي كفارة) لا يخفى ان هذا من
 أفراد الكفارة (قوله اذا حلف بها على غير البراءة الاصلية) وأما الحلف بصيغة البراءة الاصلية ولا يخفى ان هذا
 التعليل مما يؤثر ما قلناه سابقا (قوله كوالله لا) كلن زيدا الخ ومن ذلك القبيل لو قل عليه الطلاق لا كلن زيدا في هذا الشهر
 فإنه لا يمنع من وطء زوجته فاذا كلن زيدا في هذا الشهر بر ولا يحث الا بعصية بدون الكلام ومن التأجيل ما اذا قل والله لا كلن
 زيدا بعد شهر كذا فاذا حلف بطلاق زوجته فحبوزه وطء زوجته قبل الاجل ولا يبر به واذا مضى الاجل منع من وطء زوجته
 بغيره (قوله كذا المواقف الصيغة ولم يذكر الحقيقة لان ذكر الصيغة يؤخذ منه الحقيقة فإنه اذا كان صيغة البراءة لافعال أو ان لم
 أفعل علم ان البر هو ان يكون الحالف ٣٨٠ باثر حلفه موافقا لما كان عليه من البراءة الاصلية وكذلك يعلم من صيغة

الحنث ان الحنث يكون الحالف بحلفه مخالفا لما كان عليه من البراءة الاصلية (قوله أو مانع شرعي) كوطئها الاية فيجدها حائضا وقوله أو عادي كذبح لحمة فسمعت لا عقلي كوتها (قوله اطعام عشرة مساكين) اعلم ان التحجير بين الثلاثة بالنسبة للحرم واما العبد فسيأتي (قوله سبق فلم) واجيب بأن مراده بالابتداء لغة وهو ما ابتدئ به وهو اده بانظر ما تتم به الفائدة وهذا الجواب في بعض النسخ وليس موجودا في نسخة الشارح (قوله استثناء عن ذكرها اختصارا) لا يخفى انه اذا ذكره يقول وهي فعل ما يخرج به من عهد اليمين ينقسم الى كذا وكذا ولا ضرورة في ذلك (قوله والا فلو اوجب غلیم)

المعقودة على حنث كقوله والله لا كلن هذا اطعام مثلا أو ان لم آكل هذا الطعام مثلا فعلى كفارة ثم لم يأكل كل الطعام المحلوف عليه حتى ذهب وقاعدة اليمين المنعقدة على حنث أن تكون على ثبات الفعل أي يكون لفعل المحلوف عليه بعد اليمين مطلوبا من الحالف وسميت عين حنث لان الحالف به على حنث حتى يفعل المحلوف عليه فيمير اذا الحالف بها على غير البراءة الاصلية فكان على حنث وقوله (ان لم يؤجل) شرط في كون الصيغة عين صيغتي حنث والمعنى ان الحالف انما يكون على حنث اذا لم يضرب ليمينه أجلا ما ان ضرب له أجلا فلا يكون على حنث بل يكون يمينه على بر الى ذلك الاجل كوالله لا كلن زيدا في هذا الشهر أو والله ان لم آكله قبل شهر لا أقيم في هذه البلدة فهو على بر ولا يحث الا بعصية ولم يفعل بلامانع أو مانع شرعي أو عادي لا عقلي كما يأتي (ص) اطعام عشرة مساكين (ش) هذا مبتدأ وخبره ما مر من قوله وفي النذر المهم وما بعده كما في الشارح وقول الشارح في الصغير في النذر مبتدأ وما عطف عليه مبتدأ والخبر اطعام سبق فلم والمعنى ان اطعام ما بعده من أنواع الكفارة التي ذكرها المؤلف تجب في النذر المهم وما بعده وهذا شروع منه رحمه الله في بيان الكفارة بذكر أنواعها المستفاد عن ذكرها اختصارا وانما عبر بالاطعام تبركا بالقرآن والا فلو اوجب غلیم عشرة كما عبر به في الظاهر وأما العدد فلا بد منه والمراد بالمساكين المحتاجين وأخرج الغني والريق اغناها بسعيه وان بشأنة لانه وان لم يمكنه بيعهم فأمور بالنسبة عليهم أو بتجيز عتقهم فيصير وامن أهلها واستغنى عن شرط الاسلام وذكروا المخرج في قوله (الكل مد) أي لكل واحد من العشرة متعده عليه الصلاة والسلام كما في زكاة الفطر لتقارب اليامين وهل الكفارة واجبة على الفور والتراخي والظاهر الاول وهل موجب الكفارة اليمين أو الحنث والظاهر الاول لقول المؤلف وأجز أن كفر قبل الحنث (ص) ونذب بغير المدينة زيادة ثلثه أو نصفه (ش) يعني انه لا يطلب الزيادة على المد بالمدينة المشرفة اقله الاقوات بما وقساعة أهلها باليسير أما بغيرها فمتدب الزيادة على

وذلك لان معنى اطعام كونه يقدم لهم ما ياكلونه وهذا ليس بمراد (قوله بالمساكين المحتاجين) كذا في نسخة بالياء المد والمناسب المحتاجون أي يشمل الفقراء ويشترط أن لا يلزمه نفقة واحد منهم فتدفع المرأة زوجها وولدها الفقيرين والمعتبر مساكين محلل الحنث وان لم يكن محلل اليمين ولا بلد الحالف وانظر هل يجوز نقل أكثرها لعدم (قوله واستغنى عن شرط الاسلام) الاولى وترك شرط الاسلام (قوله كما في زكاة الفطر) أي من غيره ولا غلبة الالغاث ويجزى الدقيق اذا أعطى منه قدر ربع القمح كذا في عب تبة الشيخ سالم حيث قال وظاهر المصنف ان غير البر مثله وهو المذهب قاله اللغوي اه وهو غير صحيح فقد قال أبو الحسن وأما اذا أخرج الشعير أو التمر أو الذرة أو غير ذلك فيخرج وسط الشيع منه وقال ابن عرفة وفي كون الواجب من غير البر قدر وسط الشيع من غيره أو قدر مبلغ شيع البر نولان اللغوي عن المذهب والباصح عن النوادر عن محمد اه أفاده محشئ تب (قوله لتقارب اليامين) أي في الوضع (قوله والظاهر الاول) كيف هذا مع قول المصنف الا في وجوبه به الا أن يقال ان المعنى يتحتم الوجوب به

(قوله بحسب الاجتهاد عند مالك) وقال ابن القاسم حجة على ما أخرجه من أن النبي صلى الله عليه وسلم أجزأه ومن زاد فله ثوابه إن شاء الله تعالى (قوله وحدها أشهب الخ) اعلم أن الخلاف بين أشهب وابن وهب ومالك تحقيق أما مخالفة مالك لها فظاهر لأنه قال بالاجتهاد والاجتهاد لا يقتضي بدلت ولا بغيره وأما مخالفتهم أفعى ظاهر الشارح والموافق لخلافات القائل والخلاف بينهم في قدر الزيادة خلاف في حال اهـ أي زيادة الثلث إذا كان يكفي وزيادة النصف إذا كان لا يكفي الثالث (قوله والعلة تقتضي المنية) أي التي هي قوله لقلة الأقوات بها وقناعة أهلها باليسير لا يخفى أن تلك العلة على بها الإمام فقال لقلة الأقوات بها وقناعة أهلها باليسير وأما سائر الأقسام فلهم عيش غير عيش منافذين على المد بحسب الاجتهاد اهـ الظاهر أن أهل مكة ليسوا في القوت كأهل المدينة ثم بعد كتيه هذا وجدت في شرح شب وقوله وفي النفقات وعلى المدينة لقناعتها أن أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك اهـ (قوله أو رطلان بالبغدادى) مائة وثمانية وعشرون درهما ميكال والرطل البغدادى مد وثلاث عده عليه الصلاة والسلام (قوله ويكون من أوسط عيشهم) أي عيش المكفر ٣٨١ على ما سيأتى للشارح وقال ابن

عرفة في كون المعتبر عيش أهل البلد أي وهو المتقدم ذكره شيخنا عبد الله والمكفر غير البخل ثالثا الرفع أن قدر الخ فان قلت قوله عيش أهل البلد يخالف ظاهر قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم قلت يمكن على حذف مضاف أي أهل بلدكم والمراد بالوسط حينئذ الغالب وقد يبعد ذلك أو ينعى قوله تطعمون إذ لو أراد أن أقال من أوسط طعام بلدكم (قوله من لحم أولبن الخ) المراد بالبن الحليب لا المصروب (قوله أو بقل أو قطنية) بكسر القاف وقيل ليس من الأدم وعليه فاعلاه اللحم وأوسطه اللبن أدناه الزيت وعلى الأول تقول أعلاه اللحم وبنيه اللبن وبنيه

المد بحسب الاجتهاد كما عند مالك وحدها أشهب بالثالث وابن وهب بالنصف وظاهر كلام المؤلف أن غير البر مثله وهو المذهب وقيل يخرج من غير البر قدر مبلغ شمع البر وظاهر كلام المؤلف هنا وفي النفقات أن أهل مكة لا تشارك أهل المدينة في ذلك والعلة تقتضي المنية (ص) أو رطلان خبز بادم (ش) هذا ما عطف على مدى لكل مسكين مد أو رطلان بالبغدادى من الخبز وهما مقياسان على المد فإنه الوارد ويكون من أوسط عيشهم لقوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ويندب أن يكون ذلك بادم من لحم أولبن أو زيت أو بقل أو قطنية ويجزئ تغار على الأصوب قاله ابن ناجي وهو مذهبها خلافا لابن حبيب (ص) كشبههم (ش) يعني أن شبههم يجزئ كما يجزئ من الخبز رطلان سواء أكل كل مد أو دونه أو أكثر منه كانوا متجمعين أو متفرقين متساوين في الأكل أو مختلفين كما قاله أبو عمران والباجي ولا بد أن يكون الغداء والعشاء عشرة واحدة فلو غدى عشرة وعشى عشرة أخرى لم يجزه والظاهر كما في شرح (هـ) أنه لا يشترط التوالى فلو عشاهم مرة ثم غداهم أخرى بعد يومين مثلا أجزأه وكذا الغداء وكذا الوغداهم في يومين فقط أو عشاهم كذلك فانه يجزيه (ص) أو كسوتهم الرجل ثوب والمرأة درع وخمار (ش) تقدم أن المكلف يخير فيما يكفر به في اللبن بالله تعالى وتقدم الكلام على الإطعام والكلام الآن على النوع الثاني من أنواع الكفارة وهو الكسوة فإذا كان المشرك مساكين فانه يكسو الرجل ثوبا أي تجزئ به الصلاة كما في المدونة ويكسو المرأة ثوبين درعا بالمال المهملة القميص وخمارا ومنهن القصيرة التي يجزئها القصرها ما لا يجزئ الطويلة لطولها وفي معنى الثوب الأزار الذي يمكن الاشتمال به ثم ان قوله الرجل الخ جملة مستأنفة استثنى فإني ما كان قائلا قاله في كسوتهم فقال الرجل ثوبا (ص) ولو غير وسط أهله (ش) يعني أن الإطعام للسكاكين يكون من أوسط ما يأكل المكفر لآلته وأما كسوتهم فلا يشترط

الزيت (قوله ويجزئ قنار) بتقديم القاف وفتحها وتخفيف القاء الذي لا آدم معه (قوله خلافا لابن حبيب) أي من أنه واجب قوله كما قاله أبو عمران والباجي أي خلافا لاشتراط التوسعي تساويهم في الأكل والمعتبر الشيع المتوسط (قوله وكذا الوغداهم) هـ هذا مفهوم بطريق الأولى من الذي قبله ولو فرض أنهم ياكلون قدر العشرة أمداد في مرة فلا بد من شبههم مرة ثانية هذا ظاهر كلامهم وانظر هل يشترط أن يكون عندهم جوع فان أطعمهم مرتين على سبع لم يكف بذلك وهو الظاهر وكذا المرض (قوله أو كسوتهم الخ) جديد أو كذا ليس المذهب فتونه فيما يظهر وفي بعض الطرق لا يشترط أن يكون مخيطا وهو المناسب لعدم اشتراط طيخ اللحم وقد ينافيه قوله للرجل ثوب يستتر جميع جسده (قوله تجزئ فيه الصلاة) يحمل على أجزائه على السكال أي فيكون الثوب سائر الجميع الجسد فلا تجزئ عمامة ونحوها ولا أزار لا يباع أن يلتحف به مستحلا (قوله القميص) خاص بالمخيط والظاهر أنه لا يشترط بل الثوب السائر كاف سواء كان قيصا أو لا (قوله ومنهن القصيرة الخ) أي فيعطى القصيرة ثوبا قدرها فقط أي فيعطى كل واحدة ثوبين ما يستترها فان تلك هي كسوتها (قوله وفي معنى الثوب أزار الخ) قال الثاني والمبرة بمادة النقيض كانت عادة الالتفاف

برداءه مثلاً يدفع له رداء فلا منهوم اتوب وتوب وذر ع وخنار وانما اقتصر عليها لانها الغالب (قوله فاذا كساهاهم من غير وسط اهلها) في عبارة بعض اشراح ولو كانت الكسوة غير وسط اهلها أي اهل البيت المكثرون اهل بيته والمراد في الفتوى في نفسه قاله الشيخ (قوله أي فيعطى الرضيع كسوة كبير) والظاهر اعتبار وسط في الطول في الكسوة له كالكبير (قوله وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتمد) والمقابل يقول لابد ان يستغنى به عن الطعام والحاصل انه اذا بلغ حد الاستغنى معه بالطعام جاز اعطاؤه قطعاً والذي لا يأتى كل الطعام لا يجوز اعطاؤه قطعاً والذي يأتى كل ولا يستغنى بالطعام فيه قوله ان مذهب المدونة جواز الاعطاء وهو المعتمد بل ما حكاه ابن بشير وعليه ٣٨٢ الاعطاء يدفع اليه ما يدفع للكبير وهو المعتمد وقيل قدر كفايته خاصة (قوله

انه الراجح) أي كلام أبي عمران من انه لا يشترط المساواة في الاكل كما يدعي لم يرجع كلام اهل المذهب (قوله وفلج) أي يمس بعض الاعضاء وليس الشئ ليس شرطاً (قوله ثم صوم) أي اذا عجز حين الانحراج لا حين الحنث ولا حين اليمين من الثلاثة أنواع بان لم يكن عنده ما يباع على المناس (قوله فلا تجزئ ملفة من جنسين) وأما من نوى جنس فتجزئ كما لو دفع لبعضهم امداداً وبعضهم أو طلاً أو دفع لكل نصف مدور طلاً أو نصفه وغداً أو عشاء فتجزئ ويحمل هذا كله اذا كانت كفارة واحدة فتخرج ما لو كان عليه ثلاث كفارات مثلاً فاطم عشرة وكساء عشرة وأعتق رقبة وقصد كل نوع منها عن واحدة أجزأ سواء عين لكل يمين كفارة أو لم يعين وانما المضمران يشترط بأن يجعل العتق عن الثلاثة وكذا الاطعام

فيها ذلك بل أطقت الآية فيها فاذا كساهاهم من غير وسط اهلها أجزأه (سر) والرضيع كالكبير فيه ما (ش) أي فيعطى الرضيع كسوة الكبير ويعطى مداً أو رطلين خبز ايام وانما يعطى ما ذكر ان كل الولد الطعام وان لم يستغن به عن الرضاع على المعتمد فضمير التثنية راجع للكسوة ولبعض أنواع الطعام كما مر رأياً ما الشيع فلا يتصور في الرضيع شرعاً اذ هو حقيقة في الشرع فحين لم يستغن بالطعام وأما اذا أنزله به الصغير الشامل لم يستغن بالطعام فهو كالكبير في الشيع حيث استغنى بالطعام لكن اذا ساوى أكله أكل الكبير على ما يفيد ذلك لم يتوهم لا على ما يفيد كلام أبي عمران وظاهر كلام الشارح وأبي الحسن والشيخ عبد الرحمن انه لرجح (ص) أو عتق رقبة كالظهار (ش) وهذا هو النوع الثالث من أنواع الكفارة وهو العتق ويشترط في الرقة التي يعتقها عن يمينه بالله ان تكون مثل الرقة التي تعتق في كفارة الظهار فيما يجب وما يستحب وفيما ينع وسيأتي تفصيل ذلك في باب الظهار عند قوله لا جنين وعتق بعد وضعه مؤمنة وفي الاعجمي تأويلان سلامة عن قطع أصبع وعمل وجنون وبكم ومرض مشرف واطع أذن وصمم وهرم وعرج شديد وجذام وبرص وفلج بلا شوب عوض لا مشترى للعتق محررة لا من يعتق عليه وفي ان اشتريته فهو حر عن يميني تأويلان الى أن قال ونائب أن يصلى ويصوم ثم ان التخيير بين الثلاثة بالنسبة للحر وأما العبد فقال في المدونة واذا حنث العبد في اليمين بالله فكسأ أو أطم بأذن سيده رجوت أن يجزئه وليس باليمين والصوم أحب الي وأما العتق فلا يجزئه وان أذن له السيد اذ لا ولا له وانما ولاؤه لسيدته وصومه وفعله في كل كفارة كالحر (ص) ثم صوم ثلاثة أيام (ش) أي بثم المقتضية لترتيب ما علمت ان كفارة اليمين بالله مخيرة مرتبة فالأكف مخير كما مر في الاطعام والكسوة والعتق يخرج أي ما شاء فان عجز وقت التكفير عنها كلها فانه ينتقل الى الصوم لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أي ما نسى اذا حلفتم فلا يجزئه الصوم وهو قادر على خصاله من الخصال الثلاثة المتقدمة وتتابع الثلاثة مستحب (ص) ولا تجزئ ملفة (ش) يعني أن الكفارة يشترط فيها أن تكون من جنس واحد فلا تجزئ ملفة من جنسين كالو أطم خمسة وكساء خمسة على المشهور لان التخيير بين الاتحاد لا يستلزم التخيير بين الاجزاء ويصح في قوله ملفة النصب على الحل من الضمير المستتر الراجع للكفارة والرفع على انها صفة أي ولا تجزئ الكفارة الملفة وقوله ومكررا

والكسوة وبعبارة ولا تجزئ الملفة أي من حيث انها ملفة فلا يتأق التكميل على هذه الأنواع فيما يتأق فيه التكميل كالاطعام والكسوة لا العتق لانها انما أجزأت من حيث اتحاد النوع لا من حيث التلقيق (قوله على المشهور الخ) اعلم ان الخلاف انما هو بالنسبة لتلقيق بين الاطعام والكسوة وأما بالنسبة للعتق فمقتضى على عدم الاجزاء ولو كان عليه بمثل ثلاث كفارات فاعتق رقبة وأطم عشرة مساكين وكساء عشرة فان شرك بأن نوى العتق عن الثلاث وكذا الاطعام والكسوة فلا اختلاف في عدم اجزاء العتق لعدم تميزه اذ ما آل أمره انه أعتق عن كل عين ثلث رقبة واختلاف في الاطعام والكسوة هو المشهور وعدم الاجزاء ومقابلها ما لا ينقسم في الموازية الاجزاء (قوله لان التخيير بين الاتحاد) أي الجزئيات لا يقتضي التخيير بين أجزاء الجزئيات (قوله أي ولا تجزئ الكفارة الملفة) الاحسن أن يقول فلا تجزئ كفارة ملفة

(قوله بالنصب عطفًا عليها) أي على ملائقة والتقدير ولا تجزئ الكفارة في حال كونها ملائقة ولا في حال كونها مكررة لمسكين أي
أمر مكرر المسكين (قوله بالرفع الخ) أي وبغيره في التابع ما لا يقتضي المتبوع فلا يرد أن يقال مكرر مذكور فلا يستعمله تجزئ
بالتاء وهذا وجه قوله تأمل (قوله وهل يحل الخ) أي فهو وخاص بقوله وناقص كعشرين ولا يرجع للملكة والمكررة إذ لا يشترط
البقاء فيها (قوله وهو فهم القاضي عياض) فإنا تأمل تفرقة في الغداء والعشاء فإنه بين في مراعاة وصول القدر إلى المسكين
ولو في أوقات ولو بعد ذهاب ما بيده هذا ظاهرها وزعم أن ظاهرها شرط البقاء ليس بشئ تأويلان (٣) وقول عياض تأمل
الخ أن الغداء لا يبقى معهم إلى العشاء ولا العكس (قوله ولكن ينزع في مسألة النقص بالقرعة) قال عجم في شرحه إلا أن يكمل
راجع لجميع ما سبق وقوله وهل ان بقى راجع لقوله وناقص وقوله وله نزاع راجع للجميع أيضا وقوله بالقرعة هذا في الملائقة
والناقصة ولا يتأتى فيما عداها من تنبيهه بدخول القرعة في الناقصة محله ما لم يعلم ٣٨٣ الاخذ بعد العشرة والانتصين

الاخذ منه من غير قرعة قياسا
على ما بحثه ابن عرفة في كفارة
الظهار إذا أعطاها لمائة
وعشرين من قوله الاظهر
ان علم الاخذ بعد الستين
تعيين رد ما بيده والقوله
للاخذ أنه لم يبين لان الاصل
عدم البيان (قوله لثانية) أي
من ثانية أي جاز التكبير
من أمداد ثانية كقوله سمعت
له صراخا (قوله ان أخرج)
شامل لما إذا أخرج قبل
الوجوب أو بعده وليس
بمراد بل المراد أخرج قبل
الوجوب أي الحنف كما أفاده
الشارح (قوله قبل وجوب
الثانية) أي الحنف فهم ما وهو
يقضي أنه إذا أخرج الاولى
حال وجوب الثانية أنه يكره
أيضا مع أن الظاهر عدم
الكراهة كن حلف أن لا يدخل
الدار ودخلها ثم حلف لا يدفع

بالنصب عطفًا عليها وبالرفع عطفًا على الضمير المستتر ارجع لكفارة وصح ذلك لوجود الفاصل
وهو الحال تأمل (ص) ومكرر مسكين (ش) تقدم أنه قال اطعام عشرة مساكين لكل مد
فاعدد معتبر لقوله تعالى اطعام عشرة مساكين فلو أعطى طعام العشرة خمسة مساكين بأن
دفع لكل مسكين مدين أو كسبا خمسة مساكين كسوة العشرة لم يجزئه شئ من ذلك حيث لم
يكمل على الوجه الثاني للوف (ص) وناقص كعشرين لكل نصف (ش) هذا عطف على قوله
ولا تجزئ ملائقة والمعنى انه اذا دفع العشرة أمداد التي هي الكفارة لعشرين مسكينا لكل
نصف مد فإنه لا يجزئه لان العدد معتبر كما هو والكاف للتثنية أي كعشرين أو ثلاثين وقوله
لكل نصف أي جزء (ص) الا ان يكمل وهل ان بقى تأويلان (ش) أي ومحل عدم الاجزاء
فيما سبق الا أن يكمل العدد في الاولى والقدر في الثانية وهل محل اجزاء التكميل ان بقي بيد
كل مسكين ما أخذ لكي لا يبقى بقية القدر في وقت واحد وعليه فلا تجزئ تفرقة المدي في أوقات
وهو فهم ابن خلدون زعم انه ظاهر المدونة أو يجزئ التكميل ولو بعد ذهاب ما أخذ أو لا سنده
وهو فهم القاضي عياض تأويلان (ص) وله نزاع ان بين بالقرعة (ش) أي ولله كفو في مسائل
التكبير والنقص نزاع المذاهب والثوب المكرر في الاولى والجزء في الثانية بشرط أن يبقى بيد
المسكين لم يتلفه كما يشعر بذلك لفظ النزاع وكان وقت الدفع له بين انه كفارة ولا يمكن ينزع في
مسألة النقص بالقرعة لا بالتخير اذ ليس بعضهم أولى من بعض ولما ذكر عدم اجزاء المكرر
المسكين خشى ان يتوهم عموم الكفارة الواحدة ولا كثر منها دفع ذلك التوهم بقوله (ص)
وجاز لثانية ان أخرج والا كره وان كمين وظاهر (ش) أي وجاز اعطاء أمداد كفارة ثانية
لمساكين الكفارة الاولى ان أخرج الاولى قبل وجوب الثانية اتفاقا فان أخرج الاولى بعد
وجوب الثانية فيكره دفع الثانية لمساكين الاولى مع الاجزاء لثلاث تخطئ النية في الكفارتين
ولو حكت في كل كفارة وخلصت كل من الاخرى بأن ينوي بعشرة أمداد معينة واحدة بعينها
لجاز وسواء اختلف موجب اليمينين كمين بالله وظهار أو اتفق كمينين بالله فالباغية في قوله

الكفارة لعشرة معينين ودفعها لهم فان في هذه أخرج الاولى حال وجوب الثانية (قوله لثلاث تخطئ) أي تلتنس نية الاولى بنية
الثانية فلا يدرى هل الاول للاولى أو العكس وهذا الاختلاط لا يضر أي التباس كون الاول للاولى والعكس لا يضر لانه على
كل حال أخرج ما عليه فلذا احكمنا بالكراهة لا بعدم الاجزاء وقوله ولو حكت أي بحيث لا يحتمل الالتباس رأسا فلا ممانعة ثم لا يخفى
أن قوله لثلاث تخطئ يقتضي أنه تعليل بالماض وان عملة الكراهة احتمال الاختلاط ولو فرض عدم الاختلاط فينا في قوله بعد
ولو حكت وعبارة شارحنا كعبارة بهرام ^{في تنبيهه} كما يحصل الامن من التخطي بنية كل واحدة يحصل أيضا بنية واحدة منها
معينة ليمين لك (قوله موجب اليمينين) المناسب وسواء اختلف موجب الكفارتين كمين بالله وظهار الخ (قوله فالباغية الخ)
الظاهر أن الباغية راجعة لقوله والا كره لانه يتوهم عند الاختلاف لا كراهة ثم بعد ذلك وجدت أن بهرام جعله مباغية
في قوله والا كره

(قوله ووجوب الظهار) انظار هل المراد الوجوب الذي تسقط الكفارة بالموت معه وذلك بالعود أو الوجوب الذي لا تسقط معه بالموت وذلك بالوطء لك (أقول) الثاني هو الظاهر (قوله وأجزأت قبل حنثه) فيه اشارة الى أنه خلاف الاولى وإنما أجزأت قبل الحنث لان سبب الحكم اذا تقدم على شرطه جاز ترتيب الحكم عليه كالفروع القصاص قبل زهوق الروح تقدم السبب الذي هو الجرح وتقدم الزكاة قبل الحول لتقدم ملك النصاب واليمين ههنا هو السبب والحنث شرط بخلاف تقدم الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا حكمه في الأكل كتقدم العفو الى الجرح وتقدم اسقاط الشفع على البيع وإجازة الورثة قبل الايصاء لك (قوله بجميع أنواعها) أي أخرجهما بجميع أنواعها أي الكفارة وقوله ولو بالصوم رداعلى من يقول بعدم جواز تقدم الصوم دون غيره ذكره في الكافي والمسئلة ذات أقوال الاجزاء عدم الاجزاء الفرق بين أن يكون على حنث فيجوز تقدمها أو على بر فلا يجوز وقد علمت الرابع (قوله وههنا في غير عين الحنث المؤجل) أي ههنا في البر والحنث المطلق وأما الحنث المؤجل فلا يكسر بواقفه ما في المواقف فانه بعد أن ذكر النفل قال مانصه فتحصل من هذا ان مذهب المدونة ان الحنث بالطلاق والله ان كان على بر فله ان يكفر قبل حنثه والاولى بعدم وان كان على حنث فان لم يضرب أجلا فله ان يكفر ولا يفعل وان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يضي الأجل ونص التهذيب من قال والله لا فعلن كذا فان ضرب أجلا فلا يكفر حتى يضي الأجل اه (قوله فلا يجوز أن يطأ أو يعتق أو يمسي قبل الحنث) ظاهره سواء كانت الصيغة صيغة بر أو صيغة حنث مطابق وأما مقيدة فقد عرفت (قوله أو عبد معين) أي أو غير عبد ٣٨٤ معين وأما آخر طائفة أو عبد معين ومثلها الثلاث فيكفر قبل الحنث الخ (أقول)

وجاز في قوله والا كرهه وجوب الظهار بنزل منزلة الحنث في الثانية (ص) وأجزأت قبل حنثه (ش) أي وأجزأت الكفارة أي أخرجهما بعد الخلاف في عين البر والحنث بجميع أنواعها ولو بالصوم قبل حنثه سواء كانت على فعله أو فعل غيره وههنا في غير عين الحنث المؤجل اما هو فلا يكفره حتى يضي الأجل كافي المدونة وأشعر قوله أجزأت بمعنى الكفارة أن ههنا في عين تكفر فلو كانت مما لا تكفر كطلاق أو عتق أو مضي فلا يجوز أن يطأ أو يعتق أو يمسي قبل الحنث فان فعل لم يجزئه ولزمه فعله مرة أخرى اذا حنث ابن عرفة في غير آخر طائفة أو عبد معين اه والصدقة كالعتق يفرق فيما بين المعين وغيره وانظر تلخيص هذه المسئلة في الكبير (ص) ووجبت به (ش) يعني ان الكفارة تعجب بالحنث اتفاقا والحنث في عين البر بالفسخ وفي عين الحنث بعدمه وأشار بقوله (ان لم يكره ببر) الى ان وجوب الكفارة بالحنث محله اذا حنث طائعا أو كانت عينه على حنث كن حلف ليكل من زيد في هذا اليوم ولم يكلمه فيه لما منع حصل اما من كانت عينه على بر واكرهه على الحنث في ذلك فانه لا يلزمه كفارة ولا يحنث بمن حلف

حاصل ما يفهم من عبارة شارحنا أن اليمين اما أن تكون بالله أو يعتق معين أو غير معين أو بطلاق بالغ الغاية أم لا واما أن يكون على بر أو على حنث والحنث امام مطابق أو مقيدة فالما ان كانت على بر أو حنث مطابق فتكفر قبل الحنث في اليمين بالله أو يعتق معين أو آخر طائفة وأما يعتق غير معين أو بطلاق غير بالغ الغاية فلا تكفر قبل

الحنث وأما اذا كانت على حنث مقيدة فلا تكفر قبل الحنث مطنقا فظاهره أنه اذا كفرت قبل الحنث لا تجزئ فينبأ لا ذلك قوله وانظر تلخيص المسئلة في الشرح الكبير وتلخيصها على ما فيه وهذا كلام عج أن اليمين بالله أو صفتها أو بالعق المعين أو بالصدقة المعينة أو بالطلاق بالغ الغاية يجزئ ما فعله ذلك قبل الحنث فيها سواء كانت عين بر أو حنث فان كانت اليمين بعق غير معين أو بصدقة كذلك أو بطلاق لم يبلغ الغاية أو بصوم أو يمسي فان كانت عين بر أو حنث وقيدة بها باجل فانه لا يجزئ فعل شيء في هذه قبل الحنث فيها وأما عين الحنث التي لم يعين باجل فان ما فعله من ذلك قبل الحنث فيها يجزئه الا عين الظهار فانه لا يجزئ فيها الكفارة قبل العود ولو حنث فيها وان كانت بصيغة الحنث كان لم ادخل الدار فانت على كظهر أعي اه المراد منه واذا علمت ذلك فالواجب اتباع النقل وهو ما في المدونة الذي ذهب اليه شارحنا دون كلام عج فان قلت كيف يخرجها في صيغة الحنث قبل حنثه اذا أخرجهاله فيه عزم على الضد وهو يحصل به الحنث قلت يمكن أخرجهما مع التردد في عزمه على الضد ثم يجزم به بعد الإخراج قاله عج وقد يتوقف في اجزائه عنامع التردد وصورة الطلاق بالغ الغاية أن يقول ان دخلت الدار فاهي أنه طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا أو متمها ثم عادت اليه بعد زوج شرعي قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شيء عليه واطلاق التكفير عليها يحجز يعني انه لا يعود عليه اليمين في العصمة الجديدة بخلاف ما اذا طلقها دون الغاية ثم عادت له ولو بعد زوج فانها تعود عليه اليمين فلا يدخل الدار فان دخلها حنث كافي عب (قوله أو كانت عينه على حنث) أي أو حنث مكرها أو كانت عينه على حنث (قوله واكرهه على الحنث الخ) أي ولو من غير عاقل كدابة جمعت برا كيهاسحت ادخلته الدار المحلوف على عدم دخولها غير قادر على ردها ولا على التزول عنها (قوله فانه لا يلزمه كفارة) سواء كان المانع عقليا أو ماديا أي بسببته فيود أن لا يعلم انه يكره

على الفعل وان لا يأمر غيره بالسكراهة له وان لا يكون الا كراهة شرعية وان لا يكون عينه لا فعله طائفا ولا مكرها وان لا يفعل ثانيا
 طائفا بعد زوال الاكراه وان لا يكون الخالف على شخص هو المكره له (قوله أي مطابق) وامالو كان البردية سدا كان يقول والله
 لا قلت زيدا في هذا اليوم فبره لا يتوقف على الاكراه بل يحصل حتى بفوات الزمن قاله مؤلفه كما ذكره شيخنا عنه سدا الله (قوله ولم
 يفرط) قيد في المفهوم الذي هو اذا كان المانع عقليا أي ان صفة الحدث لا يحث فيها بالمانع العقلي اذ لم يفرط واما اذا فرط فانه
 يحث وتقدم تمثيل المانع العقلي وان شئت جعلته حالا من المانع العقلي المنفي أي ولم يكن المانع عقليا المقيد بعدم التفرط
 فيصدق المنطوق بصورة أيضا وهو ما اذا كان المانع عقليا او فرط (قوله فضيق فيه) أي لكونه حالف وتجرى على شيء أسباب تركه
 كثيرة فهو داخل على التشديد على نفسه فلذلك شدد عليه (قوله ولما كانت اليمين الشرعية الخ) لا يخفى ان هذا ايضا ان ما ذهب
 اليه المصنف من رأي ثالث وذلك لانه قد ذكر في أول الباب ان اليمين تنقسم على رأي ثلاثة أقسام وعلى رأي قسمين وهما أقادان
 اليمين الشرعية عند المصنف قسم واحد (قوله وفي على ٣٨٥ الخ) افهم قوله أشد ما كان

أخف لا يلزم وان كان العرف
 يجري به كما اجزى العرف
 بالحلف بالشيء في عمرة وبالحلف
 بما يلزم فيه طائفة واحدة في ك
 وجد عندى مانعه ولا مفهوم
 لا شدي بل مثله أشق وأعظم
 كذا ينبغي وهذا ما لم يكن نية
 فيه عمل عليها وتصير محاشاة
 ويقال مثل في قوله وزيد
 في الإيمان تلزمني فلو حكم
 حاكم فيما ذكر بطائفة واحدة
 نقض ويعتبر ثلث ماله يوم
 عينه بعد اخراج الديون
 وما يلزمه شرعا من نفقة
 وغيرها فان لم يقدر على المشي
 حين اليمين لا شيء عليه ولا
 هدي تندر المشي ويلزم
 الحالف ما ذكره المؤلف
 روجه لا بالحكم وبدل

لا تدخل الحسام مثلا فأكره على دخوله فانه لا يحث ولا يلزمه كفارة بقوله ان لم يكره ببرأي مطلق
 بان فاته المحلوف عليه في عين الحدث ولو لم يوجد لاطوعا أو كرها ان لم يكن المانع عقليا ولم يفرط كما
 يأتي أو فاته في البراءة طوعا لا ان فعله مكرها فلا حث على المشهور بقوله ان لم يكره ببر
 منطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة ووجه التفرقة بين الحدث بالا كراهة في عين غير البر
 (٣) ان عين الحدث الحث فيها بالترك وعين البر الحث فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق
 فيه وأسباب الفعل قليلة ضيقة فوسع فيه تأمل ولما كانت اليمين الشرعية عند المؤلف مختصة
 بالحلف بالله وصفاته وما عد ذلك التزامات لا إيمان شرعية وأنها هي الكلام على الشرعية وما
 يتعاقبها من استثناء ولغو وغموس وكفارة وغير ذلك شرع في شيء من الالتزامات فقال (ص) وفي
 على "أشد ما أخذ أحد على أحد بيمين من يما كره وعقده وصدة بثلاثة ومشى بالخ وكفارة (ش) والمعنى ان
 المكاف اذا قال على أشد ما أخذ أحد على أحد ان لا أكل زيدا مثلا فكلمه فانه يلزمه عند عدم
 النية أن يطلق نساءه ثلاثا وهو المراد باليمين وان يعتق عبده الذي يملكهم حين اليمين لا يوم
 الحدث وان يتصدق بثلث ماله الذي يملكه حين عينه الا أن ينقص ثلث ما بقي وان يمشي الى
 بيت الله في حج لافي عمرة وقول الشارح أو عمرة غير ظاهروا أن يكفر كفارة يمين ولا يلزمه كفارة
 ظهار ولا صوم سنة (ص) وزيد في الإيمان تلزمني صوم سنة (ش) يعني ان المكاف اذا قال
 الإيمان تلزمه أو كل الإيمان أو جميع الإيمان أو إيمان المسلمين ونحوها ما يدل على العموم
 أن لا يفعل كذا أو فعله أو لا يفعل وتكره ولا نية له فانه يلزمه ما صرح في المسئلة السابقة ويراد على
 ذلك انه يلزمه أن يصوم سنة كاملة وأشار بقوله (ص) ان اعتيد حلف به (ش) الى ان صوم
 الاعمال لا يلزم الا اذا كانت العادة جارية بالحلف به أي عادة أهل بلد الحالف ان يحلفوا بذلك

٤٩ خرشي في

اللفظ اذ لم يفصل في ذلك اذا خطأ والجهل في موجب الحدث
 كالمعلم هذا هو الاصل واعلم ان قول المصنف وفي على الخ حكم هذا حكم من حلف ولم يدرم حنفاً كان يعتق أو طلاق أو صدقة أو
 مشي فيه يلزمه ان يطلق نساءه البتة وان يعتق عبده وان يتصدق بثلث ماله وان يمضي الى بيت الله الحرام في حج وان يكفر كفارة
 يمين (قوله ان يطلق نساءه) أي التي يملكها فلا شيء عليه في التي يتزوجها أو يملكها بعد اليمين وقبل الحدث خلافا لقول ابن
 الحجاج يوم الحدث (قوله وان يتصدق بثلث ماله) وانظر لو شك في رج تجارته الغائبة عنه هل حصل قبل اليمين فينتق ثلثه
 أو بعده ومحل ذلك ان لم تكن له نية بشيء والاعمال المألو في القضاء فلو قال أردت بيمين اليمين بالله ولم أرد طلاقا ولا عتقا
 ولا غيره قبل (قوله الا اذا كانت العادة جارية بالحلف به) أي بصوم العام هذا هو التحقيق الذي يدل عليه النقل وكذا يقال في
 حلفه بقوله على "أشد ما أخذ أحد على أحد فالاعتداد في الحلف بالصدق لا بقوله الإيمان تلزمني أو على أشد ما أخذ أحد على
 أحد خلافا لما صرح به بعض النصارح

(قوله ولا عبرة بعادة الحالف) يعني بذلك أنه شامل لما اذا عاده الحالف وأهل بلده أو هم دونهم سواء اعتادوا ذلك أم لا ولم يعتد فيه ثلاث صور ومصادره قد لو كان له به ٢٨٦ عادة ولا عاده لهم بالحلف به أصلاً لأنه لا يلزمه وأولى ذلك يكلف له ولهم عادة بالحلف

به وجعل عجم أن الأولى من هذين يلزمه الحالف به والحاصل أنه إن اعتاد أهل البلد الحالف به اعتاد الحالف الحالف به أو غيره أولاً عاده له أصلاً فهذه ثلاث صور فيها للزوم فإذا لم يعتد أهل البلد ولا الحالف الحالف به فلا لزوم فإذا اعتاد الحالف الحالف به فقط أي وأهل البلد لم يعتادوا ذلك ففيها للزوم عند عجم وتبعه عيب دون ما يظهر من كلام شارحنا فهو هذه صور خمس بالاختصار وباليسر تسعة وذلك لأنه أمان تكون عادة أهل البلد الحالف

بصوم العام أو بغيره بصوم العام أولاً عاده لهم أصلاً بشئ ويجزى مثل ذلك وتعلم أحكامها مما ذكر (قوله) أنه لا يلزمه إلا بالعادة أي لا يلزمه عتق من يملك إذا جرى عتق بذلك وكذا لا يلزمه مشي بجمع إذا جرى العرف بالحلف بذلك وكذا يقال في غيره (قوله وفي لزوم شهري ظهاري تردد) والتول بالازوم عزاه ابن بشير للشيخ والقول بعدم ذلك لابي محمد وجاعة (قوله) وحينئذ لا اشكال أي بالتكرار (قوله) والنكث عطف مرادف على قوله والنقض (قوله) مادام بمكة فرض مثال

ولا عبرة بعادة الحالف وحده قال المؤلف وينبغي في غير الصوم أيضاً أنه لا يلزم إلا بالعادة انتهى وهل يلزمه أيضاً صوم شهرين متتابعين كشهري الظهار أو لا يلزمه ذلك فيه تردد وإليه أشار بقوله (وفي لزوم شهري ظهاري تردد) أي وفي لزوم صوم شهرين كشهري الظهار لو كان معه زوجة وظاهر منها في كونه منوي المتتابع والكنزارة إلى آخر ما يأتي ولم يقل ولا نية كتنافه بقوله وخصصت نية الحالف (ص) وتحريم الحلال في غير الزوجة والامة لغو (ش) يعني أن المكاف إذا حرم على نفسه شيئاً أباحه الله له من طعام أو شراب أو لباس أو أم ولد أو عبد أو غير ذلك سواء أفرد أو جمع أقوله إن فعالت كذا فالحلال على حرام أو قال الشئ الفلاني على حرام فإنه لا يجرم عليه لأن المحلل والمحرّم هو الله تعالى إلا الزوجة بنية نية عليه لا ر تحريمها هو إطلاقها فتطابق عليه ثلاثاً داخل بها أم لا ولا ينوي بقوله والامة معطوف على غير فهي مجرورة فيكون في الامة لغو أيضاً فالعامل في الامة في والتقديري في غير الزوجة لغو وفي الامة لغو إلا أن ينوي بتحريم الامة عتقها وإنما كفر عليه السلام في تحريمه أم ولده إبراهيم لأنه حلف بالله لا يقربها وأن نص المؤلف على الامة للرد على من يقول يلزمه كفارة عين ولا يطوها حتى يكثر وعلى من يقول تعتق والا فلا خصوصية للامة بل ماعداً لزوجة كذلك (ص) وتكررت أن قصد تكرر الحنث (ش) يعني أنه إذا حلف مثلاً أن لا يكلم زيداً ونوى أنه كلما كلمه لزمه الحنث فإنه يلزمه كفارة عينين كلما كلمه وكذا لو قل والله لا جامع زوجتي ونيتي أن تكرار بر يدي اليمين واحدة وحينئذ لا اشكال مع قوله بعد ونوى كفارات فإنه كثر القسم ونوى بكل لفظة كفارة وقوله وتكررت أي التكرار أن قصد تكرر الحنث بتكرار فعل ما حلف عليه والحنث في اليمين بكسر الطاء نقض أو النكث (ص) أو كان العرف كترك الوتر (ش) يعني أن العرف إذا كان جارياً بتكرار الحنث في صيغة من صيغ الإيمان فإنه بتكرار الحنث إلى الحالف بفعله من قصد تكرر الحنث به لأن العرف كالشرط فن حلف لا يترك الوتر مادام بكه فإنه يتكرر وعليه الحنث بتكرار ترك الوتر بل جرى العرف بالتكرار فكانه قال كلما تركت الوتر فعلت كفارة فخير كان لتكرار المغفوم من تكرر ومثل الوتر كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقدم عليه ولا تتأخر عنه وهو دائم (ص) أو نوى كفارات (ش) صورته أنه كرر اليمين على شئ واحد وقصد تعدد الكفارات كحلف بالله أو بشئ من صفة أنه أن لا يفعل كذا الشئ واحد ونوى أن فعله فعليه كفارات بعدد المقسم به فإن الكفارة تتعدد بتعدد ما لو نوى التأكيد أو الإنشاء دون الكفارات لم تتعدد اتفاقاً في الأول وعلى المشهور في الثاني (ص) أو قال لا ولا (ش) يعني لو قال لا باع سلعتي هذه من فلان فقال له آخر وأنا فقال لا والله ولا أنت فباعها منه ما جبه ما فعليه كفارتان وفي الطلاق طلقتان ولو باعها من أحدهما ثم ردها عليه فباعها من الثاني فعليه كفارتان ومن قال والله لا بعثها من فلان ولا من فلان فكفارة واحدة تجزئ ببيعها منه ما أو من أحدهما أو ردها عليه فباعها أيضاً من الآخر فهو سواء لأنه لم يتعدد لمخوف به بخلاف صورة المؤلف تعدد المخوف به فلذلك كانا يمينين (ص) أو حلف أن لا يحنث (ش) يعني أن من حلف على شئ أن لا يفعله أو أن يفعله ثم حلف أن لا يحنث في يمينه هذا ثم وقع عليه الحنث فإن الكفارة تتعدد عليه واحدة لحنثه في يمينه والآخرى لحنثه في يمينه وقد وقع منه الحنث لأن الثانية

(قوله صورته أنه كرر اليمين على شئ واحد الخ) بل وإن لم يكرر اليمين وقد نوى بالعبادة واحدة كفارات فيلزمه بقدر ما نوى (قوله) أم لو نوى التأكيد والإنشاء) وسكت عما ذكره من الظاهر من المصنف أنه يلزمه كفارة واحدة

(قوله الاحسن الخ) الاحسنية ظاهرة بالنسبة اعطفه على قوله ان لا يثبت فان العطف صحيح الا انه غير احسن لعدم تناسب المتعاطفين واما بالنظر لقوله وكذا اعطفه الخ فلا تظهر الاحسنية لانه يفيد التبيين (قوله ما لم يقصد التاكيد) أي بل قصد التأسيس (قوله لان جميع أسماء الله الخ) المناسب لان هذه الالفاظ مدلولها واحد وهو الذات القدسية ظاهرة في مثل العالم والتقدير ولا يظهر (قوله بل لو قال الخ) لا يظهر هذا الاضراب وذلك لانه جعل المصنف على التأسيس لقوله ولعل هذا ما لم يقصد التاكيد (قوله فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب) أي الآن ٣٨٧ ينوي كفارات كما صرح به بعض الشراح (قوله أو عهدود) أي

ما كانت على غير لفظ الاولى لم تحمل على التاكيد خلافا لما في المبسوط (ص) أو بالقرآن والمصحف والكتاب (ش) الاحسن أن يكون معمول الفعل مقدر دل عليه الخلف المذكور أي أو خلف بالقرآن وهو معطوف على مدخول الشرط أعني قصد وأما عطفه على قوله أن لا يثبت لكونه على تقدير حرف الجر ففيه شيء لعدم تناسب المتعاطفين فان المعطوف عليه محذوف عليه والمعطوف محذوف به وكذا اعطفه على مقدر بعد حذف وهو المحذوف به ففيه نظر لاقتضائه كون الخلف بالقرآن وما بعده فيما اذا خلف أن لا يثبت مع انه غير مقصور على ذلك ومعنى كلام المؤلف أن من حذف بالقرآن والمصحف والكتاب على شيء أنه لا يفعله وفعله فعليه ثلاث كفارات ولعل هذا ما لم يقصد التاكيد وما مشى عليه المؤلف خلاف الراجح والراجح انه ليس عليه الا كفارة واحدة لان جميع أسماء الله مدلولها واحد بل لو قال والمصحف والقرآن والكتاب وقصد التأسيس فليس عليه الا كفارة واحدة على المذهب (ص) وأدل لفظه بجميع أو بكما أو مهمم (ش) أي أو دل لفظ الخلف على التكرار طالة كونه متبادلا بكونه جمعا كقوله ان فعالت كذا فعلى أيان أو عهدود أو كفارات أو متلبسا بكونه بكما أو مهمم فعالت كذا فعلى كفارة أو يمين في الاول تعدد الكفارة بالحنث مرة فعليه بالفعلة الواحدة كفارات وهذا لا تعدد الا بتعدد فعله فعليه بكل فعلة كفارة واحدة (ص) لا متى ما (ش) يعني اذا قال الخلف متى ما قلت زيدا أو ان أو اذا فعلى كفارة يمين ونحو ذلك فلا تعدد الكفارة عليه بل تحمل اليمين بالفعل الاول الآن ينوي تكرار الحنث وما مشى عليه المؤلف هنا من ان متى ما لا تقتضي تكرارا هو المذهب خلافا لما مشى عليه في باب الطلاق من انها تقتضي التكرار كما أشار له هنا بقوله أو كل ما حضرت أو طلقته أو متى ما وقع عليه طلاق فأنت طالق وطلقها واحدة (ص) والله ثم والله وان قصده (ش) أي ولا ان قال والله لا أفعل كذا ثم قال ولو في مجامع آخر والله لا أفعله فعليه مرات فليس عليه الا كفارة واحدة بالفعل الاول ولا شيء عليه فيما بعده وان لم يقصد التاكيد بل قصد التكرير والانشاء أي انشاء يمين ثانية ما لم ينو تكرار الحنث أو تعدد الكفارة على المشهور ولا فرق بين مجرد الأسماء والصفات ومجوعهما خلافا لابن بشير حيث قال ان اتحد المعنى تعددت مثل والله والسميع والعليم وان اختلف المعنى تكررت مثل والعلم والقدرة والارادة فقوله وان قصده أي وان قصد تكرار اللفظ وهو تكرير اليمين وبعبارة أخرى أي وان قصد انشاء اليمين الثانية بعد اليمين الاولى فهو محمول على التاكيد حتى ينوي التأسيس ومثل اليمين بالله انظر بخلاف الطلاق اذا قال أنت طالق أنت طالق فهو محمول على التأسيس حتى ينوي التاكيد والفرق ان المحذوف به هنا وفي الظاهر أو لا هو المحذوف به آخر وفي الطلاق وان كان اللفظ

جمع عهد بمعنى يمين (قوله فعليه بالفعلة الواحدة كفارات) ولو نوى به يميناً واحدة لان الجمع نص في معناه فلا يقبل التخصيص (قوله لا متى ما) اقترنت بما كما قال المصنف أولا الا ان بينهما فرقا وهو ان متى ما ان قصد بهما معنى كلاً فتكرر وان لم يقصد التكرار بخلاف ما اذا لم تقترن فلا تكرر الا اذا نوى التكرار (قوله أو متى ما حضرت) أو طلقته (قوله ففعله مرات) لا حاجة لذلك لان المراد انه لا يلزمه بالفعلة الواحدة كفارات نظر التعدد اليمين (قوله والانشاء) عطف تفسير وقوله على المشهور راجع لقوله وان لم يقصد التاكيد بل قصد الخ فلذا قال بعض الشراح حاصله ان قصد التاكيد كفارة واحدة اتفاقا أو تعدد كفارات لزومه اتفاقا لانشاء بلا قصد كفارات فلمشهور كقوة ولو في مجامع (قوله ولا فرق بين مجرد الأسماء الخ) حاصله ان نقول لا فرق

بين الأسماء فقط أو الصفات فقط أو المجموع منهما (قوله ان اتحد المعنى) وذلك لان المعنى لذلك الالفاظ الذات العلية وان كان باعتبار الصفة باعتبار السميع والعليم (قوله وهو تكرير اليمين) أي انشاء اليمين لا التاكيد (قوله فهو محمول على التاكيد) أي محمول على عدم قصد الكفارة وقوله حتى ينوي التأسيس أي حتى ينوي تعدد الكفارة (قوله فهو محمول على التأسيس) أي

طائفة ثانية

٣ (قوله الخشي أو متى ما حضرت) كذا في نسخ منه بأيدينا وليس في نسخ الشرح بأيدينا ذلك اهـ مصححه

(قوله فعناه متعدد لان الطلاق الاول يضيّق العصمة) هذا الفرق بنفس التصور لان كون الثاني يزيد هاضمة الكونية كان تأسيساً أو أملاً أو فرضاً انه تأكد فلا يزيد هاضمة (قوله ابن رشد وهو جار على المشهور) انظره فلم يقبل وهو المشهور بل جار على المشهور وولاه جار على المشهور في المسئلة السابقة التي هي قوله أو بالقرآن والمصحف (قوله ولا كلمة غدا الخ) ولو حذف لا كلمة غدا ثم حذف لا كلمة بعده عند كفارتان ن كلمة فيهما (قوله وذ كرم من ذلك خمسة أمور) ظاهر عبارته انه بقي شيء آخر غير تلك الأمور وكأنه أراد بغيرها النية المعهمة وهو معنى صحيح يمكن أن يكون مرادهم بعد ان كتبته وجدت النقل عن النسخة ان المخصص والمفيد ستة الخمسة المذكورة في المصنف والعرف القليل * واعلم ان كون تلك نقطة الخبث في شيء خاص مثلاً لا أكل شيء فتتضي اللفظ انه يخبث بأكل أي شيء فاذا نوى خصوصي من الضأن تلك النية اقتضت الخبث في شيء خاص (قوله وخمسة نية الحالف الخ) أي قصرت العام فالنقل غلصة محذوف وكذا يقال في قوله وقيدت أي المطابق ففعل قيدت محذوف خرج به أسماء العدة ذلك على عشرة فلا يصح أن يقول أردت تسعة وهذا غير قوله له على عشرة الاثلاثة مثلاً وأسماء الله تعالى يمتنع ان تستعمل في غير معناها فاذا حذف بالله وقال أردت يزيد من باب اطلاق الفاعل على أثره لم تقبل نيته لانه لا يتأتى فيهما تخصيص كذا في عب وتأمل فان

٣٨٨

واحد فعناه متعدد لان الطلاق الاول يضيّق العصمة والثاني يزيد هاضمة الثالث يبينها من العصمة (ص) أو بالقرآن والتوراة والانجيل (ش) يعني انه اذا حلف بالقرآن والتوراة والانجيل لا أقبل كذا ثم فعله فان عليه كفارة واحدة عند سحون ابن رشد وهو جار على المشهور وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المؤلف فيما سبق من التعدد في قوله أو بالقرآن والمصحف والكتاب لان ذلك كله كلام الله وهو وصفة من صفات ذاته فكانه حلف بصفة واحدة (ص) ولا كلمة غدا وبعده ثم غدا (ش) يعني ان اليمين الثانية اذا كانت جزء الاولى فان الكفارة تتحد فيهما كالمو حلف بالله لا كلمة غدا وبعده ثم حلف لا كلمة غدا وكلمة غدا كالمو كره اليمين على غدا فتلزمه كفارة واحدة بخلاف لو لم تكن الثانية جزء الاولى فان الكفارة تتعدد كالمو حلف لا كلمة غدا ثم حلف لا كلمة غدا ولا بعد غدا فيلزمه كفارتان ثم لا شيء عليه ان كلمة بعد غدا وان كلمة بعد غدا فقط فتلزمه كفارة واحدة * وما أنشئ الكلام على حد اليمين وصيغتها والموجبة للكفارة منها وأنواع الكفارة وتكرارها واقتضاها أتبع ذلك بالكلام على مة تنهيات الخبث والبروذ كرم من ذلك خمسة أمور النية والبساط والعرف القولي والمقصد الدوي والمقصد الشرعي وبه بالنية فقال (ص) وخمسة نية الحالف وقيدت ان نافيت وسأوت في الله وغيرها كطلاق (ش) يعني ان النية تقيد المطلق وتخصص اللفظ العام حيث كانت النية منافية أي مخالفة بنقص حال كون

نافيت تحركت انباء وانفتح ما قبلها فتأملت ألفاظهم حذفت لائمة السالكين (قوله حيث الخ) ظاهر العبارة ان ان نافيت راجع لمستثنى التخصيص والتفصيل وليس كذلك بل هو أي نافيت راجع لمسئلة التخصيص كما يدل عليه حمله وأما المقيدة للطلاق فتسبب أي آخر العبارة انها موافقة لظاهر اللفظ أي فهي ليست مخالفة لانه نقص ولا يزيد وقوله أي مخالفة بنقص أي مضادة حال كونها مانسة بنقص قوله والله

لا أكل ثمنا ونوى أكل من البقر وهذه نية مصادره ملتبسة بنقص أي باخراج شيء من العام وقوله حال كون قصد المخالفة على حد سواء الاولى أن يقول حالة كون وجودها وعدمها على حد سواء ثم ان قضية العبارة رجوعه أي سأوت لقوله وخمسة أي ويمثل بقوله كذا أن تزوج حياتها وأما قوله كان خالفت ظاهر لفظه وان كان فيسه تخصيص العام مع المناقاة المذكورة الا انه ليس مساواة بل قريب من المساواة ولذا كان في الاول يقبل مطابقة الطلاق وغيره مع المرافعة وغيره بخلاف الثاني (قوله حال كون الخ) ظاهره أيضا ان قوله وسأوت متعاقبة بالمسئلةتين أيضا وفي كلام بعض المحققين الموافق للقول انه قيد في تقييد المطلق فخالصه ان ان نافيت قيد في تخصيص العام وقوله وسأوت قيد في تقييد المطلق ومعنى المساواة كما في توضيحه انه يمكن أن يقصد باللفظ الصادر منه ما نواه وأن لا يقصد على حد سواء قال محشي تب وهذا يتصور في تقييد المطلق ونعني أحد محامل المشترك وقال عجم ثم انه يعتبر في المساواة أن يحتمل اللفظ ما نواه الحالف وغيره على السواء لغة وعرفاً فلو احتفل ذلك لغة وكان احتمالاً في العرف للمعنى المنوي مرجوحاً كانت النية كالمخالفة مخالفة قريبة فيقبل الا في القضاء في الطلاق والعق المعتبر كن حلف لا يطأ أمة ونوى برجله فان استعمل اللفظ في هذا مرجوح عرفاً والراجح استعماله في الجاع وان كان استعمال اللفظ فيها لغة على حد سواء والاصل ان المفهوم من أطراف الكلام ان المساواة تكون في المطابق والمقيد ومع وجودها تنفع النية عند المفتي وعند القاضي مطلقاً ومع عدمها تنفع عند المفتي وعند القاضي في غير الطلاق والعق المعتبر لانها لا يفيدها عند

(قوله وأخرى لو خالفت زيادة) أي في الاعتبار لا في التخصيص والاطلاق المحدث عنهما وقوله وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ أي بان تكن مخالفة لابتقص ولا زيادة وهي المقيدة للطاق والمبينة لأجل المشترك وكان على المصنف أن يزيد ويقول وبينت أجمال المشترك ويمكن الجواب بأن مراده بتقييد المطلق ما يشمل تبين أجمال المشترك وقوله وصوره الخ فيه لفظ ونشره من تب مع ما قبله في تنبيهه لا ينبغي أن في كلام الشارح تنافيا وذلك لأن قوله حيث كانت الخ يفيد أن المخالفة بتقص تكون مقيدة للمطلق وقوله وأخرى لو وافقت يقتضي أن المقيدة للمطلق لم تكن مخالفة بتقص بل موافقة وهذا هو المناسب أي النية المقيدة للمطلق لا تكون أبدا مخالفة بتقص بل موافقة (قوله فالواو الخ) أقول حيث علمت أن ان نافقت راجع للتخصيص العام وقد جعل الشارح قوله وسأوت للجمال يعلم أن قوله وسأوت قاصر على تخصيص العام فلا يجزى في المطلق في تنبيهه الخ إذا علمت ما قررناه من معنى المناقاة (٣) هو ما يفيد الشارح في قوله الاتي فتدبره كسمن ضأن مع نية إخراج غيره أولا إلى آخر ما سيأتي وهو ما ذهب إليه القرافي في فروقه وذخيره حيث قال الخالف باللفظ العام أن أراد بعض أفراده لا ياتى بنت نية ويعتبر عموم لفظه لأن هذه النية مؤكدة وإن أراد إخراج غيره اعتبرت نيته اذ من شرط

٢٨٩

للقنضي اللفظ قال محشي تب وهو بعيد من كلام المؤلف هنا وفي توضيحه ثم ذكر ما حاصله أن المعبر كونه يقصد فردا من العام كان يخالف بأنه لا يأكل سمننا وينفوي بذلك سمن الضأن وإن لم يلاحظ إخراج غيره أولا فخلاصته أنه لا يحنث بغير ما نفوي وليس من شرط ذلك أن يتعرض عنه نية ما نفوي من الأفراد إلى إخراج غيره فلو كان ما ذكره محشي النهي وأعليه ولأن نية بعض الأفراد تستلزم إخراج غيره فلا يتعرض لإخراجه فعليه قول المصنف أن نافقت على هذا بمعنى خالفت وليس

فصد مخالفتا وعدمه على حد سواء أي يمكن إرادته وعدم إرادته بالسواء وأخرى لو خالفت زيادة كماله فصدده على عما وعبر عنه باللفظ خاص كالمخالف لا أشرب فلان ماء أولا ألبس ثوبا من غزل امرأته بقصد قطع المن فإنه يحنث بكل ما ينتفع به منهما وأخرى لو وافقت ظاهر اللفظ وهي المقيدة للمطلق والمبينة لأجل المشترك وصورها بن راشد بما إذا حلف أن كلمته فاحد عبيدي حر أو فعائشة طالق وله زوجتان تسهي كل منهما بذلك وقال أردت فلانا أو بنت فلان ولا فرق في تخصيص النية للفظ العام وتقييد المطلق بين أن يكون اليمين بالله أو بغيره كطلاق وعق فلو وافق قوله وسأوت أو الحال من فاعلي نافقت أي خصصت النية المناقاة أي المخالفة بتقص حال كون قصد مخالفتها وعدمه على حد سواء كما هو وانظر الكلام في العام والمطلق في شرحنا الكبير (ص) ككونها معه في لا يتزوج حياتها (ش) يعني أن الشخص إذا قال لزوجه لا يتزوج حياتها وإن فعت فالتى أن زوجها طالق ثم يطلقها أو يتزوج بغيرها ويديعي أنه أراد بحياتها ما دامت تحته فإنه يقبل في القنوي والقضاء فالكاف تمثيلية لنية المخالفة المساوية فهي مخالفة لظاهر اللفظ مساوية في احتماله لعدمه قال ابن رشد ولو لم تكن المخالفة لها زوجة له يقال إن تزوجت ما عاشت فلانة في كل امرأة أتزوجها طالق ثم أراد أن يتزوج بغيره إن طلق وقبل أن تموت وقال أردت ما عاشت وكانت زوجة لفلان أو ما أشبهه ذلك لم ينقضي ذلك مع قيام البينة عليه ولم يكن له أن يتزوج ما عاشت إلا أن يخاف على نفسه العنت انتهى أي وتهذر عليه التمسري وهذه المسئلة من مسائل المخالفة القريبة التي لم يوافقها العرف (ص)

للا حد تراز بل كاشف لصوره التخصيص لأن المناقاة حينئذ بسبب الخصوص والعموم لا غير ويمكن أن يكون شارحا انظر إليه حيث قال أي مخالفة بتقص الخ يرانه يناق ما سيأتي له في قوله كسمن ضأن في لا آكل سمننا تدبر (قوله حال كون الخ) الأولى أن يقول حال كون وجودها وعدمها على حد سواء (قوله وانظر الكلام في العام) لا ينبغي أن العام اللفظ الذي يستغرق الصالح له من غير حصر والمطلق اللفظ الموضوع للماهية بلا قيود والنكرة اللفظ الموضوع للأفراد المنتشر واللفظ فيهما واحد كرجل وأسد والحاصل أن المصنف أراد بقوله وقيدت أي المطلق ويراد به هذان والمشتراك اللفظي كمين (قوله ويديعي أنه أراد بحياتها ما دامت تحته) لا ينبغي أن قوله ذلك من قبيل العام الذي خصصته النية وكأنه قال لا أتزوجها في أي وقت من أوقات حياتها فخصصته نيته حيث أراد بحياتها مدة كونها تحته أي وإخراج غيرها (قوله مع قيام البينة عليه) أي عند القاضي في الطلاق والعق الممين (قوله وتهذر عليه التمسري) أي ويحاف (قوله وهذه المسئلة) أي التي لم يكن المخالفة لها زوجة (قوله التي لم يوافقها العرف) أي فتقبل نيته عند المفتي مطلقا وعند القاضي إلا في الطلاق والعق الممين (قوله كان خالفت ظاهر اللفظ) لا ينبغي أن هذه أيضا من قبيل تخصيص العام

(قوله كسمن ضأن الخ) الكساف اسم بمعنى مثل صدقة الخ مخالفة المدلول عليها بخالفته أي خالفت مخالفة مثل مخالفة كسمن ضأن في كونها قريبة من موافقة المعروف (قوله أو حلف في جاريته الخ) لا يخفى أن هذا ليس من قبيل تخصيص العام بل من قبيل تقييد المطلق وذلك لأن مراده بالمطلق هنا ما يشمل المشتترك والنظر وطئت من قبيل المشترك بين الجاع والقدم لغة إلا أنه اشتهر في الجاع دون الوطء بأن قدم ونوى غير المشتترك ولذلك لا يتقبل في العتق والطلاق في القضاء (قوله مخالفة بأشد) لا يخفى أن هذه ليست من تخصيص العام ولا من تقييد المطلق (قوله ومخالفة موافقة) لا يخفى أن هذه من قبيل تخصيص العام (قوله وكتوكيله الخ) هذا أيضا يحتمل ٣٩٠ أن يكون من قبيل العام أو تقييد المطلق وذلك لأن قوله لا أبيعه نوى

كان خالفت ظاهر لفظه كسمن ضأن في لا آكل سمنا أولاً كلمة (ش) يعني أن النية ذ خالفت ظاهر لفظه ووافقت الاحتمال إذا رجوح القريب من التساوي حكمهما حكم المساوية التي تقبل في الفتوى والقضاء إلا في الطلاق والعتق المعين مع مراعاة أو أقرار فن حلف لا آكل سمنا وقال نويت كسمن ضأن أو حلف في جاريته في جاريته كان وطئها وهو يريد بتقدمه قبالة نيته في الفتوى دون القضاء ومثله لا آكل سمنا وقال نويت شمرامثلاً فقوله كسمن ضأن أي كنية كسمن ضأن مع نية اخراج غيره أولاً في لا آكل سمنا بان ينوى إباحة ما عدا كسمن الضأن وأما لو نوى عدم آكل كسمن الضأن فقط في لا آكل سمنا من غير نية اخراج غيره أولاً فإنه يحتمل بجميع أنواع السمن لأن ذكر فرد العام مقترناً بحكمه يؤيده ولا يخصه وأتى المؤلف بقوله كان خالفت الخ مقترناً بكاف التشبيه ليرجع الاستثناء لا في ما بعده أو الحاصل أن النية المنافية لظاهر اللفظ على أربعة أوجه مخالفة بأشده من مدلوله كالموقف سد معني عاماً كما مر مثاله ومخالفة يكون قصدها وعدمه على حد سواء وهذه أرادها المؤلف بقوله كسمن ضأن مع الخ وترك الأولى لآخرويتها ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح القريب من التساوي وهذه أرادها المؤلف بقوله كان خالفت ظاهر لفظه الخ وهي التي يفرق فيها بين المرافعة وعدمها في الطلاق والعتق المعين ومخالفة موافقة للاحتمال المرجوح البعيد جداً وهي المرادة بقول المؤلف الآتي لا إرادة مميته فلا تقبل في القضاء ولا في الفتوى (ص) وكتوكيله في لا أبيعه ولا يضربه (ش) هو من أمثلة المخالفة القريبة ومعناه أن من حلف لا يبيع عبده مثلاً أو لا يضربه فوكل من باعه أو ضربه وقد نوى أنه لا يبيعه ولا يضربه بنفسه فإنه يعمل بنية في الفتوى وفي القضاء كان عيتمه بغير الطلاق أو العتق المعين والأفلا وعليه يحمل قول المدونة وإن حلف أن لا يبيع سبعة فأمر غيره فباعها حنث ولا يدين وإن حلف أن لا يشترى عبداً فأمر غيره فاشتراه حنث اهـ (ص) لا المرافعة وبينه أو أقرار في طلاق وعتق فقط (ش) هذا مستثنى من قوله كان خالفت ظاهر لفظه يعني أن النية لمخالفة لظاهر لفظه تقبل من ادعائها في الفتوى مطابقة في القضاء إذا كانت عيتمه بغير الطلاق والعتق المعين وأما أن كانت عيتمه بغير ما أرفع للحاكم مع بينة أو أقرار فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر اللفظ فلو أقر في قوله وبينه يعني مع وقوله لا المرافعة أي الرفع لأن الرفع من جانب غيره وأوفى قوله أو أقرار للتبويب

لا يقع جمع من جنس الشامل للبيع الصادر منه مباشرة والصادر من وكيله فإن أريد بالإضافة العموم فيكون ذلك من قبيل العام وإن أراد الجنس فيكون من قبيل المطلق هكذا ظهر لي (قوله وعليه يعمل قول المدونة الخ) أي بقول المدونة حنث معناه إذا كانت بطلاق أو عتق معين عند القاضي وذكر في كسمن ضأن فأنفت هذا التأليف مختصر ويتكفي فيه بالمثال الواحد فلم ذكر أربعة فالت قديقال ذكر المثال الثاني لزيادة الإيضاح وذكره للثالث والرابع وهو قوله وكتوكيله في لا يبيعه ولا يضربه إشارة إلى أنه ممن يرى أن كلامه من فرعي التوكيل في البيع والضرب حكمهما واحد بخلاف ما يفرق بينهما والفرقة في المدونة ونصها وإن حلف لا يضرب عبده فأمر غيره فاضربه لا يبرأ الآن

ينوى بنفسه وإن حلف أن لا يبيع سبعة فأمر غيره فباعها حنث ولا يدين (قوله لا المرافعة) حاصله كما قال وقوله عجم أنه لم ينكر الحلف لأنه أنكر الحلف وجلب عليه البينة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق ولو كانت عيتمه بغير طلاق وعتق معين ولو كانت موافقة بل أنكر أن يكون حنث لا اعتقاده أن نيته تنفعه بأن يدعي عليه أنه حنث في حلفه بالطلاق أو العتق المعين فيمنكر الحنث فيقيم المدعي بينة أنه حلف بالطلاق أو العتق المعين أنه لا يقول كذا أو أقره كذا في وقت معين وفعله هذا ضد ما حلف عليه فادعي نية تنفعه أن لو كانت عيتمه بغير طلاق وعتق معين (أقول) لا يخفى أن قول المصنف وبينه أو أقرار إنما يعقل كون البينة تشهد بالحلف وكذا الأقرار يكون بالحلف ثم إن قوله مرافعة يقتضي أنه لو ذهب للقاضي من غير رفع وذ كر ذلك للقاضي أنه لا يكون الحكم كذلك وانه يظهر أنه من قبيل الفتوى لأن باب القضاء وقد صرح بذلك في التوضيح والموافق

(قوله أو استخاف الخ) لا يصح عطفه على مرافعة لأن هذا لا يختص بالنية المخالفة لانه في المخالفة والمساوية والموافقة وليس من باب الما لانية فيه لان النية موحودة لكنها زالت منزلة العدم ولا يصح من جهة العربية أيضا لان الفعل لا يصح عطفه على اسم لا يشبه الفعل فيجعل راجعا لقوله وخصصت وقيدت أي وخصصت وقيدت المرافعة وخصصت وقيدت الا في استخلاف في وثيقة حق الا أن هذا يخالفه ما في الطبخي فنه قال قوله أو استخلف الخ ليس هـ ذا من تقييد المطاق ولا من تخصيص العام وانما ذكرهما لا فائدة الحكم (قوله أو عتق دالفا كاح على أن لا يتسرى عليها) أي وحلف انه ان تسرى عليها فهي طالق أي فالمراد بالحق ما يطالب به ديناً أو وديعة أو تملق أو وجه أو غير ذلك (قوله وقال المحلف) أي ولو كان لفظ الطلاق الصادر منه يقتضي واحدة (قوله كان الطلاق معلقاً) كان يقول زوجته طالق ان لم أوفك رأس الشهر فيقول نويت واحدة ويقول المحلف انما نويت أكثر وقوله أو منجزاً كان يقول عليه الطلاق ماله عندى وديعة ويقصد حاضرة (قوله واحدة أو أكثر) أي كان الطلاق طائفة واحدة أو أكثر وقوله أو لا يلايه العبرة فيه الحذف والتقدير منجزاً ٢٩١ أو لا يلايه أي التحيز (قوله التوثيق)

أي قطع النزاع فالعنى في وثيقة حق أي قطع نزاع متعلق بحق أو ان المعنى الا في وثيقة حق أي متوثق فيه وهو من اضافة الصفة للوصف أي حقيق متوثق فيه أي باليمين (قوله فكانه اعتاض عن حقه) أي كان هذه اليمين عوض حقه (قوله وليس المراد الخ) أي والا كان الكلام قاصراً (قوله على أحد أقوال ستة) أفاد ذلك عبارة التوضيح ونصه والشأن وهو الذي لا يكون على وثيقة حق اما أن يكون بالله تعالى أولا فان كان بالله تعالى فهي على نية الخالف والا فثلاثة أقوال الاول انه ليمين على نية المحلوف له ورواه

وقوله وعتق أي معين وسياق هذا في قوله ووجب بالنذر ولم يقض الا بيمين معين والنذر واليمين سواء وأما غير المعين فتقبل نيته في تعينه وهذا الغاية أي فيما اذا كانت له عيب (ص) أو استخاف مطاعاً وثيقة حق (ش) يعني وكذلك لا تنفعه نيته اذا كان مستخلفاً في وثيقة حق لان اليمين في ذلك على نية المحلوف له كخلافه على وديعة أنكرها ونوى حاضرة أو عتق دالفا كاح على أن لا يتسرى عليها ثم تسرى بحشية وقال نويت من غير الحش أو حلف ايقضين غريمه الى أجل فضى الاجل ولم يقضه فقال الخالف أردت واحدة وقال المحلف انما نويت الثلاث فالعبرة بنية المحلف وسواء كان الخلف بالله أو بغيره في الفتوى أو القضاء كان الطلاق معلقاً أو منجزاً واحدة أو أكثر وكذا العتق وسواء كان العتق كاملاً أو مبيعاً أو لا يلايه كالتدبير اذا كان في رقبة معينة ولا يقضى عليه في غيرها وهذا امراده بالاطلاق والمراد بالوثيقة التوثيق أي قطع النزاع فكانه اعتاض عن حقه هذه اليمين وليس المراد بالوثيقة حقيقة تهاوى الورقة المكتتب فيها وافهم قوله في وثيقة حق انه على نية الخالف في غيرها وهو كذلك في اليمين بالله اتفاقاً وفي غيرها على أحد أقوال ستة وافهم بسين الطلب انه لو طاع باليمين في وثيقة حق لنفعه وهو أحد قولين (ص) لا ارادة ميتة وكذب في طالق وحره أو حرام وان بفتوى (ش) هذا عطف على قوله كمين وهو اشارة الى النية المخالفة البعيدة والمعنى ان من قال امرأتى طالق أو أمتى حرة وقال أردت امرأتى أو أمتى الميتة فان نيته لا تقبل ولو في الفتوى وكذا اذا قال امرأتى حرام وقال أردت ان كذبها حرام فقوله وكذب عطف على ميتة والعامل فيها واحد وقوله في طالق وحره راجع الى ميتة وقوله وسعرا راجع الى مسئلة دعوى الكذب من باب التثنية والشر المراتب أي ولا يصدق في ارادة الميتة في قوله امرأتى طالق وجاري حرة ولا في

ابن القاسم من ماله وبه قال ابن وهب وسحنون وأصبغ وعيسى والثاني انها على نية الخالف وهو قول ابن القاسم والثالث التفصيل لابن الماجشون وسحنون ان كان مستخلفاً فعلى نية المحلوف له وان كان متطوعاً فعلى نية الخالف وخصص المصنف هذا الخلاف بمساعدة اليمين بالله تعالى وهو خلاف طريقة صاحب المقدمات وابن زرقون فانهم ماعه الخلاف وزاد قول ابن آخرين أو لم يأتهم ما عكس الثالث ان حلف متطوعاً فالنية نية الغير لانه انما حلف لاجله وان استخلف فله نيته لانه كالمكره له فانهم انما يترق أن يكون مستخلفاً أو متطوعاً به فيما ينضى به عليه وأما غير ذلك فعلى نية الخالف ورواه أصبغ عن ابن القاسم وما تقدم عن مالك ان للمخالف نيته في الحلال عليه حرام لاختلاف العلماء فيها بخلاف غيرها قول سادس (أقول) اذا علمت ذلك فقول الشارح وفي غيرها أقوال ستة لا يظهر قنبر (قوله لنفعه وهو أحد قولين) والقول الآخر انه لا ينفع والراجح انه لا ينفع (قوله لا ارادة ميتة الخ) محل هذا ما لم تقم قرينة تدل على صدقه في دعوى الميتة ودعوى الكذب واعلم ان مثل ارادة الميتة ارادة المطلقة والمعتقة والا فيعمل عليها اذا كان موثقاً قبل اليمين وأما لو كانت حين اليمين حية ثم ماتت بعد ذلك كانت من المخالفة العربية كما أفاده في لـ

(قوله وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع) أي صاحب الشرع كافي الخطاب ولعله أراد به مقرر شرع كالماء وقوله وكذا الخ أي أولم يكن صاحب شرع بأن لم يكن من المقررين للشرع الا ان خلفه على شيء من الشرعيات (قوله أوليته وضأن) أي أولاً يتوضأ (قوله من مقتضيات البر) بكسر الصاد (قوله أو سرقه الخ) إشارة إلى المانع العادي وانظر لم عدل عن ان يقول ولو المانع شرعي أو عادي لا عقلي وكأنه تمنع النص في ذلك (قوله حنث اتفاقاً) أي ولو كان المانع عقلياً أو علم ان التفصيل المذكور في المانع العقلي والشرعي والعادي الذي أفاده المصنف انما هو في المانع الطارئ بعد اليمين وأما اذا تقدم فلا يحنث بالمانع العادي كما على وحاصل ما في المقام أربع وعشرون صورة وذلك انك تقول يحنث بالمانع ٣٩٣ الشرعي تقدم أو تأخر أفت أم لا فرط

أم لا فهذه ثمانية ولا حنث بالمانع العقلي اذا تقدم أفت أم لا فرط أم لا فهذه أربعة وأما ان تأخر فلا حنث في ثلاث وهو ما اذا أفت فرط أم لا أولم يؤقت ولم يفوط فان لم يؤقت وفسط فيحنث وأما المانع العادي فلا حنث بان تقدم فرط أولاً أفت أولاً فهذه أربعة فيحنث بالمتأخر أفت أم لا فرط أم لا ولا يخفى ما في التقسيم من التسامح ألا ترى انه اذا كان المانع متقدماً على اليمين فلا يأتي تفريط (قوله ون بادر ولم يمكنه الفعل فكالمؤقت) الا انه تنافي المخالفة في الجملة في بعض الصور وهو انه في الحنث المطلق اذا حلف على شيء وكان المانع شرعياً أو يزول عن قرب كما اذا حلف ليطأ ن الزوجية وأطلق في يمينه ثم حصل حيض فانه يبر بوطئها بعد زوال ذلك الحيض أفاده محشي تب (قوله نخلعه منه آخر) أي نزع (قوله وبعرمه على ضده) مقتضى المذهب

خصص وقيد مقتضى شرعي ابن فرحون وهذا اذا كان المتكلم صاحب شرع وكذا اذا كان اختلف على شيء من الشرعيات مثل ان يحلف ليمسك أو لا أصلي أو ليتوضأ ان انتهى ولمافرغ من مقتضيات البر والحنث من النية وما معها شرع في فروع تبنى على تلك الاصول وهي في أنفسها أيضاً أصول ومن قاعدته غالباً انه يأتي بالباء للحنث وبلا لعمده فقال (ص) وحنث ان لم تكن له نية ولا بساط يفوت ما حلف عليه ولو المانع شرعي أو سرقه (ش) يعني اذا تعذر فعل المحلوف عليه فان كن الفعل غير مؤقت وفرط حتى تعذر حنث اتفاقاً وان بادر ولم يمكنه الفعل فكالمؤقت والمؤقت تارة يكون تعذره عقلياً كحوت الحرام المحلوف بذبحها اذا ذبح متعذر في الميت فلا يحنث وتارة يكون تعذره شرعياً كمن حلف ليطأ ن ليلية زوجته فيجد ها حائضاً أو ليمسك اليوم الجارية فيجد ها حاملاً فذهب المدونة انه يحنث كما قاله الشيخ خلافاً لقول مضمون بعدم الحنث في مسئلة البسح ولتفرقة ابن القاسم وابن ديزال في مسئلة اللوط بين ان يقضى زمن يمكنه فيه الوطء فيحنث أو لا فلا ورد المؤلف عليه ما بالو تارة يكون تعذره عادياً كالحلف ليدبحن الجمجمة غدا فسرفت أو غصبت أو استحققت ومذهب المدونة الحنث بقوله ولو المانع شرعي أي ولم يفعل فان وطئ فهي مسئلة القواين الاتية في قوله وفي بره في ليطأ ن أي الليلية فوجد ها حائضاً فوطئها قولان (ص) لا يكفوت حرام في ليدبحنه (ش) أي ولا يحنث اذا كان المانع عقلياً كحوت المحلوف على ذبحه ووقت أو أطلق وبادر ولم يفوط اما ان كان غير مؤقت وفرط فالحنث والكاف داخلة على حرام على قاعدته كما صرح في قوله وكما بين مطر من انه يدخل الكاف على المضاف مع انما في الحقيقة داخل على المضاف اليه ويحتمل بقاؤه على حاله ليدخل من حلف ليلبس هذا الثوب في هذا اليوم وأخذه ليلبسه نخلعه منه آخر وخرقه وصار رماً فلا حنث على الخالف (ص) وبعرمه على ضده (ش) هذا معطوف على الجور والاول وهو قوله بفوت الخ أي وكذلك يحنث الخالف على حنث مطابق بالعزم على فعل ضد ما حلف عليه كوالله لا أدخلان دار زيد أو ان لم أتزوج فأن طالق ثم ينوي انه لا يدخلها أولاً لا يتزوجن لقوله في الظهار وبعد زواج فعند اليأس أو العزيمة ولا يحنث بالعزم على ضد ما حلف في الحنث المؤجل وكذا في البر في تعميم السارح في كلام المؤلف الحنث والبر نظر (ص) وبالنسبيات ان أطلق (ش) يعني ان الخالف اذا حلف ما حلف عليه بالفعل أو الترك فانه يحنث سواء وقعت منه المخالفة عمداً أو خطأ أو جهلاً أو نسياناً على المشهور حيث أطلق في يمينه بأن لم يقيد بعدم

٥٠ خشي ثانی عدم الحنث كما قاله ابن عرفة وقد قال الشيخ أحمد ظاهره انه يحنث بمجرد العزم والذي في المدونة ومن قال لا شيء أنه أنت طالق واحدة ان لم أتزوج عليك فأراد ان لا يتزوج عليها فليطلقها طاعة واحدة ثم يرتجها فيزول يمينه ولو ضرب أجلاً كان على بر وليس له ان يحنث نفسه قبل الاجل وانما يحنث اذا مضى الاجل ولم يفعل ما حلف عليه اه ومقتضاه ان لا يقع الطلاق بمجرد العزم قاله بعض شيوخنا وإذا كان لا يحنث بالعزم في الطلاق فأولى اليمين بالله (قوله وبالنسبيات ان أطلق) أي في المحلوف عليه واما ان قيد فقال لا أفعل كذا عمداً فلا حنث بالنسبيات اتفاقاً وأما لو قال لا أفعله عمداً ولا نسياناً فالحنث اتفاقاً فالشرط له فهو مان موافقة ومخالفة (قوله على المشهور) راجع للنسبيات أي خلافاً للنسبيات ووري وابن

العربي ويعمل رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي احتج به على عدم الحنث بالنسيان على رفع الائم والافرفع الواقع محال (قوله عند العامة) أي عامة العلماء (قوله ولا تفاقم الخ) حاصله ان الحنث في العمد والخطا متفق عليه وقد مثل الشارح للخطا بما تری وأما النسيان كن يحلف انه لا يدخل دار زيد فدخلها بالنسيان لا عاف (قوله ومثال الخطا ان يحلف الخ) فهذا لا يقال له نسيان وإنما يقال له خطأ (قوله وهو كذلك) أي على طريقه لا أكثر (قوله لشهرة الخ) فيه شيء وذلك لان تلك الشهرة اذا لم يسبق النفي لفظ كل وأما اذا سبق النفي لفظ كل فليست بمعنى الكل بل معنى الكل المجموع كما هو مقرر في علم المعاني (قوله الكلية لا الكل) أي وفرض المسئلة انه لا يميز له وأما لو نوى الكل حقيقة فانه لا يحنث ببعض كذا قرر بعض الشيوخ (قوله فيتماعق بالأجزاء) متفرع على قوله لشهرة ٣٩٤ استعمال بل (قوله القضاء على المجموع) أي على الهيئة المجمعة من الافراد فاذا

استعمال المجموع في البعض مجاز كما أفاده من حقيق من شبه وخلافه تنبيهه انما حنث بفعل البعض دون البرفانه لا يحصل الا بفعل الكل وجهه ان قاعدة الشرع غالباً ان الانتقال من الحل الى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم الى الحل بالعكس فالعقد على الاجنبية مباح وتذهب هذه الاباحة بمجرد عقد الاب عليها ولا تذهب حرمة المبتوتة الا بمجموع أمور من عقد المحال ووطئه وغير ذلك (قوله وكذلك يحنث بشرب السويق) أي فالسويق يوضع في الماء ثم يشرب ذلك الماء كالمجن الذي يذاب في الماء ثم يشرب (قوله وان قصد الاكل) أي وان لم يقصد التصديق بل قصد مدلول لفظ أكل ومثله اذا لم يكن له قصد شيء أصلاً (قوله وان كان طعاماً شرعاً) أي وان كان ماء زهراً

بقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم اذ معناه عند العامة فحنثتم والحنث مخالفة ما حلف عليه بالفعل أو الترك وهي حاصله في النسيان كحصولها في العمد فوجب مساواتهما حكماً ولا تفاقمهم على الخاق الخطي بالعمد مثال الجهل ان يمتد من حلف ليدخل الدار في وقت كذا انه لا يلزمه لا دخول في ذلك الوقت ومثال الخطا ان يحلف أن لا يدخل دار فلان فيه دخلها معتقدا انها غير هاهنا في الفعل ومثاله في القول ان يحلف لا يذ كر فلانا فأراد ذكر غيره فذكر على لسانه ذكر المحلوف عليه غلطاً أولاً كلف زيداً فكاهه معتقدا انه عمرو (ص) وبالبعض عكس البر (ش) يعني وكذلك يحنث اذا حلف لا يفعل كذا ففعل بعضه كقوله لا آكل رغيفاً من كل بعضه ولو لاقمته وأما بالنسيان الى البرفان لا بد من الجميع ولا يبر بالبعض فاذا قال لا آكل هذا الرغيف مثلاً فلا يكفي في براه الا أكل جميعه على المشهور وظاهر قوله وبالبعض الحنث ولو قيد بكل فقال لا آكله كله وهو كذلك لشهرة استعمال كل بمعنى الكلية لا الكل فيتماعق بالأجزاء كما قاله ابن عرفة والكلية هي الحكم على كل فرد بحيث لا يبقى فرد ككل رجل يشبهه رغيفان غالباً بالحكم صادق باعتبار الكلية والكل القضاء على المجموع من حيث هو مجموع ككل رجل يحمل العبثرة العظيمة فهذا الحكم صادق باعتبار الكل دون الكلية بقوله وبالبعض أي والصيغة صيغة بر وقوله عكس البرأي والصيغة صيغة حنث (ص) وبسويق أولين في لا آكل (ش) يعني وكذلك يحنث بشرب السويق والابن في قوله لا آكل لانه أكل شرعاً واغته وهذا اذا قصد التصديق على نفسه حتى لا يدخل في بطنه طعام والسويق والابن طعام وان قصد الاكل دون الشرب فلا حنث اتفاقاً (ص) لاماء (ش) يعني انه اذا حلف لا آكل فشراب ماء فانه لا يحنث ولو ماء زهراً لانه ليس أكل عرفاً وان كان طعاماً شرعاً لان العرف يقدم عليه (ص) ولا يتسحر في لا آتشي (ش) أي ولا يحنث بالتسحر وهو الاكل آخر اليل في حلفه لا آتشي لان السحور ليس بعشاء انما هو بدل من الغداء (ص) وذواق لم يصل جوفه (ش) فيها ابن القاسم ان من حلف أن لا يأكل طعام كذا أولاً يشرب شراب كذا فذاقه فان لم يصل الى جوفه لم يحنث ولا بد في كلام المصنف من تقدير مضاف اليه ايضاً الكلام ومعناه ولا يحنث بكذا ولا بذواق شيء لم يصل لجوفه اذا حلف أن لا يأكله

لان

طعاماً شرعاً أي لان العرف يقدم عليه وانظر على طرد العلة السابقة لو كان قصده التصديق على نفسه حتى لا يدخل جوفه شيء وفيه نظر اهـ لـ أي لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك وأجيب بان معنى كونه طعاماً انه يقوم مقام الطعام في الغذاء والقوة ولا يلزم من كونه يقوم مقامه ان يكون طعاماً (قوله ولا يتسحر في لا آتشي) أي مالم يقصد ترك الاكل في تلك الليلة ويتسحر فيحنث (قوله ولا بد في كلام المؤلف من تقدير مضاف اليه) أي الذي هو شيء (قوله ولا بذواق شيء لم يصل جوفه) مقتضى كلام المؤلف انه لا يحنث بوضوئه الى الخلق وهو ظاهر بخلاف الصوم والفرق ان الصوم هو الامسالك ومن وصل الى حاقه شيء لم يمسك بخلاف الحلف على عدم الاكل فان الغرض من ذلك عدم التبعذي بما يشغل المعدة والواصل للخلق فقط لا يحصل منه شيء من ذلك قاله الشيخ أحمد

(قوله أي مذوق) ههنا في قوله أولا ولا بد من تقدير شيء (قوله ونحوه) أي كصوم العام (قوله مما لا اغروف فيه) أي وأما لو كان مما ينفع فيه اللغو ووجده أكثر فلا حنت (قوله وسواء كانت الخ) هذا التعميم فيما إذا وجده أقل فالخاص هل أنه إذا وجده أقل لا حنت سواء كانت عينه مما ينفع فيه اللغو أولا وأما إذا وجده أكثر فيحنت إذا كانت عينه مما لا ينفع فيه اللغو (قوله بر بالدوام) أي دوام اللبس في المدة التي يظن لبس الثوب فيها أو المدة التي يظن ركوب الدابة فيها فإذا كان مسافرا مثل مسافة يومين وقال والله لا ركبن الدابة قط أهره أنه لا يبرأ إلا إذا ركبهم المسافة بتمامها ولا يضره النزول ليلا ولا في أوقات الضرورات والظواهر أن ذلك يختلف بحسب الأحوال التي تعرض للإنسان مما يقتضي ركوبه المسافة بتمامها أو بعضها وقوله ولا ينزع الثوب أي في وقت النوم مثلا تأمل ذلك (قوله لافي كدخول) والفرق بين هذه وما قبلها أنه يمد ٣٩٥ راكبها بالدوام على ذلك ولا يعد دخلا

بالجلوس في الدار ذكره بهرام ودخل بالسكاف مثل أن حضت أو طهرت أو حلت أو غت وهي متصفقة به فعل صدقة دينار أو كفارة عين فلا يحنت باستمرارها على ذلك حين حلف أنظر تمام ما يتعلق بالمحل في غير ذلك الشرح (قوله فلا يحنت بدوام الدخول) أي المكث لأنه حلف وهو مستقر فيها (قوله لمتق عليه) أي على السبيد (قوله مما لا لب اعتصاره) أي بان وهب زيدا لانه دابة وله اعتصارها وحلف إنسان لا يركب دابة زيدا فركب دابة ابن زيدا التي وهبها أبوه فإنه لا يحنت عند أشهب ويحنت عند غيره وأما إذا لم يكن للاب اعتصارها أو لم تكن تلك الدابة موهوبة للولد من والده زيدا فإنه لا حنت بركوب دابة ابن زيدا المذكور والذي يفيد الطحيني أن دابة والده لا يحنت الخالف

لأن القصد التعدي ولم يحصل ولا بعضه فقوله وذواق أي مذوق (ص) وبوجود أكثر في لبس مهي غير ما سلف لا أقل (ش) معطوف على قوله وحنت بكذا يعني وكذلك يحنت إذا حلف بطلاق أو عتق ونحوه مما لا اغروفه إن سأله قرض خمسة عشر لبس مهي العشرة فوجدها أحد عشر ولا يحنت إذا وجدها تسعة لأن المعنى لبس مهي ما يزيد على ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط عينه وسواء كانت عينه بالطلاق أو بالعتق ونحوها (ص) وبدوام ركوبه ولبسه في لا أركب وألبس (ش) يعني أن المكاف إذا حلف لا يركب الدابة وهو مستوع على ظهرها أولا ألبس الثوب وهو عليه وتماذى على ذلك مع الامكان حنت بناء على أن الدوام كالاتداء ولو حلف لا لبس أولاً ركبن بالدوام ولا يشترط في ذلك الدوام في كل الاوقات بل بحسب العرف فلذلك لا يحنت بالنزول ليلا ولا في أوقات الضرورات ولا ينزع الثوب ليلا قاله في توضيحه وهو فائدة قول ابن الحاجب بحسب العرف (ص) لافي كدخول (ش) أي فلا يحنت بدوام الدخول حيث حلف لا أدخل هذه الدار وهو فيها بخلاف ما إذا حلف بعد الشروع في الدخول ثم تماذى على ذلك فإنه يحنت وذلك لأن استمراره على ذلك كالدخول ابتداء والسقينة كالدابة فيما إذا حلف لا أركبها والدار فيما إذا حلف لا يدخلها (ص) وبدابة عبده في دابته (ش) قال فيها ومن حلف أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنت لأن تكون له نية لأن ما في يد العبد ليس به ألا ترى أن العبد لو اشترى من يعتق على سيده اعتق عليه وقال أشهب لا يحنت ابن الموارز وكذا لو ركب دابة ولده مما لا لب اعتصاره لا يحنت عنده أه لكن تخصيص عدم الحنت بأشهب يدل على ضعفه وإن المذهب يحنت في دابة الولد كما في شرح سن وقال أبو الحسن وإنما حنت هذا لأن المنية تلحقه في دابة عبده كما تلحقه في دابة المحلوف عليه والحنت يقع بأقل الأشياء أه وعلى هذا فالما كتاب كغيره (ص) وجميع الاسواط في لاضر بنه كذا (ش) أي ولا يبر من حلف ليضرب بن عبده مثلاً مائة سوط بجمع الاسواط المائة وضربه ضربة واحدة ولا يحنت بالضربة الخاصة له منه بالاسواط المجموعة أصلاً إذ لم يحصل بها الإيلام كإيلام الواحدة المنفردة والاحسب واحدة كما يرشده التعليل والفرق بين هذا وبين من روى

بركوبه ولو كان للوالد اعتصارها والذي قاله الشيخ سالم أظهر (قوله لأن المنية تلحقه في دابة عبده الخ) لا يخفى أن هذا التعليل موجود في دابة الولد وإن لم يكن للاب اعتصارها (قوله على هذا) أي التعليل وهو أن المنية تلحقه في دابة عبده فالمكانب كغيره مع أن التعليل بأنه أحرز نفسه وماله يقتضي عدم الحنت والذي ينبغي أنه يوقف عن وطء زوجته حتى يظهر هل يجوز أم لا كما ذكره بعض الشراح (قوله وجميع الاسواط الخ) ينبغي تقييدها بما إذا لم يكن كل واحد من فردا عن الآخر فيما عدل محمل مسكه ويحصل بكل إيلام المنفرد أو قريباً منه فإنه يحنت بذلك ولو ضرب به العدد المحلوف عليه كائة سوط له رأسان خمسين ضربة فإنه يجزأ بخمسين قاله التوحيدي ونقله في التوضيح (قوله أي ولا يبر من حلف الخ) أي فأما إذا حلف الذي يقتضيه المصنف عدم العرف في التعبير بالحنت بالنسبة لهذه تجوز على أنه قد تقدم أن البناء تكون للحنت غالباً ويكون هذا من غير الغالب إلا أن يعفى الاجل المحلوف على ضرب به فيه فيحنت حقيقة (قوله كما يرشده التعليل) أي الاستفادة من قوله إذا لم يحصل الخ وهو أن القصد الإيلام

(قوله وأما البطارخ الخ) لأن من حلف لا يأكل لحم الخوت لا يحنث بأكل بطارخه لأنه انقضى في زمانه بان لحم الخوت لا يطاق على البطارخ يبقى النظر إذا قل لا آكل من هذا اللحم شبه اللحم الخوت فهل يحنث بأكل بطارخه لأنه متولد من لحمه فهو حنث بغيره وهو الظاهر ٣٩٦ (قوله وانظر هل يدخل) لا وجه لذلك الظاهر لأن الشمول لغة موجود وعنده عرفاً

معلوم والایمان مبنية عليه
(قوله ومثله غسل النخل)
أي أن النخل يخرج منه غسل
يطبخ عنده قطع رأسها (قوله
من غير تقييد بلفظ أونية)
وانظر هل هذه النية مخالفة
للظاهر مخالفة قريبة فينصل
في ذلك كما تقدم أو موافقة
بالنظر لمادة وهو الظاهر قاله
الشيخ أحمد (قوله واطرية)
بكسر الهمزة (قوله وديكة)
ذكور الدجاج وقوله ودجاجة
(٣) أنثى الدجاج وذكري
القاموس أن دال الدجاج مثلثة
وفي الصحاح أن فتح الدال أفصح
من كسرها (قوله وبسم)
استهلاك) فإنه يمكن استخلاصه
بالماء الحار من السويق (قوله
أي لته) وأما أن استهلك في
طعام فلا يحنث بأكله كما قاله
تت فيكون كالتحلل المستهلك
والظاهر أن المراد باستهلاكه
بالطبخ أن يصير بحيث لا يمكن
استخلاصه من الطعام (قوله
ولم يبق له عين دعة) نفسه
لقوله استهلك (قوله خلافا
لابن ميسر) بفتح السين أي
فانه يقول لا يحنث إلا إذا وجد
طعامه كما أفاده تت (قوله لأن
الزعفران هكذا يؤكل) يؤخذ
من هذا التعليل ومن تعليل
السين في سويق أن الحنث

الحصاة السبع في رمي الجمار في رمية واحدة فإنه يجعلها كحصاة واحدة أن المتصور في
الحصاة الرمي وقد حصل بخلاف مسئلة المؤاف فإن المتصور بالضربة الأولى ولم يحصل
(ص) ولحم الخوت ويضه وغسل الرطب في مطلقها (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف
لا آكل لحافاً كل لحم الخينان والطحير لأن الاسم يجب مع ذلك قال تعالى لتأكلوا منه لحماً
طرياً ولحم طير مما يشتهون وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل بيضاً أو رؤساً كل بيض الخوت
أو رؤسه والمراد بيض الخوت بيض الترس والتمساح لأن لحمه أيضاً وأما البطارخ فقد دخل
في لحم الخوت وانظر هل يدخل بيض أو لحم الأذى في مطلقها احتياطاً للشمول ذلك لغة أولاً
لأن العرف لا يعمده لحما والعرف التولد مقدم على المتصدي للغة وكذا يحنث إذا حلف
لا آكل عسل أو فاكس كل عسل الرطب ومثله غسل النخل بالخاء المعجمة وبعبارة أخرى
ولا خصوصية لعسل الرطب أي والغروب والزبيب ونحو ذلك وكذلك يحنث بأكل مطبخ
بالعسل ومراده بقوله في مطلقها مطلق كل جنس ثم أخذ كراي مطلق اللحم والبيض والعسل
من غير تقييد بلفظ أونية أو النية أو البساط بالانعام والدجاج والنخل وغيرها (ص) وبكسر
وخشكان وهو ريسه واطرية في خبر لا عكسه (ش) يعني أن من حلف أن يترك أكل الخبز
يحنث بأكله لهذه الأمور وأما من حلف على ترك شيء من هذه الأشياء الخاصة فلا يحنث
بأكل الخبز والنخسكان اسم مجمي بقي على عجمته وهو كعك محشو بسكر وهو يشق الخلاء
وكسر الكاف والاطرية قيل هي ما تسمى في زمانه الشعيرة وقيل ما تسمى الرشته وما ذكره
المؤاف لا يجري على عرف زمانه والجاري عليه عدم الحنث بما ذكر (ص) وبضأن ومعز
ودبكة ودجاجة في غنم ودجاج لا باحدهما في الآخر (ش) ابن المواز من حلف لا يأكل غنماً
حنث بأكل الضأن والمعز والخالف على أحدهما لا يحنث بالآخر والخالف على الدجاجة
يحنث بالديك والدجاجة وعلى أحدهما لا يحنث بالآخر فقولته في غنم راجع إلى قوله ضأن
ومعز وقوله ودجاج راجع إلى قوله ودبكة ودجاجة من باب اللبس والنشر (ص) وبسم
استهلك في سويق (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل شيئاً كاله مستهلك كافي سويق
أي أنه ولم يبق له عين قاعة إلا أن يتوهمه خالصاً وسواء وجد طعامه أم لا على مذهبه اختلاف ابن
ميسر (ص) ويزعفران في طعام (ش) يعني وكذلك يحنث إذا حلف لا آكل زعفراناً كاله
مستهلكاً في طعام قال معنون ولا ينوي لأن الزعفران هكذا يؤكل وأما النخل إذا حلف عليه
ثم أكله مستهلكاً في طعام طبخ به فلا يحنث كما قال الشيخ (لا يحنث بطبخ) لأنه لا يمكن إخراج
بخلاف مسئلة السويق لأن السين يمكن إخراجها منه وأدخات السكاف ماء الورد والخلاف
ونحو ذلك (ص) وباسم ترخاء في لا قبلته أو قبلته (ش) يعني أن الشخص إذا حلف على
زوجته بأن قال لا قبلته أو ضاحجتك واسترخي لها حتى قبلته هي فانه يحنث النخمي هذا إذا
قبلته على فقهه والام يحنث وإن قال لها لا قبلته في أنت أو ضاحجتك في أنت حنث بتقبلها
أو مضاجعتك سواء استرخي لها أم لا وسواء قبلته على الفم أو غيره إلا أن ينويه لأنه حلف

حنث وجدت إحدى العاتين المذكورتين فإن انتفيا فلا حنث فيها (قوله لا يحنث الخ) أكثر الشيوخ على الحنث على
ولكن يحل عدم الحنث حيث لم يعين وأما أن عين بان قال لا آكل هذا النخل فانه يحنث بأكله ولو استهلك في الطعام وأشهر قوله طبخ
أنه لو وضع على الطعام الحنث (قوله والخلاف) شجر الصفصاف (قوله وهذا أن قبلته على فقه) أي وأما أن قبلها هو فيحنث قبلها

في قولها أو في غيره الالنية الغم (قوله في تسوية المؤلفين الخ) وأجيب عن المصنف بان قوله باسترخائها فيه تفصيل وهو عدم الحنث في الاول والحنث في الثاني (قوله وبتقييمها مطلقا) مصدر مضاف للناعل ومعنى الاطلاق استرخي أم لا كانت على الغم أم لا (قوله كل قبلة وكبها) أي على الغم أولا (قوله لو في المسئلة) أي من حيث انه أفاد انه في قبلة حتى يحنث مطاقا استرخي لها أم لا قبلة على الغم أم لا وقوله مع زيادة أي قوله كل قبلة وكبها وقوله بلا تكلف أي مع وضوح المعنى الذي لا يحتاج فيه لتكليف شيء في العبارة أي بخلاف كلام المصنف ففيه عدم التوقية وفيه التكليف بانه تفصيل في المفهوم (قوله ولولم يفطر الخ) هذا بالنسبة لخلاف عرف مصر كذا ذكره في ك (قوله وكذا لولم يفطر على المشهور) ٣٩٧ لا يخفى ان الخلاف المذكور اغما هو فيما اذا قال لا فارقتك

لا فيما اذا قال لا فارقتي فحينئذ قول المصنف ولولم يفطر بالنسبة لاولي الخلاف وبالنسبة للثانية لدفع التوهم (قوله لان الشك متولد عن اللحم) لا يقال اذا كان الشك فرعاً للشك فلا يحنث به الا اذا أتى في يمينه باسم الإشارة أو بمن واسم الإشارة نحو حلفه لا آكل هذا اللحم أو من هذا اللحم لانه من المستثنيات (قوله وبفرع) أي متأخر عن اليمين في حلفه بخلاف من طلع هذه النخلة أو من لبن هذه الشاة فيحنث بالفرع المتقدم كلمة آخر (قوله من كهذا الطلع الخ) من ليست متعلقة بكل بل الجار والمجرور صفة لوصف محذوف العلم به أي شيء من هذا الطلع والشيء شامل للطلع وما يتولد منه وحينئذ ظهر الفرق بين الاثبات وبين وعدم الاثبات بها أي لان من للتبعيض ولا شك ان أطواره أبعاض له انتهى واعلم انه لا يحنث بالذي تولد

على فعلها وقد وجد في تسوية المؤلفين ما في التقييد بالاسترخاء نظير لوقال وبتقييمها مطلقا في لا قبلة كل قبلة وكبها كأن قبلة ان استرخي لها وقبلة في فيه لو في المسئلة مع زيادة بلا تكلف (ص) وبفرع غيره في لا فارقتك أو فارقتي لا يحنث ولولم يفطر وان أحاله (ش) أي وهكذا يحنث اتفاقا اذا حلف لا يفارق غيره لا يحنث ففر منه حنث حيث فطر وكذا لولم يفطر على المشهور بان انفلت منه كرها أو استغفلا ولا يحنث بالفرار من غير حاله يحنث وان أحاله على غير يمينه بمجرد قبوله الحوالة ولا ينفعه نقضها ولا ينفعه قبضته من المحال عليه ولوقبل مفارقة الحيل ومثل الابحى حتى استوفى حتى أو قبض حتى وأما لوقال لا فارقتك أو فارقتي ولي عليه كحق فانه يبر بالحوالة دون الرهن ومثله لو حلف لا فارقتك وبنى وبينك معاملة (ص) وبالشك في اللحم لا العكس (ش) يعني انه اذا حلف لا آكل لحما فكل لحم فانه يحنث وان حلف لا آكل لحم فكل لحم فانه لا يحنث لان الشك متولد عن اللحم لا العكس (ص) وبفرع في لا آكل من كهذا الطلع أو هذا الطلع (ش) عبر بعض الاشياخ عن هذا الفصل بالخلف على ترك الاصول هل يقتضي الحنث بفعل الفصول وبعضهم بالخلف على ترك الامهات هل يقتضي الحنث بالبنات وعبارة الشيخ قريبة من الاول لقوله وبفرع الخ والمعنى ان الحنث يقع بلا بسطة الفروع في الخلف على ترك أصلها ان أتى في يمينه بمن واسم الإشارة أو باسم الإشارة فقط كوالله لا آكل من هذا الطلع أو هذا الطلع فيحنث بسره ورطبه وبجوده وقرمه وأما ان أسقط اسم الإشارة ومن جميعا فلا يحنث الا بعين ما حلف عليه وسواء عرف أو نكر كما أشار إليه بقوله (لا الطلع أو طلعاً) فلا يحنث بالمتولد من الفروع وأدخلت الكاف من قوله كهذا الطلع القمح والابن وغيرهما من كل أصل فيحنث بالذيق والسويق والخبز والكعك والزبد والسمن والابن لان من للتبعيض والتمر وما معه فيه أجزاء الطلع والزبد والسمن وبعض الابن والإشارة تناولت الجميع (ص) الابن يذيب ومرقة لحم أو شحمه وخبز قح وعصير عنب (ش) يعني اذا لم يأت باسم الإشارة ولا بعين فلا يحنث بالمتولد من الفروع الا في مسائل خمس منها من حلف على ترك أكل الزبيب أو التمر أو العنب مع عرفاً أو منكراً فيحنث بشربه ما ذكر ومنها من حلف على ترك اللحم أو الشحم مع عرفاً أو منكراً فيحنث بمراته ما ذكر ومنها من حلف على ترك أكل القمح مع عرفاً أو منكراً فيحنث باكل خبزه ومنها من حلف على ترك أكل العنب مع عرفاً أو منكراً فيحنث بشربه ما ذكر الا أن هذه

الفرع منه في حلفه على الفرع ولوقال لا آكل من هذا البسر فلا يحنث بالطلع (قوله أو هذا الطلع) ضعيف والراجح انه بمنزلة لا آكل الطلع (قوله بالخلف على ترك الخ) ظاهره ان الترجمة هنا الاستفهام بدون باب أو فصل (قوله أجزاء الطلع) لكن مع تغيير الصورة فتأمل (قوله يعني اذا لم يأت باسم الإشارة) انما حنث في هذه بما تولد من الخلف عليه وان لم يأت بمن واسم الإشارة لقرب هذه المتولدات من أصلها فربما يتوهم بخلاف غيرها (قوله ومنها من حلف على ترك اللحم الخ) أفاد ان قول المصنف أو شحمه معطوف على لحم الا انه يستغنى باحدهما عن الآخر فلهذا يعطف على مرقة لحم أي لا آكل اللحم أو لحما فيحنث بشحمه وهي وان تكررت لكن أعادها لجمع النظائر وعلى حل الشارح لا تكون من النظائر الخمس (قوله على ترك أكل القمح) ومثل الحنطة

الشهيد وغيره (قوله لانه اذا حنث بالنيذ) أفاد انه لا يحنث بالحنث فيما اذا قال لا أكل عنيا ابن عرفة نقل ابن الحاجب الحنث في العتب بنبيذ كذب القمرو الزبيب لا أعرفه اه واستشكل التوسعي الحنث بالنيذ في الثلاثة قال لانه قال من حلف لا يأكل لبنافا كل زبد أو لا يأكل زبدافا كل سمنا أو لا يأكل رطبافا كل تمر أو لا يأكل بسرافا كل رطب لا شيء عليه وكذا لا يأكل قصبافا لا بأس بأكل غسل القصب فما لفرق بين هذا وبين من حلف لا يأكل تمرافا يحنث بشرب نبيذه (قوله أقرب الى العتب من النبيذ) أي من قرب النبيذ من الزبيب ٣٩٨ (قوله بل هو عينه) فيه نظر بل بعينه (قوله ان نوى المن) قضيته انه اذا لم يكن له نية

كما استغنى عنها لانه اذا حنث بالنيذ فأولى بالعصير لانه انما حنث في هذه الخمس اقرب النزع من أصله والعصير أقرب الى العتب من النبيذ بل هو عينه (ص) وبما أنبت الحنطة ان نوى المن لارداء أو سوء صنعة طعام (ش) يعني وهكذا يحنث اذا حلف لا أكل من هذه الحنطة فأكل مما أنبتته أو مما شترى من ثمنها وهذا اذا نوى قطع المن كقول الترمذي له لولا أنا أطعمك ما عشت ولولا وجدت ماتا كاه لضعف وان كان لشيء في الحنطة من رداء أو سوء صنعة في الطعام لم يحنث باكل ما ذكر حيث جرد له وقوله لارداء معطوف على معنى ما مر أي وبما أنبت الحنطة ان حلف انقطع المن لارداء فان قلت لم اقتصر المؤلف على ما اذا أنبت الحنطة مع ان من نوى قطع المن لا يتقيد حنثه بما أنبت بل لو بيعت واشترى من ثمنها فانه يحنث بذلك أيضا كما في المسدونة فالجواب انه اقتصر على ذلك مراعاة للمخرج وهو قوله لارداء أي فلا يحنث بما أنبتته وأخرى ما أشترى بثمنها (ص) وبالجاء في البيت (ش) أي ان من حلف لا أدخل على فلان بيته فدخل عليه الجاهم فانه يحنث وأما لو حلف لا أدخل على فلان بيته فدخل الجاهم التي لا يملكها فلا يحنث وليست كبيت جاره وأعلم ان الامور التي ممتلكها العرف كهنه وما بعد هذا لا يصح الحكم فيها بالحنث بمصر الا ان اذ يطلق البيت على الجاهم في عرف أهل مصر (ص) أو دار جاره (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيته أو بيته فدخل عليه في دار جاره أي جار المحلوف عليه فان الحالف يحنث لانه لما كان للجار على جاره من الحقوق ما ليس لغيره أشبهه بيته أو لأن الجار لا يستغنى عن جاره غالباً فكانه محلوف عليه عرفاً ويصح عود الضمير على الحالف ويكون دار جاره المحلوف عليه أخرى لكن على عود الضمير على الحالف تختص المسئلة بما اذا حلف لا أدخل على فلان بيته بالتسوية لا بيته بالاضافة فلا يحنث (ص) أو بيت شعر (ش) أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيته أو بيتاً فدخل عليه بيت شعر أو حلف لا أدخل بيتاً أولاً أسكن بيتاً فدخل بيت شعر أو سكن بيت شعر فانه لا يحنث لان الله تعالى قال بيوتنا مستخفون بها الآية الا أن يكون إيمنه معنى يستدل به عليه مثل ان يسمع يقوم انهدم علمهم المسكن مخاف عند ذلك فلا يحنث بسكني بيت الشعر (ص) كبس أكره عليه بحق (ش) أي أن من حلف لا يدخل على فلان بيتاً فيحنث بدخوله على المحلوف عليه الجاهم وسواء كان دخوله طوعاً أو كرهاً بحق لان صيغة البر لا ينفع فيها الا كراه الشرعي لانه كالطوع فنبه بقوله أكره عليه على انه اذا دخل طوعاً يحنث من باب أولى وأما ان يصح الحالف فلا يحنث بدخول المحلوف عليه وان طاع الحالف بدخول المحلوف عليه يحنث بدخول

بني لا حنث عليه ومقتضى قوله لارداء الخ انه يحنث والمحلوف عليه مفهوم الاول شب (قوله لم يحنث الخ) عدم الحنث عما أنبتت فيما اذا نوى الرداء مبنى على ان الارض معينة لا مبنية والا كان يحنث لان النابت عين ما حلف عليه أفاده في ك (قوله حيث جرد له) كذا لو صنع له طعام ولم يذقه طيبه حلف على عدم الاكل ثم جرد له فيجوز له أكله بعد أو وجد راحته كريمة فطيبت له راحته فيجوز له أكله فهذا امر بساط اليمين (قوله فالجواب) حاصل الجواب انه انما اقتصر على ذلك لان المخرج مناسب للمخرج منه والمخرج رداء الطعام فالمناسب له ان يكون المخرج منه الطعام وجواب آخر وهو ان ما أنبت الحنطة كانه زرع آخر غير المحلوف عليه فنص عليه دفعاً لهذا التوهم وأما ما أخذ بثمنها فلا يتوهم فيه هذا لان درجة المعاوضة ربما كانت في لحظة لا بطء فيها فان قلت عند الرداء

لم لا يحنث حيث أتى بن واسم الإشارة كما تقدم في مسألة الفرع فالجواب ان الفرع هناك بعض المحلوف عليه بخلاف ما هنا فأخى الأصل بالكيفية اذا الأصل يذهب في الارض ومن هذا يعلم ان الحنث في المسئلة السابقة لا فرق فيه بين أن يكون المحلوف رداءه أم لا وهو ظاهر ك (قوله وبالجاء) ومثله القهوة والمعصرة والطاحون (قوله أي اذا حلف لا أدخل على فلان بيتاً) المناسب ان يقصر المن على بيته لاجل تخصيص الحنث ببيت جاره المحلوف عليه (قوله معنى يستدل به عليه) أي بذلك المعنى عليه أي على مقصوده وان لم يتقدم له ذكر لفهمه من المعنى (قوله وان طاع الحالف الخ) ظاهره انه اذا لم يطع فلا يحنث ولو نوى الجماعة والظاهر انه متى نوى الجماعة حنث بدخول المحلوف عليه حبس طوعاً أو كرهاً

(قوله على كل حال) أي سواء دخل المحلوف عليه طائعا أو مكرها (قوله لا بمسجد) فان قال لأدخلك دأوفلان أو دارفلان هذه ثم جعلت مسجد لم يحنث (قوله كالحالف على الدخول) الأولى أن يجعل هذه مسئلة المصنف وقوله إذا حلف أن لا يجتمع الخ يجعلها نظيرة مسئلة المصنف (قوله يملكه) لا فرق بين ملك الذات والمنافع باجارة أو بعمري مدة حياته أو نحوها كـ (قوله لأن له حقا الخ) أي الألفية الحياة الحقيقية فان دفن به لم يحنث بدخوله بعد دفنه ومثل المصنف حلفه لا يدخل عليه بيت فلان معاش فدخل عليه فيه قبل دفنه (قوله إلا أن ينوي أن لا يجامعه) أي والا حنث بدخوله عليه وإن لم يحصل جلوس (قوله وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم) يستفاد من عبارة تن وضوءه أن كذلك زائدة وان المعنى ينبغي على ٣٩٩ قول ابن القاسم (قوله لا يدخله دأوفلان) وهو الراجح (قوله

حيث كان التناءم مقصودا به نفعه) أما إذا قصد بالتناءم عليه إيقاعه في ذلك النكاح لعلمه بما لا شره فيه فإنه لا يحنث (قوله وظاهر كلامهم أنها ليست كذلك) كذا قال عجم وقال اللقاني وينبغي أن ادخله قبره وحل جنازته كذلك بل ذكر بعده أن تكفينه لا يحترق له أي وتجهيزه فالظاهر ما قاله اللقاني وتوجيه بعضهم لما قاله عجم بأن الدفن والصلاة عليه متعلقان بأحوال الأثرية بخلاف التكفين والتفصيل فأنهم مأمور الدنيا فلا يظهر أي فرق بين الغسل والصلاة (قوله بما إذا كانت بمعلوم الخ) كأدخلك فلانا مائة دينار مثلا (قوله يحتاج فيه ليسع مال الميت) أي يسع شيء من مال الميت وقوله لأن ذلك المال أي لأن ذلك الشيء الذي يباع أي يراد به لوضاع أي فهو باق على ملك الميت ادلوك أن حقا للموصي له لم يرجع بخلاف

المحلوف عليه على كل حال إذا نوى المجامعة (ص) لا بمسجد (ش) يعني أن الشخص إذا حلف أن لا يجتمع مع آخر تحت سقف فصلي معه في المسجد تحت سقفه فلا حنث عليه كالحالف على الدخول لأنه ما كان مطلوباً بدخوله شرعا صار كانه غير مراد للحالف (ص) وبدخوله عليه ميتا في بيت يملكه (ش) أي وكذلك يحنث إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا يملكه فدخل عليه ميتا قبل أن يدفن لأن له حقا من تجهيزه يجرى مجرى الملك وكذا لو قال لا أدخل عليه معاش أو حياته حتى يموت على ما في الرواية ابن رشد وهو الصواب لأن الناس لا يقصدون بذلك التقييد إنما يقصدون التأييد كقول الرجل لا أدخل هذه الدار أو لا آكل هذا الطعام أو لا أكلم زيدا حيا أو معاش يريد لا أفعل ذلك أبدا (ص) لا بدخول محلوف عليه أن لم ينو المجامعة (ش) يعني أن الشخص إذا حلف لا أدخل على فلان بيتا فدخل فلان بيتا فيه الحالف فلا حنث على الحالف إلا أن ينوي أن لا يجامعه في بيت هكذا في المسدونة عن ابن القاسم ابن يونس قال بعض أصحابنا وكذلك ينبغي على قول ابن القاسم أن لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فان جلس وتراخى حنث ويصير كانه بدأ بدخوله هو عليه اه وفيه نظر لأن دوام الإقامة لا يعد دخولا لما صرح في قوله لا في كدخول فيحتمل أن المؤلف هنا لم يرص ما قاله ابن يونس عن بعض أصحابه لذلك (ص) وبتكفينه في لانه حيا له (ش) أي وحنث بتكفينه في خلفه لانه حيا له أولا أدى إليه حقا معاش ويخلفه من يشتمه وبثناؤه عليه في نكاح حيث كان التناءم مقصودا به نفعه ويحنث من حلف لا ينفع أخاه بنفع أولاده الذين نفقتهم عليه والمراد بتكفينه ادراجه في الكفن وأولى شراء الكفن له ومثله تغسيله وأما ببقية مؤن تجهيزه والصلاة عليه فظاهر كلامهم أنها ليست كذلك لأنها لو كانت من نفعه لكانت ليست من أنواع الحياة فان لم يقل حياته فإنه يحنث بكل ما يفعله من مؤن التجهيز والدفن كما هو الظاهر (ص) وبأكل من تركته قبل قسمها في لا أكلت طعامه أن أوصى أو كان مدينا (ش) يعني أن الحالف إذا حلف لا أكلت طعام زيدا مثلا فإنه يحنث إذا أكل من تركته زيدا قبل قسمها بين مستحقها أن كان زيدا لميت مدينا بدين محيط أو غير محيط أو أوصى بوصية قيدها ابن الكاتب بما إذا كانت بمعلوم يحتاج فيه البيع مال الميت لأن ذلك المال لوضاع قبل قبض الموصي له لرجع في الثالث أما أن كانت بمعين لا يحتاج فيه ليسع مال الميت كإصائه بعد عينه له فلان أو شائع كربع أو ثلث فلا حنث وانما كان يحنث بالأكل من التركة على الوجه المذكور لوجوب وقفها للدين

ماذا كان معينا فهو لم يبق على ملك الميت فاذا ضاع فلا يرجع الموصي له بشيء فلا لا حنث بالأكل من التركة وبعض شيوخنا أفاد أنه لو عين للموصي له ما أوصى به من الدراهم مثلا لوضاع رجع في بقية الثالث (قوله أما إذا كان بمعين الخ) أي أو أكل بعد وفاته الدين ولو قبل القسم خلا فالظاهر المصنف (قوله أو شائع) لأنه إذا كان شائعا لم يأكل مما على ذمة الميت بل من شائع بين الوارث والموصي له وهو صاحبان (قوله بتكفينه) يحل تفصيل المصنف في حلفه لغيره قطع من فان كان له لم يحنث بأكله منه مجرد موته فان كان حلفه نكح في المال حنث أن كان مقصودا به معينا إذا لا يحل له الارث فان أحله كمال نشأ من معاملات فاسدة فيزول عن المال الخ لثب بآرته فيجري فيه ما قاله المصنف

(قوله وبكتاب) كتيبه بعريضة أو بغيرها حيث يفهمه المكتوب له أي شأنه ذلك (قوله أو أملاه أو أهربه) لكن لا بد من قراءته عليه لأن الكتاب قد زيد وينقص أفاده في ك (قوله ووصل إلى المحلوف عليه) أي باذن الحالف ولو حكما كعلمه بخروج حامل الكتاب وسكوته (قوله ولولم يقرأه) بل ولولم ينتفعه المحلوف عليه (قوله على المذهب) مقابل لا بد من قراءته وعلمه فويل بشرط كونه باللفظ أولا قولا ولا تفرق ٤٠٠ على ما في المصنف بين علم المحلوف عليه أنه من الحالف أولا (قوله إلا أن يسمعه المحلوف

عليه) أي يسمع الحالف يقول للرسول بلغ فلانا كذا الذي هو المحلوف عليه (قوله لأنه يزيد وينقص) أي والكتاب كأنظله إذا قلتم أحد اللسانين على هذا التعليل ينبغي إذا بلغ الرسول كلامه بعينه وشهدت البيعة على ذلك أن يكون كالكتاب لا ينوي فيه لأنه تحقق عدم الزيادة والنقص والحاصل أن النية إنما تقبل في الكتاب إذا كانت مخالفة لظاهر اللفظ بخلاف الرسول (قوله لكن يخلف الخ) فإن تكلم بحبس فانط ل دين (قوله مذكور في الام) اعترضه محشى تبانه لم يكن مذكور في الام وانما هو مفهوم منها (قوله وبالإشارة له) أي إشارة شأنها الافهام كذا ينبغي (قوله حيث كان يبصر) أي سواء كان سمعاً أو أصم وشمل المصنف الإشارة له مع غيره إلا أن يحاشيه (قوله وبكلامه ولولم يسمع) ظاهر المصنف يشمل ما لو حلف وهو سايم لا كاهه فكاهه أصم انه يخفى وقال ابن عرفة قلت ينبغي أن حلف عليه سمعاً فكاهه وهو أصم انه

أولا وصية فالضمير في تركه راجع للمحلوف على أكل طعامه (ص) وبكتاب ان وصل أو رسول في لا كلمة (ش) يعني ان من حلف لا أكل ما فلا يكتب الحالف مكتوباً بالمحلوف عليه أو أملاه أو أهربه ووصل إلى المحلوف عليه فإن الحالف يحنث لأن القصد من هذه اليمين الجبانية وهي غير حاصلة مع وصول الكتاب ولولم يقرأه المحلوف عليه على المذهب وكذلك يحنث الحالف إذا أرسل إلى المحلوف عليه كلام مع رسول وبلغه فإن لم يبلغه الرسول فلا حنث إلا أن يسمعه المحلوف عليه وكذلك لا حنث عليه أن لم يصل الكتاب ولو كتيبه الحالف عازماً بخلاف الطلاق فيتم بمجرد الكتابة عازماً ولولم يصل لأن الطلاق يستقبل الزوج به بخلاف المكالمة لا تكون إلا بين اثنين (ص) ولم ينو في الكتاب في العتق والطلاق (ش) يعني ان الحالف إذا ادعى أنه أراد بعدد الكلام المشافهة قبلت نيته في الرسول سواء كانت يمينه بالله أو بغيره لأنه يزيد وينقص لكن يخلف في العتق والطلاق لحق العبد والرجسه وينو في الكتاب ان كانت يمينه بغير العتق المميز والطلاق وأما ما فلا ينو فيهما في القضاء مع المرافعة وتقييد تنويته بغير العتق والطلاق مذكور في الام فلا اعتراض على المؤلف بانه في التهذيب غير مقيد ولو حلف ليحكم لم يبر بالكتاب ولا بالرسول مطلقاً لأن الحنث يقع بأدنى سبب بخلاف البر كما مر (ص) وبالإشارة له (ش) يعني لو حلف لا أكل ما فلا تأفأشار الحالف إليه فانه يحنث لأن الإشارة كلام وسواء السميع والأصم ولا يحنث في لا أكل ما يزيد بالفتح في وجهه وهو في الصلاة كلام وقوله وبالإشارة ينبغي حيث كان يبصر والأفلاو ينبغي أن يكون حكم النية في الإشارة كحكمها في الكتاب فتقبل في غير العتق والطلاق (ص) وبكلامه ولولم يسمعه (ش) يعني وكذلك يحنث الحالف إذا كلم المحلوف عليه ولولم يسمعه أصم أو نوم مستثقل أو اشتغال بكلام غيره لكن بشرط أن يكون الحالف في مكان يسمع فيه كلام المحلوف عليه عادة لولا المانع لأن كان في مكان بعيد لا يسمع المحلوف عليه كلامه عادة فانه لا يحنث (ص) لا قراءته بقلبه (ش) مراده أن من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ جهرأ أو لا يقرأ هذا الكتاب أو في هذا الكتاب فقرأ عليه بقلبه فلا حنث عليه ففصل على القراءة الحالف لا المحلوف عليه لأنه مر أن المشهور حنث الحالف بمجرد وصول الكتاب إلى المحلوف عليه فكيف يقرأه هذا هو المتعين في تقرير كلام المؤلف (ص) أو قراءة أحد عليه بلا إذن (ش) أي وكذلك لا يحنث الحالف إذا كتب كتاباً للمحلوف عليه فقرأه أو قال لرسوله أردد أو أقطع فقصاه ودفعه للمحلوف عليه فقرأه أو رماه الحالف فأخذه المحلوف عليه فقرأه فضمير عليه للمحلوف عليه وبلا إذن للمحالف وقوله بلا إذن متعلق بتقدير صفة المحذوف أي كتاباً وصل بلا إذن أي وصل للمحلوف عليه بلا إذن من الحالف والمراد بلا إذن ولو حكما كما إذا علم الحالف بذهابه وسكت (ص) ولا بسلامه عليه بسلامة (ش) يعني ان من

حلف

لا يحنث وقال في ك وجد عندى مانصه ومثل البعيد ما لو كلم الحالف المحلوف عليه وهو ميت

(قوله أو رماه الحالف) أي راجعاً عنه أذم فاد النقل كافي ك أنه حيث لم يأمر أحد باتباعه ولا رده ولم يكن أعرض عنه فانه يحنث وعلى هذا فإن وصل إليه من غير علم من الحالف فانه يحنث على ما يفيد النقل لا على ما يفيد ظاهر كلام المؤلف اه (قوله وبلاذن) أي والضمير في قوله بلاذن أي الضمير المقدر أي لأن التقدير بلاذن منه أو أن التقدير بلاذنه ويكون التثوين عوضاً عن الضمير (قوله ولا بسلامه عليه الخ) ظاهره يشمل السلام عليه في أثنائها معتقداً تمامها (قوله يعني الخ)

لا يخفى ان هذا على فرض ان يكون الامام هو الخالف وقوله يريد ولو كانت انما يكون هذا اذا كان المأموم الخالف فينبغي ان يكون كلام المصنف شاملا لما اذا كان الخالف الامام أو المأموم ومحل ذلك حيث طلب الخالف بالسلام عليه لكونه على يساره والاحتياط أي بان كان يدرك مع الامام ركعة ويدخل حينئذ تحت قوله الا في وبسلامه عليه (قوله على الا صوب) أي من قول ابن القاسم والمصوب ابن المواز وقوله والمختار أي من القولين عند اللغويين وانكر قول ابن القاسم بالخالف غير واحد من أصحابه (قوله أو طائفة) أي أو شأ كأومة وهما بل هما أولويان (قوله فالمراد الخ) هذا التفسير لا يناسب الموضع عليه (قوله ليس في الخلف) أي ليس في متعلق الخلف مثله الا اذا قلت والله ان في جيب دينار ٤٠٩ لكونك تعتقد ذلك فبين ان فيه

أول أو أكثر فلا اعتقاد هنا في متعلق الخلف وهو ان في جيبه دينار (قوله بل في فعل غير الخلف عليه) الاولى اسقاط فعل ويقول بل في غير الخلف عليه وذلك لان الاعتقاد متعلق بزيد فبين انه لم يكن زيدا بل عمر افترى ليس محوفا عليه بل الخلف عليه عدم الكلام (قوله وأما عكس الخ) من فرع المصنف وبهذا يعلم ان الحنف وعنده موقوف على تبين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال امرأته طالق ماله مال وقد ورث قبل يمينه مالا لم يعمل به فيعتكف الا ان ينوي يمينه عمله فلا حنث اهـ ويؤخذ منه ان من قال بعد فلان حروا نكشوا لامرأته ورثته قبل قوله هذا فانه يعتق عليه ولم يرمض موصا (قوله أي لا يشترط ان يخرج منه أو لا بالنية قبل ان يسلم الخ) رد ذلك عجم بما حاصله ان المراد بالخاشع هنا الخاشعة باللسان وكذا بالقلب ان تقدمت محاشاة على السلام أو قاربت

خلف لا أكلم زيد فاصلى الخالف بقوم فهم المحلوف عليه فسلم عليهم فردوا عليه السلام من الصلاة فان الخالف لا يحنث بذلك يريد ولو كانت التسليم الثانية التي على يساره (ص) ولا كتابة المحلوف عليه ولو قرأ على الا صوب والمختار (ش) يعني انه اذا حلف لا أكلم فلانا فكتب المحلوف عليه كتابا وأرسله الى الخالف ووصل اليه وقرأه باسمه فان الخالف لا يحنث بذلك على ما صوبه ابن المواز وعلى ما اختاره اللغوي بل لو حضر المحلوف عليه وكلم الخالف ولم يجهه فانه لا حنث عليه بذلك لان حلفه لا كلمه ولم يحلف لا كلمي (ص) وبسلامه عليه معتقدا أنه غيره (ش) يعني لو حلف لا كلمه فسلم عليه في غير صلاة معتقدا أنه غيره أو طائفة غيره اذا هو المحلوف عليه فانه يحنث فالمراد بالاعتقاد الجزم فان قلت هذا من اللغو فلا يحنث فيما يجرى فيه اللغو قلت اللغو الخلف على ما يعتقده فيظهر نفيه والاعتقاد هنا ليس في الخلف بل في فعل غير المحلوف عليه فتبين خلافه وأما عكس كلام المؤلف وهو لو كلم رجلا بنية المحلوف عليه فاذا هو غيره لم يحنث ولو قصده كافي الشارح الكبير وشامله ولا يقال هذا فيه العزل على الضد وهو يوجب الحنث لانا نقول العزل على الضد انما يوجب الحنث في صبغة الحنث فقط (ص) أو في جماعة الا ان يحاشيه (ش) هذا معطوف على مقدر أي وبسلامه عليه حاله كونه وحده أو في جماعة الا ان يحاشيه بالنية أو باللفظ فلا حنث ويصح عطفه على معتقدا والمراد بالمحاشاة هنا اللغوية وهي ان ينوي السلام على من عداه لا المحاشاة الاصطلاحية فانها لا تشترط فيكفي ان يقصد بالسلام غيره ولا يشترط ان يعزله أو لا أي لا يشترط ان يخرج بالنية قبل ان يسلم وظاهر كلام المؤلف سواء رأى المحلوف عليه مع الجماعة أم لا وسواء عرف الجماعة أم لا وهو ظاهر المدونة وقال ابن المواز لو سلم على جماعة ولم يفرهم المحلوف عليه لم يحنث لانه انما سلم على من عرف (ص) وبفتح عليه (ش) يعني لو حلف لا كلمه فسلمه يقرأ أو وقف في قراءته واستندت عليه طرق القراءة ففتح عليه بان أرشده ولقنه ما غلط فيه فانه يحنث ظاهره ولو وجب عليه الفتح كما اذا كان في الفسحة لانه في معنى قوله قل أو اقرأ كذا بخلاف سلام الصلاة (ص) وبلا علم اذنه في لا يخرجى الا باذن (ش) يعني ان من حلف على زوجته بالطلاق أو بغيره انما لا يخرج الا باذنه فاذا نكحها فخرجت بعد اذنه وقبل علمها بالاذن فانه يحنث لان قصده لا يخرج الا بسبب اذنه وقد صدق عليها انما خرجت به بسبب اذنه (ص) وبعدم علمه في لا علمه وان يرسل (ش) يعني لو حلف انه ان علم بالشئ القلاني لم يعلم به زيد فاعلم به ولم يعلم زيد به حتى علمه من غير الخالف فانه يحنث أي لا يبرح حتى يعلمه وان يرسل أو كتاب

٥١ خرمي في السلام فان حاشاه أثناءه أو بعده فلا بد من التفتت بالمحاشاة ولا تكفي انية (قوله كما اذا كان في الفسحة) أي في الصلاة (قوله وبلا علم اذنه) لهافي الخروج ولو اذن له ان يخرج فخرجت فذهب ابن القاسم انه يحنث ومذهب أشهب لا حنث وخارج على شرطه لا يبرحها من بلدها الا برضاها فريضت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فانه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم انه يلزمه (قوله أي لا يبرح حتى يعلمه) أي فلا نقول يبرح بسبب كون زيد علم بالشئ القلاني من زيد (قوله لانه يريد ينقص) فينبغي ان اعلمه كالمعلم بخلاف كتابه فانه كقطعه

(قوله وان كان انتفاؤه) أي هذا اذا كان الانتفاء منه بل ولو كان الانتفاء حاصلًا من رسول الحالف فغالبًا فهو لهم أنه لا يضر إلا اذا كان الانتفاء حاصلًا من

٤١٠

بقوله وان رسول مبالة في المنعوم وهو لا اعلام المتضمن لبر الحالف أي اذا أعلم بذلك الأمر فإن الحالف يبر ولو كان الإعلام حاصلًا برسول يرسله للمخوف عليه يعلمه بذلك الأمر وأخرى بكتاب وانما بالغ على الرسول لأنه يزيد وينقص وصح كون المبالة في المنطوق أي وحيث بانتفاء الإعلام وان كان انتفاؤه من رسول لكن كونها في المفهوم أتم فائدة وعلمه اسم مصدر مراد به المصدر أي اعلامه ثم اختلف هل لا يبر الحالف إلا بالاعلامه بموقع الحالف عليه ولو علم الحالف أن المخوف له وصل له العلم به من غيره وهو رأى أبي عمر بن نيرة أخذًا بظاهر اللفظ أو لا يبر من اعلامه إلا أن يعلم الحالف أن المخوف له علم بالظهور فلا يطلب منه اعلام حينئذ ولا يبر من اعلامه وهو تقييد عن اللغوي وإلى هذا أشار بقوله (وهل إلا أن يعلم أنه علم تأويلان) ومبناه أهل ينزل علمه باعلام غيره بمنزلة اعلامه أم لا (ص) أو علم وال ثان في حلفه الأول في نظر (ش) هذا معطوف على علمه يعني أن من حلف طوعا أو نهيًا لشيء من أمور المسلمين أنه ان رأى الشيء الفلاني الذي فيه نظر للمسلمين ومصلحة لهم ليخبر به بمقامات المخوف له أو عزل وتولى غيره ثم ان الحالف رأى ذلك الأمر فعليه أن يخبر به الوالي الثاني فإن لم يخبر به فإنه يحنث أي لا يبر وأما اعلام الأول والحال ما ذكر فلا يعتبر برؤوسه في نظر أنه لو كان ذلك مما يخص الموزل في نفسه فإن رآه بعد عزله فإليه علمه به والاحتث وان لم يذكر ذلك حتى مات فلا شيء عليه وليس عليه رفع ذلك لورثته ولا إلى وصيه ولا إلى أمير بعده وقوله أو علم وال أي اعلام فاجرى مصدر المجرى المجزى المزيدي ثم انه يجزى هنا وهل إلا أن يعلم أنه علم تأويلان (ص) وجرهون في لا توب لي (ش) يعني وكذلك يحنث اذا طلب من انسان ثوبا عارية خلف بالطلاق أنه لا يملك ثوبا وله ثوب مرهون حيث لا يمتنع سواء كانت قيمة الثوب تزيد على الدين أم لا وأما ان نوى مائة الثوب المرهون فلا يحنث اذا كانت قيمة الثوب قدر الدين وأما ان كان فيها فضل فإنه لا يحنث أيضا على المتمد ويتبني أن يكون مثل المرهون المعار والمستهأجر كما في شرح (ه) * (ص) وبالهمة والصدقة في لا اعاره وبالكسر ونوى (ش) يعني انه اذا حلف لا اعاره فهو به لغير ثواب أو تصدق عليه فإنه يحنث لان قصده عدم نفعه وكذلك كل ما ينفعه به من نخلة أو عمري أو اسكان أو تحبيس وكذلك يحنث اذا حلف لا وهبه أو لا تصدق عليه فاعاره للعلة السابقة وان ادعى نية فإنه يصدق فيما ادعاه ويعمل عليه فاذا قال أردت قصر اليمين على العارية دون الهبة والصدقة فإنه يصدق ولا يحنث بالهبة والصدقة وكذلك اذا قال أردت قصر اليمين على الهبة والصدقة دون العارية فإنه يصدق في ذلك ولا يحنث عليه بالعارية ولا ينوي في ارادة خصوص الهبة أو الصدقة اذا حلف على أحدهما التقارب ما وهبه هذا معنى قوله (الاف صدقة عن هبة) ونكسه وهذا اذا لم يكن للواهب ان يقتصر الهبة من الموهوب وأما ان كان له الاعتصام فإنه ينوي اذا حلف على الصدقة أنه اراد خصوصها لعدم عصرها فلا يحنث بالهبة (ص) وبقائه ولو لم يافى لا سكت (ش) يعني ان من حلف لا سكن في هذه الدار وهو فيها فإنه يجب عليه ان ينتقل منها فور الان بقاءه فيها سكني عرفا فان بقي ولو ايسر لا بعد ديمينه مدة تزيد على امكان الانتقال حنث قال فيها يخرج ولو في جوف الليل إلا ان ينوي في الصباح وان تعالوا عليه في الكراء أو وجد منزلا لا يوافق فإنه ينتقل اليه حتى يجد سواه فان لم يفعل حنث ثم ان قوله وبقائه الخ

والا فظاهر العبارة أنه أريد معنى (قوله فعليه ان يخبر الخ) اعلم ان اعلامه بالرسول أو الكتاب كاف (قوله وان لم يذكرو الخ) أي وان لم يعلم بذلك (قوله فاجرى مصدر المجرى) لا ينافي هذا ما تقدم وذلك لان علم اسم مصدر بالنسبة لا علم ومصدر بالنسبة لعلم (قوله وجرهون) وكذا جعل غائب لم يعلم به في حلفه لا مال له إلا ان ينوي في عينه أعلمه فلا يحنث به وكذا ان كانت له عمري ترجع يوما ما فلو تصدق عليه بصدقة وهو لا يعلم فلم يقبلها قال لا شيء عليه واب قبها فقولان بالحنث وعدمه لانها بالقبول صارت ماله الآن (قوله فإنه لا يحنث أيضا على المتمد) أي لجواز أن ينقص القيم (قوله نية) هي العطية لا يحنث انما لا يخرج عن واحد مما ذكر فافهم (قوله فانه يصدق ولا يحنث) ظاهر العبارة ولو في الطلاق والعق المأهين ولكن المتمد أنه اذا ادعى خصوص العارية فإنه لا يصدق في القضاء اذا كانت اليمين بطلاق أو عتيق معين (قوله ولا ينوي في ارادة الخ) لا عند المفتي ولا عند القاضي فيما اذا كانت الهبة أو الصدقة لا يحنث كما أفاد الشارح ذلك بقوله وهكذا الخ (قوله فانه ينوي اذا حلف) وكذا عكسه كما في

مقيد

بعض الشراح الآن في العكس ينوي في الفتوى وفي القضاء في غير الطلاق والعق (قوله أو وجد منزلا)

هل ولو في غير بلده أو يقيد بأن يكون ذلك في بلده والظاهر الأول وذ كرفي أن من المنزل الذي لا يوافق ما اذا وجد بيت شهر

(قوله مفيد بأن لا يفتش على نفسه) وكذا كل ما يكون به مكرها كالخوف على المال يكون حكمه كذلك في تنبيهه على ما مشى عليه المصنف من معنى على مراعاة اللفظ ومن راعى العرف أمهله للصريح فينتقل الى ما ينتقل اليه مثله قاله اللخمي وأما لو حلف ليسكنها فلهي قول أثمب يربو وولاية وعلى قول أصبغ باكثر وعلى رعي القصد لا يبر الا بطول مقام يرى انه قصد موكلنا في عب لو حلف لا يسكن ذاتها يبر بطول مقام يرى انه قصد رعي القصد حيث لا ينفك عنه بقدر معين (قوله من يوم ترفع) أي لان يمينه ليست صريحة في ترك لوطاء (قوله فان عاد اليها بعد انتقاله منها لم يحنث) أي اذا رجع بعد انقضاء المدة التي يبر باقامتها بدخول وجهه وانتقاله وهي نصف شهر المشا واليه في ما يأتي بقوله كانتان فانه تشبه في المكث نصف شهر ونذب كاله حيث قال لا تنتقل من هذه الدار (قوله وحنث ببقاء) أي زائد على امكان الانتقال ولو يومين أو أكثر كثيرة متاعه وظاهر النقل ولو استمر في مدة النقلة ساكنا (قوله ولو ايللا) رد على أثمب لا يحنث حتى يكمل يوم وولاية وعلى قول أصبغ لا يحنث الا بأكثر من ذلك انتهى وتأمل ذلك (قوله فانه يحنث ببقائه) هذا ما لم يكن في الدار مطامير فقد قال الترمذي ينبغي اذا كانت المطامير لا تدخل في السكناء الا بالشرط وتكرى وحدها لخزن الطعام ان لا تدخل في اليمين وان له تركها

قبل سكناه أو بعدها الا أن ياتي بالمطامير ان تبقى الامكان سكناه ينبغي نقلها مع قسمة (قوله وانتقل في لاسا كنه) هذا في حلفه لاسا كنه يدار بدليل قوله أو ضرب باجدارا أي أو لاسكنه في دار أو لاسا كنه من غير كدر أصل لان المورث ثلاث وفي كل من الثلاث ما أن تكون الدار مجرد ساحة لا يبيت بها وكل واحدة في جنب منها أو ذات بيت واحد أو يبيت متعددة فهذه تسع صور في الدار وأما لاسا كنه في حارة فان كانا معا في حارة واحدة فينتقل كل منهما أو واحدة الحارة أخرى

مفيد بما اذا لم يفتش على نفسه لانه حينئذ مكره في البقاء (ص) لا في الانتقال (ش) يعني انه اذا حلف ان ينتقل من هذه الدار مثلا فانه لا يحنث ببقائه فيها الى الصباح اذا كانت يمينه غير مؤجلة ويؤمر بالانتقال بسرعة ويمنع من وطء زوجته حتى ينتقل فان لم ينتقل ورافقه ضرب له أجل الا يلا من يوم ترفع وأما ان كانت يمينه مؤجلة فهو على برالى ذلك الاجل ولا يحنث الا بعض الاجل انتهى فان عاد اليها بعد انتقاله منها لم يحنث بخلاف المسئلة السابقة وهي مسألة المكنى فانه اذا عاد اليها بعد انتقاله منها فانه يحنث لان قصده ان لا يوجد منه سكنى في تلك الدار فحق وجبت حنث (ص) ولا يخزن (ش) هو متعلق بمحذوف معطوف على جملة بقاء فهو من عطف الجمل والنقد بوجه بقاء ولو ايللا ولا يحنث بخزن والمعنى ان من حلف لا أسكن هذه الدار وخرج منها ثم خزن فيها فانه لا يحنث لانه ليس يسكنى وأما لو كان له في الدار شيء مخزون وقد حلف لا يسكن بها فانتقل وأبقاه فانه يحنث ببقائه كما يفيد كلام المواق (ص) وانتقل في لاسا كنه عما كانا عليه (ش) يعني لو حلف لاسا كنه في هذه الدار أو لاسا كنه في دار فانه لا بد من انتقال أحدهما أو انتقالهما معا انتقالا يزول معه اسم المساكنة عرفا فيترجم عما اذا انتقل أحدهما الى موضع الاخر أي وسكن كل منهما في مكان الاخر على ما يظهر فان هذه المسألة لا يزول معها اسم المساكنة عرفا فيحنث به أي لا يبر وأشار بقوله (أو ضرب باجدارا) الى انه يخرج من اليمين أيضا بضرب الجدار بينهما ولا يشترط كون الجدار وثيقا بالطوب والجير بل يكفي (ولو جريدا) عند الاكثر ان جعل لكل نصيب مدخل

كانت القرية كبيرة أو صغيرة فاذا كان كل منهما في حارة والقرية صغيرة وحلف لاسا كنه فينتقل ابلدا أخرى على فرسخ أو أكثر فان كبرت في الغرض المدكور كالمدينة المنورة لم يتوقف البر على الانتقال وفائدة يمينه ان لا يقرب به ولا يسكن معه واذا حلف لاسا كنه في هذه البلدة أو ببادية فينتقل لاخرى على فرسخ وان حلف لاسا كنه وكل قرية صغيرة فحين انتقاله حيث لا ينفك ولا بساط وان حلف ان لا يجتمع معه في مسقي أو محيط فان كبرت البلدتان فلا يقرب منه عرفا تأمل هذا ما في عب وفي خط بعض الشيوخ اذا كان كل واحد في حارة حين الحلف بعد عن حارته بخاوتين أو ثلاثا اذا كان البلد مصر أو لا يكاف الخروج ابادة أخرى وان كانت قرية خرج منها القرية أخرى بقرعة كذا الخطاب عن ابن عبد السلام انهما اذا كانا معا في محل واحد فوقع محل خال فان انتقل أحدهما الى الموق وبقي الاخر في السفل أجزاء نص عاينه ابن القاسم ورأى بعض الشيوخ أن هذا غلط يكفي اذا كان سبب اليمين ما يقع بينهما من أجل الماعون وأما العداوة فلا يكفي ولا بد أن يكون كل مسكن مستغنيا بمرأته (قوله أي أو سكن الخ) كذا في نسخة فيصح أن تكون أو يمتي الواو (قوله أو ضرب باجدارا) أي شرع في ضربه بآثار اليمين ولو لم يخرج أحدهما حتى يضرب فقد يكون ضربه أسرع من الانتقال (قوله عند الاكثر) مقابله ابن المساجشون القسائي بان الجري يداهو (قوله ان جعل لكل نصيب مدخل

على حدته الخ) ليس بشرط بل لا بد أن يكون لكل نصيب من نقي سواء كان لكل واحد من نحل أولا كما يفيد به إمام وأما أن كان لكل منهم ما دخل مع اشتراكهما في المرفق فإنه لا يفيد تكايدل عليه فرغ الشراح (قوله متعلق بساكنه) الأولى أنه داخل في حد من المبالغة للرد على ابن رشد القائل بأن الدار إذا كانت معينة باسم الإشارة لا يكفي فيها ضرب الجسد أو فلذا بالغ المؤلف عليها وتنسب المصنف حينئذ ولو جريد ولو في قوله في هذه الدار والحاصل أن المبالغة على شيئين كناية الجدار ولو قال هذه الدار خلافا لابن رشد وعلى كفايته ولو جريد أخلافا لابن الماجشون (قوله لا لدخول عيال) متعلق بمحذوف معطوف على ما قبله أي لا أن حلف لدخول عيال أو معطوف على المعنى أي حلف بقصد التخلي لا لدخول عيال (قوله الشئان) بفتح النون وسكونها البض (قوله مفهوم الشرط) أي الذي هو قصد التخلي أي فلا يحتمل ويقيد بما إذا لم يكثر هانها راعى ما يأتي (قوله ويبت بلا مرض الخ) إشارة إلى أن الواو في قوله ويبت للعطف على يكثر فهو محذور والياء فيه محذوف لالتقاء الساكنين أي والنفي منصوب على المجموع (قوله بلا ٤١٢ مرض) أي مرض المخوف عليه كافي بعض الشراح (قوله لأن القاعدة) أي

على حدته ولو قسم منافع لا قسم رتبة وقوله (هذه الدار) متعلق بساكنه أي في حلفه لا ساكنه بهذه الدار وأخرى أن لم يعين الدار (ص) وبالزيارة أن قصد التخلي لا لدخول عيال (ش) يعني إذا حلف لا ساكنه فزاره فإن كان حلفه لا لأجل ما يدخل بين العيال من الشئان بل بقصد البعد والتخلي فإنه يحتمل بالزيارة لأن التباعد غير موجود مع الزيارة لأنهما موافقان وقرب وان كان حلفه لا لأجل ما يدخل بين العيال من الشئان فإنه لا يحتمل بالزيارة لأنه لا يستسكني عرفا وسكت المؤلف عما إذا لم يكن له قصد والظاهر أن المحول عليه مفهوم الشرط ويقيد بما إذا لم يكثر هانها راعى ما يبت بلا مرض (ص) أن لم يكثر هانها راعى ما يبت بلا مرض (ش) تقدم أنه إذا كان حلفه لا لأجل ما يدخل بين العيال فإنه لا يحتمل بالزيارة وبحال عدم الحنث إذا لم يكثر هانها راعى ما يبت بلا مرض أما لو أكثر هانها راعى ما يبت بلا مرض بأن بات اختياره فإنه يحتمل أي فلا يحتمل إلا بالشيئين من لأن القاعدة المركبة من شيئين تتنفي بانهاء أحدهما فإن أكرر الزيارة نهارا من غير مبيت أو بات عرض أو بات بلا مرض ولم يكثر الزيارة فإنه لا حنث عليه هذا ظاهر كلامه وكلام الشامل لكن الذي في نقل أبي الحسن عن ابن رشد التعبير بأو وحينئذ فلو أوهنا يعني أو كما هو موجود في بعض النسخ وما في الشامل غير ظاهر والكثرة ما يفيد العرف كثره ولو في أيام وقيل معنى الكثرة نهارا طول الإقامة بأهله مدة الزيارة في المرة الواحدة من الزيارات وليس المراد بالزيارة المعروف منها تأمل (ص) وسافر القصر في لاسافرن ومكث نصف شهر ونذب كاله (ش) يعني أن من حلف لاسافرن فلا يخرج من الحنث إلا أن يسافر مسافة أربعة برد ويكث في مدينتي سفره نصف شهر ونذب كاله الشهر وقوله وسافر الخ جلاله على المقصد الشرعي وهو المنصوص دون اللغوي واللاجزأ ما يسمى سفرا ودون العرفي والالاعتر العرف وهو خلاف ما هو من تقديم اللغوي عند عدم النية والبسائط

وهو الحنث وقوله المركبة أي المركب متعلقها من شيئين اللذين هما الكثرة نهارا والبيات بلا مرض وحاصله أن الحنث إنما هو في تلك الصورة وهي الكثرة نهارا والبيات بلا مرض (قوله التعبير بأو) أي والقاعدة أن أو إذا دخلت في حين النفي يكون النفي منصبا على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا حينئذ فالحنث بواحد من الأمرين ولا يتوقف على مجموع الأمرين بل مجموع الأمرين أولى في الحنث والمعنى أن تنفي كل من الكثرة نهارا والبيات بلا مرض فتى وجد أحدهما حنث أي والمعتمد هو ما في نقل أبي الحسن (قوله والكثرة ما يفيد العرف

كثرة ولو في أيام) أي أنه يغيب يومين ويأتي يوما وهكذا فله كثره باعتبار أيام أي زيارات وما قبل المبالغة ماذا كانت الكثرة باعتبار زيارة واحدة كأن يكث عنده أربعة أيام (قوله بأهله) وزوجته وأولاده مدة الزيارة لا حاجته له وكأنه يقول طول الإقامة بأهله في المرة الواحدة من الزيارات وأما لوزاره زيارة واحدة ولم تطل إقامة بأهله بل طالت إقامته في الزيارة الواحدة بدون أهله فلا يحتمل ولو قال طول الزيارة الواحدة أي بحيث يمكن عنده ما يحصل به الملل ولو قال فيما يظهر لكان أوضح وفي شرح شب الكثرة هي أن يزيد على ثلاثة أيام وهي واحدة (قوله وسافر القصر في حلفه لاسافرن) وإن لم يقصر الصلاة فيه لم يدم قصد هذه الصلاة فيه لأنه يبتعد عن الصلاة شرعية ولو تخلف قصر الصلاة فيه لعارض ولو جرى عرف بانتهال المطالب من بلده إلى بلد أخرى قريبة دون مسافته القصر لا يعتبر ذلك العرف لأنه عرف فله على ما تقدم له من عدم اعتباره (قوله دون اللغوي) أي الذي هو أقل من الشرعي وهو قطع المسافة (قوله من تقديم اللغوي) أي على الشرعي ولكن المعتمد تقديم الشرعي على اللغوي

(قوله واحد أقوال أربعة) ذكرها ابن عرفة (قوله وليس المراد الخ) وما حل به أول العبارة فأنظر فيه لظاهر المصنف (قوله ليمتثلان من بلد) أي أو نوى ذلك أو دلت عليه قرينة (قوله ليمتثلان من دار) أو نوى ذلك أو قامت عليه قرينة (قوله هذا راجع لقوله) والشخص سالم رجعه أقوله لا سكنت وأقوله لا تمتثلان لكن المعنى مختلف فالعنى بالنسبة للزول أنه يحتمل ببقاء رحله وبالنسبة للثاني أنه لا يعبر بانتقاله حيث أبقى رحله ولكن الظاهر ما قاله الشارح وقال محشي تمت وظاهر كل مهم أنه لا يحتمل ببقاء مكانه في لا تمتثلان وتسمية الأجورى بينهم ما عهد به عليه انتهى ومحل الحنث ببقاء الرجل إذا كان في محل السكن أو ما هو في حكمه ما يدخل في عقد الإجارة بغير شرط وأما ما لا يدخل إلا بشرط كالمطامير فإنه لا يحتمل ببقاء ما خز فيه ما مع أنه من جملة الرجل وإن لا يكون في نقله فساد فلا يحتمل ببقاء ما في نقله فساد كثر شجر بالدار في قطعه فساد وإن يكون حلقه لقطع المنة ونحوه كالخروج من كراي الدار وأما ما يدخل بينه وبين الجيران

٤١٣

فلا حنث ومن جملة رحله متاع

زوجته الذي يمنع به والا كان كالذي تجز به فلا حنث ببقائه (قوله وأبقى ماله بال) إشارة إلى أن المراد بالرجل ماله بال وهو ما يحل الخالف على رجوعه أو طلبه أن تركه (قوله فلو قال وهل الخ) أي وهل عدم الحنث مطلقا نوى العود أو نوى عدمه أو لانيته له أو عدم الحنث إلا أن ينوى العود (قوله وباستحقاق بعضه) ولو أجاز المستحق ذلك (قوله أو أطلع فيه على عيب) إشارة إلى أن قول المصنف أو عيبه ليس المراد حدوث العيب بل المراد أنه أطلع على العيب الآن فلا ينسأ في العيب قديم حتى يثبت له به الرد (قوله ولو كان البعض الباقي قيمته نفي بالدين) هذا انما يصور بأن يكون له عليه عشرة دنانير فيه طيبه بدل ذلك

ومثل ذلك من حلف ليخرجن من المدينة على ما في سماع ابن القاسم مع رواية محمد واحد أقوال أربعة وليس المراد بالحنث حقيقة بل المراد أنه لا يرجع بعد سفر مسافة القصير قبل نصف شهر فلو استمر سائر أربعة مسافة القصير نصف شهر لسكن الحنث كذلك (ص) كاتمتثلان (ش) يحتمل أن التشبيه تام والمعنى أن من حلف ليمتثلان من بلد فإنه لا يخرج منه من الحنث إلا أن يسافر مسافة قصر ويلزمه أن يقيم هناك أي في انتهاء سفره نصف شهر ويندب كماله في انتهاء سفره ويحتمل أن التشبيه في قدر المصكت فقط والمعنى أن من حلف ليمتثلان من دار فإنه لا يخرج منه من الحنث إلا أن يقيم في المكان المنتقل إليه نصف شهر ويندب كماله فإن لم يقيد بواحد منهما فلا يبرأ بفعله من قيد بلد (ص) ولو باقائه رحله لا يكسب سمار وهل أن نوى عدم عوده له تردد (ش) هذا راجع لقوله لا سكنت ولا وجه لفصله عنه والمعنى أن من حلف لا سكن هذه الدار فارتحل بجميع أهله وولده ومتاعه وأبقى ماله بال فإنه يحتمل أن تركه نحو سمار وخشبة مما لا يحمل الخالف على العود إليه فإنه لا يحتمل بترك ذلك مطلقا سواء تركه ليعود إليه أم لا وقيل أن نوى العود إليه حنث لأن نوى عدم العود أو لانيته فالتردد انما هو في نوى العود وبعبارة المؤلف تعطى أن من لانيته له من محل التردد وليس كذلك بل لا يحتمل في هذه اتفاقا فلو قال وهل إلا أن ينوى العود له تردد لتزل على ما ترى (ص) وباستحقاق بعضه أو عيبه بعد الاجل (ش) يعني أن من حلف ليقضين فلانا حقه إلى أجل فقضاء أياه فاستحق كله أو بعضه من يده أو أطلع فيه على عيب فإنه يحتمل حيث كان ما ذكر بعد الاجل أو قبله ولم يقم عليه إلا بعد الاجل وظاهر الحنث ولو كان البعض الباقي قيمته نفي بالدين وانما يحتمل في ظهور العيب بعد الاجل إذا قام رب الدين بالعيب ومثله يجري في الاستحقاق والأفلا حنث ولا ينافي هذا ما تقدم من الحنث ولو أجاز المستحق لأنه في الإجازة بعد القيام وأما هنا فلم يحصل قيام أصلا وهذا في غير نقص العدد وأما فيه فيحنث ولو حصلت الإجازة قبل القيام (ص) ويبيع فاسد فات قبله أن لم تنف (ش) صورته حلف ليقضينه حقه إلى أجل كذا فباعه به عرضا قيمته

سليمين مستحق أحدهما والباقي نفي بالعشرة ولا ياتي ذلك فيما إذا كان له عليه ثوبان دفعهما له ثم استحق أحدهما مع أن هذا ظاهر المصنف (قوله ومثله يجري في الاستحقاق) أي أنه إذا لم يقم بذلك الاستحقاق بأن رضى رب الشيء المستحق أن لا يأخذ ما استحقه من رب الدين (قوله ما تقدم الخ) لم يتقدم هذا واسم الإشارة عائدة على قوله فلا حنث بعد قوله والا ووجه توهم المناقاة أنه إذا كان يحتمل ولو أجاز المستحق فكذا يحتمل ولو رضى بعدم القيام بالاستحقاق إذا فارق فكيف يصح أن يقال لا حنث حيث رضى بعدم القيام (قوله وأما فيه) أي نقص العدد ومثله نقص الوزن فيما يتعامل به ووزنا (قوله قيمته أقل الخ) إشارة إلى أنه أراد بالبيع الفاسد المتفق على فساد هو الأحسن أن يراد به الفاسد مطلقا ويكون الضمير في قوله أن لم يف أي الموضع الشامل للقيمة في المتفق على فساد والثمن في المختلف في فساده لكن هذا ظاهر على نسخة الباء وأما على نسخة التاء فلا يظهر

(قوله وقاصصه باليمن) هذا يقتضي ان باع السلعة بشئ من مال الدين وقاصصه باليمن وذلك الثمن وحينئذ فقه قوله فباعه به
 رضاً أي بنظره لا أن البيع وقع بنفس الدين مع ان المصنف صادق بأن يكون باع الدين بعرض قيمته أنل من الدين (قوله فاعلى)
 أي أعلى من حواله السوق أي كغيره (قوله فان مضى الاجل حثت) أي فتقول المصنف وبيع فاسد أي ومضى الاجل
 (قوله أو يكون) معطوف على قوله يوفيه الخ والاسم استثناء بالنسبة للاول متصل والثاني منقطع (قوله ان لم تف بالثمنه الخ)
 الاحسن نسخة الياء وذلك ان نسخة التاء تفيد ان الحث حيث لم تف القيمة وان وفاه المدين بقيمة دينه قبل الاجل بخلاف نسخة
 الياء فان المعنى ان لم يف الخالف ٤١٤ أعم من كونه بالقيمة أو غيرها (قوله على المختار) انعرض

ان الصواب التعبير بالفعل
 لان سحنونا قال بالحنث
 وأنسحب وأصبغ به
 والله مني قال بالثاني ان كانت
 القيمة مساوية نظرا الى انه
 حصل بيده عوض حقه فهو
 اختياره في نفسه والجواب
 عنه ان التفصيل لما لم يخرج
 من التواين كان مختارا من
 الخلاف (قوله ولم يدخل في
 ضمان المشتري ولا في ملكه)
 النفي منصب على مجموع
 المعطوف والمعطوف عليه
 فلا ينافي ان الضمان يحصل
 من المشتري بمجرد القبض
 ولو لم يحصل شيء كذا فهم
 بعض الشيوخ ويمكن أن
 يقال مراد الشارح الضمان
 بالفعل وأما اذا لم يحصل شيء
 فمعلق الضمان لم يحصل
 بالفعل (قوله فانه يحث
 مكانه) ولو دفعه له بعد القبول
 وقبل الاجل ولكن في التوضيح
 انه اذا قضاه بعد قبوله وقبل

أقل من الدين بغير فاسد على الدين وقاصصه باليمن وقفت المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل
 بما يفوت به البيع الفاسد من حواله السوق فاعلى فان مضى الاجل حثت لان الماوضة
 الشرعية لم تحصل اللهم الا أن يوفيه المدين الخالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل
 أو يكون في القيمة وفاء به فانه يبر (قوله ان لم تف بالثمنه الخ) فاعلى القيمة أو
 القيمة أي الا أن يوفيه الخالف ما بقي من دينه بعد القيمة قبل الاجل (ص) كان لم يفت
 على المختار (ش) أي انه يحث اذا لم يفت المبيع حتى انقضى الاجل أي وفات بعده حيث لم
 تف القيمة بالدين والا فلا حث كما في قوله قبل الاجل على المختار عند اللغوي خلافا
 لسحنون في قوله بالحنث من غير تفصيل فالتشبيه تام أي في منطوق ان لم تف وفي مفهومه
 وأما ان لم يفت بعد الاجل أيضا فانه يحث اتفاقا اذا المبيع حينئذ باق على ملكه وبه ولم يدخل
 في ضمان المشتري ولا في ملكه فلم يحصل وفاء (ص) وبهية له (ش) يعني ان من حلف بيمينه
 حقه الى اجل كذا فوهر بهر به للمدين أو تصدق به عليه أو أبرأه منه وما أشبه ذلك وقبل المدين
 ذلك فانه يحث مكانه لان الحق سقط بمجرد قبوله (ص) أو دفع قريب عنه وان من ماله (ش)
 يعني لو حلف بيمينه حقه الى اجل كذا فغاب الخالف أو لم يغيب الا ان بعض أقارب الخالف
 قضاه عنه من ماله أو من مال الخالف فانه لا يبر ولو كانت اليمين مؤجلة ومضى الاجل فهو حاث
 ما لم يعلم الخالف قبل الاجل ويرضى به فانه يبر بذلك وأما ان كان الدافع عنه وكيله فان كان
 وكيله في القضاء أو مفوضا به وان كان وكيله في البيع والشراء والتقاضى وكذلك ان أمر به
 الخالف والا فلا يبر فالضمير في قوله عنه للخالف وكذا ضمير ماله وكان ينبغي أن يقول وان من
 مالك (ص) أو شهادة بينة بالقضاء (ش) يعني لو حلف ليوفيه حقه فشهدت له بينة انه قضاه له
 لم ينتفع بذلك ولا يبر الا بدفعه له أو وكيله ومثل الشهادة ما اذا كان الحق المحلوف على ادائه
 عوض عبد فاستحق أو ظهر به عيب ورده فانه لا يبر حتى يوفيه عوض العبد ثم يرد ومثله ما اذا
 اعترف المحلوف له انه وصل اليه حقه قبل حلف المدين فان الخالف لا يبر الا بدفعه له ثم ان شاء
 أخذه منه أو لم يأخذه منه فقوله (الا بدفعه ثم أخذه) راجع للسائل الثلاث أي ولا يبر الخالف
 في ذلك كله الا بدفعه الحق قبل مضى الاجل حقيقة كما في مسألة الهبة ومسألة الشهادة

الاجل لم يحث وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم (قوله فان كان وكيله في القضاء)
 أي قضاء الدين الذي عليه وقوله والتقاضى أي يقبض الديون التي له (قوله وان من مالك) أي يا خالف خلافا لظاهر المصنف من
 ان الضمير في قوله وان من ماله يعود على التريب (قوله كما في مسألة الهبة) هذا لا يأتي على ما تقدم له بل انما يأتي على ظاهر قول
 مالك وابن القاسم في التوضيح في مسألة الهبة ولو قضاه بعد قبوله وقبل الاجل لم يحث وهو ظاهر قول مالك وأشهب والحاصل
 ان في المسألة قولين فالاول ذهب لقول وهو الراجح وهذا ذهب لخلافه (قوله أو حكما كما في مسألة القريب) لا يخفى بعد هذا ان
 ليس هنا أخذوا المصنف قد قال الا بدفعه ثم أخذه أجيب بأن قوله ثم أخذه فيما يمكن فيه الأخذ

(قوله وبهذا يفتح الخ) ورجحه عجم المسئلة الشهادة بعبارة الشيخ عبد الرحمن وشبهته انه في مسئلة القريب لا يشترط دفعه بل يكفي اجازته وقد علمت رده بقوله حقيقة أو حكما وعلى كلامه بقوته مسئلة الهبة (تو تبيينه) كلام المصنف هذا مبني على مراعاة الالفاظ وترك مراعاة البساط وهو خلاف ما تقدم ولكنه الرجح كلام المصنف فيما هنا بخصوصه ولا غرابة في بناء مشهور على ضعفه قال في كذا وجدتم في ماله فلو أبي الخوف له في هذه المسئلة وقال اننا لا حق في اخذه فيدفع الخالف الحق للحاكم لاجل البرم يأخذ ولا يجبر الخريم انتهى (قوله فدفعت الحاكم الدين) أي

٤١٥

لا يخفى ان ظاهر هذه القولين ولو فرض ان الحاكم لم يدفع عنه شيئا ولذلك قال شب وان لم يدفع حتى مضى الاجل انتهى فهو صادق بعدم الدفع رأسا (قوله مقيدة بما اذا لم يكن للمجنون ولي) أي وأما اذا كان للمجنون ولي فلا يبر يدفع الحاكم له وليس يفرض في سفيه اذن له وليه بأن يتدين ديناً ثم يحلف لرب الدين انه يقضيه حقه في أجل كذا ثم جن (قوله وانظر هل المقفود الخ) الظاهر انه ليس كذلك لانه مختار في فقده الا أن يكون غير مختار فيه (قوله أو يوم الجمعة غدا الخ) وانما اقتصر المصنف على ما ذكره لتوهم ان الثاني ناسخ للاول (قوله فينبوي ان كان مستفتيا) أي في اليمين بالله وغصبرها ولا ينبوي عند القاضي في الطلاق والعق المعين (قوله جله) أي جعل ابن القاسم يمينه في الطعام لان النص لا يمت القاسم (قوله ايقضينه حقه الى أجل كذا) وهو دنائير أودرهم ولم يقصد عينهما

أو حكما كافي مسئلة القريب اذا بلغه ذلك وهو غائب وأجاز دفعه وبهذا يفتح ما قرره تب من أنه راجع للثلاث مسائل (ص) لان جن ودفع الحاكم وان لم يدفع فقولا (ش) صورته احلف ليقضينه حقه الى أجل كذا ثم حصل الخالف جنون في الاجل فان دفع الحاكم عنه الدين في الاجل بر في يمينه ويرى من الدين وان مضى الاجل فدفعت الحاكم عن الدين بقوله في المسئلة قولان بالحديث نظرا الى دين يمينه وعدمه نظرا الى حين انفق وفي شرح (ه) بعد ان استظهر ان دفع جماعة المسلمين يقوم مقام دفع الحاكم وان المعنى عليه والسكران بحلال كالمجنون قال ثم ان البراءة بدفع الحاكم مقيدة بما اذا لم يكن للمجنون ولي ويجري مثله في المعنى عليه والسكران كذا ينبغي وينبغي أن يكون الاسير كالمجنون وانظر هل المقفود كذلك أم لا وظاهر كلامه انه يبر يدفع الحاكم ولو كان المدفوع من مال الحاكم والولي مثله والظاهر ان المحبوس متى أمكن الوصول له فلا يبر بغيره والابر (ص) وبعدم قضاء في غدي لا قضيتك غدا يوم الجمعة وليس هو (ش) يعني لو حلف ايقضينه حقه غدا يوم الجمعة أو يوم الجمعة غدا وهو يظنه كذلك والحال ان غدا يوم الخميس مثلاً فان قضاء فيه فانه يبر في يمينه اذ هو مسمى غدا عرفا ولا يضره غلطه في اسمه وان لم يقضه فيه حيث لان المعلوم من قصد الخالف انما هو تجهيل القضاء لا تسمية اليوم فلا يلتفت الى قوله يوم كذا الا ان يريد اليوم الذي سمي فينبوي ان كان مستفتيا كما نقله المشذلي (ص) لان نفي قبله بخلاف لا كنه (ش) يعني انه اذا حلف ايقضينه حقه في غدا فجعله له اليوم فانه لا يحنث لان قرينة الخالف اقتضت ان الخالف انما هو على عدم تأخير عن اليوم ولذلك اذا قصد بحلفه ان يدفع له غدا المطلب فانه يحنث بقضائه قبله بخلاف لو حلف ليا كان هذا الطعام غدا فأكله اليوم فانه يحنث لان الطعام قد يرد به اليوم والخريم انما القصد منه القضاء كافي المدونة قال أبو ابراهيم جله في الطعام على مقتضى اللفظ وفي الدين على المقصد ولذلك لو قصد بالدين الادب بالتأخير وبالطعام الرغبة في أكله لكونه مريضاً لا تمكس الحكم ونحوه لا شهب (ص) ولان باعه به عرضا (ش) هذا معطوف على قوله لان قضى قبله أي فلا حنث وصورتها حلف ايقضينه حقه الى أجل كذا فباعه به عرضا قبل مضى الاجل تساوى قيمته الدين الذي عليه فانه يبر في يمينه فان كانت قيمته أقل من حقه لم يبر ولو باعه بقدر الدين لانه يحنثا لجانب البر والحلف يقع بأدنى سبب وان كان الغبن جازا في مثل هذا (ص) وير ان غاب بقضاء وكيسل تقاض أو مفوض (ش) أي وبر الخالف ان غاب الخوف له أو تقيب واجتهد في طلبه فلم يجده بقضاء وكيسل تقاض لديه أو مفوض واحترز بقوله غاب عما لو كان رب الحق حاضرا فان السلطان يحضره ويجبره على قبض حقه الا أن يكون الحق عمالا لا يجبر على قبضه كعارية غاب

مفهومه لو قصد عينهما لم يبر لا بدفعه العبر وكذا اذا كان لانية له ولا يبر الا اذا حلف على نية القضاء المطلق فباعه به عرضا (قوله تساوى قيمته الدين) رده اللغائي قائلا ولا يشترط في هذا المبيع ان تساوى قيمته الدين لان الفرض انه بيع صحيح وتقييد تب له بذلك غير ظاهر (قوله أو مفوض) بالجر مصدر مبني اسم مفعول بمعنى تفويض كما قيل في قوله تعالى يا ايكم المفتون أو معطوف على وكيسل وحذف الموصوف (قوله كعارية غاب عليها) أي وهي مما يغاب عليه والقاعدة ان العارية اذا كانت مما لا يغاب عليها وادعى المستعير ضياعها ولم تقم بينة فانه يلزمه قيمتها

(قوله بدفعه) أي يدفع الحق الذي هو خمسة الشيء المعار (قوله وانه) الاولى أن يقول وعما لومات فانه يبر بقتضاء وارثه ويكون
 معطوفا على قوله لو كان الخ ويجاب بأنه استئناف لبيان الحكم (قوله وهل ثم وكيل الضيعة) لا يخفى أن كلام المصنف يقتضي
 تقديم وكيل الضيعة على الحاكم في هذا التأويل وليس كذلك بل هي اندهم سواء في البر بالدفع لاحدهما فهو في رتبة الحاكم عياض
 وهو ظاهر ما هو تنبيهه به قول ابن تومس قال بعض فقهاءنا وانما يبر بدفعه الى السلطان وان كان السلطان لا يقتضي ديننا الغائب
 الا أن يكون مذكورا لان ذلك حق الخالف ابراء ذمته وبره في عينته والراجح ان الحاكم يقدم على وكيل الضيعة (قوله أو ضيعة) أي بلده وهذا أي قوله بل وكله
 الخ تفسير من المأرخ لو وكيل الضيعة (قوله ويرى في الحاكم الخ)

٤١٦

الناطق في الحاكمكم فيشمل
 السلطان والقاضي والوالي
 وانظر هل السعاة هنا وفي
 ولاية النكاح مدخل
 وسكت عن البراءة في غيره
 وحكمها انما يحصل بالدفع
 لو قيل التقاضي المفوض دون
 وكيل الضيعة (قوله فان كان
 الحاكم عدلا الخ) ظاهره وان
 كان جائرا في نفس الامر أو
 عند الناس وهذا بناء على ان
 حقيقة مضارع مبنى للفاعل
 وانظر هل يقبل قوله انه
 لا يحقق جوره أو ينظر
 اشهره عند الناس والظاهر
 انه ان كان مثله يخفى عليه
 ذلك قبل والا فلا (قوله اذ لم
 يجد الحاكم العدل) بان لم
 يكن حاكم أصلا أو جار أو
 مذكورا الوصول اليه (قوله
 ولا وجد وكيل) أي غير
 وكيل الضيعة الذين يخفى عليهم
 على وكيل الضيعة حتى على
 القول بأنه يبر بالدفع له اقيامه
 مقام الحاكم في عدة مسائل
 (قوله يأتي الى جماعة الخ)
 على ما تقدمت عليه من غير اشارة عدلين (قوله ووزنه) أي فيما اذا كان
 التعامل وزنا (قوله ويقيه تحت يده) أي أو يد عدل من المسلمين (قوله ولو واحد منهم يكفي) عبارة عما أراد المصنف بجماعة
 اثنين عدلين فان لم يوجد عدالة فالجمع على حقيقة واعقده بعض الشيوخ في تنبيهه بظاهر عبارة المصنف انه يبر بذلك ولو لم
 يصدق الوقت عن القضاء لكن كلام ابن تيمية يبر بغيره مدانه يعترف بالبر أن يضيح الوقت بحيث يخاف الخنث (قوله من الشهر الثاني
 أي بالنسبة للشهر الذي وقع الخلاف فيه فلا ينافي ان الشهر الثاني هو عين الشهر المشار له بقوله في رأس الشهر مثلا) قوله كيوم
 غرة (أي الذي هو اليوم التاسع فانه سابق على ايته التي هي ليلة الوقوف والكف استقصائية ويقال ليلة غرة ليلة التاسع
 والاصل ان اليوم التاسع له ايلتان ليلة قبله وليلة بعده ويوم النحر ليس له ليلة أي يجب الجمع بينهما فلا ينافي أن ليلة ليلة العاشر

انسلاخه

أفادانه لا يبر بجعله عند عدل من غير اشارة عدلين (قوله ووزنه) أي فيما اذا كان

التعامل وزنا (قوله ويقيه تحت يده) أي أو يد عدل من المسلمين (قوله ولو واحد منهم يكفي) عبارة عما أراد المصنف بجماعة
 اثنين عدلين فان لم يوجد عدالة فالجمع على حقيقة واعقده بعض الشيوخ في تنبيهه بظاهر عبارة المصنف انه يبر بذلك ولو لم
 يصدق الوقت عن القضاء لكن كلام ابن تيمية يبر بغيره مدانه يعترف بالبر أن يضيح الوقت بحيث يخاف الخنث (قوله من الشهر الثاني
 أي بالنسبة للشهر الذي وقع الخلاف فيه فلا ينافي ان الشهر الثاني هو عين الشهر المشار له بقوله في رأس الشهر مثلا) قوله كيوم
 غرة (أي الذي هو اليوم التاسع فانه سابق على ايته التي هي ليلة الوقوف والكف استقصائية ويقال ليلة غرة ليلة التاسع
 والاصل ان اليوم التاسع له ايلتان ليلة قبله وليلة بعده ويوم النحر ليس له ليلة أي يجب الجمع بينهما فلا ينافي أن ليلة ليلة العاشر

(قوله فله يوم و ليلة الخ) فإذا قال روية هلال رمضان فله يوم و ليلة من رمضان فإذا قال لا تسلاخ رمضان أو لا تقض رمضان فله يوم و ليلة من شوال وإذا قال لا تسلاخ رمضان فله يوم و ليلة من رمضان والحاصل أن المخالفة لا تلام عندها وإذا (قوله مصدر الخ) وقول تن بالتصغير صحيح كما أفاده شيب ومحيى تن (قوله وهو الضم والجمع) أي لأن الإنسان عند نفسه يضمه ويجمعه عليه وعطف الجمع على ما قبله تفسيره والتعبير بفتح القاف وسكون الباء (قوله ولا إدارة) أي ما قبله (قوله والاول أحسن) أي لأنه يمنع وجوده في المعطوف عليه كما لا يخفى إلا أن تعق ٤٠٩ همزة إن تنسبك مع ما بعده هاو يتوهم دخول الباء حينئذ لا لأنك

خبر بان تلك اللمة تقتضي المنع لا عدم الاحسنية وقيل في وجه الاحسنية أن الجر بالتوهم ضعيف وفيه تكلف تأمل (قوله لا أدخله) أي وقصد تجنبها أو دلت قرينة أو بساط عليه (قوله فهو من باب الحذف والايصال) فإن قيل ما المانع من إبقائه على ظاهره قلت المانع أنه ليس قصده دخوله بل الدخول منه للدار (قوله يعني أنه إذا حلف الخ) أي فالصنف أهل قيد الأيدي منه وهو ذكر البيت مع اضافته أو تنكيره وهذا إذا لم يقيد بملكه وأما لو قال لا أدخل فلان بيتا لملكه فلا يحث بدخوله بيت الكراء (قوله إذا البيوت أغما تنسب لسكانها) ولهذا لو حلف لا أدخل منزل فلان فدخل على رجل سكنه بالكراء من فلان فلا يحث له (قوله وبأكل) أي طعاما (قوله دفع) أي دفعه له فحذف مفعول أكل للعلم به منه لأنه يعلم من أكل أنه أكل طعاما وحذف

انسلخه أو استهله أو دخوله أو انقضاء رمضان فله يوم و ليلة (ص) ويجعل ثوب قباء أو عمامة في لا ألبسه لأن كرهه لضيقه (ش) يعني أن من حلف لا يلبس الثوب الغلاني فمقطعه وجعله قباءا وهو ثوب مفرج أو سراويل أو عمامة وألبسه على هذه الحالة فإنه يحث ومثله أن يتر به أو أوف به رأسه أو جعله على منكبيه إلا أن يكون حلفه لأجل ضيقه أو لأجل سوء عمله فقطعه وجعله قباء أو عمامة وألبسه فإنه لا يحث بذلك يريد إذا كان المحلوف عليه محملا يلبس بان كان قبصا أو قباء وما أشبه ذلك وأما أن كان لا يلبس بوجه مثل أن يكون شقة فإنه إذا قطعها أولبسها يحث ولا ينوي أنه أراد ضيقها قاله أبو عمر إن أي لأنها لا تلبس على حالها كمن حلف لا يأكل حنطة فأكل خبزها ولا ينوي نقوله ويجعل الخ معطوف على قوله وبشوت ما حلف عليه الخ والقباء محمول ودود وجهه آقية وهو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من القبو وهو الضم والجمع (ص) ولا وضعه على فرجه (ش) يعني أن من حلف أن لا يلبس الثوب الغلاني فوضعه على فرجه من غير أن يديره فإنه لا يحث ويحث من حلف لا يضطجع على فراش فقعه والخوف به إلا أن يكون أسوء خشوه لذاته فيقعه ويزيل خشوه ويجعله أزارا ثم إن قرئ قوله ولا وضعه بالفعل كان معطوفا على كرهه أي ولا أن وضعه على فرجه وإن قرئ بالمصدر وجرته كن معطوفا على التوهم أي توهم أن الباء داخلة على كرهه وأنه مصدر والاول أحسن (ص) ويدخوله من باب غير في لا أدخله إن لم يكره ضيقه (ش) يعني أنه إذا حلف أن لا يدخل هذه الدار أو من هذا الباب فقول الباب عن جانه الاول أو سد وفتح غيره ودخل منه الحلف أنه يحث إلا أن يكون حلفه لأجل مروره على ما لا يجب الاطلاع عليه أو لضيقه ونحوه فإنه لا يحث الحلف بدخوله محامير أو أصل قوله لا أدخله لا أدخل منه فحذف الجار ووصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والايصال (ص) وبقية على ظهره ويكثر في لا أدخل فلان بيتا (ش) يعني أنه إذا حلف لا أدخل دار فلان أو بيت فلان فدخل عليه في بيت يسكنه فلان فإنه يحث وسواء ملك فلان القبضة أو المنفعة فقط بكراء أو إدارة إذا البيوت تنسب لسكانها فإن أقام على ظهر ذلك البيت الذي يسكنه فلان المحلوف عليه وسواء ملك القبضة أو المنفعة فقط فإنه يحث والمراد بالقيام الاستعلاء ولو مارا (ص) وبأكل من ولد دفع له محلوف عليه وإن لم يعلم أن كانت نفقة عليه (ش) صورته حلف شخص لا أكل طعاما زيد مثلا فدخل ولد الحالف أو عبده ولادين للعبس على زيد المحلوف عليه فطعمه خبزا فخرج الولد أو العبد فأكل منه الحالف ولم يعلم أنه من عند زيد المحلوف عليه فإنه يحث لكن بشرط أن تكون نفقة الوالد على أبيه أي لازمة له بأن يكون الابن

٥٢ خرشي ثاني مفعول دفع لأنه لما حذفه حذف عانده ولم يحذف له لأنه لا تخلو الصفة من عانده (قوله فدخل ولد الحالف) وولد المحلوف لو أكل منه الحالف ينبغي أن يفصل فيه كولد الحالف وانظر لولا التثنية الحالف لقيط أو أكل منه طعاما من المحلوف عليه هل هو كولد الحالف فإن كان يتفق عليه لعدم ما يتفق منه حث والافلا (قوله فطعمه خبزا) أي أو أطعمه شخص آخر غير المحلوف عليه من خبز المحلوف عليه ويمكن شمول المصنف لثلاث الصور بقراءة دفع مبنيا للمفعول وقوله محلوف عليه صفة طعام أي دفع له طعام محلوف عليه

(قوله فان كان كثر الميخنة الخ) فبذلك يعلم ان كسوة الوالد ليست كالطعام فيما اذا حلف لا يلبس ما يكسوه على فلان ولا اكتبى منه ثم ايس ما كساه لولده لانه من الكثير الذي ليس له رده كذا قاله عجم (قوله لا يكون الطعام لا ينتفع باكله الخ) الصواب ما في عجم لا يكون الطعام لا ينتفع الا بالكل في الوقت (قوله وعبد كوله) وهل العبد شامل اكانه وهل زوجته كوله والظاهر انها كوالده والظاهر ان المكاتب ينظر اعاقبته حاله هل يوفى أم لا (قوله وأما والده) وكذا واولده لعدم وجوب نفقته عليه فان قامت العلة الجارية في اعطاء اليسير لولد الفقير تعزى في اعطاء اليسير للوالد الفقير فان التفرق ان الولد محجور لا والد بخلاف العكس انتهى (قوله ٤١٠ لا اكله الايام) ومثله لا اكله حيث لا نسبه ولا سبط (قوله وثلاثة في كايام)

وعدا والاب موسرا ولا يدمن كرون المدفوع الوالد يسير فان كان كثير الميخنة ووجهه انفق ان اليسير ما كان لدو الدارده فكما بقي على مالك المحلوف عليه فيحلف بالاكل منه ولا كذلك الكثير الذي ليس له رده وقد أشار عبد الحق الى بيان نذر اليسير فقل فيه بعض القرويين قول مالك بكون لاب قادر على عدم قبوله لانه لا يكون الطعام لا ينتفع باكله في الوقت كالكمرة ونحوها لانه يقول نفقة ابني على فليس لاحد ان يحمل على شيء منهم اهذه ان اكل مما اعطى الصبي حنث ويعد ذلك قبولا لغير المحلوف عليه اه وعبد كوله الا انه يحنث باكل ما دفع له المحلوف عليه وان كان كثيرا لان رده وأما والده الذي تجب نفقته عليه فلا يحنث باكله مما دفعه له المحلوف عليه سواء كان كثيرا أو يسيرا لانه ليس له رده (ص) وبالكلام أبدا في لا اكله الايام أو الشهور (ش) يعني ان من حلف لا اكله فلانا الايام أو الشهور أو السنين فانه يحنث بكلامه له أبدا في جميع ما يستقبل من الزمان لان أبدا ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان جلالا للالزام على الاستغراق في الثلاثة وهذا مع عدم النية ولا مفهوم للكلام بهذا الحكم بل مثله لا البسه أولا اركبه الايام الخ (ص) وثلاثة في كايام (ش) يعني انه اذا حلف لا اكله أياما أو شهورا أو سنينا فانه يلزمه أقل الجمع من كل صنف على المنصوص عند ابن الحاجب والشهور عند ابن عبد السلام (ص) وهل كذلك في لا هجرنه أو شهر قولان (ش) يعني انه اذا حلف لا يهجرنه ولم يذ كر مدة فقال بعض الاشياخ يلزمه ثلاثة أيام وهذا هو قول ابن القاسم في العتبية وقول ابن الماجشون وأصبع في الواحدة وقول سحنون في كتاب ابنه وقال بعضهم يلزمه شهر واحد وهو الذي في الموازية لابن القاسم أما اذا حلف لا يهجرنه أياما أو شهورا أو سنينا فانه يلزمه أقل الجمع من كل نوع وفي لا طينان هجرنه سنة عند محمد وقيل شهر النخعي قول محمد احتياط لا أنه لا يجزئه دونه فان كان بينهما مضافة ومصادقة فالشهر طويل والافهوقيل (ص) وسنة في حين وزمان وعصر ودهر (ش) يعني انه اذا حلف لا اكله حيناً أو زماناً أو دهر فانه يلزمه سنة من يوم حلف وان كلف قبل مضيا حنث فلو عرفها فاقبل كذلك وقيل لا بد فيماعد الحين وأما هوفسنة ولوعرف (ص) وبما يفسخ أو بغير نسائه في لا تزوجن (ش) يعني ان الحالف لا يبرأ اذا حلف لا يتزوجن فترج امرأة نكاحها يفسخ قبل الدخول ولم يدخل بها فان دخل بها بر في عيانه ولا حنث لانه يعضى بالدخول بخلاف لا اكله حلف ان لا يوجد منه فعل فني وجد منه حنث (قوله فان كان بينهما مضافة فالشهر طويل) أو

فضلا عن السنة (قوله فالشهر طويل) أي فيبرم بجرانه قطع ابل وعشرون يوما مثلاً (قوله وقبل الابد) هو ارجح كما يفيدته اقتصار شب وعبد عليه وعبرة عب وزمه سنة في حين وكذا ان عرفه وزمان الخ فان عرف واحد من هذه الثلاثة لزمه الابد عيا لا عرف وان كان الحين بمعنى الزمان لغة وهما تاء ان لعجم حيث قال قوله وسنة الخ أي أقول لا فرق في الاول بين كونه منكراً أو معرفاً وأما ما بعده فيلزم في معرفته الابد انتهى وقال في التنبيه العصر الدهر (قوله وأما هوفسنة ولوعرف) وكأنه نظري في ذلك للعرف (قوله لا تزوجن) أي ولم يقيد بعينه بأجل كما هو ظاهر المصنف فغنى حنثه انه لا يبرأ ويحمل حنثه على ما اذا عزم على الضم وان كان معناه لا يتزوجن في أجل كذا في تزوج بما يفسخ أو بغير نسائه فغنى حنث على يابه اذا مضى الاجل (قوله ولا حنث) المراد به

عدم البر (قوله ولا يبرئه الخ) أي خلافاً لما هو المصنف (قوله والوطء المباح) والحاصل أنه لا بد من الوطء في البر كما في شرح شيب
فلا يكفي العقد في البر وانظر لم توف البر على الوطء المباح هنا بخلاف حلفه لا طأها الليلة فوطئها حائضاً ويمكن الفرق بالمندوحة
هنا (قوله وان تكون ممن تشبه نساءه) أي في القدر والرقعة هذا كما هو مفهوم ٤١١ إذا كان الحالف رجلاً فلا يكون امرأة

فإنه يعتبر في برهما ما يعتبر في
الرجل إلا كون النكاح
رغبة فإنه لا يعتبر في برهما اتفاقاً
كذا ينبغي وأما الرجل فهل
لا يفيده من كونه نكحها
نكاح رغبة ونسب لابن
القاسم أو يبر ولو قد دبلكا
برارعيه الأحمى وهو القياس
(قوله وتشبه زوجته) أي
في حلفه لا تزوجن عليها (قوله
والظاهر الخ) أي فلا بد أن
تكون تشبهه (قوله أن لم
يشترط عدم الغرم) أي بأن
اشترط الغرم أو لم يشترط شيئاً
(قوله أولاً ضمن الأوجهه)
هذا المصير في قوة شرط
عدم الغرم كما يأتي في باب
الضمنان في كلام الشارح
فيه نظر (قوله كما يدل عليه)
أي يدل على أن حلفه أن
لا يتكفل بحال لأن الغرم
شأنه في المال (قوله يحث
بكل دفءان) ولو الطالب (قوله)
وهل أن علم على اعتبار العلم
فيقبل قوله أنه لم يعلم أن ادعى
عدمه وكانت يمينه مما لا يقضى
عليه به أي أو مما يقضى عليه
بها كطلاق وعق معلن لكن
كان غير مشهور بأنه وكيل
المخوف عليه والام يقبل في
هذين مع المرافعة (قوله وبقوله

أو كان نكاحهما يفسخ أبداً فإنه لا يبر ولو دخل بهما فقله بما يفسخ أي يستحق الفسخ ويشمل
ما يفسخ قبل الدخول ولم يدخل أو بعد الدخول وقبل الطول ولم يطل أو أبداً لا يمينه على
النكاح الشرعي فلو فات بدخول أو طول في الحلف المطلق أو المقيّد والأجل باق بولا يبر إذا
زوج امرأة تزويجاً صحيحاً إلا أن التشبه أن تكون من نساءه بأن كانت كتابية أو ذنبية
الأصل ولو دخل بهما ولا يبرئه إلا لعقد الصحيح والوطء المباح وأن تكون ممن تشبه نساءه واشترط
الغيرة أن تشبهه وتشبه زوجته لأنه أغبط لها والظاهر أن الحلف على التسري كالحلف على
الزواج (ص) وبضمه أن لو حلفه في لا أتكفل أن لم يشترط عدم الغرم (ش) صورتهما حذف
أن لا يتكفل بحال ويتكفل بالوجه فإنه يحث لأن ضمان الوجه يقول إلى المال والحلف يقع
بأدنى شيء هذا أن لم يشترط عدم الغرم والأفلاحتش وقوله وبضمنه الوجه بأن قل أضمن
وجهه أولاً أضمن الأوجهه في قوله لا أتكفل لفلان بحال كما يدل عليه قوله أن لم يشترط عدم
الغرم فهنا قرينة تعيين المراد كما هو نص المدونة تقول تمت في قول المأوف في لا أتكفل وأطلق
وأخرى لو تكفل بحال غير ظاهر لأنه إذا أطلق في عينه يحث بكل ضمان ولا ينفسه شرط عدم
الغرم وإن قيد بحال وجهه حث بالمال لأنه أشد سمي (ص) وبه لو قيل في لا أضمن له أن كان
من ناحيته وهو هل أن علم به تأويلان (ش) الضمير في به للضمنان أي أن من حلف لا أضمن لفلان
فإنه يحث بضمنه لو كلفه في مال المخوف عليه بشرط أن يكون الوكيل المضمون من ناحية
الموكل بأن يكون صديقه ملاطفاً أو قريباً وهل الحلف يقيده بما إذا علم الحالف أنه من ناحية
المخوف عليه وأما أن لم يعلم بذلك فلا حث عليه أو الحث مطلقاً حيث كان من ناحيته في نفس
الامرء سواء علم الحالف أنه من ناحيته أم لا فإن قيل إذا كان فرض المسئلة أن المال للمخوف
على عدم الضمان له فلا شيء اشترط كونه من ناحية المخوف على عدم الضمان له فالجواب
أن الوكيل لم يقصده الحالف ولم يشمله إقصاه فلا حث لم يحث إذا لم يكن من ناحيته أشار إلى ذلك
اللفظ في مسئلة البيع الآتية وأما إذا كان من ناحيته فمما أن الضمان انما وقع من
الضمن للموكل فإذ لا يشترط علمه بكونه من ناحيته على أحد التأويلين فتنبه به محل التأويلين
حيث لم يعلم الحالف أن المضمون وكيل المخوف عليه فإن لم حث باتفاق سواء علم أنه من ناحيته
أم لا (ص) وبقوله ما ظننته قاله غيره في خبره ليسرته (ش) صورتهما علم زيد خالداً بامرء
واستحلفه على كتمانته ثم أن زيدا أسر له غيره خالداً فأسره ذلك الغير خالداً فآخبره به فقال خالد للمخبر
له ما ظننت أن زيدا قال ذلك الأمر غيري فإنه يحث بذلك فنزل قوله ما ظننته قاله غيره منزلة
الأخبار ولو لم يقصده فقوله وبقوله عطف على قوله وبقوله الخ أي وحث الحالف بقوله أي
المخبر بالفتح ما ظننته أي المخوف له قاله أي المخبر المفهوم من السياق وقوله غيري متعلق بقوله
والمخبر متعلق بقوله (ص) وبأذهبي الآن أثراً لا كلمتك حتى تفعل (ش) صورتهما قال لزوجه أن
كلمتك قبل أن تفعل الشيء الفلاني فانت طالق ثم قال له بعد ذلك أذهبي فإنه يحث الآن بذلك

ما ظننته قاله غيره) وأما لو قال ما ظننته يقول مثل هذا ونحوه مما لا يدل عرفاً على أنه أسر له ولا حث (قوله متعلق بقوله) وهو
المفعول الثاني المقيّد والأول وهو ما ظننته الذي هو الصريح والقاعدة تقدّمه والمصنف قدّمه فلا تدقيد وسكت عن قوله في
ليسرته متعلق بحث أي وحث بقوله في حلفه ليسرته (قوله وبأذهبي) ولا مفهوم لقوله وبأذهبي بل انتهى كلاً نذهبي والاشارة
بذلك ومن باب أولى في الحث لو لم يكن قوله ذلك بالآخر

(قوله على المشهور) ومتساوية ما لا ينكر أنه لا يحنث (قوله فقوله إلا أن الخ) هذه الألفاظ في نفسه لأنه لا يتوهم عدم الحنث حتى يأتي هذا الكلام بل الظاهر أنه من حق القول بالخالف كأن فيه إشارة إلى أمرها بالبعد عنه إلا أن والكلام وعدمه منظور فيه للمستقبل وبعد ذلك وجدت ابن خلدون جعله نظراً للحنث والتقدير اذهبى وأفعلى إلا أن والعرض منه التحريض على الفعل حتى يكام قبيلاً لا يحنث ٤١٣ إلا بذلك أى فهو يحنث بمجرد قوله اذهبى (قوله وأليس قوله لا أبالي) ولو كره

لأن قوله اذهبى كلام قبل أن تفعل المحلوف على فعمد على المشهور بقوله إلا أن متعلق بحنث المقدر الذى يتعلق به باذهبى أى وحنث إلا أن بمجرد قوله اذهبى أى وحنث وقت قوله لها اذهبى ولا ينتظر وقوع الفعل (ص) وأليس قوله لا أبالي بدأ أقول آخر لا أكلت حتى تبدأنى (ش) صورتهم احلف بالطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيداً مثلاً حتى يبدأ بالكلام فقال له زيد عند ذلك اذن والله لا أبالي منك فإنه لا يكون هذا بدءاً يعتد به فى حل اليمين فإن كلمه قبل صدور كلام غيره هذا منه حنث وانما لم يجعل قوله لا أبالي كلاماً لأنه فى جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام يعتد به وجعل قوله اذهبى كلاماً لأنه فى جانب الحنث وهو يحصل بأقل الأشياء (ص) وبالأقالة فى لا ترك من حقه شيئاً أن لم تف (ش) أى أن من باع ساعة شخص ثمن ولم يقبضه من المشتري ثم حلف لا ترك من حقه الذى هو عن الساعة المبيعة شيئاً ثم قبضه فى الساعة المبيعة فإن كانت قيمتها حين الأقالة قدر الثمن الذى يبعث به أو أكثر فلا حنث وإن كانت أقل منه حنث فقوله أن لم يف بالياء المنة من تحت أى المبيع أى عوض ما وقعت الأقالة فيه وبالنساء المنة من فوق أى الساعة أى قيمتها لو بيعت إلا أن ولا بد أن يكون وفاء حقيقة غير مشكوك فيه ولو كان مشكوكاً فيه فلا ينجزه ويحنث الخالف البائع (ص) لأن آخر الثمن على المختار (ش) معطوف بحسب المعنى على قوله بالأقالة أى لا يتأخير الثمن والمعنى أن من حلف لا ترك من ثمن ساعته التى باعها شيئاً فآخر الثمن على المشتري إلى أجل فإنه لا يحنث على ما اختاره اللغوى من الخلاف لأنه حسن معاملة لا إسقاط من الحق ولا يقال الأجل له حصه من الثمن لأنه إذا وقع التأجيل ابتداء (ص) ولا أن دفن ما لا فلم يجده ثم وجدته مكانه فى أخذه (ش) يعنى أن من دفن ما لا ثم طلبه فلم يجده ناسياً لمكانه الذى دفعه فيه فخلف بالطلاق أو غيره أن زوجته أخذته ثم أمعن فى النظر ثانياً فوجده فى المكان الذى دفعه فيه وأولى غيره فاه لا حنث عليه فى ذلك لأن معنى يمينه أن كان المال ذهباً فأخذه إلا أنت ولم يذهب وهو هذا واضح حيث كان حين اليمين معتقداً أنها أخذته والألفى المسئلة تنصّل نظره فى الكبير (ص) وبتركة ما لم يفي لا خرجت إلا بأذن لا أن أذن لا مرفزادت بلا علم (ش) يعنى أنه إذا حلف على زوجته أنه لا يخرج إلا بأذنه فخرجت بغيبه حنث علم بها أو لم يعلم لكن أن لم يعلم بها فلا اشكال فى الحنث وكذلك أن علم بها ولم يمنعها من الخروج ولا يكون علمها عند خروجها وتركها كالأذن لها فى الخروج ولا مفهوم أقوله لا خرجت أى فى حلفه لا فعلت أولاً تفعل كذا ولا بد من اذن صريح ولا يكفي العلم لأن الأذن هنا فى جانب البر فلا بد منه وليس قوله لا أن أذن لا مرفزادت بلا علم من تقه ما قبله وانما هو مسألة مسئلة متعلقة ومعناها أن من حلف لا يأذن لزوجته إلا فى عيادة المريض مثلاً فاذن لها فى ذلك فذهب إليه ثم ردت

ولو قول والله لا أبالي (قوله لأنه فى جنب السبر) أى وأيضا المقصود حتى تبسه أى بكلام يظهر أنك الخاضع لى دون أن أكون الخاضع لك (قوله وإن كانت أقل منه حنث) ما لم يدفع له المشتري ما نقصته القيمة فلا حنث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة فيحنث واشترط لو فاء مبنى على أن الأقالة بيع (قوله على المختار) ومتساوية ما لا ينكر فى المجموعة فقال رب نظره خير من وضعية (قوله والألفى المسئلة تفصيل) حاصلة أنه تارة يتبين أنها أخذته وتارة يتبين أنه فى محله وتارة يتبين أن الذى أخذه غيرها وتارة لا يتبين شيء فإن تبين أنه بموضعه أو أنها أخذته فإن كان حين الخلاف معتقداً أنها أخذته أو طائناً أو شاكلاً فلا حنث كانت اليمين بطلاق أو غيره فهذه اثنتا عشرة صورة وأما أن كان حين اليمين جازماً بعدم الأخذ فيقع الطلاق فى صورتين إذا تبين أنها أخذته أو تبين فى موضعه وغموس فى غير الطلاق فى هاتين

الصورتين فهذه أربعة تضم لما تقدم يكون الجميع ست عشرة وإن تبين أن غيرها أخذته أو لم يتبين شيء فإن كان حين الخلاف جازماً بعدم الأخذ أو شاكلاً أو طائناً فإنه يقع الطلاق عليه ولا كفارة فى اليمين بالله لكونه غموساً فهذه اثنتا عشرة صورة وأما أن كان حين اليمين جازماً بالأخذ فإن لم يتبين أن أحداً أخذته فلا حنث كانت اليمين بالله أو غيره كطلاق وإن تبين أن غيرها أخذته وقع الطلاق فى اليمين ولا كفارة فى غيره وهو اليمين بالله لكونه لغواً (قوله وبتركة ما لم يفي) فلو أغاظته فقال لها اخرجى إلى الشرق أو الغرب لم يكن اذناً وانما هو نصية

(قوله فخرجت ابتداء الى غير

ما أذن لها فيه) أي ثم ذهبت
لما أذن لها فيه أو اقتضرت
على ما لم يأذن لها فيه (قوله
فقولان) ظاهره علم أم لا
الحنف لا صمغ مع سماع أبي
زيد وابن القاسم وعدمه لنقل
الواضحة عن ابن القاسم كذا
أفاده ابن عرفة والراجح الأول
تأصرح به غيره (قوله وبعوده)
أي وحنث ببعوده لها أي للدار
المفومة من لاسكنت بعد
أي بعد خروجها عن ملكه
(قوله بئلك آخر) بالاضافة
أي ملك شخص آخر وقوله
تت بالتثنية ينافي قوله
مادامت له وبعبارة أخرى
لأنه يصدق برجوعها للدار
بعد خروجها عن ملكه
(قوله الذي هو الخالف) راجع
لقوله لاسكن هذه الدار
وقوله أو الخالف عليه راجع
لقوله أودار فلان (قوله
مادامت له) أي المالك الذي
هو الخالف في الأولى وفلان
في الثانية (قوله والشرط
راجع للثانية) ينافي قوله إلا
أن ينوي في المسئلةين ووجه
كونه راجعاً للثانية أنه لو
رجع للأولى لكان يقول
مادامت في ملكي وقد تقدم
توجيه صحة ما قاله (قوله وهو
ظاهر الخ) أقول إلا أن الواجب
اتباع المدونة (قوله أن كان من
ناحية) وهل لابد من العلم أو
لا يشترط والفرض أنه لم يعلم
بأنه وكيله والاحتمال كأنه من

من غير علمه فانه لا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم فانه يحنث لان علمه كذنه وعلى ذلك حمل
الشارح كلام المؤلف ونحوه في المواقي وهو نص المدونة وقوله بلا علم أي حال الزيادة فعلمه بعد
فعالها الزيادة لا يوجب حنثه ثم إن مثل ذلك ما إذا خرجت في الفرض المذكور غير ما أذن لها
فيه فيفصل فيه بين أن يكون علم فيحنث أو لا فلا حنث عليه وكذا لو ذهبت لغير ما أذن لها فيه
ابتداء ثم ذهبت لما أذن لها فيه وأما أن حلف لا يخرجني إلا بأذن فخرجت ابتداء إلى غير ما أذن
لها فيه فانه يحنث سواء علم أم لا وأما أن خرجت لما أذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لغيره ففيه
قولان (ص) وبعوده لها بعد بئلك آخر في لاسكنت هذه الدار أو دار فلان هذه أن لم ينو
مادامت له لادار فلان (ش) يعني أنه إذا حلف لاسكن هذه الدار أو دار فلان هذه فباعها
صاحبها الذي هو الخالف أو الخالف عليه ثم سكنها الخالف بعد بيعها فانه يحنث لاسكن اسم
الإشارة من التعيين فلا يزيله انتقال المالك لأنه إنما كره تلك البقعة إلا أن ينوي في المسئلةتين
مادامت له ولو قال دار فلان ولم يقل هذه فباعها فلان فسكنها الخالف لم يحنث أن لم ينو بيعها
وظاهر قوله وبعوده لها سواء عاد لها طوعاً أو كرهاً وقد علمت أنه لا حنث مع الإكراه قبل وفي
ذكر العود نظر لأن الحنف لا يثبت بيعاً إذا كان سالكاً ثم عاد واجيب بأن المود يطابق بمعنى
الدخول كما في قوله تعالى أولتعودن في ملتناً أي لمتن خلن وهو المراد أي وبدخوله على وجهه
السكنى الخ والشرط راجع للثانية ويصح رجوعه للمسئلةتين على معنى ما إذا كانت الدار للغير في
المسئلةتين (ص) ولأن خربت وصارت طريقاً (ش) يعني أنه إذا حلف لا دخلت هذه الدار
فخربت الدار وصارت طريقاً فانه لا يحنث بالدخول فيها وقوله (ن) لم يأمر به شرط في مقدر
عقب قوله ولأن خربت وصارت طريقاً فانه لا يحنث بالدخول فيها وقوله (ن) لم يأمر به شرط في مقدر
مكرهاً أن لم يأمر به أي بالإكراه المفهوم من قولنا مكرهاً وهو هذا المقدر معلوم مما مر من قوله
أن لم يكره ببرود كره هنا لأجل الشرط المذكور وبعبارة أخرى إذا حلف لا دخل هذه الدار
فخربت فان كانت عينه لأجل كراهته في صاحب الدار فانه لا يحنث بالدخول فيها وهي
خراب وهذا هو مراد المؤلف وإن كانت عينه لأجل كراهته لعين الدار فلا يمر بها أبداً قال فيها
فان بنيت ثانياً فخر بها حنث إلا أن بنى مسجداً فلا حنث بدخوله أما لو حلف أن لا يسكنها فلهذا
لا يحنث ولو جلس فيها أو نام من غير خراب إذا نقل أمتعتة منها أن كان له فيها أمتعة والظاهر
أن الضمير راجع للتخريب كما فهم المؤلف قاله ح وهو ظاهر لأن هذا هو المتوهم لا لأن كراه
لأن الإكراه بالمأمور به ليس إكراهاً وإنما حنث بالدخول بعد أن خربت حيث أمرهم
بالتخريب معاملة له بقبض مقصوده والاقاسم الدار زال عنها لأن الدار اسم الساحة مع
البنين (ص) وفي لا باع منه أوله بالوكيل أن كان من ناحية (ش) يعني أنه إذا حلف لا باع
من فلان أي لفلان شيئاً ثم باع من اشتري لفلان فان كان هذا المشترى من ناحية الخوف عليه
كقريبه أو صديقه الملاطف وما أشبه ذلك فان الخالف يحنث وكذلك يحنث من حلف أن
لا يبيع لفلان شيئاً أي لا يكون سمسار الشيء فدفع فلان ثوباً لرجل فاعطاه الرجل للخالف
فباعه ولم يعلم أنه ثوب فلان أن كان الرجل من ناحية الخوف عليه كما مر والافلاواء لم أن
النأويلين الذين تقدموا عنه قوله وبه لو قيل في لا أضمن له أن كان من ناحية وهل أن علم به
تأويلان يأتيان هنا كما أجراها أبو الحسن (ص) وإن قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لي
ثم صح أنه ابتاع له ولم يبيع (ش) هذا ما بالنسبة في الحنث والمعنى أن الخالف لو قال للوكيل عند

تأجيله أم لا وأما أن لم يكن من ناحيته ولم يعلم بأنه وكيل فلا حث (قوله فثبت أنه اشترى أفلان) والفرق بينهما وبين أن يقول بائع أن لم تأت بالثمن لكذا فلا بيع فإن الشرط باطل والبيع لازم تكسبياً أن هذه لم ينعقد البيع ابتداءً ولا تأجيله فثبت البيع (قوله إلا أن تؤخرني الخ) ظاهره أنه لو لم ٤١٤ يؤخره لوارث أنه يحنث وهو كذلك (قوله ونحوه) أي الأذن وهو مقدم من

تأخير والاصل الأباذن ونحوه من كل ماليس من الحقوق التي تورث وعبرة المدونة قاصرة على الأباذن وليس فيها ونحوه من كل ماليس الخ نعم مثل لا دخل الدار الأباذن فلان لا أقضي له حقه الأباذن فلان (قوله مثل أن يكون) تمثيل للبساط (قوله أوله فيها أهل) هذا المعطوف داخل في المعطوف عليه (قوله فكم دخلها الخ) راجع لقوله أوله فيها أهل (قوله أو يكون) معطوف على كره وفي العبارة حذف والتقدير مثل أن يكون الحق شركة ولو قال مثل أن يكون شركة الخ لكان أوضح تمثيل لقوله أن عمر له حق في الدار (قوله وتأخير وصي بالنظر) أي أن يكون التأخير يسيراً أو خوف الجود أو الخصاص فإن جهل الحال جعل على النظر (قوله فأترب الدين) ومثله الخى المفاص كما قاله ابن مرفة في تنبيهه في قيد أبو عمر أن المسئلة يكون الحق من جنس مال الغرماء حتى يكون حواله يقضى بهما ولا جاء فسخ الدين في الدين أبو الحسن ونظر إذا لم يتجانس الدينان هل يكون مثل تأخير

البيع أنا حلفت أن لا أبيع أفلان وأخشي أن تشتري له بالوكالة فقال له الوكيل انما أباعه لي لا للموكل فباعه ثم تبين بعد البيع بالبينة العادلة أنه انما ابتاع للمعطوف عليه فإن البيع يلزم الخالف ويحنث وقولنا بالبينة العادلة احتراز عما لو قال تشتري لنفسى ثم بعد الشراء قال اشتريت للمعطوف عليه فإن الخالف لا يحنث بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدهي ولو قال ان كنت تشتري أفلان فلا بيع بيني وبينك فثبت أنه اشترى أفلان لا ينبغي أن لا يحنث ولا ينعقد البيع وحزم اللغوى بذلك (ص) وأجزأ تأخير الوارث في الآت تؤخرني (ش) صورته أنه حلف بطلاق أو غيره ليقضيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخره فبات صاحب الدين قبل أن يؤخره فأخبرته الورثة بذلك الدين فأنه يجزئه لأنه حق يورث بشرط أن يكون الوارث رشيداً أو لادين على الميت (ص) لا في دخول دار (ش) المعطوف محذوف أي لا أذنه في دخول دار له فلا يكفي والمعنى أن من حلف لا يدخل دار زيد ونحوه من كل ماليس من الحقوق التي تورث الأباذن عمرو فبات عمرو فأذن له ورثته فإن ذلك لا يجزئه إذا أذن لا يورث قال العوفي وأما ظاهره أن هذا حيث لم تكن نية ولا بساط والاحل عليه مثل أن يكون سبب عينه أن عمر له حق في الدار أو له فيها أهل فكم دخلها لأجل أهلها الأباذنه فأذن له من له في أهل عمرو وحق أو يكون الحق شركة بين زيد وعمرو فجزئه أذن ورثته لأن أصل عينه انما هو على أن لا يوفي أحد الشرطيين الأباذن الآخر والحق قد انتقل فيجزئه ويدل لذلك رواية ابن القاسم عن مالك في الجموعة إذا حلفت امرأه ألا زوجت أمته بعد فلان الأباذنه فبات فلان فلا تزوجها إياه الأباذن من ورثته انتهى (ص) وتأخير وصي بالنظر ولادين (ش) يعني لو حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخره فبات رب الحق قبل أن يؤخره وورثته صغار فأخبره الوصي عليهم فأنه يجزئ الخالف ولا حث عليه بشرط أن لا يكون على الميت دين محيط سواء كان تأخير له لنظر أم لا وغايته أنه ان كان لا يترنظر كان أعسافاً فقط وينبغي أن يؤخذ الدين حالا كما ذكره بعضهم فتقييد المؤلف تأخير الوصي بالنظر لا جعل جواز الإقدام على التأخير لا لأجزائه بل لأجل لو حلفه لوافق النقل (ص) وتأخير غريم أن أحاط وأبر (ش) صورته أنه حلف ليقضيه حقه إلى أجل كذا إلا أن يؤخره فبات رب الدين قبل أن يؤخره وعليه دين محيط بما له فأخبره بذلك الغرماء فأن ذلك يجزئ أن أبر أو أذمه الميت من القدر الذي أخروا به الخالف حتى يكونوا كالأقاربين له من المدين وبعبارة أخرى وانما اشترط البراءة لاحتمال تضرر أخذ الغريم من الخالف بعد التأخير بتقليسه أو غيره من المسقطات للدين فتبقى ذمة الميت معمرة للغريم فإذا أبر أو أذمه من ذلك فإن لم يبر ذمة الميت لا يجزئ تأخير له لأنه ليس له حق في التأخير يؤخر به (ص) وفي بره في لاطأها فوطها حائضاً (ش) يعني أنه اختلف فيمن حلف ليطأها اللبسة أو مطلقاً فوطها في الحيض أو في غير رمضان مثلاً هل يبر بذلك أولاً ويحنث أن كان أجله مضي (قولان) منشئهما جعل اللفظ على مفهومه لغة وقد حصل أو شرعاً ولم يحصل بناء على أن المعلوم شرعاً كالمعروف حسا وظاهره جريان القولين ولو فرط حتى حصل

الوصي أو مثل القضاء الفاسد قاله الخطاب (أقول) مقتضى كونه فسخ الدين أنه كالقضاء الفاسد (قوله أو غيره من المسقطات للدين) أي لا أخذ الدين أي كغايته ماله (قوله لأنه ليس له حق) أي لأنه حينئذ أي حين لم يبر (قوله وظاهره جريان الخ) والقياس الاتفاق على الحث وأما أن كاتب عينه أن وطئته حث بذلك قاله ابن حارث قال المصنف ولا ينبغي

ان يختلف فيه (قوله وفي لتأكلها) أصح له لتأكلها فحذفتون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين فصارت لتأكلها
 وراجع القول بالحنث (قوله ومحلها ما حيث توات) والمثمور من القولين الحنث كما في شرح عب وشب فان قلت قد سبق
 أن الحالف اذا لم يؤجل وحصل منه وفطر فيحنث بالمنايع ولو عفا الاوان لم يفطر حنث بالمنايع العادي وهو مخالف لما هنا فلما
 ما تقدم لم يفعل المحلوف عليه وهذا قد فعله (قوله ما يزيد على قدر) المناسب أن يقول أن يكون قدر ما تتناولها المرأة لانه الموافق
 للنقل ونص الموافق وان توات قدر ما لو اردت ان تأخذها وتحرزها دونها فعلت ١٥٠ فهو حانث انتهى (قوله مسئلة

المبضعة) أي التي هي قطعة
 اللحم (قوله راجع مسئلة
 الفساد الخ) اعلم أن محل القول
 الثاني الذي يقول بعدم الحنث
 اذا أخذتم بعد ثمان أكلها قبل
 ان تتغير والا فيتنفق على
 الحنث فلما نسب ككها هو
 الموافق لذلك ترجيع قوله الا

ان تتواني مسئلة الهرة ويقسم
 التواني بما اذا لم تأخذها
 بعد ثمان أكلها لانه يتفق
 حينئذ على الحنث فلذا قال
 محشي تب فالصواب جعل
 قوله الا أن تتواني في شق
 جوف الهرة (قوله فان قلت
 الفساد يستلزم الخ) أقول
 برده هذا الجواب ما تقدم
 في قوله ما حكى اللغوي فيمن
 حلف على طعام ليا كانه
 فتركه حتى فسد فهذا الكلام
 يدل على التواني قطعاً فلا
 يظهر كلام الشارح فلذلك
 قال محشي تب انه راجع
 لمسئلة الهرة والمراد الا أن
 تتواني أي بعد الخطف (قوله
 لا كسوتهم) المراد الجمع في
 الكسوة لا الزمان بان تلبسهما

الحيض ووطئها او كانت عينه غير مؤقته وهو ظاهر كلالهم هذا (ص) وفي انما كلنا نخطفها
 هرة فشق جوفها أو كالت (ش) صورتهما حلف على زوجته لتأكل هذه القطعة اللحم فخطفها
 هرة فأكلتها ثم ان المرأة أخذت الهرة فذب عنها وشقت جوفها وأخرجت البضعة اللحم منه قبل
 ان ينحل في جوفها منها شيء فأكلتها هل يبر الحالف بذلك أو لا قولان ومحلها ما حيث توات وأما
 حيث لم تتوان فلا حنث اتفاقاً ولو لم تشق جوف الهرة وتخرجها والمراد بالتواني ان يكون بين
 عينه وأخذ الهرة الشيء المحلوف عليه ما يزيد على قدر ما تتناولها المرأة وتحرزها وعدم التواني
 ان يكون بين اليمن وأخذ الهرة قدر ما تتناولها وتحرزها فقط كما يفيد كلام الموافق وأشار بقوله
 (او بعد فسادها) اما الى مسئلة البضعة لو أخرت المرأة أكلها ثم أكلها بعد ان فسدت أو الى
 ما حكى اللغوي فيمن حلف على طعام ليا كانه فتركه حتى فسد ثم أكله ففقد حنث عند مالك
 اذ خرج عن حسد الطعام وقال مضمون في العتية لا يحنث الا أن يكون أراد ان يأكله قبل
 أن يفسد عليه فأنث الضمير باعتبار الذات المحلوف عليها وقوله أو بعد فسادها ظرف
 ما قدر معطوف على خطفها أي وان لم تخطفها أو كالت بعد فسادها أي تركت بعد الحلف حتى
 فسدت الخ وقوله (قولان) محذوف من الاولين للدلالة الثاني وقوله (الا ان تتواني) راجع
 لمسئلة الفساد فان قلت الفساد يستلزم التواني فلا يصح الاستثناء قلت لا نسلم ذلك اذ قد
 يفسد بسقوط شيء فيه بمجرد سقوطه من غير تواني ولا يصح رجوعه لمسئلة الهرة كما مر (ص)
 وفيما الحنث باخذها في لا كسوتهم ما ونيتهم الجمع واستشكل (ش) يعني ان من حلف بطلاق
 زوجته انه لا يكسوهاذين الثوبين ونيتهم عدم الجمع بينهما فكسوها أحدهما فقط وبسته
 فانه يحنث بذلك كما في المدونة واستشكل الحنث حيث نيتهم عدم الجمع واعتذر عنه بحمله على
 من رفعته البينة أي واليمين بالطلاق أو العتق المعين ولو جاء مستفتيا قبلت نيتهم اتفاقاً وقوله
 باحدهما أي الثوبين ومرجع الضمير يفهم من قوله لا كسوتهم ما وفي نسخة لا كسوتهم أي
 أيها وقوله ونيتهم الجمع أي عدم الجمع لها بينهما والجملة عالية وأولى في الحنث لو لم تكن له نية
 أصلاً وما أنسى الكلام على الايمان وكانت النذور قرينة لها في التراجم ونشركها في

كثير من الاحكام جعل له نذر فصلنا بالباب اليمين فقال
 في فصل النذر كان (النذر) وأحكامه قال في التنبيه في فصل النذر بالذال المجمة النذور
 جمع نذر وراجع على نذر بضم النون والذال يقال نذرت أنذر بفتح الذال المجمة في الماضي
 وكسرها وضمها في المستقبل ومعناه الالتزام انتهى قال ابن عرفة النذر الا اعم من الجائر ايجاب

معاني زمن واحد بل المراد لا كسوتهم ما مجتمعين ولا متفرقين (قوله واعتذر عنه الخ) اعلم انه لم يظهر للصنف صحة هذا الجواب
 لم يذكره وذلك لان هذه نية موافقة لظاهر اللفظ والنية الموافقة لظاهر اللفظ تقبل ولو في القضاء في الطلاق والعتق المعين
 والجواب ان قوله ان كسوتهم هذين الثوبين كما يحتمل ان المراد لا كسوتهم ما مجتمعا يحتمل ان المراد به لا كسوتهم ما كل واحد
 بانفراده وبهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ **باب النذر** (قوله قرينة لها) قرينة بالنون كذا في نسخة
 بنون بعد الياء الاولى أن يقول وكانت النذور عند بعضهم قرينة لها في التراجم كقول صاحب الرسالة كتاب الايمان والنذور
 وفي بعض النسخ قرينة من القرب بمعنى ان باب النذر بعد باب اليمين يقرب عندهم

(قوله على المحرم) أي الإثم المحرم (قوله وبمعنى أخص) الاوضح أن يقول كما يطلق بمعنى أخص (قوله هذابين) أي إذا كان الامتناع من أمر وقوله ما أمر أي في باب اليمين وقوله لا لامتناع من أمر يشترز قوله بنسبة قريبة كأن يقول ان فعلت كذا فعلى مسدد قد دينار مثلاً وقوله لا لامتناع من أمر يشمل ما إذا قال ان كلفت زيداً فقلت على أو على صدقة كذا مع أنه في الاول نذر ثم ان التعليق الذي لا يقتضيه الامتناع كان شفي الله صريضي فعلى كذا أو فقلت على كذا انذر فصيغة كصيغة النذر من غير تعليل (ذات قامت) مقتضى كلامه أن ان شفي الله صريضي فدارى صدقة نذر وليس كذلك إذا بدل نذر من صيغة وهي لله أو على (فست) كلامه في بحث الصيغة فبعد ان هذا ليس بنذر (قوله اخرج به ليمين) هو ما اشار له بنية فريته خلافاً لما ينادر من الشارح (قوله ويستحب له وفاؤه) أي بعد بلوغه قاله ٤١٦ عج قبه للشيخ سالم قد بحث فيه بأن الصبي غير مخاطب بخلاف الكافر كذا

أمرى على نفسه لله أمر الحديث من نذر أن بعضى الله فلا يعصيه واطلاق الفقهاء على المحرم نذر بمعنى ان النذر يطلق بمعنى أعم وبمعنى أخص والاعم يطلق على المندوب والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية والا حاديث النبوية ثم قال ابن عرفة وأخصه المأمور بإدائه التزام طاعة بنية قريبة لا لامتناع من أمر هذابين حسب ما أمر قوله طاعة أخرج به المكروه والمباح والمحرم الداخلى في الاعم وقوله بنية قريبة أخرج التزام الطاعة لانية قريبة وهو أحد أقسام اليمين وقوله لا لامتناع من أمر أخرج به اليمين لانه لا امتناع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عاياه وأركانه ثلاثة الصيغة وستأتى عند قوله كلفه على أو على نحية والشئ الماتزم وسأتى عند قوله وانما يلزم به مندوب والشخص الماتزم وهو ما أشار له هنا بقوله (ص) التزام مسلم كلف (ش) يعني انه يشترط في الماتزم للنذر أن يكون مسلماً مكافاً فلا يلزم الكافر لو فاء بنية نذره ولو أسلم نذبه له الوفاء ولا يلزم الصبي ويستحب له وفاؤه ولا المجنون ويلزم الزوجة والمجذور البالغ والرقيق ابن عرفة ونذرى الرق ما يلزم الحر يلزمه ولر به منعه من فعله انتهى وبعبارة أخرى وشمل كلام المؤلف الزوجة والمرضى حيث كان نذرهما بغير المال أو به ولم يرد على الثالث فان زاد فالزوج رد الجميع والنذر من التبرع والنذر ما زاد على الثالث فقط من تبرع امرى وشمل كلامه أيضاً السفية وفيه نظر اذ على وليه رد نذره مطلقاً وشمل كلامه العبد سواء كان الماتزم مالا أو غيره لكن ان كان غير مال فالسيد يدمنعه منه ان أضمر به في عمله كالماتزم مالا وضعوها وان كان مالا فعليه ان عتق ثم بالغ على لزوم النذر بقوله ولو غضبان أى ولو كان الناذر غضبان على المعروف (رد ما حكى عن ابن القاسم ان فيه وفي الجاح كفارة بين وانه أفتى ابنه عبد الصمد بذلك وكان حلف بالمشى الى مكة فحنث وقال له انى أفتيتك بقول اللبث فان عدت لم أفتك الا بقول مالك ابن بشير وهذا أحد أقوال الشافعي وكان بعض الاشياخ يحمل اليه ويعدونه نذراً في معصية لا يلزم لوفاء به والجاح أن يقصد منع نفسه من شئ ومعاقبته بالزامها النذر كقوله لله على نذر ان كلفت فلاناً ونحو ذلك مما يقع صدبه غيظاً نفسه والتشديد عليها والتبرر والرضا أن يكون على سبيل الشكر لله على نذر ان شفي الله صريضي مثلاً وقد ذكر ح ما يفيد كراهة نذر الجاح (ص) وان قال الا أن يبدولى أو أرى خبراً منه بخلاف ان شاء فلان فبشيئته (ش) يعني

في عيب (قوله ولا المجنون) وانظر هل يندب له الوفاء بعد الافاقه والظاهر لا (قوله ويلزم الزوجة) أى غير المال وكذا المال ان كان الثالث فأقل (قوله والمجذور البالغ) أى السفية يلزمه أى ولو بالمال لكن بعد العتق (قوله ولر به منعه) أى اذا كان يضربه في عمله أو كان بمال (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة هو نسخة للاولى (قوله اذ على وليه رد نذره) أى بالمال وقوله مطبقاً أى كان الثالث أو دونه وردوا به رد ابطال كان السفية ذكراً أو أنثى ولا يلزمه بعد رشده واصل أن الزوجة في زائد الثالث يلزمها ما لم يرد الزوج ورده ابطال والعبد يلزمه نذره مالا أو غيره فان رده السيد فعليه ان عتق مالا أو غيره والسفية لا يلزمه فله رده وله بعد الرشده رده هذا هو الموافق للمقل (قوله

ان فيه وفي الجاح) فيه أمر ان الاول ظاهره ان ابن القاسم يقول بان فيه كفارة بين مع انه لا يقول بذلك اغا أفتى ابنه بذلك لانه لو كلف ابنه المشى فلا يفعل فيلزمه على ذلك الاستهانة بمسئلة من الدين فيكون طريقاً الى الاستهانة بغيرها وهذا حصن من الفتوى عظيم الثاني ظاهره ان الجاح غير غضبان وكذا ظاهر عبارة غيره مع ان تفسير الجاح بالتفسير الاتى يفيد ان نذر الغضبان هو نذر الجاح لانه غيره ثم وجدت في كلامهم ما يفيد انه هو فالحمد لله ثم بقي شئ وهو ان كلامنا في النذر وما وقع لابن القاسم حلف (اقول) ان النذر الواقع من الغضبان هو يمين عند ابن عرفة فجعله حلفاً أى باعتباره ماعداً ابن عرفة فلا يشاق انه نذر عند المصنف (قوله أقوال الشافعي) يحتمل أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد ويكون القول الثاني للزوم (قوله والرضا) مخاطب تغدير (قوله كلفه على نذر ان شفي الله صريضي) بفتح الهمزة أى ليكون المولى تبارك وتعالى شفي هو يرضى

(قوله وان قال الا أن يبدولى) هذا في غير المعلق وفي المعلق أيضا حيث لم يجعل الاستثناء راجعا للمعلق عليه فقط كما أشار المصنف بقوله في الطلاق الا أن يبدولى في المعلق عليه فقط كالنذر والعلق (قوله كانت طالق ان شئت) بكسر التاء وهو المناسب للمقام ويصح الضم وحاصل ما في المقام انه اذا قال أنت طالق ان شئت بالضم أو بالكسر أو بالفتح يخاطب ذكر اذ الطلاق موقوف على المعلق على مشيئته كن الشخص المتكلم أو غيره وأما اذا قال على كذا ان شاء فلان فيتوقف على مشيئته وأما اذا قال على نذر ان شئت بالضم فان النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئته بخلاف ما اذا قال أنت طالق ان شئت بالضم فان الطلاق لا يلزم والنزق أنه عهد التعاقب في الطلاق دون النذر وأما الا أن يبدولى فيمنع في رجوعه للمعلق عليه فقط في البابين ولا ينفع اذ رجع للمعلق فقط أو هو والمعلق عليه كما اذا قال على كذا ان دخلت الدار الا أن يبدولى ورجعه لدخول الدار لان رجعه لصيغة النذر فقط أوله وللمعلق عليه فهذا تحقيق المقام (قوله ان شاء الله) الحاصل

٤١٧

لا يفيد في النذر غير المهم مطلقا أي معلقا أو غير معلق سواء ردها للمعلق عليه فقط أم لا (قوله وانما يلزم به مائذ) أي بأن رجعه لصيغة النذر فقط أو لها والمعلق عليه وأما المعلق عليه فلا يشترط فيه أن يكون مندوبا بل يكون واجبا وحراما ومندوبا ومكروها كقوله ان لم أصل الظهر مثلا أو ان لم أشرب الخمر أو ان لم أصل ركعتين قبل العصر أو ان لم أمش الى كذا أو ان لم أصل ركعتين بعد العصر فعلى صدقة دينار فانه يلزمه ان لم يوجد المعلق عليه واما ان وجد فلا يلزمه شيء وورد على المصنف نذر صوم رابع النحر والاحرام بالخ قبل زمانه أو مكانه في أنه يلزم مع انه مكروه أحجب

ان النذر لازم لما نذره وان قال الا ان يبدولى في عدم جملة نذر أي ما حله عن نفسه فانه لا يخل وهو لازم لان السبب تقدم وترتب عليه الضرر والسبب هو التزام النذر وكذلك يلزم النذر ولو قال الناذر الا ان أرى خيرا منه أي من هذا المنذور فانه لازم ولا يفيد استثناءه فلو قال هوذا نذر ان شاء فلان فانه لا يكون نذرا الا بمشيئته كانت طالق ان شئت أبو الحسن فلو مات قبل أن يجيز أو يرد فلا شيء على الخالف وأما ان علق النذر على مشيئة الله كان كلف فلانا فعلى النبي الى مسجد مكة أو على الخ ان شاء الله ثم كله لزمه ذلك على المشهور (ص) وانما يلزم به مائذ (ش) يعني ان النذر لا يلزم منه الا ما كان مندوبا فعلة أو تركه فلا يلزم في المباح كندر على أن أمشي في السوق اذ قربته فيه والمكروه أخرى كندر على أن أصلي نغلا بعد العصر ومحرم أخرى كندر على شربي الخمر والواجب لازم بنفسه كصلاة الظهر مثلا ونذر المحرم محرم وفي كون المكروه والمباح كذلك أو مثلها فلو لا الاكثر مع ظاهر الموطأ والتقدمات انتهى وعلة حرمة نذر المباح لانه عظم ما لم يعظمه الشرع وشغل قوله مائذ من نذر زيارة قبر رجل صالح أوحى فانه يلزمه وان أعمل فيه المطى فقد قال ابن عبد البر كل عبادة أو زيارة أو رباط أو غير ذلك من الطاعات غير الصلاة فيلزم الايمان اليه وحديث لا تعمل المطى مخصوص بالصلاة وأما زيارة الاحياء من الاخوان والمشيخة ونذر ذلك والرباط ونحوه فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في زيارة القبر وآثار الصالحين ولا توقف في ذلك لانه من العبادات انتهى من مختصر البرزلى الحلو (ص) كلفه على أو على خفية (ش) أشار الى الصيغة كلفه على خفية أو ركعتان قبل الظهر ولو لم يلفظ بالنذر على الصحيح أو على خفية ولو لم يلفظ بالجملة ولا ينظر في النذر كالميم الى النية ثم العرف ثم اللفظ وتقدم الخلاف في انعقاد الميم بالنية دون اللفظ فان قيل تمثيلة للمندوب بقوله خفية وهي سنة يقال المراد بالمندوب المطلوب طبعا غير جازم فيشمل السنة وما دونها ولا ينافي جعله هنا الضحية تجب بالنذر مع قولهم ان المشهور لا تجب الا بالذبح

٥٣ خشي في

بأن الصوم والاحرام مطاوعان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطاوعين عند ملاحظته فالنظر متعلق بهما نظر الاعمال الاول وانظر نذر صلاة بعد فجر وفرض عصر وبقية المكروهات هل يلزم أيضا نظر المطلق النفل أولا نظر الوقت لاشديته فكأنه ذاتي كذا ذكرنا وتامل مع صوم رابع النحر (قوله وفي كون المكروه الخ) أي وهل القدوم على نذر الواجب مكروه أو خلاف الاولى انظره (قوله الاكثر مع ظاهر الموطأ) راجع للادول وهو ان نذر المكروه والمباح حرام وقوله والتقدمات راجع للثاني من أنه مثلها (قوله المطى) بفتح الميم وكسر الطاء يستعمل واحدا وجمعا أي جمع مطية يذكرونها وقال الاصمعي المطى التي تخط في سيرها أي تمتد في سيرها كذا أفاده المختار (قوله غير الصلاة) لاشك أنه شامل للصوم وسياق أن الصوم لا يلزم في غير الثغور (قوله الاخوان) جمع أخ (قوله والمشيخة) جمع شيخ كما أفاده الصحاح أو اسم جمع له كما أفاده المصباح (قوله بالنية) أراد بالنية الكلام النفسي

(قوله لانه هنالك في شاة بعينها) وأما هذا فلا يس في شاة بعينها وفي بعض النسخ تصغير هذا وإن المتمد ما تقدم (أقول) وهو الظاهر ويبدل عليه ما تقدم لنا في كلام الشارح لا يظهر والحاصل أنه يستلزم من قوله وأنه يلزم به ما ندب الشخصية (قوله أي الاقدام عليه الخ) ظاهره أنه تنبيه على حقيقة مع أنه حقيقة (قوله والتزامه مباح) فيه أنه وسيلة للتدبوت فحقيقته أنه يكون مندوبا وقرر بعض الشيوخ كما أفاده شيخنا عبد الله أن المعنى والتزامه مباح أي تخصيصه من بين أفراد المندوب وهو المباح وفي ذاته مندوب (قوله وفي كره المعاق الخ) ينبغي ٤١٨ أن محله في حق من لم يتقدم نفع النذر والاحرم قطعا قاله بعض واعلم أن محله

لانه هنالك في شاة بعينها (ص) ونذب المطاق (ش) أي ونذب التزام النذر المطلق غير المكرر والمعاق وهو ما يوجب به الرء على نفسه شكر الله على ما كان ومضى كمن شفى مريضه فنذر أن يصوم أو يتصدق وما ليس بشكر على شيء حصل فمباح أي الاقدام عليه والتزامه مباح (ص) وكره المكرر وفي كره المعاق تردد (ش) يعني أن نذر المكرر مكروه كنذر صوم كل خمس أو اثنين لانه ربما أتى به على كسل أو مخافة التفريط في الوفاء به وأما النذر المعاق بمحبوب آت كان شفى الله مريضه فلي صدقة كذا أو أن رزقني الله كذا فمفعلي المشي الى مكة أو غيره من اقرب قول هو مكروه أما لكونه أتى به على سبيل المعاوضة لا القرية أو خوف توهم الجاهل منعه من حصول المقدار ومباح تردد ومن المكروه نذر التبرم كنذر عتق عبد ثقلت مؤنته عليه لانه نفسه تخلصا منه وابعاد له ونذر التخرج كنذر شيء كثير يشق عليه أما لا يطيقه فحرام ومع كون المكرر مكروها فهو لازم ولا يشك كل مع قوله وانما يلزم به ما ندب لان المراد به ما ندب في الجملة مع قطع النظر عن العوارض وهذا مندوب في الجملة والمكره عارضة واذلزم المكرر فاحرى المعاق لان المكرر منفق على كراهته والمعاق يختلف في كراهته فقوله من قال ان المعاق لا يلزم فيه نظره ولا يقضى بالنذر ولو كان معبذ ولو كان عتقا لانه لا وفاء الامع النية ومتى قضى عليه بغير اختياره لم يصح منه نية فلم يكن فيه وفاء (ص) ولزم البدنة بنذر هان فحجز بقرة ثم سبع شياه لا غير (ش) يعني ان من نذر هدي بدنة نذرا معلقا أو غير معلق وهي الواحدة من الابل ذكرا أو أنثى فانه يلزمه اخراجها فان عجز النذر عن البدنة فالشهور انه يلزمه أن يخرج بقرة لقول الخليل البقر من البدن فان عجز عن البقرة فانه يلزمه أن يخرج سبع شياه من سن الاخصية وصفها فان عجز عن الغنم فانه لا يلزمه شيء لا صبيام ولا غيره بل يصير لوجود الاصل أو بدله أو بدل بدله فلو قدر على ذون السبعة من الغنم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك وهو ظاهر كلام المؤلف والمواق وقال بعض يلزمه ثم يكمل ما بقي متى أيسر وهو ظاهر لانه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد وكلام المؤلف فحين نذر بدنة كما هو ظاهر أما لو نذر هديا مطلقا فان نوى فوعا لزم والا فلا فصل البدنة كما يأتي في قوله والاحب حينئذ كنذر الهدي بدنة الخ (ص) وصبيام بغر (ش) يعني ان من نذر أن يصوم بثغر من الثغور كعسقلان واسكندرية فانه يلزمه الاتيان اليه لاجل ذلك وان كان من مكة أو من المدينة ويأتي راكبا فلو نذر صلاة في ثغر من الثغور لم يلزمه الاتيان الى ذلك ومفهوم الثغر انه لو نذر الصوم بموضع غير الثغور فانه لا يلزمه الاتيان الى ذلك الموضع ويصوم في مكانه اذ لا قربية في

الخلافا فيما اذا كان المعاق عليه محبوبا ليس من فعله كان شفى الله مريضه أما ما كان من فعله فيمتنع على كراهته ما لم يكن نذرا مباحا فلا كراهة فيه كذا المنقول (قوله نذر التبرم) أي التضجير (قوله لقلنا نفعه) تعاميل لقوله ثبت وقوله تخصصا منه تعاميل لقوله نذر (قوله ونذر التخرج) أي الضيق والمشقة (قوله لانه لا وفاء) أي لا يصح الوفاء به وقوله الامع النية أي نية الوفاء وقوله فلم يكن فيه وفاء أي وفاء صحيح وتامل في المقام يظهر لك الحرام (قوله لا غير) أي لا غير السبع مع القدرة على أكثر من اخلافا لما في كتاب محمد يلزمه عشرة (قوله ذكرا كان أو أنثى) أي قالتان في البدنة للوحدة لا للتأنيث لانه قال ولزم لم يقل ولزمته (قوله فالشهور انه يلزمه) ومقابل ما قاله ابن تافع لا تجزئه البقرة ولا يلزمه الا ما نذر (قوله البقر من البدن) أي لان أصل

البدنة عظيمة البدن فيشمل الابل والبقر انتهى وناظر ان قوله من البدن تجوز لا حقيقة والالكانت ذلك البقرة في مرتبتها (قوله فان عجز عن البقرة) وانظر من نذر بقرة وعجز عنها هل لا يلزمه سبع شياه كما هنا وهو الظاهر أو يجزئه دون ذلك لان البقرة التي يقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما اذا وقع النذر عن البقرة (قوله لم يلزمه) أي اذا لم يقصد الحراسة والحاصل كما قال محشي تب ان اذا نذر الرباط أو الصوم بغر لزمه وكذا اذا نذر صلاة يمكن معها الحراسة وان نذر صلاة فقط ثم يعود ليس للرباط فلا يلزمه اتيانه وايصل بموضعه ويدل لما قلناه قول صاحب الجواهر ولو ذكر موضعا غير المساجد الثلاثة فان تعلقت به عبادة تختص به لزمه اتيانه ولو كان بمكة أو المدينة أو البيت المقدس كرباط أو جهاد

(قوله يجعل خفيف) تحقيق الرباط لانه امر زائد عليه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعلى ولا اصرأ ولا صبي ولو قائل ولا امر بضئ
 ما يوس منه ولا فلو ج ولا شبهه ولا أقطع احدى الرجاين أو اليد اليسرى انتهى والظاهر أولوية اليمين (قوله هذا عطف على
 قوله ولزم البدنة بنذرهما) أى عطف على البدنة من قوله ولزم البدنة (قوله ونحو ما مر الخ) كذا
 ٤١٩

في نسخة والناسب أن يقول
 وهو ما مر من النذر (قوله
 من عين ودين) أى وأجرة مدين
 ومعتق لأجل لا خدمتها
 عند ابن القاسم خلافا لاشبه
 ولا ذاتهما اتفاقا وهل يعتبر
 عدد دينه أو قيمته أو بفصل
 فيه كفاي الزكاة المشار اليها
 بقوله والازكى عينه ودينه
 (قوله ثم ان يجز) كالمكان قيمة
 الكتابة ثلاثين ثم يجز فوجد
 قيمة رقبته أربعين (قوله وهو
 قول ابن القاسم) أى ان كون
 المعتبر الثلاث حين اليمين هو
 قول ابن القاسم ومقابله
 ما لصحون من انه اغا يلزمه
 من ذلك ما لا يضر به اخرجه
 (قوله سواء كانت عينه على
 برأ وحنت) ومثل اليمين النذر
 نقول المصنف الآن ينقص
 فابق كان بانفاق أو غيره قبل
 الحنت أو بعده فوط أو لم يضرط
 كانت عينه على برأ وحنت ولا
 فرق بين اليمين والنذر فقول
 المصنف حين عينه ففرض
 مسئلة فتمثيل الشارح أولا
 صيغة نذر أى ومثله اليمين
 الذى أشار له آخر العبارة هذا
 هو التحقيق خلافا لعمج وتبعه
 عب أقاده محشى نف (قوله
 ويحسب دينه) أى وما ينفقه

ذلك الموضع (ص) وثلاثة حين عينه إلا أن ينقص فباقى على كسبيل الله وهو الجهاد
 والرباط يجعل خفيف (ش) هذا عطف على قوله ولزم البدنة والمعنى انه اذا قال ما فى كسبيل الله
 وهو موضع الجهاد والرباط بموضع يخاف العدو فيه ونحو ما مر من الثغور والسواحل ومثله
 الفقراء وهبة لهم أو هدى من كل ما فيه قرية غير معين فانه يلزمه أن يخرج ثلث ماله من عين
 ودين وعرض وقيمة كتابية ثم ان يجز وكان في قيمة رقبته فضل عن قيمة كتابته أخرجه ثلثه ولا شئ
 عليه في أم ولده ولا قيمة مديرة فان زاد المال بهمة أو غناء أو ولادة بين الحلف والحنت فانه
 لا يلزمه أن يخرج سوى ثلثه يوم الحلف فقط وهو قول ابن القاسم فلو حلف وماله ألف وحنت
 وهو أنه ان لزمه ثلث ألف وبالعكس ثلث الألف ولا يلزمه أن يخرج ثلث ماله حين عينه رقا
 به سواء كانت عينه على برأ وحنت وسواء كان النقص قبل حنته أو بعده ولو بانفاق أو تاف
 تنقيرط ويحسب دينه ومهر امرأته ويخرج ثلث ما عداه (ص) وأنفق عليه من غيره (ش)
 يعنى ان الانسان اذا قال ما فى كسبيل الله وقلم يلزمه ثلث ماله فاحتاج الى ارساله للجهاد الذى
 هو محل الخوف فانه يلزمه أن ينفق عليه الى ذلك المحل من غير الثالث بخلاف لو قال ثلث ما فى
 في كسبيل الله فانه ينفق عليه منه اتفاقا والفرق انه اذا قال ما فى فالاصل انه يلزمه اخراج الجميع
 فلما رخص له في الثلث وجب أن يخرج الثلث من غير نقص منه بخلاف قوله ثلث ما فى فانه
 لا يلزمه غيره (ص) الا المتصدق به على معين فالجميع (ش) الضمير في به راجع لقوله ما فى أى
 ان من قال ما فى صدقة لازمة لاهل ماله فانه يلزمه اخراج جميع ماله لازمة لاهل ماله فانه يلزمه اخراج الجميع
 حين عينه إلا أن ينقص فباقى وكذلك يقال في قوله وما سعى الخ وانما يلزمه اخراج الجميع في
 المستثنين بعد قضاء دينه وكفارته والنذر السابق عبد الحق عن بعض الشيوخ وبترك له شئ
 كما يترك للناس ما يعيش به انتهى والمراد بالمعين من كان مضبوطا بنفسه كزيد أو بجبهة من
 جهاته كبنى زيد والافق وقوله تعالى في كسبيل الله (ص) وكرران أخرجه والا فقولان (ش)
 يعنى ان نادر الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الخالف بذلك يلزمه أن يكرر اخراج الثلث اسل عين
 فيخرج ثلث ماله لزمه أولا ثم ثلث الباقي للاثانى لكن اتفاقا أن أخرجه ثلث الاول بعد لزومه
 وقبل انشاء الثاني وقولنا بعد لزومه يشمل ما اذا كان الاول نذرا أو عينا ومعلوم ان النذر يلزم
 بالفظه واليمين بالحنت فيها وان لم يخرج الاول حتى أنشأ الثاني فهل يجزئه ثلث ماله مرة واحدة
 أو لا يجزئه الاثالث ماله أولا ثم يخرج ثلث الباقي ثم كذلك قولان ومبناها انه لما لم يخرج حتى
 عقد الثانية صار كأنه معين واحدة أو ان كلا منهما معين مستقلة واذا كانت اليمين الثانية غير
 الاولى كما اذا كانت الاولى للجهاد والثانية صدقة للفقراء وقلم يلزم ثلث فقط لهما فهلى ينقسم
 على قدر الجهات أو يختص بالاول وهو الاظهر تقرير (ص) وما سعى وان معيناً أى على الجميع
 (ش) تقدم انه اذا قال ما فى الصدقة ونحو ذلك فانه يجزئه اخراج ثلثه وأما اذا سعى شيئا أو
 عينه فاشهور انه يلزمه ما سماه بنحو نصف أو ثلثين أو عينه كعبدى فلان أو دارى الفلانية

في نسخة انصرف بلا صرف والتماره والزان كاه التى عليه والنذر السابق (قوله فانما مشهور انه يلزمه ما سماه له) ومقابله ما روى
 عن مالك أنه لا يلزمه غير الثلث وما حكاه اللخمي عن مصنفون لا يلزمه الا ما لا يحجب بماله والفرق بين من سعى شيئا يخرج منه كله ولو
 أتى على جميع ماله ان الذى سعى أبى لنفسه ولو ثياب ظهره وما جهله والذى قال ما فى أدخل جميع ذلك فكان من الخرج المرفوع
 فوجب قصره على الثلث (قوله لانه يمكن فيما سعى الخ) ويكون قوله أى على الجميع أى اما لفظ أو واقعا بترتيب سعى بترك له في
 هذه أيضا أى كقوله قبل فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصر في حج فرض بلا صرف وكفارة ونذر سابق وما يترك للناس

(قوله ولا من يبايع لمحله) الاولى أن يقول بأن لم يعلم من يبايع لمحله على وجه الامانة فيصدق بما إذا لم يعلم من يبايعه رأساً أو يبايعه
لاعلى وجه الامانة (قوله يستبدل به مثله) أي ولا يشتري ثمن فرس سلاحاً ولا عكسه لا اختلاف بينهما كما قاله الشيخ أحمد بابا
خلافاً لتفسير عجم (قوله أقرب شيء إليه) ٤٣٠ حاصله أنه يقول فإن أمكن شراء مثله سيئناً فلا يهرط هرقاً لم يمكن أن يشتري به

أو حائطي الفلاني صدقة للفقر أو مثله فلا يهرط هرقاً لم يمكن أن يشتري به ذلك كله وإن استغرق ذلك المعين
جميع ماله فتقوله أتى على الجميع صفة معين لا لما قبل المبالغة أيضاً لا يتأتى فيه ذلك لأن المراد
به أن يقول نصف مالي أو جميع مالي إلا كذا وفيه بحث لأنه يمكن فيما سمي وهو غير معين أن
يأتى على الجميع كأن يقول ألف من مالي ولا يكون ماله غير ألف وقوله وما سمي عطف على
البدنية (ص) وبعت فرس وسلاح لمحله (ش) عطف على فاعل لازم والضمير في محله يرجع للجهاد
والمعنى أنه إذا قال فرسي أو سبي في أو غير ذلك من آله الحرب في سبيل الله أو نذر الله تعالى
أو حلف بذلك وحدث فانه يلزمه أن يرسله إلى محل الجهاد هذا إن أمكن إرساله بدليل قوله
(وإن لم يصل بيع وعرض) أي وإن لم يمكن وصول ما أهداه في سبيل الله من دابة أو سلاح أو نحو
ذلك إلى محل الجهاد بأن لم يجد من يعلم أمانته ولا من يبايعه لمحله فانه يبيعه هنا ويرسله عنده إلى
محل الجهاد يستبدل به مثله من خيل أو سلاح هذا إذا بلغ عنده أن يشتري به مثله فإن لم يبلغ
ذلك اشتري به أقرب شيء إليه فإن لم يبلغ ذلك دفع عنه للغاربن ولا يجعل في شقص مثله كما في
مسئلة الوقف (ص) كهدي ولو معيها على الأصح (ش) التشبيه في لزوم الإرسال والبذل
والمعنى أن البترو والابل والغنم الهدى يلزمه إرسالها إلى محل الهدى وهو مكة أو منى إن
أمكن فإن لم يمكن فانه اتباع ويعرض بثمنه غيره ويخرجه إلى الحل إن اشتراه بمكة اللغوى
يشتري من حيث يرى أنه يبايعه ولو وجد مثله الأول يبيع بعض الطريق لا يؤخر رجاء أفضل منه
بمكة ويلزم عند أشهب بعت الهدى المعين بعينه ولو معيها كعلي نذر هذه البدنة العرجاء ونحوه مما
لا يهدى على الأصح لأن السلامة انما تطلب في الواجب المطابق فإن لم يصل بيع وعرض بثمنه
سليماً ونفقة بثمنه على بيت المال وقوله ولو معيها في بعض النسخ بالباء يعني وهو معيب وفي بعضها
بالنون يعني وهو معين (ص) وله فيه إذا بيع الأبدال بالأفضل (ش) هو راجع لقوله كهدي
وأشار به إلى ما تقدم بيانه من أنه إذا قال فرسي في سبيل الله أو قال هذه البدنة هدى ونذر
إرسال ذلك إلى محله فانه يبيع هنا ويعرض بثمنه في محله لكن ثمن الفرس أو السلاح لا يعرض
به إلا من جنسه في محل الجهاد وأما الهدى فانه يجوز أن يعرض بثمنه من نوعه ومن غير نوعه
وهذا معنى قوله وله فيه أي في الهدى سليماً أو معيها إذا بيع الأبدال بالأفضل كالوابع الغنم
واشتري بثمنها ابلاً أو بقراً وهذا هو الأصح عند ابن الحاجب لأن المطلوب من الهدى شيء واحد
وهو اللهم توسعة للفقر أو لحلم الأبل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانه مائة مافيان
(ص) وإن كان كثوب يبيع (ش) يعني فإن كان الذي نذره الإنسان والتزمه هدياً مما يخالف
الهدى في العادة كالثوب والعبد والفرس فانه يبيعه هنا ويرسل عنه يشتري به هدى سليم عما
يهدى في العادة ولا يرسله بعينه لموضع الهدى (ص) وكره بعثه وأهدى به (ش) يعني أنه يكره له
أن يرسل ما هو كالثوب لايهام تغيير سنة الهدى لأن جنسها محصور في بهيمة الأنعام فبعث ذلك
بعينه يبطل هذا الحصر فإن ارتكب المكروه وأرسله فانه يبيع هناك ويشتري به هدى سليم
ينخر بعمل الهدى فتقوله وأهدى به راجع لهما أي ويبيع وأهدى به وكره بعثه وعلى تقدير بعثه

سيف فانه يشتري به ربح (قوله)
كما في مسئلة الوقف) تشبيهه
في المنق لا به في المنق يجعل
في شقص فاذا وقف عبد على
خدمته المسجدة ثم عز ذلك
العبد عن الخدمة للمسجد
لكن يمكن أن يجعل بواباً فانه
يباع ويشترى بثمنه نصف
عبد مثلاً حيث لا يمكن شراء
عبد كامل (قوله ويلزم
عند أشهب) ومقابل ما لابن
الموازي أنه يبيعه ويشتري
بثمنه سائلاً ويحل الخلاف
بينهم ما في المعين وأما لو لم يكن
معيناً بأن قال الله على هدى
معيب ولم يعينه فانه يلزمه
هدى سالم أنظر الشرح
(قوله هو راجع لقوله كهدي)
أي منطوقاً وأشار به إلى
ما تقدم من أنه الخ أي من
حيث المنطوق ومن حيث
المفهوم لأن منطوقه متعلق
بالهدى ومفهوم قوله فيه
أي الهدى أي غيره من الفرس
ليس فيه هذا الحكم وهو
شراء الأفضل (قوله وهذا
هو الأصح عند ابن الحاجب)
أي لأنه قال فإن لم يصل بابه
وعرض من جنسه أن بلغ
أو أفضل على الأصح وأعلم أن
مقابل الأصح ما حكاه ابن
بشير أن عليه أن يشتري
من نوع الأول ولا يخالف إلى

الأفضل (قوله وإن كان كثوب يبيع) أي وجوباً واشتري به هدى أي على المذهب والتاويلات التي تضعفه هدى
كما في شرح شب (قوله يعني فإن كان الذي نذره الإنسان الخ) وأما إذا جعل في سبيل الله ما ليس بفرس ولا من آله الحرب كقوله
هدي في سبيل الله فانه يدفع عنه إن يغزو به كذا في شرح شب (قوله وأهدى به) بالبناء للمفعول ليشمل فعل رب الثوب وغيره

(قوله أولا أولا) بفتح الهمزة وسكون الواو إلا أن الأولى مقابل هل يقومه ومقابل أولا الثانية اختلاف ولا اعتراض في أنهما معادل لهل لأن ابن مالك في التسهيل وابن هشام في مغنيهما صرحا بأنه يؤتى لهل بمعدل قايلا ومنه الحديث هل تزوجت بكرا أو نيبا (قوله ندبا) محل الشارح الآتي يقتضي أن ندبا هو تبطل بمحل محذوف والتقدير يترك التقويم ندبا أي يترك التقويم حال كون الترتك المفهوم من قوله يترك ندبا أي أن البيع الواقع في المدونة إنما هو على سبيل النسيب فإذا كان كذلك فالتوفيق المشار به بقوله أو التقويم لم يأت على سبيل الأول والآخر أو هو أي البيع الذي هو عبارة عن ترك التقويم إذا كان في غير عين أي إذا كان الالتزام في غير عين وهو النذر (قوله وإن ما في العتبية مفسر) أي مفيد أن قوله في المدونة بيع أي ندبا (قوله لأن ترك المكره مندوب) أي لأن ترك المكره الذي هو التقويم مندوب وإذا كان الترتك مكرها بلزم أن يكون البيع مندوبا غير أن في التعليل شيئا وذلك لأنه يقتضي تقدم الأخبار بكراهة التقويم وليس

فيحمل الأمر بالبيع الواقع فيها على النسيب لا على الوجوب فلا ينافي الحكم بجواز البيع الذي هو ترك التقويم لأن المندوب يحجر الشخص في فعله أو تركه والحاصل أن الترتك لم يكن واقعا في لفظ المدونة بل البيع (قوله أو يقال الخ) معطوف على قوله فترك التقويم بحسب المعنى لأن المعنى فيحمل البيع الواقع في المدونة على النسيب أو يقال الخ (قوله أو يقال التقويم) أي جواز التقويم الواقع فيها ويكون الأمر بالبيع هنا على هذا التوفيق على طريق الجواز (أقول) في ذلك شيء لأن الرجوع في الهبة بموضعا مكره فقط بخلافه يجوز أن يقرأ أولا الأولى بتشديد

أهدى به أي بشئ (ص) وهل اختلاف هل يقومه أولا أولا ندبا أو التقويم ان كان بعين تأويلات (ش) في المدونة في النذر أنه إذا أهدى ثوبا ونحوه أنه يبيعه ويبيعه ثمنه ولا يبيعه بعينه وهو معنى قوله وإن كان كتب بيع وكره بعينه ووقع في العتبية وفي المدونة في موضع آخر من النذر جواز تقويمه على نفسه وإخراج قيمته قال في التوضيح وهو ظاهر المدونة في كتاب الخ فحمل كثير من الأشياء ذلك على الخلاف واكتفى بظاهر اللفظ وحمله به ضمهم على الوفاق وأما ما وقع في العتبية مفسرا في المدونة وإلى ذلك أشار بقوله وهل اختلاف أي قول مالك في المدونة والعتبية مع موضع آخر من المدونة فلفظ اختلاف بائنا للفاعل أي وهل ذلك محل على الخلاف أولا وكان قائلا لقاله وفي أي شيء اختلف فقال هل يقومه على نفسه كافي العتبية وموضع آخر من المدونة أولا يقومه على نفسه بل يبيعه كافي المدونة هذا لأنه رجوع في الصدقة بتقيل له إذا قلنا بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها على أي وجه فقال يترك ندبا لا وجوبا فلا مخالفة بين قولها يبيعه وقول العتبية أن شاءه لأن الأمر فيها بالبيع أمر ندب لأن ترك المكره مندوب والمندوب موكول بفعله وتركه إلى المشيئة أو يقال التقويم الواقع في العتبية ان كان الالتزام حصل بعين حث فيها أن الخلاف لا يقصد قربة فلم يدخل في خبر العائذ في هبته كالمكسب يعود في قيمته والبيع الواقع في المدونة على من التزم بغير عين فهو متطوع قاصدا القربة فيدخل في الخبر فهذه تأويلات ثلاث هذا زبدة كلام ابن غازي (ص) فإن عجز عوض الأدنى ثم لخزنة الكعبة يصرف فيها أن احتاجت والاتصفت به (ش) تقدم أنه إذا أهدى ثوبا أو عبدا أو نحو ذلك مما لا يهدى عادة أنه يبيعه هنا ولا يرسله ويرسل غنمه يشتري به هدى سليم في محل الهدى وأشار هنا إلى أن الثمن المذكور إذا عجز عن شراء بدنه أو بقرة فإنه يشتري به أقل الهدى وهو شاة وهو مراده بالأدنى فإن عجز عن ثمن شاة فإنه يرسله إلى خزنة الكعبة يصرفونه في مصالحها

الواو ظرف أي ابتداء من غير بيع ويكون نفسه يراد بالاختلاف أي هل قوله بتقويمه خلاف قوله يبيعه وقوله أولا أولا المعطوف محذوف أي أولم يختلف بل يبيعه ندبا أو التقويم جواز ابن عبد السلام لا يحوط عندى لمن أراد التقويم ان لا يكتفى في ذلك بحضور السامعة لاهل المعرفة وسؤالهم عن قيمته بل يدخلها السوق وينادي عليها فإذا بلغت ثمنها لم يزد عليه يخير حينئذ (قوله فإن عجز عوض الأدنى) محل الشارح مفاده أن هذا راجع لقول المصنف وان كان كتب بيع والمعنى حية ثم ندب أن يبيع فيشتري بها هدى كبير كبذنة فإن عجز عوض الأدنى مع أن المتبادر من المصنف أنه كان مطاوعا بالأعلى أولا فإن عجز عوض الأدنى مع أنه في مسئلة الثوب لم يكن الهدى متعينا في أعلى ولا في أدنى فالاحسن أن يكون راجعا لقوله وله فيه إذا بيع الأبدال بالفضل كما قال اللقاني وأما الاحسن رجوعه للسائلين أمار رجوعه لقوله وله فيه إذا بيع الأبدال الخ فظاهر وأما رجوعه للثانية التي هي قوله وإن كان كتب بيع فن حيث أنه إشارة إلى أنه إذا بيع الثوب فالأولى أن يشتري بدنه لا بقرة ولا شاة فإذا عجز عجز الأدنى فتدبر

(قوله ان احتاجت الى ذلك) عبر بان اشارة الى ان احتياجها مشكوك لانها فيه لا تنقض فتبني ولا تكسوها الا المأوى وياتيها من الطيب ما فيه الكفاية ومكانها خوص ثم لا يبال له وبعد الكس يزيدتها على ما كان فلم يبق الا ان تأكله نظيفة وليس من قصده الناذر في شيء وخزنتها بنوشية (قوله فانه يتصدق به) أي الناذر أو غيره على خزنتها أو غيرهم كما أهده نبح (قوله فان خزنتها الخ) ليس هذا هو تعميل المصنف المناسب لتعجيل المصنف ان يقول يعني ان مالها كاستعظيم ومنع الخ لانه لا يهتم لخدمة الكعبة رالية منه عليه السلام واذا امتنع الشرك فأولى الانتزاع قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا اذا حافظوا على حرمة ولازموا الأدب في خدمته والا جعل عليهم مشرف وليس من هذه المسئلة من النذر وانما أتى به المستطرد او كما أنه جواب عن سؤال معتذر وتفسيره هل يجوز دفعه لغير النظرة فان قلت حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال هي لكم يا بني عبد الدار خالدة تالدة لا يتردها منكم الا ظالم فكان قضية ذلك أن يستدل الاعظام لاني صلى الله عليه وسلم لا لامام (قلت) اني صلى الله عليه وسلم انما عبر بالانتزاع الظاهر منه الاخذ منهم واخراجهم فأقام مالك ان منه أو مشله الاشرار (قوله ولو اوصلة) أي هذا اذا كان نذر المشي الحج أو عمره بل ولو اوصلة فليس ٤٢٢ الصيام والاعتكاف داخلين فيما قبل المب لفة بل هما مساويان للصلاة

ان احتاجت الى ذلك فان لم تتحج اليه فانه يتصدق به في أي مكان (ص) وأعظم مالك أن يشرك معهم غيرهم لانها ولاية منه عليه السلام (ش) يعني ان مالها كاستعظيم ومنع أن يشرك مع خدمة الكعبة غيرهم في القيام بعصاها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فان خزنتهاهم أحجاب عقدها وحاجها فلا يشركهم غيرهم في ذلك (ص) والمشى لمسجد مكة ولو اوصلة (ش) تقدم انه قال ولزم البدنة بنذرهما وعطف هذا عليه والمعنى ان من نذر المشى الى مسجد مكة في حج أو عمره أو نذر المشى لمسجد مكة لأجل صلواته ولو نذر فانه يلزمه ذلك في الاولى بخلاف وفي الثانية على المشهور ويأتي ذلك ماشيا لاركانه خلافا للقاضي اسمعيل في قوله من نذر المشى للصلاة لا للحج لا يمشي بل يركب ان شاء وأما مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فانه اذا نذر المشى الى أحدهما لا يلزمه ذلك على المشهور ويأتيها ما راكبا كما يأتي عند قوله ومشى للمدينة أو ايليا ان لم ينو صلاة بمسجديه ما أو يسميها فيركب واعلم أنه لا فرق بين الصلاة والصوم والاعتكاف في لزوم ذلك اذا نذر شيئا من ذلك لأحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وايليا (ص) وخرج من بها أو في بعرة (ش) يعني ان من نذر المشى الى مكة وهو قطن بها سواء كان بالمسجد أو خارجا عنه فانه يلزمه أن يخرج الى الحل ويأتي بعرة ماشيا في ايليه وان أحرم من الحرم خرج للحل راكبا ومشى منه مكة (ص) كمكة أو ائيب أو جزية (ش) التشبيه تام أي وكذا اذا نذر المشى لمكة أو الى البيت أو جزية المتصل كالجزيرة المتمزومة والركن والباب والشاذرون فانه يلزمه الايمان اليه ماشيا وانما يلزم من قال الى مكة أو الى المسجد الحرام لان ذلك يحتوى على البيت والبيت لا يؤتى اليه الا في حج أو عمره (ص) لا غير ان لم ينو نسكا (ش) يعني انه

(قوله ولو نذر فلا) أي خلافاً من قيد الصلاة بالفرض المضاعفة الاجزى بخلاف النفل وأولاً لتساقطة في اليوت أفضل والحاصل أن الصواب الشمول للفرض والنفل وأن المضاعفة بمكة حاصلة بالفرض والنفل كما نص عليه عبد الملك خلافاً لما عاوى من الحنفية حيث خصه بالفرض فتقدم علم أن القول بأنه خاص بالفرض مذهب الغير محشى تمت بتنبهه إذ انذر المشى للصلاة لا يدخل مكة الا محرماً بأحد النسكين وانما سكنت عنه المؤاخذة لما تقدم في الاحرام ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرأة الا أن المرأة بقيت

لوجوب عيادها لم يلحقها ضرر يظن به انكشافها ولم يحش منها لفتنة والالم يلزمها المشى بل ربما امتنع عليها (قوله اذا في الاولى) أي التي هي قوله ومشى لمسجد مكة في حج أو عمره وقوله وفي الثانية التي هي قوله ولو اوصلة (قوله في ايليه) أي رجوعه وقوله ويمشي منه أي من الحل الى مكة (قوله التشبيه تام) أي فيجري فيه ما تقدم في قوله ولو اوصلة (قوله كالجزيرة بكسر الجيم وسكون الجيم ظاهره ولو اخرج عن ستة أذرع من الجزيرة كما قال عجم وقال محشى تمت هراة الجزيرة الاسود وأما الجزيرة بسكون الجيم فقص ابن حبيب على عدم الآزوم فيه ونزاعه أبو محمد بجيشا لافا ولذا حملنا كلامه على الجزيرة الاسود المتفق عليه وهكذا ضبط في كلام ابن الحاجب (قوله لان ذلك يحتوى الخ) قضية حل الشارح أو لا حيث جعل ما قبل المبالغة الحج أو العمرة وما بعدها الصلاة ومثلها الصوم والاعتكاف أنه اذا نذر المشى للمسجد الحرام ولم يلاحظ شيئا أصلاً أنه لا يلزمه المشى وقضية ذلك التعميل الآزوم ويؤخذ الجواب من شرح شب فانه قال وفهم من قوله ولو اوصلة ان من نذر المشى لمسجد مكة ناوياً مجرد الوصول فقط أنه لا شيء عليه ولو ظن أنه قربة وان علم أنه غير قربة فهو نذر عسمية انتهى فصار الحاصل أنه اذا نذر المشى لمسجد مكة أن نوى مجرد الوصول فقط لم يلزمه الذهاب وأما اذا لم يلاحظ ذلك بل أطلق فانه يلزمه والمقام قابل للتمسك به وحرر

(قوله والا حلف) أي من البلد الذي حلف به لا الموضع الذي حلف فيه من البلد ما لم يكن له نية (قوله والا حلف) أي والا فإن
 حيث حلف لا من حيث حنث وقوله أو مثله معطوف على المضاف المحذوف أعني حيث الح أو من مثله ان حنث به ولو قال
 أو حنث ان كان مثله كان أظهر في المراد وقال في لـ وجد عندى مانصه ويصدق فيما نواه لان النذر لا يقتضي به (قوله ان حنث
 به) أي ان حنث بذلك المماثل لان القصد التقرب بمثل تلك الخطا ٤٣٣ ولا هيبة للراضى بقى ان المناسب

أن يقول المصنف من حيث
 نوى والا اعتيـد والا حلف
 أو نذر أو مثله وقول المصنف
 وتعين الح لا يفيد بيان المرتبة
 (قوله ويترك المعتاد للحالفين)
 وأما لم يكن للحالفين معتاد
 أصلا وليس هناك الاعتاد
 لغيرهم فانه عيش منه فنه
 عليه عـج (قوله وركب) أي
 جواز (قوله لحوائجه) متعلق
 بركب أي ركب لحوائجه
 والأمور التي تتعلق به فيما
 كان من معنى التقديم ولا بد
 من مشيه بان يرجعه وينزل
 عن دابته وعيش منه (قوله
 وظاهر كلام الشارح كعبارة
 لمواق اعتبار الاعتماد ولو لغير
 الحالفين) ولو كان الحالفون
 اعتادوا غيرها فقوله والذي
 الح مقابله لكن الظاهر ان
 المواق لا يقول بذلك (قوله
 وان لم تعتد واحدة منهما)
 زاد في لـ وانظر اذا مشى في
 القربى التي لم تعتد هل يأتي
 بالمشى مرة أخرى أو ينظر لما
 ينهـاو بين البعدي من التفاوت
 فيكون ينزله ما ركب فيه فصل
 فيه تفصيله والاول هو

اذ نذر المشى الى موضع غير المواضع التي تقدمت انه يلزمه الاتيان اليها فانه لا يلزمه شئ
 بسبب ذلك كما لو نذر المشى الى زمزم أو الى المقام أو الى قبة الشراب أو الى آروء وما أشبه ذلك
 من الأجزاء المنفصلة عن البيت مما هو داخل المسجد وأخارجه ومحل عدم لزوم في المنفصل
 عن البيت وجزئه ان لم ينو أحد المسكين الحج أو العمرة فان نواه فانه يلزمه حية عند الاتيان ماشيا
 الى ذلك المحل ويدخل مكة محرما بقوى وصار كاتصل عند أكثر الشيوخ وعزاه عياض
 للمدونة (ص) من حيث نوى والا حلف أو مثله ان حنث به (ش) يعني ان من نذر المشى
 الى مكة أو حلف بذلك وحنث به فانه يلزمه المشى من موضع نواه في النذر والحلف فان لم تكن
 له نية فانه يلزمه المشى من موضع نذره وفي الحلف من موضع حلفه فان حنث بموضع غير
 موضع الحلف فانه يلزمه المشى منه ان كان مثل موضع الحلف في البعد فان كان دون موضع
 الحلف ولو ليس بمرجع لموضع الحلف ومشى منه وقيل في السير عيشى من موضعه ويمر
 والمراد بالنسبة في المسافة لا في الصعوبة والسهولة وقد تضمن قوله ان حنث به أنه اذا مشى
 من مثل موضع الحلف ولم يكن حنث به انه لا يجوز له وكلام اللغوي في ذلك يفيد أنه يجوز له ونقل
 الشارح وابن عرفة وغيرهما يدل على أن الحنث به ليس بشرط (ص) وتعين محلل اعتيـد (ش)
 يعني أن من نذر المشى لمصدا مكة مثلا ولا نية له أنه يلزمه أن عيشى من الموضع المعتاد للحالفين
 وغيرهم أو للحالفين فقط وأما المعتاد لغيرهم فقط فلا عيشى منه ويترك المعتاد للحالفين فان
 لم يكن للارتداد عرف بموضع ولا هناك نية فن حيث حلف أو نذر (ص) وركب في المنهل
 (ش) أي في مكان النزول لحوائجه وما يتعلق به أعم من أن يكون فيه ماء أم لا (ص) والحاجة
 (ش) أي وركب في طريقه الحاجة نسبه او عادتها وبها فارق مقابلة (ص) كطريق قري
 اعتيـدت (ش) يعني ان من نذر المشى الى مكة فله أن عيشى في الطريق القريب ان كان
 معتادا المشى فيه فان لم يكن معتاده فليس له أن عيشى منها وظاهر كلام الشارح كعبارة
 المواق اعتبار الاعتماد ولو لغير الحالفين والذي يقرره أكثر شيوخنا انه انما يعتد بالاعتماد
 للحالفين فقط أولهم ولفـ غيرهم أما لو اعتيـدت البعدي للحالفين والقربى لغيرهم مشى من
 البعدي ثم انه قال اذا كان كل من القربى والبعدي معتادا فله المشى في أيهما شاء وان لم تعتد
 واحدة منهم ما فانه عيشى البعدي كما أشار له (هـ) في شرحه (ص) وبحر اضطرره (ش) يعني
 ان من لزمه المشى الى مكة وهو في جزيرة في البحر مثلا ولا يمكنه الوصول الى البر الا في
 السفن فانه يجوز له أن يركب في السفينة الى البر ثم عيشى ما بقى من طريق مكة وقوله وبحر
 الخ معطوف على محلل في المنهل وقوله وبحر يـدخـل في عموم القديـم والحادث (ص)
 لا اعتيـد على الأرجح (ش) يعني ان البحر المعتاد لغير الحالفين كالتجار والحجاج لا يركبه

الظاهر انتهى (قوله ولا يمكنه الوصول الخ) ظاهر العبارة أنه اذا تمكن الوصول بالمشقة بالتحليق فانه لا يجوز له الركوب
 ويتعين عليه التحليق أي فلا يركبه الا اذا نذر التحليق ثم ان كانت مسافته قليلة جدا فلا مشى عليه وان كانت قليلة ولها بال
 فعلية الهدى وان كانت كثيرة فوزال رجوع ومشاهـا كن ركب فيها وان لم يزل فعلية الهدى كن لم يقد وعلى الرجوع عيشى ما ركب
 فيه كثير فيجـرى في ركوبه ما جرى في ركوب المسافة كن نذر المشى والظاهر انه اذا كانت تحصيل له مشقة فادعـة بالتحليق
 يجوز له الركوب

(قوله بل عشي من محل اعتداد الحالفون المشي منه) فلو اعتاد الركوب غير الحالفين ولم يعتد الحالفون شيئا فيه عجم بقوله بعد قول المصنف اعتد ثم ان قوله لا اعتد أي لغير الحالفين فإنه لا يركبه ولا يبد من اعتباره قد آخر وهو أن يكون معتادا للحالفين فإن لم يكن إلا ما اعتد غير الحالفين فإنه يركب وذكر الشيخ أحمد وشيخي ثب ما يقوى كلام عجم خلافا لما ظهر عبارة المواقف فإنه لم يتم كلام ابن يونس (قوله وعلى هذا يفوته الكلام على سبي العمرة) وعلى الأول يفوته الكلام على السعي إذا أخره بعد طواف الأفاضة (قوله ورجع الخ) هذا إذا كان ركوبه في غير المناسك ولو ركب فيها فلا يجب عليه رجوع بل لو أقام بمكة إلى قابل فخرج ومشاها الجزء ولا يلزمه الرجوع ٤٢٤ على الفور (قوله ان ركب كثيرا) أي ولو اضطرارا (قوله بحسب

بل عشي من محل اعتداد الحالفون المشي منه) وأما لو اعتاد الحالفون ركوبه بركبه (ص) لتمام الأفاضة (ش) يعني أنه إذا جعل مشيه إلى مكة في حج فإنه يلزمه أن عشي لتمام طواف الأفاضة يركب في رجوعه من مكة إلى منى ويركب في ربي الجبل وأما أن أخر طواف الأفاضة فإنه عشي في ربي الجبل قوله لتمام الأفاضة وله بعده الركوب ولو لم يبق راجع لقوله والمشي لمسجد مكة ولا غير ان نوى نسكا كما هو ضمير (وسعيها) يصح رجوعه للعمرة المفهومة من الكلام ولولا الأفاضة المتقدم ذكرها والمعنى على الأول أنه إذا جعل مشيه إلى مكة في عمرة فإنه يلزمه المشي إلى تمام سعيها فقط وأما الحلاق فإنه من واجباته إلا من أركنهما والمعنى على الثاني أنه إذا جعل مشيه إلى مكة في حج فإنه ينتهي مشيه لتمام الأفاضة وسعيها أن كان لم يسع أولا وعلى هذا يفوته الكلام على مسئلة العمرة (ص) ورجع وأهدى أن ركب كثيرا بحسب المسافة (ش) يعني أن من لزمه المشي إلى مكة أو إلى المسجد الحرام بان نذر ذلك أو حلف وحنت فلما مشى ركب كثيرا فعليه وجوب أن يرجع ثانيا في العام القابل عشي ماركبه فقط على المشهور وعليه هدى اتبعه المشي ويؤخره لعام رجوعه ليجتمع الجبار النسكي والجبار المال ولو قدمه في عام مشيه الأول أجزاءه والقلة والكثرة في ذلك بحسب المسافة فقد يكون الركوب كثيرا وهو قليل بحسب المسافة كمن لزمه المشي من إفريقية وقد يكون الركوب يسيرا وهو كثيرا بحسب المسافة كما مصرى والمدني وما أشبه ذلك ولا يجزئ أن عشي عدة أيام ركوبه إذ قد يركب ركوبه أولا ولزوم الرجوع في غير اليسير جدا أو البعيد جدا كما يأتي بيان ذلك (ص) أو المناسك والأفاضة (ش) يعني وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل إذا ركب المناسك والأفاضة معا لأن ذلك لما كان مقصودا بالذات وإن كان يسيرا في نفسه أشبه كثيرا بالمناسك هي أفعال الحج من حين خروجه من مكة إلى رجوعه منه إلى الأفاضة هي رجوعه من منى إلى مكة لطواف الأفاضة ومنها ما للركب المناسك فقط لا الأفاضة فقط وإذا رجع في العام القابل فإنه عشي أما كن ركوبه وعليه الهدى استحبابا كما يأتي في كلام المؤلف لأن بعض العلماء لا يرى المشي إلى مكة فقط وقوله أو المناسك معطوف على كثير أي أو ركب في فعل المناسك وقوله والأفاضة الواو بمعنى مع لا بمعنى أو ثانياً فإنه قوله كالأفاضة فقط (ص) نحو المصري (ش) هو فاعل رجوع والمعنى أن المصري حكمه حكم القرين من مصر وماما القرين من إفريقية فيعطى حكم إفريقية كذا ينبغي أفاده عجم

المسافة) متعلق بكثير أي أن الكثرة والقلة باعتبار المسافة حيث استوت المسافات جميعها في الصعوبة أو في السهولة والأمن والخوف أو بحسب صعوبة المسافة وسهولتها أو أمنها وخوفها مع المسافة حيث اختلفت المساحة في ذلك ويعول في الكثرة المذكورة على قول أهل المعرفة بذلك (قوله فعليه وجوبا أن يرجع ثانيا) أي من باده أن كان قد ذهب لباده أو يرجع لوضع الركوب أن كان قد مكث بمكة للعام القابل (قوله على المشهور) ومقابلته ما لابن الماجشون من أنه يرجع فيمشي جميع الطريق وقيل إذا كان قد ركب الجبل أولا وقيل لا يرجع ولو ركب كثيرا (قوله ويؤخره لعام رجوعه) فإن قدمه اجزا مع التكرار ذكره الشيخ أحمد فالتأخير حينئذ مندوب (قوله الجبار النسكي)

الذي هو الحج وقوله والجبار المال الذي هو الهدى (قوله بحسب المسافة) أي إذا استوت المسافة صعوبة وسهولة كما تقدم (قوله يعني وكذلك يلزمه الرجوع في العام القابل) أي من باده أن كان ذهب لباده وأما أن كان قد مكث في مكة للعام القابل فمعنى قوله يلزمه الرجوع أي يلزمه التوجه لتمامها (قوله إلى رجوعه منه) أي من عرفة إلى أي ربي جرة العقبة (قوله إلى مكة) فقط لا إلى عرفة ولا من عرفة لرجوعه إلى (قوله لأن بعض العلماء الخ) أي أن بعض العلماء يقول أن الإنسان إذا نذر المشي إلى مكة لا يلزمه إلا المشي لمكة وأما الذهاب لعرفة وغيره فلا يلزمه المشي في ذلك وهو تعميل لقوله وعليه الهدى استحبابا (قوله نحو المصري) وكذا ما توسط بين مصر وإفريقية وأولى القرين من مصر وماما القرين من إفريقية فيعطى حكم إفريقية كذا ينبغي أفاده عجم

(قوله فيمشى ماركب) أي لعذر أم لا إذا كانت أما كن ركوبه معصية موطئة والامشي الجميع لأنه لم يأت بمقدوره (قوله لشمولة إن يدرك الحج في عامه) لا يخفى أن الرجوع في حقه ليس المراد أنه يرجع من بلده لأنه لا يعقل إلا في ثاني عام إذا كان ذهب لبلاده وأما إذا كان في العام نفسه أي والفرض أن زمن الوقوف لم يأت فالرجوع ليس من بلده بل من مكة مثلاً أي يرجع من مكة مثلاً إذا وصل إليها إلى أما كن ركوبه فيمشى أو لو أن ذلك أخره لثاني عام فإنه يجوز أن ينقله أبو الحسن عن عبد الحق (قوله بني وعرفة) أي الكائنة بيني وعرفة (قوله لأن عملها أنصر) أي فلا يس فيه تلك المناسك التي في منى وعرفة (قوله وتأولها غيرهما على جواز المخالفة ولو ركب أولاً المناسك) لكن يقال أنه إذا كان في الأول ركب ٤٢٥ المناسك ورجع في العام الثاني وأتى

بعمره لا يتأتى منه مشى فلا فائدة في رجوعه لأنه لم يكن له فائدة الأولى كان يستترتب على الرجوع مشى مع أنه متى أتى بعمره لا يترتب على الرجوع مشى إلا أن يقال أن المراد أنه وإن كان محرماً بعمره في العام الثاني يذهب ويمشي أما كن الركوب في حال إحصائه بالعمرة وهذا يستبعد في نفسه ومنه يظهر اعتماد التقييد (قوله حيث ظن حين خروجه) وأولى لو جزم بذلك فهاتان صورتان يضربان في خمسة حال اليمين وهي ما إذا اعتقد القدرة حين اليمين أو ظنهما أو شكهما أو توهمهما أو جزم بعدمهما (قوله ولو في عامين) لا ثلاثة فكثره لالرجوع ويتعين الهدى وأما إذا رجع يمشى أما كن ركوبه فسلامة من ظن القدرة على مشيه أما كن ركوبه في عام واحد (قوله أما إن لم يظن القدرة حين خروجه) فسر الشارح

يمشي ماركب وقوله نحو الخ ينزاعه رجوع وأهدى وركب وأخرى نحو المدي وسياًق حكيم البعيد جداً في قوله وكافريق فإنه يلزمه الهدى فقط من غير رجوع فاشتمل كلامه على الأقسام الثلاثة (ص) قابلاً فيمشى ماركب في مثل المعين (ش) يعني أنه إذا لزمه المشى بان ركب كثيراً أو قلتم يلزمه الرجوع في العام القابل ليمشي أما كن ركوبه فإذا رجع في العام القابل فإنه يرجع في حج إن كان حين نذره نذراً أو نواها أو في عمره أن نذرها أو نواها فإن خاف لم يجزه والأولى أن قوله قابلاً لصفة مقدرة أي زماناً قابلاً وهو أولى من تقدير عام قابلاً لشمولة لمن يدرك الحج في عامه أو لم يمكنه فيه الرجوع في عمره (ص) والافله المخالفة (ش) أي وإن لم يكن عين حجا ولا عمرة بلفظ ولا نية له حين نذره أو حلفه بل أبهم ومشى في أحدهما فركب فيه كثيراً فإنه يلزمه الرجوع ثانياً في الزمن القابل فيمشى أما كن ركوبه ويجوز له أن يحرم بغير ما أحرم به أولاً ما لم يكن ركوبه في العام الأول في المناسك بني وعرفة فيتمتعين جعل الثاني في حج لا عمرة لأن عملها أنصر كما قاله أبو محمد وعبد الحق وتأولها غيرهما على جواز المخالفة ولو ركب أولاً المناسك وهو ظاهر كلام المؤلف (ص) أن ظن أولاً القدرة والامشي مقدوره وركب وأهدى فقط (ش) أي اغنا يجب الرجوع على من ركب كثيراً أو ما في حكمه حيث ظن حين خروجه القدرة على مشى الجميع ولو في عامين بخلاف ظنه أما إن لم يظن القدرة حين خروجه مع علمه أي أو ظنه القدرة حين يمينه على مشى الجميع في عام واحد بان توهم أو شك أو علم الجزاء نصف أو كبر فإنه يخرج أول عام يمشى مقدوره ولو نصف ميل وركب مجهوز وأهدى من غير رجوع وقيدنا كلام المؤلف بن ظن القدرة حين يمينه احترازاً عن ظن الجز حين اليمين أو نوى أن لا يمشى إلا ما يطيقه ولو شاباً فإنه يخرج أول عام يمشى مقدوره وركب مجهوز ولا رجوع عليه ولا هدى قاله في توضيحه (ص) كان قل ولو قادراً (ش) يعني أنه إذا لزمه المشى إلى مكة فركب فيه ركوباً قليلاً بحسب مسافته ولو أغبر عذراً فإنه لا يلزمه الرجوع ولكن يلزمه الهدى فقط من غير رجوع (ص) كالأفاضة فقط (ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى أنه إذا ركب الأفاضة فقط فإغنا عليه الهدى فقط على سبيل التنبه ولا يلزمه الرجوع كما إذا ركب في رجوعه من معنى إلى مكة لطواف الأفاضة فقوله فقط أي من غير ضمنية المناسك ولا المناسك فقط والارجع كما هو فقوله كان قل مشبه في لزوم الهدى من غير رجوع

٥٤ ثانياً بقوله بان توهم أو شك أو علم الجز فهذه ثلاث صور تضرب في حالتين وهما إذا علم القدرة حين اليمين أي أو ظن القدرة حين اليمين وكان الأولى للشارح أن يذنه عليه فهذه ستة من ضرب ثلاثة في اثنين (قوله ولو نصف ميل) جعل المبالغة على نصف الميل يقتضي أنه لو كان أقل لا يلزمه مشى أصلاً أي فيخرج كما وبه دى (قوله وقيدنا كلام المؤلف بن ظن القدرة) لم يقيّد بذلك لأنه اغنا قل مع علم القدرة (قوله ظن الجز حين اليمين) وأولى لو اعتقد بل ومحرزه الشك حين اليمين كما أفاده عجم فهذه ثلاثة وهي ظن الجز أو اعتقاده أو الشك حال اليمين تضرب في خمسة وهي اعتقاد القدرة حين الخروج أو ظنها أو اعتقاد عدمها أو ظنها أو شكها فالجمله خمسة عشر تضم العشرة المتقدمة فالجمله خمسة وعشرون (قوله كما إذا ركب الحج) تمثيل

(قوله مع الهدى) أي استعجابا بهذا هو الفارق (قوله نخرج وركب كل الطريق) أي وأدرك الحج أو فاتته لعذر كمرض أو مشى فيه وقاته لعذر أو لم يخرج فيه لعذر فعليه الهدى فقط من غير رجوع وإيقضه (قوله فلو لم يخرج الحج) بدت علم أن الضرورة (قوله ويلزمه قضاءه) ولو ركب لأن العام المعين لأشئ قد فات قال بعض وينبغي ألا في المناسك فيعني وفي شبه قضاء ما شئ أو انظر الأصح (قوله على ما فيه الهدى) هذا صادق بعطائه على كالأفاضة فقط وعلى قوله كأن قل وبعطائه على كعام معين (قوله فهو مقابل) لا تظهر المقابلة لأنه ذكر المقابل له الذي هو قوله والامشى متدوره فالناسب العبارة الثانية (قوله فلم يستطع الرجوع) هذا ظاهر أن لم يقدر على مشى شئ مما ركب فان قدر ٤٢٦ على مشى بعضه فان كان يسيرا بحيث لو ركب لا يلزمه فيه شئ أو يلزمه فيه

وقوله كالأفاضة فقط تشبيهه في عدم الرجوع مع الهدى (ص) وكعام معين وإيقضه (س) التشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع والمعنى أنه إذا نذر المشى إلى مكة في عام معين لله على الحج ما شئ في عام كذا نخرج وركب كل الطريق أو بعضه فانه يهدى ولا يلزمه الرجوع فلو لم يخرج في هذا العام المعين بل ترك الحج فيه عدا من غير ضرورة أو مشى وتراخى حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاؤه (ص) أو لم يقدر (ش) هذا معطوف على ما فيه الهدى فقط فهو مقابل لقوله أن ظن أولا القدرة أي في أول الخروج في العام الأول والمعنى أنه إذا ركب كثيرا وقلتم يلزمه الرجوع ثانيا كما مر فلم يستطع الرجوع فانه يلزمه الهدى فقط وبعبارة أخرى هو معطوف على قوله كان قل أي لا يلزمه إلا الهدى وهذا في خروجه للمرة الثانية أما الأولى فقد مر أن ظن أولا القدرة (ص) وكافريق (ش) تقدم أنه انما يرجع ثانيا نحو الماهري لأن بعدت دارة من مكة بعدا كثيرا فانه لا يلزمه الرجوع ثانيا إذا ركب كثيرا في الأولى وانما يلزمه الهدى فقط كالأفريق لبعده دارة ومشتقة رجوعه وأفريق نسبة إلى أفريقية بكسر الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها (ص) وكان فرقه ولو بلا عذر (ش) يعني أن من لزومه المشى إلى مكة ففرق المشى على غير العادة بأن مشى مدة وأقام مدة أخرى ثم كذلك إلى أن وصل إلى مكة فان ذلك يجزئه ويهدى فقط وسواء فرق مشيه لعذر أو غيره على ظاهر المدونة وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو أقام وحج في عام آخر وهو قول التتوني خلافا لابن رشد (ص) وفي لزوم الجميع عشي عقبة وركوب أخرى تأويلان (ش) صورتم انذرا المشى إلى مكة وحلف بذلك وحنث فحشي عقبة وهي رأس ستة أميال وركب أخرى وفعل كذلك طول طريقه فهل يلزمه في العام المقابل أن يشى الطريق كلها لأنه بمنزلة من لم يشى ما حصل بذلك من الراحة المعادلة لركوبه جميع الطريق أو ما يقرب من ذلك أو يلزمه أن يشى أما كن ركوبه فقط تأويلان ومحلهما ما إذا كانت أما كن ركوبه وأما كن مشيه مضبوطة والامشى الجميع باتفاق وفرض المؤلف في التناصف وأما لو ركب كثيرا رجوع وأهدى أو قلة لا أهدى فقط كما مر (ص) والهدى واجب الا فحين شهد المناسك فندب (ش) يعني أن الهدى في جميع ما مر واجب أي سواء وجب مع الرجوع إلى مكة أولا لا فحين شهد المناسك كما أو بعضها أو الأفاضة أو هما فانه يندب في حقه الهدى (ص) ولو مشى الجميع (ش) يعني أن وجوب الهدى وندبه خاص بلان ولو مشى في رجوعه جميع الطريق في العام المقابل لان الهدى ترتب في ذمته فلا يستقط عنه عشي غير

الهدى فقط فلا يرجع وان كان فوق ذلك فيخرج وينظر في الباقي فان كان بحيث لو ركبته وجب فيه الهدى ركب وأهدى وان كان دون ذلك ركب ولا هدى هذا هو الظاهر من شرح شب (قوله وكافريق) معطوف على كان قل فيقرأ المعطوف عليه بفتح الهمزة وبان المصدرية وتسبيل مع ما به مذهبنا من رأى كقائل وكافريق لا جيل أن يعطف اسم على اسم ولا يصح قراءة ان بالكسر وما به مذهبنا فعل لأنه لا يصح عطف اسم على فعل صريح (قوله نسبة إلى أفريقية) سميت بأفريق أي أبرهة ملك اليمن لأنه أول من افتتحها قاله البكري (قوله وكان فرقه الحج) قال الخطاب ولم أر من صرح بوجوب الهدى بل ظاهر كلام اللغوي أنه لا شئ عليه (قوله على غير العادة الحج) وأما المعتاد كالمغربى بقرينه بمصر الشهر ونحوه يأتي إبان الحج فلا هدى

ولا أثم كن لعذر أم لا (قوله وسواء فرق مشيه لعذر أم لا) لكن مع عدم العذر يأثم ومع العذر لا أثم (قوله على واجب ظاهر المدونة) ومقابل ما في الواحظة من أنه لا يجزئ ويرجع وهما روايتان ذكر ذلك البساطي (قوله خلافا لما قاله ابن رشد) أي فانه يقول هذا إذا حج من عامه ولو أقام حتى حج من عام آخر لم يجزئه (قوله تأويلان) قال تمت في صغيره قاعدة المؤلف في التأويلان اختلافا لشيخه يوخ المدونة في فهمها ولم أذف على من تأولها على الأول نعم يمكن أن يكون معنى التأويل هل ما في الموازنة مخالفا لما في المدونة أو لا انتهى ومنه يظهر ضعف التأويل الأول قال بعض الشراح وفرضها المصنف في التناصف وأما لو ركب كثيرا رجوع وأهدى أو قلة لا أهدى فقط انتهى (قوله وهي رأس ستة أميال) هذا التفسير بحسب الأصل والا فالمراد ستة أميال والمراد

مسافة معينة (قوله واعتبر المشي قبل الفساد) الاولى من موضع الاحرام (قوله متبعضا) أي في عامين فلو اتفق انه أحرم من الميقات ومشى خمسة أميال ثم أفسد حجه فمضى ثانيا عام في تلك الخمسة الاميال فلو اتفق انه أحرم قبل الميقات بخمسة أميال وأفسده بعده كذلك فيمضي من خمسة أميال قبل الميقات وهذه التي أشار لها الشارح بقوله فلو أحرم أولا قبل الميقات الخ فلو أحرم بعد الميقات بخمسة أميال ثم أفسده فانه عشي من موضع الاحرام واعلم ان المنصوص للخمى انه يحرم من الميقات الشرعي ولا عبرة بما قدمه من العام الاول فقول الشارح فانه عشي في قضائه من موضع الفساد أي وان كان يحرم من الميقات خلافا لما قاله تت في كبره واقول عجم لو أحرم قبل الميقات لا ينبغي أن يحرم منه ثانيا وعشي من محل احرامه ليصالحه المشي الفاسد في الاول انتهى **تنبية** بقوله لان المشي الخ واضح فيما ذاعه ٤٢٧ ماشيا وماذا انما راكبا فلهدي

واجب (ص) ولو أفسد أتمه ومشى في قضائه من الميقات (ش) يعني لو نذر المشي الى مكة أو حلف بذلك وحلف به بفعل مشيه في حجة ثم أفسدها بجماع أو غيره فان عليه ان يتم ماشيا أو راكبا وعليه هديان هدى للفساد وهدي لتبعض المشي في العامين لان المشي بعد الاحرام في فساد الخ واعتبر المشي قبل الفساد فصار متبعضا به واذا أتمه فانه عشي في قضائه من موضع افسده وقد علمت ان الفساد انما يتسلط على ما بعد الاحرام وسواء أحرم أولا من الميقات أم لا فقول المؤلف ومشى في قضائه من الميقات أي ان كان أحرم أولا من الميقات فلو أحرم أولا قبل الميقات وأفسد حجه قبل الميقات فانه عشي في قضائه من موضع الفساد لان الميقات (ص) وان فاته جعله في عمرة وركب في قضائه (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة بفعل مشيه في حجة ولم يكن عين في نذره أو حلفه بخلافه ففاته الحج الذي أحرم به فانه يجعله في عمرة رجوعه الى عمل عمرة يتحل بها من حجه ويقضى بها نذره وله ان يعيش في النمام السعي ثم يقضى حجه الذي فاته على حكم الفوات ويركب في قضائه جميع الطريق لان النذر قد انقضى وهذا النذر هو للفوات وعليه هدي لفوات الحج وقيل يلزمه المشي في المناسك والاول مذهب المدونة وأما من نذر الحج ماشيا وفاته فانه يركب في قضائه لافي بقية المناسك والمراد بقية المناسك ما زاد على السعي بين الصفا والمروة فانه عشي فيه (ص) وان حج ناولي نذره وفرضه مفردا أو قارنا جزأ عن النذر وهل ان لم ينذر حجتا أو يلان (ش) صورتها ان شخصه عليه حجة الضرورة ونذر المشي لمكة وحج ناولي نذره وفرضه مفردا أو قارنا بان أحرم بالعمرة وقدمها في نيته وجعلها عن النذر والحج عن الفرض أو أحرم بالحج والعمرة معا ونوى به ما فرضه ونذره بطريق الاشتراك فانه يجزئ عن النذر في الصورتين ولا يجزئ عن الفرض وعليه قضاءؤه قابلا وهل اجزاءؤه عن نذر فقط عقيد بما اذا لم ينذر أو يعين في عيونه حجابان نذر عمرة أو مشيا مطلقا أو حلف به كذلك وجعله في حج وأما ان نذر الحج ماشيا أو عينه في عيونه ونوى بحجه نذره وفرضه فلا يجزئ عن واحد منهما وهو قول ابن الموارأ وجزاءؤه عن نذره فقط غيرة عقيد بل هو مطابق في ذلك تأويلان (ص) وعلى الضرورة جعله في عمرة ثم يحج من مكة على الفور (ش) يعني ان من لزمه المشي الى مكة بان نذره نذرهما أو حلف به وحنث وهو ضرورة أي لم يحج حجة لاسلام فعله وجوبا

قضاء يركب فيها الا في بقية المناسك وهي ما زاد على السعي (قوله الا في بقية المناسك) المناسب الا في المناسك لان الذي بعد السعي الواقع بعد طواف القدوم انما هي المناسك (قوله ان لم ينذر) بفتح اليماء لكن الذال مضمومة أو مكسورة لان فعله ثلاثي من باب نصر أو ضرب (قوله وجعله في حج) ظاهر في قوله أو مشيا مطلقا أو حلف به كذلك وأما بالنسبة لقوله بان نذر عمرة فلا معنى لكونه جعله في حج والفرض انه نذر عمرة لان الحج لا يجزئ عن العمرة والجواب انه وان قال نذر على المشي لمكة في عمرة الا انه حين خرج نوى الحج الفرض الذي هو عليه والعمرة التي نذر المشي لها فهو في المعنى قارن فقوله وجعله في حج بالنسبة لهذه انه جعله في حجة الفرض مع العمرة ولعل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في الصوم من انه اذا نواه ونذر لم يجز عن واحد منهما ان الصوم لا يقبل النيابة فاشبه الصلاة وهي اذا شرك في نيته ابطال ولا يجزئ عن شيء مما نواه والحج يقبل النيابة في الجملة فبعد شبهه

قضاء يركب فيها الا في بقية المناسك وهي ما زاد على السعي (قوله الا في بقية المناسك) المناسب الا في المناسك لان الذي بعد السعي الواقع بعد طواف القدوم انما هي المناسك (قوله ان لم ينذر) بفتح اليماء لكن الذال مضمومة أو مكسورة لان فعله ثلاثي من باب نصر أو ضرب (قوله وجعله في حج) ظاهر في قوله أو مشيا مطلقا أو حلف به كذلك وأما بالنسبة لقوله بان نذر عمرة فلا معنى لكونه جعله في حج والفرض انه نذر عمرة لان الحج لا يجزئ عن العمرة والجواب انه وان قال نذر على المشي لمكة في عمرة الا انه حين خرج نوى الحج الفرض الذي هو عليه والعمرة التي نذر المشي لها فهو في المعنى قارن فقوله وجعله في حج بالنسبة لهذه انه جعله في حجة الفرض مع العمرة ولعل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم في الصوم من انه اذا نواه ونذر لم يجز عن واحد منهما ان الصوم لا يقبل النيابة فاشبه الصلاة وهي اذا شرك في نيته ابطال ولا يجزئ عن شيء مما نواه والحج يقبل النيابة في الجملة فبعد شبهه

بالصلاة (قوله فلا يجب فعل هذا) أي بل يستحب جهده في فعل عمرة كما يفيد كلام أبي الحسن والجلاب (قوله وفي البساطي خلافه) لأنه قال وظاهر كلامهم ولو على التراخي بناء على أن ما في الذمة أصالة لا يجوز الاتيان بتفسيره انتهى ولو أحرم حين أتى الميقات بحجة الاسلام أجزأه ثم يأتي عن نذره بعمره أو حجة وعيشي من حيث أحرم أو لا ولو أحرم ولم ينو فرضا ولا نذرا انصرف للأرض قاله بعض (قوله وظاهره كالدونة) وهذا متعلق بفنوع قوله وعلى الضرورة وقوله مغريما كذا في نسخة مصححة بل ويخطئه في كونه وهو الموجود في الشيخ أحمد الزرقاني لأن أصل العبارة له وكأن نكته التعميم أنه إذا كان مغريما يتوهم أنه يصرفه في حج لكون محله بعيدا (قوله يعني أنه إذا قال أنا محرم بصيغة اسم الفاعل يوم كذا) أي أنا محرم يوم أفعل كذا فإنه يوم يفعله يلزمه الاحرام كذا أفاده بهرام أي نذره على أنا محرم يوم أفعل كذا وظاهره أن ما قاله بهرام ليس بلازم بل مثله لله تعالى أنا محرم يوم كذا ومثله إذا قال ان فعلت كذا فانا محرم يوم كذا كالمثال الذي بعده (قوله وكذا إذا نواه) ٣ أولم يصرح بذلك لكن نوى يوم حنثه (قوله لان القيد) أي الذي هو الشرط عند المعانيين (ثم أقول) وفيه نظر لان التعليق بالشرط من قبيل المطلق وسيأتي أنه يحرم في المطلق لا شهره نعم إذا نوى الاحرام من يوم الحنث لزم الاحرام من يوم الحنث ولو لا قوله لان القيد لخالج الحنث عبارة عنه على ذلك (قوله ولا يؤخره عند مالك لا شهر الحج) ذكرتم مانصه لان القيد قرينة على ارادة الفورية وهذا قول مالك وقال عبد الوهاب لان النذور المطلقة مجتمعة على الفور ٤٢٨ أو عند السبب الذي علمت عليه انتهى فظاهره ان كلام عبد الوهاب مقابل وتأمل

(قوله حيث قيد) أي بيوم كذا لفظا أو نية لان المراد بالقيد الذي قيده المصنف يوم كذا والحاصل ان اتيانه بالجملة الاسمية كأننا محرم أو الفعلية كأننا محرم يوم كذا فلا يلزمه الانذار كأن يقول لله تعالى أو على أنا محرم الحج أو يقصد بقوله أنا محرم التزام ذلك وأما مجرد الاتيان بالجملة الاسمية أو الفعلية فلا يلزم فيه شيء وهذا ظاهر في النذراي دون التعليق قال المازري لو قال أنا محرم بركعتين بعد غد فإنه لا يكون محرما ما في وقت بعد غد الانذار انتهى وأما التعليق على أمر قصد عدمه كان كلف فلا فانا محرم أو أحرم بيوم كذا فيلزمه ان وجد التعليق عليه فالعليق على أمر قصد عدمه دليل على الالتزام بعبارة محضى تمت كالعمرة مطلقة أي غير مقيدة بيوم كذا مع كونها مقيدة بالاحرام بان قال مثلا ان كلف فلا فانا محرم بعمره كافر ضها في المدونة أما لو لم يقيد بها بالاحرام بان قال ان كلف فلا فانا محرم على عمرة ابتداء على عمرة فلا يلزمه تجهيل الاحرام بل يستحب وكذا قوله لا الحج المطلق أي غير المقيد بيوم كذا مع كونه مقيدا بالاحرام بان قال مثلا ان كلف فلا فانا محرم بحج وأما غير المقيد بالاحرام بان قال مثلا ان كلف فلا فانا محرم على حج أو على حج فلا يلزمه تجهيل الاحرام ولو في أشهره بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة في المقيد بالاحرام كالعمرة وكذا في الجواهر ولم يحل ان عرفه غير لفظ المدونة وعلى ذلك يحوم كلام ابن الحاجب والحاصل ان النذر على ثلاثة أقسام وكلها تخرج من المدونة مقيدة بالزمان والاحرام كيوم كذا يلزم تجهيل الاحرام في ذلك اليوم ومقيدة بالاحرام فقط يلزم تجهيل الاحرام في العمرة ان لم يعدم صحابة وفي الحج لا شهره ان وصل والافن حيث يصل وغير مقيدة بالاحرام ولا الزمان فلا يلزمه التجهيل بل يستحب حج أو عمرة وجد صحابة أم لا في أشهر الحج أو غيرها هذا المنص من كلام أهل المذهب فتدبره باليمين وشده عليه يد الضمين وغض الطرف عما في كلام الشروح (قوله أي انشاء الاحرام) عند اتيان ذلك اليوم لان المراد ظاهره من تجهيل الاحرام الآن ان قيد بمجرد قوله ذلك من غير حصول التعليق عليه ومن غير اتيان اليوم (قوله غير النية الاولى) أي نية الاحرام حين قوله أنا محرم يوم كذا ان فعلت

بعد غد الانذار انتهى وأما التعليق على أمر قصد عدمه كان كلف فلا فانا محرم أو أحرم بيوم كذا فيلزمه ان وجد التعليق عليه فالعليق على أمر قصد عدمه دليل على الالتزام بعبارة محضى تمت كالعمرة مطلقة أي غير مقيدة بيوم كذا مع كونها مقيدة بالاحرام بان قال مثلا ان كلف فلا فانا محرم بعمره كافر ضها في المدونة أما لو لم يقيد بها بالاحرام بان قال ان كلف فلا فانا محرم على عمرة ابتداء على عمرة فلا يلزمه تجهيل الاحرام بل يستحب وكذا قوله لا الحج المطلق أي غير المقيد بيوم كذا مع كونه مقيدا بالاحرام بان قال مثلا ان كلف فلا فانا محرم بحج وأما غير المقيد بالاحرام بان قال مثلا ان كلف فلا فانا محرم على حج أو على حج فلا يلزمه تجهيل الاحرام ولو في أشهره بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة في المقيد بالاحرام كالعمرة وكذا في الجواهر ولم يحل ان عرفه غير لفظ المدونة وعلى ذلك يحوم كلام ابن الحاجب والحاصل ان النذر على ثلاثة أقسام وكلها تخرج من المدونة مقيدة بالزمان والاحرام كيوم كذا يلزم تجهيل الاحرام في ذلك اليوم ومقيدة بالاحرام فقط يلزم تجهيل الاحرام في العمرة ان لم يعدم صحابة وفي الحج لا شهره ان وصل والافن حيث يصل وغير مقيدة بالاحرام ولا الزمان فلا يلزمه التجهيل بل يستحب حج أو عمرة وجد صحابة أم لا في أشهر الحج أو غيرها هذا المنص من كلام أهل المذهب فتدبره باليمين وشده عليه يد الضمين وغض الطرف عما في كلام الشروح (قوله أي انشاء الاحرام) عند اتيان ذلك اليوم لان المراد ظاهره من تجهيل الاحرام الآن ان قيد بمجرد قوله ذلك من غير حصول التعليق عليه ومن غير اتيان اليوم (قوله غير النية الاولى) أي نية الاحرام حين قوله أنا محرم يوم كذا ان فعلت

كذا وأما محرم يوم فعل كذا (قوله أي كايجهل الاحرام بالعمرة ناذرها) التجهيل ههنا من يوم النذر أو الحنث والحاصل ان المفيدة بالشرط من قبيل المطابقة (قوله فيجهل الاحرام بها) أي سأل يذف على نفسه ضررا من الاحرام (قوله وليس كذلك) أي لانه اذا قيد يحرم ولا يشترط ذلك الشرط (قوله يذف مطابقة من الثاني) أي الذي هو قوله لا الحج والمشي (قوله لدلالة الاول عليه) أي الذي هو قوله كالعمرة مطلقا (قوله فيلزمه كل من سأل ما عند أشهر الحج) فيه نظير بل قوله فلا شهره راجع للجمع بخصوصه وأما ناذر المني فلا يجب عليه الفور ويمشي في أي عام أراد (قوله وان كان اذا خرج الحج) أي كالخبري (قوله على الاظهر) اعلم ان الذي قال من حيث يصل ابن أبي زيد وقال القاسبي يخرج من بلده غير محرم وأينما أدركته أشهر الحج أحرم وقال ابن عبد السلام الظاهر مذهب أبي محمد فالظاهر أن المؤلف أراد أن يكون ينبغي ان يعبر بصحح أو استحسن ٤٢٩ والحاصل ان التقييد بيوم كذا مثلا

يجب تجهيل الاحرام عند ذلك الزمن سواء كان المنذور أو المحلوف به حيا أو عمرا سواء وجد رفقة أم لا وأما عند عدم التقييد فانهم يافتقران فالعمرة يجهل احرامها بشرط وجود حجة فقط ولو قبل أشهر الحج وأما الحج فلا يجب التجهيل وانما يلزمه عند أشهره أو من حيث يصل انتهى (قوله من الوقت الذي يصل فيه) أي اذا خرج فيه يصل مكة في أشهر الحج (قوله يخرج من قوله ويجهل الاحرام ومن قوله الحج) تسمح لانه لا اخراج من ذلك بل معطوف على العمرة كما تقدم له وأيضا الانخراج فسرع الادخال ولم يكن دخال في العمرة (قوله ولا كفارة عين على المشهور) خلافا لما روى عن مالك ان عليه كفارة عين (قوله ما بين الباب الى المقام الى الزمن

كالعمرة مطلقا ان لم يعدم حجة (ش) أي كايجهل الاحرام بالعمرة ناذرها حال كونه مطلقا بكسر اللام أي غير مقيد بزمن ان وجد حجة كما اذا قل ان كلت فلانا فانما يحرم أو أحرم بعمرة وكله فان لم يجد من يصحبه فلا يلزمه تجهيل الاحرام حتى يجد أو ما المقيسة فيجهل الاحرام ولو عدم حجة كما هو فقوله كالعمرة تشبيه في وجوب تجهيل الاحرام ولا يصح فتح اللام من مطلقا لاقتضاء ذلك ان التجهيل في العمرة لا بد فيه من الشرط المذكور سواء قيد أم لا وليس كذلك (ص) لا الحج والمشي فلا شهره (ش) معطوف على العمرة أي لا ناذر الحج والمشي حال كونه مطلقا فلا يؤثر بالتجهيل يذف مطابقة من الثاني لدلالة الاول عليه كما لو قال ان كلت فلانا فانما يحرم أو أحرم صحح أو قال ان كلته فلي المني الى بيت الله الحرام واذ لم ير من يصحبه فيلزمه كل منهما عند أشهر الحج فقوله فلا شهره جواب شرط مقدر كما ترى واللام بمعنى عند وهذا اذا كان يصل الى مكة في أشهر الحج وان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج لا يدركه فانه يجب عليه ان يحرم وان يمشي من الزمن الذي اذا خرج فيه يصل الى مكة في أشهر الحج والى هذا أشار بقوله (ص) ان وصل والا فحين حيث يصل على الاظهر (ش) أي فيجهل الاحرام من الوقت الذي يصل فيه والمؤلف استعمل حيث ههنا في الزمان وهو قليل في العربية ولو قال حتى بدل حيث كان أولى فقوله الحج يخرج من قوله ويجهل الاحرام ومن قوله كالعمرة مطلقا أي انه يجهل الاحرام في العمرة لمطابقة لافي الحج المطلق والمني أي الذي لم يقيد بصحح أو عمرة (ص) ولا يلزم في مالي في الكعبة أو بابها (ش) يعني انه اذا نذر ماله في الكعبة أو بابها فانه لا يلزمه النذر في ذلك ولا شيء عليه ولا كفارة عين على المشهور ومثله مالي في الحطيم ونحوه لانه نذر لا قربة فيه والحطيم هو ما بين الباب الى المقام الحرام وصحى بذلك لانه يحطم الذنوب كما تحطم النار الحطب قال في المدونة لانهم لا تنقض فتنبي أبو الحسن حمله على انه أراد بناء هاهنا ذلك قال لا شيء عليه ولو أراد انه ينقض عليه الزمة ولو قال مالي في كسوتهم أو طيهم ادفع ثلثه الى الجبسة يصرفونه فيها ان احتاجت قاله في المدونة (ص) أو كل ما كتسبه (ش) يعني انه اذا قال كل ما كتسبه في الكعبة أو في بابها أو في حطيمها أو هو صدقة للفقراء أو هو في سبيل الله وما أشبه ذلك فانه لا يلزمه شيء في ذلك

الحج) والذي في الحطاب وتمت وبهرام والحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن حبيب الحطيم ما بين الركن الاسود الى الباب الى المقام أبو محمد فعلى نفسه ير ابن حبيب ذلك كله حطيم الجدار من الكعبة والفضاء الذي بين البيت والمقام الا ان انتهى فخاصة ان الحطيم الفراغ الا انه قد تقدم انه يلزمه فيقتضي انه بعض حائط البيت (قوله يحطم الذنوب) أي يهلك الذنوب بالذم فيه (قوله حمله على انه أراد بناءها) وكذا اذا لم ير شيئا (قوله ولو أراد انه ينقض عليها) كذا في نسخته بتأنيث الضمير (قوله لزمه) أي ثلثه (قوله يعني انه اذا قال كل ما كتسبه في الكعبة) ذكره في الشامل (قوله أو هو صدقة) ذكره ابن رشد (قوله فانه لا يلزمه شيء) ظاهره سواء كان في عين أو غير عين وليس كذلك بل يقيد بما اذا كان في عين بأن علقه على ما يقصد امتناعه كان كالتزيد فكل ما كتسبه أو أفيد صدقة ولم يقيد ذلك بعمدة أو مكان أو مال أو في به على وجه النذر بان نذر التصديق بجميع ما كتسبه أو يفيد كقوله لله على صدقة كل ما كتسبه أو أفيد فانه يلزمه ثلث ما كتسبه أو يفيد لا ثلث ما عنده من المال وأما اذا قيد بزمن أو مكان فيلزمه

ما اكتسبه فيه كما إذا أتى به على وجه اليقين وشهد بزمان أو مكان وهذا كله إذا لم يجعله معين والالزمه في الصور كلها (قوله) كمن عم في الطلاق والعق (كما إذا قال كل امرأ أتر وجهي الطالق فلا يلزمه شيء) أو قال كل رقبتي أملكه فهو حر فلا يلزمه شيء من ذلك (قوله) أما إن عين زماناً أو مكاناً فقال كل ما اكتسبه في المكان الفلاني فإنه يكون في الكعبة الخ) أي وقصد لانفاق عليها لا البناء (قوله) أو في رتاجها) بنقطة بخطه فيكون بالجيم لا بالحاء وهو كذلك في المصباح بالجيم فقراءته بالحاء خطأ (قوله) فإنه يلزمه ثلاث ما اكتسبه) الراجح ما قدمنا من أنه يلزمه الكل (قوله) بالغزو (ان قلت أي فرق بين جزور وبدنة قلت ذكر بعض شيوخنا أن البدنة ما يعد للذبح في مكان مخصوص والجزور ما يعد للذبح في مكان غير مخصوص (قوله) فيجزي عليه تفصيله) فإن ساقه في حج ووقف به في عرفة فيذبحه في منى والاف في مكة (قوله) أو أطلق) معطوف على قوله وان جعله لغير مكة الخ أي أو أطلق أي فلم يجعله لمكة ولا لغيرها لا بالغزو ولا بدنة (قوله) لزمه ذبحه الخ) أي ويحرم بيعه ولو لقبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به التبرع للملازمين له فتوهم من نذر نذر الصالح وأراد به ٤٣٠ لا عطاء الفقراء الذين بوضعه فإنه يلزمه أن يبعث به إليهم نعيماً لا يصح

للحرج والمشقة وهو كمن عم في الطلاق والعق أما إن عين زماناً أو مكاناً فقال كل ما اكتسبه في الزمان الفلاني فهو في الكعبة أو في رتاجها مثلاً أو قال كل ما اكتسبه في المكان الفلاني فإنه يكون في الكعبة أو في السبيل فإنه يلزمه ثلاث ما اكتسبه في ذلك الزمان أو ذلك المكان يدفعه لخزنة الكعبة يصرفونه فيها أن احتاجت إليه (ص) أو هدى لغير مكة (س) حاصل هذه المسئلة أن من نذر ما يصح هديه بالغزو هدى أو لفظ بدنة فإن سمي مكة أو نواها أو أطلق لزمه سوقه إليها حيث كان المحل قريباً بحيث يصل منه فإن كان بعيداً فإنه يشترى بثمنه مثله أو أفضل منه من مكان يمكن يغلب على ظنه أنه يصل منه وإن سمي بقعة غير مكة فإن قصد تعظيمها حتى كأنها مكة لم يلزمه شيء وإن قصد الرفق بفقرائها فكذلك لأنه نذر معصية لأن سوقه لغير مكة ضلال وأن من نذر ما يصح أن يهدي بالغزو أو بغيره أو نحو ذلك فإن قصد بمكة بالفظ أو بنية نحرة بمكة إلا أن يقاده أو يشعره فيكون هدياً فيجزي فيه تفصيله وان جعله لغير مكة بالفظ أو بنية أو أطلق لزمه ذبحه أو نحره بموضع نذره وإيتى صدق به وله أن لا ينحره ويظم المساكين قدر لحمه (ص) أو مال غير (س) معطوف على في مالي من قوله ولا يلزم في مالي في الكعبة أي ولا يلزم النذر في مال غير أن لم يرد أن ماله كان عند نذره أنه ان ملكه فهدى أو صدقة فإنه يلزمه إذا ملكه لأنه تعالى والفرق بين نذر مال فلان ونذر هدى فلان هو أن مال الغير لما كان يصح أن يباع ويهدي فإنه كان هدى فباعه أو هدى فباعه وهو لا يملكه فلا شيء عليه كالقائل عبد فلان حر أو مال فلان صدقة أو مال لم يصح بيع الحرف كانه قصد به الهدى عنه قلت فيخص لزوم الهدى في قوله أو على نحر فلان الخ بفلان الحر ليمت هذا الفرق وسيأتي الكلام عليه (ص) أو على نحر فلان ولو قريبا (س) المشهور أنه إذا قال الله على نحر فلان الأجنبي أو قال الله على نحر

أن يهدي لا فيما يصح أن يهدي لأن سوقه لغير مكة ضلال كذا أفاده عجم وأما ما لا يهدي به كوثب أو دراهم أو دجاجة أو طعم فإن قصد بذلك الملازمين للقبر الشريف أو لقبر الولي ولو أغنياء أرسله إليهم وإن قصد بنفس النبي صلى الله عليه وسلم أو الولي أي الثواب له تصديق به بوضعه وإن لم يكن لهم قصد أو مات قبل علم قصده فينظر له أدتهم وانظر إذا لم يكن لهم عادة بأن كانوا تارة كذا وتارة كذا أو لم يغلب أحد الأمرين ولا يلزمه بعث ستر ولا شمع ولا زيت يوقد على القبر الشريف أو غيره ولو نذره فإن بعث مع شخص وقبضه

من صاحبه فاستظهرت عين فعله بمنزلة شرط الواقف المكره ولا يجوز له أخذه لأن إخراج مال الإنسان على غير وجه القرية لا يخرج عنه كونه ماله فلا يسوغ اغتياره تناوله كذا في عب (أقول) انظر قوله بمنزلة شرط الواقف المكره فإنه هنا يحرم ولا يكره (قوله) فإن أراد ذلك الخ) أي فإن أراد ذلك لزمه التصديق بجميعه إذا ملكه أي بالفظ جميع مال الغير أم لا وليس كنذره جميع مال نفسه لأن الذي نذر مال الغير قد أبقى مال نفسه لنفسه (قوله) ونذر هدى فلان) أي نذر على أن أهدي فلان أي أذبحه هدياً (قوله) لما كان يصح أن يباع ويهدي عنه) أي بان يبيع الثوب بغير (قوله) فيخص لزوم الهدى الخ) حاصله أنه إذا قال على هدى فلان فإن كان فلان حر لزمه وإن كان عبداً لزمه شيء وأما عبده فيلزمه بقول الشارح فيخص لزوم الهدى من قوله الخ الشاهد ليس في قوله أو على نحر فلان الذي لا يلزمه شيء بل فيما إذا لزمه كما إذا قلنا يهدي (قوله) ولو قريبا) قال في ك وأشار بالمبالغة لدق قول ابن الحاجب التابع لابن بشير أن كان أجنبياً فلا شيء عليه وإن كان قريباً فعلى المتصلب إلا في ومثله في شبه انتهى (أقول) انظر ولو أجنبياً بديل قوله ولو قريباً فلا شيء عليه مطلقاً

(قوله ان لم يلغظ بالهدى) أما ان لفظ به كمل هدى فلان أو نحره هدى فاعليه هدى وان قصد حقيقة الخبر فلا شيء عليه لانه معصية
وأما ان لم يقصد واحدا منهم فهو كالأول ثم لا يخفى ان قوله ان لم يلغظ بالهدى الخ صادق بصورتين حقيقة الخبر وعدم نية شيء
والشهور في الثاني ان عليه الهدى ولو لم يذكر مقام ابراهيم والظاهر ان نية ذلك كذلك (قوله أو ذكر مقام ابراهيم) والمراد بتقسيم
ابراهيم قصته مع ولده لانه مقام مصلاه فانه لا يلزمه شيء كما اذا نوى قتله ٤٣١ ولومع ذكر مقام ابراهيم أو حمل ذكاه

فلا تقسم ثلاثة ان قصد
الهدى والقربة لزمه ذلك
اتفاقا وكذا حيث لا نية وإذا
قصد المعصية لم يلزمه شيء
اتفاقا (قوله أو غيره من
مكانة الخبر) ليست المزدلفة
من أمكنة الخبر خلا فلا يفي
الحسن على الرسالة (قوله ثم
شاة) والفرق بين ذلك وما
قدمه المصنف من سبع شياه
ان ما هنذر البدنة بلقطها
واغايقار بها البقرة أو السبع
شياه وما هنذر الهدى
المطابق أو ما يفيد كضرب فلان
بقية ومن أفراد الهدى
المطلق الشاة الواحدة
(قوله الزحف والحبو)
الزحف معلوم وكذا الحبو
فالعطف مغاير لا يخفى انه
يشى في نذر الحفاء منتعلا
ان شاء وأما في نذر الحبو
فيمشى على العادة (قوله
كلا يلزم الحفاء) أى ويلزمه
المشى (قوله فلا شيء على
الحالف الا ايجاج الرجل)
أى فليس عليه أن يجح هو
بوتنبه ان قال ان فعلت
كذا فانا أحجه بضم الهـ مرة
خفت أحجه من ماله الآن

قريبى فلان أو قال لله على نحر نفسى من كل مالا يملك كالحراوان فعلت كذا فعلى نحره أو أنا
أنحره أو هو بدنة فانه لا يلزمه في ذلك شيء لانه معصية وقوله فلان أى الحر أو ما العبد فان
كان عبدا نفسه فعليه هدى وان كان عبدا غيره فلا شيء عليه (ص) ان لم يلغظ بالهدى أو ينو أو
ين ذكر مقام ابراهيم (ش) تقدم ان هذا عام في القريب والاجنبى ومفهوما انه ان لفظ
بالهدى كمل هدى فلان أو نحره هدى أو نوى الهدى أو ذكر مقام ابراهيم أو غيره من أمكنة
الخبر كمكانة أو منى أو موضوعا من مواضعها فانه يلزمه الهدى في القريب والاجنبى معالان
ذلك قربة في ارادة القربة ولا فرق بين النذر والحلف (ص) والاحب حينئذ كنذر الهدى
بدنة ثم بقرة (ش) يعنى حيث أصرناه بالهدى في المسائل المتقدمة فانه يندب له أن يكون من
الابل فان لم يجد فى البقر فان لم يجد فى الغنم فقله حينئذ أى حين لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر
مقام ابراهيم أو نواه كما يستحب في نذر الهدى المطبق بدنة ثم بقرة ثم شاة ولم يذكرها لأنها آخر
المراتب والاحبية منه نسبة على المراتب والافالهدى في الجملة واجب وقوله (كنذر الحفاء)
بالهدى وهو المشى بالانعل ولا خف يحتمل التشبيه في الاستحباب الا ان الاستحباب فيما قبله في
صفة الهدى مع لزومه له وفي نذر الحفاء ومثله الزحف والحبو في استحباب الهدى ويلزمه الحج
منتعلا أو حافيا ويحتمل التشبيه بقوله ولا يلزم في ماله في الكعبة كالا يلزم الحفاء وما معه في
نذره فالسكاف داخله على الحفاء أى ونذر كالحفاء (ص) أو حمل فلان ان نوى التعبد (ش) يعنى
أن من نذر ان يحمل فلان الى بيت الله على عنقه وأراد بذلك اتعاب نفسه فانه لا يلزمه حمله ويحج
ما شى أو جوب أو يستحب له الهدى وليس عليه ايجاج فلان (ص) والركب وجبه بلاهدى (ش)
أى وان لم يرد اتعاب نفسه بحمله على عنقه وانما أراد ايجاجه معه أولا نية له فانه يحج به راكبا
ولاهدى عليه فان أبى فلان ان يحج مع الحالف حج الحالف وحده راكبا ولاهدى عليه وان نوى
ايجاجه من ماله فلا شيء على الحالف الا ايجاج الرجل فان أبى الرجل فلا حج على الحالف (ص)
ولغا على المسير والذهاب والركوب مكانة (ش) يعنى ان من نذر المسير الى مكة أو نذر الذهاب
اليها أو نذر الركوب اليها أو حلف بذلك فحلفت فانه لا يلزمه شيء في ذلك الا قربة فيه الا أن ينوى
أحد المنسكين الحج أو العمرة فانه يلزمه ذلك راكبا الا أن ينوى ماشيا فان قلت قد مر أن من
نذر المشى مكانة يلزمه وأنت تخبر بأن الذهاب والمسير مساو لذلك قلت قال الشيخ داود مانصه
والفرق بين المشى وغيره ان العرف انما جرى بلفظ المشى ولانه قد جاءت فيه السنة بخلاف
غيره من الالفاظ المذكورة انتهى (ص) ومطلق مشى (ش) المشهور أن من قال على المشى
من غير تعييد مكانة ولا بيت لله بلغظ ولانية فانه لا يلزمه شيء اذا المشى على انفراد لا طاعة فيه
وألزمه أنه مشى الى مكة (ص) ومشى لمسجد وان لا عتة كاف (ش) يعنى ان من نذر المشى

بأبى فلا شيء عليه وان قال أنا أحجه حجرا كبا وجبه فان أبى حج وحده فان قال في غير عتة فان شاء فعل وان شاء ترك وقال ابن المتيم
النذر مثل اليمين (قوله ان العرف الخ) هذا لا ينفع شيأ مع قوله أولا اذا قربة فيه وقوله قد جاءت فيه السنة أى فهو تعبدى
وقد يقال المراد بالعرف عرف السلف الصالح فيكون من قبيل قوله السنة (قوله ومطلق المشى) وأولى ذهابه أو اتيانه فذكر
المصنف عدم اللزوم فيما يتوهم انه قربة فأولى غيره وهذا جواب غير قول الشارح ولعله انما عبر بالمشى

(قوله وبيت المقدس) يفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال أي محل القدس أي الطهارة من الاصنام والمقدس بضم ففتح وتشديد أي المطهر وتطهيره خلوه من الاصنام وعبادته (قوله ولو لا اعتكاف أو صلاة) فيه أن ما قبل المبالغة هو الصلاة فالمناسب له أن يأتي به على وجه يفيد أنه ما قبل المبالغة (قوله لأجل قوله الخ) أي لأن أحد القولين يلزمه المشي (قوله والمعنى أن من نذر أن يصلي أو يعتكف) وسكت عن الصوم وتطريفه ببعض الشراح فقال وانظر لو نذر صوماً بمسجد قريب جداً فهل يلزمه فعله بوضعه وهو الظاهر أولاً يلزمه أصلاً انتهى (قوله كالأميال المسيرة) يفسر بما فسر به عب القرب وهو ما على ثلاثة أميال وقال السطاب هو أي القريب جداً ما لا يحتاج ٤٣٣ فيه لأعمال المطي وشد الرحل (قوله أو أيلياء) هو بيت المقدس مهمزة

مكسورة ثم مائة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخرى ثم ألف معدودة هذا هو الشهر وحكي فيه القصر ولغة ثالثة بمحذف الياء الأولى وكسر المهمزة وسكون اللام والمد ومعناه بيت الله وحكي الأيلياء بالألف واللام وهو غريب كذا في بعض الشراح الآن قوله بيت الله مشكل لأن بيت الله هو المسجد لا البلد الآن يقال هذا معناه بحسب الأصل (قوله وظاهره ولو كانت الصلاة نافذة) بالغ على النافذة لأنه حكي في الشفاء في النافذة قولين أبو الحسن الآن يتوى أن يقيم هناك أياماً فينتقل فينتقل ذلك الصلاة الفرض وأهل جريان القولين في النقل لأن البضاعة مختصة بالفرض واختلقت الأحاديث في قدر النافذة في مسجد أيلياء ففي رواية بخمسمائة صلاة وفي أخرى بألف وفي أخرى بمائتين وخمسين وفي

إلى المسجد غير المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس ولو لا اعتكاف أو صلاة فيه فإنه لا يلزمه ذلك ولو قال وانما اتيان لمسجد كان أحسن لا يهاجم كلامه لزوم الركوب ولعله إنما عبر بالمشي لأجل قوله (الاقرب جداً لقولان تحت ملهما) والمعنى أن من نذر أن يصلي أو يعتكف في مسجد قريب جداً كالأميال اليديرة غير المساجد الثلاثة هل يلزمه الاتيان إليه ماشياً أولاً يلزمه في ذلك قولان تحت ملهما المدونة وعلى القول بعدم اللزوم يلزمه فعل ما نذره بوضعه كن نذرهما بمسجد بعيد (ص) ومشى للمدينة أو أيلياء إن لم ينو صلاة بمسجد بينهما أو يسهما فيركب (ش) هذا طاف على المسير والمعنى أن من نذر المشي إلى المدينة أو إلى بيت المقدس فإنه لا يلزمه ذلك لا ماشياً ولا ركاباً فان نوى صلاة أو صوماً أو اعتكافاً بمسجد بينهما أو سجداً للمدينة أو أيلياء أي وان لم ينو الصلاة فيهما فإنه حينئذ يلزمه الاتيان إليهما ركاباً أو ماشياً ولا يلزمه المشي لأنه لما سجد فيهما فكانه قال على أن أصلي فيهما وظاهره ولو كانت الصلاة نافذة فإن قيل ما الفرق بين قوله على المشي إلى هذين المسجدين وبين المشي إلى مكة فإنه هنا يركب وهناك يمشي فالجواب عن ذلك من وجهين أحدهما أن المشي إلى المدينة مثلاً لا قربة فيه وإنما هو وسيلة إلى ما فيه قربة والمشى إلى مكة فيه قربة لأنه يحرم من الميقات ثانياً ما أن المشي فيه أنسب لعبادة الحج لأنه يمشي في المناسك وقربة الصلاة منافية للمشي (ص) وهل وإن كان ببعض أو لا يكونه بأفضل خلاف (ش) هذا مفرع على مفهوم قوله إن لم ينو صلاة بمسجد بينهما والمعنى أن من كان بأحد المساجد الثلاثة ونذر أن يصلي في أحدها فهل يلزمه الاتيان إليه مطلقاً أي سواء كان المسجد الذي هو فيه فاضلاً كان نذر من مكة الصلاة بمسجد أيلياء أو عكسه ابن بشير وهو الظاهر من المذهب وقال اللخمي لا يلزمه الاتيان لا إذا كان المسجد الذي هو فيه مفضلاً ولا كما إذا كان بمسجد أيلياء ونذر الاتيان إلى مسجد المدينة أو إلى المسجد الحرام وعليه فلا يأتي من هو بالمدينة أو بمكة إذا نذر الصلاة بمسجد أيلياء وإلى هذا أشار بالخلاف (ص) والمدينة أفضل ثم مكة (ش) لما قال المؤلف أو لا يكونه بأفضل أخذ بين الأفضل من يهره فقال والمدينة الخ فقد علمت أن بيت المقدس مفضل بالنسبة إلى مكة والمدينة وأما ما فقد وقع الخلاف فيما بين الأئمة في الفاضل منه ما ذهب مالك إلى أن المدينة أفضل من مكة وبه قال أكثر أهل المدينة وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد في أشهر

أخرى بعشرين ألفاً (قوله والمشى إلى مكة فيه قربة) الأولى أن يقول والمشى إلى مكة قربة مقابلة قوله الروايتين وسيلة (قوله لأنه يحرم من الميقات) حاصل ذلك أنه لما كان يحرم من الميقات وقد وجدت عبادة في الطريق فيصير المشي فيها عبادة فرجع الحال إلى أن المشي في الذهاب لمكة قربة بهذا الاعتبار وهذا الكلام الذي ذكره الشارح أصله للشيخ أحمد الزرقاني (قوله لأنه يمشي في المناسك) أي لأنه يمشي في السعي وفي الطواف (قوله وهل وإن كان ببعض الخ) لو قال وهل مطلقاً كان أنحصر (قوله وقال اللخمي لا يلزمه) هذا القول هو المشهور وشهره ابن الحاجب (قوله بمسجد أيلياء) أي بمسجد بيت المقدس المسمى بأيلياء (قوله والمدينة أفضل) أي ثواب العمل فيها أكثر من ثواب العمل في مكة والحاصل أن الثلاثة التي هي المدينة ومكة وبيت المقدس أفضل من باقي البقاع ولو المساجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كمسجد قباء والفخ والعيد وذى الحليفة وغيرها اهـ

(قوله التي ضمت أعضاء المصطفى صلى الله عليه وسلم) أي ضمت جسده الشريف صلى الله عليه وسلم أي ضمت أعضائه لا كل القبر
فإن من أعضائه أفضل من جميع بقاع الأرض حتى الكعبة والمسجدين والعرش والكرسي والروح والقلم والبيت المعمور
وبابه الروضة وبابها الكعبة فالكعبة أفضل من بقية المدينة اتفاقاً وأما المسجدان فيقطع النظر عن الكعبة والتعريف
بمسجد المدينة أفضل ولما زيد من مسجد الشريف حكم مسجده عند الجمهور بخلافنا وروي (قوله) عدم الجوارفة بمكة أفضل
قال مالك أنقل أي رجوع أفضل من الجوار (قوله كلياتي) أي بعضه وهو اثنان المشار له بقوله وتعين الخ (باب الجهاد)
اعلم أن الجهاد قبل الهجرة كان حراماً ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين ثم أذن فيه مطلقاً في غير الأنهر الحرم ثم أذن فيه مطلقاً
من شرح البخاري (قوله أحكام الجهاد) أي الأحكام المتعلقة بالجهاد اعلم أن ما يتعلق بالجهاد أحكام معلقة به فالعطف
مرادف (قوله والمشقة) عطف تفسير (قوله قتال مسلم) فإن قلت القتال المذكور أصله المفاعلة في اللغة فهل المقصود
هنا ذلك أو ليس المقصود قلت ليس المقصود لأن القتال قد يراد به الفعل والالكان حده غير منعكس عما إذا قتله كافر وهو نائم
أو يقال المراد من شأنه ذلك وأولته ويع لا للشك فلا تضر في التعريف (قوله ٤٣٣ كافر) وأما قتال المحارب المسلم فلا

يقال له جهاد (قوله المحارب)
أي الذي يقطع طريق المسلمين
(قوله على المشهور) وأما على
أنه نقض فيكون جهاداً قال
في ل بعد قوله على المشهور
وهذا إذا لم يتجهر هذا الذي
بقتال كلياتي في باب الجزية
عند قوله لمحاربتهم وينتقض
بقتال فافهم ويرد على
التعريف الضال ببلدنا وقد
يقال هذا لمحق الجهاد
والتعريف انما هو للجهاد
الحقيقي انتهى (قوله وغيرهما)
أي قاتل لأن يعطى من بيت
المال عناية مشدداً (قوله)
حيث أظهر ذلك) أي فلا
يعطى من الغنمة أن أظهر
ذلك هذا بعيد والظاهر بل

الروايتين عنه أن مكة أفضل من المدينة ومحل الخلاف المذكور في غير البقعة التي ضمت
أعضاء المصطفى عليه الصلاة والسلام فإنها أفضل بقاع الأرض والسماء * ولما انتهى الكلام
على النذر وكان هو أحد الأسباب الثلاثة المعينة للجهاد كما يأتي في قوله بفتح الهمزة وأعقبه
بالكلام عليه فقال

(باب) ذكر فيه أحكام الجهاد وما يتعلق به *

وهو لغة التعب والمشقة وحده ابن عرفة بقوله قتال مسلم كافر غير ذي عهد لا علاقة الله
تعالى أو حضوره له أو دخوله أرضه له فخرج قتال الذي لمحارب على المشهور من أنه غير نقض
وقوله لا علاقة الله يقتضي أن من قاتل للغنمة أو لأظهار الشجاعة وغيرهما لا يكون مجاهداً
فلا يستحق الغنمة حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك وقوله أو
حضوره أو دخوله بالرفع عطف على قتال وأشار به إلى أن الجهاد أعم من القتال أو الحضور
للقتال والضمير في الحضور يعود على القتال وضميره يعود على إعلاء أو على القتال وضمير أرضه
يحمل عوده على الكافر وله على القتال ويحمل أن الضمير الأول عائد على القتال والثاني للمقاتل
أولاً إعلاء الكرامة ولم يقبل لإعلاء كلمة الإسلام محافظة على ذكر الجلالة في الرسم
للبركة وإضافة الكرامة إلى الله تعالى معنى الكرامة التي أمر الله بها وما خلقت الجن والإنس
إلا ليعبدون ثم إن الجهاد على أربعة أقسام جهاد بالقلب وهو مجاهدة الشيطان والنفس
عن الشهوات المحرمة وجهاد باللسان وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد باليد
وهو زجر الأشرار أهل المناكر بالضرب والأدب باجتهادهم ومنه إقامة الحدود وجهاد

٥٥ نحرشي ثانی المتعبر انه يسهم له لانه منوط بالغاثة تم بعد كتي هذا وجدت شيخنا كتب على قوله حيث علم من
نفسه ذلك مانعه وأما بحسب الظاهر فيسهم له لانهم لم يعدوا من شروط السهم له كونه قاتل لإعلاء كلمة الله أو أن هذا بالنسبة
للجهاد الكامل والحاصل أن ابن عرفة انما قال لإعلاء كلمة الله كما هو الظاهر بل المتعين إشارة إلى أنه ينبغي أن لا يكون الجهاد
إلا لله لا لشيء آخر فلا ينبغي أن يسهم له فتدبر (قوله ولا يجوز له تناولها) مطلقاً أظهر ذلك أم لا (قوله حيث علم) أي أوطن فيما
يظهر (قوله أعم من المقاتلة أو الحضور) الأولى أن يزيد فيقول أو الدخول (قوله يعود على القتال) الاظهر أن الضمير عائد على
المسلم وله عائد على القتال (قوله وضميره يعود على إعلاء أو على القتال) الاقرب عوده على القتال (قوله وإضافة الكرامة) إطلاق
الكرامة على الشهادتين مجاز مرسل من إطلاق اسم الجزء على الكل (قوله وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) والعبادة
مأمور بها ومن جملة العبادة النطق بالشهادتين وأراد به الطاعة والدليل إذا كان يشمل المدعى وغيره لا يضرهم يضر إذا كان
متردداً بين المدعى وغيره على البدلية (قوله ثم إن الجهاد الخ) إشارة إلى أن الجهاد له معان أخر غير ما تقدم (قوله عن الشهوات
المحرمة) بل والمباحة لأن الأنهم مالكها لا ينبغي (قوله أهل المناكر) جمع منكر (قوله ومنه) أي ومن الجهاد باليد

(قوله ولا ينصرف حيث أطلق) الظاهر أنه حقيقة نفسية في الكل شرعا إلا أنه أظهر في جهاد الكفار بدليل قوله على أو بدعة أقسام لان المتبادر من ذلك الحقيقة (قوله يعني الخ) لا يخفى ان هذا الوجوب على الامام عيني والجهاد المتعلق بالامة فرض كفاية فكيف يقول يعني انه يجب الخ فالاحسن ان يبقى المصنف على ظاهره ثم يقول والمطلوب بخصوص ذلك أي فرض الكفاية الامام عينا فيجب عليه ان يعين طائفة (قوله ويكون في أهم جهة) اشارة الى أن قول المصنف في أهم متعلق بجهة لا بالجهاد وان كان هو ظاهر المصنف لانه يقتضي انه انما يكون فرض كفاية حيث تعددت الجهة وفيها أهم وغيره ووقع في الأهم منها مع انه فرض كفاية حيث كان الخوف في جهة واحدة أو جهات وليكن فيها أهم أو فيها أهم وجاهد في غيره (قوله وان خاف محاربا) أي من المسلمين والمخارب هو الذي يقطع طريق المسلمين (قوله وان حصل الخوف من المخاربين) يشمل ذلك على ما ذالم يكن ضرر للمخاربين أعظم والا ٤٣٤ دم (قوله أي الوقوف بعرفة) نفسه بل لوسم ولو كانت اقامته ممن عليه الخ

فرض عين ولا يكفي اقامته بالعمرة ومن حج الفرض يطلب منه في غيرها ان ينوي فرض الكفاية فيكون أكثر ثوابا وهذا حيث لم يسقط فرض الكفاية بقيام البعض والا فلا وهل يحصل القيام بفرض الكفاية بمجرد الاحرام أو بالوقوف بعرفة وهو الاظهر واليه يشير الشارح بقوله أي الوقوف بعرفة تفسير اللوسم ثم رأيت في عب ما يؤيده وبالتخل (أقول) ويبقى النظر في ان من كان عليه الخ الفرض وقائم انه يحصل به فرض الكفاية هل ثواب فرض الكفاية يتوقف على ذلك وهو الظاهر أولا (قوله فيجب على الامام) فيه ما تقدم (قوله والا فلي جماعة المسلمين)

بالسيف ولا ينصرف حيث أطلق الا اليه وهو المراد بقول المؤلف (ص) الجهاد في أهم جهة كل سنة (ش) يعني انه يجب على الامام ان يعين طائفة من المسلمين لجهاد الكفار في كل سنة ويكون في أهم جهة العدو مع قلة خوف غيرهم ان يكون كلمة الله هي العليا وان تساوى الطريقان خوفا فالنظر للامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاف لجميع الجهات والا وجب سد الجميع (ص) وان خاف محاربا (ش) يعني ان الجهاد فرض كفاية وان حصل الخوف من المخاربين وسواء كان المخارب في طريق المجاهدين أو على حدة أي في جهة فهو مبالغ في الحكم المذكور بعده وهو قوله فرض كفاية مقدم عليه (ص) كزيارة الكعبة (ش) المراد بزيارة الكعبة اقامة الموسم أي لوقوف بعرفة في كل سنة لان زيارة الكعبة ليست فرضا فيجب على الامام ان يرسل جماعة في كل سنة لاقامة الموسم ان كان امام والا فلي جماعة المسلمين ولا يكفي اقامته بالعمرة (ص) فرض كفاية (ش) يعني ان الجهاد كل سنة مرة واحدة ولو مع خوف محارب فرض كفاية على المنهور ويسقط بفعل البعض لقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعد في درجة وكلا وعد الله الحسنى فلما وعد الله القاعد والمجاهد الحسنى علم ان الخطاب به للجميع على سبيل البدلية وانه يسقط بفعل البعض ولو كان على الايمان لكان القاعد بلا ضرر عاصميا (ص) ولو مع وال جائز (ش) يعني ان الجهاد فرض كفاية ولو مع الوالي الجائر في حكمه وهو الذي لا يضع الخس في موضعه ولا يفي بعهدا ولا يخف الضررين لان الغزو مهم اعانة لهم على جورهم وترك الغزو معهم خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة والمراد بالوالي أمير الجيش (ص) على كل حذر مكلف قادر (ش) هذا متعلق بفرض والمعنى ان الجهاد يجب على الحر الذكرا المحقق العاقل البالغ القادر لا على ضدهم كإتق ولعل المؤلف أسقط الاسلام لقوله بخطاب الكفار بفروع الشريعة كما هو معروف المذهب (ص) كالقيام بعالم الشرع (ش) تشبيهه في قوله فرض

ظاهره انه يتعين عليهم ان يرسلوا طائفة منهم فيكون حاصله ان الجهاد متعلق بالمسلمين كفاية وعينا ولا يخفى بعد كفاية هذا بل يقال هو واجب كفاية عليهم كلهم فقط فان ذهبت طائفة فقد حصل المطلوب والآنموا كلهم تأمل (قوله ولا يكفي اقامته بالعمرة) أي الموسم لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى النسك الذي يفعل في تلك الاماكن فتدبر (قوله فرض كفاية) اذا قام به البعض سقط عن تلك البلدة وما قاربها لانه يسقط عن جميع البلدان ولو تعددت كذا في ك (قوله على المشهور) مقابله ما لا ينشعبان حيث قال وقطعة الطريق نخيفوا السبيل أحق بالجهاد من الروم لاتصال ضررهم دون الكفار غالبا (قوله الحسنى) أي دخول الجنة (قوله ولا يفي بعهد) الراجح ان الذي لا يفي بالعهد لا يقا تل معه (قوله لقوله بخطاب الكفار الخ) ولا ينافي وجوبه على الكفار حرمة استعانة بشرك لانه في حرمة علينا وما هان في وجوبه عليهم ولا يلزم على ذلك ان يجاهد نفسه لان الكلام هنا فيمن تحت ذمتنا ولا يتوقف ذلك على اسلامه كداء الدين كذا في عب ويقال بل يجب على كل كافر ولو حر بما الجهاد أي جهاد غيره من الحريين يعني ان أي كافر يجب عليه ان يجاهد معناه غيره من الكفار فالمراد في مثالا يجاهد معناه غيره لا نفسه (قوله كالقيام بعالم الشرع) تدخل

النساء (قوله واقرأوها) أي للغير (قوله وقراءتها) أي في نفسه (قوله وتدرسيها) في نسخة مصححة بعد إزاء أعياء وبعد إتياء أي تعاطي المرأة بعد المدة وفي بعض النسخ وتدرسيها (قوله وتحميها) ذكر الأدلة (قوله وتحميها) تبيين ما هو صحيح مما ليس به صحيح من الكتب المحتوية على علوم الشرع (قوله وتحميها الخ) أي أن كانت القاعدة عامة وقام دليل على تعميمها بقية على تعميمها وإن قام دليل على تخصيصها بخصصها كما هو معروف فمن يتطلى المعلوم الشرعية (قوله كما ينبغي في الأصل) عبارته في ذلك فإن المعلوم الشرعية ما وضعها الشارع وعلوم الشرع المعلوم المنسوبة للشرع أي العلوم التي ينتفع بها فيه فيشمل الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والمنطق والطب والأصول والعروض ونحوها انتهى أي لا نحو هيئته وكيمياء (أقول) لا ينبغي أن الشرعية منسوبة للشرع وتصديق تلك النسبة بالعلوم الاتينية فالخلق أنه لا فرق بينهما فالأحسن أن يبقى علوم الشرع على ما هو المتبادر منها وبزوالها لا ما يتيمم لو اجب الإبه فهو واجب ٤٣٥ (قوله لا على وجهه الإلزام) خرج

القضاء أي القضاء بمعنى الحكم فهو الإخبار بالشيء على وجه الإلزام غير أن ابن عرفة عرفه اصطلاحاً بأنه صفة حكمية توجب موصوفها فهو حكمه الشرعي فيكون قد خرج بقوله الإخبار (قوله دفع) إشارة إلى أن كلام المؤلف على حذف مضاف وفي بعض النسخ والدرء موضع الضرر مصدر درأ بمعنى دفع وهي أولى لأنه لا يحتاج إلى تقدير (قوله كاهل الذمة) دخل بالكاف المستأمن والمؤمن (قوله من أطعم جائع) قصور (قوله ويزيد في رزق) أي في أجره الخ فعمل عمر من دفع الضرر عن المسلمين (قوله ورفع التارج) المازعة والمخاضة فإن لم يصلح للقضاء إلا واحد تعين عليه (قوله وقامة الحدود) أي والتعازير (قوله يعني أن

كفاية لا بقيسده وهو كل سنة والمراد بقيامها حفظها وأقرأوها وقراءتها وتدرسيها وتحقيقها وتحميها وتعميها أن قام دليل على تعميمها أو تخصيصها أن قام دليل على تخصيصها وتغيره بعلوم الشرع أحسن من تعبير غيره بالعلوم الشرعية لأن المعلوم الشرعية ثلاثة الفقه والحديث والتفسير كما ينبغي بالأصل (ص) والفتوى (ش) يعني أن الاقتداء والارشاد إلى الحق واجب على المكلف كما يجب التعليم والفتوى هي الإخبار بالحكم الشرعي لا على وجه الإلزام سواء كانت بكتب أو إخبار لئلا يكتفى على توقف الحكم على الكتب واجب (ص) ودفع الضرر عن المسلمين (ش) يعني أن دفع الضرر وكف المسكين عن المسلمين أو ما في حكمهم كاهل الذمة من فروض الكفاية من أطعم جائع وسائر عورة حيث لم تف المصادقات ولا بيت المال بذلك قال مالك وكان عمر رضي الله عنه يخرج إلى الحواشي فيخفف عن أثقله من الإحراز والرقيق ويزيد في رزق من أقل في رزقه (ص) والقضاء (ش) أي ومن فروض الكفاية القضاء وهو من أعظم مراتب ما فيه من فصل الخصومات ودفع التارج وقامة الحدود ونصر المظالم وكف الظالم (ص) والشهادة (ش) يعني أن تحمل الشهادة من فروض الكفاية وأما أدائها فهو فرض عين على من طابت منه فكل من طلب منه الأداء تعين عليه وأما قبل الطلب فلا يجب (ص) والامامة (ش) أي الامامة العظمى فرض كفاية على من توفرت فيه شروطها مع وجود من يشاركه والاعتين عليه وأما امامة المسلاة ففرض كفاية أيضاً حيث كان أقامته في البلد على ما هو في فصل صلاة الجماعة (ص) والامر بالمعروف والنهي عن المنكر الماعلم أن الامر بالشيء نهي عن ضده وفيه نظر كما ينزه في الشرح الكبير والمعنى أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية بشروط أن يكون الأمر عاملاً بالمعروف والمنكر لا ينهي عن معروف يعتقد أنه منكروياً بمنكر يعتقد أنه معروف وأن يأمن أن يؤدي إنكاره إلى منكراً كبير منه مثل أن ينهي عن شرب خمر فيؤدي إلى قتل نفس ونحوه وأن يعلم أو يظن أن إنكاره يزيل المنكر وأن أمره بالمعروف مؤثر فيه ونافع

تحمل الشهادة فرض كفاية أي إذا وجد أكثر من نصاب ولا تعين (قوله وأما أدؤها ففرض عين) ظاهره ولو أكثر من نصاب فيتعين على من طلب منه ولو كان غيره موجوداً وهو ظاهر قول مالك وقال القرافي ما حاصله أنه فرض عين على من تعين عليه بأن لم يوجد غيره والافتراض كفاية ويؤا فقه ما يفهم من كلام عجم فاتفق التحصيل والأداء في أن كل تارة يكون فرض عين وتارة كفاية (قوله أي الامامة العظمى) ويشترط أن يكون الامام الأعظم واحداً لأن تعدد الأقطار بحيث لا يمكن إرسال نائب عنه (قوله وفيه نظر) وذلك لأن كلامنا في الامر اللفظي والنهي اللفظي وقد تقرر في أصول الفقه أن الامر اللفظي ليس هو النهي اللفظي قط ما ولا يتضمنه على الأصح انظر المحلى وقولهم الامر بالشيء نهي عن ضده في الامر النظمي (قوله وأن يأمن الخ) لا يلزم من وجود هذا الشرط وجود ما بعده

(قوله ويبقى الجواز أو التسبب) أو الشك في تنبيهه كما علم ان المندوبات والمكرهات يدخل فيها الاصر والنهي على سبيل الارشاد من غير تسبب قال ابن عرفة خوف العزلة من الخطاة ليس من الضرر وقاله البدر (قوله ولا استراق سمع الخ) عطف خاص على عام وقوله ولا استراق سمع أي بحيث يظن هل يسمعون أو ينفذون أو يفتابون ولا استغراق سمع كان يظن هل يسمعون الجوار أولا والظاهر ان حرمة الادام على ذلك لا تقع رجوب انتهى بعد ذلك (قوله اليه) هذه اشان الاصر وفوله ثم اللسان هذه شأن العلم وقوله ثم التلب وهو شأن عامة الناس الا انك تخبره بأنه بالقلب فرض عين لا فرض كفاية فتقوله وأقوى مراتب الاصر بالمعروف أي الاصر من حيث هو فرض ٤٣٦ عين أو كفاية الا أنه يشك كل بأن يقال كيف يكون فرض العين أقوى من

وفقد الشرطين الا وحين يصرم الاصر والنهي وبفقد الثالث يستقط الوجب ويبقى الجواز أو التلب والمشهور عدم شرط العدالة واذن الامام ابن ناجي ويشترط ظهور المنكر من غير تجسس ولا استراق سمع ولا استغراق سمع ولا بحث عما أخفى بيد أو ثوب أو حانوت فانه حرام وأقوى مراتب الاصر بالمعروف اليد ثم اللسان برفق ولين ثم القلب ثم لا يضره من ضل وبقي من شروط تنبيه المنكر أن يكون مجمعا على تعريه أو يكون مدركا عدم التحريم فيه ضعيفا وقال الشيخ زروق في شرح الارشاد الفرع الثالث من فعل فعلا مخفيا في تعريه وهو يستقد التحريم أنكر عليه وان اعتقد التحليل لم ينكر عليه الا ان يكون مدركا القول بالتفصيل ضعيفا ينقض قضاء القاضي بطله وان لم يعتد التحريم ولا التحليل والمدرك فيه مامتا وزا رشفة لا تترك برفق من غير انكار ولا توبخ لانه من باب الورع انتهى (ص) والحرف المهمة (ش) يعني ان الحرف المهمة من فروض الكفاية كالخطاطة والحياكة والحجامة والبناء والبيع والتجارة ونحوها اذ لا يقوم صلاح العالم الا بها واحترز بالهمة عن غيرها كانه صرنا ثياب والنقش للسقف (ص) ورد السلام (ش) أي ومن فروض الكفاية رد السلام فيسقط برده واحدا ويتعين على الواحد في غير حق المؤذن والمباي وقاضي الحاجة فانه لا يجب عليه الرد لكن لا يجب الرد على المباي والمؤذن في حال التلبية والادان فاذا فرغ كل وجب عليه الرد ولو سارا لانه انما يعتبر الاسماع في الرد حيث كان المسلم حاضرا أو أما قاضي الحاجة فلا يطالب منه الرد ولو بعد الفراغ كما هو ظاهر كلامهم وأما فرائي لقرآن فهل هو كذلك وهو ما عليه صاحب المدخل أو ليس السلام عليه ويجب عليه الرد وهو المعتمد كما يفيد كلام الواشريسي (ص) وتجهيز الميت (ش) يعني ان تجهيز الميت من غسل وكفن وصلاة وغيرهما من فروض الكفاية اذ اقام بها البعض سقط عن الباقيين لكن في الغسل والصلوة على أحد القولين المتقدمين في بابيه وبين ههنا ان تجهيز الميت فرض كفاية وهذا لا يستفاد مما قدمه في الجنائز (ص) وفك الأسير (ش) يعني ان فك الأسير المسلم من أيدي العدو فرض كفاية ولو بجميع أموال المسلمين (ص) وتعين بفتح العتق وان على امرأته وعلى من بقرهم ان يحجزوا (ش) تقدم ان الجهاد من فروض الكفاية اذ اقام به البعض سقط عن الباقيين وذكره فانه يتعين على كل أحد وان لم يكن من أهل الجهاد كما مرأة والعبد ونحوهما كما اذا جأ العدو مدينة قوم فنحجزوا عن الدفع عنهم فانه يتعين على من

فرض الكفاية (قوله ينقض قضاء القاضي بطله) كبراث ذي رحم وشفعة تجار (قوله متوازن) أي متساو (قوله والحياكة) القزارة (قوله فيسقط برده واحد) أي حيث قصدوا بالسلام احتراز عن قصد كبير منهم فقط بالسلام فلا يجوز رد غيره ويشترط ان يكون الراد باغا فلا يكتفي برده صبي عن البالغين فيما يظهر لعدم خطابه هو بالرد ويجب رد سلامه وفي بعض شراح الرسالة انه يكتفي برده (قوله حيث كان المسلم حاضرا) فلو استمر المسلم حاضرا فيجب على المباي والمؤذن الاسماع ومثلها المقيم (قوله وأما قاضي الحاجة) ومثله الواطي ومستمع الخطبة (قوله أو يسن السلام وهو المعتمد) وقد علم ان السلام كما يطالب من قادم يطالب من مفارق الجماعة كما يدل عليه الحديث الشريف وانه يكره السلام على الكفار

تتبرهن فان سلوا عليه باخلاص وجب الردعية عجم (قوله وهذا لا يستفاد) لا غاية ما فاده بقرهم فيما تقدم ان الغسل والصلوة واجبان على أحد القواين وكون ذلك فرض كفاية شيء آخر وكذا الدفن واجب وأما كونه فرض كفاية فتشأن آخر يستفاد من هذا (قوله ولو بجميع مال المسلمين) لا يخفى انه اذا كان بجميع مال المسلمين صار فرضا عليهم لا كفاية فلا يظهر بالمألوفة وان احتج في فكه لقتال كان ذلك فرض كفاية عليهم وسيأتي يقول وفدى مال المسلمين ثم عمله في تنبيهه في محل كونه فرض كفاية اذ كان بمال المسلمين وأما ان كان بماله أو من الفتي فلا (قوله وان على امرأة) مبالغة في تعيين أي وان كان التعين على امرأة لافي فية ذلا كبير فائدة فيه لانه لا خصوصية للمرأة لان العدو اذا جأ ولو على درهم تعين (قوله وعلى قرهم) مستأنف أو معطوف على قوله على امرأة قرب بمعنى مقارب أو ذوى قرهم وهكذا في نسخة وعلى قرهم وفي غير ذلك (قوله وغيرهما)

كأنه يبي المطبق للقتال شيخنا عبد الله (قوله يعني ان الامام اذا عين طائفة) أي ولو غير عدل كما أفاده عجم (قوله كانت ممن مخاطب بفرض الجهاد أم لا) والحاصل أن بتعيين الامامية عين ولو على صبي مطبق للقتال أو امرأة أو عبد أو ولد أو مدين ويخرجون ولو منهم الولي والزوج والسيد والابوان ورب الدين (قوله وسقط) هذا ظاهر بالنسبة لما هو فرض كفاية أما فرض العين فقد علم مما سبق انه لا يسقط بجميع هذه الامور فتعين ان الكلام هنا بالنسبة لما هو فرض كفاية قاله النيشي (قوله فائدة) يعلم ان الآية المانية للمخرج على الاعمي والاعرج والمرضى محمولة على الجهاد وأما غيره فهم كغيرهم (قوله في ذهابه وإيابه) ويدبر ما يرد به وان لم يشش ضياعا فشد العذر في محل العدو أقوى من الخ (قوله أو مجازه ٤٣٧ الخ) كذا في نسخة وأوجه في الواو وهذه العبارة أصلها من

وهذه العبارة أصلها من حاشية الفبشي الا أنها بالواو وهي ظاهرة ولعله انما عبر بأو نظرا لما يتفق في الخارج فلا ينافي أنه بالنسبة للرادى اللفظ بتعيين ان تكون أو بمعنى الواو (قوله وكل من يقضيه) فلم يرب كل لعدم ما يقضيه الا أن وحصوله ببيعه وشراؤه لكان له منه وسقط عنه حينئذ والحاصل ان القدرة على الاداء تكون اما بوجود منسب الدين كأن يكون عنده دراهم أو دنابر وعليه كذلك وتكون بما اذا كان عنده عروض وعليه دنابر وان عدم ما يقضيه الا أن لم يوجد شيء من ذلك الا انه اذا كان يتمكن من تصميل الدين ببيع وشراء وأخذ وعطاء فرب الدين منه منه ويسقط حينئذ واستشاكل سقط خطابه مع القدرة على وفاء الحال بأنه اذا ترك وفاءه مطلقا ترتب عليه ترك

بقرهم ان يقتالوا معهم العدو ولم يخف من بقرهم معروا العدو فان خاف ذلك بامارة ظاهرة فيلزموا مكانهم (ص) وبتعيين الامام (ش) يعني ان الامام اذا عين طائفة تخرج لقتال العدو فنه يتعين عليها ذلك ولا يسعها ان تخالف سواء كانت هذه الطائفة التي عينها الامام من تلى العدو أم لا كانت ممن مخاطب بفرض الجهاد أم لا كالعبد ونحوه كان هنالك مانع من منع أحد الابوين أو رب الدين أم لا (ص) وسقط بمرض وصحة وجنون وعي وعرج وأنونة وعجز عن محتاج له (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ما يسقط فرض الجهاد والممانع من وجوبه على المكلف اما حسي أو شرعي وبدأ بالكلام على الاول بما هنا والمعنى ان المرض الشديد يمنع من وجوب الجهاد ما لم ينجأ العدو كما صرح قال في الجواهر ويمنع من وجوبه بالجز الحسي وبالموانع الشرعية فلا يخاطب مريض ولا صبي ولا مجنون ولا أعمي ولا أعرج ولا أنقى ولا عاجز عما يحتاج اليه من شراء سلاح وما يركبه وما ينفقه في ذهابه وإيابه والضمير في قول المؤلف له يرجع للجهاد والسقوط هنا مستعمل في حقيقة ان كان طارئا أو مجازا ان كان أصليا كالصبا والآنونة لانه لم يترتب عليه أولا حتى يسقط فالسقوط فيه ما عدم الخطاب وأشار المؤلف الى الموانع الشرعية بقوله (ورق ودين حل) فليس للعبد ولو مكاتب أن يسافر بغير إذن السيد لان حق السيد عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم على فرض الكفاية وكذلك من علمه دين حال وهو قادر على أدائه الا أن وان كان يحصل في غيبته وكل من يقضيه وان لم يقدر على وفائه خرج بغير إذن ربه (ص) كوالدين في فرض كفاية بضر أو خطر (ش) هذا مشبه في السقوط وهو على حذف مضاف أي تمتع الوالدين دينية أي وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما سقط فرض الكفاية عن الولد لمنع الوالدين منه أو أحدهما وانما صرح بقوله فرض كفاية ليفهم التصريح المذكور بالحكم بالنسبة لفرض الكفاية مطلقا جهادا أو غيره كطالب علم زائد على الحاجة الا أن كلام المؤلف يوهم ان قوله بضر الخ متعلق بمسئلة الجهاد وان محل منع الوالدين منه اذا كان يركوب بضر أو سير بضر أو يس كذلك بل لما المنع من فرض الكفاية لا بقيس ذلك فلذا قال بعض صوابه كتبر بضر أو خطر بالكاف الداخلة على تجر بالتاء المثناة من فوق والجمع من باب التجارة ثم الباء الداخلة على بحر ضدد البرأى ليصير تشبيها في المنع ليس له تعلق بالجهاد (ص) لا جسد (ش) عطف على والدين أي سقط الجهاد لمنع فرض الكفاية وترك أداء الدين وان وفاءه ولا وجه لسقوط فرض الكفاية عنه وأجيب بحمله على ما اذا كان رب الدين غائبا ونعذر قضاؤه لعدم من يقوم مقامه كحكم عدل أو جماعة المسلمين (قوله كوالدين في فرض كفاية) منعه منه أو أحدهما وسكت الاخر فبسقوط وأما لو منع أحدهما أو أجاز الاخر فانظر أيهما يقدم أو يقرع وانظرا هرتقديم الممانع وقوله في فرض كفاية ولو علم كفايا فلا يخرج له الا باذنه ما حيث كان في بلد من بغيره إياه والاخر بغير إذنه ماله بشرط ان يكون يرجح ان يكون أهلا (قوله كطالب علم زائد على الحاجة) أي فالمراد بالحاجة فرض العين (قوله متعلق بمسئلة الجهاد) الاولى ان يقول متعلق بمسئلة فرض الكفاية لان المصنف قال كوالدين في فرض كفاية (قوله ليس بترتيبها في المنع الخ) فان قلت ما الفرق بين فرض الكفاية لهما منعه منه مطلقا وبين التجارة لهما منه ماله منعه منه بضر أو سير بضر أو خطر أجاب عجم بأن فرض الكفاية لهما كان يقوم

به الغير كان لهم امنعه مطابقة لخلاف التجارة لكن قد علمت ان المراد بفرض الكفاية الذي لهم امنعه حتى في البر الامن خصوص
 الجهاد واما غير من فروض الكفاية كطالب علم زائد على الحاجة فليس لهم امنعه منه في البر الامن والحاصل كما تقدم بعض
 شيوخنا ان الوالدين اذا منعوا من العلم الكفاية فلهو المنع اذا كان ذلك في بلدهم أو لم يكن في بلدهم ولكن يانم عليه السفر في البحر
 أو البر الخطر والا فلا منع لهم او تحصل ان فرض الكفاية غير الجهاد هو كاسفر التجسس أو بسوا وهل المسافر في نيل مصر بعد
 من السفر في البحر أو يخص البحر بالمخ وهو الطاهر (قوله وان كان برها واجبا) قال يحتمون وأحب الي أن يسترضيهما بالأذالة
 فان أيا فله ان يخرج وقيل كالو الدين (قوله لان منعه منه منة مظنة الترهين) ظاهر هذا ولو علم منه ما الشفقة وفي المواق ما يفيد
 تقييده كلام المصنف بعلمه ان منعهما ٤٣٨ كراهة اعانة المسلمين وكذا قال اللقاني ان ظهر منه ميل لاهل دينه فليس له

المنع والا فله المنع لانه ان علم
 ان مقصوده الشفقة فلا
 فرق فيه بين الجهاد وغيره
 انتهى واظهر عند جهل الحال
 (قوله سواء بعدت الخ) أي
 خلافا لمن يقول يدعى من
 بعدت داره دون من قربت
 وخلافا لمن يقول بانفتحه
 الدعوة لا يدعى والادعى (قوله
 كما تريد) أي وكل مرة فرض
 وكل مرة في يوم فزاد عوافي
 اليوم الثالث أوله قوتلوا
 أول الرابع بغير دعوة لافي
 بقية الثالث والمراد بالاسلام
 وهو الاقادم الكفر وهو
 الشهادتان فيمن لم يتصور
 بضمونها وعوم رسالة
 المصطفى صلى الله عليه وسلم
 مثلا فيمن ينكر العموم
 والحاصل انه تدعى كل فرقة
 إلى الخروج عما كفرت به (قوله
 قوتلوا من غير دعوة) زاد
 في له الا أن يمكن فعل بعضها
 فيجب فعل ما أمكن منه فعليه

والدين لا يمنع جد وجدة وان كان برها واجبا (ص) والكافر ~~كغيره~~ في غيره (ش) يعني ان
 الشخص الكافر سواء كان أباً أو أما كالمسلم فيجب طاعته على ولده الا في الجهاد فلا يكون
 كالمسلم فليس له ان يمنع ولده المسلم من السفر إلى الجهاد في فرض الكفاية لان منعه منه مظنة
 الترهين للاسلام (ص) ودعو الاسلام ثم جزية (ش) يعني ان المسلم لا يقاتل المشرك حتى
 يدعوه إلى دين الله جملة من غير تفصيل الشرائع الا أن يسأل عنها فتبين له والدعوة واجبة سواء
 بعدت دار الكافر عن دار الاسلام أم لا بلغة الدعوة أم لا وأقل الدعوة ثلاثة أيام متوالية
 كما تريد ثم ان أبوا من قبول الاسلام دعوا إلى أداء الجزية اجمالا الا أن يسألوا عن تفصيلها
 وحمل الدعوة ما لم يعاجلوا بالقتل والاقوتلوا من غير دعوة لانها حجة ذم حرام (ص) يحمل يؤمن
 (ش) متعلق بدعوا وبالاسلام والجزية أي لا يدعوا الا في محل آمن ولا يكف عنهم اذا أجابوا
 للاسلام أو الجزية الا أن يكون يحمل يؤمن غولهم (ص) والاقوتلوا وقتلوا (ش) أي وان لم
 يجيبوا إلى الجزية أو أجابوا لها ولكنهم يحمل لا تمناهم أحكاما منافية قوتلوا أي أخذ في قتالهم وإذا
 قدر عليهم قتلوا أي جاز قتلهم الاسبغة لا يجوز قتلهم الخ (ص) الا المرأة الا في مقتلاتها (ش)
 الاستثناء الاول من الواو في قوتلوا والثاني من مقدردل عليه الاستثناء الاول أي فلا تقتل
 الا في مقتلاتها وفي سببية واعلم ان قتلت أحدا فانها تقتل فيه ولو بعد أسرها وان لم تقتل
 أحدا فان قاتلت بالسلاح ونحوه كالرجال فانها تقتل أيضا ولو بعد الاسر وان قاتلت برمي
 الخبازة ونحوها فانها لا تقتل بعد الاسر اتفاقا ولا في حال المقاتلة على الارح ويحجر في الصبي
 ما جرى فيها من التفصيل (ص) بالصبي والمعتوه (ش) يعني ان الصبي المطبق للقتال لا يقتل
 الا ان يقاتل فكالمراة وكذلك المعتوه وهو الضعيف العقل لا يقتل والمجنون المطبق أخرى وان
 كان يفيق احيا نأقتل (ص) كشيخ فان وزمن وأعي وراهب منعزل يدبر أو صومعة بلا رأى
 (ش) يعني ان الشيخ الفاني أي الذي لا بقية فيه والزمن باقعد أو شال أو فلج أو جذا م والاعمى
 والراهب المنعزل يدبر أو دار أو غار أو صومعة لا يقتلون حيث لم يكن لهم رأى ولا تدبير أما
 ان كان لاحد من هؤلاء رأى قتيل وانما أتى بقوله كشيخ وما بعده مقر ونابا لكاف ليرجع
 قوله بلا رأى لما بعده (ص) وترك لهم الكفاية فقط (ش) يعني ان من غسى عن قتله

(قوله متعلق بدعوا وبالاسلام) أما تعاقبه بدعوا فهو اصطلاحى وأما تعاقبه بالاسلام فعناه انه من تبط به معنى
 فلا ينافي انه متعلق اصطلاحا بمجذوف كما يظهر من تقريره فتدبر (قوله أو أجابوا لها) المناسب زيادة أو أجابوا للاسلام الخ الطاهر
 ان المراد قالوا سلم ولم يسلموا بالفعل وأما لو نطقوا بالشهادتين مثلا فانما تكف عنهم القتال (قوله واعلم الخ) أي فالاقسام ثمانية
 ظاهرة من كلامه والظاهر كما يستفاد من كلام جمع تعين هذا التفصيل من غير نظر للاصل الا في الاسرى (قوله قتل) أي جاز قتله
 لماسيأتى من التخيير (قوله وزمن) عطف خاص على عام (قوله الذي لا بقية فيه) أي لا قوة فيه أي لا يطبق القتال (قوله أو فلج)
 هو عدم الحركة (قوله يدبر أو صومعة) وانما لم يقتل لافضل ترهبه لانه أشد كفر ابل لتركة لاهل دينه فكان كالفساء ومثل
 الراهب الراهبة وانما قال يدبر أو صومعة لان الراهب في الكائن يقتل (قوله ولا تدبير) عطف بنفسير والتدبير هو النظر

في عواقب الامور (قوله أموالهم) هذا هو الصواب فقوله من قال من أموال الكفار خلاف الصواب (قوله أي التوبة) أي
 فلا يستغفار حيث أطلقه الفقهاء فالمراد به التوبة بشروطها ذكره في ك (قوله فعلى قاتلهم ما ديتهم الا انهم احران) من ادان النقل لادنية
 على قاتل الراهب والراهبة كما أفاده محشي تمت (قوله كن لم تبلغه دعوة) ينبغي ان يفيد بغير من وجد بشاهق جبل أعنى أصم
 فان الأصل ولادته على الاسلام انظر ع (قوله وان حيزوا) أي جمعوهم والان الحوز الجمع (قوله واذا كان كذلك) أي لا يقتل فيه
 أن يقال ان الشيخ الغافى ونحوه لا يقتلان ومع ذلك ليسا حزينين ويجب أن المعنى واذا كان لا يقتل فنخبرك بالحكم الواقع المترتب
 على ذلك من حيث الواقع (قوله وآله) ولو كان فيهم نساء وصبيان ولوخيف على الذرية أي لان الموضوع أنهم لم يكونوا في الحصن
 اساسياً في قوله وبالحصن (قوله يموتون بالغرق على المشهور الخ) ومقابلته ما حكى ٤٣٩ ابن حبيب عن مالك انه لا يجوز

قطع الماء عنهم (قوله بالمخنيق)
 بفتح الميم وكسر هاء وفتح الجيم
 الذي ترى به الجسارة كما قاله
 الجوهري كالمسلاع (قوله
 بشرطين) فيسه ان الشروط
 ثلثة وكنه لا حظ مجموع
 قوله ان لم يكن الخ شرط واحد
 فقط (قوله عند ابن القاسم
 وسحنون) ومقابلته ما قاله
 مالك من أنهم يقتلون بها
 (قوله وكذا ان كان فيهم مسلم
 الخ) وفرض المسئلة انه خفيف
 منهم هذا ما تقتضيه عبارته
 الا أن في عب خلافه حيث
 قال فان كان فيهم مسلم لم
 يقتلوا بها اتفاقاً او بحراً
 أمكن غيرها أم لا الاندوف
 عبر ع (قوله بقوله واعلم
 أنه اذا كان فيهم مسلم وكان
 عدم وميهم بالمار يؤدي الى
 قتل جمع من المسلمين جاز قتالهم
 بها تركها بالخف الضررين
 (قوله وفي زمانه) هو الذي

اذ رأى الامام عدم أسره لما باتى ان كل من غشى عن قتله يجوز أسره الا الراهبان فانه يترك
 لهم ما يعيشون فيه من أموالهم ولا تؤخذ كلهم فيموتون فان لم يكن لهم من أموال
 الكفار فان لم يكن للكفار مال وجبت على المسلمين موااساتهم (ص) واستغفر قائلهم (ش)
 يعني ان من قتل أحداً من غشى عن قتله قبل أن يحارز ويهزم مغتافاً لاشئ عليه من دية ولا
 كفارة الا الاستغفار رأى التوبة الا الراهب والراهبة فان على قاتلهم ما ديتهم الا انهم احران كما
 باتى (ص) كن لم تبلغه دعوة (ش) يريد أن من قتل أحداً من لم تبلغه دعوة بيننا عليه السلام
 قبل أن يدعو الى الاسلام أو الجزية فانه لا شئ عليه غير التوبة ولو في غير جهاد (ص) وان
 حيزوا فقتلهم (ش) أي وان قتل من يجوز أسره وهم من عد الراهب والراهبة بعد ان حيزوا
 وصاروا مغنم فقتلهم واجبة عليه يجعلها الامام في الغنمة (ص) والراهب والراهبة حران
 (ش) تقدم ان الراهب المنعزل بدير لا يقتل على المشهور واذا كان كذلك فانه حر لا يسترق ولا
 يؤسر والراهبة كذلك فقوله حران من باب تغليب المذكور على المؤنث والظاهر ان هذه
 الطرية هي الثابتة لها قبل القدرة عليهم او على قاتلهم ما دية حر تدفع لاهل دينهم والمراد بهم
 المنعزلان بدير لا رأى لهم ابداً لالتيان بهم ما عرفين (ص) بقطع ماء وآلة (ش) يعني انه
 يجوز قتال العدو اذا لم يبيحوا الى ما دعوا اليه بجميع أنواع الحرب فيجوز قطع الماء عنهم ليموتوا
 بالعطش أو يرسل عليهم ليموتوا بالغرق على المشهور أو يقتلوا بالآلة كضرب بالسيف وطمع
 (رح) ورى بالمخنيق وما أشبه ذلك من آلات الحرب بقوله بقطع ماء متعلق بقولوا (ص)
 وبنار ان لم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم (ش) يعني انهم يقتلون أيضاً بالنار بشرطين أن يخاف
 منهم ولم يمكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم فان أمكن قتالهم بغيرها لم يقتلوا بالنار عند ابن القاسم
 وسحنون وكذا ان كان فيهم مسلم لم يحرقوا بها السكن اتفاقاً وانما كمر الماء في قوله وبنار ايرجى
 الشرطان له وفي زمانه وظاهر قوله وبنار الخ سواء خفيف منهم أم لا ومفهومة انه ان
 أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها وظاهره أيضاً سواء خفيف منهم أم لا انظر الشارح
 (ص) وان بسفن (ش) مبالغة في المفهوم أي فان أمكن غيرها أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها

ينبغي ان يقرر به المصنف كما أفاده تمت وهو يناق حل الشارح الاول حيث قيد بقوله ان يخاف منهم وهذا القيد أي الذي ذكره
 الشارح أولاً بقوله ان يخاف منهم ذكره بهرام ونص الموافق ابن بشير ان انفراد أهل الحرب قوتلوا بسائر أنواع القتل وهل يحرقون
 بالنار أي اذا لم يمكن غيرها وكذا اذا تر كناههم خفنا على المسلمين فلا شك اننا نحرهم وان لم نخف فهل يجوز احرارهم اذا انفردوا للقتال
 ولم يمكن قتلهم الا بالاحراق في المذهب قولان الجواز والمنع انتهى فأنت ترى قوة الجواز حيث قدمه فيكون الاولى حل ز
 الموافق لمت كما قلنا (قوله وظاهره) أيضاً سواء خفيف منهم أم لا لا يعتبر ذلك الظاهر بل اذا خيف منهم على تقدير عدم رميهم بالنار
 فانهم يقتلون بها ولو أمكن غيرها وكذا ان كان فيهم مسلم وخيف على جماعة المسلمين (قوله أي فان أمكن غيرها الخ) غير ظاهر
 بالنسبة لفهوم الشرط الاول لان الرأى قتالهم بها حيث لم يكن فيهم مسلم وكذا اواياهم بسفن سواء أمكن غيرها أم لا وأما ان كنا
 واياهم ببر أو احد الفريقين فيقتلون بها ان لم يمكن غيرها والا فذلك الغير فهذه أربعة أقسام حيث لم يكن فيهم مسلم فاذا علمت
 ذلك فتكلام ابن زرقون هو الرابع (قوله أو كان فيهم مسلم لم يرموا بها) الا أن يخاف على جميع المسلمين كما أفاده ع (قوله وقد تقدم

(قوله ان لم يخف على المسلمين) راجع لكل الاطراف فباعتبار الطرف الاخير وهم المسلمون يراد بالمسلمين جماعة وأما بالنسبة للذاري والنساء فباعتبار احدهما (قوله لكان على المشهور في الاول) لعل حري الخلاف انه يمكن للمسلم ان يهرب في البحر فلا يلحقه ذلك بخلاف الحصن (قوله العموم فيه دونها) أي لان شأن الذرية أن تكون فيه بخلاف السفن فيقتل ذلك فأراد بقوله العموم في الحصن استئصال فيقتل جميع الذرية بخلاف الحصن (قوله الا الخوف) وان قل الخوف (قوله وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف) أي بان لم يخف على المسلمين أو خيف على أهلهم أو على بعضهم وانما تركوا اذا ترسوا بذرية وقتلوا ان ترسوا بمسلم ولم يقصد الترس عند الرمي مع ان المسلم أشرف من ذريته لان نفوس أهل الاسلام جليلت على بغض أهل الكفر فلو أبيع قتالهم بترسهم بذريته مع عدم قصد الترس لما أدى ذلك لقتل ذريته اهدم تحفظ المسلمين منه لبغضهم ولا كذلك اذا ترسوا بمسلمين قاله البرموني وهو يقتضي انه يجوز قتالهم حال ترسهم بالمسلمين وان لم يكن خوفا أصلا وهو ظاهر المصنف والجواهر اذ قوله بمسلم الخ صادق بعدم ٤٤٠

وان كنا نحن وبأهم في السفن على المشهور فاولوا لو كانوا هم ونحن في حصن وقصد بالمباغحة الرد على حكاية ابن زرقون الاتفاق على جواز رميهم بها اذا كنا نحن وهم في السفن لاننا ان لم نرهم هم همارمونابها (ص) وبالحصن بغير تحريق وتغريق مع ذرية (ش) تقدم ان المشركين اذا كانوا في الحصن ومعههم ذريتهم انه يجوز رميهم بالمجانيق ولا يجوز تحريقهم ولا تغريقهم وممثل الذاري النساء ومن باب أولى اذا كان في الحصن مسلم ان لم يخف على المسلمين والحاصل ان المسلم يراعى سواء كان في السفن أو في الحصن لكان على المشهور في الاول وبالاتفاق في الثاني وأما لذرية فانها لا تراعى في السفن وتراعى في الحصن والفرق العموم فيه دونها وقوله وبالحصن معطوف على قد در أي قوتلوا في غير الحصن وبالحصن وأتى به معرفا تنبيها على نحر وجه من حيز المباحة (ص) وان ترسوا بذرية تركوا الا الخوف وبمسلم لم يقصد الترس ان لم يخف على أكثر المسلمين (ش) يعني ان العدو اذا ترسوا بذريتهم أو بنسائهم بأن جعلوهم ترسا يتقون بهم فانهم يتركون الحق الغائبين الا أن يخاف منهم فيقاتلوا حينئذ وان ترسوا بمسلمين فانهم يقاتلون ولا يقصد الترس بالرعي وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس الا أن يخاف منهم على أكثر المسلمين فيسقط حينئذ حرمة الترس لا انه ذكروا في الجواهر فيودازائدة حيث قال اذا ترسوا بهم في الصف ولو تركناهم لانهم المسلمون وعظم الشر وخيف استئصال قاعدة الاسلام وجهورهم وأهل القوة منهم وجب لدفع وسقط من اعاء الترس انتهى ولو أبدل أكثر بجعل لكان أخصر (ص) وحرم نبذ سم (ش) هذا شروع منه رحمه الله في ممنوعات الجهاد بعد ذكر جائزاته يعني ان المسلمين يحرم عليهم أن يرموا العدو بنبذ أو برمح مسعوم خوفا من أن يعاد عليهم ولانه ليس من فعل من مضى والذي في اموار عن مالك الكراهة وجعلها المؤلف على التحريم وكره مصنون جعل السم في قتال الظالمين شر بها

قول الشيخ أحمد فانه حل قوله وبمسلم على ما اذا خيف منهم ولو أبدل أكثر بجعل لكان أخصر والحاصل انه اذا خيف على أكثر المسلمين فيقاتلون ترسوا بمسلم أو بذرية ولا يعتبر فيها عدم قصد الترس فانها ان يحصل الخوف منهم لكانه دون الاول وفي هذه الحالة يقاتلون ولا يقصد الترس المسلم وان ترسوا بذرية لم يقصد ذلك وفي هذه الحالة يكون المسلم أشد حرمة من ذريته فانها ان لا يخاف منهم أصلا فان ترسوا بمسلم فلا يقصد الترس وان ترسوا بذرية تركوا (قوله قاعدة الاسلام) أي قاعدة هي الاسلام أو أراد بالقاعدة أهل الاسلام وقوله وجهورهم

عطف تفسيره تنبيه على أشهر قول المصنف بمسلم انهم لو ترسوا بماله لم يتركوا والطاهر أنه يتضمن من زماهم بالنار فيقتله حيث لا يجوز رميهم بها ولو ترسوا بمسلمين يسأل ذلك النبي من شرح عب (قوله وجهورهم) لا يخفى ان استئصال جهورهم الذي هو أكثر المسلمين يتضمن عظم الشر وانها من المسلمون وخوف استئصال قاعدة الاسلام وأهل القوة منهم فرجع كلام المصنف الجواهر وانظر ما المراد بالمسلمين الذين اعتبر الخوف على أكثرهم هل هم المقاتلون للكفار دون المترسبين بهم أو هم المقاتلون والمترسون وليس المراد بهم الموجودين في ذلك العصر أو الاقليم وكلام الموافق يدل على الاول وجزمه بعض الشيوخ كما أفاده في له فاذا علمت ذلك فقوله وان خفنا على أنفسنا المراد الجنس أي جنس أنفسنا الحقيقة في بعض الجيش (قوله بعد ذكر جائزاته) المتعاقبة بالقتال (قوله وليس من فعل من مضى) هذه اللمة لا تنتج الحرمة بل تنفي مطلق النهي الذي تتضمنه الحرمة فهو تعليل لبعض المدعي الا انك خبير بأن ظاهر المصنف حرمة ذلك ولو رونا به قبل وقوله خوفا من ان يعاد عليهم موجودة مع ذلك أيضا (قوله وكره مصنون) والكراهة على بابها ولو كان القتل بذلك

فيه مثله لجوازها قبل القدرة عليهم وحرمة المثلثة الا نية خاصة بما بعد القدرة والفرق بين القتل والنيل ان قتل الجرازا وجهت اليه تعرف بخلاف النيل (قوله ان نستعين بكافري الجهاد) فاذا اختلطوا مع المسلمين في طوائفهم وسراياهم وأذن لهم الامام فاصابوا قسم بينهم وبين المسلمين فالحكم لا يخمس وان خرجوا وحدهم فاصابوا فهو لهم ولا يخمس فان حكموا مسلما لم يقسم بينهم فليقسم على حكم الاسلام والا فامرهم لاساقفتهم (قوله أورى مخنثي) قد يقال هذا استعانة في القتال لافي الخدمة (قوله خلا فلا صيغ) فهو ضيف أي كلام أصيغ فانه قال يمنع أشد المنع فقد قال ٤٤١ صلى الله عليه وسلم اليهودي تبعه ارجع

لأن استعين بـ (ش) واستعانة بـ (ص) واستعانة بـ (ش) يعني انه يحرم علينا أن نستعين بكافري الجهاد الا أن يكون خادما لنا في هدم أو حفر أو رعى مخنثي وما أشبه ذلك والسبب في الطلب فاما منع طلب اعانتهم وحينئذ فيخرج من تلقاء نفسه لا يحرم علينا ما عاونته وهو ظاهر سمع يحيى خلا فلا صيغ والمراد بالشرك الكافر واللام في الخدمة اما معني في واما معني على (ص) وارسال مصحف لهم وسفر به لارضهم كراهة الا في جيش أمن (ش) يعني انه يحرم علينا أن نرسل المصحف الى أرض الحرب خشية الاهانة وأيضا لم يتحرزوا عن الخجاسة فيمسوه بها وهو منزّه عن ذلك ولا بأس ان ترسل الكتاب الى دار الحرب فيه الآيات من القرآن والاحاديث ندعوههم بذلك الى الاسلام وكذلك يحرم علينا أن نساقر بالمصحف الى أرض الكفر ولو كان الجيش أمنا خيفة أن يسقط منا ولا نشعر به فتأله الاهانة ونسغير ما عظم الله وكذلك يحرم علينا السفر بالمرأة في أرض الحرب اذا كانت مع غير جيش أمن واما معه فانه يجوز السفر بها الى أرض الحرب لانها تنبه عن نفسها والمصحف قد يسقط ولا يشعر به وضح انه عليه الصلاة والسلام كان يقرع بين نسائه اذا غزى لوجود الأمن معه فلا استثناء في كلام المؤلف راجع لما بعد الكف وأمن اما اسم فاعل أو فعل ماض وسواء كانت المرأة حرة أو أمة والانتقال ككرة الخ (ص) وفرار ان بلغ المسلمون النصف (ش) يعني أن المسلمين حيث بلغ عددهم نصف عدد الكفار فانه يحرم عليهم الفرار حينئذ ولو فر الامام وقد كان سبجانه ونعال منع الفرار مطلقا بقوله ومن يؤلفهم يومئذ ذبره الآية ثم نسخته بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون يعلمون اثنين وقيل ليست بنسخة بل مخصصة لتلك ثم نسخته بقوله الا تخفف الله عنكم الآية والفرار من الكفار ولا تجوز شهاده الا أن تظهر توبته وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة القائل بانها لا تعرف الا بتكررها ودم فراره اه غير منقول والواو في قوله (ولم يبلغوا اثني عشر ألفا) والاحمال وهو راجع افهوم قوله ان بلغ المسلمون النصف أي لان نقصوا عن النصف فيجوز الفرار والحال أنهم لم يبلغوا اثني عشر ألفا فهو قيد في المفهوم فان بلغ عدد المسلمين اثني عشر ألفا حرم الفرار وان زاد عدد الكفار على الضعف حيث لم تختلف كلمتهم وأن يكون معهم السلاح فان اختلفت كلمتهم جاز وكذا ان كان العدو بمحل مدد ولا مدد للمسلمين واذا اعتبر هذا فيما اذا بلغوا اثني عشر ألفا اعتبر فيما اذا بلغ المسلمون النصف وكانوا دون اثني عشر ألفا (ص) الا تحرفا وتحيزا ان خيف (ش) يعني أن الفرار حرام بالقيء المذكور الا في حق المخرف للقتال والتحيز الى فئة فانه لا يحرم في حق الفرار والمخرف هو الذي يظهر

٥٦ خرشي ثاني آخره لضعفه لان شرط المحض أن يكون منافيا للعام وهذا لا منافاة الا ترى الى قولهم ذكر فردي من العام بحكم الخاص لا يخص العام بتسميته تحتخص الحرمة بمن فرأوا من النصف ان فرأ البعض ثم الباقيون (قوله وتوبته كغيره) أي وهي العزم على أن لا يعودوا القدم على ما فعلوا والقلاع في الحال اذا كان متلبسا بالعبية (قوله وان زاد عدد الكفار على الضعف) كذا في نسخة أي بان يكون المسلمون اثني عشر والكفار خمسة وعشرين ألفا (قوله حيث لم تختلف كلمتهم) أي وأن يكون في ثباتهم نكابة للعدو والاجاز الفرار حيث ظن المسلمون أن العدو يقتلهم (قوله وكذا ان كان سلاح معهم (قوله الا تحرفا) استثناء متصل باعتبار الصورة لانه صورة فرار ومنقطع باعتبار الحقيقة لانه ليس فرار في الحقيقة

(قوله ولم يكن المنعاز أمير الجيش) فأمر الجيش لا يجوز له الفرار ولو أدى إلى هلاك نفسه (قوله والمثله) بضم الميم وسكون المثله وبفتح الميم وضم المثله أي الآن يكونون أمثلا بالمسلمين (قوله وهي النكال) أي تشويهمهم بالقتل عند القدرة عليهم (قوله وكذا جعلها في الولاية) ولو في البلاد قال في شب في قول المصنف وحمل رأس الخ والظاهر أن محل ذلك ما لم تكن مصلحة فيه شرعية كاطئة من الغلاب هنا بالجزم بوجه فقد حمل رأس كعب بن الأشرف للدينة ورأس أبي جهل للمدينة وأما جعلها في البلاد لا لولا في غير خلاف البغاة فلا يجوز ٤٤٢ (قوله انتم طائعا) حاشا له ان اذا اتقن طائعا كان على وجه المعاهدة أم لا كان يمين

من نفسه المزعومة وليس هو قصده فان تبعه العدو ورجع عليه فقط له وهو من مكاييد الحرب والتحيز هو الذي يفضي إلى أمير الجيش فيتموى به أو إلى فئة بشرط أن يكون الخمين يخاف على نفسه خوفا يئذ أو قرب المنعاز إليه ولم يكن المنعاز أمير الجيش (ص) والمثله (ش) يعني أن المثله وهي النكال عند القدرة على الكفار حرام علينا لأنه عليه السلام عن ذلك وأما قبل النظر عليه فيجوز لنا أن نقتله بأي وجه من وجوهه أو نقتل (ص) وحمل رأس بلدة أو وال (ش) يعني أن حمل رأس الكافر من بلد إلى آخر حرام وكذلك جعلها في الولاية والمراد بالوالي أمير الجيش (ص) وخيانة أسير اتقن طائعا (ش) يعني أن خيانة أمير حرام اذا اتقن سواء اتقن على نفسه أو على مال فلا يجوز له أن يأخذ شيئا من أموالهم مما قدر على حمله ويهرب به وسواء اتقن طائعا على وجه المعاهدة أي بأن أعطاهم عهدا على أن لا يخونهم أو على وجه المعاهدة نحو اتقناك على كذا من غير يمين أخذوه منه فان كان يمين فالعهد أن حكمه كالاتقان بل يمين وأشار بقوله (ص) ولو على نفسه (ش) لقول اللغوي اذا أمنوه على أن لا يهرب لم يكن له أن يهرب وكذا ان أعطاهم عهدا على أن لا يهرب وتر كونه يتصرف لم يكن له أن يهرب وقال الخنزوي وابن المساجشون له الحرب والاختذ من أموالهم وان اتقنوه وان أحلفوه فلا حث عليه لان أصل يمينه كراه ابن رشد وقول ثالث وهو الأصح في النظر ان اتقنوه على أن لا يهرب ولا يقتل ولا يأخذ أموالهم جازله الحرب لحرمه المقام بدار الحرب دون القتل وأخذ المال اذا لم يوجب عليه والى هذين القوانين أشار المؤلف بل هو احتراز بقوله اتقن طائعا عما لو لم يؤمن أو اتقن مكرها فيجوز له أخذ أموالهم والهرب بها (ص) والغالب وأدب ان ظهر عليه (ش) الغلول من الغل وهو الماء الجاري بين الشجر والغال يدخل ما يأخذ منه بين متاعه فقيل له غال ويقال غل يغل ويغل بالكسر والضم وعرفه ابن عرفة بقوله أخذ ما لم يبح الانتفاع به من الغنمة قبل حوزها قال ابن القاسم يؤدب الغال فان جاء ثابا سقط عنه التعزير لانه يسقط بالتوبة واعلم أن الغلول لا يمنع سهمه من الغنمة ولزم الأدب له اذا ظهر عليه قبل ان يبيئنا ثابا وهذا كله اذا كان قبل حوز الغنم وأما بعد ذلك فانه يحد كما يأتي عنه بقوله وحدان وسارق ان حيز الغنم (ص) وجاز أخذ محتاج نعل أو خزام أو إبرة أو طعاما أو ان نعلها (ش) يعني أنه يجوز للجيش أخذ كل ما يحتاج منهم ما يحتاجه من الغنمة قبل القسم ولو غنمهم الامام ظاهرا أو خفية نعل أو خزام أو إبرة أو طعاما أو مصلحه من نحو فلفل وان كان المحتاج اليه نعلها ما يذهبها على المعروف ذكره في المدونة والموطأ وغيرهما ويرد جلد لها في الغنم ان لم يحتج اليه وعلفا لدوابهم

أم لا فلا يجوز الخيانة فهو هذه أربع صور وانما جرى الخلاف فيما اذا كان يمين لا يمين قال انه اذا كان يمين فهو بمنزلة المكره وان لم يؤمن لا يمين ولا غيره فله الخيانة اتفاقا وأما ان أمن مكرها على وجه المعاهدة أم لا يمين أم لا فله الخيانة فيما شاء من نفسه أو غيرها وقال اللغوي لا يهرب في العهد وان كان مكرها عليه لان ذلك يؤدي إلى الضرر بالمسلمين ويرون أي الكفار أن المسلمين لا يوفون بالعهد فالصور ثمانية غير صورة عدم الاتقان رأسا فاذا تنازع الأسير ومن أمنه هل وقع الاتقان على المأوى أو لا كراه قالوا لا لا سير كما يفيد قول المصنف الاتق والقول لا لا سير في القداء وبعضه تنبيه على أن أمن مكرها وحلف مكرها لم يحنث وأما ان حلف طائعا حنث يرويه وخيانتهم في شيء من أموالهم مع جواز ذلك له (قوله والغلول) ليس منه من يجاهد مع وال جائز ولا يقدم الغنمة القسمة الشرعية وبأخذ بقدر ما يستحقه منها فقط فان ذلك سائغ من شرح شب (قوله ولعل سقط عنه التعزير) أي الذي هو الأدب (قوله وجاز أخذ محتاج) يفيد ابن رشد بما اذا لم يأخذ بنية الغلول والاحرم (قوله وخزام) أي معتادا وأما لو كان مثل أخمة الملو فلا (قوله أخذ كل ما يحتاج منهم ما يحتاجه) الأولى أن يقول يعني أنه يجوز أخذ كل محتاج من الجيش ما يحتاجه من الغنمة فكل ما يحتاج هو في المعنى بدل بعض من كل والمعنى يجوز للجيش كل محتاج منهم الخ باغت بهم الحاجة إلى الضرورة أولا (قوله ولو غنمهم الامام) في كذا فان غنمهم الامام عن الأخذ فلا يجوز لهم الأخذ الا اذا باغت بهم الحاجة إلى الضرورة (قوله ظاهر الخ) أي أخذهم ظاهرا أو خفية كما يدل عليه بمرام

ولعل (قوله) شرح شب (قوله) ولعل سقط عنه التعزير (قوله) أي الذي هو الأدب (قوله) وجاز أخذ محتاج (قوله) يفيد ابن رشد بما اذا لم يأخذ بنية الغلول والاحرم (قوله) وخزام أي معتادا وأما لو كان مثل أخمة الملو فلا (قوله) أخذ كل ما يحتاج منهم ما يحتاجه (قوله) الأولى أن يقول يعني أنه يجوز أخذ كل محتاج من الجيش ما يحتاجه من الغنمة فكل ما يحتاج هو في المعنى بدل بعض من كل والمعنى يجوز للجيش كل محتاج منهم الخ باغت بهم الحاجة إلى الضرورة أولا (قوله) ولو غنمهم الامام (قوله) في كذا فان غنمهم الامام عن الأخذ فلا يجوز لهم الأخذ الا اذا باغت بهم الحاجة إلى الضرورة (قوله) ظاهر الخ (قوله) أي أخذهم ظاهرا أو خفية كما يدل عليه بمرام

(قوله المشهور الخ) ومقابلته ما رواه علي وابن وهب أن مالكا قال لا ينتفع بدابة ولا بسلاح ولا بشوب (قوله ودابة للقتال) أي ويكون سهمه أي الفرس لا غزى عليه (قوله لأن الانتفاع به مع ذهاب عينه) أو أنه تافه القيمة كالابرة (قوله ودابة أصله) أي وأخذ هذه بلانية أصلا (قوله على المشهور) ومقابلته لا يخرج له خمسا (قوله راجع لما قبل السكاف أيضا) أي كما هو راجع لما بعد السكاف أي من حصل كلام المصنف لم يعلم أن قول المصنف ورد راجع لما بعده فافهم وهو أنه لا يرجع لما قبل السكاف بل يرجع لما بعد السكاف بالخصوص فن ذلك الحل تعلم أنه راجع لما وفي كلام غيره ٤٤٣ ان ما بعد السكاف يرد مطلقا (قوله قيمته الدرهم ونحوه) أي عما كان

أقل من نصف دينار ويوافقه ما في شرح شب فانه قال والمراد بالسير ما لا ثمن له أو غنه الدرهم وشبهه وهو أحسن من عبارة شب فانه قال المراد بالسير ما لا ثمن له أو غنه الدرهم راد عن الدرهم لأن كان يسيرا وهو ما لا ثمن له أو غنه الدرهم وشبهه عند ابن القاسم (قوله المستغنى عنه) أي ويحتاج للبدل والارده ان كثر (قوله المستغنى عنه الخ) في شرح عجم اعتماد التفصيل وهو أن الجواز فيما فضل عن الحاجة وأما إذا لم يكن عند واحد إلا ما يحتاج اليه فلا يجوز فيه الربا اه وهو تقييد ظاهر وخم في الشامل بهذا التقييد لكن في ربا النساء اتفاقا وفي ربا الفضل على أحد القولين وأما مع التساوي فلا يتوهم والظاهر أنه يجوز إذا كان بعضهم محتاجا لمما وقعت المبادلة فيه والآخر غير محتاج وأفهم قوله بينهم عدم الجواز مع غيرهم حيث اشتملت على ربا فضلي أو نساء وهو كذلك وظاهر ابن عبد السلام عدم اعتماد هذا

ولعل المؤلف لم يأت بالو يقول ولو نعم أو علم لرد القول بالمنع في قول ابن الحاجب وفي أخذ الانعام الحية للذبح قولان لقوله في توضيحه القول الآخر أي بالمنع لم أره ممتزا (ص) كثوب وسلاح ودابة (ش) المشهور أنه يجوز للمجاهدين أن يأخذ من الغنمة عند الاحتياج ثوبا للباسه وغرارة لطعامه أو حبل مناعه وسلاحا ودابة للقتال أو ليركبها إلى بلده بشرط أن ينوي عند أخذه ذلك أن يرده إلى الغنمة إذا فرغ من الانتفاع به واليه أشار بقوله (ليرد) أي بنية رد ما استغنى عنه من ذلك لا بنية تملكه وهذا هو السر في إدخال السكاف يرجع التقييد لما بعدهما بخلاف ما قبلهما في أخذ هذه بنية تملكه لأن الانتفاع به مع ذهاب عينه بخلاف هذه فانه ينتفع بها مع بقاء عينها وبلانية أصلا كمية الرد على ظاهر المدونة (ص) ورد الفضل ان كثر فان تعذر تصدق به (ش) يعني أن ما أبيع له أخذه من الغنمة لا بشرط الرد وهو ما عدا الثوب والسلاح والدابة إذا فضل منه شيء كثير كنصف دينار فانه يلزمه أن يرده إلى الغنمة ان أمكنه رده إليها فان لم يمكنه لتفرق الجيش تصدق به كله لانه كمال جهات أربابه بعد إخراج الجنس على المشهور ومن باب أولى رد ما فضل مما يأخذ هذه بنية الرد كالثوب ونحوه فقوله ورد الخ راجع لما قبل السكاف أيضا ومفهوم الشرط أن الشيء اليسير الذي لا يبال له مما قيمته الدرهم ونحوه فانه يباح له أكله ولا يرده إلى الغنمة لانه في حكم الحاجة أي في حكم ما هو محتاج اليه (ص) ومضت المبادلة بينهم (ش) أي ومضت بكرة المبادلة بينهم في الطعام المستغنى عنه أو المحتاج اليه بمنزلة أو غيره ولو بتفاضل أو تأخير وبعبارة أخرى ومضت أي وجازت ثم انه يجوز ولو كانت بتفاضل في الطعام الربوي المتخذ الجنس ومحل ذلك إذا وقعت قبل القسم (ص) ويلاهم إقامة الحد (ش) قدم الجار والمجرور للاختصاص والمعنى أنه يؤذن للإمام أن يقيم الحدود في بلاد العدو وسواء كان الحد لله أولا آدمي لان إقامته طاعة فإذا وجب إقامه ولا يجوز له أن يؤخره من غير عذر خوف الفوات فالمراد بالجواز هنا لأن فان إقامة الحد ببلدهم واجبة (ص) وتخريب وقطع نخل وحرق أنسكي أولم ترج (ش) يعني أنه يجوز لجماعة المجاهدين أن يخربوا منازل المشركين ويقطعوا أشجارهم ويحرقوا ولو غير مشركين ويحرقوا ذلك ان كان فيه نكابة ظم ولو رجى للمسلمين فان لم يرج بقاء ذلك للمسلمين فانه يحرق ولو لم تكن فيه نكابة لهم فان عدم النكابة ورجيت بقيت فقوله ان أنسكي أي الفعل السابق وهو التخريب والقطع والتخريب وقوله ان أنسكي رجيت أم لا وقوله أولم ترج أنسكي أم لا ومفهوم التقييد وهو ان لم ينسك ورجيت المنع فالصور خمس ولما أفهم كلامه جواز الأمرين دون أفضلية لأحدهما إذا وجد

التفصيل فيكون شارحنا تبع ابن عبد السلام (قوله ولو بتفاضل أو تأخير) أي أو هما معا ويجوز ابتداء خلاف التمييز بالضمي فانه يفيد السكر اه لا أنه قول ضعيف نقول الشارح ومضت بكرة ضيف (قوله ومحل ذلك إذا وقعت قبل القسم) وأما بعده فلا يجوز (قوله للاختصاص) أي لا يجوز إلا في بلادهم فلا يجوز تأخيرها عن بلادهم (قوله خوف الفوات) أي فلا يراى خوف ارتداده إذا كان أسلم من إقامة الحد عليه والظاهر أنه إذا خيف وقوع مفسدة من إقامة الحد عليه يؤخر (قوله ولو لم تكن) هذا إذا كان فيه نكابة بل ولو لم تكن فيه نكابة هذا مقتضى تقسيمه الآتي (قوله أنسكي أم لا) لا يخفى أن صورة النكبة داخلية في قوله أولا ان أنسكي فالتامسب حمل قوله أولم ينسك أي ولم ينسك لأجل دفع السكران فقوله فالصور خمس المناسيب أربع وقوله المنع

يشهد أن قوله أولاً بغير أي وجوباً (قوله بل زعموا يتوهم المنع) أي وهو الذي جزم به أولاً (قوله وقد توقف مالك في الأفضل) مرشبط بقوله أنهم جواز الأسمين (قوله إن أنكر) أي الابتداء مع الرجاء إن أنكر وأما الابتداء مع الرجاء ولا ينسب في تقديم أنه يتعين البقاء فتبين أن منظره إن رُشد متعلق بالفرعين (قوله إذا لم ندوب يجوز تركه) المراد بالجواز خلاف الأولى (قوله إن الجواز) أي الذي حكم به المصنف بجامع النذب الذي قال به ابن رشد وحل عب بخلافه وحاصله أن قول المصنف إن أنكر أي بغير عزمي ورجيت فإن لم ترج مع ذلك تعين التحريم وقول المصنف أولم ترج أي ولم تنك وان لم تنك ورجيت تعين الابتداء وقوله أنه مندوب أي جواز التحريم ومأمعه مندوب فيما إذا لم ترج ولم تنك وهي الصورة الثانية من صور الجواز وقوله كعكسه فيما إذا رجيت وأنكرت وهي الصورة الأولى من صور الجواز كداني عب وهو مخالف لعج فإن عجم جعل قوله والظاهر أنه مندوب فيما إذا لم ترج وكان في ذلك نكايه كما يفيد نص ابن رشد وقد تقدم أن هذه الصورة وجوب القطع ومأمعه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وأنكر كما يفيد كلام ابن رشد الحاصل أن عجم قد حل قول المصنف إن أنكر أولم ترج بما حل به عب ومنه في شب وحل قوله والظاهر الخ بما ذكرناه لك مخالفا لعب وقد ذكرناه لك ونصه والحاصل أن الصور أربع ضرورة يجب فيها لقطع ومأمعه وهو ما إذا كان ٤٤٤ في ذلك نكايه ولم ترج وصورة لا يجوز فيها واحد منها وهي ما لا يمكن في ذلك

النكاه أو عدم الرجاء ولم يفهم منه الحكم لو انتفى بل زعموا يتوهم المنع وقد توقف مالك في الأفضل من ذلك أشار بقوله (والظاهر أنه) أي الالتفاف بقطع والحزن ونحوها (مندوب) إليه في حال عدم الرجاء المذكور بقوله أولم ترج (كعكسه) وهو الابتداء مع الرجاء ولا ينافي الجواز إن أنكر إذا لم ندوب يجوز تركه وبعبارة أخرى والظاهر عند ابن رشد ولا ينافي كلام ابن رشد كلام المؤلف إذا الجواز بجامع النذب ويقارقه وقرر (هـ) في شرحه كلام المؤلف على وجه يخالف هذا انظر نصه في الشرح الكبير (ص) ووطء أسير زوجة وأمة سلمتا (ش) هذا معطوف على الجائر والمعنى أنه يجوز للأسير المسلم أن يطاق زوجته وأمة المسيبتين معه بشرط أن يتيقن أن السباي لهم ما يطاقها لأن السبي لا يهدم نكاحاً ولا يزيل ملكاً بخلاف العكس وهو أن مسيبتين لا يهدم نكاحهم ولا يزيل ملكهم كما أتى وهذا يدل على أن دار الحرب لا تملك مال مسلم وفي بعض النسخ سيئة بديل سلمتا والأولى جمعهما لأن الموضوع أنهما مسيبتان ولا يهدن سلامتهما من وطء الكفار أي سيئة أو سلمتا (ص) وذبح حيوان وعرقته وأجهز عليه (ش) يعني أنه يجوز للمجاهدين أن يذبحوا ما قدر وأعليه من أنعامهم وغيرها إذا عجزوا عن الانتفاع بذلك ولا يشترط في الذبح أن يكون على الوجه الشرعي لأن المراد منه إزهاق الروح وأن يعرق بدمه ويجهز وأعليه لئلا يمتد بالجوع أو العطش (ص) وفي النخل

نكايه ورجيت وصورتان يجوز فيها ما ذكره عدمه وهو ما إذا كان في ذلك نكايه ورجيت أولم ترج ولم يكن في ذلك نكايه وقوله والظاهر أنه مندوب أي حيث لم ترج وكان في ذلك نكايه كما يفيد نص ابن رشد وقد تقدم أن حكم هذه الصورة وجوب القطع ومأمعه عند غير ابن رشد وقوله كعكسه أي حيث رجيت وأنكر كما يفيد كلام ابن رشد أيضاً وفي شرح شب أن المعتمد الأول وكلام ابن رشد ضعيف وقول

شارحنا مندوب إليه في حال عدم الرجاء المذكور وظاهره ولو كان فيه نكايه للعدو ولكن المعتمد أن القطع ومأمعه واجب وقوله وهو الابتداء مع الرجاء ظاهره ولو لم يكن فيه نكايه ولكن الرجاء أنه إذا لم ينك ورجيت يتعين الابتداء (قوله إذا الجواز بجامع النذب) أي في الصورة الثانية أي لأن المحكوم بجوازه هو المحكوم بنديه وقوله ويقارقه أي في الأولى لأن المحكوم بجوازه هو التحريم وهو غير المحكوم بنديه (قوله وجاز وطء أسير) المراد بالجواز عدم الحرمة والافهم مكره لقول مالك أكره ذلك لما أخاف من بقاء ذرية بارض الحرب (قوله بشرط أن يتيقن) أي يحرم وطؤها إن ظن أو شك في وطنهم من الكفار وتيقنه يحصل بعدم غيبة الكفار عليهم ما بخلاف ما إذا غاب عنهم ولا تصدق المرافة في عدم موطنه فيما يظهر وانظر إذا توهم عدم السلامة وظاهر الشارح عدم الجواز والظاهر الجواز (قوله وأجهز عليه) أي بعد العرقه أي وجوباً بصادق بقطعه نصفين وبرمي عنقه وغير ذلك وظاهر المصنف ولو لم ينك ولو رجي فبخالف الشجر ولعل ذلك لأنه يمكن انتفاع المسلم به بعد ما فعل به في الجلة إذا ذبحه ولا كذلك القطع والتخريب (قوله وأن يعرق بدمه) معطوف على قوله أن يذبحوا والعرقه قطع العروق قال الأصمعي وأكل ذي أربع عرقوبان في رجليه وركبتان في يديه فمروق الدابة في رجليها فغزلة الركب في يديها فإذا علمت ذلك فنقول النقل كافي محشى تمت أن المعنى ويجوز الإجهاز عليه والمعنى وذبح حيوان وعرقته والإجهاز عليه قال الباجي اختلاف أصحابنا في صفة العرق فقال المصنفون من أصحاب مالك تعرق أو تذبح أو يجهز عليها وهذا

مذهب المدونة وقال المديون من أصحابه يجهز عليهم أو كرهوا أن تلج أو تعرقب ابن حبيب وبه أقول لأن اللج مثلثة والعرقبة تعذيب اه ومثله لا في الحسن والحاصل أن الشارح حل قول المصنف وأجهز عليه أي عقب العرقبة ورده المحشى المذكور بان النقل أن المعنى يخير بين اللج والعرقبة والاجهاز عليه وهو طريقة المصريين وهو مذهب المدونة وطريقة المدنين الاجهاز (أقول) فعلى هذا المراد من اللج حقيقة لا الاجهاز فقه (قوله ان أكلوا) أي استحلوا في دينهم الخ أي ولو ظنا واللم تحرق قاله تت والانه تخريقه مطلقا لا احتمال أكلهم له حال الضرورة (قوله خلا فالتفرقة اللخمى) فانه يقول تحرق وجوبان كانوا يرجعون اليه قبل الافساد ولا فلا يجب حرقه (قوله وارضى الخ) مقابل لما حل به أولا والافساد قال عجم وما ذكرناه من نذب التخريق هو الموافق لما ذكره ابن رشد في انقطع والتخریب حيث حصل به نكابة ولم ترج لا على ما ذهب اليه غيره من وجوب ذلك اه والمناسب لما تقدم الوجوب فهو المعقول عليه (قوله مع أن ذلك جائز) الاولى أن يقول ومفهومه عدم الطلب وهو كذلك لانه جائز والحاصل أنهم ان أكلوا الميتة يحرق المذبوح والمعرقب وان لم يأكلوا الميتة يحرق المذبوح لا المعرقب (قوله التشبيه في جواز الاتلاف) المراد به الاذن فيوافق قول الشيخ ٤٤٥ سالم التشبيه في وجوب الحرق وعلى كلام عجم فيكون ذلك

مندوب بالا واجبا (قوله الديوان) بكسر الدال ويجوز فتحها (قوله لما يكتب فيه أسماء الجماعة) أي المدين اقتال العدو أي بان يـ أي اناسا مخصوصين لقتال العدو ويدين لهم شيئا من بيت المال (قوله على أن لكل شخص شيئا) أي عشرة عثمانية أو أكثر فقوله وأهل مصر أهل ديوان واحد أي أهل دفتـ واحد وهذا مدلوله بحسب تفسيره الديوان (قوله وأهل مصر الخ) تظهر غمرة ذلك في قوله بعد وجعل من قاعد مثله وحاصله أنه يجوز أن يخص جماعة بعثمانية مثالا فيكونوا

ان كثرت ولم يقصد عملها روايتان (ش) أي وفي جواز اتلاف النخل بالحاء المهملة يحرق ونحوه ان كثرت ولم يكن القصد باتلافها أخذت عملها وكرهته روايتان والكثرة ما في اتلافه نكابة للعدو فان كان اتلافها لأخذ عملها للمسلمين فيجوز اتفاقا وأولى بالجواز في هذه الحالة اذا كانت قليلة ومفهوم ان كثرت أنما الوقت كره اتلافها (ص) وحرق ان أكلوا الميتة (ش) أي حرق وجوبه سواء كانوا يرجعون اليه قبل أن يفسد أم لا خلا فالتفرقة اللخمى وقوله وحرق الخ راجع لقوله وذبح حيوان الخ وارضى (هـ) في شرحه أن حكم التخريق النذب ومفهومه عدم الطلب ان لم يأكلوا مع أن ذلك جائز ولا يقال في ذلك تعذيب لانا نقول التعذيب في الحي لا في الميت وقول الشارح وأما ان كانوا ممن لا يأكلها فلا يحرق معناه لا يطلب حرقه (ص) كتنازع عجز عن معمله (ش) التشبيه في جواز الاتلاف والمعنى ان المسلمين اذا عجزوا عن جعل شيء من متاع الكفار أو متاع المسلمين جاز لهم اتلافه بالحرق وغيره ليحصل للعدو والنكابة وعدم الانتفاع به فالمراد بالجل النفع أعم من البيع وغيره (ص) وجعل الديوان (ش) أي وجاز جعل الديوان وهو اسم لما يكتب فيه أسماء الجماعة على أن لكل شخص شيئا وأهل مصر أهل ديوان واحد وكذا الشام وجعل بفتح الجيم بان يجعل الامام ديوانا لطائفة يجمعها وتناط بهم أحكام (ص) وجعل من قاعد ان يخرج عنه ان كانا ديوان (ش) يعني لوعين أمير المؤمنين طائفة للجهاد في سبيل الله فاراد أحدهم أن يجعل من يخرج عنه جعله فان ذلك جائز ان كان الجاعل والخارج ديوان واحد ومفهومه المنع ان لم يكونا

متهيين للقتال متى عرض وفي ك المراد بالديوان الواحد ان يكون أهل عطاء واحد كديوان مصر وان اختلفت أنواعهم كتفرقة وجاوي شعبة مثالا (قوله وتناط بهم أحكام) أي أمور يحكمون بها ككون كل واحد له أربعة عثمانية مثالا واعلم أنه على جعل أهل مصر ديوانا واحدا يكون قوله لطائفة أي كاهل مصر مثالا وقوله بفتح الجيم وأما بعضهم فمعناه أنه يجوز للشخص أن يكتب لنفسه شيئا في الديوان أي اذا كان العطاء حلالا وأن يكون محتاجا وأن يأخذ قدر حاجته المعتادة لامثاله لا أن يدمنها فيحرم انظار تمامه في عب (قوله يعني لوعين الخ) أي ان الامام اذا عين طائفة للجهاد وجعل لهم غنائة كل شهر مثلا فاراد واحد منهم أن لا يخرج ويعطى واحد اراهم أو المعطى له من العثمانية مثالا يذهب بدله فانه يجوز ان كانا ديوان واحد فان قلت قد تقدم أن الجهاد بتعين على من عينه الامام عنه قوله وبتعيين الامام فلا يجوز لاحد أن يخرج عنه قلنا الامر كذا كرت الا أن المجعول له لا يخرج للجهاد الا باذن الامام كما نص على ذلك غير واحد من الاشياخ فكأنه عينه عنه قال اللخمى وغيره ولا يخرج أحد مكان أحد الا بعد علم الامام واذنه بل قالوا يستحب للامام اذا أتاه الرجل بمن يقوم مقامه أن يقبله ويرسله عنه فلا اعتراض حينئذ وهذا الجواب انما هو على رأي اللخمى وأما على ظاهر المدونة فلا يتأتى الا أن يقال تعيين الامام بوجوب عليه الخروج أعم من أن يكون بنفسه أو نائبه

(قوله وان وقع وتزل) يؤتية به السهم للجعل لا المجاهد قاله ابن عرفة والظاهر بينهما أي بين القاعد والمجاهد (قوله ورفع صوت مرابط بالتكبير) قال صاحب المدخل هذا إذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة فإن كان واحدا كره له رفع صوته بالتكبير ذل اللغاني فينبغي أن يقتيد بكلام المؤلف بما إذا كانوا جماعة وكان التكبير في الصلاة أي عقب الصلاة ومثله التهليل والتسبيح الواقعيان عقب الصلوات الخمس (هـ) (أقول) فيه نظر بل التكبير وهم في حرسهم بدون التسمية بدبر الصلاة قل في المدونة وجازر التكبير في الرباط والحرس ٤٤٦ على البحر ورفع الصوت به بالليل والنهار وأكره التطريب (قوله صوت المغني)

بديوان واحد وان وقع وتزل ينبغي أن يكون السهم للخارج ويرد الجعل (ص) ورفع صوت مرابط بالتكبير وكره التطريب (ش) يعني أنه يجوز برحان للرابطين أن يرفعوا أصواتهم بالتكبير في حرسهم لأن التكبير شعارهم ويكره التطريب وهو التغني بالتكبير وهو صوت يشبهه صوت المغاني وفي عبارة التطريب خفصة تصيب الانسان لحزن أو سرور وكذلك يجوز رفع الصوت بالتلبية ورفع الصوت بالتكبير في الخروج للهيدين وأما غير هذه المواضع الثلاثة فالسرا أفضل (ص) وقتل عينا وان آمن والمسلم كالزندق (ش) يعني أنه يجوز قتل الجاسوس وهو مراده بالعين هنا وهو الذي يطلع على عورات المسلمين وينقل أخبارهم للعدو فالجاسوس رسول الشر ضد الناموس فانه رسول الخير وسواء كان هذا الجاسوس عندنا تحت الذمة ثم تبين أنه عين للعدو ويكاتبهم بامور المسلمين فلا عهد له أو دخل عندنا بامان واليه الإشارة بقوله وان آمن لان الامان لا ينضم كونه عينا ولا يستلزمه محتون الا ان يرى الامام استرقاقه ومحل جوارفته ان لم يسلم والمشهور ان المسلم اذا تبين انه عين للعدو فانه يكون حكمه حينئذ حكم الزندق أي فيقتل ان ظهر عليه ولا تقبل توبته وهو قول ابن القاسم ومحتون (ص) وقبول الامام هديتهم وهي له ان كانت من بعض الكفرية (ش) أي وجاز قبول الامام وأمير الجيش هدية أهل الحرب وحيث قبلها الامام أو غيره من آحاد الجيش هي له أو ان أنت له خاصة ان كانت من بعض لقراءة أو صداقة بينهما أو مكافأة وسواء دخل بلدهم أم لا وما قبل البعض بالطاغية علم ان المراد بالبعض غير الطاغية أي الملك وحينئذ فيصير كدلاله انها اذا كانت للامام من بعض الكفرية لقراءة فهي له سواء دخل بلدهم أم لا وهو كذلك ومفهوم الكفرية انها اذا كانت من بعض الكفرية لا يكون الحكم كذلك والحكم في ذلك انه لا يخالو اما ان يكون قبل دخول بلاد العدو أو بعد دخوله فان كانت قبل فهي في الجميع المسلمين وان كانت بعده فهي للجيش (ص) وفي ان كانت من الطاغية ان لم يدخل بلده (ش) أي والهدية في الجميع المسلمين ان كانت من الطاغية ما لم يدخل بلد العدو فان دخل فهي للجيش ولا فرق هنا بين ان يكون الملك قريبا للامام أو غير قريب والظاهر ان وجه عدم مراعاة القرابة في هدية الملك لكون الغالب فيها الخوف من الامام وجيشه ولذلك لم تكن له والطاغية ملك الكفر مطلقا كن ملك لروم أو غيرهم وان كان اسم الطاغية خصوصا ملك الروم (ص) وقتل روم وتزك (ش) المراد بالجواز الاذن اذ القتال فرض كفاية وبمارة جاز برحان قتال روم وهم من ولد الروم بن عيص بن اسحق بن ابراهيم وهم الذين قسمهم أهل هذه

جمع معني وكذا انه أراد به الغناء وقوله خفصة كانه أراد خفصة (قوله وان آمن) أي دخل بلادنا بامان وهذا اذا أمنه معتدا انه غير عين فان أمنه معتدا انه عين فكذلك الا انه لا يجوز عقده عليه (قوله لان الامان الح) أي لو كان تأمينه يتضمن كونه عينا كان لا يقتل وقوله ولا يستلزمه عطف تفسير (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابل ما قاله ابن وهب من انه يقتل الا ان يتوب (قوله وجاز قبول هديتهم) أي وجاز ردها عليهم ك (قوله وأمير الجيش) أي وأمير الجيش أي أو غير أمير الجيش فقول المؤلف وقبول الامام لا مفهوم له ومحل الجوزان كان في الكفرية منعسة وقوة لان ضعفوا أو أشرف الامام على أخذهم فقصده التوهين به (قوله وحيث قبلها الامام أو غيره) من آحاد الجيش (أقول) الحاصل ان المهدي اذا كان غير الامام فاهدي له اما الامام أو غيره وفي كل

اما ان يكون لكفرية أم لا فهذه أربع وفي كل امان يكون دخل بلده أم لا غير انه يستبعد كونه من غير الامام لغير الامام لكفرية (قوله هي له) أي للامام (قوله وفي ان كانت من الطاغية) ان لم يدخل بلده أي اقلية بجيشه لخصوص بلاد الملك ولا فرق في هاتين اعني المنطوق والمفهوم بين ان يكون قريبا أم لا فهذه أربع واما ان كانت من الطاغية لبعض الجيش فهي له ان كانت لكفرية دخل الامام بلد العدو وأم لا لوجهته عند الامام فيقتل فيها كما للامام ويبعد ان يكون من الامام لغير الامام لا لكفرية يؤتية به اختصاصه صلى الله عليه وسلم هدية المقوقس مارية وسيرين وبنة سمعاعات عنها واتخذ مارية أم ولد واعطى حسانا يسيرين من خصائصه بآبته وجلالته

البلاد

(قوله فكل منهم ما يقتل بكل حال الخ) هذا الكلام أصله اثبت وكنت اعترضته بان الكفار كلهم على وجه واحد يدعون الاسلام ثم الجزية ثم يقتلون لا فرق بين ترك وغيرهم فلا معنى لقوله يقتل الروم والترك بكل حال والقبط والحبشة يقتلون في بعض الوجوه اذا ابوا الاسلام وكان بعض شيوخنا من علماء المغرب توقف فيها ثم وجدت محشيتي تثبت اعترضه فقال لم أر من فصل في قتالهم ولم أدر ما الوجه التي يقتلون فيها دون غيرها وان أراد اذأبوا الاسلام أو الجزية فلا خصوصية لهم بل كل الكفار ذلك حكمهم وان أراد في حال قوتهم فلم أر من قاله ولا يمكن أن يقول أحد أن من ضعف من هؤلاء يترك ولا يتعرض لهم لا بجزية ولا بغيرها فاذا علمت ذلك فلا وجوب لذكر الروم ولا جماع على جواز قتالهم وفي بعض النسخ وقال نوب وترك وهو الصواب والمراد السودان وان كان النوبة بالضم اسم الجبل منهم والمراد بعض لسودان وهم الحبشة ٤٤٧ لانهم جنس منهم فيكون أشار بذلك لدمار وى عن مالائكة لا يجوز ابتداء الحبشة والترك بالحرب لقوله صلى الله عليه وسلم اتركوا الحبشة ماتركوكم واتركوا الترك ماتركوكم الحديث على الارشاد وان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى أولم تصح عنده تلك الآثارة فاذا علمت ذلك فوجه

التخصيص ما ذكر لا ما ذكره الشارح (قوله والصغار) عطف مرادف (قوله اذا آمننا من اهانته له وأراد بالاحتجاج التلاوة عليهم لهم يرجعون لا الحاجة التي يقول الخصم بالحجة فيها) (قوله فيه الآيات) ولو أكثر من ثلاث على الاظهر (قوله ان لم يكن ليظهر شجاعة) العبارة صادقة باهرين لكن المراد قصده وجه الله تعالى (قوله وان علم ذهاب نفسه) أى ازهاق روحه (قوله وأن يكون في ذلك الخ) تفسيره

البلاد الا فرج وترك جيل من الناس لا كتاب لهم فكل منهم ما يقتل بكل حال لقوة الفريقين أما ضعفاء الكفار من القبط والحبشة فيقتلون في بعض الوجوه اذا ابوا الاسلام لانهم لسفالتهم يماون للصغار والضعاف والامن غالب على المسلمين منهم وبهذا يدفع قول الشارح فهو مه ان قتال غيرهم من القبط والحبشة لا يجوز والمشهور جوازه (ص) واحتجاج عليهم بقرآن وبعت كتاب فيه كالأية (ش) يعنى انه يجوز اذا جادلونا ان نتخج عليهم بالقرآن اذا آمننا من سبهم له أولم أنزل عليه لقوله تعالى قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيأ ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ويجوز أيضا بعث الكتاب الى أرض الحرب فيه الآيات من القرآن والاحاديث لندعوهم الى الاسلام فقولهم عليهم أى على الكفار مطلقا لا بخصوص كونهم روم أو تركا (ص) واقدم الرجل على كثير ان لم يكن ليظهر شجاعة على الاظهر (ش) يعنى أنه يجوز للرجل ان يقدم ما زاد على اثنين من المشركين ليقاتلهم وهو مراده بالكثير أى جمع كثير وان علم ذهاب نفسه بشرط أن يعض نيته لله وأن يعلم من نفسه الكفاية وأن يكون في ذلك نكابة لهم وأما ان فعل ذلك لاجل أن يظهر شجاعة من نفسه فانه لا يجوز له فعل ذلك لانه لم يقاتل حينئذ لتكون كلمة الله هي العليا (ص) وانتقال من موت لآخر (ش) المشهور أنه يجوز ان غلبه العدو أن ينتقل من سبب موت الى سبب موت آخر كما اذا أحرق العدو رهبة المسلمين فانهم اذا مكثوا فيها هلكوا وان طردوا أنفسهم في البحر هلكوا (ص) ووجب ان رجاحة أو طولها (ش) يعنى أن من غلبه العدو رجاحة الحياة المستمرة بهروبه أو رجاحة طول الحياة ولو أسمره فانه يجب عليه أن يفر الى تلك الجهة التي تطول حياته بسببها لان حفظ النفوس واجب ما أمكن ولو طالت الحياة مع موت أشد وأصعب من الموت المجمل (ص) كالنظر في الاسرى بقتل أو من أو فداء أو جزية أو استرقاق (ش) التشبيه في وجوب النظر من الامام في أحوال الاسرى قبل القسم فصار رأى فيه المصلحة للمسلمين تعين عليه فعله فان أداه اجتهاده الى قتالهم قتلهم ويحسب من رأس الغنمة على القول بملكها بالاختصاص وان أداه اجتهاده الى ابقائهم تعين عليه ذلك وان أداه الى أن يمن عليهم ويخلي سبيلهم فعل ذلك ويحسب من الخمس وان أداه الى أن يأخذ منهم الفداء

قبلة (قوله المشهور الخ) ومقابل ما في كتاب محمد من أنه لا ينتقل أى وفرض المسئلة استمواؤها (قوله ووجب ان رجالة الخ) قال عز الدين ولا يجوز لاحد ان رجاحة ساعة استبحال موته بشرب سم أو نحوه (قوله ان رجاحة) (قوله ولو طالت) ولو أنفذ مقاتله (قوله ويحسب من رأس الغنمة) أى بحيث يضيع على الجيش (قوله على القول بملكها بالاختصاص) وأولى على القول بملكها بانقسم فالأولى حذف هذا قول بعد ذلك ويحسب من الخمس بعقل فيه التقييد بقوله بملكها بالاختصاص (قوله ويخلى سبيلهم) أى فله بعد الذهاب الهوى باده إلا أن يكون الامام من عليه على البقاء (قوله ويحسب من الخمس) والا كان غنما على الجيش (قوله ويحسب من الخمس) ظاهره ويحسب الفداء وليس كذلك بل المراد ويحسب قيمة هؤلاء من المفديين من الخمس أيضا وهذا المال الذي يأخذ منهم كثير أو قليلا يوضع في الخمس

(قوله أو عمل فعل ذلك) أي بان، بذل فيه أكثر من القيمة (قوله ويحسب المضر وب عليه) أي الأشخاص الذين ضربت عليهم الجزية أي فيهم والجزية التي تؤخذ منهم كل عام موضوعها بيت المال اعلم أن ظاهر ابن رشد أن من عين عليه لا يحسب من الغنمة ولا تؤخذ قيمته من الخس وكذا من يضرب عليه الجزية وأما من أخذ منه القداء فإنه يجعل قدومه من جملة الغنمة (قوله وأوفى كلام الشارح للخيبر) وعبارته يعني وعما هو أيضا واجب نظر الامام في الاسرى بين القتل والابقاء فان قتل فلا كلام وان أبقى خير بين المن والمفاداة وضرب الجزية والاسترقاق وكل ذلك مع مراعاة المصلحة للمسلمين (قوله والجواب ان الخبير) فان تعارضت المصلحتان قدمت المصلحة الأقوى وان تعارضت درء المفسدة وجاب المصلحة قدم درء المفسدة على جاب المصلحة ولا يجوز استرقاقه بعد ضرب الجزية عليه ٤٤٨ ويجوز مفاداة برضاه ويجوز بعد استرقاقه ما عدا القتل (قوله لانه يتبع أباه)

تعايل لكونها حلت بشخص مسلم وهو ما في بطن أي اغا حكم بان ما في بطنها مسلم لانه الخ ويجوز أن تكون الباء في قوله مسلم بمعنى من وعليه حل بعض الشراح ويدل عليه نقل المواق وعلى كل حال فهم ما هذا الزمان فان شك هل حلت به في حال اسلام أبيه أو كفره لم يرق ان وضعته أسيرة من اسلامه ولا قل رق وانظر اذا جهل ذلك ثم محل رقه فيما ذكر ما لم ين على أمه بعد رقه أو يضرب على رجاها الجزية أو تغدى أو نسلم قبل سبيها والا كان حرا تباعها (قوله وبهذا يقيد الخ) أي بقولنا ان حلت به بكفر أي فيقل محل كون ولده فيا اذا حلت به في حال كفر أبيه لان حلت به في حال اسلام أبيه بتبنيه (قوله في ذلك وجد عندي ما نصه وتصدق أنها حلت به في حال اسلام أبيه فلا يرق وان كانت أمه رقيقة لان رقه اطاري فلا يقال ان الولد تابع لأمه في الرق والحرية (قوله الحصن) هو المكان لا يتقدر عليه لارتفاعه بالكسر وجميعه حصون (قوله رأس الحصن) أي كبريه (قوله وبأمان) عرف ابن عرفة الامان بقوله رفع استباحة دم الحربى وورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما فقله رفع مصدر مناسب للامان لانه اسم مصدر وقوله استباحة الخ احسرت به من رفع استباحة دم غيره كالمفعول عن القتال وقوله ورقة أخرجه المعاهد وقوله حين قتاله احسرت به عن الصلح والمهادنة والاستئمان (قوله مطلقا) حال من الوفاء أو مفعول مطاق وهو الصواب وذلك لانه لو جعل حال من الوفاء لا فاد معنى فاسدا وذلك لان المعنى ووجب الوفاء في حال كونه مطلقا وأما في حالة التعميد فلا يجب الوفاء هذا معناه وليس كذلك وبكفي اخباره بانه أمن غيره دون غير الامام كأمير الجيش فلا بد من بينة تشهد على أنه أمن غيره ومثل الامام الامير المجعول له ذلك

بالاسرى الذين عندهم أو عمل فعل ذلك ويحسب من الخس أيضا وان أداه الى ضرب الجزية عليهم فعل ذلك ويحسب المضر وب عليه من الخس وان أداه الى استرقاقهم فعل ذلك وهو راجع للغنمة وهذه لوجوه بالنسبة لرجال المقاتلة وأما الذرارى والنساء فليس الا لاسترقاق أو المفاداة فأوفى كلام المؤلف للتنوع وفي كلام الشارح للخيبر وهو مشكل لانه اذا كان المعتبر بالنظر فيما هو مصلحة فابن الخبير والجواب أن الخبير حيث رأى ان كاز من الامور مصلحة ويحتمل أن يكون المراد بالخبير لازمه وهو عدم تعين واحد منها ابتداء (ص) ولا يمنع حل مسلم (ش) أي ولا يمنع استرقاق الامة جهاه بمسلم كأن تزوجها مسلم ببلد الحرب ثم تسبي حاملا أو يسلم زوجها قبل سبيها ثم تسبي هي حاملا وقد أحبلها وهو كافر أو بعد اسلامه لانه يتبع أباه في الدين والنسب فالجمل في جميع هذه الصور مسلم وترق هي في جميعها وأما رق الجمل ففيه تنصيص أشار له بقوله (ورق ان حلت به بكفر) أي في حال كفر أبيه كافي الصورة الوسطى لان حلت به في حال اسلام أبيه كافي الطرفين من الصور وبهذا يقيد كلامه فيما سمي أتي وماله وولده في عطفها فليس معنى الاطلاق حلت به بكفر واسلامه بل معناه كان الولد صغيرا أو كبيرا (ص) والوفاء بما فتح انابه بعضهم (ش) يعني انه اذا اشترط علينا شخص من العدو مثلا لانه اذا فتح لنا الحصن أو البلد أو القلعة أن نؤمنه على نفسه أو على ماله وأولاده أو على غيره ذلك فانه يجب علينا أن نؤفيه بذلك ولو قال أفتح لكم على أن تؤمنوني على فلان رأس الحصن فرفضوا وفتح فلان رأس مع الرجل آمنان وكذا على فلان لانه لا يطلب الامان لغيره الا مع طلبه لنفسه (ص) وبأمان الامام مطلق (ش) يعني أن من أمنه أمير المؤمنين فانه يجب له الوفاء بذلك التامين سواء كان في بلد ذلك السلطان الذي أمنه أو في بلاد غيره من سائر بلاد المسلمين فأي اقليم حل فيه فله ودمه معصوم ولا يحل لاحد أن يستنج من ذلك شيئا واذا أراد هذا المؤمن أن يرجع الى بلده فلا يجوز لاحد أن يتعرض له بل يخلى سبيله لانه وجب له الوفاء في كل بلد من بلاد المسلمين وسواء أمنه قبل الفتح أو بعده ومثل أمير المؤمنين أمير الجيش (ص) كالمبارز مع قرنه (ش) يعني انه يجب على المبارز مع قرنه الوفاء بشرطه عليه من القتال واجلين أو راكبين على بعيرين أو فرسين أو رجع أو خيبر أو نحو ذلك والقرن

بالكسر هو المكان لا يتقدر عليه لارتفاعه بالكسر وجميعه حصون (قوله رأس الحصن) أي كبريه (قوله وبأمان) عرف ابن عرفة الامان بقوله رفع استباحة دم الحربى وورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما فقله رفع مصدر مناسب للامان لانه اسم مصدر وقوله استباحة الخ احسرت به من رفع استباحة دم غيره كالمفعول عن القتال وقوله ورقة أخرجه المعاهد وقوله حين قتاله احسرت به عن الصلح والمهادنة والاستئمان (قوله مطلقا) حال من الوفاء أو مفعول مطاق وهو الصواب وذلك لانه لو جعل حال من الوفاء لا فاد معنى فاسدا وذلك لان المعنى ووجب الوفاء في حال كونه مطلقا وأما في حالة التعميد فلا يجب الوفاء هذا معناه وليس كذلك وبكفي اخباره بانه أمن غيره دون غير الامام كأمير الجيش فلا بد من بينة تشهد على أنه أمن غيره ومثل الامام الامير المجعول له ذلك

(قوله على المشهور) ومقابلته ما لا ينال الموازن من أنه لا بأس بما انتسبه لكن قال البساطي لو سقط المسلم وأراد الاظهار عليه منه
المسلمون في ذلك على الصحيح أي بغير القتل ما أمكن والافسه (قوله الضمائر الثلاثة) أي ضمير عين وباذنه وقتل (قوله نظرا
الى أن الجماعة خرجت للجماعة) وأما لو خرجت جماعة في مقابلة جماعة على أن كل واحد ابتداء في مقابلة واحد فلا مسائل
ثلاثة (قوله نزلوا على حكمه) أي نزلوا من حصصهم أو قدموا ببلد على حكمه الخ أي إذا أترلهم الامام من حصصهم أو مدينهم
أو قدموا بتجارة مثلاً على حكم غيره أجبروا على ما يحكم به بعد الوقوع والتزول والافلا يجوز له ابتداء انزالهم على حكم غيره
وانزال النبي صلى الله عليه وسلم بني قريظة على حكم سعد بن معاذ لما كان تطييب القلوب الانصار الاوس لان بني قريظة موالي
الاوس موالي حلف لا موالي عتاقة ولا اصل في مسئلة المصنف أنه لما نزل بنو قريظة القميصة المشهورة من اليهود من قلعهم
وكان عليه الصلاة والسلام فيما ذكره ابن اسحق قد حاصرهم خمساً وعشرين ليلة وقذف الله تعالى في قلوبهم الرعب على حكم
سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم له وكان قريظة بالخاء على حصار فلما ذاقوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قومه
لم يندكهم فجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان هؤلاء ٤٤٩ نزلوا على حكمك قال فاني أحكم

أن تقتل مقاتلة وأن تسبي
الذرية قال لقد حكمت فهم
بحكم الملك (قوله على حكم)
أي اتباع حكم من نزلوا أي قتل
أو أسر أو نحو ذلك (قوله وما
كان غير صواب رده) وتولى
هو الحكم بنفسه فيما رآه
مصلحة من قتل أو أسر أو
غيره ولا يرد لهم ما منهم (قوله
وان لم يكن عدل شهادة)
فيشمل الحر والعبد والكبير
والصغير اعلم ان هذا غير
موافق للنقل والمنقول أن
المراد بالعدل عدل الشهادة
فالو حكموا فاسقاً صريحاً ثم نظر
الامام وهو معنى قول المؤلف
والا نظر الامام فالعدل
لا يتعقب حكمه فالعدالة
شرط في الجواز وعدم التعقب

بالكسر المكافئ في الشجاعة أي كالمبارز مع مكافئه في الشجاعة فالتشبيه في وجوب الوفاء
وسواء خيف عليه الضعيف والغلبة أم لا على المشهور لان مبارزته كالعهد على ان لا يقتله
الواحد (ص) وان أعين باذنه قتل معه (ش) أي وان أعين الكافر البارز من واحد أو جماعة
بإذنه قتل المعان مع معينه وان كان بغير ذنه قتل المعين دون المعان ثم ان الضمائر الثلاثة
راجعة للقرن وضمير معه عائده على المعين المفهوم من أعين (ص) ولم يخرج في جماعة لئلا
اذا فرغ من قرنه الاعانة (ش) يعني لو خرج جماعة من المسلمين لجماعة من الكفار فانه يجوز
ان فرغ من المسلمين من قرنه ان يعين اخاه المسلم على قرنه نظراً الى ان الجماعة خرجت لجماعة
أي فكل من كل جماعة بقرن واحد وقوله ولم يخرج خبر مقدم والاعانة مبتدأ واذا ظرفية
تجردت عن الشرط فلا جواب لها (ص) واجبروا على حكم من نزلوا على حكمه ان كان عدلاً
وعرف المصلحة والانتظار الامام (ش) يعني ان المشركون اذا نزلوا على حكم رجل مسلم عدل
قد عرف المصلحة للمسلمين فان العدو يجبر على حكمه فان لم يكن هذا المؤمن عدلاً ولو عرف
المصلحة أول يعرف المصلحة ولو كان عدلاً أو انتفيا جيمه فان أمير المؤمنين ينظر فيما آمن فيه
فما كان صواباً بقاءه وما كان غير صواب رده وبعبارة أخرى قوله عدلاً أي فيما حكم به من
الامان وغيره وان لم يكن عدلاً شهادة (ص) كتأمين غيره اقليمياً (ش) تشبيه في نظر الامام
والمنى ان غير الامام اذا آمن اقليمياً فان الامام ينظر في امضائه ورده بالمصلحة لما علمت ان
تأمين الاقليم من خصائص الامام والمراد بالاقيم العدد الذي لا ينحصر (ص) والافهل يجوز
وعليه الاكثر أو بعض من مؤمنه يزول صغير أو رقاً أو امرأه أو خارجاً على الامام (ش) لما

٥٧ خشي في لافي الصحة فان كان عدلاً أو صلياً يصح حكمه وكذا ان كان امرأه صرح بذلك كله ابن شاس وابن
عرفة وغيرهما فالعدالة التي قلنا ان شرط في الجواز لافي الصحة يعني عدم الفسق مع كونه حراً بالغاً ذكراً أفاده محشي تب (قوله
العدد الذي لا ينحصر) أي الابعس وليس المراد الاقليم المعروف وهو أرض ذات بلدان كقليم مصر واحد الاقاليم السبعة
الهندو الخازوم مصر وبابل والروم والصين والسابع الترك وبأجوج وما جوج ومقدار كل اقليم سبع مائة فرسخ في سبع مائة
فرسخ من غير أن يدخل في ذلك جبل ولا واد البحر الا عظم محيط بذلك كله ويحيط به جبل قاف كما قاله ابن الجوزي كذا في شرح
شب وفي عبارة عبد خلافه ونصه وخامسها الروم والترك وسادسها أجوج وما جوج وسابعها الصين وأما المغرب والشام
فن مصر بدليل اتحاد المقات (٣) والدية اه (قوله فهل يجوز) أي ابتداء (قوله أو بعضي) أي ان أمضاه الامام أو يقرأ بعضي بالبناء
للفعل فلا يحتاج للقبلة لانه من أمضى أي يجوز للامام امضاؤه ورده وقوله من مؤمن ضائع لان من المعاملات ان الامان انما
يكون من مؤمن فالمدار على قوله يجوز وكان ينبغي أن يقول من مؤمن واشترط الاسلام يفهم من قوله لا ذم ان من يحمل التأويلين
فيما ذكر حيث كان عدلاً وعرف المصلحة والانتظار الامام وقوله ميز ما من غيره كمتحون أو صبي لا يعقل فباطل اتفاقاً (قوله ولو
صغيراً) يعني أن ما قبل المداغة وهو الحر البالغ فيه الخلاف وليس كذلك فالو والمحال ولو كان الحر البالغ العاقل خسيساً وهو
من لا يستل عنه ان غاب ولا يشاور ان حضر الا ان الشارح تشبه حيث قال تأمين الميز من صغير

(قوله والاستثناء الخ) فيه تسامح لان هذا ليس استثناء واعداً شرطاً والاسم وان لم يؤمن الغير فليجاء بل آمن وان هذا
 أو جماعة محصورين (قوله والمعنى لكن اختلف) لا ينبغي ما في عبارته من التسامح وذلك لان الخلاف بالوافق للمدونة والخلاف
 لا بالجواز وعدمه (قوله وعلمه) يقول ابن الماسجشون خلاف الان في فهم الخلاف والوافق عسراً فكان ينبغي أن يقول بعد
 أو بعضي وهل هو خلاف أو وفاق أو يلان لان الجواز لا تأويل فيه لانه نص المدونة (قوله لا يجوز تأمينهم) أي ولا بعضي (قوله
 حالة كونه واقفاً) فيه تسامح فالأولى ٤٥٠ حالة كون ذلك الغير كافئاً من غير الخ (قوله بلغظ أو إشارة مفهومة) أي

ذ كرام الامام ينظر في تأمين غير العدل ومن لا يعرف المصلحة تعرض هنا لحكم تأمين المميز
 من صغير وعبد وامرأة والاستثناء الذي ذكره منقطع بخلاف ما قبله والمعنى لكن اختلف في
 تأمين ما ذكره هل يجوز ابتداء وليس للامام فيه خيار وعليه عبد الوهاب وغيره وهو ظاهر
 قول المدونة ويجوز أمان المرأة والعبد والصبي ان عقل الامان يقول ابن الماسجشون خلاف
 أو لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع بعضي ان أمضاه الامام وان شاء رده وهو قول ابن الماسجشون
 ونحوه لابن حبيب وقوله ما وفاقه لا يحتمل قوله لا يجوز أي بعضي وأما أمنا الخارج على
 الامام المسلم الكبير المرفيعي ويجوز باتفاق وظاهر كلام المؤلف ان فيه التأويل وليس
 كذلك وأشار بقوله (لا ذمياً أو غائباً منهم) الى انه لا يجوز تأمينهم لان مخالفة الاول في الدين
 يعمل على سوء النظر للمسلمين وذاتهم المسلم على ذلك في بعض الاحوال فالكافر أولى بذلك
 فقوله من مؤمن متعلق بمحذوف حال أي حالة كونه واقفاً من مؤمن ومعنى ميز أي عقل
 الامان وعرف عمرته وقوله لا ذمياً عطف على من مؤمن لانه وقع في موضع الحال وقوله
 (تأويلان) راجع لما قبل لا ولوقدمه هناك لكان أحسن وقد علمت ان السارح على الامام
 ليس دخلاً في التأويلين كافي نقل المواقف غيره (ص) وسقط القتل ولو بعد الفتح (ش)
 راجع للجمهور أي لما قبل لا ذمياً واثباتهم أي والواقع بما فتح لانه بعضهم وسقط القتل
 وبأمان الامام مطاقاً وسقط القتل وكأمن غيره اقليماً وامضاه الامام وسقط القتل أي وغيره
 من الاسر والاسترقاق ان وقع قبل الفتح وان وقع بعد الفتح فلا يسقط غيراً قتل عماسو يرى
 الامام رأي في غيره وانما اقتصر المؤلف على القتل مع انه لا خصوصية له حيث وقع الامان قبل
 الفتح لاجل المبالغة على ما بعد الفتح اذ لا يسقط حينئذ الاهودون غيره (ص) بلغظ أو إشارة
 مفهومة (ش) متعلق بتأمين لان التأمين بلغظ أو إشارة مفهومة يتضمن أن سقوط القتل بذلك
 أي يلزم منه ذلك فيفيد فائدة كون التأمين بلغظ أو إشارة مفهومة وكون سقوط القتل
 بذلك بخلاف تعلقه بسقط فانه لا يفيد الا واحدة وهو كون السقوط به فقط لانه لا يتضمن كون
 التأمين بذلك أي لا يلزم منه ذلك فكلام تت أولى من كلام ابن غازي ثم شرط جواز الامان
 وامضاه السابق في قوله فهل يجوز الخ قوله (ان لم يضر) لاما بالمسلمين بان حصلت به المصلحة
 أو استوى حالها المصلحة وعدم الضرر وهو نحو قول ابن شاس لا تشترط المصلحة بل عدم الضرر
 اه وبعبارة قوله ان لم يضر راجع لجميع صور الامان وهو شرط في الانزوم لافي الصحة أي فان
 أضر كثر افهم على فتح حصن وتيقن أخذه فامنهم مسلم فان الامام مخير في رده قاله سحنون

يفهم الكافر الا ان التحقيق
 أو ظناً وان لم يقصد بها المشير
 الامان بل ضده كما يفيد ما
 ذكره الشارح والموافق وعلمه
 فيجب حذف وان ظنه حرب
 بغض أمضى أو رد لمحله
 لما قضته لها هنا وكذا اذا قصد
 به المشير الا ان فانه يحصل
 بها الامان وان فهم منها
 الكافر ضد ذلك (قوله فانه
 لا يفيد الا واحدة) بل يفيد
 كون التأمين بلغظ أو إشارة
 مفهومة (قوله فكلام تت
 أولى من كلام ابن غازي)
 عبارة تت وصيغة التأمين
 تحصل أو حاصلة أو معتبرة
 بلغظ الخ اه فانت تفهم من
 ذلك أن تت جعله شرطاً
 بمحذوف والشارح فهم ان هذا
 يتضمن كونه متعلقاً بتأمين
 وابن غازي جعله متعلقاً
 بسقط (قوله ان لم يضر)
 كذا في نسخة خبر قوله شرط
 وفي العبارة حذف والتقدير
 ثم شرط جواز الامان مضمون
 قوله ان لم يضر (قوله أو استوى
 حال الخ) أي بان تردد هل

هناك مصلحة أو ليس هناك مصلحة بل انتفاء الضرر فالحاصل ان المصلحة ما تحقيقاً واحتمالاً أقول بل ولوثيق (ص)
 عدم المصلحة بل المدا على انتفاء الضرر بدليل قول ابن شاس (قوله لافي الصحة) لان تخييره يقتضي الصحة (قوله كثر افهم
 على فتح حصن) هذا انما يأتي على مذهب سحنون أن الامان بعد الفتح لا يصح ولا يأتي على مذهب ابن القاسم القائل بصحة الامان
 ولو بعد الفتح فالذي يمثل به للضرر على مذهب ابن يكون آمن جاسوساً مثلاً ويبقى النظر في التأمين بعد الاشراف وقبل الفتح هل
 هو تأمين مطلق أو كرهه الفتح يكون أمناً بالسقوط القتل فقط والظاهر من كلامهم الاول هذا حاصل بحثي تت (قوله فان الامام
 مخير في رده) انظر ما معنى تخييره في رده مع فرض أنه يضر وأجيب بان المراد الضرر في الحال وتوقع المصلحة فيما بعد

(قوله وان ظنه حربي) أي من غير اشارة منا ولم يقصده المأثر من كقول له ليس صرحت العدو وأرخ قلعتك فظن ذلك أمانا (قوله أوجهل اسلامه) أي عدم اسلامه وقيل ان المعنى أي صورته على خلاف ما هو عليه وكذا يقال في قوله لا امضاءه وحيث صرح جهل الاسلام بما تقدم فيشمل اعتقاد الاسلام أو ظنه وهل الشك في اسلامه أو توهمه بمنزلة الظن والاعتقاد أي ظن الاسلام أو اعتقاده فيخصيه أو يرد له لمحله أو بمنزلة اعتقاده ذي ونص المواق في شرح قوله والافهل يجوز الخ يفيد الثاني (قوله لمحله) أحسن من قول ابن الحاجب بآمنه لصدقه على ما إذا كان قبل التأمين يعمل خوفاً فانه لا يرد ٤٥١ بحيث يأمن بل لمحله قبل التأمين

(فان قالت) ما وجه الرد في هذه المسائل ما عدا مسألة أوجهل اسلامه لمحله ويأتي في المسئلة التي بعده هاته يرد بآمنه قلنا العمل وجه ذلك قوة دعواه في الثانية وضعفها في هذه عجم وبعد هذا كله فالسوافي للنقل ما قاله ابن الحاجب من أنه يرد لما منه (قوله اني المحمل الذي كان فيه قبل التأمين) أي الصادق بكونه محل خوف (قوله مقبلاً) حال من نائب فاعل أخذ وجملته وقال جئت حالية على تقدير قدوم مثله بجملة وقال ظننت في المسائل الثلاثة كما هو جواب مالك في الاولى والثالثة وحكي في توضيحه وقال عليه الاتفاق في الثانية وقوله وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر وأما لو أخذنا بارضنا وقال جئت للاسلام أوله فدل على بطلان ما منه أم لا والظاهر انه يجري مثله ذلك فيما إذا قال جئت أطلب الامان وان أخذنا ببلدنا فيقول جئت الى الاسلام فان أخذنا ببلدنا فدخلنا ببلدنا فلهذا هو واحد وهو ان قدومه قبل منه ورداً بآمنه وان لم يظهر عليه حتى طال اقامته عندنا لم يصدق في قوله ولا يكون لمن أخذه ويرى الامام فيه رأيه ولا يقتل الا ان يعلم انه جاسوس للعدو (ص) وان قامت قرينة فعلمها (ش) يعني ان المشرق اذا أخذناه في بلده وهو قبل الامان أو أخذناه في بلدنا وقد دخل بآمن أو أخذناه بين البلدين وقامت قرينة تدل على التجارة أو الحراة عمل عليها (ص) وان رد برجح فعلى آمانه حتى يصل (ش) أي وان رد المؤمن برجح قبل وصوله الى مآمنه فهو على آمانه السابق حتى يصل الى مآمنه فاذا قام فليس للامام الزامه الذهاب لانه على الامان ولا مفهوم للبرجح فن رد قبل الوصول الى مآمنه ولو اختار فهو على آمانه كما هو ظاهر كلام ابن يونس وان ردوا بعد ما غلبهم مآمنهم برجح غالباً أو اختار اقل الامام مخيران

(ص) وان ظنه حربي فإني أوجهل اسلامه لا امضاءه أمضى أو رد لمحله (ش) الضمير المنسوب بظن والمجرور بعن راجعان الى الامان والمستتر في شى راجع للامام والمعنى ان الحربي اذا ظن الامان فإني أوجهل اسلامه لا امضاءه على أنه يقتله فإني الحربي وقال ظننت بذلك الامان أو نهى أمير المؤمنين عن التأمين فقالوا وأمنوا أمانسيانا فإني لهم واما عصيانا لاهره واما جهلنا بجهلنا حرمه المخالفة أو جهلنا النسي بان لم يعلموا به فإني الحربي ائنا فان الامام مخير بين امضاءه أو رده الى المحل الذي كان فيه قبل القدوم ولا يجوز قتله ولا استرقاقه وكذلك يخير الامام في الامضاء والرد لمحله اذا نزل الحربي على تأمين من ظنه مسلماً فاذا هو ذى امل أو علم عدم اسلامه وجهل ان آمانه ماض كما ان الصبي والمرأة فلا يعذر بذلك وهو في أى في بيت المال (ص) وان أخذنا مقبلاً بارضنا وقال جئت اطلب الامان أو بارضنا وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر وبينهم ما رد لما منه (ش) يعني ان الحربي اذا أخذناه في أرض العدو وهو قبل ائنا فإني بآمنه قال لنا جئت اطلب الامان منكم فانه يصدق في مقالته ويرد الى مآمنه وكذا اذا أخذ في أرضنا ومعه تجارة ودخل عندنا بآمن وقال لنا انما جئت لا تجر وظننت أنكم لا تعرضون للتجار فانه يقبل منه ويرد الى مآمنه ومثله اذا أخذناه بين أرض العدو وأرضنا وقال جئت اطلب الامان فقله رد لما منه في المسائل الثلاثة كما هو جواب مالك في الاولى والثالثة وحكي في توضيحه وقال عليه الاتفاق في الثانية وقوله وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر وأما لو أخذنا بارضنا وقال جئت للاسلام أوله فدل على بطلان ما منه أم لا والظاهر انه يجري مثله ذلك فيما إذا قال جئت أطلب الامان وان أخذنا ببلدنا فيقول جئت الى الاسلام فان أخذنا ببلدنا فدخلنا ببلدنا فلهذا هو واحد وهو ان قدومه قبل منه ورداً بآمنه وان لم يظهر عليه حتى طال اقامته عندنا لم يصدق في قوله ولا يكون لمن أخذه ويرى الامام فيه رأيه ولا يقتل الا ان يعلم انه جاسوس للعدو (ص) وان قامت قرينة فعلمها (ش) يعني ان المشرق اذا أخذناه في بلده وهو قبل الامان أو أخذناه في بلدنا وقد دخل بآمن أو أخذناه بين البلدين وقامت قرينة تدل على التجارة أو الحراة عمل عليها (ص) وان رد برجح فعلى آمانه حتى يصل (ش) أي وان رد المؤمن برجح قبل وصوله الى مآمنه فهو على آمانه السابق حتى يصل الى مآمنه فاذا قام فليس للامام الزامه الذهاب لانه على الامان ولا مفهوم للبرجح فن رد قبل الوصول الى مآمنه ولو اختار فهو على آمانه كما هو ظاهر كلام ابن يونس وان ردوا بعد ما غلبهم مآمنهم برجح غالباً أو اختار اقل الامام مخيران

بارضهم وتارة بارضنا وتارة بينهما ما وفى كل آمان ان يقول جئت اطلب الامان أو ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر فالحكم واحد في الثلاثة أراض فيما إذا قال ظننت أنكم لا تعرضون لتاجر وأما إذا قال جئت اطلب الامان وأخذناه بارضهم أو بين الارضين حكمهما واحد في انه يرد لما منه وأما اذا أخذناه بارضنا وقال جئت اطلب الامان فيجوز على ما إذا قال جئت اطلب الاسلام وقد علمت ما فيه من القواين ومثله ما إذا قال جئت للاسلام ما إذا قال جئت للعداء كما هو مصرح به (قوله قبل منه ورداً بآمنه) انظره فان القياس انه يطلب منه ما ادعى انه جاءه فان حصل منه والا كان ذلك قرينة على كذبه (قوله وان قامت قرينة فعلمها) أي فالعمل عليها سواء صدقت قوله أو كذبت وقال اللغوي ما حاصله ان قام دليل على صدقه أو لم يقم دليل بالصدق ولا بالكذب كان آمناً ولم

يسمى أو على كذبه كان رقيقاً بنفسه لاخذ (قوله وقيل هم حل) أي في هذا فالمسا في عبد (قوله وقيل ان ردوا غلبه الخ) هذا هو الظاهر (قوله تأمين حرى ينزل لاهرى ينصرف بانقضائه) أي اعطاه الامان الان هذا امان خاص لانه ينزل لاهرى يعني انه يؤمن لنزوله لارض الاسلام لشراء وتعهده فادفع سببه انصرف الامان وهذا التقييد يخرج به المهادنة وغيرها كما ذكره في ٢ ولا يخفى انه لا يشمل صور الاستمات كما هافانه لا يشمل ما اذا دخل على الاقامة واذا علمت ذلك فليست المسلمين والتاء لطلب بل زادت فان قلت اذا كانت اراثة بين فيرجع لدم من قلت هذه حقا أتى اصطلاحاً لاجبة هذه الاغناط فلا يرد شيء (قوله في غير معركة) لا حاجة لهذا القيد لانه اذا قتل في معركة وكان ماله معه فهو غنيمه للمسلمين (قوله ولم يؤسر قبل موته) وأما لو أسرق قبل موته فإسالة للذي أسره (قوله أو دخل على التجهيز الخ) إشارة الى ان في مفهوم قوله ولم يدخل على التجهيز تفصيلاً ولا اقتصاراً في ذلك (قوله ولا يمكن في هذه الوجوه من ٤٥٢ الرجوع لو اراده) أي لانه يتهم أن يكون جاسوساً (قوله وقتله الخ) قال ابن

شاء أنزلهم وان شاء ردهم وقيل هم حل وقيل ان ردوا غلبه فالامام مخير وان ردوا اختير ارفعهم حل ولما أتت في الكلام على متعلق الامان شرع في شيء من متعلقات الاستمات وهو كما قال ابن عرفة تأمين حرى ينزل لاهرى ينصرف بانقضائه فماتت عاق بذلك ما أشار اليه المؤلف بقوله (ص) وان مات عندنا فإسالة في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز (ش) يعني أن الحربى المستأمن اذا مات عندنا في غير معركة ولم يؤسر قبل موته فان ماله وديته ان قتل يكون قياً لميت المال ان لم يوجد له في بلدنا وارث ودخل اليمناء على الاقامة أو كانت عادتهم لم ذنب أو جهل ما دخل عليه ولا اعاده أو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم لم ذلك وطالت اقامته فيهما بالعرف ولا يمكن في هذه الوجوه من الرجوع لو اراده فان وجد له وارث في بلدنا سواء جاء معه أم لا فسالة لوارثه سواء دخل على التجهيز أم لا والمراد بوارثه وارثه في دينهم كافي التوضيح ومفهوم ولم يدخل الخ أنه لو دخل على التجهيز أو كانت عادتهم لم تطل اقامته فيهما فيرسل لوارثه كما أتى وأما مال الصلحى فسيأتى في باب الجزية وأما العنوى فسيأتى في باب الفرائض (ص) وقتله ان أسير ثم قتل (ش) صورته الحربى عندنا بامان ثم نقض العهد وحاربنا فأسرناه ثم قتلناه فان ماله وديته يكره ان أسير ثم قتل لانه ملك وبقية بأسره قبل قتله والقولان الاتيين في الوديعة مختصان بما اذا قتل من غير أسير ثم ان كان من أسره من الجيش أو مستند الجيش فانه يخمس كسائر الغنيمه والا اختص به ولا مفهوم لقوله ثم قتل بل حيث أسره لانه لا أسره سواء قتل بعد أو لم يقتل قوله ثم قتل قتله الا أسراً وغيره وعليه القيمة لان أسره لانه بأسره صار رقيقاً له (ص) والا أرسل مع دية لوارثه (ش) يعني ان الحربى اذا دخل عندنا بامان ومات وله وارث عندنا أو لم يكن له وارث ودخل على التجهيز أو كانت عادتهم التجهيز ولم تطل اقامته فيهما أو قتل عندنا في معركة قبل الاسراف ماله وديته لوارثه في الصورة الاولى ويرسل ما ذكر لوارثه فان لم يكن له وارث فليبت المال كما نقله الدميرى (ص) كوديعة (ش) تشبيهه في جميع ما هو وافرد الوديعة بالذكر ولم يستغن بدخوله في عموم ماله وقهرها

غازى والصواب كافي بهض النسخ تأخير قوله وقتله ان اسرعن قوله قولان لانها جارية في قوله وان مات عندنا الخ وفي قوله والا أرسل مع دية لوارثه وفي قوله كوديعة فهو كالمستثنى من المحصلات الثلاث أو انها محذوفة من الاخيرين لدلالة الاول عليه (قوله مع دية) أي اذا كان قتل ظلماً في بلدنا (قوله وله وارث عندنا الخ) فيه إشارة الى ان قول المصنف والا أرسل الخ راجع لقوله ان لم يكن معه وارث وما بعده الا ان الارسل بالنسبة لما اذا كان معه وارث يراد به الدفع (قوله أو قتل في معركة قبل الاسر) أصلها للشيخ سالم قل عجب ويجب حمله على ما اذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم تطل اقامته وأما اذا طالت

اقامته أو دخل على الاقامة فلا يرسل لوارثه بل يكون فيأطريق الاولى من ماله فيحصل كذا عجب انه ادم بكاف يكن معه وارث ودخل على الاقامة أو ما في حكمها ومات فإسالة في عكس الوقتل في معركة قبل الاسراف في ما طريق الاولى وقول الشيخ سالم أو قتل عندنا في معركة التابع له الشارح يحل على ما اذا دخل على التجهيز أو العادة التجهيز ولم تطل اقامته فيرسل ماله وديته لوارثه (أقول) اعلم ان الموضوع انه دخل على الاقامة أو كانت العادة الاقامة في عجب بعدد على تسليمه فلا وجه لكونه اذا قتل في معركة يمتدنا وبينه يرسل ماله وديته لوارثه مع فرض انه حاربنا وقتل في تلك المعركة فلو اوجب القتل بكونه غنيمه (قوله فان لم يكن له وارث فليبت المال) هذه الامة يرى لان نصوصهم كما قال الخطاب انه لا حق للمسلمين في ماله ابن عبد السلام يبيح ماله وديته الى بلده (قوله كوديعة) تشبيهه في قوله والا أرسل مع دية لوارثه وليس تشبيهاً في جميع ما تقدم ولم يظهر لي صحة (قوله وتشبيهه في جميع ما هو) هذه العبارة للشيخ سالم كالأولى التي هي حل قوله والا أرسل مع دية لوارثه قال عجب فإلغى ان وديته حيث مات عندنا ولم يكن معه وارث في ان دخل على الاقامة ولو حكما وان دخل على التجهيز أو خرج من بلدنا ومات ببلده

فانما ترسل لمن يرسل له ماله وكل هذا حيث لم يقاتل المسلمين فان قاتلهم فان أسركان غنمة حيث كان من أسره من الجيش أو مستنداً له والا اختص به أو سواء قتل بعد الأسر أو مات أو بيع في المغنم وظاهر كلامي أن هذا متفق عليه وإن قتل دون أسر فهل يكون فيأ أو يرسل لمن يرسل له ماله وإلى هذا أشار بقوله وهل وإن قتل الخ الشيخ كريم الدين (قوله لتخصيصها بقوله وهل وإن قتل في معركة) محل القولين على ما ذكره الشيخ سالم حيث دخل على التجهيز وأما لو دخل على الإقامة ولو حكما فانما تكون فيما لا نه إذا كانت فيأ في هذه الحالة مع عدم المقاتلة مع المقاتلة أولى اهـ فإذا علمت ذلك فخالصه أنه إذا دخل على الإقامة حقيقة أو حكماً ولم يكن معه وارث فإله ووديعته في إذا لم يقتل في معركة يمتدأ ويمنه وأولى لو قتل في معركة يمتدأ ويمنه إذا كان ذلك بدون أسرواً مع الأسر فإله ووديعته لا أسره وأما إذا دخل على التجهيز ولم يقاتل فإله الذي معه يرسل لوارثه ولو قتل في معركة وكذا ديتة وأما وديعته التي عندنا فيها قولان هل ترسل لوارثه أو تكون فيما هذا حاصل كلام الشيخ سالم على تقييد عجم السابق (أقول) هذا لا يظهر له وجه وهو أنه إذا كان قتل في معركة يمتدأ ويمنه فالسالم الذي يمد غنمة ولا يظهر كونه يرسل لوارثه وأما وديعته فيقال انما جرى فيها قول بانها ترسل لانها لم تكن معه بل هي أمانة عندنا وكيف يمتدأ على كلامه أن المال الذي يمد يرسل والوديعة التي ليست يمد فيها القولان بل الذي يظهر ما قلنا من أن ما يمد غنمة وأما وديعته فيجوز فيها قول بالارسال لكونه أمانة بقاها عندنا أمانة وبعد كتي هذا وجدت عجم هو انما أخذ كرامته ٤٥٣ والحاصل أن مال المؤمن الذي منه وديعته أن قاتل ثم أسره ولم

أسره سواء قتل أم لا وسواء كان معه وارث أم لا وهذا ما لم يكن الذي أسره من الجيش أو مستنداً له والا كان غنمة وليس لأرباب الدين الذي عليه تعاقب في ماله الذي يمد ويقدمون على من أسره في وديعته وقد افترقت الوديعة في هذا المال الذي يمد وأما أن قتل في المعركة من غير أسر فهل تكون وديعته فيأ أو ترسل لوارثه قولان وأما ماله الذي معه فانه حيث قتل في المعركة من غير أسر يكون من غير أسر يكون فيأ أي غنمة مطلقاً

بكاف التشبيه لتخصيصها بقوله (وهل وإن قتل في معركة أو في قولان) أي وهل ترسل وديعة المستأمن التي تركها عندها وسافر لوارثه وإن قتل في محاربة المسلمين في معركة بينهم وبينه من غير أسر أو الوديعة في هذه الحالة في لا ترسل قولان لأن القاسم حكاهما ابن يونس وحكم ديونه عليه ما حكم وديعته (ص) وكره لغير المالك اشتراعه (ش) يعني أن الحرب في إذا غنم من أموال المسلمين أو الذميين في دار الحرب أو في غيرها سلمها ثم قدم اليها بأمان ومعه تلك السلع التي غنمها فانه يكره لغير مالك تلك السلع أن يشترى من هذا المستأمن وأبى أبو الحسن الكراهة على بابهم المالان فيه تسليطهم على أموال المسلمين واستيلائهم أولاً في فيه تقوية على المسلمين أولاً بشرائها فيقوم على المالك وأما ما ذكره فانه لا يكره له ذلك لانه يصدق به بذلك إذا لم يكن أن يأخذها منه إلا بذلك لأن الحرب في ملك السلع بالأمان يعني أن الأمان يحقق له المالك على تلك السلع ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم كافي ح (ص) وفاتت به وبهمتهم لها (ش) الضمير في فاتت يرجع للسلع وفي يرجع للبيع والمعنى أن الحرب في إذا باع السلع لغير مالكها بعد دخوله اليها بأمان أو وهبها لأحد بعد دخوله اليها فانه لا يفتقر على مالكها بذلك وليس بأسالكها أن يأخذها ممن اشتراها بأمان التي يفتقر به ولا ممن وهبت له جبراً لأن الأمان يحقق ملكهم ولا أنه بالعهد صارت له حرمه ليست له في دار الحرب بخلاف ما وقع في المراسم أو باعوه أو وهبوه بدارهم كما يأتي عند قوله وله بهد أخذه ثمه وبالاول أن تعدد وعند قوله آخر الباب

وقال بعض الشراح إذا دخل على التجهيز أو كانت العادة التجهيز ولم يقاتل فإله الذي معه يرسل لوارثه وإذا لم يقاتل أصلاً وإن لم يؤسر ولم يقتل في معركة فإله في حيث لم يكن معه وارث ودخل على الإقامة حقيقة أو حكماً فان لم يدخل على الإقامة حقيقة أو حكماً ولم يكن معه وارث فانه يرسل لوارثه ثم ذكر نص المواقيت في بعض ما قاله (قوله التي تركها عندنا) أي ليس المراد الوديعة العرفية بل المراد المال الذي تركه عندنا كما أفاده محشي تب (قوله أو الوديعة في هذه الحالة في) أي غنمة ولو عير به لكان أحسن (قوله أما لأن فيه تسليط الخ) علة للكراهة بل ربما يفتخ الحرمه بل هذه موجودة ولو كان إلا أخذ المالك إلا أن يقال إذا أخذها المالك وحده تكون برخص فينتفي ذلك نعم ردوجه آخر بأنه يجوز اشتراعه أمتعتهم وفيه تقوية لهم (قوله واستيلائهم) معطوف على تسليط عطف مسبب على سبب (قوله أو أن فيه تقوية) أي يكونون بها أهل قوة ولا يلزم من ذلك التسليط إلا أن الشأن ذلك ولا يلزم من التسليط القوة إلا أن الشأن ذلك (أقول) لا تظهر تلك العلة لانها موجودة في غيره قالوا في أن يقول لكونه ربحاً (قوله ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم) عبارة الخطاب (فرع) ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم قاله في النوادر وظاهره ولو أولادهم لانه يصدق عليهم أنهم أولاد أهل الشرك (قوله وبهمتهم) ظاهره أنه لا كراهة في قبول الغنمة والمست كالمشراء والا كان يقول وكره لغير المالك اشتراعه ساعة واتهم أي قبول الغنمة وبعضهم بسوى يجره أو من قبل الهبة الصدقة أي أن تحقق القصد منهم لله تعالى والألم يتصور صدقة منهم ك

(قوله على الظاهر) ومثابه انه لا يترع منه (قوله على مذهب المدونة) ومثابه مالا يشوب من انه لا يقطع المعاهدان سرق (قوله المشهور الخ) انظر لوادعوا القدوم بامان (قوله عند ابن القاسم) راجع لقوله فانهم لا ينزعون الخ وليس راجعاً لقوله ولهم وطعناهم فقط (قوله والقول الآخر) ٤٥٤ هذا مقابل المشهور (قوله انهم ينزعون منهم) أي بالقيمة وعادة بعض والتول

والسلم أو ذمى أخذ ذموا وهو به دارهم بخاناو بعوض به ان لم يبع فيضي وما لك ان أول رائد (ص) وانترع ماسرق ثم عيده على الاظهر (ش) يعني ان الحربي اذا دخل عندنا بامان ثم سرق في زمن عهده شياً من أموال المسلمين أو الذميين وخرج به الى بلاده ثم عاد اليها بامان ومعه ماسرقة أو هادم غير فانه ينترع جميع ماسرقة ولذا بنى المؤلف عيده للمجهول لكن اذا عاد هو به قطع على مذهب المدونة كما يقتل ان قتل ثم هرب ولا يزيل ذلك عنه أمانه وقوله على الاظهر متعلق بانترع (ص) لا احرار مسلمون قدموا بهم (ش) المشهور ان الحربيين اذا قدموا اليها بامان ومعهم مسلمون غنموهم منا فانهم لا ينزعون منهم ولهم ان يرجعوا بهم الى بلادهم وسواء كانوا ذكورا أو اناثا من الاحرار أو من العبيد ولهم وطعناهم عند ابن القاسم في أحد قوايه والقول الآخر انهم ينزعون منهم وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل وبعبارة وجه قول ابن القاسم ان الامان يحقق لهم الملك في القول بان دارهم تلك والمشهور وانها لا تلك وانما لهم شبهة ملك ولا بن القاسم قول آخر انهم ينزعون منهم بالقيمة وهو الذي عليه أصحاب مالك وبه العمل ومحل الخلاف فيما نفوه مالا في ماسرق ثم عيده فانه ينترع منهم كما هو وما قاله المؤلف يجب كتمه (ص) وملك باسلامه غير اسلم (ش) يعني ان الحربي اذا أسلم فانه يملك كل ما بيده من الاموال وغيره قدمها أو أقام ببلاده الا اسلم المسلم ومثله اللقطة فانه لا يملكه ويؤخذ منه مجانا وكذا ما تحقق انه جنس وما كان معنى ما يملكه ان فيه شائبة حرية ملك مال المسلمين فيه من خدمة أو مال بخلاف أم لولد أخذ في بيانه ذلك نقال (ص) وفديت أم الولد (ش) يعني انه يجب على سيد أم الولد ان يهديها عن أسلم عليها بقيمة يوم اسلامه لسيدها بالحرية اذا ليس له فيها غير الاستمتاع فان كان ما يملكه والا اتبعت ذمتها والقيمة على انهما قن وقوله وفديت الخ الا أن تموت هي أو سيدها وبعبارة كلامه هذا على من ذكر من أم الولد وما بعد هذا حيث أسلم عليها من الكافر الحربي وقدم اليها بامان أم لا وببيده أم ولد مسلم أم مدبر ومعتق لاجل ثم أسلم فان أم الولد تفتدي من مال سيدها والمدبر يعتق من ثلث سيده كما يأتي بيانه وبينان حكم المعتق لاجل ويأتي الكلام على ما اذا غنموا وقسموا بتقديم ما فيه حكمهم اذا قدم بامان وهم بيده وهو انهم يبقون بيده وسكت عن المكاتب اذا أسلم عليه الحربي وحكمه انه يبق على كتابته ويستوفى بها من أسلم وهو بيده فان وفي الكتابة خرج حرا وولاؤه لسيده والا و ان هو بيده (ص) وعق المدبر من ثلث سيده ومعتق لاجل بعده (ش) يعني فان كان من جملة ما بيده الحربي الذي أسلم مدبر ومعتق لاجل ومكاتب فاما المدبر فانه يتخدم هذا الذي أسلم عليه وله ان يؤجره مدة حياة سيده الذي دبره فاذ مات سيده الذي دبره معتق من ثلثه ان جملة الثلث ولا يتبعه الذي أسلم عليه بشئ لانه انما كان يملك منه المنفعة فقط فان لم يحمل الثلث الا بعضه فانه يرق باقية لهذا الذي أسلم عليه وأما المعتق الى أجل فانه يتخدم هذا الذي أسلم عليه الى أجل الذي عاق عتقه فاذا جاء الاجل عتق ولا يتبعه الذي أسلم بشئ لانه انما كان يملك منه الخدمة فقط كالمدبر والى هذا أشار بقوله (ولا يتبعون بشئ) فالضمير يرجع للمعتق لاجل والمدبر وللحر المسلم الذي ينترع عن أسلم عليه مجانا نص على ذلك اللخمى وسنكون

الآخر انهم ينزعون منهم ويجب برون على البيع اه وهراذه فيما يظهر رابا بيع أخذ القيمة فلا يخالف ما قاله شارحنا (قوله وملك باسلامه) لما كان يتوهم انه ليس أسلم يحرق عليه أحكام المسلمين فلا يملك غير الحر المسلم أفادانه يملكه وأفادانه لا يكره لغير المسالك الشراء منه (قوله ومثله اللقطة) أي والماسروق كذا في عب ووجهه ظاهر لان شبهة الملك لهم انما هي ظاهرة فيما اذا أخذوه على طريق القهور والغلبة (قوله وكذا ما تحقق انه جنس) واما ما احتمل ذلك فهل يملكه أم لا قولان أي كفرس في نفسه لا سبيل أو في سبيل الله لانه يكتب الر جيل ذلك ليعنعه من الناس ومقتضى عب وعج ترجع الثاني فيما وجد بقيمة ويقاس عليه ما أسلم عليه هذا وكذا الا يملك باسلامه ما تسلفه من مسلم أو ترتب في ذمته من شئ اشتراه من مسلم أو استأجره منه فيؤخذ منه ولو وقع الشراء أو الاجارة بارض الحرب (قوله وفديت أم الولد) في قوة الاستثناء من قوله وملك باسلامه لان معناه ملكه واستمر ملكه

الا هذه الاشياء فلا يستمر عليها ملكه (قوله فان كان ما يملكه) الجواب محذوف والتقدير فتؤخذ منه كما هو ظاهر (قوله الا ان تموت الخ) فان مات انتفى الامر ولا يرجع على مالكها بشئ واذ مات سيدها خرجت حرة بحرمته (قوله وقدم اليها بامان أم لا) أي قبل اسلامه (قوله فان مات سيده) وانظر اذا علم كونه مدبرا ولم يعلم سيده أو علم ولم يعلم موته وينبغي ان يبقى يخدم أسلم الى مضي مدة تعمي سيده مع تقدير كونه سنة وسطاً ثم يخرج حرا ذكره في ك

(قوله والافلامعنى الخ) بل له معنى وهو الرد على المقابل وهو ابن شهاب بن خالد فانهم ما قالوا لان الجار المسلم يسترق وعلى الاول يؤخذ منه بغير عوض أبو ابراهيم الاندلسي يعرض (قوله للمستأمن) الاول للذي أسلم (قوله فانه يقطع على المذهب) وقيل ان سرق فوق حقه نصابا (قوله اذ انزى باهراة حربية) أى لم يفتحها وقوله أو ذات مغنم حربية غنيماها (قوله على المشهور) يتبادر انه راجع للتميم وان هناك مقصدا لابن كثير الجيش وقوله فيجد اذا كثرا الجيش ولا يجد اذا قل (قوله غنيمة وفي عوضه) قال الشيخ ابن عرفة الغنيمة ما كان يقتال أو بحيث يقتال عليها ما أنجلي عنه أهله فاما أن يكون بعد نزول الجيش أو قبله فان كان بعد نزوله أو غير ذلك وقوله أو بحيث يقتال عليها أي يدخل به ما أنجلي عنه أهله فاما أن يكون بعد نزول الجيش أو قبله فان كان بعد نزوله الجيش فهو غنيمة وما أنجلي عنه أهله قبل خروج الجيش فهو في عوضه الباجي بانه ما أنجلي بعد خروج الجيش وقبل نزول بلد العدو والمختص بأخذه معناه والمال المأخوذ من كافر المسمى بالمختص بأخذه ٤٥٥ ولا يسمى غنيمة ولا يأمأ أخذ

من مال حربي غير مؤمن دون علمه أو كرهه دون صلح ولا قتال مسلم ولا قصد من يخرج اليه مطلقا على رأى أو زيادة من أحرار الذكور البالغين على رأى قوله ما أخذ من مال حربي يشمل الغنيمة وغيرها وقوله غير مؤمن يخرج به ما أخذ من المستأمن وقوله دون علمه احتراز به عما وهبه الحربي وقوله أو كرهه الصلح وغيره فان خرج من المصالحين بقوله دون صلح وقوله ولا قتال أخرج به الغنيمة لان الاجل القتال وقوله ولا قصد أخرج به اذا كان المال بحيث يقتال عليه فاذا قصد القتال أو أنجلي أهل المال فلا يختص بأخذه لانه من الغنيمة فان خرج بذلك كما تقدم ومثال المختص بأخذه الداخل في حربه

وبعبارة ومعنى قوله ولا يتبعون بشئ حيث كان الحربي الذي أسلم عاوض على من ذكر بشره أو تبعوه والافلامعنى لقوله ولا يتبعون بشئ وأما المكاتب فانه اذا أدى الكتابة عتق ولاؤه لسيده الذي عقد كتابته وان لم يؤد هارق لهذا الذي أسلم عليه ولو ضوح أمر المكاتب لم يذكره المؤلف (ص) ولا خيار للوارث (ش) يعني ان سيده المذبح اذا مات وعليه دين يستغرق المذبح أو بعضه فانه يرق مقابل الدين للمستأمن وكذا ان لم يترك سيده غيره عتق ثلثه فقط ورق باقيه للمستأمن لتقدم حقه على أرباب الديون فيما يستغرقه ديونهم فهو أولى به ولا خيار للوارث السيد فيما راق منه بين اسلامه للاستأمن أو أخذه ودفع قيمته له (ص) وحدزان وسارقان حين المغنم (ش) يعني أن الغنيمة اذا حيزت وصارت بين أيدي المجاهدين ثم ان أحدهم سرق منها نصابا كان دون حقه أو مساويا أو فوقه فانه يقطع على المذهب الا نصف الشبهة هنا فلم تدرأ الحد وكذلك اذ انزى باهراة حربية أو ذات مغنم فانه يجد قبل الجيش أو كثر على المشهور ومفهوم قوله ان حين المغنم انه لو سرق قبل حوز الغنيمة فانه لا يقطع فقوله ان حين المغنم راجع للسرقة فقط لان السرقة اعتبر فيها الحوز وحوز كل شئ بحسبه ولما كانت أموال الكفار المأخوذة منهم ثلاثة أقسام كما قال ابن عرفة ممالك من مال الكفار غنيمة ومختص وفي عوضه أى الكلام على الاخوين والكلام الآن في الغنيمة فأشار اليها بقوله (ووقفت الارض كحصر والشام والعراق) والمعنى ان الارض المفتوح ببلدها عنوة تصير وقفا للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها من غير احتياج الى حكم على المعتمد ولا تقسم بين الجيش كغيرها من أموال الكفار فاعل عرفى أرض مصر والشام والعراق مالك بلغنى ان بلالا وأصحابه سألو عمر في قسم الارض المأخوذة عنوة فأبى ذلك عليهم وكان بلال من أشد الناس عليه كلاما فزعم من حضر ذلك انهم ردعوا عنهم فقال اللهم اكفهم فلم يأت أطول وواحد منهم حتى عبد الوهاب ولم ينسأ أحد من الصحابة عليه ذلك وتلاه عثمان وعلى على مثل ذلك وقد غنم عليه السلام غنائم وأراضى فلم ينقل انه قسم منها الاخير وهذا الجاع من السائف وبعبارة ووقفت الارض أى ابست بموات ما عدا أرض

ما هرب به أسير أو تاجر أو من أسلم يدار الحرب ويخرج بماله أو ما غنمه الذميون قوله مطلقا على رأى أشار الى الخلاف فان ما أخذ من أموال الكفار المحاربين الأحرار الذكور البالغين غنيمة بلا خلاف وما غنمه أهل الذمة مختص بهم وما غنمه العبيد والصبيان والنساء لا يكون غنيمة ويختص بهم وقيل بخمس (قوله على المعتمد) ومقابله انه لا تصير وقفا بمجرد الاستيلاء أى فيحتاج لحكم أى لا تصير وقفا حتى توقف فقوله أى من غير احتياج الى حكم أى حكم بالوقفية أى لا يحتاج الى انشاء وقفية فلفظ الحكم غير مراد فاذا علمت ذلك فنذكر لك ما قاله محشى تب وحاصله ان المراد بوقفتها تركها غير مقسومة لا الوقف المصطلح عليه وهو التجبيس ثم اختلف هل كان بمجرد الاستيلاء وكان بعد تنظيم نفوس المجاهدين (قوله لفعلى عمر) قال فى لك ومعنى أو دفعها أمر أظهر ووقفتها ونازع فيه وأقام الدليل عليه وهو مرعاة مصالح المسلمين لانه لو قسمها تمزق بالامام أمر كجهيز الجيوش والعساكر مثلا للقتال لا يجب ما يجزهم (قوله فزعم) أى فقال وليس المراد زعم التى هي مطية الكذب (قوله الاخير) لعل ذلك المعطية اقتضت ذلك فلم نعلم بها

(قوله ولكن لا يؤخذ بالدور كراء) اعلم ان القول بان الدور وقف انما يتناول الدور التي صادفها الفتح فاذا انهدمت تلك الابنية
 ونشأ أهل الاسلام دورا غيرها فهذه الابنية لا تكون وقفا والارض باقية على وقفيتها (قوله ومذهب مالك الخ) وهو مذهب أبي
 حنيفة أيضا ومذهب الشافعي انما افتتحت صلحا (قوله ان اوجف عليه) أي قول عليه حقيقة أو حكما اذا انبلي الهدوء بعد دخول
 الجيش بلاده (قوله أو سوقوا على سوادها) أي جماعها مساقاة على الأشجار فالمراد بالسواد الأشجار وهو معطوف بحسب المعنى
 على قوله اعمارتها وكأنه قال لعمارتهم أو لاساقاة على سوادها أو معطوف على ان أقرت فان قلت اذا أقرت بأيدي أهلها لاساقاة
 على سوادها فإين الخراج قلت ٤٥٦ يراد بالخراج ما يشمل الثمار التي على الأشجار (قوله فيبدا من

الدور على القول بان دورهم تقسم على حكم الغنمة وأما على القول بانها لا تقسم وهو المعتمد
 فأرضها وبنائها وقف ولكن لا يؤخذ بالدور كراء فليست كارض الزراعة ولو قيمت الارض
 التي ذكرنا انها وقف فيمضي حيث قسمها من يرى قسمها ومذهب مالك ان مكة فتحت عنوة
 (ص) وخمس غيرها ان اوجف عليه (ش) تعلمت حكم الارض العنوة وأما غير الارض من
 المال والكراع أي الخيل وغير ذلك فانه يخمس أي يقسمه الامام خمسة أخماس الخمس لله
 ورسوله لقوله تعالى فان لله خمسة وللرسول والاربعه خمسة يقسمها الامام بين المجاهدين
 كما يأتي عند قوله وقسم الاربعه لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ لكن شرط الخمس المذكور الايجاف عليه
 بالخيل والركاب أي الابل أي يكون القتال سببا في أخذه (ص) فخر اجها والخمس والجزية
 لا له عليه السلام ثم للمصالح (ش) تقدم ان أرض العنوة توقف للمصالح المسلمين ولا تقسم
 وأما خراجها ان أقرت بأيدي المسلمين أو أهلها لعمارتهم أو سوقوا على سوادها والخمس الذي لله
 ورسوله أي الخمس الخارج بالقرعة من غنمة أو ركز كما مر عند قوله وفي ندرته الخمس كل ركز
 والفي و الجزية العنوية والصالحية وعشور أهل الذمة وخراج أرض المصالح محله بيت مال
 المسلمين يصرفه الامام في مصارفه باجتهاده فيبدا من ذلك بآل النبي عليه السلام على جهة
 الاستحباب ثم يصرف للمصالح أي العامة نفعها على المسلمين كبناء المساجد والقناطر والغزو
 وعمارة الثغور وأرزاق القضاة وقضاء الدين وعقل الجراح وتزويج الاغريب ونحوهم وأشهر
 كلام المؤلف ان التي لا يلزم تخصيصه (ص) وبديهي فيهم المال ونقل للاحوج لاكثر
 (ش) يعني ان الامام عند القسم للفي عواما في حكمه يبدأ بمن جبي فيهم حتى يغنوا غني سنة ثم
 ينقل ما فضل لغيرهم أو وقف لنوائب المسلمين هذا اذا استوت الحاجة في كل البلد ان كان
 غير فقراء البلد أكثر حاجة فان الامام يصرف اقبال لاهل البلد الذي جبي فيهم المال ثم ينقل
 الاكثر لغيرهم وقوله ونقل للاحوج وجوبا لاكثر وقوله وبديهي الخ البداءة هنا بالنسبة
 لمصالح المسلمين فلا ينافي البداءة لا له عليه السلام قبل ذلك فالبداءة بآله عليه السلام
 حقيقة (ص) ونقل منه الساب لمصلحة (ش) يعني أن النقل في الشرع هو الزيادة من خمس
 الغنمة فان لامير المؤمنين ان يزيد من الخمس وهو مرجع ضمير منه ان شاء من المجاهدين

ذلك بآل النبي الخ) ويوفر
 نصيبهم لانهم لا يعطون من
 الزكاة (قوله على جهة
 الاستحباب) أي ان كان في
 المال سعة والابدئي بالاحوج
 فالاحوج أي فالترتيب في
 قول المصنف ثم للمصالح على
 جهة الاستحباب كما هو
 مخرج به (قوله وعقل الجراح)
 أي اذ لم يكن عاقلة (قوله
 ونحوهم) كعانة محتاج
 وظاهر كلامه ان الامام
 لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله
 وبه قال ابن عبد الحكم فان
 ذلك خاص به صلى الله عليه
 وسلم وقال عبد الوهاب يبدأ
 بنفسه وعياله بغير تقدير
 ولو احتاج لغيره اه (قوله
 وبديهي الخ) أي وجوبا أي
 بعد آله عليه السلام (قوله
 بمن جبي فيهم) المال أي في
 بلادهم الخراج أو الخمس أو
 الجزية لك أي باعتبار كل
 بلدة جبي به المال والظاهر

أي

ان المراد كل بلد لا المدينة كرشيد واسكندرية من اقليم

مصر (قوله حتى يغنوا غني سنة) قال في لك وتقدم في آله انهم يعطون باجتهاد الامام أي حينئذ يكون قوله وبديهي الخ أي بعد
 الاشراف (قوله لنوائب المسلمين) أي لمصالح المسلمين وقوله هذا أي محل اعطائهم ما يغنيهم غني سنة اذا استوت (قوله فان الامام
 يصرف القليل) ظاهره وان لم يغنوا به وتقدم انهم يعطون حتى يغنوا فيجمل على ما اذ لم يكن غيرهم احوج ذكره بعض الشراح
 (قوله ونقل منه الساب) الساب مفعول نقل خلافا لعب فان عبارته توهم انه من يدعيه وليس كذلك وحاصل توضيح ما في المقام
 الذي تلقيناه من بعض شيوخ أهل المغرب ودل عليه النقل ان الساب قسمان كلي وجزئي فالكلي هو المشار له بقوله من متصل
 قتيلا فله سلبه والساب اذا أطلق لا ينصرف الا اليه والجزئي هو الذي يأخذه الامام من الغنمة كسيف ونحوه يعطيه للقاتل وكل
 شيء من الخمس الذي يخرج من الغنمة والمصنف لما قال الساب فهم منه باعتبار ما قلناه انه لا ينقل الا الكلي ولا ينقل الجزئي

فإن قال السارح ولو حذف السلب لكان أشمل أى لانه يناول السكلى والجزئى وكل من القسعين محسوب من الخمس قال ابنه
عرفه النفس ما يعطى الامام من خمس الغنمة مستحقة المصلحة وهو جزئى وكلى فالاول ما ثبت لاعطائه بالفعل والثانى ما ثبت
بقوله من قتل قتيلا فلا فله سلبه قال القاضى فى التنبهات والنفسى بفتح الغاء وسكونه امعا الزيادة على السهم ومنه نافذة المصلحة
(قوله ولا بأس بالتفصيل ان اختلف فعلهم) ظاهره ولو فى السلب السكلى (قوله أى الذى سلبناه منهم) أى من ذواتهم عما كان
عليهم من ثوب وغيره المشارة بقول المصنف والمسلم فقط سلب اعتيد وقوله وغير السلب أى كأن يعطى الامام ذلك المقتول سوارا
أو غير ذلك من الغنمة للقتال وكل محسوب من الخمس (قوله ولو قال ونقل منه) أى من الخمس وقوله ولم يذكر السلب أى الذى هو
السكلى (قوله لكان أشمل) لتناول السلب الجزئى والسكلى والسلب فى المصنف قصر على السكلى هذا معناه فلا تكن من
القاصرين واسأل الله حق اليقين وصحبة النبيين فاذ اعلمت ٤٥٧

ان المراد ان غير المأخوذ من
أموال الكفار عما هو موضوع
فى بيت المال كالجزية والعشر
والخراج ونحو ذلك ينقل منه
بالاولى من السلب اه غير
ظاهر (قوله ولم يجز ان لم ينقض
القتال من قتل قتيلا) اعلم ان المصنف
إذا لم يجز فإرادته المحرمة
هذه قاعدته كغيره من أهل
المذهب فالمصنف مفيد
للمحرمة وبعضهم يحمله
على الكراهة وظاهر من يع
عب انه المعتمد (قوله ان لم
ينقض القتال) اما لو انقضى
القتال فهو جائز ويكون معنى
قوله من قتل قتيلا الخ من كان
قتل قتيلا (قوله يعنى ان قول
الامام) ومثله والى الجيش
ومثله من قتل قتيلا من
جاءنى بشئ من عبي أو متاع
أو خيل فله ربعه مثلا ما

أى يزيد ما يرى زيادته ان كان المصلحة كقوة بطش الاخذ وشجاعته أو يرى ضدها من الجيش
فغيرهم بذلك فى القتال لا لغير مصلحة فان استنوا ونقل جميعهم وتركوا لا ينقل بعضهم ولا بأس
بالتفصيل ان اختلف فعلهم والسلب بالتعريض أى الذى سلبناه منهم وغير السلب بنقله الامام
من باب أولى فلو قال ونقل منه ولم يذكر السلب لكان أشمل وأخصر (ص) ولم يجز ان لم ينقض
القتال من قتل قتيلا السلب (ش) يعنى ان قول الامام للمجاهدين قبل القدرة على العدو
وهو مراده بقوله ان لم ينقض القتال من قتل قتيلا فله سلبه غير جائز لان ذلك يؤدى الى ابطال
نياتهم والى فسادها لان بعضهم عما ألقى نفسه فى الماء لاجل الغرض الذى يرمى فيه يرقطه
لا ثواب فيه لانه لكونه قاتل لاجل الغنمة اما بعد القدرة على العدو فان ذلك جائز لا محذور فيه
ومن فاعل يجزى لم يجز هذا اللفظ قبل انقضاء القتال والمراد لم يجز هذا اللفظ وما رادفه
وما كان معناه (ص) ومعنى ان لم يبطله قبل المغنم (ش) يعنى اذا قلنا بعدم جواز قول الامام
قبل انقضاء القتال من قتل قتيلا فله سلبه فان وقع مضى لانه حكم بما اختلف فيه الا ان ينقض
على ابطاله قبل حوز المغنم فانه يبطل حينئذ ولا شئ لم يقتل بعد ذلك من سلب المقتول وله سلب
من قتله قبل ابطاله ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم بل يستحق من فعل شئ من الاسباب ما رتبة
الامام عليه (ص) والمسلم فقط سلب اعتيد (ش) يعنى ان الامام اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه
نقتل المسلم قتيلا فله سلبه المعتاد وجوده مع المقتول حال الحرب كفرسه ودرعه وسيفه ورمحه
ومنطقته بما فيها من حلية وفرسه المربوب له أو الممسوك بيده أو بيد غلامه للقتال وما
بأق من قوله ودابة لا يحالفه اذ هو محمول على دابة ليست كذلك ومفهوم المسلم ان الذى الذى
مع الجيش لا سلب له اذا قتل قتيلا الا اذا أجاز له أمير المؤمنين فانه يأخذ سلبه ويعضى ذلك
ولا يتعقب وكذلك لو قتلته امرأة فلا شئ لها الا أن يحكم بذلك لها فيضى كما قاله سحنون وانما
لم يقتصر المؤلف على قوله مسلم بل زاد قوله فقط لان الاول مفهوم غير شرط وهو لم يعتد به

٥٨ خروى فى
الجمل قبل انقضاء القتال من غير السلب من السلطان فلا بأس به (قوله لانه
حكم بما اختلف فيه) اذ تم من أجاز له كاحد (قوله ولا يعتبر ابطاله بعد المغنم) أى بعد حوزة (قوله بل يستحق من فعل شئ الخ) سواء
كان بعد حوز المغنم أو قبله كاتين من الشارح والمغنم كاتى التنبية الموضوع الذى يجتمع فيه أموال المغنم اه وظاهر ان الشارح
انه الغنمة (قوله محمول على دابة ليست كذلك) بأن تكون بيد غلامه غير مهيأة للقتال أى بأن تكون جنيا (قوله وكذلك
لو قتلته امرأة الخ) أى فالمرأة المسلمة القاتلة لا تدخل فى قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه وكذا باقى من لا يسلم له الا ان يتبين
عليه انه يهادى بفتح العاد وولى هذا فالمرأة التى يسلم لها تدخل فى قول الامام المذكور وكذا العبي الذى يسلم له لتعين القتال
بفتح العاد وأيضاً وانظر من تعين عليه بتعين الامام من امرأة أو نحوها هل هو كمن تعين عليه بفتح العاد (قوله الا أن يحكم بذلك
لها) أى الا أن يجيز لها الامام (قوله لان الاول) وهو قوله مسلم

(قوله بخلاف الثاني) أي الذي هو قوله فقط أي لا اعتبار له وما عند جميع الناس بأما ما تقدم فهو انفرادي ويحتمل ان المعنى بخلاف الثاني أي الذي هو مفهوم الشرط أي ولم يكن هنالك (قوله تقدم بينه) المفيد عطفته على قوله لا سوار الخ أي على التقي لا على المنفي (قوله اذا سمعه بعض الجيش) أي قوة التميل وهو في نفسه هكذا أي ألف واحدة بعد الذال وقال في ك ويدخل العسكري الثاني مع الاول ان كان أميرهم أو احدائى قوله من قتل قتيلا ك (قوله وأما ان قال الامام الخ) لعل وجهه انه ذاعين فهو غير داخل على اتساع العطاء فيقتصر على ما يتحقق به العطاء ولو واحد بخلاف ما اذا قيل من قتل قتيلا (قوله فالأول) تحصل من اشرح ان اليهود ٤٥٨ ثلاثة أن لا ياتي الامام بما يدل على العموم وأن يعم الاول من مقتوليه

بخلاف الثاني لا اعتبار له وما (ص) لا سوار و صليب وعين (ش) هذا مفهوم قوله اعتيد ومثل العين وهو الذهب والفضة طوقه وقرطه الذي في أذنيه وتاجه الذي على رأسه لانه لا يترك وقوله (ودابة) تقدم بينه (ص) وان لم يسمع (ش) هو مباغلة في استحقاق السلب والمعنى أن أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فان من سمع ومن لم يسمع قوله لبعده أو غيبه سواء اذا سمعه بعض الجيش (ص) أو تعدد (ش) يعني ان أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل رجل من المسلمين قتلى من الكفار فانه يأخذ سلبهم وأما ان قال الامام يا فلان اب قتل قتيلا فله سلبه فان لذلك المعنى سلب قتيلا ان انفرد وقوله (ان لم يقتل قتيلا) جوابه ان لم يعين قاتلا لان موضوع المسئلة انه قال من قتل قتيلا فله سلبه وقوله (والا فالاول) أي والابان عين قاتلا والابان قال قتيلا فالاول فقط ما لم يأت بما يدل على العموم كسكك من قتله فلو جهل المقتول أو لا حيث لم يكن ما يدل على العموم أو قتل اثنين معا فان في الفرع الاول قولين أحدهما أنه له نصفهما والثاني انه له ألقاهما وفي الفرع الثاني قيل له نصفهما وقيل له أكثرهما (ص) ولم يكن لكاهراة ان لم تقابل (ش) هو معطوف على قوله وللمسلم فقط سلب اعتيد والمعنى ان أمير المؤمنين اذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم امرأة كافرة أو صبيبا أو شيخا فانيا ونحوهم مما مر انه لا يجوز له قتله فانه لا سلب له منه الا أن يقابل هو لا فله سلب من قاتل منه لم يجوز قتله حينئذ قوله ان لم تقابل أي المرأة ومن ذكر معها أي قاتلت قتلا يقتضي قتلها بان قتلت أوقات بالسلاح لان قاتلت بالجماعة ونحوها ولم تقتل أحدا فانه بمنزلة عدم مقاتلتها (ص) كالامام ان لم يقتل منك أو يخص نفسه (ش) تشبيهه في المقيد وهو استحقاق المسلم بقتله به وهما كون السلب معتادا ولم يكن لكاهراة والمعنى ان الامام كثيره من آحاد الجيش هذا ان لم يقتل منك فان قال من قتل منك قتيلا فله سلبه أو قال ان قتل أنا قتيلا فلي سلبه ثم انه قتل قتيلا فلا سلب له في الحالتين لانه أخرج نفسه في الصورة الاولى بقوله منك وخص نفسه في الصورة الثانية أي طاب نفسه فلا سلب له (ص) وله البغلة ان قال على بغل (ش) يعني ان الدابة التي يقابل عليها دخلة في السلب المعتاد ونسبه المؤانف بالادنى على الادنى لانه اذا دخل البغل اغير المعتاد فأحرى الفرس فاذا قال أمير المؤمنين من قتل قتيلا على بغل فهو له فقتل قتيلا على بغل فهو له اصدق البغل الذ كر على البغلة الا اني فالوقول من قتل قتيلا

وأن يقتلهما صرتين (قوله) وقيل له أكثرهما (ص) انما كان القول الثاني في هذه المسئلة أكثرهما نصيبا بخلاف التي قبلها فانه ألقاهما لانه في هذا كل منهما فيه أولية بخلاف التي قبلها فان الاول واحد فقط والاقبل محقق والكثير مشكوك فيه فأخذ المحقق وترك المشكوك فيه وهما جرى قول بأن له ألقاهما فيما اذا كانا معا لان القسمة موازية للكثرة فأى مرجح للكثرة فلو فرض انه قتل خمسة في آن واحد وجهل الامر فادخلنا بالقول الذي يؤول يأخذ النصف فانه يأخذ من كل خمس أو ما اذا قلنا بالاكثر فأخذ من عليه أمتعة أكثر (قوله ولم يكن للمرأة) أي ولم يكن من امرأة (قوله أو يخص نفسه) مفهومه لو خص قوما هو منهم كان قال لعشرة هو أحدهم من قتل قتيلا فله

سلبه أو زاد منافاة سلب من قتل ولو تعدد كغيره ابن عرفة الا أن يضم اليه من يتم في شهادته له على أو اقراره له بدين في مرض انتهي (قوله رتبة الخ) أي يعلم من كلام المصنف ان التنبيل بالبغل والبغلة صحيح واذا كان صحيحا فهو داخل في السلب المعتاد ودخل في السلب المعتاد البغل والبغلة في قوله من قتل قتيلا فله سلبه لكون المقصود منه تقوية قلوب المجاهدين ودخل في السلب المعتاد الفرس لانه يقوى قلوب المجاهدين بالاولى فاذا قال من قتل قتيلا فله سلبه فيدخل الفرس في السلب والحاصل ان المعنى ونبه بدخول الادنى في السلب المعتاد على دخول الاعلى في السلب المعتاد وقوله لانه اذا دخل البغل أي الشامل لذلك والادنى الذي هو أدنى من الفرس دخل الاعلى والظاهر ان حكم الحمار كذلك وان كان لفظ المصنف لا يدل عليه (قوله اصدق البغل الذ كر) لا يخفى ان البغل الذ كر لا يصدق على البغلة الا اني

(قوله ومثل البغل الخ) حاصل كلامه ان الجار الذي يصدق على الاثني اثني هو الاتان دون العكس وقوله والجل والنافذة أي ان الجل الذي يصدق على النافذة لا يخفى ان الشمول لا يقتضي ان يكون حاصله ان البغل يصدق على الذي كروا لا يخفى بخلاف البغلة والجل يصدق بالذكور والاثني بخلاف النافذة فهو قاصر على الاثني والجار صادق على الذي كروا لا يخفى بخلاف الاتان فهو قاصر على الاثني وبهذا كتبني هذا وجدت في بعض الشراح ما يفيد انه الجار اذا علمت ذلك بمقتضى هذا الذي قررناه باعتبار عرفهم من اطلاق الجل على ما يجرى على ما يجرى والبغل على ما يجرى لا يصدق على الاثني وكذا الجل فحينئذ اذا قال على بغل لا يدخل الاثني وهكذا ٤٥٩

أي التي ليست مهيأة للقتال (قوله ان عطفناه) أي عطفنا دابة فيما تقدم على المثبت وهو ساب اعتيد (قوله وان عطفنا) أي دابة على المثبت أي الذي هو فوله سوار وصليب (قوله وان قدر ذكرنا فله نصف نصيبه) المناسب فله نصيب كامل فحينئذ يعطى نصف نصيب (قوله أي في المناشئة) الظاهر انه تفسير حقيقي أي التحام القتل (قوله لكان أخضر) لانه يحذف بالغ عاقل (قوله كتابجر) كانت تجارتها تتعلق بالبحر من مطعم ومابس أم لا وفوله وأجبر كانت منافعه عامة كرفع الصواري والاحبال وتسوية الطارق أو خاصة كاجير خدمة ويهم للاجير ويحط من أجرته بقدر ما عطل من خدمته وليس لمستأجره أخذ سهمه عوضا فيما عطل من خدمته بخلاف مؤجر نفسه في خدمة أخرى لان ذلك قريب بعضه من بعض

على بغلة فهي له فاذا المقتول على بغل ذكر لم يكن له لعدم صدق البغلة على البغل الذكر ومثل البغل والبغلة الجار والاتان والنافذة فلو قال على كبغل لكان أشمل (ص) لان كانت بيد غلامه (ش) هذا راجع لقوله ودابة ان عطفناه على المثبت أي ودابة ان كانت بيده أو متعلقه أو عضده لان كانت بيد غلامه وان عطفناه على المثبت كان تكرار الاتان عطفناه على المثبت كان معناه ولم تكن متصلة به والتي لم تكن متصلة به هي ما كانت بيد غلامه فعطاه على المثبت أولى راجع الشرح الكبير عن صدق قوله ودابة فان فيه زيادة توضيح (ص) وقسم الاربعة طرسم عاقل بالغ حاضر (ش) تقدم الكلام على مصرف الخمس الخارج بالقرعة والكلام الاثنى على مصرف الاربعة الاخماس الباقية فذكر المؤلف أنه يقسمها لأمام على من اجتمعت فيه سبعة أو صاف الاول أن يكون صحيحا على تفصيل في هذا رأيت في قوله ومريض شهد الخ الثاني أن يكون ذكرا فلا يسهم للزنى ولو قاتلت على المشهور وأما الخبيث المشكل فله نصف سهمه لانه ان قدر أني فلا شيء له وان قدر ذكره فله نصف نصيبه كإيراث وأخل المؤلف بقيد الذكورية ولا يزال نذير لاوصاف يشعربله لاننا نقول هذه الاوصاف اسماء أجناس تشمل الاثني كقول المؤلف انه دل حرم مسلم الخ فيشمل الاثني الثالث أن يكون حر فلا يسهم له ولو قاتل على المشهور الرابع أن يكون مسلما فلا يسهم له كافر ولو قاتل على المشهور الخامس أن يكون عاقلا فلا يسهم له غير عاقل السادس أن يكون بالغاً فلا يسهم له الصبي السابع أن يكون حاضرا للقتال أي في المناشئة وسواء قاتل أم لا ولو قال مكاف لكان خضر (ص) كتابجر وأجير ان قاتلا أو خرجا بنية غزو (ش) التشبيه في وجوب القسم من الغنمية والمعنى ان التاجر والاجير اذا كانا مع القوم في القتال وقاتلا أو خرجا بنية الغزو وحضر القتال ولو لم يقاتلا فانه يسهم له ما لا نعلم كثر اسواد المسلمين وسواء كانت بنية الغزو تابعة أو متبوعة أو هم على حد سواء (ص) لاضدهم ولو قاتلوا (ش) يعني أن ضدهم مائة قدم لا يسهم له ولو قاتل فصد الذكرا الاثني وضد الحر العبد ولو بشاة بنية وضد المسلم الكافر ولو ذميا ففرع المسلمين أم لا وضد العاقل المجنون المطبق لامن معه من العقل ما يعز به القتال وضد اب بالغ الصبي ولو أطلق القتال على المشهور وضد الحاضر للقتال الغائب والمريض على ما سمي في وضد التاجر والاجير الذين قاتلا أو خرجا بنية الغزو واذا خرج أحدهما بالنية الغزو ولم يقاتل لكن الصبي أخرجه المؤلف بقوله (الا الصبي ففيه ان أجبر وقاتل بخلاف) لقوة الخلاف فيه

بمخلاف السهم ربما كثرت عدايته لاجره ولان القتال لا يشبهه خدمته ولا يقابل أجره لاجره لان فيه ذهاب نفسه وانما يجير مستأجره فيما تقارب لا فيما تباعد (قوله لكثرة سواد) أي جماعة المسلمين (قوله تابعة) أي ليست مقصودة بالدات وقوله أو متبوعة أي مقصودة بالدات (قوله ولو أطلق القتال) أي والغرض انه قاتل (قوله وضد الحاضر) أي الصحيح والاولى زيادة هذا لاجل قوله والمريض (تنبية) ما ذكره المصنف من ان لاضد لا يسهم له ولو قاتل ما لم يتعين عليهم بفتح العبد وفيهم لهم وهل يتعين الامام كذلك أم لا وهو ظاهر اطلاقهم (قوله ان أجبر وقاتل) أي وأطلق القتال وانما ترك المصنف ضد الاطاعة للاستغناء عنه بقوله وقاتل بناء على ان المراد به القتل المعتمد ولا بد من كونه ذكرا وان كان لفظ الصبي شاملا للذكور والاثني واعلم ان عدم الاسهام مذهب المدونة والرسالة والاسهام قاله في كتاب محمد فالاول هو الرابع

(قوله لا المصطلح الخ) أي لأن الضد المصطلح عليه لا يكون إلا معنى وهذه ذوات أو انهم الضد ادبا عتبار الوصف (قوله قبل الالتقاء الخ) فيه اشارة إلى أن المراد باللقاء الالتقاء فذات قبل الالتقاء فلا يسهم له وادامات بعد الالتقاء فيسهم له أي ولو لم يقاتل وهذا قول وقوله بعد والمراد باللقاء القتال اشارة لقول آخر وانه اذ مات بعد الالتقاء قبل القتال لا يسهم له ومنفاد عجم ترجمته ومنفاد الشيخ سالم ترجمه الاول ورأيت ما يفيد ترجيح كلام عجم والفرق بين الميت قبل اللقاء والمضال من أنه يسهم للمثاني دون الاول ان الضال نيته الغزو واستقرت الى الآن بخلاف الميت فان نيته انقطاع بالموت (قوله ولو بعد دخول بلاد العدو الخ) أي والخلاف فيما اذا دخل كما هو مفاد بهرام (قوله وأخرج) أي الآن بقتال راكبا أو راجلا فيسهم له وينبغي جريه في الاعمى أيضا وفي قوله وأشل (قوله ان لم تتعلق بالجيش) أي ولو وقعت بالمسلمين مثل تعاقبها بالجيش كحشر أي جمع التوهم أو فائدة سوق ومثل تعاقبها بالجيش تعاقبها بالأمير الجيش كشمه صلى الله عليه وسلم ٤٦٠ عثمان وقد خلفه على نيته لتجهيزها ودفنها (قوله ولو كانت بهم منفعة الخ)

والمراد بالضعف المقابل لا المصطلح عليه (ص) ولا يرضع لهم (ش) يعني ان الضد المتقدم ذكره الذي لا يسهم له المشهور انه لا يرضع له أيضا والرضع الغصة العطاء ليس بالكثير ومثرا عامل تقديره الذي رأى الامام محله الخمس كالنفل (ص) كيمت قبل اللقاء (ش) التشبيه في عدم الاسهام والمعنى ان من مات من آدمي أو فرس قبل اللقاء لصفي ولو بعد دخول بلاد العدو فانه لا يسهم له على المشهور ولو مات بعد اللقاء أسهم له والمراد باللقاء القتال (ص) وأعمى وأخرج وأشل ومختلف الحاجة ان لم تتعلق بالجيش (ش) أي وكذلك لا يسهم لاعمى ولا لأشل ولا لا قطع يد أو رجل ولو كانت بهم منفعة على المشهور وكذلك لا يسهم ان تخلف الحاجة في بلاد الاسلام الا ان تكون من حوائج الجيش فانه يسهم له (ص) وضال ببلدنا وان يرجع بخلاف بلدهم (ش) يعني ان الغارز اذ ضل من الجيش في بلاد المسلمين فانه لا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش وان ضل عن الطريق يرجع اتمت على من كبه ولو كانت منكب الأمير بخلاف من ضل من الجيش في بلاد العدو فانه يسهم له لانه يكثر لسواد في بلاد العدو وان يرجع وهذا التفصيل الذي ذكره المؤلف تبع فيه ابن شاس وابن الحاسب وهو مقتدا فطر الشرح الكبير (ص) ومريض شهيد كفر سر رهيص (ش) هو معطوف على مضاف محذوف في قوله ببلدهم أي بخلاف ضال ببلدهم وبخلاف مريض شهيد القتال من أوله ولم يزل كذلك حتى انهزم العدو فانه يسهم له لانه حضر سبب الغنيمه وهو القتال فان لم يشهد المريض فلا يسهم له الا أن يكون ذا رأي والمقدم الذي له رأي كذلك بل أولى منه وكذا اسائر من قلنا لا يسهم له من يتصور منه الرأي كالأعرج والأشل انتهى وكذلك يسهم للفرس الرهيص أي الذي به مرض في باطن حافره من وطئه على حجر أو شبيهه كلو قرة وانما أسهم له لانه بصفة الاحياء (ص) أو مريض بعد ان أشرف على الغنيمه (ش) أي فيسهم له بخلاف وأمان لم يشرف بأشرفه بقوله (والا قولان) أي والأبأن مرض وانقطع قبل الاشراف فيشمل من خرج من

تعمل المنفعة على نحو يرى السهم وأمالو كان لهم تدبير فيهم لهم (قوله وضال ببلدنا الخ) المعتمدان يسهم للضال ببلدنا وكذا من رد لهما يرجع فان ردا اختيارا لم يسهم له (قوله وان ضل عن الطريق يرجع أي بسبب رج أبقى لضال على حقيقة ويجوز أن يكون في عبارة المصنف استخدام بار يقال قوله وان ضل يرجع أي وان ضل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى مرد يرجع (قوله لانه يكثر السواد) أي في بلاد العدو (قوله ون يرجع) لا يخفى ان مبالغة الرجح هنا لا تظهر (قوله مضاف محذوف في قوله ببلدهم) المراد بالظرفية الارتباط وذلك لان المحذوف انب هو ضال وهو مضاف ليد أضيف اليه بخلاف فليس

المضاف مظهر وفافى قوله ببلدهم بل مرتبط كما قررنا (قوله وبخلاف مريض شهيد الخ) أي والمرص منه من بلد القتال فلم يقاتل كما هو مفاد المواق (قوله الا أن يكون ذا رأي) أي وما تقدم من قوله ولو كان منهم منفعة يحتمل على منفعة خاصة من يرى سهم فلا تنافي فتدبر (قول كلو قرة) لعسل الظاهر أن يقول وهو الوثرة (قوله أو مريض بعد ان أشرف) قال السهري في شرحه وقوله أو مريض أي وانقطع بعد ان أشرف على الغنيمه معطوف على شهد الذي هو صفة مريض فهو في موضع الصفة له أيضا معطوف بأو التي لاحد الشئيين (قوله وانقطع قبيل الاشراف) أي ولم يحضر القتال في الصور الاربع ثم اعلم ان هذا الحبل الذي حبل به شارحنا قول المصنف ومريض شهيد كفر سر رهيص قال به عبد الوهاب وهو الذي يدل عليه النقل أيضا وحل عجم بخلافه فقال المراد به من حصل له المرض عقب ابتداء القتال صحيحا كما يفيد ح في الحلة الاولى ونصه الاولى أن يخرج في الجيش وهو صحيح لم يزل كذلك حتى ابتداء القتال فرض وعسادي به المرض الى أن هزم العدو فان مرضه لا يمنع سهمه على المشهور وهو مراد المؤلف بقوله ومريض شهيد فانه معطوف على مدخول بخلاف بلدهم انتهى المراد منه (قوله وانقطع قبل الاشراف) أي

وانقطع عن القتال رأسا فلم يحضر القتال هذا القلشاني وحل عجم بخلافه فقال والافقولا ان يشهل من خرج من بلده من ايضا واستمر حتى انقضى القتال ومن خرج صجحا ومرض قبل دخول أرض العدو وأى وبعد دخول أرض العدو وقبل ابتداء القتال ولو سيرا واستمر كذلك أيضا فسموا ويحري في مرض الفرس ما جرى في مرض الآدمي من التفصيل فان قلت ما الفرق بين من طارأه المرض بعد ما شهد ابتداء القتال صجحا وبين ما ذكر فيه انخلاف في الصور الثلاث قلت هو أن من شهد ابتداء القتال صجحا ثم طارأه المرض فقد شهد القتال صجحا في الجملة وفي الصور الثلاث انما شهد جميع القتال صجحا وهذا على ما يفيد ح وأما ما يفيد كلام القلشاني من أن المرض منه من حضور القتال في الصور الثلاث فالفرق ظاهر وهذا يبحث فيما ذكر القلشاني بأنه لا وجه للقول بالاسهام في الصور الثلاث لان شرط الاسهام حضور القتال ولم يوجد جسد اللهام الا ان يقال حضور القتال انما هو شرط في الاسهام في حق الصحيح لا في حق المريض

٤٦١

وفيه ما لا يخفى وأما كلام ح فيقتضى انه شهد القتال في الصور الثلاث كما قدمنا وحجة ذلك فيقال ما وجه القول بعدم الاسهام له وبجوابه بان حضوره على هذا الوجه كذا حضوره عند صاحب هذا القول انتهى (وأقول) وهو في الصور الثلاث لم يقتل خلافا لما عاين ان الصورة الرابعة لا ينبغي ادخالها وان كان كلام المصنف بظاهره يشتملها وهي اذا حضر القتال صجحا ثم مرض قبل الانراف على الغلبة لان الاسهام في هذه يفهم من قوله وصيضى شهد بالاولى انتهى (قوله وبه يعلم ان قوله الخ) وذلك لان المرض نوع من المرض (قوله وللفرس مثلا فارسه) ظاهره ولو كان للامام

بلد الاسلام صريضا ولم يزل أو صجحا ثم مرض قبل دخول بلد العدو ولو بعد دخوله وقبل القتال أو بعده وقبل الانراف فتقولان بالاسهام وعدمه في كل من الصور الاربع حكاهما ابن بشير ولا يدخل في قوله والاصور والمانع بان يخرج صريضا ثم يصح قبل دخول بلاد العدو أو بعد الدخول وقبل القتال أو بعدهما وقبل الانراف فانه يسميه في هذه الصور بلا خلاف لان كلامه في حصول المانع لا في زواله ويجري في مرض الفرس ما يجري في مرض الآدمي من التفصيل وبه يعلم ان قوله كفرس رهص يجري فيه جميع التفصيل المذكور (ص) وللفرس مثلا فارسه (ش) يعني ان الفرس لها سهمان وللفارس سهم واحد اما العظم مؤنة الفرس وما لقوة المنفعة به ولهذا لم يسم لبعول ونحوه وقوله (وان بسفينة) مبالغة في الاسهام للفرس والمعنى ان الفرس لها سهمان ولو كانت في السفينة ولصاحبها سهمان لان المتعود من حمل الخيل في الجهاد الارهاب للعدو واقوله تعالى ترهبون به عدو الله وعدوكم والقتال عليهم اعند الطاحجة اليها ألا ترى ان الغزاة لو تركوا خيلهم لاجل المضيق وقتلوا على أرجلهم انه يسم للفرس سهمان ولصاحبها سهم فالا فرق بين البحر والبر (ص) أو برذونا وهجيناً وصغيراً بقدرهما على السكر والفر (ش) يعني ان الفرس يسم لها وان كان برذونا أو هجيناً كما يسم للفرس في السفينة والبرذون هو الدابة الثقيلة أي الغليظة الاعضاء الجافية الخفيفة والعراب اضمر وأرق أعضاء الهجين من الجبل من أبوه عربي وأمه بيطية أي رديئة وكسبه مقرف اسم فاعل من أقرف وهو من أمه عربية وأبوه بيطي أي رديء ومنهم من عكس ومن الآدمي من كانت أمه غير عربية كالمثقة وأبوه عربي وكذلك يسم للفرس الصغير فالضغير في قوله به ايرجع للفرس البرذون والفرس الهجين والفرس الصغير والمكر في الحرب الر حوع اليه بعد التولي يقال كرهه وكر بنفسه فيتعدي ولا يتعدي والفر الفرار بمعنى الهروب

الاعظم وجعل السهمين للفرس فييد انه يستحقهما ولو كان الفارس عبداً فيكونان لسيده وهو أحد الترددين والاخرها للفارس فلا سهم له (قوله اما العظم مؤنة الفرس) كان المراد بالمؤنة ما يتعلق بها من أكل وخدمة لا خصوص الاكل (قوله ولهذا) أي ولهذا المذكور من التاميل (قوله والقتال الخ) معطوف على الارهاب (قوله عند الحاجة اليها) مفاده انه يقيد الاسهام بما اذا احتل قتالهم ببر ولو ببعض مكان من البر فلا يسم للفرس اذا كانوا في سفينة ذاهبين الى ما طاء (قوله ولو برذونا الخ) لا بشرط في هذه الامور ان الامام والضغير في قوله به ايرجع للبرذون وما بعده (قوله يقدر بها على السكر) أي وقت القتال عليها ولو لم يكن كذلك وقت دخول بلد العدو (قوله هو الدابة الثقيلة) أي الغليظة الاعضاء كما هو الموضع عندنا يصح حمل عليه الامتعة (قوله وعكسه مقرف الخ) والظاهر ان المقرف في الحكيم كالهجين وان لم يصح به المصنف وحرره (قوله أي رديء) أي لكونه برذونا (قوله ومن الآدمي) أي والهجين من الآدمي فهو عطف على من الخيل (قوله يتعدي الخ) أي ان كثر تارة يتعدي بنفسه وتارة لا يتعدي أي بنفسه فلا ينافي أنه يتعدي بعرف الجبر

(قوله اذا كان يتوقع برؤه كالحج) هذا المبرام ونصه يعني ان الفرس المريض اذا كان يتوقع برؤه فهو كالحج يسهم له حكمه في النواذر عن صحتهم وكذا نص عليه في الجواهر وقال اشهب وابن نافع لا يسهم له لانه لا يمكن القتال عليه الا ان فاشبهه الكبير انتهى فاذا علمت ذلك تسرف انه لم يقاتل عليه ويجرى فيه المور المتقدمة في الاذى فهو غير المريض المتقدم التي حكم بحريان المصور فيها (قوله أي رجي الانتفاع به وتوكل عليه) ظاهره انه لا بد من قتال عليه وان موضوع المصنف انه قوتل عليه بالفعل ولا يظهر ذلك اما أولا فنقل مبرام بغيره خلافه والثاني انه اذا قوتل عليه بالفعل لا داعي الى اعتبار رجاء الانتفاع (قوله لانه فهم الخ) أي وشأن رجاء البرء ان يكون في الانسان لا في الفرس بل يقال انتفاع وليس كذلك بل رجاء البرء يقال في الفرس أيضا ثم ظاهره انه تعليل لمجيء الاجمال على تقدير رجوعه للانسان وليس كذلك ونص تمت ويسهم لفرس مريض رجي برؤه قاله صحتون خلافا لاشهب وفي كلامه ٤٦٣

(ص) ومريض رجي (ش) أي وفرس مريض يعني ان الفرس المريض اذا كان يتوقع برؤه كالحج يسهم له وبعبارة أي رجي الانتفاع به وقوتل عليه فليس تنكر ارفع قوله كفرس رهيص لان ذلك مرضه في حافره فهو بصفة الاحياء فان ذلك لم يقيمه به بالرجاء وليس مراد به الانسان حتى يأتي فيه الاجمال الذي ذكره تمت لانه فهم قوله رجي أي رجي برؤه وليس كذلك فالفرس في فرس رجي لا انتفاع به عند الحاجة اليه (ص) ومحبس (ش) أي وكذلك يسهم لفرس محبس صحتون وسماه للغاري عليه لافي علفه وصلاحه وهل هما الفرس المعار للبرأ والمستعير قولان وانظر اذا قاتل العبد على فرس سيده هل له سهم ما الفرس أولا (ص) ومغضوب من الغنمية أو من غير الجيش ومنه لربه (ش) أي وكذلك يسهم لفرس المغضوب لكن ان كان مغضوبا من الغنمية أو من غير الجيش وقاتل عليه في غنمية أخرى فسهما له للقتال عليه وعليه الاجرة للجيش وكذا لو أخذ فرسا للعدو قبل القتال فله سهماه وعليه الجيش الاجرة وان كان مغضوبا بأوهار بامن الجيش فسهما له به ان لم يكن معه غيره للقتال عليه ولا أجره على ركبته وأما ان كان مع ربه سواء فسهما له للقتال وعليه الاجرة وأما الفرس المكترا فسهما له ركبته لاربه (ص) لا أعجف أو كبير لا ينتفع به وبغل وبغير وأنان (ش) يعني أنه لا يسهم لهؤلاء وانما يسهم للبلبل وما بعده لان منافعهما غير متقاربة لمنفعة الخيل قال في التنبيه الجفاء الخربة والاعجف الموزول يقال أعجف بفتح العين وكسر الجيم أعجف بفتح فخرج فرحا والجمع عجاف فقوله لا أعجف عطف على كفرس رهيص وليس عطف على قوله فرس من قوله والفرس لانه لا يفيد عدم الاسهام بالكمية مع انه المراد (ص) والمشارك للقتال ودفع أجره شريكه (ش) يعني ان الفرس المشترك بين اثنين أو جماعة اذا قاتل عليه أحدهم الشركاء فسهما له من فائده عليه ويدفع ابقية الشركاء أجره المثل بان يقال كم أجره هذا فاذا قيل كذا كان لهم بنسبة ما لهم من الفرس فان قاتل عليه كل واحد من الشركاء فله كل واحد مقدار ما حصل عليه من ذلك وعليه أجره المثل بنسبة ماله من الفرس (ص) والمستند للجيش كهو (ش) يعني انه اذا

ففيه اجمال ما اذ لم يسهم منه وقت مرضه لكنه في كلام غيره كذلك وأيضا لا يعلم منه هل يعتبر رجاء البرء في الرهيص أم لا الخ فاذا علمت ذلك تعلم ان كلام الشارح غير ظاهر وهو تابع في ذلك للفيتي في حاشيته ثم ان كلام تمت لا يظهر لان المصنف قدم الفرس الرهيص قاذن يكون كلامه في غير الرهيص (قوله وقاتل عليه) راجع لقوله لكن ان كان مغضوبا من الغنمية الخ قال في له مانعه وانما قيل في المغضوب من الغنمية وقاتل عليه في غنمية أخرى لانه تقدم انه لا يأخذ من الغنمية الا ما احتاج اليه بقصد الرد ولا كان متديا فلا يسهم له انتهى فحاصله انه اذا أخذ من الغنمية لانية الرد هو معنى الغصب وقاتل

فيه في تلك الغنمية لا يسهم له (قوله وكذا لو أخذ فرسا للعدو الخ) أي اعونه الجيش (قوله لا أعجف) مجرور خرج بفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل (قوله وما بعده) الذي هو قوله وبغير وأنان أي فرس ثان (قوله فان قاتل عليه كل واحد) أي ولو غيره تساو بين (قوله مقدار الخ) الاضافة للبيان (قوله عليه) المناسب له وقوله ومن ذلك أي من أجل ذلك وهو المتأمله عليه ونسخة الشارح حضر والمناسب حصل وهذا ظاهر ان لم يتساوا أو ماله أو تساوا فينهما كما يفيد الشامل (قوله بنسبة ماله من الفرس) الا وضع بنسبة ما لغيره من الفرس فلوفرس ان كلامهم ماله نصف الفرس وقاتل كل منهما يومين فكل واحد يأخذ سهمه ولو قاتل أحدهما أربعة أيام والاخر يومين فالاول يأخذ ثلثي السهمين والاخر الثلث ويدفع أجره المثل بنسبة ما لغيره من الفرس فاذا كان أجره الفرس اثني عشر درهما دفع الذي جا هدر أربعة أيام من جا هدر يومين درهمين وقوله وعليه أجره المثل فظاهره وعلى كل واحد أجره المثل ولا يظهر بل الذي عليه أجره المثل أحدهما فقط وهو الذي جا هدر أربعة أيام

(قوله وظاهره الخ) لانه جعل المستند للجيش كغيره بحيث يكون كعضوه وبعض الجيش اذا كان ذميا لاشي له (قوله الا ان يكونوا مكانين) أي مساوين للمسلمين في القوة (قوله بل خرج غاز ياوحده) هذا لما دخل تحت الكاف في قوله كملتصص وليس هو المتلصص لان المراد به فيما يظهر الذي يخرج يحطف منهم شيئا وليس

٤٦٣

أي مثالا لا يدخل من خرج غاز ياوحده ومثله يقال في قوله لكن هذا المتلصص الخ ولا يخفى ان المتلصص يصدق عليه انه ليس مستند للجيش ومما قاله الشارح من كونه تمثيلا تنوع فيه الثاني وجعله عج تشبيها وهو أظهر (قوله فانه لا يخمس الخ) أي سواء كان مستند للجيش أم لا كذا في عب (قوله ومن عمل سرجا) معطوف على قوله ذي (قوله وقيل شيء من عيدان) أي من عيدان ثلاث تعقد رؤوسها ويفرج بين قوائمها كالقيدان أي كآلة القيدان أي كآلة التي يوضع عليها القيدان كالعمودف بالسبيعا عند نابصر تعلق عليها الثياب والشفاق فاذا علمت ذلك فاقول ان رجعا لقول واحد (قوله أو العمل الخ) أو لمساواة الخ لا خلاف كما يفيدته فت وفي له وهما متقاربان انتهى بل متباينان وذلك لان الاول فعل النبي والثاني فعل المصنف الصالح وتبيين من ذلك أن المراد بالسنة الطريقة التي تكون مع العبد واذا كان الشأن القسم ببلدهم فهل يكون تركه مكروها أو خلاف الاول في شرح شب الاول (قوله كثرة العدو) الاوضح

خرج من الجيش واحدا أو جماعة باذن الامام أو غيره فتموا غنيمة فانهم لا يختمون بها بل يشاركونهم الجيش في ذلك لانهم سمعوا غنائموا ذلك لحرمه الجيش وقوته وكذلك اذا غنم الجيش غنيمة في غيبه هو لا المستندين له فان الجيش لا يختص بها أيضا وظاهر كلام المؤلف انه اذا كان المستند للجيش عن لا يسهم له ان ما غنمه يكون جميعه للجيش وكلام ابن رشد يدل على خلافه ونص المواق عن ابن رشد فان غزوا أي الكفار مع المسلمين باذن الامام أو غيره اذنه منفردين تركت لهم غنمهم ولم تخمس وان غزوا مع المسلمين في عسكريهم لم يكن لهم في الغنيمة نصيب الا ان يكونوا مكانين أو يكونوا هم الغالبين فتقسم الغنيمة بينهم وبين المسلمين قبل أن تخمس ثم تخمس سهم المسلمين خاصة انتهى (ص) والافله كملتصص وخمس مس لم ولو عبدا على الاصح لا ذي (ش) أي وان لم يكن الخارج مستند للجيش ولا تقوى به بل خرج غاز ياوحده من بلاد المسلمين فان ما غنمه يختص به دون الجيش وهذا معنى قوله كملتصص أي انهم اذا لم يستندوا للجيش بسل خرجوا من البلد متلصصين فان حكمهم حكم الجيش المنفرد فيما غنموه فهو لهم بقوله كملتصص مثال لقوله والافله لكن هذا المتلصص ان كان مسلما فانه يخمس ما غنمه ولو عبدا على المشهور وهو قول ابن القاسم واليه أشار بقوله على الاصح وسواء كان هذا المسلم ذكرا أو أنثى بالغ أو غيره وأما الذي فانه لا يخمس ما غنمه قولا واحدا لقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة فانظرب للمؤمنين وقوله لا ذي عطف على مسلم (ص) ومن عمل سرجا أو مسمما (ش) مذهب المدونة وهو المشهور ان من عمل سرجا أو برى سهم أو صنع مشجعا أو قصعة أو غير ذلك في بلد العدو فانه يختص به ولا يخمس وسواء كان يسيرا أو كثير كما هو ظاهر وهو المشهور فيكون نقيض مدحون للعدونة باليسير خلافا كما عند ابن رشد والمشجب بكسر الميم وبالشين المججمة وبالجمجمة اسم آلة كالقيدان وقيل شيء من العيدان يركب عليه كالثياب وأفهم قوله من عمل ان ما أصلحه من كان معه ولا ياخذ هذه ابن حبيب وما وجدته مصنوعة في بيوتهم فلا يستأثر به وان دق (ص) والشأن القسم ببلدهم (ش) يعني ان السنة الماضية التي فعلها النبي عليه الصلاة والسلام أو العمل الذي مضى عليه السلف ان الامام يقسم الغنيمة في أرض العدو ولانه أنسب لهم وأطيب اقرب المجاهدين وأحفظ للغنيمة وأزرقهم في التصرف لبلادهم وهذا اذا أمنوا كثرة العدو وكان الغنائم حيشا وأمانا كنوا سرية من الجيش فلا يقتسمون حتى يعودوا للجيش وسكت المؤلف عن احتياج القسم الى حاكم ونص ابن فرحون على انه لا بد منه اذ لو فرض ذلك لجميع الناس لدخلهم الطمع وأحب كل نفسه من كرائم الاموال ما يطالب غيره وهو مؤذ للفقير (ص) وهل يبيع لي قسم قولان (ش) يعني ان الامام أو الامير هل يجب عليه أن يبيع الاربعة الاخماس لي قسم أم لا لانه أقرب للمساواة لما يدخل التقويم من الخطا الا أن لا يجد من يشتري فيقسم الاعيان أولا يجب اليهم بل يخير فان شاء باع وقسم الثمن وان شاء قسم الاعيان بحسب ما يراه من المصلحة واعترض بعضهم الاول بأن بهما يباد الحرب ضياع لخدمتهما هناك وأجيب بأن رخصه ابر جمع لهم

كرة العدو (قوله ولا يقتسمون حتى يعودوا) أو يقرروا في محل أمن وأما السرية الخارجة من البلد فتقسم حيث تأمن كما أفاده في شرح شب (قوله هل يجب عليه أن يبيع الاربعة الخ) ليس منقول النقل في الباجي وابن عرفة وأبي الحسن وغيرهم التعبير ينبغي الخ أي هل ينبغي للامام أن يبيع الخ

(قوله لانهم المشركون الخ) فيدان المشركون هم اهل الدنيا منهم (قوله فلا يبيعه باتفاق) فيه نظير بل القولان جاريان في الخامس
 أيضا (قوله حسابات ساع الغنمة) بان ينفصل كل واحد منهما فلا يفسد أو يجل أو ينفذ ذلك (قوله على ما روي عن ابن يونس) اعترض بأنه
 ليس لابن يونس في هذا ترجيح وانما هو مختار للغمي من اختلاف وعادة المصنف في التوضيح اختلاف في السماع فقبل تجمع في
 القسم ابتداء وقيل ان حمل كل صنف القسم بانفراد لم يجمع والابحاح للغمي وهذا أحسن وأقل غررا (قوله واخذمه عين) أي
 شخص معين أو يجنسه كبش مهرب فيدخل قول ابن عرفة لو هرب عبد من غنم فغنمه جيش آخر ردلا ولا يحل ولا ينفذ
 هربين (قوله وشهدت له البيعة) ظاهره انه لا يأخذ به شهادة واحد معين مع انه يكفي (قوله وحمل له ان كان خيرا) ويكلف أيضا
 وانما حمل مع احتمال انه لا يكلف لان الأصل فيمن له حق أن يكلف مع ان الميسر استظهار وهي ٤٦٤

لانهم هم المشركون وهم أحق برخصها وأما الخامس فلا يباع باتفاق وهو ذانيهم من قول
 المؤلف يقسم (ص) وأفر دكل صنف ان أمكن على الاربع (ش) هذا مني على ان الامام
 يقسم ساع الغنمة لا اثانها فيقسم كل صنف من ساع الغنمة خمسة أقسام ان أمكن ذلك
 حسابات ساع الغنمة وشركا بان لا يؤدي الى تفريق أم وولدها على ما روي عن ابن يونس فان لم
 يمكن الافراد ضم الى غيره (ص) وأخذمه عين وان ذمها ما عرف له قبله محانا وحلف انه ملكه
 (ش) يعني ان المسلم والذي اذا وجد أحدهما من متاعه في الغنمة شيئا قبل قسمه او شهد له
 البيعة بذلك فإنه يأخذ به بغية عوض لكن بعد ان يكلف المين الشرعية نه مباح ولا وهب
 ولا يخرج عن ملكه بنقل شرعي وانه باق على ملكه الى الآن فيستحق قبضه وأخذ به بالطريق
 الشرعي كالا مستحق لا بد من ثبوت ملكه مع عينه وتسمى هذه المين الشرعية الاستظهار وهي
 مكمله للحكم ولا ترق في ذلك بين المسلم والذي للمصنعة وهو ذالك اذا كان صاحبه حاضرا
 في الغنمة بدليل قوله (ص) وحمل له ان كان خيرا والايبع له (ش) أي وان عرف شيء
 لشخص غائب حمل له ان كان الحمل خيرا له والايبع له وأنفذ الامام بيعه وليس له به غير غنمه
 وكلام المؤلف صادق بما اذا كان بيعه خيرا من حمله أو استوت مصالحة بيعه وحمله والنقل يفيد
 ذلك واللام في قوله له للتعليل أي وبيع لاجله أي لاجل اتصال الثمن اليه لاصلة بيع لان الشيء
 لا يباع ماله له والاولى جعلها يعني على أي بيع عليه (ص) ولم يعض قسمه الا لتأول على الاحسن
 (ش) أي واذا قسم الامام ما تهي من ماله على المجاهدين ليعض قسمه جهلا أو عمد اول به أخذ
 بلائع الا أن يكون قسم ذلك المتاع متأولا بان يأخذ بقول بعض العلماء ان الكافر يملك مال
 المسلم فيض على صاحبه وليس له أخذ به الا بائنا لانه حكم بما اختلف فيه الناس فلا ينقض
 على ما قال ابن عبد السلام انه اختار الشيعيون بخلاف الجاهل لانه لا يعتد بعواقبه الجاهل
 للذاهب (ص) لان لم ينعين (ش) يعني فان وجد في الغنمة مال مسلم أو ذمي ولكن لم يعرف
 عين صاحبه ولا ناحيته فإنه لا يوقف ويقسم بين المجاهدين اتعاق حقهم وهذا هو المشهور
 والنقل من خارج انه يجوز قسمه ابتداء فاخر اجه من أخذ به عين أو لم يعض قسمه غير مختص (ص)

مكمله للحكم وقد قيل انما غير
 واجبة وذكر ع عن ابن
 عرفة انه يدفع له من غير عين
 قال تف وعليه كراهة فان
 زاد على قيمته دخل في قوله
 والايبع له وانظر اذا لم يكن له
 هناك غن هل يترك أو يحمل
 ولو زادت أجرة حمله على قيمته
 يملكه الا أنه ذكر في ك
 فقال وجدته في ماله وعلى
 انه يكلف اذا وصل اليه متاعه
 أو نكل عن المين فانه يوضع
 في بيت المال حيث تفرق
 الجيش فظهر ان المقالات
 ثلاثة (قوله بما اذا كان بيعه
 خيرا من حمله) الظاهر ان
 البيع حينئذ واجب وقوله
 أو استوت الخ الظاهر انه جائز
 (قوله والاولى جعلها يعني
 على) أي فعلى تشريع ذلك
 ولا يظهر هذا الا اذا تعينت
 المصلحة فقط ولا يظهر فيما
 اذا استوت (قوله على ما قاله

ابن عبد السلام الخ) وقد قبله انه يعض بقيته مطلقا ولا يأخذ به الا بائنا وهو قول سحنون قال لانه
 حكم وافق اختلافا بين الناس وقيل لا يعض مطلقا ولا يأخذ به بلائع وهو قول ابن القاسم وابن حبيب (قوله ولا ناحيته) أما
 لو علمت ناحيته ربه ولو لم يعرف عينه فإنه لا يقسم وهو ليه ك (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته مالا بين المواز والقاضي عبده
 الوهاب من انه يوقف (قوله غير مختص) وذلك لانه ان رجع الى صدر المسئلة يكون المعنى وأخذ الماهين وان ذمها ما عرف له لان لم
 يتعين وحينئذ يحتمل أن يقسم أو يوقف وان كان راجعا الى قوله ولم يعض قسمه فيكون المعنى انه يعض قسمه والكلام في الجواز
 ابتداء أفاده جرام وقال الشيخ أحمد انه موقوف على معنى ما تقدم من قوله وحمل له ان كان خيرا اذمه عنه وان كان حمل ما عرف
 خيرا حمل له ان تعين ربه لان لم يتعين أي

وبه فلا يحمل بل بنفسه ويحتمل أن يقال أنه مخرج عما يشبههم من الأخذ وهو عدم قسمه أي وماعرف أنه لمسلم أو ذم فلا يقسم ان
تعيين المذكور من المسلم أو الذي لا ان لم يتعين فيقسم (قوله بخلاف اللقطة) الفرق بينهما وبين ما لا يعرف ربه على المشهور مبنى
على أن ما يأخذه الحربي من مال المسلم على وجه القهر يصير له فيه شبهة ملك عندنا وعند أبي حنيفة خلافا للشافعي وإذا أسلم تقرروا
ما سلكه عليه وإذا ألوا تألفه قبل إسلامه ثم أسلم لم يطالب به إجماعا والقاسم ينزل منزلة بخلاف اللقطة لا حق لللقطة فيها وجه عند
ما نضمه بخلاف اللقطة والمسئلة بها لها من كون ربه المبتعين والافهوقوله وأخذ من الخرب يأخذ الإمام اللقطة يعرفها سنة إن شاء
تصدق بها على المسلمين وليس له أن يتعدها لأنه ليس له أن يتسلف من بيت المال ك (قوله لقطة مكتوب عليها) أي ومجرد
الكتابة يكفي في اللقطة بخلاف التخبيس فلا تنكفي الكتابة عليه بل لا بد من البينة ولعل وجه ذلك أن الانتقاط من فعلهم فالكتابة
منهم بخلاف التخبيس والفرق بين ذلك والذي يأخذونه من القهر أن ما يأخذونه من القهر المم فيه شبهة الملك بالأخذ المذكور ثم بعد
هذا كله فهذا غير صواب بل الصواب أن اللقطة التي التقطوها من مال المسلم ٤٦٥ كذا أخذوه على وجه القهر وانما

المراد بقوله بخلاف اللقطة أي
بخلاف اللقطة التي تأتي في
بابها أي أنا إذا وجدنا لقطة في
بلادنا ولم نعرف مالها فكيف
لأنفسهم بل تعرف بخلاف
مالهم بين المسلم ما غنمه الكفار
فإن قسمه كما أفاده محشي
تت (قوله فإن جاع ربه) في
العبارة حذف سقط منه
وأصلها التت فإن جاع ربه خير
في فدائهم وأسلامها المشتريه
اللتحوي أن استخدمه مشتريه
للاجل خراج حرا ولا شيء له ربه
وان جاء بعد نصف خدمته
خير في الباقي وفهم من قوله
بيعت خدمته أن رقبته
لا تباع وهو كذلك فلا بيعت
ثم علم بالمر به فدأوه وان تركه

بخلاف اللقطة (ش) يعني أنه إذا وجدت عندهم لقطة مكتوب عليها ذلك أو وجدها أحد
من جماعة الجيش في دار الحرب فإنها لا تقسم وتوقف بالأخلاف قاله ابن رشد ومثل اللقطة
الطيس الثابت تخبيسه والاقولان وتقدم أن المشهور قسم المبتعين ما سلكه ولا يوقف
كان ذلك مما لا يملك رقبته كعتق لاجل أو مديبر أو مكاتب وأم ولد جهات عبيد ما لكهم
فتمكلم على ذلك هنا بقوله (ص) وبيعت خدمته معتق لاجل ومديبر (ش) يعني أنا إذا
وجدنا في الغنمة قبل قسمها معتق لاجل أو مديبر أو مكاتب أو علمنا أن ذلك لمسلم غير معين فإن
خدمته المعتق إلى أجل تباع إلى ذلك الأجل إذا لم يبق لسيده الذي أعتقه إلى ذلك الأجل
فيه إلا الخدمة فيخدم من اشتراه إلى ذلك الأجل ثم يعتق حينئذ فإن جاع ربه خير في إسلامه
فيه يرحق مشترى في خدمته يحاسبها من غنمه ويخرج حرا ولو حل أجله قبل استيفائه
ففي اتباعه مبتاعه ببقية غنمه قولان وان استوفاه قبل أجله فهل يرجع له قولان وان
استخدمه المشتري بعضهم أخير في الباقي وان جاء بعد حلول الأجل خرج حرا ولا شيء له ربه
وكذلك تباع خدمته المديبر إذا لم يبق لسيده الذي دبره فيه إلا الخدمة قاله سحنون (ص) وكتابة
(ش) أي وكذلك تباع كتابة المكاتب إذا لم يبق لسيده الذي كاتبه فيه إلا الكتابة وليس فيه
خدمة لأنه أحرز نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤاجر ولا يرقل ومكاتب فان أدى هذا
المكاتب كتابته لمن اشتراه من الغنم فإنه يعتق وولاؤه للمسلمين وان عجز عن أدائها راق ان
اشترى وان جاء سيده بعد ان بيعت كتابته ففداها عاذا إليه مكاتبه وان أسلمها وعجز رقبته لمبتاعها
انتمى ومحل كون الولاء للمسلمين إذا لم يعلم السيد كما هو فرض المسئلة فان علم سيده بعد ذلك كان

٥٩ خرشي ثانی صار حق مشترى في خدمته يحاسب الخ (قوله اتباعه) أي المعتق لاجل وقوله مبتاعه فاعل اتباع والمصدر
مضاف إلى المفعول فلا تباع على ان تسليم الخدمة تقاض وعدم الاتباع بناء على ان التسليم عليه والراجح إذا حل الأجل قبل
الاستيفاء لا يتبع ببقية غنمه والراجح ذا الاستوفى غنمه قبل الأجل لا يرجع له بل تبقى خدمته لمن هو بيده كذا في شرح عب (قوله
فهل يرجع له) أي على ان التسليم تقاض ولا يرجع على أنه غليلك (قوله وان استخدمه المشتري بعضها) ما تقدم كان قد جاع ربه
عقب تسليم الخدمة (قوله خبر في الباقي) أي تسليم العبد أو فدائه وهذا فيما بيعت خدمته كما كتبه شيخنا عبد الله والظاهر أنه
يجوز أيضا إذا بيعت رقبته ثم قدم السيد أيضا (قوله وكذا تباع خدمة المديبر) استشكل بأن محدوددة ببيعة السيد وهي غير
معروفة الغاية وأجيب بأنه يباع من خدمة المديبر بقدر قيمة رقبته ثم ما زاد من الخدمة عن ذلك يكون كاللقطة لتفرق الجيش
وعدم معرفة أعيان من يستحقها وظاهر هذا أنه لا يراهي المدة التي يؤاجر بها العبد إلا ثمة في قوله وعبد خمسة عشر عاما
وحينئذ يكون ما ذمنا من الخصص المسألي وقال ابن عبد السلام وانما ينبغي أن يؤاجر هذا المديبر زمانا محدودا بما يظن حياة سيده إليه
ولا يزاوجه على الغاية التي تذكر في كتاب الإجارة ثم ان عاش هذا العبد وسيده حتى جاز تلك الغاية فالز ياد على الغاية من خدمته
تكون كاللقطة لا تفرق الجيش وعدم العلم بأعيان من يستحقها (قوله ومحل كون الولاء الخ) سحنون والشهادة بأنه مكاتب كامل

في المدير وشهادة السماع فيه لغوا انتهى أي لانها لا تنفع الا الحائز والحائز ههنا غير الثالث بل الجيش اهـ (قوله أي لا خدمة
 أم ولد) حاصله انه مرفوع عطف على الكتابة وفيه مضاف محذوف أي لا خدمة أم ولد لم يعرف عينه وليس مجرور بخدمة
 محذوف لان فيه عمل المدح محذوف وهو ضعيف وان نقل عن سيديويه ولا مجرور عطف على معتق ان لا يلزم عليه العطف على
 الموصول قبل كمال صلته أي لانه يلزم عليه عطف كتابة على خدمة قبل أن يتم عمله وذلك لان أم ولد يكون معطوفا على معتق
 ومعتق معمول وفيه ان هذا عمل من ٤٦٦ حيث الاضافة لان حيث المصدرية قال في كـ وجدته منى مانصه وهل تخرج

ولاؤه له (ص) لا أم ولد (ش) يعني انه اذا وجد في الغنية قبل قسمها أم ولد لم يعرف عينه
 فان خدمته لا يتبع اذ ليس له يد ههنا الا الاستماع ويسير الخدمة والاستماع لا يقبل
 المعاوضة ويسير الخدمة لغو فيخرج معتقها فقوله لا أم ولد أي لا خدمة أم ولد وصحة الشهادة
 ما قاله ابن عرفة ونصه وانما تتم الشهادة في المدير بقولهم أشهدنا قوم ويسمونهم من سيده دبره
 ولم نسألهم عن اسم ربه أو سمعوه وسيناه فقلت وكذا في أم الولد والمعتق لاجل انتهى وسمي أتى
 قسم رقابهم جهلا (ص) وله بعده أخذه بثمنه وبالأول ان تعدد (ش) هذا منهم قوله سابقا
 قبله مجازا فالقسم ير في له يرجع للمعين من مسلم أو ذمي والضمير للمجور وبالطرف يرجع لقسم
 والضمير في أخذه بثمنه يرجع للبيع والمعنى ان المعين من مسلم أو ذمي اذا عرف ماله بعد ان
 قسم في الممنوع وأثبت به بالطريق الشرعي فانه يأخذه بثمنه الذي يبيع به أو قومه به على ما هو به من
 سـ لامة أو عيب خفيف أو فاحش وان أبي من هو بيده واختلف قول سحنون لو يبيع مزارا
 واختلفت أثمانه فالمنهور انه لا يخير ولا يأخذه الا بالثمن الاول خاصة الذي يبيع أو قومه به في
 المقاسم ان تعدد البيع فيه والفرق بينه وبين الشفيع يأخذ بما شاء من الاثمان انه هنا اذا
 امتنع من أخذه بالثمن الاول فقد سلم بحكمة ملك أخذه من الغنية فيسقط حقه والشفيع اذا
 سلم لا يقول صار امر يدين وكل ثمن يك باع خطه فانه يريكه عليه الشفعة فاذا يأخذ بما شاء (ص)
 وأجبر في أم الولد على الثمن وأتبع به ان أعدم الا أن تموت هي أو سيدها (ش) صورة المسئلة
 ان أم الولد بيعت في الغنية جهلا بحالها ثم علم حالها وتعين سيدها فانه يجبر على فدائها بالثمن الذي
 بيعت به أو قومه به في المقاسم وان كان أضعاف قيمته او لا خيار للسيد بل كان سيدها
 مواسر أخذنا الثمن منه حالا وان كان معسرا فانه يتبع به في ذمته أمالو قسمت في الغنية مع
 العلم بانهم أئمة ولدرجل مسلم فان سيدها يأخذها من اشتراها من المغانم بلا ثمن وبحل وجوب
 الفداء ان لم يمت أحد هـ سابق وجوب الفداء أما ان ماتت قبله فلا شيء على سيدها لان الرقبة
 تعذر تخليصها بالموت اذا المقصود بالفداء تخليص الرقبة وان مات سيدها قبل أن يفديها خرجت
 حرة بمجرده موته ولم يكن للثمن ترضى عليها ولا على تركه سيدها شيء اذ ليس يدين ثابت اغناهو
 لتخايس الرقبة وقد فاتت بعت أحد هـ (ص) وله فداء معتق لاجل ومدير لحالهما وتركهما مسلما
 لخدمتهما (ش) صورة المسئلة ان المعتق الى أجل والمدير قسمهما في الممنوع جهلا بالمعتق والتدبير
 أي لم يعلم بالمعتق والتدبير لا بعد القسم فان عرف مالهما فانه يخير بين أن يفديهما بما اوقعا
 به في المقاسم ويرجعسان له على ما كانا عليه قبل القسم فيخدم المعتق الى أجله ويخدم المدير الى
 موت سيده فيعتق من الثالث وهذا معنى قوله لحالهما وبين أن يسلم خدمتهما لمن وقع في سهمه

حرة من غير حكم أو لا بد من
 الحكم به لانها لا تعتق الا بعد
 موت سيدها من رأس ماله
 وهو لم يعرف فلا بد من حكم
 وهو الظاهر كـ (قوله وصحة
 الشهادة) أي المأخوذة ضمنا
 لان ثبوت تدبيره ومكاتبته
 يكون بالشهادة (قوله بعد ان
 قسم) قصور والاحسن ما قاله
 عجب بأن يقول وله بعده سواء
 كان ذلك المعين لغير معين حين
 البيع أو القسم أو المعين
 حينه ما لو كان كان البيع خيرا
 له من حـ له أو المعين وتناول
 الامام يبيعه أو قسمه وبيعه
 أو قسمه (قوله فانه يأخذه
 بثمنه الذي يبيع به) أي على
 القول بالبيع ليقسم وقوله أو
 قومه به على القول بقسمته
 الا عيان أو قيمته ان أخذه
 أحد من الغائبين دون تقويم
 أو جعل ما قومه به عليه أو
 جهل عنه فاشاهنا منهم
 قوله سابقا قبله مجازا وتعتبر
 القيمة في هاتين الصورتين
 يوم يأخذ به كذا ينبغي ومثل
 ما قسم ما يبيع من خدمة
 مدير ومعتق لاجل وكتابة

تخليصا

فان له أخذه بثمنه أو ما قسمه بلا تأول فياخذ به بحالها (قوله فانه مهور لا يخير) وان اراد الاخذ بغيره لا

سقط حقه ومقابلته انه يأخذه بأي شيء شاء (قوله بيعت في الغنية) جهلا أو قسمت بعد تقويمها جهلا بأن أم ولد أو تبع بعد القسم
 وتنبية كـ لو أعتقها مشترى أخذت مجازا كمنون هذا اذا أعتقها عا لما بأن أم ولد ولا فكالم يعتقها ولو أولادها أخذها ربا
 بالثمن وقاصصه بقيمة ولدها على انه ولد أم ولد ولو تسكر سبيها أو شرأوها فمليه فدأوها (قوله لحالهما) معتق محذوف أي حاله كونهما
 راجعين لحالهما أي على حالهما الذي كانا عليه من المعتق لاجل والتدبير (قوله وتركهما) أي وترك سيدهما (قوله مسلما لخدمتهما)

حال من الفاعل المحذوف وهو جائز والاولى جعله حالا من المضاف اليه والشرط موجود وهو عمل المضاف في الحال وقوله
 مسلم الخدمته ما أي مسلم الخدمته كل واحد منهم ما فالحال في معنى التثنية فطابق الحال صاحبها وقوله مسلم الخ أي تقاضيا
 لا على كيد عليه قوله واتبع عباقي (قوله وقيل يرجع لسيده) أي على القول بأنه يسلمها تقاضيا وظاهره انه ضعيف (قوله وفي
 اتباع لعبد عباقي) أي وعدم اتباعه فالاتباع على انه يسلمها على جهة التقاضي ٤٦٧ وعدم الاتباع على انها تسلم تليكا

(قوله وسياقي للوف الخ) هذا
 بقصد ان المعتمد انها تقاضيا
 فيما في مقتضى كلامه أولا
 (قوله لم يتبع بشئ) بناء على انها
 تسلم تليكا وهو أحد القولين
 المتقدمين (قوله يرجع لسيده)
 بناء على انها تسلم تقاضيا لا بخفي
 ما في تلك العبارة من الفلق
 (قوله ويؤخذ من قوله مسلم
 أنه يسلم الخ) لك أن تقول
 معناه مسلم أي على وجه
 التقاضي فيكون ما شيئا أولا
 وآخر على القول بالتقاضي
 قوله وقسمناه (أي احدا انه أو ثمن
 خدمته فينطبق عليه ما بعد
 (قوله مما قوم به عليه) هذا
 قاصر على ما لا يسلم كونه
 مدبرا والحاصل انه يستفاد
 من كلام عب ترجيح القول
 بالتليكا في المقتضى لا بحمل
 التقاضي في المدبر (قوله عنه
 ابن القاسم) وقال غيره ان
 حمله الثالث عتق ولا يتبع بشئ
 والمفاسد أن يقول الشارح
 عند معنونه (قوله ولم يعذرا)
 والظاهر العمل بقولهما ان
 تنازعنا من أخذها في العذر
 وغيره ولم نعلم قرية أي مع
 اليمين (قوله أو كثير الغفلة) أي

تليكا له فيستوفيه من صار في سهمه وان كثرت وقيل يرجع لسيده ان وفي قبل عتقه فان تم
 الاجل أو مات السيد قبل الاستبراء في اتباع العبد عباقي قولان وسياقي للوف لقب في المدبر انه
 يتبع فالمتعق لاجل كذلك اذا فرق بينهما قال في توضيحه وينبغي أن يقيده قول من قال بعدم
 الاتباع هذا وفي المتعق الى أجلهما اذا لم يكتما وأما ان كتما فيرجع عليهما الغرورهما انتهى فان تم
 الاجل ولم يوف لم يتبع بشئ فان وفي والسيد حتى والاجل باق يرجع لسيده وما تقدم انه يسلم
 خدمته ما تليكا هو ما في النواذر عن ابن القاسم والقول بالتقاضي نقله ابن يونس عن معنونه
 وبعبارة ويؤخذ من قوله واتبع عباقي انه يسلم الخدمته تقاضيا ويؤخذ من قوله مسلم الخدمته ما
 انه يسلم الخدمته تليكا فيؤخذ من كلامه أولا وآخر القولان (ص) وان مات السيد المدبر قبل
 الاستبراء فخران حمله الثالث واتبع عباقي (ش) يعني ان العبد المدبر اذا وجد في الغنمة وقسمناه
 جهلا أو عالين بتدبيره فان خدمته تباع في حالة العلم بتدبيره وتباع رقبته في حالة الجهل بتدبيره
 ثم اذا علمنا بسيد الذي دبره وأسلم ان هو في يده ثم مات سيده الذي دبره قبل أن يستوفي
 ما وقع به في الغنم مما قوم به عليه وحمله الثالث فانه يمتنع ويتبعه الذي وقع في سهمه عباقي عليه
 من ثمن خدمته أو رقبته عند ابن القاسم وسياقي حكم ما اذا حمل الثالث بعضه (ص) كسلم أو ذم
 قسمنا ولم يعذر في سكوتهم ما أمر (ش) التشبيه في الاتباع والمعنى ان المسلم أو الذي ادفعه ما في
 الغنم جهلا بحالهما والحال انهما لا يعذرهما ما في سكوتهم ما بأسر من الأمور بأن يودى وهما
 ساكتان معتمدان ولم يخيرا بحالهما مع علمهما ان الاسترقاق لا يلزمهما فانه ما يكونان حرين
 ويتبعان عبا وقعا به في الغنم وأما ان كان لهما عذرا بان كان كل منهما ماصغيرا أو قليل الفطنة
 أو كثير الغفلة أو أحميا يظن ان ذلك رفاقا فانه لا يتبع حية ثم ذبشئ (ص) وان حمل بعضه رقبته
 (ش) أي وان مات السيد واستغرقت الديون جميع المدبر رقبته جميعه ان هو يده وان حمل
 الثلث بعضه أي بعض المدبر كان لم يترك السيد غيره عتق ثلثه ورق ثلثاه للغازي وان
 استغرقت الديون بعضه رقبته استغرقت الديون للغازي وعتق من الباقي ثلثه ورق ثلثاه لباقي
 للغازي فالخاصل ان الغازي يقدم على الديون ليستحق ما تستغرقه ويعتق ثلث الباقي عنها ثم
 يقدم الغازي على الورثة في باقيه وهو معنى قوله ورق ان هو في يده (ص) ولا خيار للوارث
 بخلاف الجناية (ش) أي ولا خيار للوارث فيما رقبته من كله أو بعضه بين اسلامه للغازي أو فدائه
 فيما بقي له من ثمنه اشتراه به من القاسم أو قوم به لان مشتريه انما اشترى رقبته فاذا أسلمه سيده
 فقد أسلم له ما اشترى مما رقبته منه بعد موته بخلاف الجناية اذا صدرت من المدبر وخير سيده في
 اسلامه أو فدائه فاختم اسلامه للمعنى عليه ثم مات السيد وعليه ديون تستغرق المدبر أو بعضه
 فان وارث السيد يخير فيما رقبته منه بين اسلامه أو فدائه عباقي من أرش الجناية لان السيد انما أسلم

فككون الفطنة عنه الا انه لا يسهل عملها بكثر منه الغفلة (قوله وان حمل الثلث بعضه) هذا وقوله وان استغرقت الديون بعضه
 تفسير قول المصنف وان حمل بعضه الخ (قوله كان لم يترك السيد غيره) أي ولا دين (قوله فقد أسلم له ما اشترى) فيه انما أسلم
 الخدمته في ذلك كالجناية ولكن انما نظرا لكونه دخل أولا على تلك الرقبة ههنا بخلاف الجناية (قوله وعليه ديون الخ) لا حاجه في
 تقرير المصنف لذلك بل المصنف يقرر بدون ذلك بان يكون ما عند السيد الا المدبر بدون دين أو يقرر بالجميع واعلم ان في مسئلة
 الديون العبد اذا رقب لا يكون الا للمعنى عليه (قوله لان السيد انما أسلم الخ) الحاصل انه في مسئلة الجناية أسلم الخدمته ومسئلة

الغنائم المسلم في الأصل الرقبة فاذن لا حاجة لقول الشارح لان الامر آل الى خلاف الخ (قوله لان الامر آل الخ) أي لان السيد أسلم الخدمة ولما استغرت الديون آل الامر الى الرقبة (قوله هذا اذا قدمت رقبة جهلا) وأما لو بيعت كتابته وأداها فخرج حرا وأما لو بيع مع العلم بأنه مكاتب فلا يتبع بشيء قاله في ذلك وقوله وان أدى المكاتب والافتقار الخ يدل على التخيير لا الكتاب ولو في الفداء من بلاد الحرب أولا وسياق ما يفيد ٤٦٨ أن التخيير للسيد أولا في قوله وان أسلم لم يعارض إلا أن يقال ما يأتي في

غير المكاتب لـ (قوله الذي اشتراه به) فيه إشارة الى ان فرض المصنف اذا بيعت رقبة لا اعتقاده رقبة وأما لو بيعت خدمته لا اعتقاده مده برقان للوارث الخيار لان الماشري لم يدخل على أنه يملك رقبة (قوله أسلم أوفدي) واذا فداه سيده فانه يفديه بجميع الثمن ولا يحاسب بما أخذ منه لانه كالاستحقاق يفوز بالعمالة (قوله فان قلت لا شيء الخ) أي بل قيل ان أدى المكاتب ثمنه رجع بحاله والافتقار ويخير سيده بعد ذلك (قوله وان تصرف مضى) بالبناء للقول كما ضبط المصنف ابن الحاجب أي تصرف الآخذ من تركته للمعسر أو المشتري منه أو موهوبه (قوله فلا يعصى تصرفه) ضميم بل يعصى على المعتمد كما أفاده ابن يونس هذا المحصل ما في الخطاب ورد عليه محشي تب بأن الصواب انه لا يفوت بالبيع وأنه لم يفهم كلام ابن يونس على وجهه (قوله باستيلاء) قال في ذلك وأما غير العبيد فمقتوياتها هـ لـ ذاتها ولو بالاكل ومادام باقيا فيخير ربه ولو نقص ولا شيء عليه

للمعنى عليه خدمته فاذا مات ولم يحمله الثلث وعق من حمله صار كعتق بعضه حتى فيخير الوارث فيما رقب منه لان الامر آل الى خلاف ما أسلم السيد (ص) وان أدى المكاتب ثمنه فعلى حاله (ش) هذا اذا قدمت رقبة جهلا أو اشترى من بلاد الحرب وأما اذا بيعت كتابته فيخير سيده بين اسلامه أو فداه أي وان أدى المكاتب لم يتاعه الذي اشترى رقبة من المقاسم جهلا أو اشتراه من دار الحرب ثمنه الذي اشتراه به عاجلا فقد رجع لسيدده على حاله التي كان عليها يؤدي اليه كتابته ويخرج حرا وان يجوز رقب له (ص) والافتقار أسلم أوفدي (ش) أي وان لم يؤد ويجز عنه خير سيده حينئذ في اسلامه أو فداه وعلى كل حال من الحاصلين فهو قن وبطلت كتابته ككتاب عليه دين يجوز منه أو جنى حنانيا ويجز عن رأسه أو هو موهوب وقوله وسواء أسلم لمن هو في يده أو فدى منه أي فداه سيده بثمنه الذي اشترى به من المقاسم أو دار الحرب فان مات لأي شيء لم يثبت لسيدده التخيير ابتداء في اسلامه أو فداه كافي المديروا لعق لاجل قيل لانه لما أسر نفسه وماله لم يكن سيده تسيطر على اسلامه لانه لا يملك خدمته حتى يسلمها بخلاف المديروا لعق لاجل ولما كان الحرب لا يملك مال المسلم بل ولا الذي ملكه تاما بل اغنيته قرر له عليه شبهة فقط أشار الى ذلك بقوله (ص) وعلى الآخذ ان علم بملك معين ترك تصرفه ليخيره (ش) والمعنى ان من وقع في سهمه سلمه من سلع الغنيمه عرضا أو حيويا ناصمات أو ناطقاز كرا أو أضي ثم علم ربه وسواء كان ربه مسلما أو ذميا فانه يجب عليه أن لا يتصرف فيه الا بعد أن يخيره فيه فان شاء أخذه بما وقع به في الغنيمه وان شاء تركه له لانه مملوك له وزوال ملكه موهوم وقوله وعلى الآخذ خبر مقدم وقوله ترك تصرف مبتدأ مؤخر (ص) وان تصرف مضى (ش) أي باستيلاء أو بعق ناجز والمعنى ان من وقع في سهمه من الغنيمه عبد أو أمة أو اشترى ذلك من حربي غار عليه أو أبق اليه وتصرف ذلك باستيلاء أو بالعق الناجز فانه يعصى على ربه على المشهور رأي يعصى العتق وتكون الامه (أم ولد له) في مسئلة الغنيمه وفي مسئلة ما اذا اشترى من حربي وان كان ابتداء لا يجوز فتقوله (كالمشتري من حربي) في بلاد الحرب مشبه بما قبله في مطاق الماضي اذا لا يمتد مضيه بالاستيلاء وما معه بل البيع كذلك بخلاف المأخوذ من الغنيمه فلا يعصى تصرفه فيه بالبيع والفرق قوة ملك المالك في باب الغنيمه لانه لو وجدته قبل قبضها أخذه بحال ولا كذلك المشتري من حربي في أرض الحرب فانه لا يأخذه الا بالثمن الذي يبيع به كما يأتي في كلام المؤلف عند قوله ان لم يبيع فيمضى ولما لـ كـ الثمن أو الزائد وقوله (باستيلاء) تنازع تصرف ومضى وأخرى العتق المنجز بخلاف البيع فليس فوتنا أي فيما وقع في المقاسم بل يأخذه ربه كما صرح في قوله وبالأول ان تعدد بخلاف المشتري من حربي ببلاد الحرب فيقتول ولو بالبيع كما صرح مع الفرق والراجح من التردد المشار اليه بقوله (وفي المؤجل تردد) أي وفي العتق المؤجل تردد هل يعصى أم لا لانه كالعق لان التديب اذا كان فوتنا أو في العتق لاجل ابن عرفة مقتضى الغنيمه وابن بشير وابن عبد السلام عدم وقفهم على قول ابن القاسم ان الكتابة والتديب كالعق

لما نقص (قوله ابن عرفة مقتضى الغنيمه الخ) ابن عبد السلام قال وانظر لو دبروا كاتب في هذه المسئلة انتهى أي فاحاصله التوقف وأما الغنيمه فقد تردد لان التردد الذي في المصنف للغنيمه أي فقتضى كون التدبير والكتابة كالعق أي الناجز أن العتق لاجل مفوت انتهى

(قوله وحمل فوت الخ) فيه إشارة إلى أن قوله ان لم يأخذه راجع لما قبل التكاف على خلاف قاعدة الاغلبية والفرق بين أخذه من المغنم وأخذه من حربي قوة تسلط المسالك في الاول (قوله ويعوض به) ان كان عيناً فقتله حيث لقيه أو حاكه أو مثلياً غير هائله في موضع دفعه من بلدهم ان أمكن كتسلف يرد مثله بموضع التسلف الا أن يراضيا على ما يجوز فان لم يمكن الوصول بقيمته هائلة كما تقوم ابن عرفة ويصدق المشتري منهم في غنمه قال ابن القاسم ان لم يستكر بحديث يستدل على كذبه في أخذه بقيمته ابن رشد تفسيره ان لم يدع ربه معرفة غنمه صدق المشتري فيما يشبه دون بين وفيما لا يشبه بما أو ما لا يشك في كذبه بقيمته يوم اشتراه حيث اشتراه وان جهات فبأقرب محل وان ادعى اصدق المبتاع بعينه ان أشبه والا فربه ان أشبهه والا فقيمته ومن تكمل صدق الاخر وان لم يشبهه وكل هذا بناء على ما في اختلاف الشفيع والمبتاع في غن الشقص ٤٦٩ (قوله مجانا) المناسب كونه معهم ولا

لاخذ لا ممتاز عافيه اذ يبعد ذلك عطف قوله ويعوض لانه معطوف على المتنازع فيه فيكون كذلك وهو عسير بين كلاً لا يخفى قاله الزرقاني لانه يؤدي لضياع قوله به أي الذي هو بعد قوله يعوض فالاحسن أن يكون قوله ويعوض معطوفاً على محذوف والتقدير ولمسلم أو ذمى أخذ ما وهبوه بدارهم مجانا (ش) يعرض مجانا وأما إذا وهبوه بعرض فيما أخذه بالعوض (قوله ان لم يبيع فبض) والفرق بين هذا وهو انه اذا باعه الذي عاوض عليه ليس لربه الا الثمن وبين الذي وقع في المقاسم فان ربه اذا عرفه بهد القسم يأخذه بالثمن الذي وقع به في المقاسم حسماً بقدوم ذلك عند قوله وبعده فله أخذه بالثمن وبالأول ان تعدد ما قاله عبد الحق ان الذي يقع في المقاسم قد أخذ من العدو على وجه القهر والغلبة فكان

انتهى وحمل فوت ما أخذ من الغنمة باستيلا دوما معه ان أخذه بنية تملكه أما ان أخذه بنية رده لربه فتولان بالامضاء وعدم الامضاء بما ذكره واليه أشار بقوله (ان لم يأخذه على رده لربه والا فتولان) والراجح عدم الامضاء (ص) ولمسلم أو ذمى أخذ ما وهبوه بدارهم مجانا (ش) يعني ان من دخل دار الحرب فوهبه حربي سلعة أو عبداً هرب بدار الحرب أو غار عليه الحربي فاذا قدم بذلك الموهوب له فان ربه المسلم أو الذي يأخذه منه بغير عوض واذا كان المعطى له أخذه من الحربي بعوض بأن اشتراه منه أو وهبه له هبة ثواب فان ربه لا يأخذه من الذي هو معه الا بعد أن يدفع له نظير ما عوض عليه واليه أشار بقوله (ويعوض به) فقوله بدارهم متعلق بوهبوه وقوله مجانا بانه ازرعه العام لان قبلة وان لم يقبل المؤلف وثن يشتمل البيع والهبة ومفهوم دارهم انهم لو وهبوه أو باعوه بدارهم لم يدخلوا بدارهم المجانا فان ذلك يفوت على ربه وأما ما وهبوه بدارهم فقبل تأمينهم فقبل ما وهبوه بدارهم (ص) ان لم يبيع فبض والتمن أو الزائد (ش) يعني ان محل أخذ المسالك لشيء ان لم يفته المعاوض أو الموهوب فان أفاته بعث أو ابلا فلا سبيل له اليه كما هو ببيع فانه يضي لكن يكون لما لكه الثمن فيما اذا وهب مجانا والزائد فيما اذا عاوض عليه كالمعاوض عليه بعشرة وباعه بخمسة عشر فله الخمسة الزائدة وعليه فقوله ولما لكه الثمن أو الزائد لف ونشره من تب وليس له رجوع بفسله ان اغتسله (ص) والاحسن في المفدى من لص أخذه بالفداء (ش) يعني ان من قدى شيئاً من أيدي اللصوص ونحوه من كل ظالم هل يأخذه ربه من الفسادي بغير شيء ابن رشد وهو لا يقيس لان اللص ليس له شبهة ملك بخلاف الحربي أولاً يأخذه الا بعد أن يدفع القدر الذي فداه به من أيدي اللصوص قياساً على ما فدى من دار الحرب قوله أخذه بالفداء أي الذي لا يمكن الخلاص الا به فان أمكن الخلاص بلا شيء أو بدون ما دفع فانه يأخذه في الاول بلا شيء وفي الثاني بما يتوقف خلاصه عليه (ص) وان أسلم لمعاوض مدبر ونحوه استوفيت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن أو بما بقي قولان (ش) يعني ان المدبر والمعتق إلى أجل اذا أسلمهما سيدهما لمن عاوض عليه ما من أيدي اللصوص أو في دار الحرب أو غير ذلك فانه يملك خدمتهما فيخدم المدبر إلى موت سيده الذي دبره والمعتق لأجل يخدم إلى ذلك الاجل فاذا مات سيده الذي دبره والثالث يحمله

أقوى في رده إلى ربه والذي اشتراه من دار الحرب انما يملك بالاطوع ولو شاء لذي كان سيده لم يطع بدفعه فكان أقوى في امضاء ما قبل فيه من البيع انتهى (قوله والاحسن) أي والقول الاحسن أي الارجح وقوله أخذه بالفداء أي ان لم يفده ليعملكه والام يرجع شيء والظاهر انه لو تنازع المسالك مع المشتري في ان الفداء للملك أو الرجوع انه يعمل بقول الفادي بعينه لان هذا امر لا يعلم الا من قبله ومفدى بكسر الدال لانه من فداه يفديه لانه لغة ضيقة وأصل مفدى مفدوى اجتمعت الواو والياء والسابق منه مما ساكن فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلت كسرة لتسليم الياء فلو اختلف في قدر الفداء ينبغي أن يجري على ما تقدم قريبا (قوله فانه يملك خدمتهما) أي ولو زادت على عوضه والفرق بين هذه المسئلة والسابقة ان تلك المدبر ونحوه وقع في سهمه بخلاف هذه فان فيها المعاوضة فهي أشد ولذلك جرى قول فيها بأنه يتبع بجميع الثمن وأما ان

أسلم له أو خسر مكتوب استوفيت كتابته فان عجز ورقه وان أدى فالولا على ما قد هاور آيت ما نصه انه يجبر على قداء أم الوالد فلا تدخل في قوله وضوءه (ثم أقول) ان هذه المسئلة كانت معلقة من القوانين التاميك والتقدمي (قوله ان فر) علم ان بفراره اليينا يكون حرا ولو كان بفراره اليينا بعد تزول جيسنام - م زاد الشيخ عن ابن حبيب ولا ولا دل به عليه ولا يرجع اليه ان أسلم انهم سي (قوله والاعم) أي فيجوز ان يكون المصنف أراد هذه ٤٧٠ الصورة فقط فلذلك نص على الاخرى (أقول) ويرد ذلك بان الاخرى تنههم

بما ربي الاولي بل هذا المصنف
شذو لي لا بد لي كما يتتضميه
كلامه فاما ما نسب أنه انما صرح
به وان كان بعض مفهوم شرط
رداع لي أشهب القائل بأنه
يجوز ان أسلامه يكون حرا فتأمل
(قوله وهما) بالذال المجبة
والموهلة سديا معا أو مترتين
أو سبيت هي قبل أسلامه
وقدومه اليينا بأمان أو قبل
أسلامه وبعد قدومه اليينا
بأمان أو سبيت هي فقط ففي
هذه الاقسام ينهدم النكاح
بينهما الا ما استثنى (قوله ونسلم
بعده الخ) ومثل أسلامها في
عدم النسخ عتقها قبل حيضة
(قوله الا في صورة واحدة)
ظاهر ذلك والمصنف أنه اذا
تعلق السبي بالزوج وحده ان
النكاح ينهدم مطلقا وليس
كذلك لانه اذا أسلم بعد سبي
فانه يقر عاها الا انها تخير لانا
حرة تحت عبده وسواء تقدم
سبيها على قدومها بأمان أو
آخر وسواء تقدم أسلامه على
قدومه أو تاخر لكن لا بد في
هذان كون أسلامه في عدتها
(قوله ثم أسلمت بعد ذلك في
العدة) لا يخفى ان عدتها التي
تحل بها السبي أو غيره حيضة
فغنى أسلم في عدتها أي أسلم قبل ان ترى الدم (قوله وفر اليينا) أو بقي في بلاده هذا هو المشهور وفهمها التونسي على المشهور
انه خرج وأمان لم يخرج فيدعي ان يتبعه ماله وولده لان غيره لم يحزه وقد بقيت يده على ماله (قوله ولو عبر به الخ) أي لان النفي
موضعه بيت المال والغنيمة تقسم بين الجيش (قوله وكذا ماهرها) أي الماخر وقوله وعلى قول ابن القاسم الخ وهو الظاهر أي انه
على قول ابن القاسم اذا سرق من الغنيمة تقطع يده لضعف شبهته على هذا القول لا يفسخ نكاحه لضعف شبهة الملك (قوله لم يفسخ)

أوجاء الاجل في المعتق لا جعل وقدم في ما قد يبه ولا كلام منهما يعتقان ولا يتبعان بشيء وان لم
يوفي ذلك فهل يتبعهما الذي عاوض عليهما بجميع ما عاوض عليهما به ولا يتبع عليهما شيء مما
اغتله منهما لانه كالفائدة أولا يتبعهما الا بما بقي عليهما فقط قولان والمعتق انه يتبع بما بقي كما
يقتضيه كلام المواق (ص) وعبد الحرب يسل حرا أو بقي حتى غنم (ش) يعني ان عبد الحرب
اذا فر الى بلاد المسلمين قبل أسلام سبيده فانه يكون حرا لانه غنم نفسه وسواء أسلم أم لا فلا مفهوم
لقوله يسل وان قدم بمال فانه يكون له ولا يتبعه وكذلك يكون حرا اذا أسلم وبقي عند سيده في
بلاد الحرب حتى غنم المسلمون وسيده مشرك وهذا اذا خرج اليينا كافرا أو مسلما قبل أسلام
سيده بدليل قوله (لا ان خرج بعد أسلام سيده) أي لا ان خرج اليينا كافرا أو مسلما بعد أسلام
سيده فرق له وسواء سبق أسلام أحدهما أسلام الآخر أو تساوا في الأسلام (ص) أو يجرد
أسلامه (ش) معطوف على خرج لاعلى بعدد كانه قال لا يخرج وجهه أو يجرد أسلامه أي العبد
وليس تكرارا مع مفهوم الشرط لان قوله أو بقي حتى غنم معطوف على فرو مفهوم فر أو بقي
حتى غنم أعم من مجرد أسلامه والاعم لا يلزم أن يصدق باخص معين لانه يصدق بما اذا أسلم
وخرج لبعض ديارهم أو حوزهم أو نحو ذلك ولم يصل اليينا وهو اذا لم يصل اليينا لا يكون حرا على
المذهب (ص) وهما السبي النكاح الا أن تسي وتسلم بعده (ش) يعني ان الزوجين الكافرين
اذا سبيا مجتمعين أو احدهما قبل الآخر فان النكاح يفسخ بينهما ويحل وطؤها بعد الاستبراء
بحيضة ولا عدة لانها صارت أمة الا في صورة واحدة فانه لا يقطع بينهما وهي ما اذا أسلم الحربى
سواء كان عندنا بأمان أو جاء اليينا ثم سبينا زوجته ثم أسلمت بعد ذلك في العدة فانها يقران على
نكاحهما ترغيبا في الأسلام لانها صارت أمة مسلمة تحت حرم مسلم فان لم تسلم فرق بينهما لانا
أمة كتابية تحت مسلم وهو لا يجوز له أن يتزوج الامة الكافرة وغاله أن يطأها بالملك (ص)
وولده وماله في عطفها (ش) الضمير في ولده راجع لمن أسلم المفهوم من قوله بعده والمعنى ان
الحربى اذا أسلم وفر اليينا أو بقي في بلاده حتى غنم بالاده فان ولده الذي حملت به أمة قبل أسلامه
رق بدليل قوله ورق ان حملت به بكفر وماله غنيمة للجيش الذي دخل بلاده وهو مراده بالنفي
ولو عبر به لكان أحسن وأما زوجته فهي غنيمة اتفاقا وكذا مهرها اذا كانت غنيمة فقيل يفسخ
نكاحه لانه جازمها وعلى قول ابن القاسم لو سرق من الغنيمة يقطع لم يفسخ ولا فرق في ولده
بين الصغير والكبير بقي الحربى ببلاده أو خرج اليينا وترك ماله وولده أسلم عندنا في أمانه أو في
بلاده وهو معنى الاطلاق وأما ولده الذي حملت به بعد أسلام الاب فانه لا يرق اتفاقا (ص) ولده
صغير كتابية سبيت أو مسلمة (ش) هذا عطف على قوله في والمعنى ان الحربى اذا سبى حرة
مسلمة أو حرة كتابية فوطئها وأنت بأولاد عندك ثم غنم المسلمون ذلك الحربى والحرة والاولاد
فان الاولاد الصغار الذين حدثوا من المسلمة أو من الكتابية عند الحربى لا يكونون في أعلى

المشهور
فغنى أسلم في عدتها أي أسلم قبل ان ترى الدم (قوله وفر اليينا) أو بقي في بلاده هذا هو المشهور وفهمها التونسي على المشهور
انه خرج وأمان لم يخرج فيدعي ان يتبعه ماله وولده لان غيره لم يحزه وقد بقيت يده على ماله (قوله ولو عبر به الخ) أي لان النفي
موضعه بيت المال والغنيمة تقسم بين الجيش (قوله وكذا ماهرها) أي الماخر وقوله وعلى قول ابن القاسم الخ وهو الظاهر أي انه
على قول ابن القاسم اذا سرق من الغنيمة تقطع يده لضعف شبهته على هذا القول لا يفسخ نكاحه لضعف شبهة الملك (قوله لم يفسخ)

هذا هو الظاهر (قوله تأويلان) أي على المدونة أي على قولها ان بلغ ولدها وقتلوا في ثم قال في الذمية وكثير ولد هاني ففهمها ابن أبي زيد على ان المراد القتل بالفعل وفهمها ابن شهابون على أن المراد الصلاحية للقتال وان لم يحصل منهم قتال بالفعل وكان الشيخين خالف عادته لان عادة ابن شهابون لا يتأول ويحمل على ظاهر اللفظ وعادة أبي محمد يحمل على التأويل لا على الظاهر هذا والظاهر ما قاله ابن أبي زيد رضي الله عنه (قوله تخصيص المسئلة بذلك) أي تخصيصها بأولاد المسلمة بل في المدونة تخصيصها بذلك بباب الجزية (قوله على قتال الكفار) أي طلب قتال الكفار حصل قتال بالفعل أم لا فظهر قوله أتبعه (قوله من المجازاة) مفاعلة تقتضي الجزاء من الجانبين وذلك ان الجزاء من المؤمنينهم ومنهم الجزية وقوله ٢٧١ والجزء أي ما يجازي به كالجزية

(قوله وقيل انها) أي الجزية (قوله اذ اقضى) أي اذا أدى فهو ما يرسل قبلة (قوله أي لا تقتضي) أي تؤدي (قوله الجزية العنوية) أي وأما الصلحية فهي ما التزم كافر منع نفسه أداءه على ابتغائه ببلده تحت حكم الاسلام حيثما يجري عليه وقوله منع نفسه جملة من فعل وفاعل ومفعول وقوله أداءه مفعول التزم وقوله تحت حكم الاسلام مقتضاه ان التراضي منهم على ترك المقاتلة بماله مع عدم كونهم تحت حكم الاسلام لا يكون جزية صلحية وسيأتي في تعريف المهادنة ما يفيد انه انتهى من شرح شب وقوله لا منه الخ خرجت الصلحية كما قال في ذلك لكن قد علمت من تعريف الصلحية اشتراكهما في بقاء الكافر تحت حكم الاسلام فانظر ذلك وقوله وصونه أي حفظه تفسير وقوله باستقراره أي على ادوام ايجاز الحري اذا دخل

المشهور بل احرار تبع الامم بخلاف الكفار في (ص) وهل كبار المسلمة في أو ان قاتلوا تأويلان (ش) الموضوع بحاله يعني أن الجزية المسلمة اذا سببت وأتت بأولاد عند الحربي فان كانوا صغار افهم بغيراتها كما لا يكونون في أو أما الكفار فهم في أي غنمة فلو عسر به لكان أظهر وهل هم في أو ان لم يقاتلوا لانهم على حال يمكنهم القتال واليه ذهب ابن شهابون أو هم في أو ان قاتلوا بالفعل واليه ذهب ابن أبي زيد وعبد الوهاب تأويلان وأما كبار الكافية في أو اتفاقا كما قال ابن عرفة وبه صرح ابن بشير وابن حارث في كفاية الشارح الخلاف فيهم فيه نظر وقول بعضهم ليس في المدونة تخصيص المسئلة بذلك ليس كما ينبغي وانما أجاد المؤلف في تخصيصه كلامه بكبار المسلمة رحمه الله ونفعه ما به (ص) وولد الامم لالكها (ش) يعني ان المسيية اذا كانت أمة وأتت بأولاد عند الحربي ثم غنم المسلمون فالشهور انهم لالكها مسلمان أو ذميا سواء كانوا صغار أو كبار من زوج أو غيره لتبعية الولد لأمه في الرق والحرية وتبعية الولد لأمه في الرق والحرية ولا ييسه في الدين والنسب واداء الجزية وقد صرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأن ولد الزانية تبع أمه في الرق والحرية والاسلام وفي ابن ناجي في شرح المدونة ما يفيد به يعلم ما في شرح س * ولما انتهى الكلام على قتال الكفار أتبعه بما يشأ عنه من جزية ومهادنة وفك أسير وغير ذلك من متعلقاته وبدأ بالكلام على الجزية لانها الامم الثاني المنع من القتال كما مر في قوله ودعوا للاسلام ثم جزية قال في التبيين الجزية بكسر الجيم مأخوذة من المجازاة والجزاء لانها جزاء الكفرا عنهم وقتلهم من سكنى دارنا وقيل انها من جزى يجزى اذ اقضى قال تعالى واتقوا يوما لا تجزي أي لا تقضي وجمعها الجزى بكسر الجيم مثل عليه وحلى انتهى وشرعت في السمة الثامنة وقيل التاسعة من المجرة ابن عرفة الجزية العنوية ما لزم الكافر من ماله لا منه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه انتهى ولما تعلق الكلام في هذا الباب بأربعة ابحاث العقد والعاقدة والمعقود عليه والمكان الذي يسكنه فاشار الى الرابع بقوله سكنى الخ والى المعقود عليه بقوله لكافر والى الاولين بقوله

بأمان لقضاء مصلحته (قوله والى المعقود عليه) فيه ان الكافر عاقد كالا مام وأما المعقود عليه فهو السكنى والمال نظير ما قيل في البيع واعلم ان الجزية ينتهي حكمها الى نزل سيدنا عيسى عليه السلام ثم لا يقبل الا الايمان لفيض المال وعدم النفع به حينئذ وانما يقبل الايمان (قوله عقد الجزية) لا يخفى ان الجزية قد عرفت انها المال المعروف فاذا كان يكون في الكلام مرة فالما نسب أن يعبر بالذمة بدل الجزية كما أفاده بعض المحققين (قوله اذن الامام) أي باذن الامام أي أو نائبه (قوله سكنى موضع مخصوص) أي غير مكة والمدينة واليمن وقوله على اعطاء مال مخصوص وهو الاربعة دنانير أو الاربعون درهما وقوله على وصف مخصوص هو كونه يصح سبأؤه (قوله ويجب عليه) أي ويجب العقد على الامام اذا بذله أي طلبه أو بذلوا المال المفهوم من المقام الحاصل

أن حكمها الجواز وتدرج المصلحة وقد تتعبد والذى يظهر أن يقال أن تعينت المصلحة في الجزية وجبت وان تدرجت المصلحة فيها تدرجت وان استوى الأمران أي المصلحة وعدمها جازت جواز المستوي الطرفين وان تعينت المصلحة في عدمها حرمت وان تدرجت المصلحة في عدمها تدرج عدمها وانما يظهر فلا يقبل (قوله شموليا) أي وأما عمومها البديل فهو الالب (قوله فانه طريقة لها) أي طريقة ضيقة (قوله المعاهد قبل انقضاء مدة عهده) ولا يصح سبأوه ولو طال مقامه عندنا إلا أن يضرب الامام عليه حين يريد الإقامة فيصير من أهلها وليس له حينئذ الرجوع على أحد القولين ابن الحاجب ومحلها ما بعد الوقوع وأما ابتداء فلا يجوز ضربها عليه لدخوله بأمان (قوله ولا من غير قادر على شيء) أي لا تؤخذ في وقت أخذها من ليس بقادر ولعل الأحسن أن يقول فلا تضرب على عاجز والظاهر أن المراد بقادر على الدفع قدرته على الكسب فتضرب على التادر على الكسب ثم حين الأخذ يؤخذ منه على قدر وسعه (قوله ولا ممن ٤٧٢) أعنته مسلم ببلد الاسلام وظاهر أن الحسن ان العبرة بحمل العتق وان كان

الآن يخاف غائلتهم قاله في الجواهر وقوله لا كافر أي لكل كافر لان النكرة في سياق الإثبات قد تم أي عمومها شموليا وان كان قليلا وهو المناسب لغرضه هنا ولا يستلزم على ذلك بكلام ابن رشد وابن الجوزي من أنها لا تؤخذ من كفار قريش اجاعا فانه طريقة لها وانما أتى المؤلف بقوله لا كافر توطئة لما بعده والا لمسلم لا يتوهم أن عليه جزية حتى يحترز به منه وخرج بقوله (صح سبأوه) بالمدى أمره المعاهد قبل انقضاء مدة عهده والمراد فانه لا يقر على رده إذ كل منهما لا يصح سبأوه (ص) مكلف حرقا لمخالطه بعتقه مسلم (ش) يعني أن شرط أخذ الجزية أن يكون المأخوذ منه مكافأ حرقا قادر انخالط الأهل دينه فلا تؤخذ من مجنون ولا من صبي ولا من عبد ولا من فيه شبهة حرية ولا من غير قادر على شيء منها ولا من رهبان الأديرة لكن هذا ينبغي عنه قوله صح سبأوه ولا ممن أعنته مسلم ببلد الاسلام بخلاف ما لو أعنته غير مسلم أو أعنته مسلم ببلد الحرب واذ بلغ الصبي فانه يؤخذ منه على الفور ولا ينتظر به تمام الحول كما في الكافي وانظر هل يجري ذلك في العبد اذا أعنته والمجنون اذا أفاق أم لا وقوله مخالط ولوراهب كنيسة لا صومعة ودير وغار ولو طرأ ترهبه سقطت عنه عند ابن القاسم خلا فلا خوين ولعله استغنى بتذكير الأوصاف عن اشتراط الذكورية أي المحقة (ص) سكنى غير مكة والمدينة واليمن ولهم الاجتياز (ش) سكنى منصوب بنزع الخافض أي اذن الامام في سكنى كذا وسكنى ممنوع من الصرف يجوز فيما بعده الجرع على الاضافة والنصب وقوله غير مكة الى آخره تفسير لجزيرة العرب المشار اليها بقوله عليه الصلاة والسلام لا يبقين دينان بجزيرة العرب وشمل قوله غير الخ بيت المقدس والثغور ونحو ذلك وأما جزيرة العرب وهي مكة والمدينة واليمن فلا يجوز لهم سكناها لكن يجوز لهم أن يروا بجزيرة العرب اذا كانوا مسافرين ولا ينعون من ذلك لدخولهم أيام عمر بجباية الطعام من

العتق يحمل آخر ويبقى النظر فيما اذا أعنته مسلم وكافر مسلمة كآبنيهما هل يبعض عليه أولا يؤخذ منه نظر المعتق المسلم أو يؤخذ منه نظر العتق الكافر والظاهر أنه اذا كان عتق المسلم الغالب أو النصف لا يؤخذ لان الاسلام يملأ ولا يملأ عليه وأما اذا كان أقل فهل كذلك للعلة المذكورة وهو الظاهر ويجوز (قوله واذ بلغ الصبي الخ) أنه مراعاة لقول أبي سعيدة يؤخذ من أول السنة أو ان يقول بعدم اشتراط الكليف ثم اعلم أن محل أخذها منه عند بلوغه اذا تقدم لضربها على كبارها الا حار حول فاكثرت تقدم له حول عند ناصبيا والافقو

اشام

الظاهر أن ما كالمصبي ودا أخذت من الصبي والعبد والمجنون

عند البلوغ والحرية والافاقه فالظاهر أنه يؤخذ ثانيا بمرور حول من يوم أخذها وأما الفقير اذا استغنى فلا يطالب بما مضى قبل غناه بل يتسدد له حول من يوم غناه كما في شرح عيب (أقول) والظاهر أنه مثل الصبي بل أولى كما يعلم مما تقدم فتدبر (قوله ولعله استغنى الخ) يناق ما تقدم له (قوله سكنى) مصدر سكن الدار اذا أقام فيها (قوله غير مكة الخ) أي وما في حكمها من أرض الجاز أي ولو صيبا وانما خص المؤلف المكلف وما معه بالذ لا لجل ضرب الجزية عليه (قوله منصوب بنزع الخافض) مقتضو على السماع (قوله جزيرة العرب) من الجزر وهو القطع وهييت بذلك لا تقطاع الماء من وسطها الا جذبا بمجر القلزم من ناحية المغرب وبحر فارس من ناحية المشرق وبحر الهند من الجنوب قال الأصمعي هي ما بين أقصى عدن الى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام عرضا (قوله وهي مكة الخ) أي وما ألحق بذلك من أرض الجاز (قوله وضرب لهم عمر ثلاثة أيام) الظاهر أن تخصيص الثلاثة بالذكر لكون الثلاثة كانت اذالك مظنة لقضاء الحاجة والا فلو كانت الحاجة تقتضي أكثر لكان ذلك كذلك

(قوله يستوفون) أي يحصلون حوائجهم (قوله يفتح الخ) الحاصل ان الباء اما لاسميبة أو بمعنى على أو بمعنى مع (قوله والمذهب ان المال شرط لاركن) أي المال شرط في عقد الذمة لا وكن فيه ولا يصح أن تقول في عقد الجزية ثم اعلم أنه لو أقرهم بجزية أنشط أو يخبرون بين الجزية والرد لما منهم فيظهر أنه اماركن أو شرط في صحة عقد الذمة ولا يفترق شرط الصحة مع الركن الا في الدخول خارج الماهية وبعدمه (قوله للعنوي) خبر مقدم والمال بمعنى على وأربعة دنائير أو أربعون درهما مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة استئنافا بما يجواب عن سؤال مقدر كأن قائله أنت ذكرت المال فسامت قدره فقال على العنوي كذا والصلي ماطرط والعنوي منسوب للعنوة يشق لعين وهي القهر والغلبة (قوله أربعة ٤٧٣ دنائير) شرعية وهي أكبر من دنائير مصر وقوله أو أربعون درهما شرعية وهي أقل من دراهم مصر (قوله في سنة) أي في كل سنة قرية أي انلا يصيح على المسلمين سنة في نحو ثلاثين سنة وذلك بهم العنوي والصلي (قوله ثم ينظر عند أخذها) فيسه اشارة الى أنه يضرب عليه متى كان قادر على الاكتساب ثم ينظر عند الاخذ (قوله والظاهر آخرها) ومن اجتمعت عليه جزية سنتين أخذهم ما ان كان لفرار لا لفسر لان الفقير لا جزية عليه ولا يطالب بها بعد غناه ولا تثبت لمديها لا يبيته أردليل وتعيير به بالاسم لا يوافق مصطلحه والموافق التعبير بالفعل (قوله ومثله للباجي) أي فهذه الاستظهار من المصنف موافق للباجي (قوله أو مفعول) ظاهره أنه مفعول به وليس كذلك بل هو منصوب بنزع الخافض أي يؤخذ في آخرها وينبغي

الشام الى المدينة وضرب لهم عمر ثلاثة أيام يستوفون وينظرون في حوائجهم ومقتضى كلامهم أنهم لا يتكثرون من الإقامة المذكورة في مصلحة وظاهره ان لهم المرور ولو اغير مصلحة وفي عبارة وليس المراد بالاختيار المرور فقط بل المراد به ما قابل السكنى فيشمل دخولهم هذه الاماكن لخبرهم وقضاء حوائجهم ومصالحهم (ص) بال (ش) يصح تعلقه بسكنى أي في سكنى بسبب مال ويعقد أي العقد على مال وباذن الامام مع مال أي مخصص بأعمال والمذهب ان المال شرط لاركن (ص) للعنوي أربعة دنائير أو أربعون درهما في سنة (ش) يعني أن المقدار الذي يضرب على أهل العنوة هي أربعة دنائير أو أربعون درهما في كل سنة ثم ينظر عند أخذها فمن كان غنيا بذلك أخذ منه ومن كان قادرا على بعضه أخذ منه ما قدر عليه ومن كان غير قادر على شيء سقطت عنه ولا يطالب بها بعد غناه قال ابن عبد السلام ولم يعلم من كلام المؤلف أي ابن الحاجب حكم أهل غير الذهب والورق وقد قال يكتفون على نقل بعض الشيوخ وان كانوا أهل ابل فصار اضاهم عليه الامام انتهى أي ما ارضاهم عليه ابتداء أو عند الاخذ وأهل المعز والضأن والعروض كذلك كما قاله الشيخ كريم الدين (ص) والظاهر آخرها (ش) يعني أن الجزية تؤخذ من ضربت عليه آخر الحول كذهب الشافعي وهو القياس كان كاه ومثله للباجي ابن رشد وكذلك الصلحية إذ وقعت مبهمة وآخرها منصوب بنزع الخافض أو مفعول لفعل محذوف أي انما تؤخذ آخرها (ص) ونقص الفقير بوسعه ولا يزداد (ش) يعني أن الجزية تؤخذ من الفقير بقدر حاله ولو درهما واحدا ولا يزداد الغني على القدر المتقدم ذكره (ص) والصلي ماطرط وان أطلق فكلاول (ش) تقدم الكلام على الجزية العنوية والكلام الآن في الجزية الصلحية وهي على ما شرط ان رضى الامام أو من يقوم مقامه وله أن لا يرضى بما شرط ويقايله ولو بذل أضعاف الاول على المذهب وما يأتي ضعيف وان أطلق في صلحه ولم يشترط قدر فعليته ما يلزم العنوي وهو أربعة دنائير أو أربعون درهما (ص) والظاهر ان بذل الاول حرم قتاله (ش) يعني أن ابن رشد استظهر ان الصلي اذا بذل القدر الذي على العنوي أنه يلزم الامام ان يقبله منه ويحرم على الامام ان يقايله وحقه ان يعبر بالفعل لانه من عند ابن رشد لا من الخلاف (ص) مع الاهانة عند أخذها (ش) أي وتؤخذ كل من الجزيتين مع الاهانة وحبوا الى الاذلال والشدة لهم عند أخذها قوله تعالى حتى

٦٠ خشي ثاني تقييده اذا كان يحصل له اليسار في لا تخرفان كان اغيا يحصل له اليسار في الاول أخذت فيه لان تأخيرها لا تخرها يؤدى لسعة وطها (قوله ونقص الفقير) أي عند الاخذ لا عند الضرب لانها تضرب عليه كاملة كما في ك وقوله بوسعه مفعول محذوف أي وأخذ منه بوسعه أو ضمن معنى اعتبر أي اعتبر الفقير بوسعه أي طاقته (قوله والصلي ماطرط) بالبناء للفاعل وقوله ان رضى اشارة الى أن في عبارة المصنف حذفا وهذا يدل على قراءته بالبناء للفاعل كما قلنا ويصح أن يقرأ بالبناء للمفعول أي ويكون الشرط امامن الامام أو من الحربى ولا بد من الرضا على كل وقوله ما يأتي ضعيف أي الذي هو وقوله والظاهر الخ (قوله أي الاذلال والشدة الخ) وحده ما قبل في اهانتها ان يحجموا يوم أخذها فكان مشهور كسوف ويحضر وافيته قائمين على أقدامهم وأعوان الشريعة فوق رؤسهم يخوفونهم على أنفسهم حتى يظهر لهم ولغيرهم ان مقصدنا منهم اظهار ذلهم لا أخذ أموالهم

وبرون أن لنا الفضل في قبولها منهم وتركهم ثم يجذب كافر بعد كافر لقبضها ويضع على عنقه ويدفع دفعا كأنما يخرج من تحت
السيف عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا وينبغي استحضار ما جئوا عليه من بغضهم لنافذة كذب نبينا وأنتهم لو تدبروا علينا
لاستأصلونا شيئا فشيئا واستولوا على دماننا (قوله وإضافة المجتاز ثلاثا) من عطف الخاسر على العام لأن هذا من أرواق المسلمين
ك (قوله ثلاثا) أي ثلاث ليال أو أيام وحذف التاء مع حذف المعروف جاز ولو كان المعدوم مذكرا (قوله للظلم) أي بالكثرة ما فرض
عليهم (قوله مدان) الذي في تت صاع والذي في المواق مديان تنبيه مدي مكال يسع سبعة عشر صاعا (قوله وثلاثة أفساط
زيت) كل قسط ثلاثة أوطال بالشامي لا بالصري وبعبارة أخرى وزن كل قسط تسعة أوطال (قوله والحيرة) نسخة لك والحيرة
قال والذي في عبارة بعضهم ٤٧٤ والحيرة بالكسر بلد قريب من الكوفة بدل الجزيرة لأن الجزيرة ينعون من

بعض الجزيرة عن يدوهم صاغرون ويؤخذ من كلامهم عدم قبول النساب في ذلك لأن
المقصود حصول الاهانة والاذلال لكل أحد بهينه عسى أن يكون ذلك مقتضى رغبتهم في
الاسلام (ص) وسقطنا بالاسلام (ش) أي الجزية والاهانة والمراد بالجزية المطابقة الشاملة
للغوية والصحية وهذه أولى لأنه يعلم منه حكم الاهانة بطريق المنطوق وعلى عود الضمير على
الجزية لا يعلم منه حكم الاهانة إلا بطريق الاتزام ونظاير قوله وسقطنا بالاسلام ولو ظهر
منه التحيل على إسقاط الجزية في المسلمين المذكورة وهو كذلك (ص) كأرواق المسلمين
وإضافة المجتاز ثلاث للظلم (ش) يعني أنه يسقط عنهم لأجل الظلم ما قرره عمر بن الخطاب رضي
الله عنه مع الدناير والدرهم في كل شهر على كل نفس وهو من الحنطة مدان وثلاثة أفساط
زيت على من كان بالشام والحيرة وقرر على كل من كان بصحرأردبان الحنطة في كل شهر على
كل نفس ولا أدري كم من الودك والعسل والكسوة وقرر عليهم أيضا أن يضيفوا من هبهم
من المسلمين ثلاثة أيام وقرر على أهل العراق خمسة عشر صاعا من التمرفي كل شهر على كل
نفس مع كسوة مبروفة كان عمر رضي الله عنه يكسوها الناس لا أدري قدرها قاله مالك
وقوله للظلم علة للسنة اثنين (ص) والغنوى حر (ش) يعني أن الغنوى بعد ضرب الجزية عليه حر
فعلى من قتله خمسة دنانير لأن إقراره في الأرض إقرارهم بها من ناحية المن الذي قاله الله
تعالى فاما منا وامن العتاقة فلا ينعون من هبة أموالهم والصدقة بها وان يحكم بذلك عليهم
المسلمون وان لا ينعوا من الوصية بجميع أموالهم إلا إذا لم يكن لهم وارث من أهل دينهم وكان
ميراثهم للمسلمين وعليه يأتي قول ابن حبيب إذا أسلموا كانت لهم أموالهم ولم تنزع منهم وإلى
هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وان مات أو أسلم فالارض فقط للمسلمين (ش) أي الارض
المهودة في قوله ووقفت الارض وهي التي أقوت بيده يوم الفتح اذ لم تقر بيده إلا لعمل فيها
إعانة على الجزية ابن زرقون وأما الارض التي اشتراها بعد العنوة حيث يجوز له الشراء ففيه
من جملة أمواله حكمها حكم ماله عندي ولم أر نصا فيها أو كان الأولى أن يفرع قوله وان مات الخ
بالقاء لأنه مفرع على الحرية ومفهوم قوله فقط ان ماله ليس للمسلمين لكن على تفصيل وهو
أن ما اكتسبه من المال قبل الفتح فهو للمسلمين أيضا وما اكتسبه بعده فهو له فإن قيل ما هنا

سكنائهم فيها (قوله ولا أدري
كم الخ) استظهر بعضهم أنه
يرجع في ذلك لاجتهاد الامام
(قوله والغنوى حر) أي
والصحي كذلك (قوله وكان
ميراثهم) عطف مسبب على
سبب أي لانهم إذا لم يكن لهم
وارث من أهل دينهم ميراثهم
للمسلمين (قوله وعليه) أي
على أنه حر الذي هو المعتد
ومقابل يقول انه عبد للمسلمين
ويترتب على الحرية أنه
لا يجوز النظر إلى شعور نساء
أهل الذمة ولا صدورهن
وعلى أنهن اماء فيجوز ذلك
(قوله الا ليعمل الخ) فيه أن
ولده عليه الجزية ففرضيته
انها تورث مع أن المصنف
قال فالارض للمسلمين سواء
كان له وارث أم لا (قوله حيث
يجوز له الشراء) أي بان كانت
أرض موات كما أفاده بعض
شيوخنا احتراز بذلك عن
أرض الزراعة فانها وقف

لا يجوز شراؤها (قوله ان ما اكتسبه من المال قبل الفتح الخ) فان قلت انه قبل الفتح غنمة قلت انه
إذا أقر في البلاد لا بد أن يترك له شيء يبيع به (قوله فهو للمسلمين) أي في بيت المال هذا وأفاده بعض شيوخنا فأنلا والذي في عجم
أن المعتد خلاف هذا التفصيل وهو أنه ان مات فان ماله للمسلمين ان لم يكن له وارث سواء اكتسبه بعد الفتح أو قبله انتهى (أقول)
وإذا علمت ذلك فخيرك بهن الشيخ عبد الرحمن الذي هو أصل عبارة الشارح وهو وأما غير الارض من جميع أموالهم فله أولوارثه
وشهره ابن الحاسب سكن في المدونة وان كان الذي أسلم من أهل العنوة لم يكن له ماله ولا أرضه ولا داره قال ابن يونس عن أبي
محمد يريده ماله الذي اكتسبه قبل الفتح وأما ما اكتسبه بعد الفتح فهو له انتهى ففهو الارض فقط فيه تفصيل على ما عند ابن يونس
فلا يفتري به على المصنف انتهى والحاصل أنه إذا مات فماله لوارثه ان كان له وارث فان لم يكن له وارث فماله للمسلمين أي ماله الذي

مخالف

بمده حين الموت اكتسبه قبل الفتح أو بعده وبقي بيسده (وأقول) ظهر لك أن الخلاف فيما إذا أسلم وقد علمت أن ماله قبل الفتح غنيمة وقد أجبنا بما تقدم فإن قلت يستتبع كونه إذا لم يسلم بقي ذلك المال بيمده وإذا أسلم تنزع منه قلت لا بعدلانه إذا أسلم بصير له استحقاق في بيت المال (أقول) ويمكن جواب آخر بأن يكون المراد أن هذا المال الذي اكتسبه قبل الفتح لم يظفر حين فتح البلاد حتى يتقسم بين الغنائم وما ظهر إلا بعد تفرق الجيش فصار لا موضع له إلا بيت المال هذا ما ظهر وعليه لنا التأمل في المقام والله أعلم (قوله فلهم أرضهم أن أسلموا) وأولى أن لم يسلموا وانما قيد بذلك إشارة ٤٧٥ للفرق بينه وبين العنوي (قوله فلاهل مؤادتهم) كذا في نسخة شيخنا

عبد الله كاتبنا علم إلى الذين يثرون عنهم الجزية كذا ضبطه تحت بخطه انتهى وفي شرح شب خلافه لانه قال المراد بؤادتهم من بينهم وبينه مودة وقد ذكرناه لا بد أن يكون من أهل دينهم فإن كان من أهل دينهم ولم يكن بينهم وبينه مودة فلا توارث بينهم انتهى قال في المصباح ووادته مودة وو داداؤ كذا قبل أن الاسم المودة بفتح الهمزة في شرح شب كما أن الأرض لهم أموالهم لهم قال المصنف فلهم أرضهم ومالهم والوصية بهم أو ورثاعهم فإن لم يكن لهم وارث فلهوادتهم من أهل دينهم لا فاد المراد انتهى (قوله وخراجها على البائع في المثلتين) وهذا قول ابن القاسم ومقابلها ما ذهب القائل بأن خراجها على المشتري فلو اتبعناهما المسلم على أن خراجها عليه كان البيع حراما قال ابن القاسم (قوله إلا أن يموت أو يسلم) تقدم مفهوم يموت وإن فيه نظرا وكذا يقال

مخالف لاسيما في باب الفرائض من قوله ومال الكفاي المودى للجزية لاهل دينه من كورثته فالجواب أن ذلك في غير العنوي جهاتين الموضعين (ص) وفي الصلحي أن أجملت فلهم أرضهم والوصية بمالهم وورثوها (ش) الجار والمجرور معلق بقوله رأي والصلحي في الصلحي وقوله فلهم أرضهم جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ المقدّر فإذا أجملت جزيتهم على البلاد باحوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص شخصاً ولا ما يخص الرقاب من الأرض فلهم أرضهم أن أسلموا ابن القاسم ويبيحونها الباجي ولا يزداد في الجزية بزيادتهم ولا ينقص بنقصانهم ولا يبرأ أحد منهم إلا بإدعاء الجميع لانهم جملة والوصية بمالهم بعضه أو كله أو ورثوها فإن لم يكن لهم وارث فلاهل مؤادتهم ماذ لا ينقص من الجزية شيء يموت بعضهم ومذهب ابن حبيب إلى أن الأرض موقوفة للجزية لا تباع ولا تورث ولا يمت لهم أن أسلموا (ص) وإن فرقت على الرقاب فهي لهم إلا أن يموت بلا وارث فلهم مسلمين ووصيتهم في الثالث (ش) يعني أن الجزية الصلحية إذا وقعت مفترقة على الرقاب كمل كل رقبة كذا وأجملت على الأرض أو سكت عنها فلهم أرضهم والمسايعود الضمير من قوله فهي لهم أي فالأرض لهم بقرثها وببيعونها وتكون لهم أن أسلموا أو تورث عنهم مع مالهم أن ماتوا فإن مات واحد منهم ولا وارث له فماله وأرضه للمسلمين لا لأهل مودته ووصيتهم في هذه الحالة في الثالث فقط أن لم يكن لهم وارث والا فلهم الوصية بجميع مالهم وفي هذه الحالة تزيد الجزية بزيادتهم وتنقص بنقصانهم وحكم ما إذا فرقت على الأرض أو عليهم ما حكم ما إذا فرقت على الرقاب (ص) وإن فرقت عليها أو عليهم ما فلهم بيعها أو خراجها على البائع (ش) يعني أن الجزية الصلحية إذا وقعت مفترقة على الأرض فقط أي وأجملت على الرقاب أو سكت عنها كمل كل شجرة كذا أو وقعت مفترقة على الأرض وعلى الجساجم مع كمل كل شجرة كذا وعلى كل رأس كذا فأرضهم لهم ببيعها أو خراجها على البائع في المثلتين وهذا قول ابن القاسم في المدونة وانظر إذا مات البائع هل يتبع المشتري بخراج الأرض دائماً أو ورثة البائع وبعبارة وإن فرقت عليها أي الأرض أو عليهم أي الأرض والرقاب فالحكم فيهم ما ساء وهو أن أرضهم وأموالهم لهم أن أسلموا ولو رثتهم أن ماتوا إلا أن يموتوا بلا وارث فلهم مسلمين كما في القسم الذي قبله ويزاد هنا قوله ولهم بيعها أو خراجها المضروب عليهم على البائع إلا أن يموت أو يسلم وسكت عن المال في هذا القسم وحكمه حكم الذي قبله وعلى كل حال الأرض لهم في الأقسام الثلاثة إلا أنهم ماذ باعوها في القسمين الأولين لا يكون خراجها على البائع وفي هذا القسم خراجها على البائع والمراد بخراجها ما ضرب عليهم أو سكت

في مفهوم يسلم وانما ظهر أنه إذا أسلم تسقط عنه رأساً فلا يطالب به بائع ولا مشتر وذلك لانه إذا أسلم يسقط عنه الخراج والأرض له وإذا كان الأمر كذلك فلهذا إذا باعها ثم أسلم فلا يطالب بها المشتري ولا البائع (أقول) وانما ظهر أنه إذا مات البائع يتبع ورثة البائع لانه لما حكم الشارع بأن المتبوع البائع يظهر أن التعلق يكون من جهة فيلحق به وارثه لا المشتري والذي يظهر أنهم إذا أسلموا تسقط عنهم وعن المشتري لأن الأرض تكون لهم إذا أسلموا وتسقط الجزية عنهم بالسلام وقد عدا كها منهم المشتري وقوله وحكمهم حكم الذي قبله هذا هو الذي أفاده بقوله فالحكم فيهم ما ساء وهو أن أرضهم لهم أن أسلموا الخ (قوله في الأقسام الثلاثة) الأول هو ما أشار له بقوله وفي الصلحي أن أجملت الخ والثاني ما أشار له بقوله وإن فرقت على الرقاب الخ والثالث هو ما أشار له بقوله

وأن فرقت (قوله) وذكر الشيخ كرم الدين الخ (فصار الحاصل أن رب الأرض إذا باعها فخرجها على أهل الصلح جميعهم في التمسك
الاولين وفي الثالث على البايع فافتقر الحكم في الخراج عند البيع وان ساوى الثالث انشأ في شيء آخر الذي قد تقدم بيانه
في تنبيه في ابن بونس وجه خاض وهو ما إذا أجلت على الرقاب دون البلد قال فلهم بيع الأرض وتورث عنهم قالو كانت مفصلة
على الجماعة انتهى (أقول) قد علمت ما قاله الشيخ كرم في القسم الثاني وهو ظاهر بالنسبة له إذا فرقت على الرقاب وأجلت على
الأرض أي بالنسبة للأرض لا بالنسبة للرقاب لأن الأرض لا تدخل لها في ذلك ويبقى ما إذا قسمت على الرقاب وسكت عن الأرض
وباع أحد أرضه فالظاهر أنه ٤٧٦ لا يتعلق بالأرض خراج على المشتري وإنما الذي هو مضر وب على بائعها يكون

المؤلف عما إذا فصلت على الرقاب وأجلت على الأرض أو سكت عنها هل يكون على من باع
الأرض خراجها أو لا وذكر الشيخ كرم الدين أنه لا يكون خراجها على من باعها بل يكون عليهم
أي على أهل الصلح جميعهم كأن الحكم كذلك إذا وقع الصلح على الرقاب والأرض مجزأة لكن
ذكره على سبيل البحث (ص) ولا ننوي أحداث كنيسة أن شرط والا فلا (ش) يعني أن العنوى
يجوز له أن يحدث كنيسة في بلدة العنوة المقر بها أهلها أو فيما يختطه المسلمون يسكنونه معهم إذا
اشتراط ذلك عند ضرب الجزية ويؤلف بشرطه فإن لم يشترط ذلك عند الضرب فإنه يمنع من
أحداث الكنيسة ولا يتعرض لهم في كنائسهم القديمة وإن بلا شرط (ص) كرم المذهب (ش)
يحتمل التشبيه التام فيجوز مع الشرط لامع عدمه ويحتمل الناقص وهو عدم الجواز ولو مع
الشرط وهو الراجح حينئذ يقال ما الفرق بين الأحداث والترميم فيقال إن الترميم فيه بقاء
الشيء على ما هو عليه فتجوز به يوصل لهم إلى أغراضهم من بقاء الكنيسة على ما هي عليه
بخلاف الأحداث فإن المسلمين فيه كانوا هم المنشؤون لها ويقوى الاحتمال الثاني تصريحه
بفهوم الشرط لأنه لا يصرح به إلا كنيسة وهي ذكره ليشبه به (ص) وللصلحي الأحداث
(ش) يعني أن الصلحي يجوز له أن يحدث كنيسة في غير بلد المسلمين ويجوز له أيضا أن يرم
ما نهى من الكنائس القديمة وسواء شرط ذلك على المسلمين عند ضرب الجزية عليه أم لا على
المذهب (ص) ويبيع عرصتها أو حائط (ش) يعني أنه يجوز للصلحي أن يبيع عرصه كنيسة أو
حائطها بخلاف أرض العنوة فلا يجوز لهم بيع شيء منها إلا أن جميعها في غلة تعالى على المسلمين
وحائط بالجرأ وبالمنصب ما عطف على لفظ عرصتها أو على حائطها إلا أنه في محل نصب على أنه مفعول
المصدر (ص) لا يبلد الاسلام (ش) أي التي بارض الاسلام أي التي انخرطت باخطاطها المسلمون
أي التي كان بها المسلمون قبل فتح أرضه لا البلد التي اختطها المسلمون بعده أو معه فإنه لا يمنع من
ذلك هذا ما يعول عليه ومحتمل المنع المذكور أن لم يحصل مفسدة فإن كان يحصل من المنع
مفسدة أعظم ارتكب أخف المفسدتين ههنا معنى قوله (الافسدة أعظم) * (ص) ومنع
ركوب الخيل والبغال والسرورج وجادة الطريق (ش) يعني أن الذي عثره يأو صلحي يمنع من
ركوب الخيل النفيسة ومن ركوب البغال النفيسة ويمنع من الركوب في السرورج ولو على الخير
بل يركبون على الأكف عرضا بأن يجعل رجلا معافا جانب الدابة اليمنى أو اليسرى والا كف

عليه مطلقا وفي شرح عب
وعلم بما قررنا أن كلامنا
مسئلة كون أرض الصلحي
وماله له ومسئلة وصيته بهما
ومسئلة خراج الأرض تجري
فيه أربعة أقسام وهي كون
الجزية مفردة على الأرض
فقط أو على الرقاب فقط أو
عليهما أو مجزأة وسكت عنها
إذا سلم فيكون له أرضه وماله
سواء أجات الجزية عليه
أو فصلت على الرقاب أو لأرض
أو عليهما ما انتهى وتأمل في
المقام تجد الصور تزيد (قوله
أن شرط) أي أن طاع الامام
له بذلك أي أن سأل وأجابه
بذلك والا فالنفي قوي مفعول
لا يتأتى منه شرط (قوله) يسكنونه
معهم (كذا يخطه بخذف نون
الرفع أي لا يلبس بق المسلمون
باختطاطها كما سيأتي بيانه هذا
والعمد الذي عليه المحققون
وتجبه الفتوى أنه لا يمكن
العنوى من الأحداث مطلقا
سواء بشرط أم لا تنبيه

لواكل البحر كنيسة فالظاهر كافي لأن لهم الأحداث بالشرط أي على ما قاله المصنف (قوله) البرذعة
كأنهم المنشؤون لها) لا يخفى ما في بعده هذا إذ في الأحداث أظهر شركوة الكفر بخلاف الترميم فتدبر (قوله) لا يبلد الاسلام أي
لا يجوز لكل من العنوى والصلحي الأحداث ببلد الاسلام التي يعول عليها (قوله) اختطها المسلمون أي نزله المسلمون قال في
النهاية الخطية بالكسر الأرض يختطها الإنسان لنفسه بأن يعلم عليها علامة ويخط عليها خطأ فيعلم أنه قد احتازها وبه سميت خطط
الكوفة والبصرة انتهى (قوله) فإن كان يحصل من المنع أي منع الأحداث مثل الناصر عن أكثر اليهود دار الأجل جعلها
معبدا لهم فأجاب بالمنع وبعبارة أخرى ولا يجوز دفع دار لهم يجعلونها كنيسة ولو لم يكن معهم في البلد مسلم ويجب التصديق
بجميع الثمن في السكر أو بالزائد في البيع (قوله) الخيل النفيسة (قوله) يعنون من ركوب الخيل نفيسة أم لا (قوله) الا كف

بثمة جمع كاف فاذا علمت ذلك فقول الشارح البرذعة الصغيرة تنسب للفرذوهو كاف لا للجمع كناية بادر من عبارته فتدبر
(قوله البرذعة الصغيرة) أي كاهراقة التي تجعل تحت البرذعة (قوله وظهور السكر) أي في مجلس غير خاص بهم فيشمل الاسواق
وسوار بهم التي يدخلها المسلمون ولو ابيع أو في بعض الأحيان فيما يظهر ٤٧٧ وأما الوأظهروه في بيوتهم وعلمنا ذلك

برفع صوتهم أو برؤيتهم من دارنا انما بلبلة لهم فلا (قوله ومعتقده) ما لم يكن فيه ضرر للمسلمين كتنزيههم عن اعتقادهم فيمنقض عهدهم (قوله وأريقت الخمر) ظاهره ان كل مسلم له ذلك ولا يختص بالحاكم قاله ت (قوله هو ما يشدبه الوسط) هو خيوط كثيرة ملونة بالوان شتى تشد في الوسط وقوله ولهذا الخ يفيد انه اذ لبس البرنيطة والطرطور لا يعزروا والحاصل انه متى لبس ما فيه علامة على ذله لا يعزروا (قوله ولم يقل وكسرت الخ) المعقده انما تكسر كما يفيد من شئ ت (قوله لها حس) غيره (٣) (قوله لها حس) أي في وقت الضرب (قوله وكذلك تشيع جنازتهم) أي اكرام وتعظيم فاذن لا حاجة لقول الشارح لانه اكرام (قوله وتطلع) الاولى الاطلاع كإفئده محل الشارح وأجيب بان التطلع التبع وشأنه الاطلاع (قوله والتأمين) عطف مرادف (قوله والذب) أي الدفع (قوله واستمالة) السين والتاء زائدتان أي امالة أي استمالة لذي جراءة ولا شك ان ذلك من جملة الجاء (قوله يخشاه

البرذعة الصغيرة التي تجعل تحت البرذعة الكبيرة وأما الجمال هي في عرف قوم كالخيل وفي عرف آخرين كالخيل يربل دونها فتجري على هذا ويمنع من جادة الطريق أي وسطها اذا لم يكن خالها قال الجوهرى جادة الطريق معطاه بها والجمع جواد (ص) وألزم بلبس يميزه وعزروا ترك الزنا وظهور السكر ومعتقده وسط اسنانه وأريقت الخمر وكسر الناقوس (ش) يعني أن الذي يلزمه أن يلبس شيئاً يميزه عن زى المسلمين انما يشبههم ولذا اذا ترك لبس الزنا فانه يلزمه التعزير والزنا بضم الزاى هو ما يشدبه الوسط علامة على الذل وكذلك يعزروا اذا ظهر السكر والخمر والجهر بالقراءة بين المسلمين وكذلك يعزروا اذا ظهر معتقده في المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام وغير ذلك مما لا ضرر فيه على المسلمين وكذلك يعزروا اذا بسط لسانه على مسلم أو بحضرته والمراد ببسط لسانه أن يتكلم ولا يحترم الحاضرين وان لم يكن سبوا ولا شتموا وكذلك يعزروا اذا ظهر الخمر ويريقه ولا يضمن لهم شيئاً فيها أو امان لم يظهر الخمر وأر قها مسلم فانه يضمن لتعديه ولم يقل وكسرت أو انما لان أو انما من جملة مال الذي ولا يجوز لاحد ان يخلقه وكذلك يعزروا اذا حمل الخمر من بلد الى بلد واذا أظهر ضرب الناقوس وهو خشبة يضرب عليها الاجل اجتماعهم لصلااتهم فانه يكسروا يعزروا ولا شئ على من كسره ومثله الصليب اذا أظهروه في أعيادهم واستسقائهم ويعنعون من الزنا ولا يعنعون من الزواج بالبنات والامهات ان استحلوه ولا يعنعون من ركوب الخمر ولو نفيسة ولا يكونون ولا تشيع جنازتهم لان الديكنى تعظيم واكرام وكذلك تشيع جنازتهم لانه اكرام ولو قريدا (ص) وينتقض بقتال ومنع جزية وتعد على الاحكام وغصب حرة مسلمة وغروها وتطلع على عورات المسلمين (ش) لما ذكر الامور الممنوعة منها أهل الذمة وليست نقضها هذه أخذت بتكلم على الامور التي ينتقض عهده باحداها وذكر انهم مسلمة وقد علمت أنه اذا انتقض عهد الذي يصير كالخمر في الاصل في النظر فيه اذا ظفر به باحد الامور الخمسة الخمر في الاسر التي أحدها بالاحقة استرققه منها قتال الذي للمسلمين لا عن ظلم ركبته انما فاته الامان والتأمين فيسقط ما كان له عليهم من الحماية والذب عنه فان كان عن ظلم ركبته فلا يكون نقض العهده ومنها أن يتمتع الذي من أهاء الجزية التي قدرت عليه عوضا عن حق دمه فيسقط ما كان له من الامان لان ذلك كالصلح ينقذ مع أهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح ومنها أن يتردد الذي على احكام المسلمين بان يظهر عدم المبالاة بها ويستعين على ذلك بجاء أو استمالة لذي جراءة من المسلمين يخشاه الحاكم على نفسه أو ماله أو عرضه فيسقط ما كان له من الامان عنهم ومنها اذا غصب حرة مسلمة على الزنا أي ووطئها بالفعل واحد ترزبغصب الحرة مما اذا طأعتة على ذلك فانه لا يكون نقض العهده واحد ترزبالحرة المسلمة من الامة المسلمة فانه اذا زنى بها طوعا أو كرها لا يكون ذلك نقض العهده مالم يعاهد على أنه اذا أتى شيئا من ذلك انتقض عهده وكذلك اذا زنى بالحرمة الكافرة طوعا أو كرها فانه لا يكون نقض العهده ومنها اذا غر الحرة المسلمة وقال لها انه مسلم فتروجت به ووطئها فاذا هو كافر واحترن بذلك مما اذا علمت بأنه كافر فان تزوجت بها

الحاكم أي القاضى وخشية النقض من أصحاب الجاه حاصل في عصورنا هذه (قوله ومنها اذا غصب حرة مسلمة) ولا بد من أربعة شهود وانه كالمروءة في المكحلة ولها الصداق من ماله وولدها منسبة على دينها أي مسلم لأب له وكذا اذا زنى بها طائفة فولدها على دينها وقولهم الولد تابع لآبيه في الدين والنسب محمول على المنسوب لآبيه

(قوله الذي لا حارس) نفسه يراد لا تكشف أي انكشافه كونه لا حارس له أي ويخاف عليه (قوله وعورة العدو) أي وعورة المسلم بالنسبة للعدو ما انكشف من حال المسلم الذي يتوصل منه أي من أجله اليه (قوله أو تقول له) أي اختلقه من قبل نفسه وهذا في المعنى واحد وان اختلف اللفظ امكنه كما كثر وابه وقوله أو عيسى خلق محمد قال البساطي لا ينبغي أن يدخل في التبري الا لا شك في قصد التنقيص (قوله مسكين محمد) قال ابن القاسم سألتنا مالكا عن نصراني بعصر شهد عليه أنه قال مسكين محمد يخبركم أنه في الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته ٤٧٨ الكلاب لو قتلوه استراح الناس منه قال مالك أرى أن يضرب عنقه

لا يكون نقض العهد ويفرق بينهما ومنه أن يطالع على عورات المسلمين فيكون نقض العهد والمراد بعورات المسلمين أن يطالع الحريين على عورات المسلمين بكتب يكتتبها لهم والعورة الموضع المنكشف الذي لا حارس عليه وعورة العدو ما انكشف له من حاله الذي يتوصل منه اليهم قال الله تعالى ان يموتنا عورة وذلك مأخوذ من عورة الانسان المنكشفة (ص) وسب نبي بما لم يكفر به قالوا كليس نبي أو لم يرسل أو لم ينزل عليه قرآن أو تقول له أو عيسى خلق محمد أو مسكين محمد يخبركم أنه في الجنة ماله لم ينفع نفسه حين أكلته الكلاب (ش) أي ومما يكون نقض العهد الذي سببه ان ثبت نبوته عندنا بانظر لم يكفر الساب به كقوله مثلا محمد لم ينزل عليه قرآن أو لم يرسل أو ليس بنبي أو اخلق القرآن من قبل نفسه أو عيسى خلق محمد عليه الصلاة والسلام وما أشبه ذلك وأما ما كفر الساب به كقوله لم يرسل اليه انفا أرسل الى العرب وكالشريك واولد ونحوهما فليس نقضا لان الله أقهرهم على مثله ولكن يعززال تبرير البليغ والمراد بما لم يكفر به مالم يقر عليه وبما كفر به ما قريناه عليه وقوله كليس الخ مثال لما يكفروا به وذكره على وجه التبري لان بعض هذه الامور مما كفروا به كقولهم انه تقول القرآن والضمير في قول الاهل المذهب وقوله (وقتل ان لم يسلم) لك أن ترجمه لاسباب خاصة وأما غيره من بقية مسائل النقض فالامام مخير فيه في واحد من الامور الخمسة السابقة في قوله كالاظر في الاسرى من قتل أو من أوفد أو أسمر أو ضرب جزية رلك أن ترجمه لجميع مسائل النقض لكن في الساب يتعين القتل وغيره ان رأى الامام قتله (ص) وان خرج لدار الحرب وأخذ استرقا لم يظلم ولا فلا تكاربه (ش) المشهور ان الذي اذا خرج من دار الاسلام لدار الحرب انغير مظلمة لحقته ناقضا للهدهد وأخذناه فانه يسد ترق وانما نص على الاسترقاق وان كان الامام مخير فيه في بقية الوجوه المتقدمة في الاسير رد قول أشهب انه لا يسد ترق لان الحر لا يعود الى الرق أبدا ووجه المشهور أن الجزية لم تثبت له بمساقاة من رق متقدم فلا تنقض وانما تترك على حاله من الجزية التي كانت عليه أمناء على نفسه وماله بين ظهراني المسلمين لما بذله من الجزية فان امتنع من أداء الجزية لم يحصل له الغرض وكان للمسلمين الرجوع فيه وكان كالصالح بنعق بين المسلمين وأهل الحرب على شروط فان لم يوفوا بها انتقض الصلح وأما ان خرج لاجل الظلم الذي لحقه ولو بشك ثم أخذ فانه لا يسد ترق كما اذا حاربنا دار الاسلام غيره ظهر للخروج عن الذمة فان حكمه حكم المسلم المحارب وليس في هذا معارضة لحداين عرفة للجهاد ولا ما تقدم من أنه اذا قاتل المسلمين انتقض عهده لان هناك أظهر القتال وهو هامة له نص وصرح بجهوم الشرط ايشبه به قوله ككاربه (ص) وان

وقوله في الجنة أي أمره آل الى الجنة وقوله أكلته الكلاب أي أكلت ساقه أي قصة ساقه (قوله سببه ان ثبت نبوته عندنا) سواء ثبتت عندهم أولا فذا سب يهودي داود وسليمان نقض ولا يفهمه قوله ليس بنبي عنده احتراز عما اختلف في نبوته كالحضر (قوله وذكره على وجه التبري) هذا خلاف ما قاله الزرقاني لانه قال لم يسببه غيره لقصد التبري منه بل لكونه كالما قبيحا لا ينبغي ان يسببه الى نفسه وعلى هذا فأظهر لكفار ونحوه قاله اللقاني ولو قال كقولهم اسكان أولى بوجهه نص عياض على ان من تهافت في سببه صلى الله عليه وسلم يجوز حرقه حيا وأولى بعد الموت كما كتب ابن القاسم باذن مالك جواب سؤال ورد من مهران تهى (قوله وقتل ان لم يسلم) أي غير فار به من القتل ولا يقال له أسلم (قوله وأما غيره الخ) في عب خلافة وذلك انه

ارتد

قال وقتل وجوب في السب وغصب الحرمة المسلمة وغرورها ان لم يسلم وأما في

الانطاع على عورات المسلمين فيخير الامام فيه بين القتل والاسترقاق وأما في قتاله فينظر فيه كالا سري بالامور الخمسة المتقدمة كذا في النقل وينبغي قياس منع الجزية والتمرد على مسألة القتال والفرق بينه وبين المسلم قتله ولا تقبل توبته ان المسلم كنا نعلم ان باطنه موافق اظاهره فلما وجدناه خالف ذلك استحق القتل بخلاف الكافر نعرف ان باطنه التنقيص امكننا منه فانه من اظهره فاذ خالف استحق القتل مالم يسلم (قوله فان حكمه حكم المسلم المحارب) أي من قتل أو صلب أو قطع أو نفي

(قوله وحاربوا) أي كجارية الكفار للمسلمين وأما إذا حاربوا كجارية المسلمين فإن الامام يخير فيهم - هم للحرابة ثم ينظر فيهم كما ينظر في المرتدين (قوله فسكالمتردين) في المال ولدم (قوله ولا تؤخذ أموالهم الخ) أي بل تؤقت فان قتلا أو فسر ما لهم فيأ (قوله على المشهور الخ) ومقابل ما لا يصح من انهم كالكفار الحربيين يسترقون وأولادهم وعيالهم (قوله وحاربوا) عطف بنفسير (قوله فيخرج الامان والاستئمان) فن الحربى فيهما تحت حكم الاسلام (قوله والامام المهادنة الصالحة) مستقوية فيها وفي عدمها فان كانت الصالحة فيها فقط تعينت وفي عدمها امتنعت ويمكن شمول كلامه للتقسيم ٤٧٩ الاولين يجعل الامم مستعملة في حقيقة قتلها وهو التخيير في الاول ومحجازها

في الثاني وهي بمعنى على
أو تجعل الاختصاص فيمثل
الثلاثة ويرادشان المهادنة
الشامل لتركها والحاصل ان
المهادنة تعزيم الاحكام
الجنسية (قوله ان خلا) ولم
يعطف هذا الشرط الثالث
بالواو فيه لجعل الشرطين
السابقين أعني الامام والمصلحة
كالموضوع للمهادنة وقوله
ان خلا أى المهادنة بمعنى
الصالح أو عقدها (قوله لقوله
تعالى) دليل للعموم لان
ظاهر الآية الاطلاق بعوض
وبغيره (قوله خالية منهم الخ)
أى من الكفار أى اذا كانت
قوية خالية من الكفار فلا
يجوز ابقاؤها تحت يد الكفار
أى بحيث يسكنون فيها وما
اذالم يكن كذلك فلا يكون
ذلك فاسدا (قوله الاخوف
منهم الخ) اشارة الى أن قوله
الاخوف مستثنى من مفهوم
قوله ان خلا الخ ويصح ان
يكون مستثنى من قوله وللإمام
المهادنة أى الاتوفاق خوف

ارتد بجماعة وحاربوا فصاروا كافرين (ش) صورتهما جماعة من الكفار أسلموا ثم ارتدوا الى الكفر
 ثم حاربوا المسلمين ثم قدرنا عليهم فانه يحكم بهم بحكم المرتدين من المسلمين لا يحكم الكفار الناقضين
 للعهد فيستتاب كبارهم ثلاثة ايام فان تابوا والافتلوا ويجزى صغارهم على الاسلام من غير قتل
 ولا تؤخذ أموالهم ولا نسبي نسائهم على المشهور * ولما كان المانع من قتال الحربى أمانا
 واستئمانا ومهادنة وصلاحا وقدم المؤلف الكلام على ماعد المهادنة ختم أبواب الجهاد بها مستغنيا
 بذلك شرروطها الاربعه عن حدها وهي كما قال ابن عرفة المهادنة وهي الصلح عقد المسلم مع
 الحربى على المسألة أى المشاركة مدة ليس هو فيها تحت حكم الاسلام فيخرج الامان والاستئمان
 وقال (ص) وللا مام المهادنة لمصلحة ان خلا عن كشرط بقاء مسلم وان عمال الانحوف (ش)
 أشار بهذا الى شرروطها وذكر أنها أربعة الاول أن يكون المهادنة الامام ويبنى أو نائبه
 لا غيره بخلاف التأمين فيصح ولو من آحاد الناس الثاني أن يكون لمصلحة كالجزع عن القتال
 مطلقا أو في الوقت مجانا أو بعوض على وفق رأى السديد للمسلمين لقوله تعالى وان جنحوا
 للمسلم فاجنح لها فان لم تطهر المصلحة بان ظهر المسلمون عليهم لم يجز الثالث ان يخالو عقددها عن
 شرط فاسد والام لم يجز كشرط بقاء مسلم أسير ابائهم أو بقضاء قريه للمسلمين خالية منهم أو أن
 يحكموا بين مسلم وكافر أو أن يأخذوا من مال الانحوف منهم فيجوز كل ما دفع وأشار الى الشرط
 الرابع بقوله (ولا حمد) مدة المهادنة بطول أو قصر بل على حسب اجتهاد الامام وقدرة الحاجة
 ولا يطيل الماقد يحدث من قوة الاسلام وفي عده هذا شرطانظر وبعبارة أخرى وجلة قوله
 ولا حمد مستأنفة أتى بها البيان الحكيم وليست شرطا في المهادنة خلافا لما لفت لان الشرط
 ثلاثة فقط وأشار بقوله (ونذ بان لا تزيد على أربعة أشهر) الى أنه يندب عند أبي عمران
 أن لا تزيد على تلك المدة لاحتمال حصول زيادة قوة للمسلمين أو نحوها أى حيث كانت
 المصلحة في ذلك وفي غيره على السواء والاعتناء بما فيه لمصلحة وبعبارة أخرى أن قوله وان
 عمال راجع لمفهوم قوله ان خلا عن كشرط بقاء مسلم أى فان تضمن عقد المهادنة شرطا فاسدا
 لم يجز ولو كان الفساد بسبب التزام مال ندفعه لهم كما قررناه وهو أمس بقوله الانحوف ويحتمل
 رجوعه لمفهوم قوله لمصلحة أى فان لم تكن مصلحة لم تجز المهادنة وان على مال يدفعه العدو ولنا
 لقوله تعالى فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون (ص) وان استشعر خيانتهم نبذ
 وانذرهم (ش) يعنى انه يلزمنا ان نوفي لهم بما اشتروا علينا في تلك المدة الا ان يستشعر الامام
 منهم انحوفه فانه يجب عليهم ان ينفذ عهدهم أى يطرده ويقتضه وينذرهم ويعلمهم بان لا عهد

فلا يجوز عقدها مع حصول الامن الا آن (قوله ولاحد) اى واجب فلا ينافى قوله ونذب ان لا يزيد (قوله وفى عده هذا شرطاً
تطرح) ويجب بان المعنى ولا بد من تبين مدة ولاحد فيما يعين فتظهر الشرطية (قوله ولو كان الفساد الخ) اى فيكون اشتراطهم
عليه نافع المال شرطاً فاسداً (أقول) وعلى هذا المعنى فيصح ان نقول انه راجع للنطوق والمعنى ان خلاصه كثير بقاء مسلم
أو دفع مال من المالهـم ويصح ان نقول انه راجع للمفهوم بوجه آخر والمعنى فان لم يقل عن كثير ففسدت ولو مع مال يدفعه العدو لنا
(قوله وهو امس بقوله الاخوف) بخلاف رجوعه للمفهوم قوله بصلحة فانه ليس امس لانه يكون المعنى وان لم تكن مصلحة
فلا يجوز ولو يدفع مال يدفعه العدو اليه الاخوف مع ان اخوف مصلحة (قوله وان استشعر الخ) عبارة الشارح بتفيد ان المراد

لأن ولو غير قوي وعبرة عيب تبعا لعج أي ظن ظنا قويا فإنا نثبت خيانتهم بهذه من غير انذار فكل من التمسذوالانذار واجب والحاصل ان كلام سارينا فيمدان المراد بالاستتار مطلق الظن وكلام عجب يقبض ان المراد به الظن القوي وأما اذا لم يكن قويا فيخرج ذلك ولا يجب وهو ظاهر (قوله ولو أسلموا) هذا هو المقصود بالمعاقبة والذات قال شب وما كانت هذه المعاقبة أي التي هي قوله وان بردها غير مفيدة للخلاف أي بلواندالة عليه بقوله ولو أسلموا انتهى وبعبارة أخرى ان الخلاف غير المذهبي رد على أي حقيقته ٤٨٠ ولو للخلاف المذهبي رد على ابن حيدر ورهائن جعفر رهين أو رهينة انتهى (قوله

لهم وانه مقتضاها ان قيل كيف ينتهض العهد المتين بالخوف وهو ظني قيل اذا ظهرت آثار الخيانة ودلائلها وجب بمذخوف الوقوع في المهلكة بالتمادي وسقط اليقين هنا بالظن للضرورة (ص) ووجب الوفاء وان بردها ولو أسلموا (ش) تقدم ان الامام يلزمه ان يوفي لهم بشرطهم الصحيح التي اشترطوها عليه حتى لو اشترطوا ان يرد اليهم من جاءنا منهم مسلما من الرجال فانه يوفي لهم بذلك وفاء بالعهد وأما النساء فانه لا يجوز ردهن اليهم لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار بقوله ووجب أي ووجب الوفاء بما اجتزاهن وشارطناهم عليه وان كان بردها ولو أسلموا حيث وقع اشترط ردهم وان لم يشترطوا في الرد ان أسلموا وقوله ولو أسلموا عقيدا اذا كان لما عندهم رهائن أو لما عندهم رهائن وعسكروا بهم حتى نرد اليهم رهائنهم واما ان لم يكن لما عندهم رهائن أو لما عندهم رهائن ولم يجسوسوهم رد رهائنهم فلا يرد لهم رهائنهم حيث أسلموا ثم ان قوله ولو أسلموا لا يعارض قوله فيما مر ان خلا عن كسر شرط بقاء مسلم لان الاسلام فيما سبق سابق على الشرط وهنا به أي ولو أسلموا في المستقبل لان لو لم يستقبل أو ما سبق في البقاء وهذا في الرد لا يلزم من الرد البقاء لجواز فراره بعد ذلك أو فداؤه وقوله (كن أسلم) أي كشرط رد من أسلم وليس رهنا فانه يوفي به كان اسلامه سابقا على الشرط أو بعده ولا يعارض قوله ان خلا الخ لان ما سبق في البقاء وهذا في الرد ولا يلزم من الرد البقاء فقول من قال انه تكرار مع قوله ووجب الوفاء وان بردها ولو أسلموا واعاده ايرتب عليه قوله (وان رسولا) نشأ عن غير تأمل وانما بالغ على الرسول لئلا يتوهم انه ليس داخلا تحت الشرط وأيضا فانه جاء باختباره وأشار الى شرط الردية قوله (ان كان ذكرا) أي ان كان من أسلم ذكر وهذا شامل للرهائن وغيرهم وأما المرأة فلا ترد ولو وقع شرط ردها صريحا لا لمفسدة أعظم ولما ذكر وجوب رد المسلم اليهم بالوجوه السابقة كان مظنة سؤال تقديره شيئا فعل فيه أيترا في أيديهم فذكر جواب ذلك بقوله (وفدى بالقي ثم بمال المسلمين ثم بماله) والمعنى ان الاسير المسلم ممن تقدم وغيره لو هرب اليهم طوعا من حرا وعبد يجب فداؤه ويمدأ في فداؤه بالقي وهو بيت المال على طريق ابن بشير وابن رشد ثم ان غير بيت المال أو لم يوصل اليه أو كان وقصر عن الفداء فدى بمال المسلمين أو بما قصر عنه بيت المال على قدر أموالهم ولو استغرها ما لم ينحس استيلاء العدو ولذلك قال ابن عرفة والاسير كإحدهم ان كان له مال ثم ان منع المسلمون ذلك فدى بماله ان كان له مال وانما قدم مال المسلمين على ماله لان المصلحة في تعاقب الفداء بمال المسلمين أشد منها في تعاقبه بماله لان ذلك يحملهم على قتالهم

ان يرد اليهم من جاءنا) الاولى سذف ذلك لان كلامنا في حبس الرهائن لا فيمن أسلم من غير رهن (قوله مقيد الخ) فيسه نظرا بل لا تقييد وكذا يقال في قوله كن أسلم الخ والحاصل انه يوفي بذلك وان لم يكن لنا عندهم رهائن على المقيد (قوله لئلا يتوهم الخ) حاصله انهم ان اشترطوا علينا ان نرد لهم من جاءنا منهم مسلما فوفى بذلك الشرط ونرد كل من جاءنا منهم مسلما ولو كان رسولا منهم أرساوه لنا وقوله أيضا الخ على المناسب ان يقول لئلا يتوهم عدم دخوله تحت الشرط لانه جاءنا باختيارهم فيسند كره في مقام التعليق واعلم انه محل قوله وان رسولا حيث قالوا في شرطهم من جاءكم فان قالوا من جاءنا منكم هارب فانه لا يجب رد الرسول بالتبعية يمكن الرسول بقدر قضاء حاجته فان أبطأ أمر الامام باخراجه ولا يبيع شيئا لاجل ولو ظهر على

الاسير

الرسول دين أو حق لمسلم أو زنا أو شرب أو غير ذلك فانه يحكم عليه بحكم الاسلام

(قوله وأما المرأة فلا ترد الخ) لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الخ وينبغي له موم الآية ولو كان لما عندهم مسألة سافرت في جيش آمن وأسر وهما توقف تحصيلها على رداي أسلمت (قوله على طريق ابن بشير) وطريقة ابن حارث عن ابن عبدوس عن مكحولين بيد آمن ماله فان لم يكن فن بيت المال (قوله فدى بمال المسلمين) أي من يمكن الاخذ منهم من أهل قطره لا ما بعد جده وأعاده مع تقدمه في الجهاد ليسان تأخير عن الفداء ومعنى ذلك ان الامام يتولى ذلك بنفسه أو بوابئه بان يجي من الناس ويخلص الاسارى ولا يرجوع عن دفع شيئا على الاسير ولو قصد الرجوع ويدل على ذلك انهم جعلوه كواحد منهم

(قوله مع ان تبسره الخ) وذلك لانه اذا كان يجب من المسلمين يسمل الامر لان كل واحد يدفع شيئاً لا مشقة عليه فيه بخلاف فداءه بماله (قوله ولا يجب) معطوف على قوله لا يقديه (قوله رجوع بمثل المثل) يدفعه للفادى في محمل الفداء فان تضر قيمته بعمل الفداء وهذا ظاهر اذا كان غير عين واختلاف قيمته بكان دفعه ومكان فضائه (قوله وقيمة غيره) بحث فيه بأن الفداء قرض وفيه المثل مطلقاً قاله البدر (قوله على المالى والمعدم) ولو فداه عالم بالمعدمه (قوله واذا جهل) هذه غير ضرورة الشك المتقدمة لانه في صورة الشك يعلم انه يلزمه لكن يشك في كونه هل الامام يقع منه ذلك أم لا ٤٨١ (قوله والظاهر انه لا بد من خلفه)

أى في صور الرجوع (قوله ورجع الخ) أى ولو علم انه فقير بخلاف المنفق على صغير يعلم انه فقير فانه محمول على التسرع والفرق ان التكبير قار على التكسب قاله البدر (قلت) يلزم على هذا ان الاسير اذا كان صغيراً فقيراً لا يرجع عليه الفادى وتقدم قوله وله الثمن ان وجد قاله البدر (قوله وبهذا الحل) أى المشار له بقوله واذا فداه واحد الخ (قوله ان لم يقصد صدقة) أى بان قصد الرجوع أولاً فصد له والقبول قوله في قصد الصدقة وعدمه اذ لا يعلم الامن جهته كذا قال عجم (قوله ولم يمكن الخلاص بدونه) هذا وجهه ولكن العقل انه لا يعتبر ذلك القيد فيرجع ولو أمكن الخلاص بدونه (قوله اوزوجا) ولا تحرم عليه بالفداء المسك كونه انما اقتدر فقيراً (قوله ان عرفه) وانظر هل القول قوله في عدم المعرفة (قوله الا ان يأمره به الخ) حل الشارح هو المعتمد

لاكتناز مع ان تبسره من مال المسلمين أشد من تبسره من ماله وقولنا المسلم احتراس من الاسير الكافر فليس حكمه كذلك واذا فداه واحد من المسلمين أو جماعة مع علم لفادى أو ظنه ان الامام لا يقديه من بيت المال ولا يجب ما يقديه من مال المسلمين وفداه بقصد الرجوع (رجوع بمثل المثل وقيمة غيره) وهو المقوم على المالى والمعدم بان يتبع ذمته وأما ان علم أو شك أو ظن ان الامام يقديه من بيت المال أو يجب من المسلمين ما يقديه به وفداه بقصد الرجوع فانه لا رجوع له لجله على التسرع وتضييقه واذا جهل ان الامام يلزمه ان يقديه من بيت المال أو يجب من المسلمين ما يقديه به أو يقديه من ماله وفداه بقصد الرجوع فانه يرجع أيضاً والظاهر انه لا بد من خلفه كما يرشده قوله في باب الرهن وحذف الخطأ الرهن انه ظن لزوم الدية ورجوع وبهذا الحل يدفع التقاض بين جعله الفداء واجبا على المسلمين وبين الرجوع به على المفدى (ص) ان لم يقصد صدقة ولم يمكن الخلاص بدونه (ش) يعنى ان محمل الرجوع بالفداء ان لم يكن الفادى بيت المال ولم يقصد الفادى صدقة على الاسير بالفداء ولم يمكن الخلاص بدون ذلك القدر وأما ان كان الفداء من بيت المال أو قصد الفادى بالفداء صدقة على المفدى فلا يرجع بشئ كما لا يرجع بالرائد على ما يمكن ان يقديه به عادة كما اذا أمكن فداؤه مجانياً فان الفادى لا يرجع بشئ على الاسير مما دفعه عنه له صدق (ص) المحرم اوزوجا ان عرفه أو عتق عليه الا أن يأمره به ويتزعمه (ش) هذا مخرج من قوله ورجع بمثل المثل وقيمة غيره يعنى ان المفدى يفتح الميم وكسر الدال اذا كان محرماً على الفادى يحرم نسكاح كل منهما على الآخر أو كازوجا فان الفادى لا يرجع عليه بمادفعه عنه لاعدت في فداءه ان كان الفادى عالماً حين الفداء بأنه زوج له أو بأنه محرر له أو كان القريب ممن يعتق عليه كالأصول والفصول والحاشية القريبة ولو لم يعلم به الا ان يأمره بالفداء حال كون المفدى بفتح الميم وكسر الدال ملتزماً بالفداء فان الفادى حينئذ يرجع عليه بمادفعه عنه في فداءه ولو لم يعلم انه قريبه الذى يعتق عليه أو لم يعلم انه زوج له وبعبارة أخرى المحرم أى من الأقارب هذا ظاهر كالمهم وحينئذ يخرج المحرم من الصبر والرضاع (ص) وقدم على غيره (ش) يعنى ان من فدى أسيراً من العدو وعلى الاسير دين غير الفادى فان الفادى يقدم على أرباب الديون لان الفداء أكد من الدين بدليل ان الاسير يقضى بغير رضاه وباضعاف قيمته ولا فرق بين مال الاسير الذى قدم به وماله الذى يبذل الاسلام في ان الفادى يقدم على أرباب الديون في الجميع واليه أشار بقوله (ولو في غير ما بيده) وأشار بلوغ الفاسدة ابن المواز في انه يختص بمساقية دينه وهو في غير

٦١ خروى ثانى

وأما جعل الواو في المصنف بمعنى أو وان الامر كاف فضعيف ثم ما ذكره من ان الفادى يرجع على الاسير اذا أمره بالفداء يقيد بغير الاب المعدم وأما الاب المعدم فلا يرجع عليه ولده الفادى له ولو فداه بأمره وكذا الوأشهاد ومثل الاب المبل يقال وكل من يجب عليه نفقته من ولده كذلك أفاده عجم (قوله يقدم على أرباب الديون) وظاهره ولو على دين المرتن لكن بعرضه قوله وقدم على غير دين المرتن وقوله يخرج من البركة كتحقق تعاقب بين كالمهون وعبد جنى وشمل كلام المؤلف ما اذا افتدى والدين شحيطاً بحاله

(قوله على العبد) أي قسم على العبد أو بدل من قوله على نفسه فلا يلزم تعاقب حرفي جر متعدي اللفظ والمعنى به اعمل واحداً (قوله ان جهوا قدرهم) ثم ان علموا قدرهم أو جهوا به ولو بقرينة عمل بذلك والاجتماع على الجهل بقدرهم (قوله وغيرهما) من شرف في المؤلف ما يفيد اعتبار القدر بالشرف وهذا انما يفهم اذا كان الشرف من منظور الله بحيث يشعرون بسببه والافلا يفهم (قوله بيمينه) القاعده انه ذاقيل القول قوله فالمراد باليمين وان فالواصف بغير يمين (قوله ابن رشد الخ) وليس هذا على اصولهم أي قواعدهم وحل عب يقتضي ضعفه لانه جعل المصنف على ظاهره ولم يذكر كلام ابن رشد (قوله يصدق الاسير ان أشبهه) ظاهره بغير يمين وكذا يقال في قوله ٤٨٣ وكذا انفادى ان أشبهه (قوله ولو كان في يد الفادى) أي ردا الى سجنون

ما يده اسوة الغرماء (ص) على العبد ان جهوا قدرهم (ش) يعني ان من فدى جماعة بقدر معين تكمسهم أسير بالالف وفيهم الغنى والفقير والشريف ولوضيع والحر والعبد قسم فداؤهم على العبد من غير تفاضل بينهم ان جعل العبد وقدر الاسرى من غنى وفقر وغيرهما فعلى كل واحد في المثال عشرون وبخير سيد العبد بين فداؤه واسلامه وان علموا قدرهم وشكروا بسببه قسم على تفاوته (ص) والقول للاسير في الفداء أو بعضه (ش) يعني أنه اذا اختلف الاسير والفادى في أصل الفداء فمثال الاسير قد فدى بغير شيء أو لم تفدى أصلاً أو في قدره فقال الفادى فديتك بكثير وقال الاسير يدونه ولو يسيراً كان القول للاسير عند ابن لقاسم في العتية بيمينه في الفداء كله أو بعضه ولو اتى بما لا يشبهه ان لم يكن للفادى بينة ابن رشد وليس هذا على اصولهم والاشبهه اذا اختلفا في مبلغ الفداء ان يصدق الاسير ان أشبهه والا فالفادى ان أشبهه والا خلفا ولزمه ما يفدى به مثله من ذلك المكان وكذا ان نكل ويقتضى للخالف على الناكل وحق المبالغه في قوله (ولو لم يكن في يده) أن يقال ولو كان بيده أي ان القول قول الاسير في أصل الفداء ولو كان بيد الفادى ولا يتوهم انه لما كان بيد الفادى أشبهه الرهن فيكون الفادى أحق به والفرق بينهما ان الرهن يباع والاسير حر لا يباع ولك ان تقول القول قول الاسير ولو كان مال الاسير بيد الفادى وعلى هذا الضمير في يكن يرجع لمال الاسير لا للاسير نفسه وهنا كلام طويل انظره في الشرح الكبير (ص) وجاز بالاسرى المقتله (ش) المشهور انه يجوز فداء أسارى المسلمين من أيدي العدو بالاسرى التي من شأنها القتال الذين عندنا من العدو اذا لم يرضوا بذلك لان قتالهم متركب وخلاص الاسارى محقق (ص) وبالخروج والخير على الاحسن (ش) هذا معطوف على قوله بالاسرى أي ويجوز أيضاً الفداء بالخروج والخير والمائة على ما استظهره ابن عبد السلام وصفة ما يفعل في ذلك أن يأمر الامام أهل الذمة ان يدفعوا ذلك الى العدو ثم يحاسب الامام أهل الذمة بقيمة ذلك مما علمهم من الجزية فان أبو المبحر واعي ذلك ولم يكن بأس بابتياح ذلك لهم وهذه ضرورة وظاهر كلام المؤلف انه يجوز الفداء بما ذكر ولو أمكن الخلاص بغيره وهو ظاهر النقل (ص) ولا يرجع به على مسلم (ش) يعني ان الفادى اذا كان مسلماً فانه لا يرجع بالخروج والخير والمائة وما أشبهه ذلك على الاسير المسلم أو الكافر وهذا اذا فداه به من عنده اما لو اشتراه رجع بثمنه على الاسير كائنا ما كان وأما اذا كان الفادى ذمياً فانه يرجع على الاسير مسلماً أو كافراً بقيمة الخرج ومأمعه

القائل القول لا مادي ان كان الاسير بيده كالرهن والحاصل ان ابن القاسم يقول القول للاسير ولو كان في يد الفادى وسجنون جعل القول للفادى ان كان الاسير بيده (قوله بالاسرى التي من شأنها القتال) قيسده للخصم بما اذا لم يحس الظهور على المسلمين الا ان يحلفوا على عدم القتال ويرى انهم يوفون بذلك ولا بأس بالفداء بصغار أطافهم اذا لم يسلموا وبانذى اذا رضى وكانوا لا يستترقون من ك (قوله وهو ظاهر النقل) أقول وانظروا انه لا بد من مصلحة في الجلاء والامساك للشراء معنى الا ان كلام المصنف في الجواز أي ويفهم منه الفداء بالطعام بالاولى وقوله ولا بأس بابتياح ذلك لهم أي اذا امتنع أهل الذمة من ذلك (قوله يعني ان الفادى اذا كان) حاصله ان الصور ثمانية وذلك ان الفادى اما

ان

مسلم أو كافر والمفدى كذلك وفي كل امان يشترى ما ذكر

أو يكون عنده فاذا كان الفادى مسلماً فلا يرجع اذا كان مذكراً عنده كان المفدى مسلماً أو كافراً أو أما اذا اشتراه فيرجع بثمنه مطبقاً كان المفدى مسلماً أو كافراً ثم ان الشارح تبع الطيخى تبعاً له ابرام فيما اذا كان الفادى مسلماً واشتراه في انه يرجع بثمنه ولكن في شرح عب على ما جزم به بعضهم انه لا يرجع مطبقاً ولو اشتراه والظاهر التفصيل وهو ان المسلم اذا توقف الفداء على الثبراء فيرجع بالثمن وأما اذا لم يتوقف فلا يرجع (قوله بقيمة الخرج ومأمعه) أي سواء اشتراه أو لا فهذه صور أربع في الفادى الذي وسبق أربع في الفادى المسلم

(قوله اذا كانوا يكرهونها) أى يصح عندهم تركها أو ما اذا كان لا يصح عندهم تركها فيكون كالمسلم فيجوز عليه حكمه وفي عب
 خلافه فانه قال ومفهوم قولنا فادى مسلم انه لو كان القادى كافرا رجح به على مسلم مفدى بقيمة عندهم لا بثمنه سواء اشتراه
 أو كان عنده فان فدى كافرا رجح به سواء اشتراه أو كان عنده ان ترافعا لينا انتهى وقوله رجح به أى بمثلته (أقول) وكلام شارحنا
 أحسن نعم لا يظهر كلامه الا اذا كان الخمر من المثليات وأما قتل الخنزير فلا يظهر الا الرجوع بقيمة قنبر * (باب المسابقة)
 (قوله المسابقة) مفاعلة من الجانبين باعتبار ارادة كل منهما السابق لا باعتبار هه نفسهما (قوله العمار) مصدر فاعصره مقاصرة
 وقار اذا غلبه وفي شرح شب والقمار بكسر القاف وهو اللعب يقال تقامروا اذا لعبوا (قوله لغير ما كلف) أى لغير ما كلنا
 لانه انما يجوز لنا تذييله بأكله أو عافيه مصلحة له كالحكم (قوله وحصول الخ) ٤٨٣ انظره فان العوض انما هو السابق
 لا الثواب الا ان يقال لما كان

الثواب عن السابق
 كان الثواب معوضا
 الاعتبار (قوله وعقد المسابقة
 الخ) أى ففى اجارة تشبیه
 الجمالة (قوله يجعل)
 به لكونه محل الخلاف وأما
 بغير جعل فثابتا اتفاق انتهى
 لـ وعلم انه أطلق عليه جعل
 لكونه يشبه الجمالة من
 جهة انه لا يستحق الا تمام العمل
 الذى هو السابق انتهى لـ
 (قوله والسهم) فيه صورتان
 الاصابة والتباعد وبه يعلم
 ما فى التمسح فى التعبير بالمسابقة
 (قوله أى جائزة) المراد بالجائزة
 الاذن اذ قد تعجب ان توفقت
 معرفة الجهاد عليها وقد تذهب
 (قوله لكنه خاص) الحاصل
 ان العامل انما قدر خاسر لان
 القرينة على ذلك قائمة وهو
 الجواز ومحل تقدير العامل
 عاما اذا لم تقم قرينة على

ان كانوا يكرهونها فاقوال المؤلف ولا يرجع به مسلم وأسقط حرف الجر لكان احسن (ص) وفي
 الخليل وآلة الحرب قولان (ش) يعنى انه اختلف هل يجوز فداء المسلمين من أيدي العدو بالخل
 وبآلة الحرب أو لا يجوز فالفداء بذلك قولان لابن اتمام وأشهب فابن اتمام يقول يمنع ذلك
 لان بيع الخليل منهم والسلاح معصية وأشهب يقول يجوز فداء بذلك ومحل ما حيث
 لم يخش بسبب ذلك الظهور على المسلمين * ولما انتهى الكلام على أحكام الجهاد وما يتعلق به
 شرع في الكلام على ما يتعلق به عليه وهو المسابقة يقال

باب

(المسابقة) مشتقة من السابق بكون الباء مصدر سبق اذا تقدم وبفتحها المال الذى يوضع
 بين أهل السباق قال القرافى المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد القمار بكسر القاف وتعذيب
 الحيوان لغير ما كلف وحصول العوض والمعوض لشخص واحد انتهى وقوله وحصول العوض
 الخ أى فى بعض الصور وهى ما اذا كان الجعل من غير المتسابقين على ان يأخذ هذه السابق
 كإتياء والمعوض هو الثواب لان السابق له ثواب لتدريسه على الحروب وانما استثنيت
 من هذه القواعد الممنوعة لمصلحة الجهاد وعقد المسابقة لازم بمجر وقوعه كما أتى آخر الباب
 (ص) يجعل فى الخيل والابل وبينهما والسهم (ش) أى المسابقة حال كونها بالجعل جائزة
 فيما ذكر فقط فلا تجوز فى غيره الا مجانا كما أتى فقوله فى الخيل خبر المسابقة فهو متعلق بمحذوف
 لكنه خاص أى جائزة فيما ذكر بدليل قوله فيما أتى وجاز فيما عداه مجانا قوله فى الخيل من
 الجانبين كفرس أو افراس وقوله وفى الابل كذلك وقوله وبينهما أى الخيل من جانب والابل
 من آخر ولا يدخل الفيل فى ذى الخف ولا الحمار ولا البغل فى ذى الخافر لانها لا يقاقل عليها
 ولا تظهر عند الشافعية الجواز لدخوله فى الخبر المذكور (ص) ان صح بيعه (ش) أى ان شرط
 المسابقة ان يصح بيع الجعل فلا يكون غررا ولا مجهولا ولا خيرا وخيرا وميتة ودما وأم ولد
 ومدبر ومكاتب وحرا ويجوز على عتق عبده عنه أو عن غيره أو بعمل له عملا معروفا وعلى العفو

الخصوص (قوله فى الخيل من الجانبين) أى ملك وانظر هل يشترط اتفاق النوع فيما بين الابل أو الخيل أو ولو اختلف والاول
 هو الذى اقتصر عليه ش فى شرحه انتهى من لـ وانظر لو ظهر الجعل فاسد بعد السابق هل يرجع بجعل مثله أو لا شىء له انتهى
 (قوله لدخوله فى الخبر المذكور) أى المذكور عندهم أى الذى هو قوله لا سبق الا فى خوف أو حافز أو نضل انتهى وسبق
 بفتح الموحدة وهو المال المأخوذ فى المسابقة ويروى بالسكون مصدر أو المعنى على رواية الفتح لا سبق مستحق وعلى رواية
 السكون يكون المعنى لا سبق مستحق فى مقابلته العوض (قوله فلا يكون غررا) أى ذا غرر رأى من أبى أو بعير شاردا (قوله
 ويجوز على عتق عبده عنه) يمكن دخوله فى كلام المصنف لانه بقدر دخوله فى ملك المبتق عنه بدليل ان الولاء وقوله وعلى جرح
 عمد الا يعارض قوله ان صح بيعه لعله على ما اذا جاعله على ما يملكه أحدهما من المعاوضة المالية وأما لو جاعله على ان يعفوه
 عنه عن جرحه له عمد اذا غلبه بالسبق فلا يعتبر هذا الشرط والحاصل ان قوله وعلى العفو معناه يعفون عن الدية

(قوله وعين المبدأ والغاية) ثم هل ما إذا كان يتصرح أو بعدادة (قوله والمناضلة بالسهم) أي المبالغة بالسهم (قوله من خيل أو ابل) أي سراء كان من خيل أو ابل أي فالمراد التمسك بالشخص لا بالوصف ولا بالنوع وقوله فاحرى ان لا يكتب في هذا كرايفس أراد به النوع كخيل أو ابل وصرح بذلك ابن شاس ويوسف بن عمر وقال الملقاني قوله والمركب أي بالشخص ووقع التصريح به في كلام ابن عرفة في عدة مواضع لا بالنوع فانه لا يكتب في خلافاً لتنتهي ويعتبر في السابق عرف بلد المتسابطين فان كان عرفهم أن المسبق انما يكون بجائزة فرس أحدهم لبعض ٤٨٤ الاخر أو كليهما أو بذلك مع بعدهما عنهما قدر ما يمنعنا عمل به هذا هو الظاهر وما

ذكره الخطاب من الخلاف فيه لعله حيث لا عرف ونصه في فرع لا يختلف بماذا يكون السابق سابقاً فمما لا يسبق باذنيه وقيل بصدد وقيل حتى يكون رأس الثاني عند مؤخر الاول (قوله وان جهل رميته) الواو للجمال ولذا قال عجم ولا بد من جهل الرمي (قوله عدده وصنفته) أي عدده متعلقه وصنفته متعلقه (قوله فلا معنى له الا ما تقدم) المناسب ان يقول فلا معنى له أي صحيح (قوله أو خاصراً) من خاصرة الانسان وهي جانبته (قوله أو المسابقة) وهو الظاهر وانظر لولم يكن سبق لمن يكون الجعل والظاهر ان حضر وانظر لولم يحضر أحد والظاهر ان الخرج السابق يتصدق به وفي ذلك وقد يقال اذ لم يكن هنالك حاضر فانه يكون لمن عادته حضور ذلك (قوله لان أخرجا لياخذ السباق) فان وقع فقال بعض شيوخ عجم لا يكون له أي للسابق

عن جرح عمده او خطأ ويجوز على عوض موصوف أو سكتى مدة معلومة ومن وجب له جازن يحال به أو يؤخر برهن أو جمل وخاص به الغرماء (ص) وعين المبدأ والغاية (ش) تقدم انه قال ان صح بيعه يعني ان الجعل يشترط في جوازه ان يكون مبيعاً يصح بيعه وعطف هذه الاشياء عليه أي فيشترط في المسابقة والمناضلة بالسهم تعين المبدأ الذي يتقدم منه والغاية التي ينتهي اليها ولا يشترط تساويهما في المبدأ ولا في الغاية (ص) والمركب (ش) أي وعين المركب من خيل أو ابل وظاهره عدم الاكتفاء بالوصف فأحرى ان لا يكتب في هذا كرايفس ويشترط في الجعل مقارنة الحال كافي الا كمال فلو كان فرس أحدهما ضعيفاً يقطع تخلفه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز (ص) والرامي (ش) يعني انه يشترط أيضاً معرفة الرامي وان جهل رميته وفي بعض النسخ والرامي فان كان المراد بتعين الرمي عدده وصنفته فهي المسئلة التي هي وان كان من حيث راميته وتشخصه فمسئلة الرامي أحسن وان كان من حيث حقيقةه فلا معنى له الا ما تقدم فانظر في ذلك (ص) وعدد الاصابة ونوعها من خرق أو غيره (ش) يعني انه يشترط أيضاً معرفة عدد الاصابة كاربعة من عشرة مثلاً ويشترط معرفة نوع الاصابة من كونه خسة أو هو الذي يثقب ويثبت أو خرقاً بالناخل أو الرامي المجتنب وهو الذي يثقب ولا يثبت أو خرقاً بالراء المهمة وهو الذي يصيب طرف الغرض فيخذه أو خاصراً بالناخل المجتنب والصاد والراء المهمة من وهو اصابة أحد جاني الغرض ولا يتخذ من شيء (ص) وأخرجه متبرع أو أحدهما فان سبق غيره أخذه وان سبق هو فلن حضر (ش) الضمير في أخرجه عائداً على الجعل وهو السابق يفتح الباء وهو معطوف على فعل الشرط من قوله ان صح بيعه والمعنى ان السابق يخرج متبرع متبرع غير المتسابقين من وال أو غيره لياخذ من سبق أو يخرج أحدهما على انه ان سبق غير مخرج الجمل أخذه وان سبق مخرج الجمل كان الجعل لمن حضر وكان الاول ان يقول على ان سبق لان كلامه يوهم بجواز لدخول على الاطلاق ويحكم فيه بما قاله لمؤلف وليس كذلك وانظر هل المراد من حضر من حضر المتقدم أو المسابقة وانظر لولم يكن سبق لمن يكون الجعل وانظر لولم يحضر أحد لمن يكون الجعل (ص) لان أخرجا لياخذ السباق ولو لم يعمل يمكن سبقه (ش) هذه صورة فائدة من صور الجعل والمعنى انه اذا أخرج كل منهما جعلاً من عنده متساويين أو متفاوتين على أن من سبق منهما يأخذ جميع السبقين فان ذلك لا يجوز بل خلاف اذ لم يكن معهم غيرهما للقاعدة التي ذكرها القرافي وهي منع الشرع في باب المعاوضة من اجتماع لموضين لشخص واحد ولذلك منعنا الاجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع

عوضها

لانهم اذا خلا ابتداء على التمار فهو له به مطلقاً فان سكتا

هم يأخذ منهما فظاهر المصنف انه لا يمنع وانظر هل يكون له به أول من حضر فان كان لياخذ السباق جاز كما هو ظاهر كلامهم وأشهر فرض المصنف في اثنين أنه لو كان المسبق بين جماعة لا يكون الحكم كذلك وحكمه انه ان سبق غيره أخذه وان سبق هو كان للذي يليه وسواء شرطوا على هذا الوجه أو لم يشترطوا شيئاً كذا في الجواهر (قوله للقاعدة الخ) فان قلت أجزأ السبب والعوض قد يجتمعان لأحد المتسابقين مع جواز ذلك وذلك فيما اذا كان الجعل من أحدهما أو من متبرع وسبق غير مخرجيه قلت ما ذكره القرافي جزء علة والعلة التامة في ذلك هي اجتماع العوضين مع حصول ما يظهر منه فبصد المبالغة وذلك فيما اذا أخرجه كل

سهمه اعلی ان من سبق یاخذها جميعا و اذا أخرجه أحدهما فلم يحسب ما يظهر منه قصد المغالبة لانه أخرجه شيئا لا يعود له انتهى له قوله و أما الوثيقة فسابقة جاز قال عجم وفيه نظر اذ شرط المسابقة جهل كل ٤٨٥ جرى فرس صاحبه الا ان يقال هذا

الشرط في فرض المتسابقين خاصة لاني فرس المحل أيضا فمعرفة سبقتها لا يضرا انتهى وفي عب ولا يقال الشرط في فرس المتسابقين لاني فرس المحل أيضا فمعرفة سبقتها لا يضرا لا نقول في الشاذلي خبر أبي هريرة من أدخل فرسا بين فرسين وهو يعلم انه يسبقه فهو قمار ثم اذا تحقق سبقه ولكن خاب وسبقه غيره فينبغي ان يكون لمن حضر (قوله ولا يشترط تعيين السهم الخ) فيجوز تناضلهما بغير تعيين أو بقاربتين أو بصرية وفارسية ولا يجوز ابتداء بغير صفتهما في المثالين دون المختلفين وأعمل الفرق كما في عب انه في المختلفين قد دخل على عدم قصد عين صنف ما دخل عليه بخلاف دخولهما على المثالين ابتداء وهذا كله اذا دخل على إصابة الغرض وأما اذا كان على بعد الرمية فلا يجوز لان رمي التركيبة خلفتها بعد من رمى العربية فهو كما مسابقة بفرسين يقطع بسبق أحدهما (قوله من كوب الآخر) أي جرى من كوب الآخر (قوله ونسخة ابن غازي) أي التي هي التسمية (قوله أي الخيمة) الذي في المصباح ما يدار حول الخيمة

عوضها عنها اذ حكمت المعاوضة انتفاع كل واحد من المتعاضين بما بذل له والسابق له أجر النسب إلى الجهد فلا يأخذ الجمل وأما ان كان معهما غيرهما ولم يخرج شيء أعلى انه ان سبق أحد جميع الجمل ولا يغرم ان سبقه غيره فأجازه ابن المسيب وقال به مالك مرة وقال عياض مشهور قول مالك منعه لو دخل الجمل لخروجه على تقدير سبقه ووجه مقابلته انهما مع المحل صارا كائنين أخرج أحدهما دون الآخر ومحل الخلاف اذا كان الثالث يمكن سبقه في الجري والرمي القوة فرسه ووفور قوة ساعده اما ان أمن سبقه منع اتفاقا وسمى محلا لانهما كأنهما اتحالا به وجه الحرمة على زعمهم ووجهه يمكن سبقه صفة المحل لانه نكرة وأما لو تحقق سبقه جاز (ص) ولا يشترط تعيين السهم والوتر وله ما شاء ولا معرفة الجري والركب ولم يحسب صبي (ش) يعني انه لا يشترط في المناضلة تعيين السهم الذي يرى به رؤية أو وصف ولا تعيين الوتر برفة أو طول أو مقابله أو انه لا يأخذ أي سهم وأي وتر شاء وكذلك لا يشترط معرفة كل واحد جرى فرس صاحبه أو بعينه بل يشترط جهل كل واحد منهما من كوب الآخر الا كان قمارا ولا يشترط معرفة من يركب عليهما من صغير أو كبير ويكره ان يحسب عليهما الاحتياط له ويكره المسابقة بين الصبيان وبين الصبي وغيره والكره في حق وليه وفي حق البالغ المسابق له (ص) ولا استواء لجمل (ش) هو معطوف على تعيين السهم ولأن كيد النقي أي ولا يشترط استواء الجمل المنبرع به بل يجوز ان يقول المنبرع ان سبق فلان فله كذا وان سبق فلان فله كذا (ص) أو موضع الإصابة (ش) عطف على الجمل أي ولا يشترط استواء موضع الإصابة ولا يضرا ان يشترط أحدهما إصابة موضع الآخر أعلى منه أو أدنى ويرضى كل منهما بما اشترطه صاحبه (ص) أو تساويهما (ش) عطف على استواء أي لا يشترط تساوي المتسابقين أو المناضلين في المسافة فيهما ولا في عدد الإصابة في الثاني هذا في بعض النسخ كما يفيد كلام بعضهم وفي نسخة الشارح والموافق والزقاني ومن وافقهم تساويهما بغير المفردة المؤنثة أي المسافة المذكورة أعلم من صفة السبق أو الإصابة وفيه تسكين ونسخة ابن غازي أولى (ص) وان عرض للسهم عارض أو انكسر أو للفرس ضرب وجه أو نزاع سوط لم يكن مسبوقا (ش) يعني ان السهم الذي يرى به اذا عرض له عارض في طريقه فعوقه عن سيره كبهيمة أو انكسر السهم أو القوس أو حصل للفرس عارض في طريقه بان ضرب انسان وجهه فعوقه عن جريه أو نزاع انسان سوطه الذي يسوقه الفرسان فخر به لم يكن مسبوقا بشيء من ذلك اعذره وقوله أو نزاع سوط فيه حذف مضاف يدل عليه المقام أي أو عرض لصاحبه نزاع سوط (ص) بخلاف تخصيص السوط أو حزن الفرس (ش) يعني ان السوط اذا ضاع من صاحبه أو حزن الفرس تحته أو انقطع لحام الفرس أو سقط الفارس عن فرسه أو نفوره عن دخوله السرايق أي الخيمة فانه يعد بذلك مسبوقا (ص) وجاز فيما عداه مجانا (ش) يعني ان المسابقة تجوز مجانا أي من غير عوض في غير ما مر كالسفن والطيران لا يصل الخبر بسرعة وعلى الاقدام ورمي الحجارة والصراع اذا قصد بذلك الاعانة على الحرب لا المغالبة كفعل أهل الفسوق (ص)

من شقق بلاسته انتهى ويطلق أيضا على ما بعد فوق صحن البيت وقال أبو عبيدة هو الفسطاط وقد قال ابن عرفة ولا بأس أن يصعد السرايق أو خطا من دخله أو لا أو جازه أو لا هو السابق (قوله وجاز فيما عداه مجانا) حتى الزناني قولين بالجواز والكرهية فيمن تطوع باخراج شيء للتصارعين أو المتسابقين على أرجلهم أو وجوههم أو غير ذلك مما لم يرد فيه سنة

(قوله والافتخار عند الرمي) بان يذكر منافقته كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن العواتك من سليم أي ذوات الروائح الطيبة من سليم (قوله والرجز) أي انشاد الشعر لا خصوص البصر المحصور لكن الأكثر في الحرب الرجز لأنه يوافق الحركة والاضطراب (قوله انها مشمية) بكسر الميم (قوله بالنبل) أي السهم (قوله اليوم يوم لرضع) سجع لم ياتر في الوزن قال السهميلي يجوز الرفع فيهما أي اليوم واليوم ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الاول ظرفا قال وهو جائز اذا كان النازف واسم لم يصف على الثاني والرضع جمع راضع وهو اللثيم فعناه اليوم يوم اللثيم أي يوم هلاك اللثام من قوله سم اللثيم راضع وهو الذي رضع اللثوم من ثدي أمه وكل من نصب الى لثوم فانه يوصف بالمص والرضاع والاصل أن شخصاً كان شديد البخل وكان اذا اراد حلب ناقته ان يضع من ثديها لثاماً ليحلبها فيسمع جديرانه أو من غير ٤٨٦ بصوت الحلب فيطلبون منه اللبن الخ بقا الوافي المثل الأثم من راضع

ولا افتخار عند الرمي والرجز والتسمية والصياح (ش) يعني انه يجوز الافتخار أي ذكر المفاخر عند الرمي بالانتساب الى أب أو قبيلة لأنه اغراء لغيره وبالتجتر في المشي في الحرب كنفعل أبي دجانه فقال له عليه السلام انها مشمية يبعثها الله الأفي مثل هذا الموضع وكذلك يجوز الرجز عند الرمي تلجبر مسلم عن سلمة بن الأكوع خرجت في آثار القوم أرمهم بالنبل وأرتجز وأقول أنا ابن الأكوع * اليوم يوم الرضع وكذلك تجوز التسمية عند الرمي كأنافلان أنا ابن فلان ويجوز الصياح عند الرمي لما فيه من التشجيع واشغال النفس عن التعب (ص) والاحب ذكر الله لا حديث الرمي (ش) أي والاولى من ذلك كله ذكر الله عند الرمي بالتكبير وغيره لا حديث الرمي بأن يمدح ويذكر منافقته وفي بعض النسخ الرمي موضع الرمي والمراد بحديثه الافتخار والرجز والتسمية والصياح وفي بعض النسخ لا حديث بلام الجر والتعليل جمع حديث وهو المروي عنه عليه السلام وهي متعاقبة تجازي جازا الافتخار ومأمعه لاجل الاحاديث الواردة والا فالاصل في المنع لما فيها من الاحباب والخيلاء **تنبيه** ويجري في قول العسدي وفي القمات الجائز بين المسلمين قوله والافتخار الخ (ص) (و) لم العقد (ش) يعني ان عقد المسابقة بين المتسابقين أو بين الراميين اذا وقع بمجمل لازم بمجرد صدوره كزوم عقده الاجارة فلا يخل الارضاها معا أو فاد بقوله (كالاجارة) الى ان لزوم العقد يتوقف على رشد العقدة * وما أنهي الكلام على ما أراد من مسائل الجهاد اتبعه بالكلام على شيء من مسائل النكاح لانه يشركه في معناه لغة فهو الجهد والمشقة خبران من الذنوب ذنوب بالا يكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد الا السعي على العيال أو كما قال عليه الصلاة والسلام وفتحته بذ كرشى من خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم تبعه ابن شماس كما قاله بعض ائمتنا في النكاح قال وليس كل ما ذكرهنا مشهور بل فيه أشياء ما قال بها الا من شذ من العلماء كوجوب الضحى واستبداده بجميع الخمس قال وليس ما قيل باختصاصه به صلى الله عليه وسلم محصوراً فلياذ كرالى آخر ما قال وقائدة ذكر الخصائص وان كان أكثرها قدم مضى حكمها بموته للتنويه به بغير قدره ولئلا يتأسى به فيها أحد فذكرها أمامه ذوب أو واجب قال بعض وهو الظاهر فقال

انتهى وقيل ان رجلا من العمالة طرقه ضيف ليلا فخص ضريح شانه لثاماً سم الغنيص صوت الحلب فكثير حتى صار كل لثيم راضعاً سواء فعمل ذلك أو لم يفعله وقيل المعنى اليوم يعرف من رضع كريمة فنجيت أو أتيمة فهجنت أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّبها من غيره وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين نزل يوم حنين عن بقلته أنا النبي لا كذب

أنا ابن عبد المطلب (قوله لا حديث الرمي) أي حديثه (قوله لاجل الاحاديث الخ) كقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا ابن العواتك الخ (قوله كالاجارة) فيه تشبيه الشيء بنفسه لان الجعل في المسابقة اجارة والجواب من وجهين الاول تشبيهه اجارة خفية

باب

باجارة شريطة الثاني ان المراد اجارة غيرها (قوله في معناه لغة) لا يخفى ان

النكاح لغة العقد فلا مشاركة في المعنى اللغوي ويجب أن يرد بالمعنى ما يشمل المدلول الاثرى وذلك لان الجهد والمشقة لازمان للنكاح وقوله فهو الجهد أي لانه الجهد والمشقة أي لان النكاح الجهد والمشقة أي ان من لوازمه ذلك وقوله لغير دليل ليكون النكاح جهداً ومشقة لان السعي على العيال مشقة أي ومن جملة العيال الزوجة (قوله أو كما قال) لفظة تقال عند الشك في لفظ الرواية (قوله واستبداده بجميع الخمس) فيه نظير بل خمس الخمس (قوله وليس الخ) أي لان الشارح ذكر أشياء زائدة على ما قال المصنف ومما اختص به زيادة على ذلك انه يجب عليه ان رأى ما يعجبه ان يقول ليبيك ان العيش عيش الاسخرة في وجهه حكماء في الروضة وان يؤدي فرض الصلاة كاملة لا خالي فيها وتمام كل تطوع شرع فيه وان يدفع باتي هي أحسن (قوله للتنويه) أي لئلا يلام بغير قدره (قوله ولئلا يتأسى) أي بقلته (قوله وهذا هو الظاهر) الاحسن التفصيل ان ظن الاقتداء به

فهو واجب وان احتمل على السواء فذكرها مندوب **باب** خص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بوجوب الضحى) الباعدا دخلة على المقصور (قوله عن أمته) ويحتمل عن غيره من الانبياء وخيانه فاعني انه خص بجميع ما ذكره بخلاف غيره من الانبياء فانه لم يشاركه في جميعها بل في بعضها قاله الشيخ أحمد الزرقاني (قوله أقله) لا أووسطه ولا أكثره فقد تقدم ان أقله ركعتان وأكثره ثمان وأوسطه ست والظاهر ان الواجب الماهية باعتبار تحققها في الأقل أو الوسط أو الأكثر (قوله والضحى أى الضحية) أراد المعنى وقوله والضحى أراد اللفظ أى والضحى لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ ففيه شبه استخدام وقوله لغة في الضحية أى لغة ثانية في معنى ضحية أى لان اللغة الاولى بهذا المعنى لفظ ضحية أى فالذات يدل عليها الفظان لفظ ضحية ولفظ ضحى (قوله وهذا) أى وجوب الضحية في حقه (قوله في مخاطبة بالهدى) أى ان حصل موجبها (قوله على المختار الخ) ومقابلته قولان اولهما انه الصلاة بعد العشاء سواء كان قبل النوم أو بعده وقيل التهجد هو النوم والصلاة بعده فهو مجموع الامرين بى شىء آخر وهو انه يلزم على هذا المختار ان من لم يتم صلى آخر الليل لا يقال له متعبد ولا يحصل له ثواب التهجد وهو بعد غاية البعد الا ان يراد بعد النوم أى بعد وقت النوم تام أم لا أو عبر بقوله بعد النوم نظرا للاغلب وكذا يقال فيما يظهر ما قبل في الضحى فيقال الواجب الماهية المحققة في ركعتين أو أكثر (قوله يحتمل ٤٨٧ رجوعه للوتر) أى فقط أى وأما التهجد والضحى فخر يانه فيه يفهم بطريق الاولى لانه اذا كان

الوتر مع سبواته يتقيد بالضحى فالوتر ما هو أشق منه كالتعبد الخ أى فآل الاحتمالين واحد (قوله ويحتمل رجوعه للتهجد) أى وأما الضحية فلا يتأتى فيها التقييد حيث لم يكن حاجا (قوله والسوال) بمعنى الاستيلاء لاجبى الآلة (قوله ولم يبين المؤلف وغيره من المسالك) أى وأما الشافعية فقد علمت الواجب عليه منه عندهم نعم قوله لكل صلاة هل المراد فريضة

باب

(ص) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الضحى والضحى والوتر بمحض (ش) يعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم خص عن أمته بوجوب الضحى والواجب عليه أقله ركعتان والضحى أى الضحية والضحى لغة في الضحية وهذا حيث لم يكن حاجا والا فهو كغيره في مخاطبة بالهدى والتهجد وهو صلاة الليل بعد نوم على المختار والوتر وقوله بمحض رجوعه للوتر كما قال القرافى انه لم يكن واجبا عليه بالسفر بدليل إتياره فيه على راحلته ويحتمل رجوعه للتهجد ووتر ولصلاة الضحى (ص) والسوال (ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه السوال كحضر أو سفر الكل صلاة قاله الشافعية قال بعض ولم يبين المؤلف ولا غيره من المسالك فيما علمت ما هو الذى كان فرضا عليه منه (ص) وتخير نسائه فيه (ش) أى من خصائصه عليه السلام انه يجب عليه ان يخير نساءه أى فى المقام معه طلب اللذة خرة أو مفارقتها طلبة الدنيا والاصح ان من اختارت الدنيا تبين بمجرد اختيارها وليس المراد به التخيير الذى يوقع فيه الثلاث كإفائه قوم وهو وطن سويته عليه السلام ان يخير فى إيقاع الثلاث لانه منى عنه ومن الخصائص ان يتوضأ لكل صلاة ولا يرد سلاما ولا يتكلم اذا أحدث حتى يتوضأ لكن نسخ هذا (ص) وطلاق من غوبته (ش) هذا شروع منه رجه الله فى ذكر شىء مما

أونا فلو وكذا يقال لواجب ماهية الاستيلاء التحققة فى مرة واحدة (قوله ولاصح الخ) ومقابلته انه لا تبين عجز الاختيار كما أفاده الخطاب وكانت فاطمة بنت الضحاك فى عصمته صلى الله عليه وسلم فاخترت الدنيا فقارها عليه الصلاة والسلام فكانت بعد ذلك تلتقط البعر وتقول هى الشقيقة اخترت الدنيا قال فى المواهب اللدنية هكذا رواه ابن أمحق قال أبو عمر هذا عندنا غير صحيح لان ابن شهاب يروى عن عروة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم حين خيره فى نساءه بدأ بها فاخترت الله ورسوله وتابع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى (قوله اذا أحدث) راجع لقوله ولا يرد سلاما الخ وقوله لكن نسخ هذا أى الذى هو قوله ان يتوضأ لكل صلاة الخ وقوله ولا يتكلم من عطف العام على الخاص (قوله وطلاق من غوبته) أى على الفرض والتقدير ان يكون لم يقع ذلك منه صلى الله عليه وسلم ولا يرد عليه قوله تعالى وتختفى فى نفسك ما الله مبديه لان المراد به أمر الله بترويحها اذا فارقتها زيد فهو صلى الله عليه وسلم انما غلب فى بقائها تحت زيد وما عدا ذلك لا يعمل عليه كما أفاده السنونى فى صغرى الصغرى وما عدا ذلك هو ما يعتقد بعض الجهلة ان الذى أخفاه النبي صلى الله عليه وسلم فى نفسه هو العشق يجب زينب وحجب فراق زيد لها ليزوجهما بعد موعده ذلك أمره بما ساكها احباء منه وخشية من معاملة الناس انتهى والماصل على المتقدم ان نكاح زينب كان باهر الله نسخ ما كان فى الجاهلية من تحريم أزواج الادعياء وانما أخفى فى نفسه ذلك خوفا من طعن المنافقين وتوضيحه ان الله تعالى لما أراد نسخ ذلك التحريم أوحى اليه ان زيد اذا طلق زوجته فزوج بها فلما حضر زيد ليطلقها

خاف انه ان طلقه الزمة الزوج بها ويصير سببا لاطاعتهم فيه فقال لزيد امسك عليك زواجك وأخفى في نفسه ما أوصى اليه وعزمه على نكاحها فلذلك عوتب انتهى ومن غوبته فيه الخذف والايصال والاصل من غوب فيها قال البدر وانظر لو امتنع زوجها من طلاق المرغوبة هل تطلق عليه وهل عليه شيء (قوله وعموم ما من) أي ان من وجب عليه السكالم في صلاته وتكلم تبطل صلاته قال ابن العربي وبيننا في غير موضع ان هذه الآية دليل على وجوب اجابته عليه السلام وتقدمها على الصلاة وهل تبقى الصلاة معها أو تبطل مسئلة أخرى وهذه الخصوصية يشاركها غيرها من الانبياء غير ان المعتمد ان الصلاة لا تبطل باجابته صلى الله عليه وسلم ومثباتها في عدم بطلان الصلاة اذا ابتداء المصلي بالخطاب فقال السلام عليك أو سلام عليك قاله النووي قال عجم والظاهر حينئذ قصره على ما فيه ذكر كما عبر به النووي لا ما كان كلال ما أجنبي وظاهر قول به رام لا تبطل صلاته باجابته انه لا فرق بين اجابته

٤٨٨

واجب عليها لاجله بعد ان انتهى السكالم على ما أراده من خص بوجوبه عليه والمعنى ان النبي عليه السلام اذا وقع بصره على زوجة شخص ورغب فيه اوجب على ذلك الشخص ان يطاقتها ليمتزجها صلى الله عليه وسلم واذا طاقها ذلك الشخص فانه يحرم على غيره ان يخطبها او من باب أولى اذا رغب صلى الله عليه وسلم في خطبة ان لا يخطبها غيره وتجب عليه الاجابة له عليه السلام وعمم بعضهم هذا فيه وفي غيره من الانبياء عليهم السلام (ص) واجابة المصلي (ش) يعني ان من خصائصه عليه السلام انه اذا خاطب شخص في حال صلاته فله يجب على ذلك الشخص ان يجيبه عليه السلام وعموم ما من في قول المؤلف أو وجب لا نقاد أعني يشترط بطلان صلاة الجيب (ص) والمشاورة (ش) ههنا من القسم الذي يجب عليه عليه السلام يعني ومن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه ان يشاور ذوي الاحلام من الصحابة رضي الله عنهم في الاراء والحروب والمهمات لافي الشرائع تطبيقا لخواطرها وتأليفها لهم لانه عليه السلام يستفيد منهم علما ولا خصوصية له عليه السلام بوجوب المشاورة بل على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح العباد وعمارتها كما قاله القرطبي عن ابن خزيمة ان خصوصية له عليه السلام كونه كامل العلم والمعرفة ويجب عليه المشاورة (ص) وقضاء دين الميت المعسر (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام انه اذا مات أحد من المسلمين وعليه دين فانه يجب عليه ان يوفيه عنه من ماله الخاص به وأما من بيت المال فيشاركه في ذلك جميع الولاة ولا مفهوم لقوله الميت بل الحي كذلك ولا بد من كونه مسلما والاصل في ذلك حديث من ترك ديناً أو ضياعاً فعلى والى أي فعلى قضاءه والى كفاية عياله ابن بطال هذا نسخ اتركه الصلاة على من مات وعابه دين في تنبيههم قال القرافي الاحاديث الواردة في الحبس عن الجنة

الصلاة والسلام هل فعلته وانظره ثم معني وجوب اجابته عليه الصلاة والسلام اعتقاد ان الله اوجب على أمته اجابته اذا نادى أحدا منهم في صلاته في حياته عليه الصلاة والسلام كما وقع ذلك لابي وانظر بعدها اذا وقع ذلك والظاهر الصحة خلافا لما في عب (قوله الاحلام) جمع حكم الاناة والعقل أي ذوي العقول السكاملة (قوله الاراء) جمع رأى ما يراه الشخص (قوله والحروب) والمعنى في الرأي في الحروب وغيرها (قوله لافي الشرائع) لا يرد على ذلك مشاورته في الاذان وفعله قبل قبل الوحي به لانه قبل أمي الله بالمشاورة اذ قصته في السنة الثانية من الهجرة

بالدين

أو الاولى قولان رجح الحافظ ابن حجر الثاني وأما الامر بالمشاورة بقوله تعالى

وشاورهم في الامر ففي السنة الثالثة اتفاقا كما في المواهب (قوله بل على الولاة الخ) وحينئذ فلا يصح عده في الخصائص (قوله وفيما أشكل عليهم) عطف خاص على عام (قوله ووجوه الكتاب) أي محامل القرآن (قوله والعمال) معطوف على الولاة جمع حامل وهو الحاكم الذي يرسله السلطان في البادية قبض خراجها مثلا (قوله وعمارتها الخ) أي عمارة العباد أي عمارة بلاد العباد أو ان المراد عمارة مصالح العباد أي استمرارها ودوامها (قوله خويزمندان) بضم الخاء وكسر الزاي وفتح الميم وسكون النون (قوله فاني خصوصية له عليه الصلاة والسلام الخ) أي نقوله أولا ولا خصوصية الخ أي بقطع النظر عن كونه كامل العلم وأما وانظر لذلك فاني خصوصية باقية والا حسن ان يذكره على انه جواب عن الاعتراض المتقدم (قوله فيشاركه في ذلك جميع الولاة) أي اذا عجز عن الوفاء قبل موته وتداينه في غير معصية أو فيها وتاب منها (قوله أو ضياعا) أي عيالا وهو بفتح الصاد (قوله فعلى والى) الظاهر انه لا تنفي وأما كفاية العيال فواجبة عليه

(قوله من قضاء الدين على السلطان) وسيد السلاطين هو صلى الله عليه وسلم والظاهر ان هذا على القول بان الذي كان يقضيه
اغما هو من المصالح وانه واجب عليه وعلى من بعده من السلاطين والحاصل ان صدر العبارة يفيد انه من ماله الخاص به وان ذلك
مدة حياته وانه لم يكن يصلي أو لا على من مات وعليه دين لكونه لم يجب عليه القضاء وكان الميت يحبس عن الجنة لذلك فلما وجب
عليه القضاء من ماله الخاص به صار الميت لا يحبس فيصلي عليه صلى الله عليه وسلم ومما قد قول القرافي انه اغما صلى على من مات
وعليه دين لكون القضاء واجبا على السلطان ولا سلطان الا هو صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم ان السلطان يقضي من بيت المال
قال شارح رحمه الله تعالى أشار للقوانين وحاصل المسئلة انه اختلف العلماء هل كان القضاء واجبا عليه صلى الله عليه وسلم أو تطوعا
وهل كان يقضيه من خالص مال نفسه أو من مصالح المسلمين وإلى الأخير وهو كونه من المصالح ذهب القرافي حيث قال واليه
ذهب ابن بطال من انه يقضي صلى الله عليه وسلم من المصالح وانه واجب عليه وعلى من بعده من الأئمة قال ابن حجر وقوله على
قضاؤه أي بما فيء الله عليه من الغنائم والصدقات قال وهذا يلزم المتولى لاهي المسلمين ان يفعله

٤٨٩

عن مات وعليه دين فان لم يفعل
فالاثم عليه ان كان حق الميت
في بيت المال في بقدر ما عليه
من الدين والا فيسقط انتهى
كلام ابن حجر قال الخطاب واذا
علم هذا فعلى القول بأنه كان
صلى الله عليه وسلم يقضي هذا
الدين من مال نفسه فوجه
الخصوصية ظاهر وعلى القول
بأنه صلى الله عليه وسلم اغما كان
يقضيه من مال المصالح فالظاهر
انه لا خصوصية حينئذ فتمامه
والله أعلم انتهى كلام الخطاب
(قوله ان تفتح الفتوحات)
جمع فتح أي فتح بلاد الكفار
والايمان بأموالهم (قوله أي
لا يقطع) جواب عن سؤال
ظاهر تقديره وأجيب أيضا
بان المراد عمله الخاص به كما
تفيدة الاضافة (قوله موعود

بالدين منسوخة بما جعله الله من قضاء الدين على السلطان وكان ذلك قبل ان تفتح الفتوحات
(ص) واثبات عمله (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه اذا جهل عملا من أعمال البر
والقربات انه يجب عليه ان يثبت ويدوم عليه أي لا يقطع حتى يعتد تاركه بالمرة لا المداومة
عليه أبدا لانه ورد كان يصلي الضحى حتى نقول لا يتركه ويتركه حتى نقول لا يفعله وورد أيضا
كان يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم (ص) ومصاراة العدو الكثير (ش)
يعني فمن خصائصه عليه السلام انه يجب عليه ان يصار العدو الكثير الزائد على الضعف
ولو أهل الأرض لانه موعود من ربه بالعصمة بخلاف أمته اذا زاد عدد الكفار على الضعف
فانه يجوز لها الفرار (ص) وتغيير المنكر (ش) يعني ان من خصائصه عليه السلام انه يجب
عليه عينة ان يغير المنكر بغير شرط من الأمن على النفس ووطن التأثير ويجب عليه اظهار
الانكار ولا يسقط لكون المرتكب يزيد الانكار اغراء بخلاف الأمة لان اقراره يدل على
الجواز ولو كان المرتكب كافرا صريحا أو منافقا أو يشاركه غيره من الانبياء والمأنى الكلام
على قسمي الواجب عليه والواجب عليه الاجل شرع في قسمي الحرام عليه أو عليه الاجل في
الاول قوله (ص) وحرمه الصدقتين عليه وعلى آله (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام انه
يحرم عليه وعلى آله وهم بنوه اسم كل شيء من الصدقتين أي الواجبة كزكاة والكفارة
والنذر والتطوع صيانة لمنصبه الشريف لانبائها عن ذل الاستخذوع عز المعطى لانها أوساخ
الناس قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهروهم وتزكّيهم بها وأموال النبي عليه السلام من
ثلاثة أوجه من الصفي والهبة في غير الغزو وخمس الخس وتقدم في مصرف الزكاة عن ابن
هرزوق أن آل ان لم يهطوا ما يستحقونه من بيت المال واضربهم النقر انهم يعطون من
الزكاة وان اعطاءهم أفضل من اعطاء غيرهم قاله ح قلت وتقدم عن شارح الموطأ انهم اغما

٦٣ خشي في من ربه بالعصمة) أي من القتل فلا ينافي انه شج وجهه وكسرت ربا عيته أو ان قوله

والله يصعك الخ كان بعد الشج ونحوه ذلك أن تقول في التعليم انه أعظم الناس وأشجع الناس وفي المصاراة اظهرا لذلك وفي
عدمها انخفاض لشانه وتحقيره وذلك لا يليق بمنصبه صلى الله عليه وسلم فتدبر (قوله ان يغير المنكر) ولو صغيرة (قوله لان اقراره
يدل على الجواز) لانه السلطان الا كبر والخليفة الأعظم والكل دونه وقد يقال ان فرينة كون الانكار يزيد اغراء لا يستفاد
منه ان الاقرار يدل على الجواز وقوله صريحا أي ظاهرا (قوله على آله) ويجوز اعطاء الزكاة لموالي آله كواليه على الأرجح وما
ذكر من أن الصدقة حرام عليه في الخاصة به فيحرم ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع فان لم يكن عليه بخصوصه فلا
يحرم وقد جاء عن أبي هريرة ذلك فانه قال ان صدقات الأعيان كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الآبار (قوله من
الصفي) أي من صفي المنعم وهو ما يريد أخذه من الغنمة قبل قسمها ومنه كانت صفيية (قوله في غير الغزو) وأما في الغزو فهي
للجيش على ما تقدم من التفصيل

(قوله اذا باعوا الخ) قال عيب وهو ظاهر لانه لا ينتقل من حرمة الى حل الا عند الضرورة الا ان شيخنا السليمان بن قيس انما عن الشيخ
نفعنا الله به انه اباح له اخذ الزكاة وهو لم يصل الى اباحة كل الميتة (أقول) وهو الظاهر اذ من القواعد ان كتاب أئمة الفقه من
فأخذهم من الزكاة أولى من اهانهم في الخدمة خصوصاً أهل الذمة كما شهدوا في السؤال في الاسواق كما هو مشاهد قلت
وبعد كتي هذا وجدنا النص انه قد جرى به العمل في بلاد المغرب (قوله كنوم) بضم الكاف (قوله لانه يناجي الملائكة) أي يكلم
الملائكة وهم بكرهون الروايع الكريمة (قوله وأما المطبوخ الخ) كما وقع له أكل طعام طبخ بصل كما في الشيخ نسلم والظاهر ان
المنقوع في الخيل لم ينفع (قوله المنقوع) أي التمسك وقوله كما تربع غنبل وقوله متكئاً ما دل على شق كاللها كما في وقيل مستنداً
كما في الشيخ أحمد بن غيرميل لشي (قوله جالس المستوفز) قال في الصباح استوفز في قعدة تعد متصبا غير مطمئن وهو أحسن
الجلوسات ثم الجئي على الركبتين وظهور القدمين ثم نصب رجله اليمنى والعود على اليسرى والحاصل ان المتكئ ان الاتكاء التربع
كما في شرح شب (قوله انيرة) ٤٩٠ بفتح الغين وقوله أو غيرها كتعايم كالمال الذي مثل به فان قلت انه

يعطون منها اذا باعوا الى حاجة يباح لهم فيها كل الميتة (ص) وأكله كنوم (ن) أي يحرم عليه
عليه السلام ان يأكل شيئاً راحته كريمة من ثوم وبصل وكراث وفجل لانه يناجي الملائكة وأما
المطبوخ من ذلك فيجوز والظاهر ان ما في حكم المطبوخ كالبصل المنقوع في الخيل حتى تذهب
راحتته كذلك (ص) أو متكئاً (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه ان يأكل
متكئاً وهو التقاعد في الجلوس كما تربع فان الجلوس على هذه الهيئة يستدعي الاستكثار من
الاكل وانما كان جلوسه عليه السلام للكل جلوس المستوفز وقوله أو متكئاً منصوب
عطف على قوله كنوم (ص) وامساك كرهته (ش) يعني ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم
عليه اذا كرهت امرأة من نسائه نكاحه لغيره أو غيرها ان يسكنها بعد ذلك لخبر العائذة
القائلة له عليه الصلاة والسلام أعوذ بالله منك وقوله صلى الله عليه وسلم لها لقد استعذت بعاذ
الحي باهلك رواه البخاري زاد في الاغواج وتحرم عليه مؤبداً انتهى وقولنا لغيره احتراز عما
اذا كانت الكراهة لذاته عليه السلام فانه كفر وتبين منه بمجرد الاصح ان اسم المرأة
الذكورة اممية بنت النعمان بن شرجيل وقيل مليكة الليثية (ص) وتبدل أزواجه (ش)
يعني ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه ان يبدل أزواجه اللاتي خيرهن فاختره
بغيرهن مكافاة لمن لمساخيرهن فاختره لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن
من أزواج ولو أعجبك حسنهن وان نسخ ذلك بقوله تعالى انما أحللكم اللاتي آتيت
أجورهن لتكونن له المنة عليهن بترك التزوج عليهن فهو من خصوصيته أولاً قبل النسخ
(ص) ونكاح الكتابية والامة (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه ان يتزوج
بكتابية لانه أشرف من أن يضع نطفته في رحم كافرة أو لانه تكملة محبته وخبر سأل ربي أن

ليس فيه كراهية لنكاحه
لانه معذورة حيث قلن
لها انه يجيبه ذلك فاد
كرهية ولو صورة والكراهية
صورة ظاهرة من قولها
ذلك ولولا تعلم (قوله أعوذ
بالله منك) أي اتحنن بالله
منك (قوله لقد استعذت
بعاذ) ضبطه بعضهم بفتح الهم
على انه مصدر أو اسم مكان
من هاذ الثلاثي أي استعذت
بعياد عظيم أو عمل العياد هذا
باعتبار اللفظ والاقالة مستز
عن المحل وضبطه القسطلاني
في شرح البخاري بضم الميم
قائلاً أي بالذي يذبه وهذا
انما يأتي على انه من أعاذ الغير
كقوله تعالى واني أعيد ذهابك
واقصير في النهاية على الفتح

قانه قال المعاذ المصدر والزمان والمكان أي لقد لجأت الى المعاذ ولدت ببلاد (قوله الحق باهلك) لا

بهمزة وصل وفتح الحاء فعل أمر من لحق الثلاثي وأجاز القسطلاني فتح الهمزة وكسر الحاء أمر من ألحق الرباعي لغة في لحق يقال
لحقته والحقة بمعنى تتبعته واتبعته أفاده محشى تب قال المناوي روى ان نساء لقنهن ان تقول ذلك وقلن لها انه كلام يجبه أي
يجواري نسائه أي صفار نسائه (قوله اممية) بيمين في نسخته (قوله شرجيل) بضم الشين كما ضبطه أهل الحديث (قوله وقيل
مليكة) عندى ضبط بفتح على الميم ولا أدري هجته (قوله لقوله تعالى الخ) الاولى الواو ليفيد انه تعليل ثان (قوله لا يحل لك النساء)
أي لا يحل لك ان تطاق امرأة وتساكن غيرها كما قاله ابن عباس (قوله اللاتي آتيت أجورهن) لا يخفى انه يجوز ان يتزوج بلا
مهور وامل التقييد بذلك لان شأنه ذلك وان كان يجوز ان يتزوج بغير مهر (قوله لانه أشرف) أي أشد شرفاً كانه ضمنه تباعد
أي انه أشد تباعداً من وضعه نطفته أو ان المعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم أشرف أي أشد شرفاً في حال وضعه نطفته في رحم
مسلمة من نفسه في حال وضعه نطفته في رحم كافرة فمن معنى في وانما قلنا ذلك لان ظاهر العبارة انه يفضل على وضعه نطفته في
رحم كافرة فلا معنى له ثم لا يخفى ان هذا التعليل والذي بعده وجوده في الامة وكذا الحديث يخص المسئلة فقط في ذلك كله

حرمه التسرى مع انه مباح كما أشار له بقوله بخلاف التسرى ولذا اختار ابن العربي حرمته كالكناح ولكن المعتمد الاول والحاصل ان لتعليل المنتسدم ظاهر في منح التسرى بوطء الامة الكافرة ولذلك قال به ابن العربي ولكن المعتمد الجواز والاولى ان يقول لانه اشرف من أن يباشر كافرة اعم من أن تكون المباشرة بوطء أو غيره (قوله وهو غنى عن الاول) الاولى ولا يعقل الاول (قوله ابتداء وانتهاء) أى في مبدا أمره ومنتهاه فاذا علمت ذلك فلا يظهر عد ذلك من الخصوصيات وانما ذلك لعدم شرطه (قوله وأما وطؤها تلك العين فلال) زاد في الانموج ولو قدر كناح أمة كان ولده منها حرا ولا يلزمه قيمة ولا يشترط في حقه حيث تدخوف العنت ولا فقد الطول وله الزيادة على الواحد وقال الشيخ سالم في تقريره ولو غرته سرية لم يكن لها عليه صداق واختلف في مودوعته بمالك العين هل تكون من أمهات المؤمنين (قوله لا طاعة لها) ظاهره حتى التي معها وينبغي حمله على التي دخل بها ولم يمسها وهو لذى طعام من له النفس قاله عج عن شيخه البدر لانه يقال أى فرق بين الممثلة التي مسها وبين الامة التي فارقها بعوت أو يسع أو عتيق (قوله يسع) أى في أم الولد ٣ (قوله وسواء كانت حرة أو أمة) صرح هذا لتعميم لقوله ولعل المراد بالكنكاح الوطء وذلك لانه لو أريد بالكنكاح العقد لما صرح بذلك والمعتمدان من مات وهي في عصمته تحرم على غيره وان لم يدخل بها كما يفيد ابن شاس والحاصل ان من مات عنها تحرم على غيره دخل بها أم لا وأما التي

٤٩١

مطلقا في حياته وبعد مماته وأما التي عتدها ولم يدخل بها وطلقتها ففعل لغيره بعده موته وهل كذا قبل موته وهو ظاهر القرطبي أم لا لان فيه ابذاله كما هو المشاهد فيما وكذا لا تحرم مطلقته بعد البناء وقبل المس كما عليه الشويري الشافعي كالتى وجد في كتبها بيضا (قوله فائدة) زواجه صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقة على خمس ونبي بشي عشرة ومات عن تسع أى وهن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية

لا أزواج الامن كان معنى في الجنة فأعطاني بخلاف التسرى بها الفباح ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه ان يتزوج بامة مسلمة لان كناحها العدم الطول وخوف العنت وهو غنى عن الاول ابتداء وانتهاء لان له ان يتزوج بغير مهر وعن الثاني للعصمة وأما وطؤها تلك العين فلال (ص) ومدخولته لغيره (ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم على غيره ان يأخذ من دخل بها النبي عليه السلام ومات عنها لا طاعة لها وكذا تحرم السرية وأم لولده التي فارقها بعوت أو عتيق أو يسع وبعبارة أخرى أى ونكاح مدخولته لغيره وسواء كانت حرة أو أمة ولعل المراد بالكنكاح هنا الوطء حتى يشمل لوطء تلك فيحرم وطء موطوءته بالملك ومفهوم مدخولته ان من عقد عليها فقط ليست كذلك ففعل ولو قال وموطوءته بدل ومدخولته لكان أولى (ص) ونزع لأمته حتى يقاتل (ش) يهني ان من خصائصه عليه السلام اذ البس لأمته أى آلة الحرب مثل الخوذة ونحوها يحرم عليه ان يتزعمها حتى يقاتل أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه وفي قوله حتى يقاتل مسامحة والاولى ان يقول حتى يلاقى العدو أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه ولذا قال بعض الصواب ما في بعض النسخ ولا يصح غيره حتى يقاتل أو يحكم الله بينه وبين محاربه وكذا سائر الانبياء تشاركه عليه السلام في ذلك (ص) والمن ليستكثر (ش) أى ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه ان ليستكثر بان يعطى قليلا فليأخذ كثيرا أو بان يعطى عناية فلينتظر ثوابها على أحد الاقوال في الآية وكلام المؤلف قريب من لفظها (ص)

وصية هذه الآية في تزوجه صلى الله عليه وسلم من (قوله لا أمته) بالأمم ترجمه لأم كثره وغرقة تخفف (قوله مثل الخوذة) التي تجعل على الرأس وقوله أو غيرها كالدرع (قوله أو حتى يحكم الله بينه وبين محاربه) أى يصلح ولا يحصل قتال أى ويسقط قوله والحكم بينه وبين محاربه كذا قالوا الا انه سيأتى له معنى آخر فتدبر (قوله والاولى ان يقول حتى يلاقى الخ) أى يقول اما هذه أو هذه أى وملاقاة العدو اما معها قتال أولا والحكم بينه وبين محاربه كذا في معناها واحد (قوله ولذلك قال بعض) أى ولاجل ان الاول ان يأتي باحد من اسماء الساميات للامم من القتال أو الصلح ويرجع بدون قتال (قوله الصواب الخ) أى والحكم بينه وبين محاربه اعم من ان يكون بقتال العدو أو ان يرام من غير قتال فيكون من عطف العام على الخاص بأوفيراد الثاني ما عدا الاول بل الاول ان يقتصر على قوله حتى يلاقى العدو أو على قوله حتى يحكم الله الخ لشموله كما قررنا وأجاب بعض عن المصنف بأن قوله حتى يقاتل حقيقة أو حكما (قوله انه يحرم عليه المن الخ) أى لان فيه بعض رذالة لا تليق بعنصره الشريف صلى الله عليه وسلم (قوله فيأخذ كثيرا) صادق بالطلب وعدمه (قوله على أحد الاقوال) أى في الآية فقد قيل فيها غير ذلك فمن ذلك لاثنتين بعنك على ربك ومن ذلك لاثنتين على الناس بالنبوة تأخذ منهم أجر اعلمها ومن ذلك لا تضعف عن الخبرات تستكثر منه (قوله على أحد الاقوال) أى جنسها المتحقق ولو في اثنين كما هنا ٣ وجد بالهنا مش صوابه في غير أم الولد اه

(قوله وخائفة الاعين) من اضافة الصفة للوصف ثم أقول لا يخفى ان هذا الاظهار مدركه السمع لا العين فلو وجه نسبته للاعين
فلم لو أراد بالعين الذات لصح فتدبر (قوله هي ان يظهر خلاف ما يبطن) بأن يظهر الممن والفداء ويريد القتل وسمى خائفة الاعين
لشبهه بالخيانة لا خفائه (قوله وهذا في غير الحروب) فديبحث فيه بأن الذي يقع منه في الحروب انما هو اظهار ما قد يوهم خلاف
ما يبطن لانه كان اذا أراد أن يذهب الى محمل يسأل عن سهولة الطريق الى محله آخر وكيف ماؤه ونحو ذلك مما يوهم الذهاب
اليه لانه يقول أنا ذاهب الى محمل كذا وقصده الذهاب الى غيره والاو ليس من خائفة الاعين على نفسه بل الجواهر بأنه الذي يظهر
خلاف ما يضرر وأما الثاني فهو وان كان منها لكن مقتضى ما تقدم انه جائز في الحروب كذا قال عجم قال عجم وقديقال ما كان
يفعله تورية قطعا (أقول) لان سلم ذلك تأمل وحديث انا لنبتش في وجوه قوم وان قلوا بالتأنيب هم هو كالخرب من حيث المعنى
وبش من باب علم (قوله ولا يحرم على غيره) أي كالأول أراد أن يذهب لموضع كرامة ويخاف ان يذهب من باب معين ببقه الغير
فيذهب من باب آخر يوقع في ٤٩٢ وهم انه ليس ذاهبا لموضع كرامة فلا يحرم (قوله السلي) بكسر السين

وخائفة الاعين (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم عليه خائفة الاعين وهو ان يظهر
خلاف ما يبطن وهذا في غير الحروب فقد أجمع له اذا أراد سفرا أن يورى بغيره ويسمى ما ذكر
خائفة الاعين لشبهه بالخيانة بخائفة ولا يحرم على غيره الا في محظور (ص) والحكم بينه وبين
محاربه (ش) أي يحرم على غيره ان يحكم بينه وبين محاربه لقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله
ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم أي اتقوه في التقدم السلي في افعال دته وتضييع حرمة
ويكون المراد بالمحارب من بينه وبين النبي خصوصه (ص) ورفع الصوت عليه (ش) أي ومن
خصائصه عليه السلام انه يحرم عليهما ان ترفع أصواتا عليه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الآية والنهي يدل على فساد المنهى عنه وأما خبر ابن عباس
وجابر ان نسوة كن يكلمنه عالمة أصواتهن فالظاهر انه قبل النهي ورفع الصوت على كلامه
كرفعه عليه لان حرمة ميتة تكلمته حيا فاذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر ان لا يرفع
صوته عليه ولا يعرض عنه لقوله تعالى واذا قرئ القرآن انصت لعلك تدرك الحديث من الوحي وله من
الحكمة مثل ما للقرآن الا في معان مستثناة ويكره رفع الصوت في مجالس العلماء لانهم
ورثة الانبياء وعند قبره الشريف ويكره قيام قارئ كلامه لاحد قيل وتكتب عليه خطيئة
أشار له بعض (ص) ونذاته من وراء الحجرات (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يحرم
عليما ان يتناديه من وراء الحجرات لقوله تعالى ان الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم
لا يعلمون ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم والحجرات جمع الحجرات وهي الموضع
المحجور عليه من الارض بمحاط أو نحوه (ص) وباسمه (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام
انه يحرم على الغير أن يناديه باسمه يا محمد أو يا أحمد وانما كانت الصحابة رضي الله عنهم ينادونه

وفتحها الصلحى يذكرو ويؤث
(قوله في افعال حقه الخ)
بدل اشمال من قوله المتقدم
السلي أو بسبب افعال حقه
أي ما فيه من افعال حقه
ويكون المراد بالمحارب له
لا خصوص قاطع الطريق
(ثم أقول) في الكلام بحث
من وجهين الاول ان السلي
معناه الصلحى أي المنسوب
للصلح فهو غير الصلح اذا المنسوب
غير المنسوب اليه مع ان هذا
المتقدم هو الصلح لان المعنى
لا يكن منكم صلح بين النبي
ومحاربه لما في ذلك من افعال
حقه وتضييع حرمة ويحجب
بأن نسبة الشيء الى نفسه قد
يلازم عند قصد المبالغة الثاني
انه على هذا المعنى الذي أشار

له الشارح يكون مما يحرم عليما مع ان سياق المصنف فيما يحرم عليه فالاولى ان يكون من نية قوله
حتى يلاقي العدو كما أشار له سابقا (قوله والنهي يدل على فساد المنهى عنه) لا يخفى ان الفساد انما يظهر في العبادات والمعاملات
وأما هنا فلا يظهر الفساد لان رفع الصوت ليس من ذلك (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل قاطع على ان كل من حضر قراءة القرآن
يجب عليه ان يستمع اقراءته وان الكلام في تلك الحالة حرام الا لضرورة لان فيه اعراضا كما هو ظاهر وراجع (قوله الا في معان
مستثناة الخ) أي كالمباحة مسه اغيرة موضي وجواز قراءته لجنب (قوله قيل وتكتب عليه خطيئة) هذا يؤذن بأن الكراهة
كراهية تعزيم وفي كلام بعض الشارحين ما يفيد ان المستثناة ذات قولين وعلى كل فكلامه دال على ضعف الحرمة وان المعتمد
الكراهة (قوله وهي الموضع المحجور بمحاط الخ) لانه انما كان احتجب عنهم في أشغاله المهمة فان عاجه عن تلك الحالة سوء أدب
انتهى وهو ينبغي ان نداه من وراء الحجرة اذا لم يكن على الوجه المذكور لا يحرم كن يناديه من لا يحصل له بنفسه انه ازعاج تكاد منه
أو كابر الصب ولذا قال أكثرهم وقوله لكان خير لهم أي خيرة تنفي عنهم الاتم فصيح الدليل للدعوى (قوله يا محمد أو يا أحمد)
بوقافه يعني يا أحمد قبل محمد كما عياض وقال ابن القيم بالعكس

(قوله ولو بعد موته) عند قبره أم لا حيث لم يقترن بالصلاة عليه والاجاز وانظر هل مثل ذلك الشفاعة يا محمد أم لا ومثل نداءه باسمه
 نداءه بكنيته (قوله من غير أكل وشرب) خبر الخصميين انه عليه الصلاة والسلام نهىهم عن الوصال فقيل انك تواصل فتعال
 اني لست كاحدكم اني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني وفي معناه أقوال للعلماء منها ما قاله السيوطي انه على ظاهره وأنه يطعمه
 من طعام الجنة كرامة له صلى الله عليه وسلم وطعام الجنة لا يفطر وقيل يعطيني قوة الطاعم والشارب ك (قوله بلا عذر) كعسر
 عسر (قوله من غير ضرورة) تقتضي قتاله كان يفتج العدو بالقتال وقوله بخلاف غيره أي من غير ضرورة أي على أحد القوانين
 في قتال الحاصر كما تقدم في الحصر فتدال المصنف فيما تقدم وفي جواز القتال مطلقا كان الحاصر مسلما أو كافرا ومنعه ومحل
 الخلاف اذا كان بالحرم ولم يفتج الحاصر بالقتال والاجاز بخلاف خلاصته ان الخصوصية باعتبار أحد القولين بالنسبة
 لمصلحة الحاصر وان الحاصر ليس ضرورة وان الضرورة انما هي بخافة ٤٩٣ وحاصل ما في شرحه الكبير انه

اذا كان ضرورة كعسر
 فيجوز على أحد قولين فماده
 انه لا ضرورة لا يجوز
 اتفاقا وقد يقال ان موجب
 القتال عذر والعذر ضرورة
 فقاده ان النبي صلى الله عليه
 وسلم يقاتل من غير موجب
 أصلا ولا جهة له (قوله ومنه
 كانت صفية) تزوج بها صلى
 الله عليه وسلم وجعل عتقها
 صدقة (قوله صوابه) أي
 فيكون ما شاع على المعتمد (قوله
 ويزوج من نفسه ومن
 شاء) بغير إذن المرأة ووليها
 وعبرارة عب ويزوج من
 شاء من الرجال بغير إذن وكذا
 النساء كما قال النووي بغير
 إذنهما ولا إذن وليها (قوله
 ولفظ الهبة) ظاهره ولو
 لغيره معطوف على محذوف
 والتقدير بغير لفظ الهبة

بيار رسول الله يا بني الله وظاهر قوله وباسمه ولو بعد موته كما استظهره السيوطي وفي بعض
 الحواشي قوله وباسمه الا ان يقترن بما يشعر بالتعظيم كان يقول صلى الله عليه وآله يا محمد (ص)
 وباحة الوصال (ش) هذان شروع منه رحمه الله في ذكر المباح أي ومن خصائصه انه يباح له عليه
 السلام الوصال بان يتابع الصوم من غير أكل ولا شرب وحكم الوصال في حق غيره الكراهة
 (ص) ودخول مكة بلا احرام وبقول (ش) أي من خصائصه عليه السلام انه يباح له دخول
 مكة بلا احرام من غير عذر والا فلا خصوصية له ويباح له أيضا ان يدخل مكة بقتال من غير
 ضرورة ولا يجوز لغيره ذلك (ص) وصفي المغنم (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام انه يباح له
 ان يأخذ من صفى المغنم قبل قسمه ما أراد منه وينفق منه ما أراد على نفسه وعلى أهل بيته
 وعياله ومنه كانت صفية (ص) والنكاح (ش) صوابه ونكاح الخمس ابن العربي من خواصه
 عليه السلام صفى المغنم والاستبداد بخمس الخمس (ص) ويزوج من نفسه ومن شاء ولفظ
 الهبة وزائد على أربع وبلا مهر وولي وشهود وواجب من (ش) أي ومن خصائصه عليه
 السلام انه يباح له ان يتزوج من نساء أمته من أراد نكاحها لنفسه ولغيره ويباح له ذلك بغير
 إذن المرأة وبغير إذن وليها ويتولى الطرفين لقوله تعالى الذي أولى بالأموات من أنفسهم
 ومن خصائصه عليه السلام يباح له اذا وهبته امرأة نفسها ان يتزوجها ويصح نكاحه
 علمه بمجرد الهبة من غير ذكر مهر ومن خصائصه عليه السلام انه يتزوج بأكثر من أربع نسوة
 وغيره من الانبياء مثله ومن خصائصه عليه السلام ان يعقد نكاحه او نكاح غيره بلا مهر
 يدفعه لها ابتداء وانتهاء بلا ولي من جهة المرأة وبلا شهود ومن خصائصه عليه السلام ان
 يعقد نكاحه في حال احرامه بالخ أو بالعورة أو في حال احرام المرأة التي يريد نكاحها ومن
 خصائصه عليه السلام انه لا يجب عليه ان يقسم بين زوجاته بل يباح له ان يفضل من شاء منهن
 على غيرها في المبيت والكسوة والنفقة واختص عليه الصلاة والسلام بباحة المكث في

ولفظ الهبة وظاهره ان الهبة منه مع ان الشارح فسرهاب الهبة منها عبارة شب ولفظ الهبة أي من جهة المرأة فالمناسب على
 هذا ان يكون قوله ولفظ الهبة متعلقا بمحذوف أي ويتزوج بلفظ الهبة (قوله وبلا مهر) أي بلا هذه الثلاثة مجتمعة ظاهره سواء
 كان نكاحه أو نكاح غيره وكلام الخطاب مشعر بأن ذلك خاص بما اذا عقد لنفسه لا لغيره (قوله بمجرد الهبة) متعلق بقوله ان
 يتزوجها وقوله بغير ذكر مهر تفسير لقوله بمجرد الهبة أي فلا ينافي انها اذا وهبته امرأة نفسها يتوقف حصول النكاح على قوله
 قبلت مثلا (قوله يدفعه لها ابتداء وانتهاء) بخلافنا فيصح بلا مهر ندفعه ابتداء ولا بد من دفعه انتهاء (قوله وبلا ولي من جهة المرأة)
 تكرار مع قوله ويزوج من نفسه (قوله أو في حال احرام المرأة) أي أو في حال احرامها ما عدا ولو صاحب ذلك احرام الولي (قوله في
 المبيت والكسوة الخ) فيه ان الواجب انما هو القسم في المبيت فقط ثم قوله ولا ينقض وضوءه بالنوم أي لانه يقط قلبه لانه
 تام عينه ولا ينام قلبه وقوله ولا باللس ظاهره مجرد اللس وهو مناسب المذهب الشافعي في أن مجرد اللس من غير حائل ناقض
 وان لم توجد لذة ومذهبا لا بد من قصد لذة أو وجدان

المسجد جنباً ولا يفتش وضوءه بالنوم ولا باللس في أحد الوجهين وهو الأصح (ص) ويتحكم
 لنفسه ولولده ويحصى له (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام أنه يباح له أن يتحكم لنفسه ولولده
 على غيره لأنه معصوم من الجور ويباح له أيضاً أن يحصى له ما أراد بخلاف غيره وانظر
 هل يحصى لولده أم لا (ص) ولا يورث (ش) أي ومن خصائصه عليه السلام دون
 أمته أنه إذا مات لا يورث بل ملكه باقي بعد موته وله أن يوصي بجميعة
 في حال مرضه ويهبه وينفذ ذلك بخلاف غيره فإذا لم يوص بماله
 ولا وهبه قبل موته فإنه لا يورث عنه أي لم يختص به وارث
 بل هو صدقة لجميع المسلمين ولا يرثون على قول مرجوح
 والحكمة في أنهم لا يرثون خشية أن ينفى وارثهم
 موتهم فيكفروا في أنهم لا يرثون خشية أن
 يتوهم الموروث أنهم يحبون موته
 فيبغضهم ولا يردانه ورث
 أم أيمن معتقته لأنه
 كان قبل
 نبوته

في الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث أوله باب النكاح

(قوله على غيره) أي ولولده
 (قوله أن يحصى له ما أراد) أي
 يحصى له ما أراد من الموات
 الذي يكون فيه الكلال ترعاه
 إليهم وثبت أنه صلى الله عليه
 وسلم معي المتمع وحى ثلاثة
 أميال بالربذة لثماحه صلى
 الله عليه وسلم وأما غيره صلى
 الله عليه وسلم فلا يحصى إلا
 بشرط شتأى وهو أن يكون
 قايماً لا وعافياً ومحتاجاً إليه
 وكونه للغزو (قوله على قول
 مرجوح) أي والراجح أنهم
 يرثون (قوله خشية أن ينفى وارثهم
 الخ أي يفسد في وهمه أي في
 ذهنه ذلك) (قوله أنه ورث
 أم أيمن) أي ورث من أبيه
 أم أيمن بركة الحبشية وبعض
 غنم وغيره أي وبعد أن ورثها
 من أبيه أعتقها (قوله لأنه
 كان) ونوزع في كون ذلك
 أرثاً لأنه كان قبل ورود
 الشرع ولا حكم قبل الشرع
 وأجيب بأن الله لما أعصمه
 مطاقاً كان ما حصل قبل
 الشرع موافقاً لما بعده

٢	فصل في صلاة العيد
١٠	فصل في صلاة الخسوف والكسوف
١٤	فصل في صلاة الاستسقاء
١٨	فصل في صلاة الجفارة
٥٥	باب زكاة نصاب النعم
١٢٣	فصل مصرف الزكاة
١٤٠	فصل يجب بالسنة من الخ
١٤٦	باب الصوم
١٨٢	باب الاعتكاف
١٩٧	باب أحكام الحج والعمرة وأفعالهما
٢٦٥	فصل حرم بالاحرام على المرأة لبس قفاز
٣٢٠	باب الذكاة
٣٤٥	باب في المباح من الاطعمة الخ
٣٥٢	باب الاضحية
٣٦٧	العقيقة
٣٧٠	باب في اليمين وما يتعلق بها
٤١٥	فصل في النذر
٤٣٣	باب أحكام الجهاد
٤٧١	فصل في الجزية
٤٨٣	باب المسابقة
٤٨٧	باب في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم